

(فهرسة الجزء الثالث من عون الباري)

صفحة	
٢	بقية باب بدء الاذان
٨٧	كتاب الجمعة
١٣٧	باب صلاة الخوف
١٤٢	كتاب العيدين
١٥٦	أبواب الوتر
١٧٠	أبواب الاستسقاء
١٨٥	كتاب الكسوف
٢٠٠	أبواب مجود القرآن
٢٠٥	أبواب تقصير الصلاة
٢١٦	باب التيمم بالليل
٢٤٤	باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة
٢٥٤	باب الاستعانة في الصلاة
٢٦٠	أبواب السهو
٢٦٤	باب في الجنائز

(تمت)

(اصلاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الثالث من كتاب نيل الاوطار)

صحيحة	سطر	خطا	صواب
٤	١٨	شهد	يشهد
١٢	٨	أعظم	أعظم أجرا
٢١	٢٢	الشافعي	أصحاب الشافعي
٢٧	٤	بالناس	بالناس قال
٠	٨	قتلوا	اقتتلوا
٣٦	١١	أكثر	أكثرهم
٣٨	١٥	فيخص	فيخص نفسه
٤٥	١٤	حذيفة	أبي حذيفة
٤٣	٠	الاثرو	الاثرم
٤٧	٢٢	كنفه	كنفه
٥٤	٧	ديارا والديار	ديارا والديار
٦١	٢٤	لمنفرد	لمنفرد
٦٤	١	حبان	حبان
٦٦	٩	الله	الله
٠	١٠	الدين	الدين
٦٨	٦	الكلام	الكلام على هذا
٦٩	٢٨	وقبه	وقبه أن
٧٠	٢	ذكره	ذكره الحاكم
٧٤	٨	تقتضي	تقتضي أيضا
٧٥	١٦	لا يجب	بالقلب
٧٦	٢٦	علمنا	علمنا
٧٧	٢٥	ركعتان	ركعتان وصلاة الفجر ركعتان
٠	٢٩	الاول	الاولى
٨٠	١٣	تصوم قال	تصوم قال قال
٠	٢٧	الله	الله
٨١	٨	ركعتين	ركعتين ركعتين
٨٢	١٧	والامة	والامة
٨٣	١٩	مترد	مترد
٨٥	٢٤	تمامه بن شير-جيل	تمامه بن شراحيل
٨٨	١	عباد بن	عباد عن

صواب	خطا	سطر	صحيحة
ن	ن		
نوى	برى	٨	٨٨
حاصروه	حاصره	١١	→
حييب بما	حييب	١٢	٨٩
بشرط	بشرط	٥	٩٢
كان ذلك	كان	٢٨	٩٣
حنش	حنش	١٥	٩٤
قاله	قال	٢	٩٨
فجعله	فجعله	٢٣	=
للشافعي	الشافعي	٢	١٠٠
ومعز اوقيل معزا	ومعزا	١٤	١٠٤
والاوازى	والاوازى	٣١	١٠٥
دخوله	خروجه	١٠	١٠٦
ورجالة	ورجله	١٦	١٠٧
المهاجرين	لمهاجرين	٢٠	=
ن	ن		
أضمي	أضمية	٢٦	→
أحاديثه	أحاديثه	٢٨	→
المراذبا البيت	المراذ	١٧	١١١
الى	لى	٢١	=
نيشة	نيشة	٥	١١٣
الزمان	لزمان	٢٢	١١٤
الغدولم	لغدولم	٢٦	=
أفضلية	فضلية	٢٧	١١٦
الله	لله	١	١١٧
الى	لى	٢٩	١١٩
حرم	حرم	٢٣	١٢١
خيرا	خير	٨	١٢٢
الدعاء انها	الدعاء	١٥	→
لا تخطى	لا تخطى	٢٣	١٢٨
الصلاة	لصلاة	١٠	١٣١

صيفة	سطر	خطا	جواب
١٤٣	١	داوى	ن
١٤٤	١٧	عدمها	داور
١٥٣	٦	صيرورية	عدمهما
=	١٧	لا	صيرورية
١٥٧	١٩	أغاطه	ن
١٥٨	٣	الحراث	أعظله
١٦٠	٤	الجمع	الحارث
١٦٣	٨	صح	يجمع
=	١٧	أربع	صح عنه
=	٢٥	عدم	أربع ركعات
١٨٦	١١	لامام	عدم
١٨٧	٢٣	لا كوع	الامام
١٩١	٣	غيرتم	الاكوع
١٩٤	=	بمكة	غيرتم والله
١٩٥	٢١	بعد	بمكة أو
١٩٧	٩	عوم	قال بعد
٢٠٠	١٢	هذا	عمومة
٢٠٣	٢	تخصيص	هذه
٢٣١	١٦	على ذلك	يختص
٢٣٤	١٧	في	كما يدل على ذلك
٢٤١	٨	لرفع	في آخر
=	٩	لغيت	الرفع
=	١١	عاهم	الغيت
٢٤٣	٢٢	قتصر	دعاهم
٢٤٥	٨	فسمعتي	اقتصر
٢٤٩	١٠	رسول	تسمعتي
=	١٨	الختضر	رسول الله
٢٥٧	١٦	عنده	الختضر
٢٦٥	٨	راية	عندهم
٢٦٧	٢	اللغتان	رواية
٢٦٨	٥	المهلة	العلتان
			بالمهلة

صواب	خطا	سطر	صفحة
نوازت	نوترت	١٦	٢٧٠
بعيره	بعير	١١	٢٧٣
ففتشنا	ففتشا	٥	٢٨١
نعلم	يعلم	٦	٢٨٢
نعلم	يعلم	١٢	٢٨٣
القاف وقيل القيل	القاف	=	٢٨٤
أبوداود	أبوداو	٧	٣٠٥
المجتبي	المجتبي	١٥	=
فقات والله	فقات	=	٣٠٦
القرشي	لقرشي	٢٢	=
المسجد	لمسجد	٤	٣٠٧
القصد	لقصد	٢٠	٣٠٨
لنكاد	لنكا	٢١	=
حامين	حامين	٦	٣١٢
الخلاص	نخلص	٥	٣١٥
قبر واحد	قبر	٧	٣١٨
القيب	لقيب	١٩	٣٢٤
اعلم	علم	١٥	٣٢٥
تقصيص	تقصص	١٩	٣٢٦
ن	ن		
فائحة	صائحة	٢٢	٣٤١
علي بن أبي العاص	علي بن العاص	٦	٣٤٣
ن	ن		
نهي أهله	النهي	١٢	٣٤٨

(تم بحمد الله وعونه)

• (اصلاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الثالث من كتاب عون الباري) •

صفحة	سطر	خطا	صواب
٢	٣٥	أى ويقصر في الثانية	(ويقصر في الثانية)
٤	-	الركعة	(الركعة)
٧	١٢	أخرجه	أخرجه البخاري
٩	٢٦	مسلم	مسلم أيضا
١٠	٢٤	وهو ظاهر في الجهر المترجم له	×
١١	١٤	المؤلف	البخاري
١٢	١	أفراده	أفراد البخاري
١٣	٢	له	له البخاري
٤	٢٤	وما ورد	وما ورد
١٦	٢	الأرض	الأرض
٤	٣٦	النسائي	النسائي أيضا
١٨	٥	المتقدمة	×
٢٠	٦	الأحرام	الأحرام كما تقدم
٢٣	٣٥	وردة	ورقه
٢٥	١٥	في	(في)
٢٦	٢٥	الامام	الامام والمأبوم
٢٨	٦	قال	وقال
-	١٩	الترمذي	الترمذي بالقط قال صليت خلف
			رسول الله صلى الله عليه وآله
			وسلم فعطست فقلت الحمد لله
			الحمد وسنه
٣٧	٢٦	الآتي	المذكور
٣٨	٧	الى لا	لا الى
٣٩	١	لوازمها	لوازمها على ما قيل والحق
			الايمان بذلك وتسليم كيفياتها
			الى الله تعالى
-	١٨	ذلك لك	لأن ذلك
٤٢	٢٣	هنا	ههنا
-	٢٦	الحسية	الطبيعية
٤٩	١٥	المؤلف	البخاري
٥٠	١١	بهما	بها

صواب	خطا	سطر	صفحة
بدأ	بدئ	١٨	٥٠
عبد الله عن أبيه عن ابن مسعود	عبد الله عن ابن مسعود	١	٥٣
عن أبيه	عن أبيه		
X	كذا في الفتح	١٨	=
ذلك في غيره	ذلك	٤	٥٦
بصفة	بصفة	٣١	٦١
هنا كذا وكذا	هنا كذا	٣٤	٦٢
عليه اليقين	اليقين	٢٥	٦٣
داوموا	دوموا	٣٥	٦٥
الفقراء	الفقراء	١٦	٧٠
X	وحده	٢١	٧٢
يمينه	شماله	٣٦	٧٦
نوما	نوما	١١	٨٠
استر	استر	٣١	٨٤
اصلاة	بصلاة	١٣	٩٤
فتنع	فتنع	٥	٩٨
X	انتهى	٣٥	٩٩
X	الآتية	٨	١٠٠
وفي الحديث دلالة	ووجه الاستدلال	١٠	١٠٦
	بالحديث من جهة		
	دلالاته		
ابراد البخاري	ابراد	٣٥	١١٠
السكت	السكت	=	١١١
اذ	ان	٢	١١٢
أخرجه البخاري	أخرجه	٢٤	=
لو ثبت تطهر ركع	لو ثبت	١٥	١١٣
X	في باب الجماعة	٢٨	١٢٠
فعلمه ان	ان	٣٦	=
وأورد	أورد	٥	١٢٤
الا	لا	١	١٢٦
يمين	يمين	١٧	١٢٧
لمنعه	لمنعه	٤٤	١٢٨

صواب	خطا	سطر	صفحة
كالبخارى	كالصنف	٥	١٢٢
البخارى	المواف	٨	١٢٥
في غيرها	في غيره	٢٤	١٥١
لقوى	لقوى	١	١٥٥
يصح	بصح	٢٨	١٦١
بشروعية	بشروعية	٢٩	=
وقد	قد	٣٠	=
ثبت القنوت	ثبت	٣١	١٦٩
X	انتهى	١	١٧٠
الرواية	الراية	٢٤	١٧١
الصبر	للصبر	١	١٧٨
X	التالى	٢٣	١٧٩
مشهور	يأتى قريبا	٦	١٨٥
ذى القعدة	القعدة	١٠	١٨٩
فكذلك	فلذلك	٢٤	١٩٠
فلم أر	فلم أرا	=	١٩٦
مقتضاه	مقتضاه	٢	١٩٧
انتمن	اتمن	٤	=
بالساعة	الساعة	٧	١٩٨
فاحجودوا	واحجودوا	٣٦	٢٠٠
انتهى والحديث أخرجه	انتهى	٨	٢٠٤
البخارى أيضا في التفسير			
والترمذى في الصلاة			
الارض الآية	الارض	١٣	٢٠٥
زاد البخارى	زاد	٣٢	=
ان العصاية	العصاية	٣١	٢٠٩
الضاي	المصنف	١	٢١٠
الاثنين	الاثنين	٢٤	=
لقوله	بقوله	٣٤	٢١٢
X	المصنف	١	٢١٤
البخارى هنا	البخارى	٣٦	٢٢٥
يبعثنا	يبعثنا	٣١	٢٢١

صواب	خطا	سطر	صفحة
حديث آخر	الحديث الثاني	٢١	٢٢٢
بدائع	ابتداع	٢٥	٢٢٣
عن	وعن	٦	٢٢٨
ابوداود ايضا	أبوداود	٢٦	٢٣٠
وأخرجه البخارى	وأخرجه	٢١	٢٣٥
أى ان لم يكن جامع	بان لم يكن جامع	٣٢	=
أخرجه البخارى	أخرجه	٣٥	٢٣٦
قاصره	اصرفه	١٢	٢٤١
كان	كاه	٢٢	=
يطيل	يطل	٣٦	=
لم يقل أى البخارى	لم يقل	٣٥	٢٤٤
البخارى	المنصف	١	٢٤٥
لازمه	لازمة	١٩	=
بطيبة	بطييبة	٣٦	=
يجب	لا يجب	١	٢٤٨
(عليك) أى ما منعنى من ان	(عليك)	٢٤	٢٥٩
أرد عليك			
البخارى	المنصف	٣٦	٢٦٠
أو أمة	أى أمة	٢٩	٢٦٤
غير معلومة	معلومة	٢٦	٢٦٩
أدخله البخارى	أدخله	٢٠	٢٧١
X	انتهى	٢٩	٢٨١
أدركت	أوكت	٢١	٢٨٢
من اللالى بايامها	الايام بلياليها	١٤	٢٨٦
وخص البخارى	وخص	٤	٢٩٧
بعده أيضا	بعده	٣	٣٠٥
وانما أضاف الدمع والحزن	أضاف الفعل	٢٤	=
أخرجه	وأخرج	٣٦	٣٠٧
X	اه	٢٠	٣١١
قالنفساء	والمقصود ان النفساء	٣٥	٣١٦
ترجم البخارى لهذا الحديث	ترجم	٣	٣١٩
البخارى	الموافق	٢	٣٢٦

صواب	خطا	سطر	صفحة
ألت	ألست	٥	٣٣١
البحاوى	المصنف	٩	•
يحمل	يحمل	٢	٣٣٤
يقولونه	تقولونه	٢٥	٣٣٧
X	المشار إليها أولا	١٥	٣٣٨
X	ان من مات الى قبوله او الشير	٤	٣٣٩
الزهد	الزهدى	٥	٣٤١
الجواز	الجوزا	٣٦	٣٥٤
رجه	رجبها	١	٣٥٥

• (تم بحمد الله وعونه) •

الجزء الثالث من نيل الاوطار من اسرار منتقى
 الاخبار لامام المحققين شيخ الاسلام
 والمسلمين محمد بن علي الشوكاني
 نفع الله به القاصي
 والداني

م

وبه امسه كتاب عون الباري لحل أدلة البخاري للسيد الامام العلامة الملك المؤيد
 من الله تعالى أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري فسمع الله
 تعالى في مدته وهو شرح كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة
 شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشرجي الزبيدي نفعه الله تعالى برحمته
 وأسكنه فسيح جنته

السورة عن المشرق انتهى وكأنه مأخوذة من قوله كان يفعل لانهما يدل على الدوام والغالب وقد ذكر البخاري في جزء القراءة كلامه هناك انه لم يرد عن أحد من السلف في انتظار الداخل في الركوع ٣ شيء والله أعلم ولم يقع في هذا الحديث

ذكر القسرة في الاخيرة

ففسدك به بعض الحنفية على

استقاطها فمعها الكعبة ثبت من

حديثه من وجه آخر كما عند

البخاري بعد عشرة أبواب

(ويسمع الآية احبانا) جمع

حين وهو يدل على تكرار ذلك

منه ولذا ساقى من حديث البراء

فسمع منه الآية من سورة

لقمان والذاريات ولابن خزيمة

بسج اسم ربك الاعلى وهل آتاك

حديث الغاشية وهذا يحتمل

ان يكون مأخوذا من سماع

بعضهم بتمام القرينة على

قراءة باقيها أو ان النبي صلى الله

عليه وآله وسلم كان يجبرهم عقب

الصلاة دائما وغالبا بقراءة

السورتين وهو بعيد جدا فانه

ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى

واستدل بهذا الحديث على

جواز الجهر في السرية وأنه

لا يجوزهم وعلى من فعل ذلك

خلافان قال ذلك من الحنفية

وغيرهم سواء قلنا كان يفعل

ذلك عند البیان الجواز أو بغير

قصد للاستغراق في التدبر

وفيه حجة على من زعم ان الاسرار

شروط لصحة السرية (وكان يقرأ

في العصر بفاتحة الكتاب

وسورتين) في كل ركعة سورة

واحدة (وكان يطول) قراءته غير

القائحة (في) ركعة (الاولى) منها

اذ بالغ في تحريقه وفيه جواز العقوبة باطلاق المال والحديث استدلل به القائلون
بوجوب صلاة الجماعة لانهم لو كانت سنة لم يهددوا تركها بالتحريق ولو كانت فرض
كفاية لكانت قائمة بالرسول صلى الله عليه وسلم ومن معه ويمكن ان يقال ان التهديد
بالتحريق المذكور يقع في حق تاركه فرض الكفاية لمشروعية قتال تاركه فرض
الكفاية قال الحافظ وفيه نظر لان التحريق الذي يقضى الى القتل أخص من المقاتلة
ولان المقاتلة انما يشرع فيها اذا تم الا على الجميع على الترك وقد اختلفت أقوال العلماء في
صلاة الجماعة فذهب عطاء والاوزاعي واسحق وأحمد وأبو ثور وابن خزيمة وابن
المنذر وابن حبان وأهل الظاهر وجماعة ومن أهل البيت أبو العباس الى انها فرض
عين واختلفوا في بعضها قال هي شرط روى ذلك عن داود ومن تبعه وروى مثل ذلك
عن أحمد وقال الباقر انها فرض عين غير شرط وذهب الشافعي في أحد قوليه قال
الحافظ هو ظاهر نصه وعليه جمهور المتقدمين من أصحابه وفيه قال كثير من المالكية
والحنفية الى انها فرض كفاية وذهب الباقر الى انها سنة وهو قول زيد بن علي
والهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب واليه ذهب مالك وأبو حنيفة
وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة الاول انها لو كانت شرطا أو فرضا لبين ذلك عند
التوعد كذا قال ابن بطال ورد بانه صلى الله عليه وآله وسلم قد دل على وجوب الحضور
وهو كاف في البيان والثاني ان الحديث يدل على خلاف المدعى وهو عدم الوجوب
لكونه صلى الله عليه وآله وسلم هم بالتوجه الى المختلفة ولو كانت الجماعة فرضا لما
تركها وفيه ان تركها حال التحريق لا يستلزم الترك مطلقة لا يمكن ان يفعله في
جماعة آخرين قبل التحريق أو بعده الثالث قال الباجي وغيره ان الخبر ورد
مورد الزجر وحقيقته غير مرادة وانما المراد بالمباغعة ويرشد الى ذلك وعندهم بعقوبة
لا يعاقبها الا الكفار وقد انعقد الاجماع على منع عقوبة المساكين بذلك واجيب بان ذلك
وقع قبل تحريم التعذيب بالنار وكان قبل ذلك جائزا على انه لو فرض انه هذا التوعد
وقع بعد التحريم لكان محصا له يجوز التحريق في عقوبة تارك الصلاة الرابع تركه
صلى الله عليه وآله وسلم لتحريقهم بعد التهديد ولو كان واجبا لما عفا عنهم قال عباس
ومن تبعه ليس في الحديث حجة لانه صلى الله عليه وآله وسلم هم ولم يفعل زاد النووي
ولو كانت فرض عين لماتوا جميعا ونهقه ابن دقيق العيد بانه لا يجرؤ له فعله لو فعله
والترك لا يدل على عدم الوجوب لاحتمال ان يكونوا انزجروا بذلك على ان رواية
أحمد التي ذكرها المصنف فيها بيان سبب الترك الخامس أن التهديد لا يقوم ترك الصلاة
رأسا لا بمجرد الجماعة وهو ضعيف لان قوله لا يشهدون الصلاة بمعنى لا يحضرون وفي
رواية لا أحد عن أبي هريرة العشاء في الجمع أي في الجماعة وعند ابن ماجه من حديث
أسامة بن ثمين رجال عن تركهم الجماعات أو لاحرقن بيوتهم السادس ان الحديث ورد

أي ويصلى الثانية (وكان يطول في) قراءة الركعة الاولى من صلاة الصبح ويقصر في الثانية) ويقاس المغرب والعشاء
عليهما والسنة عند الشافعية ان يقرأ في الصبح والظهر من طوال المفصل وفي العصر والعشاء من أوساطه وفي المغرب من

قصاره وقال الحنابلة في الصحيح من طوال المصنف وفي المفسر من قصاره وفي الباقي من اوساطه ودا حرج مسلم قدك
أحاديث مختلفة ويجمع بينهما وقوع ٤ ذلك في أحوال متغيرة أما بيان الجواز وألفه بذلك من الأسباب

واستدل ابن العربي باختلافها على عدم مشروعية سورة معينة في صلاة معينة وهو واضح فيها اختلاف لأفعال يختلف كتزويل وهل أتى في صحيح الجمعة وفي هذا الحديث الحديث والمعنة والقول وأخرجه البخاري أيضا وكذا مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن) امه (ام الفضل) لبابة بنت الحرث زوج العباس اخت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويقال انها أول امرأة أسلمت بعد خديجة والصحيح اخت عمر زوج سعيد بن زيد (سمعه عنه وهو) أي ابن عباس وفيه التفات من الحاضر الى الغائب لان السماع يقتضي ان يقول سمعته (يقرأ والمرسلات عرفا) فقالت يا بني والله لقد ذكرتني شيئا نسيتيه وصرح عقيل في روايته عن ابن شهاب أنها آخر صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولفظه ما صلى بعدها حتى قبضه الله والصلاة التي حكمتها عائشة كانت في المسجد والتي حكمتها ام الفضل كانت في بيته كما رواه النسائي واجيب عن قول ام الفضل عند الترمذي خرج السنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عاصب رأسه في مرضه

في الحديث على مخالفة أهل النفاق والتخدير من التشبه بهم لخصوص ترك الجماعة ذكر ذلك ابن المنير السابع ان الحديث ورد في حق المنافقين فلا يتم الدليل وتعقب باستبعاد الاعتناء بتأديب المنافقين على تركهم الجماعة مع العلم بأنه لأصالة لهم وبأنه صلى الله عليه وسلم كان معروضا عنهم وعن عقوبتهم مع علمه بطوبى بهم وقال لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه وتعقب هذا التعقب ابن دقيق العيد بأنه لا يتم الا ان ادعى ان ترك معاقبة المنافقين كان واجبا عليه ولا دليل على ذلك وليس في اعراضه عنهم ما يدل على وجوب ترك عقوبتهم قال في الفتح والذي يظهر لي ان الحديث ورد في المنافقين لقوله صلى الله عليه وسلم في صدر الحديث أنقل الصلاة على المنافقين واقوله صلى الله عليه وسلم لو يعلمون الخ لان هذا الوصف يليق بهم لا بالمؤمنين لكن المراد نفاق المعصية لا نفاق الكفر يدل على ذلك قوله في رواية لا يشهدون العشاء في الجمع وقوله في حديث اسامة لا يشهدون الجماعات واصرح من ذلك ما في رواية أبي داود عن أبي هريرة ثم أتى قوما يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فهذا يدل على ان نفاقهم نفاق معصية لا كفر لان الكافر لا يصل في بيته انما يصل في المسجد ويأهونه فاذ اخلا في بيته كان كما وصفه الله تعالى من الكفر والاستهزاء قال الطيبي خروج المؤمن من هذا الوعيد ليس من جهة انهم اذا سمعوا النداء جاز لهم التخلف عن الجماعة بل من جهة ان التخلف ليس من شأنهم بل هو من صفات المنافقين وبذلك على ذلك قول ابن مسعود الا في لقد رأيتنا وما يتخلف عن الجماعة الا منافق وأخرج ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وباسناد صحيح عن عمر بن أنس قال حدثني عمرو بن قيس عن الانصار قالوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شهد هما منافق يعني العشاء والفجر الثامن ان فريضة الجماعة كانت في أول الامر ثم نكحت حكى ذلك القاضي عياض قال الحافظ ويمكن ان يتقوى لنبوت النسخ بالوعد المذكور في حقهم وهو التحريم بالنداء قال ويدل على النسخ الاحاديث الواردة في تفصيل صلاة الجماعة على صلاة الفرد كما سيأتي لان الافضية تقتضي الاشتراك في أصل الفضل ومن لازم ذلك الجواز التاسع ان المراد بالصلاة الجمعة لا باقي الصلوات وتعقب بان الاحاديث مصرحة بالعشاء والفجر كما في حديث الباب وغيره ولا ينافي ذلك ما وقع عند مسلم من حديث ابن مسعود انه الجمعة لاحتمال تعدد الواقعة كما أشار اليه النووي والمحجب الطبري والحديث فوائد ليس هذا محل بسطها وسيأتي التصريح بما هو الحق في صلاة الجماعة (وعن أبي هريرة ان رجلا أعشى قال يا رسول الله ليس لي قائد يقودني الى المسجد فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرخص له في بيته فرخص له فلما ولى دعاه فقال هل تسمع النداء قال نعم قال فاجب رواه مسلم والنسائي وعن عمرو بن مكرم قال قالت يا رسول الله أنا ضرب شاسع الدار ولى قائد لا يلاؤمني فهل تجب لي رخصة ان أصلي في بيتي قال أسمع

النداء

فصل في المغرب بالجل على انه خرج اليهم من المكان الذي كان واقفا فيه الى الحاضر من في البيت

فصل فيهم فيه قال الحافظ فيهم ذاتا للتميم الروايات (بقراء تلك) وفي نسخة بقرآنك (هذه السورة انما) أي السورة (لا تخر ما سمعت

من رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) حال كونه (يقربهم في صلاة المغرب) وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في المغازي
ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود وابن ماجه والمراد بهذا تقدير القراءة في المغرب لا إقامتها لكونه جهر بها

بخلاف ما تقدم في الظهر من
ان المراد اثباتها (عن زيد بن
ثابت رضي الله عنه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) يقرأ في المغرب بطولي
الطولين) أي بطول السورتين
الطويلتين وطولي تأنيث أطول
والطويلين ثنية طولي وهذه
رواية لا أكثر ولم يقع تفسيرها بين
السورتين في رواية البخاري
ووقع عند النسائي عن زيد بن
ثابت المص ولابن داود الاعراف
لكن بين النسائي أن التفسير
من قول عروة وزاد أبو داود قال
يعني ابن عمر يسألت أنا ابن
أبي مليكة فقال لي من قبل
نفسه المائدة والاعراف وعند
الجوزقي مثله إلا أنه قال الانعام
بدل المائدة وعند الطبراني وأبي
نعيم في مستخرجيه بدل الانعام
يونس واستنبط من الحديث
امتداد وقت المغرب الى غيبوبة
الشفق الأحمر وعلى استحباب
القراءة فيها بغير قصر المفضل
وعند ابن ماجه بسند صحيح عن
ابن عمر كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب قل
يا أيها الكافرون وقل هو الله
أحد وكان الحسن يقرأ فيها
بأزلة والاعاديات ولا يدعهم
ورواه هذا الحديث السبعة ما بين
بصري ومكي ومدني وفيه

النداء قال نعم قال ما أجده لا رخصة رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه الحديث الثاني
أخرجه أيضا ابن حبان والطبراني زاد ابن حبان وأحمد في رواية فأتوا ولو حبوا قوله
ان رجلا أعمى هو ابن أم مكتوم كما في الحديث الثاني قوله ليس لي قائد في الحديث
الآخر ولي قائد لا يلاؤمني ظاهره التنافي إذا كان الأعمى المذكور في حديث أبي هريرة
هو ابن أم مكتوم ويجمع بينهما ما بعدد الواقعة وأبان المراد بالنسائي في الرواية الأولى
القائد الملائم وبالمثبت في الثانية القائد الذي ليس بعمى قوله فرخص له الى قوله قال
فاجب قيل ان الترخيص في أول الامر اجتهاد منه صلى الله عليه وسلم والامر بالاجابة
يؤتى من الله تعالى وقيل الترخيص مطلق مقيد بعدم سماع النداء وقيل ان الترخيص
باعتبار العذر والامر للندب فكانت له قال الأفضل لك والاعظم لأجر لك ان تجيب وتحضر
فاجب قوله ولي قائد لا يلاؤمني قال الخطابي يروي في الحديث يلاؤمني بالواو والصواب
يلاؤمني أي يوافقني وهو بالهمزة المرسومة بالواو والهمزة فيه أصلية وأما الملائمة
بالواو فهي من اللوم وليس هذا موضعه قوله رخصة بوزن غرفة وقد تضمن الظاهر المجمة
بالاتباع وهي التسهيل في الامر والتيسير والحديثان استدل بهما القائلون بان
الجماعة فرض عين وقد تقدم ذكرهم وأجاب الجمهور عن ذلك بأنه سأل هل له رخصة في
ان يصلي في بيته وتحصل له فضيلة الجماعة لسبب عذره فقيل لا ويؤيد هذا ان حضور
الجماعة يسقط بالعذر باجماع المسلمين ومن جملة العذر العي إذا لم يجد قائدا كما في
حديث عثمان بن مالك وهو في الصحيح وسما في ويدل على ذلك حديث ابن عباس عند
ابن ماجه والدارقطني وابن حبان والحاكم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من سمع
النداء فليأت الصلاة فلا صلاة الا لمن عذر قال الحافظ واسناده على شرط مسلم لكن
رجح بعضهم وقفه وأجاب البعض عن حديث الأعمى بان النبي صلى الله عليه وسلم علم
منه أنه عشى بلا قائد لحذقه وذلك أنه كما هو مشاهد في بعض العميان عشى بلا قائد لاسيما
إذا كان يعرف المكان قبل العمى أو بتكرار المشي اليه استغنى عن القائد ولا بد من
التأويل لقوله تعالى ليس على الأعمى حرج وفي أمر الأعمى بحضور الجماعة مع عدم
القائد ومع شكايته من كثرة السباع والهوام في طريقه كما في مسلم غاية الحرج ولا
يقال الآية في الجهاد لانا نقول هو من القصر على السبب وقد تقرر في الاصول ان
الاعتبار بموم اللفظ لا بخصوص السبب واعلم ان الاستدلال بحديثي الأعمى
وحديث أبي هريرة الذي في أول الباب على وجوب مطلق الجماعة فيه نظر لان الدليل
أخص من الدعوى اذ غاية ما في ذلك وجوب حضور جماعة النبي صلى الله عليه وسلم
في مسجده لسماع النداء ولو كان الواجب مطلق الجماعة لقال في المتخلفين انهم
لا يحضرون جماعته ولا يجتمعون في منازلهم وقال لعثمان بن مالك انظر - من يصلي
معك ولما زاد الترخيص للأعمى بشرط ان يصلي في منزله جماعة (وعن عبد الله بن مسعود

الحديث والعنعنة والقول وأخرجه أبو داود والنسائي في الصلاة (عن جابر بن مطعم) بن عدي (رضي الله عنه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وكان جماعة لقراءته صلى الله عليه وآله وسلم لما جاء في أسارى بدر كما عند البخاري في الجهاد

وكان ذلك أول ما قرأه في قلبه كما في المغازي عند البخاري أيضا (يقراء) وفي رواية ثالثة (في) صلاة (المغرب بالطور) أي بسورة الطور كلها وقال ابن الجوزي الباء ٦ بمعنى من وفيه نظيرينه الحافظ في الفتح واستدل به على صحة أدائها بحمله

قال لقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف ورواه الجماعة إلا البخاري والترمذي هذا طرف من أثر طويل ذكره مسلم مطولا رذ كره غيره مختصرا ومطولا قوله ولقد رأيتنا هذا فيه الجمع بين ضميري المتكلم قائلنا له خاصة والنون لمع غيره قوله وما يتخلف عنها يعني الصلوات الخمس المذكورة في أول الاثر ولفظ مسلم من مره ان يلقى الله غدا مسلما فليحافظ على هؤلاء الصلوات الخمس حيث ينادي بهن نأدى بين واقظ أي داود حافظوا على هؤلاء الصلوات الخمس حيث ينادي بهن ثم ذكر مسلم اللفظ الذي ذكره المصنف وذكروا غيره نحوه قوله يؤتى به يهادى بين الرجلين أي يمسكه رجلان من جانبيه بهضد به يعقد عليه ما قوله حتى يقام في الصف قال النووي في هذا كله تأكيذا أمر الجماعة وتحمل المشقة في حضورها وإذا أمكن المريض ونحوه التوصل إليها استحباب له حضورها انتهى والاثر استدلل به على وجوب صلاة الجماعة وفيه انه قول صحابي ليس فيه الاحكامية المواظبة على الجماعة وعدم التخلف عنهم ولا يستدل بذلك على الوجوب وفيه تحجة لمن خص التوعد بالتخريف بالدار المتقدم في حديث أبي هريرة بالمتأقين (وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة) وعن أبي هريرة رار النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته في بيته وصلاته في سوقه بضعا وعشرين درجة متفق عليه ما) وفي الباب عن ابن مسعود عند أحمد بلفظ خمسة وعشرين درجة كلها مثل صلاته وعن أبي بن كعب عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه بلفظ صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كثرة هو أحب الى الله عز وجل وعن معاذ أشار إليه الترمذي وذكره ابن سبأ الناس في شرحه فقال فضل صلاة الجمع على صلاة الرجل وحده خمسة وعشرين وعن أبي سعيد عند البخاري بلفظ صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفرد بخمس وعشرين درجة وعنه أيضا عند أبي داود وسليمان عن أنس عند الدارقطني بنحو حديث أبي هريرة المذكور في الباب وعن عائشة عند أبي العباس السراج بلفظ صلاة الرجل في الجمع تفضل على صلاته وحده خمسة وعشرين درجة وعن صهيب وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت عند الطبراني بطرق كلها ضعيفة وانفقوا على خمس وعشرين قال الترمذي وعامة من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انما قالوا خمسة وعشرين الا ابن عمر فانه قال بسبع وعشرين قال الحافظ في الفتح لا يختلف عليه في ذلك الا ما وقع عند عبد الرزق عن عبد الله العمري عن نافع قال خمسة وعشرين لكن العمري ضعيف وكذلك وقع عند أبي عوانة في مستخرج جوهري لكنها اذمة مخالفة لرواية الحافظ وروى بلفظ سبع وعشرين عن أبي هريرة عند أحمد وفي اسناده شريك

الراوي في حال الكفر وكذا الفسق اذا أدام في حال العدالة قال الترمذي ذكر عن مالك انه كره ان يقرأ في المغرب بالسور الطوال نحو الطور والمرسلات وقال الشافعي لا كره ذلك بل استحبه والمعروف عند الشافعية انه لا كراهة في ذلك ولا استحباب وأما مالك فاعتد العمل بالمدينة بيل وبغيرها قال ابن دقيق العيد استقر العمل على تطويل القراءة في الصبح وتقصيرها في المغرب والحق عندنا ان ما صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك وثبت مواظبته عليه فهو مستحب ومالم يثبت مواظبته عليه فلا كراهة له قلت الاحاديث التي ذكرها البخاري في القراءة هنا ثلاثة مختلفة المقادير لان الاعراف من السبع الطوال والطور من طوال المفصل والمرسلات من أوساطه وطريق الجمع بين هذه الاحاديث انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يطيل أحيانا القراءاة في المغرب أما لبيان الجواز وأما لعله بعدم المشقة على المأمومين وليس في حديث جابر بن مطعم دليل على ان ذلك تكرره منه وأما حديث زيد بن ثابت ففيه اشعار بذلك لسكونه أنه كره على مروان

المواظبة على القراءة بقصار المفصل ولو كان مروان يعلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وطلب على ذلك لا حرج به على زيد لكن لم يزد من غير وان المواظبة على القراءة بالطوال فيما يظهر وانما أراد زيد منه ان يتعاهد ذلك

بجاء من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي حديث أم الفضل اشعار بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في العشاء بطول من
الرسائل لكونه كان في حال شدة مرضه وهو مظنة التخليف فهو يرتد على ٧ أبي داود وأدعانسخ التطويل وقال ابن

نخعي في صحيحه هذا من
الاختلاف المباح بخلاف المصلي
ان يقرأ في المغرب وفي الصلوات
كأها بما أحب الا انه اذا كان
اماماً استحب له أن يخفف في
القراءة كما تقدم انتهى ورواة
هذا الحديث الخمسة ما بين
مصري ومدني وفيه التحديث
والاخبار والعنونة والقول
والسماع وآخر جسه أضافي
الجهاد والتفسير ومسلم وأبو
داود في الصلاة وكذا النسائي
فيه وفي التفسير وابن ماجه
فيه (عن أبي هريرة رضي الله
عنه قال صليت خلف أبي
القاسم) رسول الله (صلى الله
عليه وآله وسلم العتمة) أي
صلاة العشاء (فقرأ اذا السماء
انشقت فجهد) أي عند حمل
السجود منها سجدة (فلا زال
سجدها) أي بالسجدة وأولياء
ظرفية أي فيها يعني السورة
(حتى ألقاه) كناية عن الموت
أي الى أن أموت والحديث
حجة على مالك حيث قال لا سجدة
فيها حيث كره السجدة في
الترضية ورواه الستة أربعة
منهم بصريون وأبو رافع مدني
وفيه ثلثة من التابعين
والحديث والعنونة والقول
وأخر جسه البخاري في سجود
القرآن ومسلم وأبو داود

القاضي وفي حفظه ضعف وقد اختلف هل الراجح رواية السبع والعشرين أو الخمس
والعشرين فقبل رواية الخمس لكثرة روايتها وقيل رواية السبع لان فيها زيادة من
عدل حافظ وقد جمع بينهما وجوه منها ان ذكر القليل لا ينفي الكثير وهذا قول من
لا يعتبر مفهوم العدد وقيل انه صلى الله عليه وسلم اخبر بالخمس ثم اخبره الله بزيادة الفضل
فاخبر بالسبع وتعقب بأنه محتاج الى التامخ من أن دخول النسخ في الفضائل يختلف
فيه وقيل الفرق باعتبار قرب المسجد وبعدة وقيل الفرق بحال المصلي كان يكون أعلم
أو أخشع وقيل الفرق بايقاعها في المسجد أو غيره وقيل الفرق بالمنتظر للصلاة وغيره
وقيل الفرق بادراكها كلها أو بعضها وقيل الفرق بكثرة الجماعة وقتهم وقيل السبع
مختصة بالفجر والعشاء وقيل بالفجر والعصر والخمس بما عد ذلك وقيل السبع مختصة
بالظهرية والخمس بالسرية ووجه الحفاظ في الفتح والراجح عندي أولها الدخول مفهوم
الخمس تحت مفهوم السبع واعلم ان التخصيص بهذا العدد من اسرار النبوة التي
تقصر العقول عن ادراكها وقد تعرض جماعة للكلام على وجه الحكمة وذكر
مناسبات وقد طول الكلام في ذلك صاحب الفتح في أحب الوقوف على ذلك رجوع اليه
قوله درجة هو غير العدد المذكور وفي الروايات كلها التعبير بقوله درجة أو حذف
المميز الاطرق أي هريرة ففي بعضها ضعفا وفي بعضها جوازا وفي بعضها درجة وفي بعضها
صلاة ووجد هذا الاخير في بعض طرق أنس والظاهر ان ذلك من تصرف الرواة ويحتمل
ان يكون ذلك من التفتق في العبارة والمراد انه يحصل له من صلاة الجماعة مثل اجر صلاة
المنفرد سبعة وعشرين مرة قوله على صلاته في بيته وصلاته في سوقه مقتضاه ان الصلاة
في المسجد جماعة تزيد على الصلاة في البيت والسوق جماعة وفردى وليكنه خرج
مخرج الغالب في ان من لم يحضر الجماعة في المسجد صلى منفردا قال ابن دقيق العيد وهو
الذي يظهر لي وقال الحفاظ وهو الراجح في نظري قال ولا يلزم من حل الحديث على ظاهره
التسوية بين صلاة البيت والسوق اذ لا يلزم من استوائهما في المفضولية ان لا تكون
احدهما أفضل من الاخرى وكذا لا يلزم منه التسوية بين صلاة البيت أو السوق
لافضل فيها على الصلاة منفردا بل الظاهر ان التضعيف المذكور يختص بالجماعة
في المسجد والصلاة في البيت مطلقاً وأولى منها في السوق لما ورد من كون الاسواق موضع
الشياطين والصلاة بجماعة في البيت وفي السوق أولى من الافراد انتهى وقد استدلل
بالحديثين وما ذكرنا معهما القائلون بان صلاة الجماعة غير واجبة وقد تقدم ذكرهم لان
صيغة أفضل كافي ببعض الفاظ حديث ابن عمر يدل على الاشتراك في أصل الفضل كما
تقدم وكذلك قوله في حديث أبي بن كعب اتركها المشرك ههنا لا بد ان يكون هو
الاجر أو العمة والا فلا صلاة فضلا عن الفضل والز كما ومن أدلتهم على عدم الوجوب
حديث اذا صليتما في وجعكما اتقيا مسجد جماعة فصليبا معهما فانها كما ناله وقد تقدم

والنسائي في الصلاة واستدل به على الجهر بالقراءة في صلاة العشاء وهو ظاهر بين (عن البراء بن عازب رضي الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في سفر) زاد الامام علي رضي الله عنه في العشاء ركعتين (فقرأ في) صلاة العشاء في إحدى

الر كعتين) ولله الشافى في الركعة الاولى (بالتين والزيتون) أي بهذه السورة وثانها قرأ في العشاء بقصار المفصل لكونه كان مسافرا والسفر يطالب فيه التخفيف لانه ٨ مظنة المشقة وحينئذ فيحمل حديث أبي هريرة السابق على الحاضر فلذا قرأ فيها بأوساط المفصل وفي هذا

الحديث التحديث والعزيمة والقول والسماع وأخرجه البخاري أيضا في التفسير والتوحيد والخمسة في الصلاة (وفي رواية أخرى) عن البراء رضي الله عنه (قال وما سمعت أحدا أحسن صوتا منه أو) أحسن (قراءة) منه صلى الله عليه وآله وسلم شك الراوي (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال في كل صلاة يقرأ القرآن وجوبا سواء كان سرا أو جهرا ويقرأ مبنيا للمفعول وللأصلي وابن عساكر مبنيا للفاعل أي فحسن نقرأ وعند مسلم من رواية أبي اسامة عن حبيب بن الشهيد بلفظ لا صلاة الا بقراءة الان الدارقطني أنكره على مسلم وقال المحفوظ عن أبي اسامة وقفه كبارواه أصحاب ابن جرير ويجوز كذا رواه أحمد عن يحيى القطان وأبي عبيد الحداد كلاهما عن حبيب المذكور وموقوفا وأخرجه أبو عوانة من طريق يحيى بن أبي الجراح عن ابن جرير كرواية الجماعة لكن زاد في آخره وسمعه يقول لا صلاة الا بقراءة الكتاب وظاهر سياقه ان ضمير سمعته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكون مر فوجا بخلاف رواية الجماعة نعم قوله (فأما معناه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

في باب الخمسة في إعادة الجماعة ومن أدلتهم ما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أعظم الناس اجرا في الصلاة أبعدهم اليها عشي فابعدهم والذي ينتظر الصلاة حتى يصليها مع الإمام أعظم اجرا من الذي يصليها ثم ينام وفي رواية أبي كريب عند مسلم أيضا حتى يصليها مع الإمام في جماعة ومن أدلتهم أيضا ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بجماعة من الوافدين عليه بالصلاة ولم يأمرهم بفعلها في جماعة وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وهذه الأدلة توجب تأويل الأدلة القاضية بالوجوب بما أسلفنا ذكره وكذلك تأويل حديث ابن عباس المتقدم بلفظ من سمع النداء فلم يأت الصلاة فلا صلاة له الا من عذر بان المراد لا صلاة له كاملة على ان في اسناده يحيى بن أبي حبيبة الكلبي المعروف بابي جناب بالجيم المكسورة وهو كما قال الحافظ ضعيف ومذلس وقد عمن وقد أخرجه بقي بن مخلد وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والحاكم من طريق أخرى باسناد قال الحافظ صحيح بلفظ من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له الا من عذر ولكن قال الحاكم وقفه أكثر أصحاب شعبة ثم أخرج له شاهدان عن أبي موسى الأشعري بلفظ من سمع النداء فأرغا صحيفا فلم يجب فلا صلاة له وقد رواه البزار موقوفا قال البيهقي الموقوف أصح ورواه العقيلي في الضعفاء من حديث جابر ورواه ابن عدي من حديث أبي هريرة وضعفه وقد قرر ان الجمع بين الاحاديث ما أمكن هو الواجب وتبعية الاحاديث المشعرة بالوجوب على ظاهرها من دون تأويل والتسلك بما يقضي به الظاهر فيه اهدار للدلالة القاضية بعدم الوجوب وهو لا يجوز فاعدل الاقوال وأقربهم الى الصواب ان الجماعة من السنن المؤكدة التي لا يخل بسلامتها ما أمكن الا محروم مشؤم وأما انها فرض عين أو كفاية أو شرط لصحة الصلاة فلا ولهذا قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق حديث أبي هريرة مالفظه وهذا الحديث يرد على من أبطل صلاة المنفرد لغير عذر وجعل الجماعة شرطا لان المفاضلة بينهما ما تستدعي صحة ما وجل النص على المنفرد له مذكور لا يصح لان الاحاديث قد دلت على ان اجرة لا ينقص عما يفعله لولا العذر فروى ابو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا مرض العبد أو سافر كتب الله له مثل ما كان يعمل مقبلا صحيحا رواه أحمد والبخاري وأبو داود وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ فأحسن الوضوء ثم راح فوجد الناس قد صلوا أعطاه الله عز وجل مثل أجر من صلاها وحضرها لا ينقص ذلك من اجورهم شيئا رواه أحمد وأبو داود والنسائي انتهى استدلال المصنف رحمه الله بهذين الحديثين على ما ذكره من عدم صحة حمل النص على المنفرد له مذكور لان أجره كاجر المجموع والحديث الثاني سكت عنه أبو داود والمنذري وفي اسناده محمد بن طحلاء قال أبو حاتم ليس به بأس وليس له عند أبي داود الا هذا الحديث وأخرج أبو داود عن سعيد بن المسيب قال حضر رجلا من الانصار الموت فقال اني محدثكم حديثا ما أحدنكموه

أسمعناكم وما أخفى عما أخفينا عنكم) يشعر بان جميع ما ذكره متفق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا فيكون الجميع حكيم الرفع وزاد مسلم في روايته عن أبي خزيمة وعمر بن الخطاب عن اسمعيل فقال له الرجل وان لم أزد وكذا إذا يحيى

ابن محمد عن مسند شيخ البخاري رحمه الله أخرجه السهني وزاد أبو يعلى في أوله من أبي خيثم هذا السند إذا كنت اماما خلفت وإذا كنت وحدا فطول ما يدلك وفي كل صلاة قراءة الحديث (وان لم تزد ٩ على أم القرآن أجزأت) من الاجزاء

وهو الاداء الكافي اسقوط

التعبد وللقياسي أجزأت بغيره من

ومفهومه ان الصلاة بغير الفاتحة

لا تجزئ فهو حجة على الحنفية

(وان زدت) عليه (فهو خير) لان

وفي رواية حبيب المعلم فهو

أفضل قال في الفتح وفي الحديث

ان من لم يقرأ الفاتحة لم تصح

صلاته وهو شاهد لحديث عبادة

المتقدم وفيه استحباب السورة

أو الايات مع الفاتحة وهو قول

الجمهور في الصبح والجمعة

والايمين من غيرهما وصح ايجاب

ذلك عن بعض الصحابة وهو عثمان

ابن ابي العاص وقال به بعض

الحنفية وابن كثة من المالكية

وحكام القاضى الفراء الحنبلي

في شرح الصغير رواية عن

أحمد وقيل يستحب في جميع

الركعات وهو ظاهر حديث

أبي هريرة ورواه هذا الحديث

خسة وفيه التحديث والاخبار

والسمع والقول وأخرجه

مسلم وقد تكلم يحيى بن معين في

حديث اسمعيل بن علية عن ابن

جريح خاصة لكن تابعه عليه

جماعة فقوى والله المعين

ابن عباس رضي الله عنهما قال

انطلق النبي صلى الله عليه وآله

(وسلم) قبل الهجرة ثلاث سنين

(في طائفة) ما فوق الواحد (من

أصحابه) حال كونهم (عامدين)

الا احتسابا سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا توضأ أحدكم فاحسن الوضوء

وفيه فان أتى المسجد فصل في جماعة غفر له وان أتى المسجد وقد صلا بغيره فبقي بعض

صلى ما أدرك وأتم ما بقي كان كذلك فان أتى المسجد وقد صلا فاقام كان كذلك (وعن

أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة في جماعة تعدل خمسا وعشرين

صلاة فاذا صلاها في صلاة فاقم ركوعها وسجودها بلغت خمسين صلاة رواه أبو داود

الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه قال أبو داود قال عبد الواحد بن زياد في هذا الحديث

صلاة الرجل في الفلاة تضاعف على صلاته في الجماعة وساق الحديث قال المنذري في

استناده هلال بن يحيى الجهمي الرمي كنيته أبو المغيرة قال يحيى بن معين ثقة وقال أبو

حاتم الرازي ليس بقوى يكتب حديثه وقد وثقه أيضا غير ابن معين كما قال ابن رسلان

قوله فاذا صلاها في فلاة هو أعم من أن يصلها منفردا أو في جماعة قال ابن رسلان لكن

جملة على الجماعة أولى وهو الذي يظهر من السياق انتهى والاولى جملة على الانفراد لان

مرجع الضمير في حديث الباب من قوله صلاها الى مطلق الصلاة لا الى المقيسد بكونها

في جماعة ويدل على ذلك الرواية التي ذكرها أبو داود عن عبد الواحد بن زياد لانه جعل

فيها صلاة الرجل في الفلاة مقابلة لصلاته في الجماعة والمراد بالفلاة الارض المتسعة التي

لاما فيها والجمع في مثل حصاة وحصى والحديث يدل على أن صلاة الصلاة في الفلاة مع

تمام الركوع والسجود وانها تعدل خمسين صلاة في جماعة كما في رواية عبد الواحد

وعلى هذا الصلاة في الفلاة تعدل ألف صلاة ومائتين وخمسين صلاة في غير جماعة وهذا

ان كانت صلاة الجماعة تضاعف الى خمسة وعشرين ضعفا فقط فان كانت تضاعف

الى سبعة وعشرين كما تقدم فالصلاة في الفلاة تعدل ألفا وثلاثمائة وخمسين

صلاة وهذا على فرض ان المصلي في الفلاة صلى منفردا فان صلى في جماعة تضاعف العدد

المذكور بحسب تضاعف صلاة الجماعة على الانفراد وفضل الله واسع والحكمة في

اختصاص صلاة الفلاة بهذه المزية ان المصلي فيها يكون في الغالب مسافرا والسفر

منظمة المشقة فاذا صلاها المسافر مع حصول المشقة تضاعفت الى ذلك المقدار وأيضا

الفلاة في الغالب من مواطن الخوف والفرع لما جبلت عليه الطباع البشرية من

التوحش عند مفارقة النوع الانساني فالاقبال مع ذلك على الصلاة امر لا يناله الا من

بلغ في التقوى الى حد يقصر عنه كثير من أهل الاقبال والقبول وأيضا في مثل هذا

الموطن تنقطع الوسواس التي تقود الى الرياء فابقاع الصلاة فيها: أن أهل الاخلاص

ومن ههنا كانت صلاة الرجل في البيت المنظم الذي لا يراه فيه أحد الا الله عز وجل

أفضل الصلوات على الاطلاق وليس ذلك الا لقطاع حبال الرياء الشيطانية التي

يقطن بها كثيرا من المتعبدين فكيف لا تكون صلاة الفلاة مع انقطاع تلك الحبال

وانضمام ما سلف الى ذلك بهذه المنزلة والحديث أيضا من حجج القائلين بأن الجماعة غير

٢ نيل ث أي قاصدين (الى سوق عكاظ) بضم المهملة وتخفيف الكاف بالصرف وعدمه قال
السفقاقي هو من اضافته النبي الى نفسه لان عكاظ اسم السوق للعرب بناحية مكة قال في المصابيح نعل العلم هو مجموع

قولنا سوق عكاظ كما قالوا في شهر رمضان وان قالوا عكاظ فهو على الحذف كقوله -م رمضان (وقد خيل) اي حجز (بين الشياطين وبين خبر السماء وأرسلت ١٠ عليهم السهب) بضم الهاء جمع شهاب وهو شعله نار ساطعة ككوكب

واجبة وقد قدمنا الكلام على ذلك

(باب حضور النساء المساجد وفضل صلاتهن في بيوتهن)

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا استأذنكم نساءكم بالليل الى المسجد فاذنوا لهن رواء الجماعة الا ابن ماجه وفي لفظ لا تمنعوا النساء أن يخرجن الى المساجد ويؤتمن خبر لهن رواء أحد وأبو داود وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تمنعوا اماء الله مساجد الله والخبر عن تفلات رواء أحد وأبو داود) حديث ابن عمر هو بفحوا للفظ الآخر في الصحيحين أيضا بدون قوله ويؤتمن خبر لهن وهذه الزيادة أخرجهما ابن خزيمة في صحيحه وللطبراني باسناد حسن فحوا ولها شاهد من حديث ابن مسعود عند أبي داود وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا ابن خزيمة من حديثه وابن حبان من حديث زيد بن خالد وأخرج مسلم من حديث زيب امرأة ابن مسعود اذا شهدت احدا كن المسجد فلا تقس طيبا وأول حديث أبي هريرة متفق عليه من حديث ابن عمر كما عرفت قوله اذا استأذنكم نساءكم بالليل لم يذكرا كثيرا الرواية بالليل كذا أخرجه مسلم وغيره ونخص الليل بالذكر لما فيه من الستر بالظلمة قال النووي واستدل به على ان المرأة لا تخرج من بيت زوجها الا باذنه لتوجهه الا امر الى الا زواج بالاذن وتعتقه ابن دقيق العيد بان ذلك ان كان أخذ بالمفهوم فهو مفهوم لقب ضعيف لكن يتقوى بأن يقال ان منع الرجال نساءهم أمر متقرر وانما علق الحكم بالمسجد لبيان محل الجواز فبقى ما عداه على المنع وفيه إشارة الى أن الاذن المذكور لا يوجب له لو كان واجبا لا يقي معنى الاستئذان لان ذلك انما هو متحقق اذا كان المستأذن مجزأ في الاجابة والرد أو يقال اذا كان الاذن لهن فيما ليس بواجب حقا على الأزواج فالاذن لهن فيها هو واجب من باب الاولى قوله لا تمنعوا النساء مقتضى هذا النهي ان منع النساء من الخروج الى المساجد امام طاقا في الا زمان كما في هذه الرواية وكافي حديث أبي هريرة وأم مقبدا بالليل كما تقدم أم مقبدا بالغيث كما في بعض الاحاديث يكون محرما على الأزواج وقال النووي ان النهي محمول على التنزيه وسياق الخلاف في ذلك قوله ويؤتمن خبر لهن أي صلاتهن في بيوتهن خبر لهن من صلاتهن في المساجد لو علم ذلك لكانت لم يعلمن فبأن الخروج الى الجماعة يعمد قد أن أجرحهن في المساجد أكثر ووجه كون صلاتهن في البيوت أفضل الأمن من الفتنة وبتا كذلك بعد وجود ما أحدث النساء من التبرج والزينة ومن ثم فالت عائشة ما قالت قوله اماء الله بكسر الهمزة والمبدع أمسة قوله ويخرجن تفلات بفتح التاء المثناة وكسر الفاء أي غير مطيبات يقال امرأة تفلة اذا كانت متغيرة الرشح كذا قال ابن عبد البر وغيره وانما أمرن بذلك ونهي عن التطيب كما في رواية مسلم المتقدمة عن زيب امرأة ابن مسعود لا يحر كن الرجال

ينقض (فرجعت الشياطين الى قومهم فقالوا امالككم فقالوا حمل بيننا وبين خبر السماء وأرسلت علينا السهب قالوا) أي الشياطين (ما حال ينكمم وبين خبر السماء الانني حدث فاضربوا) أي سبوا (مشارك الارض ومغار بها) أي فيها (فانظر راء ما هذا الذي حال ينكمم وبين خبر السماء فانصرف أولئك) أي الشياطين (الذين توجهوا نحو نهمامة) بكسر التاء مكة وكانوا من جن نصيبين (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو بخلة) غير منصرف للعلمية والتأنيث وضع على ليله من مكة حال كونهم (عامدين الى سوق عكاظ وهو) صلى الله عليه وآله وسلم (يصلى بالصباح صلاة الفجر) الصبح (فلا سمعوا القرآن اسعوا له) أي قصده وهو صغوا اليه وهو ظاهر في الجهر المترجم له (فقالوا هذا والله الذي حال ينكمم وبين خبر السماء فهناك حين رجعو الى قومهم وقالوا يا نساءنا سمعنا قرآنا عجبا) بدعيامبا ينالسا را الكتب من حسن نظمه وصحة معانيه وهو مصدروصفيه للمبالغة (جاء الى الرشيد) يدعو الى الصواب (فأمنابه) أي بالقرآن (وان نشر لنا برينا أحدا فانزل

الله تعالى على نبيه صلى الله عليه وآله (وسلم قل أوحى الى) انه اسمع نثر من الجن (وانما) أوحى اليه قول الجن (يطيبن وأراد بقول الجن الذي قصه ومفهومه ان الجيلة بين الشياطين وخبر السماء حدثت بعد نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم

ولذلك أنكره الشياطين وضرر لواءها في الأرض ومغارها بالعرفوا خبره ولهذا كانت الكهانة فاشعة في العرب حتى قطع بينهم وبين خبر السماء فكان رمية من دلائل النبوة لكن في مسلم ١١ ما يعارض ذلك في عدة وقع الاختلاف

فقبل لم تزل الشهب منذ كانت الدنيا وقبل كانت قلبية فغلظ أمرها وكثرت بعد البعث وذكر المفسرون أن حراسة السماء والري بالشهب كان موجودا لكن عند حدوث أمر عظيم من عذاب ينزل بأهل الأرض أو إرسال رسول إليهم وقبل كانت الشهب مرمية معلومة ولكن رى الشياطين بها واحرقهم لم يكن إلا بعد النبوة واستبدل الموائف بهذا الحديث على الجهر بقراءة صلاة الفجر ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين بصري واسطى وكوفي وفيه التحديث والعنعنة والقول وآخر جبه البخاري أيضا في التفسير ومسلم في الصلاة والترمذي والنسائي في التفسير وهذا الحديث مرسل صحابي لأن ابن عباس لم يرفعه ولا هو مدرك للقصة (عن ابن عباس رضي الله عنهما) قال قرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي جهرا (فيما أمر وسكت) أي أسر (فيما أمر) والآخر هو الله تعالى لا يقال معنى سكت ترك القراءة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال اماما فلا بد من القراءة سرا وجهرا (وما كان بك نسيما) حيث لم ينزل في بيان أفعال الصلاة قرأنا يتلى وانما وكل الأمر في ذلك

بطيبن ويطبق بالطيب ما في معناه من المحسر كالدعي الشهوة كحسن الملابس والتخلي الذي يظهر أثره والزينة الفاخرة وفرق كثير من الفقهاء المالكية وغيرهم بين الشابة وغيرها وفيه نظر لأنها اذا عرفت بما ذكر وكانت مدة متعة حصل الأمن عليها ولا سيما اذا كان ذلك بالليل (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما امرأة أصابت بخورا فلا تشم - دن معنا العشاء الآخرة رواه مسلم وأبو داود والنسائي وعن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خير مساجد النساء قعريوتهم رواه أحمد وعن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى من النساء ما رأى نالمنه من المسجد كما منعت بنو اسرائيل نساءها قالت لعمره ومنعت بنو اسرائيل نساءها قالت نعم متفق عليه) حديث أم سلمة أخرجه أبو يعلى أيضا والطبراني في الكبير وفي أسناده ابن لهيعة وقد تقدم ما يشهد له وأخرج أحمد والطبراني من حديث أم حبيدة الساعدية أنها جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أتى أحب الصلاة منك فقال صلى الله عليه وسلم قد علمت وصلاتك في بيتك خير لك من صلواتك في حجرتك وصلاتك في حجرتك خير لك من صلواتك في دارك وصلاتك في دارك خير لك من صلواتك في مسجد قومك وصلاتك في مسجد قومك خير لك من صلواتك في مسجد الجماعة قال الحافظ واسناده حسن وأخرج أبو داود من حديث ابن مسعود قال قال صلى الله عليه وسلم صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلواتها في حجرتها وصلواتها في محضها أفضل من صلواتها في بيتها أصابت بخورا فيه دليل على أن الخروج من النساء إلى المساجد إنما يجوز إذا لم يصحب ذلك ما فيه فتنة كما تقدم وما هو في تحريك الشهوة فوق البخور داخل بالاولى قوله فلا تشم دن في بعض النسخ هكذا بزيادة نون التوكيد وفي بعضها بحذفها وظاهر النهي التحريم قوله رأى من النساء ما رأى نالمنه يعني من حسن الملابس والطيب والزينة والتبرج وانما كان النساء يخرجن في المروط والاكسية والشمات الغلاظ وقد عرفت بعضهن في منع النساء من المساجد مطلقا بقول عائشة وفيه نظر لأنه لا يترب على ذلك تغير الحكم لأنها علقته على شرط لم يوجد في زمانه صلى الله عليه وسلم بل قالت ذلك بناء على ظن ظنته فقالت لو رأى منع فيقال عليه لم يروى منع وظننا ليس بحجة قوله كما منعت بنو اسرائيل نساءها هذا وان كان موقوفا لحكمه الرفع لأنه لا يقال بالرأي وقد روى نحوه عبد الرزاق عن ابن مسعود بأسناد صحيح قوله قالت نعم يحتمل أنها تليقته عن عائشة ويحتمل أن يكون عن غيرها وقد ثبت ذلك من حديث عروة عن عائشة موقوفا آخرجه عبد الرزاق بأسناد صحيح ولفظه قالت كن نساء بنو اسرائيل يتخذن أرجلا من خشب يتشرفن لأرجال في المساجد فحرم الله تعالى عليهن المساجد وساطت عليهن الحبيضة وقد حصل من الأحاديث

إلى بيان نفسه صلى الله عليه وآله وسلم الذي شرع لنا الاقتداء به وأوجب علينا اتباعه في أفعاله التي هي إيمان بمجل الكتاب (واقده كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) فجهروا فيها وجهروا فيها أسروروا هذا الحديث لخمس مابين بصري وكوفي

ومدني وقمة الحديث والعنقة والقول وهو من أفراد (عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه جاءه رجل) هو نبيك بن سنان
الجبلي (فقال) له (قرأت المفضل) كاه ١٢ وهو من ق إلى آخر القرآن وسمى مفضلاً لكثرة الفصل بين كل

المذكورة في هذا الباب ان الاذن للنساء من الرجال الى المساجد اذا لم يكن في خروجهن ما يدعو الى الفتنة من طيب أو حلي أو أي زينة واجب على الرجال وانه لا يجب مع ما يدعو الى ذلك ولا يجوز ويحرم عليهن الخروج لقوله فلا تنهين وصلاتهن على كل حال في بيوتهن أفضل من صلاتهن في المساجد

* (باب فضل المسجد الابعد والكثير الجمع) *

(عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أعظم الناس في الصلاة أجراً

أبعدهم اليها مشى رواه مسلم وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بعد

فلا بعد من المسجد أعظم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث الثاني سكت عنه

أبو داود والمنذري وفي اسناده عبد الرحمن بن مهران مولد بني هاشم قال في التقريب

مجهول وقال في الخلاصة وثقة ابن حبان انتهى وبقية رجاله رجال الصحيح قوله ان

أعظم الناس في الصلاة أجراً أبعدهم اليها مشى فيه التصريح بأن أجراً من كان مسكنه

بعيداً من المسجد أعظم ممن كان قريباً منه وكذلك قوله لا بعد فلا بعد من المسجد

أعظم أجراً وذلك لما ثبت عند البخاري ومسلم وأبي داود والمنذري وابن ماجه من

حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل في جماعة تزيد على

صلاته في بيته وصلاته في سوقه خمسا وعشرين درجة وذلك بان أحداكم اذا توضأ فاحسن

الوضوء وأتى المسجد لا يريد الا الصلاة لم يخط خطوة الا رفع له بها درجة وحط عنه بها

خطيئة حتى يدخل المسجد الحديث ولما أخرجه أبو داود عن سعيد بن المسيب عن

رجل من الصحابة مر فوعا وفيه اذا توضأ أحدكم فاحسن وضوءه ثم خرج الى الصلاة لم

يرفع قدمه اليمنى الا كتب الله له عز وجل حسنة ولم يضع قدمه اليسرى الا حط الله عنه

سبعة فله قرب أحدكم وأول بعد الحديث ولما أخرجه مسلم عن جابر قال خلت البقاع

حول المسجد فاراد بنو سلمة أن ينتقلوا الى قرب المسجد فبلغ ذات رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم فقال لهم انه بلغني انكم تريدون أن تنتقلوا قرب المسجد قالوا نعم يا رسول الله

قد أردنا ذلك فقال يا بني سلمة دياركم تكذب آثاركم (وعن أبي بن كعب قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجل

أزكى من صلاته مع الرجل وما كان أكثر فهو أحب الى الله تعالى رواه أحمد وأبو داود

والنسائي) الحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه وابن حبان وصححه ابن السكن والعقيلي

والحاكم وأشار ابن المديني الى صحته وفي اسناده عبد الله بن أبي نصر قيل لا يعرف لانه

ماروى عنه غير أبي اسحق السبيعي لكن أخرجه الحاكم من رواية العيزار بن حريث

عنه فارتفعت جهالة عينه وأورد له الحاكم شاهد من حديث قيات بن أشيم وفي اسناده

نظروا أخرجه البزار والطبراني وعبد الله المذكي وروثقه ابن حبان قوله أزكى من

سورة بالبسملة على الصحيح

(الليلة في ركعة) واحدة (فقال)

له ابن مسعود منكر اعلمه عام

التدبر وترك الترتيل لأجواز

الفعل (هذا) أي أنه هذا

(كهـ هذا الشعر) أي سردا

وافراطا في السرعة لان هذه

الصفة كانت عادتهم في انشاد

الشعر زاد مسلم فيه من رواية

وكيع ان أقواما يقرؤون

القرآن لا يجاوزون تراجمهم وزاد

أحمد عن أبي عمارية واحق

عن عيسى بن يونس كلاهما

عن الأعمش ولكن اذا وقع في

القلب فرسخ فيه تقع (انقد

عرفت النظائر) أي السور

المتشابهة في المعاني كالمواظ

والحكم والقصاص للمماثلة

في عدد الاى أو هي المرادة من

ذكرهن لارادة التقارب في

المقدار قال المحب الطبري

كنت أظن ان المرواد هنا انها

متساوية في العدد حتى اعتبرتها

فلم أجدها شيئا متساويا (التي

كان النبي صلى الله عليه وآله

(وسلم يقرن بينهما فذكر عشرين

سورة من المفصل سورتين في

كل ركعة) وهي الرحمن والجم

في ركعة واقتربت والحاقة في

ركعة والذاريات والطور

في ركعة والواقعة ون في ركعة

وسأل والنازعات في ركعة وويل

صلاته

للمطنفين وعس في ركعة والمال ثم الزمل في ركعة وهل أتى ولا أقسم في ركعة وعم والمرسلات في

ركعة وإذا الشمس كورت والدخان في ركعة رواه أبو داود وهذا على تأليف مصنف ابن مسعود وهو يؤيد قول القاضي

أبي بكر الباقلاني ان تأليف السور كان من اجتهاد من الصحابة لان تأليف عبد الله بن عباس لم ينفذ مع عثمان واسد شكل عد
الدخان من المفصل وأجيب بأن ذكرها معهن فيه يجوز وفي الحديث ١٣ ما ترجم له وهو الجمع بين السورتين لانه

اذا جمع بينهما جاز الجمع بين
ثلاثة تصاعد لعدم الفرق وفي
الحديث كراهية الافراط في
سرعة التلاوة لانه ينافي المطلوب
من التدبر والتفكير في معاني
القرآن ولا خلاف في جواز
السرد بدون التدبر لكن
القرآن بالتدبر أعظم أجر وفيه
جواز تطويل الركعة الأخيرة
على ما قبلها وقد روى أبو داود

وصححه ابن خزيمة عن عبد الله بن
شقيق قال سألت عائشة أكان
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يجمع بين السورتين أم
من المفصل ولا يخالف هذا ما في
التحجيد انه جمع بين البقرة
وغرهما من الطوال لانه يحمل
على التبادر وقال عياض في
حديث ابن مسعود هذا يدل على
ان هذا القدر كان قد قرأه
غالباً وأما تطويله فانهما كان في
التدبر والترتيل وما ورد من غير
ذلك من قراءة البقرة وغيره في
ركعة فكان نادراً لكن

ليس في حديث ابن مسعود ما يدل
على المواظبة بل فيه انه كان
يقرب بين هذه السورة وهذه
السورة المعينات اذا قرأ من
المفصل وفيه موافقة لقول
عائشة وابن عباس ان صلواته
بالليل كانت عشر ركعات غير
الوتر وانه هذا الحديث الخمسة

صلواته وحده أي أكثر أجر أو بالغ في تطهير المصل وتكفير ذنوبه لما في الاجتماع من نزول
الرحمة والسكينة دون الانفراد قوله وما كان أكثر فهو أحب الى الله تعالى فيه ان
ما كثر جمعه فهو أفضل مما قل جمعه وان الجماعات تتفاوت في الفضل وان كونها تعدل
سبعاً وعشرين صلاة يحصل المطلق الجماعة والرجل مع الرجل جماعة كما روى ابن أبي
شيبه عن ابراهيم النخعي انه قال الرجل مع الرجل جماعة له ما للتضعة خمساً
وعشرين انتهى وقد أخرج ابن ماجه عن أبي موسى والبخاري في معجم الصحابة عن
الحكم بن عبد الثمالى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ثمانية ثمانون ركعة ما جماعة
وأحاديث التضاعف الى هذا المقدار التي تقدم ذكرها لا يثبت في الفضل لما كان
أكثر لا سيما مع وجود النص المصرح بذلك كما في حديث الباب

(باب السعي الى المسجد بالسكينة)

(عن أبي قتادة قال بينما نحن نصل مع النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمع جليلة رجال فلما صلى
قال ما شأنكم قالوا استعجبنا الى الصلاة قال فلا تنفعلوا اذا أتيت الصلاة فعليكم بالسكينة
فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا فامتنع عليه وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال اذا سمعتم الإقامة فامشوا الى الصلاة وعليكم بالسكينة والوقار ولا تسرعوا فما
أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا واه الجماعة الا الترمذي وللفظ النسائي وأجد في رواية
فاقضوا وفي رواية لمسلم اذا نوب بالصلاة فلا يسعي اليها أحدكم ولكن ليخش وعلية
السكينة والوقار فصل ما أدركت واقتض ما سبق قوله جليلة بيمين ولام وموحدة
مفتوحات أي أصواتهم حال حر كتم قوله فعليكم بالسكينة ضبطه القرطبي بنصب
السكينة على الاغرام وضبطه النووي بالرفع على انه جملة في موضع الحال وفي رواية
للبخاري وعلليكم بالسكينة وقد استشكل بعضهم دخول الباء لانه متعد بنفسه كقوله
تعالى عليكم انفسكم قال الحافظ وفيه نظر لثبوت زيادة الباء في الاحاديث الصحيحة
كحديث عليكم برخصة الله فعليه بالصوم وعلليكم بالمرأة قوله فما أدركتم قال الكرماني
الفما جواب شرط محذوف أي اذا ثبت لكم ما هو أولى بكم فما أدركتم فصلوا قال في
الفتح أو التقدير اذا فعلتم فما أدركتم فصلوا أي فعلتم الذي أمركم به من السكينة وترد
الاسراع قوله وما فاتكم فاقضوا أي اكملوا وقد اختلف في هذه اللفظة في حديث أبي
قتادة رواية الجمهور فاقضوا ورواية معاوية بن هشام عن شيبان فاقضوا كذا ذكره
ابن أبي شيبه عنه ومثله روى أبو داود وكذلك وقع الخلاف في حديث أبي هريرة كما ذكر
المصنف قال الحافظ والحاصل ان أكثر الروايات وردت بلفظ فاقضوا وأقلها بلفظ فاقضوا
وانما يظهر فائدة ذلك اذا جعلنا بين اقسام والقضاء مغايرة لكن اذا كان مخرج الحديث
واحداً واختلف في اللفظة منه وأمكن رد الاختلاف الى معنى واحد كان أولى وهذا

ما بين كوفي واسطى وعسقلاني وفيه التحديث والسمع والقول وأخرجه مسلم والنسائي في الصلاة (عن أبي قتادة
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الظهر أي في صلاة الظهر) (في الركعتين) (الاوليين) بأمر الكتاب

وسورتين) في كل ركعة منهما بسورة فيه مائة آية وحيدة التخصيص على قراءة الفاتحة في كل ركعة وقد تقدم الختلافه (وفي الركعتين الاخريين بأم الكتاب ويسمعا) من ١٤ الاستماع (الآية) من السورة أحيانا (ويطول في الركعة الاولى

كما لا يطول في الركعة الثانية وهكذا) يقرأ في الأولى بين بأم الكتاب وسورتين وفي الأخرى بينهما فقط ويطول في الأولى (في) صلاة (العصر وهكذا) يطيل في الركعة الأولى. (في) صلاة (الصبح) فالتشبيه في تطويل المقرء بعد الفاتحة في الأولى فقط بخلاف التشبيه بالعصر فإنه أهم وفي الحديث حجة للقول بوجوب الفاتحة ويؤيده التعبير بكان المشعر بالاستقرار مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أمن الإمام فأمنوا) أي إذا أراد الإمام التأمين أن يقول آمين بعد قراءة الفاتحة فقولوا آمين مقارن له كما قاله الجمهور وعلمه امام الحرمين بأن التأمين لقراءة الإمام لا لتأمينه فلذلك لا يتأخر عنه وهو واضح وظاهر الحديث أن المأموم إنما يؤمن إذا أمن الإمام لا إذا تركه قال بعض الشافعية وهو مقتضى إطلاق الرافعي الخلاف وادعى النووي الاتفاق على خلافه ونص الشافعي في الام على أن المأموم يؤمن ولو ترك الإمام عمدا وسهوًا أن هذا الامر عند الجمهور والتسديد وحكي ابن نيرة

عن بعض أهل العلم وجوبه على المأموم بإظهار الأمر قال وأوجبته الظاهرية على كل مصل
 ثم في مطلق أمر المأموم بالتأمين أنه يؤمن ولو كان مشغولاً بقرائة الفاتحة وبه قال أكثر الشافعية ثم اختلفوا هل تنقطع بذلات

الموالاة على وجهين أحدهما لا تنتفع لانه مأمور بذلك لمصلحة الصلاة بخلاف الامر والله أعلم واستدل به على مشروعية التأمين للامام وخالف مالك فقال ١٥

رواية لا يؤمن مطلقا وقد ورد التصريح بأن الامام يقولها عند أبي داود والنسائي واظفنه اذا قال الامام ولا الضالين فتولوا آمين فان الملائكة تقول آمين وان الامام يقول آمين (فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه) زاد الجرجاني في أماليه عن يونس ومات آخر لكن قال في الفتح انها زيادة شاذة وظاهره يشمل الصغار والكبار لكن قد ثبت ان الصلاة الى الصلاة كفارة لما بينهم ما اجتنبت الكبائر فاذا كانت الفرائض لا تكفر الكبار فكيف تكفر هاسنة التأمين اذا وافقت التأمين وأجيب بان المكفر ليس التأمين الذي هو فعل المؤمن بل وفاق الملائكة وليس ذلك الى صنعته بل فضل من الله وعلامة على سعاده من وافق قاله التاج ابن السبكي في الاشباه والنظائر قال القسطلاني والحق انه عام خص منه ما يتعلق بحجة وق الناس فلا تغفر بالتأمين الادلة فيه لكنه شامل للكبائر الا ان يدعى خروجها بدليل آخر انتهى وسلم فان الملائكة تؤمن قبل قوله فن وافق وهو دال على ان المراد الموافقة في القول والزمان خلافا لمن قال المراد الموافقة في

استدل بحديثي الباب أيضا على أن من أدرك الاماموا كمال تحسب له تلك الركعة للامر باتمام ما فاتة لانه فاته القيام والقراءة فيه قال في الفتح وهو قول أبي هريرة وجماعة بل حكماء البخاري في جزء القراءة خلف الامام عن كل من ذهب الى وجوب القراءة خلف الامام واختاره ابن خزيمة والضبي وغيرهما من الشافعية وقواه الشيخ تقي الدين السبكي من المتأخرين وقد قدمنا البحث عن هذا في باب ما جاء في قراءة المأموم وانصاته اذا سمع امامه قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق الحديثين ما لفظه وفيه حجة لمن قال ان ما أدركه المسبوق في آخر صلاته واجتنب من قال بخلافه بلفظة الاتمام انتهى وقد عرف الجمع بين الروایتين

*(باب ما يؤمر به الامام من التخفيف) *

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى أحدكم للناس فليخفف فان قيم الضعيف والسقيم والكبير فاذا صلى لنفسه فليطول ما شاء واه الجماعة الا ابن ماجه لكنه له من حديث عثمان بن أبي العاص وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يؤخر الصلاة ويكملها وفي رواية ما صليت خلف امام قضا أخف صلاة ولا أتم صلاة من النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليهما وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اني لادخل في الصلاة وانأريد اطأتها فاسمع بكاء الصبي فأجوز في صلاتي مما أعلم من شدة وجدته من بكائه ورواه الجماعة الا أبو داود والنسائي لكنه لهما من حديث أبي قتادة قوله فليخفف قال ابن دقيق العيد التطويل والتخفيف من الامور الاضافية فقد يكون الشيء خفيفا بالنسبة الى عادة قوم طويل بالنسبة الى عادة آخرين قال وقول الفقهاء لا يزيد الامام في الركوع والسجود على ثلاث تسميحات لا يخالف ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يزيد على ذلك لان رغبة الصلابة في الخير لا تقتضي أن يكون ذلك تطويلا لقوله فان فهم في رواية في البخاري للكنهية فان منهم وفي رواية فان خلفه وهو دليل الامر بالتخفيف ومقتضاه انه متى لم يكن فيهم من يتصف بأحدى الصفات المذكورة لم يضرب التطويل ويرد عليه انه يمكن أن يجيء من يتصف بأحدهما بعد الدخول في الصلاة وقال البعري الاحكام انما تناط بالغالب لا بالصورة النادرة فينبغي للأئمة التخفيف مطلقا قال وهذا كما شرع القصر في صلاة المسافر وهي مع ذلك تشرع ولو لم تشق عملا بالغالب لانه لا يدرى ما يطرأ عليه وهنا كذلك قوله فان فهم الضعيف والسقيم والكبير المراد بالضعيف هنا ضعف الخلقة بالسقيم من به مرض وفي رواية للبخاري فان منهم المريض والضعيف والمراد بالضعيف في هذه الرواية ضعف الخلقة بلا شك وفي رواية للبخاري أيضا عن ابن ماجة فان فهم الضعيف والكبير وهذا الحاجة وكذلك في رواية أخرى له من حديثه والمراد بالضعيف في هاتين الروایتين المريض

الاخلاس والخشوع كابن حبان وكذا جنح اليه غيره أو المراد بتأمين الملائكة استعفارهم المؤمنين وقال ابن المنبر الحكمة في ذلك أن يكون المأموم على يقظة للاتبان بالوظيفة في محلها لان الملائكة لا غفلة عندهم فن وافقهم كان متيقظا ثم ظاهره

ان المراد بالملائكة جميعهم واختاره ابن بري وقيل الحفظة منهم وقيل الذين يعاقبون منهم اذا قلنا انهم غير الحفظة والذي يظهر ان المراد به من يشهد تلك الصلاة ١٦ من الملائكة ممن في الارض أو في السماء وفي رواية الاخرج

وقالت الملائكة في السماء وفي رواية محمد بن عمرو فوافق ذلك قول أهل السماء ونحوه عند مسلم وعن عكرمة قال صفوف أهل الأرض على صفوف أهل السماء فاذا وافق آمين في الأرض آمين في السماء غفر للعبد انتهى قال في الفتح ومثله لا يقال بالرائي قال صير اليه أولى (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قال اذا قال أحدكم آمين عقب قراءة الفاتحة خارج الصلاة أو فيها اماماً أو مأموماً كما فهمه إطلاقه هنا أو هو مخصوص بالصلاة لحديث مسلم اذا قال أحدكم في صلاته سلاماً مطلق على المقيد لكن في حديث أبي هريرة عند أحد ما يدل على الإطلاق ووافقه اذا أمن القارئ فأمنوا حينئذ فيجب رى المطلق على إطلاقه والمقيد على تقييده الآن براد بالقارئ الامام اذا قرأ الفاتحة فيبقى التخصيص على حاله فان الحديث واحد اختلفت ألفاظه ولادلالة فيه على ان الملائكة أفضل من الآدميين كما استدلل به بعض المعتزلة (وقالت الملائكة في السماء آمين فوافق أحداهما) أي كلمة تامين أحدكم (الآخرى) أي كلمة تامين الملائكة في

ويصح أن يراد من فيه ضعف وهو أعم من الحاصل بالمرض أو بقصان الخلقة وزاد مسلم من وجه آخر في حديث أبي هريرة والصغير وزاد الطبراني من حديث عثمان بن أبي العاص والحامل والمرضع وله من حديث عدي بن حاتم والعاير السبيل قوله فليطول ماشاء ولمسلم قلبه صل كيف شاء أي محققاً أو مطولاً واستدل بذلك على جواز إطالة القراءة ولو خرج الوقت وهو الصحيح عند بعض الشافعية قال الحافظ وفيه نظر لانه يعارضه عموم قوله في حديث أبي قتادة انما التقرب بأن تؤخر الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى أخرجه مسلم وإذا تعارضت مصلحة المبالغة في الكمال بالتطويل ومفسدة إيقاع الصلاة في غير وقتها كان مراعاة ترك المفسدة أولى واستدل بعمومه أيضاً على جواز تطويل الاعتدال من الركوع وبين السجدين قوله لكنه لمن حديث عثمان ابن أبي العاص في استناده محمد بن عبد الله القاضي ضعفه الجمهور ووثقه ابن معين وابن سعد وقد أخرج حديث عثمان المذكور مسلم في صحيحه قوله يؤخر الصلاة ويكملها فيه ان مشروعية التخفيف لا تستلزم أن تبلغ الى حد يكون بسببه عدم تمام أركان الصلاة وقراءتها وان من سلك طريق النبي صلى الله عليه وسلم في الإيجاز والاتمام لا يستلزم منه تطويل وروى ابن أبي شيبة ان الصباية كانوا يمتنون ويوجزون ويبادرون الوسوسة فينبى العلة في تخفيفهم قوله اني أدخل في الصلاة في رواية للجباري اني لا قوم في الصلاة وقوله وأنا أريد اتمامها فيه ان من قصد في الصلاة الاتيان بتي مستحب لا يجب عليه الوفاء به خلافاً لا شوب قوله فأسمع بكاء الصبي فيه جواز ادخال الصبيان المساجد وان كان الأولى تنزيه المساجد عن لا يؤمن حديثه فيها الحديث جنبوا مساجدكم وقد تقدم قوله فاتجوز فيه داليل على مشروعية الرفق بالمؤمنين وسائر الاتباع ومراعاة مصالحهم ودفع ما يشق عليهم وان كانت المشقة بسيرة وإيثار تخفيف الصلاة للأمر يحدث قوله لكنه له من حديث أبي قتادة هو في البخاري وإلفظه اني لا أدخل في الصلاة فأريد اتمامها فأسمع بكاء الصبي فاتجوز عما أعلم من شدة وجد أمه من بكائه وأحاديث الباب تدل على مشروعية التخفيف للأئمة وترك التطويل للعمال المذكورة من الضعف والسقم والكبر والحاجة واشتغال خاطر أم الصبي ببيكائه ويلحق بهما ما كان فيه معناه قال أبو عمر بن عبد البر التخفيف لكل امام أمر يجمع عليه مندوب عند العلماء اليه الآن ذلك انما هو أقل الكمال وأما الحدف والنقصان فلا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهي عن فقر الغراب ورأى رجلاً يصلي فلم يتم ركوعه فقال له ارجع فصل فانك لم تصل وقال لا ينظر الله الى من لا يقيم صلبه في ركوعه وسجوده ثم قال لا أعلم خلافاً بين أهل العلم في استحباب التخفيف لكل من أم قوماً على ما شرطنا من الاتمام وقد روى عن عمر بن الخطاب انه قال لا تبعضوا الله الى عباده يطول أحدكم في صلاته حتى يشق على من خلقه انتهى وقد ورد في مشروعية التخفيف أحاديث غير

السماء وهو يروى ان المراد بالملائكة لا يختص بالحفظة (غفرله) أي للقاتل منكم (ما تقدم من ما ذنبه) أي ذنبه المتقدم كله بمن ياتيه لا تبعضية وفيه دلالة على فضل التامين أي دلالة وهذا الحديث أخرجه النسائي في الصلاة

وفي الملائكة (عن أبي بكر) يقع البناء وسكون الخفاف فليسمع بن الحسن بن كائدة وكان من فضلاء الصحابة بالبصرة وهو
 النخعي (وقد روى عنه انه انتهى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية ١٧ انه دخل المسجد زاد الطبراني

وقد أقيمت الصلاة فانطلق يسرى
 والطحاوي وقد عجزه النفس
 (وهو) أي والحال انه صلى الله
 عليه وآله وسلم (را كع فركع
 قبل ان يصل الى الصف فذكر
 ذلك) الذي فعله من الركوع
 دون الصف وفي رواية حماد عند
 الطبراني قال انصرف رسول
 الله صلى الله عليه وآله
 وسلم قال أيكم دخل الصف
 وهو را كع (للنبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال) صلى الله عليه
 وآله وسلم له (زادك الله حرصا)
 على الخير قال ابن المنير صوب
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فعل أي بكرة من الجهة العامة
 وهي الحرس على ادراك فضيلة
 الجماعة وخطأه من الجهة الخاصة
 (ولا تعد) الى الركوع دون
 الصف من فردا فانه مكروه لحديث
 أبي هريرة مرفوعا اذا أتى أحدكم
 الصلاة فلا يركع دون الصف
 حتى يأخذ مكانه من الصف
 والنهي محمول على التنزيه ولو
 كان للتحريم لأمرا بابكره بالعادة
 وانما نهاه عن العود ارشادا الى
 الافضل وذهب الى التحريم أحمد
 واسحق وابن خزيمة من الشافعية
 لحديث وابصة عند أصحاب
 السنن وصححه أحمد وابن خزيمة
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم وأي رجلا يصل خلف

ما ذكره المصنف منها عن عدى بن حاتم عند ابن أبي شيبه وعن سمرة عند الطبراني وعن
 مالك بن عبد الله النخعي عند الطبراني أيضا وعن أبي واقد الليثي عند الطبراني أيضا
 وعن ابن مسعود عند البخاري ومسلم وعن جابر بن عبد الله عند البخاري ومسلم أيضا
 وعن ابن عباس عند ابن أبي شيبه وعن حوزم بن أبي كعب الانصاري عند أبي داود وعن
 رجل من بني سلمة يقال له سليم من الصحابة عند أحمد وعن يزيد بن عطاء عند أحمد أيضا وعن ابن
 عمر عند النسائي

باب اطالة الامام الركعة الاولى وانتظار من أحسن به داخل يدرك الركعة *

(فيه عن أبي قتادة وقد سبق وعن أبي سعيد) كانت الصلاة تقام فيذهب الذهاب
 الى البقيع فيقضى حاجته ثم يتوضأ ثم يأتي ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة
 الاولى مما يطولها رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والنسائي وعن محمد بن بريدة عن رجل
 عن عبد الله بن أبي أوفى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم في الركعة الاولى
 من صلاة الظهر حتى لا يسمع وقع قدم رواه أحمد وأبو داود حديث أبي قتادة تقدم مع
 شرحه في باب السورة بعد الفاتحة في الاولين من أبواب صفة الصلاة وفيه بعد ذكر انه
 كان يطول في الاولى قال فظننا انه يريد بذلك ان يدرك الناس الركعة الاولى وحديث
 عبد الله بن أبي أوفى أخرجه أيضا البزار وسياقه أتم وفي اسناده رجل مجهول لا يعرف
 وسماه بعضهم طرفة الحضرمي وهو مجهول كما قال الازدي وفيه وفي حديث أبي قتادة
 وأبي سعيد مشروعية التطويل في الركعة الاولى من صلاة الظهر وغيرها وقد قدمنا
 الكلام على ذلك في أبواب صفة الصلاة وقد استدلل القائلون بمشروعية تطويل الركعة
 الاولى لانتظار الداخل ليدرك فضيلة الجماعة بتلك الرواية التي ذكرناها من حديث أبي
 قتادة أمضى قوله فظننا انه يريد بذلك ان يدرك الناس الركعة الاولى واستدلوا أيضا
 بحديث ابن أبي أوفى المذكور في الباب وقد حكى استحباب ذلك ابن المنذر عن الشعبي
 والنخعي وأبي مجلز وابن أبي ليلى من التابعين وقد نقل الاستحباب أبو الطيب الطبري عن
 الشافعي في الجليد وفي التجريد للحصامي نسبة ذلك الى القديم وان الجليد كراهته وذهب
 أبو حنيفة ومالك والاوزاعي وأبو يوسف وداود والهادوية الى كراهة الانتظار
 واستحسنه ابن المنذر وشدد في ذلك بعضهم وقال أخاف أن يكون شركا وهو قول محمد بن
 الحسن وبالغ بعض أصحاب الشافعي فقال انه مبطل للصلاة وقال أحمد واسحق فيما حكاه
 عنهما ابن بطال ان كان الانتظار لا يضر بالمأمومين جازوا ان كان مما يضر ففيمه خلاف
 وقبل ان كان الداخل ممن يلزم الجماعة انتظرو الامام والا فلا روى ذلك النووي في
 شرح المذهب عن جماعة من السلف وقد استدلل الخطابي في المعالم على الانتظار المذكور

٣ نيل م الصف وحده فامر ان يعيد الصلاة زاد ابن خزيمة في روايته له
 لاصلاة لم ترد خلف الصف وأجاب الجمهور بأن المراد لاصلاة كاملة لان من سنة الصلاة مع الامام اتصال الصفوف وسد

الفرج وقد روى البيهقي عن ابراهيم بن علي خلف الصف وحده فقال صلاته نامة أو المراد لا تعد الى ان تسعى الى الصلاة الحديث الطبراني انه دخل المسجد وقد أقيمت الصلاة فانطلق يسبحي

١٨

بحديث أنس المتقدم في الباب الاول في التخصيف عند سماع بكاء الصبي فقال فيه دليل على ان الامام وهو ركع اذا أحسن بداخل يركع الصلاة معه كان له ان ينتظره راكمها ليدرك فضيلة الركعة في الجماعة لانه اذا كان له ان يحذف من طول الصلاة لمصلحة انسان في بعض أمور الدنيا كان له ان يذوق بالعبادة الله تعالى بل هو أحق بذلك وأولى وكذلك قال ابن بطلان ونعميهما ابن المنير والقرطبي بأن التخصيف في التطويل فكيف يقاس عليه قال ابن المنير وفيه مغايرة للمطلوب لان فيه ادخال مشقة على جماعة لاجل واحد وهذا لا يرد على أحمد وأصح لتقصيدهما الجواز بعدم الضرر للمؤمنين كما تقدم وما قاله هو اعدل المذهب في المسئلة ومثله قال أبو نود

(باب وجوب متابعة الامام والنهي عن مسابقته)

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فاذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا للحمد واذا سجد فاسجدوا واذا صلى فاعادوا فاعودوا أجمعون متفق عليه وفي لفظ انما الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا ولا تسكبروا حتى يكبر واذا ركع فاركعوا ولا

تركعوا حتى يركع واذا سجد فاسجدوا ولا تسجدوا حتى يسجد رواه أحمد وأبو داود في الباب غير ما ذكر المصنف عن عائشة عند الشيخين وأبي داود وابن ماجه وعن جابر عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه وعن ابن عمر عند أحمد والطبراني وعن معاوية عند الطبراني في الكبير قال العراقي ورجاله رجال الصحيح وعن أسيد بن حضير عند أبي داود وعبد الرزاق وعن قيس بن قهدة عند عبد الرزاق أيضا وعن أبي أمامة عند ابن حبان في صحيحه قوله انما جعل الامام ليؤتم به لفظ انما من صبيغ الحصر عند جماعة من أئمة الاصول والبيان ومعنى الحصر فيها اثبات الحكم في المذهب كوروقية جماعة واختار الآمدي انهم الامة بالحصر وانما تقيدها كيد الاثبات فقط وقوله أبو حنبلان عن البصريين وفي كلام الشيخ في الدين بن دقيق العيد ما يقتضي نقل الاتفاق على افادتها للحصر والمراد بالحصر هنا حصر الفائدة في الاقتداء بالامام والاتباع له ومن شأن التابع أن لا يتقدم على المتبوع ومقتضى ذلك ان لا يخالفه في شيء من الاحوال التي فصلها الحديث ولا في غيرهما قياسا عليها ولا يمكن ذلك مخصوص بالانعمال الظاهرة لا بالباطنة وهي ما لا يطلع عليه المأموم كالنيسة فلا يضر الاختلاف فيها فلا يصح الاستدلال به على من جوز انما من يصلي الظهر من يصلي العصر ومن يصلي الاذان من يصلي القضاء ومن يصلي القرض من يصلي النفل وعكس ذلك وعامة الفتية اعلى ارتباط صلاة المأموم بصلاة الامام وترك مخالفتة له في نية أو غير ذلك من الاختلاف وقد

سعي بحيث يضيق عليك النفس وللطحاوي وقد حقه النفس والمراد لا تعد غشي وأنت راكع الى الصف لرواية جاد المقدمة ولا يداود أيكم الذي ركع دون الصف ثم مشى الى الصف فقال أبو بكر أنا وهذا وان لم يفسد الصلاة لكونه خطوة أو خطوتين لكنه مثل بنفسه في مشيها وركعها لانه مكتوبة اليها ثم قال في الفتح قوله لا تعد ضبطناه في جميع الروايات بفتح أوله وضم العين من العود وحكي بهض الشراح للمصباح بضم أوله وكسر العين من الاعادة ويرجع الرواية المشهورة الزيادة في آخره عند الطبراني صل ما أدركت واقتض ما سبقك واستدل بهذا الحديث على استحباب موافقة الداخل الامام على أي حال وجدته عليه وقد ورد الاخر بذلك صريحا في سنن سعيد بن منصور ومن رواية عبد العزيز بن وكيع عن أناس من أهل المدينة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من وجدني قائما أو راكعا أو ساجدا فليكن معي على الحال التي أنا عليها وفي الترمذي نحوه عن علي ومعاذ بن جبل مرفوعا وفي اسناده ضعف لكنه ينجبر بطريق سعيد بن منصور المذكور ورواه هذا الحديث

كلهم بصريون وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي والتحديث والقول والعنعنة وما فيه من عننة الحسن وانه لم يسمع من أبي بكر وانما يروى عن الأحنف عنه هريرود بحديث أبي داود المصريح فيه بالتحديث وأخرجه أبو

داود والقاسي في الصلاة (عن عمران بن حصين رضي الله عنه انه صلى مع علي) هو ابن أبي طالب (رضي الله عنه بالبصرة) بعد وقعة الجمل (فقال) أي عمران (ذكرنا) من التذكير (هذا) ١٩ الرجل هو علي (صلاة كان عليها مع

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر انه كان يكبر كلما رقع وكلما وضع ليحصل تجدد العهد في أثناء الصلاة بالتكبير الذي هو شعار النسة التي كان ينبغي استصحابها الى آخر الصلاة فانه ناصر الدين بن المنير وهذا مفهومه العموم في جميع الاتقالات ولكنه مخصوص

بحديث نفع الله لمن جمده عند الاعتدال وفيه مشروعية التكبير في كل خفض ورفع لكل فصل فالجهور على نديته ما عدا تكبيرة الاحرام وذهب أحد وبعض أهل الظاهر الى وجوب جميع التكبيرات وقد قال الشافعية لو ترك التكبير عدا أو سهوا حتى رقع أو سجداً بأن به لقوات محله ولا سجود وقال المالكية يجب السجود بترك ثلاث تكبيرات من أثنائها لانه ذكره قصد في الصلاة ثم ان في قوله ذكرنا إشارة الى أن التكبير الذي ذكره قد كان تركه ويدلله حديث أبي موسى الأشعري عند أحمد والطحاوي بإسناد صحيح قال ذكرنا على صلاة كنا نصليها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أماناً من أمانها أو تركها بعد الحديث وأول من تركه عثمان بن عفان حين كبر وضعف صوته وفي الطبراني

نهي عنه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله فلا تختلفوا وأجيب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قد بين وجوه الاختلاف فقال فاذا كبر فكبروا الخ ويتعقب بالحاق غيرهما قياساً كما تقدم وقد استدل بالحديث أيضاً القائلون بأن حجة صلاة المأموم لا تنوقف على حجة صلاة الامام اذا بان جنباً أو محدثاً وعليه نجاسة خفية وبذلك صرح أصحاب الشافعي بنهي عن اختصاص النهي عن الاختلاف بالامور المذكورة في الحديث وبالامور التي يمكن المؤتم الاطلاع عليها قوله فاذا كبر فكبروا فيه أن المأموم لا يشترع في التكبير الا بعد فراغ الامام منه وكذلك الركوع والرفع منه والسجود يدل على ذلك أيضاً قوله في الرواية الثانية ولا تكبروا ولا تركعوا ولا تسجدوا وكذلك سائر الروايات المشقة على النهي وسيأتي وقد اختلف في ذلك هل هو على سبيل الوجوب أو الندب والظاهر الوجوب من غير فرق بين تكبيرة الاحرام وغيرها قوله واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد فيه دليل لمن قال انه يقتصر المؤتم في ذكر الرفع من الركوع على قوله ربنا لك الحمد وقد قدمنا بسط ذلك في باب ما يقول في رفعه من الركوع من أبواب صفة الصلاة وقد منأ أيضاً الكلام على اختلاف الروايات في زيادة الواو وحذفها قوله واذا صلى قاعدة فصولاً فاعودا فيه دليل لمن قال ان المأموم يتابع الامام في الصلاة قاعدة وان لم يكن المأموم معذوراً والبس ذهب أحد واضح والاوزاعي وأبو بكر بن المنذر وداود وبقية أهل الظاهر وسيأتي الكلام على ذلك في باب اقتداء القادر على القيام بالجماس قوله أجمعون كذا في أكثر الروايات بالرفع على التأكيده لضمير الفاعل في قوله صلوا وفي بعضها بالنصب على الحال (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

أما يخشى أحدكم اذا رفع رأسه قبل الامام ان يحول الله رأسه رأس حمار أو يحول الله صورته صورة حمار رواه الجماعة وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيها الناس اني امامكم فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالقعود ولا بالانصراف رواه أحمد ومسلم وعنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما جعل

الامام ليؤتم به فلا تركعوا حتى يركع ولا ترفعوا حتى يرفع رواه البخاري قوله أما يخشى أحدكم أما مخافة عرف استفتاح مثل الاصلها النافية دخلت عليها همزة الاستفهام وهي هنا استفهام توبيخ قوله اذا رفع رأسه قبل الامام زاد ابن خزيمة في صلاته والمراد الرفع من السجود ويدل على ذلك ما وقع في رواية حفص بن عمر الذي يرفع رأسه والامام ساجد وفيه تعقب على من قال ان الحديث نص في المنع من تقدم المأموم في الرفع من الركوع والسجود معا وليس كذلك بل هو نص في السجود ويلحق به الركوع لكونه في معناه ويمكن الفرق بينهما بان السجود له مزيد عزية لان العبد اقرب ما يكون

معاوية عن أبي عبيد زياد وكان زياد ترك معاوية بمكة عثمان بن عفان ترك الجهر به ولذلك جل بعض العلماء فعل الاخيرين عليه لكن حكي الطحاوي ان قوما كانوا يتركون التكبير في الخفض دون الرفع قال

وكذلك كانت نبوءية تفعل وروى ابن المنذر نحوه عن ابن عمر وعن بعض السلف انه كان يكبر سوى تكبيرة الاحرام
وفرق بعضهم بين المنفرد وغيره ووجهه ٢٠ بأن التكبير شرع للايدان بحركة الامام فلا يحتاج اليه المنفرد

لكن استقر الامر على مشروعيته في الخفض والرفع لكل مصل فالجمهور على نديته ما عدا تكبيرة الاحرام ورواه هذا الحديث ما بين بصري واسطى وفيه رواية الاخ عن الاخ والتحديث والاخبار والعنونة والقول وشيخ البخاري من افرادہ (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام للصلاة يكبر حين يقوم) تكبيرة الاحرام وفيه التكبير قائما وهو بالاتفاق في حق القادر (ثم يكبر حين يركع) يبدأ به حين يشرع في الانتقال الى الركوع ويعدده حتى يصل الى حد الركوع وكذا في السجود والقيام قال النووي فيه دليل على مقارنة التكبير للحركة وبسطه عليها قال الحافظ ودلالة هذا اللفظ على البسط الذي ذكره غير ظاهرة (ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركعة ثم يقول وهو قائم ربنا لك الحمد) فيه ان التسميع ذكر النهوض والحمد يذكرون الاعتدال وفيه دليل على ان الامام يجمع بينهما وهو قول الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد وفاق الجمهور والاحاديث الصحيحة تشهد لذلك لان صلته

فيه من ربه وأما التقدم على الامام في الخفض للركوع والسجود فقبل يلتصق به من باب الاولى لان الاعتدال والجلوس بين السجدين من الوسائل والركوع والسجود من المقاصد واذل الدليل على وجوب الموافقة فيما هو وسبيله فاولى أن يجب فيها هو مقصده قال الحافظ ويمكن ان يقال ليس هذا بواضح لان الرفع من الركوع والسجود يستلزم قطعه عن غاية كماله قال وقد ورد الزجر عن الرفع والخفض قبل الامام من حديث أخرجه البزار عن أبي هريرة مرفوعا الذي يخفف ويرفع قبل الامام انما ناصيته يسد شيطان وأخرجه عبد الرزاق من هذا الوجه موقوفا وهو المحفوظ قوله أو يحول الله صورته الخ الحديث من شعبة وقد رواه الطيالسي عن حماد بن سلمة وابن خزيمة عن حماد بن زيد ومسلم عن يونس بن عبيد والريعي بن مسلم كلهم عن محمد بن زيد بن زياد بن غير ترد فاما الحدادان فقالا الرأس وأما الربيع فقال وجهه وأما يونس فقال صورة والظاهر انه من تصرف الرواة قال عياض هذه الروايات متفقة لان الوجه في الرأس ومعظم الصورة فيه قال الحافظ لفظ الصورة يطلق على الوجه أيضا وأما الرأس فرواها أكثر وهي أشمل فهي المعتمد وخص وقوع الوعيد عليه لان بها وقعت الخفاية وظاهر الحديث يقتضي تحريم الرفع قبل الامام لكونه نوعا عليه بالسخ وهو أشد العقوبات وبذلك حرم النووي في شرح المذهب ومع القول بالتحريم فالجمهور على ان فاعله يأثم وتجزئه صلته وعن ابن عمر يطل وبه قال أحمد في رواية وأهل الظاهر يسمعون ان النهي يقتضي الفساد والوعيد بالسخ في معناه وقد ورد التصريح بالنهي في رواية أنس المذكورة في الباب عن السبق بالركوع والسجود والقيام والعود وقد اختلف في معنى الوعيد المذكور فقبل يحتمل ان يرجع ذلك الى أمر معنوي فان الجمار موصوف بالبلادة فاستعير هذا المعنى للجاهل بما يجب عليه من فرض الصلاة ومتابعة الامام ويرجع هذا الجازأن التحويل لم يقع مع كثرة التنازعين لكن ليس في الحديث ما يدل على ان ذلك يقع ولا بد وانما يدل على كونه فاعله متعرضا لذلك ولا يلزم من التعرض للشيء وقوعه وقبل هو على ظاهره اذ لا مانع من جواز وقوع ذلك وقد وردت احاديث كثيرة تدل على جواز وقوع السخ في هذه الامة وأما ما ورد من الدلالة القاضية برفع السخ عنها فهو السخ العام ومما يعده الجاهل المذكور ما عند ابن حبان بلفظ ان يحول الله رأسه رأس كاذب لاتقاء المناسبة التي ذكرها من بلادة الجاهل ومما يعده أيضا ايراد الوعيد بالامر المستقبل وباللفظ الدال على تغيير الهيئة الحاصلة ولو كان المراد التشبيه بالجمار لاجل البلادة لقال مثلا فرأسه رأس جمار ولم يحسن أن يقال له اذا فعلت ذلك صرت بليدا مع ان فعله المذكور انما انشا عن البلادة واستدل بالاحاديث المذكورة على جواز المقارنة ورد بأدات بمنطوقها على منع المسابقة وبمعهومها على طلب المتابعة وأما المقارنة فسكوت عنها قوله ولا بالانصراف قال النووي المراد بالانصراف السلام انتهى ويحتمل ان يكون المراد النهي

صلى الله عليه وآله وسلم الموصوفة بمحرفة على حالة الامامة لكون ذلك هو الاكثر الاغلب من أحواله عن وخالف ذلك أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية عنه الحديث اذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد وهذه قسمة منافية

للمركبة **صلى الله عليه وآله وسلم** البينة على الله وهو الميمون على من أنكره وأجابه عن حديث الباب ولم يجول على انصراده صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة النفل توفيقاً بين الحديثين ٢١ قال الحافظ الشوكاني في السيل أقول

قد ورد ما يدل على أنه يجمع بين التجميع والتجديد كل مصل أمّا ما كان أو ما موماً أو منفرداً وقد أوضحت ذلك في شرح المتنق والزيادة مقبولة انتهى وقام هذا الحديث هكذا ثم يكبر حين يهوى ثم يكبر حين يرفع رأسه أي من السجود ثم يكبر حين يسجد أي الثانية ثم يكبر حين يرفع رأسه أي منها ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضها ويكبر حين يقوم من التنتين أي الركعتين الأولىين بعد الجلوس أي للتشهد الأول وهذا الحديث مفسر لما سبق من قوله كان يكبر في كل خفض ورفع ورواه ستة وفيه التحديث والاختبار والعنفظة والسماع والقول ورواية تابعي عن تابعي عن جبابي وآخر جمعه مسلم وأبو داود والنسائي (عن سعد بن أبي وقاص) المتوفى سنة خمس وخمسين (رضي الله عنه أنه صلى إلى جنبه) أي جنبه (أيته مصعب) (المدني المتوفى سنة ثلاث ومائة) (قال) أي مصعب (فطبع بين كني) أي بان جمع بين أصابعهما (ثم وضعتما بين نخدي فنهاني أي) عن ذلك (وقال كأنفعله) أي التطبيق (فنهينا عنه) بضم النون وفي كتاب الفتوح لسيف عن مسروق أنه سأل عائشة

عن الانصراف من مكان الصلاة قبل الامام لفائدة ان يدرك المؤتم الدعاء ولا حتمال ان يكون الامام قد حصل له في صلاته سهو فيذكر وهو في المسجد ويعود له كما في قصة ذي اليلدين وقد أخرج أبو داود عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حضهم على الصلاة ونهاهم ان ينصرفوا قبل انصرافه من الصلاة وأخرج الطبراني في الكبير عن ابن مسعود باسناد رجاله ثقات انه قال اذا سلم الامام وللرجل حاجة فلا ينظره اذا سلم أن يستقبله بوجهه وان فصل الصلاة التسليم وروى عنه انه كان اذا سلم لم يلبث ان يقوم أو يقهول من مكانه

باب انعقاد الجماعة باثنين أحدهما صبي أو امرأة

(عن ابن عباس قال بت عند خالتي ميمونة فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل فقامت أصلي معه فقامت عن يساره فاخذ برأسى وأقامني عن يمينه وراه الجماعة وفي لفظ صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم وأنا يومئذ ابن عشر وقت إلى جنبه عن يساره فأقامني عن يمينه قال وأنا يومئذ ابن عشر سنين رواه أحمد) قوله بت في رواية تحت قوله يصلي من الليل قد تقدم الكلام في صلاة الليل قوله وأقامني عن يمينه يحتمل المساواة ويحتمل التقدم والتأخر قليلاً وفي رواية فقامت إلى جنبه وهو ظاهر في المساواة وعن بعض أصحاب الشافعي يستحب ان يقف المأموم دونه قليلاً وليس عليه فيما أعلم دليل وفي الموطأ عن عبد الله بن مسعود قال دخلت على غمر بن الخطاب بالهاجرة فوجدته يسبح فقامت وراه فقر بنى حتى جعلني حذاءه عن يمينه والحديث له فوائد كثيرة منها ما يوجب له المصنف من انعقاد الجماعة باثنين أحدهما صبي وليس على قول من منع من انعقاد امامة من معه صبي فقط دايماً ولم يستدل لهم في البحر الا بحديث رفع القلم ورفع القلم لا يدل على عدم صحة صلاته وانعقاد الجماعة به ولو سلم لكان مخصوصاً بحديث ابن عباس ونحوه وقد ذهب إلى أن الجماعة لا تنعقد بصبي الهادي والناصر والمؤبد بالله وأبو حنيفة وأصحابه وذهب الشافعي والامام يحيى إلى الصحة من غير فرق بين الفرض والنفل وذهب مالك وأبو حنيفة في رواية عنه إلى الصحة في النافلة ومنها صحة صلاة النوافل جماعة وقد تقدم بعض الكلام على ذلك وسيأتي بقيته ومنها ان موقف المؤتم عن يمين الامام وقال سعيد بن المسيب ان موقف المؤتم الواحد عن يسار الامام ولم يتابع على ذلك لمخالفته للادلة وقد اختلف في صحة صلاة من وقف عن اليسار فقل لا تبطل بل هي صحيحة وهو قول الجمهور ووقعوا بعدم بطلان صلاة ابن عباس لو وقفه عن اليسار لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم له على أول صلاته وقيل تبطل واليه ذهب أحمد والهادوية قالوا وتقريره صلى الله عليه وآله وسلم لابن عباس لا يدل على صحة صلاة من وقف من أول الصلاة إلى

رضي الله عنهم عن التطبيق فاجابته بما حصل له من صفيح اليهود وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عنه لذلك وكان صلى الله عليه وآله وسلم يجمعه موافقة أهل الكتاب في حاله ثم أمر في آخر الامر بمخالفتهم وفي حديث ابن عمر عند ابن المنذر

ياسناد قوي قال النخاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرة يعقى التطبيق واستدل به على نفسه بناء على ان المراد بالآخرة
والناهي في ذلك هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذه الصيغة مختلف فيها والراجح ان حكمها الرفع

٢٢

آخرها عن اليسار الماوية مافية تقرير من جهل الموقف والجهل عذر وسياق
الكلام على الموقف للمؤتم الواحد والاثني والجامعة في أبواب مواقف الامام والمأموم
ومنهم باجواز الاقتمام عن ينو الامامة وقد يوب البخاري لذلك وفي المسئلة خلاف
والاصح عند الشافعية انه لا يشترط لصحة الاقتداء ان ينو الامام الامامة واستدل
لذلك ابن المنذر بحديث أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في رمضان قال فحنت
فقممت الى جنبه وجاء آخر فقام الى جنبى حتى كاد هطأ فلما أحس النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بتجو زفى صلاته الحديث وسياق وهو ظاهر في انه لم ينو الامامة ابتداء واقتموا هم
به ابتداء وأقروهم وهو حديث صحيح أخرجه مسلم وعلقه البخاري وذهب أحمد الى الفرق
بين النافلة والفريضة فشرط ان ينو في الفريضة دون النافلة وفيه نظر لحديث أبي
سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يصلى وحده فقال الارجل يتصدق على
هذا فيصلى معه أخرجه أبو داود وقد حسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان
والحاكم (وعن أبي سعيد وأبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من استيقظ

من الليل وأيقظ أهله فصليا ركعتين جميعا كتب من الذالك كسيرا والذالك كرات
رواه أبو داود) الحديث ذكر أبو داود ان بعضهم لم يرفعوه ولا ذكر أباه مرة وجعله كلام
أبي سعيد وبعضهم رواه موقوفا وقد أخرجه النسائي وابن ماجه مسندا وفيه مشروعية
ايضا الرجل أهله بالليل للصلاة وقد أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رحم الله رجلا قام من الليل فصلى وأيقظ
امراته فان أبت فضع في وجهه المايم رحم الله امرأة قامت من الليل فصلت وأيقظت
زوجها فان أبت فضع في وجهه المايم وفي اسناده محمد بن عجلان وقد وثقه أحمد ويحيى
وأبو حاتم واستشهد به البخاري وأخرج له مسلم في المناجعة وتكلم فيه بعضهم وحديث
الباب استدل به على صحة الامامة وانعقادها بمرجل وامراته الى ذلك ذهب الفقهاء
ولكنه لا يخفى ان قوله فصليا ركعتين جميعا محقق لانه يصح ان يصلى ما اذا صلى كل واحد
منهم ركعتين منفردا انهم ما صلوا جميعا ركعتين أى كل واحد منهم ما فعل الركعتين ولم
يفعلهما أحدهما فقط ولكن الاصل صحة الجامعة وانعقادها بالمرأة مع الرجل كما تنعقد
بالرجل مع الرجل ومن منع من ذلك فعليه الدليل ويؤيد ذلك ما أخرجه الاسماعيلي في
منهخرجه عن عائشة انها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا رجع من المسجد
صلى بنا وقال انه حديث غريب وقد روى الشافعي وابن أبي شيبة والبخاري تعليقا عن
عائشة انها كانت تأتم بغلامها وحكى المهدى في البحر عن العسكرة انه لا يوم الرجل
امراة واستدل لذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم أخرهن حيث أخرهن الله وقوله
شرصفوف النساء أولها وايس في ذلك ما يدل على المطلوب واستدل أيضا بان عليا عليه

والناهي في ذلك هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مقتضى تصرف البخاري
وكذا مسلم اذا أخرجه في صحيحه وعند الدارمي كان بنوعه الله
ابن مسعود اذا ركموا جمعوا
أيديهم بين أنفخا ذهم فصلت الى
جنب أبي فضر بى الحديث
قادت هذه الزيادة مستند
مصعب في فعل ذلك وأولاد ابن
مسعود أخذوه عن أبيهم قال
الترمذي التطبيق منسوخ عند
أهل العلم لا خلاف بينهم في ذلك
الاماروى عن ابن مسعود
وبعض أصحابه انهم كانوا
يطبقون انتهى وقد ورد ذلك
عن ابن مسعود متصلا في صحيح
مسلم وغيره وفيه قال هكذا فعل
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ورجل هذا على ان ابن
مسعود لم يبلغه النسخ وروى
عبد الرزاق عن علقمة
والاسود قال صلى الله عليه وآله
فطبق ثم قنعا عمر فصلينا معه
فطبقنا فلما انصرف قال ذلك
شئ كذا فعله ثم ترك وفي الترمذي
عن عبد الرحمن السلمي قال قال
لناعم بن الخطاب ان الركب
سنة لكم فخذوا بالركب ورواه
البيهقي بلفظ كذا اذا ركبكم
جعلنا أيدينا بين أنفخا ذها فقال
عمر ان من السنة الاخذ بالركب
وهذا أيضا حكمه حكم الرفع
لان الصحابي اذا قال السنة

كذا أو من السنة كذا كان الظاهر انصرف ذلك الى سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والسلام
ولا سيما اذا قاله مثل عمر رضى الله عنه (وأمرنا) مبنيا لانه قول كنهينا والناقل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لانه الذى

يأمن وينتهي فله حكم الرفع (ان تضع أيدينا) من اطلاقها السك على الجزء أي كقوله (على الركب) شبه القابض عليها مع
تفريق أصابعهما للقبلة حالة الوضع وسلم عن أبي يعفور بلفظ أمرنا ٢٣
ان تضرب بالاكف على الركب

ورواه هذا الحديث الخمية
ما بين بصري وكوفي ومذني
وفيه التحدث والتعنية
والسمع والقول وتابى عن
تابى عن مصابي والابن عن
الاب وأخرجه مسلم وأبو داود
والنسائي والترمذي وابن ماجه
(عن البراء بن عازب رضي الله
عنه قال كان ركوع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم
وسجوده وبين السجدين) أي
زمان ركوعه وسجوده وبين
السجدين أي الجلوس بينهما
(واذا رفع) أي اعتدل (من
الركوع) ولا يجزئ إذا رفع رأسه
من الركوع وإذا هاتوا مجرد الزمان
مفصلا عن الاستقبال (ما خلا)
بمعنى إلا (القيام) الذي هو
للقراءة (و) إلا (العود) الذي
هو للتشهد (قريما من السواء)
بالد من المساواة والاستقامة
من المعنى كان معناه كان أعمال
صلاته كلها قريمة من السواء
ما خلا القيام والعود فانه كان
يطوئها وفيه اشعار بالتفاوت
والزيادة على أصل حقيقة
الركوع والسجود وبين
السجدين والرفع من الركوع
وهذه الزيادة لابد ان تكون
على القدر الذي لابد منه وهو
الطمأنينة وقد جزم بعضهم
بان المراد بالقيام الاعتدال

السلام منع من ذلك قال وهو توقيف وجعله من التوقيف دعوى مجردة لان المسئلة
من مسائل الاجتهاد وليس المنع مذهب الجميع المسترفة فقد صرح الهادي انه يجوز
للرجل ان يؤم بالمحرم في النوافل ويجوز ذلك المنع وبالله مطلقا

باب انفراد المصوم لعذر

(ثبت ان الطائفة الاولى في صلاة الخوف تفارق الامام وتتم وهي مفارقة لعذر وعن
أنس بن مالك قال كان معاذ بن جبل يوم قومه فدخل حرام وهو يريد ان يسقى فخذه
فدخل المسجد مع القوم فلما رأى معاذ اطول تجوز في صلاته ولحق بخذه يسقيه فلما قضى
معاذ الصلاة قيل له ذلك قال انه لما فاق أيجل عن الصلاة من أجل سقى فخذه قال فجاء
حرام الى النبي صلى الله عليه وسلم ومعاذ عنده فقال يا نبي الله اني أردت ان أسقى فخذي
فدخلت المسجد لأصلي مع القوم فلما اطول تجوزت في صلاتي وطلعت بخلتي أسقيه فزعم
أنى منافق فاقبل النبي صلى الله عليه وسلم على معاذ فقال افتنان أنت افتنان أنت
لا تطول بهم اقرأ بسم ربك الأعلى والشمس وضحاها ونحوهما وعن بريدة الاسلمى
ان معاذ بن جبل صلى بالصباح العشاء فقربا اقتربت الساعة فقام رجل من قبل أن
يصرغ فصلى وذهب فقال له معاذ قولا شديدا فاقى النبي صلى الله عليه وسلم فاعتذر اليه
وقال اني كنت أعمل في فخذي وخفت على الماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
يعنى لمعاذ صل بالشمس وضحاها ونحوها من السور رواها أحمد باسناد صحيح فان قيل
ففي الصحيحين من حديث جابر ان ذلك الرجل الذي فارق معاذ سلم ثم صلى وحده وهذا
يدل على انه ما بنى بل استأنف قبل في حديث جابر ان معاذ استفتح سورة البقرة فعلم بذلك
انها قصتان وقعتا في وقتين مختلفين اما الرجل أول (جابر) هذه القصة قد رويت على
أوجه مختلفة فبعضهم الميز كرتعين السورة التي قرأها معاذ ولا تعين الصلاة التي
وقع ذلك فيها كما في رواية أنس المذكورة وفي بعضها ان السورة التي قرأها اقتربت
الساعة والصلاة العشاء كما في حديث بريدة المذكور وفي بعضها ان السورة التي قرأها
البقرة والصلاة العشاء كما في حديث جابر الذي أشار اليه المصنف وفي بعضها ان الصلاة
المغرب كما في رواية أبي داود والنسائي وابن حبان ووقع الاختلاف أيضا في اسم الرجل
فقيل حرام بن ملحان وقيل حرم بن أبي كعب وقيل حازم وقيل سليم وقيل سليمان وقيل
غير ذلك وقد جمع بين الروايات بتعدد القصة ومن جمع بينهما بذلك ابن حبان في صحيحه
قوله ثبت ان الطائفة الاولى الخ سيأتي بيان ذلك في كتاب صلاة الخوف قوله فدخل حرام

و بالعود الجلوس بين السجدين وردة بن القيم في حاشيته على السنن فقال هذا هو فهم من فاته لانه قد ذكرهما بعينهما
فكيف يستثنى ما وهل يحسن قول القائل جازي يدعوه ويكره خالد الزبيدي وعمرافه متى أرادني الجي عنهما كان متناقضا

اتهمى وثقه بآن المراد بذكرها ادخالها في الطمأنينة وبأسئلة بعضها الخراج المشتكى من المساواة وقد وقع هذا الحديث في باب الطمأنينة حين
 ٢٤١ يرفع رأسه من الركوع بغير استثناء وأدب جمع بين الروايتين ظهر من

بالخامس والاربعين من حديث ابن ملكان بكسر الميم وسكون اللام بعدها ما مهملة
 قوله قبل ما طول يعني معاذ أو كذلك قوله فزعم قوله أي منافي في رواية البخاري فكان
 معاذ قال منه ولم يستثنى تناول منه وفي رواية ابن عيينة فقال له أنا فقلت يا فلان فقال لا
 والله ولا آتين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان معاذ قال ذلك أولاً ثم قاله أصحابه
 للرجل فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو بلغه الرجل كما في حديث الباب وغيره
 وعند النسائي قال معاذ لئن أصبحت لأذكرن ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد كثر ذلك
 له فامرسل اليه فقال ما حدثك على الذي صنعت فقال يا رسول الله علمت على فاضح في الحديث
 ويجمع بين الروايتين بأن معاذ سمعه بالشكوى فلما أرسل له بما فاشتكى من معاذ
 قوله أفتان أنت في رواية مرتين وفي رواية ثلاث وفي رواية أفانتي وفي رواية أتريد أن
 تكون فانتنا وفي رواية يا معاذ لا تكن فانتنا ومعنى الفتنسة ههنا التطويل يكون سببا
 لخروجهم من الصلاة ولترك الصلاة في الجماعة قوله لا تطول بهم فيه أن التطويل منهي
 عنه فيكون حراما ولكنه أمر نسي كما تقدم فمعه معاذ عن التطويل لأنه كان يقرأ بهم
 سورة البقرة واقتربت الساعة قوله اقرب أصبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها الأحرار
 بقراءة هاتين السورتين متتق عليه من حديث جابر كما تقدم في أبواب القراءة وفي رواية
 البخاري من حديثه وأمره بسورتين من أواسط المفصل وفي رواية لمسلم بن زيادة والليل إذا
 يغشى وفي رواية لمسلم بن زيادة اقرب أصبح اسم ربك الذي خلق وفي رواية لعبد الرزاق بن زيادة
 الضحى وفي رواية لمسلم بن زيادة والسموات ذات البروج وفيه أن الصلاة بمثل هذه
 السورتين تخفيف وقديمه بذلك من لا رغبة له في الطاعة تطويلا قوله العشاء كذا في معظم
 روايات البخاري وغيره وفي رواية المغرب كما تقدم فيجمع مع ما سلف من التعداد أو بان
 المراد بالمغرب العشاء مجازا والاضافي الصبح أصبح وأدب قوله اقتربت الساعة في
 الصحيحين وغيرهما أنه قرأ سورة البقرة كما أشار إلى ذلك المصنف وفي رواية لمسلم قرأ
 بسورة البقرة أو النساء على الشك وفي رواية للشمس قرأ بالبقرة والنساء بلا شك وقد
 قوى الحافظ في الفتح اسناد حديث بريدة وأنه قال هي رواية شاذة وطريق الجمع
 الحل على تعدد الواقعة كما تقدم أو ترجيح ما في الصحيحين مع عدم الامكان كما قال
 بعضهم ان الجمع بتعدد الواقعة مشكل لأنه لا يظن بمعاذ أن بأمره النبي صلى الله عليه
 وسلم بالتخفيف ثم يعود وأجيب عن ذلك باحتمال ان يكون معاذ قرأ أو لا بالبقرة
 فلما نهاه قرأ اقتربت وهي طويلة بالنسبة إلى السور التي أمره بقراءتها ويحتمل ان
 يكون النهي وقع أولا لما يخشى من تنفير بعض من يدخل في الاسلام ثم لما طمأن
 نفوسهم ظن ان المانع قد زال فقرأ اقتربت لأنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ
 في المنسرب بالطور فصادف صاحب السجدة كذا قال الحافظ وجمع النووي باحتمال
 ان يكون قرأ في الأولى بالبقرة فانصرف رجل ثم قرأ اقتربت في الثانية فانصرف

الاخذ بالزيادة فيه ما ان المراد
 بالقيام المستثنى القيام للقراءة
 وبالله عود القعود للشمس كما
 سبق واستدل بظاهره على ان
 الاعتدال ركن طويل ولا سيما
 قوله في حديث أنس حتى يقول
 القائل قد نسي وفي الجواب عنه
 تصف ورواه هذا الحديث
 الخمسة كوفيون الابدل بن الجبير
 قبصري وفيه الحديث
 والاختيار والعنعنة والقول
 وشيخ البخاري من افراده ورواية
 تابعي عن تابعي عن صحابي
 وأخرجه البخاري أيضا في
 الصلاة وكذا مسلم وأبو داود
 والترمذي والنسائي (عن
 عائشة رضي الله عنها قالت كان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول في ركوعه وسجوده
 سبحانك اللهم بالنصب بفعل
 محذوف وما أي أصبح سبحانك
 اللهم (ربنا) سجدت (بجمه) (ك)
 أي بتوفيقك وهذا لك لا يجوز
 وقوفي ففيم شكر الله تعالى على
 هذه النعمة والاعتراف بها
 والمراد من الحمد لازمه مجازا
 وهو ما يوجب الحمد من
 التوفيق والهداية (اللهم) أي
 يا الله (اغفر لي) فيه دلالة
 الحديث على الترجمة قبلها وإنما
 قص فيها على الذي استدرج
 وان كان الحديث سند له ما

لقد صعد الإشارة إلى الرد على من ذكره الدعاء في الركوع كما أن رحمه الله وأما ما التمسح فمتفق عليه فاهتم هنا آخر
 بالتمسح على الدعاء لذلك واحتج الخالف بحديث ابن عباس عند مسلم من رفعهما فاما الركوع فمضمون فيه الرب وأما السجود

فأجبت دوائيه في الدعاء فمن أن يستجاب لكم وأجيب بانه لا مفهوم له فلا يمتنع الدعاء في الركوع كالإيمتناع العظيم في السجود وظاهر حديث عائشة انه كان يقول هذا الذكركلة في الركوع ٢٥ وكذا في السجود وأما سأل صلى الله

عليه وآله وسلم المغفرة مع كمال عصمته لبيان الانتقار الى الله تعالى والأذعان لها وظهورا للعبودية أو كان عن ترك الأولى أو لارادة تعليم أمته ورواة هذا الحديث ما بين بصري وواسطي وكوفي وشيخ البخاري فيه من أفراد وفيه التصديت والعنفنة والقول وأخرجه البخاري في المغازي

والنفسية ومسلم وأبو داود والتسائي وابن ماجه في الصلاة (وعنها) أي عن عائشة في رواية (أخرى يتأول القرآن) والمعنى يمثل أمر الله تعالى في قوله تعالى فسبح بحمد ربك واستغفره أي على أحسن الوجوه وأفضل الحالات في فرض الصلاة وقلها وهذه الرواية مذكورة في باب التسيب والدعاء في السجود من صحيح البخاري (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم) قال إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد وللأصلي وللأحمد قال في الفتح هكذا ثبت بزيادة الواو في طرق كثيرة وفي بعضها بحذفها قال النووي المختار أن لا ترجيح لاحدهما على الآخر وقال ابن دقيق العيد كان أثبات الواو دال على معنى زائد لانه يكون

آخر وقد استدل المصنف بحديث أنس وبريدة المذكورين على جواز صلاة من قطع الاتمام بعد الدخول فيه لعدا وتمام لنفسه وجمع بينه وبين ما في الصحيحين من أنه سلم ثم استأنف بتعدد الواقعة ويمكن الجمع بأن قول الرجل تجوز في صلاتي كما في حديث أنس وكذلك قوله فصلي وذهب كما في حديث بريدة لا ينافي الخروج من صلاة الجماعة بالتسليم واستئنافها فرادى والتجوز فيها لأن جميع الصلاة توصف بالتجوز كما توصف به بقيتها ويؤيد ذلك ما رواه النسائي بالفظ فانصرف الرجل فصلى في ناحية المسجد وفي رواية لمسلم فانصرف رجل فسلم ثم صلى وحده وغاية الأمر أن يكون ما في حديثي الباب محتملا وما في الصحيحين وغيرهما ميمنا لذلك

(باب انتقال المنفرد اماما ما في التوافل)

(عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان فحُت فقامت خلفه وقام رجل فقام الى جنبني ثم جاء آخر حتى كثر هطائلا أحسن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتاخلفه تجوز في صلاته ثم قام فدخل منزله فصلي صلاة لم يصلها عندنا فلما أصبحنا قلنا يا رسول الله أفضت بنا الليلة قال نعم فذلك الذي سمعنا في ما صنعت رواه أحمد ومسلم وعن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذ جرة قال سميت أنه قال من حصر في رمضان فصلي فيها ليالي فصلي بصلاته ناس من أصحابه فلما علم بهم جعل يقول يخرج اليهم فقال قد عرفت الذي رأيت من صنيعكم فصلوا أي الناس في بيوتكم فان أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته المكتوبة رواه البخاري وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرته وجدوا الحجرة قصيرة فرأى الناس شخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام ناس يصلون بصلاته فاصبحوا فاحمدوا فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الليلة الثانية فقام ناس يصلون بصلاته رواه البخاري) قوله فقامت خلفه فيه جواز قيام الرجل الواحد خلف الامام وسواء في أبواب موقف الامام والمأموم ما يدل على خلاف ذلك قوله كثر هطائلا قال في القاموس الرهط قوم الرجل وقبيلته ومن ثلاثة أو سبعة الى عشرة أو ما دون العشرة وما فهم امرأه ولا واحد لهم لفظه الجمع أرهط وأرهط وأرهط قوله فلما أحسن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتاخلفه تجوز في صلاته لعله فعل ذلك مخافة أن يكتب عليهم كما في سائر الأحاديث وليس في تجوزهم صلى الله عليه وسلم ودخوله منزله ما يدل على عدم جواز ما فعلوه لانه لو كان غير جائزا لما قرأهم على ذلك بعد علمه به وإعلامهم له قوله اتخذ جرة أكثر الروايات بالراء للكشفي في الزاوي قوله جعل يعد أي يصلي من عودته ليراه الناس فيما عايناه قوله من صنيعكم بفتح الصاد وأثبت الياء ولا أكثر بضم الصاد وسكون

٤٤ نيل ث التقدير مثلاً ربنا استجب ولك الحمد فيشتمل على معنى الدعاء ومعنى انظر انتم هي وهذا بناء على ان الواو عاطفة وقيل حالية وان الاكثر نحو أو بفتح الواو قال الاثرم سمعت أبا عبد الله في الواو في ربنا

ولك الحمد و يقول ثبت فيه عدة أحاديث وفيه رد على الحافظ ابن القيم رحمه الله حيث جزم أنه لم يرد الجمع بين اللهم والواو في ذلك واستدل بهذا الحديث المالكية والحنفية على أن الامام ٢٦ لا يقول ربنا لك الحمد وعلى أن المأموم لا يقول

سمع الله أن سجده لكون ذلك لم يذكر في هذه الرواية وأنه صلى الله عليه وآله وسلم قسم التسميع والتحميد فجعل التسميع الذي هو طلب التحميد للامام والتحميد الذي هو طلب الاجابة للمأموم ويدل له قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي موسى الأشعري عند مسلم وإذا قال سمع الله من سجده يقولوا ربنا لك الحمد يسمع الله لكم ولادليل لهم في ذلك لانه ليس في حديث الباب ما يدل على النبي بل فيه ان قول المأموم ربنا لك الحمد يكون عقب قول الامام سمع الله من سجده ولا يمنع أن يكون الامام طالبا ومجيبا فهو مسئلة التامين السابقة وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم جمع بينهما وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي فيجمع بينهما الامام والمنفرد والى هذا ذهب الشافعية والحنابلة وأبو يوسف ومحمد والجمهور والاحاديث الصحيحة تشهد لذلك وقد منافري ساعن الحافظ الشوكاني انه ورد ما يدل على انه يجمع بين التسميع والتحميد كل مصل اماما كان او مأموما أو منفردا (فانه من وافق قوله قول الملائكة) أي

النون وليس المراد صلاتهم فقط بل كونهم رفعوا أصواتهم وصاحوا به ليخرج اليهم وحصب بعضهم الباب لظنهم انه نام كما ذكر ذلك البخاري في الاعتصام من صحيحه وزاد فيه حتى خشيت ان يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما كتب به قوله فان افضل الصلاة صلاة المرفع في بيته المراد بالصلاة الجنس الشامل لكل صلاة فلا يخرج عن ذلك الا المكتوبة لاستثنائها وما يتعلق بالمسجد كتحيته وهل يدخل في ذلك ماوجب لعارض كالمندورة فيه خلاف والمراد بالمرء جنس الرجال فلا يدخل في ذلك النساء ما تقدم من ان صلاتهن في بيوتهم المكتوبة وغيرها افضل من صلاتهن في المساجد قال النووي انما حلت على المنافلة في البيت لسكونه ابعد من الرياء وأخني وليتبعك البيت بذلك وتنزل فيه الرحمة وعلى هذا يمكن ان يخرج بقوله في بيته غيره ولو آمن فيه من الرياء قوله الا المكتوبة المراد بها الصلوات الخمس قيل ويدخل في ذلك ماوجب بعارض كالمندورة قوله في حجرته ظاهرة المراد بحجرة بيته ويدل عليه ذكر جدار الحجرة وأوضع منه رواية جدار بن زيد عن يحيى بن سعيد عند أبي نعيم المفضل كان يصلي في حجرة من حجره وأواجه صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن تكون الحجرة التي احتج بها في المسجد بالحصير كما في بعض الروايات وكان تقدم في حديث زيد بن ثابت ولا يداود ومحمد بن نصر من وجهين آخرين عن أبي سلمة عن عائشة انما هي التي نصبت له الحصير على باب بيته قال في الفتح فاما أن يحمل على التعدد وعلى الجواز في الجدار وفي نسبة الحجرة اليها والاحاديث المذكورة تدل على ما سبق له المصنف رحمه الله من جواز انتقال المنفرد اماما في النوافل وكذلك في غيره ما تقدم القاروق قد قدمنا الخلاف في ذلك في باب انعقاد الجماعة باثنين وقد استدل البخاري في صحيحه بحديث عائشة المذكور على جواز أن يكون بين الامام وبين القوم الموقنين به حائط أو سترة

* (باب الامام ينتقل مأموما اذا استخلف فخصر مستخلفه) *

(عن سهل بن سعد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب الى بني عمرو بن عوف ليصلي بهم فغاث الصلاة فجاء المؤذن الى أبي بكر فقال أصلي بالناس فاقم قال نعم قال صلى أبو بكر فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة فخصر حتى وقف في الصف وصفق الناس وكان أبو بكر لا يات في الصف فلما أكثر الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشأرا اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن امكث مكانك فرفع أبو بكر يده فحمد الله على ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ثم استأخر أبو بكر حتى استوى في الصف وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فصلي ثم انصرف فقال يا أبا بكر ما منعك ان تثبت اذا أمرت فقال أبو بكر ما كان لابن أبي خافعة ان يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالي وأبنكم

سجده سجدهم (عقوله ما تقدم من ذنبه) وهو نظير ما تقدم في مسئلة التامين وظاهره ان الموافقة في الحمد في الصلاة لا مطلعا (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه قال لا تقربن) لكم (صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من

التقريب أي لا قربكم إلى صلاته ولا قرب صلاته إليكم وللطحاوي لا يركبكم (فكان أبو هريرة رضي الله عنه يقنت في الركعة
الآخرى من) ثلاث صلوات (صلوة الظهر وصلوة العشاء ٢٧ وصلوة الصبح بعد ما يقول سمع الله لمن حمده) فيه

القنوت بعد الركوع في
الاعتدال وقال مالك يقنت
قبله دائما وظاهر سياق الحديث
أنه مرفوع إلى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وليس موقوفا
على أبي هريرة لقوله لا قرب
لكم صلاة النبي صلى الله عليه
وآله وسلم ثم فسره الراوي بقوله
فكان أبو هريرة الخ وقيل
المرفوع منه وجود القنوت
لا وقوعه في الصلوات المذكورة
وبدله ما في رواية شيبان عن
يحيى عند البخاري في تفسير
سورة النساء من تخصيص
المرفوع بصلوة العشاء لكن
لا يني هذا كونه صلى الله عليه
وآله وسلم قنت في غير العشاء
فالظاهر أن جميعه مرفوع
(في دعوى المؤمنين ويعلم
الكفار) الغير المعين وأما
المعين فلا يجوز لعنه حيا كان
أو ميتا إلا من علمنا بالنصوص
موته على الكفر كما في لهب
ورواة الحديث ما بين بصري
ودستوقي ويعاني ومدني وفيه
التحديث والعنعنة والقول
وشنخ البخاري فيه من أفراد
وأخرجه مسلم وأبو داود
والنسائي في الصلاة (وعن
أنس بن مالك رضي الله عنه قال
كان القنوت في أول الأمر في
الزمان النبوي صلى الله عليه وآله

أكثر ثم التصفيق من نابه نثي في صلاته فليسبح فانه إذا سجد التفت إليه وانما التصفيق
للسامع متفق عليه وفي رواية لاجد وأبي داود والنسائي قال كان قتال بين بني عمرو بن
عوف فباغ النبي صلى الله عليه وسلم فأتاهم بعد الظهر ليصلح بينهم وقال يا بلال ان حضرت
الصلاة ولم آت فربا بركر فليصل بالناس فلما حضرت العصر أقام بلال الصلاة ثم أمر أبابكر
فتقدم وذكر الحديث) قوله ذهب إلى بني عمرو بن عوف أي ابن مالك بن الاوس والاوس
أحد قبيلتي الانصار وهما الاوس والخزرج وبني عمرو بن عوف بطن كبيرة من الاوس
ومدب ذهابه صلى الله عليه وسلم اليهم كما في الرواية التي ذكرها المصنف وقد ذكر نحوها
البخاري في الصحيح من طريق محمد بن جعفر عن أبي حازم أن أهل قباء قتلوا حتى قتلوا
بأخيرة فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال اذهبوا فصلح بينهم وله فيه من رواية
غسان عن أبي حازم فخرج في ناس من أصحابه وله أيضا في الأحكام من صحيحه من طريق
حماد بن زيد أن توجهه كان بعد ان صلى الظهر وللطبراني ان الخبر جاء بذلك وقد أذن بلال
الصلاة الظهر قوله فأتت الصلاة أي صلاة العصر كما صرح به البخاري في الأحكام من
صحيحه قوله فقال أنصلي بالناس في الرواية الأخرى التي ذكرها المصنف أن النبي صلى الله
عليه وسلم هو الذي أمر بلال ان يأمر أبابكر بذلك وقد أخرج نحوها ابن حبان
والطبراني ولا يخالفه بين الروايتين لانه يحمل على انه استفهمه هل تبادر أول الوقت أو
تنتظر يحيى النبي صلى الله عليه وسلم فخرج أبو بكر المبادرة لانها فضيلة محقة فلا تترك
الفضيلة متروكة قوله فاقم بالنصب لانها بعد الاستفهام ويجوز الرفع على الاستئناف
قوله قال نعم في رواية للبخاري ان شئت وانما فوض ذلك اليه لاحتمال أن يكون عنده
ريادة علم من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك قوله فصلي أبو بكر أي دخل في الصلاة وفي
لفظ للبخاري فتقدم أبو بكر فكبر وفي رواية فاستفتح أبو بكر وهذا إيجاب عن سبب
استقراره في الصلاة في مرض موته صلى الله عليه وسلم وامتناعه من الاستقرار في هذا
المقام لانه هناك قد مضى معظم الصلاة فحسن الاستقرار وهنام بعض الاليسير فلم يحسن
قوله فخلص في رواية للبخاري فجاء بشي حتى قام عند الصف واسلم فخرق الصف وقوله
وصفق الناس في رواية للبخاري فاخذ الناس في التصفيق قال سهل أتدرون ما التصفيق
هو التصفيق وفيه انه مائة دفان وقد تقدم التنبيه على ذلك قوله وكان أبو بكر لا يلتفت
قيل كان ذلك لعلمه بالنهي وقد تقدم الكلام عليه قوله فرفع أبو بكر يديه فحمد الله الخ
ظاهرا انه تلفظ بالحمد وادعى ابن الجوزي انه أشار بالحمد والشكر بيده ولم يتكلم قوله
ان يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم تقرير النبي صلى الله عليه وسلم له على ذلك
يدل على ما قاله البعض من ان سلوك طريقة الادب خير من الامتنال ويؤيد ذلك عدم
انكاره صلى الله عليه وسلم على علي عليه السلام لما امتنع من محو اسمه في قصة الحديبية

وآله وسلم فله حكم الرفع (في صلاة المغرب و) صلاة الفجر (ثم ترك قال في الفتح وقد اتفق الشيخان على اخراج هذا الحديث
في المسند الصحيح وليس فيه تقييد وسبب في اختلاف النقل عن أنس في القنوت ومجمله في الصلاة وفي أي الصلوات شرع وهل

استمر مطلقاً أو مدة معينة أو في حالة دون جالته في آخر أبواب الوثر ورواه هذا الحديث كلهم بصريون وشيخ البخاري فبه من أفراد وفيه التحديث والعنونة والقول ٢٨ (عن رفاعه بن رافع الزرق رضى الله عنه أنه قال كأيوماً) من

وقد قدمنا الإشارة إلى هذا المعنى في أبواب صفة الصلاة قوله أكثرتم التصديق في ظاهره ان الانكار انما حصل لكثرة لاطلقه ولكن قوله انما التصديق للتصديق لا لتسديد على منع الرجال منه مطلقاً قوله التفت اليه بضم المثناة على البناء للمجهول وفي رواية للبخاري فانه لا يسمعه أحد حين يقول سبحان الله التفت والحديث يدل على ما يوجب له المصنف من جواز اتقال الامام ما وما اذا استخلف فحضر مستخلفه وادعى ابن عبد البر ان ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم وادعى الاجماع على عدم جواز ذلك لغيره ونوقض ان الخلاف ثابت وان الصحيح المشهور عند الشافعية الجواز وروى عن ابن القاسم الجواز أيضاً والحديث فوائد ذكر المصنف رحمه الله تعالى بعضها فقال فيه من العلم ان المثنى من صف الى صف يليه لا يطل وان جدد الله لا مريحدث والتنبية بالتسبيح جائز وان الاستخلاف في الصلاة لعذر جائز من طريق الاولى لان قصاره وقوعها بامامين ٨ ومن فوائد الحديث جواز كون المرفوع بعض مسلاته اماماً وفي بعضها ما موموا وجواز رفع المدين في الصلاة عند الدعاء والثناء وجواز الالتفات للحاجة وجواز مخاطبة المصلي بالاشارة وجواز الحمد والشكر على الوجه في الدين وجواز امامة المفصول للفاضل وجواز العمل القليل في الصلاة وغير ذلك من الفوائد (وعن عائشة قالت مرض

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مروا أبابكر يصلي بالناس فخرج أبو بكر يصلي

فوجد النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه خفة فخرج يهادى بين رجلين فأراد أبو بكر ان

يأخر فأوما اليه النبي صلى الله عليه وسلم ان مكانك ثم أتياه حتى جلس الى جنبه عن

يسار أبي بكر وكان أبو بكر يصلي قائماً وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قاعدا

يقعد أبو بكر بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس بصلاة أبي بكر ففتح عليه

وللبخاري في رواية فخرج يهادى بين رجلين في صلاة الظهر ولمسلم وكان النبي صلى الله

عليه وسلم يصلي بالناس وأبو بكر يسميهم التكبير) قوله مرض رسول الله صلى الله

عليه وسلم هو مرض مونه صلى الله عليه وسلم قوله مروا أبابكر استدلل بهذا على ان الامر

بالامر بالشئ يكون أمره كإذ ذهب الى ذلك جماعة من أهل الاصول وأجاب المسانعون

بان المعنى بلغوا أبابكر ان أمرته والمبحث مستوفى في الاصول قوله فخرج أبو بكر فيه

حذف دل عليه سياق الكلام والتقدير فامرهم فخرج وقد ورد مبيناً في بعض روايات

البخاري بلفظ فأناه الرسول فقال له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرك أن تصلي

بالناس فقال أبو بكر وكان رقيباً يامرهم بالناس فقال له عمر أنت أحق بذلك قوله فوجد

النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه خفة يحتمل انه صلى الله عليه وسلم وجد الخفة في ذلك

الصلاة بعينها ويحتمل ما هو أعم من ذلك قوله يهادى بضم أوله وفتح الدال أى يعقد على

الرجلين متميلاً في مشيه من شدة الضعف والتهادى التمايل في المثنى البطي قوله بين

الايام (تصلي وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم) المغرب (فلما رفع رأسه من الركعة قال سمع الله لمن حمده) ظاهره ان قول التسبيح وقع بعد دفع الرأس من الركوع فيكون من اذ كرا لا عتدال وقد مضى في حديث أبي هريرة وغيره ما يدل على انه ذكر الاتقال وهو المعروف ويمكن الجمع بينهما بان معنى قوله فلما رفع رأسه أى فلما شرع في رفع رأسه ابتداء القول المذكور وأتمه بعد ان اعتدل (قال رجل) هو رفاعه راوى هذا الحديث كما جزم به في الفتح وكذا قال ابن بشير كوال وهو في الترمذي وانما كفى عن نفسه لقصد اخفاء عمله ونقل البرماوى عن ابن منده انه جعله غير راوى الحديث وان الحاكم جعله معاذ بن رفاعه فوهم في ذلك (ر بناولك الحمد) بالواو (حدا) منصوب بفعل مضمر دل عليه قوله لا الحمد (كثيراً طيباً) خالصاً عن الرياء والسمعة (مباركاً) أى كثير الخير (فيه) زاد رفاعه بن يحيى مبارك كاعليه كما يجب ربهنا ويرضى وفيه من حسن التقوى يرضى الى الله تعالى ما هو الغاية في القصد (فلما انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (قال من

المتكلم) بهذه الكلمات زاد رفاعه بن يحيى في الصلاة فلم يتكلم أحد ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد ثم قالها الثالثة (قال) رفاعه بن رافع (أنا) فقال كيف قلت فذكره فقال والذي نفسي بيده الحديث ولمسلم يعين صلى الله

عليه وآله وسلم واحد ابعينه لم تمنع المباداة بالجواب من المتكلم ولا من واحد بعينه وكانهم اشقروا بعضهم لبعض وجعلهم
على ذلك خشية ان يدعى في حقهم شيء ظن انهم انه اخطأ فيما فعل ٢٩ ورجوا ان يقع العفو عنه ويدل له ما في

رواية أخرى عند ابن قانع قال
رفاعة فوددت اني خرجت من
مالي وانني لم أشهد مع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم تلك
الصلاة الحديث وكأنه صلى الله
عليه وآله وسلم لما رأى سكوتهم فهم
ذلك فعرفهم انه لم يقل بأسا ويدل
لذلك حديث مالك بن ربيعة
عنه أبي داود قال قال من القائل
الكلمة فلم يقل بأسا قال صلى الله
عليه وآله وسلم (رأيت بضعة)
وفي رواية بضعا (وثلاثين ملكا)
أي على عدد حروف الكلمات
أربعة وثلاثين لأن البضع ما بين
الثلاث والتسع ولا يختص بما
دون العشر من خلافا للجوهري
والحديث يرد عليه فانزل الله
تعالى بعد عدد حروف الكلمات
ملائكة في مقابلة كل حرف
ملكاً تعظيماً لهذه الكلمات
واما ما وقع في حديث أنس عند
مسلم فالموافقة فيه كما أفاده في
الفتح بالنظر بعدد الكلمات على
اصطلاح النجاة ولفظه لقد
رأيت اثني عشر ملكاً
(يتدرون) أي يسارعون إلى
الكلمات المذكورة (أيهم
يكتبها أقول) بالبضع على الضم لنية
الاضافة ويجوز أن يكون معرباً
بالنصب على الحال وهو غير منصرف
والعنى ان كل واحد يسرع
ليكتب هذه الكلمات قبل
الآخر ويصعد بها إلى حضرة

رجلين في البخاري انه ما العباس بن عبد المطلب وعلي بن أبي طالب سلام الله عليهما في
رواية له انه خرج بين بريرة وفوسية قال النووي ويجمع بين الروايتين بأنه خرج من البيت
إلى المسجد بين هاتين ومن ثم إلى مقام المصلي بين العباس وعلي أو يحمل على التعدد ويدل
على ذلك ما في رواية الدارقطني انه صلى الله عليه وسلم خرج بين اسامة بن زيد والفضل بن
العباس قال الحافظ وأما ما في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم خرج بين الفضل بن
العباس وعلي فذلك في حال مجيئه صلى الله عليه وسلم إلى البيت عائشة قوله ثم أتياه في
رواية للبخاري ثم أتبه وفي رواية ان ذلك كان بأمره ولفظها فقال أجلسا إلى
جنبه فاجلسا قوله عن يسار أبي بكر فيه رد على القرطبي حيث قال لم يقع في الصحيح
بيان جالوسه صلى الله عليه وسلم هل كان عن يمين أبي بكر أو عن يساره قوله يقتدى أبو
بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اماماً وأبو بكر
مؤمناً وقد اختلف في ذلك اختلافا شديداً كما قال الحافظ في رواية لابن داود ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان المقدم بين أبي بكر وفي رواية لابن خزيمة في صحيحه عن
عائشة أنها قالت من الناس من يقول كان أبو بكر المقدم بين يدي رسول الله صلى الله
عليه وسلم ومنهم من يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم المقدم وأخرج ابن المنذر
رواية مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف أبي بكر
وأخرج ابن حبان عنها بلفظ كان أبو بكر يصلي بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم والناس
يصلون بصلاة أبي بكر وأخرج الترمذي والنسائي وابن خزيمة عنها بلفظ ان النبي صلى الله
عليه وسلم صلى خلف أبي بكر قال في الفتح تضافت الروايات عن عائشة بالجزم بما يدل على
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان هو الامام في تلك الصلاة ثم قال بعد ان ذكر الاختلاف
في العلماء من سلك الترجيح فقد سلك الرواية التي فيها ان أبا بكر كان مأموماً بالجزم بها في
رواية أبي معاوية وهو أحفظ في حديث الامام من غيره ومنهم من عكس ذلك فقد سلك
الرواية التي فيها انه كان اماماً ومنهم من سلك الجمع فعمل القصة على التعدد والظاهر
من رواية حديث الباب المتفق عليها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اماماً وأبو بكر
مؤمناً لان الاقتداء المذكور والمراد به الاتباع ويؤيد ذلك رواية مسلم التي ذكرها
المصنف بلفظ وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس وأبو بكر يسمعهم التكبير
وقد استدلل بحديث الباب القائلون بجواز اتمام القائم بالقاعد وسبق في بسط
الكلام في ذلك في باب اقتداء القادر على القيام بالجالس قوله وأبو بكر يسمعهم التكبير
فيه دلالة على جواز رفع الصوت بالتكبير لاسماع المؤمنين وقد قيل ان جواز ذلك مجمع
عليه ونقل القاضي عياض عن بعض المالكية انه يقول ييطان صلاة المسمع

(باب من صلى في المسجد جماعة بعد امام الحى)

(عن أبي سعيد ان رجلاً دخل المسجد وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم باجماعه

الله تعالى لعظم قدرها وفي رواية رفاعة بن يحيى ايهم يصعد بها أول ولطبراني من حديث أبي أيوب ايهم يرفعها والظاهر
ان هؤلاء الملائكة غير الحفظة ويؤيده ما في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعته يقول قال رسول الله صلى

الذكر الحديث واستدل به على ان بعض الطاعات قد يكتسبها غير الحافظة والحكمة في سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم عما طال أن
يعلم المسلمون كلامه فيقولون مثله واستدل به ٣٠ على جواز احداث ذكر في الصلاة غير ما تورثا كان غير

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تصدق على ذاف يصلي معه فقام رجل من القوم
فصلى معه رواه أحمد وأبو داود والترمذي بعناه وفي رواية لأحمد صلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم يا صحابه الظهر فدخل رجل وذكره الحديث أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي
وابن حبان وحسنه الترمذي قال وفي الباب عن أبي امامة وأبي موسى والشيخ بن عمير
انتهى وأحاديثهم بلقظ الاثنان فما فوقهما جماعة قوله ان رجلا دخل المسجد لفظ أبي
داود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أبصر رجلا يصلي وحده قوله من تصدق لفظ أبي
داود ألا رجل يتصدق ولفظ الترمذي أيكم تجزع على هذا قوله فقام رجل من القوم
فصلى معه هو أبو بكر الصديق كما بين ذلك ابن أبي شيبة والحديث يدل على مشروعية
الدخول مع من دخل في الصلاة منقردا وان كان الداخل معه قد صلى في جماعة قال ابن
الرفعة وقد اتفق الكل على ان من رأى شخصا يصلي منقردا لم يطق الجماعة فيستحب له
ان يصلي معه وان كان قد صلى في جماعة وقد استدل الترمذي بهذا الحديث على جواز
ان يصلي القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه قال وبه يقول سفيان ومالك وابن المبارك والشافعي انتهى قال
مس أهل العلم يصلون فرادى وبه يقول سفيان ومالك وابن المبارك والشافعي انتهى قال
البيهقي وقد حكى ابن المنذر كراهية ذلك عن سالم بن عبد الله وأبي قلابة وابن عون وأيوب
والبتي والليث بن سعد والاوزاعي وأصحاب الرأي وقد استدل بهذا الحديث أيضا على
ان من صلى جماعة ثم رأى جماعة يصلون يستحب له ان يصليهم معهم وقد تقدم البحث
عن ذلك واستدل به أيضا على ان أقل الجماعة اثنان وعلى انه غير واجبة لعدم انكاره
على الرجل المتأخر عنها المادخل وحده وقد قدمنا الكلام على ذلك والحديث من
مخصصات حديث لا تعد الصلاة في يوم مرتين كما تقدم

*(باب المصوب يدخل مع الامام على أي حال كان ولا يعتد
بركعة لا يدرك ركوعها)*

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جئتم الى الصلاة وثقن سجود
فاسجدوا ولا تعدوها شيئا ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة رواه أبو داود وابن
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصلاة مع الامام فقد
أدرك الصلاة أخرجه عن علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذا أتى أحدكم الصلاة والامام على حال فليصنع كما يصنع الامام رواه
الترمذي الحديث الاول أخرجه أيضا ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال
صحيح والحديث الثاني عزاه المصنف الى الشيخين وقد طول الحافظ الكلام عليه في
التخصيص فليراجع الحديث الثالث قال في التخصيص فيه ضعف وانقطاع قوله

فاحسبوا وهذا صريح في الدلالة على ان الاعتدال ركن طويل بل هو نص فيه فلا ينبغي العدول عنه لدليل
ضعيف وهو قولهم لم يسن فيه تكرير التسمية كالأركوع والسجود ووجه ضعفه انه قياس في مقابلة النص وهو فاسد

مخالف لما تور وعلى جواز رفع
الصوت بالذكر ما لم يشوش على
من معه وعلى ان العاطس في
الصلاة يحمد الله بغير كراهة
وان المتلبس بالصلاة لا يتعين
عليه تشبث العاطس وعلى
تطويل الاعتدال بالذكر
واستنبط منه ابن بطال جواز
رفع الصوت للتبليغ خلف
الامام وتعمية الزين بن المنير
بان سماعه صلى الله عليه وآله
وسلم لصوت الرجل لا يستلزم رفعه
لصوته كرفع صوت المبلغ وفي هذا
التعقب نظر لان غرض ابن بطال
اثبات جواز الرفع في الجملة وقد
سبقه اليه ابن عبد البر واستدل به
باجتماعهم على ان الكلام
الاجنبي يطلعه الصلاة ولو
كان سرا قال فكذلك الكلام
المشروع في الصلاة لا يطلعه ولو
كان جهرا (عن أنس) بن مالك
(رضي الله عنه) قال ثابت البناني
(انه كان يبعث) أي يصرف
(لن الصلاة النبي صلى الله عليه
وآله وسلم في مكان يصلي فاذا
رفع رأسه من الركوع قام حتى
نقول) أي الى ان نقول (قد نسي)
وجوب الهوى الى السجود قاله
الكرماني أو انه في صلاة أو ظن
انه وقت القنوت من طول
قيامه أو وقت التشهد حيث
كان جالسا قال ابن دقيق العبد

الاعتبار أيضا الذكر المشروع في الاعتدال اطول من الذكر المشروع في الكوع فتكبر رتبهان رتبه العظم الا يا يحيى قدرا
قوله اللهم ربنا لك الحمد كثيرا طيبا مباركا فيه وقد شرع ٣١ في الاعتدال ذكر أطول كما أخرج مسلم من

حديث عبد الله بن أبي أوفى وأبي
سعيد الخدري وابن عباس بعد
قوله الحمد كثيرا طيبا مباركا
في السموات والارض ومن
ما شئت من شيء بعد و زاد في
حديث ابن أبي أوفى اللهم
طهرني بالنج والبرد الخ وزاد في
حديث آخر أهل التمام الحمد
الى آخره ومن ثم اختار النووي
جواز تطويل الركن القصير
خلافا للمرجع في المذهب واستدل
لذلك بحديث حذيفة عندهم
انه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في
ركعة بالبصرة وغيره ما يخرج نحو
ما قرأ ثم قام بعد ان قال ربنا لك
الحمد كثيرا طيبا مباركا فيه
قال النووي الجواب عن هذا
الحديث صعب والاقوى جواز
الاطالة بالذكر انتهى وقد أشار
الشافعي في الام الى عدم
البطلان فقال في ترجمة كيف
القيام بعد الركوع ولو اطال
القيام بذلك الله أو يدعو
أو ساهى أو هو لا ينوي به الفتنة
كرهت لذلك ولا إعادة الى آخر

فاسجد وافيه مشروعية السجود مع الامام لمن أدركه ساجدا قوله ولا تعدوها شيئا
بضم العين وتشديد الدال أى وافقه في السجود ولا تجعلوا ذلك ركعة قوله ومن أدرك
الركعة قبل المراء بها هنا الركوع وكذلك قوله في حديث أبي هريرة من أدرك ركعة
من الصلاة فيكون مدركا للامام را كما مدركا لتلك الركعة والى ذلك ذهب الجمهور
وقد بسطنا الكلام في ذلك في باب ما جاء في قراءة المأموم وانصاته وبيننا ما تظنه الصواب
قوله فقد أدرك الصلاة قال ابن رسلان المراد بالصلاة هنا الركعة أى صحت له تلك
الركعة وحصل له فضيلتها انتهى قوله فليصنع كما يصنع الامام فيه من غير وجبة دخول
اللاحق مع الامام في أى جزء من أجزاء الصلاة أدركه من غير فرق بين الركوع والسجود
والقعود لظاهر قوله والامام على حال والحديث وان كان فيه ضعف كما قال الحافظ
الكنه يشهد له ما عند أحمد وأبي داود من حديث ابن أبي ليلى عن معاذ قال أحملت
الصلاة ثلاثة أحوال فذكر الحديث وفيه بغير معاذ فقال لا أجده على حال أبدا الا
كنت عليها ثم قضيت ما سبقنى قال فجاء وقد سبقه النبي صلى الله عليه وسلم يعضها قال
فقامت معه فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم صلاته قام يقضى فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم قدس لكم معاذ فكذا فاصنعوا وابن أبي ليلى وان لم يسمع من معاذ فقد
رواه أبو داود ومن وجه آخر عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا أصحابنا ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم فذكر الحديث وفيه فقال معاذ لا أراه على حال الا كنت عليها
الحديث ويشهد له أيضا ما رواه ابن أبي شبة عن رجل من الانصار هو فوعان وجدنى
را كعاه أو قائما وساجدا فليكن معى على حالى التى أنا عليها وما أخرجه سعيد بن منصور
عن أناس من أهل المدينة مثل لفظ ابن أبي شبة والظاهر انه يدخل معه في الحال التى
أدركه عليها مكبرا معتد بذلك التكبير وان لم يعتد بها أدركه من الركعة كمن يدرك الامام
في حال سجوده أو قعوده وقالت الهادوية انه يقعد ويسجد مع الامام ولا يحرم بالصلاة
ومتى قام الامام أحرم واستدلوا بقوله في حديث أبي هريرة ولا تعدوها شيئا وأجيب عن
ذلك بأن عدم الاعتدال المذكور لا ينافى في الدخول بالتكبير والاكتفائه

(باب المسجوق يقضى ما فاتة اذا سلم امامه من غير زيادة)

(عن المغيرة بن شعبة قال تخلفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فتبرز
وذكر وضوءه ثم عمد الناس وعبد الرحمن صلى الله عليه وسلم فصل مع الناس الركعة الاخيرة فلما
سلم عبد الرحمن قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يتم صلاته فلما قضاهما أقبل عليهم فقال
قد أحسنتم وأصبرتم يغبطهم ان صلوا الصلاة لوقتها امتق عليه ورواه أبو داود وقال فيه
فيا سلم قام النبي صلى الله عليه وسلم فصل الركعة التى سبق بها لم يزد عليهم شيئا قال أبو داود
أبو سعيد الخدري وابن الزبير وابن عمر يقولون من أدرك الفرد من الصلاة عليه

لا يصح في كونه منها والله أعلم وأجاب بعضهم عن حديث البراء ان المراد بقوله قرىء من السوا ليس انه كان يركع بقدر
قيامه وكذا السجود والاعتدال بل المراد ان صلاته كانت معتملة لا وكان اذا طال القراءة طال بقية الاركان واذا أخفها

أخف بقية الأركان فقد ثبت أنه قرأ في الصبح بالصافات وثبت في السنن عن أنس أنهم يقرأون في السجدة قد روي عن ثمانية تسبيحات فيحصل على أنه إذا قرأ بدون الصافات ٣٢ اقتصر على دون العشر وأقله كما ورد في السنن أيضا ثلاث تسبيحات

قلت ينظر في هذا الحل فهو مترتب على كون السجود الذي نقرأ فيه عشر تسبيحات هو في تلك الصلاة التي قرأ فيها بالصافات فإن صح ذلك صح الحل المذكور والله أعلم (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين يرفع رأسه من الركوع يقول سمع الله لمن حمده وفي الاعتدال ربنا ولك الحمد) بالواو فيجمع بينهما (يدعول رجال) من المسلمين (فيسمهم بأسمائهم) استدله به على أن محل القنوت بعد الرفع من الركوع وعلى أن تسبيحة الرجال باسمائهم فيما يدعى لهم وعليهم لا يقصد الصلاة (فيقول) صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم أنج الوليد بن الوليد بن المغيرة المخزومي أبا خالده بن الوليد) (وأنج سلمة بن هشام) بفتح اللام أخا أبي جهل بن هشام (وأنج عياض بن أبي ربيعة) أخا أبي جهل لأمه وكل هؤلاء الذين دعا لهم نجوا من أمر الكفار بسيرة دعائه صلى الله عليه وآله وسلم (أنج المستضعفين من المؤمنين) من باب عطف العام على الخاص ثم يقول صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم أشدد وطأتك من الوطء وهو شدة الاعتقاد على الرجل والمراد أشدد بأسك أو عقوبتك

سجدنا السهو) قوله في غزوة تبوك هي آخر غزوة غزاها رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه وذلك في سنة تسع من الهجرة قوله وذكر وضوءه قد تقدم في باب المعاونة في الوضوء وفي باب اشتراط الطهارة قبل اللبس قوله ثم حمد الناس بفتح العين المهملة والميم بعدهما دل مهملة أي قصد والناس مقبول به قوله وعبد الرحمن يصلي بهم جملة حالية وفيه دليل على أنه إذا خيف فوت وقت الصلاة أو فوت الوقت المختار منه لم ينظر الإمام وإن كان فاضلا وفيه أيضا أن فضيلة أول الوقت لا يعاد لها فضيلة الصلاة مع الإمام الفاضل في غيره قوله يصلي بهم يعني صلاة الفجر كما وقع مينا في سنن أبي داود قوله فصلي مع الناس الركعة الأخيرة فيه فضيلة لعبد الرحمن بن عوف إذا قدمه الصحابة لأنفسهم في صلاتهم بدلا من نيهم وفيه فضيلة أخرى له وهي اقتداءه صلى الله عليه وسلم به وفيه جواز إتمام الإمام أو الوالي برجل من رعيته وفيه أيضا تخصيص لقوله صلى الله عليه وسلم لم لا يؤمن أحدني سلطانة إلا بذنه يعني أو الأنا يخاف خروج أول الوقت قوله يتم صلاته فيه متمسك لمن قال إن ما أدركه المأثم مع الإمام أول صلاته وقد تقدم الكلام على ذلك قوله قد أصبت وأحسنتم فيه جواز الثناء على من يادرائه أدا فرضه وسارع إلى عمل ما يجب عليه عمله قوله يغبطهم فيه إن الغبطة جائزة وإنها مغيرة للمسد المذموم قوله لم يزد عليا شيئا أي لم يسجد سجدة في السهو وفيه دليل لمن قال ليس على المسبوق ببعض الصلاة سجود قال ابن رسلان وبه قال أكثر أهل العلم ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم وما فاتكم فأتوا وفي رواية فاقضوا ولم يأمر بسجود سهو وذهب جماعة من أهل العلم منهم من ذكر المصنف راويا عن أبي داود ومنهم من عطا موطأ وسننهم وجاهدوا إسحق إلى أن كل من أدرك وتر من صلاة أمامه فعليه أن يسجد للسهو ولأنه يجلس للثناء مع الإمام في غير موضع الجلووس ويجب أن يكون ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم جالس خلف عبد الرحمن ولم يسجد ولا أمر به المغيرة وأيضا ليس السجود إلا للسهو ولا سهو وهذا وأيضا متابعة الإمام واجبة فلا يسجد لغيرها كسائر الواجبات

(باب من صلى ثم أدرك جماعة فليصلاها معهم نافله)

(فيه من أي ذكر وعبادة وينبغي أن يدعى الأسود عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد سبق وعن مجيب بن الأدرع قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فحضرت الصلاة فصلي يعني ولم أصل فقال لي الأصلية قلت يا رسول الله إنني قد صليت في الرحل ثم أتيتك قال فإذا جئت فصل معهم واجعلها نافله رواء أحمد وعن سليمان بن موسى ميمونة قال أتيت علي بن عمرو وهو بالبلاط والقوم يصلون في المسجد فقلت ما يمنعك أن تصلي مع الناس قال إنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تصلوا صلاة في يوم مرتين رواء أحمد وأبو داود والنسائي

(على) كفارة قرئش أولاد (مضر) فالمراد القبيلة ومضر هو ابن نزار بن معد بن عدنان (واجعلها) حديث قال الزركشي الفقيه للوطاة أولادهم وان لم يسبق لها ذكر كمراد لعله المفعول الثاني الذي هو سنين قال في المصابيح ولا مانع

من أن يصح عمل غائبا إلى السنين لا إلى الأيام التي دلت عليها سنين وقد نصوا على جواز عود الضمير إلى المتأخر لفظا ورتبة إذا كان مخبر عنه بخبر يقسمه مثل أن هي الأحياء الدنيا وما نحن فيه ٣٣ من هذا القبيل انتهى أي واجعل السنين

(عليهم سنين) جمع سنة والمراد بها هنا زمن القحط (كسفي يوسف) الصديق عليه السلام السبع الشداد في القحط وامتداد زمان المحنة والبالو بلوغ غاية الجهد والضرر أو أسقط فون سنين للزيادة جريا على اللغة الغالبة فيه وهي اجراؤه مجرى جمع المذكر السالم لكنه شاذ لكونه غير عاقل ولتغيير مفرد بكسر أوله ولهذا أعربه بعضهم بحركات على النون كالمفرد كقوله دعاني من بعد فان سنينه

لعين بن أشيم أو شيبنا مردا (وأهل المشرق يومئذ من مضر مخالفون له) صلى الله عليه وسلم ورواه هذا الحديث ما بين حمصي ومدني وفيه التحديث والأخبار والعنفية وأخرجه أبو دارود والنسائي في الصلاة (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن الناس قالوا يا رسول الله هل نرى أي نبصر (ربنا يوم القيامة قال) صلى الله عليه وآله وسلم (هل تمارون) بضم التاء والراء من المارة وهي الجهادة وفي رواية الأصيلي تمارون بفتح التاء والراء وأصله تمارون حذف أحدى التاء من أي هل تشكون (في) رؤية (القرم ليلته) البدر ليس دونه محاب قالوا لا يا رسول الله قال فهل تمارون

نيل ت بضم التاء والراء أو بفتحهما (في) رؤية (الشمس ليس دونه) أصحاب قالوا لا يا رسول الله قال فانكم ترونه تعالى (كذلك) بلا طريقة ظاهرا جليا ينكشف سبحانه لعباده بحيث تكون نسبة ذلك الانكشاف إلى ذاته المخصوصة كصفة

حديث أبي ذر وحديث عبادة اللذين أشار إليهما المصنف تقدم في باب بيان أن من أدرك بعض الصلاة في الوقت فإنه يتهم من أبواب الاوقات وحديث يزيد بن الاسود تقدم في باب الرخصة في إعادة الجماعة وحديث حجن أخرجه أيضا مالك في الموطأ والنسائي وابن حبان والحاكم وحديث ابن عمر أخرجه أيضا مالك في الموطأ وابن خزيمة وابن حبان وفي الباب أحاديث قدمنا ذكرها في باب الرخصة في إعادة الجماعة وحديث حجن وما قبله من الأحاديث التي أشار إليها المصنف تدل على مشروعية الدخول في صلاة الجماعة لمن كان قد صلى تلك الصلاة ولكن ذلك مقيد بالجماعات التي تقام في المساجد لما في حديث يزيد بن الاسود المتقدم بلفظ ثم أتينا مسجد جماعة فصليا وقد وقع الخلاف بين أهل العلم هل الصلاة المفهولة مع الجماعة هي الفريضة أم الأولى وقد قدمنا بسط الكلام في ذلك في باب الرخصة في إعادة الجماعة وقد مرنا أيضا أن أحاديث مشروعية الدخول في الجماعة مخصوصة لعموم أحاديث النهي عن الصلاة بعد العصر وبعد المغرب لما تقدم في حديث يزيد بن الاسود أن ذلك كان في صلاة الصبح وقد مرنا أيضا أن أحاديث الدخول مع الجماعة مخصوصة لحديث ابن عمر المذکور في الباب قوله وهو بالبلاط هو موضع مقروش بالبلاط بين المسجد والسوق بالمدينة كما تقدم قوله لا اتصال صلاة في يوم مرتين لفظ النسائي لاتعاد الصلاة في يوم مرتين قد تمسك بهذا الحديث القائلون أن من صلى في جماعة ثم أدرك جماعة لا يصلي معهم كيف كانت لان الاعادة لتحصيل فضيلة الجماعة وقد حصلت له وهو مروي عن الصيدلاني والغزالي وصاحب المرشد قال في الاستذكار اتفق أحد بن حنبل واسحق بن راهويه على أن معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا اتصال صلاة في يوم مرتين أن ذلك أن يصلي الرجل صلاة مكتوبة عليه ثم يقوم بعد الفراغ منها فيعيد على جهة الفرض أيضا وأما من صلى الثانية مع الجماعة على أن نافله اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في أمره بذلك فليس ذلك من إعادة الصلاة في يوم مرتين لان الأولى فريضة والثانية نافله فلا إعادة حينئذ

(باب الاعتذار في ترك الجماعة)

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمر المنادي فينادي بالصلاة ينادي صلوا في رجالكم في الليلة الباردة وفي الليلة المطيرة في السفر متفق عليه وعن جابر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فطروا فقال لبصل من شامناكم في رحله رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه وعن ابن عباس أنه قال لمؤذنه في يوم مطير إذا قلت أشهد أن محمدا رسول الله فلا تقل حي على الصلاة قل صلوا في بيوتكم قال فكان الناس استنكروا ذلك فقال أن تعجبون من ذافقة مدفع لآمن هو خير مني يعني النبي صلى الله عليه وسلم أن الجماعة عزمة وإي كره أن أمر بكم ففروا في الطين

نيل ت بضم التاء والراء أو بفتحهما (في) رؤية (الشمس ليس دونه) أصحاب قالوا لا يا رسول الله قال فانكم ترونه تعالى (كذلك) بلا طريقة ظاهرا جليا ينكشف سبحانه لعباده بحيث تكون نسبة ذلك الانكشاف إلى ذاته المخصوصة كصفة

الأبصار إلى هذه المبصرات المسادية لكنه **يقول** مجردا عن ارتسام صورة المرقى وعن اتصال الشعاع بالمرقى وعن المهاداة والجهة والمكان لانهما وان كانت أموراً ٣٤ لازمة للرؤية عادة فالعقل يجوز ذلك بدونها (يحضر الناس يوم القيامة

فيقول) الله تعالى أوفيقول
القاتل (من كان يعبد شياً
قليتبع) بتشديد التاء وكسر
الباء (فمنهم من يتبع الشمس
ومنهم من يتبع القمر ومنهم
من يتبع الطواغيت) جمع
طاغوت الشيطان أو الصنم أو كل
بأس في الضلال أو كل ما عبد
من دون الله وصعد عن عبادته
تعالى أو السحراً والكاهن أو
مردة أهل الكتاب فعلوت من
الطغيان قاب عينه ولامه (وتبقى
هذه الأمة) المحمدية (فيها
منافقوها) يستترون بها كما كانوا
في الدنيا واتبعواهم لما انكشف
لهم الحقيقة لعلمهم ينتفعون
بذلك حتى ضرب بينهم بصوره
باب باطنه فيه الرحمة وظاهره
من قبله العذاب (فيأتيهم الله عز
وجل) أي يظهر لهم في غير
صورته أي صفته التي يعرفونها
من الصفات التي تعبدهم بها في
الدنيا امتحاناً ليقع التمييز بينهم
وبين غيرهم عن يعبد غيره تعالى
(فيقول أنا ربكم) فيستعبدون
بالله منه لأنه لم يظهر لهم
بالصفات التي يعرفونها بل بما
استأثر بعلمه تعالى لأن معهم
منافقين لا يستحقون الرؤية
وههم عن ربهم محبوبون
(فيقولون هذا مكاتبنا حتى يأتيانا)
يظهر لنا (ربنا فاذا جاء) أي ظهر

والدحض متفق عليه وسلم ان ابن عباس أمر مؤذنه في يوم جمعة في يوم مطير بوضوه
وفي الباب عن سيرة عند أحمد وعن أسامة عند أبي داود والنسائي وعن عبد الرحمن بن
سيرة أشار إليه الترمذي وعن عثمان بن مالك عند الشيخين والنسائي وابن ماجه وعن
نعيم النخام عند أحمد وعن أبي هريرة عند ابن عدى في الكامل وعن همام لم يسم عند
النسائي قوله بأمر المنادي في رواية للبخاري ومسلم بأمر المؤذن وفي رواية للبخاري
بأمر مؤذنا قوله ينادي صلوا في رحلكم في رواية للبخاري ثم يقول على أثره يهتفي أثر
الاذان الأصلوا في الرحال وهو صريح في أن القول المذكور كان بعد فراغ الاذان وفي
رواية مسلم بلفظ في آخر حديثه قال القرطبي يحتمل أن يكون المراد في آخره قبل الفراغ منه
جماعاً بينه وبين حديث ابن عباس المذكور في الباب وحمل ابن خزيمة حديث ابن عباس
على ظاهره وقال انه يقال ذلك بدلاً من الجملة نظراً إلى المعنى لأن معنى حتى على الصلاة
هلوا إليها ومعنى الصلاة في الرحال تأخروا عن الجبى فلا يناسب إيراد اللفظين معاً لأن
أحدهما ناقض الآخر قال الحافظ ويحتمل الجمع بينهما ما لا يلزم منه ما ذكر بأن يكون
معنى الصلاة في الرحال رخصة لمن أراد أن يترخص ومعنى هلوا إلى الصلاة تدب لمن أراد
أن يستكمل الفضيلة ولو يحمل المشقة ويؤيد ذلك حديث جابر عند مسلم قال خرجنا
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فطرنا فقال ليصل من شاء منكم في رحله قوله في
رحالكم قال أهل اللغة الرحل المنزل وجهه رحال سواء كان من حجر أو مدراً وخشب
أو وبر أو صوف أو شعر أو غيره ذلك قوله في البسلة الباردة وفي البسلة المطيرة في رواية
للبخاري في البسلة الباردة والمطيرة في أخرى لها إذا كانت ليلة ذات برد ومطر وفي صحيح
أبي عوانة ليلة باردة وذات مطر أو ذات ريح وفيه ان كلاماً من الثلاثة عذري التأخر عن
الجماعة ونقل ابن بطال فيه الإجماع لكن المعروف عند الشافعية ان الريح عذري الليل
فقط وظاهر الحديث اختصاص الثلاثة بالليل وفي السنن من طريق أبي اسحق عن نافع
في هذا الحديث في الليلة المطيرة والغداة القرة وفيها بإسناد صحيح من حديث أبي الميج عن
أبيه أنهم مطروا يوماً فرخص لهم وكذلك في حديث ابن عباس المذكور في الباب في يوم
مطير قال الحافظ ولم أرف في شيء من الأحاديث الترخيص لعذر الريح في النهار صريحاً قوله
ليصل من شاء منكم في رحله فيه التصريح بأن الصلاة في الرحال لعذر المطر ونحوه رخصة
وليست بعزيمة قوله في يوم مطير في رواية للبخاري في يوم رزغ بفتح الراء وسكون الزاي
بعد ها غن مجمة قال في المحكم الرزغ الماء القليل وقيل انه طين ووحل وفي رواية له ولا بن
السكر في يوم رزغ بالدال بدل الزاي قوله إذا قلت أنهم أدان محمد رسول الله فلا تقل حتى
على الصلاة قل صلوا في بيوتكم في رواية للبخاري فلما بلغ المؤذن حتى على الصلاة فأمره أن
ينادي الصلاة في الرحال وفيه دليل على أن المؤذن في يوم المطر ونحوه من الأعذار لا يقول
حتى على الصلاة بل يجعل مكانه صلوا في بيوتكم وبوب على حديث ابن عباس هذا ابن

(ربنا عرفناه فيأتيهم الله) عز وجل أي يظهر متجلياً بصفاته المعروفة عندهم وقد غير المؤمن من المنافق (فيقول خزيمة
أبا ربكم) فإذا أراد أن يعرفه تعالى (فيقولون أنت ربنا) ويحتمل أن يكون الأول قول المنافقين والثاني قول المؤمنين

وقبل الاق في الاول ملك ورجه عياض وعورض بان الملك معهم فكيف يشول أنار بكم وأجيب باننا لاسلم عمنه من هذه الصغرة ورد بانه يلزم منه أن يكون قول فرعون أنار بكم من المخائر ٣٥ فالصواب ما سبق (فيدعوهم) ربه

(فيضرب) مبنيا للمفعول (الصراط بين ظهري جهنم) أي على وسط جهنم وأصله ظهري فزيت الالف والنون للمبالغة (فأكون أول من يجوز) وفي لفظ يجوز وهي لغة في جازي يقال جازوا وأجاز بمعنى أي يقطع مسافة الصراط (من الرسل) عليهم الصلاة والسلام (بأمنته ولا يتكلم) أشدة الهول (يومئذ) أي حال الاجازة على الصراط (أحد الأرسل وكلام الرسل يومئذ) على الصراط (اللهم سلم سلم) شفقة منهم على الخلق ورحمة (وفي جهنم) كلاليب) جمع كلوب بفتح الكاف وضم اللام (مثل شوك السعدان) بفتح أوله نبت له شوك من جيد مراعى الابل يضرب به المثل فيقال مري ولا كالسعدان (هل رأيتم شوك السعدان قالوا نعم) رأيناه قال فانما أي الكلاليب (مثل شوك السعدان غيره لا يعلم قدر عظمها الا الله تعالى) تخطف بفتح الطاء في الافصح وقد تكسيرا والكشيم في فتخطف أي تأخذ (الناس) بسرعة (بأعمالهم) أي بسبب أعمالهم السيئة أو على حسب أعمالهم أو بقدرها (فمنهم من يوبق) مبنيا للمفعول أي يهلك (بعملة) وقال الطبري

خرجة وتبعه ابن حبان ثم الحب الطبري باب حذف حتى على الصلاة قوله ان الجمعة عزمة يسكون الزاى ضد الرخصة قوله ان أخر جكم بالخاء المهملة ثم راء ثم جيم وفي رواية ان أخر جكم بالخاء المعجمة وفي رواية في البخاري ان أخر جكم وهي ترجج رواية من روى بالخاء المهملة قوله فقتلوا في رواية فقتلوا فتدوسون الطين الى ركبتكم والاحاديث المذكورة تدل على الترخيص في الخروج الى الجماعة والجمعة عند حصول المطروشة البرد والريح (وعن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان أحدكم على الطعام فلا يجمل حتى يقضى حاجته منه وان أقيمت الصلاة رواه البخاري وعن عائشة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافع الاخبثين رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن أبي الدرداء قال من فقه الرجل اقبله على حاجته حتى يقبل على صلاته وقابله فارغ ذكره البخاري في صحيحه) وفي الباب عن أنس عند الشيباني والترمذي والنسائي وعن سلمة بن الأكوع عند أحمد والطبراني في معجميه وفي اسناده أيوب بن عتبة قاضي العمامة ضعفه الجمهور وعن أم سلمة عند أحمد وأبي يعلى والطبراني في الكبير واسناده جيد وعن ابن عباس عند الطبراني في الكبير أيضا واسناده حسن وعن أبي هريرة عند الطبراني في الصغير والوسط وقد تقدم الكلام على الصلاة بحضرة الطعام وذكر من ذهب الى وجوب تقديم الاكل على الصلاة ومن قال انه مندوب فقط ومن قيد ذلك بالحاجة ومن لم يقيد وما هو الحق في باب تقديم العشاء اذا حضر على تعجيل صلاة المغرب من أبواب الاوقات فليرجع الى هنالك

«(أبواب الامامة وصفة الأئمة)»

«(باب من أحق بالامامة)»

(عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم وأحقهم بالامامة اقرؤهم رواه أحمد ومسلم والنسائي وعن أبي مسعود عقبة بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤم القوم اقرؤهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاقدّمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاقدّمهم سنة ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكريمه الا باذنه وفي لفظ لا يؤمن الرجل الرجل في أهله ولا سلطانه وفي لفظ سلما بدل سناروى الجميع أحمد ومسلم ورواه سعيد بن منصور ولكن قال فيه لا يؤم الرجل الرجل في سلطانه الا باذنه ولاية مد على تكريمه في بيته الا باذنه) قوله اذا كانوا ثلاثة مفهوم العدد هنا غير معتبر لما ساقى في حديث مالك بن الحويرث قوله وأحقهم بالامامة اقرؤهم وقوله في الحديث الاخر يؤم القوم اقرؤهم فيه حجة لمن قال بتقديم الامامة الاقرأ على الافقه واليسه

يؤن من الوفاق (ومنهم من يحردل) بضم حاء معجمة ردال مهملة وعن أبي عبيد بالذال المعجمة أي يقطع صغارا كالخردل والمعنى انه يقطع كلاليب الصراط حتى يهوى الى النار والاصلي بالجيم من الجردلة بمعنى الاشراف على الهلاك (ثم ينجي حتى اذا أراد

الله عز وجل (رجمة من أراد من أهل النار) أي الداخلين فيها وهم المؤمنون الخالص اذ الكافر لا ينجو منها أبدا (أمر الله الملائكة أن يخرجوا) منها (من كان يعبد الله) ٣٦ وحده (فيخرجونهم) منها (ويعرفونهم) بأثر السجود

وحرم الله عز وجل (على النار أن تأكل أثر السجود) أي موضع أثره وهي الأعضاء السبعة أو البنية خاصة الحديث ان قوما يخرجون من النار يحسرون فيها الادارات وجوههم رواه مسلم وهذا موضع الترجمة في البخاري واستشهد ابن بطال بحديث أقرب ما يكون العبد اذا سجد وهو واضح وقال الله تعالى وسجدوا وقرب قال بعضهم ان الله تعالى يباهي بالساجدين من عباده ملائكته المقربين يقول لهم يا ملائكتي أنا قربتكم ابتداء وجعلتكم من خواص ملائكتي وهذا عبيدي جعلت بينهم وبين القرية حجبا كثيرة وموانع عظيمة من اغراض نفسية وشهوات حسية وتدبير أهمل ومال وأهوال فقطع كل ذلك وجاهد حتى سجدوا وقرب فكان من المقربين قال ولعن الله ابليس لأبائه عن السجود لعنة ابليسهم وأبائهم من رجته الى يوم القيامة انتهى وعورض بان السجود الذي أمر به ابليس لا تعلم هيئته ولا تقتضي اللعنة اختصاص السجود بالهيئة العرفية وأيضا فابليس انما استوجب اللعنة بكونه راحل سجد ما نص الله عليه من فضل آدم فنجح الى قدام فاسد يعارض

ذهب الاحنف بن قيس وابن سيرين والثوري وأبو حنيفة وأحمد وبعض أصحابهما وقال الشافعي ومالك وأصحابهم ما والهادوية الافقه مقدم على الاقرا قال النووي لان الذي يحتاج اليه من القراءة مضبوط والذي يحتاج اليه من الفقه غير مضبوط وقد يعرض في الصلاة أمر لا يقدر على مراعاة الصواب فيه الا كمال الفقه وأجابوا عن الحديث بان الاقرا من الصحابة كان هو الافقه قال الشافعي الخاطب بذلك الذين كانوا في عصره كان اقروهم أفقهم فاهم كانوا يسلون بكرا وبنات فقهون قبل أن يقرؤا فلا يوجد قارئ منهم الا وهو فقيه وقديو جده الفقيه وهو ليس بقارئ لكن قال النووي وابن سيد الناس ان قوله في الحديث فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة دليل على تقديم الاقرا مطلقا وبه يدفع هذا الجواب عن ظاهر الحديث لان التفقه في أمور الصلاة لا يكون الا من السنة وقد جعل القارئ مقدما على العالم بالسنة وامام قبل من أن الاكثر حفظ القرآن من الصحابة أكثر فقها فهو وان صح باعتبار مطلق الفقه لا يصح باعتبار الفقه في أحكام الصلاة لانها بأمرها مأخوذة من السنة قولوا فعلا وتقرر اوليس في القرآن الا الامر بهما على جهة الاجمال وهو مما يستوى في معرفته القارئ للقرا وغيره وقد اختلف في المراد من قوله يوم القوم اقروهم فقبل المراد أحسنهم قراءة وان كان أقلهم حفظا وقيل أكثرهم حفظا ناقرا ويدل على ذلك ما رواه الطبراني في الكبير ورجال الرجال الصحيح عن عمرو بن سلمة انه قال انطلقت مع أبي الى النبي صلى الله عليه وسلم باسلام قومه فكان فيا وصانا ليؤمكم أكثركم قرأنا فكت أكثرهم قرأنا فقدموني وأخرجه أيضا البخاري وأبو داود والنسائي وسياق في باب ما جاء في امامة الصي قوله فان كانوا في القراءة سواء أي استووا في القدر المعبر منها اما في حسنهم أو في كثرتها وقلت اعل القولين ولفظ مسلم فان كانت القراءة واحدة قوله فاعلمهم بالسنة فيه ان مزية العلم مقدمة على غيره امان المزايا الدينية قوله فاقدّمهم هجرة الهجرة المقدم بها في الامامة لا تختص بالهجرة في عصره صلى الله عليه وسلم بل هي التي لا تنقطع الى يوم القيامة كما وردت بذلك الاحاديث وقال به الجمهور وأما حديث لا هجرة بعد الفتح فالمراد به الهجرة من مكة الى المدينة أولا هجرة بعد الفتح فضلها كفضل الهجرة قبل الفتح وهذا لا بد منه للجمع بين الاحاديث قال النووي وأولاد من تقدمت هجرته من المهاجرين أولى من أولاد من تأخرت هجرته وليس في الحديث ما يدل على ذلك قوله فاقدّمهم سنا أي يقدم في الامامة من كبر سنه في الاسلام لان ذلك فضيلة ترجح بها والمراد بقوله سلماني الرواية التي ذكرها المصنف الاسلام فيكون من تقدم اسلامه أولى من تأخر اسلامه وجعل البغوي أولاد من تقدم اسلامه أولى من أولاد من تأخر اسلامه والحديث لا يدل عليه قوله ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه قال النووي معناه ان صاحب البيت والمجلس وامام المسجد أحق من غيره قال ابن رسلان لانه موضع سلطنته انتهى والظاهر

به النص ويكذب لعنة الله قاله ابن المنير (فيخرجون من النار كل ابن آدم تا كاه النار) أي فكل ان أعضاء ابن آدم تا كاه النار (الأثر السجود) أي مواضع أثره (فيخرجون من النار قد امتحشوا) ميبأ للفاعل أو لانه فعول

أى احترقوا واسودوا (فصب عليهم) مبيعا لله فحول (ماء الحياة) الذى من شرب منه أوصب عليه لم يمت أبدا (فينبثون كائنات الجنة) بكسر الهمزة والمهملية بزور الصراء مما ليس بقوت ٣٧ (في جمل السبل) بفتح الهمزة وكسر الميم ما جاء به

من طين ونحو مشبه به لانه أسرع فى الالبات (ثم يفرغ الله من القضاء بين العباد) الاستاد فيه مجازى لان الله تعالى لا يشغله شأن عن شأن فالمراد اتمام الحكم بين العباد بالنواب والعقاب (ويبقى رجل بين الجنة والنار وهو آخر أهل النار دخولا الجنة) حال كونه (مقبلا بوجهه قبل النار) أى جهتها أى هو مقبل (فيقول يارب اصرف وجهي عن النار وللحموى والمسحوقى من النار قد) ولا يذرف قد (قشبي) والذى فى اللغة بتشديد الشين أى صفى وأهلىكنى (ريجها) وكل مفهوم قشيب أى صار ريجها كالسهم فى أنفى (وأحرقى ذكائها) بفتح الميم والمدأى أحرقى لها واشتعلها واشدة وهجها (فيقول) الله تعالى (هل عسيت) بفتح السين وكسرهما (ان فعل ذلك) الصريف الذى يدل عليه قوله الآخر (أصرف وجهي عن النار) (بكأن نسأل غير ذلك فيقول) الرجل (لا وحق عزتك) لا أسأل غيره (فيعطى الله) أى الرجل (ما يشاء من عهد) عمن (وميثاق فيصرف الله) تعالى (وجهه عن النار) فإذا أقبل به على الجنة رأى (مجهتها) أى حسنها

ونضارتها (سكت ما شاء الله أن يسكت ثم قال يارب قدمنى عند باب الجنة فيقول الله) عز وجل له (أليس قد أعطيت اليهود والميثاق أن لا نسأل غير الذى كفت سألت فيقول يارب) أعطيت اليهود لكن كرمك يطعمنى (لا أكون أشقى خلقك) قال

ان المراد به السلطان الذى السه ولاية أمور الناس لاصحاب البيت ونحوه ويدل على ذلك ما فى رواية أبى داود بلفظ ولا يؤم الرجل فى بيته ولا فى سلطانه وظاهره ان السلطان مقدم على غيره وان كان أكثر منه قرأنا وفتحها وورعافا فلا يكون كالنحو لما قبله قال أصحاب الشافعى ويقدم السلطان أو نائبه على صاحب البيت وامام المسجد وغيرهما لان ولايته وسلطنته عامة قالوا ويستحب لاصحاب البيت أن يأذن لمن هو أفضل منه قوله على تكريمه قال النووي وابن رسلان بفتح التاء وكسر الراء القرائن ونحوه مما يبسط لاصحاب المنزل ويختص به دون أهله وقيل هى الوسادة وفى معناها السرير ونحوه (وعن مالك بن الحويرث قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم أنا وصاحب فى فلما أردنا الاقفال من عنده قال لنا اذا حضرت الصلاة فاذا نواقيها وليؤمكما أكبركما رواه الجماعة ولا جدومسلم وكانا متقاربين فى القراءة ولا يداود وكنا يومئذ متقاربين فى العلم) قوله فلما أردنا الاقفال هو مصدر أقتل أى رجع وفى رواية للبخارى ان مالك بن الحويرث قال قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم ولم ونحن شبيهة فابتناعنا عنه فحوا من عشرين ليلة وكان النبي صلى الله عليه وسلم رجيا فقال لورجعت الى بلادكم فاعلموهم قوله وليؤمكما أكبر كما به مقسلا لمن قال بوجوب الجماعة وقد ذكرنا فيما تقدم ما يدل على صرفه الى التذنب وظاهره ان المراد كبار السن ومنهم من جوز أن يكون مراده بالكبر ما هو أعم من السن والقدر وهو مقيد بالاستواء فى القراءة والفقهاء كفى الروايتين الاخرين وقد زعم بعضهم انه معارض لقبوله يوم القوم اقرؤهم ثم جع بأن قصة مالك بن الحويرث واقعة عين غير قابلة للعموم بخلاف قوله صلى الله عليه وسلم يوم القوم اقرؤهم والتنصيص على تقاربهم فى القراءة والعلم يرد عليه قوله وكنا يومئذ متقاربين فى العلم قال فى الفتح أظن فى هذه الرواية ادراجا فان ابن خزيمة رواه من طريق اسمعيل بن عبيدة عن خالد قال قلت لابي قلابه فأين القراءة قال فانهما كانا متقاربين ثم ذكر ما يدل على عدم الادراج (وعن مالك بن الحويرث قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من زار قوما فلا يؤمهم وليؤمهم رجل منهم رواه الخمسة الا ابن ماجه وأكثرا أهل العلم انه لا بأس بامامة الزائر باذن رب المكان لقوله صلى الله عليه وسلم لم فى حديث أبى مسعود الابدانه ويعضده جموم ما روى ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة على كتمان المسكين يوم القيامة عبد أدى حق الله وحق مواليه ورجل أم قوما وهم به راضون ورجل نادى بالصلاة الخمس فى كل ليلة رواه الترمذى وعن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجوز لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يؤم قوما الا باذنهم ولا يخص نفسه بدعوة دونهم فان فعل فقد خاتمهم رواه أبوداود) أما حديث مالك بن الحويرث فحسنه الترمذى وفى اسناده أبو عطية قال أبو حاتم لا يعرف ولا يسمى

السكرماني أي لا يكون كافرا وقال الشافعي المعنى أن أثبت بيقيني على هذه الحالة ولا تدخلي الجنة لا كون أشقي خلقت
الذين دخلوها (فيقول) الله (فما عسيت ٣٨) أن أعطيت ذلك) التقديم إلى باب الجنة (أن لا تسأل غيره) وانما قال

الله تعالى ذلك وهو عالم بما كان وما يكون اظهرا لما عهد من بني آدم من نقض العهد وانهم أحق بأن يقال لهم ذلك في عسى راجع للمطالب إلى لا الله تعالى (فيقول) الرجل (لا و) حق (عزتك لا أسأل غير ذلك فيعطى) الرجل (ربه ما شاء من عهد وميثاق فيقدمه) الله (إلى باب الجنة فإذا بلغ بابها فرأى زهرتها وما فيها من النضرة) أي البهجة (والسرور) تحسب (فيسكت ما شاء الله أن يسكت) أي ما شاء الله سكونه حياء من ربه وهو تعالى يحب سؤاله لأنه يحب صوته فيبسطه بقوله اعلم أن أعطيت هذا تسأل غيره وهذه حالة المقصر فكيف حالة المطيع وليس نقض هذا العهد جهلا منه ولا قلة بمبالاة بل علمانه أن نقض هذا العهد أولى من الوفاء لأن سؤاله ربه أولى من ابرأ قسمه قال صلى الله عليه وسلم من حلف على عين فرأى غيره أخيرا ممن نافلكم عن يمينه وليأت الذي هو خير (فيقول) يا رب أَدْخِلْني الجنة فيقول الله عز وجل ويحك) وهي كلمة رجة كما أن ويحك كلمة عذاب (يا ابن آدم ما أغدرك) صبغة تعجب من الغدر وهو ترك الوفاء (أليس قد

ويشهد له حديث ابن مسعود عند الطبراني بإسناد صحيح والترمذي في مسنده وأخرجه أحمد في مسنده وحديث عبد الله بن حنطب عند البزار والطبراني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل أحق بصدره فراشه وأحق بصدر دابته وأحق أن يؤم في بيته ومائة قدم من حديث أبي مسعود عند أبي داود بلفظ ولا يؤم الرجل في بيته وأما حديث أبي مسعود الذي أشار إليه المصنف فقد تقدم في أول الباب وأما حديث ابن عمر فقد حسنه الترمذي وفي أسناده أبو اليقظان عثمان بن عيسى البجلي وهو ضعيف ضعفه أحمد وغيره ويزيد بن مهيدي وقد أخرجه أيضا أحمد وأما حديث أبي هريرة فأخرجه أبو داود ومن رواية ثور عن يزيد بن شريح الحضرمي عن أبي حنيفة المؤذن وكلهم ثقات عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجه أيضا الترمذي بهذا الاسناد عن ثوبان ولكن لفظه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لأمرئ أن ينظر في جوف بيت أمرئ حتى يستأذن فان نظر فقد دخل ولا يؤم قوما فيخص نفسه بدعوة دونهم فان فعل فقد خانهم ولا يقوم إلى الصلاة وهو حق وقال حديث حسن ثم قال وقد روى هذا الحديث عن يزيد بن شريح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان حديث يزيد بن شريح عن أبي حنيفة المؤذن عن ثوبان في هذا أجود اسناد أو أشهر انتهى وأخرجه أيضا أحمد عن أبي امامة وفيه ولا يؤم قوما فيخص بالدعاء دونهم فان فعل فقد خانهم ورواه الطبراني أيضا بلفظ ومن صلى بقوم فخص نفسه بدعوة دونهم فقد خانهم وفي حديث أبي امامة اختلاف ذكره الدارقطني قوله من زار قوما فلا يؤمهم وليؤمهم رجل منهم فيه أن المزور أحق بالامامة من الزائر وان كان أعلم وأقرأ من المزور قال الترمذي والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم قالوا صاحب المنزل أحق بالامامة من الزائر وقال بعض أهل العلم إذا أذن له فلا بأس أن يصلي به وقال الصحيح لا يصلي أحد بصاحب المنزل وان أذن له قال وكذلك في المسجد إذا زارهم يقول لا يصلي بهم رجل منهم انتهى وقد حكى المصنف عن أكثر أهل العلم أنه لا بأس بامامة الزائر بأذن رب المكان واستدل بما ذكره وقد عرفت مما سلف أن أبا داود زاد في حديث أبي مسعود ولا يؤم الرجل في بيته فيصلي حينئذ قوله في آخر حديثه لا يذنه لتقييمه جميع الجمل المذكورة فيه التي من جملتها قوله ولا يؤم الرجل في بيته على ما ذهب إليه جماعة من أئمة الأصول وقال به الشافعي وأحمد قال المالم يقدم دليل على اختصاص التبعدي بعض الجمل ويعضد التقييم بالأذن عموم قوله في حديث ابن عمر وهم به راضون وقوله في حديث أبي هريرة لا يذنه كما قال المصنف فإنه يقتضي جواز امامة الزائر عند رضا المزور قال العراقي ويشترط أن يكون المزور أهلا للامامة فان لم يكن أهلا كالمراة في صورة كون الزائر رجلا ولا في صورة كون الزائر قارئا ونحوهما فلا حق له في الامامة

أعطيت العهد والميثاق أن لا تسأل غير الذي أعطيت) مبنية على ما فعل (فيقول يا رب لا تجعلني) * (باب) أشقي خلقت فيصنعك الله عز وجل منه) أي من فعل هذا الرجل والمراد من الضحك هنا لازمه وهو الرضا وإرادة الخبر كسائر

الاستادات في مثله عما يستعمل على الباري تعالى فان المراد لوازمها (ثم ياذن له) الله تعالى (في دخول الجنة فيقول له من قبتي سقى اذا انقطع) ولا يذرو غيره انقطعت (أمنيته قال الله عز وجل) له ٣٩ (زمن كذا وكذا) أى من أمانيك التي

كانت لك قبل أن أذكر لك بها (أقبل بذكره عز وجل حتى اذا انتهت به الاماني) جمع أمنية (قال الله تعالى) له (لأن ذلك) الذي سألته من الاماني (ومثله معه قال أبو سعيد الخدري) رضى الله عنه (لاي هريرة) رضى الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قال الله عز وجل (لأن ذلك وعشرة أمثاله) أى أمثال ما سألت (قال أبو هريرة لم أحفظ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا قوله لك ذلك ومثله معه قال أبو سعيد الخدري اني سمعته يقول ذلك لك وعشرة أمثاله) ولاتنافي بين الراويين فان الظاهر أن هذا كان أولا ثم تكلم الله فاخبر به صلى الله عليه وسلم ولم يسمعه أبو هريرة ورواه هذا الحديث الستة ما بين حصي ومدني ونفسه وثلاثة من التابعين والتحديث والاختبار والعنعنة والقول وأخرجه البخاري أيضا في صفة الجنة ومسلم في الايمان (عن ابن عباس رضى الله عنهما في رواية قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن أبعده على سبعة أعظم) أى أعضاء سمى كل واحد عظما باعتبار الجلالة وان اشتمل كل واحد على عظام ويجوز ان يكون من باب تسمية الجلالة باسم بعضها (على الجهة وأشار بيده على أنفه) كما تضمن أشاره على أمره ولان الساقى ووضع يده على جبهته وأمرها على أنفه وقال هذا واحد أى انهما كالبعض الواحد لان عظيم الجهة هو الذي

* (باب امامة الاهي والعبود المولى) *

(عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن أم مكتوم على المدينة مرتين يصلي بهم وهو أعمى رواه أحمد وأبو داود وعن محمود بن الربيع ان عتب بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى وانه قال يا رسول الله انما تكون الظلة والسيل وأنا رجل ضريب البصر فصل يا رسول الله في يتي مكانا اتخذهم صلى الله عليه وسلم فقال أين يحب أن أصلي فأشار الى مكان في البيت فصل في رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه بهذا اللفظ البخاري والنسائي) حديث أنس أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه وأبو يعلى والطبراني عن عائشة وأخرجه أيضا الطبراني باسناد حسن عن ابن عباس وأخرجه أيضا من حديث ابن بكينة وفي اسناده الواقدي وفي الباب عن عبد الله بن عمر الخطمي انه كان يؤم قومه بنى خطمة وهو أعمى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه الحسن بن سفيان في مسنده وابن أبي خيثمة قوله يصلي بهم وهو أعمى فيه جواز امامة الاعمى وقد صرح أبو اسحق المروزي والغزالي بان امامة الاعمى أفضل من امامة البصير لانه أكثر خشوعا من البصير لما في البصير من شغل القلب بالمبصرات وروح البعض ان امامة البصير أولى لانه أشد توقيا للنجاسة والذي فهمه الماوردي من نص الشافعي ان امامة الاعمى والبصير سواء في عدم الكراهية لان في كل منهما فضيلة غير ان امامة البصير أفضل لان أكثر من جعله النبي صلى الله عليه وسلم اماما البصير وأما استثنائه صلى الله عليه وسلم لابن أم مكتوم في غزواته فلانه كان لا يتخلف عن الغزو من المؤمنين الامعذور فله لم يكن في البصير المتخلفين من يقوم مقامه أو لم يتفرغ لذلك أو استخلفه لبيان الجواز وأما امامة عتب بن مالك لقومه فله لانه أيضا لم يكن في قومه من هو في مثل حاله من البصير قوله كان يؤم قومه وهو أعمى في رواية البخاري انه قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم يا رسول الله قد أنكرت بصري وأنا أصلي لقومي وهو أصرح من اللفظ الذي ذكره المصنف في الدلالة على المطلوب لما فيه من ظهور التقرير بدون احتمال قوله وأنا رجل ضريب البصر في رواية البخاري جعل بصري بكل وفي أخرى قد أنكرت بصري ومسلم أصابني في بصري بعض الشيء واللفظ الذي ذكره المصنف أخرجه البخاري في باب الرخصة في المطر وهو يدل على انه قد كان أعمى وبقية الروايات تدل على انه لم يكن قد بلغ الى حد العمى وفي رواية لمسلم بلفظ انه عمى فأرسل وقد جمع بين الروايات بأنه أطلق عليه العمى لقربه منه ومشاركته له في فوات بعض البصر الممهود في حال العتية وأما قول محمود بن الربيع ان عتب بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى فالمراد انه لقيه حين سمع منه الحديث وهو أعمى قوله مكانا هو منصوب على الظرفية وفي حديث عتب بن فواته منها امامة الاعمى واخبار المرء عن نفسه بما فيه من عاهة والتخلف عن

واحد على عظام ويجوز ان يكون من باب تسمية الجلالة باسم بعضها (على الجهة وأشار بيده على أنفه) كما تضمن أشاره على أمره ولان الساقى ووضع يده على جبهته وأمرها على أنفه وقال هذا واحد أى انهما كالبعض الواحد لان عظيم الجهة هو الذي

منه عظم الائتاف والالزم أن تكون الأعضاء ثمانية وعورض بأنه يلزم منه أن يكتفى بالسجود على الائتاف كما يكتفى بالسجود على بعض الجهة وأجيب بان الحق ان مثل ٤٠ هذا لا يعارض التصريح بذكر الجهة وان أمكن أن يعتد بها

كعضو واحد فذلك في التسمية والعبارة لا في الحكم الذي دل عليه الامر وعند أبي حنيفة يجوز أن يسجد عليه دون جهته وعند الشافعية والمالكية والاكثرين يجوز على بعض الجهة ويستحب على الائتاف قال القرطبي هذا يدل على أن الجهة هو الاصل في السجود والائتاف تتبع له ونقل ابن المنذر اجماع الصحابة على أنه لا يجوز السجود على الائتاف وحده وذهب الجمهور الى أنه يجوز على الجهة وحدها وعن الاوزاعي وأحمد وإسحق وابن حبيب المالكي وغيرهم يجب أن يجتمعهما وهو قول الشافعي أيضا (واليدين) أي باطن الكفين كذا عند مسلم قال ابن دقيق العيد المراد بهما الكفان لا اليدان فدخل تحت المنهى عنه من افتراش السبع والكلب انتهى (والركبتين وأطراف) أصابع (القدمين) وفي رواية الرجلين قال ابن دقيق العيد ظاهره يدل على وجوب السجود على هذه الأعضاء واحتج بعض الشافعية على أن الواجب الجهة دون غيرها بحديث المسمى صلواته حيث قال فيه ويمكن جهته قال وهذا غاية انه مقهوم اقرب والمنطوق مقدم عليه وليس هو من باب تخصيص العموم قال وأضعف من هذا استدلالهم بحديث سجود وجهي فانه لا يلزم من اضافة السجود الى الوجه المحصار السجود فيه وأضعف منه قولهم ان معنى السجود يحصل بوضع الجهة لان هذا الحديث يدل على اثبات زيادته على

الجماعة في المطر والظلمة واتخاذ موضع معين للصلاة وامامة الزائر اذا كان هو الامام الاعظم والتبرك بالمواضع التي صلى فيها صلى الله عليه وسلم واجابة الفاضل دعوة المفضول وغير ذلك (وعن ابن عمر لما قدم المهاجرون الاولون نزولوا العصابة موضعا بقباء قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة وكان أكثرهم قرآنا وكان فيهم عمر بن الخطاب وابوسلمة بن عبد الاسد رواه البخاري وأبو داود وعن ابن أبي مليكة انهم كانوا يأتون عائشة بأعلى الوادي هو وعبيد بن عمير والمسور بن مخرمة وناس كثير فيؤمهم أبو عمر ومولى عائشة وأبو عمر وغلامها حينئذ لم يعتق رواه الشافعي في مسنده) ذكر الحافظ في التلخيص رواية ابن أبي مليكة ونسبها الى الشافعي كأنسبها المصنف وذكر في الفتح انهارواها أيضا عبد الرزاق قال وروى ابن أبي شيبة في المصنف عن وكيع عن هشام عن أبي بكر بن أبي مليكة ان عائشة أعتقت غلاما لها عن دبر فكان يؤمها في رمضان في المصنف وعلقه البخاري قوله قدم المهاجرون الاولون أي من مكة الى المدينة وبه صرح في رواية الطبراني قوله العصابة بالعين المهملة المفتوحة وقيل مضومة واسكان الصاد المهملة وبعد هاموحدة اسم مكان بقباء وفي النهاية عن بعضهم بفتح العين والصاد المهملتين قبل والمعروف المعصب بالتشديد قوله وكان يؤمهم سالم مولى حذيفة هو مولى امرأته من الانصار فاعتقته وكانت امامتهم قبل أن يعتق وانما قيل له مولى أبي حذيفة لانه لازم أبا حذيفة بعد ان أعتق فتبناه فلما نوا عن ذلك قيل له مولاه واستشهد سالم بالامامة في خلافة أبي بكر قوله وكان أكثرهم قرآنا إشارة الى سبب تقديمهم له مع كونهم اشرف منه وفي رواية للطبراني لانه كان أكثرهم قرآنا قوله وكان فيهم عمر بن الخطاب الخ زاد البخاري في الاحكام باب بكر الصديق وزيد بن حارثة وعاصم ابن ربيعة واستشكل ذكر أبي بكر فيهم اذ في الحديث ان ذلك كان قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر كان رفقة ووجهه السبيح باحتمال أن يكون سالم المذكور استقر على الصلاة بهم فيصح ذكر أبي بكر قال الحافظ ولا يخفى ما فيه وقد استدلل المصنف رحمه الله بامامة سالم بهؤلاء الجماعة على جواز امامة العبد ووجه الدلالة عليه اجماع أكابر الصحابة القرشيين على تقديمه وكذلك استدلل بامامة مولى عائشة لاولئك لمثل ذلك

* (باب ما جاء في امامة القاسق) *

(عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تؤمن امرأه رجلا ولا عرابي مهاجرا ولا يؤمن فاجر مؤمنا الا ان يقهره بسلطان يحاف سيقه أو سوطه رواه ابن ماجه وعن بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا أئمتكم خياركم فانهم وهدكم فيما بينكم وبين ربكم رواه الدارقطني وعن مكحول عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجهل واجب عليكم مع كل أمير برا كان أو فاجرا والصلاة واجبة

عليكم العموم قال وأضعف من هذا استدلالهم بحديث سجود وجهي فانه لا يلزم من اضافة السجود الى الوجه المحصار السجود فيه وأضعف منه قولهم ان معنى السجود يحصل بوضع الجهة لان هذا الحديث يدل على اثبات زيادته على

المسمى وأضعف منه المداخلة بقياس شبهي كأن يقال الأعضاء لا يجب كشفها فلا يجب وضعها قال وظاهر الحديث أنه لا يجب كشف شيء من هذه الأعضاء لكن مسمى السجود يصل ٤١ بوضعها دون كشفها ولم يختلف في أن كشف

الر كبتين غير واجب ما يحذر فيه من كشف العورة وأما عدم وجوب كشف القدمين فلدليل لطيف وهو أن الشارع وقت المسح على الخفين بمسحة يقع فيها الصلاة بالخف فلو وجب كشف القدمين لوجب نزع الخف المقتضى انقضاء الطهارة فتبطل الصلاة انتهى وعروض بان الخالف له أن يقول يخص لأبس الخف لأجل الرخصة قال في الفتح والذي يظهر لي أن الأحاديث الواردة بالانقضاء على ذكر الجبهة كهذا الحديث لا تعارض الحديث المنصوص فيه على الأعضاء السبعة بل الانقضاء على ذكر الجبهة أما ككوبها أشرف الأعضاء المذكورة وأشهرها في تحصيل هذا الركن وليس فيه ما ينفي الزيادة التي في غيره وقيل أراد أن يبين أن الأمر بالجبهة للوجوب وغيرها للندب ولهذا اقتصر على ذكرها في كثير من الأحاديث والاول الباقية تصرف البخاري (ولا نكتف الثياب ولا الشعر) أي لا نضم ولا نجمع شعر الرأس ولا الثوب بالأيدي عند الركوع والسجود في الصلاة وهذا ظاهر الحديث واليه مال الداودي ورده القاضي عياض بأنه خلاف

عليكم خلف كل مسلم برا كان أو فاجر أو ان عمل البكاثر رواه أبو داود والدارقطني عنه وقال مكحول لم يبق أباهريرة وعن عبد الكريم البكاء قال أدركت عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يصلي خلف أئمة الجور رواه البخاري في تاريخه حديث جابر في أسناده عبد الله بن محمد التميمي وهو تالف قال البخاري منه ذكر الحديث وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به وقال وكيع يضع الحديث وقد تابعه عبد الملك بن حبيب في الواضحة ولكنه منهم بسرة الحديث وتخليط الأسانيد وقد صرح ابن عبد البر بأن عبد الملك المذكور أسناد هذا الحديث وقد ثبت في كتب جماعة من أئمة أهل البيت كأحمد بن عيسى والمؤيد بالله وأبي طالب وأحمد بن سليمان والامير الحسين وغيرهم عن علي عليه السلام مرفوعا لا يؤمنكم ذو جرأة في دينه وفي أسناد حديث جابر أيضا علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف وحديث ابن عباس في أسناده سلام بن سليمان المداثني وهو ضعيف وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا البيهقي وهو منقطع وأخرجه ابن حبان في الضعفاء وفي أسناده عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة وهو متروك وأخرجه الدارقطني أيضا من حديث الحرث عن علي عليه السلام ومن حديث عاقمة والاسود عن عبد الله ومن حديث مكحول أيضا عن وأله ومن حديث أبي الدرداء من طرق كلها كما قال الحافظ واهية جدا قال العقيلي ليس في هذا المتن أسناد يثبت وقيل ابن الجوزي عن أجدانه سئل عنه فقال ما معناه ماذ قال الدارقطني ليس فيها شيء يثبت قال الحافظ والبيهقي في هذا الباب أحاديث كلها ضعيفة غاية الضعف وأصح ما قيل حديث مكحول عن أبي هريرة على إرساله وقال أبو أحمد الحاكم هذا حديث منكر رأ ما قول عبد الكريم البكاء أنه أدرك عشرة من أصحاب النبي الخ فهو ممن لا يحتج بروايته وقد استوفى الكلام عليه في الميزان ولكنه قد ثبت إجماع أهل العصر الاول من بقية الصحابة ومن معهم من التابعين إجماعا فعليا ولا يبعد أن يكون قوليا على الصلاة خلف الجائرين لأن الأمر في تلك الأعصار كانوا أئمة الصلوات الخمس فكان الناس لا يؤمنهم إلا أمرؤهم في كل بلدة فيها أمير وكانت الدولة إذ ذاك لبني أمية وحالهم وحال أمرائهم لا يخفى وقد أخرج البخاري عن ابن عمر أنه كان يصلي خلف الخراج بن يوسف وأخرج مسلم وأهل السنن أن أبا عبد الله النخعي يصلي خلف مروان صلاة العيد في قصة تدميره الخطبة على الصلاة وأخرج منبر النبي صلى الله عليه وسلم وانكار بعض الحاضرين وأيضا قد ثبت ثواترا أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بأنه يكور على الأمانة امرأيتون الصلاة ميتة الأبدان ويصلون الغيرة وقتما قالوا يا رسول الله بما تأمرنا فقال صلوا الصلاة لوقتها واجعلوا صلاتكم مع القوم نافلة ولا تشك أن من أمات الصلاة فاعلمها في غير وقتها غير عدل وقت أذن النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة

٦ نيل ت ماعليه الجهور فأنهم كرهوا ذلك للصلى سواء فعله في الصلاة أو خارجها والنهي هنا محمول على التنزيه والجلالة فيه أن الشعر والثوب يسجد به وأنه إذا رفع شعره أو ثوبه عن مباشرة الأرض أشبه المستكبر

عن أنس رضي الله عنه قال اني لألو أن أصلي بكم أي لا أقصر (كأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) يصلي بها (وباقى الحديث تقدم) ولفظه قال ثابت ٤٢ كان أنس يصنع شيئا لم أركم تصنعونه كان إذا رفع رأسه من الركوع قام حتى

خلفه فأنه ولا فرق بينهما وبين الفريضة في ذلك وما يؤيد عدم اشتراط عدالة امام الصلاة حديث صلوا خلف من قال لا اله الا الله وصلوا على من قال لا اله الا الله أخرجه الدارقطني وفي اسناده عثمان بن عبد الرحمن كذبه يحيى بن معين ورواه أيضا من وجه آخر عنه وفي اسناده أبو الوليد الخزوعي وقد خفي حاله أيضا على الضياء المقدسي وتابعه أبو الجحزي وهب بن وهب وهو كذاب ورواه أيضا والطبراني من طريق مجاهد عن ابن عمر وفيه محمد بن الفضل وهو متروك وله طريق أخرى عند ابن عمر وفيها عثمان بن عبد الله العثماني وقد رماه ابن عدي بالوضع وما يؤيد ذلك أيضا عموم أحاديث الامر بالجسعة من غير فرق بين ان يكون الامام برا أو فاجرا والحاصل ان الاصل عدم اشتراط العدالة وان كل من صحته صلاته لنفسه صحته لغيره وقد اعترض هذا الاصل بما ذكرنا من الادلة وباجماع المصادر الاوّل عليه وقصص الجهور ومن بعدهم به قال القائل بان العدالة شرط كإروى عن العترة وماله وجعفر بن مبشر وجعفر بن حرب محتاج الى دليل ينقل عن ذلك الاصل وقد أفردت هذا البحث برسالة مستقلة واستوفيت فيها الكلام على ما ظننه القائلون بالاشتراط دليل من العمومات القرآنية وغيرها ولهم مقتضى على اشتراط العدالة لم أقف على أحدا استدله به ولا تعرض له وهو ما أخرجه أبو داود وسكت عنه هو والمندري عن السائب بن خالد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا م قوما فبصق في القبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر اليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ لا يصلي انكم فاراد بعد ذلك ان يصلي بهم فنعوه واخبروه بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نعم قال الراوى حسبت انه قال له انك أذيت الله ورسوله واعلم ان محل النزاع انما هو في صحة الجسعة بعد من لا عدالة له وأما امرهم امكروه فلا خلاف في ذلك كافي الجور وقد أخرج الحاكم في ترجمة مرثد الانصاري عنه صلى الله عليه وسلم ان سر كم ان تقبل صلاةكم فليؤمكم خياركم فانهم وفدكم فيهم ايديكم وبين ربكم ويتوكلون حديث ابن عباس المذكور في الباب قوله لا تؤمن امرأة رجلا فيسه ان المرأة لا تؤم الرجل وقد ذهب الى ذلك العترة والخمسة والشاهعية وغيرهم وأجاز المنزني وأبو فور والطبري امامهم في التراخي اذ لم يحضروا من يحفظ القرآن ويستدل للجواز بحديث أم ورقة ان النبي صلى الله عليه وسلم أمرها ان تؤم أهل دارها ورواه أبو داود وصححه ابن خزيمة وأخرجه أيضا الدارقطني والحاكم وأصل الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما غزا بدر قالت يا رسول الله ان أذن لي في الغزوة معك فامرها ان تؤم أهل دارها وجعل لها مؤذنا يؤذن لها وكان لها غلام وجارية دبرتهما فانظروا انهما كانتا تصلي ويأتيهما مؤذنها وغلامها وبقيت أهل دارها قال الدارقطني انما أذن لها ان تؤم أهل دارها قوله

يقول القائل قد نسي وبين المسجدتين حتى يقول القائل قد نسي انتهى واستدل به البخاري على ان المكتبة بين المسجدتين سنة وقال في الفتح فيه اشعار بان من خاطبهم ثابت كانوا لا يطيلون الجلوس بين المسجدتين ولكن السنة اذا ثبتت لا ياتي من تمسك بها مخالفة من يخالفها والله المستعان انتهى (وعنه) أي عن أنس بن مالك (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اعتدوا في السجود) أي توسعوا بين الافتراض والقبض قال ابن دقيق العيد لعل المراد بالاعتدال هنا وضع هيئة السجود على وفق الامر لان الاعتدال الحسي المطلوب في الركوع لا ياتي هنا فانه هناك استواء الظاهر والعنق والمراد ههنا ارتفاع الاسافل على الاعلى قال وقد ذكر الحليم ههنا مقرونا باعتداله فان التشبيه بالاشياء الحسية يناسب تركه في الصلاة انتهى زاد في الفتح والهيئة المنهية عنها أيضا مشهورة بالتهاون وقلة الاعتناء بالصلاة (ولا يسطر أحدكم ذراعيه) فينبط (انبط) الكتاب) والخكمة فيه انه أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة من الارض وأبعد

من هيات الكسالى فان المنبسط يشبه الكسالى وتشعر حالته بالتأون لكن لو تركه صحته صلته ولا نعم يكون مسيئا متهكبا انتهى التنزيه والله أعلم والحديث أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (عن مالك بن

الحديث رضي الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينص (إلى القيام) حتى يستوي قاعداً) للاستراحة وفيه مشروعية جلسة الاستراحة ٤٣ وبها أخذ الشافعي وطائفة من أهل

الحديث ولم يستصحبها الأئمة الثلاثة كالأصحح الطحاوي له بخلاف حديث أبي حمدة عن أنس بن مالك قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا كان في وتر من صلاته لم ينص حتى يستوي قاعداً وكذا أخرجه أبو داود وأبو عيسى عن حديث الباب بأنه كانت به علة فقهه لا جعلها لأن ذلك من سنة الصلاة ولو كانت مقصودة لشرع لها ذكر مخصوص واجب بان الأصل عدم العلة وأما الترتيب فليمان الجواز على أنه لم تتفق الروايات على حديث أبي حمدة على نصيب بن أبي داود أيضاً من وجوه آخر عنه أثباتها وبأنها جلسة خفيفة جداً فاستغنى فيها بالتكبير المشروع للقيام ولأن مالك بن الحويرث هو راوي حديث صلوا كما رأيتموني أصلي في كتابته أضاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم داخله تحت هذا الأمر وأما قول من قال لو كانت سنة لذكرها كل من وصف صلاته فيقول أنه فعلها للعادة فقال في الفتح فيه نظر فإن السنن المتفق عليها لم يستوعبها كل واحد من وصف وإنما أخذت مجموعها من مجموعهم انتهى قلت ولا تعارض بينهما إذا يحتمل أن على أنهما وقع في حالين فيبدل النبي على عدم الوجوب والاثبات على المشروعية والله أعلم ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين بغدادى واسطى وبصرى وفيه الحديث والأخبار والغنعة والقول وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي في الصلاة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه صلى) بالمدينة لما غاب أبو هريرة وكان

ولا اعراى مهاجرة انه لا يؤم الا عراى الذي لم يهاجر بن كان مهاجر او قد تقدم ان المهاجر اولى من المتأخر عنه في الهجرة وعن لم يهاجر اولى بالاولى

(باب ما جاء في امامة الصبي)

(عن عمرو بن سامة قال لما كانت وقعة افتح بادر كل قوم باسلامهم وبأدراى قولى باسلامهم فلما قدم قال جئتكم من عند النبي صلى الله عليه وسلم حقا فقال صلوا صلاة كذا فى حين كذا وصلاة كذا فى حين كذا فادار حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم وليؤمكم أكثركم فقرأنا فنظروا فلم يكن أحداً أكثر قرأناه فى المساء كنت أتلقى من الركب ان قد قدموا فى بين أيديهم وأنا ابن ست سنين أو سبع سنين وكانت على بردة كنت اذا سجدت تقاضت عني فقالت امرأه من الحلى ألا تغطون عنا است قارئككم فاستروا فغطوا الى قبصا فاحت بشئ فرحى بذلك القميص رواه البخارى والنسائي نحوه قال فيه كنت أوهمهم وأنا ابن ثمان سنين وأبو داود وقال فيه وأنا ابن سبع سنين أو ثمان سنين وأحمد ولم يذكره ولا جدواى داود فاشتهر حديث مجمعهم بجرم الا كنت امامهم

الى يومى هذا وعن ابن مسعود قال لا يؤم الغلام حتى تجب عليه الصلاة ودون ابن عباس قال لا يؤم الغلام حتى يحتمل رواه ما لا تروى في سننه) عمرو بن سامة قد اختلف في صحبته قال في التمهيد لم يثبت له سمع من النبي صلى الله عليه وسلم وروى الدارقطنى ما يدل على انه قد سمع منه وأثر ابن عباس رواه عبد الرزاق مرفوعاً باسناد ضعيف قوله وليؤمكم أكثركم فيه ان المراد بالاقراء فى الاحياء المتقدمة الاكثر قرأنا لا الاحسن قراءة وقد تقدم قوله فقد روى فيه جواز امامة الصبي ووجه الدلالة ما فى قوله صلى الله عليه وسلم وليؤمكم أكثركم قرأنا من العموم قال أحمد بن حنبل ليس فيه اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم واجب بان امامته بهم كانت حال نزول الوحي ولا يقع حاله لتقرير لاحد من الصحابة على الخطا ولذا استدلل بحديث أبي سعيد وجابر كأنه عزل القرآن ينزل وأيضاً الذين قدموا عمرو بن سامة كانوا كلهم صحابة قال ابن حزم ولا نعلم لهم مخالفا كذا فى الفتح وقد ذهب الى جواز امامة الصبي الحسن واسحق والشافعي والامام يحيى ومنع من صنفها الهادى والناصر والمؤيد بالله من أهل البيت وكرهها الشعبي والاوزاعي والنورى ومالك واختلفت الرواية عن أحمد وأبي حنيفة قال فى الفتح والمشهور عنهم ما الاجزاء فى النوازل دون القراءة وقد قيل ان حديث عمرو المذکور كان فى نافله لا فريضة ورد بان قوله صلوا صلاة كذا فى حين كذا وصلاة كذا فى حين كذا يدل على ان ذلك كان فى فريضة وأيضاً قوله فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم لا يحتمل غير الفريضة لان النافله لا يشرع لها الاذان ومن جملة ما يجب به

أعلم ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين بغدادى واسطى وبصرى وفيه الحديث والأخبار والغنعة والقول وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي في الصلاة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه صلى) بالمدينة لما غاب أبو هريرة وكان

يصلي بالناس في اشارة مروان على المدينة وكان مروان وغيره من بني امية يسبحون بالتكبير (بفتح بالتكبير) اي حين اقتنع وحين ركع وحين سجد كما عند ٤٤ الاصمعيلى (حين رفع رأسه من السجود وحين سجد وحين رفع رأسه) وحين قام

عن حديث عمر والمذكور ما روى عن أحمد بن حنبل أنه كان يضعف أمر عمرو بن سلمة روى ذلك عنه الخطابي في المعالم وروى ابن عمرو بن سلمة صحابي مشهور وقال في التقريب صحابي صغير نزل بالبصرة وقد روى ما يدل على انه وقد على النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم وأما القدح في الحديث بان فيه كشف العورة في الصلاة وهو لا يجوز كما في ضوء النهار فهو من الغرائب وقد ثبت ان الرجال كانوا يصاؤون عاقدى أزهرهم ويقال للنساء لا ترفعن رؤسكن حتى يستوى الرجال جلوسا زاد أبو داود من ضيق الأزر قوله وكانت على بردة في رواية أبي داود وعلى بردة في رواية أخرى كنت أو مهمم في بردة موصلة فيها فتق والبردة كساء صغير مربع ويقال كساء أسود صغير وبه كنى أبو بردة قوله نقلت عن في رواية لابي داود خرجت اسقى وفي أخرى له تكشفت قوله است تارككم المراد هنا بالاست العجز ويراد به حادثة الدبر قوله فاشترى وافقه قطعوا الى قبصا لفظ أبي داود فاشترى الى قبصا قوله من حرم بحميم مفتوحة ورامسا كنه وهم قومهم ومن بجله حجج القائلين بان امامة الصبي لا تصح حديث يرفع القلم عن ثلاثة ورديان رفع القلم لا يستلزم عدم الصحة ومن بجلتها ان صلاته غير صحيحة لان الصحة معناها موافقة الامر والصبي غير مأمور ورديع ان ذلك معناها بل معناها اجتماع الاركان وشروط الصحة ولا دليل على ان التكليف منها ومن جاتهما أيضا ان العدد الشرط لما هو والصبي غير عدل ورديان العدد تنقيض الفسق وهو غير فاسق لان الفسق فرع تعلق الطلب ولا تعلق واتقاء كون صلاته واجبة عليه لا يستلزم عدم صحة امامته لمسايا من صحة صلاة المفترض خلاف المتنقل

* (باب اقتداء المقيم بالمسافر) *

(عن عمران بن حصين قال ما سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرا الا صلى ركعتين حتى يرجع وانه أقام مكة زمن الفتح ثمان عشرة ليلة يصلي بالناس ركعتين ركعتين الا المغرب ثم يقول يا أهل مكة قوموا فصلوا ركعتين أخر بين فاناقوم سفر رواء أحمد وعن عمران كان اذا قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم قال يا أهل مكة أقموا صلاتكم فاناقوم سفر رواء مالك في الموطأ) حديث عمران أخرجه أيضا الترمذي وحسنه والبيهقي وفي اسناده على بن زيد بن جدعان وهو ضعيف وانما حسن الترمذي حديثه لشواهد كما قال الحافظ وأثر عمر رجال اسناده ائمة ثقات قوله ما سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ سياق الكلام عليه في أبواب صلاة المسافر قوله ثمان عشرة ليلة وقد روى أقل من ذلك وقد روى أكثر وسياق بيان الاختلاف وكيفية الجمع بين الروايات في باب من أقام لقضاء حاجته والحديث يدل على جواز تمام المقيم بالمسافر وهو مجمع عليه كما في البحر واختلاف في العكس فذهب الهادي والقاسم وأبو طالب وأبو العباس وطاوس وداود والشعبي والامامية الى عدم

من الركعتين) زاد الاصمعيلى فلما انصرف قيل له قد اختلف الناس على صلاتك فقام عند المنبر فقال اني والله فأناب الى اختلاف صلاتكم أولم يختلف (وقال هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) يصلى قال في الفتح والذي يظهـران الاختلاف بينهما هم كان في الجهر بالتكبير والاسرار به وفيه أن التكبير للقيام يكون مقارنا للركعة وهو مذهب الجمهور خلافا لما لا حيث قال يكبر بعد الاستموا وكأني شبهه بأول الصلاة من حيث انها فرضت ركعتين ثم زيدت الرابعة فيكون افتتاح المزيد كافتتاح المزيد عليه كذا قال بعض أتباعه اسكن كان ينبغي ان يستحب رفع اليدين حينئذ لتكمل المناسبة ولا قائل به منهم انتهى ورواة هذا الحديث ما بين حمص ومدين وفيه التحديث والعنونة والقول وتفرده البخاري عن أصحاب المكنب الستة (عن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم أنه كان يرى) أباه (عبد الله بن عمر يتربع في الصلاة اذا جالس للتشهد ففعلته) أي الترييع (وأنا يومئذ حديث السن فتماني) أبي عبد الله بن

عمر (عنه) أي عن الترييع (وقال انما سنة الصلاة) أي التي سنّها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ان تنصب رجلك اليمنى) أي لانه قهبا بالارض (ونثنى) بفتح أو له أي تعطيف رجلك (اليسرى) نفدت انك تفعل ذلك) أي

التربيع (فقال ان رجلى) تفتية رجل ولا في الوقت وابن عباس كان رجلا على اجراء المثنى مجرى المقصور كقوله ان
أباها وأباهاها أو ان هـ في نعم ثم استأنف فقال رجلاى ٤٥ (لا تحملاى) يتخفيف النون ولا يذرى بتشديدها

وفي هذا بيان سنة الجلوس
وهيثة في القسم ولم يبين في هذه
الرواية ما يصنع بعد ثقبها هل
يجلس فوقها أو يتورك ووقع في
الموطأ عن يحيى بن سعيدان
القاسم بن محمد أراهم الجلوس
في التشبه صدق صبر رجلاه اليمنى
وتخى اليسرى وجلس على وركه
اليسرى ولم يجلس على قدمه ثم
قال أراى هذا عبد الله بن عبد
الله بن عمر وحديثي أن أباها كان
ينسج على ذلك فتبسي من رواية
القاسم ما أجل في رواية ابنه قال
ابن عبد البر اختلغوا في التربع
في النافلة وفي الفريضة للمريض
فأما الصحيح فلا يجوز له التربع
في الفريضة باجتماع العلماء كذا
قال وروى ابن أبي شبيب عن
ابن مسعود أنه قال لأن أقد
على رضىقتين أحب الى من
أن أقدم تربعاً في الصلاة وهذا
يشعر بتخريمه ولكن المشهور
عند أكثر العلماء ان هشة
الجلوس في التشبه بسنة فلعل
ابن عبد البر أراد بنى الجواز
اثبات الكراهة وهذا الحديث
أخرجه أبو داود والنسائي (عن
ابى حميد الساعدي رضى الله
عنه قال أنا كنت أحفظكم
لصلاة رسول الله صلى الله عليه
 وآله (وسلم) زاذنى رواية أبي
داود قالوا فلم فوالله ما كنت

الصفة لقوله صلى الله عليه وسلم لا تختلقوا على امامكم وقد خالف في العدد والنية وذهب
زيد بن علي والمؤيد بالله والباقر وأحمد بن عيسى والشافعية والحنفية الى الصفة اذ لم
تفصل أدلة الجساعة وقد خصصت الهادوية بعدم صحة صلاة المسافر وخاف المقيم بالركعتين
الاوليين من الرابعة وقالوا بصحتها في الآخرتين ويدل للجواز مطلقاً ما أخرجه أحمد
ابن حنبل في مسنده عن ابن عباس انه سئل ما بال المسافر يصلى ركعتين اذا انفرده
وأربعاً اذا اتم بجمع فقال ثلاث السنة وفي لفظ انه قال له موسى بن مسلم انا اذا تكلمتكم
صلينا أربعاً واذ رجعتنا صلينا ركعتين فقال ثلاث سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم وقد
أورد الحافظ هذا الحديث في التلخيص ولم يتكلم عليه وقال ان أصله في مسلم والنسائي
بلفظ قلت لابن عباس كيف أصلى اذا كنت بمكة اذا لم أصل مع الامام قال ركعتين سنة
أبي القاسم

(باب هل يقتدى المفترض بالمتنفل أم لا)

(عن جابر ان معاذاً كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم عشاء الآخرة ثم يرجع الى
قومه فيصلى بهم تلك الصلاة متفق عليه ورواه الشافعي والدارقطني وزاداهي له تطوع
والهم مكتوبة العشاء وعن معاذ بن رفاعه عن سالم بن رجبل من بنى سلمة انه أتى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان معاذ بن جبيل يأتينا بعد ما تمام ونكون في
أعمالنا في النهار فينادى بالصلاة فنخرج اليه فيطول علينا فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم يا معاذ لا تكن قناتاً امان تصلى معي واما ان تخفف على قومك رواه أحمد) حديث
معاذ بن رفاعه اسناده كلهم ثقات وحديث معاذ قد روى بالفاظ مختلفة وقد قدمنا في
باب انفراد المأموم بعد بعضهم من ذلك والزيادة التي رواها الشافعي والدارقطني رواها
أيضاً عبد الرزاق والطحاوي والبيهقي وغيرهم قال الشافعي هذا حديث ثابت لا اعلم
حديثاً يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق واحد أثبت منه قال في القمع بعد ان
ذكر هذه الزيادة وهو حديث صحيح ورجاله رجال الصحيح وقد روى في القمع على ابن الجوزي لما
قال انه لا تصح وعلى الطحاوي لما أعلمها وزعم انها مدرجة والرواية الثانية التي رواها
أحمد رواها أيضاً الطحاوي وأعلمها ابن حزم بالانقطاع لان معاذ بن رفاعه لم يدرك النبي
صلى الله عليه وسلم ولا أدرك هذا الذي شكك اليه لان هذا الشاكي مات قبل يوم أحد
وأعلم انه قد استدل بالرواية المتفق عليها وتلك الزيادة المستترحة بان صلاته بقومه كانت
له تطوعاً على جواز اقتداء المفترض بالمتنفل واجيب عن ذلك بانجوبة منها قوله صلى الله
عليه وسلم امان تصلى معي واما ان تخفف على قومك فانه ادعى الطحاوي ان معناه امان
تصلى معي ولا تصلى مع قومك واما ان تخفف بقومك ولا تصلى معي ويرد بان غاية ما في هذا

باكثر فانه ساعا ولا أقدمنا له محبة وللطحاوي قالوا من أين قال رقت ذلك منه حتى حفظت صلاته وزاد عبد الحميد قالوا
فأعرض وفي رواية عن عبد بن حبان استقبل القبلة ثم قال الله أكبر وعند ابن خزيمة فيه ذكر الوضوء (رأيت) صلى الله

عليه وآله وسلم (إذا كبر جعل يديه هذا منكبيه) ولا يذرحذ ومنكبيه زاد ابن اسحق ثم قرأ به من القرآن (وإذا رفع
أمكن يديه من ركبتيه ثم هصر ظهره) ٤٦ بأصا دالمه حله أى أماله فى استواء من رقبته ومن ظهره من غير

أنه اذن له بالامالة معه والامالة بقومه مع التخفيف والامالة معه فقط مع عدمه وهو
لا يدل على مطلوب المانع من ذلك نعم قال المصنف رحمه الله ما لفظه وقد احتج به بعض من
منع اقتداء المفسر بالمتنقل قال لانه يدل على انه متى صلى معه امتنع امامته
وبالاجماع لا تمتنع بامالة المتنقل معه فعلم انه أراد بهذا القول صلاة الفرض وان الذى كان
يصلى معه كان يتوبه تقلا اه وعلى تسليم ان هذا هو المراد من ذلك القول فذلك الزيادة
أعنى قوله هي له تطوع ولهم مكتوبة أرجح سنداً وأصرح معنى وقول الطحاوى انها
ظن من جابر بن عبد الله بن جابر كان ممن يصلى مع معاذ فهو محمول على انه سمع ذلك منه
ولا يظن بجابر انه أخبر عن شخص بامر غير معلوم له الا بان يكون ذلك الشخص اطلعه
عليه فانه اتقى الله واخشى ومنها أن فعل معاذ لم يكن بامر النبي صلى الله عليه وسلم
ولا تقريره كذا قال الطحاوى ورد بان النبي صلى الله عليه وسلم علم بذلك وأمر معاذاً
به فقال صل بهم صلاة أخفهم وقال للماشكوا اليه تطويله افتنان أفت يامعاذوا أيضاً
راى الصحابي اذ لم يخالفهم غير حجة والواقع ههنا كذلك فان الذين كان يصلى بهم
معاذ كلهم صحابة وفيهم كما قال الحافظ ثلاثون عقيباً وأربعون بدرية وكذا قال ابن حزم
قال ولا تحفظ من غيرهم من الصحابة امتناع ذلك بل قال معهم بالجواز عمرو بنه وأبو
الدرداء وأنس وغيرهم ومنها ان ذلك كان فى الوقت الذى يصلى فيه القرية هرتين
فيكون منسوخاً بقوله صلى الله عليه وسلم اتصاوا الصلاة فى اليوم مرتين كذا قال
الطحاوى ورد بان انتهى عن فعل الصلاة هرتين محمول على انها فريضة فى كل مرة كما
جزم بذلك البيهقي جمعاً بين الحديثين قال فى الفتح بل لوقال قائل ان هذا النهى منسوخ
بحديث معاذ لم يكن بعدد ولا يقال القصة قديمة وصاحبها استشهد باحداً ناقول
كانت إحدى أو آخر الثالثة فلا مانع أن يكون النهى فى الاولى والاخذ فى الثانية مشكلاً
وقد قال صلى الله عليه وسلم للرجلين اللذين لم يصلوا معه اذ اصلياً قافى رحا لهما ثم أتيا
مسجد جماعة فصلىا معهم فانهم الكنا فله أخرجه أصحاب السنن من حديث يزيد بن
الاسود وصححه ابن خزيمة وغيره وقد تقدم وكان ذلك فى حجة الوداع فى أواخر حياة النبي
صلى الله عليه وسلم ويدل على الجواز أمره صلى الله عليه وسلم لم أدرك الجماعة الذين
يأتون بعده يؤخرون الصلاة عن ميعاتها ان يصلوها فى بيوتهم فى الوقت ثم يجعلوها
معهم نافذة ومنها ان صلاة المفترض خلف المتنقل من الاختلاف وقد قال صلى الله
عليه وسلم لا تختلفوا على امامكم ورد بان الاختلاف المنهى عنه مبين فى الحديث بقوله
فاذا كبر فكبروا الخ ولو سلم انه يعم كل اختلاف لكان حديث معاذ ونحوه مخصصاً له ومن
المؤيدات لخصه صلاة المفترض خلف المتنقل ما قاله أصحاب الشافعى انه لا يظن بمعاذ ان
يترك فضيلة الفرض خلف أفضل الأئمة فى مسجد الذي هو أفضل المساجد بعد المسجد
الحرام ومنها ما قاله الخطابي ان العشاء فى قوله كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم

تقويس ذكره الخطابي
وقى رواية عيسى بن غير مقنع رأسه
ولامصوبه ونحوه لعبد الحميد
وفى رواية فليج عنه أبي داود
فوضع يديه على ركبتيه كأنه
قائض عليهم ما وتر يديه فتمها
عن جنبيه وله فى رواية ابن الجيرة
عن يزيد بن أبي حبيب وفرج بين
أصابه (فاذا رفع رأسه استوى)
فأما معاذ لا زاد عيسى عند
أبي داود فقال سمع الله لمن حمده
اللهم ربنا لك الحمد ورفع يديه
ونحوه لعبد الحميد وزاد حتى
يحمذى بهم ما منكبيه معتدلاً
(حتى يعود كل فقار) بفتح الفاء
والقاف جمع فقارة واستعمل
انه قالوا واحد تجوزاً ولا يصلى
فقار بفتح القاف وهو تصفيف
لانه جمع فقار وهو المقازة ولا
معنى له هنا والفقار بفتح السين
القائم المتضاد من نظام الصلب
من ادن الكاهل الى العقب فانه
فى المحكم وهو ما بين كل
مفصلين وقال صاعد وهن
أربع عشرة وسبع فى العنق
وخمس فى الصلب اثنتا عشرة فى
اطراف الاضلاع وقال
الاصمعي خمس وعشرون وفى
رواية الاصمعي حتى يعود كل
فقار الى (مكانه) والمراد بذلك
كامل الاعتدال وفى رواية هشيم
عن عبد الحميد ثم يكث فأمسحت

يقع كل عضو موقعه (فاذا سجد وضع يديه) حال كونه (غير مترش ساعديه) وغير حامل بطنه
على شيء من ثيابه (ولا قابضهما) أى يديه وهوان يضعهما اليه وفى رواية فليج بن سليمان ونحو يديه عن جنبيه ووضع يديه

سجد ومسكبيه (واستقبل بأطراف أصابع رجله القبلة فإذا جلس في الركعتين) الأولين للتمهيد (جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى) وهذا هو الأثر (واذا جلس في الركعة ٤٧ الأخيرة) للتمهيد الآخر (قدم رجله اليسرى

ونصب الأخرى وقعد على مقعده) وهذا هو التورك وفيه دليل للشافعية قوي في أن جلوس التمهيد الأخير مغاير لغيره وحديث ابن عمر المطلق محمول على هذا الحديث المقيد ثم في حديث عبد الله بن دينار المروى في الموطأ التصريح بأن جلوس ابن عمر المذكور كان في التمهيد الأخير وعند الحنفية يقتصر في الكل وعند المالكية يتورك في الكل والمنتهور عن أحمد اختصاص التورك بالصلاة التي فيها تشهد وقد قيل في حكمة المغيرة أنه أقرب إلى عدم اشتباه عدد الركعات ولأن الأول تعقبه الحركة بخلاف الثاني ولأن المسبوق إذا رآه علم قد مر ما سبق به واستدل به الشافعي أيضا على أن تشهد الصبح كالتمهيد الأخير من غير أن يعموم قوله الركعة الأخيرة وفي الحديث جواز وصف الرجل نفسه بكونه أعلم من غيره إذا أمن لأصحاب وأراد تأكيد ذلك عند من سمعه لما في العلم والاختصاص من الفضل وفيه أن كان يستعمل فيها مضى وفيما يأتي لقول أبي حمزة كنت أحفظكم وأراد استمراره على ذلك أشار إليه ابن المنه وفيه

العشاء حقيقة في المفروضة فلا يقال كان يتوى بها التطوع ومنها ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف أنه كان يصلي بكل طائفة ركعتين وفي رواية أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم صلى بطائفة ركعتين وسلم ثم صلى بطائفة ركعتين واحداهما نقل قطعا ودعوى اختصاص ذلك بصلاة الخوف غير ظاهر ومنها ما رواه الأسماعيلي عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان يغود من المسجد فيوم باهله وقد تقدم

(باب اقتداء الجالس بالقائم)

(عن أنس قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه خلف أبي بكر فاعاد في ثوب متوشح به وعن عائشة قالت صلى النبي صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر في مرضه الذي مات فيه فاعاد رواه الترمذي وصححه) حديث أنس أخرجه النسائي أيضا والبيهقي وحديث عائشة أخرجه أيضا النسائي والحدیثان يدلان على أن الإمام في تلك الصلاة هو أبو بكر وقد اختلفت الروايات في ذلك عن عائشة وغيره وقد قدمنا طرفا من الاختلاف وأشرنا إلى الجمع بينهما في باب الإمام ينتقل ما مومنا وفيه ما دليل على جواز صلاة القاعد

لغير خلف القائم ولا أعلم فيه خلافا

(باب اقتداء القاعد على القيام بالجالس وأنه يجلس معه)

(عن عائشة أنها قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته وهو شاة فصلى جالسا وصلى وراءه قوم قياما فإشار إليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا صلى جالسا فصلوا جالسا وعن أنس قال سقط النبي صلى الله عليه وسلم عن فرس فجحش شقه الأيمن فدخلنا عليه نعوذ فحضرت الصلاة فصلى بنا قاعدا فصلينا وراءه فعودا فلما قضى الصلاة قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا سجد فاسجدوا وإذا رفع فارفعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد وإذا صلى قاعدا فصلوا قعودا أجمعون متفق عليهما وللبخاري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم صرح عن فرسه فجحش شقه أو كنفه فاتاه أصحابه يعودونه فصلى بهم جالسا وهم قيام فلما سلم قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا صلى فاتموا صلوأقياموا وإذا صلى قاعدا فصلوا قعودا وإذا سجد فاسجدوا وإذا رفع فارفعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد وإذا صلى قاعدا فصلوا قعودا أجمعون متفق عليهما وللبخاري عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصكت قدمه فعدت مشربة له درجتها من جذوع فأتى أصحابه يعودونه فصلى بهم قاعدا وهم قيام فلما حضرت الصلاة الأخرى قال لهم اقموا بأمامكم فإذا صلى قائما فصلوا أقيما وإذا صلى قاعدا فصلوا قعودا وعن جابر قال ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا بالمدينة فصصره

أنه كان يجني على الكبيير من الصحابة بعض الأحكام المتلقاة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وربما يذكره بعضهم إذا ذكر ورواه هذا الحديث ما بين نصيرين بالميم ومدنين وفيه إرداف الرواية النازلة بالعالية ويزيد بن محمد من أفراد البخاري

2A

أردشهوة) بوزن فعولة قبيلة مشهورة (وهو حليف أبي عبد مناف) لأن جدّه حالف المطالب ابن عبد مناف (وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) هو مقول التابعي الراوى عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لم صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الأولىين إلى الثالثة حال كونه (لم يجلس) للتشهد قال ابن رشد إذا أطلق في الأحاديث الجلوس في الصلاة من غير تقييد فالمراد به جلوس التشهد (فقام الناس معه) زاد ابن خزيمة من طريق الضحاك ابن عثمان عن الأعرج فسبحوا لله قضى (حتى إذا قضى الصلاة) أي فرغ منها (واتظر الناس تسليماً كبيراً وهو جالس فشهد مسجدتين) السهو بعد التشهد (قبل أن يسلم) فيه مذنبية التشهد الأول لأنه لو كان واجباً لرجع وتداركه وهذا ذهب الجمهور خلافه لا حيث قال يجب لأنه صلى الله عليه وآله وسلم فعله وداوم عليه وجبره بالسجود حين نسيه وقد قال صلوا كما رأيتموني أصلي والثاني ركن تبطل الصلاة بتركه وتعقب بأن جبره بالسجود دليل عليه لأنه لا أن الواجب لا يجبر بذلك كالركوع وغيره

ومن قال بلو جوب أيضا الحق وهو قول للشافعي ورواية عند الحنفية قال الحافظ الرباني محمد بن علي انه وكان في السبل أقول الاول مر بالتهم لم يخص التهمة الا خير بل هي واردة في مطلق التهمة فمقدمة في التهمة

الاخير من الاستدلال على وجوبه هو بهينه دليل على وجوب التشهد الاوسط ومع هذا فالشهاد الاوسط مذكور في حديث
المسيء الذي هو مرجع الواجبات ولم يذكر التشهد الاخير في حديث المسيء ٤٩ فكان القول بايجاب التشهد الاوسط

أظهر من القول بايجاب الاخير
وأما الاستدلال على عدم
وجوب الاوسط بكون النبي
صلى الله عليه وآله وسلم تركه
سواء تم جده للمسلم فهو هذا انما
يكون دليلا لو كان سجود
السجود مختصا بتركه ما ليس
بواجب وذلك ممنوع انتهى
وفي الحديث مباحث ذكرها
الحافظ وغيره في السهو ورواه
ما بين حصي ومدي ونسبه
التحديث والخبار والعنونة
وأخرجه المؤلف أيضا في
الصلاة والسهو والندور ومسلم
والنسائي وابن ماجه في الصلاة
(عن عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه قال كنا اذا صلينا
خلف النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) ولاني داود عن مسدد
اذ جلسنا (قلنا السلام على الله)
من عباده (السلام على جبريل
وميكايل السلام على فلان
وفلان) زاد ابن ماجه يعنون
الملائكة والظاهر كما قاله الابي
ان هذا كان استحصانا منهم وأنه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يسمعه
الاحسين أنكره عليهم قال
وجه الانكار عدم استقامة
المعنى لانه عكس ما يجب أن
يقال وقوله كنا من قبيل
المرفوع حتى يكون منسوخا
بقوله ان الله هو السلام لان

ومن تبعهم من أصحاب الحديث من محمد بن نضر ومحمد بن اسحق بن خزيمة ثم قال بعد ذلك
وهو عندى ضرب من الاجماع الذي اجعوا على اجازته لان من أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم أربعة افتوا به والاجماع عندنا اجماع الصحابة ولم يرو عن أحد من الصحابة
خلاف لهؤلاء الأربعة لا باسناد متصل ولا منقطع فكان الصحابة اجعوا على ان الامام اذا
صلى قاعدا كان على المأمومين ان يصلوا قعودا وقد أفق به من التابعين جابر بن زيد وأبو
الشناعة ولم يرو عن أحد من التابعين أصلا خلافة لا باسناد صحيح ولاواه فكان التابعين
اجعوا على اجازته قال وأول من أبطل في هذه الامة صلاة المأموم قاعدا اذا صلى امامه
جالسا المغيرة بن مقسم صاحب النخعي وأخذ عنه حماد بن أبي سليمان ثم أخذ عن حماد أبو
حنيفة وتبعه عليه من بعده من أصحابه انتهى كلام ابن حبان وحكى الخطابي في المعالم
والقاضي عياض عن أكثر الفقهاء خلافاً لذلك وحكى النووي عن جمهور السلف
خلاف ما حكى ابن حزم عنهم وحكا ابن دقيق العيد عن أكثر الفقهاء المشهورين وقال
الحازمي في الاعتبار ما لفظه وقال أكثر أهل العلم يصلون قياما ولا يابعدون الامام في
الجلوس وقد أجاب المخالفون لاحاديث السباب بأجوبة أحدها دعوى النسخ فانه
الشافعي والحميدي وغير واحد وجهلوا النسخ ما تقدم من صلته صلى الله عليه وسلم في
مرض موته بالامس قاعدا وهم قائمون خائفون ولم يأمرهم بالعود وأبكر أحمد نسج
الامر بذلك وجع بين الحديثين يتزايلاهما على حالتين احدهما اذا ابتداء الامام الراتب
الصلاة قاعدا المرض يرجي برؤه فيخلفه يصلون خلفه قعودا ثانياً انهما اذا ابتداء الامام
الراتب قائما لمزم المأمومين أن يصلوا خلفه قياما سواء طرأ ما يقتضي صلاة امامهم قاعدا
أم لا كما في الاحاديث التي في مرض موته صلى الله عليه وسلم فان تقريره لهم على القيام
دل على انه لا يلزمهم الجلوس في تلك الحالة لان أبكر ابتداء الصلاة قائما وصلوا معه
قياماً بخلاف الحالة الاولى فانه صلى الله عليه وسلم ابتداء الصلاة جالسا فلما صلوا خلفه
قياماً أبكر عليهم ويقوى هذا الجمع ان الاصل عدم النسخ لاسيما وهو في هذه الحالة
يستلزم النسخ مرتين لان الاصل في حكم القادر على القيام أن لا يصل قاعدا وقد نسج
الى القعود في حق من صلى امامه قاعدا فدعوى نسخ القعود بعد ذلك تقتضي وقوع
النسخ مرتين وهو بعيد والجواب الثاني من الاجوبة التي أجاب بها المخالفون لاحاديث
الباب دعوى التخصيص بالنبي صلى الله عليه وسلم في كونه يؤم جالسا حكى ذلك القاضي
عياض قال ولا يصح لاحد أن يؤم جالسا بعده صلى الله عليه وسلم قال وهو مشهور وقول
مالك وجاعة أصحابه قال وهذا أولى الاقوال لانه صلى الله عليه وسلم لا يصح التقدم بين
يديه في الصلاة ولا في غيره ولا لغيره وردت صلته صلى الله عليه وسلم خلف
عبد الرحمن بن عوف وخاف أبي بكر وقد تقدم ذلك وقد استدلل على دعوى التخصيص
بحديث الشعبي عن جابر مرفوعا لا يؤمن أحد بعدى جالسا وأجيب عن ذلك بأن

٧ نيل ت النسخ انما يكون فيما يصح معناه وليس تذكر ذلك منهم مظنة سماعه له منهم لانه في
التشهد والتشهد لسير (فالتفت اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال) ظاهره انه صلى الله عليه وآله وسلم كلهم

في اثناء الصلاة لكن في رواية حفص بن غياث أنه بعد الفراغ من الصلاة ولفظه فلما انصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة قال (ان الله هو السلام) ٥٠ أي انه اسم من أسمائه تعالى ومعناه السالم من سمات الحديث قاله النووي

الحديث لا يصح من وجه من الوجوه كما قال العراقي وهو أيضاً عند الدارقطني من رواية جابر الجعفي عن الشعبي حرر سلاً وجابر متروكاً وروى أيضاً من رواية مجاهد عن الشعبي ومجاهد ضعفه الجمهور ولما ذكر ابن العربي ان هذا الحديث لا يصح عقبه بقوله يده أني سمعت بعض الاشياخ ان الحال أحد وجوه التخصيص وحال النبي صلى الله عليه وسلم والتبطل به وعدم العوض منه يقتضي الصلاة خلقه قاعدا وليس ذلك كاه لغيره انتهى قال ابن دقيق العيد وقد عرف ان الاصل عدم التخصيص حتى يدل عليه دليل انتهى على انه يقدح في التخصيص ما أخرجه أبو داود ان أسيد بن حضير كان يؤتم قومه بخاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود فقيل يا رسول الله ان امامنا امرئ يض فقال اذا صلى قاعدا فصولا قعودا قال أبو داود وهذا الحديث ليس بمتمصل وما أخرجه عبد الرزاق عن قيس بن قهد الانصاري أن امامنا هم اشتكى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فكان يؤمننا جالساً ونحن جلوس قال العراقي واسناده صحيح والجواب الثالث من الاجوبة التي أجاب بها المخالفون لاحاديث الباب انه يجمع بين الاحاديث بما تقدم عن أحمد بن حنبل وأجيب عنه بأن الاحاديث تروى في بعض الطرق انه أشار اليهم بعد الدخول في الصلاة والجواب الرابع تأويل قوله واذا صلى قاعدا فصولا قعودا أي واذا تشهد قاعدا فشهدوا قعودا أجيب عن حكاية ابن حبان في صحيحه عن بعض العراقيين وهو كما قال ابن حبان تحريف الخبر عن عمومته بغير دليل ويرده ما ثبت في حديث عائشة انه أشار اليهم أن اجلسوا وفيه تعديل ذلك بما وافقه الاعاجم في القيام على ملوكهم اذا عرفت الاجوبة التي أجاب بها المخالفون لاحاديث الباب فاعلم انه قد أجاب المتمسكون بها على الاحاديث المخالفة لها بأجوبة منها قول ابن خزيمة ان الاحاديث التي وردت بأمر المأموم أن يصلي قاعدا لم يختلف في صحتها ولا في سياقها وأما صلته صلى الله عليه وسلم في مرض موته فاختلف فيها هل كان اماماً أو أموماً ومنها ان بعضهم جمع بين القصتين بان الامر بالجلوس كان للندب وتقريره قيامهم خلفه كان لبيان الجواز ومنها انه استمر عمل الصحابة على القعود خلف الامام القاعدي في حياته صلى الله عليه وسلم وبعد موته كما تقدم عن أسيد بن حضير وقيس بن قهد وروى ابن أبي شيمية باسناد صحيح عن جابر انه اشتكى فحضرت الصلاة فصلى بهم جالساً وصلوا معه جلوساً وعن أبي هريرة أيضاً انه أفتي بذلك واسناده كما قال الحافظ صحيح ومنها ما روى عن ابن شعبان انه نازع في ثبوت كون الصحابة صلوا خلفه صلى الله عليه وسلم قياماً غير أبي بكر لان ذلك لم يرد صريحاً قال الحافظ والذي ادعى نفيه قد أثبتته الشافعي وقال انه في رواية ابراهيم عن الاسود عن عائشة قال الحافظ ثم وجدته مصرحاً به في مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عطاء فذكر الحديث ولفظه فصلى النبي صلى الله عليه وسلم قاعدا رجلاً أبابكر وراءه وبينه وبين الناس وصلى الناس وراءه قياماً قال وهذا امر سل بهتضد بالرواية التي علقها

أو المسلم عباده من المهالك أو المسلم عليهم في الجنة أو ان كل سلام ورحمة ومنه وهو ما لا يكفهم أو معاني ما قاله البيضاوي وقال النووي بشرى وجهه انتهى عن السلام على الله لانه المرجوع اليه بالمسائل المتعالي عن المعاني المذكورة فكيف يدعى لهم ما هو المدعو في جميع الحالات وقال ابن الانباري امرهم أن يصرفوه الى الخلق لحاجتهم الى السلامة وغناه سبحانه عنها وقال الخطابي المراد ان الله هو ذو السلام فلا تقولوا السلام على الله فان السلام منه بدئ واليه يعود ومرجع الامر في اضافته اليه انه ذو السلام من كل آفة وعيب (فاذا صلى أحدكم) قال ابن رشيد أي أتم صلاته لكن تعذر الجمل على الحقيقة لان التشهد لا يكون بعد السلام فلما تعين الجواز كان جله على آخر جزء من الصلاة أو لانه أقرب الى الحقيقة وقال العيني اذا أتم صلاته بالجلوس في آخرها وفي رواية حفص بن غياث فاذا جلس أحدكم في الصلاة وفي رواية حصين اذا قعد أحدكم في الصلاة (فليقل) بصيغة الامر المتقضية للوجوب وفي حديث ابن مسعود عند الدارقطني

باسناد صحيح وكذا لا ندري ما نقول قبل أن يفرض علينا التشهد (التحيات) جمع تحية وهو السلام أو اليقظة أو السلامة من الآفات أو العظيمة وجمع لان الملوك كان كل واحد منهم يحية أصحابه تحية مخصوصة الشافعي

فقبل جمعها لله وهو المستحق لها حقيقة قاله ابن قتيبة وقال الخطابي ثم البغوي لم يكن في تحياتهم شيء يصلح للشأن على الله فلهذا أجمعتم ألقاظها واستعمل منها معنى التعظيم فقال قولوا ٥١ التحيات (لله) أى أنواع التعظيم له وقال

الحب الطبرى يحتمل أن يكون لفظ التحية مشتركا بين المعاني الملة ثم ذكرها وكونها بمعنى

السلام أنسب هنا قال القرطبي

قوله لله فيه تنبيه على الإخلاص

في العبادة أى أن ذلك لا يفعل إلا

لله ويحتمل أن يراد به الاعتراف

بأنه ملك الملوك وغير ذلك مما

ذكر فكله في الحقيقة لله لا غيره

(والصاوات) أى الخمس واجبة

لله لا يجوز أن يقصد به غيره

ففيه رد على من يصلى الصلاة

لا حسد غير الله تعالى سبحانه

كالصلاة للشيخ عبد القادر

الجيلاني رحمه الله تعالى وهو

فعل المشركين الذين قال الله

تعالى فيهم وما يؤمن أكثرهم

بالله الا وهم مشركون أو هو

أخبار عن قصد إخلاصه له

تعالى أو العبادات كلها

أو الرحمة لانه المتفضل بها وقيل

هو أعم من الفرائض والنوافل

في كل شريعة وقيل الدعوات

(والطيبات) التي يصلح أن يثنى

على الله بها دون ما لا يليق به مما

كان الملوك يحبون به أو ذكر الله

أو الأفعال الصالحة والأعمال

الصالحة وهو أعم وألحاحيات

العبادات القولية والصاوات

العبادات الفعلية والطيبات

العبادات المالية (السلام)

أى السلامة من المنكر

أوالسلام الذى وجهه الى الرسل والأنبياء

والذى سلمه الله عليهم ليله المعراج أو الذى وجهه الى الامم السالفة (عليكم أجمعاً)

النبي ورحمة الله وبركاته) قال الله هذا التقريرى والمراد حقيقة السلام الذى يعرفه كل أحد وعن يصدروا على من ينزل

الشافعى عن النخعي قال وهذا الذى يقتضيه النظر لانهم ابتدؤا الصلاة مع أبى بكر قياما
فن ادعى انهم قعدوا بعد ذلك فعليه البيان

(باب اقتداء المتوضى بالمتميم)

(فيه حديث عمرو بن العاص عن غزوة ذات السلاسل وقد سبق وعن سعيد بن جبيرة

قال كان ابن عباس في سفر معه ناس من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم عمر

ابن ياسر فكانوا يقدمونه لقرايته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بهم ذات يوم

فضحك وأخبرهم انه أصاب من جارية له ووصية فصلى بهم وهو جنب متميم رواه الاثرم

واحجبه احمد في روايته) حديث عمرو بن العاص تقدم في باب الجنب يتيم لخوف البرد

من كتاب التيمم وفيه انه احتلم في ليلة باردة يتيم ثم صلى بأصحابه صلاة الصبح فلما قدموا

على النبي صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك له فقال يا عمر وصليت بأصحابك وأنت جنب فقال

ذكرت قول الله ولا تقفوا أنفسكم فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا

وهذا التقرير اخرج من قال بعبادة المتوضى خلف المتميم ويؤيد ذلك ما أخرجه

الدارقطنى عن البراء بن رباح رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى الامام بقوم وهو على

غير وضوء أجزأهم ويعيد وفي اسناده جوير بن سعيد وهو متروك وفي اسناده أيضا

انقطاع وما أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان والبيهقي من حديث أبى بكره أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم دخل في صلاة التجر فأومأ يده أن مكانكم ثم جاء رأسه بقطر

فصلى بهم وفي رواية له قال في أوله وكبر وقال في آخره فلما قضى الصلاة قال انما أنا بشر

مشاكم والى كنت جنباً وسبأى الحديث قرياً وهو في الصحاح بلغة أقيمت الصلاة

وعادات الصفوف حتى قام النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة قبل أن يكبر ذكره فأنصرف

وقال مكانكم الحديث وعلى هذا فلا يكون الحديث مؤيداً ولكنه زعم ابن حبان

انهم ما قضيتان احدهما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم انه جنب قبل الاحرام بالصلاة

والثانية بعد أن أحرم ومن المؤيدات لجواز صلاة المتميم بالمتوضى ما ذكره المصنف من

الاثر المروى عن ابن عباس وزهبت العترة الى أنه لا يصح انقام المتوضى بالمتميم واحج

لهم في البحر بقوله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن المتميم المتوضى وهذا الحديث لو صح

لكان حجة قوية

(باب من اقتدى عن خطأ بترك شرط أو فرض ولم يعلم)

(عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يملون بكم فان أصابوا فلكم ولهم

وان أخطوا فلكم وعليهم رواه احمد والبزارى وعن سهل بن سعد قال سمعت رسول

الله صلى الله عليه وسلم يقول الامام ضامن فاذا أحسن فله ولهم وان أساء فعليه يعنى ولا

أوالسلام الذى وجهه الى الرسل والأنبياء

والذى سلمه الله عليهم ليله المعراج أو الذى وجهه الى الامم السالفة (عليكم أجمعاً)

النبي ورحمة الله وبركاته) قال الله هذا التقريرى والمراد حقيقة السلام الذى يعرفه كل أحد وعن يصدروا على من ينزل

فَيَكُونُ أَلِ الْبُغْيِ أَوْ هِيَ الْعَهْدُ الْخَارِجِي أَشَارَةً إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى قَالَ فِي الْقِتْحِ وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا
التَّقْدِيرَ أَوَّلَى مِنْ تَقْدِيرِ التَّكْرَةِ وَحِكْمِي ٥٢ صَاحِبُ الْإِقْلِيدِ عَنْ أَبِي حَامِدٍ أَنَّ التَّنْكِيرَ فِيهِ لِلتَّعْظِيمِ وَهُوَ وَجْهٌ مِنْ وَجْهِهِ

الترجيح لا يقتصر عن الوجوه
المتقدمة وأصل سلام عليك
سَلَامٌ مَعْدِلٌ عَنِ النَّصْبِ إِلَى
الرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى
ثُبُوتِ الْمَعْنَى وَاسْتِقْرَارِهَا
قَالَ عَائِشَةُ فَدَلَّ عَلَى الْغَيْبَةِ
إِلَى الْخُطَابِ مَعَ أَنَّ لَفْظَ الْغَيْبَةِ
يَقْتَضِيهِ السَّبِيحُ لِأَنَّهُ اتَّبَعَ
لِقَوْلِ الرَّسُولِ بِعَيْنِهِ حَسْبَ عِلْمِ
الْحَاضِرِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ وَقَدْ
وَقَعَ فِي بَعْضِ حَدِيثِ ابْنِ
مَسْعُودٍ هَذَا مَا يَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ
بَيْنَ زَمَانِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
فَيُقَالُ بِلَفْظِ الْخُطَابِ وَأَمَّا بَعْدُ
فَيُقَالُ بِلَفْظِ الْغَيْبَةِ وَلَفْظُهُ فِي
الِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ الْخَارِجِيُّ بَعْدَ
أَنْ سَأَلَ حَدِيثَ التَّنْبِيهِ قَالَ
وَهُوَ بَيْنَ ظَهْرَيْنَا فَمَا قَبِضَ قَلَمًا
السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ كَذَا وَقَعَ
فِي الْخَارِجِيِّ وَأَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ
فِي صَحِيحِهِ وَالسَّرَاجُ وَالْجَوْزِيُّ
وَأَبُو نَعِيمٍ الْأَصْفَهَانِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ
مِنْ طَرَفِ مُتَعَدِّدَةٍ إِلَى أَبِي نَعِيمٍ
شَيْخُ الْخَارِجِيِّ فِيهِ بِلَفْظِ قَلَمًا قَبِضَ
قَلَمًا السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ قَالَ
السَّيْئِيُّ فِي شَرْحِ الْمَنَاهِجِ أَنَّ صَحَّ
هَذَا عَنْ الصَّحَابَةِ دَلَّ عَلَى أَنَّ

عليهم رواه ابن ماجه وقد صح عن عمر انه صلى بالناس وهو جنب ولم يعلم فاعاد ولم يعيدوا
وكذلك عثمان وروى عن علي بن قولة رضى الله عنهم حديث سهل بن سعد في اسناده
عبد الحميد بن سليمان وهو ضعيف قوله يصلون بكم لفظ البخاري يصلون اكم باللام التي
للتعديل والمراد الائمة قوله فان اصابوا فلكم اي ثواب صلاتكم قوله ولهم هذه
اللفظة ليست في البخاري وهي في مسند أحمد والمراد ان لهم ثواب صلاتهم وزعم
ابن بطال ان المراد بالاصابة هنا اصابة الوقت واستدل بحديث ابن مسعود مرفوعا
اعلمكم تدركون اقواما يصلون الصلاة غير وقتها فاذا أدركتموهم فلهوا في بيوتكم في
الوقت ثم صلوهم معهم واجعلوها سبعة وهو حديث حسن أخرجه النسائي وغيره قال
فالقدير على هذا فان اصابوا الوقت وان اخطوا الوقت فلكم يعني الصلاة التي في
الوقت وأجاب عنه الحافظ بأن زيادة لهم كما في رواية أحمد تدل على ان المراد صلاتهم
معهم لا عند الانفراد وكذلك أخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم في مسخر جيهما وكذلك
أخرج هذه الزيادة ابن حبان من حديث أبي هريرة وأبو داود من حديث عقبة بن عامر
مرفوعا بلفظ من أم الناس فأصاب الوقت فله ولهم وفي رواية لاحد في هذا الحديث
فان صلووا الصلاة وقتها أو أتموا الركوع والسجدة فهي لكم ولهم قال في القتح فهذا بين
ان المراد ما هو أهم من اصابة الوقت قال ابن المذنب هذا الحديث بركة على من زعم ان
صلاة الامام اذا فسدت فسدت صلاة من خلفه قوله وان اخطوا أي ارتكبوا
الخطيئة ولم يرد الخطأ المقابل للعمد لانه لا يتم فيه قال المهلب فيه جواز الصلاة خلف
البر والفاجر واستدل به البغوي على أنه يصح صلاة المأمومين اذا كان امامهم محدثا
وعليه الاعادة قال في القتح واستدل به غيره على أنهم من ذلك وهو جهة الاتقان من يخل
بشي من الصلاة ركنا كان أو غيره اذا أتم المأموم وهو وجه لا شافعية بشرط أن يكون
الامام هو الخليفة أو نائبه والاصح عندهم جهة الاقتداء الا ان علم انه ترك واجبا
ومهم من استدل به على الجواز مطلقا وهو الظاهر من الحديث وبؤيده ما رواه المصنف
عن الثلاثة الخلفاء رضى الله عنهم قول الامام ضامن قد قدمنا الكلام على حديث أبي
هريرة وعلى معنى الضمان في باب الاذان قوله وان اساء فعليه فيه ان الامام اذا كان
مسيما كأن يدخل في الصلاة محلا بركن أو شرط عدا فهو آثم ولا شيء على المؤمنين
من اساءته

(باب حكم الامام اذا ذكر انه محدث أو خرج لحديث سبقه أو غير ذلك)

(عن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم استفتح الصلاة فكبر ثم أومأ اليهم أن مكانكم
ثم دخل ثم خرج ورأسه بقطر فصرخ لي بهم فلما قضى الصلاة قال انما أنا بشر وانى كنت
جنباً رواه احمد وابوداود وقال رواه ايوب وابن عون وهشام عن محمد عن النبي صلى

وجدت له متابعا قال عبد الرزاق أخبرني ابن جريج أخبرني عطاء ان الصحابة كانوا يقولون والنبي صلى الله
عليه وآله وسلم حي السلام عليكم أيها النبي فلما مات قالوا السلام على النبي هذا اسناد صحيح وأما ما روى سعيد بن منصور من

طريق أبي عبيدة بن عبد الله عن ابن مسعود عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علمهم التسمية فذكره قال فقال ابن عباس
إنما كنا نقول السلام عليكم أيها النبي إذا كان حيا فقال ابن مسعود هكذا ٥٣ علمنا وهكذا فعل فظاهره أن ابن عباس قاله

بخنا وإن ابن مسعود لم يرجع
إليه لكن رواية أبي معمر التي
فيها أقل قبض فلنا السلام على
النبي أصبح لأن أبا عبيدة لم يسمع
من أبيه قال أسنادنا له مع ذلك
ضعف انتهى وفي هذا رد لما قاله
بعض أهل العرفان أن المصنفين
لما استفتحوا باب المالكوت
بالنعمات أذن لهم بالدخول في
حرم الحلي الذي لا يموت فقوت
أعينهم بالمنساجة فمنهم واعي أن
ذلك بواسطة النبي الرحمة وبركة
متابعة فالتفتوا فإذا الحبيب في
حرم الحبيب حاضرا فقبلوا عليه
قائلين السلام عليك أيها النبي
انتهى **كذا في الفتح** قال
البيضاوي أمرهم أن يقرؤوه
بالسلام عليه أشرفه ومنه
حقه عليهم ثم علمهم أن يخضعوا
أنفسهم أولا لأن الاهتمام بها
أهم من أمرهم بتعميم السلام
على الصالحين أعلامته بأن
الدعاة للمؤمنين ينبغي أن يكون
شاملا لهم انتهى (السلام)
الذي وجهه إلى الأئمة السالفة من
الصالحين وجوز النزول حذف
اللام من السلام في الموضعين
قال والاثبات أفضل وهو الموجود
في روايات الصحيحين انتهى
وتعقبه الحافظ في الفتح بأنه لم يقع
في شيء من طرق حديث ابن
مسعود بحذف اللام وإنما
اختلف في ذلك حديث ابن
عباس وهو من أفراد مسلم

الله عليه وسلم قال فكبرتم أو ما إلى القوم أن اجلسوا وذهب فاعتسل وعن عمرو بن
معيون قال أتى لقب ما بيني وبين عمر غداة أصيب الأعبس الله بن عباس فها هو الآن
كبر فسمعه يقول قتلى أو كلني السكب حين طعنه وتناول عمر عبد الرحمن بن عوف
فقدمه فصلى بهم صلاة خفيفة مختصر من البخاري وعن أبي رزين قال صلى على رضى
الله عنه ذات يوم فرعف فأخذ يدير رجل فقدمه ثم انصرف رواه سعيد في سنده وقال
أحمد بن حنبل أن استخلف الإمام فقد استخلف عمر وعلى وإن صلوا وحدا فافقد طعن
معاوية وصلى الناس وحدا ناس حيث طعن انما أصلا ثم حديث أبي بكره قال
الحافظ اختلف في وصله وإرساله وفي الباب عن أنس عند الدارقطني واختلف في وصله
 وإرساله كما اختلف في وصل حديث أبي بكره وإرساله وعن علي عند أحمد والبخاري
والطبراني في الأوسط وفيه ابن لهيعة وعن عطاء بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم
مرسلا عند أبي داود ومالك وعن أبي هريرة عند ابن ماجه قال الحافظ وفي أسناده نظر
وعن محمد بن سيرين عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا عند أبي داود كما ذكر المصنف
والحديث في الصحيحين عن أبي هريرة بالفاظ ليس فيها ذكر أن ذلك كان بعد الدخول
في الصلاة وفي بعضها التصريح بأن ذلك كان قبل التكبير كما تقدم قال في الفتح يمكن
الجمع بين رواية الصحيحين وغيرهما بأن يحمل قوله فكبر في رواية أبي داود وغيره على
أراد أن يكبر أو بأنه ما وقعنا كما تقدم عن ابن حبان وذكره أيضا القاضي عياض
والقرطبي وقال النووي إنه لا يظهر أن ثبت ذلك إلا في الصحيحين أصح قوله ثم أو ما
أي أشار ورواية البخاري فقال لنا فتكمل رواية البخاري على إطلاق القول على
الفعل ويمكن أن يكون جمع بين الكلام والإشارة قوله أن مكانكم منصوب بفعل
محذوف هو وفاعلها التذير الزوا مكانكم قوله ورأسه يقطر أي من ماء الغسل قوله
فصل بهم في رواية البخاري فصلينامعه وفيه جواز التحلل الكثير بين الإقامة والدخول
في الصلاة قوله إنما أنا بشر قد تقدم الكلام على مثل هذا الحصر قولوا وإني كنت جنبا
فيه دليل على جواز انصافه صلى الله عليه وسلم بالجنابة وعلى صدور التسمية منه قوله عن
محمد هو ابن سيرين قوله أن اجلسوا هذا يدل على أنهم قد كانوا اصطفوا الصلاة قياما وقد
صرح بذلك البخاري عن أبي هريرة ولفظه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وقد
أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف قوله وذهب في رواية لابي داود فذهب والنسائي ثم رجع
إلى بيته قوله فقدمه فصلى بهم سبأ في حديث عمر مطولا في كتاب الوصايا يأتي الكلام
عليه أن شاء الله تعالى وفيه جواز الاستخلاف للإمام عند عروض عذر يقتضي ذلك
لتقرير الصحابة لعمر على ذلك وعدم الانكار من أحد منهم فكان إجماعا وكذلك فعل
على وتقريرهم له على ذلك وإلى ذلك ذهب العترة وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي

(علينا) يريد به المصلي نفسه والحاضر من من الإمام والمؤمنين والملائكة واستدل به على استحباب البداءة بالنفس في الدعاء
وفي الترمذي معصمان حديث أبي بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا ذكر أحد فدعاه بدأ بنفسه وأصله في

مسلم (وعلى عباد الله الصالحين) القائلين بما عليهم من حقوق الله وحقوق العباد وهو عموم بعد خصوص قال الترمذي الحكيم من أراد أن يحظى بهذا السلام الذي يسلمه ٥٤ الخلق في صلاتهم فليكن عبدا صالحا والاحرم هذا الفضل العظيم

وقال القسا كهاني ينبغي للمصلي أن يستحضر في هذا المحل جميع الملائكة والأنبياء والمؤمنين يعني ليتوافق لفظه مع قصده وفيه أن الجميع المحلى باللام للعموم وإن لم يصيغا وهذه منها قال ابن دقيق العيد وهو مقطوع به عندنا في لسان العرب وتصرقات ألقاظ الكتاب والسنة والاستدلال بهذا فرد من افراد لا تحصى لا لاقتصار عليه انتهى وفيه خلاف عند أهل الأصول (فأنكم إذا قلتموها) أي قوله وعلى عباد الله الصالحين وهو كلام معتبر بين قوله الصالحين وقوله أشهد إلى آخره وإنما قلتم للاهتمام بها لكونه أنكر عليهم عدم الملائكة واحدا واحدا ولا يمكن استيقاؤهم مع ذلك فعلهم لفظا يشمل الجميع مع غير الملائكة من النبيين والمرسلين والصديقين وغيرهم بغير مشقة وهذا من جوامع الكلام التي أوتيا صلى الله عليه وآله وسلم (أصاب كل عبد لله صالح في السماء والأرض) وفي رواية مسند عن يحيى أو بين السماء والأرض والشك فيه من مسند والافقار واد غيره عن يحيى بلفظ من أهل السماء والأرض أخرجه الإسماعيلي وغيره (أشهد أن لا اله الا الله)

ومالك وفي قول للشافعي انه لا يجوز واستدل له في البحر بتركه صلى الله عليه وسلم الاستخلاف لما ذكرناه جنب وأجاب عن ذلك بأنه فعل ذلك ليسد على جواز الزك أو ذكر قبل دخولهم في الصلاة قال ولا فائيل بهذا الا للشافعي انتهى وذهب أحمد بن حنبل إلى التخيير كما روى عنه المصنف رحمه الله تعالى

(باب من أم قوما يكرهونه)

(عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة من تقدم قوما وهم له كارهون ورجل أفى الصلاة ديارا والديار أن يأتيها بعد أن تفوته ورجل اعتد محموره رواء أبو داود وابن ماجه وقال فيه يعني بعد ما يفوته الوقت وعن أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم العبد الأبق حتى يرجع وأمرأتان وزوجها عليهما ساخط وامام قوم وهم له كارهون رواء الترمذي) حديث عبد الله بن عمرو في أسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنس الأفرقي ضعفه الجمهور وحديث أبي امامة انفرد بإخراجه الترمذي وقال هذا حديث حسن غريب وقد ضعفه البيهقي قال النووي في الخلاصة والارجح هنا قول الترمذي انتهى وفي أسناده أبو غالب الراسبي البصري صحيح الترمذي حديثه وقال أبو حاتم ليس بالقوي وقال النسائي ضعيف ووثقه الدارقطني وفي الباب عن أنس عند الترمذي بلفظ لع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة رجال أم قوما وهم له كارهون وأمرأتان وزوجها عليهما ساخط ورجل سمع حي على الفلاح ثم لم يجب قال الترمذي حديث أنس لا يصح لأنه قد روى عن الحسن بن النسي صلى الله عليه وسلم مرسل وفي أسناده أيضا محمد بن القاسم الأسدي قال الترمذي تكلم فيه أحمد بن حنبل وضعفه وليس بالحافظ وضعف حديث أنس هنا أيضا البيهقي وقال بعد ذكر رواية الحسن له عن أنس ليس بشي تفرد به محمد بن القاسم الأسدي عن الفضل بن دهم عنه ثم قال وروى عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد عن أنس بن مالك يرفعه وفي الباب أيضا عن ابن عباس عند ابن ماجه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا ترفع صلاتهم فوق رؤوسهم شيئا رجل أم قوما وهم له كارهون وأمرأتان وزوجها عليهما ساخط وأخوان متصارمان قال العراقي وأسناده حسن وعن طلحة عند الطبراني في الكبير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أيما رجل أم قوما وهم له كارهون لم تجز صلاته أذنيه وفي أسناده سليمان بن أيوب الطلحي قال فيه أبو زرعة عامة أحاديثه لا يتابع عليها وقال الذهبي في الميزان صاحب منا كبر وقد وثق وعن أبي سعيد عند البيهقي بلفظ ثلاثة لا تجاوز صلاتهم رؤوسهم رجل أم قوما وهم له كارهون الحديث قال البيهقي بعد ذكره وهذا أسناد ضعيف وعن سلمان بن عبد الله بن أبي شيبة في المصنف بنحو حديث أبي امامة وهو من رواية القاسم بن

زاد ابن أبي شيبة من رواية أبي عبيدة عن أبيه وحده لا شريك له وسنده ضعيف لكن ثبتت هذه الزيادة بخبره في حديث أبي موسى عند مسلم وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني الآن سنده ضعيف

وقد روى أبو داود ومن وجه آخر صحيح عن ابن عمر في التشهد أن لا اله الا الله قال ابن عمر زدت فيها وحده لا شريك له وهذا ظاهره الوقف (وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) بالاضافة الى الضمير ٥٥ وفي حديث ابن عباس عند مسلم وأصحاب السنن

وأشهد أن محمدا رسول الله بالاضافة الى الظاهر وهو الذي رجه الشيخان الرافي والنووي وان الاضافة للضمير لا تكني لكن المختار انه يجوز ورسوله لما ثبت في مسلم ورواه البخاري هنا قال الترمذي حديث ابن مسعود روى عنه من غير وجه وهو أصح حديث روى في التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم قال وذهب الشافعي الى حديث ابن عباس في التشهد وقال البراء بن مسعود حديث في التشهد قال هو عندى حديث ابن مسعود وروى عن ينف وعشرين طريقا ثم سرد أكثرها قال ولا أعلم في التشهد أدلت منه ولا أصح أساسا ولا أشهر رجلا انتهى قال الحافظ في الفتح ولا اختلاف بين أهل الحديث في ذلك ومن جزم بذلك البغوي في شرح السنة ومن مرجحانه انه متفق عليه دون غيره وان الرواة عنه من الثقات لم يختلفوا في ألفاظه بخلاف غيره وانه تلقاه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تلقينا فروى الطحاوي عنه قال أخذت التشهد من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولقنته كلمة وفي رواية

مخيرة عن سلمان ولم يسمع منه وأحاديث الباب يقرى بعضها بعضا فيتمضم للاستدلال بها على تحريم أن يكون الرجل اماما لقوم يكرهونه ويدل على التحريم نفي قبول الصلاة وانها لا تجاوز آذان المصلين ولعن الفاعل لذلك وقد ذهب الى التحريم قوم والى الكراهة آخرون وقد روى العراقي ذلك عن علي بن أبي طالب والاسود بن هلال وعبد الله بن الحرث البصري وقد قيد ذلك جماعة من أهل العلم بالكراهة الدينية لسبب شرعي فأما الكراهة لغیر الدين فلا عبرة بها وقيدوه أيضا بأن يكون الكارهون أكثر المأمومين ولا اعتبار بكرهية الواحد والاثني والثلاثة اذا كان المؤمنون جمعا كثيرا لا اذا كانوا اثنين أو ثلاثة فان كراهتهم أو كراهة أكثرهم معتبرة وحمل الشافعي الحديث على امام غير الوالي لان الغالب كراهة ولاية الامر وظاهر الحديث عدم الفرق والاعتبار بكرهية أهل الدين دون غيرهم حتى قال الغزالي في الاشارة لو كان الاقل من أهل الدين يكرهونه فالنظر اليهم قوله جل اعتبه محترمه أى اتخذ معتقه عبدا بعد اعتناقه وذلك بان يعتقه ثم يكتمه ذلك ويسمعه عمله يقال اعتبه سدة اتخذته عبدا قوله لا تجاوز صلاتهم أى لا ترتفع الى السماء وهو كناية عن عدم القبول كما هو مصرح به في حديث ابن عمر وغيره قوله العبد الا بقى فيه ان العبد الا بقى لا تقبل له صلاة حتى يرجع من اباقة الى سيده وفي صحيح مسلم وسنن أبي داود والنسائي من حديث جرير بن عبد الله الجبلي عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا أبى العبد لم تقبل له صلاة وروى القول بذلك عن أبي هريرة وقد أول المازري وتبعه القاضى عياض حديث جرير على العبد المستحل لا باقى فيكفر ولا تقبل له صلاة ولا غيرها ونبه بالصلاة على غيرها وقد أنكر ابن الصلاح ذلك على المازري والقاضى وقال ان ذلك جار في غير المستحل ولا يلزم من عدم القبول عدم الصحة وقد قدمنا البحث عن هذا في مواضع قوله وامرأة الخ فيه ان غضاب المرأة لزوجهما حتى يبيت ساخطا عليها من الكبر والاذا كان غضبه عليها بحق وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فلم تأت به فبات غضبا نا عليها الملائكة حتى تصبح ولعل التأويل المذكور في عدم قبول صلاة العبد يجرى في صلاة المرأة المذكورة

(ابواب موقف الامام والمأموم واحكام الصفوف)

(باب وقوف الواحد عن يمين الامام والاثني فصاعدا خلفه)

(عن جابر بن عبد الله قال قام النبي صلى الله عليه وسلم يصلي المغرب فجثت فقامت عن يساره فهاى فجعلنى عن يمينه ثم جاء صاحب لي فصعد خلفه فصلى بنا في ثوب واحد ثم القابن طريقه رواه احمد وفي رواية قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فجثت فقامت عن يساره فخذى فادارى حتى اقامنى عن يمينه ثم جاء جابر بن صخر فقام

أبي معمر عنه عفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد وكفى بين كنيه ولابن أبي شيبه وغيره عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلم التشهد بكامله السورة من القرآن وقد وافق على هذا اللفظ أبو سعيد الخدري وساقه باللفظ ابن

مسعود أخرجه الطحاوي لكن هذا الأخير ثبت مثله في حديث ابن عباس عند مسلم ورجح أيضاً بأنه وورد بصيغة الأمر
بإخلاف غيره فإنه مجرد حكاية لغيره ولا جد ٥٦ من حديث ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمه التشهد

عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذنا بيدنا جميعاً فدفعنا حتى أقامنا خلفه
رواه مسلم وأبو داود وعن سمرة بن جندب قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا كنا ثلاثة أن يتقدم أحداً رواه الترمذي حديث جابر هو في صحيح مسلم وسنن أبي
داود مطوّلاً وهذا الذي ذكر المصنف بعض منه وحديث سمرة بن جندب غريبه الترمذي
وقال ابن عساکر في الأطراف أنه قال فيه حسن غريب وذكر ابن العربي أنه ضعفه
وليس فيما وقفنا عليه من نسخ الترمذي إلا أنه قال أنه حديث غريب ولعل المراد بقول
ابن العربي أنه ضعفه أي أشار إلى تضعيفه بقوله وقد تكلم الناس في اسمعيل بن مسلم
من قبل حفظه بعد أن ساق الحديث من طريقه واسمعيل بن مسلم هذا هو المكي وأصله
بصري سكن مكة فنسب إليها الكثيرة مجاورته بها وكان فقيهاً متبياً قال البخاري تركه
ابن المبارك وروى عنه وقال يحيى بن سعيد لم يزل محتاطاً وقال أحمد بن حنبل
ضعيف الحديث وقال السعدي هو وأجدوا وقال عمرو بن علي كان ضعيفاً في الحديث
بهم فيه وكان صدوقاً كثيراً الغلط يحدث عنه من لا ينظر في الرجال وقال ابن عدي
أحاديثه غير محفوظة لأنه ممن يكتب حديثه قيل له فجعلني عن يمينه فيه أن موقف
الواحد عن يمين الإمام وقد ذهب الأكثر إلى أن ذلك واجب وروى عن ابن المسيب أن
ذلك مندوب فقط وروى عن النخعي أن الواحد يقف خلف الإمام بياناً للقبية فإذا ركع
الإمام قبل يميني ثالثاً أقبل يمينه وفيه جواز العمل في الصلاة وقد تقدم الكلام
على ذلك قوله فصنفنا خلفه وكذلك قوله فدفعنا حتى أقامنا خلفه وقوله أمرنا صلى الله
عليه وسلم إذا كنا ثلاثة أن يتقدم أحداً في هذه الروايات دليل على أن موقف الرجلين
مع الإمام في الصلاة خلفه وبه قال علي بن أبي طالب عليه السلام وعمر وابنه وجابر بن
زيد والحسن وعطاء واليه ذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وجماعة من فقهاء الكوفة
قال ابن سعد الناس وليس ذلك شرطاً عند أحد منهم ولكن الخلاف في الأولى والأحسن
والى كون موقف الاثنين خلف الإمام ذهب العترة وروى عن ابن مسعود أن الاثنين
يقفان عن يمين الإمام وعن شماله والرائد خلفه واستدل بماسياتي وسأني الكلام على
دليله قوله صلى بنافي ثوب واحد فيه جواز الصلاة في الثوب الواحد وقد تقدم الكلام
على ذلك قوله ثم جاء جبار بن صخر هو الأندلسي شهد العقبة وبدرًا وما بعدهما
(وعن ابن عباس قال صليت إلى جنب النبي صلى الله عليه وسلم وعائشة معناتني خلفنا

وأتانا إلى جنب النبي صلى الله عليه وسلم أصلي معه رواه أحمد والنسائي وعن أنس أن النبي
صلى الله عليه وسلم صلى به وبأهله وأولادته قال فأقامني عن يمينه وأقام المرأة خلفنا رواه
أحمد ومسلم وأبو داود) حديث ابن عباس استناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا محمد بن
اسماعيل بن إبراهيم يعني ابن مقسم وقد وثقه النسائي قال حدثنا جاج يعني ابن محمد

وأمره أن يعلمه الناس ولم ينقل
ذلك فقيه دليل على مزيتة وقال
الشافعي بعد أن أخرج حديث
ابن عباس ولفظه عند الجماعة
إلا البخاري كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لم يقول
الحيات المباركات الطيبات لله
السلام عليك أيها النبي ورحمة
الله وبركاته السلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين أشهد أن
لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً
رسول الله رويت أحاديث في
التشهاد مختلفة فكان هذا
أحب إلى لأنه أكملها وقال في
موضع آخر وقد سئل عن
اختياره لتشهاد ابن عباس لما
رأيتهم وأسماء وكان عندى أجمع
وأكثر لفظاً من غيره فاخذت
به غير معنف بن يأخذ بغيره مما
صح ورجحه بعضهم ~~لكن~~ كونه
مناساً بما للفظ القرآن في قوله
تعالى تحية من عند الله مباركة
طيبة ورجح الأخذ به الكون
أخذ عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم كان في الآخر وقد
اختار مالك وأصحابه تشهد عمر
لكونه علمه الناس وهو على
المزبور ولم ينكره فيكون
اجتماعاً ولفظه عند الطحاوي عن
عبد الرحمن بن عبد القاري أنه
سمع عمر بن الخطاب يعلم الناس
التشهاد على المنبر وهو يقول

الحيات لله الزايات الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته
موقوف فلا يلحق بالرفوع وأجيب بأن ابن مسعود روى في كتاب التشهد من فروعاً بالجله فقد روى عن جماعة من الصحابة
مولي

حديث التشهد منهم من تقدم ومنهم ابن عمر عند أبي داود والطبراني في الكبير ومنهم عائشة عند البيهقي ومنهم جابر بن عبد الله عند النسائي وابن ماجه والترمذي في العلل ولفظه كان رسول الله ٥٧ صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا التشهد كما

يعلمنا السورة من القرآن بسم الله وبالله التحيات لله والصلوة والسلام لكن ضعفه البخاري والترمذي والنسائي والبيهقي كما قاله النووي في الخلاصة ومنهم أبو سعيد الخدري عند الطحاوي ومنهم أبو موسى الأشعري عند مسلم وأبي داود والنسائي ومنهم سلمان الفارسي عند البرزالي في الفتح ثم إن هذا الاختلاف إنما هو في الأفضل وكلام الشافعي المتقدم يدل على ذلك ونقل جماعة من العلماء الاتفاق على جواز التشهد بكل ما ثبت لكلام الطحاوي يشعر بأن بعض العلماء يقول بوجود التشهد المروي عن عمر وذهب جماعة من محدثي الشافعية كابن المنذر إلى اختصار تشهد ابن مسعود وذهب بعضهم كابن خزيمة إلى عدم الترجيح وعن المالكية أن التشهد مطلقا غير واجب والمعروف عند الحنفية أنه واجب لا فرض بخلاف ما يوجد عنهم في كتب مخالفيهم وقال الشافعي هو فرض انتهى ورواة حديث الباب ما بين حصي ومدني وفيه التحديث والاخبار والعنونة وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن

مولى سليمان أخرج حديثه الجماعة قال قال ابن جرير أخبرني زيار بن قزعة مولى لعبد القيس أخبره أنه سمع عكرمة قال قال ابن عباس فذكره وزياد هو ابن سعد الخراساني أخرج له الجماعة وقزعة ونقعه أبو زرعة فربما هذا الاستناد ثقات قوله صلى به وبأمة أو خاتمه وفي بعض الروايات أن جدته مليكة دعت النبي صلى الله عليه وسلم ثم ذكر الصلاة وسماي والحديث يدلان على أنه إذا حضر مع إمام الجماعة رجل وامرأة كان موقف الرجل عن يمينه وموقف المرأة خلفه أو أنه لا تصف مع الرجال والعلة في ذلك ما يفتنى من الافتتان فلو خالفت أجرات صلاتها عند الجمهور وعند الحنفية تفسد صلاة الرجل دون المرأة قال في الفتح وهو عجيب وفي توجيهه تعسف حيث قال قائلهم قال ابن مسعود آخرهن من حيث أخرهن الله والأمر الوجوب فإذا أخذت الرجل فسدت صلاة الرجل لأنه ترك ما أمر به من تأخيرها قال وحكاية هذا تعني عن جوابه وذهبت الهادوية إلى فساد صلاتها إذا صفت مع الرجال وفساد صلاة من خلفها وفساد صلاة من في صفها إن علموا بكونها في صفهم ومن الأدلة الدالة على أن المرأة تقف وحدها حديث أنس المتقدم عليه بالفظ صليت أنا وبنو يثيم في بيتنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأمي أم سليم خلفنا وفي لفظ فصففت أنا واليتيم خلفه والجمهور من رائيها وأخرج ابن عبد البر عن عائشة مرفوعا بلفظ المرأة وحدها صفت قال ابن عبد البر هو موضوع وضعه ابن عجيل بن يحيى بن عيسى بن عبيد الله التيمي عن المسعودي عن ابن أبي مليكة عن عائشة قال وهذا لا يعرف إلا بامعيل (وعن الأسود بن يزيد قال دخلت أنا وعمي علقمة على ابن

مسعود بالهاجرة قال فأقام الظهر ليصلي فقمنا خلفه فأخذ بيدي ويدهمى ثم جعل أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره فصفنا صفوا واحدا قال ثم قال هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع إذا كانوا ثلاثة رواه أحمد وإسحاق والبيهقي في الاستدراك وهو من بن عنترة وقد تكلم فيه بعضهم قال أبو عمر هذا الحديث لا يصح رفعه والصحيح فيه عندهم أنه موقوف على ابن مسعود انتهى وقد أخرجه مسلم في صحيحه والترمذي موقوفا على ابن مسعود وقد ذكر جماعة من أهل العلم منهم الشافعي أن حديث ابن مسعود هذا منسوخ لأنه إنما علم هذه الصلاة من النبي صلى الله عليه وسلم وهو مكة وفيها التطبيق وأحكام أخرى الآن متروكة وهذا الحكم من جهلهم فلما قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة تركوه على فرض عدم علم التاريخ لا ينتهض هذا الحديث لمعارضته الأحاديث المتقدمة في أول الباب وقد وافق ابن مسعود على وقوف الاثنين عن يمين الإمام ويساره أبو حنيفة وبعض الكوفيين ومن أدلتهم ما رواه أبو داود عن أبي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال وسطوا الإمام وسدوا الخلل وسأقي وهو محفل أن يكون المراد جعله مقابل الوسط الصف الذي تصنون خلفه ومحفل أن يكون من قولهم

٨ نيل عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورضي عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يدعو في الصلاة (أي في آخرها بعد التشهد قبل السجدة) وفي حديث أبي هريرة عن مسعود مرفوعا إذا تشهد أحدكم فليقل وفيه

تعيين هذه الاستعاذة بعد الفراغ من التشهد فيكون سابقا على غيره من الادعية وما ورد الاذن فيه ان المصلى يتخير من الدعاء ماشاء يكون بعد هذه الاستعاذة وقبل السلام ٥٨ (اللهم انى أعوذ بك من عذاب القبر) فيه رد على من أنكروه (وأعوذ

بك من فتنة) قال أهل اللغة هي الامتحان والاختبار قال عياض واستعملها في العرف لكشف ما يكره ويطلق على القتل والاسراق والسحبة وغير ذلك (المسيح الدجال) قيد بالدجال لتمييزه عن عيسى بن مريم عليه السلام والدجل الخلط وسمي به لكثرة خلطه الباطل بالحق أو من دجسل كذب والدجال الكذاب والمسيح فعيل بمعنى مفعول لان احدى عينيه مسوحة أولانه يسبح الارض أى يقطعها في أيام معدودة فهو بمعنى فاعل أولان الخير مسبح منه فهو مسيح الضلال وقيل غير ذلك قال في الفتح وذكر شيخنا محمد الدين الشيرازي صاحب القاموس انه جمع في سبب تسمية عيسى بذلك خسين قولاً أو ردها في شرح المشارق انتهى (وأعوذ بك من فتنة الحميا) ما يعرض للانسان مدة حياته من الافتتان أى الالبلاء بالدنيا والشهوات والجهالات وأعظمها والعباد بالله أهم الخاتمة عند الموت قاله ابن دقيق العيد (و) فتنة (المات) ما يفتن به عند الموت في أمر الخاتمة أعادنا الله من ذلك أضيفت اليه لقربهامنه أو فتنة القبر ولا تذكر ارمع قوله أولا عذاب القبر لان العذاب مرتب على الفتنة والسبب غير

فلان واسطة قومه أى خيارهم ومحتمل أن يكون المراد اجمعاه ووسط الصف فيما بينكم غير متقدم ولا متأخر ومع الاحتمال لا يفتنض للاستدلال وايضا هو مهبور الظاهر بالاجماع لان ابن مسعود ومن معه انما قالوا بوسط الامام في الثلاثة لا فيما زاد عليهم فيه فقول خلقه وظاهر الحديث عدم الفرق بين الثلاثة وأكثرتهم

* (باب وقوف الامام تلقاء وسط الصف وقرب أولى الاحلام والنهي منه) *

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسطوا الامام وسدوا الخلل رواه أبو داود وعن أبي مسعود الانصاري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح منا كبنا في الصلاة يقول استموا ولا تختلفوا فاختلف قلوبكم ليليني منكم أو لولا الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وعن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليليني منكم أو لولا الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم واياكم وهيشات الاسواق رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب أن يليه المهاجرون والانصار ياخذوا عنه رواه أحمد وابن ماجه) حديث أبي هريرة سكت عنه أبو داود والمنذرى وهو من طريق جعفر بن مسافر شيخ أبي داود قال النسائي صالح وفي اسناده يحيى بن بشير ابن خلاد عن أمه واسمها أمة الواحد ويحيى مستور وأمه مجهولة وحديث أبي مسعود أخرجه أيضا أبو داود وحديث ابن مسعود قال الترمذي حسن غريب وقال الدارقطني نفيده خالد بن مهران الخزاز عن أبي معشر زياد بن كليب وقال ابن سيد الناس انه صحيح لثقة رواه وكثرة الشواهد له قال ولذلك حكم مسلم بصحته وأما غرابتها فليست تنافي الحكمة في بعض الاحيان وأما حديث أنس فأخرجه أيضا الترمذي ولينذكره اسنادا والنسائي ورجال اسناده عند ابن ماجه رجال الصحيح وفي الباب عن أبي بن كعب عند أحمد من حديث قيس بن عباد قال قدمت المدينة للقاء أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وما كان بينهم رجل ألقاه أحب الى من أبي بن كعب فأقيمت الصلاة فخرج عمر مع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقامت في الصف الاول فجاء رجل فنظر في وجوه القوم فعرفهم غيرى فضحاني وقام في مكانى فساءعت صلاتى فلما صلى قال يا بنى لا يسؤلك الله انى لم آت الذى أتيت بجهالة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنا ~~كوفوا~~ في الصف الذى يلينى وانى نظرت في وجوه القوم فعرفتهم غيرك ثم حدثت فخاريت الرجال متحت أعناقها الى شئ متوحها اليه قال فسمعته يقول هلك أهل العقدة ورب الكعبة الا عليهم آسى ولكن آسى على من يهلكون من المسلمين واذا هو أبى يعنى ابن كعب هذا لفظ أحمد وقد أخرج الحديث أيضا النسائي وابن خزيمة في صحيحه ومتحت بفتح الميم وتاين مشتابين بينهم ما حاه مهمله أى مدت وأهل العقدة بضم العين المهمله وسكون

المسبب وقيل فتنة الحميا الالبلاء مع زوال الصبر وفتنة الممات السؤال في القبر مع الحيرة وهو من العام القاف بعد الخالص لان عذاب القبر داخل تحت فتنة الممات وفتنة الدجال داخله تحت فتنة الحميا وأخرج الحكيم الترمذي في نوادر

الاصول عن سفبان النوري ان الميت اذا سئل عن ذلك تراه في الشيطان ليثير الى نفسه ان انا ربك فلهذا ورد سؤال التثبت له حين يسئل ثم اخرج بسند جيد الى عمرو بن مرة كانوا يستحبون ٥٩ اذا وضع الميت في القبر ان يقرن بقلوبهم

اعنه من الشيطان (اللهم اني اعوذ بك من التمام) أي ما يات به الانسان أو هو الاثم نفسه وضعا للمصدر موضع الاسم (و) أعوذ بك من (المغرم) أي الدين فيما لا يجوز أو فيما يجوز ثم يحجز عن أدائه فاما دين احتياجه وهو قادر على أدائه فلا استعانة منه ولا لول حق الله والثاني حق العباد قال القرطبي قد نبه في الحديث على الضرر واللاحق من المغرم (فقال له) أي للتي صلى الله عليه وآله وسلم (فأقول) وعند النسائي ان السائل عائشة واغظها فقلت يا رسول الله (مأثر) بفتح الراء على التعجب (ما تسمع من المغرم فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان الرجل اذا غرم) بكسر الراء (حدث فكذب) بان يحتاج بشئ في وفاء ما عليه ولم يقم به فيصير كاذبا وذاك كذب مخفية (ووعده فاخلف) كأن قال لصاحب الدين أو فيك دين في يوم كذا ولم يوف فيصير خالفا للوعدة والكذب والخلف من صفات المنافقين قال في الفتح والمراد ان ذلك شأن من يستدين غالبا انتهى وهذا الدعاء صدر منه

صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل التعليم لامته والان هو صلى الله عليه وآله وسلم معصوم من ذلك أو أنه سلك به طريق الحسنات ورفع الدرجات وفي الحديث التعبد بالجمع والاخبار ورواية تاجي عن تاجي عن حماد بن عيسى

القاف يريد البيعة المعقودة للولاية وعن سمرة عند الطبراني في الكبير ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليعلم الاعراب خلف المهاجرين والانصار ليقصدوا بهم في الصلاة وهو من رواية الحسن عن سمرة وعن البراء أشار اليه الترمذي وعن ابن عباس عند الدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتقدم في الصف الا قول اعرابي ولا يجمي ولا غلام لم يحتمل وفي اسناده لميث بن أبي سليم وهو ضعيف قوله وسطوا الامام فيه مشروعية جعل الامام مقابلا لوسط الصف وهو أحد الاحتمالات التي يحتملها الحديث وقد تقدمت قوله وسدوا الخلل قال المنذري هو بفتح الخاء المججمة واللام وهو ما بين الاثنين من الاتساع وسيأتي ذكر ما هي الحكمة في ذلك في باب الحث على تسوية الصفوف قوله فختلف قلوبكم لان مخالفة الصفوف مخالفة الطواهر واختلاف الطواهر سبب لاختلاف البواطن قوله ليليني قال النووي هو بكسر اللامين وتحفيف النون من غير يا قبل النون ويجوز انبات الياء مع تشديد النون على التوكيد واللام في أوله لام الامر المكسورة أي ليقرب مني قوله أولوا الاحلام والنهي قال ابن سبيل الناس الاحلام والنهي بمعنى واحد والنهي بضم النون جمع نهي بالضم أيضا وهي العقول لانها تنهى عن القبح قال أبو علي الفارسي يجوز أن يكون النهي مصدرا كالمهدي وأن يكون جمعا كالظلم وقيل المراد بأولي الاحلام البساقون وبأولي النهي العقل فعلى الاول يكون العطف فيه من باب * فآلني قولها كذا بواو مينا * وهو ان ينزل تغاير اللفظ منزلة تغاير المعنى وهو كثير في الكلام وعلى الثاني يكون لكل لفظ معنى مستقل وقدروى عن عمر بن الخطاب انه كان اذا رأى صبيا في الصف أخرجه وعن زر بن حبیش وأبي وائل مثل ذلك وانما خص النبي صلى الله عليه وسلم هذا النوع بالتقديم لانه الذي يتأق منه التبليغ ويستخلف اذا احتج الى استخلافه ويقوم بتنبيه الامام اذا احتج اليه قوله واياكم وهيشات الاسواق بفتح الهاء واسكان الياء المشناة من تحت وبالشين المججمة أي اختلاطها والمنازعة والخصومات وارتفاع الاصوات واللفظ والفتن التي فيها والهوشة الفتنة والاختلاط والمراد النهي عن أن يكون اجتماع الناس في الصلاة مثل اجتماعهم في الاسواق متدافعين متغايرين محتاجين للفلوب والافعال قوله يجب أن يلبس المهاجرون والانصار فيه وفي حديث أبي بن كعب وسمرة مشروعية تقدم أهل العلم والفنل لياخذوا عن الامام يأخذ عنهم غيرهم لانهم أمس بضبط صفة الصلاة وحفظها ونقلها وتبليغها

* (باب موقف الصبيان والنساء من الرجال) *

(عن عبد الرحمن بن عوف عن أبي مالك الاشعري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يسوي بين الرابع ركعات في القراءة والقيام ويجعل الركعة الاولى هي أطولهن

التواضع واظهار العبودية والزام خوف الله تعالى والافتقار اليه ولا يمنع تكرار الطلب مع تحقق الاجابة لان في ذلك تحصيل الحسنات ورفع الدرجات وفي الحديث التعبد بالجمع والاخبار ورواية تاجي عن تاجي عن حماد بن عيسى

ومدني وأخرجه البخاري في الاستقرا من مسلم في الصلاة وكذا أبو داود والنسائي (عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله ٦٠ (وسلم على دعاء أدعوه في صلاتي) أي في آخر ما بعد التشهد الأخير قبل السلام

(قال) له صلى الله عليه وآله وسلم (قل اللهم اني ظلمت نفسي) بارتكاب ماوجب العقوبة (ظلمنا كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت) اقرار بالوحداية واستجلاب للمغفرة وهو كلمة تعالى والذين اذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم الآية فأتوا على المستغفرين وفي ضمن ثناؤه عليهم بالاستغفار لتوح بالآخرة كما قيل ان كل شيء أتى الله على فاعله فهو آمر به وكل شيء ذم فاعله فهو ناه عنه (فاغفر لي مغفرة) عظيمة لا يدرك كمها (من عندك) تتفضل بها على لا تسبب لي فيها بعمل ولا غيره قال ابن الجوزي المعنى هب لي المغفرة تفضلوا ولم أكن أهلا لها بعد صلى (وارحمي انك أنت الغفور الرحيم) في هاتين الصفتين مقابلة تحسنة فالغفور مقابل لقوله اغفر لي والرحيم مقابل لقوله ارحمني قال في الكواكب وهذا الدعاء من جوامع الكلام اذ فيه الاعتراف بغاية التقصير وهو كونه ظالما كثيرا وطلب غاية الانعام التي هي المغفرة والرحمة فالاول عبارة عن الزخوة عن النار والثاني ادخال الجنة وهذا الفوز العظيم اللهم اجعلنا من الفائزين بكرمنا بكرم الاكرمين وفي هذا الحديث

لكي يشوب الناس ويجعل الرجال قدام الغلمان والغلمان خلفهم والنساء خلف الغلمان رواه أحمد ولا يروى عنه قال الاحدثكم بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم قال فاقام الصلاة وصف الرجال وصف خلفهم الغلمان ثم صلى بهم فذكر صلاته وعن أنس ان جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم اطعام صناعته فأكل ثم قال قوموا فلا صلى لكم فقامت الى حصار لنا قد اسود من طول ما لبس فنقصه بماء فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت أنا واليتيم وراهم وقاتم الجوز من ورائنا صلى لساركتين ثم انصرف رواه الجماعة الا ابن ماجه وعن أنس قال صليت أنا واليتيم في بيتنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأمي خلفنا أم سليم رواه البخاري وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها رواه الجماعة الا البخاري حديث أبي مالك سكت عنه أبو داود والمنذري وفي اسناده شهر بن حوشب وفيه مقال قوله يسوي بين الاربع ركعات في القراءة والقيام قد قدمنا في أبواب القراءة الكلام في ذلك مبسوطا فلهذا لكي يشوب أي يرجع الناس الى الصلاة ويقبلوا اليها ثم لا ويجعل الرجال قدام الغلمان الخ فيه تفصيل صفوف الرجال على الغلمان والغلمان على النساء هذا اذا كان الغلمان اثنين فصاعدا فان كان صبي واحد دخل مع الرجال ولا ينفرد خلف الصف فله السبكي ويدل على ذلك حديث أنس المذكور في الباب فان اليتيم لم ينف منفردا بل صف مع أنس وقال أحمد بن حنبل يكره أن يقوم الصبي مع الناس في المسجد خلف الامام الا من قد احتلم وأنت وبلغ خمس عشرة سنة وقد تقدم عن عمرانه كان اذا رأى صبي في الصف أخرجه وكذلك عن أبي وائل وزر بن حبيش وقيل عند اجتماع الرجال والصبيان يقف بين كل رجلين صبي ليتعلموا منهم الصلاة وأفعاله قوله ان جدته مليكة قال ابن عبد البر ان الضمير عائد الى اسحق بن عباد الله بن أبي طلحة الراوي الحديث عن أنس ففي حدة اسحق لاجدة أنس وهي أم سليم بنت ملحان زوج أبي طلحة الانصاري وهي أم أنس بن مالك وقال غيره الضمير يعود على أنس بن مالك وهي جدته أمه واسمها مليكة بنت مالك ويؤيد ما قاله ابن عبد البر ما أخرجه النسائي عن اسحق المدكور ان أم سليم سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأتيها ويؤيده أيضا قوله في الرواية المذكورة في الباب وأمي خلفنا أم سليم وقيل انها جدته اسحق أم أبيه وجدة أنس أمه قال ابن رسلان وعلى هذا فلا اختلاف قوله ولا صلى لكم روى بكسر اللام وفتح الباء من أصلى على انه الام كى والقاء زائدة كافي زيد فطلق وروى بكسر اللام وفتح الباء للجزم لكن أكثر ما يجزم بلام الامر الفعل المبني للفاعل اذا كان للغائب ظاهر نحو لينفق ذو سعة من سعته أو ضمر نحو مره ولم يراجها وأقل منه أن يكون مسندا الى ضمير المتكلم نحو وتعمل خطاياكم ومنه ما في

استصحاب طاب التعليم من العالم خصوص في الدعوات المطلوب فيها جوامع الكلام قال في الفتح والمحدث يصرح في هذا الحديث بتعيين محله وقال ابن دقيق العيد هذا يقتضي الامر به بالدعاء في الصلاة من غير تعيين محله ولعله

بترج كونه بعد التشهد لظهور العناية بتعليم دعاء مخصوص في هذا المثل ونأزعه القاهاني فمال الاولى الجمع بينهم في المحدثين
المذكورين أي السجود والتشهد وقال النووي استدلال البخاري صحيح لان ٦١ قوله في صلاتي يوم جئ بها ومن مظانته

هذا الموطن ونعقب بأنه لا دليل
له على دعوى الاولوية بل الدليل
الصريح عام في أنه بعد التشهد
قبل السلام قال في الفتح ويحتمل
أن يكون سؤال أبي بكر عن
ذلك عند قوله لعلمهم التشهد
ثم يخبر من الدعاء ما شاء ومن ثم
أعقب المصنف بعني البخاري
الترجمة بذلك انتهى وزودة هذا
الحديث سوى طرفيه مصريون
وفيه تابعي عن تابعي وصحابي
عن صحابي والتحديث والعنعنة
والقول وأخرجه البخاري أيضا
في الدعوات وكذلك مسلم
والترمذي وابن ماجه وأخرجه
النسائي في الصلاة وزاد أبو ذر
في نسخة عنه هنا بسم الله الرحمن
الرحيم وهي ساقطة عن هذا الشكل
(حديث ابن مسعود في التشهد
تقدم قريبا وقال في هذه الرواية
بعد قوله واشهد أن محمدا عبده
ورسوله ثم يخبر) ولا بن عساكر
ثم ليخير (من الدعاء أعجبه اليه)
قال ابن رشيدي ليس التخيير في
آحاد الشيء بل على عدم وجوبه
فقد يكون أصل الشيء واجبا
ويقع التخيير في وصفه وقال ابن
المنبر قوله ثم ليخير وإن كانت
بصيغة الأمر لهما كثير ما ترد
للندب انتهى وادعى بعضهم
الاجماع على عدم الوجوب قال
في الفتح وفيه نظر فقد أخرج
عبد الرزاق بإسناد صحيح عن
طاوس ما يدل على أنه يرى وجوب الاستعاذة المأمور بها في حديث أبي هريرة وذلك أنه سأل ابنه هل قالها بعد التشهد فقال
لا فأمره أن يعيد الصلاة وبه قال بعض أهل الظاهر وأقرط ابن حزم فقال بوجوبه في التشهد الاول أيضا وقال ابن المنذر

الحديث وأقل من ذلك ضمير الخطاب كقراءة في ذلك فلتفرضوا بيناء الخطاب واللام في
قوله لكم للتعليم وليس المراد الأصلي لتعليمكم وتبليغكم ما أمرني به ربي وليس فيه
تشريك في العبادة فيؤخذ منه جواز أن يكون معنية صلاته صلى الله عليه وسلم بالتعليم فانه عبادة
أخرى ويدل على ذلك ما رواه البخاري عن أبي قلابة قال جاءنا مالك بن الحويرث في
مسجدنا هذا فقال اني لأصلي لكم وما أريد الصلاة وبوقوله البخاري باب من صلى بالناس
وهو لا يريد إلا أن يعلمهم قوله فنضضه بالصاد المفتوحة والهاء المهملة وهو الرش كما قال
الجوهري وقيل هو الغسل قوله وقت أنا واليتيم وراه هو ضحية بن أبي ضميرة مولى
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جد حسين بن عبد الله بن ضحية وفيه ان الصبي يسد
الجناس واليه ذهب الجمهور من أهل البيت وغيرهم وذهب أبو طالب والمؤيد بالله في
أحد قوليه الى أنه لا يسد اذ ليس بمصل حقيقة وأجاب المهدى عن الحديث في الخبر بأنه
يحتمل بلوغ اليتيم فاستحب الاسم وفيه ان الظاهر من اليتيم الصغر فلا يصار الى خلافه
الابدليس ويؤيد ما ذهب اليه الجمهور وجذبته صلى الله عليه وسلم لابن عباس من جهة
اليسار الى جهة اليمين وصلاته معه وهو صبي وأما ما تقدم من جعله صلى الله عليه وآله
وسلم للقبان متتابعين بعد الرجال ففعل لا يدل على فساد خلافه قوله خير صفوف الرجال أولها
فيه التصریح بأفضلية الصف الاول للرجال وأنه خيرها لما فيه من احراز الفضيلة
وقد ورد في الترغيب فيه أحاديث كثيرة سيما في ذكر بعضها قوله وشرها آخرها انما كان
شرها لما فيه من ترك الفضيلة الحاصلة بالتقدم الى الصف الاول قوله وخير صفوف
النساء آخرها انما كان خيرها لما في الوقوف فيه من البعد عن مخالطة الرجال بخلاف
الوقوف في الصف الاول من صفوفهن فانه مظنة المخالطة لهم وتعلق القلب بهم المتسبب
عن رؤيتهم وسماع كلامهم ولهذا كان شرها وفيه ان صلاة النساء مضمومة فاجازة من غير
فرق بين كونهن مع الرجال أو منفردات وحدهن

* (باب ما جاء في صلاة الرجل فذا ومن ركع أو حرم دون الصف ثم دخله) *

(عن علي بن زييد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف
فوقف حتى انصرف الرجل فقال له اسد قبل صلاتك فلا صلاة لم تقدر خلف الصف رواه
أحمد وابن ماجه وعن وابصة بن معبد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا
يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد صلاته رواه الخمسة الا النسائي وفي رواية قال
سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل صلى خلف الصف وحده فقال يعيد
الصلاة رواه أحمد وعن أبي بكر انه انتهى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو راكع
فركع قبل أن يصل الى الصف فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال زادك الله حرصا
ولا تعد رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي وعن ابن عباس قال أقيت النبي صلى

طاوس ما يدل على أنه يرى وجوب الاستعاذة المأمور بها في حديث أبي هريرة وذلك أنه سأل ابنه هل قالها بعد التشهد فقال
لا فأمره أن يعيد الصلاة وبه قال بعض أهل الظاهر وأقرط ابن حزم فقال بوجوبه في التشهد الاول أيضا وقال ابن المنذر

ولاحديث ابن مسعود ثم ليخبر من الدعاء لقلت بوجوبها وقد قال الشافعي أيضا بوجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد التشهد وادعى أبو الطيب الطبري ٦٢ من اتباعه والطحاوي وآخرون أنه لم يسبق إلى ذلك (فيدعو) زاد أبو داود

به وللشافعي فيلزم به ولا يحق
يخبر من الدعاء ما أحب وللخيار
في الدعوات من الفناء ما شاء
ونحوه اسلم بلفظ من المستلة
واستدل به على جواز الدعاء
في الصلاة بما اختار المصلي
من أمر الدنيا والآخرة قال
ابن بطال خالف في ذلك النخعي
وطاوس وأبو حنيفة فقالوا لا
يدعو في الصلاة إلا بما يوجب
القرآن كذا أطلق هو ومن تبعه
عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
والمعروف في كتب الحنفية أنه
لا يدعو في الصلاة إلا بما جاء
في القرآن أو ثبت في الحديث
وعبارة بعضهم ما كان مأثورا
قال قائلهم والمأثور أعم من أن
يكون مرفوعا أو غير مرفوع
لكن ظاهر حديث الباب يرد
عليهم وكذا يرد على قول ابن
سريج لا يدعو في الصلاة إلا بأمر
الآخرة واستثنى بعض الشافعية
ما يقبح من أمر الدنيا فإن أراد
القاحش من اللفظ فعمله والا
فلا شك أن الدعاء بالأمور المحرمة
مطلقا لا يجوز انتهى قال
القسطلاني وهذا الاستثناء
ذكره أبو عبد الله الأبي وعبارته
واستثنى بعض الشافعية من
مصالح الدنيا ما فيه سوء أدب
كقوله اللهم اعطني امرأة جميلة
هنا كذا ثم يذكر أوصاف
أعضائها انتهى وقال ابن المنير

الله عليه وسلم من آخر الليل فصليت خلفه فأخذ بيدي فخرني حتى جعلني حذاءه رواه
أحمد) حديث علي بن شيبان روى الأثرم عن أحمد أنه قال حديث حسن قال ابن
سيد الناس رواه ثقات معروفون وهو من رواية عبد الرحمن بن علي بن شيبان عن أبيه
وعبد الرحمن قال فيه ابن حزم وما فعل أحدنا به بأكثر من أنه لم يرو عنه إلا عبد الرحمن
ابن بدر وهذا ليس بوجه انتهى وقد روى عنه أيضا ابنه محمد ورواه عبد الرحمن بن
رثاب وثقه ابن حبان وروى له أبو داود وابن ماجه ويشهد الحديث علي بن شيبان
ما أخرجه ابن حبان عن طلق مرفوعا لاصلا لم يفرده خلف الصف وحديث وابصة بن
معبد أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان وحسنه الترمذي وقال ابن عبد البر أنه
مضطرب الإسناد ولا يقبته جماعة من أهل الحديث وقال ابن سيد الناس ليس
بالاضطراب الذي وقع فيه مما يضره وبين ذلك في شرح الترمذي له وأطال وأطاب
وحديث أبي بكر أخرجه أيضا ابن حبان وحديث ابن عباس هو إحدى الروايات التي
وردت في صفة دخوله مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الليل في الليلة التي بات
فيها عنده حالته معونة والذي في الصحيحين وغيرهما أنه قام عن يساره فجعله عن يمينه وقد
اختلف السلف في صلاة المأموم خلف الصف وحده فقات طائفة لا يجوز ولا يصح
وعن قال بذلك النخعي والحسن بن صالح وأحمد واسحق وحماد وابن أبي ليلى ووكيع
وأجاز ذلك الحسن البصري والأوزاعي ومالك والشافعي وأصحاب الرأي وفرق آخرون
في ذلك قرأوا على الرجل الاعادة دون المرأة وتمسك القائلون بالصحة بحديث علي بن
شيبان ووابصة بن معبد المذكورين وتمسك القائلون بالصحة بحديث أبي بكر قالوا
لأنه أتى ببعض الصلاة خلف الصف ولم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالاعادة فيحمل
الأمر بالاعادة على جهة التدبير مبالغة في المحافظة على الأولى ومن جملة ما تنسكوا به
حديث ابن عباس وجابر أن جاء كل واحد منهما فوقف عن يسار رسول الله صلى الله عليه
وسلم مؤتمرا به وحده فادرك كل واحد منهما سما حتى جعله عن يمينه قالوا فقد صار كل واحد
منهم ما خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك الإدارة وهو تمسك غير مفيد لاهم مطلوب
لأن المدبر من اليسار إلى اليمين لا يسمى مصليا خلف الصف وإنما هو متصل عن اليمين ومن
متمسكهم ما روى عن الشافعي أنه كان يضعف حديث وابصة ويقول لو ثبت لقلت به
ويجاب عنه بأن البيهقي وهو من أصحابه قد أجاب عنه فقال الخبر المذكور ثابت قبل
الأولى الجمع بين أحاديث الباب بحمل عدم الأمر بالاعادة على من فعل ذلك لغيره ذر مع
خشية الصوت لو انضم إلى الصف وأحاديث الاعادة على من فعل ذلك لغيره ذر وقيل من
لم يعلم ما في ابتداء الركوع على تلك الحال من النهي فلا اعادة عليه كما في حديث أبي بكر
لأن النهي عن ذلك لم يكن تقدم ومن علم بالنهي وفعل بعض الصلاة وكلها خلف الصف
لزمته الاعادة قال ابن سيد الناس ولا بعد حكم الشروع في الركوع خلف الصف حكم

الصلاة

الدعاء بأمر الدنيا في الصلاة خطر وذلك أنه قد تلبس عليه الدنيا الخائرة بالخطورة فيدعو بالخطورة

فيكون عاصيا بكلمة في الصلاة فتبطل صلاته وهو لا يشعر ألا ترى أن العامة يلبس عليها الحق بالباطل فلو حكم حاكم على

عاشى بحق فظنه باطلا فدعا على الحاسم بباطل ابطلت صلاته وتغير الخطوط الجائزة من المحرمة عسر تجدافا لصلواته أن لا يدعوا
بديناه الاعلى تثبت من الجواز انتهى واستدل الحنفية بقوله صلى الله عليه ٦٣ وآله وسلم ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء

من كلام الناس وأجيب بقوله
صلى الله عليه وآله وسلم سلوا الله
- وائجكم حتى الشسع لنعالمكم
والمخ لقسد وركم وقد ورد فيها
يقال بعد التشهد أخبرنا من
احسنهم امارواه سعيد بن منصور
وأبو بكر بن أبي شيبة عن طريق
عمر بن سعد قال كان عبد الله
يعني ابن مسعود يعلمنا التشهد
في الصلاة ثم يقول اذا فرغ
أحدكم من التشهد فليقل اللهم
انى أألك من الخير كله ما علمت
منه وما لم أعلم وأعوذ بك من
الشركاء ما علمت منه وما لم أعلم
اللهم انى أسألك من خير ما سألك
به عبدك الصالحون وأعوذ بك
من شر ما استعاذ منه عبادك
الصالحون ربنا آتنا في الدنيا
حسنة الآية قال ويقول لم يدع
نبي ولا صالح بشئ الا دخل في هذا
الدعاء وهذا من المأثور وغير
مرفوع وليس هو بما ورد في
القرآن وقد استدل البيهقي
بحديث الباب المتفق عليه
وبحسب أبي هريرة رفعه اذا
فرغ أحدكم من التشهد فليقل
بالله الحديث وفي آخره ثم يدع
لنفسه بما بدا له وأصل الحديث
في مسلم وهذه الزيادة صحيحة
لانها من الطرق التي أخرجهما
مسلم عن أم سلمة رضى الله
عنها قالت كان رسول الله صلى

الصلاة كلها خلفه فهذا أحمد بن حنبل يرى أن صلاة المنة تدخل في الصف باطله ويرى
ان الركوع دون الصف جائز قال وقد اختلف السلف في الركوع دون الصف فرخص
فيه زيد بن ثابت وفعل ذلك ابن مسعود وزيد بن وهب وروى عن سعيد بن جبير وأبي
سلمة بن عبد الرحمن وعروة وابن جريج ومعهما أنهم فعلوا ذلك وقال الزهري ان كان قريبا
من الصف فعل وان كان بعيدا لم يفعل وبه قال الاوزاعي انتهى قال الحفاظ في التلخيص
اختلف في معنى قوله ولا تعد فتقبل نهاء عن العودة الى الاحرام خارج الصف وانكر هذا
ابن حبان وقال أراد لا تعد في ابطاء المجيء الى الصلاة وقال ابن القطان القاسمي بما
للمهلب بن أبي صفرة معناه لا تعد الى دخوله في الصف وأنت راكع فانها كشيبة البهائم
ويؤيده رواية جادين سلمة في مصنفه عن الاعلم عن الحسن عن أبي بكر أنه دخل المسجد
ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وقد ركع فركع ثم دخل الصف وهو راكع فلما
انصرف النبي صلى الله عليه وسلم قال أليكم دخل في الصف وهو راكع فقال له أبو بكر أنا
فقال زادك الله حرصا ولا تعد وقال غيره بل معناه لا تعد الى اتباع الصلاة مسرعا واجتنب
بما رواه ابن السكن في صحيحه بلفظ أقيمت الصلاة فانطلقت أسعى حتى دخلت في الصف
فلما قضى الصلاة قال من الساعي آتفا قال أبو بكر فقلت أنا فقال زادك الله حرصا
ولا تعد قال في التلخيص أيضا انه روى الطبراني في الاوسط من حديث ابن الزبير
ما يعارض هذا الحديث فاخرج من حديث ابن وهب عن ابن جريج عن عطاء سمع ابن
الزبير على المنبر يقول اذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع فليركع حين يدخل ثم يدب
راكعا حتى يدخل في الصف فان ذلك السنة قال عطاء وقد رأيت يصنع ذلك وقال تفرد به
ابن وهب ولم يروه عنه غير حملة ولا يروى عن ابن الزبير الا بهذا الاسناد انتهى وقد
اختلف فيمن لم يجز دفرة ولا سعة في الصف ما الذي يفعل فخفي عن نصه في البويطي
انه يقف منفردا ولا يجذب الى نفسه أحد الا انه لو جذب الى نفسه واحد القوت عليه
فضله الصف الاول ولا وقع الخلل في الصف وبهذا قال أبو الطيب الطبري وحكاها
عن مالك وقال أكثر أصحاب الشافعي وبه قالت الهادوية انه يجذب الى نفسه واحدا
ويستحب للمجذوب أن يساعده ولا يفرق بين الداخل في أثناء الصلاة والحاضر في ابتداءها
في ذلك وقد روى عن عطاء وابراهيم النخعي ان الداخل الى الصلاة والصفوف قد استوت
وانصلت يجوز له ان يجذب الى نفسه واحد اليه قوم معه واستقيم ذلك أحمد وامحق
وكرهه الاوزاعي ومالك وقال بعضهم جذب الرجل في الصف ظم واستدل القائلون
بالجواز بما رواه الطبراني في الاوسط والبيهقي من حديث وابصة انه صلى الله عليه وسلم
قال لرجل صلى خلف الصف أيها المصلين هلا دخلت في الصف أو جرت رجلا من الصف
أعد صلاته وفيه السري بن اسمعيل وهو متعول وله طريق أخرى في تاريخ أحمد - جهمان
لابي نعيم وفيها قيس بن الربيع وفيه ضعف ولا يروى في المراسيل من رواية مقاتل بن

الله عليه) وآله (وسلم اذا سلم) من الصلاة (قام القساع حين يقضي) أي يتم (تسليمه) ويقرغ منه (ومكث يسيرا قبل أن يقوم)
قال ابن شهاب الزهري فأرى والله أعلم أن مكثه يسيرا كان لكي يتفقد النساء أي يخرجن قبل أن يركعن من انصرف من

القوم المصلين وموضع الاستدلال قوله كان اذا سلم ويحتمل ان يستنبط الغرضية من التعبير بلفظ كان المشعر بتحقق مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم وهو ٦٤ مذهب الجمهور ولا يصح التحلل من الصلاة الاله لانه ركن وقد قال صلى الله

عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وفي حديث علي بن أبي طالب عند أبي داود بسند حسن مرفوعا مفتاح الصلاة الطهور وتحرىهما التكبير وتحليلها التسليم وهو يحصل بالاولى أما الثانية فسنة وقال الحنفية يجب الخروج من الصلاة ولا نقرضه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قعد الامام في آخر صلاته ثم احدث قبل ان يسلم فقد تمت صلاته وهذا الحديث ضعفه الحفاظ قالوا وما استدلل به الشافعية لا يدل على الغرضية لانه خبر الواحد بل يدل على الوجوب وقد قلنا به انتهى وهذا جار على قاعدتهم وقال المرداوي من الحنابلة في منعه يسلم مرتبا معروفا وجوبا مبتدئا عن يمينه جهرا مسرعا به عن يساره انتهى ولم يذكر في هذا الحديث التسليمين لكن رواهما مسلم من حديث ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص بل ذكرهما الطحاوي من حديث الثلاثة عشر صحابيا وزاد غيره سبعة وبذلك أخذ الشافعي وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وقال المالكية السلام واحدة واستدل به بحديث عائشة المروي في السنن انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم تسليمة

حبان مرفوعا ان جاء رجل فلم يجد أحدا فليختم اليه رجلا من الصف فليقم معه فما أعظم أجر الختم وأخرج الطبراني عن ابن عباس باسناد قال الحافظ واه بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر الآتي وقد تمت الصفوف أن يجتذب اليه رجلا يقيم معه الى جنبه

• (باب الحث على تسوية الصفوف ورصها وسد خللها) •

(عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال سووا صفوفكم فان تسوية الصف من تمام الصلاة وعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل علينا بوجهه قبل ان يكبر فيقول تراصوا واعتدلو امتفق عليهما وعن النعمان بن بشير قال كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم يسوي صفوفنا كأنما يسويهم القداح حتى رأى اننا قد عقلنا عنه ثم خرج يومافا حتى كاد ان يكبر فرأى رجلا يبادي صدم من الصف فقال عباد الله

اتسؤن صفوفكم أوليخا لن الله بين وجوهكم واه الجماعة البخاري فان له منسه

اتسؤن صفوفكم أوليخا لن الله بين وجوهكم ولا جد وأبي داود في رواية قال فرأيت

الرجل يلزق كعبه بكعب صاحبه ويركبه بركبه ومنكبه بمنكبه) وفي الباب غير ما ذكره

المصنف عند أحمد وأبي داود والنسائي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخلل

الصف من ناحية الى ناحية يمسح صدره وناو منا كبنا ويقول لا تختلفوا تختلف قلوبكم

الحديث وعن أبي هريرة عند مسلم وعن جابر بن عبد الله عند عبد الرزاق وعن ابن عمر

عند أحمد وأبي داود قوله سووا صفوفكم فيه ان تسوية الصفوف واجبة قوله قال

تسوية الصف من تمام الصلاة في لفظ البخاري من اقامة الصلاة والمراد بالصف الجنس

وفي رواية فان تسوية الصفوف وقد استدل ابن حزم بذلك على وجوب التسوية قال

لان اقامة الصلاة واجبة وكل شيء من الواجب واجب ونازع من ادعى الاجماع على

عدم الوجوب وروى عن عمرو بن بلال ما يدل على الوجوب عندهما الانهما كانا يضربان

الاقدام على ذلك قال في الفتح ولا يخفى ما فيه لاسيما وقد بينا ان الرواية ثقة واعلى هذه

العبارة يعني انه رواها بعضهم بلفظ من تمام الصلاة كما تقدم واستدل ابن بطال بما

في البخاري من حديث أبي هريرة بلفظ فان اقامة الصف من حسن الصلاة على ان

التسوية سنة قال لان حسن الذي زيادة على تمامه وأورد عليه رواية من تمام الصلاة

وأجاب ابن دقيق العيد فقال قد يؤخذ من قوله تمام الصلاة الاستحباب لان تمام الشيء

في العرف أمر خارج عن حقيقته التي لا يتحقق الا بها وان كان يطلق بحسب الوضع على

مالا تتم الحقيقة الاله ورد بان لفظ الشارع لا يجعل الاعلى ما دل عليه الوضع في اللسان

العربي وانما يجعل على العرف اذا ثبت انه عرف الشارع لا العرف الحادث قوله تراصوا

بشدائد الصاد الماهلة أي تلاصقوا بغير خذل وفيه جواز الكلام بين الاقامة والدخول

في الصلاة قوله لا تؤن بضم التاء المشناة من فوق وفتح السين وضم الواو وتشديد النون

واحدة السلام عليكم يرفع بها صوته حتى يوقظنا به واجيب بانه حديث معلول كما ذكره العقيلي وبسط ابن قال

عن ابراهيم الكلابي على ذلك رواية في قيام الليل والذين رواه عنه القسليتين رووا ما شهدوا في العرض والنفل وحديث عائشة

ليس صريحاً في الاقتصار على تسليمة واحدة بل أخبرنا انه كان يسلم تسليمة يوقفهم بها ولم تنف الاخرى بل سكنت عنهما وليس
سكوتها عنهما مقدمة على رواية من حفظها وضبطها وهم أكثر ٦٥ عدد أو أحاديثهم أصح وزبادتهم مقبولة

قال البيضاوي هذه الام التي يتلقى بها القسم والقسم ههنا مقدر ولهذا كدما بالنون
المشبهة قوله أو ليخالقن الله بين وجوهكم أي ان لم تسقوا والمراد بتسوية الصفوف
اعتدال القائمين بها على سمت واحد ويراد بها أيضاً سد الظلل الذي في الصف واختلاف في
الوعيد المذكور فقل هو على حقيقته والمراد تشويه الوجه بقصويل خافقه عن موضعه
بجعله موضع القنأ أو نحو ذلك فهو نظير ما تقدم في رفع رأسه قبل الامام ان يجعل الله
رأسه رأس حمار وفيه من اللطائف وقوع الوعيد من جنس الجنابة وهي الخالفة قال
في الفتح وعلى هذا فهو واجب والتقريط فيه سرام يؤيد الوجوب حديث أبي امامة
بلفظ تسون الصفوف أو ليططمس الوجوه أخرجه أحد وفي اسناده ضعف ومنهم من
حمل الوعيد المذكور على الجواز قال النووي معناه يوقع بينكم الهداية والبغضاء
واختلاف القلوب كما تقول تغير وجهه فلان أي ظهر لي من وجهه كراهة لان مخالفتهم في
الصفوف مخالفة في ظواهرهم واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن ويؤيده
رواية أبي داود بلفظ أو ليخالقن الله بين قلوبكم وقال القرطبي معناه تفرقون فيما أخذ كل
واحد وجهه غير الذي يأخذ صاحبه لان تقدم الشخص على غيره مظنة للتكبر المفسد
للقلب الداعي الى القطيعة والحاصل ان المراد بالوجه هنا جل على العضو المخصوص
فالخالفة اما بحسب الصورة الانسانية أو بالصفة أو جعل القدم ورأوا جل على ذات
الشخص فالخالفة بحسب المقاصد اشار الى ذلك ابركرمانى ويحتمل ان يراد الخالفة في
الجزء فيجازى المسوى بخير ومن لا يسوى بشي قوله كما تنما يسوى بها القداح هي جمع
قدح بكسر القاف واسكان الدال المهملة وهو السهم قبل ان يرأس ويركب فيه النصل
قوله يلزق بضم أوله يتعدى بالهمزة والتضعيف يقال ألزمته ولزقته قوله منكبه المنكبة
يجتمع العضد والكنف (وعن أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سوا
صفوفكم وحاذوا بين منا كبكم ولياى أيدي اخوانكم وسدوا الخلل فان الشيطان
يدخل فيما بينكم بمنزلة الخذف يعني أولاد اناصان الصغار رواد أحد) الحديث قال
المذري في الترغيب والترهيب رواه أحمد بإسناد لا بأس به والطبراني وأخرج نحوه
أبو داود والنسائي من حديث ابن عمر وأخرج نحوه أيضاً من حديث أنس قوله وحاذوا
بين منا كبكم بالخاء المعجمة والذال المعجمة أي اجعلوا بعضكم احداً بعض بحيث يكون
منكبة كل واحد من المصلين موازياً لمنكبة الآخر ومسامته له فتكون المناكبة والاعتناق
والاقدام على سمت واحد قوله وينسوا أي يدي اخوانكم لفظ أبي داود عن ابن عمر
ولينوا أي يدي اخوانكم أي اذا جاء المصلى ووضع يده على منكبة المصلى فليدان له بمنكبه
وكذا اذا أمر من يسوى الصفوف بالاشارة يده ان يسوى في الصف أو وضع يده
على منكبه فليستو وكذا اذا أراد ان يدخل في الصف فليوسع له قال في المفاتيح

قال البيضاوي هذه الام التي يتلقى بها القسم والقسم ههنا مقدر ولهذا كدما بالنون
المشبهة قوله أو ليخالقن الله بين وجوهكم أي ان لم تسقوا والمراد بتسوية الصفوف
اعتدال القائمين بها على سمت واحد ويراد بها أيضاً سد الظلل الذي في الصف واختلاف في
الوعيد المذكور فقل هو على حقيقته والمراد تشويه الوجه بقصويل خافقه عن موضعه
بجعله موضع القنأ أو نحو ذلك فهو نظير ما تقدم في رفع رأسه قبل الامام ان يجعل الله
رأسه رأس حمار وفيه من اللطائف وقوع الوعيد من جنس الجنابة وهي الخالفة قال
في الفتح وعلى هذا فهو واجب والتقريط فيه سرام يؤيد الوجوب حديث أبي امامة
بلفظ تسون الصفوف أو ليططمس الوجوه أخرجه أحد وفي اسناده ضعف ومنهم من
حمل الوعيد المذكور على الجواز قال النووي معناه يوقع بينكم الهداية والبغضاء
واختلاف القلوب كما تقول تغير وجهه فلان أي ظهر لي من وجهه كراهة لان مخالفتهم في
الصفوف مخالفة في ظواهرهم واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن ويؤيده
رواية أبي داود بلفظ أو ليخالقن الله بين قلوبكم وقال القرطبي معناه تفرقون فيما أخذ كل
واحد وجهه غير الذي يأخذ صاحبه لان تقدم الشخص على غيره مظنة للتكبر المفسد
للقلب الداعي الى القطيعة والحاصل ان المراد بالوجه هنا جل على العضو المخصوص
فالخالفة اما بحسب الصورة الانسانية أو بالصفة أو جعل القدم ورأوا جل على ذات
الشخص فالخالفة بحسب المقاصد اشار الى ذلك ابركرمانى ويحتمل ان يراد الخالفة في
الجزء فيجازى المسوى بخير ومن لا يسوى بشي قوله كما تنما يسوى بها القداح هي جمع
قدح بكسر القاف واسكان الدال المهملة وهو السهم قبل ان يرأس ويركب فيه النصل
قوله يلزق بضم أوله يتعدى بالهمزة والتضعيف يقال ألزمته ولزقته قوله منكبه المنكبة
يجتمع العضد والكنف (وعن أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سوا
صفوفكم وحاذوا بين منا كبكم ولياى أيدي اخوانكم وسدوا الخلل فان الشيطان
يدخل فيما بينكم بمنزلة الخذف يعني أولاد اناصان الصغار رواد أحد) الحديث قال
المذري في الترغيب والترهيب رواه أحمد بإسناد لا بأس به والطبراني وأخرج نحوه
أبو داود والنسائي من حديث ابن عمر وأخرج نحوه أيضاً من حديث أنس قوله وحاذوا
بين منا كبكم بالخاء المعجمة والذال المعجمة أي اجعلوا بعضكم احداً بعض بحيث يكون
منكبة كل واحد من المصلين موازياً لمنكبة الآخر ومسامته له فتكون المناكبة والاعتناق
والاقدام على سمت واحد قوله وينسوا أي يدي اخوانكم لفظ أبي داود عن ابن عمر
ولينوا أي يدي اخوانكم أي اذا جاء المصلى ووضع يده على منكبة المصلى فليدان له بمنكبه
وكذا اذا أمر من يسوى الصفوف بالاشارة يده ان يسوى في الصف أو وضع يده
على منكبه فليستو وكذا اذا أراد ان يدخل في الصف فليوسع له قال في المفاتيح

٩ نيل م صفة الدكر لاسم م ومواعلى الجهر به والختار ان الامام والمأموم يحقنيان الذكر
الان احتيج الى التعليم (وقال ابن عباس) رضى الله عنه (كنت أعلم) أي أظن وفيه إطلاق العلم على الامر المستند فيه

الى الظن الغالب (اذا انصرفوا بذلك) أى وقت انصرفهم برفع الصوت (اذا سمعته) أى الذى ذكره وظاهره ان ابن عباس لم يكن يحضر الصلاة فى الجماعة فى بعض الاوقات انصرفوا وكان حاضر الكعبة فى آخر الصفوف فكان لا يعرف

انقضاهما بالتسليم وانما كان يعرفه بالتكبير قال الشيخ تقي الدين ويؤخذ منه انه لم يكن هناك مبالغ جهر الصوت يسمع من بعد انتهى عن أى هزيمة رضى الله عنه قال جاء الفقهاء فيهم أبودر كما عند أبي داود وأبو الدرداء كما عند النسائي (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا ذهب أهل الدثور) بضم الدال جمع دثر بفتح الدال وسكون الناء (من الاموال) بيان للدثور وتأكيده له لان الدثور يجي بمعنى المال وبمعنى الكثير من كل شئ (بالدرجات العلى) فى الجنة أو المراد علو القدر عنده تعالى (والنعم المقيم) الدائم المستحق بالصدقة (يصلون كما انصلى ويصومون كما صوم) زاد فى حديث أبي الدرداء عند النسائي فى اليوم واليلة ويذكرن كما ذكر وللإزار من حديث ابن عمر وصدقوا تصديقاً وآمنوا إيماناً (ولهم فضل أموال) ولا يذرف فضل من أموال ولا يصلى فضل الاموال (يحبون بها ويعفرون ويجاهدون ويتصدقون) وعند مسلم ويتصدقون ولا تصدق ويعتقون ولا تعتق (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ألا احديثكم بما) أى بشئ (ان أخذتم أدركتم) بذلك الشئ (من سبقكم) من أهل الاموال فى الدرجات العلى وجوز غيره ان تكون حسيمة قال الحافظ والاول أولى انتهى (ولم يدرككم أحد بعدكم) لاسيما أصحاب الاموال ولا من غيرهم

شرح المصابيح وهذا أولى والى من قول الخطابي ان معنى من المنكب السكون والخشوع قوله وسددوا الخلل هو بفتح السين القرية بين الصفيين كما تقدم قوله الحذف قال الروى بها مهمله وذال مجهلة مفتوحين ثم جاءوا سددوا سددوا مثل قصب وقصبة وهى غنم سود صغار تكون باليمن والجزاز (وعن جابر بن سمرة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربهم افقلنا يا رسول الله كيف تصف الملائكة عند ربهم قال يتنون الصف الاول ويتراصون فى الصف وراء الجماعة الا البخارى والترمذى وعن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اتقوا الصف الاول ثم الذى يليه فان كان نقص فليكن فى الصف المؤخر وراء أحمد وأبو اود والنسائي وابن ماجه وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لله ملائكة يتصلون على الذين يصلون على ميامن الصفوف وراء أبوداود وابن ماجه وعن أبي سعيد الخدرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى فى أصحابه تأخر اقل لهم تقدموا فأتقوا بي وليأتكم بكم من وراءكم لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله عز وجل وراء مسلم والنسائي وأبوداود وابن ماجه حديث أنس هو عند أبي داود من طريق محمد بن سليمان الأبارى وهو صدوق وبقية رجاله رجال الصحيح وحديث عائشة رجاله رجال الصحيح على ما فى معاوية ابن هشام من المقال قوله ألا تصفون بفتح التاء المثناة من فوق وضم الصاد وبضم أوله مبنى للمفعول والمراد الصف فى الصلاة قوله كما تصف الملائكة فيه الاقتداء بأعمال الملائكة فى مسلاتهم وتعباداتهم قوله عند ربهم كذا لفظ ابن حبان ولفظ أبي داود والنسائي عند ربهم قوله فقلنا لفظ أبي داود وابن حبان قلنا ولفظ النسائي قالوا قوله يتنون الصف الاول لفظ أبي داود يتنون الصفوف المتقدمة وفيه فضيلة اتمام الصف الاول قوله ويتراصون تقدم نفسيره قوله اتقوا الصف الاول فيه مشروعية اتمام الصف الاول وقد اختلف فى الصف الاول فى المسجد الذى فيه منبر هل هو الخارج بين يدي المنبر أو الذى هو أقرب الى القبلة فقال الغزالي فى الاحياء الصف الاول هو المتصل الذى فى فناء المنبر ما عن طريقه مقطوع قال وكان سفيان يقول الصف الاول هو الخارج بين يدي المنبر قال ولا يسعدان يقال الاقرب الى القبلة هو الاول وقال النووى فى شرح مسلم الصف الاول المدح الذى وردت الاحاديث بفضله هو الصف الذى يلى الامام سواء جاء صاحبه مقدماً ومؤخراً سواء تخلله مقصورة أو نحوها هذا هو الصحيح الذى جزم به المحققون وقال طائفة من العلماء الصف الاول هو المتصل من طرف المسجد الى طرفه لا نقطعه مقصورة ونحوها فان تخلل الذى يلى الامام فليس باول بل الاول ما لم يتخلله شئ قال وهذا هو الذى ذكره الغزالي وقيل الصف الاول عبارة عن

أهل الاموال فى الدرجات العلى والسبقية المذكورة رجع ابن رقيق العبدان تكون معنوية مجي

(وكنتم خير من أنتم بين ظهرانيه الامن عمل) من الاغنياء (مثله) فليست خيرا منه لان هذا هو نقيض الحكم الثابت للمستثنى منه واتقاء خبرية الخطابين بالنسبة الى من عمل مثل عملهم صادق ٦٧ مساواتهم لهم في الخيرية وبهمذا يجاب عن استشكل ثبوت الانضلية في

خير مع التساوي في العمل المفهوم من قوله أدر كتم رهو أحسن من التأويل بالامن عمل مثله وزاد بغيره من فعل البرأشار اليه البدر الدما مفي لكن لا يمنع ان يفوق الذكرمع سهولته الاعمال الشاقة الصعبة من الجهاد ونحوه وان ورد أفضل العبادات أحجزها لان في الاخلاص في الذكرم من المشقة ولا سيما الحد في حال الفقر ما يصير به أعظم الاعمال وأيضا فلا يلزم ان يكون الثواب على قدر المشقة في كل حال فان ثواب كلمة الشهادتين مع سهولتها أكثر من العبادات الشاقة واذا قلنا ان الاستثناء يعود على كل من السابق والمدرك كما هو قاعدة الشافعي رحمه الله في ان الاستثناء المتعقب للعمل عائد على كلها يلزم قطعان يكون الاغنياء أفضل اذ معناه ان أخذتم أدر كتم الامن عمل مثله فانكم لا تدركون تسبحون وتحمدون وتكبرون خلف كل صلاة ظاهره يشمل القرض والنفل لكن حله أكثر العلماء على القرض وقد وقع في حديث كعب بن جحرة عندهم سلم التقييد بالكتابة وكانهم حملوا المطلقات عليها وعند البخاري في الدعوات دبر كل صلاة ورواية

مجي الايمان الى المسجد أولا وان صلى في صف آخر قيل لبشر بن الحرث نواله تبرك واصل في آخر الصفوف فقال انه ما يدقرب الفلوب لا قرب الاجساد والاحاديث ترد هذا قوله ان الله وملائكته يصلون على لفظ أبي داود ان الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف وفيه استحباب الكون في عين الصف الاول وما بعده من الصفوف قوله وليأتم بكم من وراءكم أي بقتل بكم من خلفكم من الصفوف وقد تمسك به الشعبي على قوله ان كل صف منهم امام لمن وراءه وعامة أهل العلم يخالفونه قوله لا يزال قوم يتأخرون زاد اوداد عن الصف الاول قوله حتى يؤخرهم الله أي يؤخرهم الله عن رحمته وعظيم فضله وعن رتبة العلماء المأخوذ عنهم وعن رتبة السابقين وقيل ان هذا في المنافقين ولظواهره عام لهم واخيرهم وفيه الحث على الكون في الصف الاول والتنفير عن التأخر عنه وقد ورد في فضيلة الصلاة في الصف الاول أحاديث غير ما ذكره المصنف منها عن أبي هريرة عندهم سلم والترمذي وأبي داود والنسائي وابن ماجه بلفظ خير صفوف لرجال أولها الحديث وقد تقدم وله حديث آخر متفق عليه وان الناس يعملون ما في النداء والصف الاول وقد تقدم أيضا وعن جابر عن ابي أي شيبه بنحو حديث أبي هريرة الاول وعن العرابض بن سارية عندهم سلم والنسائي وابن ماجه وأحمد بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسبغ للصف المتقدم ثلاثا للثاني مرة وعن عبد الرحمن بن عوف عندهم سلم ابن ماجه بنحو حديث عائشة وعن النعمان بن بشير بنحوه عندهم سلم عن البراء بن عازب عندهم سلم وأبي داود والنسائي من حديث فيه بنحو حديث عائشة أيضا

• (باب هل يأخذ اقوم مصافهم قبل الامام لا) •

(عن أبي هريرة ان الصلاة كانت تقام لرسول الله صلى الله عليه وسلم فبأخذ الناس مصافهم قبل ان يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم مقامه ورواه مسلم وأبو داود وعن أبي هريرة قال أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف فيما قبل ان يخرج النبأ النبي صلى الله عليه وسلم فخرج الينا فلما قام في مصلاه ذكر انه جنب وقال امامنا مكانكم فكنتم على هيئتنا يعني قيامنا ثم رجع فاعتدل ثم خرج الينا ورأسه بة طرف كبير فصلينا معه متفق عليه ولا جد والنسائي حتى اذا قام في مصلاه وانتظروا ان يكبر انصرف وذكر نحوه وعن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني قد خرجت رواه الجماعة ابن ماجة وبذلك البخاري فيه قد خرجت قوله ان الصلاة كانت تقام المراد بالاقامة ذكر الالفاظ المشهورة المشعرة بالشروع في الصلاة قوله فبأخذ الناس مصافهم يعني مكانهم من الصف قوله قبل ان يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم

خلف مفسرة لرواية دبر ولاقرباني من حديث أبي ذر اثر كل صلاة أي يقولون كل واحد من الثلاثة (ثلاثا وثلاثين) فالجموع لكل فرد ودوالا لثلاثة تنازع في الظرف وهو خلاف وفي ثلاثا وثلاثين وهو مقول مطلق وقبل المراد المجموع

لجميع فاذا وزع كان لكل واحد من الثلاثة أحد عشر وبدأ بالتسبيح لانه يتضمن نفي النقائص عنه تعالى ثم نفي بالتخصيص لانه يتضمن اثبات الكمال له اذ لا يلزم من نفي النقائص اثبات الكمال ثم ثلث بالتسبيح لانه لا يلزم من نفي النقائص

وسلم فيه اعتدال الصوف قبل وصول الامام الى مكانه قوله قبل ان يخرج فيه جواز قيام المؤمنين وتعديل الصوف قبل خروج الامام وهو معارض لحديث أبي قتادة ويجمع بينهما بان ذلك ربما وقع لبيان الجواز وان منعه عنهم في حديث أبي هريرة كان سببا للنهي عن ذلك في حديث أبي قتادة وانهم كانوا يقومون ساعة تقام الصلاة ولو لم يخرج النبي صلى الله عليه وسلم فمنهم من ذلك لاجتماع ان يقع له شغل يطغى فيه عن الخروج فيشق عليهم اتظاره قوله ذكر انه جنب قد تقدم الكلام في باب حكم الامام اذا ذكر انه محدث قوله مكانكم قد تقدم انه منصوب بفعل مقدوم وقوله على هينتنا بفتح الهاء بعدها يا نصتانية ساكنة ثم همزة مفتوحة ثم مشددة فوائدة والمراد بذلك انهم امتثلوا امره في قوله مكانكم فاستقروا على الهيئة التي تر كهم عليها وهي قيامهم في صفوفهم المعتدلة وفي رواية للكشمي على هينتنا بكسر الهاء وبعد الياء نون مفتوحة والهيئة الفرق قوله يقطر في رواية البخاري ينطف وهي بمعنى الاولى قوله وانتظرنا ان يكبر فيه انه ذكر قبل ان يدخل في الصلاة وقد تقدم الاختلاف في ذلك قوله اذا اقيمت الصلاة أي ذكرت الفاظ الإقامة كما تقدم قوله حتى تروني قد خرجت فيه ان قيام المؤمنين في المسجد الى الصلاة يكون عند رؤية الامام وقد اختلف في ذلك فذهب الاكثر الى انهم يقومون اذا كان الامام معهم في المسجد عند نوازع الإقامة وعن أنس انه كان يقوم اذا قال المؤذن قد قامت الصلاة رواه ابن المذور وغيره وعن سعيد بن المسيب اذا قال المؤذن الله أكبر وجب القيام فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام وقال مالك في الموطأ سمع في قيام الناس حين تقام الصلاة بعد محمد والأي أرى ذلك على طاعة الناس فان فهم الثقل والخفيف وأما اذا لم يكن الامام في المسجد فذهب الجمهور الى انهم يقومون حين يرونه وخالف البعض في ذلك وحديث الباب بحجة عليه وفي حديث الباب جواز الإقامة والامام في منزله اذا كان يسعها وتقدم اذنه في ذلك وهو معارض لحديث جابر بن سمرة ان بلالا كان لا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم ويجمع بينهما بان بلالا كان يراق خروج النبي صلى الله عليه وسلم فلا أول ما يراه يشرع في الإقامة قبل ان يرا غالب الناس ثم اذا رأى قوما فلا يقوم في مقامه حتى تعتدل صفوفهم ويشهد له ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب ان الناس كانوا ساعة يقول المؤذن الله أكبر يقومون الى الصلاة فلا يأتي النبي صلى الله عليه وسلم مقامه حتى تعتدل الصفوف وقد تقدم مثل هذا في باب الاذان في أول الوقت

(باب كراهة الصف بين السوارى للاماموم) *

(عن عبد الحميد بن محمود قال صلينا خلف أمير من الامراء فاضطربنا الناس فصلينا بين السارين فلما صلينا قال أنس بن مالك كاتفي هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه

واثبات الكمال نفي ان يكون هناك كبير آخر وقد وقع في رواية ابن جهم لان تقديم التكبير على التهمة بدو مثله لابي داود من حديث أم حكيم وله في حديث أبي هريرة يكبر ويحمد ويسبح وهذا الاختلاف يدل على ان لا ترتيب فيه ويستأنس له بقوله في حديث البقيات الصالحات لا يضركن بابين بدأت لكن ترتيب حديث الباب الموافق لاكثر الاحاديث أولى للمصر (قال سمى) (الراوى فاختلغا بيننا) أي أنا وبعض أهل كل واحد ثلاثا وثلاثين أو المجموع (فقال بعضهم فسبح ثلاثا وثلاثين وحمد ثلاثا وثلاثين ونكبر أربعين) قال سمى (فرجعت اليه) أي الى أبي صالح والقائل أربعين وثلاثين بعض أهل سمى أو القائل فاختلغا أبو هريرة والضمير في فرجعت له وفي اليه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلاف بين الصحابة وهم القائلون أربعين وثلاثين كما هو ظاهر الحديث لكن الاول أقرب لوروده في مسلم واقله قال سمى فحدثت بعض أهلي هذا الحديث فقال وهمت فذكر كلامه قال فرجعت الى أبي صالح الان مسلما يوصل هذه الزيادة (فقال) النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو أبو صالح (تقول سبحان الله والحمد لله أكبر حتى يكون) العدد منهن كاهن ثلاثا وثلاثين وهل العدد للجميع أو المجموع ورواه ابن جهم لان ظاهرها ان العدد للجميع ووجه بعضهم للاثنيان فيه

وسلم

العدد منهن

كاهن ثلاثا وثلاثين وهل العدد للجميع أو المجموع ورواه ابن جهم لان ظاهرها ان العدد للجميع ووجه بعضهم للاثنيان فيه

بواو العطف واختاران الافراد أولى لتمييزه باحتياجه الى العدد وله على كل حركة لذلك سواء كان باصابعه أو بغيرها ثواب لا يحصل لصاحب الجمع منه الا الثلث ثم ان الافضل الاتيان بهذا ٦٩ الذي كرم متابعا في الوقت الذي عين فيه وهل

اذا زيد على العدد المنصوص عليه من الشارع يحصل ذلك الثواب المترتب عليه أم لا قال بعضهم لا يحصل لان تلك الاعداد حكمة وخاصة وان خفيت علينا لان كلام الشارع لا يخرج عن حكم نربما يقوت بمجازة ذلك العدد والمعتد بالحصول لانه قد أتى بالمقدار الذي رتب على الاتيان به ذلك الثواب فلا تكون الزيادة من زيادة له بعد حصوله بذلك لعدد أشار اليه الحافظ زين الدين العراقي وقد بالغ القرافي في القواعد فقال من البعد المكروهة الزيادة في المندوبات المحذورة لان شأن العظماء اذا حدثوا شيئا ان يوقف عنده ويعتدوا بخارج عنه مسبوقة للادب انتهى وقد اختلفت الروايات في عدد هذه الاذكار الثلاثة ففي حديث أبي هريرة ثلاثا وثلاثين كما هو وعند النسائي من حديث زيد بن ثابت خمسة وعشرين ويزيدون فيها لا اله الا الله خمسة وعشرين وعند البزار من حديث ابن عمر احدى عشرة وعند الترمذي والنسائي من حديث أنس عشرة وفي حديث أنس في بعض طرقه ستة وفي بعض طرقه ايضا مرة واحدة وعند الطبراني في الكبير من

وسلم رواه الخمسة الا ابن ماجه وعن معاوية بن قرة عن أبيه قال كنا نهي ان نصف بين السوراء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونظر دعنا طردوا ابن ماجه وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه لما دخل الكعبة صلى بين السارين (حديث أنس حسنه الترمذي وعبد الحميد المذکور قال أبو حاتم هوشب وقال الدارقطني كوفي ثقة ينجح به وقد ضعف أبو حاتم عبد الحق هذا الحديث بعبد الحميد بن محمود المذکور وقال ليس ممن ينجح حديثه قال أبو الحسن بن القطان واداع عليه ولا أدري من أثابه بهذا ولم أر أحدا ممن ضعف الضعفاء ذكره فيهم ونهاية ما يوجد فيه من يوهم ضعفا قول أبي حاتم الرازي وقد سئل عنه هوشب وهذا ليس بضعيف وإنما هو اخبار بأنه ليس من اعلام أهل العلم وإنما هوشب وقعت له روايات أخذت عنه وقد ذكره أبو عبد الرحمن النسائي فقال هو ثقة على شعبة هذه اللفظة انتهى وأما حديث معاوية بن قرة عن أبيه ففي اسناده هرون بن مسلم البصري وهو مجهول كما قال أبو حاتم ويشهد له ما أخرجه الحاكم وصححه من حديث أنس بافظ كنا نهي عن الصلاة بين السوراء ونظر دعنا وقال لا تصلوا بين الاساطين واتقوا الصقوف وأما صلواته صلى الله عليه وسلم لما دخل الكعبة بين السارين فهو في الصحيحين من حديث ابن عمر وقد تقدم والحديثان المذکوران في الباب يدلان على كراهة الصلاة بين السوراء وظاهر حديث معاوية بن قرة عن أبيه وحديث أنس الذي ذكره الحاكم ان ذلك محرم والعلة في الكراهة ما قاله أبو بكر بن العربي من ان ذلك اما لانتطاع الصنف أو لانه موضع جمع النعال قال ابن سيد الناس والاول أشبه لان الثاني محدث قال القرطبي روى ان سبب كراهة ذلك انه مصلى الجن المؤمنين وقد ذهب الى كراهة الصلاة بين السوراء بعض أهل العلم قال الترمذي وقد ذكره قوم من أهل العلم ان يصف بين السوراء وبه قال أحمد واسحق وقد رخص قوم من أهل العلم في ذلك انتهى وبالكراهة قال النخعي وروى سعيد بن منصور في سننه انتهى عن ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وحذيفة قال ابن مسعود الماسر ولا يعرف لهم مخالف في الصحابة وخصص فيه أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن المنذر قياسا على الامام والمنقرذ قالوا وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة بين السارين قال ابن رسلان وأجازه الحسن وابن سيرين وكان سعيد بن جبير وابراهيم التيمي وسويد بن غفلة يؤمنون قومهم بين الاساطين وهو قول الكوفيين قال ابن العربي ولا خلاف في جوازها عند الضيق وأما عند السعة فهو مكروه للجماعة فاما الواحد فلا بأس به وقد صلى الله عليه وسلم في الكعبة بين السوراء انتهى وفيه حديث أنس المذکور في الباب وإنما ورد في حال الضيق لقوله فاضطرنا الناس ويعك ان يقال ان الضرورة المشار اليها في الحديث لم تبلغ قدر الضرورة التي يرتفع الحرج معها وحديث قرة

حديث زيد بن الجهمي قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى الصبح قال وهو ثمان رجله سبحان الله وحمده وأستغفر الله انه كان ثوبا سبعين مرة ثم يقول سبعين بسبع مائة الحديث وعند النسائي في اليوم والليلة من حديث أبي هريرة

مرفوعاً من مسجد بركل صلاة = توبة مائة وكبر مائة وحج - مائة غفرته لذنوبه ون كانت أكثر من زبد البحر وهذا الاختلاف يحتمل ان يكون صدر في أوقات ٧٠ متعددة وهو وارد على سبيل التخيير أو يختلف باختلاف الأحوال وقد

ليس فيه الا ذكر النهي عن الصلوة بين السوازي ولم يقل كأنه من الصلاة بين السوازي ففيه دليل على التفرقة بين الجماعة والمفرد ولكن حديث أنس الذي ذكره فيه النهي عن مطلق الصلاة فيحمل المطلق على المقيد ويدل على ذلك صلواته صلى الله عليه وسلم بين الساريين فيكون النهي على هذا مختصاً بصلوة المؤمنين بين السوازي دون صلاة الامام والمفرد وهذا أحسن ما يقال وماتقدم من قياس المؤمنين على الامام والمفرد فاسد الاعتبار لصداقته لاحاديث الباب

(باب وقوف الامام أعلى من المأموم وبالعكس)

(عن همام ان حذيفة قام الناس بالمداين على ذلك فاحذاه ابو مسعود بقميصه فجذبته فارتفع من صلاته قال ألم تعلم انهم كانوا ينهون عن ذلك قال بلى قد ذكرت حين مددتني رواه ابو داود وعن ابن مسعود قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقوم الامام فوق نبي والناس خلفه يعني أسفل منه رواه الدارقطني وعن سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر في أول يوم وضع فكبر وهو عليه ثم ركع ثم نزل القهقري فسجد وسجد الناس معه ثم عاد حتى فرغ قال انصرف قال أيها الناس انما دعاء هذا التأتوا بي وتعلموا صلاتي متفق عليه ومن ذهب الى الكراهة جعل هذا على

الاول اليسير ورخص فيه وعن أبي هريرة انه صلى على ظهر المسجد بصلوة الامام وعن انس انه كان يجمع في دار أبي نافع عن عيين المسجد في غرفة قدر قامة منها الباب مشرف على المسجد بالبصرة فكان أنس يجمع فيه ويأتي بالامام رواه مسعود في سننه الحديث الاول صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وفي رواية للحاكم انصرح برفعه ورواه ابو داود من وجه آخر وفيه ان الامام كان يقرأ بياسر والذى جبهته حذيفة وهو مرفوع ولكن فيه مجهول والاول أقوى كما قال الحافظ وحديث ابن مسعود ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وأثر أبي هريرة آخرجه أيضاً الشافعي والبيهقي وذكره البخاري تعليقا قوله بالمداين هي مدينة قديمة على دجلة تحت بغداد قوله على كان يضم الال المهملة وتشديد الكاف الد كان الخانوت قبل النون زائدة وقيل أصلية وهي الدكة بفتح الدال وهو المكان المرتفع يجلس عليه قوله كانوا ينهون بفتح الباء والهاء روية ابن حبان ليس فيه من هذا حين مددتني أي مشددة بضم الميم وجذبته اليك ورواية ابن حبان أم ترى قد تابعتك وفي رواية لابن دوار قال عمار لاذل اتبعك حين أخذت عني يدي وقد استل هذا الحديث على انه يكره ارتفاع الامام في المجلس قال ابن رسلان واذا كره ان يرتفع الامام على المأموم الذي يقتدى به فلا ينكره ارتفاع المأموم على امامه أولى ويؤيد الكراهة حديث ابن مسعود ظاهر النهي فيه

زاد مسلم في رواية ابن عجلان عن معي قال أبو صالح فرجع فقراء المهاجرين الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا سمع اخواتنا أهل الاموال بما نعلن فقالوا مثله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء قال المهلب في حديث أبي هريرة فضل نصا لا تأويل اذا استوت أعمالهم المقروضة فلغنى حينئذ من فضل عمل البر لا دليل للفقير اليه قال ورأيت بعض المتكلمين ذهب الى ان هذا الفضل يخص القراء دون غيرهم أي الفضل لم يرتب على الذكر المذكور قال وغفل عن قوله في نفس الحديث الامن صنع مثل ما صنعتم فجعل الفضل لقاتله كائنا من كان وقعب المهلب ابن المنبر بان الفضل المذكور فيه خارج عن محل الخلاف اذ لا يختلفون في ان الفقير لم يبلغ فضل الصدقة وكيف يختلفون فيه وهو لم يفعل الصدقة وانما الخلاف اذا قاربا منزلة الفقير بثواب الصبر على مصيبة شظف العيش ورضاه بذاته بمنزلة الغني بثواب الصدقات أيهما أكثر ثوابا وقال القهقري تأويل بعضهم قوله ذلك فضل الله بان قال انه إشارة واجبة الى الثواب

اب

أعزب عني العمل الذي يحصل به التفضيل عند الله فكأنه قال دلل انواب الذي أخبركم به لا يستحقه

أعزب عني العمل الذي يحصل به التفضيل عند الله فكأنه قال دلل انواب الذي أخبركم به لا يستحقه

بأن الجمع بينهما وبين ما يعارضه ممكن من غير احتياج إلى التعسف وقال ابن دقيق العيد ظاهر الحديث القريب من النص أنه فضل الغنى وبعض الناس أوله بتأويل مستكره كأنه يشير إلى ما تقدم ٧١ قال والذي يقتضيه النظر أنهما إن تساويا

وقضت العبادة المالية أنه يكون الغنى أفضل فهذا الاشتراك فيه وإنما النظر إذا تساويا وأنفسه دكل منهما بمصلحة ما هو فيه أيهما أفضل أن يفسر الفضل بزيادة الثواب فالقيام يقتضي أن المصالح المتعدية أفضل من القاصرة فيترجح الغنى وأنفسه بالاشرف بالنسبة إلى صفات النفس فالذي يحصل بهما من التطهير بسبب الذكر أشرف فيترجح الفقر وفي الحديث من القوائد أن العالم إذا سئل عن مسألة يقع فيها الخلاف أنه يجب بما يلحق به المضول درجة المضل وفيه التوسعة في الغبطة والمسابقة إلى الأعمال الحسنة والدرجات العالية لمادة الأغنياء إلى العمل بما بلغهم ولم يشكر عليهم صلى الله عليه وآله وسلم فيؤخذ من أن قوله أن من عمل عام للفقر أو لا يغترب بخيرنا لمن أوله بغير ذلك وفيه أن العمل اسم له قد يدرك به ما به فضل العمل الشاق وفيه فضل الذكر عقب الصلوات واستدل به البخاري على فضل الدعاء عقب الصلاة لأنه في معناه ولا يخفى أن ذلك فاضلة ترجح في الجاهلية وفيه أن العمل القاصر قديس وى المتعدى خلاف لمن قال إن المتعدى أفضل مطلقا به على ذلك الشيخ

عز الدين بن عبد السلام ورواه هذا الحديث ما بين بصري ومديني وفيه التخييل والعمدة القول وأخرجه مسلم أيضا في الصلوة والنسائي في اليوم والليلة (عن المغيرة بن سفيان رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لم كان يقول في دبر كل صلاة

أن ذلك محرم لولا ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من الارتجاع على المبر وقد حكى المهدى في البحر الإجماع على أنه لا يضر الارتجاع قدر القامة من المؤتم في غير المسجد الإجماع راس الامام أو متقدما واستدل لذلك أيضا بفعل أبي هريرة المذكور في الباب وقال المذهب أن ما زاد فسد واستدل على ذلك بأن أصل البعد التحريم للإجماع في المقرط ولا دليل على جواز ما تعدى القامة ورد بان الأصل عدم المانع فالدليل على مدعيه وذهب لشافعي إلى أنه يعني قدر ثلثي ثمانية ذراع واختلف أصحابه في وجهه وقال عطاء لا يضر البعد في الارتجاع مهما علم المؤتم بحال الامام وأما ارتفاع المؤتم في المسجد فذهب الهادوية إلى أنه لا يضر ولو زاد على القامة وكذلك قالوا لا يضر ارتفاع الامام قدر القامة في المسجد وغيره وإذا زاد على القامة كان مضرا من غير فرق بين المسجد وغيره والحاصل من الأدلة منع ارتفاع الامام على المؤتمين من غير فرق بين المسجد وغيره وبين القامة ودونها وفوقها لقول أبي سعيد أنهم كانوا يتهنون عن ذلك وقول ابن مسعود بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وأما صلواته صلى الله عليه وسلم على المنبر فقبل أنه انما فعل ذلك لغرض التعليم كما يدل عليه قوله ولتعلوا أصلا في غاية ما فيه جواز وقوف الامام على محل أرفع من المؤتمين إذا أراد تعليمهم قال ابن دقيق العيد من أراد أن يستدل به على جواز الارتجاع من غير قصد التعليم لم يستقم لأن اللفظ لا يتناول ولا نفراد الأصل بوصف معتبر يقتضي المسببة اعتبارا فلا بد منه انتهى على أنه قد تقرر في الأصول أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا نسي عن شيء ما يشمله بطريق الظهور ثم فعل ما يخالفه كان الفعل محصا له من العموم دون غيره حيث لم يعم دلائل على التامى به في ذلك العمل فلا تكون صلواته على المنبر معارضة للنهي عن الارتجاع باعتبار الامة وهذا على فرض تأخر صلواته صلى الله عليه وسلم على المنبر عن النهي عن الارتجاع وعلى فرض تقدمها أو التماس المتقدم من المتأخر فيه الخلاف المعروف في الأصول والتخصيص بالمقدمة والمتمسك وأما ارتفاع المؤتم فإن كان منه طابحيث يكون فوق ثلثي ثمانية ذراع على وجه لا يمكن المؤتم العلم بالفعل الامام فهو ممنوع للإجماع من غير فرق بين المسجد وغيره وإن كان دون ذلك المداير فالأصل الجواز حتى يقوم دليل على المانع وبعض هذا الأصل فعل أبي هريرة المذكور ولم يشكر عليه في ذلك فكبيرة وهو عليه ثم رجع لم يذكر القيام بعد الركوع في هذه الرواية وكذلك يذكر القراءة بعد التكبير وقد بين ذلك البخاري في رواية له عن سفيان عن أبي حازم واقظه كبرفته أو رجع ثم رفع رأسه ثم رجع القهقري والقهقري بالقصر المشي إلى خلف والحامل عليه المحاذية إلى استقبال القبلة وفي الحديث دليل على جواز العمل في الصلاة وقد تقدم تحقيقه في وتعلوا أصلا في بكسر الهمزة وقح المثناة القوية ونشدديد الهمزة وفيه أن الحكمه في صلواته في أعلى المنبر إن يراه من قد يخفى عليه ذلك إذا صلى على الأرض قوله أنه كما يجمع

بضم الدال والباء وقد تسكن أي عقب كل صلاة (مكتوبة لا اله الا الله) بالرفع على الخبرية لا وعلية جماعة أو على البدائية من الضمير المستتر في الخبر المقتدر أو من ٧٣ اسم لا باعتبار محله قبل دخولها أو ان لا يبعث غير أي لا اله غير الله في الوجود

الخ فيه جواز كون المؤتم في مكان في خارج المسجد قال في البحر يصح كون المؤتم في داره والامام في المسجد ان كان يرى الامام أو المعلم ولم يبعد القامة انتهى

(باب ما جاء في الحائل بين الامام والمأموم)

(عن عائشة قالت كان لنا حصة نربطها بالنهار ونختبر بها بالليل فصلى فيم بارسل الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فسمع المسلمون قراءته فصاوبوا بصلاته فلما كانت الليلة الثانية كثروا فاطلع عليهم فقال اكفوا من الاعمال ما تطيقون فان الله لا يعل حتى تلووا رواه أحمد) الحديث قد تقدم نحوه عن عائشة عند البخاري في باب انتقال المنفرد اما في النوافل وفيه تصريح بأنه كان بينه وبينهم جدار من الحجر وقد تقدم نحوه الحديث أيضا عن أبي باب صلاة التراويح وفيه انها قالت فامرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انصب له حصيرا على باب حجرتي وقوله اكفوا من الاعمال الى آخر الحديث هو عند الاثمة المستفاد من حديثها بلفظ خذوا من الاعمال ما تطيقون فان الله لا يعل حتى تلووا والملال لاستئصال من الشيء وفور النفس عنه بعد محبته وهو محال على الله تعالى فاطلاقه عليه من باب المشاكلة نحو وجع السبعة سبعة مثلها وهذا أحسن محامله وفي بعض طرقه عن عائشة فان الله لا يعل من الثواب حتى تلووا من العمل أخرجه ابن جرير في تفسيره وقبل معناه ان الله لا يعل أبد المثلثم أم تلووا مثل قولهم حتى يشيب الغراب وقيل ان معناه ان الله لا يقطع عنكم فضله حتى تلووا سواءه والحديث يدل على أن الحائل بين الامام والمؤتمين غير مانع من صحة الصلاة قال في البحر ولا يضر بعد المؤتم في المسجد ولا الحائل ولو فوق القامة مهمل ما علم حال الامام اجماعا اهـ وكذلك لا يضر الحائل في غير المسجد ولو فوق القامة الا أن يمنع من ذلك مانع

(باب ما جاء في ان يلزم بقعة بعينهم من المسجد)

(عن عبد الرحمن بن شبل ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى في الصلاة عن ثلاث عن نقرة الغراب واقتراش السبع ونزول طير الرجل المقام الواحد كابطاء البعير رواه الترمذي الا الترمذي وعن سلمة بن الاكوع انه كان يحرى الصلاة عند الاسطوانة التي عند المحصف وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرى الصلاة عند هامة من عليه وسلم ان سلمة كان يحرى موضع المحصف يسبح فيه وذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحرى ذلك المكان) حديث عبد الرحمن بن شبل سكت عنه أبو داود والمنذري والراوى له عن عبد الرحمن بن شبل ومقيم بن محمود قال البخاري في حديثه نظر قوله عن نقرة الغراب المراد بها كما قال ابن الاثير ترك الطمأنينة وتخفيف السجود وان لا يمتك فيه الا قدر وضع الغراب منقاره فيما يريد الاكل والذئب منه كالحية قوله واقتراش

لأننا وجدنا الاعلى الاستثناء لم تكن الكلمة توحيداً أمراً أو الحرف استثناء والاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي وعند الحنفية المستثنى غير محكوم عليه بشئ ومن حجج الجمهور الاتفاق على حصول التوحيد بقولنا لا اله الا الله وذلك انما يتشبه على قولنا ان المستثنى محكوم عليه لا على قولهم انه مسكوت عنه قاله ابن هشام ثم ان هذا التركيب عند علماء المعاني يفيد القصر وهو في هذه الكلمة من باب قصر الصفة على الموصوف لا العكس فان اله في معنى الوصف وفي هذه المسئلة مباحث ضربت عليها بعد ان أثبتنا خوف الاطالة (وحده) بالنصب على الحال أي لا اله مفرد واحد (لا شريك له) عكس لا وتقل اما أولاً لا يفسد القسط لان في غيره الكلام عليه ولا حاجة بنا الى التلويح بذكره واما ثانياً فقله تعالى والهمكم اله واحد لا اله الا هو الرحمن الرحيم فلي هو الله أحداً لا تتخذوا الهين اثنين انما هو واحد هو الاول والاخر والاخر هو الفرد السابق وذلك بقضية ان لا شريك له وهو تأكيد لقوله وحده لان المتصف بالوحدانية لا شريك له (له الملاك) بضم الميم أي اصناف المخلوقات وأقسام الكائنات مما في الارضين

والسموات (وله الحمد) زاد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة بن يحيى وعيمت وهو حي لا يموت بيده السبع الخ (وهو على كل شيء قدير) قال الحافظ ورواه مؤيد بن قيس وثبت مثله عن البراء بن حديث عبد الرحمن بن عوف بسند ضعيف

لم يكن في القول إذا أصبح وإذا أمسى (اللهم لا مانع لما أعطيت) أي الذي أعطيته (ولا معطي لما منعت) أي الذي منعته وزاد
عبد بن حيد من رواية معمر عن عبد الملك بن عمار هذا الإسناد ولا راد لما قضيت ٧٣ (ولا ينفع ذا الجدم من الجدم) ينفع الجدم
فيه ما قال الخطابي الجدم الغنى

وبقال الخط ومغنى منك عندك
أي لا ينفع ذا الغنى عندك غناه
انما ينفعه العمل الصالح أو من
في منك بمعنى البذل كقوله تعالى
أرضيت بالحياة الدنيا من الآخرة
أي بدلها قال الشاعر

فليت لنا من ما فرم من مشرة

مبردة باتت على الطهيان
وهو قوله الجبل وروى أبو عمرو بن
الشيثاني الجبل بالكسر وقال أي
لا ينفع ذا الاجتهاد اجتهاده
وأسكره الطبري وقال الراغب
الجدم أبو الاب أي لا ينفع أحدا
نسبه وقيل معنى الكسر السعي
النائم في الحصر أو الاسراع
في الهرب قال النووي الصحيح
المشهور الذي عليه الجمهور أنه
بالفتح وهو الخط في الدنيا بالمال
أو الولد أو الأهل أو السلطان
والمعنى لا ينحيه حظ منك وانما
ينحيه فضلك ورجعت في الحديث

استحب هذا الذكر عقب
الصلوات لما اشتمل عليه من
أناط التوحيد ونسبة الأفعال
إلى الله تعالى والمنع والإعطاء
وتعام القدرة وفيه المبادرة إلى
امتثال السنن واتباعها ورواة
هذا الحديث خمسة كوفيون
الأحمد بن يوسف وفيه الحديث
والعزمية والقول وأخرجه
بخاري أيضا في الاعتصام

السبع هو أن يضع ساعديه على الأرض كالقرب وغيره كما يقعد الكلب في بعض حالاته
قوله وان يوطن الرجل قال ابن رسلان بكسر الطاء المشددة وفيه أن قوله في الحديث
كايطان يدل على عدم التشديد لأن المصداق على أفعال لا يكون الأمن أقول الخفف
ومعناه كما قال ابن الأثيران يألف الرجل مكانا معلوما في المسجد يصلي فيه ويختص به
قوله كايطان البعير المراد كاي يوطن البعير المبرك الدمث الذي قد أوطنه واتخذ مناهله فلا
ياوى إلا إليه وقيل معناه أن يركبته قبل يديه إذا أراد السجود مثل برك البعير
على المكان الذي أوطنه يقال أوطنت الأرض ووطنتم واستوطنتم أي اتخذتم ووطنتم
ومحلا قوله عند الأسطوانة هي بضم الهمزة ويكون السبعين المهمة وقسم الطاء وهي
السارية قوله التي عند المحصف هذا دل على أنه كان للمحصف موضع خاص به ووقع عند
مسلم بلقظ يصلي وراء الصندوق وكأنه كان للمحصف صندوق يوضع فيه قال الحافظ
والأسطوانة المذكورة حق لنا بعض مشايخنا أن المنسوبة في الروضة المسكونة وانما
تعرف بأسطوانة المهاجرين قال وروى عن عائشة أنها كانت تقول لو عرفها الناس
لاضطربوا عليها بالسهام وانما أصرتم إلى ابن الزبير فكان يكثر الصلاة عندها قال ثم
وجدت ذلك في تاريخ المدينة لابن النجار وزاد ابن المهاجرين من قريش كانوا يجتمعون
عندها وذكروا قبله محمد بن الحسن في أخبار المدينة والحديث الأول يدل على كراهة
اعتناء الرجل بقعة من بقاع المسجد ولا يعارضه الحديث الثاني لما نقرر في الأصول أن
فعله صلى الله عليه وسلم يكون مخصوصا له من القول الشامل له بطريق الظهور وكما قد قدم
غير مرة إذا لم يكن فيه دليل التأسى وعلة النهي عن المواظبة على مكان في المسجد
ما ساقى في الباب الذي بعده من مشروعية تكثير مواضع العبادة قال المصنف رحمه
الله بعد أن ساق حديث سلمة ما لفظه قات وهذا محمول على النفل ويحمل النهي على من
لازم مطلقا للقرض والنفل اه

* (باب استحباب التطوع في غير موضع المكتوبة) *

(عن المغيرة بن شعبه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي الإمام في مقامه
الذي صلى فيه المكتوبة حتى ينتهي عنه رواه ابن ماجه وأبو داود وعن أبي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجزأ أحدكم إذا صلى أن يتقدم أو يتأخر أو عن يمينه أو
عن شماله أو أحد أو يود أو يوروا ابن ماجه وقال يعنى في السجدة) الحديث الأول
في إسناده عطاء الخراساني وليلدرك المغيرة بن شعبه كذا قال أبو داود وقال المنذري وما قاله
ظاهر فإن عطاء الخراساني دل في السنة التي مات فيها المغيرة بن شعبه وهي سنة خمسين من
الهجرة على المشهور قال الخطيب أجمع العلماء على أن لا يقبل ولذا قبل وفاته بسنة
والحديث الثاني في إسناده إبراهيم بن اسمعيل قال أبو حاتم الرازي هو مجهول قوله حتى

١٠ نيل والرفاق والقدرة والدعوات ومسلم وأبو داود والنسائي في الصلاة (عن سمرة بن جندب رضي الله
بعنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى صلاة) أي فرغ منها أقبل علينا بوجهه (الشريف اضروا أنه

لا يتحول عن القبلة قبل فراغ الصلاة وظاهره انه كان يواظب على ذلك قبل الحكمة في استقبال المؤمنين أن يعلمهم ما يحتاجوا اليه فعلى هذا يخص من كان في مثل حاله ٧٤ صلى الله عليه وآله وسلم من قصد التعليل والموعظة وقيل الحكمة فيه تدمير

الداخل بان الصلاة انقضت اذ لو اسقرا الامام على حاله لاوهم انه في التشهد مثلاً وقال ابن المنير استدبار الامام للمؤمنين انما هو لخلق الامامة فاذا انقضت الصلاة زال السبب فاستقبلهم حينئذ يرفع الخيلاء والترفع على المؤمنين (عن زيد بن خالد الجهمي رضى الله عنه انه قال صلى لنا) أى لاجلنا (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) صلاة الصبح بالحديبية) محقة الياء عند بعض المحققين ومشددة عند أكثر الحديثين موضع على نحو مرحلة من مكهسمى يثر هنالك وبه كانت بيعة الرضوان تحت الشجرة سنة ست من الهجرة (على اثر معناه كانت) أى مطر (من اللبلة فلما انصرف) أى من الصلاة (أقبل على الناس) بوجهه الكريم (فقال) لهم (هل تدرن ماذا قال ربكم) استقهاهم على سبيل التنبية (قالوا) الله ورسوله اعلم (بما قال ربنا) (قال) أصبح من عبادى مؤمنين وكافر الكفر الحقيقي لانه قابله بالايان حقيقة لانه اعترفاً ما يفضى الى الكفر وهو اعتقاد ان النعم للكوكب وأما من اعترف ان الله هو خالق ومخترعه وهذا صيغته له وعلامة بالمادة فلا يكفر أو المراد كفر النعمة

يتحى لفظ أى داود حتى يتحول قوله أيجز بكسر الجيم قوله يعنى السجدة أى التطوع والحديثان يدلان على مشروعية انتقال المصلى عن مصلاه الذى صلى فيه لكل صلاة يفتحه من افراد النوافل اما الامام فبخص الحديث الاول وبعموم الثانى وأما المؤتم والمتمرد فبعموم الحديث الثانى وبالقياص على الامام والعلة في ذلك تكثير مواضع العبادة كما قال البخارى والبخارى لان مواضع السجود تشهد له كفاي قوله تعالى يومئذ تحدث أخبارها أى تخبر بما عمل عليها وورد في تفسير قوله تعالى فبايكت عليهم السماء والارض ان المؤمنين اذ مات بكى عليه مصلاه من الارض ومصعد له من السماء وهذه العلة تقتضى ان ينتقل الى الارض من موضع نفل وان ينتقل لكل صلاة يفتحه من افراد النوافل فان لم ينتقل فينبغي ان يفصل بالكلام لحديث النهي عن أن توصل صلاة بصلاة حتى يتكلم المصلى أو يخرج أخرجه مسلم وأبو داود

(كتاب صلاة المريض)

(عن عمران بن حصين قال كانت بيواسير فسال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة فقال صل قائماً فان لم تستطع فقعاً فان لم تستطع فعلى جنبك رواه الجماعة الا مسهما وزاد النسائي فان لم تستطع فستلقياً لا يكاف الله نفسه الا وسعها وعن علي بن أبي طالب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال يصلى المريض قائماً ان استطاع فان لم يستطع صلى قاعداً فان لم يستطع ان يسجد أو أبرأسه وجعل سجوده أخفض من ركوعه فان لم يستطع ان يصلى قاعداً صلى على جنبه الا يمين مستقبلاً القبلة فان لم يستطع ان يصلى على جنبه الا يمين صلى مستلقياً رجلاً على القبلة رواه الدارقطني) حديث على في اسناده حسين بن زيد ضعيفه ابن المديني والحسن بن الحسن بن العرفي قال الحافظ وهو متردد وقال الثوري هذا حديث ضعيف روى الباب عن جابر عند البزار والبيهقي في المعرفة ان النبي صلى الله عليه وسلم عاد مريضاً فراه يصلى على وسادة فاخذها نرى بها وأخذ عوداً يصلى عليه فاخذها فربى به وقال صلى الله عليه وسلم صل على الارض ان استطعت والا فإمراً يما وجعل سجوداً اخفض من ركوعك قال البزار لا نعلم أحداً رواه عن الثوري غير أبي بكر الحنفي قال الحافظ ثم غفل عنه فاخرجه من حديث عبد الوهاب بن عطاء عن سفيان بن عيينة وقده مثل أبو حاتم فقال الصواب عن جابر وقوف ورفع خطاً قبله فان أباسامة قد روى عن الثوري هذا الحديث مرفوعاً قال ليس بشئ وقد قوى اسناده في بلوغ الرام وروى الطبراني نحوه من حديث طارق بن شهاب عن ابن عمر قال عاد النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من أصحابه مريضاً فذكره وروى الطبراني أيضاً من حديث ابن عباس مرفوعاً يصلى المريض قائماً فان ناته مشقة صلى قائماً يومئ برأسه فان ناته مشقة سمح قال في التلخيص وفي اسنادهما ضعف وحديث

لاضافة الغيب الى الكوكب قال الزركشي والاضافة في عبادى للتغليب وليست لا تشريف لان الكافر ليس من أهل وتعبه في المصباح فقال التعايب على خلاف الاصل ولم يجوز أن تكون الاضافة لجرد الملك (فأما من قال

مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي وكافر بالكوكب وامان قال مطرنا بنوء كذا وكذا (أي بكوكب كذا وكذا) معنى لمجوم منازل القمر انوا ومعنى نوا لانه بنوء طالع عند مغيب مقابله بناحية المغرب ٧٥ وقال ابن الصلاح النوء ليس نفس الكوكب

بل مصدرناه النجم اذا سقط وقبل نهض وطلع ويأتي ان ثمانية وعشرين نجما معروفة المطالع في أزمدة السنة وهي المعروفة بمنازل القمر يسقط في كل ثلاث عشرة ليلة نجم منها في المغرب مع طلوع مقابله في المشرق فكانوا ينسبون المطر للغارب وقال الاصمعي للمطالع فتسمية النجم نوا تسمية للناس على المصدر (فذلك كافر بي ومؤمن بالكوكب) وقد أجاز العلماء أن يقال مطرنا في نوء كذا وعدم القول بذلك أولى وان كان له معنى صحيح (عن عقبه) بن الحرث لنوفلي أبي مروة بكسر السين وفتحها (رضي الله عنه قال صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة العصر فسلم ثم قام) حال كونه (مسرعاً فخطبني) أي

تجاوز (رقاب الناس إلى بعض حجر نساؤه) فيه ان اللام ان ينصرف معي شاء وان الخطب لما لا غنى عنه مباح وان من وجب عليه فرض فالأفضل مبادرته اليه (ففرغ الناس) بكسر الزاي أي خافوا (من مرعته) وكانت هذه عادتهم اذا رأوا منه صلى الله عليه وآله وسلم غير ما يعهدونه خشية أن ينزل فيهم نبي فبسوهم (نخرج) صلى الله عليه وآله وسلم من الحجرة (عليهم) ولا بن عساكر

اليهم (قرأهم يحبوا من سرعتهم فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ذكرت) وأباني الصلاة (شيامس تبر) بكسر التاء أي ذهب أوفضة غير مصوغ أو من ذهب فقط وفي الفتح التبر الذهب لم يصف ولم يضرب وقال الجوهرى لا يقال الذهب وقد قاله بعضهم

عمران يدل على انه يجوز ان حصل له عذر لا يستطیع معه القيام ان يصلي قاعدا ولمن حصل له عذر لا يستطیع معه القعود ان يصلي على جنبه والمعتبر في عدم الاستطاعة عند الشافعية هو المشقة أو خوف زيادة المرض أو الهلاك لا مجرد التألم فانه لا يبيح ذلك عند الجمهور وخاف في ذلك المنصور بالله وظاهر قوله فقاعدا انه يجوز ان يكون القعود على أي صفة شاء الماصلي وهو مقتضى كلام الشافعي في البويطي وقال الهادي والقاسم والمؤيد بالله انه يترع واضعاً اليديه على ركبتيه وقال زيد بن علي والناصر والمنصور انه كقعود التثمة وهو خلاف في الأفضل والكل جائز والمراد بقوله فعل جنبك هو الجنب الايمن كما في حديث علي (الى ذلك ذهب الجمهور قالوا ويكون كتوجه الميت في القبر وقال الهادي وهو مروى عن أبي حنيفة وبعض الشافعية انه يستلقي على ظهره ويجعل رجله الى القبلة وحدهما الباب يردان عليهم لان الشارع قد اقتصر في الاول منهما على الصلاة على الجنب عند تعذر القعود وفي الثاني قدم الصلاة على الجنب على الاستلقاء وحديث علي رضي الله عنه يدل على ان من لم يستطع أن يركع ويُسجد قاعدا يومئذ للركوع والسجود ويجعل الايماء لسجود ما أخذه من الايماء ركوعه وان من لم يستطع الصلاة على جنبه يصلي مستلقياً جاعلاً لرجليه مما يلي القبلة وظاهر الاحاديث المذكورة في الباب انه اذا تعذر الايماء من المستلقي لم يجب عليه شيء بعد ذلك وقيل يجب الايماء بالعينين وقيل لا يجب وقيل يجب امرار القرآن على القلب والمذكور على اللسان ثم على القاب ويدل على ذلك قول الله تعالى فاتة والله ما استطعتم وقوله صلى الله عليه وسلم اذا أمرتم بأمر فاقومنه ما استطعتم والبواسير المذكورة في حديث عمران قيل هي بالبلاء الموحدة وقيل بالثون والاول وروى في باطن المقعدة والثاني قرحة فاسدة

(باب الصلاة في السفينة)*

(عن ميمون بن مهران عن ابن عمر قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف أصلي في السفينة قال صل فيها قائماً - الا أن تخاف الغرق رواه الدارقطني وأبو عبد الله الحاكم على شرط الصحيحين * وعن عبد الله بن أبي عتبة قال سمعت جابر بن عبد الله وأبا سعيد الخدري وأبا هريرة في سفينة فوصلوا اقاماً في جماعة مهمهم بعضهم وهم يتدرون على الجدر واه سعد في سنه) قوله صل فيها قائماً الا أن تخاف الغرق فيه ان الواجب على من يصلي في السفينة القيام ولا يجوز له القعود الا عند خشية الغرق وبؤيد ذلك الاحاديث المتقدمة الدالة على وجوب القيام في مطلق صلاة الفريضة فلا يصار الى جواز القعود في السفينة ولا غيرها الا بدليل خاص وقد قدمنا ما يدل على ان تخفيف صلاة الفريضة على الراحلة عند العذر والرخص لا يقاس عليها وليس راكب السفينة كراكب الدابة لتمكنه من الاستقبال ويقاس على مخافة الغرق المذكورة في الحديث ما ساءوا هان الاعذار وقوله

اليهم (قرأهم يحبوا من سرعتهم فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ذكرت) وأباني الصلاة (شيامس تبر) بكسر التاء أي ذهب أوفضة غير مصوغ أو من ذهب فقط وفي الفتح التبر الذهب لم يصف ولم يضرب وقال الجوهرى لا يقال الذهب وقد قاله بعضهم

أن يجلسني) أي يشغلني التفكير فيه عن التوحيد والاقبال على الله تعالى وفيه - منه ابن بطال معنى آخر فقال فيه ان تأخير الصدقة تجلب صاحبها يوم القيامة (فامرت بقتله) ولا يذر بقتله ولا يباي عاصم فقتله ويؤخذ منه ان عروض الذكر في الصلاة في أجنبي عنهما من وجوه الخبير وإنشاء العزم في اثباتها على الأمور المحمودة لا يفسدها ولا يقدح في كمالها وفيه ان المكث بعد السلام ليس بواجب وإطلاق الفعل على ما يأمربه الإنسان وجواز الاستنابة مع القدرة على المباشرة ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين كوفي ومكي وفيه التحديث والاختبار والعنونة والقول وشيخ البخاري من أفراد وأخرجه أيضاً الصلاة والزكاة والاستئذان والنسائي في الصلاة (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال لا يجزئ أحدكم للشيطان شيئاً) ولم يل جزءاً (من صلاة يري) بالفتح أي يعتقد وبالضم أي يظن (ان حقا عليه أن لا ينصرف الا عن يمينه) أي ان عدم الانصراف حق عليه قاله البرماوي تبعاً للكرماني وتعبه العيني فقال هذا تعسف والظاهر ان المعنى يرى واحداً

*** (أبواب حلاله المسافر) ***

• (باب اختیار القصر و جواز الاقامه) •

عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان يفتنكم الذين كفروا فقد امن الناس
قال هجت مما عجت منه نسأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال مسدقة

تصدق الله بهم عليكم فاقبلوا صدقته مرواه الجماعة (البخاري) قوله وكان ابن يدي
السفر على ركعتين فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم لازم التصرف في السفر ولم يصل فيه غامما
ولفظ الحديث في صحيح مسلم بحسب النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزد على ركعتين حتى قبضه
الله عز وجل وصحبت أبا بكر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله عز وجل وصحبت عمر فلم يزد
على ركعتين حتى قبضه الله عز وجل وصحبت عثمان فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله عز
وجل وظاهر هذه الرواية وكذا الرواية التي ذكرها المصنف أن عثمان لم يصل في السفر
غاما وفي رواية لمسلم عن ابن عمر أنه قال ومع عثمان صدر من خلاته ثم أتم وفي رواية
عثمان بن سنان أوست سنان قال النووي وهذا هو المشهور عن عثمان أتم بعد ست سنين
من خلافته وتناول العلماء هذه الرواية ان عثمان لم يزد على ركعتين حتى قبضه الله في غير
منى والرواية المشهورة باقمام عثمان بعد صدر من خلافته محمولة على الاتمام على خاصة
وقد صرح في رواية بان اتمام عثمان كان على وفي البخاري ومسلم ان عبد الرحمن بن يزيد
قال صلى بنا عثمان بنى أربع ركعات فقبيل في ذلك اعبد الله بن مسعود فاسأله ترجع ثم قال
صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على ركعتين وصليت مع أبي بكر الصديق على
ركعتين وصليت مع عمر بن الخطاب على ركعتين فليت حظي من أربع ركعات متقبلتان
قوله عجبت مما عجبت منه وفي رواية لمسلم عجبت مما عجبت منه والرواية الاولى هي
المشهور المعروفة كما قال النووي قوله صدقة تصدق الله بها عليكم فيه جواز قول
الناقل تصدق الله عليا اياهاهم تصدق علينا وقد كرهه بعض السلف قال النووي وهو
غلط ظاهر واعلم ان قد اختلف أهل العلم هل لتصرف واجب أم رخصة والاتمام أفضل
مذهب الى الاول الحنيفة والهادوية وروى عن علي وعمر ونسبوا النووى الى كثير من
أهل العلم قال الخطابي في المعالم كان مذاهب أكثر علماء السلف وقتها الامصار الى ان
انصرف هو الواجب في السفر وهو قول علي وعمر وابن عمر وابن عباس وروى ذلك عن عمر

عليه عدم الانصراف الا عن يمينه والله (اقدرايت النبي صلى الله عليه وآله وسلم كثيرا) حال كونه ابن
(ينصرف عن يساره) وسلم من حديث أنس أ كثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن شدة له قال القنوري

يجمع بينهما صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل تارة هذا وتارة هذا فاخبار كل منهما بما اعتقده انه الاكثر قال في الفتح ويمكن
أن يجمع بينهما بوجه آخر وهو أن يحمل حديث الباب على حالة الصلاة ٧٧ في المسجد لان حجة النبي صلى الله عليه

ابن عبد العزيز وقتادة والحسن وقال حماد بن سليمان يعبد من يصلي في السفر أربعاً وقال
مالك يعبد مادام في الوقت ٨١ والى الثاني الشافعي ومالك وأحمد قال النووي وأكثر
العلماء يروون عن عائشة وعثمان وابن عباس قال ابن المنذر قد أجبروا على انه لا يقصر في
الصبح ولا في المغرب قال النووي ذهب الجمهور الى انه يجوز ان يقصر في كل سفر مباح
وذهب بعض السلف الى انه يشترط في القصر الخوف في السفر وبعضهم كونه مسفر فخرج
أو عورة وعن بعضهم كونه سفر طاعة احتج القائلون بوجوب القصر بجميع الاولى ملازمة
صلى الله عليه وسلم لا يقصر في جميع أسفاره كما في حديث ابن عمر المذكور في الباب ولم يثبت
عنه صلى الله عليه وسلم انه أتم الرابعة في السفر البتة كما قال ابن القيم وأما حديث عائشة
الآتي المشتمل على انه صلى الله عليه وسلم أتم الصلاة في السفر فسيأتي انه لم يصح ويجب
عن هذه الحجة بان مجرد الملازمة لا يدل على الوجوب كما ذهب الى ذلك جمهور أئمة الأصول
وغيرهم الحجة الثانية حديث عائشة المتفق عليه بالفاظ منها فرضت الصلاة ركعتين فأقرت
صلاة السفر وأتمت صلاة الحضر وهو دليل ناهض على الوجوب لان صلاة السفر اذا
كانت مفروضة ركعتين لم تجز الزيادة عليها كما انها لا تجوز الزيادة على أربع في الحضر وقد
أجيب عن هذه الحجة بأجوبة منها ان الحديث من قول عائشة غير مرفوع وانها لم تشهد
زمان فرض الصلاة وانه لو كان ثابتاً بالنقل لواترأ وقد عدنا الجواب عن هذه الاجوبة في
أول كتاب الصلاة في الموضع الذي ذكر فيه المصنف حديث عائشة ومنها ان المراد بقولها
فرضت أي قدرت وهو خلاف الظاهر ومنها ما قال النووي ان المراد بقولها فرضت
يعني لمن أراد الاقتصار عليهم ما فزدي في صلاة الحضر ركعتان على سبيل التكميل وأقرت
صلاة السفر على جواز الاقتصار وهو تاويل متعسف لا يعول على مثله ومنها المعارضة
لحديث عائشة بادلتهم التي تمسكوا بها في عدم وجوب القصر وسيأتي ويأتي الجواب عنها
الحجة الثالثة ما في صحيح مسلم عن ابن عباس انه قال ان الله عز وجل فرض الصلاة على
لسان نبيكم على المسافر ركعتين وعلى المقيم أربعاً والخوف ركعة فهذا الصحابي الجليل
قد حكى عن الله عز وجل انه فرض صلاة السفر ركعتين وهو آتني لله وأخشى من ان يحكي
أن الله فرض ذلك بلا برهان والحجة الرابعة حديث عمر عند النسائي وغيره صلاة الاضحية
ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة المسافر ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد صلى
الله عليه وسلم وسيأتي وهو يدل على ان صلاة السفر مفروضة كذلك من أول الامر
وانهم لم تكن أربعاً ثم قصرت وقوله على لسان محمد تصريح بثبوت ذلك من قوله صلى الله
عليه وسلم الحجة الخامسة حديث ابن عمر الآتي بلفظ أمرنا ان نصلي ركعتين في السفر
واحتج القائلون بان اقتصار ركعة والتمام أفضل فيحجج الاول منها قول الله تعالى ليس
عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة في جناح لا يدل على العزيمة بل على الرخصة وعلى
ان الاصل التمام واقتصار انما يكون من شيء أطول منه وأجيب بان الآية وردت في

وآله وسلم كانت من جهة يساره
ويحمل حديث أنس على ما سوى
ذلك كحال السفر ثم اذا عارض
اعتقاد ابن مسعود وأنس ورجح
ابن مسعود لانه اعلم وأسن وأجل
وأكثر ملازمة للنبي صلى الله عليه
وآله وسلم وأقرب الى موافقته في
الصلاة من أنس وبيان في اسناد
حديث أنس من تكلم فيه وهو
السدق وبانه متفق عليه بخلاف
حديث أنس في الاخيرين وبيان
رواية ابن مسعود توافق ظاهر
الحال لان حجة النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كانت على جهة
يساره كما تقدم ثم ظهر لي انه يمكن
الجمع بين الحديثين بوجه آخر وهو
ان من قال كان أكثر انصرافه
عن يساره نظر الى هيئته في حال
الصلاة ومن قال كان أكثر
انصرافه عن يمينه نظر الى هيئته
في حالة استقباله القوم بعد سلامه
من الصلاة فعلى هذا لا يختص
الانصراف بجهة معينة ومن ثم
قال العلماء يستحب الانصراف
الى جهة حاجته لكن قالوا اذا
استوت الجهتان في حقه فاليمين
أفضل لعدم الاحاديث المصرحة
بفضل التيامن قال ابن المنير فيه
ان المندوبات قد تنقلب مكرهات
اذا رفعت عن رتبته لان التيامن
مستحب في كل شيء من أمور العباد
لكن لما خشي ابن مسعود أن
يدعوه وجوبه أشار الى كراهته

اه قال أبو عيسى قلن انصراف عن يساره هذا أصاب السنة يريد والله أعلم حيث لم يلزم التيامن على انه سنة مؤكدة أو واجب والا
فما يظن ان التيسر سنة حتى يكون التيامن بدعة فما البدعة في رفع التيامن عن رتبته قاله في المصباح ورواه هذا الحديث ما بين

كوفي واسطى وبصري وفيه التحديث والاختبار والعنعنة وثلاثة من التابعين واخرجه مسلم وأبو داود والشافعي وابن ماجه في الصلاة (عن جابر بن عبد الله رضي الله ٧٨ عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أكل من هذه الشجرة)

قصر الصفة في صلاة الخوف لافي قصر العدد لما علم من تقدم شرعية قصر العدد قال في الهدى وما أحسن ما قال وقد يقال ان الآية اقتضت قصر ايتناول قصر الاركان بالتحفيف وقصر العدد بنقصان ركعتين وفيه ذلك بما مر من الضرب في الارض والخوف فاذا وجد الامر ان أبيح القصر ان فيه صلوات خوف مقص وراعداها وأركانها وان انتفى الامر ان كانوا آمنين مقيمين انتفى القصر ان فيصلون صلاة تامة كاملة وان وجد أحد السببين ترتب عليه قصره وحده فان وجد الخوف والاقامة قصرت الاركان واستوفى العدد وهذا نوع قصر وليس بالقصر المطلق في الآية وان وجد السفر والامن قصر العدد واستوفيت الاركان وصليت صلاة أمن وهذا أيضا نوع قصر وليس بالقصر المطلق وقد نسي هذه الصلاة مرة باعتبار نقصان العدد وقد نسي تامة باعتبار تمام أركانها وان لم تدخل في الآية اهـ الحجة الثانية قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الباب صدقة تصدق الله بها عليكم فان الظاهر من قوله صدقة ان القصر رخصة فقط وأجيب بان الامر بقبولها يدل على انه لا يحصى عنها وهو المطلوب الحجة الثالثة ما في صحيح مسلم وغيره ان الصحابة كانوا يسافرون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم القاصرون ومنهم المتم ومنهم الصائم ومنهم المقطر لا يعيب بعضهم على بعض كذا قال النووي في شرح مسلم ولم نجد في صحيح مسلم قوله ففهم القاصرون ومنهم المتم وليس فيه الأحاديث الصوم والافطار واذا ثبت ذلك فليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وقررهم عليه وقد نادت أقواله وأفعالها بخلاف ذلك وقد تقرر ان اجماع الصحابة في عصره صلى الله عليه وسلم ليس بحجة والخلاف بينهم في ذلك مشهور بعد موته وقد أنكر جماعة منهم على عثمان لما أتم بنى وتأولوا له تاويلات قال ابن القيم أحسنه انه كل قد ناهل بنى والمسافر اذا أقام في موضع وتزوج فيه أو كان له به زوجة أتم وقد روى أحمد عن عثمان انه قال أيها الناس لما قدمت ناهات بها وانى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا ناهل رجل يلد فلم يل به صلاة مقيم ورواه أيضا عبد الله بن الزبير الحمدي في مسنده أيضا وقد أعله البيهقي بانقطاعه وتضعيفه بكرمة بن ابراهيم وسبأني الكلام عليه الحجة الرابعة حديث عائشة الآتي وسبأني الجواب عنه وهذا النزاع في وجوب القصر وعدمه وقد لاح من مجموع ما ذكرنا رجحان القول بالوجوب وما دعوى ان التمام أفضل فدفوعة بلازمة صلى الله عليه وسلم للقصر في جميع أسفاره وعدم صدور التمام عنه كما تقدم ويعد ان يلزم صلى الله عليه وسلم طول عمره المفضل ويدع الافضل (وعن عائشة قالت خرجت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عمرة في رمضان فافطر وصمت وقصر وأتممت فقلت يا أي وأمي أفطرت وصمت وقصرت وأتممت فقال أحسنت يا عائشة ورواه الدارقطني وقال هذا الاسناد حسن وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقصر في السفر ويتم وينظروا يصوم ورواه الدارقطني وقال اسناد صحيح) الحديث الاول

النوم هكذا أخرجه ابن خزيمة قلت وهذا لا ينافي اذ لا يلزم من كونه لم يكن بارضهم أن لا يجلب اليهم حتى اخرجهم لو امتنع هذا الجمل لكاتب رواية المحدث مقدمة على رواية النافي وعند السراج عن نافع بلقظ نفي رسول الله صلى الله عليه

قال ابن بطال هذا يدل على اباحة أكل النوم لان قوله أكل لفظ اباحة وتعبه ابن المنير بان الصيغة انما تعطي الوجود لا الحكم أي وجد منه الاكل وهو أعم من كونه مباحا أو غير مباح وفي حديث ابن سبيد عند مسلم الدلالة على عدم تحريمه وفي قوله شجرة مجاز لان المعروف في اللغة ان الشجر ما كان له ساق وما لا ساق له يقال له نخلة وبهذا فسر ابن عباس قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان قال القسطلاني كما ان اسم كل منهما قد شيطلق على الاخر وانطق أفصح القصصاء من أقوى الدلائل اهـ ومن أهل اللغة من قال كل ما ثبت له أرومة أي أصل في الارض فهو شجر والنجم ومنهم من قال بين الشجر والنجم عموم وخصوص فكل نجم شجر من غير عكس وقد بسطنا القول في ذلك في تفسيرنا فغالبان (يريد النوم) بضم الهمزة قال الحافظ في الفتح لم أعرف الذي فسره وأظنه ابن جريج يعني عبد الملك ورواه مسلم عن يحيى القطان عن ابن جريج بلقظ من أكل من هذه البقلة النوم وقال مرة من أكل البصل والنوم والكراث ورواه ابن الزبير عن جابر بلقظ نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أكل البصل والكراث ولم يكن يلدنا يومئذ

وآله وسلم عن أكل النوم يوم خيبر زاد مسلم حتى يذهب ريحها (فلا يغشانا) أي فلا يأتنا فالمراد بالغشيان الاثنيان (في مساجدنا) ولعمري مسجدنا والظاهر ان المراد مسجد المدينة لكن حديث أبي سعيد عند مسلم ٧٩ دال على ان القول المذكور صدر

منه صلى الله عليه وآله وسلم عقب فتح خيبر فعلى هذا يريد بالمسجد المكان الذي أعد له صلى فيه مدة اقامته هناك أو المراد بالمسجد الخنس والاضافة الى المساجين ويؤيده رواية أحمد عن يحيى القطان بالفظ فلا يقرب من المساجد ونحوه وسلم وهذا يدفع قول من خص النبي بمسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحكاها ابن بطال عن بعض أهل العلم ورواه قال القسطلاني وحكم رحبته المسجد حكمه لانهم آمنه ولذا كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا وجد ريحها في المسجد دأبهم باخراج من وجدت منه الى البقيع كما ثبت في مسلم عن عمر رضي الله عنه ويلحق بالنوم كل ذي ريح كريه وألحق به ضمهم به من بقيه بجزر وألجرحه رائحة وكالجزوم والابرص وأصحاب الصنائع الكريمة كالسمك والتاجر السكان والغزل وعورض بان أكل النوم أدخل على نفسه باختباره هذا المانع بخلاف الاجتر والمجذوم فكيف يلحق المصنوع بالاختار اه (قال الراوي) يعني عطاه (قلت لجابر ما يعني به) أي بالنوم انضجاً أم نياً (قال) جابر (ما أراه) بضم الهمزة أي ما أظنه صلى الله عليه وآله وسلم (يعني) أي بقصد (الانثى) بكسر التثنية مع الهمزة والمدوجزم

أخرجه أيضاً الساقى والبيهقي بزيادة ان عائشة اعقرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة الى مكة حتى اذا قدمت مكة قالت يا بني أنت وامى يارب رسول الله أقمته وقهرمت الحديث وفي اسناده العلامة ابن زهير عن عبد الرحمن بن الاسود بن يزيد الضبي عن ابي العلاء ابن زهير قال ابن حبان كان يروى عن الثقات ما لا يشبه حديث الاثبات فبطل الاحتجاج به فيه لم يوافق الاثبات وقال ابن معين ثقة وقد اختلف في سماع عبد الرحمن منه افعال الدارقطني أدرك عائشة ودخل عليه ما هو مرأى قال الحافظ وهو كما قال في تاريخ البخاري وغيره ما يشهد لذلك وقال أبو حاتم أدخل عليه ما هو صغير ولم يسمع منها وادعى ابن أبي شيبة والطحاوي ثبوت سماعه منها وفي رواية الدارقطني عن عبد الرحمن عن أبيه عن عائشة قال أبو بكر النيسابوري من قال فيه عن عائشة فقد أخطأ واختلف قول الدارقطني فيه فقال في السنن اسناده حسن وقال في العمل المرسل اشبهه قال في البدر المنير ان في متن هذا الحديث فكاكة وهو كون عائشة خرجت معه في عمرة رمضان والمشهور انه صلى الله عليه وسلم لم يعمر إلا أربع عمر ليس من ثنى في رمضان بل كاهن في ذي القعدة الا التي مع حجتة فكان احرامها في ذي القعدة ونعلها في ذي الحجة قال هذا هو المعروف في الصحيحين وغيرهما قال وتعمل بعض شيوخنا الحفاط في الجواب عن هذا الاشكال فقال لعل عائشة ممن خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفره عام الفتح وكان سفره ذلك في رمضان ولم يرجع من سفره ذلك حتى اعتمر عمرة الجعرانة فاشتارت بالقصر والاقام والفطر والعيام والعمرة الى ما كان في تلك السفرة قال قال شيخنا وقد روى من حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم اعتمر في رمضان ثم رأيت بعد ذلك القاضي عياضاً أجاب بهذا الجواب فقال لعل هذه علمها في شوال وكان ابتداء خروجها في رمضان وظاهر كلام أبي حاتم بن حبان انه صلى الله عليه وسلم اعتمر في رمضان فانه قال في صحيحه اعتمر صلى الله عليه وسلم أربع عمر الاولى عمرة القضاء سنة القابل من عام الحديبية وكان ذلك في رمضان ثم الثانية حيث فتح مكة وكان فيحها في رمضان ثم خرج منها قبل هوازن وكان من أمره ما كان فلما رجع وبلغ الجعرانة قسم الغنائم بها واعتمر منها الى مكة وذلك في شوال واعتمر الرابعة في حجة وذلك في ذي الحجة سنة عشر من الهجرة واعترض عليه الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي في كلام له على هذا الحديث وقال وهم في هذا في غير موضع وذكر أحاديث في الرد عليه وقال ابن حزم هذا حديث لا خيرة فيه وطعن فيه ورد عليه ابن النجوى قال في الهدي بعد ذكره لهذا الحديث وسمعت شيخ الاسلام ابن تيمية يقول هذا حديث كذب على عائشة ولم تكن عائشة لتصل بخلاف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وسائر الصحابة وهي تشاهدهم يقصرون ثم تنهى وحدها بلا موجب كيف وهي القائلة فرضت الصلاة ركعتين فزيدت في صلاة الحضر وأقوت صلاة السفر

الكرمانى بان السائل عطاه والمسؤل جابرو تبعه البرماوى والعيني وقال الحافظ في الفتح أظن السائل ابن جريح والمسؤل عطاه وفي مصنف عبد الرزاق ما يرشد الى ذلك زمقضى قوله الانثى انه لا يكره المطبوخ وفي حديث علي عند أبي داود قال نهى

نص: أكل النوم الاطبوخا وفي حديث معاوية بن قرة عن ابيه انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن هاتين الشجرتين وقال من أكله فلا يقرب من مسجدنا وقال ان كنتم لا بد آكله - ما فاما ميتوهما طبخا (وقيل الانتنة) اى قال محمد بن يزيد عن ابن جريج ما رواه يعنى الانتنة اى يدل نيقه والنين يقع النون ويكون ٨٠ المثناة الفوقية الرائحة الكريهة ورواه هذا الحديث ما بين بخارى وبصرى

ومكي وشيخ البخاري المسندي من
اقراده وفيه التحديث والاخبار
والسماع والقول واخرجه مسلم
والنسائي في الصلاة والترمذي في
الاطعمة **في** (وعنه) أي عن جابر
(رضي الله عنه ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال من أكل
قوماً أو بصلاً فليعتقنا أو قال
فليعتق من مسجدنا) شئ من
الزهرى (وليقة في بيته) وهو
أخص من الاعتقال لانه أعم من
أن يكون في البيت أو غيره (وان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
لم يقدم المدينة من مكة ونزل في
بيت أبي أيوب الانصاري في
السنة الاولى من الهجرة (أي)
من عند أبي أيوب (بدر) بكسر
القاو ما يطبخ فيه الطعام ويجوز
فيه التأنيت والتذكير والتأنيث
اشهر اسكن الضمير في قوله فيه
خضرات يعود الى الطعام الذي
في القدر فالقدير اتي بقدر من
طعام فيه خضرات ولهذا
لما اجاد الضمير على القدر اعاده
بالتأنيث حيث قال فاخبر بما
فيها وحيث قال قربوها (فيه
خضرات) بفتح الخاء وكسر
الضاد او بضم الخاء وفتح الضاد
جمع خضرة (من يقول) أي
مطبوخه فربما اريد بها
الرائحة التي تخرج من مكانها
نيفة (شئاً ما شئاً بما فيها) أي

فكيف يظن بها انها تزيد على فرض الله وتخالف رسول الله وأصحابه وقال الزهري
له شام لما حدثه عن أبيه عنها بذلك فاشأنها كانت تتم الصلاة قال تناولت كما تناول عثمان
فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد حسن فعلها فأمرها عليه فقال التأويل حينئذ وجه
ولا يصح ان يضاف انماها الى التأويل على هذا التقدير وقد أخبر ابن عمر ان النبي صلى
الله عليه وسلم لم يكن يزيد في السجدة على ركعتين ولا أبو بكر ولا عمر فيظن بعائشة ام
المؤمنين مخالفتهم وهي تراهم يقصرون وأما بعد موته فانما أثبت كما أتم عثمان وكلاهما
تأول تأويله في روايةهم لا في تأويل الواحد منهم مع مخالفة غيره اهـ والحديث
الثاني صحيح اسماه الدارقطني كما ذكره المصنف قال في التلخيص وقد استذكره أحد
وصحته بعبد قان عائشة كانت تتم وزكر عرونة انها تناولت ما تناول عثمان كما في الصحيح فلو
كان عند هاجن النبي صلى الله عليه وسلم رواية لم يقل عرونة عنها انها تناولت قال في الهدى
بعد ذكر هذا الحديث وسمعت شيخ الاسلام ابن تيمية يقول هو كذب على رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال وقد روى كان يقصرون وتم الاول بالياء آخر الحروف والثاني بالتاء المثناة
من فوق وكذلك يطور وتعم قال شيخنا وهذا باطل ثم ذكره في الكلام السابق من
استمع ادخاله عائشة لرسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة وكذا ضبط الحفاظ في
التلخيص افظ تتم وتصوم في هذا الحديث بالمثناة من فوق وقد استدل بحديثي الباب
القائلون بأن القصر رخصة وقد تقدم ذكرهم وبجواب عنهم بأن الحديث الثاني لاجحة
فيه لهم لما تقدم من ان لفظ تتم وتصوم بالقوة لان فعلها على فرض عدم معارضته
لقوله وفعله صلى الله عليه وسلم لاجحة فيه فكيف اذا كان معارضا للثابت عنه
من طريقها وطريق غيره من الصحابة وأما الحديث الاول قال كان يحكي المكان
حجة لقوله صلى الله عليه وسلم في الجواب عنها أحسنت ولكني لا يفتض لمعارضته
ما في الصحيحين وغيره ما من طريق جماعة من الصحابة وهذا بعد تسليم انه حسن
كما قال الدارقطني فكيف وقد طعن فيه بتلك المطاعن المتقدمة فانما يجبردها فوجب
سقوط الاستدلال به عند عدم المعارض (وعن عمر انه قال صلاة السفر ركعتان

ومصلاة الاضحية ركعتان ومصلاة الفطر ركعتان ومصلاة الجمعة ركعتان تمام من

غیر قصر علی لسان محمد صلی اللہ علیہ وسلم رواہ أحمد والنسائی وابن ماجہ وعن ابن

عمر قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انا و نحن ضلال فاعلمنا ان كان فيما ههنا ان

لله عز وجل أمرنا أن نعلي ركعتين في السفر ورواه الترمذي وعن ابن عمر قال قال رسول

لله صلى الله عليه وسلم ان الله يحب ان تؤتى رخصه كما يكره ان تؤتى معصيته رواه أحمد

الحديث المروى عن عمر ورجال الرجال الصحيح الا يزيد بن زياد بن أبي الجهم وقد وثقه أحمد

القديرا والخضرات او البقول مشير (الى بعض اصحابه كان معه) هو ابو ايوب وابن

وفيه بابا ايوب بحدِيث مسلم في قصة نزوله صلى الله عليه وآله وسلم عليه قال وكان يقدم للنبي

صلى الله عليه وآله وسلم طعاما فاذا اجمعه اليه اثنى بعد ان ياكل النبي صلى الله عليه وآله وسلم منه سال عن موضع اصابع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصنع ذلك مرة فقبل له لم يأكل وكان الطعام فيه قوم ٨١ فقال احرام هو يا رسول الله قال لا ولكن

أكرهه اه أو هو وغيره الحديث
أم أيوب المروى عنه ابن خزيمة
وحبان قالت نزل علينا رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
فتكنا نأله طعاما فيه بعض
البقول الحديث وفيه قال كلوا
فاني لست كأحد منكم فهذا
أمر بالاكل للجماعة (فلما رآه)
أي رأى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أبا أيوب أو غيره (كره
أكلها قال كل فاني أباي من
لاتأجى) أي من الملائكة وعند
ابن خزيمة وحبان من وجه آخر
ارسل رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم أرسل اليه بطعام من
خضرة فيه بصل أو كراث فلم ير
فيه أثر رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم فابى أن يأكل فقال له
ما منعك أن تأكل فقال لم أرا
يدك قال استحي من ملائكة
الله وليس بحرم وعندهما أيضا
انني أخاف أن أؤذي صاحبي
واسئل له المهلب على أن
الملائكة أفضل من الاتمين
وتعقب بأن لا يلزم من تفضيل
بعض الافراد على بعض تفضيل
الجنس على الجنس واختلف
هل كان أكل ذلك حراما على
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أولاً والراجح الحل له وم قوله
وليس بحرم ورواه هذا الحديث
ما بين مصري ومكي ومديني

وابن معين وقد روى من طريق أخرى باسناد رجاله الصحيح وقد قال ابن القيم في
الهدى هو ثابت عنه قال وهو الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما بالذائقة قصر وقد أمنا
فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته قال
ولا تناقض بين حديثيه فان النبي صلى الله عليه وسلم لما أجابه بان هذا صدقة الله عليكم
ودينه اليسر السمع علم عمر انه ليس المراد من الآية قصر العدد كما فهمه كثير من الناس
قال صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر وعلى هذا فلا دلالة في الآية على ان قصر العدد
مباح منفي عنه الجناح فان شاء المولى فعله وان شاء الله وقد كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يواظب في اسفاره على ركعتين فلم يربح قط الا شيئا ففعله في بعض صلاة الخوف
وحديث ابن عمر الثاني أخرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما وفي رواية كما يجب
ان توفي عزائمه وفي الباب عن أبي هريرة عن عبد بن عدى وعن عائشة عنده أيضا والمراد
بالرخصة التسهيل والتوسعة في ترك بعض الواجبات أو إباحة بعض المحرمات وهي في
أهل الاصول الحكم الغائب على خلاف دليل الوجوب أو الحرمة المذرو فيه ان
الله يحب اتباع ما شرعه من الرخص وفي تشبيه تلك المحبة بكرهاته لا تيان المعصية دليل
على ان في ترك اتباع الرخصة ترك طاعة كالترك للطاعة الحاصل باتيان المعصية وحديث
ابن عمر لاول من أدلة القائلين بان القصر واجب لقوله فكذلك فيعلمنا ان الله عز وجل
أمر فان فصلى ركعتين في السفر وقد تقدم الكلام على ذلك

(باب الرد على من قال اذا خرج منها لم يقصر الى الليل) *

(عن أنس قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بالمدينة أربعا وصليت
معه العصر بذي الحليفة ركعتين متفق عليه وعن شعبة عن يحيى بن يزيد الهناتى قال
سألت أبا عن قصر الصلاة فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج مسيرة ثلاثة
أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين شعبة السالك رواه أحمد ومسلم وأبو داود) قوله
وصليت معه العصر بذي الحليفة هكذا في رواية البخارى ذكرها الكشميني وهي ثابتة
عنده مسلم وعنده البخارى أيضا في كتاب الحج وقد استدلل بذلك على إباحة القصر في السفر
القاصير لان بين المدينة وذى الحليفة ستة أميال وتذهب بان ذا الحليفة لم تكن منتهى
السفر وانما خرج اليها حيث كان قاصدا الى مكة واتفقوا في ذلك وأول صلاة
حضرت صلاة العصر فقصرها واستقرت في قصر الى ان رجع قوله اذا خرج مسيرة ثلاثة
أميال اختلف في تقدير الميال فقال في الفتح الميال هو من الارض منتهى مد البصر لان
البصر يمل عنه على وجه الارض حتى يقف ادراكه وبذلك جزم الجوهرى وقيل ان ينظر
الى الشخص في أرض مستوية فلا يدرى أرجل هو ام امرأة أو ذهاب أو أت قال النووي
الميل ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشرون اصبعاً معترضه معتدلة والاصبع ست

١١ نيل ت وفيه الحديث ولعننة وأخرجه البخارى في الاعتصام ومسلم في الصلاة وأبو
داود في الاطعممة والتساقى في الويلة (وفي رواية أني يدر) بفتح الباء وسكون الهمزة يدل قدر قال ابن وهب في تفسير بدر

(يعني طيفا) شبه بالبدر وهو القمر عند كماله لا سدارته (فيه حضرات) أي من بقول وظاهره ان البقول كانت فيه نبتة
 لكن لا مانع من كونها كانت مطبوخة ٨٢ وقد روي جماعة من الشراح رواية أحمد بن صالح هذه - لكن ابن وهب فسر

البدر بالطبق فدل على انه حدث
 به كذلك والذي يظهر ان روايه
 القدر أصح لما تقدم من حديث
 أبي أيوب وأم أيوب جميعا فان
 فيه التصریح بالطعام ولا تعارض
 بين امتناعه صلى الله عليه وآله
 وسلم من أكل كل النوم وغيره
 مطبوخا وبين انه له في كل
 ذلك مطبوخا فقد دل ذلك
 بقوله اني است كأحد منكم
 وقد ترجم ابن خزيمة على حديث
 أبي أيوب ذكر ما خص الله نبيه
 به من ترك أكل النوم ونحوه
 مطبوخا وقد جمع القرطبي في
 المفهم بين الروايتين بان الذي
 كان في القدر لم يفسخ حتى تضعف
 رائحته فبقى في حكم التهي
 واستدل بإحاديث الباب على ان
 صلاة الجماعة ليست فرض عين
 قال ابن دقيق العيد لان اللازم
 من منعه أحد أمرين اما أن
 يكون أكل هذه الامور مباحا
 فتكون صلاة الجماعة ليست
 فرض عين أو محرما فتكون
 فرضا وجهه والامة على اباحة
 أكلها فيلزم أن لا تكون الجماعة
 فرض عين وتدل عن أهل
 الظاهر أو بعضهم بتحريمها بناء
 على ان الجماعة فرض عين لكن
 صرح ابن حزم منهم بآكلها
 حلال مع قوله بان الجماعة فرض
 عين قال الخطابي توهم بعضهم

شعيرات مترضة مع تدلة قال الحافظ وهذا الذي قال هو الاثر ورويه عن ذلك
 باثني عشر ألف قدم يقدم الانسان وقيل هو أربعة آلاف ذراع وقيل ثلاثة آلاف
 ذراع فقله صاحب البيان وقيل خمسة مائة وصححه ابن عبد البر وقيل ألفا ذراع رويهم من
 عبر عن ذلك بالفخطوة للجمال قال ثم ان الذراع الذي ذكره النووي تحريمه قد حرمه غيره
 بذراع الحديد المشهور في مصر والحجاز في هذه الاعصار فوجدته ينقص عن ذراع الحديد
 بقدر الثمن فعلى هذا فالميل بذراع الحديد في القول المشهور خمسة آلاف ذراع ومائتان
 وخمسون ذراعا قوله أو ثلاثة تراخي في الأصل السكون ذكره ابن سبويه وقيل
 السعة وقيل الشئ الطويل وذكره كراقرءان الفرسخ فارسي معرب وهو ثلاثة أميال
 واعلم انه قد وقع الخلاف الطويل بين علماء الاسلام في مقدار المسافة التي يقصر فيها
 الصلاة قال في الفتح في ابن المذنب وغيره فيها نحو من عشرين قولا أقل ما قيل في ذلك
 يوم وليلة وأكثره ما دام غائبا عن بلده وقيل أقل ما قيل في ذلك الميل كما رواه ابن أبي شيبة
 بإسناد صحيح عن ابن عمر والى ذلك ذهب ابن حزم الظاهري واحتج له بإطلاق السفر في
 كتاب الله تعالى كقوله واذا هم في الارض الآية وفي سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال فلم يخص الله ولا رسوله ولا المسلمون بإجهم سفر من سفر ثم احتج على ترك
 القصر فيعادون الميل بان النبي صلى الله عليه وسلم قد خرج الى البقيع لدفن الموقف
 وخرج الى الغضا لا غائط والناس معه فلم يقصر ولا أطروا ذكر في الهلي من أقوال
 الصحابة والتابعين والائمة والفقهاء في تقدير مسافة القصر أو لا كثيرا لم يحط بها غيره
 واستدل لها وروى ثلاث الاستدلالات وقد أخذ بظاهر حديث أنس المذكور في الباب
 الظاهرية كما قال النووي فذهبوا الى أن أقل مسافة القصر ثلاثة أميال قال في الفتح
 وهو أصح حديث ورد في ذلك وأصرحه وقد سمعته من خالفه على ان المراد المسافة التي
 يتدأ منها القصر لا غاية السفر قال ولا يخفى بعد هذا الجدل مع ان لبيق في ذكر في روايته
 من هذا الوجه ان يحيى بن يزيد رواه عن أنس قال سألت أنسا عن قصر الصلاة وكنت
 أخرج الى الكوفة يعني من البصرة فاصلى ركعتين ركعتين حتى ارجع فقال أنس فذكر
 الحديث قال فظهر انه سأل عن جواز قصر في السفر لا عن الموضع الذي يتدأ القصر
 منه وذهب الشافعي ومالك وأصحابهم ما والبيت والاوزاعي وفقهاء أصحاب الحديث
 وغيرهم الى انه لا يجوز الا في مسيرة مرحلتين وهما ثمانية وأربعون ميلا شامية كما قال
 النووي وقال أبو حنيفة والاكوفيون لاية قصر في أقل من ثلاث مراحل وروى عن
 عثمان وابن مسعود وحذيفة وفي البحر عن أبي حنيفة ان مسافة القصر أربعة
 وعشرون فرسخا وحكي في البحر أيضا عن زيد بن علي والنفس الزكية والداعي والمؤيد
 بالله وأبي طالب والنوري والكرخي واحد روى الروايات عن أبي حنيفة ان مسافة
 القصر ثلاثة أيام بسير الابل والاقدام وذهب الباقر والصادق وأحمد بن عيسى والقاسم

ابن النور عذري الخلف عن الجماعة هو عقوبة كنه على فعله اذ حرم فضل الجماعة اه والادى
 (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر على قبر منبوذ) أي منبذ في ناحية عن القيور وفي

رواية باضافة تبرالى منبواى قبل ليط أى تبرولامطروح (قامهم قصصوا عليه) أى على القبر ولا يذرو صفة وأخافه والغرض منه ان ابن عباس حضر صلاة الجمعة ولم يكر اذذاك بانغافوه وطابق للجزء ٨٣ الثالث والجزء السادس فى قوله وصفه وبهم

وكذا فى الاول لانه لم يكن يصلى الا بوضوء ورواة هذا الحديث ما بين بصري وواسطي وكوفي وفيه تابعي عن تابعي والتحديث والاختبار والسماع والقول وأخرجه البخارى أيضا فى الجنائز وكذا مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه (عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الغسل يوم الجمعة واجب) أى كالتواجب فى التوكيد (على كل محتمل) أى بالغ فوفت إيجاب الغسل على العصى بلوغه وهو مطابق للجزء الذى من الترجمة وهو قوله رمتى يجب عليهم الغسل ورواة هذا الحديث ما بين بصري ومكي ومدنى وفيه التحديث والعنعنة والقول وأخرجه البخارى أيضا فى الصلاة وفى الشهادتان وكذا مسلم وأبو داود فى الطهارة والنسائى وابن ماجه فى الصلاة (عن ابن عباس رضى الله عنه ما قال له رجل) لم يسم أو هو الراوى (ثم من الخروج) أى مصلى العبد (مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أى أحضرت خروج النسماعه صلى الله عليه وآله وسلم (قال نعم) ثم دته (ولو لا مكانى منه) أى فربى منه صلى الله عليه وآله وسلم

والهادى الى ان مسافته يريد فاعدا وقال أنس وهو مروى عن الاوزاعى ان مسافته يوم وليلة قال فى الفتح وقد أورد البخارى ما يدل على ان اختياره ان أقل مسافة القصر يوم وليلة يعنى قوله فى صحيحه ومعنى النبي صلى الله عليه وسلم السفر وما وليله بعد قوله باب فى كم يقصر الصلاة وحج هذه الاقوال مأخوذ بعضها من قصره صلى الله عليه وسلم فى أسفاره وبعضها من قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة الا ومعها ذو محرم عند الجماعة الا النسائى وفى رواية للبخارى من حديث ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم لا تسافر المرأة ثلاثة أيام الا مع ذى محرم وفى رواية لابى داود لا تسافر المرأة يريد اول الحج فى جميع ذلك أما قصره صلى الله عليه وسلم فى أسفاره فاعدهم استلزام فعله اهدم الجواز فى ما دون المسافة التى قصر فيها وأما من سافر المرأة عن ان تسافر ثلاثة أيام بغير ذى محرم بغاية ما فيها اطلاق اسم السفر على مسيرة ثلاثة أيام وهو غير منافي للقصر فيما دونها وكذلك فيها عن سفر اليوم بدون محرم والبريد لا ينافى جواز القصر فى ثلثة أميال أو ثلاثة فراسخ كما فى حديث أنس لان الحكم على الأقل حكم على الاكثر وأما حديث ابن عباس عند الطبرانى انه صلى الله عليه وسلم قال بأهل مكة لا تقصر وفى أقل من أربعة برد من مكة الى عسفان فليس مما تقوم به حجة لان فى اسناده عبد الوهاب بن مجاهد بن جبير وهو متروك وقد نسب به النوى الى الكذب وقال الازدى لا تحل الرواية عنه والراوى عنه اسمعيل بن عياش وهو ضعيف فى الجازير وبعد الوهاب المذکور حجازى والصحيح انه موقوف على ابن عباس كما أخرجه عنه الشافعى باسناد صحيح ومالك فى الموطا اذا تقرر ذلك هذا فالتين هو ثلاثة فراسخ لان حديث أنس المذکور فى الباب مترددا بين ثلاثة أميال وثلثة أميال مندرجة فى الثلاثة لفراسخ فيؤخذ بالاكثر احتياطاً ولكنه روى سعيد بن منصور عن أبى سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سافرتم مضطربة قصر الصلاة وقد أورد الحافظ هذا فى التلخيص ولم يكلم عليه فان صح كمال الفرسخ هو المتيقن ولا يقصر فيما دونه الا اذا كان يسمى سفر الغة أو شرعا وقد اختلف أيضا فى من قصد سفر يقصر فى مثله الصلاة على اختلاف الاقوال من أين يقصر فقال ابن المنذر أجمعوا على ان لم يرد السفر أن يقصر ذان خرج من جميع بيوت لقريه التى يخرج منها واختلفوا فى قبل الخروج من البيوت فذهب الجمهور الى انه لا بد من مفارقة جميع البيوت وذهب بعض الكوفيين الى انه اذا أراد الـ نزل صلى ركعتين ولو كان فى منزله ومنهم من قال اذا ركب قصر ان شاء ورجح ابن المنذر الاول بانهم اتفقوا على انه يقصر اذا فارق البيوت واختلفوا فيما قبل ذلك فعليه الاتمام على أصل ما كان عليه حتى ثبت ان له لقصر قال ولا أعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قصر فى سفر من أسفه ره الابدخرو وجهه من المدينة

(باب ان من دخل بلد فنوى الإقامة فيه أو بهما يقصر) *

(ما منه) قال الراوى (يعنى من صغره أى) عليه الصلاة والسلام (العلم أى الراية أو العلامة أو النذر) الذى عندنا وكثير ابن الصلت) بن معديكرب الكندى (ثم خطب ثم أتى التماسا فوقف على كثره) من التذكير (وأمره ان يتصدق) لانه

أكثر أهل النار وأن الوقت كان وقت حاجة والمواساة والصدقة كانت يومئذ أفضل وجوه الفجر (فجعت المرأة تموى) بضم
أوله من الرباى وبفتحها من الثلاث ٨٤ أى تموى (يدها إلى حلقها) بفتح الحاء واللام وبكسر الحاء أيضا الخاتم لا قصر له

(عن أبي هريرة أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة في السبيل والمقام بمكة إلى
أن رجعا وركعتين ركعتين رواه أبو داود الطيالسي في مسنده وعن يحيى بن أبي اسحق
عن أنس قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة فصلى ركعتين
ركعتين حتى رجعا إلى المدينة قالت أقمتم بها: سبأ قال أقامنا معشر امتفق عليه ولم يسأل
خرجنا من المدينة إلى الحج ثم ذكر مثله وقال أحدنا ما وجه حديث أنس أنه حسب
مقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة ومضى والأفلا وجه له غير هذا واحتج بحديث جابر أن
النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة صبيحة رابعة من ذي الحجة فأقام بها الرابع
والخامس والسادس والسابع وصلى الصبح في اليوم الثامن ثم خرج إلى المدينة وخرج من
مكة متوجها إلى المدينة بعد أيام التشريق ومعنى ذلك كله في الصحيحين وغيرهما قوله
ركعتين ركعتين زاد البيهقي الا لمغرب قوله أقامنا معشر هذا لا يعارض حديث ابن
عباس وعمران بن حصين الا تبيين لان ما في فتح مكة وهذا في حجة الوداع قوله وقال أحمد
الحج هذا لا بد منه لما في حديث جابر المدكور في الباب ومنه أيضا حديث ابن عباس عند
البحاري بلانظ قدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لصبح رابعة يلعبون بالحج فأمرهم أن
يجعلوها عمرة الحديث قال في الفتح ولا شك أنه خرج من مكة صبح الرابع عشر فتسكون
مدة الإقامة بمكة ونواحيها عشرة أيام بلياليها كما قال أنس ويكون مدة إقامته بمكة أربعة
أيام لا سوى لانه خرج منها في اليوم الثامن فصلى بمضى وقال الطبري أطلق على ذلك
لإقامة بمكة لان هذه المواضع مواضع التمسك وهي في حكم التابع بمكة لان المقصود
بالإقامة لا يتجسس سوى ذلك كما قال أحمد وقال النوري في شرح مسلم ان النبي صلى الله
عليه وسلم قدم مكة في اليوم الرابع فأقام بها الخامس والسادس والسابع وخرج منها
في الثامن إلى منى وذهب إلى عرفات في التاسع وعاد إلى منى في العاشر فأقام بها الحادي
عشر والثاني عشر وتفرق في الثالث عشر إلى مكة وخرج منها إلى المدينة في الرابع عشر
فدنا فقامت عليه صلى الله عليه وسلم في مكة وحواليها عشرة أيام ٨٥ وقد أشار المصنف بترجة
الباب إلى لرد علي الشافعي حيث قال ان المسافر يصير بنية إقامة أربعة أيام مقبلا وقد
زعم الطحاوي بان الشافعي لم يسبق في ذلك رد ذلك في الفتح بان أحمد قد قال بنحو ذلك
وهي رواية عن مالك ونسبها في البحر إلى عثمان وسعيد بن المسيب وأبي ثور ومالك
واستدل لهم بنبيه صلى الله عليه وسلم لانه هاجر عن إقامة فوق ثلاث في مكة فتكون الزيادة
عليها إقامة لا قدر الثلاث ورد بان الثلاث قد رضاء الحوائج لا يكون غير إقامة
وذهب القاسمية والناصر والامامية والحنابلة بن صالح وهو مروي عن ابن عباس انه
لا يتم الصلاة الا من فوى إقامة عشر واحتجوا بما روى عن علي عليه السلام أنه قال يتم
الذي يقرب عشر والذي يقول اليوم أخرجه عند أخرجه عصر شهر أقالوا وهو توقيف ورد

أو القسوط ولا يسبلي يسكون
اللام مع فتح الحاء أى الجهل الذي
يعلق فيه (تلقى) من الإلقاء أى
ترى (في ثوب بلال) الخاتم والقسوط
(ثم أتى) صلى الله عليه وآله وسلم
(هو وبلال البيت) ولا ي
الوقت إلى البيت ومطابقته
للجزء الاول من الترجمة في قوله
ما شمدنه يعنى من صغره ورواة
هذا الحديث ما بين كوفي
وبصري وفيه التحديث
والسمع والقول وأخرجه
البضاري أيضا في العبدین
والاعتصام وأبو داود والنسائي
في الصلاة (عن ابن عمر رضى
الله عنهما عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال اذا استأذنتكم
نساؤكم اللبيل إلى المسجد)
للعادة (فأذوا الهن) قال
القسطلاني أى اذا أمنت
المفسدة منهن وهلمن وذلك هو
الاجاب في ذلك الزمان بخلاف
زمانها هذا الكثیر الفساد
والمفسدين وهل الامر لازواج
أمر ندب أو وجوب حله البيهقي
على الذنب الحديث وصلاتكن
في دوركن أفضل من صلاتكن
في مسجد الجماعة وقبده باللبيل
لكونه اسم لىكن ليدكر أكثر
الرواة عن حنظلة قوله باللبيل
وكذا رواه بقيد الليل لم وغيره
والزيادة من الثقة مقبولة ٨٥

قال لنورى استدله على ان المرأة لا تخرج من بيت زوجها الا بأذنه لتوجه الامر الى الارواح بالادن وتعبه
ابن دقيق العيد بانه ان أخبر من المفهوم فهو مفهوم لقب وهو ضعيف لكن يتقوى بان قال ان منع الرجال نساءهم أمر

مقرر وانما علق الحكم بالماضي ليس ليعمل الجواز فيسبق ما عداه على المنع وفيه اشارة الى ان الاذن المذكور لغير الواجب لانه لو كان واجبا لالتفى معنى الاستئذان لان ذلك انما يتحقق اذا كان المستأذن مخيرا ٨٥ في الاجابة والرد وعند أبي داود وابن

خزيمة من حديث أبي هريرة وعند ابن حبان من حديث زيد ابن خالد لا تمنعوا امام الله ساجدا لله ولم من حديث زيف امرأة ابن مسعود اذا نهت احدا كن المساجد فلا تمس طيبا او يخطى بالطيب ما في معناه لان سبب المنع منه ما فيه من تحريك داعية الشهوة تحسن الملابس والحلى الذى يظهر والزينة الفاخرة وكذا الاختلاط بالرجال وفرق كثير من الفقهاء المالكية وغيرهم بين الشابة وغيرها وفيه نظر الا ارأخذ الخوف عليهما من جهتها لانها اذا عرت مما ذكر وكانت مثمرة حصل الامن عليهما ولا سيما اذا كان ذلك بالليل وقد ورد في بعض طرق الحديث ما يدل على ان صلاة المرأة في بيتها افضل من صلاتها في المسجد وذلك في رواية حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر بالخط لا تمنعوا نساءكم المساجد ويوتن خير لهن أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة ولا جد والطبراني من حديث أم حميد الساعدية انها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله انى أحب الصلاة معك قال قد علمت وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك وصلاتك في

بانه من مسائل الاجتهاد وقال أبو حنيفة انه يتم اذا عزم على اقامة خمسة عشر يوما واحتج بما روى عن ابن عباس وابن عمر انه قال اذا أقيمت صلاة وأنت مسافر وفي نفسك أن تقيم خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة وورد بانه لا حجة في أقوال الصحابة في المسائل التي لا يثبت فيها امرح وهذه منها وروى عن الأوزاعي التحدث باني عشر يوما وعن ربيعة يوم وليلة وعن الحسن البصري أن المسافر يصير مقبلا بدخول البلد وعن عائشة بوضع الرجل قال الامام يحيى ولا يعرف لهم مستند شرعى وانما ذلك اجتهاد من أنفسهم والامر كما قال هذا الامام والحق ان من حطر رحله يولد ونوى الإقامة بها أياما من دون تردد لا يقال له مسافر فيتم الصلاة ولا يقصر الا لدليل ولا دليل ههنا لا ما في حديث الباب من اقامته صلى الله عليه وسلم بمكة أربعة أيام يقصر الصلاة والاستدلال به متوقف على ثبوت انه صلى الله عليه وسلم عزم على اقامة أربعة أيام الا أن يقال ان تمام أعمال الحج في مكة لا يكون في دون الأربع فكان كل من حج عازما على ذلك فيقتصر على هذا المقدار ويكون الظاهر والاصل في حق من نوى اقامة أكثر من أربعة أيام هو التمام والالزم أن يقصر الصلاة من نوى اقامة سنين متعددة ولا فائز به ولا رد على هذا قوله صلى الله عليه وسلم في اقامته بمكة في الفتح انا قوم سقر كما سيأتى لانه كان اذا لم يتردد ولم يعزم على اقامة مدة معينة

(باب من أقام قضاء حاجة ولم يجمع اقامة)

(عن جابر قال أقام النبي صلى الله عليه وسلم بتبوك عشرين يوما يقصر الصلاة رواه أحمد وأبو داود وعن عمران بن حصين قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم وشهدت معه الفتح فأقام بمكة ثماني عشرة ليلة لا يصلي الا ركعتين يقول يا أهل البلدة صلوا أربعاء فانا سنمروا وأبو داود وفيه دليل على انه لم يجمع اقامة وعن ابن عباس قال لما فتح النبي صلى الله عليه وسلم مكة أقام فيها تسعة عشر ليلة يصلي ركعتين قال فحسن اذا سافرنا فثلاثة تسعة عشر ليلة قصرنا وان راء أئمتنا رواه أحمد والبخاري وابن ماجه ورواه أبو داود والبيهقي قال سبع عشرة وقال قال عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس أقام تسعة عشرة وعن جماعة بن شرجيل قال خرجت الى ابن عمر فقلت ما صلاة المسافر فقال ركعتين ركعتين لا صلاة المغرب ثلاثا قلت أرأيت ان كلذى لمجار قال وماذى المجاز قلت مكان فجمع فيه وفيه سبع عشرة ليلة أو خمس عشرة ليلة فقال يا أيها الرجل كم كنت بأذربيجان لأدري قال أربعة أشهر أو شهرين فرأيتهم يصلون ركعتين ركعتين رواه أحمد في مسنده) أما حديث جابر فخرجه أيضا ابن حبان والبيهقي وصححه ابن حزم والنووي وأعله المدارقي في العال بالارسال والانقطاع وان على من المبالغة وغيره من الحفاظ

حجرتك خير لك من صلاتك في دارك خير لك من صلاتك في مسجد قومك وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجد الجماعة قال الحفاظ واسناد أحسن وله شاهد من حديث ابن مسعود عند أبي داود ووجه كون صلاتها

في الاثنى افضل ثم في الامن فيمن الفتنة وبتاً كذا ذلك بعد وجود ما أحدث النسا من التبرج والزينة ومن ثم قالت عائشة ما قالت وتحدث بعضهم بحول عائشة ٨٦ في منع النساء مطلقاً وفيه نظر اذا لا يترتب على ذلك تغير الحكمة لانها علقته على شرط

لم يوجد بناء على ظن ظننه فقالت لورأى المنع فيقال عليه لم يرد المنع فاستقر الحكم حتى ارعائته لم تصرح بالمنع وان كلامها يشهد بانها كانت ترى المنع وأيضا فقد علم الله سبحانه وتعالى ما سيحدثن فها أوحى الى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم بمنعهن ولو كان ما أحدثن يستلزم منعهن من المساجد لكان منعهن من غيرها كالاسواق أولى وأيضا فالأحداث انما وقع من بعض النساء لامن جمعهن فان تعين المنع فليكن ان أحدثت والاولى أن ينظر الى ما يجتنب منه الفساد فيجانب لاشارته صلى الله عليه وآله وسلم الى ذلك جامع الطيب والزينة وكذا التقييم بالليل اه ما في الفتح زاد القسط لاني نعم صلاحها في بيتنا افضل من صلاحها في المسجد واستتبط من قول عائشة هذا يعني لو أدرك لبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أحدث النساء ما منعهن كما منعت نساء بني اسرائيل الحديث أنه يحدث للناس فتاوى بعد ما أحدثوا كما قاله الامام مالك وليس هذا من التمسك بالمصالح المرسلة المبينة للشرع كانوا هم بعضهم وانما امراده كعاد عائشة أي يحدثون أمرا تقتضي أصول الشرع فيه غير ما اقتضته قبل

رووه عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان مرسلان الاوزاعي رواء عن يحيى بن أنس فقال بضع عشرة نوب هذا الخطأ أخرجه الصحيح وهو ضعيف وقد اختلف فيه على الاوزاعي ذكره الدارقطني في العلل وقال الصحيح عن الاوزاعي عن يحيى أن أنسا كان يفعله قال الحافظ ويحيى لم يسمع من أنس وأما حديث عمران بن حصين فأخرجه أيضا الترمذي وحسنه والبيهقي وفي اسناده علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف قال الحافظ وانما حسن الترمذي حديثه لشواهد ولم يعتبر الاختلاف في المدة كما عرف من عادة المحدثين من اعتبارهم الاتفاق على الاسانيد دون السباق وأما حديث ابن عباس فأخرجه أيضا بلطف سبع عشرة بقة بديم السنين ابن حبان وأما الاثر المروي عن ابن عمر فذكره الحافظ في التلخيص ولم يتكلم عليه وأخرجه البيهقي بسند قال الحافظ صحيح بلطف ان ابن عمر أقام باذر بيجان سنة أسهر بة قصر الصلاة وقد اختلفت الاحاديث في أقامته صلى الله عليه وسلم في مكة عام الفتح فروى ما ذكر المصنف وروى عشر ون أخرجه عبد بن حميد في مسنده عن ابن عباس وروى خمسة عشر أخرجه النسائي وأبو داود وابن ماجه والبيهقي عن ابن عباس أيضا قال البيهقي أصح الروايات في ذلك رواية البخاري وهي رواية تسع عشرة بتقديم التام وجميع امام الحرمين والبيهقي بين الروايات باحتمال أن يكون في بعضها لم يعد يومى الدخول والخروج وهي رواية سبعة عشر بديم السنين وعددها في بعضها وهي رواية تسع عشرة بديم التام وعد يوم الدخول ولم يعد يوم الخروج وهي رواية ثمانية عشر قال الحافظ وهو جمع منين وتبقى رواية ثمانية عشر شاذة لخالفها ورواية عشرين وهي صحيحة الاسناد الانها شاذة أيضا اه وقد ضعف النووي في الخلاصة رواية خمسة عشر قال في الفتح وليس بجيد لان روايتها وثقات ولم يترد بها ابن ابي حنيفة فقد أخرجهما أنسائي من رواية عزالدين مالك عن عبد الله كذلك اذا ثبت انها صحيحة فليحمل على ان الراوى ظن ان الاصل سبع عشرة فحذف منها يومى الدخول والخروج فذكر كرائها خمسة عشر واقتضى ذلك ان رواية تسع عشرة أرجح الروايات وهذا أخذ بحق بن زاهر وببرجها أيضا انها أكثر ما وردت به الروايات الصحيحة وأخذ الثوري وأهل الكوفة برواية خمس عشرة لكونها أقل ما ورد فيجعل ما زاد على انه وقع انما قالوا أخذ الشافعي بحديث عمران بن حصين وقد اختلف العلماء في تقدير المدة التي يقصر فيها المسافر اذا أقام ليلة واحدة من مترودا غير عاجز على إقامة أيام معلومة وذهب الهادي والقاسم والامامية الى ان من لم يعزم إقامة مدة معلومة كمنظور الفتح يقصر الى شهر ويتم بعده واستدلوا بقول علي عليه السلام المتقدم في شرح الباب الاول وقد تقدم الجواب عليه وذهب أبو حنيفة وأصحابه والامام يحيى وهو مروي عن الشافعي الى انه يقصر أبدا لان الاصل السفر ولما ذكره المصنف عن ابن عمر قالوا وما روى من قصره صلى الله عليه وسلم في مكة وتبولك دليل لهم لاهلهم لانه صلى الله عليه وسلم

حدث ذلك الأمر ولا غرو في تسمية الاحكام للاحوال اه ولى يسمي في هذه المسئلة كتاب هداية قصر
السائل الى أدلة المسائل بالفارسية بينت فيه ما هو الصواب في ذلك فراجعوه ورواية عند البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما

مرفوعا إذا استأذنت امرأة أحدكم أي في أن تخرج إلى المسجد أو ما في معناه كشمرد العيد وعبادة المريض فلا يمنعها قال
القسطاني وإيس في الحديث التقييد بالمسجد انما هو مطلق يشمل مواضع ٨٧ العبادة وغيرها ثم أخرجه الامام علي من

هذا الوجه بذكر المسجد وكذا
أحمد عن عبد الأعلى عن معمر
ومقتضاه ان جواز خروج المرأة
يحتاج الى اذن الزوج وتوجهه
الامر الى الاذواج بالاذن قاله
النووي وتعبه الشيخ في الدين
كانت قدم اه وبالله التوفيق

(كتاب الجمعة)

بضم الميم اتمام الضمة الجيم اسم
من الاجتماع اضيف اليه اليوم
والساعات كتر الاستعمال حتى
حذف منه الصلاة وجواز
اسكانها على الاصل في المفعول
وهي لغة تميم والتاء فيه للمبالغة
وذكر الحافظ في الفتح وجوها
لتسمية هذا اليوم بالجمعة
لان طول بند كرها

(بسم الله الرحمن الرحيم)

وقد مت في رواية (عن أبي
هريرة رضي الله عنه انه سمع
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) يقول نحن الاثنون)
زمانا في الدنيا (السابقون) أهل
الكتاب وغيرهم منزلة وكرامة
يوم القيامة في الحشر والحساب
واقضا لهم قبل الخلاق وفي
دخول الجنة ورواه مسلم باللفظ
نحن الاثنون من أهل الدنيا
والسابقون يوم القيامة المقتضى
اهم قبل الخلاق وقيل المراد
بالسابق احراز فضيلة اليوم
السابق بالفضل وهو يوم الجمعة

فصرمة اقامته ولادليل على التمام فيها بعد تلك المدة ويؤيد ذلك ما أخرجه البيهقي عن
ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم أقام بعثين أربعين يوما بقصر الصلاة ولكنه قال
تقر به الحسن بن حمزة وهو غير صحيح به وروى عن ابن عمر وأنس انه يتم بعد أربعة أيام
والحق ان الاصل في المقيم الاتمام لان القصر لم يشرعه الشارع الا للمسافر والمقيم غير
مسافر فلو لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من قصره بمكة وتبوله مع الإقامة ~~المسكن~~
المتعين هو الاتمام فلا يتقل عن ذلك الاصل الا بدليل وقد دل الدليل على القصر مع
التردد الى مشربين يوما كما في حديث جابر ولم يصح أنه صلى الله عليه وسلم قصر في الإقامة
أكثر من ذلك في قصره على هذا المقدار ولا شك ان قصره صلى الله عليه وسلم في تلك
المدة لا ينفي القصر فيما زاد عليها ولكن ملاحظة الاصل المذكور هي القاضية بذلك فان
قيل المعتبر صدق اسم المسافر على المقيم المتردد وقد قال صلى الله عليه وسلم أنا قوم سفر
فصدق عليه هذا الاسم ومن صدق عليه هذا الاسم قصر لان المعتبر هو السفر لا الضبط
لا المشقة لعدم انضباطها فيجاء عنه أولا بأن في الحديث المقال المتكدر وثالثا بأنه يعلم
بالضرورة ان المقيم المتردد غير مسافر حال الإقامة فاطلاق اسم المسافر عليه مجاز باعتبار
ما كان عليه أو ما سيكون عليه

(باب من اجتمع في بلد فترج فيه أوله فيه زوجة فليتم)

(عن عثمان بن عفان أنه صلى على أربع ركعات فذكر الناس عليه فقال يا أيها الناس

اني تأملت بمكة منذ قدمت واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تأهل في
بلد فليصل صلاة المقيم رواء أحد) الحديث أيضا أخرجه البيهقي وأعله بالانقطاع وفي
استادهم كرمه بن ابراهيم وهو ضعيف كما قال البيهقي وأخرجه أيضا عنه عبد الله بن الزبير
الجدي قال في الهدى قال أبو البركات بن تيمية ويمكن المطالبة بسبب الضعف فان
البخاري ذكر عكرمة المدرك في تاريخه ولم يطعن فيه وعادته ذكر الجرح والمجروحين
قال في الفتح هذا حديث لا يصح لانه منقطع وفي روايته من لا يحتج به ويرده قول عروة ان
عائشة تأتت ما تأت أول عثمان ولا جازان توأهل عائشة أصلا فدل على وهي ذلك الخبر قال ثم
ظهر انه يمكن أن يكون مراد عروة بقوله تأتت كما تأت أول عثمان التشبيه بعثمان في الاتمام
بتأويل بل الاتحاد تأويلها ما يقويه ان الاسباب اختلفت في تأويل عثمان فتمكثرت
بخلاف تأويل عائشة وقد أخرج ابن جرير في تفسير سورة النساء ان عائشة كانت تعلى
في السفر أربعا فإذا احتجوا عليها تقول ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في حروب وكان
يحافى فهل تخافون أنهم وقيل في تأويل عائشة انهم انما تمت في سفرها الى البصرة
لقتال على عليه السلام والقصر عندها انما يكون في سفر طاعة قال في الفتح وهذا
القولان باطلان لاسيما الثاني قال والمفعول في سبب اتمام عثمان انه كان يرى القصر
مختار من كان شاخصا سائر وأما من أقام في مكان في أثناء سفره فلا حكم التيميم فيه والجمعة

وهو وان كان مسجوبا بسبب قبله أو أحده لكن لا يتصور اجتماع الأيام الثلاثة تواليه الا ويكون الجمعة سابقة وقيل المراد
بالسبق أي الى القبول والطاعة التي حرمها أهل الكتاب فقالوا عينا وعصينا والاول أقوى (يبد) بمعنى غير الاستغناء

وبوزنة وبه جرم الخليل والكسافي ورجحه ابن سيده عن الشافعي انه بمعنى من أجل وكذا ذكره ابن حبان والبغوي عن المزني عن الشافعي وقد استبعده عياض وقال ٨٨ الحافظ لا بعده فيه بل معناه لا سبقنا الفضل أي هدينا للجمعة مع تأخرنا في

الزمان بسبب انهم ضلوا عنهم امع تقدمهم وقال الداودي هي بمعنى على أو مع أي غير ان اليهود والنصارى وقال الطبري هي للاستثناء وهو من باب تأكيده المدح بما يشبه الذم والمعنى نحن السابقون للفضل غير (انهم أو نوا الكتاب) أي التوراة والانجيل (من قبلنا) ووجه التأكيده ما أخرج فيه من معنى النسخ لأن النسخ هو السابق في الفضل وان كان متأخر في الوجود وبهذا التقرير يظهر موقع قوله نحن الا نخرن مع كونه أمرا واضحا اه وزاد أبو زرعة الدمشقي عن أبي اليمان شيخ البخاري في عباد الله الطبراني في مسنده الشاميين وكذا سلم من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد وأوتينه أي القرآن من بعدهم وذكره البخاري من وجه آخر تاما بعد أبواب عن أبي هريرة رضي الله عنه (ثم هذا) أي يوم الجمعة (يومهم الذي فرض عليهم) وعلمنا نعظيم بعينيه والاجتماع فيه وروى مسلم عن أبي هريرة وحذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أضل الله عن الجمعة من كان قبلنا الحديث قال ابن بطال ليس المراد ان يوم الجمعة فرض عليهم بعينه فتركوه لانه

فيه ما رواه أحمد بإسناد حسن عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال لما قدم علينا معاوية حاجا صلى بنا الظهر ركعتين بمكة ثم انصرف الى دار الندوة فدخل عليه مروان وعمر بن عثمان فقالا له لقد عبت أمر ابن عبد الله لانه كان قد أتم الصلاة قال وكان عثمان حيث أتم الصلاة اذا قدم مكة صلى بها الظهر والعصر والعشاء أربعين مرة ثم اذ خرج الى معنى وعرفة قصر الصلاة فاذا فرغ الحج وأقام يعني أتم الصلاة وقال ابن بطال الوجه الصحيح في ذلك ان عثمان وعائشة كانا يريان ان النبي صلى الله عليه وسلم انما قصر لانه أخذ باليسر من ذلك على أمته وأخذوا أنفسهم بالشدّة وهذا وجه جماعة من آخرهم القرطبي وزوى عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن عثمان انما أتم الصلاة لانه يرى الإقامة بعد الحج وأجيب بأنه مرسل وفيه أيضا نظر لان الإقامة بمكة على المهاجرين حرام وقد صرح عن عثمان انه كان لا يودع البيت الا على ظهر راحلته ويسرع الخروج خشية أن يرجع في هجرته وثبت انه قال له المغيرة لما حاصره ما ركب رواحك الى مكة فقال ان أفارق دار هجرتي ويضاقد روي أيوب عن الزهري ما يخالفه فروى الطحاوي وغيره من هذا الوجه عن الزهري انه قال انما صلى عثمان بمكة أربعين مرة لانه كانوا يكثر وفي ذلك العلم قاسم أن يعلمهم ان لمسلّة أربع وروى البيهقي من طريق عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن عثمان انه أتم بمكة ثم خطب فقال ان القصر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه ولكنه حدث طعام يعني بفتح الطاء والمجعة خفت أن يستنوا وعن ابن جريح أن أعرابيا قال اه في منى يا أمير المؤمنين ما زلت أصليهم امنه لذكر أربعين ركعتين وقد روى في تأويل عثمان غير ذلك والذي ذكرناهنا أحسن ما قيل وأما تأويله ثلثة فاحسن ما قيل فيه ما أخرجه البيهقي اسناد صحيح من طريق هشام بن عروة عن أبيه انها كانت تصلى في السفر أربعين ركعة لانه صلى ركعتين فقامت يا ابن أخي انه لا يشق على وهو دال على انها تأويل ان القصر رخصة وان الاتمام لمن لا يشق عليه أفضل وقد تقدم اسط الكلام في ذلك

(أبواب الجمع بين الصلاتين)

(باب جوازهما في وقت أحدهما)

(عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر الى وقت العصر ثم نزل يجمع بينهما فان زاعت قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب متعق عليه وفي رواية سلم كان اذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر يؤخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينهما) قوله تزيغ أي غيمه ليقوله يجمع بينهما أي في وقت العصر وفي الحديث دليل على جواز جمع التأخير في السفر سواء كان السير مجدا أم لا وقد وقع خلاف في الجمع في السفر فذهب الى جوازهما مطلقا تقديم

لا يجوز لحد أن يترك ما فرض الله عليه وهو ومن وانما يدل والله اعلم انه فرض عليهم يوم من الجمعة وتأخيرا ووكل الى اختيارهم ليعتدوا فيه بشرعهم فاختاروا في أي الايام هو ولم يحددوا اليوم الجمعة ومال عياض الى هذا ورثه بانه

لو كان فرض عليهم بعينه لقال فخالقوا بديل (فاختلفوا فيه) وقال النووي يمكن أن يكون أصروا به ضربه بما فاختلقوا أهل يلزم تعيينه أم يسوغ إبداله يوم آخر فاجتهدوا في ذلك فاختلطوا به ويشهد له ٨٩ مارواه الطبري بإسناد صحيح عن مجاهد

في قوله تعالى انما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه وقال ارادوا الجمعة فاختلطوا وأخذوا السبت مكانه ويعتقل ان يراد بالاختلاف الاختلاف اليهود والنصارى في ذلك فقد روى ابن أبي حاتم عن السدي النصريح بانه فرض عليهم يوم الجمعة بعينه فأبوا وانقطعه ان الله فرض على اليهود الجمعة فأبوا وقالوا يا موسى ان الله لم يخلق يوم السبت شيئا فاجعل له لنا الجمعة عليهم وليس ذلك بحبيب من مخالفتهم كما وقع لهم في قوله تعالى ادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وغير ذلك وكيف لا وهم القائلون سمعنا وعصينا قال القسطلاني وفي بعض الآثار عمانية أنه أبو عبد الله الابن ان موسى عليه السلام عين لهم يوم الجمعة وأخبرهم بضيقه فناظروه بان السبت أفضل فأوحى الله تعالى اليه دعهم وما اختاروا واظواهره عينه لهم لان السياق دل على ذمهم في الهدول عنه فيجب أن يكون قد عمنه لهم لانه لو لم يعينه لهم ووكل التعمين الى اجتهدهم لسكان الواجب عليهم تعظيم يوم لا بعينه فاذا أتى الاجتهاد الى انه السبت أو الاحد لم يجتهد ما أدى الاجتهاد اليه ولا يأنم ويشهد له قوله هذا يومهم الذي

وتأخيرا كثير من الصحابة والتابعين ومن الفقهاء الثوري والشافعي وأحمد والنسائي وأشهب واستدلوا بالاحاديث الآتية في هذا الباب وبأبي الكلام عليها وقال قوم لا يجوز الجمع مطلقا لبعرفة ومن دافعه وهو قول الحسن والنخعي وأبي حنيفة وصاحبيه وأجابوا عارضي من الاخبار في ذلك بأن الذي وقع جمع صوري وهو انه آخر المغرب مثلا الى آخر وقتها ويحل العشاء في أول وقتها كذا في الفتح قال وتعتبه الخاطي وغيره بأن الجمع رخمة فلو كان على ما ذكره لسكان أعظم ضيقا من الاتيان بكل صلاة في وقتها لان أوائل الاوقات وأواخرها مما لا يدركه أكثر الخاصة فضلا عن العامة وسبب أبي الجواب عن هذا التعقب في الباب الذي بعده هذا الباب قال في الفتح مؤيد لما قاله الخاطي وأيضا فان الاخبار جاءت صريحة بالجمع في وقت إحدى الصلاتين وذلك هو المتبادر الى الفهم من لفظ الجمع قال ومما يرد على الجمع الصوري جمع التقديم وسبب أبي وقال الليث وهو المنهود عن مالك ان الجمع يختص بمن جده السير وقال ابن حبيب يختص بالساير ويسمى لهم بما أخرجه البخاري وغيره عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين المغرب والعشاء اذا جده السير ولما قاله ابن حبيب في البخاري أيضا عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين صلاة الظهر والعصر اذا كان على ظهر سبوي يجمع بين المغرب والعشاء فيقيم حديث أنس المذكور في الباب بما اذا كان المسافر سائرا سراجا كما في هذين الحديثين وقال الاوزاعي ان الجمع في السفر يختص بمن له عذر وقال أحمد واختاره ابن حزم وهو مروى عن مالك انه يجوز جمع التأخير دون التقديم واستدلوا بحديث أنس المذكور في الباب وأجابوا عن الاحاديث القاضية بجواز جمع التقديم بما سبأني (وعن معاذ رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك اذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر حتى يجمعها الى العصر يصليهما جميعا واذا ارتحل بعد مذبغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار وكان اذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصليهما مع العشاء واذا ارتحل بعد المغرب جعل العشاء فصلاهما مع المغرب رواه أحمد وأبو داود والترمذي وعن ابن عباس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم كان في السفر اذا زاعت الشمس في منزله جمع بين الظهر والعصر قبل أن يركب فاذا لم ترغ له في منزله سار حتى اذا كانت العصر نزل لجمع بين الظهر والعصر واذا كانت له المغرب في منزله جمع بينهما وبين العشاء واذا لم تكن في منزله ركب حتى اذا كانت العشاء نزل لجمع بينهما رواه أحمد ورواه الشافعي في مسنده بوضوه وقال فيه واذا سار قبل أن تزل الشمس أخر الظهر حتى يجمع بينهما وبين العصر في وقت العصر وعن ابن عمر انه استغث على بعض أهله فجده السير فأخر المغرب حتى غاب

١٥ نيل ث فرض عليهم فاختلفوا فيه فانه ظاهر أو نص في التعمين (فهذا ان الله) بان نص لنا عليه ولم يكن لنا الى اجتهادنا لاحتمال أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم علمه بالوحي وهو بمكة فلم يتمكن من إقامتها فيه

حديث عن ابن عباس عنده الدارقطني ولذلك جمع بهم أول ما قدم المدينة كاذ كره ابن اسحق وغيره وعلى هذا فقد حصلت الهداية للجمعة بجهتين البيان والتوفيق ٩٠ أو هذا والله بالاجتهاد كيدل عليه مرسل ابن سيرين عن عبد الرزاق باسناد

صحيح والفظ به قال جمع أهل المدينة قبل ان يقدمها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقبل أن تنزل الجمعة قالت الانصاران لليهود يوم ما يجتمعون فيه كل سبعة أيام وللنصارى مثل ذلك فهم فلنعمل لنا يومًا يجتمع فيه فنذكر الله تعالى ونصلي ونشكره فجاء يوم العروبة واجتمعوا فيه الى أسعد بن زرارة فصرى بهم يومئذ وأمر الله تعالى بعد ذلك إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة الآية وهذا وإن كان مرسلًا فلا شاهد باسناد حسن أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وغير واحد من حديث كعب بن مالك قال كان أول من صلى بنا الجمعة قبل مقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة أسعد بن زرارة فمرسل ابن سيرين يدل على أن أولئك الصحابة اختاروا يوم الجمعة بالاجتهاد وقيل في الحكمة في اختيارهم الجمعة وتووع خلق آدم عليه السلام فيه والإنسان إنما خلق للعبادة فماسب ان يشتغل بالعبادة فيه لان الله تعالى أكمل فيه الموجودات وأوجد فيه الإنسان الذي يفتقحهم افنا سب ان يشكروا على ذلك بالعبادة فيه (فالناس لثان فيه تبع اليهود) أي تعيبد اليهود (غدا) يوم السبت (و) تعيبد (النصارى بعد غدا) يوم الاحد كما قدره ابن مالك ليسلم من الاخبار بطرف الزمان عن الجمعة

الشفق ثم نزل لجمع بينهم ما ثم أخبرهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كان يفعل ذلك إذا جده السيروراء الترمذي بهذا اللفظ وصححه ومعناه لساثر الجماعة الا ابن ماجه أما حديث معاذ فانخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي قال الترمذي حسن غريب تفرد به قتيبة والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ وليس فيه جمع التقديم يعني الذي أخرجه مسلم وقال أبو داود هذا حديث منكر وليس في جمع التقديم حديث قائم وقال أبو سعيد بن يونس لم يحدث بهذا الحديث الا قتيبة ويقال انه غلط فيه وأعله الحاكم وطول وابن حزم وقال انه معنعن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل ولا يعرف له عنه رواية وقال أيضا ان أبا الطفيل مقدوح لانه كان حامل راية المختار وهو يؤمن بالرجعة وأجيب عن ذلك بأنه إنما خرج مع المختار على قاتلي الحسين وبأنه لم يعلم من المختار الايمان بالرجعة قال في البدر المنير ان الحفاظ في هذا الحديث خمسة أقوال أحدها انه حسن غريب قاله الترمذي ثانياً انه محفوظ صحيح قاله ابن حبان ثالثاً انه منكر قاله أبو داود رابعاً انه منقطع قاله ابن حزم خامساً انه موضوع قاله الحاكم وأصل حديث أبي الطفيل في صحيح مسلم وأبو الطفيل عدل ثقة مأمون اه وأما حديث ابن عباس فانخرجه أيضا التيهقي والدارقطني وروى ان الترمذي حسنه قال الحفاظ وكأنه باعتبار المتابعة وغفل ابن العربي فصححه اسناده وليس بصحيح لانه من طريق حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس بن عبد المطلب قال فيه أبو حاتم ضعيف ولا يحتج بحديثه وقال ابن هب بن ضعيف وقال أحمد له أشياء منكورة وقال النسائي متروك الحديث وقال السعدي لا يحتج بحديثه وقال ابن المديني تركت حديثه وقال ابن حبان يقاب الاسانيد ويرفع المراسيل ولكن له طريق أخرى أخرجه يميني بن عبد الجبار الجاني عن أبي خالد الجار عن الجراح عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس وله أيضا طريق أخرى رواها اسمعيل القاضي في الاحكام عن اسمعيل بن أبي أويس عن أخيه عن سليمان بن بلال عن هشام عن عروة عن كريب عن ابن عباس بنحوه وفي الباب عن علي عليه السلام عند الدارقطني وفي اسناده كما قال الحفاظ من لا يعرف وفيه أيضا المنذر القلوبى وهو ضعيف وأخرج عبد الله بن أحمد في زيادات المسند باسناد آخر عن علي عليه السلام انه كان يفعل ذلك وفي الباب أيضا عن أنس عند الاسماعيلي والبيهقي وقال اسناده صحيح بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان في سفر وزالت الشمس صلى الظهر والعصر جمعاً ولا يطريق أخرى عند الحاكم في الاربعين وهو في الصحيحين من هذا الوجه وليس فيه والعصر قال في التلخيص وهي زيادة غريبة صحيحة الاسناد وقد صححه المنذرى من هذا الوجه والعلاني ونجيب من الحاكم كونه لم يورده في المستدرک وله طريق أخرى رواها الطبراني في الاوسط وفي الباب أيضا عن جابر عند مسلم من حديث طويل وفيه ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام

بهداية الله تعالى ولهم باعتبار اختيارهم واختيارهم في اجتماعهم قال القسطلاني في ارشاد الساري ووجه اختيار اليهود يوم السبت لرجمهم أنه يوم فرغ الله فيه من خلق الخلق قالوا فنحن نستريح ٩١ فيه عن العمل ونشتغل بالعبادة والشكر

والنصارى الاحد لانه أول يوم بدأ الله فيه بخلق الخلق فاستحق التعظيم اه وفي الحديث دليل على فرضية الجمعة كما قال الثوري لقوله فرض عليهم فهذا ان الله فان التقدير فرض عليهم وعلمنا فضلوا وهدينا وبؤنهم رواية مسلم عن سفیان عن أبي الزناد كتب علينا وفيه ان الهداية والاضلال من الله تعالى كما هو قول أهل السنة وان سلامة الاجماع من الخطا مخصوصة بهذه الأمة وان استنباط معنى لاصل يعود عليه بالابطال باطل وان القياس مع وجود النص فاسد وان الاجتهاد في زمن نزول الوحي جائز وان الجمعة أول الاسابيع ثم عايد على ذلك تسمية الاسابيع كلها بجمعة وكانوا يسمون الاسابيع سبعا كما ساقى في الاستسقاء في حديث أنس وذلك انهم كانوا يجاورون لليهود فتبعوهم في ذلك وفيه بيان واضح لمزيد فضل هذه الأمة على الامم السابقة زادها الله تعالى شرفا ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين حصي ومدي وفيه الحديث والسماع والقول وأخرجه مسلم والنسائي (ع) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال أنشد على رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) عبر بلفظ

فصلي العصر ولم يصل بينهم ما شيا وكان ذلك بعد الزوال وقد استدللوا بوجوه الجمع التقديم والتأخير في السفر بهذه الاحاديث وقد تقدم ذكرهم وأجاب المانعون من جمع التقديم عنها بان تقدم من الكلام عليها وقد عرفت ان بعضها صحيح وبعضها حسن وذلك برّد قول أبي داود ليس في جمع التقديم حديث قائم وأما حديث ابن عمر فقد استدلل به من قال باختصاص رخصة الجمع في السفر بمن كان سائرا لا نازلا كما تقدم وأجيب عن ذلك بما وقع من التصريح في حديثه ما ذنب جبل في الموطن بالفاظ النبي صلى الله عليه وسلم آخر الصلاة في غزوة تبوك خرج فصلى الظهر والعصر جميعا ثم دخل ثم خرج فصلى المغرب والعشاء جميعا قال الشافعي في الام قوله ثم دخل ثم خرج لا يكون الا وهو نازل فلما سافرا أن يجمع نازلًا ومسافرا وقال ابن عبد البر هذا أوضح دليل في الرد على من قال لا يجمع الا من جديبه السيور وهو قاطع للاتباس وحكي القاضي عياض ان بعضهم أول قوله ثم دخل أي في الطريق مسافرا ثم خرج أي عن الطريق للصلاة ثم استبعده قال الحافظ ولا شك في بعده وكأنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك لبيان الجواز وكان أكثر عاداته ما دل عليه حديث أنس يعني المذكور في أول الباب ومن ثمة قالت الشافعية ترك الجمع أفضل وعن مالك رواية انه مكره وهذه الاحاديث تخصن أحاديث الاوقات التي بينها جبريل وبينما النبي صلى الله عليه وآله وسلم للاعرابي حيث قال في آخرها الوقت ما بين هذين الوقتين

* (باب جمع القيم لمطرا وغيره) *

(عن ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعة وعشرين الظهر والعصر والمغرب والعشاء متفق عليه وفي لفظ للجماعة الا البخاري وابن ماجه جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر قيل لابن عباس ما أراد بذلك قال أراد أن لا يخرج أمته) الحديث ورد بلفظ من غير خوف ولا مطر و بلفظ من غير خوف ولا مطر قال الحافظ واعلم انه لم يجمع مجموعا بالثلاثة في شيء من كتب الحديث بل المشهور من غير خوف ولا مطر قوله سبعة وعشرين أي سبعة اجمعا وعشرين اجمعا كما صرح به البخاري في رواية له ذكرها في باب وقت المغرب قوله أراد ان لا يخرج أمته قال ابن سيد الناس قد اختلف في تقييده فروي يخرج بالياء المضمومة آخر الحروف وأمنه منصوب على انه مفعول وروى يخرج بالياء الثالثة الحروف مفتوحة وضم أمته على انها فاعله ومعناه اغما فعل تلك الا لا يشق عليهم وينقل فقصدا في التخفيف عنهم وقد أخرج ذلك الطبري في الاوسط والكبير ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد عن ابن مسعود بلفظ جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء فقيل له في ذلك فقال صنعت ذلك لانه لا يخرج أمي وقد ضعف بان فيه ابن عبد القدوس

أشهد لئلا كبده أنه (قال الغسل يوم الجمعة) ثمسك به من قال الغسل لليوم للاضافة اليه وفي حديث أبي هريرة عن أنس يوم الجمعة ثم راح وهو صريح في تأخر الرواح عن الغسل وعرف بهذا فساد قول من حمله على ظاهره واحتج به على ان الغسل لليوم

لا صلاة لان الحديث واحد ومخرجه واحد وقد ائتمى بتخريج طريقه أبو عوانة في صحيحه فساقه من طريق سبعين نفسا ورواه
عن نافع عن ابن عمر وتبجح الحافظ ما فاته ٩٢ في جزء مفرد فلبثت أسماء من رواه مائة وعشرين نفسا وأطال في القتح

وهو مندفع لانه لم يتكلم فيه الا بسبب روايته عن الضعفاء ونشئنه والاول غير قاض
اعتبار ما نحن فيه اذ لم يروه عن ضعيف بل رواه عن الاعمش كما قال الهيثمي والثاني ليس
بقدر معتد به مالم يجاوز الحد المعتبر ولم ينقل عنه ذلك على انه قد قال البخاري انه
صدوق وقال أبو حاتم لأبأس به وقد استدلل بحدوث الباب القائلون بجواز الجمع مطلقا
شرط ان لا يتخذ ذلك حقة او عادة قال في القتح ومن قال به ابن سيرين وربيعة وابن المنذر
والقفال الكبير وحكام الخطابي عن جماعة من أصحاب الحديث وقد رواه في البحر عن
الامامية والمتوكل على الله أحمد بن سليمان والمهدي أحمد بن الحسين ورواه ابن مظفر في
البيان عن علي عليه السلام وزيد بن علي والهادي وأحمد بن علي الناصري وأحمد بن علي
النصور بالله ولا أدري ما صحة ذلك فان الذي وجدناه في كتب بعض هؤلاء الاثمة
وكتب غيرهم يفتى بخلاف ذلك وذهب الجمهور الى ان الجمع لغیر عذر لا يجوز وحكي في
البحر عن البعض انه اجماع ومنع ذلك - سند ابانه قد خالف في ذلك من تقدم واعترض
عليه صاحب المنار بانه اعتداد بخلاف حدث بعد اجماع الصدرا الاول وأجاب الجمهور
عن حديث الباب باجوبة منها ان الجمع المذكور كان للمرض وقواه النووي قال
الحافظ وفيه نظر لانه لو كان جمعه صلى الله عليه وسلم بين الصلاتين لعارض المرض لما صلى
معه الا من له نحو ذلك العذر والظاهر انه صلى الله عليه وسلم جمع باصحابه وقد صرح
بذلك ابن عباس في روايته ومنها انه كان في غيم فصلى الظهر ثم انكشف الغيم مثلا فبان
ان وقت العصر قد دخل فصلها قال النووي وهو باطل لانه وان كان فيه أدنى احتمال
في الظهر والعصر فلا احتمال في المغرب والعشاء قال الحافظ وكان نقبه الاحتمال
مبنى على انه ليس للمغرب الا وقت واحد والمختار عنه خلافه وهو ان وقتها يمتد الى
العشاء وعلى هذا فالاحتمال قائم ومنها ان الجمع المذكور صوري بأن يكون آخر
الظهر الى آخر وقتها وحصل العصر في أول وقتها قال النووي وهذا احتمال ضعيف
أبطل لانه يخالف للظاهر مخالفة لا تحتجمل قال الحافظ وهذا الذي ضعفه قد استحسنه
الفرطبي ووجه امام الحرمين وجزم به من القدماء ابن الما جشون والطحاوي وقواه
ابن سيد الناس بأن أبا الشامة وهو راوى الحديث عن ابن عباس قد قال به قال الحافظ
أيضا ويقوى ما ذكر من الجمع الصوري ان طرق الحديث كلها ليس فيها تعرض لوقت
الجمع فاما ان يجعل على مطلقها فيستلزم اخراج الصلاة عن وقتها المحدود بغير عذر واما
ان يجعل على صفة مخصوصة لا تستلزم اخراج ويجمع بها بين مقتضى الاحاديث فالجمع
الصوري أولى والله أعلم اهـ ومما يدل على تعيين محل حديث الباب على الجمع الصوري
ما أخرجه النسائي عن ابن عباس بالفظ صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر
والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل
العشاء - هذا ابن عباس راوى حديث الباب قد صرح بأن ما رواه من الجمع المذكور

في بيان ذلك وفي حديث ابن عمر
اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل
علم من تقييد الغسل بالجمي ان
الغسل للصلاة لليوم قال ابن
دقيق العيد في الحديث دليل
على تعليق الامر بالغسل بالجمي
الى الجمعة وهو مذهب الشافعي
ومالك وأبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهم الله فلو اغتسل بعد الصلاة
لم يكن الجمعة وقد حكى ابن
عبد البر الاجماع عليه وادعى
ابن حزم انه قول جماعة من
الصحابية والتابعين وأطال في
تقرير ذلك ولو اغتسل بعد الفجر
أجره عند الشافعية والحنفية
خلافًا للمالكية والاوزاعي
واستدل به المالكية في أنه
يعتبر أن يكون الغسل متصلا
بالذهاب لثلايقوت لغرض وهو
رعاية الحاضر من التأذي
بالروائح حال الاجتماع وهو غير
مختص عن تلزمه ووافقه الليث
والاوزاعي قالوا ومن اغتسل
ثم اشتغل عن الرواح الى ان بعد
ما بينهما عرفا فانه بعيد الغسل
لتنزيل البعد منزلة الترتك وكذا
اذا نام اختيارا بخلاف من غلبه
النوم أو كل كلا كثيرا بخلاف
القليل انتهى ومقتضى النظر
انه اذا عرف ان الحكمة في الامر
بالغسل يوم الجمعة التنظيم
رعاية الحاضر من فتن خشي ان

يصيبه في اثناء النهار ما يزيل تنظيفه استحب له ان يؤخر الغسل لوقت دهايه ولعل هذا هو الذي لحظه هو
مالك فشرط اتصال الذهاب بالغسل فيحصل الامن مما يغير التنظيف واليه ورواهوا لا يجوز من بعد الظهر ويشهد به حديث ابن

عباس ومعه هم الحديث أن الغسل لا يشترع لمن لا يحضرها كالمسافر والعبد وقد صرح به في رواية عثمان بن واقد عند أبي
عوانة وأبو خزيمة وحبار في معادهم ولفظه من أتى الجمعة من الرجال ٩٣ والثلاثاء فليغتسل ومن لم يأتها فليس عليه غسل

وهو الأصح عند الشافعية وبه

قال الجمهور وخلافه لا أكثر الخنفة

وذكر الجهمي الغالب والأفالحكم

شامل لمجاور الجامع ومن هو مقيم

به واستدل به على أن الأمر

لا يحمل على الوجوب الإبريقية

وهذا بخلاف صبغة أنفل فانها

على الوجوب حتى تظهر قرينة

الندب واستنبط من حديث

الباب أيضا أن يوم الجمعة غسل

معه وصاحي لو وجدت صورة

الغسل فيه لم يجز عن غسل يوم

الجمعة إلا بالنية وقد أخذت

أبو قتادة فقال لأنه وقد رآه يغتسل

يوم الجمعة أن كان غسلك من

جنازة فادع غسلا آخر للجمعة

أخرج به الطحاوي وابن المنذر

وغيرهما ووقع عند مسلم في

حديث الباب أيضا الغسل يوم

الجمعة وظاهره أن الغسل حيث

وجد فيه كفي ليكون اليوم جعل

ظرفا للغسل ويحتمل أن يكون

اللام للعهد فتتفق الروايات

(واجب) أي كالأوجب في تأكيد

الندبية أو واجب في الاختيار

وكرم الأخلاق والنظافة أو في

الكيفية لا في الحكم كذا قال

القسطاني ولا يلحقني إلى هذا

التأويل المتكلف وقد استدل

به على فرضية غسل يوم الجمعة

وهو الحق المطابق لظاهر الحديث

وقد حكاه ابن المنذر عن أبي

هو الجمع الصوري ومما يؤيد ذلك ما رواه الشيخان عن عمر بن دينار أنه قال يا أبا
الشعثاء أظنه آخر الظهر ويحل العصر وآخر المغرب ويحل العشاء قال وأنا أظنه وأبو
الشعثاء هو راوي الحديث عن ابن عباس كما تقدم ومن المؤيد أن الجمع على الجمع
الصوري ما أخرجه مالك في الموطأ والبخاري وأبو داود والنسائي عن ابن مسعود
قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على صلاة لفريقين من الأصلياتين جمع
بين المغرب والعشاء المزدلفة وصلى الفجر يومئذ قبل ميعاتهما فتقدم في ابن مسعود
مطلق الجمع وحصره في جمع المزدلفة مع أنه ممن روى حديث الجمع بالمدينة كما تقدم
وهو يدل على أن الجمع الواقع بالمدينة صوري ولو كان جمعا حقيقيا لتهارض روايته
والجمع ما أمكن المصير إليه هو الواجب ومن المؤيد أن العمل على الجمع الصوري
أيضا ما أخرجه ابن جرير عن ابن عمر قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان
يؤخر الظهر ويحل العصر فيجمع بينهما ما يؤخر المغرب ويحل العشاء فيجمع بينهما ما
وهذا هو الجمع الصوري وابن عمر هو ممن روى جمعه صلى الله عليه وسلم بالمدينة كما أخرج
ذلك عبد الرزاق عنه وهذه الروايات معينة لما هو المراد من لفظ جمع لما تقدم في الأصول
من أن لفظ جمع بين الظهر والعصر لا يعم وقتها كافي مختصر المنتهي بشروحه والغاية
وشرحها وسائر كتب الأصول بل مدلوله لغة الهيئة الاجتماعية وهي موجودة في جمع
التقديم والتأخير والجمع الصوري إلا أنه لا يتناول جميعها ولا اثنين منها إذا فعل المنته
لا يكون عاما في أقسامه كما سرح بذلك أئمة الأصول فلا يتعين واحد من صور الجمع
المذكور إلا بدليل وقد قام الدليل على أن الجمع المذكور في الباب هو الجمع الصوري
فوجب المصير إلى ذلك وقد زعم بعض المتأخرين أنه لم يرد بالجمع الصوري في إسان
الشارع وأهل عصره وهو مردود بما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من قوله للمسنخاة
وان قويت على أن تؤخر الظهر وتجيئ العصر فتغتسلين وتجمعين بين الصلاتين ومثله
في المغرب والعشاء ومما سلف عن ابن عباس وابن عمر وقد روى عن الخطابي أنه لا يصح
حل الجمع المذكور في الباب على الجمع الصوري لأنه يكون أعظم ضيقا من الاتيان بكل
صلاة في وقتها لأن أوائل الاوقات وأواخرها مما لا يدرك الخاصة فضلا عن العامة
ويجانب عنه بان الشارع قد عرف أنه أوائل الاوقات وأواخرها وبالغ في التعريف
والبيان حتى أنه عينها بعلامات حسية لا تكاد تلبس على العامة فضلا عن الخاصة
والتحقيق في تأخير إحدى الصلاتين إلى آخر وقتها وفعل الأولى في أول وقتها متحقق
بالنسبة إلى فعل كل واحدة منهما في أول وقتها كما كان يدينه صلى الله عليه وسلم حتى قالت
عائشة ما صلى صلاة لا آخر وقتها مرتين حتى قبضه الله تعالى ولا يشك من أن فعل
الصلاة دفعة واحدة والخروج إليها مرة أخف من خلافه وأيسر وبهذا يدفع ما قاله
الحافظ في الفتح أن قوله صلى الله عليه وسلم لم يأتلأ فخرج أمي قدح في حمله على الجمع

هريرة وعمار بن ياسر وغيرهما وهو قول أهل الظاهر ورواية عن أحمد وحكاية ابن حزم عن عمر وجمع جم من الصحابة ومن
بعدهم ثم ساق الرواية عنهم لكن قال الحافظ ليس فيها عن أحد منهم التصريح بذلك إلا نادرا وانما اعتمد في ذلك على أشياء

بمخلة كقول سعد ما كنت أظن مسلماً يذبح غسل يوم الجمعة وحكاه ابن المنذر والخطابي عن مالك وقال عياض وغيره ليس ذلك
بمعروف مذهب قال ابن دقيق العيد قد نص ٩٤ مالك على وجوبه فله من لم يبارس مذهب علي ظاهره وأبي ذلك أصحابه

الصورى لان القصد اليه لا يتخلو عن حرج فان قلت الجمع الصورى هو فعل لكل واحدة
من الصلاتين الجموعتين في وقتها فلا يكون رخصة بل عزيمة فاي فائدة في قوله صلى الله
عليه وسلم ان لا يخرج أمي مع شعول الاحاديث المعينة للوقت للجمع الصورى وهل حل
الجمع على ما شاعته أحاديث التوقيت الامن باب الاطراح لقائده والغامضونه قلت
لا شك ان الاقوال الصادرة منه صلى الله عليه وسلم شاملة للجمع الصورى كما ذكرنا
يصح ان يكون رفع الحرج منسوباً اليها بل هو منسوب الى الافعال ليس الاما عرفناك
من انه صلى الله عليه وسلم ماضى صلاة لا تنور وقتها مرتين فربما ظن ظان ان فعل الصلاة
في أول وقتها محتكم للازمة صلى الله عليه وسلم لذلك طول عمره فكان في جمعه جمعاً صورياً
تخفيفاً وتسهيلاً على من اقتدى بعجز الفعل وقد كان اقتداء الصحابة بالافعال أكثر منه
بالاقوال ولهذا امتنع الصحابة رضي الله عنهم من ينحرف عنهم يوم الحديبية بعد ان أمرهم
صلى الله عليه وسلم بالتحرج حتى دخل صلى الله عليه وسلم على أم سلمة مغموها فاشتت عليه
بان ينحرف ويدعو الحلاق يحلق له ففعل ففعل ففعل وكادوا يملكون نغمات شدة تراكم
بعضهم على بعض حال الحلق وعما يدل على ان الجمع المتنازع فيه لا يجوز الا العذر
ما أخرجه الترمذى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من جمع بين الصلاتين
من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكفار وفي اسنادنا حديث بن قيس وهو ضعيف ومما
يدل على ذلك ما قاله الترمذى في آخر سنته في كتاب العمل منه ولفظه جميع ما في كتابي هذا
من الحديث هو معمول به وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين حديث ابن عباس
بأن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير
خوف ولا شئ وحديث انه قال صلى الله عليه وسلم اذا شرب الخمر فاجلدوه فان عاد في
الرابعة فاقتلوه انتهى ولا يخفى ان الحديث صحيح وترك الجمهور العمل به لا يتدح في
صحته ولا يوجب سقوط الاستدلال به وقد أخذ به بعض أهل العلم كما سلف وان كان
ظاهر كلام الترمذى انه لم يأخذه أحد ولكن قد أثبت ذلك غيره والمثبت مقدم فالاولى
التعويل على ما قدمنا من ان ذلك الجمع صورى بل القول بذلك محتكم لما سلف وقد جمعنا
في هذه المسئلة رسالة مستقلة سميناها تشنيف الجمع بإبطال أدلة الجمع في أحب الوقوف
عليها فليطلبها قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق حديث الباب ما لفظه قلت وهذا
يدل بقهواه على الجمع للمطر والخوف والعرض وانما خواف ظاهره منطوقه في الجمع لغير
عذر للاجماع ولاخبار المواقيت فنبقى فخواه على مقتضاه وقد صرح الحديث في الجمع
للمستحاضة والاستحاضة نوع مرض ولما لا في الموطأ عن نافع ان ابن عمر كان اذا جمع
الامراء بين المغرب والعشاء في المطر جمع معهم ولا اثم في سنته عن أبي سلمة بن عبد الرحمن
انه قال من السنة اذا كان يوم مطير ان يجمع بين المغرب والعشاء اه

• (باب الجمع باذان واقامتين من غير انطوع بينهما) •

اه وحديث الباب يغنى عن
الاحتجاج بغيره من المذاهب
وقواه الشوكاني رحمه الله في
مولفاته تقوية بالغة وصرح ابن
نزيمة في صحيحه بانه على الاختيار
واحتمل لكونه منسوداً بآبئة
أحاديث في عدة تراجم وكما
نعقبها في الفتح وفي الفتح أيضاً قال
السافعي الواجب له مغنيان
الظاهر منهما أنه واجب فلا تجزئ
الطهارة بصلاة الجمعة الا بالغسل
واحتمل انه واجب في الاختيار
وكرم الاخلاق والنظافة ثم
استدل لثاني بقصة عثمان مع
عمر قال فلم يترك عثمان الصلاة
للاغتسل ولم يأمره عمر بالخروج
للاغتسل دل ذلك على انه ما قد علما
ان الامر بالغسل للاختيار اه
قال في الفتح وعلى هذا الأخير
عول أكثر المصنفين في هذه المسئلة
كالطبري والطحاوي وابن حبان
وابن عبد البر وهو لم يراراد
بعضهم فيه ان من حضر من
الصحابة وافقوهما على ذلك فكان
اجماعهم على ان الغسل ليس
شرطاً في صحة الصلاة وهو استدلال
قوي وقد نزل الخطابي وغيره
الاجماع على ان صلاة الجمعة
بدون الغسل مجزئة لكن حكى
الطبري عن قوم انهم قالوا
بوجوبه ولم يقولوا انه شرط بل
هو واجب مستقل تصح الصلاة

بدونه كان اصله قصد التنظيف وإزالة الروائح الكريهة قال ابن دقيق العيد مذهب الاكثرون الى
استحباب غسل الجمعة وهم محتاجون الى الاعتذار عن مخالفة هذا الظاهر وقد أولوا صبغة الامر على التذلل وصيغة الوجوب

(عن)

على التاكيد وهو تأويل ضعيف انما يصار اليه اذا كان المعارض راجعا على هذا الظاهر قال ورعا اولوه تاويل مستكرها
 كمن جعل لفظ الوجوب على السقوط اه وهو القدر من الحنفية ٩٥ قال واجب بمعنى ساقط وعلى معنى

عن قال القسطلاني فلا يخفى
 ما فيه من التكلف اه قلت

بل من التحريف بلا موجب
 قوى وقيل الوجوب منسوخ
 وعرض بان النسخ لا يصاد
 اليه الا بدليل ومجموع الاحاديث
 يدل على استقرار الحكم ومع
 ذلك فقد جمع كل منه صلى الله
 عليه وآله وسلم الامر بالغسل
 والخت عليه والتغيب فيه
 فكيف يدعى النسخ مع ذلك
 (على كل محتمل) أى بالغ نفي
 الصبي وذكر الاحتلام لكونه
 الغالب قال القسطلاني بالغ
 مجاز لان الاحتلام يستلزم
 البلوغ والقربة المانعة عن
 الحمل على الحقيقة ان الاحتلام
 اذا كان معه الانزال وجب
 الغسل سواء كان يوم الجمعة
 أولا (وان يستن) أى بالسواك
 قال القرطبي ظاهره وجوب
 الاستننان لذكره بالباطن وكذا
 الطيب والتقدير الغسل واجب
 والاستننان والطيب كذلك قال
 وليس ابوابا جبين اتفاقا فدل على
 ان الغسل ليس بواجب الا بفتح
 نشر يك ما ليس بواجب مع
 الواجب بلفظ واحد اه وذكر
 سبقه الى ذلك الطبري والظاهر
 وعقبه ابن الجوزي بانه لا يجمع
 عطف ما ليس بواجب على
 الواجب لاسيما ولم يقع لتصریح

(عن ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بالترانة
 جميعا كل واحدة منهما بأقامة ولم يسبح بينهما ولا على أثر واحدة منهما رواه البخاري
 والنسائي وعن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصلاتين بعرفة باذان
 واحد واقامتين وأتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء باذان واحد واقامتين ولم يسبح
 بينهما ثم اضطجع حتى طلع الفجر فمضى لا يجد ومسلم والنسائي وعن اسامة رضي الله
 عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء المزدلفة نزل فتوضأ فاسبغ الوضوء ثم اقيمت
 الصلاة فصلى المغرب ثم اناخ كل انسان بهيمة في منزله ثم اقيمت العشاء فصلاها ولم يصل
 بينهما شيئا متفق عليه وفي لفظ ركب حتى جئنا المزدلفة فاقام المغرب ثم اناخ الناس
 في منازلهم ولم يحلوا حتى اقام العشاء الاخرة فصلى ثم حلوا رواه أحمد ومسلم وفي لفظ أتي
 المزدلفة فصلا المغرب ثم حلوا رجالهم واعنته ثم صلى العشاء رواه أحمد وهو حجة في
 جواز التفریق بين المجموعتين في وقت الثانية) قول صلى المغرب والعشاء في رواية
 للبخاري جمع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب والعشاء وفي رواية له جمع بين المغرب
 والعشاء قوله بأقامة لم يذكر الاذان وهو ثابت في حديث جابر المذكور بعده وفي
 حديث عبد الله بن مسعود عند البخاري بلفظ فاتت المزدلفة حين الاذان بالعمرة
 أو قربا من ذلك فامر رجلا فاذا نزل وأقام ثم صلى المغرب الحديث قوله ولم يسبح بينهما أى
 لم يتنفل بين صلاة المغرب والعشاء ولا عقب كل واحدة منهما قال في الفتح ويستفاد منه
 انه ترك التنفل عقب المغرب وعقب العشاء وما لم يكن بين المغرب والعشاء مهلة
 صرح بانه لم يتنفل بينهما بخلاف العشاء فانه يحتمل أن يكون المراد انه لم يتنفل عقبها
 لكنه تنفل بعد ذلك في أثناء الليل ومن ثم قال الفقهاء تؤخر سنة العشاء من غيرها وتنفل
 ابن المنذر الاجماع على ترك التطوع بين الصلاتين بالمزدلفة لانهم اتفقوا على أن السنة
 الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة ومن تنفل بينهما لم يصح انه جمع بينهما ويكره على نقل
 الاتفاق ما في البخاري عن ابن مسعود انه صلى المغرب بالمزدلفة وصلى بعدها ركعتين
 ثم دعا بعشائه فتعشى ثم أمر بالاذان والاقامة ثم صلى العشاء وقد اختلف أهل العلم
 في صلاة الساقطة في مطلق السفر قال النووي قد اتفق الفقهاء على استحباب النذر
 المطلقة في السفر واختلفوا في استحباب النوافل الراجعة تركها ابن عمر وآخرون
 واستحبها الشافعي وأصحابه والجمهور ودليلهم الاحاديث العامة الواردة في نذر مطلق
 الرواتب وحديث صلواته صلى الله عليه وآله وسلم الضحى في يوم الفتح وركعتي الصبح
 حين ناموا حتى طلعت الشمس واحديث أخر صحيحه ذكرها أصحاب السنن والقياس على

يحكم المعطوف وقال ابن المنبر في الحاشية ان سلم ان المراد بالواجب المرض لم يرفع دفعه بعطف ما ليس بواجب عليه لان
 لائق أن يقول خرج بدليل فبني ما عداه بالاصل على ان دعوى الاجماع في اطلاق مردودة بدروى سفيان بن عيينة في

جامعه عن أبي هريرة أنه كان يوجب الطيب يوم الجمعة واستأذنه صحيح وكذا قال بوجوبه بعض أهل الظاهر (وان لم يس طيبا
ان وجد) بفتح الميم متعلق بالطيب أي ٩٦ ان وجد الطيب مسه ويحتمل تعلقه بما قبله أيضا وعلى هذا فيه

نسبى للوجوب من الاستئذان والطيب لقوله ان وجد بخلاف الغسل فانه صريح في الوجوب لقوله واجب على كل محتمل فافترقا وفي رواية مسلم ويمس من الطيب بما يقدر عليه وفي رواية ولو من طيب المرأة وفي هذا راحة الوجوب قال عياض يحتمل قوله ما يقدر عليه ارادة التأكد لفعل ما أمكنه ويحتمل ارادة الكثرة والاول أظهر ويؤيده قوله ولو من طيب المرأة لانه يكره استعماله للرجل وهو ما ظهر لونه وخفى وجهه فباحته للرجل لاجل عدم غيره يدل على تأكد الامر في ذلك ويؤخذ من اقتضائه على المس الاخذ بالتخفيف في ذلك قال ابن المنير فيه تنبيه على الفرق وعلى تيسر الامر في التطيب بأن يكون بأقل ما يمكن حتى انه يميز مسه من غير تناول قدر ينقصه فحصر ايضا على امتثال الامر فيه انتهى قال عمر بن سليم الانصاري التابعي الراوي لهذا الحديث عن أبي سعيد الخدري كما عذر البخاري أما الغسل فأشبهه أنه واجب وأما الاستئذان والطيب فانه أعلم وأوجب هو أم لا ولكن هذا كذا في الحديث انتهى أشار به الى أن العطف لا يقتضى التشمير من جميع الوجوه فكان القدر المشتمل تأكد الطلب للثلاثة ويجوز بوجوب الغسل دون غيره للتصريح به في الحديث وتوقف فيما عداه لوقوع الاحتمال فيه ويلحق بالاستئذان والطيب التزين باللباس

النواقل المطلقة وأما ما في الصحيحين عن ابن عمر أنه قال صحبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم أر يسبح في السفر وفي رواية صحبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان لا يزيد في السفر على ركعتين وأبا بكر وعمر وعثمان كذلك فقال النووي لعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الرواتب في رحله ولا يراه ابن عمر فان النافلة في البيت أفضل ولعله تركها في بعض الاوقات تنبيها على جواز تركها وأما ما يفتي به القائلون بتركها من أن المشرع كان اتمام الفريضة أولى بجوابه ان الفريضة محكمة فالو شرعت تامة لتحتم اتمامها وأما النافلة فهي الى خيرة المكلف فالرفق به أن تكون مشروعة وتخير ان شاء فعلها وحصل ثوابها وان شاء تركها ولا شيء عليه وقال ابن دقيق العيد ان قول ابن عمر فكان لا يزيد في السفر على ركعتين يحتمل انه كان لا يزيد في عدد ركعات الفرض ويحتمل انه كان لا يزيد نهلا ويحتمل أنهم من ذلك قال في الفتح ويدل على الثاني رواية مسلم بلفظ صحبت ابن عمر في طريق مكة فصلى لنا الظهر ركعتين ثم أقبل وأقبلنا معه حتى جاء رحله وجلسنا معه فحانت منه الثالثة فقرأ ناسا قداما فقال ما يصنع هؤلاء قلت يسبحون قال لو كنت مسجدا لاحتمت ثم ذكر الحديث قال ابن القيم في الهدى وكان من هديه صلى الله عليه وآله وسلم في سفره الاقتصار على الفرض ولم يحفظ عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى سنة الصلاة قبلها ولا بعدها الا ما كان من سنة الوتر والغير فانه لم يكن يدعها حضيرا ولا سافرا انتهى وتعقبه الحفاظ بما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث البراء بن عازب قال سافرت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمانية عشر سفرا فلم أره ترك ركعتين اذا غابت الشمس قبل الظهر قال وكأنه لم يثبت عنده وقد استغربه الترمذي ونقل عن البخاري انه رآه حينا وقد حله بعض العلماء على سنة الزوال لاعلى الراجعة قبل الظهر انتهى وقد ذكر ابن القيم هذا الحديث الذي تعقبه الحفاظ في الهدى في هذا البحث وأجاب عنه وذكر حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يدع أربعا قبل الظهر وركعتين بعدها وأجاب عنه واعلم أنه لا بد من حمل قول ابن عمر فلم أره يسبح على صلاة السنة والا فقد صح عنه أنه كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه وفي الصحيحين عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت وفي الصحيحين عن عامر بن ربيعة أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي السجدة بالليل في السفر على ظهر راحلته قال في الهدى وقد سئل الامام أحمد عن التطوع في السفر فقال أرجو أن لا يكون بالتطوع في السفر بأس قال وروى عن الحسن أنه قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسافرون فیتطوعون قبل المكتوبة وبعدها قال وروى هذا عن عمر وعلى وابن مسعود وجابر وأنس وابن عباس وأبي ذر قوله باذان واحدا قاضين فيه ان السنة في الجمع بين الصلاتين الاقتصار على اذان واحد والا فامة لكل واحدة من الصلاتين وقد أخرج البخاري عن ابن

واستعمال الخس التي عادت من الفطرة وصرح ابن حبيب من المالكية به فقال يلزم الا في الجمعة جميع ذلك ورواه هذا الحديث ما بين بصري وواسطي ومدني وفيه الحديث والقول ولفظ أشهد ٩٧ وأخرجه مسلم وأبو داود في الطهارة

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة من ذكر أو أنثى حر أو عبد (غسل الجنابة) أي غسلا كغسل الجنابة وعند عبد الرزاق من رواية ابن جريج عن سفيان غتسل أحدكم كما يغتسل من الجنابة فالتشبيه للكبيرة باللسكس وهو قول الأكثر وقيل فيه إشارة إلى الجامع يوم الجمعة ليغتسل فيه من الجنابة والحكمة فيه أن نسكن نفسه إلى الروح إلى الصلاة ولا تمتد عنه إلى شيء يراه وفيه حمل المرأة أيضا على الاغتسال ذلك اليوم وعليه حمل قائل ذلك حديث من غسل واغتسل المخرج في الستين على رواية من روى غسل بالتشديد

قال النووي وذهب بعض أصحابنا إلى هذا وهو ضعيف أو باطل والصواب القول انتهى وقد حكاه ابن قدامة عن الامام أحمد وثبت أيضا عن جماعة من التابعين وقال القرطبي انه أنسب الأقوال فلا وجه لادعاء بطلانه وإن كان الاول أرجح ولعله عني انه باطل في المذهب (نراج) أي ذهب زاد في الموطأ في الساعة الاولى وصحح النووي وغيره انها من طلوع الفجر لانه أول اليوم شرعا

مسعود أنه أمر بالاذان والاقامة لكل صلاة من الصلاتين المجموعتين بمزدلفة قال ابن حزم لم يجده مرويا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولو ثبت لقلت به ثم أخرج من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر بن عباس عن أبي اسحق في هذا الحديث قال أبو اسحق فذكره لأبي جعفر محمد بن علي فقال أما نحن أهل البيت فهكذا انصنع قال ابن حزم وقد روى عن عمر من قبله وأخرجه الطحاوي بإسناد صحيح عنه ثم تأوله بأنه محمول على أن أصحابه تفرقوا عنه فاذن لهم ليجمعوا ويجمع بهم قال الحافظ ولا يخفى تكلفه ولو تأني له ذلك في حق عمر لكونه كان الامام الذي يقيم للباس حجتهم لم يأت له في حق ابن مسعود وقد ذهب إلى أن المنسوخ أذان واحد في الجمع واقامة لكل صلاة الشافعي في القديم وهو مروي عن أحمد وابن حزم وابن المباحسون وقواء الطحاوي واليه ذهب الهاديون وقال الشافعي في الجديد والثوري وهو مروي عن أحمد انه يجمع بين الصلاتين بأقمتين فقط وتسمى الاولون بحديث جابر المذكور في الباب وتسمى الآخرون بحديث اسامة المذكور في الباب أيضا لانه اقتصر فيه على ذكر الاقامة لكل واحدة من الصلاتين والحق ما قاله الاولون لان حديث جابر مشتمل على زيادة الاذان وهي زيادة غير منافية فيتعين قبولها قوله ثم أناخ كل انسان بغيره فيه جواز الفصل بين الصلاتين المجموعتين بمثل هذا وظاهر قوله ولم يحلوا حتى أقام العشاء الاخرة فصلى ثم حلوا المناظرة لقوله في الرواية الاخرى ثم حلوا رحالهم وأغتس ثم صلى العشاء فان أمكن الجمع اما بانه حل بعضهم قبل صلاة العشاء وبعضهم بعدهم وبغير ذلك فذلك وان لم يكن فالرواية الاولى أرجح لكونها في صحيح مسلم ويرجحها أيضا الاقتصار في الرواية المتفق عليها على مجرد الاقامة فقط

(أبواب الجمعة)

(باب التغليظ في تركها)

(عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لقوم يتخلفون عن الجمعة لقد هممت أن آمر رجلا يصلي بالناس ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم رواه أحمد ومسلم وعن أبي هريرة وابن عمر أنهم سمعوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول على أعود منبره لينتهن أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين رواه مسلم ورواه أحمد والنسائي من حديث ابن عمر وابن عباس وعن أبي الجعد الضمري وله نسخة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من ترك ثلاث جمع تم أو ناطع الله على قلبه رواه الخمسة ولا جد وابن ماجة من حديث جابر نحوه) حديث أبي الجعد أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والبراز وصححه ابن السكن وأبو الجعد قال الترمذي عن البخاري لأعرف اسمه وكذا قال أبو حاتم وذكره الطبراني في الكافي من مجله وقبل اسمه أدرع وقيل جنادة وقبل عمر وقد اختلف في هذا الحديث

١٣ نيل لسنن يلزم منه أن يكون التأهب قبل طلوع الفجر وقد قال الشافعي رحمه الله يجوز الغسل إذا كان بعد الفجر فاشعر بان الأولى أن يقع بعد ذلك (فكانما قرب بيده) من الأولى ذكر أم آتى والتاء الواو حذرة للتأني أي تصديقها

متغير بالي الله تعالى وفي رواية ابن جرير عند عبد الرزاق فله من الاجرم مثل الجنود وظاهره ان الشواب لم يقسده لكان قلدر
الجنود (ومن راح في الساعة الثانية فكانما قرب بقرة) ٩٨ ذكر اوثى والتاء لوحدة (ومن راح في الساعة الثالثة

فكانما قرب كبشا) ذكر ا
(أقرب) وصفه به لانه أكمل
وأحسن صورة ولان قرنه ينقطع
به وفي رواية النسائي ثم كالمهدي
شاة (ومن راح في الساعة
الرابعة فكانما قرب دجاجة)
بتثنية الدال والفتح هو القصص
(ومن راح في الساعة الخامسة
فكانما قرب بيضة) واستشكل
التعبير بالدجاجة والبيضة بقوله
في رواية الزهري كالذي يهدي
لان الهدى لا يكون منها
وأجيب بانه من باب المشاكلة
أى من تسمية الشيء باسم قرينه
والى ذلك أشار ابن العربي والمراد
بالهدى هذا النصدق كإدله عليه
لفظ قرب وهو يجوز به ما
والمراد بالساعات عند الجمهور
من أول النهار وهو قول الشافعي
وابن حبيب من المالكية وليس
المراد بها الساعات الفلكية
الأربعة والعشر بن التي قسم
عليها الليل والنهار بل ترتيب
درجات اليقين على من يلهم
في الفضيلة ثلاثين مستوى فيه
رجلان جا آ في طرفي ساعة
ولانه لو أريد ذلك لاختلف الامر
في اليوم الشاق والهادئ وقبل
بل المراد الفلكية وهى اثنتا
عشرة زمانية صيفاً وأشتاء وقد
روى النسائي حر فوعا يوم الجمعة
اثنتا عشرة ساعة وقال الماوردي

على أبي سلمة فعيل عن أبي الجعد قال الحافظ وهو الصحيح وقيل عن أبي هريرة وهو وهم
قال الدارقطني في العلل ورواه الحساكم من حديث أبي قتادة وهو حسن وقد اختلف فيه
وحديث جابر الذي أشار اليه المصنف رحمه الله أخرجه أيضاً النسائي وابن خزيمة
والحاكم بلطف من ترك الجمعة ثلاثاً من غير ضرورة طبع على قلبه قال الدارقطني انه أصح
من حديث أبي الجعد وجابر حديث آخر يلفظ ان الله افترض عليكم الجمعة في شهركم هذا
فمن تركها استخفنا فابهاوتهم وأنا الافلاجمع الله له شمله الاول بارك الله له والاولاد له أخرجه
ابن ماجه وفي اسناده عبد الله البلوي وهو واهى الحديث وأخرجه ابن خزيمة وجه آخر
وفيه على بن زيد بن جده عن قال الدارقطني ان الطريقين كليهما غير ثابت وقال ابن عبد البر
هذا الحديث واهى الاسناد انتهى وفي الباب عن ابن عمر حديث آخر غير ما ذكر المصنف
عند الطبراني في الاوسط بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ألا عسى أحد
منكم أن يتخذ الضبعة من الغنم على رأس مبلين أو ثلاثة تأتى الجمعة فلا يشهد بها ثلاثاً
فيطبع الله على قلبه وسيأتى نحوه في الباب الذي بعده هذا من حديث أبي هريرة والضبعة
يكسر الضاد المجمة ثم باء موحدة ساكنة ثم نون هي ماتحت يدك من مال أو عيال وعن
ابن عباس حديث آخر غير الذي ذكره المصنف عن أبي يعلى الموصلي من ترك ثلاث جمع
متواليات فقد نبذ الاسلام وراه ظهروه هكذا ذكره موقوفاً وله حكم الرفع لان مثله لا يقال
من قبل الراى كما قال العراقي وعن مرة عند أبي داود والنسائي عن النبي صلى الله عليه وآله
وآله وسلم من ترك الجمعة من غير عذر فليصدق بدينار فان لم يجد ف نصف دينار وعن
اسامة بن زيد عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ترك
ثلاث جمع من غير عذر كتب من المنافقين وفي اسناده جابر الجعفي وقد ضعفه الجمهور وعن
أنس عند الديلمي في مسند الفردوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
ترك ثلاث جمع متواليات من غير عذر طبع الله على قلبه وعن عبد الله بن أبي روفى عند
الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سمع النداء يوم الجمعة
ولم يأتهم سمع النداء ولم يأتهم ثلاثاً طبع على قلبه فجعله قلب منافق قال العراقي واسناده
جيد وعن عقبة بن عامر عند أحمد في حديث طويل فيه أناس يحبون اللب ويخرجون
من الجماعات ويدعون الجمعة وفي اسناده ابن لهيعة وعن أبي قتادة عند أحمد أيضاً
بنحو حديث جابر الأول وعن كعب بن مالك عند الطبراني في الكبير بنحو حديث أبي
هريرة وابن عمر المذكور في الباب قوله يتخلفون عن الجمعة قال في الفتح قد اختلف
في تسمية اليوم بالجمعة مع الاتفاق على انه كان يسمى في الجاهلية المروبة بفتح العين
وضم الراء وبالموحدة فقيل سمى بذلك لان كمال الخلق جمع فيه ذكره أبو حنيفة عن ابن
عباس واسناده ضعيف وقيل لان خلق آدم جمع فيه ورد ذلك من حديث سلمان عند
أحمد وابن خزيمة وغيرهما وله شاهد عن أبي هريرة ذكره ابن أبي حاتم موقوفاً باسناد قوي

انه من طلوع الشمس موافقة لاهل الميقات ليكون ما قبل ذلك من طلوع الفجر زمان غسل وتأهب
واستشكل بأن الساعات ست لا خمس والجمعة لا تصح في السادسة بل في السابعة نعم عند النسائي باسناد صحيح بعد الكبير

بطلة ثم دجاجة ثم بيضة وفي أخرى دجاجة ثم صفورا ثم بيضة ومعلوم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج الى الجمعة متصلا بالزوال وهو بعد انقضاء الساعة السادسة وفي حديث واثلة عند الطبراني ٩٩ في الكبير مرفوعا ان الله تعالى يبعث

الملائكة يوم الجمعة على أبواب المسجد يكتبون القوم الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس فإذا بلغوا السابع كانوا بمنزلة من قرب العصافير وقال مالك رحمه الله تعالى وأمام الحرمين والقاضي حسين انهم الخطات لطيفة بعد الزوال لان الروح لغة لا يكون الا من الزوال والساعة في اللغة الجزء من الزمان وسجلها على الزمانية التي يقسم النهار فيها الى اثني عشر جزءا بعد احالة النمرع عليه لاحتياجه الى حساب ومراجعة آلات تدل عليه ولانه صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان يوم الجمعة قام على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الناس الاول فالاول فالتجهير الى الجمعة كالمهدي بدنة الحديث فان قالوا قد تستعمل المهاجرة في غير موضعها فيجب الحمل عليه جمعا قلنا ليس اخرجها عن ظاهرها بأولى من اخراج الساعة الاولى عن ظاهرها فاذا اتساوبا على ما زعمت فما أدرج قلت عمل الناس جيلا بعد جيل لم يعرف ان أحدا من الصحابة رضي الله عنهم كان يأتي المسجد لصلاة الجمعة عند طلوع الشمس ولا يمكن حمل حالهم على ترك هذه الفضيلة العظيمة

وأحدهم فوعا باسناد ضعيف وهذا أصح الأقوال ويليه ما أخرجه عبد بن حميد عن ابن سيرين بسند صحيح السبع في قصة تجميع الانصار مع أسعد بن زرارة وكانوا يسمونه يوم العروبة فصلى بهم وذكروهم فسموه الجمعة حين اجتمعوا اليه وقيل لان كعب بن لؤي كان يجمع قومه فيه ويذكروهم ويأمرهم بتعظيم الحرم ويخبرهم بانه سيبعث منه نبي روى ذلك الزبير في كتاب النسب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف مقطوعا وبه جزم القراء وغيره وقيل ان قصاصها الذي كان يجمعهم ذكره ثعلب في أماليه وقيل سمي بذلك لاجتماع الناس للصلاة فيه وبهذا جزم ابن حزم فقال انه اسم اسلامي لم يكن في الجاهلية وانه كان يسمى يوم العروبة قال الحافظ وفيه نظر فقد قال أهل اللغة ان العروبة اسم قديم كان للجاهلية وقالوا في الجمعة هو يوم العروبة فالظاهر انهم غيروا اسماء الايام السبعة بعد ان كانت تسمى أول أهون جبار دبار مؤنس عروبة شيار قال الجوهري وكانت العرب تسمى يوم الاثنين أهون في اسمائهم القديمة وهذا يشهر بانهم أحدثوا لها اسما وهي هذه المتعارفة كالسبت والاحد الخ وقيل ان أول من سعى الجمعة العروبة كعب بن لؤي وبه جزم بعض أهل اللغة والجمعة بضم الجيم على المشهور ووقد تسكن وقرأ بها الاعمش وحكى القراء فتحها وحكى الزجاج كسرهما قال النووي ووجهوا الفتح بانهم اتجمع مع الناس ويكثرون فيها كما يقال همزة ولمزة لكثير الهمز والمز وبنحو ذلك قوله لقد هممت الخ قد استدل بذلك على أن الجمعة من فروض الايمان وأجيب عن ذلك باجوبة قدمنا ذكرها في أبواب الجماعة وسياقي بيان ما هو الحق قوله ودعهم أي تركهم قوله أو ليختمن الله تعالى الختم الطبع والتغطية قال القاضي عياض اختلاف المتكلمون في هذا اختلافا كثيرا فقل هو اعدام اللطف وأسباب الخير وقيل هو خلق الكفر في صدورهم وهو قول أكثر متكلمي أهل السنة يعني الاشعرية وقال غيره هم هو الشهادتهم عليهم وقيل هو علامة جعلها الله تعالى في قلوبهم ليعرف بها الملائكة من يدح ومن يذم قال العراقي والمراد بالطبع على قلبه انه يصير قلبه قلب منافق كما تقدم في حديث ابن أبي أوفى وقد قال تعالى في حق المنافقين فطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون قوله ثلاث جمع يحتمل أن يراد حصول الترك مطلقا سواء نالت الجماعات أو تفرقت حتى لو ترك في كل سنة جمعة لطبع الله تعالى على قلبه بعد الثالثة وهو ظاهر الحديث ويحتمل أن يراد ثلاث جمع متوالية كما تقدم في حديث أنس لان موادة الذنب ومتابعتة مشعرة بقله المبالاة به قوله ثم اوفاه فيه أن الطبع المذكور انما يكون على قلب من ترك ذلك ثم اوفاه فينبغي حمل الاحاديث المطلقة على هذا الحديث المقيد بالتهاون وكذلك تحمل الاحاديث المطلقة على المقيدة بعدم العذر كما تقدم وقد استدل باحاديث الباب على أن الجمعة من فروض الايمان وقد حكى ابن المنذر الاجماع على أمه افرض عين وقال ابن العربي الجمعة فرض باجماع الامة وقال ابن قدامة في المغني أجمع المسلمون على وجوب الجمعة وقد حكى

انتهى وأجيب بان الروح كما قاله الأزهرى يطلق لغة على الذهاب سواء كان أول النهار أو آخره أو الليل وهذا هو الصواب الذي يفتضيه الحديث والمعنى فدل على أنه لا فضيلة لمن أتى بعد الزوال لان التصلف بعد التبدل محرم ولان ذكر

الساعات انما هو احدث على التذكير اليها والترغيب في فضيلة السبق ونحوه لا يحصل بالذهاب ١٠٠ بعد الزوال وحكي الصيدلاني انه من ارتفاع النهار وهو وقت الهجير فاذا

الخطابي الخلف في انهم من فروض الاعيان او من فروض الكفايات وقال قال أكثر الفقهاء هي من فروض الكفايات وذكر ما يدل على أن ذلك قول الشافعي وقد حكاه المرعشي عن قوله القديم قال الدارمي وغلطوا حكيه وقال أبو اسحق المروزي لا يجوز حكيه هذا عن الشافعي وكذلك حكاه الروياني عن حكيه بعضهم وغلطه قال العراقي نعم هو وجه لبعض الاصحاب قال وأما ما ادعاه الخطابي من أن أكثر الفقهاء قالوا ان الجمعة فرض على الكفاية فقبضه نظر فان مذاهب الأئمة الاربعة متفقة على أنها فرض عين لكن بشرط بشرطها أهل كل مذهب قال ابن العربي وحكي ابن وهب عن مالك أن شهودها سنة ثم قال قلناه تأويلان أحدهما أن مالك يطلق السنة على الفرض الثاني انه أراد سنة على صحتها لا يشاركها فيه سائر الصلوات حسب ما شرعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله المسلمون وقد روى ابن وهب عن مالك عن عزمة الجمعة على كل من سمع النداء انتهى ومن جملة الأدلة الدالة على أن الجمعة من فرائض الاعيان قول الله تعالى اذ اودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا ومنها حديث طارق بن شهاب الآتي في الباب الذي بعده هذا ومنها حديث حفصة الآتي أيضا ومنها ما أخرجه البخاري وغيره عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول نحن الاخرون السابقة يوم القيامة سيدانهم أو قالوا الكتاب من قبلنا ثم هذا يومهم الذي فرض الله تعالى عليهم واختلفوا فيه فهذا ان الله تعالى له فالناس لنا تبع فيه الحديث وقد استنبط منه البخاري فرضية صلاة الجمعة وبوب عليه باب فرض الجمعة وصرح النووي والحافظ بأنه يدل على الفرضية قالوا لوله فرض الله تعالى عليهم فهذا ان الله تعالى قد فرض عليهم وعلينا فضلوهم وهذا وقد وقع عند مسلم في رواية سفيان عن أبي الزناد بلفظ كتب علينا وقد أجاب عن هذه الأدلة من لم يقبل بأنها فرض عين باجوبة اما عن حديث أبي هريرة الذي ذكره المصنف فيما تقدم في الجمعة وأما عن سائر الأحاديث المشتملة على الوعيد فبصرفها الى من ترك الجمعة تهاونا جلالا لمطلق على المقيد ولا نزاع في أن التارك لها تهاونا مستحق للوعيد المذكور وانما النزاع فيمن تركها غير تهاونا وأما عن الآية فيها يقضي به آخرها أعني قوله ذلكم خير لكم من عدم فرضية العين وأما عن حديث طارق فجاقيل فيه من الارسل وسبأني وأما عن حديث أبي هريرة الاخر فيمنع استلزام افتراض يوم الجمعة على من قبلنا افتراضه علينا وأيضا ليس فيه افتراض صلاة الجمعة عليهم ولا علينا وقد ردت هذه الاجوبة برودود الحق ان الجمعة من فرائض الاعيان على سامع النداء ولو لم يكن في الباب الحديث طارق وأم سلمة الآتين لكانا ممتنعين به الجمعة على الخصم والاعتذار عن حديث طارق بالارسل ستعرف اندفاعه وكذلك الاعتذار بان مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان صغيرا لا يتسع هو ورجسته لكل المسلمين وما كانت تقام الجمعة في عهده صلى الله عليه وآله وسلم بأمره الا في مسجده وقبائل العرب

خرج الامام حضرت الملائكة الذين وظيفتهم كتابة حاضري الجمعة وما تشغل عليه من ذكر وغيره وهم غير الحفظة يستمعون الذكر أي الخطبة وزاد في رواية الزهري الآية طورا صحفهم ولمسلم من طريقه فاذا جلس الامام طورا الصحف وجاءوا يستمعون الذكر فكان ابتداء خروج الامام وانتهائه يجلسه على المنبر وهو أول سماعهم للذكر وفي حديث ابن عمر عند أبي نعيم في الحاشية مر فوجا اذا كان يوم الجمعة بعث الله ملائكة بصحف من نور وأقلام من نور الحديث ففيه صفة الصحف وأن الملائكة المذكورين غير الحفظة والمراد بطي الصحف طي الفضائل المتعلقة بالمبادرة الى الجمعة دون غيرها من سماع الخطبة وادراك الصلاة والذكر والدعاء ونحو ذلك فانه يكتبه الحافظان قطعا وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند ابن خزيمة فيقول بعض الملائكة لبعض ما حبس فلانا فيقول اللهم ان كان ضالا فاهده وان كان فقيرا فأغنسه وان كان مريضا فاعافه وفي هذا الحديث من الفوائد فضل الاعتسار يوم الجمعة والحض عليه وفضل التذكير اليها

كافوا

وان الفضل المذكور انما يحصل لمن جمعهما وعليه يحمل ما أطلق في باقي الروايات من ترتيب

الفضل على التذكير من غير تعقيب بالفضل ولو تعارض الغسل والتذكير فإعادة الغسل كما قال الزركشي أولى لانه مختلف في

وجوبه ولأن نفعه متعد إلى غير مختلف التبكي وفيه أن من أوجب الناس في الفضل بحسب أعمالهم وأن القليل من الصدقة غير محقر في الشرع وأن التقرب بالأبلى أفضل من التقرب بالبقر ١٠١ وهو بالاتفاق في الهدى واختلاف في الضحايا

والجمهور على أنها كذلك واستدل به على أن الجمعة تصح قبل الزوال ووجه الدلالة منه تقسيم الساعات إلى خمس ثم عقب بمرور الإمام ووجهه عند أول الوقت للجمعة فيقتضي أنه يخرج في أول الساعة السادسة وهي قبل الزوال والجواب أنه ليس في شيء من طرق هذا الحديث ذكر الاتيان من أول النهار فلهذا الساعة الأولى منه جعلت للتأهب بالغتسال وغيره ويكون مبدء النجى من أول الثانية فهي أولى بالنسبة للمجيء ثالثة بالنسبة للنهار وعلى هذا فآخر نظام الساعة أول الزوال فيرتفع الاشكال قال القسطلاني

السنة في التبكي إنما هي لغیر الإمام أما الإمام فيستدب له التأخير إلى وقت الخطبة لاتباعه صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه قاله الماوردي ونقله في المجموع وأقره والله أعلم (عن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقتل رجل يوم الجمعة) غسل شرعياً (ويطهر ما استطاع من طهر) بالتسكيب للمبالغة في التنظيف أو المراد به التنظيف باخذ الشارب والظفر والعانة أو المراد بالغسل غسل الجسد وبالتطهير غسل الرأس وتنظيف

كأنوا مقامين في نواحي المدينة مسلمين ولم يؤمر وأما الحضور مدفوع بان مختلف المتخلفين عن الحضور بعد أمر الله تعالى به وأمر رسوله والتوعد الشديد لمن لم يحضر لا يكون جهة الأعلى فرض تقريره صلى الله عليه وآله وسلم للمتخلفين على تخلفهم واختصاص الأوامر بمن حضر بجمعه صلى الله عليه وآله وسلم من المسلمين وكلاهما باطل أما الأول فلا يصح نسبة التقرير إليه صلى الله عليه وآله وسلم بعد همة باحراق المتخلفين عن الجمعة واختياره بالطبع على قلوبهم وجعلها مكشوب المناقذين وأما الثاني فمع كونه قصر الخطابات العامة بدون برهان تردده أيضاً تلك التوعيدات للقطع بأنه لا معنى لتوعد الحاضرين واتصير يحبه صلى الله عليه وآله وسلم بأن ذلك الوعيد للمتخلفين وضيق مسجده صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على عدم الفرضية الأعلى فرض أن الطلب مقصور على مقدار ما يتسع له من الناس أو عدم إمكان أقامتها في البقاع التي خارجة وفي سائر البقاع وكلاهما باطل أما الأول فظاهر وأما الثاني فكذلك أيضاً لا إمكان أقامتها في تلك البقاع عقلاً وشرعاً لا يقال عدم أمره صلى الله عليه وآله وسلم بأقامتها في غير مسجده يدل على عدم الوجوب لأننا نقول الطلب العام يقتضي وجوب صلاة الجمعة على كل فرد من أفراد المسلمين ومن لا يمكنه أقامتها في مسجده صلى الله عليه وآله وسلم لا يمكنه الوفاء بما طلبه الشارع إلا بأقامتها في غيره وما لا يتم الواجب إلا به واجب كوجوبه كما تقر في الأصول

* (باب من يجب عليه ومن لا يجب) *

(عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الجمعة على من سمع النداء رواه أبو داود والدارقطني وقال فيه إنما الجمعة على من سمع النداء) الحديث قال أبو داود في السنن رواه جماعة عن سفيان مقصوراً على عبد الله بن عمرو ولم يرفعه وإنما أسنده قبيصة انتهى وفي إسناده محمد بن سعيد الطائفي قال المذري وفيه مقال وقال في التقریب صدوق وقال أبو بكر بن أبي داود هو ثقة قال وهذه سنة تفرد بها أهل الطائفة انتهى وقد تفرد به محمد بن سعيد عن شيخه أبي سلمة وتفرد به أبو سلمة عن شيخه عبد الله بن هرون وقد ورد من حديث عبد الله بن عمرو وجه آخر أخرجه الدارقطني من رواية الوليد بن زهير بن محمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً والوليد وزهير كلاهما من رجال الصحيح قال العراقي لكن زهير روى عن أهل الشام من كبارهم الوليد والوليد مدلس وقد رواه بالعمدة فلا يصح ورواه الدارقطني أيضاً من رواية محمد بن الفضل بن عطية عن حجاج بن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومحمد بن الفضل ضعيف جداً والنجاش هو ابن أرملة وهو مدلس مختلف في الاحتجاج به ورواه أيضاً الليثي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً والحديث يدل على أن الجمعة لا تجب الأعلى من مع النداء واليه ذهب الشافعي وأحمد وإسحق حكى ذلك الترمذي عنهم وحكاها ابن العربي عن مالك وروى ذلك عن عبد الله بن

التياب ولا يذروا ابن عساكر من الطهر (ويدهن من دهنه) من باب الافتعال أي يطل بالدهن ليزيل شعث رأسه ولحميته به وفيه إشارة إلى التزين يوم الجمعة (أو يمس من طيب بيته) أن لم يجد دهنه أو أوجعني الوافر لا ينافي الجمع بينهما وأضاف الطيب

الى البيت لما شاوره الى ان السنة اخذ الطيب في البيت ويجعل استعماله عادة وفي حديث أبي داود عن ابن عمر أو عن من
طبيب امرأته اي ان لم يتخذ لنفسه طيبا ١٠٢ فليست عمل من طيبها وزاد فيه ويلبس من صالح ثيابه وفيه ان بيت الرجل

عمر وروى الحديث وحديث الباب وان كان فيه المقال المتقدم فيشهد لصحته قوله
تعالى اذ اودى للصلاة من يوم الجمعة الآية قال النووي في الخلاصة ان البيهقي قال له
شاهد فذكره بسناد جيد قال العراقي وفيه نظر قال ويغني عنه حديث أبي هريرة عند
مسلم وغيره قال أبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل أعشى فقال يا رسول الله ليس لي قائد
يقودني الى المسجد فسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يرخص له فيه صلى في بيته
فرخص له فلما ولي دعاه فقال هل تسمع النداء بالصلاة قال نعم قال فما يجب وروى نحوه أبو
داود بإسناد حسن عن ابن أم مكتوم قال اذا كان هذا في مطلق الجماعة فالقول به
في خصومة الجمعة أولى والمراد بالنداء المذكور في الحديث هو النداء الواقع بين يدي
الامام في المسجد لانه الذي كان في زمن النبوة لا الواقع على المنارات فانه يحدث كما سألني
وظاهره عدم وجوب الجمعة على من لم يسمع النداء سواء كان في البلد الذي تقام فيه
الجمعة أو في خارجه وقد ادعى في الجرح الاجماع على عدم اعتبار سماع النداء في موضعها
واستدل لذلك بقوله اذ لم تعتبر الآية وانت تعلم ان الآية قد قيد الامر بالسعي فيها
بالنداء لما تقر عند أئمة البيان من أن الشرط قبل حكم الجزاء والنداء المذكور فيها
يستوى فيه من في المصر الذي تقام فيه الجمعة ومن خارجه نعم ان صح الاجماع كان هو
الدليل على عدم اعتبار سماع النداء اعلن في موضع إقامة الجمعة عند من قال بجمعة
الاجماع وقد حكى العراقي في شرح الترمذي عن الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل انهم
يوجبون الجمعة على أهل المصر وان لم يسمعوا النداء وقد اختلف أهل العلم ممن كان خارجا
عن البلد الذي تقام فيه الجمعة فقال عبد الله بن عمرو أبو هريرة وأنس والحسن وعطاء
ونافع وعكرمة والحكم والاوزاعي والامام يحيى أنها تنجب على من يؤويه الليل الى أهله
والمراد انه اذا جمع مع الامام أمكنه العود الى أهله آخر النهار وأول الليل واستدلوا بما
أخرجه الترمذي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الجمعة على من آواه
الليل الى أهله قال الترمذي وهذا اسناد ضعيف انما يروى من حديث معاذ بن عباد
عن عبد الله بن سعيد المقبري وضعف يحيى بن سعيد القطان عبد الله بن سعيد المقبري
في الحديث انتهى وقال العراقي انه غير صحيح فلا حجة فيه وذهب الهادي والناصر ومالك
الى أنها تلزم من سماع النداء بصوت الصب من سور البلد وقال عطاء تلزم من على عشرة
أميال وقال الزهري من على ستة أميال وقال ربيعة من على أربعة وروى عن مالك
ثلاثة وروى عن الشافعي فرسخ وكذلك روى عن أحمد قال ابن قدامة وهذا قول أصحاب
الرأي وروى في البحر عن زيد بن علي والباقر والمؤيد بالله وأبي حنيفة وأصحابه أنها لا تنجب
على من كان خارج البلد وقد استدلت بحديث الباب على أن الجمعة من فروض
الكفايات حتى قال في ضوء النهار انه يدل على ذلك بلا شك ولا شبهة ورد بأنه ليس في
الحديث الا انها من فرائض الاحياء على سماع النداء فقط وليس فيه انها فرض كفاية

يطلق ويراد به امرأته (ثم
يخرج) زاد ابن خزيمة عن
أيوب الى المسجد ولا حجة من
حديث أبي الدرداء ثم عصى
وعليه التأكيد (فلا يفرق بين
اثنين) في حديث ابن عمر عند
أبي داود ثم لم يخط رقاب الناس
وهو كناية عن التكبر أي عليه
أن يكثر فلا يخطى رقاب الناس
أو المعنى لا يراحم رجلين فيدخل
بينهما لانه ربما ضيق عليهم
خصوصا في شدة الحر واجتماع
الانفاس وفي حديث أبي الدرداء
ولم يخط أحدًا ولم يؤذنه (ثم يصلي
ما كتب له) أي فرض من صلاة
الجمعة أو قدر فرضًا أو فسخًا وفي
حديث أبي الدرداء ثم يركع
ما قضى له وفي حديث أبي أيوب
فيركع ان بدله وفيه مشروعية
التأجيل قبل صلاة الجمعة (ثم
ينصت) بضم أوله من أنصت
وقصه من نصت أي يسكت (اذا
تكلم الامام) أي شرع في الخطبة
زاد في رواية قرع عن ابن خزيمة
حتى يقضى صلاته ونحوه في
حديث أبي أيوب (الاغفر له
بما ينه) أي بين الجمعة الحاضرة
(وبين الجمعة الاخرى) الماضية
أو المستقبل لانهما تأنيث الآخر
بفتح الخاء لا بكسرها والمغفرة
تكون للمستقبل كما لماضي
قال تعالى لا يغفر لك الله ما تقدم

من ذنوبك وما تأخر وفي رواية قاسم بن يزيد خط عنه ذنوب ما بينه وبين الجمعة الاخرى وفي رواية ابن
عجلان عن عبد ابن خزيمة ما بينه وبين الجمعة التي قبلها وزاد في رواية أبي هريرة عن عبد ابن حبان وزيادة ثلاثة أيام من التي بعدها

ما لم ادعقران الصغار ثم لولاده في حديد ثأني هريرة عند ابن ماجه ما لم تغش الكبار ونحوه لمسلم فانما اذا غشبت لا تكفر
وليس المراد ان تكفر الصغار مشروط باجتناب الكبار اذا اجتنب ١٠٣ الكبار عجزه يكفر الصغار كما نطق به القرآن

العز في قوله تعالى ان يعتقبوا
بأثوماتهم عنه أي كل ذنب
فيه وعبد شديد يكفر عنهكم
سبائكم أي نفي عنكم
صغاركم ولا يلزم من ذلك ان
لا يكفر الصغار الا اجتنب
الكبار فاذا لم يكن صغارا تكفر
ورجى له أن يكفر عنه بمقدار ذلك
من الكبار والاعطى من
الثواب بمقدار ذلك وهو جائز
في جميع ما ورد في نظائر ذلك قاله
الحافظ في الفتح وقد تبين بجموع
ما ذكر من القس والتطبيب الى
آخره أن تكفير الذنوب من
الجمعة الى الجمعة مشروط بوجود
جميعها (عن ابن عباس رضي
الله عنهما أنه قيل له) القائل
طاوس بن كيسان الحيري
الفارسي الميماني قيل اسمه
ذكوان وطاوس لقبه (ذكروا)
قال في الفتح لم يسم طاوس من
حدثه بذلك والذي يظهر أنه أبو
هريرة فقد رواه ابن خزيمة وابن
حبان والطحاوي من طريق
عمر بن دينار عن طاوس عن
أبي هريرة نحوه (أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال
اغتنسوا اليوم الجمعة) ان كنتم
جنباً (واغتسلوا رؤسكم)
ثأ كيد لاغتسلوا من عطف
الخاص على العام لينبه على أن
المطلوب الغسل التام امتلا

على من لم يسمع بل مفهومه يدل على أنها لا تجب عليه لا عيناً ولا كفاية (وعن حفصة
رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال روح الجمعة واجب على كل محتلم رواه
الذساقى وعن طارق بن شهاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الجمعة
حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض رواه
أبو داود وقال طارق بن شهاب قد رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يسمع منه شيئاً
الحديث الأول رجال اسناده رجال الصحيح الا عيسى بن عيسى وقد وثقه الهيجلي
والحديث الآخر رجاله أيضاً الحالك من حديث طارق هذا عن أبي موسى قال الحافظ
وصححه غير واحد وقال الخطابي ليس اسناده الحديث بذلك وطارق بن شهاب لا يصح
له سماع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا أنه قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
العراقي فاذا قد ثبتت صحبته فالحديث صحيح وغايته أن يكون مرسل صحابي وهو جهة
عند الجمهور انما خالف فيه أبو اسحق الأسفراييني بل ادعى بعض المنقبة الاجماع على
ان مرسل الصحابي حجة اه على أنه قد اندفع الاعلال بالارسال بما في رواية الحالك من
ذكر أبي موسى وقد شد من عضد هذا الحديث حديث حفصة المذكور في الباب وبؤيده
أيضاً ما أخرجه الدارقطني والبيهقي من حديث جابر بن عبد الله من كان يؤمن بالله واليوم
الآخر فعليه الجمعة الا امرأة أو مسافراً أو عبداً أو مريضاً وفي اسناده ابن لهيعة ومعاذ بن
محمد الانصاري وهما ضعيفان وفي الباب عن عجم الداربي عند العقيلي والحالك أي أجد
وفيه أربعة ضعفاء على الولاة قاله ابن القطان وعن ابن عمر عند الطبراني في الاوسط وعن
مولد لال الزبير عند البيهقي وعن أبي هريرة ذكره الحافظ في التلخيص وذكره صاحب
مجمع الزوائد وقال فيه ابراهيم بن محمد وضعفه الدارقطني وعن أم عطية بلغني عن
اتباع الجنائز ولا الجمعة عليه أن أخرجه ابن خزيمة وقد استدلل بحديث الباب على أن الجمعة
من فرائض الايمان وقد تقدم الكلام على ذلك قوله عبد مملوك فيه أن الجمعة غير واجبة
على العبد وقال داود أنها واجبة عليه لدخوله تحت عموم الخطاب قوله أو امرأة فيه
عدم وجوب الجمعة على النساء ما غير النجاشي فلا خلاف في ذلك واما البخاري فقال الشافعي
يستحب لمن حضرها قوله أو صبي فيه أن الجمعة غير واجبة على الصبيان وهو مجمع عليه
قوله أو مريض فيه ان المريض لا تجب عليه الجمعة اذا كان الحضور يجب عليه مشقة
وقد أطلقه الامام يحيى وأبو حنيفة الاعمي وان وجد قائد الماشي ذلك من المشقة وقال
الشافعي انه غير معذور عن الحضور ان وجد قائدا وظاهر حديث أبي هريرة وابن أم
مكثوم المتقدمين في شرح الحديث الذي في أول هذا الباب انه غير معذور مع سماعه
لانداء وان لم يجد قائد العدم الفرق بين الجمعة وغيرها من الصلوات وقد تقدم الكلام
على الحديثين في أول أبواب الجماعة واختلف في المسافر هل تجب عليه الجمعة اذا كان

يتوهم أن افاضة الماء دون حل الشعر مثلاً يجزئ في غسل الجمعة وهو وافق لقوله في حديث أبي هريرة كغسل الجنابة
أو المراد بالتالي التطيب من الأذى واستعمال الدهن ونحوه (وان لم تكونوا جنباً) فاعتسوا للجمعة قاله القسطلاني

والظاهر أن هذا هو المتصل دون الشرطية فنقيد وجوب الغسل لصلاة الجمعة وأخف منه أن الاعتسالي يوم الجمعة للجماعة
يجزئ عن الجمعة سواء نواه الجمعة أم لا ١٠٤ وفي الاستدلال على ذلك نظر ثم روى ابن حبان عن الزهري في هذا الحديث

اعتسلكوا يوم الجمعة الآن تسكروا
جنباً وهذا أرفع في الدلالة على
المطلوب قال ابن المقدز وحفظنا
الاجزاء عن أكثر أهل العلم من
الصحاب والتابعين انتهى قال
في الفتح والخلاف في هذه المسئلة
منتشر في المذهب واستدل به
على أنه لا يجزئ قبل طلوع
الفجر لقوله يوم الجمعة وطلوع
الفجر أول اليوم شرعاً انتهى
(وأصيبوا من الطبيب) أي بعضه
(فقال) ابن عباس مجيباً لما سأل
عن قوله ذكروا الخ (أما الغسل)
المذكور (فتم) قاله النبي صلى
الله عليه وآله وسلم (وأما الطبيب
فلا أدري) أي فلا أعلم قاله صلى
الله عليه وآله وسلم أم لا لكن
عند ابن ماجه من رواية صالح
ابن أبي الأخضر عن الزهري عن
عبيد بن السباق عن ابن عباس
مرقوعاً من جاء إلى الجمعة
فليغتسل وإن كان له طيب
فليس منه تخالف ذلك لكن
صالح ضعيف وقد خالفه مالك
فرواه عن الزهري عن عبيد بن
السباق مرسلاً معناه فإن كان
صالح حقه فيه ابن عباس أحق
أن يكون ذكره بعد ما نسيه
أو عكس ذلك قال في الفتح وكأه
أراد أي البخاري بإيراد حديث
ابن عباس عقب حديث سلمان
الشارح إلى أن ما عدا الغسل من

نازلاً أم لا فقال الفقهاء وزيد بن علي والباقر والامام يحيى أنه لا تجب عليه ولو
كان نازلاً وقت إقامتها واستدلوا بما تقدم في حديث جابر من استثناء المسافر وكذا
استثناء المسافر في حديث أبي هريرة الذي أشرنا إليه وقال الهادي والقاسم وأبو
العباس والزهري والنخعي أنها تجب على المسافر إذا كان نازلاً وقت إقامتها لا إذا كان
سائراً ومحل الخلاف هل يطلق اسم المسافر على من كان نازلاً ويختصر بالسائر وقد تقدم
الكلام على ذلك في أبواب صلاة السفر (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لأهل عسى أحدكم أن يتخذ الصبة من الغنم على رأس ميل أو ميلين
فيتعذر عليه الكلا فيرفع ثم يجي الجمعة فلا يجي ولا يشهدا وتجي الجمعة فلا يشهدا
وتجي الجمعة فلا يشهدا حتى يطبع الله تعالى على قلبه رواه ابن ماجه) الحديث هو عند
ابن ماجه كما ذكره المصنف من رواية محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة وأخرجه الحاكم
أيضاً وفي أسناده معدي بن سليمان وفيه مقال وروى نحوه الطبراني واحد من حديث
حارثة بن النعمان وروى أيضاً نحوه الطبراني من حديث ابن عمر وقد تقدم قوله أن يتخذ
الصبة بصاد مهمله مضومة وبعدها باء واحدة مشددة قال في النهاية هي من العشر
إلى الأربعين ضامناً ومعزاً خاصة وقيل ما بين الستين إلى السبعين ولفظ حديث ابن عمر أن
يتخذ الصبة قال العراقي بكسر الصاد الموحدة ثم باء موحدة ساكنة ثم نون هي ما تحت ياء
من مال أو عيال اه وفي القاموس في فصل الصاد المهملة من باب الباء الموحدة ما لفظه
والصبة بالغنم ما صب من طعام وغيره ثم قال والسرية من الخيل والابل والغنم أو ما بين
العشرة إلى الأربعين أو هي من الابل ما دون المائة وقال في فصل الصاد الموحدة من حرف
النون الصبة مثلثة وكفرحة العيال ومن لا غنم فيه ولا كفاية من الرفقاء الحديث
فيه الحث على حضور الجمعة والتوعد على التثاقل عنها بالمال وفيه انه لا تسقط عن من
كان خارجاً عن بلد إقامتها وإن طلب الكلا ونحوه لا يكون عذراً في تركها (وعن الحكم
عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهم قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عبد الله بن رواحة في سرية فوافق ذلك يوم الجمعة قال فقدم أصحابه وقال أتخلف
فأصلي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة ثم ألتحقهم قال فلما صلى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم رآه فقال ما منعك أن تغدوم مع أصحابك فقال أردت أن أصلي معك الجمعة
ثم ألتحقهم قال فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو أنفت ما في الأرض جميعاً ما
أدركت غدوتهم رواه أحمد والترمذي وقال شعبه لم يسمع الحكم من مقسم الخامسة
أحاديث وعدها وليس هذا الحديث فيما عده وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه
أبصر رجلاً عليه هيئة السفر فسمعه يقول لولا أن اليوم يوم الجمعة لخرجت فقال عمر أخرج

الطيب والذهن والسؤال وغيره ليس هو التأكيد كالغسل وإن كان الترغيب وورد في الجميع لكن الحكم يختلف فإن
أما بالوجوب عند من يقول به أو يتأكد بعض المندوب على بعض (عن عمر رضي الله عنه أنه وجد حلة سيرة) بكسر السين

وقد الباء أي حيرت وأهل العربية على إضافة حلة لتاليه كشوب خروذ كرا بن قرقول ضبطه كذلك عن المتقنين ولا يورى ذو الوقت حله سيرا بالنون على الصفة أو البدل وعليه أكثر الحديثين ١٠٥ لكن قال - يوريه لم يأت فعلا وصفا والحلة

لا تكون إلا نوبين وميت سيرا لما في من الخطوط التي تشبه السيرة كما يقال فاقة عشره إذا اكمل لجلها عشرة أشهر (عند باب المسجد فقال) عمر (بارسول الله) لو اشترت هذه الحلة (فلبستها) يوم الجمعة ولأوفد إذا قدموا عليك) سكان حسنا أولو القفي لا تشترط فلا يحتاج العزاء وفي رواية البخاري أيضا فلبستها للعيد وللوفد (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) إنما يلبس هذه (أي حلة الحرير) من لا خلاق له) أي لا حظ له ولا نصيب له من الخير (في الآخرة) كلمة من تدل على العموم ويشمل الذكور والإناث لكن الحديث مخصوص بالرجال لقيام دلائل أخر على إباحة الحرير للنساء (ثم جاءت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منها) أي من جنس الحلة السيرة (حلال فأعطى عمر ابن الخطاب رضي الله عنه منها) أي من الخلال (حله فقال عمر) يا رسول الله كسوتنيها (أي الحلة) (وقد قلت في حلة عطار) بضم العين وكسر الراء وهو ابن حاجب ابن زارة التميمي قدم في وفد بني تميم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وله وصية (ما قلت) من أنه إنما يلبسها من لا خلاق له (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

فإن الجمعة لا تجب من سفر رواء الشافعي في مسنده) أما حديث ابن عباس فقال الترمذي أنه غريب لا تعرفه إلا من هذا الوجه ثم قال قال يحيى بن سعيد قال شعبة وذو الكلام الذي ذكره المصنف وفي أسناده الحاجب بن ارماء قال البيهقي أنه رده الحاجب وهو ضعيف وقال العراقي في شرح الترمذي ضعفه الجوهري وروى مال بن العربي إلى صحيح الحديث وقال ما قاله شعبة لا يؤثر في الحديث وقال هو صحيح السند صحيح المعنى لأن الغزو أفضل من الجمعة في الجمعة وغيرهما وطاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الغزو أفضل من طاعته في صلاة الجمعة وتعبه العراقي فقال هذا الكلام ليس جاريا على قواعد أهل الحديث ولا يلزم من كون المعنى صحيحا أن يكون السند صحيحا فان شرط صحة الإسناد اتصاله فالمنقطع ليس من أقسام الصحيح عند عامة العلماء وهم الذين لا يحتجون بالمرسل فكل من لا يحتج بالمرسل لا يحتج بعنقة المدلس بل - كي النووي في شرح المذهب وغيره اتفاق العلماء على أنه لا يحتج بعنقة المدلس مع احتمال الاتصاف بـ كـ مع تصريح شعبة وهو أمير المؤمنين في الحديث بأن الحكم لم يسمع من مقسم فلو ثبت الحديث لكان حجة واضحة وإذا لم يثبت فالحجة قاصرة بغيره من حيث تعارض الواجبات وأنه يقدم أهمها ولا شك أن الغزو أهم من صلاة الجمعة إذا الجمعة لها خائف عند فواتها بخلاف الغزو خصوصا إذا تعبد بين فانه يجب تقديمه وأيضا فالجمعة لم تجب قبل الزوال وإن وجب السعي إليها قبله في حق من سمع النداء ولا يمكنه ادراكها إلا بالسعي إليها قبله ومن هذه حلة يمكن أن يكون حكمه عند ذلك حكما ما بعد الزوال اه وأما ما ذكره المروي عن عمر فذكره الم حافظ في التلخيص ولم يتكلم عليه وروى سعيد بن منصور وأبو عبيدة سافري يوم الجمعة ولم ينتظر الصلاة وأخرج أبو داود في المراسيل وابن أبي شيبة عن الزهري أنه أراد أن يسافر يوم الجمعة فحضره فقيل له في ذلك فقال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سافر يوم الجمعة في مقابل ذلك ما أخرجه الأرقط في الأفراد عن ابن عمر مرفوعا أنه من سافر يوم الجمعة دعت عليه الملائكة أن لا يعجب في سفره وفي أسناده ابن لهيعة وهو مختلف فيه وما أخرجه الخطيب في كتاب أسماء الرواة عن مالك من رواية الحسين بن علوان عنه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من سافر يوم الجمعة دعا عليه ملائكته أن لا يصاحب في سفره ولا تقضى له حاجة ثم قال الخطيب الحسين بن علوان غيره أثبت منه قال العراقي قد أن الخطيب الكلام في المسألة - بن هذا وقد كذبه يحيى بن معين ونسبه ابن حبان إلى الوضع وذكره الذهبي في الميزان هذا الحديث وأنه مما كذب فيه على مالك وقد اختلف العلماء في جواز السفر يوم الجمعة من طلوع الفجر إلى الزوال إلى خمسة أقوال ١ الأول الجواز قال العراقي وهو قول أكثر العلماء في الصحابة عمر بن الخطاب والزبير بن العوام وأبو عبيدة بن الجراح وابن عمرو من التابعين الحسن وابن سيرين والزهري ومن الأئمة أبو حنيفة ومالك في الرواية المشهورة عنه والأوزاعي

درهم لكنه بشكل بامهان من قوله (فكساها غير) بن الخطاب رضى الله عنه (أخاه) من امه عثمان بن حكيم قاله المنذرى أو هو أخو أخيه زيد بن الخطاب لأمه ١٠٦ أسماء بنت وهب قاله الدمياطى أو كان أخاه من الرضاعة (بمكة مشركا) واختلاف

في اسلامه فان قلت الصحيح ان
الكفار مخاطبون بقروع الشريعة
ومقتضاه تحريم لبس الحرير عليهم
فكيف كساها غير أمه المشرك
أجيب بأنه يقال كساها اذا
أعطاه كسوة لبس الأم لافهوا
أهداه الله لينتفع بها ولا يلزم منه
لبسها ووجه الاستدلال بالحدث
من جهة دلالة على استحباب
التجمل يوم الجمعة والتجمل
يكون باحسن الثياب وانكاره
صلى الله عليه وآله وسلم على عمر
رضى الله عنه لم يكن لأجل
التجمل بل لكون تلك الحالة
كانت حرة قال القسطلاني
وأفضل ألوان الثياب البياض
لمحدث السوا من ثيابكم
البياض فانما خير ثيابكم وكفونوا
فيها موتاكم رواه الترمذى وغيره
ومعهوه ثم ما صبغ غزله قبل
نسجه كالبرد لا ما صبغ منه وجا
بل بكمه لبسه كما صرح به
البيهقي وغيره ولم يلبسه صلى
الله عليه وآله وسلم لبس البرود
ففي البيهقي عن جابر أنه صلى الله
عليه وآله وسلم كان له برد يلبسه
في العيدين والجمعة اه أقول
هذا عجيب من القسطلاني كيف
حكم بكرهه لبس ما صبغ وان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم
يلبسه مع ثبوت لبسه لذلك فقد
أخرج مسلم وأبو داود وغيره

وأحمد بن حنبل في لرواية المشهورة عنه وهو القول القديم للشافعي وحكام ابن قدامة
عن أكثر أهل العلم والقول الثاني المنع منه وهو قول الشافعي في الجديد وهو إحدى
الروايتين عن أحمد وعن مالك وأما الثالث جواز لبس الجهاد دون غيره وهو إحدى
الروايات عن أحمد والرابع جواز لبس الجهاد دون غيره وهو اختيار أبي إسحق
المروزي من الشافعية ومال إليه امام الحرمين والظاهر من جواز لبس الطاعة واجبا
كان أو مندوبا وهو قول كثير من الشافعية وصحبه الرافعي وأما بعد الزوال من يوم الجمعة
قال العراقي قد ادعى بعضهم الاتفاق على عدم جوازه وليس كذلك فقد ذهب أبو
حنيفة والأوزاعي إلى جوازه كما تراهم ولو أن ذلك عامة العمل وفروا بين
الجمعة وبين غيرها من الصلوات بوجوب الجماعة في الجمعة دون غيرها وظاهر جواز
السفر قبل دخول وقت الجمعة وبعد دخوله لعدم المنع من ذلك وحديث أبي هريرة
وكذلك حديث ابن عمر لا يصلحان للاحتجاج بهما على المنع ما عرفت من ضعفهما
وبعد رخصة ما هو أنتمض منها ومخالفتها لما هو الأصل فلا يقتل عنه إلا بناقل صحيح
ولم يوجد وأما وقت صلاة الجمعة فالظاهر عدم الجواز إن قد وجب عليه الحضور إلا ان
يجتنب حصول مضرة من مخالفة الجمعة كالانقطاع عن الرفقة التي لا يتقرب من
السفر إلا معها وما شابه ذلك من الأعذار وقد أجاز الشارع التخلف عن الجمعة بعد
الطهر فجوازه لما كان ادخل في المشقة منه أولى

(باب انعقاد الجمعة باربعين وقامت في القرى)

(عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك وكان قائداً بيه بعد ما ذهب بصره عن أبيه كعب
رضي الله عنه ما أنه كان إذا سمع النداء يوم الجمعة ترحم لاسمه بن زرارة قال فقلت له
إذا سمعت النداء ترحم لاسمه بن زرارة قال لا لأنه أول من جمع بني هزم النبيت من
حرة بني ياضة في نقيع يقال له نقيع الخضمات قلت كم كنتم يومئذ قال أربعون
رجلاً رواه أبو داود وابن ماجه وقال فيه كان أول من صلى صلاة الجمعة قبل مقدم النبي
صلى الله عليه وآله وسلم من مكة الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان والبيهقي وصححه قال
الحافظ واسناده حسن اه وفي اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال مشهور قوله هزم
النبيت هو بفتح الهاء وسكون الزاي المطمئن من الارض والنبيت بفتح النون وكسر
الباء الموحدة وسكون الياء التخمينة وبعد ما ناء فوقية قال في القاموس هو أبو يحيى بالين
اسمه عمرو بن مالك اه والمراد به هنا موضع من حرة بني ياضة وهي قرية على ميل من
المدينة بنو ياضة بطن من الانصار قوله في نقيع هو بالنون ثم الفاء ثم الياء التخمينة
بعد ما عينه اه قوله الخضمات بالطاء المحجمة وكسر الفاء إذا المحجمة موضع معروف
قوله أربعون رجلاً استدلال به من قال ان الجمعة لا تنعقد إلا بأربعين رجلاً وإلى ذلك ذهب

وأحمد بن حنبل في حديث غائصة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات مرة فأتاه عليه سوط الشافعي
من حبل من شعر أسود قال الحافظ الشوكاني في نيل الاطراف الجديد شيداً على أنه لا كراهة في لبس الاسود وقد أخرج أبو داود

مود هو التفرقة بين ما صبح قبل
 النسيج فلا يكره لبسه وما صبح
 بعد النسيج فيكره لبسه لا دليل
 عليه اسوى الراى المحض واقه
 علم فى هذه الاحاديث التصريح
 بانه صلى الله عليه واله وسلم لبس
 المصبوغ مطلقا ولا يلزم من نزعه
 لذلك الكراهة وروى الطبرانى
 من حديث أم سلمة انها قالت رجعا
 صبح رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم رداه اياه وازاره بزيه فمران
 أو ورس ثم يخرج فيه - ما وفى
 البخارى من حديث ابن عمر اما
 العفة فانى رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يصبح بها فانا
 أحب ان أصبغ بها وفى سنن أبى
 داود كان يصبح بالورس والزعفران
 حتى عمامته فتأمل والمساءة أن
 يزيد الامام فى حسن لهيئة
 والعمامة والارتداء الاتباع ويترك
 السواد لانه ارأى الان خشى
 مفسدة تنرتب على تركه من سلطان
 أو غيره وقد أخرج البخارى
 الحديث فى الهيئة ومسلم فى
 اللباس وأبو داود والنسائى فى
 الصلاة (عن أبى هريرة رضى
 الله عنه ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله رأى له (وسلم قال لولا) مخافة
 ان أشق على امتى أو على الناس
 ذلك من الراوى ولا يذرا ولولا ان
 شق على الناس باعادة لولا ان اشق
 قال الحافظ ولم أقف عليه بهذا
 لأنظي نبي من الروايات عن مالك

ولاعن غيره وقد أخرجناه إرقطى في المومات من طريق الوطاع عبد الله بن يوسف شيخ البحارى فيه هذا الاسناد بلفظ أو على
الخاص لم يعد قوله لولا ان أشق وكذا رواه كثير عن ربيعة الوطاع لولا المشقة موجودة (لا مرسوم) أمس الجواب (بالسؤال) أى

بأنه تعالى لأن السؤال هو الالفة وقد قبل أن يطابق على الفعل أيضا فعلى هذا التقدير والسؤال المذكور على الصحيح وحكي في الحكم تأنيده وأنكر ذلك الأزهرى ١٠٨ (مع كل صلاة) ففرض أن ذلك فهو عام فندرج فيه الجمعة بل هي أولى لما اختصت به

من طلب تحسين الظاهر من النفس والتمظيف والتطبيب خصوصا تطيب القلب الذي هو محل الذكر والمناجاة وإزالة ما يضر بالمال ثمك وبقي آدم من تغير القلب وفي حديث علي عند الزرار أن المال لا يزال يدوم من المصلح يستمع القرآن حتى يضع يده على فيه الحديث ولا يجد ابن حبان السؤال مطهرة للقلب مرضاة للرب وله ابن خزيمة فضل الصلاة التي يستألفها على الصلاة التي لا يستألفها سبعون ضعفا قال الشافعي في حديث الباب دليل على أن السؤال ليس بواجب لأنه لو كان واجبا لأمرهم به شقارلم يشق له وإلى القول بعدم وجوبه صادرا أكثر أهل العلم بل ادعى بعضهم فيه الإجماع لكن حكى الشيخ أبو حامد وتبعه الماوردي عن ابن راهويه أنه قال هو واجب لكل صلاة فمن تركه عمدا بطلت صلاته وعن داود أنه قال هو واجب لكن ليس شرطا واحتج القائل بوجوبه بورود الأمر به في حديث إمامة عند ابن ماجه مرفوعا نحو كوا ولا يجد نحوه من حديث العباس وللموطأ عليكم بالسؤال ولا يثبت شيء منها على تقدير الصحة فالمتن في مفهوم حديث الباب الأمر به مقيد بأجل صلاة لمطلق

وآله وسلم أن يجمع أصحابه ليعينهم فاتفق أن اجتمع له منهم هذا العدد قال السيوطي وإيراد البيهقي لهذا الحديث أقوى دليل على أنه لم يجز من الأحاديث ما يدل للمسئلة صريحا له وأعلم أن الخلاف في هذه المسئلة منتشر جدا وقد ذكر الحافظ في فتح الباري خمسة عشر مذهبا فقال وجهه ما للعلماء في ذلك خمسة عشر قولاً * أحدها تصح من الواحد نقله ابن حزم قلت وحكاية الدارمي عن القاشاني وصاحب البحر عن الحسن بن صالح * الثاني اثنتان كالجماعة وهو قول النخعي وأهل الظاهر والحسن بن يحيى * الثالث اثنتان مع الإمام عند أبي يوسف ومحمد قلت وحكاية في شرح المهذب عن الأوزاعي وأبي ثور وحكاية في البحر عن أبي العباس ونحوه لاهادي والأوزاعي والثوري * الرابع ثلاثة معه عند أبي حنيفة قلت واليه ذهب المؤيد بالله وأبو طالب وحكاية ابن المنذر عن الأوزاعي وأبي ثور واختاره المزني والسيوطي وحكاية عن الثوري والليث * الخامس سبعة حكى عن عكرمة * السادس تسعة عند ربيعة * السابع اثنا عشر عنه في رواية قلت وحكاية عنه المتولي والماوردي في الحاوي وحكاية الماوردي أيضا عن الزهري والأوزاعي ومحمد بن الحسن * الثامن مثله غير الإمام عند أبي حنيفة * التاسع عشر رواه ابن حبيب عن مالك * العاشر ثلاثون في روايته أيضا عن مالك * الحادي عشر أربعون بالإمام عند الشافعي قلت ومعه من قدمنا ذكرهم كما حكى ذلك السيوطي * الثاني عشر أربعون غير الإمام روى عن الشافعي وبه قال عمر بن عبد العزيز وماتة * الثالث عشر خمسون عند أحمد وفي رواية كليب عن عمر بن عبد العزيز * الرابع عشر ثمانون حكاية المازري * الخامس عشر جمع كثير به فقلت حكاية السيوطي عن مالك قال الحافظ ولعل هذا الأخير أرجحهم من حيث الدليل وأعلم أنه لا مستند لأشترط ثمانين أو ثلاثين أو عشرين أو تسعة أو سبعة كما أنه لا مستند لحكم من الواحد المنفرد وأما من قال أنها تصح باثنين فاستدل بان العدد واجب بالحديث والإجماع ورأى أنه لم يثبت دليل على اشتراط عدد مخصوص وقد صحت الجماعة في سائر الصلوات باثنين ولا فرق بينهما وبين الجماعة ولم يأت نص من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأن الجماعة لا تقعد إلا بكدا وهذا القول هو الأرجح عندى وأما الذي قال بثلاثة فمأثرى العدد واجب في الجمعة كالمسألة بشرط العدد في المأمومين المسقطين لخطيئة وأما الذي قال بأربعة فمستند حديث أم عبد الله الدوسية المتقدم وقد تقدم أنه لا ينهض للاحتجاج به وله طريق أخرى عند الدارقطني وفيه أمثرون وله طريق ثالثة عند أبيه أيضا وفيه أمثرون قال السيوطي قد حصل من إجماع هذه الطرق نوع قوة للحديث وفيه أن الطرق التي لا تتخلو لكل واحدة منها من متروك لا تصلح للاحتجاج وإن كثرت وأما الذي قال باثني عشر فمستند حديث جابر في الانقضاء وسبق في وفيه أنه يدل على صحتها بهذا المقدار وأما من التصحح الإجماع فصاعدا لا يجادونهم فليس في الحديث ما يدل على ذلك وأما من قال بأشترط الثلثة فمستند ما أخرجه الطبراني في الكبير والدارقطني عن أبي إمامة

الأمرو ولا يلزم من نفي المقيد نفي المطلق ولا من ثبوت المطلق التأكيد قال الشيخ أبو إسحق في الأمع فيه قال قال

دليل على أن الاستدعاء على جهة التذنب ليس بأمر حقيقة لأن السؤال العبد كل صلاة مندوب وقد أخذ به الشارع أنه لم يأمر به

انه ولم يجمع في الاصول ان المندوب مأمور به وفيه دليل على استحباب السوال للقرائن والنوافل لقوله كل صلاة أو المرات
المكتوبة أو ما ضاهاها من النوافل التي ليست تبعاً لغيرها كصلاة العبد ١٠٩ وهذا اختيار أبي شامة وذكر في الفتح ذلك

مؤيدان واستدل به أيضا على ان
الامر يقتضي التكرار لان
الحديث دل على كون المشقة هي
المناعة عن الامر بالسوال والاولا
مشقة في وجوبه وانما المشقة في
وجوب التكرار وفي هذا نظر
لان التكرار هنا لم يؤخذ من
مجرد الامر وانما اخذ من تقييده
بكل صلاة وقال المهلب فيه ان
المندوب يرتفع اذا خشى منه
المخرج وفيه ما كان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم عليه من
الشفقة على امته وفيه جواز
الاجتهاد منه صلى الله عليه وآله
وسلم فيقال ينزل عليه فيه نص
قال ابن دقيق العيد وفيه بحث
قال الحافظ وهو كما قال ثم ذكره
عن أنس بن مالك رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أكرهت عليكم
في استعمال السوال أي
بالغت في تكرير طلبه منكم
أوفي إيراد الترتيب فيه وقال
ابن التين معناه لهذا كثرت
عليكم وحقيق أن أفعل وحقيق
أن نطيع وأوجه الاستدلال
بهذا الحديث من جهة ان
الاكتفاء في السوال والحث عليه
يدل على العمل عند كل الصلوات
والجمعة أولاها لانه يوم زحام
فشرع فيه تنظيف القم تطييبا
للنكهة الذي هو أقوى من الغسل

قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يجمع على الخمسين رجلا وليس على مادون
الخمسين جمعة قال السيوطي لكنه ضعيف ومع ضعفه فهو محتمل للتأويل لان ظاهره ان
هذا العدد شرط للوجوب لا شرط للجمعة فلا يلزم من عدم وجوبها على مادون الخمسين
عدم صحتها منهم واما اشتراط جمع كثير من دون تقييد بعدد مخصوص فستنده ان الجمعة
شعار وهو لا يحصل الا بكثرة تفيظ أعداد المؤمنين وفيه أن كونها شعارا لا يستلزم ان
يتقنى وجوبها بانتفاء العدد الذي يحصل به ذلك على أن الطلب لها من العباد كما با وسنة
مطلق عن اعتبار اشعاره الدليل على اعتبارها وكتبه صلى الله عليه وآله وسلم الى مصعب
ابن عمير أن ينظر اليوم الذي يجهر فيه اليه ويد بالزبور فيجمع النساء والانشاء فاذا مال النهار
من شطره عند الزوال من يوم الجمعة نقر بوا الى الله تعالى بركتين كما أخرجه الدارقطني
من حديث ابن عباس غاية ما فيه ان ذلك سبب أصل المشروعية وليس فيه انه معتبر في
الوجوب فلا يصلح التمسك به على اعتبار عدد يحصل به الشعار والالزام قصر مشروعية
الجمعة على بلد تشارك المسلمين في مكرهه اليه ودوانه باطل على انه يعارض حديث ابن
عباس المذكور ما تقدم عن ابن سيرين في بيان السبب في افتراض الجمعة وليس فيه الا انه
كان اجتماعهم لذكر الله تعالى وشكره وهو حاصل من القليل والكثير بل من الواحد
لولا ما قدمنا من ان الجمعة يعتبر فيها الاجتماع وهو لا يحصل بواحد أو اثنين فبانضمام
أحدهما الى الآخر يحصل الاجتماع وقد أطلق الشارع اسم الجماعة عليهم ما ذال الاثنان
فما فوقها جماعة كما تقدم في أبواب الجماعة وقد انعقدت سائر الصلوات بها بالاجتماع
والجمعة صلاة فلا تختص بحكم يحتاج غيرها الابدال ولا دليل على اعتبار عدد دقيق ازا
على الاعتبار غيرها وقد قال عبد الحق انه لا يثبت في عدد الجمعة حديث وكذلك قال
السيوطي لم يثبت في شيء من الاحاديث تعيين عدد مخصوص (وعن ابن عباس رضي الله
تعالى عنهما ما قال أول جمعة جمعت بعد جمعة جمعت في مسجد رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم في مسجد عبد القيس بجوانى من البصرين رواه البخاري وأبو داود وقال
بجوانى قرية من قرى البصرين) قوله أول جمعة جمعت زاد أبو داود في الاسلام قوله في
مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقع في رواية بمكة قال في الفتح وهو خطأ بلا
مرية قوله بجوانى ضم الجسيم وتخفيف الواو وقد تمز ثم مثله خفيفة قوله من قرى
البصرين فيه جواز إقامة الجمعة في القرى لان الظاهر ان عبد القيس لم يجمعوا الا بالامر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما عرف من عادة الصحابة من عدم الاستعداد بالامور
الشرعية في زمن نزول الوحي ولانه لو كان ذلك لا يجوز لنزل فيه القرآن كما استدلل
بذلك جابر وأبو سعيد في جواز العزل بانهم فعلوا والقرآن ينزل فلم ينزلوا عنه وحكى
الجوهري والزنجشيري وابن الاثير ان جوانى اسم حصن البصرين قال الحافظ وهذا
لا ينافي كونها قرية وحكى ابن التسين عن أبي الحسن النعماني انها مدينة وما ثبت في

على ما لا يخفى (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في القبر يوم الجمعة الم تنزل
في الركعة الاولى (وهل أتى على الانسان) في الركعة الثانية بكلاما ويسجد فيها كما في المعجم الصغير للطبراني من حديث علي انه

صلى الله عليه وآله وسلم معه في صلاة الصبح في تنزيل السجدة لكن في أسناده ضعف وزاد الاصل في تحيين من الدهر والميراث
يقرأ في كل ركعة بسورة وكذا ينهيه مسلم ١١٠ من طريق ابراهيم بن سعد بن ابراهيم عن أبيه بالمقطب بالتمثيل في الركعة

الاولى وفي الثانية هل أتى على
الانسان والحكمة في قراءتهما
الاشارة الى ما فهم من ذكر خاق
آدم وأحوال يوم القياس لان
ذلك كان ويكون في يوم الجمعة
ذكره ابن حنبل في وقته تقريراً
حسنه والتعبير بكان يشهر
بمواعظته صلى الله عليه وآله وسلم
على القراءتين معاً في عود من
بانه ليس في الحديث ما يقتضي
فعل ذلك دائماً اقتضاء قويا واكثر
العلماء على ان كان لا يقتضي
المدامسة والجلوس انه ورد في
حديث ابن مسعود التصريح
بعدم اوصته صلى الله عليه وآله وسلم
على ذلك أخرجه الطبراني بلفظ
يديم ذلك وأصله في ابن ماجه بذكر
هذه الزيادة ورجاله ثقات لكن
صوب أبو حاتم ارساله بالجملة
قال زيادة نص في ذلك فدل على
السنية به أخذ الكوفيون
والشافعي وأجدوا صحت وقال
به أكثر أهل العلم من الصحابة
والتابعين وكره مالك رحمه الله في
المدونة للإمام أن يقرأ بسورة
فيما سجدة خوف التخليط على
المصلين ومن ثم فرق بعضهم بين
الجهرية والسرية لان الجهرية
يؤمن معها التخليط وأوجب بانه
صح من حديث ابن عمر عند أبي
داود انه صلى الله عليه وآله وسلم
قرأ بسورة فيها سجدة في صلاة

*) باب التنظيف والتجمل للجمعة وقصدها بكنية والتبكير والدنو من الامام *)

(عن ابن سلام رضي الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول على المنبر

في يوم الجمعة ما على أحدكم لو اشتهى قومي يوم الجمعة سوى قومي مهنته رواه ابن ماجه

وأبو داود وعن أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال على كل مسلم

الغسل يوم الجمعة ويلبس من صالح ثيابه وان كان له طيب مس منه رواه أحمد

الحديث الاول له طرق عنه دأى داود من عن موسى بن سعد عن ابن حبان عن ابن

سلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومنها عن موسى بن سعد عن يوسف بن عبد الله

ابن سلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البخاري وليوسف صحبة وذكر غيره ان

له رواية ومنها عن محمد بن يحيى بن حبان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سلا

وأخرجه ابن ماجه من حديث عبد الله بن سلام وأخرجه في الموطأ بالاعا ووصله ابن

عبد البر في التمهيد من طريق يحيى بن سعد الاموي عن يحيى بن سعد الانصاري عن

عمرة بن عائشة قال في الفتح وفي أسناده نظر والحديث الثاني أخرجه أيضاً أبو داود وهو

عند البخاري ومسلم وأبي داود والشافعي باللفظ الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وان

يسقن وان يمس طيبه ان وجد قال البخاري قال عمرو بن سليم الانصاري راوى الحديث

عن أبي سعيد اما الغسل فاشهد انه واجب واما الاستناب والطيب فالله أعلم وأوجب

ام لا ولكن هكذا في الحديث والحديث الاول يدل على استحباب لبس الثياب الطيبة

الظهر فسجد بهم فطلعت التفرقة منسابة يراهد الحديث في الجمعة كما قال الزين بن المير من جهة ان ذلك من يوم
جمله ما يتعلق بفضلي يوم الجمعة لاختصاص صحبه بالمواعظ على قراءته هاتين السورتين ورواه هذا الحديث ما بين كوفي ومعنى

وقية رواية التاجي عن التاجي والتحديث والعنونة واخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه في الصلاة (عن ابن عمر رضي الله
عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يقول كلكم راع) ١١١ أى حافظ ملتزم صلاح ما قام عليه وهو
ما تحت نظره فكل من كان تحت

يوم الجمعة وتخصيصه بلبوس غير ملبوس سائر الايام وحديث أبي سعيد فيه مشروعية
الغسل في يوم الجمعة واللبس من صالح الثياب والتطيب وقد تقدم الكلام على الغسل
في أبوابه وأما لبس صالح الثياب والتطيب فلا خلاف في استحباب ذلك وقد ادعى
بعضهم الاجماع على عدم وجوب التطيب وجعل ذلك دليلا على عدم وجوب الغسل
وأجيب عن ذلك بأنه قد روى عن أبي هريرة باسناد صحيح كما قال الحافظ في الفتح انه كان
يوجب التطيب يوم الجمعة وبه قال بعض أهل الظاهر وبأنه لا يمنع عطف ما لبس بواجب
على الواجب كما قال ابن الجوزي وقد تقدم بسط الكلام على ذلك في أبواب الغسل
(وعن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يغتسل رجل

يوم الجمعة ويتطهر بما استطاع من طهر ويدهن من دهنه أو يمس من طيب بيته ثم
يروح الى المسجد ولا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينهت للامام اذا تكلم الاغفر له

ما بين الجمعة الى الجمعة الاخرى رواه احمد والبخاري) قوله ويتطهر بما استطاع من طهر
في رواية الكشي من طهر والمراد بالمطهر في التنظيف ويؤخذ من عطفه على يغتسل
اذا فاض الماء تنكفي في حصول الغسل قال في الفتح المراد بالغسل غسل الجسد وباتطهر
غسل الرأس قوله ويدهن المراد به ازالة شعث الشعر به وفيه اشارة الى التزين يوم الجمعة
قوله أو يمس من طيب بيته أى ان لم يجد دهنا قال الحافظ ويحتمل أن يكون أو بمعنى الواو
واضافته الى البيت تؤذن بان السنة أن يتخذ المرء نفسه طيبا ويجعل استعماله له عادة
فدخوله في البيت وهذا معنى على أن المراد حقيقة لكن في حديث عبد الله بن عمر عند
أبي داود أو يمس من طيب امرأته والمعنى على هذا ان من لم يتخذ لنفسه طيبا فليستعمل
من طيب امرأته وهذا مسلم من حديث أبي سعيد بلغة ولو من طيب المرأة وفيه ان المراد
بالبيت في الحديث امرأة الرجل قوله ثم يروح الى المسجد في رواية للبخاري ثم يخرج وفي
رواية لاحد ثم يمشي وعليه الكنية زاد ابن خزيمة في المسجد قوله ولا يفرق بين اثنين
وفي حديث ابن عمر وأبي هريرة وأبي سعيد ثم لم يخطر قاب النام وفي حديث أبي الدرداء
ولم يخط أحدا ولم يؤذ وفيه كراهة التفريق ويخطى القاب وأذية المصلين قال الشافعي
اكره التخطي الا ان لا يجد السبيل الى المصل الا بذلك انتهى قال في الفتح وهذا يدخل
فيه الامام ومن يريد وصل الصف المنقطع ان أبي السابق من ذلك ومن يريد الرجوع الى
وضعه الذي قام منه لضرورة واستغنى المتولى من الشافعية من يكون عظاما لديه
وعلمه اذا ألف مكانا يجلس فيه وهو تخصيصه بدور محضر ويمكن أن يدعى لذلك
حديث ابي بنى منكم أو لولا الاسلام وانتهى اذا كان المقصود من التخطي هو الوصول
الى الصف الذي يلي الامام في حق من كان كذلك وكان مالك يقول لا يكره التخطي الا اذا
كان الامام على المنبر ولا دليل على ذلك وسيأتي بقية الكلام على التخطي في باب الرجل

نظره شئ فهو مطلوب بالعدل
فيه والقيام بمصالحه في دينه
ودنياه ومعلقاته فان وفي بها
عليه من الرعاية حصل له الحظ
الاوفر والجزاء الاكبر والاطالبه
كل واحد من رعيته في الاخرة
بحقه (وكلكم) في الاخرة
(مسؤول عن رعيته الامام راع)
فمن ولي عليهم يقيم فيهم الحدود
والاحكام على سنن الشرع وهذا
موضع الترجمة لانه لما كان عليه
ان يراعى حقوقهم ومن جملتها
اقامة الجمعة فيجب عليه اقامتها
وان كانت في قرية فهو راع عليهم
(مسؤول عن رعيته والرجل
راع في أهله) يوفهم حقوقهم من
الدخلة والكسوة والعشرة
(وهو مسؤول عن رعيته والمرأة
راعية في بيت زوجها) بحسن
تدبيرها في المعيشة والنصح له
والامانة في ماله وحفظ عياله
واضيافه ونفسهم (ومسؤول عن
رعيته او الخادم راع في مال سيده)
يحفظه ويقوم بما يمسح من
خدمته (ومسؤول عن رعيته
قال ابن عمر أو سالم أو يونس
(وحسب ان قد قال) أى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم (والرجل
راع في مال أبيه) يحفظه ويدير
مصلحته (ومسؤول عن رعيته
وكلكم راع) أى مؤمن حافظ

ملتزم صلاح ما قام عليه (ومسؤول عن رعيته) وفي هذا الحديث من الكتب انه مسلم ولا ثم خصصنا وقسمنا خصوصية
الى أقسام من جهة الرجل ومن جهة المرأة ومن جهة الخادم ومن جهة النسب ثم عممنا لما رواه وكلمكم راع تا كيد اوردا

للجهاز الى الصديق بياناً لهم بمهم الحكم أولاً وأخيراً قبل وفي الحديث ان الجمعة تقام بغدير اذن من السلطان اذا كان في المقوم حتى يقوم بمصالحهم وهذا مذهب الشافعية ١١٢ ان اذن السلطان عندهم ليس بشرط اعتصام ارباب الصلوات وبه قال

المالكية وأحمد في رواية عنه وقال الخنفيّة وهو رواية عن أحمد أيضاً انه شرط لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من ترك الجمعة وله امام جائر أو عادل لايجمع الله له شهراً وادابن ماجه والبخاري وغيرهما فشرط فيه أن يكون له امام ويقوم مقامه نائبه وهو الامير والقاضي وسنن فلا دلالة فيه للشافعية لان زريقاً كان نائب الامام كذا في القسطلاني وقد اوضح الشوكاني رحمه الله في شرح المتقى ما هو الصواب في هذا الباب فراجعهم وكذا حققنا الكلام على هذا في كتابنا الروضة الشريفة في شرح الدرر البهية فارجع اليه ورواية هذا الحديث ما بين مدني وهو زكي وايلي وفيه التعديت والاختبار والعنفنة والقول والسماع والكتابة وشيخ البخاري من افرادهم وأخرجهم أيضاً الوصايا والنكاح ومسلم في المغازي وكذا الترمذي (حديث أبي هريرة رضي الله عنه نحن نحن الآخرون السابقون تقدم قريباً وزاد هنا في آخره ثم قال حق على كل مسلم) محتمل فحضر الجمعة (ان يغتسل في كل سبعة أيام يوماً) زاد النسائي هو يوم الجمعة (يغتسل فيه) أي في اليوم (راسه) يغسل (جسه) ذكر الرأس وان كان الجسد يشبهه للاهتمام به لانهم

أحق بجلسه قوله ثم يلى ما كتب في حديث أبي الدرداء ثم يركع ما قضى له وفيه استعجاب الصلاة قبل استماع الخطبة وسيأتي قوله ثم ينعث للامام اذا تكلم فيه ان من تكلم حال تكلم الامام لم يحصل له من الاجر ما في الحديث وسيأتي الكلام على ذلك قوله غفر له ما بين الجمعة الى الجمعة الاخرى في رواية ما بينه وبين الجمعة الاخرى وفي رواية ذنوب ما بينه وبين الجمعة الاخرى والمراد بالاجرة التي مضت بينه وبينه عن ابن جهمان في روايته عند ابن خزيمة واخطه غفر له ما بينه وبين الجمعة التي قبلها ولا ابن جهمان غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة أيام من التي بعدها وزاد ابن ماجه عن أبي هريرة ما لم يغش الكبائر ويحوز ذلك لم يظهر الحديث أن تركه يزيل الذنوب من الجمعة الى الجمعة مشروط بوجود جميع ما ذكر في الحديث من الغسل والتغفيف والتطيب أو الدهن وترك التفرقة والتخطي والاذية والتغل والانصات وكذلك ليس أحسن النياب كما وقع في بعض الروايات والمشي بالسكينة كما وقع في أخرى وترك الكبائر كما في رواية أيضاً قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق حديث الباب وفيه دليل على جواز الكلام قبل تكلم الامام انتهى (وعن أبي أيوب رضي الله عنه سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم

يقول من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب ان كان عنده فليس من أحسن ثيابه ثم خرج وعليه السكينة حتى يأتي المسجد فيركع ان بدله ولم يؤذ أحد ثم أتت اذا خرج امامه حتى يصلي كانت كفارة لما بيننا وبين الجمعة الاخرى رواه أحمد) الحديث أخرجه أيضاً الطبراني من رواية عبد الله بن كعب بن مالك عن أبي أيوب وأشار اليه الترمذي وقال في مجمع الزوائد رجاله ثقات وفي الباب أحاديث قد تقدم بعضها في أبواب الغسل منها عن أبي بكر عند الطبراني بلغة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اغتسل يوم الجمعة كفر عن ذنوبه وخطايا ما إذا أخذ في المسير كتب له بكل خطوة عشرين حسنة فاذا انصرف من الصلاة أجيز به حمل مائتي سنة وفي اسناده الضعيف بن حزم وقد وضعه ابن معين والذهاقي والجهور وروى كره ابن جهمان في الثقات وللحديث طريق أخرى عند الطبراني أيضاً وعن أبي ذر عند ابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة فاحسن غسله وتطهر فاحسن طهوره ولبس من أحسن ثيابه ومس ما كتب الله تعالى له من طيب أهله ثم أتى الجمعة ولم يباغ ولم يفرق بين اثنين غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى وعن ابن عمر عند العياشي في الاوسط ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة ثم مس من أطيب طيبه ولبس من أحسن ثيابه ثم راح ولم يفرق بين اثنين حتى يقو من مقامه ثم انصت حتى يفرغ الامام من خطبته غفر له ما بين الجمعةين وزيادة ثلاثة أيام وعن ابن عباس عند البخاري في الاوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غسل واغتسل يوم الجمعة ثم ناحت يسمع خطبة الامام فاذا خرج اسقع وأنت حتى

كلوا يجعلون فيه الدهن والخطمي وشوهما وكانوا يغسلونه أولاً ثم يغتسلون وفيه دليل على وجوب يغسل يوم الجمعة كما تقدم ورواية هذا الحديث ما بين بصري وعياشي وفيه رواية لابن عن الاب وفيه الحديث والعنفنة والقول

واخرجه البخاري أيضا في ذكر بني اسرائيل ومسلم في الجمعة وكذا النسائي (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان الناس يتناولون الجمعة) يتناولون من النوبة أي يحضرونهم انوا (من منازلهم) ١١٣ لقربة من المدينة (و) من (العوالي) جمع عالية

مواضع وقرى شرق المدينة وأدناها من المدينة على أربعة اميال او ثلاثة وابعد هامة (فما أتوني في الغبار) وهو رواية الاكثرين وعند القابسي فأتوني في العباءة بفتح العين المهملة والمد جمع عباءة (يصيهم الغبار) العرق فيخرج منهم - العرق فأتوني رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) انسان منهم) قال في الفتح لم أوقف على اسمه (وهو عندى فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو انكم تطهروا) أي لو ثبت (ليومكم) أي في يومكم (هذا) لكان حسنا وقد وقع في حديث ابن عباس عند أبي داود ان هذا كان مبدأ الامر بالغسل للجمعة ولا يعبى عوانة من حديث ابن عمر نحوه وصرح في آخره بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال حينئذ من جاء منكم الجمعة فليغتسل واسأله به على ان الجمعة تجب على من كان خارج المصرولا يستترط لها المصير الجامع قال القرطبي وهو يرد على الكوفيين حيث قالوا بعدم الوجوب قال في الفتح وفيه نظر لانه لو كان واجبا على أهل العوالي ما تناوبوا ولكانوا يحضرون جميعا وفيه ارتفاق العالم بالاعتقاد واستحباب التنظيف للجمعة أهل الخبر واجتذاب أذى المسلم بكل طريق

يصلح معه كتب له بكل خطوة يحطوها عبادة سنة قيامها وصيامها وعن عبد الله بن عمرو ابن العاص عند أبي داود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب امرأته ان كان لها ولبس من صالح ثيابه ثم لم يخط رقاب الناس ولم يبلغ عند الموعظة كانت كفارة له لما ينما من لغا وتخطى رقاب الناس كانت له ظهورا للحديث طريق أخرى عند أحمد في مسنده وعن نيشة عند أحمد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان المسلم اذا اغتسل يوم الجمعة ثم أقبل الى المسجد لا يؤذى أحد فان لم يجد الامام خرج صلى ماله وان وجد الامام قد خرج جلس فاستمع وأصت حتى يقضى الامام جمعة وكلامه ان لم يغفر له في جمعة تلك ذنوبه كلها أن يكون له كفارة للجمعة التي تليها وعن أبي امامة عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اغتسلوا يوم الجمعة فانه من اغتسل يوم الجمعة فله كفارة ما بين الجمعة الى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام قال العراقي واسناده حسن ولا يابى امامة حديث آخر رواه الطبراني أيضا وعن أبي طلحة عند الطبراني أيضا في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غسل واغتسل وغدا وابتكر ودنا من الامام وأصت ولم يباغ في يوم جمعة كتب الله تعالى له بكل خطوة خطاها الى المسجد صيام سنة وقيامها وعن أبي قتادة عند الطبراني في الاوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اغتسل يوم الجمعة كان في طهارة الى الجمعة الاخرى وعن أبي هريرة عند أبي يعلى الموصلي قال أوصاني خليلي صلى الله عليه وآله وسلم بثلاث لا أدعهن أبدا الوتر قبل النوم وصوم ثلاثة أيام من كل شهر والغسل يوم الجمعة قال العراقي ورجاله ثقات الا انه من رواية الحسن عن أبي هريرة ولم يسمع منه وفي الباب أحاديث أخرى وشرح حديث الباب قد تقدم في الذي قبله (وعن أبي هريرة رضي

الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم

راح فكلما قرب بدنه ومن راح في الساعة الثانية فكأنه قرب بقرة ومن راح في الساعة

الثالثة فكأنه قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنه قرب دجاجة ومن

راح في الساعة الخامسة فكأنه قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون

الدكر واما الجماعة الا ابن ماجه) قوله من اغتسل لم يعم كل من يصح منه الغسل من ذكر

وانثى وحروءه وقوله غسل الجنابة بالنصب على انه نعت المصدر محذوف أي غسل لا غسل

الجنابة وفي رواية لعبد الرزاق وغتسل احدكم كما يغتسل من الجنابة هل في الفتح وظاهره

أن التشبيه للكيفية لا للحكم وهو قول الاكثر وقيل فيه إشارة الى الجماع يوم الجمعة

ليغتسل فيه من الجنابة والحكمة فيه أن يسكن النفس في الرواح الى الصلاة ولا تقدر

عنده الى شيء يراه وفيه حمل المراد أيضا على الاعتصام كما تقدم في حديث أوس بن أوس

في أبواب الغسل قال النووي ذهب بعض أصحابنا الى هذا وهو ضعيف أو باطل قال

١٥ نيل ت وحرص الصحابة على امتثال الاوامر ولوشق عليهم ورواه هذا الحديث ما بين مصري ومدني وفيه رواية الرجل عن عمه والتحديث والاختيار والعزيمة والقول واخرجه مسلم وأبو داود في الصلاة (وعنها) أي عن عائشة

(رضي الله عنها) قالت كان الناس مهنة (بفتح الحاء) جمع ما هن كسبة وكاتب أي خدمة (أنفسهم) وفي نسخة عزها العيني كالحافظ ابن حجر لم يكتب ابن التين مهنة ١١٤ بكسر الميم وسكون الهاء مصدر أي ذوى مهنة أنفسهم (وكانوا إذا راحوا)

أي ذهبوا بعد الزوال (الى) صلاة الجمعة راحوا في هينهم من العرق المتعب الحاصل بسبب جهدهم أنفسهم في المهنة (فقبل لهم لو اعتلتم) لكان مستحباً لتزول تلك الرافعة السكرية التي يتأذى بها الناس والملائكة وتفسد الروح ههنا الذهاب بعد الزوال هو على الأصل مع تخصيص القرينة له وفي قوله من اعتل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الأولى القرينة قائمة في ارادة مطلق الذهاب كما مر عن الأزهري فلا تعارض ورواه هذا الحديث ما بين مروزي ومديني وقده التحديث والاختبار والسؤال والقول وأخرجه مسلم في الصلاة وأبو داود في الطهارة (عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة حين تغيب الشمس) أي تزول عن كبد السماء واشعر التبرير بكان هو غابته صلى الله عليه وآله وسلم على صلاة الجمعة بعد الزوال وفي حديث آخر عنه رضي الله عنه كأنبكر بالجمعة أي نبادر بصلاتها قبل القبلة ونقبيل هذه الجمعة وقد غسك بظلمة الخفايلة في صمت وقومها باكر النهار وأجيب بأن المراد به المبادرة من الزوال كما قرره الرماری كغيره قال ابن المسيب

الحافظ قد حكاها ابن قدامة عن الامام أحمد وقد ثبت أيضاً عن جماعة من التابعين وقال لقرطبي انه أنسب الأقوال فلا وجه لادعاء بطولانه وان كان الاول أرجح ولعله عني انه بطل في المذهب قوله ثم راح زاد أصحاب الموطأ عن مالك في الساعة الأولى قوله فكانت ما قرب بدنة أي تصدق بهامة تقرر بالي الله تعالى وقيل ليس المراد بالبدنة الايمان فتفاوت المبادرين الى الجمعة وان نسبة الثاني من الاول نسبة البقرة الى البدنة في القيمة مثلاً ويدل عليه أن في مرسل طاوس عن عبد الرزاق كنفضل صاحب الجزر وعلى صاحب البقرة وهذا هو الظاهر وقد قيل غير ذلك قوله ومن راح في الساعة الثانية قد اختلف في الساعة المذكورة في الحديث ما المراد بها فقيل انها ما يتبأ الى الذهن من العرف فيها قال في الفقه وبه نظر اذ لو كان ذلك المراد لاختلف الامر في اليوم الشافعي والصائفي لان النهار ينتهي في القصر الى عشر ساعات وفي الطول الى أربع عشرة ساعة وهذا لا يشكل للقنال وأجاب عنه القادي حنين من أصحاب الشافعي بأن المراد بالساعات ما لا يختلف عدده بال طول والقصر فانها رتبة عشرة ساعة لكن يزيد كل منها بوقت قصير والميل كذلك وهذه تسمى الساعات الاتفاقية عند أهل الميقات وتلك التعداد يلمع وقد روى أبو داود والنسائي وصححه الحاكم من حديث جابر مرفوعاً يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة قال الحافظ وهذا وان لم يرد في حديث التبرير فيستأنس به في المراد بالساعات وقيل المراد بالساعات بيان مراتب التبرير من أول النهار الى الزوال وانما تنقسم الى خمس وتجاويز الغزالي فقهها بآية فقال الأولى من طلوع الفجر الى طلوع الشمس والثانية الى ارتفاعها والثالثة الى انبساطها والرابعة الى أن ترمض الاقدام والخامسة الى الزوال واعترضه ابن دقيق العيد بأن الرد الى الساعات المعروفة أولى والالم يكن لتخصيص هذا العدد بالذكركم في لان المرتب متفاوتة جداً وقيل المراد بالساعات خمس لحظات لطيفة أو ايام روال اشهر وأخرها قعود الخطيب على المنبر وروى ذلك عن المالكية واستدلوا على ذلك بأن الساعة تطلق على جزء من لزماً غير محدود وقالوا الروح لا يكون الا من بعد الزوال وقد أنكر الأزهري عن من زعم أن الروح لا يكون الا من بعد الزوال ونقل اب العرب تقول راح في جميع الاوقات بمعنى ذهب قال وهى امة اهل الجاز ونقل أبو عبيد في العربيين صورته ومبهمة رد على زين بن لمنير حيث أطلق أن الروح لا يستعمل في المضي في أول النهار بوجه وحيث قال ان استعمال الروح بمعنى لعدو يسمع ولا يثبت ما يدل عليه وقد روى الحديث بلفظ عدم كمال راح وبلفظ المنعجل الى الجمعة قال الحافظ ومجموع الررايات يدل على ان المراد بالروح الذهاب وما ذكرته لم لكبه أقرب الى الصواب لان الساعة في لسان الشارع وأهر للعبة الجزم من أحوال الزمان كما في كتب اللغة ويؤيد ذلك انه لم ينقل عن أحد من الصحابة انه ذهب الى الجمعة قبل طلوع الشمس أو عند انبساطها ولو كان الساعة هي المعروفة عند أهل العلم لم تزل لصحابة الدين هم خير

في الحاشية فسر البخاري حديث أس الثاني حديث نسار اول شارحه به انه لا ترضيهمها القرون

وفيه رد على من زعم أن الساعات المطوية في الذهاب الى الجمعة من عند الزوال لانهم كانوا يتبأ ررن الى الجمعة قبل القائلة قال

الحافظ الرباني محمد بن علي الشوكاني في السبل اعلم أن الاحاديث الصحيحة قد اشتمل بعضها على التصريح بإيقاع صلاة الجمعة وقت لزوال الحديث سلمه بـ = و الصبيح وغه هم قال ١١٥ كالتلخيص مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ادارات الشمس وبعضها فيه التصريح بإيقاعها قبل الزوال كما في حديث جابر عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة ثم يذهبون الى مجالسهم فيعرونها حين تزول الشمس وبعضها يحتمل لايقاع الصلاة قبل لزوال وحاله كما في

حديث سهل بن سعد في الصحيحين وغيرهما قال ما كنا نقبل ولا نتقضى الا بعد الجمعة وكذا في حديث أنس عند البخاري وغيره قال كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة ثم نرحل الى لقائنا فبقيل ومجموع هذه

الاحاديث يدل على أن وقت الجمعة حال الزوال وقبله ولا موجب لتأويل بعضها وقد وقع من جماعة من الصحابة التجمع مع قبل الزوال كما أوضحناه في شرح المستفي وذلك يدل على تقرير الامر لديهم وثبوته انتهى وزاد في الدراري وهو

الحق واليه ذهب الامام أحمد ابن حنبل وذهب الجوهري الى أن وقتها أول وقت الظهر انتهى رضي الله عنه أي عن أنس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا شدد البرد يكثر بالصلاة أي صلاحها في أول وقتها على الاصل (واذا شدد الحر أبرد بالصلاة) قال الراوي (يعني الجمعة) قياسا على

القرون وأسرع لباس لي وجبات الاجور والذهاب الى الجمعة في الساعة الاولى من اول النهار او الثانية او الثالثة فالواجب حمل كلام الشارع على لسان قومه الا ان يثبت له اصطلاح يخالفهم ولا يجوز حمله على المتعارف في لسان المتشعبة الحادث بعد عصره انه يكرر على هذا حديث جابر المصرح بأن يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة فانه تصريح منه باعتبار الساعات الفلكية ويعكس التفصلي عنه بان مجرد جريان ذلك على لسانه صلى الله عليه وآله وسلم لا يستلزم أن يكون اصطلاحه تجري عليه خطا بانه ومما يشكك على اعتبار الساعات الفلكية وحمل كلام الشارع عليها الاستلزام صحة صلاة الجمعة قبل الزوال ووجه ذلك أن تقسيم الساعات الى خمس ثم تعميمها بمجرى الامام وخروجه عند أول وقت الجمعة يقتضي انه يخرج في أول الساعة السادسة وهو قبل لزوال وقد أجاب صاحب الفتح عن هذا الاشكال وقال انه ليس في شيء من طرق الحديث ذكر الاتيان من أول النهار فعمل الساعة الاولى منه جعلت للتهمة بالاغتسال وغيره ويكون مبدءا للمجيء من أول الثانية فهي أولى بالنسبة الى المجيء الثانية بالنسبة الى النهار قال وعلى هذا فخر الخامسة أول الزوال فيرتفع الاشكال والى هذا أشار الصيقلاني فقال ان أول التكبيرة تكون من ارتفاع النهار وهو أول الصبح وهو أول المهاجرة قول وثوبه الحث على التهجير الى الجمعة ولغيره من الشافعية في ذلك وجهان أحدهما أن أول التكبير طلوع الشمس والثاني طلوع القمر قال ويحتمل أن يكون ذكر الساعة السادسة ثابتا في وقوع رواية ابن عجلان عن أبي عبد الله النعماني عن طريق الميث عنه بن زيادة مرتبة بين الدجاجة والبيضة وهي العصفور وتابعه صفوان بن عيسى عن ابن جهم عن أخرجه محمد بن عبد السلام وله شاهد من حديث أبي سعيد أخرجه حميد بن زنجويه في الترمذي به بإفظ نسكه مدي البدنة الى البقرة الى الشاة الى الماير الى العصفور الحديث ونحوه في مرسل طاوس عند سعيد بن منصور ووقع أيضا في حديث الزهري من رواية محمد بن الاعلى عن معمر عند النعماني زيادة البطة بين الكباش والدجاجة أمكن خالفه عبد الرزاق وهو أثبت منه في معمر وعلى هذا فخر جرجان الامام يكون عند انتهاء السادسة قوله دجاجة بالفتح ويجوز الكسر وحكي بعضهم جواز الضم والحديث يدل على مشروعية الاغتسال يوم الجمعة وقد تقدم الكلام عليه وعلى فضيلة التكبير اليها قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل على أن أفضل الهدى الابل ثم البقرة ثم الغنم وقد تمسك به من أجاز الجمعة في الساعة السادسة ومن قال انه اذا نذر هدما مطلقا أجزأه اهدا

أي مال كان انتهى (وعن معمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال احصروا الدكر وانوا من الامام فان الرجل لا يزال يتباعد حتى يؤخر الى الجنة وان دخلها هو وأحمد وأبو داود) الحديث قال المذري في اسناد ما انقطاع وهو يدل على مشروعية حضور الخطبة والدخول من الامام لما تقدم في الاحاديث من الحضر على ذلك

أظهر لباله لان كثرة الاحاديث يدل على تعمده في المهر على التكبير في الجمعة مطلقا من غير تفصيل والذي هو اليه البخاري مشروعية الإبراد بالجمعة ولم يثبت الحكم بذلك لان قوله يذهب في الجمعة يحتمل أن يصح قول التابعي مما فهمه

وان يكون من ثقله فربح عند الحاقها بالظهور لانها اما ظهور وزيادة او قبل عن الظهور فانه ابن المنذر واذا اثاره ان ابراد يشرع في الجمعة اخذ منه انها لا تشرع قبل ١١٦ الزوال لانا لو شرع لما كان اشبه اذا لم يرد التاخير هائل كذا يستغنى عنه

والترغيب اليه وبه ان التاخير عن الامام يوم الجمعة من اسباب التاخر عن دخول الجنة جعلنا الله تعالى من المتقدمين في دخولها

* باب فضل يوم الجمعة وذكر ساعة الاجابة وفضل الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه *

(عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خير يوم

طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم عليه السلام وفيه أدخل الجنة وفيه اخرج

منها ولا تقوم الساعة الا في يوم الجمعة رواه مسلم والترمذي وصححه وعن ابي امامة البدرى

رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال سبعة أيام يوم الجمعة وأعظمها

عند الله تعالى وأعظم عند الله تعالى من يوم الفطر ويوم اضحى وفيه خمس خلال خلق

الله عز وجل فيه آدم عليه السلام وأهبط الله تعالى فيه آدم الى الارض وفيه نوى الله

تعالى آدم وفيه ساعة لا يسأل العبد فيها شيئا الا آتاه الله تعالى اياه ما لم يسأل حراما وفيه

تقوم الساعة ما من ملائم مقرب ولا سوء ولا أرض ولا رياح ولا جبال ولا بحر الا هن

بشفقة من يوم الجمعة رواه أحمد وابن ماجه وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان في الجمعة لساعة لا يوافقها مسلم وهو قائم يصلي

يسأل الله عز وجل خيرا الا أعطاه الله تعالى اياه وقال بيده قلنا يلقاها من ههنا رواه

الجمعة الا ان الترمذي وأبو داود لم يذكر القيام ولا يلقاها) الحديث الاول أخرجه أيضا

النسائي وأبو داود والحديث الثاني قال العراقي اسناده حسن والحديث الثالث زاد فيه

الترمذي وأبو داود ان أبا هريرة قال لقيت عبد الله بن سلام فحدثته هذا الحديث فقال

أنا أعلم تلك الساعة فقلت أخبرني بها فقال عبد الله هي آخر ساعة من يوم الجمعة كذا عند

أبي داود وعند الترمذي هي بعد العصر الى أن تغرب الشمس قوله خير يوم طلعت فيه

الشمس فيه ان أفضل الايام يوم الجمعة وبه جزم ابن العربي وبشكل على ذلك ما رواه ابن

حبان في صحيحه من حديث عبد الله بن قريط ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أفضل

الايام عند الله تعالى يوم النحر وسبأ في آخر أبواب الضحايا وبأنى الجمع بينه وبين ما أخرج

أيضا ابن حبان في صحيحه عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من يوم

أفضل عند الله تعالى من يوم عرفة هنالك ان شاء الله تعالى وقد جمع العراقي فقال المرا

بفضل الجمعة بالنسبة الى ايام الجمعة وتفضل يوم عرفة او يوم النحر بالنسبة الى ايام

السنة وصرح بان حديث فضيلة يوم الجمعة أصح قال صاحب المصنف صيغة خير وشهر

يستعملان للمفاضلة ولغيرها فاذا كانت للمفاضلة فأصلها خير واشهر على وزن أفعال

وأما اذا لم يكونا للمفاضلة فهما من جلة الاسماء كما قال تعالى ان ترك خيرا قال ويحجر

بتجملها قبل الزوال واستدل

به ابن بطال على أن وقت الجمعة

وقت الظهور لان انساوى

بينهما في جوابه خلافا لما أباح

الجمعة قبل الزوال وقد تقدم أنفا

ما هو الحق في ذلك وفيه أن إزالة

التشويش عن المعنى بكل

طريق محافظة على الخشوع

لان ذلك هو السبب في مراعاة

الابراد في الحردون ابرد ورواة

هذا الحديث كله بمصريون

وفيه التحديث والسماع والقول

(عن أبي عيسى) يفتح العين

وسكون الباء بعد الرحمن بن

جبر النصراري (رضي الله عنه

انه قال) لعباية بن رقاعة لما

أدركه في الطريق (وهو ذاهب

الى الجمعة مععت النبي صلى الله

عليه وآله وسلم يقول من

أخبرت قدماء أي أصابهم ما أخبر

(في سبيل الله) اسم جنس مضاف

يفيد العموم فيشمل الجمعة

(حرمه الله) كله (على النار) قال

ابن انير في الحاشية وجه دخول

هذا الحديث في الجمعة قوله

أدركني أبو عيسى لانه لو كان

بعد ولما احتل الوقت لم يأت

لتمعذره مع العدو ولان أبا عيسى

جعل حكم السبي الى الجمعة حكم

الجهاد وليس العدو من مطالب

الجهاد فكذلك الجمعة

انتهى ورواة الحديث ما بين

مدني ودمشق وليس لأبي عيسى في البخاري الا هذا الحديث الواحد ويزيد من افراده وفيه رواية تاجي عن الله

تاجي عن صاحب التمهيد والسماع والقول وأخرجه البخاري في الجهاد وكذا الترمذي والنسائي عن ابن عمر رضي الله

عنهم ما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقيم الرجل أخاه من مقعده (يفتح الميم موضع قعوده) ويحيي فيه) والمعنى
 أن كل واحد منهم عنده وظاهر النبي التحريم فلا يصرف عنه الا ١١٧ بدليل ولا يجوز أن يقيم أحدا من مكانه ويجلس

لله فيه خير كثير قال وهي في حديث الباب للفاضلة ومعناها في هذا الحديث أن يوم
 الجمعة أفضل من كل يوم طلعت شمسه وظاهر قوله طلعت عليه الشمس أن يوم الجمعة
 لا يكون أفضل أيام الجنة ويمكن أن لا يعتبر هذا القيد ويكون يوم الجمعة أفضل أيام الجنة
 كما أنه أفضل أيام الدنيا لما ورد من أن أهل الجنة يزورون ربهم فيه ويحباب بالآل لا نعلم أنه
 يسمى في الجنة يوم الجمعة والذي ورد أنهم يزورون ربهم بعدهم في جمعة كافي حديث أبي
 هريرة عند الترمذي وابن ماجه قال أخبرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أهل
 الجنة إذا دخلوها نزلوا فيها بفضل أعمالهم فيؤذن لهم في مقادير يوم الجمعة من أيام
 الدنيا فيزورون الحديث قوله فيه خلق آدم فيه دليل على أن آدم لم يخلق في الجنة بل
 خلق خارجها ثم أدخل إليها قوله وفيه ساعة لا يسأل العبد فيها الخ قد اختلفت
 الأحاديث في تعيين هذه الساعة بحسب ذلك أقوال الصحابة والتابعين والائمة بعدهم
 قال الحفاظ في الفتح قد اختلف أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في هذه
 الساعة هل هي باقية أو قد رفعت وعلى الباقية هل هي في كل جمعة أو في جمعة واحدة من
 كل سنة وعلى الأول هل هي وقت من اليوم معين أو مبهم وعلى التعيين هل تستوعب
 الوقت أو تبهم فيه وعلى الإبهام ما ابتدأه وما انتهأه وعلى كل ذلك هل تستغرق أو تنقفل
 وعلى الانقفل هل تستغرق اليوم أو بعضه وذكر رحمه الله تعالى من الأقوال فيها
 ما لم يذكره غيره وهما فاشير إلى بسطة مختصرا * القول الأول أنها قد رفعت حكاه ابن
 المنذر عن قوم وزيفه وروى عبد الرزاق عن أبي هريرة أنه كذب من قال بذلك وقال
 صاحب الهدى أن قائله أن أراد أنها صارت مبهمه بعد أن كانت معلومة احتفل وان
 أراد حقيقة الرفع فهو مردود * الثاني أنها موجودة في جمعة واحدة من السنة
 روى عن كعب بن مالك * الثالث أنها مخفية في جميع اليوم كما أخفيت ليلة القدر
 وقد روى الحاكم وابن خزيمة عن أبي سعيد أنه قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عنها فقال قد علمت أن أنسيتها كما أنسيت ليلة القدر وقد مال إلى هذا جمع من العلماء منهم
 الرافعي وصاحب المغني * الرابع أنها تنقفل في يوم الجمعة ولا تلزم ساعة معينة وجزم به
 ابن عساكر ورجحه الغزالي والحب الطبري * الخامس إذا أذن المؤذن لصلاة الغداة
 روى ذلك عن عائشة * السادس من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس روى ذلك ابن
 عساكر عن أبي هريرة * السابع مثله وزاد ومن العصر إلى المغرب رواه سعيد بن
 منصور عن أبي هريرة وفي أسناده ليث بن أبي سليم * الثامن مثله وزاد وما بين أن ينزل
 الإمام من المنبر إلى أن يكبر رواه حميد بن زنجويه عن أبي هريرة * التاسع أمسا أول
 ساعة بعد طلوع الشمس حكاه الجيلي في شرح التبيين وتبعه الهب الطبري في نمرجه
 * العاشر عند طلوع الشمس حكاه الغزالي في الأحياء وعزاه ابن المنذر إلى أبي ذر
 * الحادي عشر أنها آخر الساعة الثالثة من النهار حقه صاحب المغني وهو في

فيه لأن من سبق إلى مباح فهو
 أحق به ولا جد حديث أن الذي
 يتخطى رقاب الناس أو يفرق
 بين اثنين بعد خروج الإمام
 كالحار قسبه في النار وهو بضم
 القاف أي إمامه والتفريق
 صادقة بأن يزجر حر جليل عن
 مكانهما ويجلس بينهما ثم لو قام
 الجالس باختياره وأجلس غيره
 فلا كراهة في جلوس غيره ولو
 بعث من يقعد في مكان ليقوم
 عنه إذا جاءه جاز أيضا من غير
 كراهة ولو فرش له نحو سجادة
 فلغيره فحيم أو الصلاة مكانها
 لأن السبق بالأجسام لا بما يفرش
 ولا يجوز له الجلوس عليه بغير
 رضاه نعم لا يرفعها بيده أو غيرها
 لئلا تدخل في ضمانه وسلم عن
 جابر لا يقيم أحدكم أخاه يوم
 الجمعة ثم يخالف إلى مقعده فبقعد
 فيه ولا يكن يقول نفسهوا
 ويؤخذ منه أن الذي يتخطى بعد
 الاستئذان خارج عن حكم
 الكراهة قال في الفتح ولا مفهوم
 لقوله لا يقيم الرجل أخاه بل ذكر
 لمزيد التفسير عن ذلك لقبحه أن
 فعله من جهة الكبر كان قبيحا
 وإن فعله من جهة الأثرة كان
 أقبح انتهى (قيل) أي قال ابن
 جرير قلت لمنازع (الجمعة قال
 الجمعة وغيرها) يعني هما
 متساويان في النهي عن التخطي

في مواضع الملاحظات رواه أحمد الحديث ما بين بحار وحرأي ومكي وسدى وفيه التحديث والاختبار والسمع والقول
 وشيخ البخاري رحمه الله من أفراد وأخرجه مسلم في الاستئذان (عن السائب بن يزيد) الكندي (رضي الله عنه قال كان

النداء) الذي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز (يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم) خلافة (أبي بكر وعمر) رضي الله عنهما ١١٨ (فلما كان عثمان) رضي الله عنه خليفة (وكثر الناس) أي المسلمون

بمدينة النبي صلى الله عليه وآله وسلم (زاد) بعد مضي مدة من خلافته (النداء الثالث) عند دخول الوقت (على الزواجر) سماه ثالثا باعتبار كونه مزيدا على الاذنين بين يدي الامام والاقامة للصلاة وزاد ابن خزيمة في رواية وكيع عن ابن أبي ذئب قاهر عثمان بالاذان الاول ولا منافاة بينهما لانه اول باعتبار الوجود ثالث باعتبار مشروعية عثمان له بإجماعهم موافقة سائر الصحابة له بالسكوت وعدم الانكار فصار اجماعا سكوتيا وأطلق الاذان على الاقامة تغليباً بجامع الاعلام فيهما ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم بين كل اذانين صلاة لمن شاء وزاد أبو ذر في روايته قال أبو عبد الله يعني البخاري الزواجر موضع بالسوق بالمدينة قبل انه مرتفع كالمنارة وقبل هجر كعب عن سدباب المسجد قال في الفتح والذي يظهر ان الناس أخذوا بقول عثمان في جميع البلاد اذ ذلك لكونه خليفة مطاع الامر لكن ذكر الفاكهاني ان أول من أحدث الاذان الاول بكثرة الطبع وبالبصرة زياد وبلغني أن أهل المغرب الأدنى الآن لا تاذن الجمعة عندهم سوى مرة وروى ابن أبي شيبة من

مسند أحمد عن أبي هريرة موقوفا بالفظ وفي آخر ثلاث ساعات منه ساعة من دعا الله تعالى بها استجيب له وفي اسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف * الثاني عشر من الزوال الى أن يصير الظل نصف ذراع حكاة المحب الطبري والمنذري * الثالث عشر مثله لكن زاد الى أن يصير الظل ذراعاً حكاة عياض والقرطبي والنووي * الرابع عشر بعد زوال الشمس بشبر الى ذراع رواء ابن المنذر وابن عبد البر عن أبي ذر * الخامس عشر اذا زالت الشمس حكاة ابن المنذر عن أبي العباس وروى نحوه عن علي وعبد الله بن نوفل وروى ابن عساکر عن قتادة أنه قال كانوا يرون الساعة المستجاب فيها النداء اذا زالت الشمس * السادس عشر اذا أذن المؤذن الصلاة الجمعة رواء ابن المنذر عن عائشة * السابع عشر من الزوال الى أن يدخل لرجل في الصلاة ذكره ابن المنذر عن أبي السوار العدوي * الثامن عشر من الزوال الى خروج الامام حكاة أبو الطيب الطبري * التاسع عشر من الزوال الى غروب الشمس حكاة أبو العباس أحمد بن علي الازمري بسكون الزاى وقبل ياء النسبة راء مهمله ونقله ابن الملقن * العشرون ما بين خروج الامام الى أن تقام الصلاة رواء ابن المنذر عن الحسن ورواه المروزي عن الشعبي * الحادي والعشرون عند خروج الامام رواء حميد بن زنجويه عن الحسن * الثاني والعشرون ما بين خروج الامام الى أن تنقضي الصلاة رواء ابن جرير عن الشعبي وروى عن أبي موسى وابن عمر * الثالث والعشرون ما بين أن يحرم البيع الى أن يجزى رواء سعيد بن منصور وابن المنذر عن الشعبي * الرابع والعشرون ما بين الاذان الى انقضاء الصلاة رواء حميد بن زنجويه عن ابن عباس * الخامس والعشرون ما بين أن يجلس الامام على المنبر الى أن تنقضي الصلاة رواء مسلم وأبو داود عن أبي موسى وسياق وهذا يمكن أن يندمج مع الذي قبله * السادس والعشرون عند التادين وعند تذكير الامام وعند الاقامة رواء حميد بن زنجويه عن عوف بن مالك الأشجعي الصافي * السابع والعشرون مثله لكن قال اذا أذن واذن في المنبر واذ أقيمت الصلاة رواء ابن أبي شيبة وابن المنذر عن أبي امامة الصافي * الثامن والعشرون من حين يفتتح الامام الخطبة حتى يفرغها رواء ابن عبد البر عن ابن عمر مرفوعاً بإسناد ضعيف * التاسع والعشرون اذا بلغ الخطيب المنبر وأخذ في الخطبة حكاة الغزالي * الثلاثون عند الجلس بين الخطبتين حكاة الطبري عن بعض شراح المصابيح * الحادي والثلاثون عند نزول الامام من المنبر رواء ابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر بإسناد صحيح عن أبي بردة * الثاني والثلاثون حين تقام الصلاة حتى يقوم الامام في مقامه حكاة ابن المنذر عن الحسن وروى الطبراني من حديث ميمونة بنت سعد نحوه بإسناد ضعيف * الثالث والثلاثون من اقامة الصلاة الى تمام الصلاة أخرجه الترمذي وابن ماجه من حديث عمرو بن عوف وفيه قالوا آية ساعة يا رسول الله قال حين تقام الصلاة الى الانصراف وسياق واليه ذهب ابن سيرين رواء عنه ابن جرير وسعيد بن

طريق ابن عمر قال الاذان الاول يوم الجمعة يدعه فيحتمل ان يكون قال ذلك على سبيل الانكار ويحتمل ان يراد به ان يكون من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكل ما لم يكن في زمنه يسمى بدعة لكن منها ما يكون حسناً ومنها ما يكون

بجملته ذلك وتبين بما مضى ان عثمان أحدثه لاعلام الناس بدخول وقت الصلاة قيسا على بقية الصلوات فالحق الجمعة
بهم أو بقى خصوصيتها بالأذان بين يدي الخطيب وفيه استنباط معنى ١١٩ من الأصل لا يبطله وأما أحدث الناس قبل

وقت الجمعة من الدعاء المبالذكر
والصلاة على النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فهو في بعض البلاد
واتباع السلف الصالح أولى
انتهى قلت بما أشار اليه الحافظ
من كون بعض الدع حسناته
نظر واستدل البخاري به - هذا
الحديث على الجلس على المنبر
قبل الخطبة خلافا لبعض
الحنفية واختلاف من أثبت له
هو للأذان أو راحة الخطيب
فعلى الأول لا يسن في العبد
إذا لأذان هنالك واستدل به أيضا
على التأذين قبل الخطبة وعلى
ترك تأذين اثنين معا وعلى أن
الخطبة يوم الجمعة سابقة على
الصلاة ووجهه ان الأذان
لا يكون الا قبل الصلاة وإذا كان
يقع حين يجلس الإمام على المنبر
دل على سبق الخطبة على الصلاة
ورواة هذا الحديث أربعة وفيه
التحديث والاختلاف العنينة
والقول وأخرجه البخاري أيضا
في الجمعة وأبو داود في الصلاة
وكذا الترمذي وابن ماجه
§ (وعنه) أى عن السائب بن
يزيد (رضي الله عنه) رواية قال
لم يكن للنبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) مؤذن غير واحد يؤذن
يوم الجمعة والأله بل وابن أم
مكتوم وسعد القرظ ومثله
للنسائي وأبو داود من رواية

منصور * الرابع والثلاثون هي الساعة التي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فيها
الجمعة رواه ابن عساكر عن ابن سيرين قال الحافظ وهذا يغاير الذي قبله من جهة اطلاق
ذلك وتعيين هذا * الخامس والثلاثون من صلاة العصر الى غروب الشمس ويدل على
ذلك حديث ابن عباس عن ابن جبر وحديث أبي سعيد عنده بلغظ فالتسوية بعد
العصر وذكر ابن عبد البر ان قوله فالتسوية الى آخره مخرج ورواه الترمذي عن أنس
مرفوعا بلغظ بعد العصر الى غيموبة الشمس واستناده ضعيف * السادس والثلاثون
في صلاة لعصر رواه عبد الرزاق عن يحيى بن اسحق بن أبي طلحة عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم مرسل * السابع والثلاثون بعد العصر الى آخر وقت الاختيار حكاها الغزالي
في الاحياء * الثامن والثلاثون بعد العصر مطلقا رواه أحمد وابن عساكر عن أبي هريرة
وأبي سعيد مرفوعا بلغظ وهي بعد العصر ورواه ابن المنذر عن مجاهد مثله قال وسعته
عن الطحاكي عن ابن عباس ورواه أبو بكر المروزي عن أبي هريرة ورواه عبد الرزاق عن
طاووس * التاسع والثلاثون من وسط النهار الى قرب آخر النهار روى ذلك عن أبي سلمة
ابن علقمة * الأربعون من حين تغرب الشمس الى ان تغيب رواه عبد الرزاق عن
طاووس * الحادي والأربعون آخر ساعة بعد العصر ويدل على ذلك حديث جابر الا في
ورواه مالك وأهل السنن وابن خزيمة وابن حبان عن عبد الله بن سلام من قوله وروى
ابن جبر عن أبي هريرة مرفوعا مثله * الثاني والأربعون من حين يغرب قرص الشمس
أو من حين يبدى قرص الشمس للغروب الى أن يتكامل غروبها رواه الطبراني
والدارقطني والبيهقي من طريق زيد بن علي عن مرجانة مولاة فاطمة رضي الله عنها قالت
حدثتني فاطمة عن أبيها صلى الله عليه وآله وسلم وفيه أية ساعة هي قال اذا نلت نصف
الشمس للغروب وكانت فاطمة رضي الله عنها اذا كان يوم الجمعة أرسلت غلاما لها يقال
له يزيد ينظر لها الشمس فاذا أخبرها انها ادلت للغروب أقبلت على الدعاء الى أن تغيب قال
الحافظ وفي استناده اختلاف على زيد بن علي وفي بعض رواياته من لا يعرف حاله وأخرجه
أيضا اسحق بن راهويه ولم يذكر مرجانة * الثالث والأربعون انها وقت قراءة الامام
القائمة في الجمعة الى أن يقول آمين قاله الجزري في كتابه المسمى الحصن الحصين في الادعية
وربما وفيه أنه ينوت على الدعاء الانصات لقراءة الامام كما قال الحافظ قال وهذه
لا قول ليست كلها متغايرة من كل وجه بل كثير منها يمكن أن يتحد مع غيره قال المهب
طبري أصح الاحاديث في تعيين الساعة حديث أبي موسى وسأني وقد مر محسوم
بمثل ذلك وقال بذلك البيهقي وابن العربي وجماعة والقرطبي والنووي وذهب آخرون
لى ترجيح حديث عبد الله بن سلام حكى ذلك الترمذي عن أحمد انه قال أكثر الاحاديث
على ذلك وقال ابن عبد البر انه أثبت شي في هذا الباب ويؤيده ما سألني عن أبي سلمة
ابن عبد الرحمن من اناس من الصحابة اجمهوا على ذلك ورجحه أحمد وسحق وجماعة

صالح بن كيسان وهو ظاهر في ارادة نفي تأذين اثنين معا ورواه الذي كان يؤذن هو الذي كان يقيم وقد نص الشافعي على
كراهه التأذين جماعة (وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الامام) يعني (على المنبر) قبل الخطبة (عن معاوية بن أبي سفيان)

فخبر بن حروب بن أمية (رضي الله عنه أنه جلس على المنبر يوم الجمعة فلما أذن المؤذن قال الله أكبر الله أكبر قال معاوية
الله أكبر الله أكبر قال) المؤذن (أشهد ١٢٠ أن لا إله الا الله فقال معاوية وأنا) أي أشهده أو أقول مثله (فلما قال) أي

المؤذن (أشهد أن محمدا رسول الله فقال معاوية وأنا) أي أشهد أو أقول مثله (فلما أن قضى) المؤذن (التأذين) أي فرغ منه (قال) معاوية (يا أيها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم على هذا المجلس حين أذن المؤذن يقول ما سمعتم مني من مقالي) أي التي أجبتم بها المؤذن وفيه ان قول المجيب وأنا كذلك لا ونحوه يكفي في اجابة المؤذن وفي هذا الحديث تعلم العلم وتعلمه من الامام وهو على المنبر وان الخطيب يجيب المؤذن وهو على المنبر وفيه اباحة الكلام قبل الشروع في الخطبة وان التكبير في أول الاذان غير مبرع وفيه نظر وفيه الجلووس قبل الخطبة ورواه ما بين مروزي ومدا في وفيه التحدث والخبار والعنونة والقول وشيخ البخاري من افراده ورواية الرجل عن همه والصحابي عن الصحابي وأخرجه النسائي في الصلاة وفي اليوم والليله

من المتأخرين والحاصل أن حديث أبي هريرة المتقدم ظاهره يحالف الاحاديث الواردة في كونه بعد العصر لان الصلاة بعد العصر منهي عنها وقد ذكر فيه لا يوافقه ما بعد مسلم قائم يصلي وقد أجاب عنه عبد الله بن سلام بان منتظر الصلاة في صلاة وروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما سيأتي ولكنه يشكل على ذلك قوله قائم وقد أجاب عنه القاضي عياض بأنه ليس المراد القيام الحقيقي وإنما المراد به الاهتمام بالامر كقولهم فلان قام في الامر الفلاني ومنه قوله تعالى الا مدمت عليه قائما وليس بين حديث أبي هريرة وحديث أبي موسى الاتي تعارض ولا اختلاف وإنما الاختلاف بين حديث أبي موسى وبين الاحاديث الواردة في كونه بعد العصر وآخر ساعة من اليوم وسيأتي فاما الجمع فانه يمكن بان يصار الى القول بانها تتنقل فيحمل حديث أبي موسى على انه أخير فيه عن جمعة خاصة وتحمل الاحاديث الاخرى على جمعة اخرى فان قيل بتنقلها اذ لا وان قيل بانها في وقت واحد لا تنتقل فيهما وحينئذ الى الترجيح ولا شأن بالاحاديث الواردة في كونه بعد العصر أرجح لكثرة اتصالاتها بالسماع وانه لم يختلف في رفعها والاعتناء بكونه قول أكثر الصحابة ففيها أربعة مرجحات وفي حديث أبي موسى مرجح واحد وهو كونه في أحد العيدين: وبقية الاحاديث ولكن عارض كونه في أحد العيدين أمران وسيأتي ذكرهما في شرحه وسلك صاحب الهدى مسلكا آخر واختار أن ساعة الاجابة مختصرة في أحد الوقتين المذكورين وأن أحدهما لا يعارض الاخر لاحتمال ان يكون صلى الله عليه وآله وسلم دل على أحدهما في وقت وعلى الاخر في وقت آخر وهذا كقول ابن عبد البر انه ينبغي الاجتهاد في الدعاء في الوقتين المذكورين وسبق الى تجويز ذلك الامام أحمد قال ابن المنير اذا علم ان فائدة الابهام لهذه الساعة والليله القدر بعث الدواعي على الاكثار من الصلاة والدعاء ولو وقع البيان لها لا تسلك الناس على ذلك وتركوا ما عداها فالجواب بعد ذلك عن يتكل في طاب تحديدها وقال في موضع آخر يحسن جمع الاقوال فتكون ساعة الاجابة واحدة منها لا بعينها فيمصادفها من اجتهاد في الدعاء في جميعها (وعن أبي موسى رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول في

ساعة الجمعة هي ما بين ان يجلس الامام يعني على المنبر الى ان يفتي الصلاة ورواه مسلم وأبو داود وعن عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان في الجمعة ساعة لا يسأل الله تعالى العبد فيها شيئا الا آتاه اياه قالوا يا رسول الله أية ساعة

هي قال حين تقام الصلاة الى ان تصرف منها رواء ابن ماجه والترمذي الحديث الاول مع كونه في صحيح مسلم قد أعل بالانقطاع والاضطراب أما الانقطاع فلان مخزومة ابن بكير رواه عن أبيه بكير بن عبد الله بن الأشج وهو لم يسمع من أبيه قاله أحمد عن حماد بن خالد عن مخزومة نفسه وقال سعيد بن أبي مرزوق سمعت خالي موسى بن سالم قال أتيت مخزومة

انما صنعت هذا التأنيب ولعله لاصلا في عرف منه ان الحكمة في صلواته في اعلى المنبر ليرام قد يفتي عليه ابن رؤيته اذا صلى على الارض ويستفاد منه ان من فعل شيئا يخالف العادة أن يبين حكمته لا يحجب وفيه مشير وعية الخطبة على

المنبر لكل خطيب خليفة كان أو غيره وفيه جواز قصد تعليم المأمومين أفعال الصلاة بأفعال وجواز العمل الميسر في الصلاة وكذلك الكثير وإن لم يتفرق كما هو الحق وجواز ارتناع الامام على المأمومين وفيه استحباب اتخاذ المنبر لكونه ابغ في مشاهدة الخطيب والسماع منه واستحباب الافتتاح بالصلاة في كل ١٢٦ ثني جديدا ما شكر او ما تبركا ورواه هذا

الحديث واحد منهم بلخي هوشنج البخاري والاثان بعده مديان وفيه الحديث والقول وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ما قال كان جذع) بكسر الجيم واحد جذوع النخل (يقوم اليه الذي صلى الله عليه وآله وسلم) اذا خطب الناس (فلما وضع له المنبر) أي لاجل الخطبة وهو موضع الترجمة (ومعنا الجذع) المذكور صونا (مثل أصوات العشار) بكسر العين المهملة جمع عشرة بضم المهملة وفتح الشين الناقصة الحاملة التي مضت لها عشرة أشهر او التي معها أولادها (حتى نزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من المنبر (فوضع يده) الشريفة (عليه) فسكن وفي حديث أبي الزبير عن جابر عند النسائي في الكبرى اضطربت تلك السارية كتحنين الناقة الخ لوج أي التي انتزع منها ولدها والحسين هو صوت المتالم المشتاق عند الفراق وقوله: السبد غلام على آزاد البخاري في محله في قصيدة تروية مدح بهار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال مشيرا الى هذه المعجزة العظيمة

ابن بكير فسأته أن يحدثني عن أبيه فقال ما سمعت من أبي شيئا انما هذه كتب وجدناها عندنا عنه ما أدركت أبي الا وأنا غلام وفي انظر لم أسمع من أبي وهذه كتبه وقال علي بن المديني سمعت معناه يقول مخزومة سمع من أبيه قال ولم أجدا أحدا بالمدينة بخبر عن مخزومة انه كان يقول في ثني سمعت أبي قال علي ومخزومة ثقة وقال ابن معين بخبر عن مخزومة مخزومة ضعيف الحديث ليس حديثه بشي قال في الفتح ولا يقال مسلم يكتبني في المعنى بامكان المقام مع المعاصرة وهو كذلك هنا لا نقول وجود التصريح من مخزومة بأنه لم يسمع من أبيه كافي في دعوى الانقطاع انتهى وأما الاضطراب فقال العراقي أن أكثر الروايات جعلوه من قول أبي بردة مطوعا وأنه لم يرفعه غير مخزومة عن أبيه وهذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم فقال لم يسنده غير مخزومة عن أبيه عن أبي بردة قال ورواه حماد عن أبي بردة من قوله ومنهم من بلغه بأبوسبي ولم يرفعه قال واصواب انه من قول أبي بردة وتابعه واصل الاحدب ومحمد بن درويش عن أبي بردة من قوله وقال النعمان بن عبد السلام عن النوري عن أبي اسحق عن أبي بردة عن أبيه موقوف ولا يثبت قوله عن أبيه انتهى كلام الدارقطني وأجاب النوري في شرح مسلم عن ذلك بقوله وهذا الذي استدركه بناء على القاعدة المعروفة ولا كثر الحديث انه اذا تعارض في رواية الحديث وقف ورفع أو رآل وانصال حكمه بالوقت والارسل وهي قاعدة ضعيفة ممنوعة قال والصحيح طريقة الأصوليين والفقهاء والبخاري ومسلم ومحققي الحديث انه يحكم بالرفع والانصال لانما زيادة ثقة انتهى والحديث الثاني المذكور في الباب حسنه الترمذي وفي اسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف وقد اتفق أئمة الجرح والتعديل على ضعفه والترمذي قد شترط في حد الحسن أن لا يكون في اسناده من يتهم بالكذب وكثيرهما قال فيه الشافعي وأبو داود انه ركن من أركان الكذب وقد حسن له الترمذي مع هذا عدة أحاديث وصحح له حديث الصليح جازين المسلمين قال لذهبي في الميزان فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي قال العراقي لا يقبل هذا الطعن منه في حق الترمذي وانما جهل الترمذي من لا يعرفه كابن حزم والافهوا امام معتمد عليه ولا يمنع أن يخالف اجتهاده اجتهاد غيره في بعض الرجال وكأنه رأى مارآه البخاري فانه روى عنه انه قال في حديث كثير عن أبيه عن جده في تكبير العيدين انه حديث حسر وأعله انه حكم عليه بالحسن باعتبار الشواهد فانه بمعنى حديث أبي موسى المذكور في الباب فارتفع بوجه حديث شاهد له الى درجة الحسن وقد رواه البيهقي ورواه أيضا ابن أبي شيبه من طريق غيره عن واصل الاحدب عن أبي بردة من قوله واسناده قوي والحديث لا يدلان على ان ساءة الاجابة هي وقت صلاة الجمعة من عند صعود الامام المنبر أو من عند الاقصة الى الانصراف منها وقد تقدم ان

١٦ نيل شوقا الى النداء حين جذع الى الحبيب (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب قائما) قال ابن المنذر الذي عليه جعل أهل العلم من علماء الامصار ذلك ونقل غيره عن أبي حنيفة رحمه الله ان اقيام في الخطبة سنة وليس بواجب وعن مالك في رواية انه واجب فان تركه أساء وصحت الصلاة وعنده الباقي ان

القيام في الخطبة يشترط للفادركا صلاة واستدل الاول بحديث أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله وبحديث سهل مري غلامك يعمل على أعواد أجلس عليها وأجيب عن الاول انه كان في غير خطبة الجمعة وعن الثاني احتمال أن تكون الإشارة ١٢٣ الى الخلو من أول ما يصعد وبين الخطبتين واستدل الجمهور بحديث جابر

ابن سمرة وبحديث كعب بن جعفة أنه دخل المسجد وعبد الرحمن ابن أبي الحكم يخطب فاعدها فانكر عليه وتلا الآية وتركه قائما وفي رواية ابن خزيمة ما رأيت كاليوم قط اماما يؤم المسلمين يخطب وهو جالس يقول ذلك مرتين وأخرج ابن أبي شيبة عن طاوس خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائما وأبو بكر وعمر وعثمان وأول من جلس على المنبر معاوية ومعاظمته صلى الله عليه وآله وسلم على القيام وبشروعية الجلوس بين الخطبتين ولو كان القعود مشروعا في الخطبتين ما احتج الى الفصل بالجلوس ولان الذي نقل عنه القعود كان معذورا فعند ابن أبي شيبة عن الشعبي أن معاوية انما خطب فاعدا لما كثرتهم بطنته ولجسه وأما من احتج بأنه لو كان شرطا ما صلى من انكر ذلك مع القاعد بخوابه أنه محمول على أن من صنع ذلك خشي الفتنة أو ان الذي قهره بعد اجتاده كما قالوا في انعام عثمان الصلاة في السفر وقد انكر ذلك ابن مسعود ثم انه صلى خلفه ثم دعاه واعتذر بأن الخلاف شر (ثم) كان صلى الله عليه وآله وسلم (يقعد) بعد الخطبة

الاحاديث المصرحة بانها بعد العصر أربع وسبعا في ذكرها (وعن عبد الله بن سلام رضى الله عنه قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس انا النبي في كتاب الله تعالى في يوم الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مؤمن يصلي يسأل الله عز وجل فيها شيئا الا قضى له حاجته قال عبد الله فاشار الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو بعض ساعة فقات صدقت أو بعض ساعة قلت أي ساعة هي قال آخر ساعة من ساعات النهار قلت اني لست ساعة صلاة قال بلى اي بعد المؤمن اذا صلى ثم جلس لا يجلس الا الصلاة وهو في صلاة رواه ابن ماجه * وعن أبي سعيد وأبي هريرة رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله عز وجل فيها خير الا أعطاه اياه وهي بعد العصر رواه أحمد * وعن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة منها ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله تعالى شيئا الا آتاه اياه وتسوها آخر ساعة بعد العصر رواه النسائي وأبو داود * وعن أبي سنان عبد الرحمن رضى الله عنه ان ناسا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجتمعوا فذكروا الساعة التي في يوم الجمعة فتفرقوا وليختلفوا انهم آخر ساعة من يوم الجمعة رواه سعيد في سننه وقال أحمد بن حنبل أكثر الاحاديث في الساعة التي يرجي فيها اجابة الدعاء بعد صلاة العصر ويرجي بعد روال الشمس) الحديث الاول رفعه ابن ماجه كما ذكر المصنف وهو من طريق أبي النضر عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس الحديث ورواه مالك وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من طريق محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عبد الله بن سلام من قوله والحديث الثاني رواه أيضا البزار عنهم بإسناد قال العراقي صحيح وقال في مجمع الزوائد ورجالهم ما رجال الصحيح والحديث الثالث أخرجه الحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط مسلم وحسن الحافظ في الفتح اسناده والاثري لذي رواه أبو سلمة بن عبد الرحمن من جماعة من الصحابة قال الحافظ في الفتح اسناده صحيح وفي الباب عن أنس عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال القسوا الساعة التي ترجي في يوم الجمعة بعد العصر الى غيموبة الشمس وفي اسناده محمد بن أبي حنيفة وهو ضعيف وقد تابعه ابن لهيعة كما رواه الدبري في الاوسط وعن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقدم أول الباب وعن أبي ذر عن عبد الله بن جابر في التمهيد وابر المنذر وعن سلمان أشار اليه الترمذي والاحاديث المذكورة في الباب تدل على ان الساعة التي تقدم الخلاف

الاولى (ثم يقوم) الخطبة الثانية (كما يفعلون الآن) من القيام وكذا القعود ورواه هذا الحديث ما بين في بصري ومدين وفيه التمهيد والعنونة والقول وأخرجه مسلم والترمذي في الصلاة (عن عمرو بن تغلب) غير مصروف العبدى التميمي البصري (رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم) أي يسأل أو سبي نفسه فاعطى رجلا

وترك رجالا بلغه ان الذين تركوا) هـم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (عقبوا) على الترك (فمذاهقه) تعالى لما بلغه ذلك (ثم أنى عليه) بما هو أهله (ثم قال اما بعد) أى بعد حمد الله والثناء عليه وهذا موضع الترجمة وهو قول البخارى باب من قال في الخطبة بعد الثناء اما بعد أى نقداً صاب السنة قال سيبويه ١٢٣ أما بعد مدحنا فهو ما يمكن من شئ وقول

الزجاج اذا كان الرجل في حديث فاراد أن يأتي بغيره قال اما بعد وهو مبني على الضم لانه من الماروف المتطوعة عن الاضافة واختاف في أول من قالها فقبل داود الحديث أبي موسى عند الطبراني مرفوعا وفي اسناده ضعف وقيل يعرب بن قحطان وقيل كعب بن لؤي وقيل مهيان ابن وائل وقيل قس بن ساعدة وقيل يعقوب عليه السلام أو غيرهم قال في الفتح والاول أشبهه ويجمع بينه وبين غيره بأنه بالنسبة الى الأولية المختصة بالبيعة بالنسبة الى الحرب خاصة أو يجمع بينهما بالنسبة الى القبائل انتهى (فوالله انى لاعطى الرجل وأدع الرجل) الآخر فلا أعطيه (والذى أدع أحب الى من الذى أعطى ولكن أعطى اقواما لما رأى) من نظر القلب لامن نظر العين (في قلوبهم من الخزع) بالتحريك ضد الصبر (والهلع) بالهمزة ياء أيضا أخش الخزع (وكل اقواما الى ما جعل الله في قلوبهم من الغنى) الفهمى (والخير) الجلبى الداعى الى الصبر والتقشف عن المسئلة والشره (فيهم عمرو ابن تغلب) قال عمرو (فوالله ما أحب انى بكلمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) هذه الباء تسمى بـ ما باله الى ما أحب انى بكلمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (جر التثنية) بضم الحاء وسكون الميم وكيفية الاشارة بغيره وابقى وروى الحديث كله بصريون وفيه التحديث والعنفه والسماع والقول وهو من افراد البخارى وأخرجه أيضا في الخمس وفي التوحيد عن أبي حميد الساعدي

في تعيينها هي آخر ساعة من يوم الجمعة وقد تقدم بسط الخلاف في ذلك وبين ان الجمع بين بعض الاحاديث والترجيح بين بعض آخر والقول بانها آخر ساعة من اليوم وأرجح الاقوال واليه ذهب الجمهور من الصابغة والتابعين والائمة ولا يمارض ذلك الاحاديث الواردة بانها بعد العصر يدون تعيين آخر ساعة لانها تحمل على الاحاديث المقيمة بانها آخر ساعة وحمل المطلق على المقيمة تعيين كما تقرر في الاصول وأما الاحاديث المصرفة بانها وقت الصلاة فقد عرفت انها مبرجوة ويبقى الكلام في حديث أبي سعيد الذى أخرجه أحمد وابن خزيمة والحاكم بإلفظ سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ان قال قد علمنا ثم أنسيتها كما أنسيت ليلة القدر قال العراقى رحمه الله رجال الصحيح ويحجب عنه بيان نسائه صلى الله عليه وآله وسلم لها لا يقدح في الاحاديث الصحيحة الواردة بتعيينها لاحتمال أنه سمع منه صلى الله عليه وآله وسلم تعيين قبل انسيان كما قال البيهقي وقد بلغنا صلى الله عليه وآله وسلم تعيين وقتها فلا يكون اذاؤه فاختلاف تعيين المتمدن (وعن اوس بن اوس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أفضل أيامكم يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه فيه النفخة وفيه الصعقة فأكثروا على من الصلاة فيه فان صلاتكم معروضة على قالوا يا رسول الله وكيف تعرض عليك صلاة لا تنافوا وقد رمت يعنى وقد بليت فقال ان الله عز وجل حرم على الارض أن تأكل أجساد الانبياء رواه الخمسة الا الترمذى * وعن أبي الدرداء رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أأكثروا الصلاة على في كل يوم جمعة فان صلى على الاعرضت على صلاته حتى يفرغ منها روى ابن ماجة * وعن خالد بن معدان رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أأكثروا الصلاة على في كل يوم جمعة فان صلاة أمي تعرض على في كل يوم جمعة روى اسعيد في سننه * وعن صفوان بن سليم رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان يوم الجمعة وليله الجمعة فأكثروا الصلاة على روى الشافعى في مسنده وهذا الذى قبله من اسلان) الحديث الاول أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدرجه وقال صحيح على شرط البخارى ولم يخرجاه وذكره ابن أبى حاتم في المعالى وحكى عن أبيه أنه حديث منكر لان في اسناده عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وهو من منكر الحديث ودمج البخارى في تاريخه أنه عبد الرحمن بن يزيد بن تميم وقال ابن العريفي ان الحديث لم يثبت والحديث الثانى قال العراقى في شرح الترمذى رجاله ثقات الا أن فيه انقطاعا لان في اسناده زيد بن أيمن عن عبادة بن نسي عن أبي الدرداء

ما أحب انى بكلمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) هذه الباء تسمى بـ ما باله الى ما أحب انى بكلمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (جر التثنية) بضم الحاء وسكون الميم وكيفية الاشارة بغيره وابقى وروى الحديث كله بصريون وفيه التحديث والعنفه والسماع والقول وهو من افراد البخارى وأخرجه أيضا في الخمس وفي التوحيد عن أبي حميد الساعدي

رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قام عشية بعد الصلاة فتشبهوا ثم قال
 (أما بعد) كذا ما تها البخاري هنا مختصر اوفي الايمان والنذور مطولا وفيه قصة ابن النضير لما استعمله صلى الله عليه وآله
 وسلم على الصدقة فقال هذا الى وهذا الحكم ١٢٤ فقام صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر فقال أما بعد الخ وأخرجه

مسلم في المغازي وأبو داود في
 الخراج وأورد البخاري في هذا
 الباب ستة أحاديث فيها ذكر
 لفظ أما بعد وهو ظاهر المناسبة
 لما ترجم له (عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال صلى الله
 صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم
 المنبر وكان) أي صعوده وآخر
 مجلس جلوسه متعظا) مرتديا
 (ملحفة) أزارا كبيرا (على
 منكبيه قد عصب رأسه)
 أي ربطه (بعصابة) أي عمامة
 (دعقة) سوداء أو تكون الدمام
 كالزيت من غير أن يخالطها دسم
 أو متغيرة اللون من الطيب
 والغالية (لحمد الله تعالى
 وأثنى عليه ثم قال أيها الناس)
 تقرّبوا (إلى فتاوا) أي اجتمعوا
 (إليه ثم قال أما بعد) وفي الباب
 مما لم يذكره البخاري هنا عن
 عائشة في قصة الأذن وعن أبي
 سفيان في الكتاب إلى هرقل
 متفق عليه ما وعن جابر قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم إذا خطب اجرت عيناه
 وعلاصوته الحديث وفيه يقول
 أما بعد فان خير الحديث كتاب
 الله أخرجه مسلم وفي رواية له
 عنه كانت خطبة النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم يوم الجمعة يحمد الله

قال البخاري زيد بن أرقم عن عباد بن نسي مرسل والحديث الثالث والرابع من
 كما قال المصنف لان خالد بن معدان وصفه وان بن سليم لم يذكر كالنبي صلى الله عليه وآله
 وسلم وفي الباب عن شداد بن أوس عن ابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ان من أفضل أيامكم يوم الجمعة بخصو حديث أوس بن أوس هكذا وقع عند ابن ماجه
 في الصلاة ووقع عنده في الجنائز أوس بن أوس وهو الصحيح وعن أبي مسعود الانصاري
 عند البيهقي في كتاب حجة الانبياء في قبورهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أكثروا
 على من الصلاة في يوم الجمعة فانه ليس يعل على احد يوم الجمعة الا عرضت على صلته قال
 البيهقي قال أبو عبد الله يعني الحاكم أبو رافع هذا يعني المذكور في السنة وهو اسم عبد
 ابن نافع قال العراقي وثقة البخاري وضعفه النسائي ورواه البيهقي أيضا في شعب الايمان
 وابن أبي عاصم من هذا الوجه وأخرج البيهقي في السنن أيضا حديثا آخر بلنظراً أكثر وأعلى
 الصلاة يوم الجمعة وليلة الجمعة فمن صلى على صلاة صلى الله تعالى عليه عشرًا قوله وقد
 أرميت بهم من مئة فتوحة وراية ~~مسورة~~ وميم ساكنة بعد هاء تاء الخطاب المفتوحة
 والاحاديث فيها مشروعية الاكثار من الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم
 الجمعة وانما تعرض عليه صلى الله عليه وآله وسلم والله حي في قبره وقد أخرج ابن ماجه
 باسناد جيد أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يلدن الدرداء ان اذ عز وجل حرم على الارض
 ان تأكل أجساد الانبياء وفي رواية للطبراني ليس من عبد صلى على الابليغي صلته قلنا
 وبعد وفاته قال وبعد وفاته ان الله عز وجل حرم على الارض ان تأكل أجساد الانبياء
 وقد ذهب جماعة من المحققين إلى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حي بعد وفاته
 وانه يسر بطاعات أمته وان الانبياء لا يبلون مع أن مطاق الادراك كالماء والسماع
 ثابت لاسائر الموفى وقد صح عن ابن عباس مرفوعا ما من أحد يبر على قبر أخيه المؤمن وفي
 رواية بقبر الرجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الا عرفه ورد عليه ولا يبر في الدنيا اذا
 من الرجل بقبر يعرفه فيسلم عليه رده عليه السلام وعرفه اذا مر بقبر لا يعرفه رده عليه
 السلام وصح أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج إلى البقيع لزيارة الموفى ويسلم عليهم
 وورد النص في كتاب الله في حق الشهداء أنهم أحب إلى رزقون وان الحياة فيهم متعلقة
 بالجد فكيف بالانبياء والمرسلين وقد ثبت في الحديث أن الانبياء أحيا في قبورهم
 رواء المنذري وصححه البيهقي وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مروت
 موسى ليلة اسرى في عند الكتيب احر وهو قائم يصلي في قبره

(باب الرجل احى بمجاسه وآداب الجلوس والنهي عن التخطي الاستباحة)

(عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقيم أحدكم يوم الجمعة

ويثني عليه ثم يقول على أثرتك وقد علاصوته قد ذكر الحديث وفيه يقول أما بعد فان خير الحديث
 وهذا ألبق جبراد البخاري لتنصيب نفسه على الجمعة لكنه ليس على شرطه ويستفاد من هذه الاحاديث ان أما بعد
 لا يختص بالخطب بل يقال أيضا في صدد ور الرسائل والمصنفات والافتاء لاني ما ارادة الفصل بذكر الكلامين بل ورد

في القرآن الكريم في ذلك لفظ هذا وقد كثر استعمال المصنفين لها لفظ وبعد ومنهم من صديقه كلامه في قول في أول
الكتاب أما بعد حمد الله فان الامر كذا ولا يجر في ذلك وقد تبسع طرق الاحاديث التي وقع فيها اما بعد الحافظ عبد القادر
الرهاوي في خطبة الاربعين المتباعدة فاخرجه عن اثنين وثلاثين مصابيا ١٢٥ منها ما أخرجه من طريق ابن جريج عن

محمد بن سيرين عن السورين مخزومة
كان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اذا خطب خطبة قال أما
بعد ورجاله نقات وظاهره
المواظبة على ذلك (فان هذا
الحق من الانصار) الذين نصره
صلى الله عليه وآله وسلم من
أهل المدينة (يقولون) بفتح
أوله وكسر ثانيه (ويذكر
اناس) هو من اخباره صلى
الله عليه وآله وسلم بالمغيبات فان
الانصار ثلوا وكثر الناس كما قال
(فن ولي شيئا من أمة محمد صلى
الله عليه وآله وسلم فاستطاع
أن يضربه) أي في الذي وليه
(أحد أو ينفع فيه أحد) فليقبل
من محسنهم) الحسنة (وتجوز
بالجزم أي ينفذ) (عن مسيئهم)
أي السيئة أي في غير الحدود
ومسيئهم بالهمز وقد قبل به
مشددة وشيخ البخاري من افراد
وهو كوفي وبقية الرواة مدنيون
وفيه القليل والنعنة
والقول وأخرجه أيضا في
علامات النبوة وفوائد الانصار
عن جابر بن عبد الله رضي
الله عنه ما قال جابر بن جيل) هو
سليمان بن ميمون وفتح اللام
الخطاني بفتحها (والنبي صلى الله
عليه وآله وسلم يخطب الناس يوم

نرمي خلفه الى مقعده ولكن ليقول افسه ورواه أحمد ومسلم وعنه ابن عمر رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى أن يقام الرجل من مجلسه ويجلس فيه ولكن
تفسحوا وتوسعوا متفق عليه ولا جدو مسلم كان ابن عمر اذا قام له رجل من مجلسه لم
يجلس فيه وعنه أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا
قام أحدكم من مجلسه فارجع اليه فمرأى حق به روءاه أحمد ومسلم وعنه وهب بن حذيفة
رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الرجل أحق بمجلسه وان خرج
لحاجة ثم عاد فهو أحق بمجلسه رواه أحمد والترمذي ومعه قوله لا يقيم بصيغة الخبر
والمراد النهي وفي لفظ مسلم لا يقيم أحدا من الرجل من مجلسه بصيغة النهي المؤكد قوله
يوم الجمعة فيه التقييد بيوم الجمعة وفي لفظ ابن أبي الزبير عن جابر لا يقيم أحدا من
أخاه يوم الجمعة ثم يخالف الى مقعده فيمقعه فيه وقد يوجب لذلك البخاري فقال ياب لا يقيم
الرجل أخاه يوم الجمعة ويقع في مكانه وذلك يوم الجمعة في حديث جابر من باب التخصيص
على بعض افراد العام لامن باب التقييد للاحاديث المطلقة ولامن باب التخصيص
للمعومات فن سبق الى موضع مباح سواء كان مسجدا أو غيره في يوم الجمعة أو غيرها الصلاة
أو غيرها من الطاعات فهو أحق به ويحرم على غيره اقامته منعه والنعوذ بنفسه لأنه
يستثنى من ذلك الموضع الذي قد سبق لغيره فيه حق كأن يقعه رجل في موضع ثم يقوم
منه لقضاء حاجة من الحاجات ثم يعود اليه فانه أحق به ممن يقعه فيه بعد قيامه لحديث أبي
هريرة وحديث وهب بن حذيفة المذكورين في الباب وظاهرهما عدم الفرق بين
المسجد وغيره ويجوز له اقامته من قعده فيه وقد ذهب الى ذلك الشافعية والهادوية ومثل
ذلك الا ما كن التي يقعه الناس فيها التجارة أو نحوها فان المعتاد للعود في مكان يكون
أحق به من غيره اذا طالت مفارقتها بحيث ينقطع معها لم يتركه الزور في شرح
مسلم وقال في الغيث يكون أحق به الى العشي وقال الغزالي يكون أحق به ما لم يسرب
وقال صاحب الشافعي ان ذلك على وجه التذلل لا على وجه الجواب واليه ذهب مالك
قال أصحاب الشافعي ولا فرق في المسجد بين من قام وترك له سجدة فيه ونحوها وبين من
لم يترك قالوا وانما يكون أحق به في تلك الصلاة وحده دون غيرها وظاهر الحديثين عدم
الفرق وظاهر حديث جابر وحديث ابن عمر انه يجوز للرجل أن يقعه في مكان غيره اذا
قد برضاه واهل امتناع ابن عمر عن الجلوس في مجلس من قام له برضاه كان قوعا عنه
لانه ربما اتعبه انفسه فقام له بغيره طيبة من نفسه ولكن الظاهر ان من فعل ذلك
قد أسقط حق نفسه ونحوه بغيره طيبة نفسه بذلك خلاف الظاهر ويكره الانصار بحمل

الجمعة) وزاد مسلم عن الليث عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه
قال لا قال قم فاركع ركعتين وعنده مسلم ويجوز فيه ما ثم قال اذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب
فليركع ركعتين وليتجوز فيه ما واستدل به الشافعية والحنابلة على أن الداخل للمسجد والخطيب يخطب على المنبر يندب له

صلاة الخفية المسجدة لأبي أنس الخطبة ويخففها وجوباً ليسمع الخطبة قال الزركشي والمراد بالتخفيف فيما ذكره الاقتصار على الواجبات لا الإسراع قال ويدل لما ذكره من أنه إذا ضاق الوقت وأراد الوضوء أقصر على الواجبات انتهى ومنع منه ما المالكية والحنفية لحديث ابن ماجه انه ١٢٦ صلى الله عليه وآله وسلم قال للذي دخل المسجد يتخطى رقاب الناس

الفضل له كالقيام من الصف الاول الى الثاني لان الايثار ولو طرأ في الآداب لا يلزم أن يكون في العبادات والفضائل بل المعهود أنه في حفظ النفس وأموال الدنيا من أثر بخله في أمر من أمور الآخرة فهو من الزاهدين في الثواب (وعن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نكس أحدكم في مجلسه يوم الجمعة فليتهول الى غيره رواه أحمد والترمذي وصححه) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود عن هناد عن عبيدة ابن سليمان وفي اسناده محمد بن اسحق وهو مدلس وقد عنع عن وقد أخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه معنعنا وأما ابن العربي فقال الى ضعف الحديث لذلك وفي الباب عن سمرة عند البزار والطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نكس أحدكم يوم الجمعة فليتهول الى مكان صاحبه ويتحول صاحبه الى مكانه وهو من رواية اسمعيل ابن مسلم عن الحسن عن سمرة قال البزار اسمعيل لا يتابع على حديثه انتهى وفي صحيح الحسن من سمرة خلاف قد تقدم ذكره والحديث طريق أخرى عند البزار وفيها خالد بن يونس السهقي وهو ضعيف وفيه أيضاً أبو يوسف بن خالد وهو هالك وثقة السند مجهولون كما قال ابن القطان قال الذهبي في الميزان وبكل حال هذا اسناد مظلم قوله إذا نكس أحدكم يوم الجمعة لم يرد بذلك جميع اليوم بل المراد به إذا كان في المسجد ينتظر صلاة الجمعة كما في رواية أحمد في مسنده بل يفتى إذا نكس أحدكم في المسجد يوم الجمعة وسواء فيه حال الخطبة أو قبالتها لكن حال الخطبة أكثر قوله يوم الجمعة فيحتمل أنه خرج من خارج الأغاب أطول مكث الناس في المسجد وللتبكير الى الجمعة ولسماع الخطبة وإن المراد انتظار الصلاة في المسجد في الجمعة وغيرها كما في رواية أبي هريرة لحديث الباب بل يفتى إذا نكس أحدكم وهو في المسجد فليتهول عن مجلسه ذلك الى غيره فيكون ذكر يوم الجمعة من التنصيص على بعض أفراد العام ويحتمل أن المراد يوم الجمعة فقط للاعتناء بسماع الخطبة فيه والحكمة في الأمر بالتحول الى الحركة تذهب النعاس ويحتمل أن الحكمة فيه انتقاله من المكان الذي أصابته فيه الغفلة بنومه وإن كان الباطل لا يخرج عليه فقد أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قصة نومهم عن صلاة الصبح في الوادي بالانتقال منه كما تقدم وأيضاً من جاس ينتظر الصلاة فهو في صلاة والنعاس في الصلاة من الشيطان فرعاً كان الأمر بالتحول لاذهب ما هو مندوب الى الشيطان من حيث غفلة الجالس في المسجد عن الذكر أو سماع الخطبة أو ما فيه منفعة (وعن معاذ بن أنس الجهني رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحبوقة يوم الجمعة والامام بخط رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال هذا حديث حسن وعن يعلى بن شداد بن أوس رضي الله عنه قال

اجلس فقد آذيت واجابوا عن قصة سليمان بانهم اوقعوه عين لاجوم أنها فقتلهم بسليمان وبؤيد ذلك حديث أبي سعيد في السنن انه صلى الله عليه وآله وسلم قال له صل ركعتين وحض على الصدقة الحديث فأمره ان يصلي ليراه بعض الناس وهو قائم فيتصدق عليه ولا يجد أن هذا الرجل دخل المسجد في هيئة بزة فأمرته ان يصلي ركعتين وان اثار رجوان يتقطن له فرجل فيتصدق عليه وبأن يحبة المسجد توث بالجلوس والجواب ان الاصل عدم الخصوصية والتعليل بقصد التصديق عليه لا يمنع القول بجواز التحية فإن المانع منها لا يجيزون التطوع اهله التصديق قال ابن المنبر في الحاشية لو ساغ ذلك لساغ مثله في التطوع عند طلوع الشمس وسائر الاوقات المكروهة ولا قائل به وقد ورد ما يدل لعدم الانحصار في قصد التصديق وهو انه صلى الله عليه وآله وسلم أمره بالصلاة في الجمعة الثانية بعد أن حصل في الاولى ثوبين فدخل في الثانية فتمصدق بأحد هاتيناه صلى الله

عليه وآله وسلم عن ذلك بل عند أحمد وابن حبان انه كرر أمره بالصلاة ثلاث جمع وبأن التحية لا تقوت شهدت بالجلوس في حق الجاهل أو النامى وحاله هذا الرجل الداخل محمولة في الاولى على احدهما وفي الاخرى على التبيين وبأن قوله لا يتخطى اجلس وتر لأمير التحية لبيان الجواز فانها ليست واجبة ان تكون دخوله وقع في آخر الخطبة بحيث ضاق

الوقت عن التحية أو كان قد صلى التحية في مؤخر المسجد ثم تقدم ليقرّب من معان الخطبة فتوقع منه الخطي فأنكر عليه
والجواب عن حديث ابن عمر في هذا الباب أنه ضعيف فيه أيوب بن نعيم وهو من كرا الحديث قاله أبو زرعة وأبو حاتم
والأحاديث الصحيحة لا تعارض بشئ وما قصة سليل فقد ذكر الترمذي ١٢٧ انتهى أصح شئ روي في هذا الباب وأقوى

قال في الفتح وأجاب المانعون
أيضا بأجوبة غير مائة قدم
اجتمع لنامتها زيادة على عشرة
أوردناها ملخصة مع الجواب
في المستفاد انتهى ثم ساق ذلك
لأن طول بذكرها هنا وفي
هذا الحديث جواز صلاة
التحية في الأوقات المكروهة
لأنها إذا لم تسقط في الخطبة مع
الأمر بالانصات لها فغيرها أولى
وفيه أن التحية لا تعف بالقعود
لكن قيده بعضهم بالجاهل
والنامي كما تقدم وإن للخطيب
أن يأمر في الخطبة وينهى ويبين
الأحكام المحتاج إليها ولا يقطع
ذلك التواهي المشروط فيها
بل لقائل أن يقول كل ذلك يعد
من الخطبة واستدل به على أن
المسجد شرط الجمعة للاتفاق
على أنه لا تشرع التحية لتسير
المسجد وفيه نظر واستدل به
على جواز رد السلام وتسميت
العاطس في حال الخطبة لأن
أمرهما أخف وزمنهما أقصر
ولسبما رد السلام فانه واجب
وقد ينحصر هجوم حديث الباب
بأنه دخل في آخر الخطبة قال
الشافعي رحمه الله أرى للإمام أن
يأمر الأئمة بالركعتين ويؤذي
كلامه ما يمكنه الاتيان بهما قبل

ثم دلت مع ما رويته فغيت المقدس فجمع بنا فإذا جمل من في المسجد أصحاب النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فرأيتهم محتجبين والامام يخطب رواه أبو داود حديث معاذ بن
أنس هو من رواية ابنه سهل بن معاذ وقد ضعفه يحيى بن معين ونكلم فيه غير واحد وفي
إسناده أيضا أبو حمزة عبد الرحيم بن ميمون مولى بني ليث ضعفه ابن معين وقال أبو
حاتم الرازي لا ينجح به وفي الباب عن عبد الله بن عمر وعنه ابن ماجه قال نهى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عن الاحتباء يوم الجمعة يعني والامام يخطب وفي إسناده بقة بن
الوليد وهو مدلس وقد رواه بالضعف عن شيخه عبد الله بن واقد قال العراقي لعنه
من شيوخه الجهولين وعن جابر عند ابن عدي في الكامل أن النبي صلى الله عليه وآله
رسلم نهى عن الطبوة يوم الجمعة والامام يخطب وفي إسناده عبد الله بن ميمون القداح وهو
ذهب الحديث كما قال البخاري والأثر الذي رواه يعلى بن شداد عن الصحابة سكنت عنه
أبو داود والمنذري وفي إسناده سليمان بن عبد الله بن الزبرقان وفيه لين وقد وثقه ابن
حبان قال أبو داود وكان ابن عمر يمتحن والامام يخطب وأنس بن مالك وشريح ومعهصة
ابن صوحان وسعيد بن المسيب وأبراهيم النخعي ومكحول واسمعييل بن محمد بن سعد
ونعيم بن سلامة قال لأبى سهل قال أبو داود لم يلقني أن أحدا كرهاها إلا عبادة بن نسي
قوله عن الحبوة هي أن يقيم الجالس ركبته ويقيم رجله إلى بطنه بشوب يجمعهما به مع
ظهوره ويشد عليه كما يكون البيتاء على الأرض وقد يكون الاحتباء باليدين عوض
الثوب يقال احتبى يمتحنى احتباء والاسم الحبوة بالضم والكسر معاً والجمع حبى وحبى
بالضم والكسر قال الخطابي وأما نهى عن الاحتباء في ذلك الوقت لأنه يجب النوم
ويعرض طهارته لا انتقاض وقد ورد النهى عن الاحتباء مطلة أهدر مقيد بهال الخطبة
ولا يوم الجمعة لأنه مظنة لا نكشاف هو من كان عليه ثوب واحد وقد اختلف العلماء
في كراهية الاحتباء يوم الجمعة فقال بالكراهة قوم من أهل العلم كما قال الترمذي منهم
عبادة بن نسي المتقدم قال العراقي وورد عن مكحول وعطاء والحسن أنهم كانوا
يكبرون أن يمتبوا والامام يخطب يوم الجمعة رواه ابن أبي شيبة في المصنف قال ولكنه
قد اختلف عن الثلاثة فنقل عنهم القول بالكراهة ونقل عنهم عدمها واستدلوا بحديث
الباب وما ذكرناه في معناه وهي أقوى بعضها بعضا وذهب أكثر أهل العلم كما قال
العراقي إلى عدم الكراهة منهم من تقدم ذكره في رواية أبي داود ورواه ابن أبي شيبة عن
سالم بن عبد الله والقاسم بن محمد وعطاء وابن سيرين والحسن وعمر بن دينار وأبي الزبير
وعكرمة بن خالد الخزومي ورواه الترمذي عن ابن عمر وغيره قال به بقر لأجدوا سحقا
وأجابوا عن أحاديث الباب أنها كلها ضعيفة وإن كان الترمذي قد حسن حديث معاذ

أقامة الصلاة وإن لم يفعل كرهت ذلك وحكى الترمذي عن المحققين أن الفقهاء لم يفعل أن يفعل حتى تقام الصلاة فلا يكون
جائزا بغير تحية أو متناه لا حال إقامة الصلاة واستثنى الحاملي المسجد الحرام لأن تحيته الطواف وفيه نظر أطول زمن الطواف
بالنسبة إلى الركعتين والذي يظهر من قولهم أن تحية المسجد الحرام الطواف إنما هو في حق القادم إليه يكون أول شئ يفعله

الطواف وما المقيم فيكم المسجد الحرام وغيره في ذلك سواء وهل قول من اطلق انه يبدأ في المسجد الحرام بالطواف ليكون الطواف تعقبه صلاة الركعتين فيصل شغل البقرة بالسلافة غالباً وهو المقصود ويختص المسجد الحرام بزيادة الطواف والله اعلم
(عن أنس رضي الله عنه قال اصاب الناس سنة) ١٢٨ بفتح السين أى شدة وجهه من الجدوبة (على عهد النبي)

أى زمنه (صلى الله عليه وآله وسلم) فبينما النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب في يوم الجمعة فقام امرأى من سكان البادية لا يعرف اسمه (فقال يا رسول الله هلك المال أى الحيوانان لفقد ما ترعاه وجماع العمال) لعدم وجود ما يعيشون به من الاقوات المفقودة بحبس المطر (فادع الله لنا) أن يسقينا (فرفع) صلى الله عليه وآله وسلم يديه وما نرى في السماء قزعة بالقاف والزاي المفتوحات قطعة من سحب أو رقيقه الذي اذا هزحت السحب الكثيرة كان كأنه ظل قال أنس (فوالذي نفسي بيده ما موضعها) أى يده (حتى نار السحاب) أى هاج وانتشر (امثال الجبال) من كثرة (ثم لم ينزل عن منبره حتى رأيت المطر يتهادر) ينحدر أى ينزل ويقطر (على حبيته) الشريفة صلى الله عليه وآله وسلم (قطرنا) أى حصل لنا المطر (يومنا) أى في يومنا (ذلك ومن الغد) ومن بمعنى فى أوله تبعيض (وبعد الغد) ولا بوى ذروا الوقت والاصيلي وابن عساكر ومن بعد الغد (والذى يليه حتى الجمعة الاخرى وقام ذلك الاعراب أو قال) قام (غيره) قال يا رسول الله

ابن أنس وسكت عنه أبوداود فان فيه من تقدم ذكره (وعن عبد الله بن بسر رضي الله عنه قال جاء رجل يخطب رقاب الناس يوم الجمعة واليه صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجلس فقد آذيت رواء أبوداود والنسائي واحدا وزادوا آيت * وعن أرقم بن أبي الأرقم الخزومي رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الذي يخطب رقاب الناس يوم الجمعة ويشرق بين الاثنين بعد خروج الامام كالجارق صبه في النار رواه أحمد * وعن عتبة بن الحرث رضى الله عنه قال صليت وراء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة العسرة ثم قام مسرعاً فخطب رقاب الناس الى بعض حجر فسأته ففرغ الناس من سرعتهم فخرج عليهم فرأى أنهم قد سجدوا من سرعتهم فقال ذكرت شيأ من تبرك الله عنده فافكرت أن يحبسنى فامرت بقسمته رواه البخاري والنسائي) حديث عبد الله بن بسر سكت عنه أبوداود والمذري وصححه ابن خزيمة وغيره وهو من رواية أبي الزاهرية وقد أخرج له مسلم وحديث أرقم أخرجه أيضاً الطبراني في الكبير وفي اسناده هشام بن زياد ضعفه أحمد وأبوداود والنسائي وغيرهم وقد اضطرب فيه فرواه مرة عن عثمان بن الأرقم عن أبيه ومرة عن عمار بن سعد عن عثمان بن الأزرق كما سأتى وفي الباب عن معاذ بن أنس عنه الترمذي وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يخطب رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسراً الى جهنم وهو من رواية سهل بن معاذ عن أبيه وقد تقدم الكلام على سهل في شرح الحديث الذي قبل هذه الاحاديث وفيه أيضاً ارشدين بن سعد وفيه مقال وعن جابر عنه ابن ماجه ان رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فجعل يخطب رقاب الناس فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجلس فقد آذيت وآيت وفي اسناده احمد عيل بن مسلم المكي وهو ضعيف وقد رواه بأطول من هذا ابن أبي شيبة في المصنف وعن عثمان بن الأزرق عند الطبراني في الكبير نحوه حديث أرقم المذكور في الباب وفي اسناده هشام بن زياد وقد تقدم أنه ضعيف ومن أبي الدرداء عند الطبراني في الاوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخطب رقاب الناس يوم الجمعة قال الطبراني تفرد به أرطاة انتهى وفي اسناده أيضاً عبد الله بن زريق قال الأزدي لم يصح حديثه وعن أنس عند الطبراني في الصغير والاوسط ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال رجل قد رأيتك تخطب رقاب الناس وتؤذيهم من أذى مسلمان فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله عز وجل وفي اسناده موسى بن خفاف العجلي والقاسم بن مطيب العجلي

تهم البناء وغرق المال فادع الله لنا فرفع صلى الله عليه وآله وسلم يديه فقال اللهم حو اليها بفتح ضعفها
اللام اى أنزل أو أمر حو اليها (ولا تنزل) اراد به الاية (فما يشهر) صلى الله عليه وآله وسلم (بيده) الشريفة (الناحية من السحاب الا انقربت) اى انكشفت او تدويرت كما يدور جيب القميص (وصارت المدينة مثل الجوبة) بفتح الجيم

وسكون الواو وفتح الباء الفرجة المستديرة في السحاب أي خرجنا والغيم والسحاب محيطان بكاف المدينة (و-ال الوادي قداة) غيره مصرف لتأنيث والعامة اذهوا اسم لوادعين من أودية المدينة أي جرى فيه المطر (شهر او لم يمتي) أي أحد من ناحية الأحداث بالحدود) بفتح الجيم أي بالمطر الغزير واستدل به ذا الحديث البخاري على رفع اليدين في الخطبة وفيه إشارة إلى أن حديث عمار بن ربيعة الذي أخرجه مسلم في انكاره لثا ليس على إطلاقه ولكن قد مالوا بالواز دعاء الاستسقاء كما في هذا الحديث وكأله أراد أن المراد بالرفع هنا المدا كالرفع الذي في الصلاة قال ١٢٩ في الفتح إن في رفعهما في دعاء الاستسقاء

صفة زائدة على رفعهما في غيره
وعلى ذلك يحمل حديث أنس لم يكن يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء وأنه أراد الصورة الخاصة بالاستسقاء اه
ورواه هذا الحديث ما بين مدني ودمشق وفيه التحديث والعقمنة والقول وسبغته من أفسراده وأخرجه أيضا في الاستسقاء والاستسقاء ومسلم والتساق في الصلاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا قلت لصاحبك) الذي يخاطبه اذالك أرجليتك (يوم الجمعة أنصت والامام يحط) جلة حالية مشعرة بأن ابتداء الانصات من الشروع في الخطبة خلافا لمن قال بخروج الامام (فقد اغوت) أي تركت الادب جها بين الادلة أو صارت جمعة ظهر الحديث عبيد الله بن عمرو مرفوعا ومن تحطى رقاب الناس كانت له ظهرا رواه أبو داود وابن خزيمة ولا جد من حديث علي مرفوعا ومن قال صه فقد تكلم ومن

ضعفهما ابن حبان واختلف قول ابن معين في موسى فقال مرة ضعفه ومرة ليس به بأس وفي الباب أحاديث غيره هذه قد تقدم بعضهم في باب التنظيم قوله يتخطى رقاب الناس قد فرق النووي بين التخطي والتفريق بين الاثنين وجعل ابن قدامة في المعنى التخطي هو التفريق قال العراقي والظاهر الاول لان التفريق يحصل بالجلوس بينهما وان لم يتخط قوله وأيدت بهم عدة أي أبطلت وتأخرت قوله قصبه في النار بضم القاف وسكون الصاد المهملة واحدا لا قما وبهي المعنى كما في الناموس وغيره قوله ففرغ الناس أي خافوا وكانت تلك عادتهم إذا رأوا منه ما لا يهدون خشية ان ينزل فيهم شيء يسوهم قوله من تبر بكرة التاء المثناة وسكون الواو الموحدة الذهب الذي لم يف ولم يضرب قوله فكبرت ان يحسني أي يشغلني التفكير فيه عن التوجه والاقبال على الله تعالى كذا قال الحافظ وفهم منه ابن بطال معنى آخر فقال فيه ان المعنى ان تأخير الصدقة يحبس صاحبها يوم القيامة قوله فأمرت بقصمته في رواية فقصمته وأحدث لبا ب تدل على كراهة التخطي يوم الجمعة وظاهر التقييد يوم الجمعة ان الكراهة مختصة به ويحتمل أنه يكون التقييد مخرج مخرج الغالب لا ختم من الجمعة ~~بـ~~ ثمة الناس بخلاف سائر الصلوات فلا يختص ذلك بالجمعة بل يكون حكمه سائر الصلوات حكمها ويؤيد ذلك التعديل بالاذنية وظاهر هذا التعديل ان ذلك يجري في مجالس العلم وغيرها ويؤيده أيضا ما أخرجه الديلمي في مسند الفردوس من حديث أبي أمامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من تحطى حلق قوم بغير إذنتهم فهو عاص ولكن في اسناده جعفر بن الزبير وقد كذبه شعبة وتركه الناس وقد اختلف أهل العلم في حكم التخطي يوم الجمعة فقال الترمذي ما يكافئ أهل العلم أنهم كرهوا تخطي الرقاب يوم الجمعة وشددوا في ذلك وحكي أبو حامد في تعليقه عن الشافعي التصريح بالتحريم وقال النووي في زوائد الروضة ان المختارة روية للأحاديث الصحيحة واقدم أصحاب أحمد على الكراهة فقط وروى العراقي عن كعب الاحبار أنه قال لان أدع الجمعة أحب الي من أن أخطى الرقاب وقال ابن المسيب لان أصلي الجمعة بالحرية أحب الي من التخطي وروى عن أبي هريرة نحوه ولا يصح عنه لانه من رواية صالح مول التومة عنه قال العرق وقد امتنع من التحريم أو الكراهة الامام أو من كان بين يديه فرجة لا يصل اليها الا بالتخطي وهكذا أطلق

١٧ نيل من رواية الاعرج عن أبي هريرة في آخر حديث الباب بعد قوله فقد دعوت عليك بنفسك واستدل به على منع جميع أنواع الكلام حال الخطبة وبه قال الجمهور ونعم لغير السامع عند الشافعية أن يشتغل بالتلاوة والذكر كلام الجمهور يقتضي ان الاشتغال به ما أولى وهو ظاهر خلافا لمن منع ولو عرض مهم كتهابهم خير ومنه عن منكر وتحذير انسان عقر بأو أعني بنرا لم يمنع من الكلام بل قد يجب عليه لكن يستحب أن يقتصر على الإشارة ان أغنت نعم منع المسالكية منه في الاغنى

بالكلام أو زمينه بالخصا والأشارة اليه بما يفهم النبي حسنا للمادة وقد استغنى من الانصات ما اذا انتهى الخطيب الى كل مالم
يشعر في الخطبة كالدعاء لاطان مثلا بل جزم صاحب التهذيب بأن الدعاء لاسلطان مكروه وقال النووي محله اذا جازف والا
فالدعاء لولا الامور مطلوب له ومحل الترك اذا لم يخف الضرر والافساح للخطيب اذا خشي على نفسه فانه الحافظ في الفتح قلت لم
يرد الدعاء لاسلطان في شيء من خطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فالاعتصاف في الخطبة على ما وردت به السنة أولى وممراد
البخاري من ايراد هذا الحديث الانصات ١٣٠ يوم الجمعة والامام يخطب وأطال الكلام الحافظ في معنى قوله لغوت لان طول

بذكره هنا (وعنه) أي عن أبي
هريرة (رضي الله عنه) قال ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
ذكر يوم الجمعة فقال فيه ساعة
أبهرها هنا كليله القدر والاسم
الاعظم والرجل الصالح حتى
تتوفر الدوامي على مراقبة ذلك
اليوم وقد روي ان لربكم في أيام
دهركم نعمات لا تنعرضوا لها
ويوم الجمعة من تلك الأيام فينبغي
أن يكون العبد في جميع نهاره
متعرضا لها باحضار القلب
وملازمة الذكروالدعاء والنزوع
عن وساوس الدنيا فعسا يحظى
بشيء من تلك النعمات وهل هذه
الساعة باقية أو رفعت وإذا
قلنا بانها باقية وهو الصحيح فهل
هي في جمعة واحدة من السنة
أو في كل جمعة منها قال بالازل
كعب الاحبار لابي هريرة ورده
عليه فرجع لمراجع التوراة
اليه والجهود على وجودها في
كل جمعة ووقع تعيينها في أحاديث
كثيرة أرجحها حديث مخزومة
ابن بكير عن أبيه عن أبي هريرة
ابن أبي موسى عن أبيه مرفوعا

النووي في الروضة وقيد ذلك في شرح المهذب فقال اذا لم يجسد طريقا الى المبرأ أو
المحراب الا بالخطبة لم يكره لانه ضروري وروى نحو ذلك من الشافعي وحديث حنيفة بن
الحريث المذنب في الباب يدل على جواز الخطبة للعاجلة في غير الجمعة فمن خصص
الكرهية بالصلاة الجمعة فلا معارضة بينه وبين أحاديث الباب عنده ومن عمم الكراهية
لوجود الصلاة المذكورة سابقا في الجمعة وغيرها فهو محتاج الى الاعتذار عنه وقد خسر
الكرهية بعضهم بغير من يترك الناس برورده ويسرهم ذلك ولا ينادون لزواله
الكرهية التي هي التاذي

(باب التفضل قبل الجمعة ما لم يخرج الامام وان انقطاعه بحروجه الا تحية المسجد)

(عن نبيلة الهذلي رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان المسلم اذا اعتسل

يوم الجمعة ثم أقبل الى المسجد لا يؤذي أحدا فان لم يجد الامام خرج صلى مبداه وان وجد

الامام قد خرج جلس فاستمع وأنصت حتى يقضى الامام جمعة وكلامه ان لم يغتزل في

جمعة تلك ذنوبه كلها أن تكون كعادة الجمعة التي تليها رواء أحد) الحديث في اسناده

عطاء نظر اساني وفيه مقال وقد وثقه الجمهور واكنه قيل انه لم يسمع من نبيلة وفيه

مشروعية الغسل في يوم الجمعة وترك الأذية وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه أيضا

مشروعية الاستماع والانصات وسأقي البحث عنهما وفيه مشروعية الصلاة قبل خروج

الامام والكف عنها بعد دخروجه وقد اختلف العلماء هل للجمعة سنة قبلها أو لا فانكر

جماعة ان لها سنة قبلها وبالغوا في ذلك قالوا لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن

يؤذن للجمعة الا بين يديه ولم يكن يصليها وكذلك العصا لانه اذا خرج الامام انقطعت

الصلاة وقد حكى ابن العربي عن الحنفية والشافعية انه لا يصلي قبل الجمعة وعن مالك ان

يصلي قبلها واعترض عليه العراقي بأن الحنفية انما يمنعون الصلاة قبل الجمعة في وقت

الاستواء لا بعده وبأن الشافعية تجوز الصلاة قبل الجمعة بعد الاستواء ويقولون ان

وقت سنة الجمعة التي قبلها يدخل بعد الزوال وبأن البيهقي قد نقل عن الشافعي انه قال من

أن الناس التهجير الى الجمعة والصلاة الى خروج الامام قال البيهقي في المعرفة هذا الذي

أشار اليه الشافعي موجود في الأحاديث الصحيحة وهو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

رغب

انهم اما بين أن يجلس الامام على المبرأ ان تقضى الصلاة وراءه وسلم وأبو داود وقول

عبد الله بن سلام المروي عنه مالك وأبي داود والترمذي والشافعي وابن خزيمة وابن حبان من حديث أبي هريرة أنه قال

لعبد الله بن سلام أخبرني ولا نضن على فقال عبد الله بن سلام هي آخر ساعة يوم الجمعة قال أبو هريرة فقلت كيف تكون آخر

ساعة في يوم الجمعة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي فيها قال عبد الله بن سلام ألم يقل

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جلس مجلسا ينتظر الصلاة فهو في صلاة حتى يصلي الحديث واختلف أي الحديثين أرجح

انه أثبت شئ في هذا الباب وقيل
في تعيينها فغير ذلك مما يبلغ نحو
الاربعين تصدى لذكرها الحافظ
في الفتح وعدها واحدا واحدا
حتى بلغ الى القول الثمانى
والاربعين أضربت عنها أخوف
لاطالة لاسيما وليست كهامنة غائرة
بل كثير من يمكن اتحاده مع غيره
وماء القوانى المذكورين
موافق لهما أولا ولأحد هما أو
ضعيف الاسناد أو موقوف
استند قائله الى اجتهاد دون
توقيف قال في الفتح ولا شك ان
رجح الاقول المذكور حديث
أبي موسى وحديث ابن سلام
الحب الطبرى أصح الأحاديث
فيما حديث أبي موسى وأما
الاقوال فيما قول عبد الله بن
سلام اه وحقيقة الساعة
المذكورة جزء من الزمان
مخصوص ويطلق على جزء من
شئ عشر من مجموع الثمارة وعلى
جزء ما غيره - جزء من الزمان >
يقتضى أو على الوقت الحاضر
وقع في حديث جابر المروى عنه
أبي داود وغيره من فروع اسناد
لهدى مسلكا آخر فاختار ان
لا يكون صلى الله عليه وآله وسلم
في الدعاء في الوقتين المذكورين
ان فائدة الابهام لهذه الساعة
وتر كوامعها فالحبيب بعمد

رضي الله عنهم ما نه كان يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصلي بعدها ركعتين ويحدث ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك رواه أبو داود عنه عن أبي هريرة رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة ثم أتى الجمعة فصلى ما قدر
له ثم أتى حتى يفرغ الامام من خطبته ثم صلى معه غفيرة لما بينه وبين الجمعة الاخرى
وفضل ثلاثة أيام رواه مسلم حديث ابن عمر قال العراقي استأذنه صبح وأخرجه الناس
بدون قوله يطيل الصلاة قبل الجمعة قال المنذرى وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن
ماجه من وجه آخر بمعناه والحديثا يدلان على مشروعية الصلاة قبل الجمعة ولم
يتمسك المنافع من ذلك الا بحديث النهى عن الصلاة وقت الزوال وهو مع كون عمومها
مخصصا يوم الجمعة كما تقدم ليس فيه ما يدل على المنع من الصلاة قبل الجمعة على الاطلاق
وغاية ما فيه المنع في وقت الزوال وهو غير محل النزاع والحاصل ان الصلاة قبل الجمعة
مرغب فيها عموما خصوصا فالدليل على مدعى الكراهة على الاطلاق في كل فصلى ما قدر

حسن ما به لا يقول ولنظمه يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة فنه ساعة الخ قال في الفتح ذلك صاحب
ساعة الاجابة فنه في أحد الوقتين المذكورين وان أحدهم لا يعارض الاخر لاحتمال
دل على أحدهما في وقت وعلى الآخر في وقت آخر وهو كقول ابن عبد البر الذي يفتي بالاجتم
و. بقى في نحو ذلك الامام أحمد وهو أولى من طريق الجمع قال الزين بن المنير في الحاشية اذ
وليلة القدر بدت الدواعي على الاكثار من الصلاة والدعاء ولو بين لا تسكن انما هي على ذلك

ذلك من جهة صدق طاب تحذيقها (لا يوافقها) أي لا يصادفها (عبد مسلم) تصدها وأتفق له وقوع الدعاء فيها (وهو قائم يصلي) جعله فعلية حالية والجملة لاولى خرج الغالب لأن الغالب في المصلي أن يكون قائما فلا يعمل معه وهو وان لم يكن قائما لا يكون له هذا الحكم والمراد بالصلاة انتظارها والدعاء والقيام اللازمة والمواظبة لاحقية القيام لان منتظر الصلاة في حكم الصلاة بينهما وبين قوله انها من العصر الى الغروب (يسأل الله تعالى) فيها (شيئا) مما يليق ان يدعو به المسلم ويسأل فيه ربه تعالى وسلم من رواية محمد بن ١٣٢ زياد عن أبي هريرة كالمصنف في الطلاق من رواية ابن سيرين عن أبي هريرة

يسأل الله خير اول ابن ماجه من حديث أبي أمامة ما لم يسأل سراما ولا جدم من حديث سعد بن هبادة ما لم يسأل انما أو قطيعه رحمة وقطيعه الرحمة من جملة الاثم فهو من عطف الخاص على العام للاهتمام به (الاعطاء اياه وأشار) صلى الله عليه وآله وسلم (بيده) الشريفة حال كونه (بقاها) من التقليل خلاف التكثير وللبخاري من رواية سلمة بن علفمة المذكورة ووضع أغلقه على بطن الوسطى أو انخمصر قلنا يزهدا وبرأوى موسى المكجي ان الذي وضع هو بشر بن المفضل راويه عن سلمة وكأنه فسر الاشارة بذلك وام اساعة لطيفة تنتقل ما بين وسط النهار الى قرب آخره وجهذا يصح الجمع بينهما وبين قوله يزهدا أي يقلها وسلم وهي ساعة خفيفة واستشكل حصول الاجابة لكل داع بشرطه مع اختلاف الزمان باختلاف البلاد والمصلي فيتمه بدم بعض على بعض وساعة الاجابة

له فيه ان الصلاة قبل الجمعة لاحد لها قوله ثم انصت في رواية ثم انصت بزيادة باهتوقية قال القاضي عياض وهو وهم قال النووي ليس هو وهما بل هي لغة صحيحة قوله حتى يفرغ الامام قال النووي هو في الاصول بدون ذكر الامام وعاد الضمير اليه لانه لم يصرح بان لم يكن مذكورا قوله وفضل ثلاثة أيام هو نصب فضل على الظرف كما قال النووي قال قال الجاهل معنى المغفرة له ما بين الجمعةين وثلاثة أيام ان الحسنة بعشر أمثالها واصل يوم الجمعة الذي فعل فيه هذه الافعال الجميلة في معنى الحسنة التي يجعل بعشر أمثالها قال بعض العلماء والمراد بما بين الجمعةين من صلاة الجمعة وخطبتهما الى مثل ذلك الوقت حتى يكون الجمعة أيام بالزيادة ولا نقصان ويضم اليها ثلاثة فصير عشرة (وهن أبي عبد رضى الله عنه ان رجلا دخل المسجد يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وآله ولم يحط على المنبر فأمره ان يصلي ركعتين رواء الجمعة الأباد اودرعه الترمذي وانظروا ان رجلا جاء يوم الجمعة في هيئة بذلة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحط بأمره صلى ركعتين والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحط بقلته وهذا يصرح بضعف ما روى انه أمسك عن خطبته حتى فرغ من الركعتين وعن جابر رضى الله عنه قال دخل رجل يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخاطب فقال صليت قال لا قال فصل ركعتين رواء الجمعة وفي رواية اذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخاطب فليركع ركعتين وليتجوز فیه رواء أحد ومسلم وأبو داود وفي رواية اذا جاء أحدكم يوم الجمعة وفرغ من الصلاة فليصل ركعتين متعق عليه) وفي الباب عن سهل بن سعد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين وقد تقدم وعمر أنس عند الدارقطني قال جاء رجل ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخاطب فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم قم فاركع ركعتين وامسك عن الخطبة حتى فرغ من صلاته قال الدارقطني أسنده عبيد بن محمد العبدي عن معمر عن أبيه عن قتادة عن أنس ورواه فيه والاصواب عن معمر عن أبيه كذلك رواه أحمد بن حنبل وغيره عن معمر ثم رواه

متعلقة بالوقت فكيف يتفق مع الاختلاف واجب باحتمال أن تكون ساعة الاجابة متعلقة طريق

بقوله كل مصلي كما قيل نظيره في ساعة الكراهة واهل هذا فائدة جعل الوقت الممتد مظنة لها وان كانت هي خفيفة قاله في فتح الباري ويحتمل أن يكون مبرور عن الوقت بالقول فيكون التقدير وقت جواز الخطبة أو الصلاة ونحو ذلك والله أعلم وهذا الحديث فضل يوم الجمعة لاختصاصه بساعة الاجابة وفي مسلم انه خير يوم طلعت فيه الشمس وفيه فضل الدعاء واستحباب الاكنا منه عن جابر بن عبد الله موصى الله عنهما قال بينما نحن نصلى (أي الجمعة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) المراد بالصلاة

هذا الظاهر جامع بينهما وبين رواية عبد الله بن ادريس عن حصين عنده مسلم ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فهو من باب تسمية الشيء باسم ما قارب به وهذا المثل بالصحابه تحسينا لفظ من سألنا انه كان في الصلاة لكن يحتمل انه وقع قبل النهي نعم في المراسيل لابي داود عن مقاتل بن حيان ان الصلاة حينئذ كانت قبل الخطبة فان ثبت زال الاشكال لكنه مع شذوذه معضل وجوابه فيما قوله (اذا قبلت غير) بكسر العين ابل (تحمل طعاما) من الشام لاجية الكلبى أو لعبد الرحمن بن عوف روى الاول الطبراني والى ابن مردويه وجمع بينهما باحتمال أن تكون ١٢٣ لعبد الرحمن ودحية صغير وكافا مشتركين

(فالتفتوا اليها) أى انصرفوا الى العمير وفي رواية ابن فضال في البيوع فاذن الناس أى فتفرقوا وهو موافق للفظ الآية واد على ان المراد بالالتفات الانصراف وفيه رد على من حال الالتفات على ظاهره فقال لا يفهم من هذا الانصراف عن الصلاة وقطعها وانما يقفهم من التفتهم بوجدهم أو بقلوبهم وأما هيئة الصلاة المجزئة فباقية ثم هو مبني على أن الانقضاء وقع في الصلاة وقد ترجح فيها أمر أنه كان في الخطبة فلو كان كما قبلنا وقع هذا الانكار الشديد فان الالتفات فيها لا ينافي الاستماع وفي قوله فالتفتوا التفت لان الالتفات يقتضى أن يقول فالتفتوا وكان المكتمة في عدول جابر عن ذلك انه لم يكن هو ممن اتفق حتى ما بقى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا اثنا عشر رجلا) وفي رواية على بن عاصم عن حصين حتى لم يبق معه الا ربعون رجلا روى الدارقطني ولو سلم من ضعف حفظ على بن

طريق أحمر سلا وسيد بن محمد هذا روى عنه أبو حاتم وإنما لكم عليه الدارقطني بالوجه فحافظه من هو أحفظ منه أحمد بن حنبل وغيره وهذا الحديث هو الذى أشار اليه المصنف وفي الباب أيضا عن سالم بن أحمد قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا جاء أحدكم والامام يخطب فليصل ركعتين خفية متين ورواه أيضا بن عدي في السكامل قوله ان رجلا وكذلك قوله دخل رجل هو سليمان بن مهران بن هبة وقيل ابن عمر لغطفاني وقع مسمى في هذه لقصة عنده مسلم وأبي داود والدارقطني وقيل هو النعمان ابن قوقل كذا وقع عند الطبراني من رواية منصور بن أبي الأسود عن الأعشى قال أبو حاتم الرازي وهم نية منصور ووقع عند الطبراني أيضا من طريق أبي صالح عن أبي ذر انه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يخطب فقال له صليت ركعتين الحديث وفي استناده ابن لهيعة قال لفظ المشهور عن أبي ذر انه جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو جالس في المسجد كذا عند ابن حبان وغيره وعند الدارقطني جاء رجل من قيس المسجد فذكر حقوقه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحافظ لا يحافظ **ك**ونه سليمان بن غطفان من قيس قوله صليت قال الحافظ كذا لا كثيرا بحذف همزة الاستفهام وثبتت في رواية الاصل في الأحاديث المذكورة في الباب تدل على مشروعية تحية المسجد حال الخطبة والى ذلك ذهب الحسن وابن عيينة والشافعي وأحمد وإسحق ومكحول وأبو قور وابن المنذر وحكام النووي عن فقهاء الحديث وحكي ابن العربي ان محمد بن الحسن حكاه عن مالك وذهب الثوري وأهل الكوفة الى انه يجلس ولا يصلح حال الخطبة حكى ذلك الترمذي وحكام القاضي عياض عن مالك والليث وأبي حنيفة ومروان السلف من الصحابة والتابعين وحكام العراقي عن محمد بن سيرين وشريح القاضي والنفخي وقنادة والزهرى ورواه ابن أبي شيبة عن علي وابن عمرو بن عباس وابن المسيب ومجاهد وعطاء بن نبيح ورواه الزبير ورواه النووي عن عثمان والى ذلك ذهب الهادي وأبو عيسى أحمد بن محمد بن علي عليه وآله وسلم اسلمك بان ذلك واقعة عين لا عوم لها فيحتمل اختصاصه بالملك قالوا ويدل على ذلك ما وقع في حديث أبي سعيد ان الرجل كان في هيئة بزة فقال له صليت قال لا قال صر الركعتين وحض الناس على الصلاة فأمره ان يصلى ابراهيم الناس وهو قائم فيتم صدقون عليه ويؤيده ان في هذا الحديث عند أحمد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عاصم وتقدم فانه خالفه أصحاب حمدين كلهم **ك**ان من أقوى الأدلة لشاعية وردت الملكية على الشافعية والحنابلة حيث اشتهر طوا الصفة لجمعة أربعين رجلا بقوله في حديث الباب حتى ما بقى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا اثنا عشر رجلا وأجيب انه ليس فيه انه ابتدأ بأثنى عشر بل يحتمل عودهم قبل طول الزمان أو عود غيرهم مع سماعهم أركان الخطبة وقوله اختلف فيما اذا انقضوا وأما تسميتهم فعند مسلم ان جابر قال انافهم وله أيضا فيهم أبو بكر وعمر وفي تصدير اسمعيل الشامي ان سألنا مولى أبي حذيفة منهم وعن ابن عباس ان منهم الخلفاء الأربعة وابن مسعود وأما من الانصار وحكى الصمعيلى

بسننهم منقطع ان الاثنى عشرهم العشرة لمبشرة وبالل و ابن مسعود (فقرئت هذه الآية) فظاهر ذلك أنهم انزلت بسبب قدوم
 العير المذكورة (واذا رأوا تجارة أو راهوا) هو النابل الذي يضرب قدوم التجارة فربما قدومها وأعلامها (انفضوا اليها وتروك
 قائما) لم يقل اليها حالان الا هو لم يكن مقصود لذاته وانما كان تبعاً للتجارة أو حذف للدلالة على أن أحدهما على الآخر أو أريد الضمير الى
 مصدر الفعل المتقدم وهو الرؤية أي انفضوا الى الرؤية الواقعة على التجارة والآلهة والترديد للدلالة على ان منهم من انفض
 لمجرد سماع الطبل ورؤيته وقد استشكل ١٣٤ الاصيلي حديث الباب مع وصفه تعالى بانهم لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن

ذكر الله وأجاب باحتمال أن
 يكون هذا الحديث قبل نزول
 الآية قال في الفتح وهذا الذي
 يتعين المصير اليه مع انه ليس
 في آية النور التصريح بنزولها
 في الصحابة وعلى تقدير ذلك فلم
 يكن تقدم لهم نهى عن ذلك فلما
 نزلت آية الجمعة ونهوا من اقام
 ذلك اجتمعوا فوصفوا بما في آية
 النور اه وذكر الحديث ان
 أيام مسعود الدمشقي ذكر في آخر
 هذا الحديث انه صلى الله عليه
 وآله وسلم لم قال لو تبايعتم حتى لم
 يبق منكم أحد لبالكم
 الوادي نارا قال وهذا المأجده
 في الكتابين ولا في مستخرجي
 الاسماعيليين والبرقاني قال وهي
 قائمة من أبي مسعود ولعلنا
 نجد بها بالإسناد في ما بعد اه
 قال الحافظ ابن حجر رحمه الله
 ولم أره الزيادة في الاطراف
 لابي مسعود ولا هي في شيء من
 طرف حديث جابر المذكور
 وانما وقعت في مرسل الحسن
 وقتادة وكذا في حديث ابن
 عباس عند ابن مردويه وفي

قال ان هذا الرجل دخل في هيئة بذرة رأنا رجوا أن يفتن لرجل فيصدق عليه ويؤيده
 أيضا قوله صلى الله عليه وآله وسلم لاسمك في آخر الحديث لانه قد نزل مثل هذا أخرجه ابن
 حبان ورد هذا الجواب بان الاصل عدم الخصومة والتعليل بكونه صلى الله عليه وآله
 وسلم قصد التصديق عليه لا يمنع القول بجواز التحية فان المنايع لا يجوزون الصلاة في
 هذا الوقت لعله التصديق ولو ساغ هذا لساغ مثله في سائر الاوقات المكروهة ولا فائدة في
 كذا قال ابن المنير ومما يرد هذا التأويل ما في الباب من قوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا
 جاء أحدكم يوم الجمعة الخ فان هذا نص لا يتطرق اليه التأويل قال النووي لا أظن عالما
 يبلغه هذا اللفظ صحيحا فيقال له اه قال الحافظ والحاصل للمنايع على التأويل المذكور
 أنهم زعموا ان ظاهر معارض لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وقوله صلى الله
 عليه وآله وسلم اذا قلت لصاحبك أنصت والامام يخطب فقد لغوت متفق عليه قالوا فاذا
 امتنع الامر بالمعروف وهو أمر الاغني بالانصات فبمع التشاغل بالتحية مع طول زمنها
 أولى وعارضوا أيضا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الذي دخل يتخطى رقاب الناس وهو
 يخطب قد آذيت وقد تقدم قالوا فامر بالجلوس ولم يأمره بالتحية وبما أخرجه الطبراني
 من حديث ابن عمر رفعه اذا دخل أحدكم المسجد والامام على المنبر فلا صلاة ولا كلام
 حتى يفرغ الامام ويحجب عن ذلك كله بإمكان الجمع وهو مقدم على المعارضة المؤدية الى
 اسقاط أحد الدليلين اما في الآية فليست الخطبة قرآنا وما فيها من القرآن الامر
 بالانصات حال قراءته عام مخصوص بأحاديث الباب وأما حديث اذا قلت لصاحبك أنصت
 فهو وارد في المنع من المسكالة لا غير ولا مكاملة في الصلاة ولو سلم انه يتنازل كل كلام حتى
 الكلام في الصلاة لكان عموما مخصوصا بأحاديث الباب قال الحافظ وأيضاً صلى التحية
 يجوز ان يطلق عليه انه منعت حديث أبي هريرة المتقدم انه قال يا رسول الله سكونك بين
 التسمية والقراءة ما تنول فيه فاطلق على القول مع السكوت وأما أمره صلى الله
 عليه وآله وسلم لمن دخل يتخطى الرقاب بالجلوس فذلك واقعة عين ولا عموم لها فيجوز أن
 يكون أمره بالجلوس قبل مشروعيتهما أو أمره بالجلوس بشرطه وهو قبل التحية وقد
 عرفت قبل ذلك أو ترك أمره بالتحية لبيان الجواز أو لكونه وقع في آخر الخطبة وقد
 ضاق الوقت عن التحية وأما حديث ابن عمر فهو ضعيف لان في اسناده أيوب بن نعيم قال

حديث انس عند اسمعيل بن أبي زياد وسنده ساقط اه وفي الحديث ان الخطبة تكون من قيام وانما أبو
 تشتط في الجمعة حكاه الفرطبي واستبعدوه وان السبع وقت الجمعة ينقطع ترجم عليه سعيد بن منصور وكانه أخذ من كونه صلى
 الله عليه وآله وسلم لم يأمرهم بفتح ما تباعوا فيه من العير المذكورة ولا يخفى ما فيه وفيه كراهة ترك سماع الخطبة بعد الشروع
 فيها وقول البخاري اذا نفر الناس عن الامام في صلاة الجمعة فصلاة الامام ومن بقي معه جائزة يؤخذ منه أنه يرى ان الجميع لو
 اتفصوا في الركعة الاولى لم يبق الا الامام وحده انه لا تصح له الجمعة وهو كذلك عند الجمهور وقيل يجهلونها فظهر ما قلنا قلت شرط

أكثر الفتاة الصلاة الجمعة شرطا كالأمام العادل وصاحب الجامع والمصر الكبير وأعداد الجماعة وغير ذلك وليس عابها
الثارة من علم بل ليصح ما يروى في ذلك عن بعض السلف فضلا عن أن يصح فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن طول
المقال في هذا المقام فلم يأت بطائل قط ولا يستحق ما لا يصلح له أن يشتغل برده بل يكفي فيسه أن يقال هذا كلام ليس من
الشريعة وكل ما ليس هو منها فهو ردأي مردود على قائله مضروب في وجهه ومن شاء الاطلاع على صحة قولنا هذا فعليه
بمراجعة كتب الشوكاني رحمه الله وأمثاله من المحققين الجامعين بين الفقه ١٣٥ والحديث ورواة هذا الحديث ما بين

بغدادى تركوفى وواسطى وفيه
الحديث والعنفذة والقول
وأخرجه المؤلف أيضا في البيوع
والتفسير ومسلم في الصلاة
والترمذى في التفسير وكذا
النسائى فيه وفي الصلاة وعن
ابن عمر رضى الله عنهم ما أن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
كان يصلى قبل الظهر ركعتين
وبعداه ركعتين وبعد المغرب
ركعتين في بيته وبعد العشاء
ركعتين وكان لا يصلى بعد الجمعة
حتى ينصرف من المسجد إلى
بيته (فيه صلى) فيه (ركعتين)
لأنه لو صلاه ما فى المسجد ربما
يتوهم أنهما اللتان حذفتا وصلاة
الليل في الخلو أفضل ولما ذكر
شأن الصلاة قبلها والظاهر
أنه قامها على الظهر وأقوى ما
يستدل به على مشروعيةها عموم
ما صححه ابن حبان من حديث
ابن الزبير مر فوعا ما من صلاة
مفروضة الا وبين يديهما ركعتان
ومثله حديث عبد الله بن مغفل
الماضى في وقت المغرب بين كل
أذانين صلاة وأما احتياج

أوزمة وأبو حاتم منه كالحديث والاحاديث الصحيحة لا تعارض بمثلها وقد أجاب
المنايعون عن أحاديث الباب بأجوبة غير ما تقدم وهي زيادة على عشرة أو ردها الحافظ
في الفقه بعضهم سابقا لا يفتى الاشتغال بذكره وبعضهم لا يفتى إهماله فمن البعض الذى
لا يفتى إهماله قولهم أنه صلى الله عليه وآله وسلم سكت عن خطبته حتى فرغ من
صلاته قالوا يدل على ذلك حديث أنس المتقدم ويحجب عن ذلك بأن الدارقطنى وهو
الذى أخرجه قال أنه مرسل أو مضعف وأيضا يعارضه اللفظ الذى أورده المصنف عن
الترمذى على أنه لو تم لهم الاعتذار عن حديث سليلك بمثل هذا لما تم لهم الاعتذار بمثله
عن بقية أحاديث الباب المصرحة بأمر كل أحد إذا دخل المسجد والامام يخطب ان
يوقع الصلاة حال الخطبة ومنها أنه لما تشاغل صلى الله عليه وآله وسلم بخطبة سليلك سقط
فرض الاستماع اذ لم يكن منه صلى الله عليه وآله وسلم خطبة في تلك الحال وقد ادعى ابن
العربي ان هذا أقوى الاجوبة قال الحافظ وهو أضعفها لان الخطبة لما انقضت رجع
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى خطبته وتشاغل سليلك بامتثال ما أمر به من
الصلاة فصح أنه صلى الله عليه وآله وسلم حال الخطبة ومنها أنهم اتفقوا على ان الامام يسقط عنه التحية مع
أنه لم يكن قد شرع في الخطبة فسقط طها على المأموم طريق الاولى وتعتقب بأنه قيام في
مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار ومنها عمل أهل المدينة خلفا عن سلف من لدن
العصاية إلى عهد مالك ان التنفل في حال الخطبة ممنوع مطلقا قال الحافظ وتعتقب بجمع
اتفاق أهل المدينة فقد ثبت فعل التحية عن أبي سعيد روى ذلك عنه الترمذى وابن
خزيمة وصحاح وهو من فقهاء العصاية من أهل المدينة ووجه له عنه أصحابه من أهل
المدينة ولم يثبت عن أحد من العصاية تحريم ما يخالف ذلك وأما ما نقله ابن بطال عن
عمر وعثمان وغير واحد من العصاية من المنع مطلقا فاعقاده في ذلك على روايات منهم
نعم الاحتمال على أنه لا حاجة في فعل أهل المدينة ولا في إجماعهم على فرض ثبوته كما تقر في
الاصول قوله في حديث الباب وليتجاوز فيه ما فيه مشروعية التحية لئلا الصلاة
ليتفرغ لسماع الخطبة ولا خلاف في ذلك بين القائلين بأنهم اتفقوا على مشروعية الصلاة التحية حال
الخطبة قوله صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين فيه ان داخل المسجد حال الخطبة بركة مصر على ركعتين قال
المصنف رحمه الله تعالى ومفهومه يمنع من تجاوز الركعتين بمجرد خروج الامام وان لم يتكلم

النوى في الخلاصة على إيجابه بآب في بعض طرق حديث الباب عند أبي داود وابن حبان عن نافع قال كان ابن عمر يطيل
الصلاة قبل الجمعة ويصلى بعداه ركعتين في بيته ويحدث ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك فتعقب أن
قوله كان ينعى ذلك حادثة على قوله ويصلى بعد الجمعة ركعتين في بيته ويدل له رواية الحديث عن نافع عن عبد الله أنه كان إذا صلى
الجمعة انصرف فجدد سجدة في بيته ثم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع ذلك رواه مسلم وأما قوله كان يطيل
الصلاة قبل الجمعة فان كان المراد بعد دخول الوقت فلا يصح أن يكون مر فوعا لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج إذا

زالت الشمس فبشغل بالخطبة ثم بصلاة الجمعة وإن كان المراد قبل دخول الوقت فذلك مطلق نافله لا لصلاة راتبة فلا حجة فيه لسنة الجمعة التي قبلها بل هو تنقل مطلق وقد ورد انتزاع فيه في حديث سلمان وغيره حيث قال فيه ثم صلى ما كتب له قاله في الفتح وينبغي أن ينصل بين الصلاة التي بعد الجمعة وبينها ولو نحو كلام أو تحوّل لأن معاوية أنكر على من صلى سنة الجمعة في مقامها وقال له إذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تخرج أو تهلكم فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرنا بذلك إن لا نوصل صلاة بصلاة حتى نخرج ١٣٦ أو تهلكم رواه مسلم وقال أبو يوسف تبلى بعد هاستا وقال أبو حنيفة ومحمد

وفي رواية عن أبي هريرة وجابر قالاجامسلمين العطاء من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحطب فقال له أصليت ركعتين قبل أن تبجي قال لا قال فصل ركعتين وتجوّز فيهما رواه ابن ماجه ورجال أسناده ثقات وقوله قبل أن تبجي يدل على أن هاتين الركعتين سنة للجمعة قبلها وليس تأخيرة للمسجد اهـ حديث ابن ماجه هذا وكما قال المصنف وصححه العراقي وقد أخرجه أيضا أبو داود من حديث أبي هريرة والبخاري ومسلم من حديث جابر وقد ذهب إلى مثل ما قال المصنف الأوزاعي فقال إن كل صلى في البيت قبل أن يبجي فلا يصلى إذا دخل المسجد وركعتي بآن المانع من صلاة الجمعة لا يجزئ التمتع قبل حال الخطبة مطلقا قال في الفتح ويجوز أن يكون مع في قبل أن تبجي أي إلى الموضع الذي أت فيه وغائده الاستثناء احتمال أن يكون صلاة في موضع للمسجد ثم تقدم قدم أي قرب من سماع الخطبة كما تقدم في قصة الذي تحطى ويؤيده أن في رواية مسلم أصليت الركعتين بالآب واللام وهو لعله رولا عنه هناك أقرب من نية للمسجد

(باب ما جاء في التجميع قبل الزوال وبعده)

(عن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الجمعة حين تميل الشمس رواه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي وعنه رضي الله عنه قال كانه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة ثم ترجع إلى القائله فتقبل رواه أحمد والبخاري وعنه رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أشد البعد بكر بالصلاة وإذا أشد الحر أبرد بالصلاة يعني الجمعة رواه البخاري هكذا وعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال كنا نجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا زالت الشمس ثم ترجع تتجمع التي أخرجه وعن مهمل بن عبد رضي الله عنه قال ما كنا نقبل ولا نتغدى إلا بعد الجمعة رواه الجماعة وزاد أحمد ومسلم والترمذي في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم * وعن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة ثم ذهب إلى جالنا فخرج بها حين ترزول الشمس يعني التواضع * رواه أحمد ومسلم والنسائي وعن عبد الله ابن سنان السلمي رضي الله عنه قال شهدت الجمعة مع أبي بكر فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ثم شهدتها مع عمر فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول اتصف النهار ثم

أربعاً كالتى قبلها له أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بعد الجمعة أربعاً ثم يصلى ركعتين إذا أراد الانصراف ولهما قوله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد منكم الجمعة فليصل أربعاً قبلها وبعدها أربعاً رواه الطبراني في الأوسط وفيه محمد بن عبد الرحمن السهمي وهو ضعيف عند البخاري وغيره وقال الحافظ في الفتح وورد في سنة الجمعة التي قبلها أحاديث ضعيفة منها عن أبي هريرة رواه البزار لم ينظر كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً وفيه محمد بن عبد الرحمن السهمي وهو ضعيف عند البخاري وغيره وقال الأثرم أنه حديث رواه ومنها عن ابن عباس مثله وزاد لا يفصل في شيء منهم أخرجه ابن ماجه بسند رواه قال النووي في الخلاصة أنه حديث باطل وعن ابن مسعود عنه الطبراني أيضاً مثله وفي أسناده ضعف وانقطاع وقال المالكية لا يصلي بعدها والمسجد لأنه صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم كان يتعريف بعد الجمعة ولم يركع في المسجد وقال صاحب تنقيح القناع من الحنابلة ولا سنة شهدتها للجمعة قبلها أنه لا بعده في كلامه وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وهذا آخر حديث في كتاب الجمعة وذكر الحافظ ابن القيم رحمه الله في الهدى ليوم الجمعة ثنتين وثلاثين خصوصية وفيها أنها يوم عيد ولا يصام منفردا وقرأة ألم تنزيل وهل أتى في صبحها والجمعة والمناقض فيها والغسل فيها والطيب والسواك وأحسن الثياب وتحيمة المسجد والتبكير والاشتغال بالعبادة حتى يخرج الخطيب والخطبة والانصات وقرأة السكوت ونفي كراهة التأذلة وقت

الاستواء ومنع السفر قبلها وتضعيف أجر الذهاب إليها بكل خطوة أجر ستة وثلاثون نجر جهنم في يومها وساعة الاجابة وتكفي
 الاثم وانهم يوم الزيد والشاهد والمذخر لهذه الامة وخير أيام الاسبوع وتحتج مع فيه الارواح ان ثبت الخبر فيه قال في الفتح
 وذكر اشياء أخر في انظر وترك اشياء يطول تتبعها اه قلت وقد ذكر الشيخ محمد الدين النيروز آبادي شيخ الحافظ صاحب
 القاموس أيضا في كتابه سفر السعادة خصائص كثيرة ليوم الجمعة تبعه صاحب الهدى لانطول يذكرها

* (بسم الله الرحمن الرحيم باب صلاة الخوف) * ١٢٧ أي كذبتم امن حيث انه يحتمل في الصلاة عنده مالا

يحتمل فيها عند غيره وقد جاءت في
 كيفية تماسم الجمعة عشر نواها قال في
 الفتح وقد بينا شيخنا أبو الفضل
 في شرح الترمذي لكن يمكن
 تدانها ومن ثم قال الحافظ ابن
 القيم رحمه الله في زاد المعاد
 أصولها ست صفات وبلغها
 بعضهم أكثر وهؤلاء كبارا وأ
 اختلاف الرواة في قصة جعلوا
 ذلك وجهان فعليه صلى الله عليه
 وآله وسلم رانما هو من اختلاف
 الرواة قال في الفتح وهذا هو
 المعتقد والمسه أشار شيخنا بقوله
 يمكن أن تتداخل وحكي ابن
 القصار المالكي ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم صلاة عشر
 مرات وقال ابن العربي صلاة
 أربع وعشرين مرة وقال الخطابي
 صلاة في أيام مختلفة بأشكال
 متباينة يتحرى فيها ما هو الاحوط
 للصلاة وأبلغ للحرص فهي على
 اختلاف صورها منفعة المعنى
 اه (عن عبد الله بن عمر رضي
 الله عنهما قال غزوت مع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لم
 قبل أي جهة (فجد) ارض

ثم دهم مع عثمان فكانت صلواته وخطبته الى ان أقول زال النهار فإرأيت أحدا عاب
 ذلك ولا أتذكره رواه الدارقطني والامام أحمد في رواية ابنه عبد الله واحتج به وقال
 وكذلك روى عن ابن مسعود وجابر وسعيد ومعاوية انهم صلوا قبل الزوال) أثر عبد
 الله بن سيدان السلمي فيه مقال لان البخاري قال لا يتابع على حديثه وحكي في الميزان عن
 بعض العلماء انه قال هو مجهول لاجبة فيه قوله حين قيل الشمس فيه اشعار بمواظبة
 صلى الله عليه وآله وسلم على صلاة الجمعة اذا زالت الشمس قوله كان في الجمعة مع النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ثم ترجع الى القائله تنقيلا وفي لفظ البخاري كتاب بكر بالجمعة
 تنقيلا بعد الجمعة وفي لفظه أيضا كان في مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم الجمعة ثم
 تكون القائله وظاهر ذلك انهم كانوا يصلون الجمعة باكر النهار قال الحافظ لكن طريق
 الجمع أولى من دعوى التمارض وقد تقرر ان التبعي يطلق على فعل الشئ في أول وقته
 أو تقديمه على غيره وهو المراد هنا والمعنى انهم كانوا يبدئون بالصلاة قبل القبلة بخلاف
 ما جرت به عادتهم في صلاة الظهر في الحرفانهم كانوا يقيمون ثم يصلون لمشرعية الابرار
 اه والمراد بالقائله المذكرة في الحديث نوم نصف انهار قوله اذ اشتد البرد بكر
 بالصلاة أي صلاة في أول وقتها قوله واذا اشتد الحر أبرر بالصلاة يعني الجمعة يحتمل أن
 يكون قوله يعني الجمعة من كلام التابعي أو من دونه أخذ القائله عما فهمه من التسوية
 بين الجمعة والظهر عند أنس ويؤيده ما عند الامام علي بن أنس من طريق أخرى وليس
 فيه قوله يعني الجمعة قوله فجمع هو بتشديد الميم المكسورة ثم تنبع النفي فيه تصريح
 بأنه قد وجد في ذلك الوقت في يسير قال الووري انما كان ذلك لشدة التعب وقصر
 حيطانهم وفي رواية للبخاري ثم تنصرف وليس للعبطان نيل تنظله وفي رواية لمسلم
 وما نجد فيها تنظله والمراد في الظل الذي يستظل به لان في أصل الظل كما هو الاكثر
 الاغلب من توجه النفي الى القيود الزائدة وبدل على ذلك قوله ثم ترجع تنبع النفي قبل
 وانما كان كذلك لان الجدران كانت في ذلك العصر قصيرة لا يستظل بظلالها الا بعد نومه
 الوقت فلا دلالة في ذلك على انهم كانوا يصلون قبل الزوال قوله ما كان ثقيل ولا تغدى الا
 بعد الجمعة فيه دليل لمن قال بجواز صلاة الجمعة قبل الزوال وإلى ذلك ذهب أحمد بن حنبل
 واختلاف أصحابه في الوقت الذي يصح فيه قبل الزوال هل هو الساعة السادسة أو

١٨ نيل عطاه وحوكل ما ارتفع من بلاد العرب من تهامة الى العراق وكانت الغزوة ذات الرقاع وأول ما صليت
 صلاة الخوف فيها سنة أربع أو خمس أو ست أو سبع وقول الغزالي في الوسيط وتبعه الرازي انهم آخر الغزوات ليس بصحيح وقد
 أنكره عليه ابن الصلاح في مشكل الوسيط (فوازينا العرو بالزاي أي قابانهاهم بالوحدة) فصار فقالهم فقام رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يصلي لنا أي لا جلنا أو بنا (فقامت طائفة معه) زاد في غير رواية أبي ذر رضي عنى الى حيث لا تبلغهم سمام
 العدو (وأقبلت طائفة على العدو ويركع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وسيلم عن معبر مسجد سيدتين ثم ثبت قائما (ثم

انصرفوا) بالنية وهم في حكم الصلاة عند قيامه صلى الله عليه وآله وسلم الى الثانية منتهباً أو عقب رفعه من السجود (مكان الطائفة التي لم تصل) أي فقاموا في مكانهم في وجه العدو (بخافاً) أي الطائفة الاخرى التي كانت تحرس وهو صلى الله عليه وآله وسلم قائم في الثانية وهو صلى الله عليه وآله وسلم قارئ منتظر لها (فركع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بهم ركعة وسجد سجدتين ثم سلم فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدتين) وفي المغازي ما يدل على انها كانت العصر وظاهر قوله فقام كل واحد الخ انهم اتوا في حالة واحدة ١٣٨ ويحتمل انهم اتوا على التعاقب وهو الأرجح من حيث المعنى والافيد: لمزم

تضييع الحراسة المطلوبة وان أراد الامام وحده ويرجعه مارواه أبو داود من حديث ابن مسعود ولنظنه ثم سلم فقام هؤلاء أي الطائفة الثانية فقاموا لانفسهم ركعة ثم سلموا ثم ذهبوا ورجع أولئك الى مقامهم فقاموا لانفسهم ركعة ثم سلموا وظاهره ان الطائفة الثانية والت بين ركعتيها ثم أتمت الطائفة الاولى بعد ووقع في الرائي تبعاً لغيره من كتب الفقه ان في حديث ابن عمر هذا ان الطائفة الثانية تأخرت وجاءت الطائفة الاولى فقاموا ركعة ثم تأخروا وعادت الطائفة الثانية وأتموا قال الحافظ ولم تنف على ذلك في شيء من الطرق وبهذه الكيفية أخذ الحنفية واختار الكيفية التي في حديث ابن مسعود أشهر والاو اذعي وهي موافقة لحديث سهل بن أبي حمزة من رواية مالك عن يحيى بن سعيد واستدل بقوله طائفة على انه لا يثـ ترطاستواء الفريقين في العدد لكن لا بد أن تكون التي تحرس يحصل الثقة

الخلاصة: أو وقت دخول وقت صلاة العبد ووجه الاستدلال به ان الغداة واقية لولة محلهم ما قبل الزوال وحكا عن ابن قتيبة انه قال لا يسمى غداة ولا قاله بعد الزوال وأيضاً قد ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخطب خطبتين ويجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس كما في مسلم من حديث أم هانئ بنت عمار بنت عبد الرحمن انها قالت ما حفظت في القرآن لجيد الا من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقرأها على المنبر كل جمعة وعند ابن ماجه من حديث أبي بن كعب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ يوم الجمعة تبارك وهو قائم يذكرك بياوم الله وكاب يلقى الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين كانت ذلك عندهم مسلم من حديث علي وأبي هريرة وابن عباس ولو كانت خطبته وصلاته بعد الزوال لما انصرف منها الا وقد صار للبعثان نيل يستظل به وقد خرج وقت الغداة والفقهاء وأصرح من هذا حديث جابر المذكور في الباب فانه صرح بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة ثم يذهبون الى مجاله فيريحونها عند الزوال ولا يلجئ الى التأويلات المتعسفة التي ارتكبتها الجمهور واستدلوا بالاحاديث القاضية بانه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الجمعة بعد الزوال لا يثنى الجواز قبله وقد أغرب ابن العربي فنقل الاجماع على انها لا تجب حتى تزول الشمس الا ما نقل عن أحمد وهو مردود فانه قد نقل ابن قدامة وغيره عن جماعة من السلف مثل قول أحمد وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن سالم انه قال صلى بنا عبد الله بن مسعود الجمعة ضحى وقال خشيت عليكم الحمر وأخرج من طريق سعيد بن سويد قال صلى بنا معاوية الجمعة ضحى وكذلك روى عن جابر وسعيد بن زيد كما في رواية أحمد التي ذكرها المصنف وروى مثل ذلك ابن أبي شيبة في المصنف عن سعيد بن أبي وقاص قوله وعن عبد الله بن سيدان السلي أخرج هذا الاثر أيضاً أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة وابن أبي شيبة قال الحافظ ورجاله ثقات الا عبد الله بن سيدان فانه تابعي كبير الا انه غير معروف المحدث قال ابن عدي يشبهه الجهول وقال البخاري لا يتابع على حديثه وقد عارضه ما هو أقوى منه روى ابن أبي شيبة من طريق سويد بن غفلة انه صلى مع أبي بكر وعمر حين تزول الشمس واستاء مقوى

(باب تسليم الامام اذا رافق المنبر والتأذين اذا جلس عليه واستقبال المأمومين له) *

به في ذلك والطائفة تطلق على التلييل والكثير حتى على الواحد ولو كانوا ثلاثة ووقع لهم الخوف عن جاز لا حدهم ان يصلي بواحد ويحرم واحد ثم يصلي الآخر وهو أقل ما يثـ وروى في صلاة الخوف جماعة على القول باقل الجماعة مطلقاً لكن قال الشافعي اكره ان يكون كل طائفة أقل من ثلاثة لانه أعاد عليهم ضمهم للجمع في قوله أسلمهم - مذكرة النووي في شرح مسلم وغيره واستدل به على عظم أمر الجماعة بل على ترجيح القول بوجودهم الا ارتكاب أمور كثيرة لا تغتفر في غير هاتولي كل احدى منفرداً لم يقع الاحتياج الى معظم ذلك وقد ورد في كيفية صلاة الخوف صفات كثيرة وروى ابن عبد البر هذه

الكيفية الواردة في حديث ابن عمر على غيرها القوة الاسناد ورواؤه في أن المأموم لا تتم صلته قبل سلام امامه وعن أحمد قال ثبت في صلاة الخوف ستة أحاديث أو سبع مبيعة أي أفعال المرء جازمال إلى ترجيح حديث سهل بن أبي حنيفة وكذا روي عنه الشافعية ولم يختره حتى شيا على شيء وبه قال الطبري وغير واحد منهم ابن المنذر وسرته ثمانية أوجه وكذا ابن حبان في صحيحه وزاد ناسا معا وقال ابن حزم صح فيها أربعة عشر وجها ورواها في حرمه مفرد وقال ابن عمر بن أبي القيس جاء فيها روايات كثيرة أصحها ست عشرة رواية مختلفة ولم يبينها وقال النووي في شرح مسلم لم ينفوه ولم يبينها ١٣٩ أيضا وزاد أبو الفضل وجها آخر فصارت

سبعة عشر وجها كما تقدم وذكر القسطلاني في الارشاد تفرعات الفقهاء في ذلك وفي كتب الفقه تفاصيلها كثيرة وفروع لا يحتمل هذا الشرح المختصر بسطها قال الشوكاني رحمه الله في شرح الدرر صلاة الخوف قد صلاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على صفات مختلفة وقد صح منها أنواع ثم ذكرها قال وكلاهما مجزئة لأنها وردت على أئمة كثيرة وكل نحو روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو جائز يفعل الإنسان ما هو أخف عليه وأوفق بالمصلحة حالته وإذا اشتد الخوف واتهم القتال صلاها الرجل والراكب ولو إلى غير القبلة ولو بالإيماء ويقال لها عند النجاشي القنال صلاة المسايغ اه وروى في السبل الجرار ووردت على أئمة مختلفة وثبت فيها أصناف فإنها فعل المملوك فقد أجبر أنهم وقد ذكرنا ما ورد فيها من الأنواع في شرحنا للمتنى وذكرنا جله ما صح من ذلك فليرجع إليه فان أراد يحتاج إلى تطوير ليحذف ما هو

عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صعد المنبر سلم رواد ابن ماجه وفي اسناده ابن لهيعة وهو لا يثبت في سنده عن الشعبي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (مرسلا) الحديث أخرجه الأثرم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي اسامة عن مجاهد عن الشعبي قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس فقال السلام عليكم وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة عن الشعبي مرسلا واسناد ابن ماجه فيه ابن لهيعة كما قال المنهك وهو ضعيف وفي الباب عن ابن عمر عند ابن عدي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا نادى من المنبر سلم على من عند المنبر ثم صعد فإذا استقبل الناس بوجهه سلم ثم تعد وأخرجه أيضا الطبراني والبيهقي وفي اسناده عيسى بن عبد الله الأنصاري قد ضعه عنه ابن عدي وابن حبان وفي الباب أيضا عن عطاء مرسلا كذا قال الحافظ في التلخيص وقال الشافعي بلغنا عن سلمة بن الأكوع أنه قال خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطبتين وجلس جلستين وحكى الذي حدثني قال استوى صلى الله عليه وآله وسلم على الدرجة التي تلي المنبر فقام ثم جلس على المنبر فقام ثم جلس على المؤذن من الأذان ثم قام فخطب ثم جلس ثم قام فخطب الثانية والحديث يدل على مشروعية التسليم من الخطيب على الناس بعد أن يرقى المنبر وقبل أن يؤذن المؤذن وقال في الانتصار بعد فراغ المؤذن وقال أبو حنيفة ومالك أنه مكروه قالوا لان سلامه عند دخول المسجد عن الاعادة (وعن السائب بن يزيد رضي الله عنه قال كان النداء يوم الجمعة أولا أراجل الامام على المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر فلما كان عثمان وكثر الناس زاد النداء الثالث على الزوراء ولم يكن للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مؤذن غيره واحد رواه البخاري والنسائي وأبو داود وفي رواية لهم فلما كانت خلافة عثمان وكثروا أمر عثمان يوم الجمعة بالاذان الثالث فاذن به على الزوراء فثبت الأمر على ذلك ولا جد والنسائي كان يذون إذا جلس النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر ويقيم إذا نزل وعن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام على المنبر استقبل أصحابه بوجههم رواه ابن ماجه حديث عدي بن ثابت قال ابن ماجه أرجو أن يكون متصلا قال ووالد عدي لا صحبة له إلا

الفرض لنا من التنبه على الصواب ولارشاد إلى الحق ولا وجه للاقتصار على أي صفة دون صفة فان ذلك تضيق لدائرة قدوسها الله تعالى على عباده اه ورواؤه الحديث الأربعة حصيان ومدنيان وفيه التعديت والاختبار والعنونة والسؤال والقول وأخرجه البخاري أيضا في المغازي ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي (وعنه) أي عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنه) في رواية قال عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وإن كانوا) أي العباد (أكثر) عند اشتداد الخوف (من ذلك) أي من الخوف الذي لا يمكن معه القيام في موضع ولا إقامة وفيه (فأبوا) حينئذ حال كونهم (قبلا) على أقدامهم (وربكانا)

المواطن وهو طالب للسكر وغير مطلوب اهـ ورواه خذيث الباب ما بين بغداد وكوفي ومكي ومدني وفيه التخصيص
والنعنة والقول وأخرجه مسلم والنسائي والله اعلم (وعنه) اى عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنه) قال قال النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم) لنا مرجع من الأحزاب غزوة الخندق سنة اربع الى المدينة ووضع المسلمون السلاح وقال له جبريل عليه
السلام ما وضعت الملائكة السلاح بعد ان الله يأمر لسانك تسير الى بنى قريظة فاني عائد اليهم فقال صلى الله عليه وآله وسلم
لأصحابه (لا يصلي أحد منكم العصر الا في بنى قريظة) ففرقة من اليهود ١٤١ (فأدرك بعضهم العصر في الطريق فقال

بعضهم لا يصلي حتى نأتيها) فعلا
بظاهر قوله صلى الله عليه وآله
وسلم لا يصلي أحد لان النزول
معصية للأمر الخاص بالأمر العام
نخصوا عموم الأمر بالصلاة أول
وقتها بما اذا لم يكن عذر بدليل
أمرهم بذلك (وقال بعضهم بل
نصلى) (نظروا الى المعنى لا الى
ظاهر اللفظ) لم يرد من ذلك (مبني
المنعول) كما مضطه العيني
والبرماوى ومبني لافاعل كما
ضبطه في المصابيح قال القسطلاني
والمعنى ان المراد من قوله لا يصلي
أحدكم لازمه وهو الاستحجال في
الذهاب لبنى قريظة للاحقة
ترك الصلاة كانه قال صلى الله
عليه وآله وسلم لا يصلي أحدكم
قريظة الا ان يدرككم وقتها قبل
ان تصلوا اليها فجمعوا بين دليلي
وجوب الصلاة وجوب الاسراع
فصلوا ربك انهم لو نزولوا الصلاة
لكان فيه مضادة للأمر بالاسراع
وصلاة الركبت مقتضية للإقامة
فطابق الحديث الترجمة يمكن
عورض بانهم لو تركوا الركوع
والسجود لم يلقوا قوله تعالى
اركعوا واسجدوا وأوجب بانه عام

مؤذنه الاول فاذا نزل أقام الصلاة قال في الفتح والذي يظهر ان الناس أخذوا بفعل عمه
في جميع البلاد اذ ذلك لكونه كان خليفة مطاع الأمر يمكن ذكر النما كها في ان أول من
أحدث الأذان الاول بمكة الخراج وبالبحر زباد قال الحافظ وبلغني ان أهل المغرب الادنى
الآن لا تأذين عندهم سوى مرة وروى ابن أبي شيبة عن طريق ابن عمر قال الاذان الاول
يوم الجمعة بدعة فيحتمل ان يكون قال ذلك على سبيل الانكار ويحتمل ان يريد انه لم يكن
في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكل ما لم يكن في زمنه يسمى بدعة وتبين بما مضى ان
عثمان أحدثه لعلام الناس بدخول وقت الصلاة فقام على بقية الصلوات والحق الجمعة
بهم بارأى خصوصية بالاذان بين يدي الخطيب واما ما أحدث الناس قبل الجمعة من
الدعاء اليه بالذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو في بعض البلاد دون
بعض واتباع السلف الصالح أولى كذا في الفتح وقد روى عن معاذ ان عمر هو الذي
أحدث ذلك واستناده مقطوع ومعاذ أيضا خرج من المدينة الى الشام في أول غزوة الشام
واسم في الشام الى ان مات في طاعون عواس قوله غير مؤذن واحد فيه انه قد اشتره انه
كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من المؤذنين منهم بلال وابن أم مكتوم وسعد
القرظ وأبو محذور وأوجب بانه أراد في الجمعة وفي مسجد المدينة ولم يتنقل ان ابن أم
مكتوم كان يؤذن يوم الجمعة بل الذي ورد عنه التأذين يوم الجمعة بلال وأبو محذور جعله
صلى الله عليه وآله وسلم مؤذنا بمكة وسعد جعله بقباء قوله استقبله أصحابه بوجوههم فيه
مشروعية استقبال الناس للخطيب حال الخطبة وأحاديث الباب وان كانت غير بالغة
الى درجة الاعتبار فقد شدد عضدها عمل السلف والخلف على ذلك قال ابن المنذر وهذا
كالاجماع وقال الترمذي العمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وغيرهم يستحبون استقبال الامام اذا خطب وهو قول سفيان الثوري
والشافعي وأحمد واسحق قال العراقي وغيرهم عطاء بن أبي رباح ومخرج ومالك والاوزاعي
يسعد بن عبد العزيز وابن جابر وابن أبي حريم وأصحاب الرأي وروى عن ابن المسيب
والحسن انهما كانا لا يخرفان اليه وهل المراد باستقبال السامعين للخطيب ان يستقبله
من يواجهه أو جميع أهل المسجد حتى ان من كان في الصف الاول والآخر وان طالت
الصفوف فيخرفون بآذانهم أو بوجوههم لسماع الخطبة قال العراقي والظاهر ان المراد
بذلك من يسمع الخطبة دون من بعده فلم يسمع فاستقبال القبلة أولى به من توجهه

خص بدليل كان الأمر بتأخير الصلاة الى اثبات بنى قريظة خص بما اذا لم يحش القوات والقول بانهم صلوا ربك بالان لم يغير
قال في الفتح وفيه نظره لم يصرح لهم بترك النزول فلعلمهم فهو ان المراد بانهم ان لا يصلوا العصر الا في بنى قريظة
المبالغة في الأمر بالاسراع فبادروا الى امتثال أمره وخصوصا وقت الصلاة من ذلك لما تقر وعندهم من تأكيده أمره فلا
يمنع ان ينزلوا فيه صلوا ولا يكون في ذلك مضادة لما أمر به ودعوى انهم صلوا ربك يحتاج الى دليل ولم أره صريحا في شيء
من طرق هذه القصة اهـ (فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يعنف واحدا) وفي رواية احدا (منهم) لا التاركين

لاول الوقت عمدا بظهور التمرى ولا الذين فهموا انه كتابة من المجلة قال النورى لا احتياج به على اصابة كل مجتمد لانه لم يصح باصابتهم ابل ترك التعنيف ولا خلاف أن المجتهد لا يعنف ولو أخطأ ذابذلو وسوءه قال وأما اختلافهم فسيبته تعارض الأدلة عندهم فالصلاة ما مودعها في الوقت والمفهوم من لا يصلين المبادرة فاخذ بذلك من صلى ظفوف قوت الوقت والآخر من أخروها عمدا بالامر بالمبادرة لبقى قريظة اه قات ودل ترك التعنيف على صحة من عمل بظاهر اللفظ وعلى ان أهل الظاهر الذين يعملون بظواهر الكتاب العزيز والسنة ١٤٢ المطهرة ولا يقولون بالقياس غير ملومين خلافا لمن لا مهم وذمهم من المقلدة

الجهة الخطبة وروى عن الامام شرف الدين انه يجب على العدد الذين تنعقد بهم الجمعة الواجبة دون غيرهم وأوجب الاستسقاء المذكور أبو الطيب الطبري مبرح بذلك في تعليقه

(باب اشتمال الخطبة على حمد الله تعالى والثناء على رسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والموعظة والقراءة)

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجذم رواه أبو داود وأحمد بن حنبل وفي رواية الخطبة التي ليس فيها تهمة كاليد الجذم امر واه اجذم وأبو داود والترمذي وقال تشبه بدليل شهادة) الحديث أخرجه أيضا باللفظ الاول النسائي وابن ماجه وأبو عوانة والدارقطني وابن حبان والبيهقي واختلاف في وصله وارساله فرجح النسائي والدارقطني الارسال واللفظ الاخر من حديث الباب حسنه الترمذي وأخرج ابن حبان والعسكري وأبو داود عن أبي هريرة مرفوعا كل امر ذى بال لا يبدأ فيه بحمد الله تعالى فهو أقطع وفي الباب عن كعب بن مالك عند الطبري في الكبير والرهاوي مرفوعا كل امر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع قوله أجذم روى بالحاء المهملة وبالجمجمة ثم بالذال المججمة والاول من الجذم وهو القطع والثاني المراد به الداء المعروف شبهه الكلام الذي لا يبدأ فيه بحمد الله تعالى بانسان مجذوم تنقيح اعنه واثباته الى استفتاح الكلام بالحمد قوله ليس فيها شهادة أى تهمة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وقد استدل المصنف بالحديث على مشروعية الحمد لله في الخطبة لانها في الرواية الاولى داخله تحت عموم الكلام وسميات الخلاف في ذلك ويان ما هو الحق (وعن ابن مسعود رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا تشهد قال الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن يده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان محمدا عبده ورسوله أرسله بالحق بشيرا ونذيرا بين يدي الساعة من بطع الله تعالى ورسوله فقد شرد ومن يعصم ما فانه لا يضره الله ولا يضر الله تعالى شيئا وعن ابن شهاب رضى الله عنه انه سئل عن تشهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة فذكر نحوه وقال ومن يعصم ما قد غوى رواه أبو داود) الحديث

واستشكل قوله هنا العصر مع ما في مسلم الظاهر والجواب ان ذلك كان بعد دخول وقت الظاهر فقبل لمن صلاحها بالمدينة لا تصل العصر الا في بقى قريظة ولم لم يصلها لا تصل الظاهر الا فيهم وبسط الكلام في ذلك الحافظ في المغازي من فتح الباري والقسط طلائى أيضا فيها ورواه هذا الحديث ما بين بصري ومدني وفيه الحديث والنعنة والقول وأخرجه مسلم كالبخاري في المغازي

(بسم الله الرحمن الرحيم)

ثبتت البسملة هنا لغير أبي ذر عن المستقلى كما قال في الفتح

(كتاب العيدين)

عيد الفطر وعيد الاضحي مشتمق من العود اليك ربه كل عام وقيل اعود اليك ربه وعوده وقيل لكثرة عوائد الله على عباده فيه وجعه أعياد وانما جمع بالباء وان كان أصله الواو والوزم في الواحد وقيل للفرق بينه وبين أعياد الخشب (عن عائشة

رضي الله عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيام منى (وعندى جاريثان) من جوارى الاول الانصار ارى دون البلوغ والظفراني من حديث ام سلمة احدهما كانت لحسان بن ثابت وفي الاربعين للسبلى انها كانت لعبد الله ابن سلام وفي التمهيدين لانها آتيت من طريقين فليج عن هشام بن عروة وحامدة وصاحبتهما تغنيان واسناده صحيح قال الحافظ ولم أتفدنى تسمية الاخرى لكن يحقل ان يكون اسم الثانية زيف وقد شبه عليه في كتاب النكاح ولم يذكر جماعة الذين صنعوا في العصابة وهي على شبرطهم اه زاد القسط طلائى نعم ذكر الذهبي في التجر يد جماعة أم بلال اشترها أبو بكر واعقها (تغنيان)

أى ترفعان أصواتهم بأشهاد العرب وهو قريب من الحداد وفي رواية الزهري تدفقان أى تضربان بالدف بضم الدال والمسلم يغنيان بديف وللنسائي بدين ويقال للدف أيضا السكر بال بكسر الكاف وهو الذى لأجله فى فيه فان كانت فيه فهو المزهر (بغناء) بكسر المجمة والمد يوم (بعث) بضم الباء وفتح العين بالصرف وعدمه وقال عياض أحجمها أبو عبيد وحده وقال ابن الأثير أحجمها الخليل لكن جزم أبو موسى فى ذيل الغريب وتبعه صاحب النهاية بأنه تصحى اه وهو اسم حصن وقع الحرب عنده بين الأوس والخزرج وكان به مقتلة عظيمة وانتهى الأوس على الخزرج ١٤٣ واستمرت المقتلة مائة وعشرين سنة

حتى جاء الإسلام فالتقى الله بينهم ببركة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كذا ذكره ابن ابي حنيفة والبرسوى وجماعة من الشراح وتعقب عماروا ابن سعد بإسناده ان الغزاة السبعة أو الثمانية الذين لقوه صلى الله عليه وآله وسلم فى أول من أقبه من الأنصار كان من جملة ما قالوه لما دعاهم الى الاسلام والنصرة انما كانت وقعة بعث عام الأول فوعدهم الموسم القابل فقدموا فى السنة التى تليها فبأباده البيعة الأولى ثم قدموا الثانية فبأباده وهاجر صلى الله عليه وآله وسلم فى أوائل التى تليها فذل ذلك على ان وقعة بعث كانت قبل الهجرة بثلاث سنين وهو المعتمد فى الفتح مزيد بيان لذلك (فاصلطج) صلى الله عليه وآله وسلم (على القراش) وفي رواية الزهري انه تغشى بشوبه وفي رواية مسلم تسبحى أى التفت بشوبه (وحول وجهه) للأعراس عن ذلك لانه مائة بقتضى ان يرتفع عن الاصغاء اليه امكن عدم انكاره يدل على

الأول فى اسناده عمران بن داود أبو العوام البصرى قال عثمان كان نقرة راسه شديدة البضارى وقال يحيى بن معين والنسائي ضعف الحديث وقال مزنيش وقال يزيد ابن زريع كان عمران حرويا وكان يرى السيف على أهل القبلة وقد صحح اسناده هذا الحديث النووي فى شرح مسلم والحديث الثانى مرسل قول قد ردد بكسر الشين المجمة وفتحها قوله ومن بعضهم ما قبله جواز التشريك بين ضمير الله تعالى ورسوله ويؤيد ذلك ما ثبت فى الصحيح عنه صلى الله عليه وآله وسلم بالفاظ أن يكون الله تعالى ورسوله أحب اليه مما سواهم وما ثبت أيضا انه صلى الله عليه وآله وسلم أمره ناديا ينادى يوم خيبر ان الله ورثه وله ينمي انكم عن لحوم الجمر الاهلية واماماتى صحيح مسلم وسنن أبى داود والنسائي من حديث عدى بن حاتم ان خطيبا خطب عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال من يطع الله تعالى ورسوله فقد رشد ومن يعصم ما فقد غوى فقال له صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم لم يمس الخطيب أنت قل ومن يعص الله تعالى ورسوله فقد غوى فعمول على ما قال النووي من ان سب الانبياء عليه ان الخطبة شأنها البسط والايضاح واجتناب الاشارات والرموز قال ولها ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا لفهمه عنه قال وانما انى الضمير فى مثل قوله أن يكون الله ورسوله أحب اليه مما سواهم لانه ليس خطبة وعظ وانما هو تعليم حكم فكل ما قل لفظه كان أقرب الى حفظه بخلاف خطبة الوعظ فانه ليس المراد حفظها وانما يراد الاتعاظ بها ولكن يرد عليه انه قد وقع الجمع بين الضمير بينه صلى الله عليه وآله وسلم فى حديث الباب وهو وارد فى الخطبة لافى تعليم الاحكام وقال القاضى عياض وجماعة من العلماء ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما أنكر على الخطيب تشريكه فى الضمير المقتضى للتسوية وأمره بالعطف تعظيم ما لله تعالى بتقديم اسمه كما قال صلى الله عليه وآله وسلم فى الحديث الآخر لا يقل أحدكم ما شاء الله وشاء فلان ولكن ليقول ما شاء الله ثم ماشاء فلان ويرد على هذا ما قدمنا من جمعه صلى الله عليه وآله وسلم بين ضمير الله وضميره ويمكن أن يقال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما أنكر على ذلك الخطيب التشريك لانه فهم منه اعتقاد التسوية فنهى على خلاف معتقده وأمره بتقديم اسم الله تعالى على اسم رسوله ليعلم بذلك فساد ما اعتقده قوله فقد غوى بفتح الواو وكسر هاو والصواب الفتح كما فى شرح مسلم وهو من النسخ وهو الذى اختلف أهل العلم فى حكم خطبة

تسوية مثله على الوجه الذى أقره اذ انه صلى الله عليه وآله وسلم لا يقر على باطل ولا يصلح التبرع عن اللعب والله وبقية نصه على ما ورد فيه النص وتقوا كيفية تعديلا لمخالفة الأصل (ودخل أبو بكر) الصديق رضى الله عنه (فانتهرني) أى اتقرب بها لها على الغناء والزهري فانتهرها أى الجاريتين لفعلهما ذلك والظاهر على طريق الجمع انه شرك بينهما فى الزجر (وتال مزمارا الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بكسر الميم آخره تأنيث يعنى لغناء والدف لان المزمار والمزمار مشتق من الزمير وهو الصوت الذى له صفة ويطلق على الصوت الحسن وعلى الغناء وأضافها الى الشيطان لانها تلهى القلب

عن ذر الله تعالى وهذا من الشيطان وهذا من الله تعالى رضي الله عنه انكار ما سمع معه قد اعلى ما تقر عنده من تحريم
 الله والغناء مطاقا ولم يعلم انه صلى الله عليه وآله وسلم اقرهن على هذا القدر اليسير **ك**ونه دخل فوجده ضطجها
 قطنه نائما فتوجه له الانكار ولا جد فقال يا عباد الله اقرهن على الشيطان عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
 القرطبي المزمو والصوت ونسبته الى الشيطان ذم على ما ظهر لابي بكر وضبطه عياض بضم الميم وحكى قصها (فاقبل عليه
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ١٤٤ وفي رواية الزهري فكشف النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن وجهه

وفي رواية فليج فكشف رأسه
 وقد تقدم انه كان ملتقا (فقال)
 يا ابا بكر (دعهما) أي الجاريتين
 ولابن عساكر دعها أي عائشة
 وزاد في رواية هشام يا ابا بكر
 ان لكل قوم عيدا وهذا عيدنا
 فعرفه صلى الله عليه وآله وسلم
 الحال مقررنا ببيان الحكمة به
 يوم عيد أي يوم شرور شرعي فلا
 يشكر فيه مثل هذا كما لا ينكر
 في الاعراس قال في الفتح فيه
 تعليل الامر بتركهما وايضا
 خلاف ما ظنه الصديق انهما
 فعلتا ذلك بغير علمه صلى الله عليه
 وآله وسلم لكونه دخل فوجده
 مغطى بثوبه قطنه نائما فتوجه
 الانكار على ابنته من هذه
 الوجة وبهذا يرتفع الاشكال
 على من قال كيف ساخ للصديقين
 انكاره صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه وآله وسلم وتكاف جوابا
 لا يخفى تعمسه وفي قوله لكل
 قوم أي من الطوائف وقوله
 عيدا كالنيروز والمهرجان وفي
 النسائي وابن حبان باسناد

الجمعة فذهبت العترة والشافعي وأبو حنيفة ومالك الى الوجوب ونسبه القاضى عياض
 الى عامة العلماء واستدلوا على الوجوب بما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم بالاحاديث
 الصحيحة بثبوت ما سقوا انه كان يحط في كل جمعة وقد عرفت غير مرة ان مجرد الفعل
 لا يثبت الوجوب واستدلوا أيضا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي
 وهو مع كونه غير صالح للاستدلال به على الوجوب لما قدمنا في أبواب صلاة ليس
 فيه الا الامر بايقاع الصلاة على الصفة التي كان يوقعها عليهم او الخطبة ليست بصلاة
 واستدلوا أيضا بقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وفعله للخطبة بيان للمجمل وبين المجمل
 الواجب واجب ورد بان الواجب بالامر هو الله في فقط وتعقب بان السعي ليس مأمورا به
 لذاته بل لمتعلقه وهو الذكر وبه تعقب هذا التعقب بان الذكر المأمور بالسعي اليه هو الصلاة
 غاية الامر انه متردد بينهما وبين الخطبة وقد وقع الاتفاق على وجوب الصلاة والتزام في
 وجوب الخطبة فلا يمتنع هذا الدليل للوجوب فالظاهر ما ذهب اليه الحسن البصري
 وداود الظاهري والجويني من ان الخطبة مندوبة فقط واما الاستدلال للوجوب
 بحديث أبي هريرة المذكور في أول الباب وبحديثه أيضا عند البيهقي في دلائل النبوة
 مرفوعا حكاية عن الله تعالى بالفظ وجعلت أمك لتجوز لهما خطبة حتى يشهدوا ذلك
 عبيد ورسولي فوهم لان غاية الاول عدم قبول الخطبة التي لاحد فيهما الثانية عدم
 جواز خطبة لاشهادة فيم بانه صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله ورسوله والقبول والجواز
 وعدمها الاملازمة بينهما وبين الوجوب قطعا (وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال كان

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحط فائما يجلس بين الخطبتين ويقرأ آيات ويذكر
 الناس رواه الجماعة الا البخاري والترمذي) قوله يحط فائما فيه ان القيام حل للخطبة
 مشروع وسما إلى الخلاف في حكمه قوله ويجلس بين الخطبتين فيه مشروعية الجلوس
 بين الخطبتين واختلاف في وجوبه فذهب الشافعي والامام يحيى الى وجوبه وذهب
 الجمهور الى انه غير واجب استدلال من أوجب ذلك بانه صلى الله عليه وآله وسلم وقوله
 صلوا كما رأيتموني أصلي وقد قدمنا الجواب عن مثل هذا الاستدلال وانه غير صالح لاثبات
 الوجوب قوله بين الخطبتين فيه ان المشروع خطبتان وقد ذهب الى وجوبهما المعتز
 والشافعي وحكى العراقي في شرح الترمذي عن مالك وأبي حنيفة والاوزاعي والحق

ابن

مخرج عن أنس قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة

ولهم يومان يلعبون فيها فقال قد أبدلكم الله تعالى بهما خيرا منهما يوم الفطر والاضحى واستنبط منه **ك**راهة اقرح
 في أعياد المشركين والنسب به منهم بالغ الشيخ أبو حنيفة الكبير النسفي من الحنفية فقال من أهدى فيه بيضة الى مشرك
 تعظيما ليوم فقد كفر بالله واستنبط من تسمية أيام منى أنها أيام عيد مشروعية قضاء صلاة العيد فيها المن فاته واستدل جماعة
 من الصوفية بحديث الباب على اباحة الغناء وسماها بآلة وبغير آلة ويكنى في رد ذلك تصريح عائشة بقوله وليس بما يغنيين

ففتت عنهم ما من طريق المعنى ما اثبتته لهم باللفظ لان الغناء يطلق على رفع الصوت وعلى الترفع الذي تسميه العرب النصب
 بفتح النون وسكون المهملة وعلى الحدا ولا يسمى فاعله مغنيا وانما يسمى بذلك من يشد بقطيطة وتكسر وتهمج وتشويق
 لما فيه تعريض بالقوا وحش أو تصریح قال القرطبي قولها ليستا بفغيتين أى ليستا بمن يعرف الغناء كما تعرفه المغنيات
 المعروفة بذلك وهذا منها فخر زعن الغناء المعتاد عند المشتهرين به وهو الذى يحرك الساكن ويثبت الكامن وهذا النوع
 اذا كان فى شعر فيه وصف محاسن النساء والخمر وغيرهما من الامور المحرمة ١٤٥ لا يختلف فى تحريره قال واماما استدعه

الصوفية فى ذلك فمن قبيل ما لا
 يختلف فى تحريره لكن النفوس
 الشهوانية غلبت على كثير من
 ينسب الى الخيرية حتى اقد ظهرت
 من كثير منهم فعلاات الجحان
 والصبيان حتى رقصوا بحركات
 متطابقة ونقطهعات متلاحقة
 وانتهى التواضع بقوم منهم الى
 ان جعلوها من باب القرب
 وصالح الاعمال وان ذلك يثمر
 سنى الاحوال وهذا على التحقيق
 من آثار الزندقة وقول أهل
 الخرقه والله المستعان انتهى
 وفيه أن يعكس مرادهم ويقرأ
 سى بالياء عوض النون وأما
 الآلات فالكلام على اختلاف
 العلماء فيها عند الكلام على
 حديث المعازف فى كتاب
 الاشربة وقد حكى قوم الاجماع
 على تحريمها وحكى بعضهم عكسه
 ولا يلزم من اباحة الضرب بالدف
 فى العرس ونحوه اباحة غيره من
 الآلات كالعود ونحوه انتهى
 كلام الحافظ فى الفتح (فلما خفى)
 أبو بكر (عزهم ما نخر جتما) وفى
 الحديث من القوائد مشروعية

ابن راهويه وأبى نوري ابن المنذر وأحمد بن حنبل فى رواية ان الواجب خطبة واحدة قال
 واليه ذهب جمهور العلماء ولم يستدل من قال بالوجوب الا بمجرد الفعل مع قوله صلوا كما
 رأيتمون الحديث وقد عرفت ان ذلك لا يثبت لاثبات الوجوب قوله ويقرأ آيات
 ويذكر الناس استدل به على مشروعية القراءة والوعظ فى الخطبة وقد ذهب الشافعى
 الى وجوب الوعظ وقراءة آية والى ذلك ذهب الامام يحيى ولكنه قال يجب قراءة سورة
 وذهب الجمهور الى عدم الوجوب وهو الحق (وعنه أبى صارضى الله عنه عن النبی صلى الله
 عليه وآله وسلم انه كان لا يطيل الموعظة يوم الجمعة انما هى كلمات يسيرات رواه أبو داود
 الحديث سكت عنه أبو داود والمذاوى وهو من رواية شيبان بن عبد الرحمن النخوى عن
 سماعة ورجال اسناده ثقات وفيه ان الوعظ فى الخطبة مشرووع وان اقصار الخطبة أولى
 من اطالها وسأقى الكلام على ذلك (وعن أم هشام بنت حارثة بن انعمان رضى الله عنها
 قالت ما أخذت قى والقرآن المجيد الا عن لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرؤها
 كل جمعة على المنبر اذا خطب الناس رواه أحمد ومسلم والنسائى وأبو داود) وفى الباب
 عن يعلى بن امية عند البخارى ومسلم وأبى داود والنسائى قال سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يقرأ على المنبر وفادوا يا مالک وعن أبى هريرة عند البزار قال خطبنا النبى
 صلى الله عليه وآله وسلم يوم جمعة فذكر سورة وله حديث آخر عند ابن عدى فى الكامل قال
 خطب النبى صلى الله عليه وآله وسلم الناس على المنبر يقرأ آيات من سورة البقرة وعن أبى
 ابن كعب عند ابن ماجه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ يوم الجمعة تبارك وهو
 قائم يذكر ايام الله تعالى وهو من رواية عطاء بن يسار عن أبى بكر بن عبد الله
 عند الطبرانى فى الاوسط ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم خطب فقرا فى خطبته آخر الزمر
 فتحرك المنبر مرتين وفى اسناده أبو بکر البکرى واسمه عبد الرحمن بن عثمان بن أمية وقد
 طرح الناس حديثه قال أبو داود وصالح وفى اسناده أيضا عباد بن ميسرة المنقرى وضعه
 أحمد ويحيى وعن ابن عمر عند ابن عدى فى الكامل بالفظ حديث جابر بن عبد الله وفى اسناده
 عباد بن ميسرة وهو ضعيف كما تقدم وله حديث آخر عند ابن عدى ان النبى صلى الله عليه
 وآله وسلم قرأ على المنبر والارض حيا قبضته الآية وفى اسناده المنكدر بن محمد وقد وضعه

التوسعة على العيال فى أيام الاعياد بنوع ما يحصل لهم به بسط النفس وترويح
 البدن من كلف العبادة وان الاعراض عن ذلك أولى وفيه ان اظهار السرور فى الاعياد من شعار الدين وفيه جواز دخول
 الرجل على ابنته وهى عند زوجها اذا كانت له بذلك عادة وتأديب الاباغتة بحضرة الزوج وان تركه الزوج لان التأديب
 وظيفة الآباء والعطف مشروع من الأزواج للنساء وفيه الرفق بالمرأة واستحلاب مودتها رقيه ان التليذ اذا رأى عند شيخه
 ما يستشكر مثله يادى الى انكاره ولا يكون فى ذلك افتيات على شيخه بل هو أدب منه ورعاية لحرمة واجلال لمنصبه وفيه

فتوى التلذذ بحضرة شيخه بما يعرف من طريقته ويحفل أن يكون أبو بكر طعن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نام نفضي أن يستيقظ فيغضب على ابنته فبادر إلى سده هذه الذريعة وفي قول عائشة في آخر الحديث فلما غفل غمزتهم ما فخر جتاد لالة على أنها مع ترخيص النبي صلى الله عليه وآله وسلم لها في ذلك راعت خاطر أبيها وأخشيت غضبه عليها فافخر جتاد ما واقتناعها في ذلك بالاشارة فيما يظهر للعباء من الكلام بحضرة من هو أكبر منها واستدل به على جواز سماع صوت الجارية بالغناء ولو لم تكن مملوكة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر ١٤٦ على أبي بكر سماعه بل أنكر أن ينكره واستمرنا إلى أن أشارت اليه عائشة

بالخروج ولا يخفى أن محل هذا الجواز ما إذا لم تمت الفتنة بذلك والله أعلم (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم عید (الفطر حتى يأكل تمرات) ليعلم نسيخ تحريم الفطر قبل صلاته فإنه كان محرما قبلها أول الاسلام وخص التمر لما في الحلوه من تقوية النظر الذي يضعفه الصوم ويرق القلب ومن ثم استحب بعض التابعين كعساوية بن قرة وابن سيرين وغيرهما أن يفطر على الحلوة مطابقة كالعسل والشرب كالاكل فان لم يفعل ذلك قبل خروجه استحب له فعله في طريقه أو في المصلى ان أمكنه ويكره له تركه كما نقله في شرح المذهب عن نص الام (وفي رواية عنه) أي عن أنس (وبأكلهن وترا) اشارة الى التوحيد كما كان يفعله في جميع أموره تبرك بذلك وزاد ابن حبان ما خرج يوم فطر حتى أكل تمرات ثلاثا أو خسا أو سبعا وزاد الحاکم أو أقل من ذلك

النسائي وعن علي بن أبي طالب سلام الله عليه عند الطبراني في الاوسط ان انبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ على المنبر قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وفي اسناده هرون ابن عنترة قال ابن حبان لا يجوز أن يحججه بمنكر الحديث ووثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وقال الدارقطني يحججه به وعن أبي الدرداء عند الطبراني أيضا بنحو حديث أبي هريرة المتقدم وعن أبي ذر عند الطبراني أيضا بنحو حديث أبي هريرة أيضا وعن أبي سعيد عند أي داود قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر صلوات الله عليه وسلم فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه قال العراقي واسناده صحيح وقد استدل بحديث الباب وما ذكرناه من الاحاديث على مشروعية قراءة شيء من القرآن في الخطبة ولا خلاف في الاستحباب وانما الخلاف في الوجوب كما تقدم وقد اختلف في محل القراءة على أربعة أقوال الاول في احدها ما لا يمتنع واليه ذهب الشافعي وهو ظاهر اطلاق الاحاديث والثاني في الاولى والى ذلك ذهب الهادي وبعض أصحاب الشافعي واستدلوا بما رواه ابن أبي شبة عن الشعبي مرسل قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه ثم قال السلام عليكم ويحمد الله تعالى ويثني عليه ويقرأ سورة ثم يجلس ثم يقوم فيخطب ثم ينزل وكان أبو بكر وعمر يفعلانه والقول الثالث ان القراءة مشروعة فيه ما جاء به الى ذلك ذهب العراقيون من أصحاب الشافعي قال العراقي وهو الذي اختاره القاضي من الخنابلة والربع في الخطبة الثانية والثاني في حكاية السمراني ويدل له ما رواه النسائي عن جابر بن سمرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب قائما ثم يجلس ثم يقوم ويقرأ آيات ويذكر لله عز وجل قال العراقي واسناده صحيح وأجيب عنه بان قوله يقرأ معطوف على قوله يخطب لا على قوله يقوم والظاهر من احاديث الباب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يلزم قراءة سورة أو آية مخصوصة في الخطبة بل كان يقرأ مرة هذه السورة ومرة هذه الآية ومرة هذه

* (باب هيأت الخطبتين وأدائهما) *

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوم الجمعة قائما ثم يجلس ثم يقوم كما يفعلون اليوم رواه الجماعة * وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان

أولاً كثر وترأى أصرح في المدامه (عن البراء) بن عازب (رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فقال) (ان أول ما يبدؤ به في يومنا هذا) أي يوم عيد الاضحى وكذا عيد الفطر (أن نصلي) الصلاة التي قدمنا فعلها ببر ما يستقبل عن الماضي (ثم نرجع فنحضر) والتعقيب بتم لا يستلزم عدم تخلل أمر آخر بين الأمرين (فمن فعل ذلك) أي البدء بالصلاة ثم رجع فنحضر فقد أصاب سنتنا ومن لم يقرأ قبل الصلاة قائما هو لم يقدمه لاهله ليس من التسلي في شيء) الحديث وفيه قصة أبي بردة وهذا الحديث وقع مؤخر في الترتيب عند البخاري وقدمه الماتن هذا ولا وجه لذلك وفي

حديث ريذة عند أحمد والترمذي وابن ماجه بإسناد حسنة وصححه الحساكم وابن حبان قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ويوم النحر حتى يرجع فبأكل من نسيكته (وعنه) أي عن البراء (رضي الله عنه) قال خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عيد (الاضحية بعد الصلاة) أي صلاة العيد (فقال من صلى صلاتنا ونسكنا) بضم النون والسين أي ضحى مثل ضحيتنا (فقد أصاب النسك ومن نسك قبل الصلاة فانه) أي النسك (قبل الصلاة) أي غير صحيحة أو غير مقبولة فالمراد به هنا التحقير وعدم الاعتداد بما قبل الصلاة ١٤٧ اذ هو المقر في النفوس وحيث قد يكون

قوله (ولانسك له) كالتوضيح والبيان له وقال في الفتح فانه قبل الصلاة لا يجزئ ولانسك له وفي رواية النسك فانه قبل الصلاة لانسك له بحذف الواو وهو أوجه وأوضح (فقال أبو بردة ابن نيار) البلوى المدني (خال البراء) بن عازب (يارسول الله فاني نسكت شاق قبل الصلاة وعرفت أن اليوم يوم أكل) بفتح الهمزة (وشرب) بضم المجهمة وجوز لزركشي في تعليق العمدة فكها كما قيل به في أيام منى أيام أكل وشرب وتعقبه في المصابيح بأنه ليس محل قياس وانما العقدة فيه الرواية (وأحييت أن تكون شاق أول شاة تذبح في بيتي فذبحت شاق وتعديت) من الغداء قبل أن آتي الصلاة (قال) له صلى الله عليه وآله وسلم (شافك شاة لم) أي فليست أضحية ولا ثواب فيها بل هي على عادة الذبح إذ كل المجرى من القرية فاستفيد من اضافتها إلى اللحم نفي الأجزاء (قال يارسول الله فان عندنا

النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب قائما ثم يجلس ثم يقوم فيخطب قائما قال انه يخطب جالس فقد كذب فقد والله صليت معه أكثر من ألفي صلاة رواه أحمد ومسلم وأبو داود) قوله كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوم الجمعة قائما فيه ان القيام حال الخطبة مشروع قال ابن المذروعي الذي عليه عمل أهل العلم من علماء الامصار اهـ واختلف في وجوبه فذهب الجمهور إلى الوجوب ونقل عن أبي حنيفة ان القيام سنة وليس بواجب وإلى ذلك ذهب الهادي واستدل الجمهور على الوجوب بحديثي الباب وبغيرهما من الاحاديث الصحيحة وأخرج ابن أبي شيبة عن طاوس قال خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائما أبو بكر وعمر وعثمان وأول من جلس على المنبر معاوية وروى ابن أبي شيبة أيضا عن الشعبي ان معاوية انما خطب قائما كثر شحم بطنه ولوجه ولا شك ان الثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم وعن الخلفاء الراشدين هو القيام حال الخطبة ولكن الفعل مجرد لا يفيد الوجوب كما عرفت غير مرة قوله ثم يجلس فيه مشروعية الجلوس بين الخطبتين وقد تقدم الخلاف في حكمه قوله فن قال انه يخطب رواية أبي داود فن حدثك انه كان يخطب ورواية لم فن نباله انه كان يخطب قوله أكثر من ألفي صلاة قال النووي المراد بالصلاة الخمس لا الجمعة اهـ ولا بد من هذا لان الجمع التي صلاها صلى الله عليه وآله وسلم من عند افتراض صلاة الجمعة إلى عند موته لا تبلغ ذلك المقدار ولا نصفه

(وعن الحكم بن حزن الكوفي رضي الله عنه قال قدمت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سابع سبعة أو ناسع تسعة فلبثنا عنده أياما شهدنا فيها الجمعة فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يتوكلنا على قوم أو قال على عصا فحمد الله وأثنى عليه كلمات خفيفات طيبات مباركات ثم قال أيها الناس انكم ان تعملوا وان تطيعوا كل ما أمرتم ولا كن سددوا وأبشروا رواه أحمد وأبو داود) الحديث في اسناده شهاب بن حراش أبو الصلت وقد اختلف فيه فقال ابن المبارك ثقة وقال أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم لا بأس به وقال ابن حبان كماله جلالا وكان ممن يحطى كثيرا حتى خرج عن الاعتدال به قال الحافظ والا كثروا فتقوه وقد صحح الحديث ابن خزيمة وابن السكن وحسن اسناده الحافظ قال وله شاهد من حديث البراء بن عازب عند أبي داود والنسائي صلى الله عليه وآله وسلم أعطى يوم

عناقا) بفتح العين (لما جذعة) التي ولد لها (ز) هي أحب إلى اسمها وطيب لهما وثرة قيمتها (من شاتين أو تجزى) أي تسكني (أو تفضي عنى قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نم تجزى عندك) (ولن تجزى) جذعة (عن أحد بعدك) أي غيرك لانه لا بد في فضيحة المعزم الثني فهو مما اختص به أبو بردة كما اختص خزيمة بقيام شهادته مقام شاهد دين ورواه هذا الحديث كلهم كوفيون وجربأصله من الكوفة وفيه التحديث والعنعنة والقول (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخرج يوم) عيد (الطورو) يوم عيد (الاضحية إلى المصلى) موضع خارج باب المدينة بينه وبين

باب المسجد الثاني: راع قاله ابن أبي شيبة في أخبار المدينة عن أبي غسان صاحب مالك واستدل به على استحباب الخروج إلى
العصر لأجل صلاة العيد وذلك أفضل من صلاتهم في المسجد لمواظبة صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك مع فضل مسجده
وهذا مذهب الحنفية وقال المالكية والحنابلة تسنن في العصر إلا بمكة فبالمسجد الحرام لسمعته وقال الشافعية ونعلها في
المسجد الحرام ويبت المقدس أفضل من العصر تبعه السلف والخلف وشرفهما وأسمولة الخضرة واليهما ولو سعهما ونعلها
في سائر المساجد ان تسعت أو حصل مطر ١٤٨ ونحوه كئيل أولى لشرفها وأسمولة الخضرة واليهما مع وسعها في لأول ومع

العذر في الثاني فلو صلى في
العصر كان تاركاً للأولى مع
الكراهة في الثاني دون الأول
وان ضاقت المساجد ولا عذر
كره فعلها فيها للمشقة بالزحام
وخرج إلى العصر واستخلف
في المسجد من يصلي بالضعفاء
كالشيخ والمرضى ومن معهم
من الأقوياء لان علياً استخلف
أباً معهود الانصاري في ذلك
رواه الشافعي بإسناد صحيح
قال الشافعي في الام بلغنا أن
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم كان يخرج في العيدين إلى
المصلى بالمدينة وكذا من بعده
الامن عذرة باروقوه وكذا
عامه أهل البلدان الا أهل مكة
ثم أشار إلى أن سبب ذلك سعة
المسجد وضيق أطراف مكة قال
ابن عمر بلد وكان مسجد أهل
بعضهم في العباد لم أر أن يخرجوا
منه فان كان لا يسعهم كرهت
الصلاة فيه ولا إعادة ومقتضى
هذا ان العلة تدور على الضيق
والسعة لا ذات الخروج إلى
العصر لان المطلوب حصول

العيد قوساً فخطب عليه وطوله أحدوا الطبراني وصححه ابن السكيت وفي الباب عن ابن
عباس وابن الزبير عند أبي الشيخ ابن حبان في كتاب أخلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وفي الباب أيضاً عن عطاء مرسلاً ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا خطب يعتمد على
عزته اعتماداً أخرجه الشافعي وفي اسناده يثبت بن أبي سالم وهو ضعيف الحديث فيه
مشروعية الاعتقاد على سيف أو عصا حال الخطبة قبل والحكمة في ذلك الاشتغال عن
العبث وقيل انه أر بطل الجاش وفيه أيضاً مشروعية اشتغال الخطبة على الحمد لله والوعظ
وقد تقدم الخلاف في الوعظ والحمد لله فذهب الجمهور إلى انه واجب في الخطبة
وكذلك الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحكي في البحر عن الامام يحيى انه لا بد في
الخطبتين من الحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى آله اجماعاً (وعن عمار
ابن ياسر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان طول صلاة

الرجل وقصر خطبته مثمنة من فقهه فاطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة رواء أحد وسلم
والثمنة العلامة والمظنة * وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال كانت صلاة رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم قصداً وخطبته قصداً رواء الجماعة الا البخاري وأبداً وروى
عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطيل

الصلاة ويقصر الخطبة رواء النساء) حديث ابن أبي أوفى قال العراقي في شرح
الترمذي اسناده صحيح وفي الباب عن عبد الله بن مسعود عن ابن الزوار ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال ان قصر الخطبة وطول الصلاة مثمنة من فقه الرجل فطولوا الصلاة
واقصروا الخطب وان من البيان اسهر وانه سبباً في بعدكم قوم يطيلون الخطب
ويقصرون الصلاة وقد روى الطبراني في الكبير موقوفاً على عبد الله قال العراقي وهو
أولى بالصواب لاتفاق سنيان وزائدة على ذلك وانفراد قيس برفعه وعن أبي امامة عند
الطبراني في الكبير ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا بعث أميراً قال اعصر الخطبة
وأقلل الكلام فان من الكلام هصر وفي اسناده جميعاً بافتح ويقال بالضم مصغراً ابن
نوب بضم المثلثة وفتح الواو بعدها قال البخاري والدارقطني انه منكر الحديث وقال
النسائي من روى الحديث قوله مثمنة قال النووي يفتح الميم ثم همزة مكسورة ثم نو: مشددة

عموم الاجتماع فإذا حصل في المسجد مع أدوم لميته كما في راولي شيء رآه لصلاة ثم يصرف من
الله عليه وآله وسلم من الصلاة (في قوم مقابل الناس) أي مواجهها لهم ولا بن حبان من طريق داود بن قيس فينصرف إلى
الناس فاعا في مصلاه ولا بن خزيمه خطب يوم عيد على رجله وفيه اشعار بأنه لم يكن اذ ذلك في المصلى منه ويبدل على ذلك قول
أبي سعيد فليزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان ومقتضى ذلك ان أول من اتخذ مروان والمالك في المدونة أول من
خطب الناس في المصلى على منبر عثمان بن عفان من طين بناء كثير بن الصلت وهذا معضل وما في الصحيحين أصح ويحتمل أن

يكون عثمان فعل ذلك مرة ثم تركه حتى أعاده مروان ولم يطلع على ذلك أبو سعيد (والناس جلوس على صفوفهم فيعظهم) أي يخوفهم عواقب الامور (ويوصيهم) أي بما تنبئ الوصية به (وبأمرهم) بالحلال وبيناهم عن الحرام (فإن كان) صلى الله عليه وآله وسلم (يريد) في ذلك الوقت (أن يقطع بعثا) أي مبعوثا أي يخرج طائفة من الجيش الى جهة من الجهات للفرز (قطعه أو) كان يريد أن (يأمر بشي أمر به ثم ينصرف) الى المدينة (قال أبو سعيد) الخدرى (فلم يزل الناس على ذلك) الاستداء بالصلاة والخطبة بعدها (حتى خرجت مع مروان) بن الحكم ١٤٩ (وهو أمير المدينة) من قبل معاوية (في) عيد (أضحى

أو) في عيد (فطرقا أقمنا المصلى) المذكورة (إذا منبر بناه كثير ابن الصلت) بن معاوية الكندى (التابعي الكبير المولود في الزمن النبوي) وأما اخنص كثير بنناه المنبر بالمصلى لان داره كانت في قبالتها (فأذا مروان يريد أن يرتقيه) أي يصعد (قبل أن يصلى) قال أبو سعيد (فجذبت بشويه) أي بدأ بالصلاة قبل الخطبة (على العادة) (فجذبني فارتفع) على المنبر (فخطب قبل الصلاة فقلت له) (ولا صحابه غيرتم والله) سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه لانهم كانوا يقدمون الصلاة على الخطبة فعمله أبو سعيد على التعيين وجهه مروان على الاولوية وهذا صريح في أن أبا سعيد هو الذي أنكر وقوع عند مسلم من طريق طارق بن شهاب قال أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان فقام اليه رجل فقال الصلاة قبل الخطبة فقال قد ترك ما هانا فقال أبو سعيد أما هذا فقد قضى ما عليه وهذا ظاهرني

أي علامة قال وقال الأزهرى والا كثرون الميم فيها زائدة وهي مقفلة قال الهروى قال الأزهرى غلط أبو سعيد في جعل الميم أصلية وردت الخطابي وقال انما هي فعيلة وقال القاضي عياض قال شيخنا ابن سراج هي أصلية انتهى وانما كان اقصار الخطبة علامة من فقه الرجل لان الفقيه هو المطلع على جوامع الالفاظ فيمكن بذلك من التعبد باللفظ المختصر عن المعاني الكثيرة قوله فاطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة قال النووى لهزمة في اقصر هزمة وصل وظاهر الامر باطالة الصلاة في هذا الحديث المخافة لقوله في حديث جابر بن سمرة كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قصدا وخطبته قصدا وقال النووى لا يخاف لان المراد بالامر باطالة الصلاة بالنسبة الى الخطبة لا التطويل الذي يشق على المؤمنين قال العراقي أوحيت احتيج الى التطويل لادراك بعض من يخاف قال وعلى تقدير تعدد الجمع بين الحديثين يكون الاختلاف في حقنا بقوله لانه أدل لا يفعله لاحتمال التخصيص انتهى وقد ذكرنا غير مرة ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بالامة مع عدم وجدان دليل يدل على الناس في ذلك الفعل بخصوصه وهذا منه قوله قصدا القصص في شيء هو الاقتصاد فيه وترك التطويل وانما كانت صلاته صلى الله عليه وآله وسلم وخطبته كذلك لئلا يعمل الناس وأحاديث الباب فيها مشروعية اقصار الخطبة والاختلاف في ذلك واختلف في أقل

ما يجزئ على أقوال مبسوطه في كتب الفقه (وعن جابر رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خطب اجرت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول صبحكم ومساكم بدماء) الحديث تمامه في صحيح مسلم ويقتول اما بعد فان خبر الحديث كتاب الله وخير الهدى هي محمد وشرا الامور محدثاتها وكل بدعة ضلالة قوله اذا خطب اجرت عيناه فيه نه يستحب للخطيب أن يفخم أمر الخطبة ويرفع صوته ويجزل كلامه ويظهر غاية الغضب والفرع لان تلك الاوصاف انما تكون عند اشتدادهما قوله يقول أي منذر الجيش قوله صبحكم فاعله ضمير يعود الى العدو والمندر منه ومنعوله يعود الى المنذرين وكذلك قوله ومساكم أي أنا كم العدو وقت الصباح أو وقت المساء (وعن حصين بن عبد الرحمن رضى الله عنه قال كنت الى جنب عمارة بن

أبي سعيد فيحتمل ان يكون هو أبا سعيد الذي وقع في رواية عبيد الرزاق انه كاد معهما ويحتمل أن تكون لقصة تعددت وبديل على ذلك المغيرة الواقعة بين روايتي عياض ورجاء ففي رواية عياض ان المنبر بنى بالمصلى وفي رواية رجاء ان مروان أخرجه المنبر معه فعمل مروان لما أنكر عليه أخرج المنبر ترك أخرجه بعد أن أمر بيناته من ابن وطين بالمصلى ولا بعد في أن يشكر عليه تقديم الخطبة على الصلاة مرة بعد أخرى وبديل على التغاير أيضا ان أنكار أبي سعيد وقع بينه وبينه وأنكار الآخر وقع على روم الناس (فقال) مروان يا (أبا سعيد قد ذهب ما تعلم) قال أبو سعيد (فقلت ما أعلم) أي الذي أعلمه (والله

غيره (لا أعلم) أي لان الذي أعلمه طريق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه (فقال) مروان معذرا عن تركه الاول (ان الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة فجعلتها) أي الخطبة (قبل الصلاة) فرأى أن المحافظة على أصل السنة وهو استماع الخطبة اول من المحافظة على هيئة فيها ليست من شرطها قال في الفتح وهذا يشعر بان مروان فعل ذلك باجتهاد منه ووردان عثمان فعل ذلك أيضا السكن له أنه أنكرى انتهى والحق ان الاجتهاد فيها ورد فيه نص من الشارع لا يسوغ ولا يجوز العمل به والسكوت عليه ولهذا أنكر أبو سعيد ١٥٠ تقديم الخطبة على مروان ومذهب الشافعية لو خطب قبلها لم يعتد

رؤية وشهر بن مروان يحط بنا لما عارضه يديه فقال عبارة يعنى قبح الله هاتين اليدين
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر يحط اذا دعا يقول هكذا فرغ
 السبابة وحدها رواه احمد والترمذي بمعناه وصححه * وعن مهمل بن سعد رضى الله
 عنه قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شاهرا يديه قط يدعوه على منبر ولا غيره
 ما كان يدعوا الا يضع يده حذو منكبيه ويشير باصبعه اشارة رواه احمد وأبو داود وقال
 فيه لكن رأيت يقول هكذا وأشار بالسبابة وعقد الوسطى بالابهام الحديث الاول
 أخرجه أيضا مسلم والنسائي والحديث الثاني في اسناده عبد الرحمن بن امحق القرشي
 ويقال له عباد بن اسحق وفيه مقال كذا قال المذري وفي الباب عن غطفان بن الحرث
 الثمالي عند احمد والبخاري قال بعث الى عبد الملك بن مروان فقال يا أبا سليمان فاقد
 جمعنا الناس على أمرين فقال وما هما فقال رفع الايدي على المنابر يوم الجمعة والقصاص
 بعد الصبح فقال اما انهم ما أمثل بدعتكم عندي ولست بمحببكم الى شيء منها قال لم قال
 لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما أحدث قوم بدعة الا رفع مثلها من السنة فذلك
 بسنة خير من احداث بدعة وفي اسناده ابن أبي هريرة وهو ضعيف وبقيته وهو مدرس
 قوله فقال عبارة يعنى لفظ يعنى ليس في مسلم ولا في سنن أبي اود ولا الترمذي قوله قبح
 الله هاتين اليدين زاد الترمذي القصيرتين والحديثان المذكوران في الباب يدلان على
 كراهة رفع الايدي على المنبر حال الدعاء وانه بدعة وقد ثبت في الصحيحين من حديث أنس
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء
 فانه كان يرفع يديه حتى يرى ابيض اطيمه وظاهره انه لا يرفع يديه في غير الاستسقاء قال
 النووي وليس الامر كذلك بل قد ثبت رفع يديه في الدعاء في مواطن وهي أكثر من أن
 تحصى قال وقد جعت منها نحو من ثلاثين حديثا من الصحيحين انتهى وظاهر حديث
 الباب انها تجوز الاشارة بالاصبع في خطبة الجمعة

* (باب المنع من الكلام والامام يحط بالارخصة في تكلمه وتكليمه

لمصلحة وفي الكلام قبل أخذه في الخطبة وبعد انقائها) *

(عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قلت لصاحبك

بهارا وأما وهو الحق وفي هذا الحديث من القوائد بيان المنبر قال الزين بن المنبر وانما اختاروا أن يكون بالله من المنبر لكونه يترك بالصحراء في غير جدار فيؤمن عليه النمل بخلاف خشب منبر الجامع وفيه ان الخطبة على الارض عن قيام في المصلى اولى من القيام على المنبر والفرق بينه وبين المسجد ان المصلى يكون مكان فيه فضاء يتمكن من رؤيته كل من يحضر بخلاف المسجد فانه يكون في مكان محصور لا يراه بعضهم وفيه الخروج الى المصلى في العبد وان صلاته في المسجد لا تكون الا عن ضرورة وفيه انكار العلماء على الامراء اذا ضيعوا ما يخالف السنة وفيه حلف العالم على صدق ما يخبر به والمباحثة في الاحكام وجواز عمل العالم بخلاف الاول اذ لم يوافق الحاكم على الاول لان أبا سعيد حضر الخطبة ولم ينصرف فيستدل به على ان البدعة بالصلاة ليست

بشرط في صحته ورواه هذا الحديث كلهم مدينون (عن ابن عباس وجابر بن عبد الله رضى الله عنهم يوم قال لا يمكن يؤذن) بفتح الذال (يوم) عيد (القطر ولا يوم) عيد (الاضحى) في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية عن ابن عباس قال لابن الزبير لا تؤذن لها ولا تقم أخرجه ابن أبي شيبة ومسلم عن جابر فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا اقامة وعنده أيضا عن جابر قال لا أذان للصلاة يوم العيد ولا اقامة ولا شيء واستدل المالكية والجمهور بهذا على أنه لا يقال قبلها بالصلاة جامعة ولا الصلاة واجبة الشافعية على استحباب قوله بما روى الشافعي عن الثقة عن الزهري قال كان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم يا هر المؤذن في العبد بن فيقول الصلاة جامعة وهذا مرسل بعضه القياس على صلاة الكسوف
لثبوتها فيها وعندى ان رواية البخارى أصح فالعمل به أولى ولا يساويه ذلك المرسل وان عضده القياس قال في ارشاد السارى
فليست في الفاظ الاذان كلها أو بعضها فلا تؤذن أو أقام كرمه نص عليه في الام وأول من أحدث الاذان فيها معاوية رواه ابن
أبي شيبة باسناد صحيح زاد الشافعى في روايته عن الثقة عن الزهري فأخذه الجاهل حين أقر على المدينة أو زياد بالبصرة رواه
ابن المنذر وأمره أن قاله الداودى أو هشام قاله ابن حبيب أو عبد الله بن ١٥١ الزبير رواه ابن المنذر أيضا (وعنه

أى عن عبد الله بن عباس
(رضى الله عنهم) قال شهدت
أعبد مع رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم) وأبي بكر وعمر
وعثمان رضي الله عنهم فكانهم
كانوا يصلون قبل الخطبة) وهذا
صرح فيما ترجم له وهو الخطبة
بعد صلاة العبد وشيخ البخارى
بصرى والثانى والثالث مكان
والرابع أى وفيه التحديث
والاخبار والعنفئة والقول
وأخرجه البخارى في التفسير
ومسلم في الصلاة وكذا أخرجه
أبو داود (وعنه) أى عن ابن
عباس رضي الله عنهما (عن النبي
صلى الله عليه وآله) (وسلم) أنه
قال ما العمل) يشمل أنواع
العبادات كالصلاة والتكبير
والذكر والصوم وغيرها (في أيام)
من أيام السنة (أفضل منها)
أى من تعمل بتقدير الاعمال
كما في قوله تعالى أو الطغل الذين
كرهوا البرمادى والزركنى
وقه الدمايين فقال هذا
غلط والمعنى ما القربة في أيام
أصل منها (في هذا العشر)

يوم الجمعة أنصت والامام يخطب فقد لغوت رواه الجماعة الا ابن ماجه * وعن علي رضي
الله تعالى عنه في حديث له قال من دنا من الامام فلغا ولم يستمع ولم ينصت كان عليه كفل
من الوزر ومن قال صه فقد لغا ومن لغا فلا جمعة له ثم قال هكذا سمعت فيكم صلى الله
عليه وآله وسلم رواه احمد وأبو داود * وعن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من تكلم يوم الجمعة والامام يخطب فهو كمثل الجارية يحمل أسفارا
والذى يقول له أنصت ليس له جمعة رواه احمد * وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال جلس
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوما على المنبر فخطب الناس وقلاية والى جنبى أبى بن كعب
فقلت ليا أبى متى أنزلت هذه الآية فابى أن يكلمنى ثم سأله فابى أن يكلمنى حتى نزل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال له أبى مالك من جعلك الاما نيت فلما انصرف
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جثته فآخبرته فقال صدق أبى فإذا سمعت اماما
يتكلم فانصت حتى يفرغ رواه احمد) حديث على في اسناده رجل مجهول لان عطاء
الخراسانى رواه عن مولى امرأته أم عثمان قالت سمعت عليا الحديث وعطاء النظر اسانى
وثقه يحيى بن معين وأثنى عليه وتكلم فيه ابن حبان وكذبه سعيد بن المسيب وحديث
ابن عباس أخرجه أيضا ابن أبي شيبة في المصنف والبراق في مسنده والطبرانى في الكبير
وفي اسناده مجاهد بن سعد وقد ضعفه الجمهور وقال الحافظ في بلوغ المرام لا بأس
باسناده وحديث أبى الدرداء أخرجه أيضا الطبرانى من روايه شريك بن عبد الله بن أبى غر
عن عطاء بن يسار عن أبى الدرداء وروى أيضا من رواية عبد الله بن سعد عن حرب بن
قيس عن أبى الدرداء قال في مجمع الزوائد رجال احمد ثقات ويشهد له ما أخرجه أبو يعلى
والطبرانى عن جابر قال دخل ابن مسعود والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فجلس الى
جنبه أبى فذكر نحو حديث أبى الدرداء قال العراقى ورجالاه ثقات ويشهد له أيضا ما رواه
الطبرانى عن أبى ذر بن نحو حديث أبى الدرداء المذكور في الباب وعن ابن أبى أوفى عند
ابن أبي شيبة في المصنف قال ثلاث من سلم منهن غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى بن أن
يحدث حديثا يعنى أدى أو أن يتكلم أو أن يقول صه قال العراقى ورجالاه ثقات قال وهذا

الاول من دى الخطه كذا في رواية بنى در عن السكشمى بالتصريح بالعشر وكذا عند احمد عن عمرو بن شعبة الاسن
المذكور بل في رواية أبى داود الطيالسى عن شعبة بلفظ عشر الخجة روى صرح بالشر أيضا ابن ماجه وابن حبان وأبو عوف
قال ابن أبى جرة الحديث دال على ان العمل في أيام التشرىق أفضل من العمل في غيره ووجه صاحب بهجة لنفوس بأن
أيام التشرىق أيام غفلة والعبادة في أوقات الغفلة فاضلة عن غيرها كمر قام وجوف الليل وأكثر الناس ينام وباه وقع فيها
محنة الخليل بولده ثم من عليه بالقداء وهو مراض بالنقول كما قاله في الفتح فالعمل في أيام العشر أفضل من العمل في غيرها

من أيام الدنيا من غير استثناء شيء لكن يعكس عليه ترجمة البخاري بأيام التشريق وأجيب باشتراكهما في أصل الفضيلة
لوقوع أعمال الحج فيهما ومن ثم اشتهر في مشروعنا الكبير وإذا كان العمل في أيام العشر أفضل من العمل في أيام غيرها
من السنة لزم منه أن تكون أيام العشر أفضل من غيرها من أيام السنة حتى يوم الجمعة منه أفضل منه في غيره لجمعه الفضيلتين
وخرج البزار وغيره عن جابر بن جابر فوجأ أفضل أيام الدنيا أيام العشر وعند الطبراني من حديث ابن عمر ليس يوم أعظم عند الله
من يوم الجمعة ليس العشر وهو يدل على أن أيام ١٥٢ العشر أفضل من يوم الجمعة الذي هو أفضل الأيام وأيضا أيام العشر

تشمّل على يوم عرفة وقد روي
أنها أفضل أيام الدنيا والأيام إذا
أطلقت دخلت فيها الآية التي بها
وقد أقسم الله تعالى بها فقال
والفجر وليال عشر وقد زعم
بعضهم أن ليالي عشر رمضان
أفضل من لياليه لاشغالها على
ليالته القدر قال الحافظ ابن
رجب وهذا بعيد جدا ولو صح
حديث أبي هريرة في الترمذي
قيام كل ليلة منها بقيام ليلة
القدر لكان صريحاً في تفصيل
لياليه على ليالي عشر رمضان
فإن عشر رمضان أفضل بلياليه
واحدة وهذا جامع لبياليه
متسارئة والتحقيق ما قاله بعض
أعيان المتأخرين من العلماء
أن مجموع هذا العشر أفضل
من مجموع عشر رمضان وإن
كان في عشر رمضان ليلة
لا يفضل عليها غيرها انتهى
واسم تدل به على فضل قيام
عشر الجمعة لاندراج الصوم في
العمل وعروض تحريم صوم
يوم العيّد وأجيب بحمله على
الغالب ولا ريب أن قيام

وان كان موقفاً فله لا يقال من قبل الرأي فحكمه الرفع كما قاله ابن عبد البر وغيره فيما
كان من هذا القبيل ولا ينبغي أن يفتى في حديث آخر من فوجع عند الناس قال كان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يكثر ذلك ويقل اللغو ويطلق الصلاة ويقتصر الخطبة وعن
جابر عن ابن أبي شيبه أيضاً في المصنف قال قال سعد بن جابر يوم الجمعة لأبي بكر
ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لم يساعد قال أنه يتكلم وأنت تخطب قال صدق
سعد يعني ابن أبي وقاص ورواه أيضاً أبو يعلى والبزار وفي أسناده مجاهد بن سعيد وهو
ضعيف عند الجمهور وكما تقدم وعن عبد الله بن عمر عن أبي داود عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال يحضر الجمعة ثلاثة نفر رجل حضرها يلغو فهو حظه منها ورجل حضرها
يدعو فهو رجل دعا الله أن شاء أعطاه وإن شاء منعه ورجل حضرها بانصات وسكوت ولم
يخط رقبة مسلم ولم يؤذ أحدا فهي كفارة إلى الجمعة له تليها وزيادة ثلاثة أيام قال
العراقي وأسناد جيبه وعن ابن مسعود عن ابن أبي شيبه في المصنف والطبراني في
الكبير قال كفى لغوا إذا صعد الإمام المنبر أن تقول لصاحبك أنت قال العراقي
ورجالة ثقات محتج بهم في الصحيح قال وهو وإن كان موقفاً فله لا يقال من قبل الرأي
فحكمه الرفع ١٥٣ أنت قال الأزهرى يقال أنت أنت وأنت وأنت قال ابن خزيمة
والمراد بالانصات السكوت عن مكالمه الناس وذكر الله تعالى وتعتب بانه يلزم منه
جواز المرأة والذكر حال الخطبة الظاهر أن المراد السكوت مطلقاً قاله في الفتح وهو
ظاهر الأحاديث فلا يجوز من الكلام إلا ما خصه دليل كصلاة التيمم نعم الأمر بالصلاة
على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند ذكره يجمع جميع الأوقات والنهي عن الكلام حال
الخطبة يعم كل كلام فيعارض العمومات ولكنه يرجع مشروع عية الصلاة على أبي
صلى الله عليه وآله وسلم عند ذكره حال الخطبة ما سيأتي في تفسير اللغو من اختصاصه
بالكلام الباطل الذي لا أصل له لولا ما سيأتي من الأدلة القاضية بتعميم قوله والامام
يخطب فيه ليل على اختصاص النهي بحال الخطبة ورد على من أوجب الانصات من
خروج الامام وكذلك قوله يوم الجمعة ظاهراً أن الانصات في خطبة غير يوم الجمعة لا يجزئ
فعله فقد دلغوت قال في الفتح قال لا يخفى اللغو الكلام الذي لا أصل له من الباطل
وشبهه وقال ابن عرفة اللغو السقط من القول وقبل الميل عن الصواب وقيل اللغو الأثم

رمضان أفضل من صوم العشر لأن فعل الفرض أفضل من المنقل من غير تردد وعلى هذا فكل ما عمل
من فرض في العشر فهو أفضل من فرض فعل في غيره وكذا الفعل (قالوا) يا رسول الله (ولا الجهاد) أفضل منه وزاد أبو ذر
في سبيل الله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ولا الجهاد) في سبيل الله ثم أسكني جهاد واحد وهو أفضل الجهاد فقال
(الارجل خرج) أي عمل رجل والاسْتَفْنَاء متصل وقيل منقطع أي لكن رجل فهو أفضل من غيره أو مسأله (بحاطر)
من الحاطرة وهي ارتكاب ما فيه خطر أي يتصدقه رعد ودهر ولو أدى إلى قتل نفسه (بنفسه وماله فيرجع بشئ) من ماله

وان رجع هو أو لم يرجع هو لا ماله بأن ذهب ماله واستشهد كذا قسره ابن بطال وتعبه الزين بن المنير بان قوله فلم يرجع بشئ يستلزم انه يرجع بنفسه ولا بد واجيب بان قوله فلم يرجع بشئ تذكر في ياق النقي فتع ما ذكره ولا ي عواقفة عن شعبة الامن عقر جواده واهريق دمه وعنده من رواية القاسم بن أيوب الامن لا يرجع بنفسه ولا ماله وفي هذا الحديث ان العمل المفضل في الوقت القاض يلحق بالعمل القاضل في غيره ويزيد عليه لمضاعفة ثوابه واجره قال في الفتح وفي الحديث تعظيم قدر الجهاد وتفاوت درجاته وان الغاية القصوى فيه بذل النفس لله وفيه تفضيل ١٥٣ بعض الازمنة على بعض كالامنة

وفضل أيام عشر ذي الحجة على غيرها من أيام السنة ويظهر فائدة ذلك في نذر الصيام وألقى علامات الاعمال بأفضل الأيام فلو أفرد يوما منها تعين يوم عرفه لانه على الصحيح أفضل ل أيام العشر المذكورة فان أراد أفضل ل أيام الاسبوع تعين يوم الجمعة جمعا بين حديث الباب وحديث أبي هريرة مرفوعا خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة رواه لم أشار الى ذلك كله النووي في شرحه ورواه كوفيون الاشج البخاري فبصري والهاء في بسطاني وفيه الحديث والعنفة وآخر جسه أبو داود والترمذي وابن ماجه في الصيام وقال الترمذي حسن صحيح غريب (عن أنس بن مائه رضي الله عنه انه سئل) والسائل هو محمد بن أبي بكر النقي قال سألت أنسا وشخصا غيا يار أي سائران من منى الى عرفات (عن التلبية كيف كنتم تصنعون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كان) الشان (يلبي الملبى لا بكبر عليه و بكبر المكبر فلا

لقوله تعالى واذا مروا باللغو مروا كراما وقال الزين بن المنير اتفقت أقوال المفسرين على أن اللغو ما لا يحسن من الكلام وأغرب أبو عبيد الهروي في الغريب فقال معنى لغاتكم والصواب التقييد وقال النضر بن شميل معنى لغوت خبت من الاجر وقيل بطأت فضيلة جمعتك وقيل صارت جمعتك ظهرت اقلت أقوال أهل اللغة متقاربة لمعنى انتهى كلام الفتح وفي القاموس اللغو السقط وما لا يعتد به من كلام أو غيره انتهى ويؤيد قول من قال ان اللغو صير ووية الجمعة ظهورا ما عند أبي داود وابن خزيمة من حديث ابن عمرو بن العاص مرفوعا بلفظ من لغوا وتحطى رقاب الناس كانت له ظهورا قوله فلا جمعة له قال العلماء معناه لا جمعة له كماله للاجتماع على اسقاط فرض الوقت عنه قوله فهو كمثل الحمار يحمل أسفارا شبهه من لم يسلك عن الكلام بالحار الحامل للاستقرار بجما مع عدم الاتفعا وظاهر قوله من تكلم يوم الجمعة المنع من جميع أنواع الكلام من غير فرق بين ما لا فائدة فيه وغيره ومثله حديث جابر الذي تقدم وكذلك حديث أبي لاطلاق الكلام فيهما ويؤيده انه اذا جعل قوله أنصت مع كونه أمرا معروف لغوا غيره من الكلام أولى بان يسمى لغوا وقد وقع عند احمد بسند قوله فقد لغوت عليك بنفسك وبؤيد ذلك أيضا ما تقدم من تسمية السؤال عن نزول الآية لغوا وقد ذهب الى تحريم كل كلام حال الخطبة بالجمهور ولكن قيد ذلك بعضهم بالسامع للخطبة والا كثر لم يقيدوا قالوا واذا أراد الامر بالمعروف فليجعله بالاشارة قال الحافظ وأغرب ابن عبيد العير فنقل الاجماع على وجوب الانصات للخطبة على من سمعها لاعتن قلبه من التابعين منهم الشعبي رتعبه بان الشافعي قولين وكذلك لاحمد وروى عنه ما أيضا التفرقة بين من سمع الخطبة ومن لم يسمعها وبعض الشافعية التفرقة بين من تتعبد بهم الجمعة فيجب عليهم الانصات وبين من زاد عليهم فلا يجب وقد حكى المهدي في الجرع القاسم وابنه محمد بن القاسم والمرضى ومحمد بن الحسن أنه يجوز الكلام الخفيف حال الخطبة واستدلوا على ذلك بتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم سأله عن الساعة ولن سأله في الاستسقاء ورذبان الدليل أخص من الدعوى وغاية ما فيه أن يكون عموم الامر بالانصات مخصصا بالسؤال وقيل صاحب المغنى الاتفاق على ان الكلام الذي يجوز في الصلاة يجوز في الخطبة كحديث الضريح من البر والخوف وخصص بعضهم رذ السلام وهو أعمن من حديث

٢٥ نيل ث ينكر عليه) وظاهره أن أنسا احتج به على جواز التكبير في موضع التلبية أو المراد انه يدخل شيئا من ذلك خلال التلبية لانه يترك التلبية بالكيفية لان لسنة ان لا يقطع التلبية الا عند ريرة العنفة وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي وقال مالك اذا زالت الشمس وفي هذا الحديث الحديث والسؤال والقول وأحرجه البخاري أيضا في الحج ومسلم في المناسك وكذا التلاني وابن ماجه (عن ابن عمر رضي الله عنهم ان انبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصرأو يذبح بالمحلى) يوم العيد للاعلام ليعترب عليه ذبح الناس ولان لاضحية من القرب الجامعة فظاهرها أفضل لان فيه إحياء مسنتها

قال مالك لا يذبح أحد حتى يذبح الامام ثم أجمعوا على ان الامام لو لم يذبح حصل الذبح للناس اذا دخل وقت الذبح فالمدار على الوقت لا الفعل وانما عطف البخاري الذبح على الضر في الترجمة وان كان حديث الباب با والمقتضية للتردد ليفهم انه لا يمنع الجمع بين التمسك بما يذبح وما ينصرف في ذلك اليوم وأشار الى أنه ورد في بعض طرق الحديث بالواو وقد أخرجه النسائي في الاضاحي والصلاة (عن جابر رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان يوم عيد) أي اذا وقع يوم عيد النضر ويوم عيد الاضحي (خالف الطريق) ١٥٤ أي رجع في غير طريق الذهاب الى المصلى قال الترمذي أخذ بهذا بعض

أهل العلم فاستحبه للامام وبه يقول الشافعي انتهى والذي في الام انه يستحب للامام والمأموم وبه قال أكثر الشافعية وقال الرافعي لم يتعصر في الوجيز الا للامام انتهى وبالتعميم قال أكثر أهل العلم ومنهم من قال ان علم المذبح وبقيت العلم له بقي الحكم والاتقي بآثارهم ان لم يعلم المعنى بقي الاقتداء وقال الاكثر يتي الحكم ولو اتفتت العلة للاقتداء كما في الرمل وغيره قال الحافظ ابن حجر رحمه الله وقد اختلف في معنى ذلك على أقوال كثيرة اجمع في منها أكثر من عشرين وقد تلخصت ما بينت الواهي منها قال القاضي عبد الوهاب المالكي ذكر في ذلك فوئد بعضهم اقريب وأكثرها دعاوى فارغة انتهى فمن ذلك انه فعل ذلك تشبه له الطريقان وقيل سكانهما من الجن والانس وقيل ليسوى بينهما في هزية الفضل بمروره أو في التبرك به أو ليشم رائحة المسك من الطريق التي يمر بها لانه كان معروفا بذلك

الباب من وجه وأخص من وجه فخصيص أحدهما بالآخر تحكم ومثله تسميت العاطس وقد حكى الترمذي عن احمد واسحق الترخيص في رد السلام وتسميت العاطس وحكى عن الشافعي خلاف ذلك وحكى ابن العربي عن الشافعي موافقة احمد واسحق قال العراقي وهو أولى مما نقله عنه الترمذي وقد صرح الشافعي في مختصر البويطي بالجواز وقال ولو عطف رجل يوم الجمعة فشمته رجل رجوت أن يسعه لان التسميت سنة ولو سلم رجل على رجل كرهت ذلك له ورأيت أن يرد عليه لان السلام سنة ورد فرض هذا لفظه وقال النووي في شرح المذهب انه الاصح قال في الفتح وقد استثنى من الانصات في الخطبة ما اذا انتهى الخطيب الى كلام لم يشرع في الخطبة مثل الدعاء للسلطان مثلاً بل جزم صاحب التهذيب بان الدعاء للسلطان مكروه وقال النووي محله اذا جاوزوا الا فالدعاء لولاة الامر مطلوب قال الحافظ ومحل الترك اذا لم يخف الضرر والا فيباح للخطيب اذا خشي على نفسه قوله الاما لعبت بفتح اللام وكسر الغين المجهة لغة في لغوت (وعن بريدة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحطبهنا جباه الحنن والحسين عليهما اقيصان أحمران يمشيان ويعثران فنزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المنبر فحماه فوضعهما بين يديه ثم قال صدق الله ورسوله انما والكم وأولادكم فتنة نظرت الى هذين الصبيين يمشيان ويعثران فلم أصبر حتى قطعت حديثي ورفعتهما رواه الخمسة * وعن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينزل من المنبر يوم الجمعة فيكلمه الرجل في الحاجة ويكلمه ثم يفتتحهم الى مصلاه فيصلي رواه الخمسة * وعن ثعلبة بن أبي مالك رضي الله عنه قال كانوا يفتنون يوم الجمعة وعمر جالس على المنبر فاذا سكنت المؤذن قال عمر فلم يتكلم أحد حتى يقضي الخطبتين كليهما فاذا قامت الصلاة ونزل عمر تكلموا رواه الشافعي في مسنده وسند ذكر سؤال الاعرابي النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاستسقاء في خطبة الجمعة) حديث بريدة قال الترمذي حسن غريب انما نعرفه من حديث الحسين بن واقد انتهى والحسين المذكور هو أبو علي قاضي مرو واحتج به مسلم في صحيحه وقال المنذري ثقة وحديث أنس

وقيل لان طريقه الى المصلى كانت على اليمين فلورجع منها رجع على جهة الشمال فرجع من غيرها قال وهذا يحتاج الى دليل وقيل لاطهار شعاع الاسلام فيها وقيل لظهار ذلك الله وقيل ليعظ المنافقين واليهود وقيل ليرهم بكثرة من معه ورجحه ابن بطل وقيل حذر من كيد الطائفتين أو احداهما فبه نظر لانه لو كان كذلك لم يكرهه قاله ابن التين ووقعب بانه لا يلزم من مواظبته على مخالفة الطريق المواظبة على طريق منها معين لكن في روايه الشافعي من طريق المطلب بن عبد الله بن حنبل مرسه لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان يبعد ويوم العيد الى المصلى من الطريق الا العظيم ويرجع من الطريق

القصوى وهذا المروءة لثابت لفوى بث ابن التيز وقيل بعده في المروءة أو التبرك بمرور وبرؤيته والاستماع به في قضا محو انجهم في الاستفتاء أو التعلم والافتداء والاسترشاد أو الصدقة أو السلام عليهم أو غير ذلك وقيل ليزو وأقاربه الاحياء أو الاموات وقيل لصدره وقيل ليقابل بتغيير اسأل الى المغفرة والرضا وقيل كان في ذهابه بصدق فاذا رجع ليقيم معه شيء فيرجع في طريق أخرى لثلاثين من يسأله وهذه الضعيف جدا مع احتياجه الى الدليل وقيل لتخفيف الزحام وهذه اربعة الشيخ أبو حامد وأبيه المحب الطاهري عاروا البيهقي من حديث ابن ١٥٥ عرف قال فيه ليسع الناس وتعقب بأنه ضعيف

وبأن قوله ليسع الناس يحتمل أن يفسر بركة وفضله وهذا الذي رجحه ابن التين وقيل كان طريقه التي يتوجه منها أجمع لمن اتى وجع فيها فأراد تكثير الاجر بتكثير الخطأ في الذهاب وأما في الرجوع فليسرع الى منزله وهذا اختيار الرافي وتعقب بأنه يحتاج الى دليل وبأن اجر الخطأ يكتب في الرجوع أيضا كما ثبت في حديث أبي بن كعب عنه الترمذي وغيره ولو عكس ما قال لكان له اتجاه ويكون سلوك الطريق القرية للمجاورة الى فعل الطاعة وادراك الفضيلة أول الوقت وقيل لان الملازمة تقع في الطرقات فإراد ان يشهد له فريقان منهم وقال ابن أبي جريرة هو في معنى قول يعقوب لبنيه لا تدخلوا من باب واحد فأشار الى انه فعل ذلك حسدا من اصابة العين وأشار صاحب الهدى الى انه فعل ذلك لتجميع ما ذكر من الاشياء المحتملة القرية انتهى وهذا عندي أقوى الاقوال وأتمهلها والله أعلم قال

قال الترمذي هذا حديث لا يعرف الا من حديث جرير بن حازم وسعت محمد يعني البخاري بقول وهم جرير بن حازم في هذا الحديث والصحيح ما روى ثابت عن أنس قال أقيمت الصلاة فأخذ رجل بيد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فما زال يكلمه حتى نعت بعض القوم قال محمد والحديث هو هذا وجرير بن حازم روى عنهم في الشيء وهو صدوق انتهى كلام الترمذي وقال أبو داود والحديث ليس بمعروف وهو مما تفرد به جرير بن حازم وقال الدارقطني تفرد به جرير بن حازم عن ثابت قال العراقي ما أعل به البخاري وأبو داود الحديث من أن الصحيح كلام الرجل له بعد ما أقيمت الصلاة لا يقدح ذلك في صحة حديث جرير بن حازم بل الجمع بينهما ممكن بأن يكون المراد بعد إقامة صلاة الجمعة وبعد نزوله من المنبر فليس الجمع بينهما ممتنع هذا كيف وجرير بن حازم أحد الثقات المخرج لهم في الصحيح فلا تضر زيادته في كلام الرجل له انه كان بعد نزوله عن المنبر قوله فنزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه جواز الكلام في الخطبة لا امر يحدث وقال بعض الفقهاء اذا تكلم أعاد الخطبة قال الخطابي والسنة اولى ما تتبع قوله فيكلمه الرجل في الحاجة ويكلمه فيه انه لا بأس بالكلام بعد فراغ الخطيب من الخطبة وانه لا يحرم ولا يكره ونقله ابن قدامة في المغني عن عطاء وطاوس والزهري وبكر المزني والتميمي ومالك والشافعي وامحق ويعقوب ومحمد قال وروى ذلك عن ابن عمر انتهى والى ذلك ذهب الهادي وروى عن أبي حنيفة انه يكره الكلام بعد الخطبة قال ابن العربي والاصح عندي أن لا يتكلم بعد الخطبة لان من لم يقدروا ان الساعات التي في يوم الجمعة هي من حين يجلس الامام على المنبر الى أن تقام الصلاة فينبغي أن يتجرد للذكر والتضرع والذي في مسلم انها ما بين أن يجلس الامام الى أن تقضى الصلاة وما يرجح ترك الكلام بين الخطبة والصلاة الاحاديث الواردة في الانصات حتى تقضى الصلاة كما عند النسائي باسناد جيد من حديث سلمان بلطف فيمنع حتى يقضى صلاته واحدا باسناد صحيح من حديث نيشة بلطف فاسمع وانصت حتى يقضى الامام جمعة وكلامه وقد تقدم ما يجمع بين الاحاديث بان الكلام الجائز بعد الخطبة هو كلام الامام لحاجة أو كلام الرجل للرجل لحاجة قوله وعمر جالس على المنبر فيه جواز الكلام حال قعود الامام على المنبر قبل شروعه في الخطبة لان ظهور ذلك بين الصحابة من دون تكبير

في المجموع ثم من شاركه صلى الله عليه وآله وسلم في المعنى ندب له ذلك وكذا من لم يشاركه في الاظهر تأنيبه عليه الصلاة والسلام سواء فيه الامام والقوم واستحب في الام ان يقف الامام في طريق رجوعه الى القبلة يدعو وروى فيه حديثا انتهى فليست في ذلك الحديث وسنده ورواه الحديث الثاني مروزي والثالث والرابع مدينان وفيه التحديث والاختبار والعنفه والقول حديث عائشة رضي الله عنها في أمر الحبشة تقدم وزاد في هذه الرواية قالت فزجرهم عمر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعهم أي اتركهم من جهة انما انهم (أما) أي لا آمن أو العباد آمنين يا (أي ارفدة) قال البخاري في تفسيره انما يعني

من الأمن أي ضد الخوف لأمن لا مان الذي للكفار واستشكل مطابقة الحديث للترجمة في البخاري لأنه ليس فيه الصلاة ذكر
وأجاب ابن المنير بأنه يؤخذ من قوله أيام عيد بذلك أيام في فاضل سنة العيد إلى اليوم على الأدلة فيستوي في قائلها
القدوا لجماعة والتساعو الرجل وقال ابن رشد إنها هي أيام من أيام عيد كانت محلا لأداء هذه الصلاة أي فيؤديه فيها إذا فاقته
مع الإمام لأنها شرعت ليوم العيد ومقتضاهم اتفق أداءه وأن لو فات أدائها آخرها هو آخر أيام في حكاية في الفتح ولا يخفى ما فيه
من التسكاف * (بسم الله الرحمن الرحيم) * ١٥٦ * (أبواب الوتر) * بكسر الواو جمع في الفرد

واختلف فيه فقال أبو حنيفة
وجماعة بوجوبه لحديث أن الله
زادكم صلاة الاوهى الوتر والزائد
لا يكون الا من جنس المزيده عليه
فيكون فرضا لكن لم يكفر بجاحده
لانه ثبت بجنس الواحد وحديث
أبي داود بإسناد صحيح الوتر حق
على كل مسلم والمصروف له عن
الوجوب عند الشافعية قوله
تعالى والصلاة الوسطى ولو
وجب لم يكن للصلاة وسطى وقوله
صلى الله عليه وآله وسلم لهاذا
لمابعثه الى الذين فأعلمهم ان الله
افترض عليهم خمس صلوات في كل
يوم وابداه وليس قوله حق عنى
واجب في عرف الشرع وقال
ابن التين اختلف في الوتر في
سبعة أشياء في وجوبه وعدده
واشتراط النية فيه واختصاصه
بقراءة وفي اشتراط شفع قبله وفي
آخر وقته وصلاته في السفر على
الدابة قلت وفي قضائه والقنوت
فيه وفي محل القنوت وفيما يقال
فيه وفي فصله ووصله وهل تسن
ركعتان بعده وفي صلته عن
قعوده لكن هذا الاخير ينبغي على

يدل على أنه اجماع لهم وروى احمد باسناد قال العراقي صحيح ان عثمان بن عفان كان
وهو على المنبر والمؤذن يقيم يستخير الناس عن أخبارهم واسعارهم قوله وسنذكر
سؤال الاعراب الخ سنذكره المصنف في كتاب الاستسقاء

* (باب ما يقرأ به في صلاة الجمعة وفي صبح يومها) *

(عن عبد الله بن أبي رافع رضى الله عنه قال استخاف مروا بأبهريرة على المدينة
 وخرج الى مكة فصلى لنا أبهريرة يوم الجمعة نقرأ بعد سورة الجمعة في الركعة الأخيرة
 اذا جاءك المنافقون وقالت له حين انصرف اليك قرأت سورتين كان علي برأبي طالب يقرأ
 بهما في الكوفة فقال انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ بهم ما في الجمعة
 رواه الجماعة الا البخارى والتساقى * وعن النعمان بن بشير رضى الله عنه وسأله
 الضحاك ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ يوم الجمعة على اثر سورة الجمعة
 قال كان يقرأ هل أتاك حديث الغاشية رواه الجماعة الا البخارى والترمذى * وعن
 للنعمان بن بشير رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في العبد
 وفي الجمعة بسج اسم ربك الاعلى وهل أتاك حديث الغاشية قال واد الجقع العبد
 والجمعة في يوم واحد يقرأ بهم ما في الصلاتين رواه الجماعة الا البخارى وابن ماجه * وعن
 حمزة بن حنبل رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الجمعة بسج
 اسم ربك الاعلى وهل أتاك حديث الغاشية رواه احمد والتساقى وأبو داود حديث
 حمزة قال العراقى اسناده صحيح وفي الباب عن أبى عنبسة الخولانى عند ابن ماجه أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الجمعة بسج اسم ربك الاعلى وهل أتاك حديث
 الغاشية وفي اسناده سعيد بن سنان ضعفه احمد وابن معين وغيرهما وأخرجه أيضا
 طبرانى في الكبير واليزانى مسنده وعن ابن عباس وسأق وقد استدلل باحاديث الباب
 على ان السنة أن يقرأ الامام في صلاة الجمعة في الركعة الاولى بالجمعة وفي الثانية
 لمنافقين أو في الاولى بسج اسم ربك الاعلى وفي الثانية بهل أتاك حديث الغاشية وفي

الاولى

كونه مندوباً أولاً وقد اختلعهوا في أروفتيه يصاوي كونه أفضل صلاة التطوع

أوالرواتب أفضل منه أو خصوص ركعتي الفجر كذا في النسخ ﴿عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا سأل قال الحافظ الم
أفقه علي اسمه ووقع في المعجم الصغير للطبراني أن السائل هو ابن عمرو وعورض برواية مسلم عنه أن رجلا سأل النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وأثابته وبين السائل وفيه ثم سأله على رأس الحول وأثابته المكان منه قال فإدري أهو ذلك الرجل أو غيره
وعند الناس من هذا الوجه أن السائل هو من أهل البادية وعده محمد بن نصر في كتاب أحكام التور وهو كتاب نفيس في مجله

من رواية عطية عن ابن عمر ان اعرابيا سأل فيحصل ان يجمع بينهما من سأل وعنده البخاري في باب الخلق في المسجد ان السؤال المذكور وقع في المسجد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن) عدد (صلاة الليل) أو عن الفصل والوصل (نقل صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الليل مثنى مثنى) غير منصرف للعدل والوصف والتسكير لتأكيده في معنى اثنين اثنين اربع مرات والمعنى يسلم من كل ركعتين كما في نسخة ابن عمر في حديثه عنده مسلم واستدل به فهو للحنفية على ان الافضل في صلاة النهار ان تكون ١٥٧ اربعا وروض بأنه مفهوم لقب وليس حجة

على الراجح ولئن سلمناه لانسلم الحصر في الاربع على انه قد تبين من رواية اخرى ان حكمه اسكت عنه حكم المنطوق به في السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق علي الازدى عن ابن عمر في صلاة الليل والنهار مثنى مثنى لكن أكثر أئمة الحديث أعلنوا هذه الزيادة وهي قوله والنهار بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه وحكم النسائي على روايتها بأنه أخطأ فيه أو قال يحيى بن معين من علي الازدى حتى أقبل منه وأدع يحيى بن سعيد الانصاري عن نافع أن ابن عمر كان يتطوع بالنهار اربعا لا يفصل بينهما ولو كان حديث الازدى صحيحا لخالقه ابن عريضي مع شدة اتعابه ورواه عنه نصر بن محمد في سؤالاته لكن روى ابن وهب بإسناد قوي عن ابن عمر صلاة الليل والنهار مثنى مثنى موقوف وأخرجه ابن عبد البر من طريقه الموصول الازدى احتفظ عليه الموقف بالمرفوع فلا تكون

الاولى بالجمعة وفي الثانية جهل أن آله حديث الغاشية قال العراقي والافضل من هذه الكيفيات قراءة الجمعة في الاولى ثم المناقبة في الثانية كما نص عليه الشافعي فيه إرواه عنه أبو ربيع وقد ثبتت الواجهة الثلاثة التي قدمناها فلا وجه لتفضيل بعضها على بعض الآن الاحاديث التي فيها لفظ كان مشعرة بأنه فعل ذلك في أيام متعددة كما تقول في الأصول وقال مالك انه أدرك الناس يقرؤون في الاولى بالجمعة والثانية بسبع ولم يثبت ذلك في الاحاديث وقال الهادي والقاسم والناصر انه ينبغي أن يقرأ في الجمعة مع الفاتحة مرة الجمعة في الاولى والمناقب في الثانية أو سبع والغاشية وقال زيد بن علي في الاولى السجدة وفي الثانية الدهر وقال أبو حنيفة وأصحابه ورواه ابن أبي شيبة في المصنف عن الحسن البصري انه يقرأ الامام بما شاء وقال ابن عيينة انه يكره أن يتعمد القراءة في الجمعة بما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لئلا يجعل ذلك من سننها وليس منها قال ابن العربي وهو مذهب ابن مسعود وقد قرأ فيها أبو بكر الصديق بالبقرة وحكى ابن عبد البر في الاستدكار عن أبي اسحق المروزي مثل قول ابن عيينة وحكى عن ابن أبي هريرة مثله وخالفهم جمهور العلماء ومن خالفهم من الصحابة على أبو هريرة قال العراقي وهو قول مالك والشافعي واحمد بن حنبل وأبي نوري والحكم في القراءة في الجمعة سورة الجمعة والمناقب ما أخرجه الطبراني في الاوسط عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة الجمعة بالجمعة فيحضر به المؤمنون وفي الثانية سورة المناقب فيمزع المناقب قال العراقي وفي اسناده من يحتاج الى الكشف عنه قال الطبراني لم يروه عن أبي جعفر الا منصور قد رده عنه عمرو بن أبي قيس وقد اختلف فيه على منصور فرفعه عنه عمرو بن أبي قيس وخالفه في اسناده جرير بن حازم وأغلطه يرواه عن منصور عن ابراهيم عن الحكم عن اناس من أهل المدينة (وعن ابن عباس رضي الله عنهم ما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ يوم الجمعة في صلاة الصبح لم تنزل وهل أتى على الانسان وفي صلاة الجمعة بسورة الجمعة والمناقب رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة لم تنزل وهل أتى على الانسان رواه الجماعة الا الترمذي

هذه الزيادة صحيحة على طريقة من يشترط في الصبح أن لا يكون شاذ أو قد روى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن عمر أنه كان يصل بالنهار اربعا وهذا موافق لما نقله ابن معين واستدل به على تعيين الفصل بين كل ركعتين من صلاة الليل قال ابن دقيق العيد وهو ظاهر السياق لحصر المبتدأ في الظهور وجه الجمهور على أنه البيان الافضل لما صح من فعله صلى الله عليه وآله وسلم بخلافه ولم يتعين أيضا كونه لذلك بل يحتمل أن يكون الارشاد الى الاخف اذا السلام بين كل ركعتين أخف على المصلي من الاربع فخافوها لما فيه من الراحة غالبا وقضاء ما يعرض من أمرهم ولو كان الوصل لبيان لجواز فقط لم يواظب

صلى الله عليه وآله وسلم عليه ومن أرقى اختصاصه به فعليه البيان وقد دعي عليه صلى الله عليه وآله وسلم لم يذهب عنه
 الوصل فعند أبي داود ومحمد بن نصر من طريق الأوزاعي وابن أبي ذئب كلاهما عن زهير بن عروة عن عائشة أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم كان يصلي ما بين أن يفرغ من العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين واسناده معاً على
 شرط الشيخين واستدل به أيضاً على عدم النقصان عن ركعتين في النافلة ما عدا الوتر قال ابن دقيق العيد والاستدلال به
 أقوى من الاستدلال بامتناع قصر ١٥٨ الصبح في السجدة إلى ركعة يشير بذلك إلى الطحاوي فإنه استدلل على منع

التنفل بركعة بذلك واستدل
 بعض الشافعية الجواز بعموم
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 الصلاة خير موضوع فمن شاء
 استكثر ومن شاء استقل صححه
 ابن حبان وقد اختلف السلف
 في الفصل والوصل في صلاة الليل
 أيهما أفضل وقال الأثرم عن أحمد
 الذي اختاره في صلاة الليل
 مثني مثني فإن صلى بالنهار أربعاً
 فلا بأس وقال محمد بن نصر مضمون
 في صلاة الليل وقد صح عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم أنه
 أوتر بخمس لم يجلس إلا في آخرها
 إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة
 على الوصل إلا أن اختار أن يسلم
 من كل ركعتين لكونه أجاب به
 المسائل ولكون أحاديث الفصل
 أثبت وأما شرطه فلو قد تضمن
 كلامه الرد على الداودي الشارح
 ومن تبعه في دعواهم أنه لم
 يثبت عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم أنه صلى النافلة أكثر
 من ركعتين ركعتين (فأذا خشى
 أحدهم الصبح) أي فوات صلاة
 الصبح استدلل به على خروج

وأبداً ولكنه لهما من حديث ابن عباس (وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص عند ابن
 ماجه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة الم تنزيل
 وهل أتى على الإنسان وأورده ابن عدي في الكامل وفي أسناده الخرائث بن شهاب وهو
 متروك الحديث وعن ابن مسعود عند ابن ماجه أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم كان يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة الم تنزيل وهل أتى وقد رواه الطبراني ورجاله
 ثقات وعن علي بن أبي طالب عليه السلام عند الطبراني في معجمه الصغير والأوسط
 نحوه الذي قبله وفي أسناده حفص بن سليمان الغاضري ضعفه الجمهور وهذه الأحاديث
 فيها مشروعية قراءة تنزيل السجدة وهل أتى على الإنسان قال العراقي وعن
 كان يفعل من الصحابة عبد الله بن عباس ومن التابعين إبراهيم بن عبد الرحمن
 ابن عوف وهو مذهب الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث وكرهه مالك وآخرون قال
 النووي وهم يحججون بهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة المروية من طرق واعتذر
 مالك عن ذلك بأن حديث أبي هريرة من طريق سعد بن إبراهيم وهو مردوداً ما أولاً
 فبان سعد بن إبراهيم قد اتفق الأئمة على توثيقه قال العراقي ولم أر من نقل عن مالك
 تضعيفه غير ابن العربي ولعل الذي أوقعه في ذلك هو أن مالكاً لم يرو عنه قال ابن عبد البر
 وأما امتناع مالك عن الرواية عن سعد فليكونه طعن في نسب مالك وأما ما نسبناه هذا
 الاعتذار سقوط الاستدلال بحديث أبي هريرة دون بقية أحاديث الباب قال الحافظ
 ليس في شيء من الطرق التصريح بأنه صلى الله عليه وآله وسلم سجد لما قرأ سورة تنزيل في
 هذا المجلد إلا في كتاب الشريعة لابن أبي داود من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس
 قال غدت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة في صلاة الفجر فقرأ سورة فيها
 سجدة فسجد الحديث وفي أسناده من ينظر في حاله ولاطبراني في الصغير من حديث علي
 ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد في صلاة الصبح في تنزيل السجدة لكن في أسناده
 ضعف انتهى قال العراقي قد فعله عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وابن مسعود وابن
 عمر وعبد الله بن الزبير وهو قول الشافعي وأحمد وقد كرهه في لفريضة من التابعين أبو
 مجلز وهو قول مالك وأبي حنيفة وبعض الحنابلة ومنعته الهادي وقد قدمنا بعض حجج
 القسرين في أبواب سجود التلاوة وقد اختلف القائلون باستحباب قراءة الم تنزيل

السجدة

الوتر بطول الفجر وأمر ح منه ما رواه أبو داود والشافعي وصححه أبو عوانة وغيره

عن ابن عمر فروعا من صلى من الليل فليجعل آخر صلاته وتر فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بذلك فإذا كان الفجر
 فقد ذهب كل صلاة الليل ولو تر في صحيح ابن خزيمة عن أبي سعيد فروعا من أدرك الصبح ولم يوتر فلا وتر له وهذا محمول على
 المتعمد وعلى أنه لا يقع إذا ما رواه أبو داود من حديث أبي سعيد أيضاً فروعا من نسي الوتر أو نام عنه فليصله إذا ذكره وقيل
 معنى قوله إذا خشى أحدهم الصبح أي وهو في شفع فليصبر على وتر وهذا ينبئ على أن الوتر لا يقتصر إلى نية وحكي ابن المنذر

عن جماعة من السلف ان الذي يخرج وقته الاختياري ويبقى وقت ضرورية الى قيام صلاة الصبح وحكامه القرطبي عن مالك والشافعي وأحمد وانما قال الشافعي في القديم وقال ابن قدامة لا ينبغي لاحد أن يتعمد ترك الوتر حتى يصبح واختلف السلف في مشروعية قضاءه فنفاه الاكثرون في مسند وغيره عن عائشة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا ظلم من الليل من وجع أو غيره فلم يقم من الليل الى من النهار ثلث عشرة ركعة وقال محمد بن نصر انه لم يجد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شيء من الاخبار انه قضى الوتر ولا أمر بقضائه من زعم انه صلى الله عليه وآله وسلم ١٥٩ في ليلة نومهم من الصبح في الوادي قضى

الوتر فلم يصب وعمن عطاء والاوزاعي يقضى ولو طلعت الشمس الى الغروب وهو وجه عند الشافعية حكاه النووي في شرح مسند لم وعن سعيد بن جبير يقضى من القابلة وعن الشافعية يقضى مطلقا ويستدل لهم بحديث أبي سعيد المتقدم (صلى ركعة واحدة) في رواية الشافعي وعبد الله بن وهب وكحي بن ابراهيم ثلاثتهم عن مالك فليصل ركعة أخرجه الدارقطني في الموطأ تهذيباً

السجدة في يوم الجمعة هل للامام ان يقرأ بها سورة اخرى في السجدة فيسجد فيها أو يمنع ذلك فروى ابن أبي شيبة في المصنف عن ابراهيم النخعي قال كان يستحب ان يقرأ يوم الجمعة بسورة فيها سجدة وروى أيضا عن ابن عباس وقال ابن سيرين لا علم به بأسا قال النووي في الروضة من زوائده لو أراد ان يقرأ آية أو آيتين فيها ما سجدة لغرض السجود فقط لم أرفه كلاما لا محابا قال وفي كراهته خلاف للسلف وأفتى الشيخ ابن عبد السلام بالمنع من ذلك وبطلان الصلاة به وروى ابن أبي شيبة عن أبي العالية والشعبي كراهة اختصار السجود زاد الشعبي وكأوا يكرهون اذا أتوا على السجدة ان يجاوزوها حتى يسجدوا وكره اختصار السجود ابن سيرين وعن ابراهيم النخعي انهم كانوا يكرهون ان يختصر السجدة وعن الحسن انه كره ذلك وروى عن سعيد بن المسيب وشهر بن حوشب ان اختصار السجود مما أحدث الناس وهو ان يجمع الآيات التي فيها السجود فيقرأها ويسجد فيها وقبل اختصار السجود ان يقرأ القرآن الآيات السجود فيحذفها وكلاهما مكروه لانه لم يرد عن السلف

• (باب انقضاء العدد في أثناء الصلاة أو الخطبة) •

(عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحط بقاء يوم الجمعة بغائت غير من الشام فأنقضى الناس اليها حتى لم يبق الا اثنا عشر رجلا فانزلت هذه الآية التي في الجمعة واذا راوا تجارة أولهوا انقضوا اليها وتر كوك فأنما رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه وفي رواية أقبلت غير ونحن نصلي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجمعة فانقض الناس الا اثني عشر رجلا فانزلت هذه الآية واذا راوا تجارة أولهوا انقضوا اليها وتر كوك فأنما رواه أحمد والبخاري) قوله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحط بقاء ما ظاهره ان الانقضاء وقع حال الخطبة وظاهر قوله في الرواية الاخرى ونحن نصلي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الانقضاء وقع بعد دخولهم في الصلاة ورويد الرواية الاولى ما عند أبي عوانة من طريق عباد بن العوام وعنده ابن جبر من طريق سليمان بن كثير كلاهما عن حصين عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بنلقظ يحط بقاء وكذا

الامر وهو كذلك أيضا من طريق ابن عمر الثانية في البخاري في هذا الباب ومسلم من طريق عبد الله بن عمر عن أبيه مر فوعا نحوه (نورته) تلك الركعة الواحدة (ما قد صلى) فيه ان أقل الوتر ركعة وانما اتفقون منصولة بالتسليم مما قبلها وبه قال الاثمة الثلاثة خلافا للحنفية حيث قالوا بثلث ثلاث كنغريب حديث عائشة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يوتر بها كذلك رواه الحاكم وصححه نعم

قال الشافعية لو أوتر بثلث موصولة فأكثروا تشهد في الاخيرتين أو في الاخرة جاز لا لانه لا يشهد في غيرهما فقط أو معهما أو مع أحدهما لانه خلاف المنقول بخلاف النة في المطلق لانه لا حصر لكعائنه وتشهده لانه لكن الفصل ولو بواحدة أفضل من الوصل لانه أكثر اخبارا وعمل الوصل بتشهد أفضل منه بتشهدين فراقبته وبين المغرب وروى الدارقطني بأسناد رواه ثقات حديث لا توتروا بثلث ولا تشبهوا الوتر بصلاة المغرب واحتج بعض الحنفية لما ذهبوا اليه من تعيين الوصل والاقتصار على ثلاث بان الصحابة اجمعوا على ان الوتر بثلث موصولة حتى جابر بنلقظ وافقوا معه قال فأنما اجمعوا

عليه وتر كالأختلاف فيه وذهب محمد بن نصر المروزي ما رواه من طريق عوال بن مالك عن أبي هريرة مرفوعا وموقوفا
 بلفظ لا وتر واثلاث لتشبهوا بصلاة المغرب وقد صححه الحاكم واسناده على شرط الشيخين وقد صححه ابن حبان والحاكم
 وعن ابن عباس وعائشة كراهة الوتر بثلاث وأخرجه النسائي أيضا عن سليمان بن يسار أنه كره الثلاث في الوتر وقال لا يشبه
 التطوع بالفريضة فهذه الآثار تتردد في الإجماع الذي نقله وأما قول محمد بن نصر لم نجد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 خبرا ثابتا بصريحه أنه أوتر بثلاث ١٦٠ موصولة فقد قال في الفتح ثبوت عنه أنه أوتر بثلاث لكن لم يثبت

الراوي هل هي موصولة أو مفصلة انتهى فيرد عليه ما رواه الحاكم من حديث عائشة أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يوتر بثلاث لا يتعد إلا في آخرهن وروى النسائي من حديث أبي بن كعب نحوه واقطعه يوتر بسبع اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هل الله أحد ولا يسلم إلى آخرهن وبين في عدة طرق أن السور الثلاث لثلاث ركعات ويجب عنه باحتمال أنهم لم يثبتوا عنده والجزم بين هذا وبين ما تقدم من النهي عن التشبيه بصلاة المغرب بجمل النهي على صلاة الثلاث بتشديد وقد نقله السلف أيضا فروى محمد بن نصر من طريق الحسن بن ابن عمر كان ينهض في الثالثة من الوتر بالتكبير ومن طريق المسور بن مخرمة أن عمر أوتر بثلاث لم يسلم إلا في آخرهن ومن طريق طاوس عن أبيه أنه كان يوتر بثلاث لا يتعد بينهما ومن طريق قيس بن سعد عن عطاء وحماد بن زيد عن أيوب

وقع في حديث ابن عباس عند الزوار في حديث أبي هريرة عند الطبراني في الأوسط وفي مرسل قتادة عند الطبراني وغيره وعلى هذا فتقوله نضلي أي تنتظر الصلاة وكذا يحمل قوله بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة كما وقع في مستخرج أبي نعيم على أن المراد بقوله في الصلاة أي في الخطبة وهو من تسمية الشيء باسم ما يقارنه وبهذا الجزم بين الروايات ويؤيده استدلال ابن مسعود على القيام في الخطبة بالآية المذكورة كما أخرجه ابن ماجه بإسناد صحيح وكذلك استدلال كعب بن جحره كما في صحيح مسلم على ذلك قوله فقامت غير من الشام العير بكسر العين الابل التي تحمل التجارة طعاما كانت أو غيره وهي مؤمنة لا واحد لها من لفظها ولا بن مردويه عن ابن عباس جاءت عير لعبد الرحمن بن عوف ووقع عند الطبراني عن أبي مالك أن الذي قدم به من الشام دحية بن خليفة الكلبي وكذلك في حديث ابن عباس عند الزوار وجمع بين الروايتين بأن التجارة كانت لعبد الرحمن وكان دحية السفيروها أو كان مقارضا ووقع في رواية ابن وهب عن الليث أنها كانت لوبرة الكلبي وجميع بأنه كان رفيع دحية قوله فاقفل الناس إليها وفي الرواية الأخرى فأنقض الناس إليها وهو موافق للفظ القرآن وفي رواية للبخاري فالتفتوا إليها والمراد بالانفصال والاتفات الانصراف يدل على ذلك رواية فأنقض وفيه رد على من حل الاتفات على ظاهره وقال لا يفهم منه الانصراف عن الصلاة وقطعها وانما يفهم منه التفاتهم بوجوههم أو بقلوبهم وأيضا لو كان الاتفات على ظاهره لما وقع الإتيان الشديد لانه لا ينافي الاستماع للخطبة قوله الاثناعشر رجلا قال الكرماني ليس هذا الاستغناء مقترغا فيجب رفعه بل هو من ضمير يلقى العائدين إلى الناس فيجوز فيه الرفع والنصب قال وثبت الرفع في بعض الروايات ووقع عند الطبراني الأربعين رجلا وقال تدر به على بن عاصم وهو ضعيف الحفظ وخالفه أصحاب حماد بن كاهم ووقع عند ابن مردويه من رواية ابن عباس وسع نسوة بعد قوله الاثناعشر رجلا وفي تفسير اسمعيل ابن زياد الشامي وأما أن وقد سمي من الجماعة الذين لم ينهضوا أبو بكر وعمر عند مسلم وفي رواية له أن جابرا قال أنا فيهم وفي تفسير الشامي أن سالم المولى أبي حذيفة منهم وروى العقيلي عن ابن عباس أن منهم الخلفاء الأربعة وابن مسعود وأما من الانصار وروى السهمي بمسند منقطع أن الاثني عشر هم العشرة المبشرة بالجنة وبالانصار وروى

منه له وعن ابن مسعود وأما في العالمية اسمهم أوتر واثلاث كالمغرب وكانهم لم يبلغهم انتهى المذكور ولا يخفى قول القاسم بن محمد في تجويز الثلاث ولكن النزاع في تعيين ذلك فإن الأخبار الصحيحة تأباه واستدل به المالكية على تعيين الشفع قبل الوتر لأن المقصود من الوتر أن تكون الصلاة كلها وتر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلى ركعة توتر له ما قد صلى واجيب بأن سبق الشفع بشرط في الكمال لا في الصحة لحديث أبي داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم عن أبي أيوب مرفوعا الوتر حق فمن شاء أوتر بخمسة ومن شاء بثلاث ومن شاء بواحدة روى عن جماعة من الصحابة أنهم

أوتر أبو واحدة من غير تقدم فضل قبلها في كتاب محمد بن نصر وغيره باسناد صحيح عن السائب بن زيدان عثمان قرأ القرآن ليلة في ركعة لم يصل غيرها في المغازي عند البخاري حديث عبيد بن زعلبة أن سعداً أوتر بركة في المناقب أيضاً عن معاوية أنه أوتر بركة وان ابن عباس استصوبه وفي كل ذلك رد على ابن التين في قوله ان الفقهاء لم يأخذوا به عمل معاوية في ذلك ولا والله أنه أراد فقهاءهم واستدل بهذا الحديث أيضاً على أنه لا صلابة بعد الوتر وقد اختلف السلف في ذلك في موضعين أحدهما في مشروعية ركعتين بعد الوتر عن جالوس والثاني في أوتر ثم أراد أن يتنفل ١٦١ في الليل هل يكتفي بوتره الأول ويتنفل

ما شاء أو يشفع وتره بركة ثم يتنفل ثم إذا قبل هل يحتاج الى وتر آخر أو لا فأما الأول فوقع عندهم لم عن عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس وقد ذهب اليه بعض أهل العلم وجعلوا الأمر في قوله اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا مختصاً بمن أوتر آخر الليل وأجاب من لم يقل ذلك بأن الركعتين المذكورتين هما ركعتا الفجر وحده التوروى على أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعله لبيان جواز التسفل بعد الوتر وجواز التسفل جالساً أو ما الثاني فذهب الاكثر الى انه يصلي شفعا ما أراد ولا ينقض وتره عملاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وتران في ليلة وهو حديث حسن أخرجه النسائي وابن خزيمة وغيرهما من حديث طابق بن علي وإنما يصح نقض الوتر عند من يقول بشرعية التسفل بركة واحدة غير أن قوله تقدم ما فيه وروى محمد بن نصر من طريق سعيد بن الحرث أنه سأل ابن عمر عن ذلك

وفي رواية عمار بن عبد الله بن مسعود قال في الفتح ورواية العقيلي أقوى وأشبهه قوله فانزلت هذه الآية ظاهرة في انها نزلت بسبب قدوم العير المذكورة والمراد بالهوى على هذا ما ينشأ من رؤية القادسين وما معهم ووقع عند الشافعي من طريق جعفر بن محمد عن أبيه هر سلا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يوم الجمعة وكان لهم سوق كانت بنو سليم يجلبون اليه الخبيل والابل والسمن فقدموا لخرج اليهم الناس وتر كوه قائماً وكان لهم لهو يضربونه فتزات ووصله أبو عوانة في صحيحه قوله انقضوا اليها قبل النكته في عود الضمير الى التجارة دون الله وان الله لم يكن مقصوداً وإنما كان تبعاً للتجارة وقبل حذف ضمير أحدهما دلالة الاخر عليه وقال الزجاج أعيد الضمير الى المعنى أى انقضوا الى الرؤية والحديث استدلل به من قال ان عدد الجمعة اثنا عشر رجلاً وقد تقدم بسط الكلام في ذلك وقد استشكل الاصمعي حديث الباب فقال ان الله تعالى قد وصف أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم بأنهم لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ثم أجاب باحتمال أن يكون هذا الحديث قبل نزول الآية قال الحافظ وهذا الذي يتعين المصير اليه مع أنه ليس في آية النور التصريح بنزولها في الصحابة وعلى تقدير ذلك فلم يكن تقدم لهم منسب عن ذلك فلما نزلت آية الجمعة وفهموا منها ذلك اجتنبوه فوصفوا بعد ذلك بما في آية النور

باب الصلاة بعد الجمعة

(عن أبي هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا صلى أحدكم الجمعة لم يصل بعدها أربع ركعات رواه الجماعة الا البخاري وعن ابن عمر رضى الله عنهم ما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته رواه الجماعة وعن ابن عمر رضى الله عنهم ما انه كان اذا كان بمكة فصلى الجمعة تقدم فصلى ركعتين ثم تقدم فصلاً أربعا واذا كان بالمدينة صلى الجمعة ثم رجع الى بيته فصلى ركعتين ولا يصل في المسجد فقيل له في ذلك فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك رواه أبو داود) حديث ابن عمر الاخر سكنت عنه أبو داود والمناذري وقال العراقي اسناده صحيح وفي الباب عن ابن عباس عند انطرباني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يصلي بعد

٢١ نيل فقال اذا كنت تحتفى الصبح ولا اليوم فاشفع ثم صم ما بدا لك ثم أوتر ولا فصل على وتره الذي كنت أوترت ومن طريق أخرى عن ابن عمر أنه سئل عن ذلك فقال أما أنا فاصلى منى فإذا انصرفت ركعت واحدة فقيل رأيت ان أوترت قبل ان أنام ثم قلت من الليل فشفت حتى أصبح قال ليس بذلك بأس (عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي إحدى عشرة ركعة) هي أكثر الوتر عند الشافعي لهذا الحديث ولقولها ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة ولا يصح زيادة عليها فلوزا لم يجز ولم يصح وتره بأن الحرم بالجمع دفعة واحدة فان سلم من كل

ثنتين صبح الا الاحرام السادس فلا يصح وترا فان علم المنع وتعنده فالقياس البطلان والواقع نقلا كحرامه بالظاهر فبطل
الزوال غلط ولا تنافي بين هذا وحديث ابن عباس الذي فيه ثلاثة عشر فقد قيل أكثره ثلاثة عشر لكن تأوله الأكثرون بأن
من ذلك ركعتين سنة العشاء قال النووي وهذا تأويل ضعيف منابذ للأخبار وقال السبكي وأنا أقطع بحمل الا بتأويل ذلك
وهجته لكفى أحب الاقتصار على احدى عشرة فأقل لانه غالب أحواله صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح ولا شك
ان الاخذ بما اتفق عليه الأكثر ١٦٣ والاحفظ أولى مما خالفهم فيه من هو دونهم ولا سيما ان زادا ونقصا والحقق

من عدد صلاته في تلك الليلة
احدى عشرة انتهى (كانت
تلك صلاته تعني عائشة) بالليل
فيصعد السجدة من ذلك قدر
ما يقرأ أحدكم خمسين آية قبل
أن يرفع رأسه ويركع ركعتين
قبل صلاة الفجر) سنته (ثم
يضطجع على شقه الايمن) لانه
كان يحب التيمن لا يقال حكمته
أن لا يستغرق في النوم لان
القاب في اليسار في النوم عليه
واحدة له فيستغرق فيه لانا نقول
صبح انه صلى الله عليه وآله وسلم
كان تنام عينه ولا ينام قلبه نعم
يجوز أن يكون فعله لا ارشاد
أمنه وتعليمهم (حتى يأتيه
المؤذن للصلاة) وابن عساكر
بالصلاة (وعنهما) أي عن
عائشة (رضى الله عنها) قالت كل
الليل صالح لجميع اجزائه ولمسلم
من كل الليل قد (أو ترسل الله
صلى الله عليه وآله وسلم) ولا ي
داود عن مسروق قلت لعائشة
متى كان يوتر رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فقالت أو ترأول
الليل وأوسطه وآخره (و) لكن
(انتهى وتره) حين مات (الى

الجمعة أربعة وفي اسناده مبشر بن عبيد وهو ضعيف جدا وفي السند ضعفا غيره عن ابن
مسعود عند الترمذى موقوفا عليه انه كان يصلي قبل الجمعة أربعة وبعد ها أربعة بقوله
اذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها الخ لفظ أبي داود والترمذى وهو أحد ألفاظ مسلم
من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل أربعة قال النووي في شرح مسلم به بقوله من
كان منكم مصليا على انها سنة ليست بواجبة وذكر الاربع لفضلاها وفعل الركعتين في
أوقات بيانا لان أقلها ركعتان قال ومعلوم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي في أكثر
الاقوات أربعة لانه أمر نبيه وحشنا عليهم قال العراقي وما دعى من انه معلوم فيه نظر
بل ليس ذلك معلوم ولا مظنون لان الذي صح صلاة ركعتين في بيته ولا يلزم من كونه
أمر به أن يفعله وكون ابن عمر بن الخطاب كان يصلي بمكة بعد الجمعة ركعتين ثم أربعة وإذا
كان بالمدينة صلى بعدها ركعتين في بيته ففعل له فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يفعل ذلك فليس في ذلك علم ولا ظن انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل بمكة ذلك
وانما أراد رفع فعله بالمدينة فحسب لانه لم يصح انه صلى الجمعة بمكة وعلى تقدير وقوعه بمكة
منه فليس ذلك في أكثر الاوقات بل فادرا ورعا كانت انما انص في حقه بالتخفيف
في بعض الاوقات فانه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا خطب اجرت عيناه وعلا صوته
واشتد غضبه كانه منذرجيش الحديث فربما حقه تعب من ذلك فاقتصر على الركعتين
في بيته وكان يطيلهما كما ثبت في رواية انساب وأفضل الصلاة طول القنوت أى القيام
فلعلها كانت أطول من أربع خفاف أو متوسطات انتهى والحاصل ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم أمر الامة أمر اختصاصهم بصلاة أربع ركعات بعد الجمعة وأطلق ذلك ولم
يقيده بكونهم في البيت واقتصر امره صلى الله عليه وآله وسلم على ركعتين كما في حديث ابن
عمر لا ينافي مشروعية الاربع لما تقر في الاصول من عام المعارضة بين قوله الخاص
بالامة وفعله الذي لم يقرن بدليل خاص يدل على التامس به فيه وذلك لان تخصيصه لامة
بالامر يكون مخصوصا لامة التامس العامة قوله ركعتين في بيته استدل به على ان سنة
الجمعة ركعتان وعن فعل ذلك عمران بن حصين وقد حكاه الترمذى بن الشافعى را حده
قال العسراقى لم يرد الشافعى وأحمد بذلك الايمان أقل ما يستحب والا فقد استحبا أكثر من
ذلك فنص الشافعى في الام على انه يصلي بعد الجمعة أربع ركعات ذكره في باب صلاة

الجمعة
البحر) أى قبيل الصبح فقد يكون أو تر من أوله لشكوى حصاة لا وفي وسطه لاستمقاطه اذ ذاك وكان الجمعة
آخر أمره ان أخره الى آخر الليل ويحتمل أن يكون فعله أوله وأوسطه ابيان الجواز وأخره الى آخر الليل تبيينه على انه الأفضل
لمن يشق بالانتباه واسلم من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوترأوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلاة آخر
الليلة مشهورة وذلك أفضل وورد عن عمرو بن عبد الله بن مسعود وابن عباس وغيرهم واستحبهم مالك وقد قال صلى الله عليه وآله
وسلم لا يترك مني وتر قال أول الليل وقال لعمري وتر قال آخر الليل فقال لا يترك مني بكرأ أخذت بالحزم وقال لعمري أخذت بالقوة

واستشكل اختبار الجمهور لعل عمر في ذلك مع ان ابا بكر افضل منه وأجيب بأنهم فهموا من الحديث ترجيح فعل عمر لانه وصفه بالقوة وهي افضل من الحرم لمن أعطيها وقد اتفق السلف والخلف على ان وقته من بعد صلاة العشاء الى الفجر الثاني لحديث معاذ عند أحمد في قوله عزادني ربي صلاة وهي الوتر وقته من العشاء الى طلوع الفجر قال المحامي ووقته المختار الى نصف الليل وقال الشافعي أبو الطيب وغيره الى نصفه أو ثلثه والا قرب فيه ما ان يقال الى بعد ذلك ليجمع وقت العشاء المختار مع ان ذلك مناف لقولهم يسن جعله آخر صلاة الليل وقد علم ان ١٦٣ التهجد في النصف الثاني افضل فيكون مستحباً ووقته المختار الى ما ذكر

وحمل الباقي في ذلك على من لا يريد التهجد ورواه هذا الحديث كلهم كوفيون وفيه ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض والتحديث والعنعنة والقول وأخرجه مسلم وأبو داود في الصلاة (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً قيل الحكمة فيه ان أول صلاة الليل المغرب وهي وتر للابتداء والانتهاء اعتباراً زائداً على اعتبار الوتر ثم جعله بعد حديث أبي داود والترمذي وحسنه لا وتران في ليلة وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في أثناء الحديث السابق وقد استدلل به بعض من قال بوجوبه ونعقب بان صلاة الليل ليست واجبة فكذا آخره وبان الأصل عدم الوجوب حتى يقوم دليله وروى عن الصديق انه قال أما أنا فأنام على وتر فان استيقظت صليت شفعاً حتى الصباح ولان اعادته تصير الصلاة كلها شفعاً

الجمعة والعيدين ونقل ابن قدامة عن أحمد انه قال ان شاء صلى بعد الجمعة ركعتين وان شاء صلى أربعاً وفي رواية عنه وان شاء وكأب ابن مسعود والنخعي وأصحاب الرأي يرون ان يصلى بعدها أربعاً الحديث أبي هريرة وعن علي عليه السلام وأبي موسى وعطاء ومجاهد وسعيد بن عبد الرحمن والثوري انه يصلى ستاً الحديث ابن عمر المذكور في الباب وقد اختلف في الاربع الركعات هل تكون متصلة بتسليم في آخرها أو يفصل بين كل ركعتين بتسليم فذهب الى الاول أهل الرأي واشتق بن راهويه وهو ظاهر حديث أبي هريرة وذهب الى الثاني الشافعي والجمهور وكما قال العراقي واستدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة النهار منى منى أخرجه أبو داود وابن حبان في صحيحه وقد تقدم والظاهر القول الاول لان دليله خاص ودليل القول الآخر عام ويأيد العام على الخاص واجب قال أبو عبد الله المازري وابن العربي ان أمره صلى الله عليه وآله وسلم لمن يصلى بعد الجمعة بأربع ثلاثاً يخطر على بال جاهل انه يصلى ركعتين لتكملة الجمعة أو ثلاثاً بطريق أهل البدع الى صلاتها ظهراً أربعاً واختلف أيضاً هل الأفضل فعل سنة الجمعة في البيت أو في المسجد فذهب الى الاول الشافعي ومالك وأحمد وغيرهم واستدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح افضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة وأما صلاة ابن عمر في مسجد مكة فقبل له لأنه كان يريد الناحية في مسجد مكة للطواف بالبيت فيكره ان يقوته بمضيه الى منزله صلاة سنة الجمعة وأنه يشق عليه الذهاب الى منزله ثم الرجوع الى المسجد للطواف وأنه كان يرى النوافل قضاءً في مسجد مكة دون بقية مكة أو كان له أمر متعلق به

* (باب ما جاء في اجتماع العبد والجمعة) *

(عن زيد بن أرقم رضي الله عنه وسأله معاوية هل شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يومين اجتماعاً قال نعم صلى العيد أول النهار ثم رخص في الجمعة وقال من شاء ان يجمع قليباً مع رواده أحمد وأبو داود وابن ماجه * وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال قد اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء أجزأه من الجمعة وانما جمعون رواده أبو داود وابن ماجه * وعن وهب بن كيسان رضي الله عنه قال

قبيل المقصود منه وكان ابن عمر يفتض وتره بركعة ثم يصلى منى منى ثم وتر واما قوله في حديث أبي داود فمن لم يوتر فليس منافعها ليس أخذاً يستثنى (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنهم) قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يوتر على البعير) وعند البخاري أيضاً ان ابن عمر كان يصلى من الليل على دابته وهو مسافر فلو كان واجباً لما جازت صلاته على الدابة وأما ما رواه عبد الرزاق عنه انه كان يوتر على راحلته وربما نزل فأوتر بالارض فطلب الافضل لانه واجب لكن يشك على ما ذكر ان الوتر كان واجباً على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف صلاة ركباً وأجيب باحقال الخصوصية

أيضا كمنصوصية وجوبه عليه وعورض بأنه دعوى لادليل علم الا انه لم يثبت وجوبه عليه حتى يحتاج الى تكلف بهذا الجواب انتهى أو يقال كما في الالامع انه تشريع للامة بما يليق بالسنة في حقهم فصلا على الراحة لذلك وهو في نفسه واجب عليه فاحق الركوب فيه لمصلحة التشريع قال الطحاوي ذكر عن الكوفيين ان الوتر لا يصلي على الراحة وهو خلاف السنة النابتة ورواه هذا الحديث كلهم مدينون وفيه التعديث والعنفة والقول وأخرجه مسلم والترمذي وابن ماجه في الصلاة (عن أنس رضي الله عنه انه سئل ١٦٤ أقنت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) صلاة (الصبح قال نعم) قنت فيها

اجتمع عبادان على عهد ابن الزبير فآخر الطلوع حتى تم على التمام ثم خرج فخطب ثم نزل فصلى ولم يصل للناس يوم الجمعة فذكر ذلك لابن عباس فقال أصاب السنة ورواه النسائي وأبو داود بنحوه لكن من رواية عطامولا بي داود أيضا عن عطاء قال اجتمع يوم الجمعة ويوم الفطر على عهد ابن الزبير فقال عبادان اجتمعا في يوم واحد فجمعهما جميعا فحضر الصلاة ركعتين بكرة لم يزد عليهما حتى صلى العصر) حديث زيد بن أرقم أخرجه أيضا النسائي والحاكم وصححه على بن المديني وفي اسناده اياس بن أبي رملة وهو مجهول وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا الحاكم وفي اسناده بقية بن الوليد وقد صحح أحمد بن حنبل والدارقطني ارساله ورواه البيهقي موصولا مقيدا باهل العراق واسناده ضعيف وفعل ابن الزبير وقول ابن عباس أصاب السنة رجاله رجال الصحيح وحديث عطام رجاله رجال الصحيح وفي الباب عن ابن عباس عند ابن ماجه قال الحافظ وهو وهم منه به عليه هو وعن ابن عمر عند ابن عباس أيضا واسناده ضعيف ورواه الطبراني من وجه آخر عن ابن عمر ورواه البخاري من قول ابن عثمان ورواه الحاكم من قول ابن الخطاب كذا قال الحافظ قوله ثم رخص في الجمعة الخ فيه ان صلاة الجمعة في يوم العيد يجوز تركها وظاهر الحديثين عدم الفرق بين من صلى العيد ومن لم يصل وبين الامام وغيره لان قوله لمن شاء يدل على ان الرخصة تم لكل أحد وقد ذهب الهادي والناصر والاشعري الى ان صلاة الجمعة تكون رخصة لغير الامام وثلاثة واستدلوا بقوله في حديث أبي هريرة وانا مجمعون وفيه ان مجزء هذا الاخبار لا يصلح للاستدلال به على المدعى أعني الوجوب ويدل على عدم الوجوب ان الترخيص عام لسلك أحد ترك ابن الزبير الجمعة وهو الامام اذ ذلك وقول ابن عباس أصاب السنة رجاله رجال الصحيح وعدم الانكسار عليه من أحد من الصحابة وأيضا لو كانت الجمعة واجبة على البعض لكانت فرض كفاية وهو خلاف معنى الرخصة وحكي في البحر عن الشافعي في أحد قوليه وأكثر الفقهاء انه لا ترخيص لان دليل وجوبه المرفوع وأحاديث الباب ترد عليه وحكي عن الشافعي أيضا ان الترخيص يختص بمن كان خارجا عن المصر واستدل به بقول عثمان من أراد من أهل العراق ان يصلي معنا الجمعة فليصل ومن أحب ان ينصرف فليصنع ولعله ان قول

(فقبل أو قنت قبل الركوع) زاد ألا سمع على أو بعد الركوع (قال قنت بعد الركوع يسيرا) وقد بين عاصم في روايته مقدار هذا اليسير حيث قال فيها انما قنت بعد الركوع شهرا وهي ترد على البرماوي حيث قال كالكرماني أي زمانا قليلا بعد الاعتدال التام وقد صح انه لم يزل يقنت في الصبح حتى فارق الدنيا ورواه عبد الرزاق والدارقطني وصححه الحاكم وثبت عن أبي هريرة انه كان يقنت في الصبح في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبعد وفاته وحكي العراقي ان من قال به من الصحابة في الصبح أبابكر وعمر وعثمان وعابا وأباموسى الأشعري وابن عباس والبراء ومن التابعين الحسن البصري وحيد الطويل والربيع بن خنيص وسعيد بن المسيب وطاوس وغيرهم ومن الأئمة مالك والشافعي وابن مهدي والاوزاعي فان قلت روى أيضا عن الخلفاء الاربعة وغيرهم انهم ما كانوا يقنتون أجيب بأنه اذا تعارض اثبات

ونفي قدم الاثبات على النفي وفي صحيح ابن خزيمة من وجه آخر عن أس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان عثمان لا يقنت الا اذا دعا لقوم أو دعا على قوم وكأنه محمول على ما بعد الركوع بناء على ان المراد بالخص في قوله انما قنت شهرا أي متواليا كذا في القسطلاني وأقول اثبات هذا في سنن الصلاة لم يأت دليل يدل عليه فان الأحاديث الواردة في هذا مصرحة باختصاصه بالتوازل وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعله اذا نزلت بالمسلمين نازلة فيدعوا لقوم أو على قوم ولم يثبت غير هذا الا الدعاء المروي عن الحسن بن علي مرفوعا بلفظ اللهم اهدني الخ فان ذلك دعاء عمله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

صلى الله عليه وآله وسلم فلم يقنت
وصليت خلف علي فلم يقنت ثم
قال يا بني بدعة فان الحافظ في
التلخيص اسناده حسن ومنها
عن أنس ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قنت شهرا ثم تركه
أخرجه أحمد وأخرج ابن خزيمة
وصححه من حديثه ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لم يقنت

الحاكم صحيح لكن لا تقوم الحجة
في شرح الحسن الحصين بشوكافي
لأنه الظاهر والعصر والمغرب
يث البراء أن النبي صلى الله عليه
يث أنس كان القنوت في المغرب

• (کتاب الامیدین) •

• (باب التجهيل للعدو كراهة حمل السلاح فيه الاطاحة) •

الرازي وفيه مقال وقال الهيثمي في مجمع الزوائد رجال حديث أنس المذكور موثوقون وفيه ما تقدم وأيضا فيه اضطراب يمنع من الاحتجاج به وقد أوفضنا هذا في شرحنا للمتنفي كذا وقال في شرح المتنفي وأعلم أنه قد وقع الاتفاق على ترك القنوت في أربع صلوات من غير العشاء ولم يبق الخلاف إلا في صلاة الصبح من المكتوبات فاحتج المنتبئون به بجميع منها وأما ما كان يفتى في صلاة المغرب والقبور رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه وحسنه

والفهر رواء البخاري ويجاب بأنه لا نزاع في وقوع القنوت منه صلى الله عليه وآله وسلم إنما التزاع في استقرار مشروعيته فان قالوا لفظ كان يدل على استقرار المشروعية قلنا قد مناهن النووي ما حكاه عن جمهور المحققين أنه لا يدل على ذلك سلمنا فغايته مجرد الاستقرار وهو لا ينافي الترك آخر كما صرح بذلك الأدلة بأنه تركه على أن هذين الحديثين فيهما أنه كان يفعل ذلك في الضجر والمغرب فها هو جوابكم عن المغرب فهو جوابنا عن الضجر وأيضا في حديث أبي هريرة المتفق عليه أنه كان يقنت في الركعة الأخيرة من صلاة الظهر والعشاء ١٦٦ الأخيرة صلاة الصبح فها هو جوابكم عن مدلول كان ههنا فهو جوابا

قالوا أخرج الدارقطني وعبد الرزاق وأبو نعيم وأحمد والبيهقي والحاكم وصححه عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهرا يدعو على قاتلي أصحابه يفرغونه ثم ترك فاما الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا وأول الحديث في الصحيحين ولو صح هذا المكان فاطعنا النزاع ولكن من طريق أبي جعفر الرازي قال فيه عبد الله بن أحمد ليس بالقوي وقال علي بن المديني أنه يخلط وقال أبو زرعة بهم كثير وقال عمرو بن علي القلاس صدوق سيئ الحفظ وقال ابن معين ثقة وأبوه يخطئ وقال الدوري ثقة ولكنه يغلط وقد وثقه غير واحد ولحقه به شاهد ولكن في أسناده عمرو بن عبيد وليس بصحة قال الحافظ ويعكر على هذا ما رواه الخطيب من طريق قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان قلنا لانس أن قوما يرمون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يقنت في الضجر فقال كذبوا إنما قنت شهرا واحدا يدعو على

فقال الحجاج لو تعلم من أصابك فقال ابن عمر أنت أصبتني قال وكيف قال حملت السلاح في يوم لم يكن يحمل فيه وأدخلت السلاح الحرم ولم يكن السلاح يدخل الحرم رواء البخاري وقال قال الحسن ثموا ان يحملوا السلاح يوم عيد الا ان يخافوا عداوا حديث جعفر ابن محمد رواء الشافعي عن شعبة ابراهيم بن محمد عن جعفر وابراهيم بن محمد المذكور لا يتجيز بما انفرد به ولكنه قد تابعه سعيد بن الصلت عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن ابن عباس به كذا أخرجه الطبراني قال الحافظ فظهر ان ابراهيم لم يتفرد به وان روايته ابراهيم مرسله وفي الباب عن جابر عند ابن خزيمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس برده الاحمر في العيدين وفي الجملة قولنا من استبرق في رواية للبخاري رأى حله سيرا والاسم تبرق ما غلظ من الدياج والسرا قد تقدم الكلام عليه في اللباس قوله ابتع هذه فيجعل في رواية للبخاري ابتع هذه فيجعل بها وفي رواية ابتع هذه وتجعل قوله للعيد والوفد في لفظ للبخاري الجمعة مكان العيد قال الحافظ وكلاهما صحيح وكان ابن عمر ذكرهما معا فاقصر كل راو على أحدهما قوله انما هذه لباس من لا خلاف له الملاق النصيب وفيه دليل على تحريم لبس الحرير وقد تقدم بسط الكلام على ذلك في اللباس ووجه الاستدلال بهذا الحديث على مشروعية التجهل للعيد تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لعمر على أصل التجهل للعيد وقصر الانكار على من لبس مثل تلك الحلة لتكونها كانت حريرا وقال الداودي ليس في الحديث دلالة على ذلك وأجاب ابن بطلان بأنه كان معهودا عندهم ان يلبس المرأة حسن ثيابه للجمعة وتبعه ابن التين والاستدلال بالتقرير أولى كما تقدم قوله برد حبرة كعنبه ضرب من برود العين كما في القاموس قوله أنخص قدمه الاخضر باسكان انهاء المعجمة وفتح الميم بهما صادمه له باطن القدم ومارق من أسفلهما وقيل هو ما لا تصيبه الارض عند المشي من باطنها قوله بالركاب أي وهي في راحلته قوله فنزعتم اذ كرا الضمير مؤنثا مع انه أعاده على السنان وهو مذكر لانه أراد الحديث ويحتمل انه أراد القدم قوله فبلغ الحجاج أي ابن يوسف الشقفي وكان اذذاك أميراعلى الحجاز وذلك بعد قتل عبد الله بن الزبير سنة ثلاث وسبعين قوله فجاء يعوده في رواية للبخاري فجعل يعوده وفي رواية الاسماعيلي فاتاه قوله لو تعلم لولتني ويحتمل ان تكون شرطية والجواب محذوف لدلالة السياق عليه ويرجح ذلك ما أخرجه ابن سعد بلفظ لو تعلم

أحسب من المشركين وقبس وإن كان ضعيفا لكنه لم يتم بكذا وروى ابن خزيمة في صحيحه من طريق سعيد عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقنت الا اذا دعا القوم أو دعا على قوم فاختلفت الاحاديث عن أنس واضطرب فلا تقوم مثل هذه الحجة اذا تقررت ان الحق ما ذهب اليه من قال ان القنوت مختص بالتوازل وأنه ينبغي عند نزول النازلة أن لا يختص به صلاة دون صلاة وقد ورد ما يدل على هذا الاختصاص من حديث أنس عند ابن خزيمة وقد تقدم ومن حديث أبي هريرة عند ابن حبان بلفظ لا يقنت الا أن يدعو لا أحد أو يدعو على أحد وأصله في البخاري وقد حاول جماعة من

هذا في الشافعية الجمع بين الأحاديث بما لا طائل تحته وأطالوا الاستدلال على مشروعية القنوت في صلاة الفجر في غير طائلي وحاصله ما عرفنا ذلك وقد ذهب إلى عدم مشروعيته في الصحيح أكثر أهل العلم كما حكاها الترمذي في جامعه وقد طول البحث الحافظ ابن القيم في الهدى وقال ما معناه الانصاف الذي يرتضيه العالم المصنف أنه صلى الله عليه وآله وسلم قنن وترك وكان تركه للقنوت أكثر من فعله فإنه انما قنن عند النزول للدعاء القوم والدعاء على آخرين ثم ترك لما قدم من دعائهم وخلصوا من الأسر وأسلم من دعا عليهم وجاؤا ثائمين وكان قنوته لعارض فلما زال ترك القنوت وقال ١٦٧ في غضون ذلك البحث ان أحاديث

أنس كلها صحيح يصدق بعضها بعضها ولا تناقض وحمل قول أنس مازل يقنن حتى فارق الدنيا على طاعة القيام بعد الركوع وأجاب عن تخصيصه بالفجر بأنه وقع بحسب سؤال السائل فإنه انما سأله عن قنوت الفجر فأجاب بما سأله عنه وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يطيل صلاة الفجر دون سائر الصلوات قال ومعلوم أنه كان يدعور به ويثني عليه ويعجده في هذا الاعتدال وهذا قنوت منه لا ريب فنحن لا نشك ولا نزاع ان أنه لم يزل يقنن في الفجر حتى فارق الدنيا ولما صار القنوت في لسان الفقهاء وأكثر الناس هو الدعاء المعروف اللهم اهدني فيمن هديت الخ وسمعوا أنه لم يزل يقنن في الفجر حتى فارق الدنيا وكذلك الخلفاء الراشدون

وغرهم من الصحابة جملوا القنوت في أقط الصحابة على القنوت اصطلاحهم ونشأوا لا يعرف غير ذلك فلم يشك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخصه كما هو مدعوا من على هذا كل عادة وهو الذي نازعهم فيه جمهور

العلماء وقالوا لم يكن هذا من فعله الراتب ولا ثبت عنه فعله وغاية ما روي في هذا القنوت أنه علمه الحسن بن علي إلى آخر كلامه وهو على فرض صلاحية حديث أنس للاحتجاج وعدم اختلافه واضطراره بحمل حسن انتهى كلام شرح المشفق (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه أنه سئل عن القنوت) والسائل عاصم بن سليمان الاحول عن القنوت الظاهر أن أنسا ظن ان عاصما سأله عن مشروعيته (فقال) له (قد كان القنوت) أي مشروعا قال عاصم (قلت) له هل كان يحبه (قبل الركوع أو بعده قال قبله) أي لأجل التوسعة لا لإزالة المسحوق كذا قرأه المهاب وهو مذهب المالكية وقعة به ابن المنذر بأن هذا ما يذهب عنه

من أصابك عاقبناه ولهم من وجه آخر لو أعلم الذي أصابك لضربت عنقه قوله أنت أصبت في نسبة الفعل إلى الخراج لكونه سببا فيه وحكى الزبير في الانساب ان عبد الملك لما كتب إلى الخراج ان لا يخالف ابن عرسق عليه وأمر رجلا معه حربة يقال انها كانت مسهومة فاصق ذلك الرجل به فأمر الحربة على قدمه ففرض منها أياما ثم مات وذلك في سنة أربع وسبعين وقد ساق هذه القصة في الفتح ولم يتعقبها وصدور مثلها غير بعيد من الخراج فإنه صاحب الافاعيل التي تبكي لها عيون الاسلام وأهله قوله جلت السلاح أي فتبعك أصحابك في حمله قوله في يوم لم يكن يحمل فيه هذا حمل الدليل على كراهة حمل السلاح يوم العيد وهو مبنى على ان قول الصحابي كان يفعل كذا على البناء للمجهول له حكم الرفع وفيه خلاف معروف في الاصول قوله قال الحسن بنوا ان يحملوا السلاح قال الحافظ لم أقف عليه موصولا الا ان ابن المنذر قد ذكر نحوه عن الحسن وفيه تقييد لا إطلاق قول ابن عمر أنه لا يحمل وقد ورد مثله من فواعم قيدا وغير مقيد فروى عبد الرزاق باسناد مرسل قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يخرج بالسلاح يوم العيد وروى ابن ماجه باسناد ضعيف عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يلبس السلاح في بلاد الاسلام في العيدين الا ان يكون بحضرة العدو وهذا كله في العيدين فاما الحرم فروى مسلم عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يحمل السلاح بمكة وسيأتي الجمع بينه وبين أحاديث دخوله صلى الله عليه وآله وسلم مكة بالسلاح في باب الحرم يتقلا بالسيف من كتاب الحج

* (باب الخروج إلى العيد ماشيا والتكبير فيه وما جاء في خروج النساء) *

(عن علي عليه السلام رضى الله تعالى عنه قال من السنة ان يخرج إلى العيد ماشيا وان يأكل شئما قبل أن يخرج رواه الترمذي وقال حديث حسن * وعن أم عطية رضى الله عنها قالت أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نخرج جهن في الفطر والاضحى العواتق والحبيص وذوات الخدور فأما الحبيص فيه تزلن الصلاة في لفظ المصلي ويشهدن الخبير ودعوة المسلمين قلت يا رسول الله انا لا يكون لها جلباب قال لتلبسها بأختها من جلبابها رواه الجماعة وليس للنساء في أمر الجلباب ولمسلم وأبي داود في رواية والحبيص

العلماء وقالوا لم يكن هذا من فعله الراتب ولا ثبت عنه فعله وغاية ما روي في هذا القنوت أنه علمه الحسن بن علي إلى آخر كلامه وهو على فرض صلاحية حديث أنس للاحتجاج وعدم اختلافه واضطراره بحمل حسن انتهى كلام شرح المشفق (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه أنه سئل عن القنوت) والسائل عاصم بن سليمان الاحول عن القنوت الظاهر أن أنسا ظن ان عاصما سأله عن مشروعيته (فقال) له (قد كان القنوت) أي مشروعا قال عاصم (قلت) له هل كان يحبه (قبل الركوع أو بعده قال قبله) أي لأجل التوسعة لا لإزالة المسحوق كذا قرأه المهاب وهو مذهب المالكية وقعة به ابن المنذر بأن هذا ما يذهب عنه

اطاعة الامام في الركوع ليدركه الداخل ونقض بالقعود امام قوم محصورين (قال) أي عاصم (فان فلانا) قال في الفتح لم أقف على تسمية هذا الرجل صريحا ولا يحتمل أن يكون محمد بن سيرين بدليل روايته المتقدمة فان فيها سأل محمد بن سيرين أن سارضي الله عنه (أخبرني) بالافراد (عنك ائلك) وللمسوى كاذب (قلت) انه (بعد الركوع فقال كذب) أي أخطأ ان كان أخبرك ان القنوت بعد الركوع دعاء وأنه في جميع الصلوات وأهل الحجاز يطلقون الكذب على ما هو أعم من العدد والخطا وعند ابن ماجه من روايته جيد عن أنس انه سئل ١٦٨ عن القنوت فقال قبل الركوع وبعده قال في الفتح اسناده قوي وروى ابن

المنذر من طريق أخرى عن أنس ان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قنوتوا في صلاة الفجر قبل الركوع وبعضهم بعد الركوع وروى محمد بن نصر من طريق أخرى عن حميد عن أنس ان أول من جعل القنوت قبل الركوع أي داود عثمان لكي يدركه الناس الركوع ويجمع ما جاء عن أنس من ذلك القنوت للعاجلة بعد الركوع لاختلاف عنه في ذلك وأما غير الحاجة فالصحيح عنه انه قبل الركوع وقد اختلف عمل الصحابة في ذلك والظاهر انه من الاختلاف المباح كذا في الفتح (انما قلت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الركوع شهرا) ورجح الشافعي انه بعد الركوع لحديث أبي هريرة قال قال أنس (أراه) بالضم أي أظن انه صلى الله عليه وآله وسلم (كان يبعث قوما) من أهل الصفة (يقال لهم القراء) حال كونهم (زهاء) بضم الزاي وتخفيف الهاء عدد أو مقدار (سبعين رجلا) الى قوم مشركين (أهل نجد من بني عامر) وكان رؤسهم أبو براء عامر بن مالك المعروف بلعاب

الاسنة ليدعوهم الى الاسلام ويقرأ عليهم القرآن فلما تروا انهم معونة قصدتهم عامر بن الطفيل في أحياهم وعمل بالقوى وذكو ان وعصية فقاتلهم فلم ينج منهم الا كعب بن زيد الانصاري وذلك في السنة الرابعة من الهجرة (دون أولئك) المدعو عليهم المبعوث اليهم (وكان دينهم) أي بين بني عامر المبعوث اليهم (وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عهد) فعدروا وقتلوا القراء (فقتل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) في الصلوات الخمس (شهرا) متتابعين (يدعو عليهم) أي في كل صلاة اذا قال سمع الله من حمده من الركعة الأخيرة رواه أبو داود والحاكم واستنبط منه ان الدعاء على الكفار والظلمة لا يقطع

يكن خلف الناس بكبر مع الناس وللبخاري قال أم عطية كذا ثم أن يخرج المبيض فيكبرن بتكبيرهم وعنه ابن عمر رضي الله تعالى عنهم انه كان اذا غدا الى المصلى كبر فرفع صوته بالتكبير وفي رواية كان يغدو الى المصلى يوم القطر اذا طلعت الشمس فيكبر حتى يأتي المصلى ثم يكبر بالمصلي حتى اذا جلس الامام ترك التكبير رواهما الشافعي حديث علي أخرجه أيضا ابن ماجه وفي اسناده الحرث الاعور وقد اتفقوا على انه كذاب كما قال النووي في الخلاصة ودعوى الاتفاق غير صحيحة فقد روى عثمان ابن سعيد الدارمي عن ابن معين انه قال فيه ثقة وقال النسائي مره ليس به بأس ومره ليس بالقوى وروى عباس الدوري عن ابن معين انه قال لا بأس به وقال أبو بكر بن أبي داود كان أئمة الناس وأعرض الناس واحسب الناس تعلم القرائن من على نعم كذبه الشعبي وأبو اسحق السبيعي وعلي بن المديني وقال أبو زرعة لا يحتج به وقال ابن حبان كان غالبا في التشيع واهبا في الحديث وقال الدارقطني ضعيف وضرب يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي على حديثه قال في الميزان والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الابواب قال وحديثه في السنن الاربع والنسائي مع تعنيته في الجراح قد احتج به وقوى أمره قال وكان من أوعية العلم وفي الباب عن ابن عمر عند ابن ماجه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخرج الى العيد ماشيا ويرجع ماشيا وفي اسناده عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العسمرى كذبه أحمد وقال أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي متروك وقال البخاري ليس ممن يروى عنه وعن سعد القرظ عند ابن ماجه أيضا بنحو حديث ابن عمر وفي اسناده أيضا عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد القرظ عن أبيه عن جده وقد ضعفه ابن معين وأبو سعد بن عمار قال في الميزان لا يكاد يعرف وجده عمار بن سعد قال فيه البخاري لا يتابع على حديثه وذكره ابن حبان في الثقات وعن أبي رافع عند ابن ماجه أيضا بان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأتي العيد ماشيا وفي اسناده مندل بن علي ومحمد بن عبد الله بن أبي رافع ومندل متكلم فيه وقد ضعفه أحمد وقال ابن معين لا بأس به ومحمد قال البخاري منكر الحديث وقال ابن معين ليس بشي وعن سعد بن أبي وقاص عند البزار في مسنده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج الى العيد ماشيا ويرجع في طريق غير الطريق الذي خرج منه وفي اسناده ابن الياس ليس

الصلاة ورواه هذا الحديث الاربعة كلهم بصريون وفيه التحديث والسؤال والقول وأخرجه البخاري أيضا في المغازي والجنائز والخزينة والدعوات ومسلم في الصلاة (وفي رواية عنه) أي عن أنس بن مالك (رضي الله عنه) قال قنت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) شهرا يدعوني على رجلي وذكوان) بكسر الراء وفتح الذال غير منصرف قبيلتان من سليم قتلوا القرأ فند صم قنونه صلى الله عليه وآله وسلم على قتلهم شهرا أو أكثر في صلاة مكتوبة فان نزل نازلة بالمسلمين من خوف أو حط أو وباء أو جراد أو نحوها استحب القنوت في سائر المكتوبات ورواه هذا الحديث ما بين بصري ١٦٩ وكوفي وفيه رواية تابعي عن تابعي وفيه التحديث والعنعنة

والقول وأخرجه البخاري أيضا في المغازي ومسلم والنسائي في الصلاة (وعنه) أي عن أنس رضي الله عنه (أيضا قال كان القنوت) أي في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم (في صلاة المغرب والتعجب) لكونهما طرفي النهار زيادة شرف وقتيهما وجاء اجابة الدعاء حتى نزل ليس لك من الامر شيء فتركه الا في الصبح كما مر عن أنس كذا قرره البرماوي كالكرمانى كما تقدم وتعقب بان قوله الا في الصبح يحتاج الى دليل والافهو نسخ فيه ما قال الطحاوي أجمعوا على نسخه في المغرب فيكون في الصبح كذلك انتهى وقد عارضه بعضهم فقال قد أجمعوا على أنه صلى الله عليه وآله وسلم قنت في الصبح ثم اختلفوا هل تركه فيصحب بما أجمعوا عليه حتى يثبت ما اختلفوا فيه وقد قدمنا ما هو الحق في ذلك فليكن منك على بال ولما ثبت ان المغرب وتر النهار ثبت في وتر الليل بجماع ما بينهما

بالقوى كذا قال الزار وقال ابن معين والبصري ليس بشيء وقال أحمد والنسائي متروك وحديث أم عطية أخرجه من ذكر المصنف في الباب عن ابن عباس عند ابن ماجه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج بناته ونساءه في العيدين وفي اسناده الحاج بن ارطاة وهو مختلف فيه وقد روى الطبراني من وجه آخر وعن جابر عند أحمد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخرج في العيدين ويخرج أهله وفي اسناده الحاج المذكور وعن ابن عمر عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس للنساء نصيب في الخروج الا مضطرة ليس لها خادم الا في العيدين الاضحية والقطر وفي اسناده سوار بن مصعب وهو متروك وعن ابن عمر بن العاص عند الطبراني أيضا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بأخراج العواتق والحبيص وفي اسناده يزيد بن شداد وعتبة بن عبد الله وهما مجهولان قال أبو حاتم الرازي وعن عائشة عند ابن أبي شيبة في المصنف وأحمد في المسند انها قالت قد كانت الكعباء يخرج لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من خدرها في القطر والاضحية قال العراقي ورجال رجال الصحيح ولكنه من رواية أبي قلابة عن عائشة وقد قال ابن أبي حاتم انها مرسله وفيه ان ابا قلابة أدركه على ابن أبي طالب عليه السلام وقد قال أبو حاتم ان ابا قلابة لا يعرف له تدليس ولا عائشة حديث آخر عند الطبراني في الاوسط قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل تخرج النساء في العيدين قال نعم قيل فالعواتق قال نعم فان لم يكن لها ثوب تلبسه فالتبس ثوب صاحبته وفي اسناده مطيع بن ميمون قال ابن عدى له حديثان غير محرفين قال العراقي وله هذا الحديث فهو ثالث وقال فيه علي بن المديني ذلك شيخ عند ثقة وعن عمرة أخت عبد الله بن رواحة عند أحمد وأبي يعلى والطبراني في الكبير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وجب الخروج على كل ذات نطق زاد أبو يعلى يعني في العيدين وقال فيه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو من رواية امرأة من عبد القيس عنها ما لا أثر الذي ذكره المصنف عن ابن عمر أخرجه أيضا الحساكم والبيهقي مرفوعا وموقوفاً وصحح وقضه قولهم السنة أن يخرج ماشيا فيه مشروعية الخروج الى صلاة العبد والمشي اليها وترك الركوب وقد روى الترمذي ذلك عن أكثر أهل العلم وحديث الباب وان كان ضعيفا لما ذكرنا من الاحاديث الواردة بجمعناه تقويه وهذا احسنه

٢٢ نيل من التورية وهذا وجه ايراد البخاري لهذا الحديث في أبواب الوتر مع أنه قد ورد الامر صريحا في الوتر فروى أصحاب السنن من حديث الحسن بن علي قال علي بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلمات أقولهن في قنوت الوتر اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك وانه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت الحديث وصححه الترمذي وغيره لكن ليس على شرط البخاري وقد صرح انه صلى الله عليه وآله وسلم قنت قبل الركوع أيضا لكن رواة القنوت بعده أكثر واحفظ فهو أولى وعليه درج الخلفاء الراشدون في أشهر

الروايات عنهم وأقربها وقال الكوفيون لا قنوت الا في الوتر قبل الركوع انتهى ورواه هذا الحديث ما بين بصري واسطى وشلي وفيه التصديق والاخبار والعنينة والقول وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة قال في الفتح وظهر لي ان الحكمة في جعل قنوت النازلة في الاعتدال دون المجدومع ان السجود مظنة الاجابة كما ثبت أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وثبت الامر بالدعاء فيه ان المطلوب من قنوت النازلة أن يشارك المأموم الامام في الدعاء ولو بالتأمين ومن ثم اتفقوا على انه يجهر به بخلاف القنوت في الصبح ١٧٠ فاختلف في محلله وفي الجهر به * (بسم الله الرحمن الرحيم أبواب الاستسقاء) *

الترمذي وقد استدلل العراقي لاستحباب المشي في صلاة العبد بعموم حديث أبي هريرة المتفق عليه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أتيت الصلاة فأتوها وأنت عكشون فهذا عام في كل صلاة تشترع فيها الجماعة كالصلاة الخمس والجمعة والعيسدين والكسوف والاستسقاء قال وقد ذهب أكثر العلماء الى انه يستحب أن يأتي الى صلاة العبد ماشيا من الصلاة يهر من الخطاب وعلى بن أبي طالب ومن التابعين ابراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز ومن الأئمة سفيان الثوري والشافعي وأحمد وغيرهم وروى عن الحسن البصري انه كان يأتي صلاة العبد راكبا ويستحب أيضا المشي في الرجوع كما في حديث ابن عمر وسعد القرظ وروى البيهقي في حديث الحرث عن علي انه قال من السنة أن تأتي العبد ماشيا ثم تركب اذا رجعت قال العراقي وهذا أمثل من حديث ابن عمر وسعد القرظ وهو الذي ذكره أصحابنا يعني الشافعية قوله وأن يأكل فيه استحباب لا كل قبل الخروج الى الصلاة وهذا مختص بعبد القنوط وأما عبد المحرق وغيره الا كل حتى يأكل من أخصيته لما سبأ في الباب الذي بعده هذا قوله العواني جمع عاتق وهي المرأة الشابة أول ما تدرك وقيل هي التي لم تبرز من والدها ولم تزوج بعد ادراكها وقال ابن دريد هي التي قاربت البلوغ قوله وذوات الخدود رجوع خد بكسر الخاء المعجمة وهو ناحية في البيت يجعل عليها ستر فتكون فيه الحارية البكر وهي المخدرة أي خدرت في الخدر قوله لا يكون لها جلباب الجلباب بكسر الجيم وبسكرة الموحدة وسكون اللام قيل هو الأزار والرداء وقيل المحففة وقيل المقنعة تغطي بها المرأة رأسها وظهرها وقيل هو الحمار والحديث وما في معناه من الأحاديث فاضية بمشروعية خروج النساء في العيدين الى المصلى من غير فرق بين البكر والثيب والشابة والعجوز والحائض وغيرها ما لم تكن معتدة أو كان في خروجها فتنة أو كان لها عذر وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال أحدها ذلك مستحب وجعلوا الامر فيه على التسبب ولم يفرقوا بين الشابة والعجوز وهذا قول أبي حامد من الحنابلة والبرجاني من الشافعية وهو ظاهر اطلاق الشافعي القول الثاني التفرقة بين الشابة والعجوز قال العراقي وهو الذي عليه جمهور الشافعية تبعه انص الشافعي في المختصر والقول الثالث انه جائز غير مستحب لمن مطلقا وهو ظاهر كلام الامام أحمد فيما نقله عنه ابن قدامة والرابع انه مكروه وقد حكاه

أي طلب سقي الماء من الغير لا يفسر أو الغير وشرا طلبه من الله ذي الكرم عند حصول الجلب على وجه مخصوص والاستسقاء ثلاثة أنواع أحدها أن يكون بالدعاء مطلقا فرادى ومجمعة من وثانها أن يكون بالدعاء خلف الصلاة ولولا فالة خلافا لما وقع للشووي في شرح مسلم من تقديمه بالفرائض وفي خطبة الجمعة وثالثها وهو الأفضل أن يكون بالصلاة والخطبتين وبه قال الشافعي ومالك وأبو يوسف ومحمد وعن أحمد لا خطبة وإنما يدعو ويكثر الاستغفار والجهور على سنية الصلاة وهو الحق خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى (عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) في شهر رمضان سنة ست من الهجرة الى المصلى بالعصراء لانه أبلغ في التواضع وأوسع للناس وحكي ابن عبد البر الاجماع على استحباب الخروج الى الاستسقاء والبروز الى ظاهر المصلى لكن حكي

القرطبي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يستحب الخروج وكأنته اشتبه عليه بقوله في الصلاة الترمذي

(يستسقى) أي يريد الاستسقاء (وحول ردائه) عند استقباله القبلة في أثناء الاستسقاء فجعل يمينه يساره وعكسه قال في الفتح وقد اتفق علماء الامصار على مشروعية صلاة الاستسقاء وامار كعتان الاماروي عن أبي حنيفة انه قال يبرزون للدعاء والتضرع وان خطب لهم فسن ولم يعرف الصلاة هذا هو المشهور عنه ونقل أبو بكر الرازي عنه التخيير بين الفعل والتروك انتهى وليس في هذا الحديث ذكر الصلاة ورواه مدنيون الاشيج البخاري وشيخه في كوفيان وفيه تابعي عن تابعي

والحديث والعنونة والقول واخرجه البخاري ايضا في الاستسقاء والدعوات ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود والترمذي والتساقى وابن ماجه (وفي رواية عنه) أي عن عبد الله بن زيد (قال وصلي) أي بالناس (ركعتين) كما يصلي في العيدين رواه ابن حبان وغيره وقال الترمذي حسن صحيح وقبيلته أن يكبر في أول الأولى سبعة وفي الثانية خمساً ويرفع يديه ويقف بين كل تكبيرتين مسجاً حامداً مهلاً ويقرأ جهراً في الأولى وفي الثانية اقتربت الساعة أو سبعاً والغاشية واستدل الشيخ أبو إسحق في المذهب له بخارواه الدارقطني أن مروان أرسل إلى ابن عباس ١٧١ يسأله عن سنة الاستسقاء فقال سنة الصلاة

كالصلاة في العيدين إلا أنه صلى الله عليه وآله وسلم قلب رداءه فجعل عينه يساره ويساره عينه وصلى ركعتين كبر في الأولى سبع تكبيرات وقراً سبع اسم ربك الأعلى وقراً في الثانية هل أُنْكَرَ وكبر خمس تكبيرات لكن قال في المجموع أنه حديث ضعيف نعم حديث ابن عباس عند الترمذي ثم صلى ركعتين كما يصلي في العيدين أخذ بظاهره الشافعي فقال يكبر فيهما كما يكبر في العيدين وذهب الجمهور إلى أن يكبر فيهما تكبيرة واحدة للأحرام كسائر الصلوات وبه قال مالك وأحمد وأبو يوسف ومحمد لحديث الطبراني في الأوسط عن أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم استسقى فخطب قبل الصلاة واستقبل القبلة وحول رداءه ثم نزل فصلى ركعتين لم يكبر فيهما إلا تكبيرة وأجابوا عن قوله في حديث الترمذي كما يصلي في العيدين يعني في العدد والجهز بالقبلة وكون الركعتين في الخطبة ومذهب الشافعية

الترمذي عن الثوري وابن المبارك وهو قول مالك وأبي يوسف وحكام ابن قدامة عن الغضضي ويحيى بن سعيد الأنصاري وروى ابن أبي شيبه عن أنس أنه كره للشابة أن تخرج إلى العيد القول الخامس أنه حق على النساء الخروج إلى العيد حكاه القاضي عياض عن أبي بكر وعلي وابن عمر وقد روى ابن أبي شيبه عن أبي بكر وعلي أنه ما قاله حق على كل ذات نطق الخروج إلى العيد انتهى والقول بكراهة الخروج على الإطلاق رد للأحاديث الصحيحة بالآراء الفاسدة ومخبر من الشواب بأباه مرجع الحديث المتفق عليه وغيره قوله يكبر مع الناس وكذا قوله يشهدن الخير ودعوة المسلمين برده ما قاله الطحاوي أن خروج النساء إلى العيد كان في صدر الإسلام لتكثير السوداء ثم نسخ وأيضاً قد روى ابن عباس خروجهن بعد فتح مكة وقد أفتت به أم عطية بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدة كما في البخاري قوله إذا غدا إلى المصلى كبر فيه أن صح رفعه دليل على مشروعية التكبير حال المنشئ إلى المصلى وقد روى أبو بكر الخباد عن الزهري أنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخرج يوم الفطر فيكبر من حين يخرج من بيته حتى يأتي المصلى وهو عند ابن أبي شيبه عن الزهري مرسلًا بلفظ فإذا مضى الصلاة قطع التكبير وأخرج الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة مرفوعاً زينا أعيادكم بالتكبير واستناده غريب كما قال الحفاظ وقد روى البيهقي عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع صوته بالتكبير والتحليل حال خروجه إلى العيد يوم الفطر حتى يأتي المصلى وقد أخرجه أيضاً الحاكم قال البيهقي وهو ضعيف وأخرجه موقوفاً على ابن عمر قال وهذا الموقوف صحيح قال الناصر أن تكبير الفطر واجب لقوله تعالى ولتكموا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولا تكونوا من الجاهلين فلو كان التكبير واجباً لكان التكبير في كل صلاة لا سيما في صلاة العيد وهو من خروج الإمام من بيته للصلاة إلى ابتداء الخطبة عند الأئمة وسيأتي الكلام على تكبير التشريق

* (باب استهباب الأكل قبل الخروج في الفطر دون الأضحية) *

(عن أنس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل قرناً وبأكلهن وتزادوا أجد والبخاري * وعن بريدة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل ولا يأكل يوم الأضحية

والمالكية أنه يحطب بعد الصلاة لحديث ابن ماجه وغيره أنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج إلى الاستسقاء فصلى ركعتين ثم خطب (عن أبي هريرة رضي الله عنه حديث دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم للمستسقين من المؤمنين وعلى مضر تقدم) قبل حديث فضل العبود الطويل (وقال في آخر هذه الآية) هذا (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال) قال في الفتح هذا حديث آخر وهو عند المصنف يعني البخاري بالاستسقاء المذكور وكأنه جمعه هكذا فأوردته كما جمعه وقد أخرجه أحمد عن قتيبة كما أخرجه البخاري ويحتمل أن يكون له تعلق بالترجمة من جهة أن الدعاء على المشركين بالقسط ينبغي أن يخص من كان

بهار بادون من كان مسالماً (غفار) بكسر الغين المجهمة وتخفيف الفاء أبو قبيلة من كلفة (غفر الله لها) فيه دعاء بما يستحق من الأدم كان يقول لأحد أجد الله عاقبتك وإلهي أعلا الله وهو من جناس الاشتقاق ولا يختص بالدعاء بل يأتي مثله في الطبرومنه قوله تعالى وأسلمت مع سليمان وفي المغازي عند البخاري عصية عصت الله ورسوله (وأسلم) قبيلة من خراة (سالمها الله) تعالى من المسالمة وهي ترك الحرب أو بمعنى سلمها أو هزل هو إنشاء دعاء أو خبراً بأن وانما خص هاتين القبيلتين بالدعاء لان فقاراً أسلوا فديعاً وأسلموا ١٧٢ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن أبي الزناد هذا الدعاء كله كان في صلاة

حتى يرجع رواده ابن ماجه والترمذي وأحمد وزاد في كل من أخصيته وسالاً في الموطأ عن سعيد بن المسيب أن الناس كانوا يؤمرون بالآكل قبل الغدق يوم الفطر الحديث الأول أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم والحديث الثاني أخرجه أيضاً ابن حبان والدارقطني والحاكم والبيهقي وصححه ابن القطان وفي الباب عن علي بن عبد القرمزى وابن ماجه وقد تقدم وعن ابن عباس عند الطبراني في الكبير والدارقطني بلفظ من السنة أن لا يخرج حتى يطعم ويخرج صدقة الفطر وفي إسناده الحجاج بن أرطاة وهو مختلف فيه وفي لفظ من السنة أن يطعم قبل أن يخرج رواه البزار قال العراقي وإسناده حسن وفي لفظ أن ابن عباس قال إن استطعتم أن لا يغدو أحدكم يوم الفطر حتى يطعم فليفعل رواه الطبراني وعن أبي سعيد عند أحمد والبزار وأبي يعلى والطبراني قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفطر قبل الفطر يخرج الخروج قال العراقي وإسناده جيد زاد الطبراني من وجه آخر ويأمر الناس بذلك وعن جابر بن سمرة عند البزار في مسنده قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان يوم الفطر أكل قبل أن يخرج سبعة تمرات وإذا كان يوم الأضحية لم يطعم شيئاً وفي إسناده ناصح أبو عبد الله وهو لين الحديث وقد ضعفه ابن معين والفلاس والبخاري وأبو داود وابن حبان وعن سعيد بن المسيب مرسله عند مالك في الموطأ باللفظ الذي ذكره المصنف وعن صفوان بن سليم مرسله عند الشافعي أن الرجل كان يطعم قبل أن يخرج إلى الجبابة ويأمر به وعن السائب بن يزيد عند ابن أبي شبة قال مضت السنة أن نأكل قبل أن تغدو يوم الفطر وعن رجل من الصحابة عند ابن أبي شبة أنه كان يؤمر بالآكل يوم الفطر قبل أن نأكل المصلي وعن ابن عمر عند العقيلي وضعفه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يغدأ أصحابه من صدقة الفطر قوله كان صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات لفظ الاسماعيلي وابن حبان والحاكم ما خرج يوم فطر حتى يأكل تمرات ثلاثاً أو خمساً أو سبعة أو أقل من ذلك أو أكثر ترا وهي أصح في المداومة على ذلك قال المهلب الحكمة في الآكل قبل الصلاة أن لا يظن ظان لزوم الصوم حتى يصلي العيد فكأنه أراد سد هذه الذريعة وقال غيره لما وقع وجوب الفطر عقب وجوب الصوم استحب تحجيل الفطر مباداة إلى امتثال أمر الله سبحانه أشار إلى ذلك ابن أبي

الأنصبي (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى من الناس) أي من قريش (أدباراً) عن الاسلام وفي تفسير الدخان أن قريشاً لما أبطلوا عن الاسلام (قال الله لهم) أبعث أوساط عليهم (سبعاً) من السنين وروى بالرفع أي مطأ لوي منكم فيهم سبع (كسبع يوسف) التي أصابهم فيها القسط وأضيفت إلى يوسف لكونه الذي أنذرهم قومه أو لكونه قام بأمر الناس فيها (فاخذتهم) أي قريشاً (سنة) أي نقط وجذب (حصت) أي استأملت وأذهبت (كل شيء) من الثبات حتى خلت الأرض منه (حتى أكلوا) وفي رواية حتى أكلوا والاول هو الوجه (الجلود والمبنة والجيف) بكسر الجيم وفتح الياء جثة الميت إذا أراح فهو أخص من معلق الميتة لانهم ماتوا بذلك (ويظن أحدهم) وفي رواية أحدكم والاول هو الصواب (إلى السماء) فيرى الدخان من الجوع لان الجائع

يرى بينه وبين السماء كهيشة الدخان من ضعف بصره (فاتاه) صلى الله عليه وآله وسلم (أبو سفيان) حمزة صخر بن حرب (نقال يا محمد أنك تأمر بطاعة الله وبصلة الرحم وإن قومك) ذوي رحمتك (قد هلكوا) أي من الجذب والجوع بدعائك (فادع الله لهم) لم يقع في هذا السياق التصريح بأنه دعا لهم نعم وقع ذلك في سورة الدخان ولفظه فاستسقى لهم فسقوا (قال الله تعالى فارتقب) أي انتظر يا محمد عذابهم (يوم تأتي السماء بدخان مبين إلى قوله عائدون) أي إلى الكفر (يوم ينطقن الباطنة الكبرى) زاد الأصمعي أنا منتقمون (قال بطشة يوم يدرك) لانهم لما التجؤا إليه صلى الله عليه وآله وسلم وقالوا ادع الله

أن يكشف عنافنؤمن بك فدعا وكشف ولم يؤمنوا اتقم الله منهم يوم بدر وعن الحسن البطشة الكبرى يوم القيامة والاول
أولى قال ابن مسعود (وقدمت الدخان) وهو الجوع (والبطشة والزام) بكسر اللام القتل (وآية) أولى سورة (الروم)
ووجه ادخال هذا الحديث هنا التنبيه على انه كما شرع الدعاء بالاستسقاء للمؤمنين كذلك شرع الدعاء بالقطط على الكافرين
لأن فيه اضعافهم وهو وقع للمسلمين فقد ظهر من عمرة ذلك التجاؤهم الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليدعولهم يرفع القطط
ورواة هذا الحديث كلهم كوفيون الا جابر افرازي وفيه الحديث ١٧٣ والعنينة والقول وأخرجه البخاري

في الاستسقاء أيضا وفي التفسير
ومسلم في التوبة والترمذي
والنسائي في التفسير (عن
ابن عمر رضي الله عنهما قال ربما
ذكرت قول الشاعر وأنا أنظر الى
وجه النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) حال كونه (يستسقي) زاد
ابن ماجه عن المنبر (فما ينزل
حتى يجيش كل ميزاب) من جاش
يجيش اذا هاج وهو كثرة
المطر والميزاب ما يسيل منه الماء
من موضع عال (وهو قول أبي
طاب وأبيض) بفتح الصاد
تقديره رب أبيض أو أعنى أبيض
أو أخص والراجح انه بالنصب
عطف على قوله سيدا في البيت
الذي قبله (يستسقي) مبنيا
لامفعول أي يستسقي الناس
(الغمام) أي السحاب أي المطر
(بوجهه) الكريم (قال البيهقي)
أي يكفيم بافضاله أو يطعمهم
عند الشدة أو يحمدهم ومحبوهم
أو مغيبهم وهو بكسر الناء
صفة لا يبيض (عصمة) أي مانع
(للارامل) بمنعهم مما يضربهم جمع
أرملة وهي الفقيرة التي لا زوج

حزة وقال ابن قدامة لانعلم في استحباب تجليل الاكل يوم الفطراختة لا كما في الفتح
قال الحافظ وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود التخييفه وعن الخفي أيضا مثله
قال والحكمة في استحباب الترفيه لما في الخلوص تقوية البصر الذي يضعفه الصوم
ولان الخلوص باوافي الايمان ويعبر به المنام ويرق القلب وهو أمر من غيره ومن ثم
استحب بعض التابعين أن يفطر على الخلوص مطلقا كالمسلم رواه ابن أبي شيبة عن معاوية
ابن قرة وابن سيرين وغيرهما وقد أخرج الترمذي عن سلمان اذا أفطر أحدكم فليفطر
على عرفانه بركة فان لم يجد فليفطر على ما فانه طهور قوله روى كاهن وتراه هذه الزيادة
أوردها البخاري تعلقا ووصلها أحمد بن حنبل وغيره والحكمة في جعلهن وترا الاشارة
الى الوحدةانية وكذلك كان يفعل صلى الله عليه وآله وسلم في جميع أموره تبرك بذلك
كذا في الفتح قوله ولا يا كل يوم الاضحي حتى يرجع في رواية للترمذي ولا يطعم يوم
الاضحي حتى يصلي ورواه أبو بكر الاثرم بلانظ حتى يضحى وقد خصص أحمد بن حنبل
استحباب تأخير الاكل في عيد الاضحي عن لذيبح والحكمة في تأخير الفطر يوم الاضحي
انه يوم نشر فيه الاضحية والا كل منها فشرع لأن يكون فطره على شئ منها قاله ابن
قدامة قال الزين بن المنبر وقع أكله صلى الله عليه وآله وسلم في كل من العبد في الوقت
المشروع لخراج صدقة ما الخاصة بهم ما فخرج صدقة الفطر قبل الغد والى المصلي
واخراج صدقة الاضحية بعد ذبحها

* (باب مخالفة الطريق في العيد والتعميد في الجامع للعدن) *

(عن جابر رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان يوم عيد خالف
الطريق رواه البخاري * وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اذا خرج الى العيد يرجع في غير الطريق الذي خرج فيه رواه أحمد ومسلم والترمذي
* وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ يوم العيد في طريق ثم
رجع في طريق آخر رواه أبو داود وابن ماجه حديث أبي هريرة أخرجه أيضا ابن
حبان والحاكم وقد عزا المصنف الى مسلم ولم يجد له موافقا على ذلك ولا رأينا الحديث في
صحيح مسلم وقد رجح البخاري في صحيحه حديث جابر المذكور في الباب على حديث أبي

لهما الارمل الرجل الذي لا زوج له قال الشاعر
لهما الارمل الذي لا زوج له قال الشاعر
فم استعماله في الرجل محض لانه لو أوصى للارامل خص النساء دون الرجال قال ابن رشيد يحتمل أن يكون أراد بالترجمة
الاستدلال بطريق الاولى لانهم اذا كانوا يسألون الله به فيسقيهم فاحرى أن يقدموا لسؤال انتهى قال في الفتح وهو حسن
وقال القسطلاني مطابقة هذا للترجمة من قوله يستسقي ولم يكن استسقاؤه صلى الله عليه وآله وسلم الا عن سؤال وهذا مصرح
ببإشرته صلى الله عليه وآله وسلم للاستسقاء بنفسه الشريفة فمأخر من ذلك رواية البيهقي في دلائله عن أنس قال جاء اعرابي

الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أتيناك وما لنا نبيع بثط ولا نبي بغط فقام صلى الله عليه وآله وسلم يجر رداءه حتى صعد المنبر فقال اللهم اسقنا الحديث وفيه ثم قال لو كان أبو طالب حيا لقرت عينه من فئسده ما قوله فقام على فقال يا رسول الله كأنك أردت قوله وأيضا الخ وهذا البيت من قصيدة جليلة بليغة من بحر الطويل وعدة أبيات مما تبيت وعشرة أبيات طالها التمثالا قرئ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونقر وأعنه من يريد الاسلام أخرجه ابن عساکر عن جليهم بن عرقطة قال قدمت مكة وهم في فخط ١٧٤ فقالت قریش يا أبا طالب أخط الوادی وأجذب العیال فهل فاستسق

نخرج أبو طالب ومعه غلام يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم كأنه شمس دجن تجلت عن مصابة نعماء وحوله أعلمة فآخذ أبو طالب فالصق ظهره بالكعبة ولاذ الغلام ومافى السماء قرعة فاقبل السحاب من ههنا وههنا وأغدق وأغدودق وانفجر له الوادی وأخصب النبادى والبادى وفى ذلك يقول أبو طالب وأيضا الخ قال فى الفتح ويحتمل أن يكون أبو طالب مدحه بذلك ما رأى من مخايل ذلك فيه وإن لم يشاهد وقوعه وفى حديث ابن مسعود ما يشعر بأن سؤال أبي سفيان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فى الاستسقاء وقع بمكة وذكر ابن التسين أن فى شعر أبي طالب هذا دلالة على أنه كان يعرف نبوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يبعث لما أخبره به بحيرة وغيره من شأنه وفيه نظر لما روى عن ابن مسعود أن أنشاد أبي طالب لهذا الشعر كان بعد البعث ومعرفة أبي طالب بنبوة رسول الله صلى الله

هجرة وقال انه أصح وحديث ابن عمر رجال اسناداه عند ابن ماجه ثقات وكذلك عند أبي داود رجاله رجال الصحيح وفيه عبد الله بن عمر العـ مـرى وفيه مقال وقد أخرجه له مسلم وقد رواه أيضا الحسـاـكم وفى الباب عن أبي رافع عند ابن ماجه وقد تقدم فى باب الخروج الى العيد ماشيا وعن سعد بن أنى وقاص عند البزار فى مسنده وقد تقدم أيضا عند الشـوعـن بـكر بن مـبـشر عند أبي داود قال كنت أغدومع أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفطر ويوم الاضحية فنسلك بطن بطحان حتى تأتى المصلى فنصلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم رجع من بطن بطحان الى بيتنا قال ابن السكـنـ واسناداه صالح وعن سعد القرظ وقد تقدم فى باب الخروج الى العيد ماشيا أيضا وعن عبد الرحمن بن حاطب عند الطبرانى فى الكبير قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأبى العيد يذهب فى طريق ويرجع فى آخر وفى اسناداه خالد بن الياس وهو ضعيف وعن معاذ بن عبد الرحمن التميمى عن أبيه عن جده عند الشافعى انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجع من المصلى فى يوم عيد فسلك على التجار من أسفل السوق حتى اذا كان عند مسجد الاعرج الذى هو موضع البركة التى بالسوق قام فاستقبل فبجأ سلم فدعاهم انصرف قال الشافعى فأحب أن يصنع الامام مثل هذا وان يقف فى موضع فيدعوا الله مستقبلي القبلة وفى اسناد الحديث ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى وثقه الشافعى وضعفه الجمهور وأحاديث الباب تدل على استحباب الذهاب الى صلاة العيد فى طريق والرجوع فى طريق أخرى للامام والمأموم وبه قال أكثر أهل العلم كما فى الفتح وقد اختلف فى الحكمة فى مخالفته صلى الله عليه وآله وسلم الطريق فى الذهاب والرجوع يوم العيد على أقوال كثيرة قال الحافظ اجتمع لى منها أكثر من عشرين قولاً قال القاضى عبد الوهاب المالـكى ذكر فى ذلك فوائد بعضها قريب وأكثرها عاوى فارغة اهـ قال فى الفتح فى ذلك انه فعل ذلك ليشهد له الطريقان وقيل سلكهم مامن الجن والانس وقيل ليسوى بينهم مافى فضيلة الطريق أو فى التبرك به أو ليشم رائحة المسك من الطريق التى يمر بها لانه كان معروفا بذلك وقيل لان طريقه الى المصلى كانت على العين فلورجع منها لرجوع الى جهة الشمال فرجع من غيرها وهذا يحتاج الى دليل وقيل لانه لا يظهر شعار الاسلام فيه ما وقيل لانه لا يظهر ذلك الله تعالى وقيل ليعظ المنافقين واليهود وقيل ليرهبهم

عليه وآله وسلم جاءت فى كثير من الاخبار وتضمن بها الشبهة فى أنه كان مسلما ورايت لعلى بن حمزة بكثرة البصري جزأ جمع فيه شعر أبي طالب وزعم فى أوله أنه كان مسلما وأنه مات على الاسلام وان المشوبة تزعم انه مات كافرا وانهم لذلك يستعجزون لعنه ثم بالغ فى سبهم والرد عليهم واستدل لدعواه بما دلالة فيه وقد ثبت فساد ذلك فى ترجمة أبي طالب فى كتاب الاصلية انتهى (عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه كان اذا خطوا) بضم القاف وكسر الحاء أى أصابهم القضا هكذا ضبطه فى الفتح (استسقى) متوسلا (بالعباس بن عبد المطلب) رضى الله عنه لرحم النبي صلى الله عليه وآله وسلم

والله وسلم فارادهم أن يصلها بجماعة حقه إلى من أمر بصله الأرحام ليكون ذلك وسيلة إلى رحمة الله (فقال اللهم انا كنا توسل إليك بنينا) صلى الله عليه وآله وسلم في حال حياته (فتسقينانا) بعده (توسل إليك بنينا) العباس (فاسقنا قال فيسقون) وقد حكى عن كعب الأحبار أن بني إسرائيل كانوا إذا خطوا استقوا بأهل بيت نبيهم وقد ذكر الزبير بن بكار في الأنساب أن عمر استسقى بالعباس عام الرمادة أي بفتح الراء وتخفيف الميم وسمى به العام لما حصل من شدة الجذب فأغبرت الأرض جدا وذكر ابن سعد وغيره أنه كان سنة ثمانى عشرة وكان ابتداءه مصدر ١٧٥ الحاج منها ودام تسعة أشهر وكان من دعاء

العباس ذلك اليوم فبأذن كرمي الأنساب اللهم انه لم ينزل بلاء الا بذنوب ولم يكشف الابتوبة وقد توجه في القوم إليك لمكالي من نبيك صلى الله عليه وآله وسلم وهذا ما أيدنا اليك بالذنوب ونواصينا اليك بالتوبة فأسقنا الغيث فأرخت السماء مثل الجبال حتى اخضبت الأرض وعاش الناس وأخرج الزبير بن بكار من طريق داود عن عطاء عن زيد عن ابن عمر قال استسقى عمر ابن الخطاب عام الرمادة بالعباس ابن عبد المطلب فذكر الحديث وفيه فخطب الناس عمر فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرى للعباس ما يرى الولد للوالد فاقدوا أيها الناس برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمه العباس واتخذوه وسيلة إلى الله وفيه فابر حواشي سقاهم الله وأخرجه البلاذري من طريق هشام بن سبرة عن زيد بن أسلم قال عن أبيه بدل عن ابن عمر فيجتمه أن يكون لزيد فيه شجان وابن حبان في صحيحه قال

بكترة من معه ورجحه ابن بطال وقيل حذرا من كيد الطائفتين أو أحدهما وفيه نظر لانه لو كان كذلك لم يكرره قال ابن التين وتعقب انه لا يزم من مواظبته على مخالفة الطريق المواظبة على طريق منها معين لكن في رواية الشافعي من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب مرسلاته صلى الله عليه وآله وسلم كان يغدو يوم العيد إلى المصلى من الطريق الأعظم ويرجع من الطريق الآخر وهذا لو ثبت أقوى بفتح ابن التين وقيل فعل ذلك ليعمهم بالسروية والتبر للبر ورؤيته والانتفاع به في قضاء حوائجهم في الاستفتاء أو التعليم أو الاقتداء أو الاسترشاد أو الصدقة أو السلام عليهم أو غير ذلك وقيل ليزور أقالبه حيا والاموات وقيل ليعمل رحمه وقيل للتفاؤل بتغيير الحال إلى المغفرة والرضا وقيل كان في ذهابه يتصدق فإذا رجع لم يبق معه شيء فرجع من طريق آخر لا يرد من سألوه وهذا ضعيف جدا مع احتياجه إلى الدليل وقيل فعل ذلك لتخفيف الزحام وهذا ربه الشيخ أبو حامد وأيده الحب الطبري عاروا البيهقي من حديث ابن عمر فقال فيه ليسع الناس وتعقب بأنه ضعيف بأن قوله يسع الناس يحتمل أن يقسم ببركته وفضله وهو الذي رجه ابن التين وقيل كان طريقه التي يتوجه منها أبعد من التي يرجع فيها فأرادت شبرا لاجر يشكيرا لخطا في الذهاب وأما في الرجوع فليسرع إلى منزله وهذا اختيار الرازي وتعقب بأنه يحتاج إلى دليل وبأن أحر الخطا يكتب في الرجوع أيضا كما ثبت في حديث أبي بن كعب عند الترمذي وغيره فلو عكس ما قال لكان له اتجاه ويكون سلوك الطريق القرية للمبادرة إلى فعل الطاعة وإدراك الفضلة أول الوقت وقيل ان الملائكة تقف في الطرقات فاراد أن يشهد له فريقان منهم وقال ابن أبي حمزة هو في معنى قول يعقوب لبنيه لا تخذلوا من باب واحد وأشار إلى انه فعل ذلك حذرا صابا العين وأشار صاحب الهدى إلى انه فعل ذلك لجمع ما ذكر من الاشياء المحقة القرية انتهى كلام الفتح (وعن أبي هريرة رضي الله عنه انه -م أصابهم مطر في يوم عيد فصلى بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العيد في المسجد رواه أبو داود وابر ما به) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وسكت عنه أبو داود والمذري وقال في التلخيص اسناده ضعيف انتهى وفي اسناده رجل مجهول وهو عيسى بن عبد الأعلى بن أبي فروة القروي المدني قال فيه الذهبي في الميزان لا يكاد يعرف وقال هذا

في الصحيح ويستفاد من قصة العباس استحباب الاستسقاء بأهل الخير والصلاح وأهل بيت النبوة وفيه فضل العباس ونصر عمر لما وضعه للعباس ومعرفته بحقه انتهى وفي هذا الحديث لتحديث والنعمة والقول (حديث أنس) بن مالك في رجل الذي دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وآله له (وسلم قائم يخطب فسأله الدعاء بالغيث تكرر كثيرا) وتقدم الكلام عليه (وفي هذه الرواية فمأرا بنا الشمس -متا) أي ستة أيام وفي رواية سبأ أي أسبوعا وعبر به لانه أوله من باب تسمية الشيء باسم بعضه ولا تنافي بين الروايتين لان من قال سبأ بالوحدة أضاف إلى السنة يوما مطلقا من الجمعين كناية عن استمرار الغيم بالمطر

وهذا في الغالب والافندي سقر المطر والشمس بادية وقد تعجب الشمن بغير مطر وأصرح من ذلك رواية إسحق بن عمارنا
 يومئذ ذلك ومن الغدوم بعد الغدو الذي يليه حتى الجمعة الاخرى وانما سموا الاسبوع سبنا لانه أعظم الايام عند اليهود (ثم
 دخل رجل) ظاهره انه غير الاول لان التكرار اذا تكررت دلت على التعدد وهذه القاعدة محمولة على الغالب وقد قال شريك
 في آخر هذا الحديث سألت أنسأ هو الرجل الاول قال لا أدري وهذا يقتضي انه لم يجهز بالتغاير وفي رواية إسحق عن أنس
 فقام ذلك الرجل أو غيره بالشك ولا يي عوانة ١٧٦ عن أنس فما زلنا نطرح حتى جاء ذلك الاخر ابي في الجمعة الاخرى وأصله

في مسلم وهذا يقتضي الجزم
 يكونه واحد اقل أنسأ تذكرو
 بعد أن نسبه أو نسبه بعد ان كان
 تذكرو ويؤيد ذلك رواية البيهقي
 في الدلائل من طريق يزيد بن عبيد
 السلمي قال لما نقل رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم من غزوة
 تبوك أتاه وفد بني قريظة وفيهم
 خارجة بن حصن أخو عيينة بن
 حصن قدموا على ابل جهماف
 فقالوا يا رسول الله ادع لنا ربك
 ان يغفر لنا فذكر الحديث وفيه
 فقال الرجل يعني الذي سأله أن
 يستسقى لهم هلكت الاموال
 الحديث كذا في الاصل والظاهر
 ان السائل هو خارجة المذكور
 لكونه كان كبير الوفد ولذلك
 سعى من بينهم والله أعلم وافادت
 هذه الرواية صفة الدعاء المذكور
 والوقت الذي وقع ذلك فيه كذا
 في الفتح (من ذلك الباب) الذي
 دخل منه السائل أولا (في الجمعة
 المقبلة ورسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قائم) حال كونه يخطب
 فاستقبله قائما فقال يا رسول الله
 هلكت الاموال أي المواشي

حديث منكر وقال ابن القطان لا أعلم عيسى هذا مذكور في شيء من كتب الرجال ولا
 في غير هذا الاسناد الحديث يدل على أن ترك الخروج الى الجبابة وفعل الصلاة في المسجد
 عند عروض عذر المطر غير مكروه وقد اختلف هل الافضل فعل صلاة العيد في المسجد
 أو الجبابة فذهبت المعتز ومالك الى ان الخروج الى الجبابة أفضل واستدلوا على ذلك
 بما ثبت من مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على الخروج الى الصحراء وذهب الشافعي
 والامام يحيى وغيرهما الى ان المسجد أفضل قال في الفتح قال الشافعي في الام بلغنا ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج في العيدين الى المصلى بالمدينة وهكذا من
 بعده الامن عذر مطر ونحوه وكذا جماعة أهل البلدان الأهل مكة ثم أشار الشافعي الى
 ان سبب ذلك سعة المسجد وضيق أطراف مكة قال فلو عمر بلد وكان مسجدا أهله يسعهم
 في الاعياد لم أر ان يخرجوا منه فان لم يسعهم كرهت الصلاة فيه ولا إعادة قال الحافظ
 ومقتضى هذا ان العلة تدور على الضيق والسعة لالذات الخروج الى الصحراء لان
 المطلوب حصول عموم الاجتماع فاذا حصل في المسجد مع أوليائه كان أولى انتهى وفيه
 ان كون العلة الضيق والسعة مجرد تخمين لا ينتهض للاعتذار عن التأسي به صلى الله
 عليه وآله وسلم في الخروج الى الجبابة بعد الاعتراف بمواظبته صلى الله عليه وآله وسلم
 على ذلك وأما الاستدلال على ان ذلك هو العلة بفعل الصلاة في مسجد مكة فيجيب عنه
 باحتمال أن يكون ترك الخروج الى الجبابة لضيق أطراف مكة لا للسعة في مسجد مكة

* (باب وقت صلاة العيد) *

(عن عبد الله بن بسر صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه خرج مع الناس يوم
 عيد فطرا وأضحى فأنكر ابطاء الامام وقال انا كذا قد فرغنا ساعتنا هذه وذلك حين
 التسبيح رواه أبو داود وابن ماجه وللشافعي في حديث مرسل ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم كتب الى عمرو بن حزم وهو بخبر ان يجعل الاضحية وآخر الفطري ذكر الناس)
 الحديث الاول سكنت عنه أبو داود والمنذري ورجال اسناداه عن أبي داود وثقات
 والحديث الثاني رواه الشافعي عن شيخه ابراهيم بن محمد عن أبي الحويرث وهو كما قال
 المصنف مرسل وابراهيم بن محمد ضعيف عند الجمهور كما تقدم وقال البيهقي لم أر له أصلا

بسبب كثرة المياه لانه انقطع المرحى فهلكت المواشي من عدم المرحى (وانقطعت السبل) لتعذر سواكها في
 من كثرة المطر (فادع الله بمسكها) بالجزم جوابا للطلب والضمير للاطمار أو السهابة وفي رواية أن يسكن عنا الماء وعند أحمد
 أن يرفعها عنا وفي الادب فادع ربك ان يحبسها عنا فضعك وفي رواية ثابت بن قيس زاد جسد اسرعة ملال ابن آدم (قال) أنس
 (رفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه ثم قال اللهم حوالينا) أي اجعل أو أمطر أو أنزل المطر حوالينا والمراد به
 صرف المطر عن الابنية والدور (ولا) تنزلنا (عائنا) فيسهل ان للمراد بقوله حوالينا لانهم اشتمل الطرق التي حولهم ثم فاراد

أخرجها بقوله ولا علينا وفي الواو من قوله ولا علينا بحث لطيف ذكره في الفتح (اللهم على الأكام) بكسر الهمزة جمع أكمة
 بفتح التراب المجمع بكسر الهمزة على وزن جبال وقد تفتح وتعدو أكبر من السكينة قاله الداودي أو الهضبة الضخمة قاله
 الخطابي أو الجبل الصغير أو ما ارتفع من الأرض وقال القزازي التي من حجر واحد وهو قول الخليل وقال الشعالبي الأكمة
 أعلى من الراية (والجبال) وزاد في رواية والآجام بالمد والجيم (والظراب) بكسر الظاء جمع ظرب ككتف قال القزازي هو
 الجبل المنتسط على الأرض ليس بالعالي وقال الجوهري الروابي الصغار ١٧٧ دون الجبل أي أنزل المطر حيث لا تستضر به
 قال البرماوي والزر كشي وخصب

في حديث عمرو بن حزم وفي الباب عن جندب عند أحد بن حسن البناء في كتاب الأضاحي
 قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل في يوم الفطر والشمس على قيد رحمن
 والأضحي على قيد رحيم أوردته الحافظ في التلخيص ولم يتكلم عليه في حديث التسيب قال
 ابن رسلان يشبه أن يكون شاهداً على جواز حذف اسمين مضافين والتقدير وذلك حين
 وقت صلاة التسيب كقوله تعالى فانهم من تقوى القلوب أي فأتعظيها من أفعال ذوى
 تقوى القلوب وقوله فقبضت قبضته من أثر الرسول أي من أثر حافر فرس لرسول وقوله
 حين التسيب يعني ذلك الحين حين وقت صلاة العيد فدل ذلك على أن صلاة العيد سنة
 ذلك اليوم انتهى وحديث عبد الله بن بسر يدل على مشروعية التمجيل لصلاة العيد
 وكراهة تأخيرها تأخيراً زائداً على الميعاد وحديث عمرو بن حزم يدل على مشروعية تجميل
 الأضحي وتأخير الفطر ولعل الحكمة في ذلك ما تقدم من استحباب الامساك في صلاة
 الأضحي حتى يفرغ من الصلاة فانه ربما كان ترك التمجيل لصلاة الأضحي مما يذنب به
 منتظر الصلاة لذلك وأيضاً فانه يعود الى الاشتغال بالذبح لأضحيته بخلاف عبد الفطر
 فانه لا امساك ولا ذبيحة وأحسن ما ورد من الأحاديث في تعيين وقت صلاة العيدين
 حديث جندب المتقدم قال في الجروهي من بعد انبساط الشمس الى الزوال ولا أعرف
 فيه خلافاً انتهى

* (باب صلاة العيد قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة وما يقرأ فيها) *

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر
 يصلون العيدين قبل الخطبة رواه الجماعة الأبا داود) وفي الباب عن جابر عند البخاري
 ومسلم وأبي داود قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يوم الفطر ف صلى قبل الخطبة
 وعن ابن عباس عند الجماعة إلا الترمذي قال شهدت العيد مع النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكلمهم كانوا يصلون قبل الخطبة وفي لفظ أشهد على رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى قبل الخطبة وعن أنس عند البخاري ومسلم أن رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوم النحر فخطب وعن البراء عند البخاري ومسلم وأبي
 داود قال خطبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الأضحي بعد الصلاة وعن جندب عند

٢٣ نيل ث أي أمطار عن المدينة وفي رواية فاقلت أي السماء والسحاب الماطر وفي رواية
 مالك فالتجابت عن المدينة فالتجيب انبوب أي خرجت عنها كما يخرج الثوب عن لابس في رواية عن شريك فها هو الآن تسكلم
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك تمزق السحاب حتى ما ترى منه شيئاً أي في المدينة وذكر في الفخر روايات وألفاظاً أخر
 لا نطول بذكرها (وخرجنا نحن في الشمس) ولم يباشر سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم الاستسقاء بعض أكبر الصحابة لانهم كانوا
 يسلمون الأدب بالتسليم وترك الابتداء بالسؤال ومنه قول أنس كان يعجبني أن يجيء الرجل من البادية فيسأل واستنبت منه

بوعبد الله الا ان الصبر على المشاق وعدم التسبب في كسبها أربح لانهم انما يفتعلون الافضل وفي الحديث جواز مكاثرة
 الامام في الخطبة للعاجلة وفيه اتيام في الخطبة وانما لا تقطع بالكلام ولا تقطع بالمطر وفيه قيام الواحد بأمر الجماعة وفيه
 قول الدعاء من أهل الخير ومريحي منه القبول واجابتهم لذلك ومن أدبه بث الحلال لهم قبل الطلب ليحصل الرقة المقتضية
 بحجة التوجه فيه عنده وفيه تكرر الدعاء ثلاثا وادخل دعاء الاستسقاء في خطبة الجمعة والدعابة على المنبر ولا يتحول فيه
 بالاستسقاء والاحتياط بالصلاة الجمعة عن صلاة ١٧٨ الاستسقاء وليس في السياق ما يدل على أنه فواها مع الجمعة وفيه علم

بن اعلام العبادة في احابة لله
 عانبيه صلى الله عليه وآله وسلم
 تيمنه أو معه ابتداء في الاستسقاء
 انتهاء في الاستسقاء وامتنال
 لسحاب أمره بمجرد الإشارة
 رقبته ان الدعاء يدفع الضرر لا
 ينافي التوكل وان كان مقام
 الافضل التوفيق لانه صلى
 الله عليه وآله وسلم كان عالما
 بما وقع لهم من الجذب وآخر
 السؤال في ذلك تفويضه لربه ثم
 أجابهم الى الدعاء لما سألوه في
 ذلك بيانا للجواز وتقرير السنة
 هذه العبادة الخامة أشار الى
 ذلك ابن أبي جرة نزع الله به
 وفيه جواز تبسم الخطيب على
 المنبر تعجبا من أحوال الناس
 وجواز الصباح في المسجد
 بسبب الحاجة المقتضية لذلك
 وفيه التيمن لتأكد الكلام
 أو جرى ذلك على لسان أنس بعير
 قصد التيمن واستدل به على جواز
 الاستسقاء بغير صلاة مخصوصة
 وهذا لا ينافي مشروعية الصلاة
 لها وقد ثبت في واقعة أخرى
 وقد استدل به البخاري في

البخاري ومسلم قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم لغيره خطب ثم ذبح وعن أبي
 سعيد عند البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يوم أضحى أو فطر الى المصلى فصلى ثم انصرف فقام فوعظ الناس الحديث ومن
 عبد الله بن السائب عند أبي داود والنسائي وابن ماجه قال شهدت مع رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم العبد فلما قضى الصلاة قال انما خطب من أحب أن يجلس للخطبة
 فليجاس ومن أحب أن يذهب فليذهب قال أبو داود وهو مرسل وقال النسائي هذا
 خطأ وانصواب مرسل وعن عبد الله بن الزبير عند أحمد انه قال حين صلى قبل الخطبة ثم
 قام بخطب أيها الناس كل سنة الله وسنة رسوله قال العراقي واسناده جيد وأحاديث
 الباب تدل على ان المشروع في صلاة العيد تقديم الصلاة على الخطبة قال القاضي عياض
 هذا هو المتفق عليه بين علماء الامصار وأئمة الفتوى ولا خلاف بين أئمتهم فيه وهو فعل
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين من بعده الاماروى أن عرف في شطر
 خلافته الآخر قدم الخطبة لانه رأى من الناس من تفوته الصلاة وليس يصحح ثم قال
 وقد فعله ابن الزبير في آخر أيامه وقال ابن قدامة لانهم فيه خلاف بين المسلمين الا عن
 أمية قال ابن عباس وابن الزبير انهم ما فعلوه ولم يصح عنهم قال ولا يعتد بخلاف
 أمية لانه مسبق بالإجماع الذي كان قبلهم ومخالف لسنة النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم الصحيحة وقد أنكر عليهم فعلهم وعدبدعة ومخالف السنة وقال العراقي ان تقديم
 الصلاة على الخطبة قول العلماء كافة وقال ان ماروى عن عمرو عثمان وابن الزبير يصح
 عنهم اماروا به ذلك من عمر فرهاها ابن أبي شيبة انه لما كان عمر وكثر الناس في زمانه
 فكان اذا ذهب لخطب ذهب أكثر الناس فلما رأى ذلك بدأ بالخطبة وختم الصلاة قال
 وهذا الاثروان كان رجاله ثقات فهو شاهد بخلاف لما ثبت في الصحيحين عن عمر من رواية
 ابنه عبد الله وابن عباس وروايته جماعة أولى قال وماروا به ذلك عن عثمان فلم أجدها
 اسناده او قال القاضي أبو بكر بن العربي يقال ان أول من قدمها عثمان وهو كذب
 لا يلتفتون اليه انتهى وبره ما ثبت في الصحيحين من رواية ابن عباس عن عثمان فان تقدم
 وقال الحافظ في الفتح انه روى ابن المنذر ذلك عن عثمان باسناد صحيح الى الحسن البصري
 قال أول من خطب الناس قبل الصلاة عثمان قال الحافظ ويحتمل أن يكون عثمان

الدعوات على رفع اليدين في كل دعاء وفي الباب عدة احاديث بعضها المنذرى في جزء مفرد وأورد النووي منها فعل
 في صلاة من شرح المهدى قدر ثلاثين حديثا وفي هذا الحديث التهديد والاعذار والسماع والقول وشيخ البخاري
 من افراده وهو من الرابعة وأخرجه أيضا في الاستسقاء وكذا مسلم وأبو داود والنسائي (وعنه) اي عن أنس (رضي الله
 عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه) زاد ابن خزيمة حتى رأيت بياض ابطيه ولذا ائني ورفع الناس أيديهم مع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعون (ثم قال اللهم أغثنا اللهم أغثنا اللهم أغثنا) ثلاث مرات اي هب لنا غيثا والهمزة فيه

للتعذية وقيل صوابه ثمان من غاث قالوا أو ما أغشأناه من الأعانة وليس من طلب الغيث قال في المصابيح وعلى تقدير تسليمه لا يضر اعتبار الأعانة من الغوث في هذا المقام ولا ثم ما ينافية والرواية ثابتة به ولها وجه فلا سبيل إلى دفعها بمجرد ما قيل انتهى وأشار بقوله ولها وجه إلى أنه يقال غاث وأغاث بمعنى وقال ابن دويد الأصل غاثه الله يغوثه غوثا فأميت واستعمل أغاثه والمعنى أعطنا غوثا وغيثا (حديث عبد الله بن زيد في الاستسقاء تقدم) وتقدم الكلام عليه أيضا (وفي هذه الرواية قال غوث) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إلى الناس ظهره) عند إرادته ١٧٩ الدعاء بعد فراغه من الموعظة فالتفت

بجانبه الأيمن لأنه كان يجلس به اتينا من في شأنه كله (واستقبل القبلة) حال كونه (يدعو ثم تحول راءه) ظاهرة أن الاستقبال وقع سابقا لتحويل الرءاء وهو ظاهر كلام الشافعي ووقع في كلام كثير من الشافعية أنه يحوله حال الاستقبال والفرق بين تحويل الظهر والاستقبال أنه في ابتداء التحويل وأوسطه يكون منحرفا حتى يبلغ الانحراف غاية فيه صيرمة متقبلا كذا في الفتح (ثم صلى لثا ركعتين) حال كونه جهر فیهما بالقراءة واستدل ابن بطار بتم الأولى أن الخطبة قبل الصلاة لأن ثم للترتيب وأجيب بأنه معارض بقوله في الحديث التالي استسقى فلهي ركعتين وقلب رءاءه لأنه أتفق على أن قلب الرءاء إنما يكون في الخطبة وتعقب بأنه لادلالة فيه على تقدم الصلاة لاحتمال أن يكون الواو في قلب الحال أو للعطف ولا ترتيب فيه نعم في سنن أبي داود بأسناد فيه صحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم

دخل ذلك احبانا وقال بعد ان ساق الرواية المقدمة عن عمر وعزاه الى عبد الرزاق وابن أبي شيبة وصحح اسنادها انه يحتمل على ان ذلك وقع منه نادرا قال العراقي وأما فعز ابن الزبير فرواه ابن أبي شيبة في المصنف وانما فعل ذلك لاهرو وقع بينه وبين ابن عباس ولعل ابن الزبير كان يرى ذلك جائزا وقد تقدم عن ابن الزبير انه صلى قبل الخطبة وثبت في صحيح مسلم عن عطاء ان ابن عباس أرسل الى ابن الزبير أول ما يبيع له انه لم يكر يؤذن للصلاة يوم الفطر فلا تؤذن لها قال فلم يؤذن لها ابن الزبير يومه وأرسل اليه مع ذلك انما الخطبة بعد الصلاة وان ذلك قد كان يفعل قال فصل ابن الزبير قبل الخطبة قال الترمذي ويقال ان أول من خطب قبل الصلاة مروان بن الحكم انتهى وقد ثبت في صحيح مسلم من رواية طارق بن شهاب عن أبي سعيد قال أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان وقيل أول من فعل ذلك معاوية حكاها القاضي عياض وأخرجه الشافعي عن ابن عباس بلفظ حتى قدم معاوية فتقدم الخطبة ورواه عبد الرزاق عن الزهري بلفظ أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة في العيد معاوية وقيل أول من فعل ذلك زياد بالبصرة في خلافة معاوية حكاها القاضي عياض أيضا وروى ابن المنذر عن ابن سيرين ان أول من فعل ذلك زياد بالبصرة قال ولا تخالفه بين هذين الاثنين وأثر مروان لأن كلا من مروان وزيد كان عاملا لمعاوية فيحصل على أنه ابتداء ذلك وتبعه عماله قال العراقي الصواب ان أول من فعله مروان بالمدينة في خلافة معاوية كما ثبت ذلك في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري قال ولم يصبح فعله عن أحد من الصحابة إلا عمر ولا عثمان ولا معاوية ولا ابن الزبير انتهى وقد عرفت صحة بعض ذلك فالمراد بالجمع أولى وقد اختلف في صحة صلاة اليميين مع تقدم الخطبة ففي مختصر المنزعي عن الشافعي ما يدل على عدم الاعتماد بها وكذا قال النووي في شرح المهذب ان ظاهر نص الشافعي انه لا يفتي بها قال وهو

الصواب (وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم

العيد غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا إقامة رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي

وعن ابن عباس وجابر رضي الله عنهم قال لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الاضحية متفق

عليه * واسلم عن عطاء قال أخبرني جابر أن لا أذان للصلاة يوم الفطر حين يخرج الامام ولا

خطب ثم صلى ويدل لما وقع في حديث الباب فلو قدم الخطبة جازل لكن رواية تأخير الخطبة أكثر رواة ومعتزدة بالقياس على خطبة العيد والكسوف (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء) ظاهرة في الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء وهو معارض بالحديث الثابتة في الرفع في غير الاستسقاء وانها كثيرة وقد أفردنا البحارى بترجمه في كتاب الدعوات وساق فيها عدة أحاديث فذهب بعضهم إلى أن العمل بها أولى وحمل حديث أنس على نفي رؤيته وذلك لا يستلزم نفي رؤيته غيره وذهب آخرون إلى تأويل حديث أنس هذا لاجل الجمع بأن

يحمل النفي على صفة مخصوصة أما الرفع البليغ كما يدل عليه قوله (فانه يرفع) أي يديه (حتى يرى بياض ابطنيه) ويؤيده أن غالب الأحاديث التي وردت في رفع اليدين كما في الدعاء انما المراد به مد اليدين وبسطهما عند الدعاء وكأنه عند الاستسقاء مع ذلك زاد فرعهما إلى جهة وجهه حتى حاذاه وبهذه حينئذ يرى بياض ابطنيه وأما صفة اليدين في ذلك المارواه مسلم من رواية ثابت عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء ولابى داود من حديث أنس أيضا كان يستسقى هكذا ومد يديه وجعل طونهما ١٨٠ مما يلي الأرض حتى رأيت بياض ابطنيه قال الترمذي قال العلماء

السنة في كل دعا يرفع يديه أن يرفع يديه جاعلا ظهور كفيه إلى السماء وإذا دعا بسؤال شيء وتخصيله أن يجعل بطن كفيه إلى السماء انتهى وقال غيره الحكمة في الإشارة بظهور الكفين في الاستسقاء دون غيره التفاضل بتقارب الحال ظهرا لبطن كما قيل في تحويل الرداء أو هو إشارة إلى صفة المسؤل وهو نزول الصحاب إلى الأرض قاله في الفتح وفي رواية أخرى عن أنس قبل حديث الباب فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه يدعو ورفع الناس أيديهم معه الحديث قال القسطلاني استدله به على استحباب رفع اليدين في الدعاء للاستسقاء ولذا لم يرد عن مالك أنه رفع يديه إلا في دعاء الاستسقاء خاصة وهل ترفع في غيره من الأدعية أم لا الصحيح الاستحباب في سائر الأدعية رواه الشيخان وغيرهما وأما حديث أنس يعني حديث الباب فقول علي أنه لا يرفعهما رفعا بياضا ولذا قال في

بعد ما يخرج ولا إقامة ولا مد ولا شيء لانداء يومئذ ولا إقامة) وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص عند الجزاء في مسنده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى العبد بغير أذان ولا إقامة وكان يحط خطبتين فأنما يفصل بينهما بجلسة وعن البراء بن عازب عند الطبراني في الأوسط أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى في يوم الاضحية بغير أذان ولا إقامة وعن أبي رافع عند الطبراني في الكبير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج إلى العبد ماشيا بغير أذان ولا إقامة وفي أسناده منديل وفيه مقال قد تقدم وأما حديث الباب تدل على عدم شرعية الأذان والإقامة في صلاة العبد قال العراقي وعليه عمل العلماء كامة وقال ابن قدامة في المغني ولا نعلم في هذا خلافا من يعتد بخلافه إلا أنه روى عن ابن الزبير أنه أذن وأقام قال وقيل إن أول من أذن في العبد بن زياد انتهى وروى ابن أبي شيبه في المصنف بإسناد صحيح عن ابن المسيب قال أول من أحدث الأذان في العبد معاوية وقد زعم ابن العربي أنه رواه عن معاوية من لا يوفق به قوله لا إقامة ولا نداء ولا شيء فيه أنه لا يقال أمام صلاة العبد شيء من الكلام لكن روى الشافعي عن الزهري قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر المؤذن في العبد فيقول الصلاة جامعة قال في الفتح وهذا مرسل يعضده القياس على صلاة الكسوف لثبوت ذلك فيها انتهى وأخرج هذا الحديث البيهقي من طريق الشافعي (وعن مرة روى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يقرأ في العبد بسبح اسم ربك الأعلى وهل أثنك حديث الغاشية رواه أحمد * ولابن ماجه من حديث ابن عباس وحديث النعمان بن بشير من له وقد سبق حديث النعمان وغيره في الجملة * وعن أبي واقد الليثي وساله عمر ما كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الاضحية والفطر فقال كان يقرأ فيهما بقى والقرآن المجيد واقتربت الساعة واهل الجماعة الا البخاري) حديث سمرة أخرجه أيضا ابن أبي شيبه في المصنف والطبراني في الكبير والحديث عند أبي داود والنسائي الا أنهم قالوا الجماعة بدل العبد وحديث ابن عباس الذي أشار إليه المصنف لفظه حافظ حديث سمرة وفي أسناده موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف ولابن عباس حديث آخر عند الجزاء في مسنده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في العبد بسم الله وبالشمس

المستغنى حتى يرى بياض ابطنيه نعم ورد رفع يديه صلى الله عليه وآله وسلم في مواضع كثيرة كرفع يديه وضحاها حتى روى عفرة بطنيه حين استعمل ابن القتيبة على الصدقة كما في الصحيحين ورفعهما أيضا في قصة خالد بن الوليد فأنال اللهم اني أبرأ إليك مما صنع خالد واه البخاري والنسائي ورفعهما على الصغار واه مسلم وأبو داود ورفعهما ثلاثا بالبيع مستغفرا لاهل رواء البخاري في رفع اليدين ومسلم وحين تلا قوله تعالى انهم أضلن كثيرا من الناس الآية فأنال اللهم أمي أمي رواه مسلم ولما بعث جيشا فيهم على قاتل الله لاقته حتى تزيني عليا رواه الترمذي ولما جمع أهل يثمه وألقى عليهم الكساء فأنال

اللهم هو لاهل بيتي رواه الحاكم قال الروياني ويكره رفع اليد النجسة في الدعاء قال ويحتمل أن يقال لا يكره بمائلي وفي مسلم وأبي داود عن أنس كان يستسقي هكذا ومتديده وجعل بطونهم معايلي الارض الحديث انتهى وقد جمع السيوطي نحو ما من أربعين حديثا في ذلك من الصحيحين وغيرهما والحاصل استحباب الرفع في كل دعاء الاما جاء من الادعية مقيدا بما يقتضي عدمه كدعاء الركوع والسجود ونحوهما وهذا الحديث أخرجه البزار أيضا في صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والنسائي وابن ماجه في الاستسقاء (عن عائشة رضي الله عنهما أن رسول الله ١٨١ صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا رأى المطر قال

اللهم اسقنا واجعله (صيبا) وهو المطر الذي يصب أي ينزل ويقع وفيه مبالغات من جهة التركيب والبناء والتكثير فدل على أنه نوع من المطر شديد هائل ولذا قلناه بقوله (نافعا) صيانة عن الاضرار والفساد ونحوه

قول الشاعر

فسقى ديارك غير مفسدها

صوب الريح ونية تهمي لكن نافعا في الحديث أوقع وأحسن وأوقع من قوله غير مفسدها (عن أنس) بن ماذن (رضي الله عنه قال كانت اريح لشديدة ذاهبت عرف ذلك في وجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي ظهر فيه أثر الخوف مخافة أن يكون في ذلك الريح ضرر وحذر أن يصيب أمته العقوبة بذنوب العاصين منهم رافة ورجة منه صلى الله عليه وآله وسلم ولمسلم من حديث عائشة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا عصفت الريح قال اللهم اني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلته به وأعوذ بك من شرها

أوضحها وفي اسناده أيوب بن سيار قال فيه ابن معين ليس بشي وقال ابن المديني والجوزجاني ليس بثقة وقال النسائي متروك ولا بن عباس أيضا حديث ثالث عند أحمد قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العبدان ركعتين لا يقرأ فيهما إلا بأم الكتاب لم يزد عليها شيئا وفي اسناده شهر بن حوشب وهو مختلف فيه وحديث النعمان الذي أشار اليه المصنف أيضا في باب ما يقرأ في صلاة الجمعة وقد تقدم حديث النعمان هذا السمره بن جندب في الجمعة في الباب المذكور بدون ذكر العبدان وحديث أبي واقد أخرجه من ذكرهم المصنف وفي الباب عن أنس عند ابن أبي شيبة في المصنف عن مولى لأنس قد سماه قال انتهيت مع أنس يوم العيد حتى انتهينا الى الزاوية فاذا مولى له يقرأ في العيد بسبح اسم ربك الاعلى وهل أتاك حديث الغاشية فقال أنس انهم للسورتان اللتان قرأهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن عائشة عند الطبراني في الكبير والدارقطني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالناس يوم الفطر والاضحى فكبر في الركعة الاولى سبعاً وقرأ في القرآن المجيد وفي الثانية خمساً وقرأ اقربت الساعة وانشق القمر وفي اسناده ابن لهيعة وفيه مقال مشهور وأكثروا حديث الباب تدل على استحباب القراءة في العبدان بسبح اسم ربك الاعلى والغاشية والى ذلك ذهب أحمد بن حنبل وذهب الشافعي الى استحباب القراءة فيهما بقى واقتربت لحديث أبي واقد واستحب ابن مسعود القراءة فيهما بأبواب المفضل من غير تقييد بسورتين معيتين وقال أبو حنيفة والهادوية ليس فيه شيء مؤقت وروى ابن أبي شيبة ان أبا بكر قرأ في يوم عيد بالبصرة حتى رأيت الشيخ خيمته من طول القيام وقد جمع النووي بين الاحاديث فقال كان في وقت يقرأ في العبدان بقى واقتربت وفي وقت بسبح وهل أتاك وقد سبقه الى مثل ذلك الشافعي ووجه الحكمة في القراءة في العبدان بالسور المذكورة أن في سورة سبح المثل على الصلاة وكذا الفطر على ما قال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز في تفسير قوله تعالى قد أفح من تركي ذكر اسم ربه صلى الله عليه وآله وسلم فاختصت الفضيلة بها كاختصاص الجمعة بسورتها وأما الغاشية فلموالا بين سبح وبينها كما بين الجمعة والمنافقين وأما سورة ق واقتربت فتفصل النووي في شرح مسلم عن العلماء ان ذلك لما اشتملتا عليه من الاخبار بالبعث والاعذار عن القرون الماضية واهلاك المكذبين وتشبيه بروج الناس

وشر ما فيها وشر ما أرسلته به قال وإذا تخيلت السماء تغير لونه وخرج ودخل وأقبل وأدبر فاذا أمطرت سرى عنه فعرفت ذلك عائشة فسأله فقال له يا عائشة كما قال قوم عاد فلما رأوه عارضاً مستقبلاً أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا وعصف الريح اشتداد هبوبها وريح عاصف شديدة الهبوب وتخيل السماء هباء من السحاب وإذا ظهر في السحاب أثر المطر وسرى عنه أي كشف عنه الخوف وأزيل والتشديد فيه للمبالغة وعارض سحاب عرض لمطر وقوله في حديث الباب الريح الشديدة مخرج للعنفية وروى الشافعي ما ثبت الريح الاجمأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ركبته وقال اللهم اجعلها

رجة ولا تقبلها عذابا اللهم اجعلها رباحا ولا تجعلها ربحا وفي الحديث الاسعد اذ بالمر اقبه الله والالتجاء اليه عند اختلاف الاحوال وحديث ما يخاف سببه (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نصرت بالصبا) الریح التي تجي من قبل ظهرک اذا استقبلت القبلة وانت بمصر ويقال لها القبول بفتح القاف لانها تقابل باب السكعة اذ مهم من مشرق الشمس وقال ابن الاعرابي مهمان من مطلع الثريا الى نبات نعش وفي التفسير انما التي جلت ریح يوسف الى يعقوب قبل البشير اليه فاليها يستريح كل ١٨٢ محزون ونصرتني صلى الله عليه وآله وسلم بالصبا كانت يوم الاحزاب وكأوا

زهاء اثني عشر الفا حين حاصروا المدينة فأرسل الله عليهم ريح الصبا باردة في ليلة شاتية فسقت التراب في وجوههم وأطقات نيرانهم وقطعت خيامهم فانهم زموا من غير قتال ومع ذلك فلم يهلك منهم أحد ولم يستأصلهم لماعلم الله من رافة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم بقومه رجاء أن يسلموا (وأهلك) بضم الهمزة وكسر اللام (عاد) قوم هود (بالدبور) بفتح الدال التي تجي من قبل وجهك اذا استقبلت القبلة أيضا فهي تأتي من دبرها نهبي ضد الصبا ومن لطيف المناسبة ككون القبول نصرت أهل القبول وكون الدبور أهلك أهل الدبور وان الدبور أشد من الصبا لما في قصة عاد انهم لم يخرج منها الا قدر يسير ومع ذلك استأصلهم قال تعالى فهل ترى لهم من باقية وكانت الصبا سبب رحيل أهل الاحزاب عن المسلمين ولم تستأصلهم كما مر قال ابن الاعرابي الدبور من مسقط

في العيد ببروزهم في البعث وخروجه من الاجداث انهم جراد منتشر وقد تشكك بعضهم سؤال عمر لابي واقد اللبني عن قراءة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في العيد مع ملازمة عمر له في الاعياد وغيرها قال النووي قالوا يجهل أن عمر شك في ذلك فاستنبه أو أراد اعلام الناس بذلك أو نحو ذلك قال العراقي ويحتمل ان عمر كان غائبا في بعض الاعياد عن شهوده وان ذلك الذي شهد أبو واقد كان في عيد واحد أو أكثر قال ولا عجب ان يخفى على صاحب الملازم بعض ما وقع من معصوبه كما في قصة الاستئذان ثلاثا وقول عمر خفي على هذا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألم الهاني المصنف بالاسواق انتهى

* (باب عدد التكبيرات في صلاة العيد ومحلها) *

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر في عيد ثنتي عشرة تكبيرة سبعة في الاولى وخمس في الآخرة ولم يصل قبلها ولا بعدها رواه أحمد وابن ماجه وقال أحمد أنا ذهب الى هذا * وفي رواية قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم التكبير في الفطر سبع في الاولى وخمس في الآخرة والقراءة بعدهما كما هيما رواه أبو داود والدارقطني * وعن عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر في العيد في الاولى سبع وقبل القراءة وفي الثانية خمس وقبل القراءة رواه الترمذي وقال هو أحسن شيء في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه ابن ماجه ولم يذكر القراءة لكنه رواه وفيه القراءة كما سبق من حديث سعد المأذن حديث عمرو بن شعيب قال العراقي اسناده صالح ونقل الترمذي في العلل المفردة عن البخاري انه قال انه حديث صحيح وحديث عمرو بن عوف أخرجه أيضا الدارقطني وابن عدي والبيهقي وفي اسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده قال السائي وأبو داود انه ركن من أركان الكذب وقال ابن حبان له نسخة موضوعة عن أبيه عن جده وقد تقدم الكلام عليه قال الحافظ في التلخيص وقد ذكر جماعة تحسبونه على الترمذي وأجاب النووي في الخلاصة عن الترمذي في تحسبونه فقال له انما اعترض بشواهد غير هاتهني قال العراقي والترمذي انما تابع في ذلك البخاري فقد قال في كتاب العلل

المفردة

النسر الطائر الى سهل وهي الریح العقيم وسميت عقيما لأنها أهلكتهم وقطعت دابرهم ومن الرياح المفردة أيضا الجنوب والشمال فهذه الاربعة تهب من الجهات الاربعة وأي ريح تهب من جهتين منها يقال لها النكبة بفتح النون وسكون الكاف قال القسطلاني أما الریح التي مهمان من جهة يمين القبلة فالجنوب والتي من جهة شمالها الشمال ولكل من الاربعة طبع فالصباح حارة يابسة والدبور باردة رطبة والجنوب حارة رطبة والشمال باردة يابسة وهي ریح الجسة التي تهب عليهم رواه مسلم واستنبط منه ابن بطال تفضيل المخلوقات بعضهم على بعض من جهة اضافة النصر للصبا والاهلاك للدبور

ونعيب بأن كل واحدة منهما أهلك أعداء الله ونصرت أنبياءه وأوليائه انتهى وبالجملة لما كانت الصبغة ناصرة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذت الشعراء ذكرها في تغزلهم ونشيدهم وتعلقوا بها تعلقا تاما غالبا لا يتخلو عنه غالب كلامهم (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اللهم بارك لنا في شامنا وفي عينتنا) والمراد الاقلبيان المعروفان أو البلاد التي عن يميننا وشمالنا أعظم منهما أو الأول أظهر (قالوا) أي بعض الصحابة (وفي نجدنا) وهو خلاف الغور وهو تهامة وكل ما ارتفع من بلاد تهامة إلى أرض العراق (قال اللهم بارك لنا ١٨٣) شامنا وفي عينتنا قالوا وفي نجدنا قال

هذا الزلازل والنسب وبها)

أي بنجد (بطبع قرن الشيطان)

أي أمته وحزبه وانما ترك الدعاء

لاهل المشرق لانه علم العاقبة

وان القدر سبق بوقوع الفتن

فيها والزلازل ونحوها من

العويا والادب أن لا يدعي

بخلاف القدر مع كشف العاقبة

بلى يحرم حينئذ والله أعلم قال

القسطلاني ويستحب لكل

أحد أن يتضرع بالدعاء عند

الزلازل ونحوها كاصواء في

والريح الشديدة والخسف وأن

يصلي منفردا لا يكون غافلا

لان عمرو رضي الله عنه حدث على

الصلاة في زلزلة ولا يستحب فيها

الجماعة وما روي عن علي أنه

صلى في زلزلة جماعة قال النووي

لم يصح ولو صح قال أصحابنا محمول

على الصلاة منفردا قال الحلبي

وصحتها عند ابن عباس وعائشة

كصلاة السكسوف ويحقل أن

لتفسير عن المعهود الا بتوقيف

قال زر كنبي وبهذا الاحتمال

جزم ابن أبي الدنيا فقد تكون

كهيئة الصلوات ولا تصلي على

المفردة سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب شيء أصح منه وبه أقول انتهى وحديث سعد المؤذن وهو سعد القرظ أخرجه ابن ماجه عن هشام بن عمار عن عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد مؤذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أبيه عن جدته ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر في العيدين في الاولى سبعاً قبل القراءة وفي الاخرة خمساً قبل القراءة قال العراقي وفي اسناده ضعف وفي الباب عن أبي موسى الاشعري وحذيفة عند أبي داود ان سعد بن العاص سألهما كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبر في الاذخى والنظرة فقال يوم موسى كان يكبر أربعاً تكبيرة على الجنازة فقال حذيفة صدق قال البيهقي خوفاً رآه في موضعين في رفعه وفي جواب أبي موسى والمشهور انهم اسندوه الى ابن مسعود فافتاهم بذلك ولم يسندوه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن عبد الرحمن بن عوف عند البراء في مسنده قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخرج له العزلة في العيدين حتى يصلي اليها فكان يكبر ثلاث عشرة تكبيرة وكان أبو بكر وعمر يفعلا ذلك وفي اسناده الحسن بن الجيلي وهولين الحديث وقد صحح الدارقطني ارسال هذا الحديث وعن ابن عباس عند الطبراني في الكبير ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر في العيدين ثنتي عشرة تكبيرة في الاولى سبعاً وفي الاخرة خمساً وفي اسناده سليمان بن أرقم وهو ضعيف وعن جابر عند البيهقي قال مضت السنة أن يكبر للصلاة في العيدين سبعاً وخمسة وعن ابن عمر عند البراء والدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التكبير في العيدين في الركعة الاولى سبع تكبيرات وفي الاخرة خمس تكبيرات وفي اسناده فرج بن فضالة وثقه أحمد وقال البخاري ومسلم منكر الحديث وعن عائشة عند أبي داود ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر في الفطروا ذكراً في الاولى سبع تكبيرات وفي الثانية خمس تكبيرات وفي اسناده ابن لهيعة وهو ضعيف وذكر الترمذي في كتاب العمال ان البخاري ضعف هذا الحديث وزاد ابن وهب في هذا الحديث مروي تكبير في الركوع وزاد اسحق سوى تكبيرة الافتتاح ورواه الدارقطني أيضاً وقد اختلف العلماء في عدد التكبيرات في صلاة العيدين الركعتين وفي موضع التكبير على عشرة أقوال أحدها انه يكبر في الاولى سبعاً قبل القراءة وفي الثانية خمساً قبل القراءة قال

هيئة السكسوف قولاً واحداً ويسن الخروج الى الصحراء وقت الزلزلة قاله العبادي ويقاس بها نحوها وتقدم ما كان صلى الله عليه وآله وسلم يقوله اذا عصفت الريح قريبا والله أعلم وسبق في الكلام على الزلازل والآيات في كتاب الفتن قال الزين ابن المنير وجه ادخال هذا الحديث في باب الاستسقاء أن وجود الزلزلة ونحوها يقع غالباً مع نزول المطر وقد تقدم لنزول المطر دعاء يخصه فأراد المصنف أن يبين أنه لم يثبت على شرطه في القول عند الزلازل ونحوها شيء وهل تصلي عند وجودها حكى ابن المنذرية الاختلاف وبه قال أحمد واسحق وجماعة وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث عن علي وصح ذلك عن ابن

عباس أخرجه عبيد الرزاق وغيره وعن عائشة عند ابن جبان في صحيحه من فروع الصلاة الآيات ست ركعات وأربع سجعات وقيل لما كانت هبوب الريح الشديدة توجب الخوف المفضي الى الخشوع والانتابة كانت الركعة ونحوها من الآيات أولى بذلك لاسيما وقد نص في الخبر على أن كثرة الزلازل من اشراط الساعة والله أعلم (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) ما تبيع الغيب خمس لا يعلمها الا الله) قال الزجاج فمن ادعى علم شيء منها فقد كفر بالقرآن العظيم والمفتاح بكسر الميم وفي رواية ١٨٤ مفتح أي خرائن الغيب جمع مفتح بفتح الميم وهو الخزن أو المراد

ما يوصل به الى المغيبات مستعار من المفتح الذي هو جمع مفتح بالكسر وهو المفتاح والمعنى أنه الموصول الى المغيبات المحيط علمه بها لا يعلمها الا هو فيعلم أوقاتها وما في تجليلها أو تأخيرها من الحكم فيظهرها على ما اقتضته حكمته وتعلقت به مشيئته والحاصل ان المفتاح يطلق على ما كان محسوسا مما يصل غلقا كالقفل وعلى ما كان معنويا وذكري خسا وان كان الغيب لا يتناهى لان العدد لا ينفي زائدا علمه أو لان هذه الخمس هي التي كانوا يدعون عليها (لا يعلم أحد) غيره تعالى (ما يكون في غد) شامل لعلم وقت قيام الساعة وغيره وفي رواية سالم عن أبيه في سورة الانعام قال مفتح الغيب خمس ان الله عنده علم الساعة الى آخر سورة لقمان (ولا يعلم أحد ما يكون في الارحام) إذ كرام أتى شق أم سعيد الاحسين أمره الملك بذلك (ولا تعلم نفس ماذا تكسب غدا) من خير أو شرور بما تقزم على شيء وتفعل خلافه (وما تدري نفس بأي أرض تموت) كالاتدري في أي وقت تموت قال القسطلاني روى وجابر

العراق وهو قول أصكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين والائمة قال وهو مروى عن عمر وعلي وأبي هريرة وأبي سعيد وجابر وابن عمر وابن عباس وأبي أيوب وزيد بن ثابت وعائشة وهو قول الفقهاء السبعة من أهل المدينة وعمر بن عبد العزيز والزهرى ومكحول وبه يقول مالك والاوزاعي والشافعي وأحمد واسحق قال الشافعي والاوزاعي واسحق وأبو طالب وأبو العباس ان السبع في الاولى بعد تكبيرة الاحرام * القول الثاني أن تكبيرة الاحرام مع دود من السبع في الاولى وهو قول مالك وأحمد والمزني وهو قول لمختص * القول الثالث ان التكبير في الاولى سبع وفي الثانية سبع روى ذلك عن أنس ابن مالك والمغيرة بن شعبه وابن عباس وسعيد بن المسيب والنخعي * القول الرابع في الاولى ثلاث بعد تكبيرة الاحرام قبل القراءة وفي الثانية ثلاث بعد القراءة وهو مروى عن جماعة من الصحابة ابن مسعود وأبي موسى وأبي مسعود الانصاري وهو قول الثوري وأبي حنيفة * والقول الخامس يكبر في الاولى ستا بعد تكبيرة الاحرام وقبل القراءة وفي الثانية خمس بعد القراءة وهو احدى الروايتين عن أحمد بن حنبل ورواه صاحب البحر عن مالك * القول السادس يكبر في الاولى أربعاً غير تكبيرة الاحرام وفي الثانية أربعاً وهو قول محمد بن سيرين وروى عن الحسن ومسروق والاسود والشعبي وأبي قلابه وحكام صاحب البحر عن ابن مسعود وحنيفة وسعيد بن العاص * القول السابع كالقول الاول الا انه يقرأ في الاولى بعد التكبير ويكبر في الثانية بعد القراءة حكاه في البحر عن القاسم والناصر * القول الثامن التفرقة بين عيد الفطر والاضحى فيكبر في الفطر احدى عشرة سحاً في الاولى وخمساً في الثانية وفي الاضحى ثلاثاً في الاولى وتتمين في الثانية وهو مروى عن علي بن أبي طالب كافي مصنف ابن أبي شيبة ولسكنه من رواية الحرث الاعور عنه * القول التاسع التفرقة بينهما على وجه آخر وهو أن يكبر في الفطر احدى عشرة تكبيرة وفي الاضحى تسعاً وهو مروى عن يحيى بن يعمر * القول العاشر كالقول الاول الا ان محل التكبير بعد القراءة واليه ذهب الهادي والمزيد بالله وأبو طالب احتج أهل القول الاول بما في الباب من الاحاديث المصرحة بعدد التكبير وكونه قبل القراءة قال ابن عبد البر وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طريق حسان أنه يكبر في العيدين سبعاً في الاولى وخمساً في الثانية من حديث عبد الله بن عمرو بن عروة

شئ وتفعل خلافه (وما تدري نفس بأي أرض تموت) كالاتدري في أي وقت تموت قال القسطلاني روى وجابر ان ملائكة الموت مر على سليمان بن داود عليهما الصلاة والسلام فجعل ينظر الى رجل من جلسائه فقال الرجل من هذا فقال ملائكة الموت فقال كأنه يريدني فرأى أن يحملني وتلقيني بالهند ففعل ثم أتى ملائكة الموت سليمان فسأله عن نظره ذلك قال كنت متعجباً منه اذا مررت أن أقبض روحه بالهند في آخر النهار وهو عندك (وما يدري أحد قتي يحيى المطر) زاد الاسماعيلي الا الله أي الا عند أمر الله به فانه يعلم حينئذ وهو يدعي القائل ان لنزول المطر وقتاً معيناً لا يتخلف عنه وعبر بالنفس في موضعين

وفي الثلاثة الأخرى باللفظ أحد لان النفس هي الكاسية وهي التي تموت قال تعالى كل نفس بما كسبت رهينة وكل نفس ذائقة الموت فلو عبر بأحد لاحتمل أن يفهم منه لا يعلم أحد ما ذاك كسب نفسه أو بأى أرض تموت نفسه فتذوق المبالغة المقصودة بتقوى علم النفس أحوالها فكيف غيرها وعدل عن لفظ القرآن وهو تدرى الى انظر تعلم في ما ذاك كسب غدا لارادة زيادة المبالغة اذنى العام مستلزم نفي الخاص من غير عكس فكأنه قال لا تعلم أصلا سواء احتملت أم لا والله تعالى أعلم
(بسم الله الرحمن الرحيم) * (كتاب الكسوف) * ١٨٥ هو بالكاف للشمس والقمر أو بالخاء للقمر

وبالكاف للشمس خلاف يأتي قريبا والكسوف هو التغير الى السواد ومنه كسف وجهه اذا تميز وانكسوف المتعصان قاله الأصمعي وانكسف أيضا الذل والجهور على أنهم ما يكونان لذهاب ضوء الشمس والقمر بالكسبة وقيل بالكاف في الابتداء وبالخاء في الانتهاء وقيل بالكاف لذهاب جميع الضوء وبالخاء لبعضه وقيل بالخاء لذهاب كل اللون وبالكاف لغيره وفي أحكام الطب في الكسوف فوائدهم والتصرف في هذين الخلقين العظيمين وأزجاج القلوب الغافلة وإيقاظها وليرى الناس نموذج القيامة وكونهم ما يفعل بهم ما ذاك ثم يعاد ان فيكون قلوبهم على خوف المكروه رجاء العقوب والاعلام بأنه قد يؤخذ من لاذناب له فكيف من لاذناب

وجابر وعائشة وأبي واقد وعمر وبن عوف المزني ولم يرو عنه من وجه قوى ولا ضعيف خلاف هذا وهو أولى ما علم به انتهى وقد تقدم في حديث عائشة عند الدارقطني «روى تكبيرة الافتتاح وعند أبي داود وسوى تكبيرة الركوع وهو دليل بان قال ان السبع لا تعد فيها تكبيرة الافتتاح والركوع والخمس لا تعد فيها تكبيرة الركوع واحتج أهل القول الثاني باطلاق الأحاديث المذكورة في الباب وأجابوا عن حديث عائشة بأنه ضعيف كما تقدم وأما أهل القول الثالث فلم أقف لهم على حجة قال العراقي «المهم أرادوا بتكبيرة القيام من الركعة الأولى وتكبيرة الركوع في الثانية وفيه بعد انتهى واحتج أهل القول الرابع بحديث أبي موسى وحذيفة المتقدمين وأما ابن عباس السابقة قالوا لان الأربع المذكورة في الحديث جعلت تكبيرة الاحرام منها وهذا التأويل لا يجري في الثانية وقد تقدم ما في حديث أبي موسى وصرح الخطابي بأنه ضعيف ولم يبين وجه الضعف وضعفه البيهقي في المعرفة بعد لرحن بن ثابت بن ثوبان وقد ضعف ثابته بن عيسى ابن معين وضعفه غيره واحمد بن زهير عن أبي موسى هو أبو عائشة ولا يعرف ولا نعرف اسمه ورواه البيهقي من رواية مكحول عن رسول أبي موسى وحذيفة عنهما قال البيهقي هذا الرسول مجهول ولم يحتج أهل القول الخامس بما يصلح للاحتجاج واحتج أهل القول السادس بحديث أبي موسى وحذيفة المتقدمين وقد تقدم ما فيه واحتج أهل القول السابع بما روى عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم «الى بين القراءتين صلاة العبد يذكر هذا الحديث في الانتهاء ولم أجده في شيء من كتب الحديث واحتج أهل القول الثامن على التفرقة بين عيد انقضاء الاضحية بما تقدم من رواية ذلك عن علي وهو مع كونه غير مرفوع في اسناده الخثر الا عور وهو ممن لا يحتج به وأما القول التاسع فلم يأت القائل به بحجة واحتج أهل القول العاشر بما ذكره في البحر من أن ذلك ثابت في رواية لابن عمر وثابت من فعل علي عليه السلام ولا أدري ما هذه الرواية التي عن ابن عمر وقد ذكر في الانتصار الدليل على هذا القول فقالوا والحجة على هذا ما روى عبد الله بن عمرو ابن العاص ان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كبر سبعاً في الأولى وخمساً في الثانية القراءتين قبلهما كلاهما وهو عكس الرواية التي ذكرها المصنف عنه وذكرها غيره فينظر هل وافق صاحب الانتصار على ذلك أحد من أهل هذا الشأن فاني لم أقف على شيء من ذلك مع ان

٢٤ نيل ث القز ز حيث أنكره فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم حال كونه (يجز زاده) من غير عجب ولا خيلاء حاشاء الله من ذلك زاد في اللباس من وجه آخر عن يونس مستحجلاً ولا نساق من العجلة ولمسلم لم يفرغ فخطأ بدرع حتى أدرك بردائه يعني انه أراد لبس رداءه فلبس الدرع من شغل خاطره بذلك واستدل به على أن جبر الذنوب لا يذم الا ممن قصد به الخيلاء ووقع في حديث أبي موسى بيان سبب لفرع (حتى دخل المسجد فدخلنا) معه (فصلى بنا ركعتين) زاد السانن كما يتصلون واستدل به الحنفية على انها كصلاة المأفلة وأيده صاحب عمدة القاري منهم بحديث ابن مسعود عن ابن

لخرجة في صحيحه وابن مقرة عبد الرحمن عند مسلم والنسائي ومرة بن جندب عند أصحاب السنن الاربعة وعند الله بن قهرو بن
العاص عند الطعاري وصححه الحسكافي وغيرهم وكلها مصرحة بأنهم ركعتان وحده ابن حبان والبيهقي على أن المعنى كما كانوا
يصلون في الكسوف لأن أبي بكره خاطب بذلك أهل البصرة وقد كان ابن عباس علمهم أنهم ركعتان في كل ركعة ركوعان كما
روى ذلك الشافعي وابن أبي شيبة وغيرهما ويؤيد ذلك أن في رواية أخرى عند البخاري أن ذلك وقع يوم مات إبراهيم ابن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وقد ثبت في حديث ١٨٦ جابر عند مسلم مثله وقال فيه أن في كل ركعة ركوعين فدل ذلك على اتحاد

القصة وظاهر أن رواية أبي بكره
مطلقة وفي رواية جابر زيادة
بيان في صفة الركوع والخذ
بها أولى ووقع في أكثر الطرق
عن عائشة أيضا أن في كل ركعة
ركوعين كذا في الفتح وتعبه
العبسي بأن جعل ابن حبان
والبيهقي على أن المعنى كما يصلون
في الكسوف بعينه وظاهر
الكلام يردّه وبأن حديث أبي
بكره عن الذي شاهد من صلاة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وليس فيه خطاب أصلا ولئن
سلمنا أنه خاطب بذلك من الخارج
فليس معناه كما جعل ابن حبان
والبيهقي لأن المعنى كما كانت
عادتكم فيما إذا صليتم ركعتين
بركوعين وأربع سجعات على
ما تقرّر من شأن الصلاة نعم
مقتضى كلام الشافعية كما في
المجموع أنه لو صلاها كسنة
الظاهر صحت وكان تار كاللافضل
أخذ من حديث قبيصة أنه
صلى الله عليه وآله وسلم صلاها
بالمدينة ركعتين وحديث
النعمان أنه صلى الله عليه وآله

الثابت في أصل الانتصار لفظ بعدهما مكان قبلهما ولكه وقع التضييب على الأصل في
حاشية بلفظ قبلهما فلا مخالفة حينئذ وأرجح هذه الأقوال أولها في عدد التكبير وفي محل
القراءة وقد وقع الخلاف هل الم شروع الموالاة بين تكبيرات صلاة العبد أو الفصل
بينها بشئ من التحميد والتسبيح ونحو ذلك فذهب مالك وأبو حنيفة والأوزاعي إلى أنه
يؤلى بينها كالتسبيح في الركوع والسجود قالوا لا لو كان بينهما كمرشروع لنقل كما
نقل التكبير وقال الشافعي أنه يقف بين كل تكبيرتين يمل ويكبر ويكبرواختلف
أصحابه فيما يقوله بين التكبيرتين فقال الأكثرون يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله
الا الله والله أكبر وقال بعضهم لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على
كل شيء قدير وقيل غير ذلك وقال الهادي وبعض أصحاب الشافعي أنه يفصل بينهما بقول
الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا سبحان الله بكرة وأصله لا وقال الناصري والمؤيد بالله
ولا ما يبحي أنه يقول لا اله الا الله إلى آخر الدعاء الطويل الذي رواه الأمير الحسين قال
في الشفاء عن علي عليه السلام وروى في البحر عن مالك أنه يفصل بالسكوت وقد اختلف
في حكم تكبير العبد في فقالت الهادوية أنه فرض وذهب من عداهم إلى أنه سنة لا تبطل
الصلاة بتركه عمدا ولا سهوا قال ابن قدامة ولا أعلم فيه خلافا قالوا وان تركه لا يسجد
للسهو وروى عن أبي حنيفة ومالك أنه يسجد للسهو والظاهر عدم وجوب التكبير كما
ذهب إليه الجمهور لعدم وجدان دليل يدل عليه

(باب لا صلاة قبل العيد ولا بعده)

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم عيد فصلى
ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدهما رواه الجماعة وزادوا إلا الترمذي وابن ماجه ثم أتى
النساء وبلال معهن فأمرهن بالصدقة فجعلت المرأة تصدق بخصرها وسخاها وعن ابن
عمر رضي الله عنه أنه خرج يوم عيد فلم يصل قبلهما ولا بعدهما وروى أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فعله رواه أحمد والترمذي وصححه * وللبخاري عن ابن عباس أنه كره الصلاة
قبل العيد وعن أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان لا يصل
قبل العيد شيئا فأرجع إلى منزله صلى ركعتين رواه ابن ماجه وأحمد بعناه) حديث ابن

وسلم جعل يصل ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى انجبت روها أبو داود وغيره بأسنادين صحيحين وكانهم
لم ينظروا إلى احتمال أنه صلاها ركعتين بزيادة ركوع في كل ركعة كما في حديث عائشة وجابر وابن عباس وغيرهم جلالا لمطلق
على المقييد لأنه خلاف الظاهر وفيه نظر فإن الشافعي لما نقل ذلك قال يحمل المطلق على المقيد وقد نقله عنه البيهقي في المعرفة
وقال الأحاديث على يسار الجواز ثم قال وذهب جماعة من أئمة الحديث منهم ابن المنذر إلى تصحيح الروايات في عدد الركعات
وحملها على أنه صلاها مرات وان الجميع جائز والذي ذهب إليه الشافعي ثم البخاري من ترجيح أخبار الركوعين بأنهم أشهر

وأصح أولى الأمر من أن الواقعة واحدة اهـ ليكن روى ابن حبان في الثقات أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى لخسوف القمر فعليه الواقعة متعددة وجرى عليه السبكي والأذري وسبقهما إلى ذلك النووي في شرح مسلم فنقل فيه عن ابن المنذر وغيره أنه يجوز صلاتهما على كل واحد من الأنواع النابتة لانهما جرت في أوقات واختلاف صفاتهما محمول على جواز الجمع قال وهذا أقوى اهـ وقد وقع لبعض الشافعية كالبندنجي أن صلاتهما ركعتين كالنافلة لا تجزئ اهـ قلت وأصح ما ورد في صفة ركعتان في كل ركعة ركوعان وورد ثلاثة ركوعات وأربعة ركوعات ١٨٧ وخمسة ركوعات في كل ركعة يقرأ بين كل ركوعين وورد في كل ركعة

ركوع فقط والاول أصح اسنادا وأسلم من العلل والاضطراب ورواه من الصحابة أكثر وأحفظ وأجل من هرة وهنمان وأنه متضمن لزيادة صح الأخذ به وإن كان الكل يجزئ (حتى انجلت الشمس) بالنون أى صفت وعاد نورها واستدل به على اطالة الصلاة حتى يقع الانجلاء ولا تكون الاضالة الاليت كراة الركعات وعدم قطعها الى الانجلاء وزاد ابن خزيمة فلما كشف عن معنا خطبنا وأجاب الطحاوي بأنه قال فيه فلهذا وادعوا فدل على أنه أسلم من الصلاة قبل الانجلاء يتشاغل بالادعاء حتى تجلي وقرره ابن دقيق العيد بأن جعل الغاية لجموع الامرين ولا يلزم من ذلك أن يكون غاية لكن منهم على انفراد في أن يكون الدعاء متممًا الى غاية الانجلاء بعد الصلاة فتصير غاية للجموع ولا يلزم منه تطويل الصلاة ولا تكررها وأما ما وقع عند الناس

من أخرجه أيضا الحاكم وهو صحيح كما قال الترمذي وله طريق أخرى عند الطبراني في الاوسط وفيه اجاب الجعفي وهو متروك وحديث أبي سعيد أخرجه أيضا الحاكم وصححه وحسنه الحافظ في الفتح وفي اسناده عبد الله بن محمد بن عقيل وفيه مقال وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عند ابن ماجه بنحو حديث ابن عباس وعن علي عند الزوار من طريق الوليد بن سريج مولى عمرو بن حريث قال خرجنا مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في يوم عيد فساله قوم من أصحابه عن الصلاة قبل صلاة العيد وبعد ها فلم يرد عليهم شيئا ثم جاء قوم فسالوه فما ورد عليهم شيئا فلما انتهينا الى الصلاة فصلي بالناس فكبر سبعين وخمسة ثم خطب الناس ثم نزل فركب فقالوا يا أمير المؤمنين هؤلاء قوم يصعبون قال فما عسيت أن أصنع سألتوني عن السنة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل قبلها ولا بعدها فمن شاء فعل ومن شاء ترك أتروني أصنع قوما يصعبون فأكون بمنزلة من منع عبدا اذا صلى قال العراقي وفي اسناده ابراهيم بن محمد بن النعمان الجعفي لم أقف على حاله وبقى رجاله ثقات وعن ابن مسعود عند الطبراني في الكبير قال ليس من السنة الصلاة قبل خروج الامام يوم العيد ورجاله ثقات وعن كعب بن عجرة عند الطبراني في الكبير أيضا من طريق عبد الملك بن كعب بن عجرة قال خرجت مع كعب بن عجرة يوم العيد الى المصلى فجلس قبل أن يأتي الامام ولم يصل حتى انصرف الامام والناس ذاهبون كأنهم عنق نحو المسجد فقلت ألا ترى فقال هذه مبدعة وترك للسنة وفي رواية له ان كثير اعمايري جفا وقلة علم ان هاتين الركعتين سبعة هذا اليوم حتى تكون الصلاة تدعوك واسناده جيد كما قال العراقي وعن ابن أبي أوفى عند الطبراني في الكبير أيضا أنه أخبر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل قبل العيد ولا بعدها وفي اسناده قائد أبي الورد وهو متروك قوله لم يصل قبلها ولا بعدها فيه وفي بقية أحاديث الباب دليل على كراهة الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها والى ذلك ذهب أحمد بن حنبل قال ابن قدامة وهو مذهب ابن عباس وابن عمر قال وروى ذلك عن علي وابن مسعود وحذيفة وبريدة وسلمة بن لاكوع وجابر وابن أبي أوفى وقال به شريح وعبد الله بن مغفل ومسروق والضحاك والقاسم وسالم ومعه من وابن جريح والشعبي ومالك وروى عن مالك أنه قال لا يتطوع في المصلي قبلها ولا بعدها وله في المسجد روايتان وقال الزهري لم أسمع أحدا من علماء الناذكر ان أحدا من سلف

من حديث النعمان بن بشير قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى انجلت فان كان محفوظا احق أن يكون معنى ركعتين ركوعين وقوع التعبير عن الركوع بالركعة في حديث الخشاف القمري وابن عباس بالبصرة فصلى ركعتين في كل ركعة ركوعان أخرجه الشافعي وإن يكون السؤال وقوع بالاشارة فلا يلزم التكرار وقد أخرج عبد الرزاق بن اسناد صحيح عن أبي قلابة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان كلما ركع ركعة أرسل رجلا ينظر هل انجلت فمعين الاحتمال المذكور وان ثبت تعدد القصة زال الاشكال أصلا كذا في الفتح (فقال النبي

صلى الله عليه وآله (وسلم ان الشمس والقمر آياتان من آيات الله لا ينكسفان) بالكاف (لموت أحد) قاله صلى الله عليه وآله وسلم لما مات ابنه ابراهيم وقال الناس انما كسفت امرته ابطلا لما كان أهل الجاهلية يعتقدونه من تأثير الكواكب في الارض (فاذا رأيتوهما) أي الشمس والقمر وفي رواية بالافراد أي الكسفة التي يدل عليها قوله ينكسفان أو الآية لأن الكسفة آية من الآيات (فصلوا وادعوا) الله (حتى ينكشف ما بكم) غاية للمجموع من الصلاة والدعاء وفي هذا الحديث الحديث والعنونة ورواه كاهنهم بصريون ١٨٨ الاخذوا وأخرجوه البخاري أيضا في صلاة الكسوف واللباس والنسائي

في الثلاثة والتفسير (وفي رواية عنه) أي عن أبي بكر رضي الله عنه (قال) أي أبو بكر (قال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ولكن يخوف الله بهما) أي بالشمس والقمر وفي رواية بها أي بالكسفة (عبادة) فالكسوف من آياته تعالى المخوفة اما كونه آية فلان الخلق عاجزون عن ذلك وأما كونه مخوفا فلان تبديل النور بالظلمة تخويف والله تعالى انما يخوف عباده ليتذكروا المعاصي ويرجعوا الطاعة التي بها نوزهم وأفضل الطاعات بعد الايمان الصلاة وفيه رد على أهل الهبة حيث قالوا ان الكسوف أمر عادي لا تأخير فيه ولا تقديم لانه لو كان كما زعموا لم يكن فيه تخويف ولا فزع ولم يكن لاداء بالصلاة والصدقة معنى ولئن سلمنا ذلك فالتخويف باعتبار زائد يذكر القيامة لكونه مؤذجا قال تعالى فاذا برق البصر ونكسف القمر الآية ومن ثم قام صلى الله عليه وآله وسلم فزعا

هذه الامة كان يصلي قبل تلك الصلاة ولا بعدها قال ابن قدامة وهو اجماع كما ذكرنا عن زهري وعن غيره انتهى ويرد دعوى الاجماع ما حكاه الترمذي عن طائفة من أهل العلم من الصحابة وغيرهم أنهم رأوا وجوازا الصلاة قبل صلاة العبد وبعدها وروى ذلك العراقي عن أنس بن مالك وبريدة بن الحصيب ورافع بن خديج وسهل بن سعد وعبد الله بن مسعود وعلي بن أبي طالب وأبي برزة قال وبه قال من التابعين ابراهيم النخعي وسعيد بن جببر والاسود بن يزيد وجابر بن زيد والحسن البصري وأخوه سعيد بن أبي الحسن وسعيد بن المسيب وصفوان بن محرز وعبد الرحمن بن أبي ليلى وعروة بن الزبير وعلمقة والقاسم بن محمد ومحمد بن سيرين ومكحول وأبو بردة ثم ذكر من روى ذلك عن الصحابة المذكورين من أئمة الحديث قال وأما أقوال التسابعين فرواها ابن أبي شيبة وبعضهم في المعرفة ليعني انتهى ويميل على فساد دعوى ذلك الاجماع ما رواه ابن المنذر عن أحمد أنه قال الكوفيون يصلون بعدها لا قبلها والبصريون يصلون قبلها لا بعدها والمديون لا قبلها ولا بعدها قال في الفتح والاقول قال الاوزاعي والثوري والحنفية وبالثاني قال الحسن البصري وجماعة وبالثالث قال الزهري وابن جرير وأحمد وأما مالك فنفعه في المصلي وعنه في المسجد روايتان انتهى وحمل الشافعي أحاديث الباب على الامام قال فلا يتقبل قبلها ولا بعدها وأما المأموم فخالفه في ذلك نقل ذلك عنه البيهقي في المعرفة وهو نصح في الام وقال النووي في شرح مسلم قال الشافعي وجماعة من السلف لا كراهة في الصلاة قبلها ولا بعدها قال الحافظ ان حمل كلامه على المأموم والافه ومخالف لنص الشافعي وقد أجاب القائلون بعدم كراهة الصلاة قبل صلاة العبد وبعدها عن أحاديث الباب بأجوبة منها جواب الشافعي المتقدم ومنها ما قاله العراقي في شرح الترمذي من أنه ليس فيها نهى عن الصلاة في هذه الاوقات ولكن لما كان صلى الله عليه وآله وسلم يتأخر مجيئه الى الوقت الذي يصلي بهم فيه ويرجع عقب الخطبة روى عنه من روى من صحابه أنه كان لا يصلي قبلها ولا بعدها ولا يلزم من ترك ذلك لاشتعاله به هو مشروع في حقه من التأخر الى وقت الصلاة ان غيره لا يشرع ذلك له ولا يستحب فقد روى عنه غير واحد من الصحابة أنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يمكن يصلي الضحى وصح ذلك عنهم وكذلك لم ينقل عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى سنة الجمعة قبلها لانه انما كان يؤذن الجمعة بين يديه

نخشى أن تكون الساعة كما في رواية أخرى وكان اذا اشتد هبوب الريح تغير ودخل وخرج خشية أن تكون كريح عادوان كان هبوب الرياح أمر امارا ديا وقد كان أرباب الخشبة والمراقبة يقزعون من أقل من ذلك اذ كل مافي العالم علويه وسفاهيه دليل على نفوذ قدرة الله وتعام قهره قال تعالى وما نرسل بالآيات الا تخويفا وتسكرا حديث الكسوف في صحيح البخاري (كثيرا) بالفاظ لا تطول بدكر طرقة فرار عن التكرار وهي أربعة - سدينا نصفها موصول ونصفها معلق والتكرار منها فيه وفيما مضى اثنان وثلاثون والخاص منها ثمانية وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي بكر

وحدث أنهما في العتافة وقبه من الأم من العتابة والتابعين خمسة آثار فيها أثر ابن الزبير وأثر عروة وهما موصولان
 (في رواية عن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم مات) ابنه
 من مارية القبطية (ابراهيم) بالمدينة في السنة العاشرة من الهجرة كما عليه جهو وأهل السير في ربيع الأول وفي رمضان أو
 ذي الحجة في عاشر الشهر وعليه الأكثر وفي رابعه أو رابع عشره ولا يصح شيء من أعلى قول ذي الحجة لأنه قد ثبت أنه صلى الله
 عليه وآله وسلم شهد وفاته من غير خلاف ولا ريب أنه صلى الله عليه وآله وسلم ١٨٩ كان اذ ذاك بمكة في حجة الوداع لكن قيل

أنه كان في سنة تسع فان ثبت صح
 ذلك وجزم النووي بأنها كانت
 سنة الحديبية وبأنه كان حينئذ
 بالحديبية ويوجب بأنه رجع منها
 في آخر القعدة فلعلها كانت في
 أواخر الشهر وفيه رد على أهل
 الهيئة لأنهم يزعمون أنه لا يقع
 في الأوقات المذكورة (فقال
 الناس كسفت الشمس لموت
 ابراهيم فقال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم إن الشمس
 والقمر لا ينكسفان لموت أحد
 ولا لحياة فاذأرايت) شبهة من
 ذلك (فصلاوا وادعوا الله) تعالى
 اتفقت الروايات على أنه صلى
 الله عليه وآله وسلم بأدرايم اقلا
 وقت لهما معين الرؤية الكسوف
 في كل وقت من النهار وبه قال
 الشافعي وغيره لان المقصود
 ايقاعها قبل الانجلاء وقد
 اتفقت واعلى انها لا تقضى بعد
 الانجلاء فلولا انحصرت في وقت
 لا يمكن الانجلاء قبله فدفوت
 المقصود واستثنى الحنفية
 أوقات الكراهة وهو مشهور
 مذهب أحمد وعن المالكية

وهو على المنبر قال المير في يوم العيد كسائر الايام والصلاة مباحة اذا ارتفعت الشمس
 حيث كان المصلي ويدل على عدم الكراهة حديث أبي ذر قال قال النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم الصلاة خير موضوع فمن شاء استكثر ومن شاء استقل رواه ابن حبان في صحيحه
 والحاكم في صحيحه قال الحافظ في الفتح والحاصل أن صلاة العيد لم تثبت لها سنة قبلها
 ولا بعد ها خلافا لمن قاسها على الجمعة وأما مطلق النفل فلم يثبت فيه منع بدليل خاص
 الا ان كان ذلك في وقت الكراهة في جميع الايام انتهى وكذا قال العراقي في شرح
 الترمذي وهو كلام صحيح جار على مقتضى الأدلة فليس في الباب ما يدل على منع مطلق
 النفل ولا على منع ما ورد فيه دليل يخصه كتحية المسجد اذا أقمت صلاة العيد في المسجد
 وقد قد منا الاشارة الى مثل هذا في باب تحية المسجد في التلخيص ما لفظه وروى أحمد
 من حديث عبد الله بن عمرو وهو فروعا لصلاة يوم العيد قبلها ولا بعد ها فان صح هذا كان
 دليلا على المنع مطلقا لأنه نفى في قوة انتهى وقد سكت عليه الحافظ في نظريه قوله
 فجعلت المرأة المراد بالمرأة جنس النساء قوله تصدق بخوصها هو الحلقة الصغيرة من الحل
 وفي القاموس الخرص بالضم وبكسر حلقة الذهب والفضة أو حلقة القرط أو الحلقة
 الصغيرة من الحل انتهى قوله ونحوها من ابسين مهملة مكسورة بعدها حاء معجمة وهو خيط
 تنظم فيه الخرزات وفي القاموس ان السخاب ككتاب قلادة من سلك وقرنفل ومجمل بلا
 جوهر انتهى ولهذا الحديث ألفاظ مختلفة وفيه استحباب وعظ النساء وتعليقهن
 أحكام الاسلام ونذكر كبرهن بما يجب عليهن واستحباب حثهن على الصدقة وتخصيصهن
 بذلك في مجلس منفرد

* (باب خطبة العيد وأحكامها) *

(عن أبي سعيد رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخرج يوم الفطر
 والاضحى الى المصلى وأول شيء يدا به الصلاة ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس والناس
 جلوس على صفوفهم فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم وان كان يريد أن يقطع بعنا أو يأمر
 بشيء أمر به ثم ينصرف متفق عليه) قوله الى المصلى هو موضع بالمدينة معروف قال في
 الفتح بانه وباب المسجد ألف ذراع قاله عمر بن شبة في أخبار المدينة عن أبي غسان

وقم امن وقت حل المائدة الى الزوال كالعيدين فلا تصلى قبل ذلك الكراهة الثالثة حينئذ نص عليه الباجي ونحوه في المدونة
 ورواه هذا الحديث ما بين بخاري وخراساني وبغدادى وإحدى وكوفي وفيه التحديث والنعمة والقول وشيخ البخاري
 من أفراد وأخرجه أيضا في الادب ومسلم في الصلاة (وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها قالت كسفت الشمس في عهد
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أى زمنه يوم مات ابنه ابراهيم (فصل) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (بالناس)
 صلاة التسوف (فقام فطال القيام) لطول القراءة فيه وفي رواية فقرأ فقرأ طويلا (ثم ركع فطال الركوع) بالتسبيح

وقد روي عنه أنه من البقرة (ثم قام) من الركوع (فأطال القيام وهو دون القيام الأول) الذي ركع منه (ثم ركع) ثانياً (فأطال الركوع) بالتسبيح أيضاً (وهو دون الركوع الأول) وقد روي بمثلين آية (ثم سجّد فأطال السجود) كاركوع (ثم فعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الأولى) من إطالة الركوع لكنهم قد روي في الثالث بسبعين آية وفي الرابع بخمسين تقريباً في كراهة الثبوت المطويل من الشارع بالاعتذار. لكن قال الفاكهاني إن في بعض الروايات تقدير القيام الأول بنحو سورة البقرة والثاني بنحو سورة آل عمران والثالث ١٩٠ بنحو سورة النساء والرابع بنحو سورة المائدة واستشكل تقدير الثالث بالنساء

مع كون الختم أن يكون القيام الثالث أقصر من القيام الثاني والنساء أطول من آل عمران ولكن الحديث الذي ذكره غير معروف إنما هو من قول الفقهاء نعم قالوا يطول القيام الأول بنحو من سورة البقرة الحديث ابن عباس وإن الثاني دونه وإن القيام الأول الركعة الثانية فهو القيام الأول وكذا إنه في نعم في الدارقطني من حديث عائشة أنه قرأ في الأولى بالعنكبوت والروم وفي الثانية يس قال في الفتح إن صلاة الكسوف جاءت على صفة مخصوصة فلا مدخل للقيام فيها بل كل ما ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعله فيها كان مشروعاً ولا يصح أن يثبت له ما لم يثبت له من قامها المعنى رد الجهور على من قامها على صلاة النافلة حتى يمنع من زيادة الركوع فيها وقد أشار الطحاوي إلى أن قول أصحابه أجرى على القيام في صلاة النوافل لكن اعترض بأن القيام مع وجود النص يضمن

الكناني صاحب مالك قوله وأول شيء يبدأ به الصلاة فيه أن السنة تقديم الصلاة على الخطبة وقد تقدم الكلام على ذلك مبسوطاً قوله ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس في رواية ابن حبان فينصرف إلى الناس قائماً في صلاة ولا بن خزيمة في رواية تختصره خطب يوم عید على رجله قوله فيعظهم ويوصيهم فيه استحباب الوعظ والتوصية في خطبة العید قوله وإن كان يريد أن يقطع بعنائه أي يخرج طائفة من الجيش إلى جهة من الجهات وهذا الحديث يدل على أنه لم يكن في المصل في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم منبر ويدل على ذلك ما عند البخاري وغيره في هذا الحديث أن أبا سعيد قال فلم تزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان وهو أمير المدينة في أضحى أو فطر فلما أتينا المصلى أذن منبر بناء كثير من الصلوات الحديث (وعن طارق بن شهاب رضى الله عنه قال أخرج مروان المنبر في يوم عید فبدأ بالخطبة قبل الصلاة فقام رجل فقال يا مروان خالفت السنة أخرجت المنبر في يوم عید ولم يكن يخرج فيه وبدأت بالخطبة قبل الصلاة فقال أبو سعيد أما هذا فقد أدى ما عليه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من رأى منكراً فاستطاع أن يغيره فليغيره يسهه فان لم يستطع فليسهه فان لم يستطع فليقلبه وذلك أضعف الأيمان رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه قوله أخرج مروان المنبر الخ هذا يؤيد ما مر من أن مروان أول من فعل ذلك ووقع في المدونة لمالك ورواه عمر بن شبة عن أبي غسان عنه قال أول من خطب الناس في المصلى على منبر عثمان بن عفان قال الحافظ يحمّل أن يكون عثمان فعل ذلك مرة ثم تركه حتى أعاده مروان قوله فبدأ بالخطبة قبل الصلاة وقد تقدم ما في الكلام على هذا في باب صلاة العید قبل الخطبة وقد اعترض مروان عن فعله لما قال له أبو سعيد غيرتم والله كما في البخاري بقوله إن الناس لم يكونوا يجلسون لسابعة الصلاة فجعلتم أقبليهما قال في الفتح وهذا يشعر بأن مروان فعل ذلك باجتماعه منه وقال في موضع آخر لكن قيل إنهم كانوا في زمن مروان يتعمدون ترك سماع الخطبة لما فيها من سب من لا يستحق السب والافراط في مدح بعض الناس فعلى هذا انما راعى مصلحة نفسه قوله فقام رجل في المهمات أنه عسيرة بن ربيعة وقال في الفتح يحمّل أن يكون هو أو أبا مسعود كما في رواية عبد الرزاق وفي البخاري ومسلم أن أبا مسعود أنكر على

مروان

وبأن صلاة الكسوف أشبه بصلاة العید ونحوها مما يجمع فيه من مطلق النوافل فامة زنت صلاة

الجملة بترك الركوع والسجود وصلاة العید بزيادة التكبيرات وصلاة الخوف بزيادة الأفعال الكثيرة واستدبار القبلة فلذلك اختصت صلاة الكسوف بزيادة الركوع فالأخذ به جامع بين العمل بالنص والقياس بخلاف من لم يعمل (ثم انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (وقد أخرج الشافعي في كتابه من خطب الناس) خطبتين كالجمعة (فحمد الله وأثنى عليه) زاد الشافعي من حديث حمزة رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم (ثم قال إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله) أي علامتان من علاماته الدالة على

وَتَحْدَاثُهُ اللَّهُ وَعَظِيمُ قُدْرَتُهُ (لَا يَخْصُفَانِ لَمُوتِ أَحَدٍ) مِنَ النَّاسِ (وَالْحَيَاةِ) وَأَمَّا يَصُوفُ اللَّهُ بِكُسُوفِهِمْ عِبَادَهُ (فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ) أَيْ الْكُسُوفَ فِي أَحَدِهِمْ مَا (قَادَعُوا اللَّهَ) وَالْعَمُودَ فَادْعُوا اللَّهَ (وَكَبَرُوا وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا) وَهَذَا وَضْعُ التَّرْجُمَةِ فِي الْبُخَارِيِّ وَهُوَ الصَّلَاةُ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ (ثُمَّ قَالَ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ وَاللَّهِ مَا مِنْ أَحَدٍ غَيْرِ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَرَى عَبْدَهُ أَوْ تَرَى أُمَّتَهُ) الْغَيْرَةُ هِيَ فِي الْمَلَّةِ تَغْيِيرُ مَحْضِلٍ مِنَ الْحَيَاةِ وَالْإِنْفَةِ وَأَصْلُهُ فِي الزَّوْجَيْنِ وَالْأَهْلَيْنِ وَاطْلَاقُهُ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِطَرِيقِ الْجَازِئِ وَمِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ قَالَ ابْنُ فُورَكٍ الْمَعْنَى مَا أَحْدَأُ كَثُرَ جَرَأُ عَنْ الْقَوَاحِشِ ١٩١ مِنَ اللَّهِ وَقَالَ غَيْرَةُ اللَّهِ مَا يَغْيِرُ مِنْ حَالِ

الْعَاصِي بِاتِّقَامِهِ مِنْهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَقَالَ ابْنُ دَقِيقٍ الْعِيدُ أَهْلُ التَّنْزِيهِ فِي مِثْلِ هَذَا عَلَى قَوْلَيْنِ أَمَّا سَأَلْتُ وَامَامُؤُولُ فَتَأَوَّلَهُ ابْنُ فُورَكٍ عَلَى الزَّجْرِ وَالتَّعْرِيمِ وَابْنُ دَقِيقٍ الْعِيدُ عَلَى شِدَّةِ الْمَنْعِ وَالْحَيَاةِ فَهُوَ مِنْ مَجَازِ الْمَلَاظِمَةِ وَمَجَازِ الْمَلَاظِمَةِ بِحَقْلِ كَلَامِ التَّأْوِيلَيْنِ لِأَنَّ ذَلِكَ أَمَّا مِنْ اِطْلَاقِ الْإِلَازِمِ عَلَى الْمَلْزُومِ أَوْ الْمَلْزُومِ عَلَى الْإِلَازِمِ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَاسْتَعْمَلَ هَذَا الِافْظَ جَارِيًا عَلَى مَا آتَتْ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ قَالَ الطَّبْرِيُّ وَوَجْهُ اتِّصَالِ هَذَا الْمَعْنَى بِمَا تَقْدِمُ مِنْ قَوْلِهِ فَادْعُوا اللَّهَ الْخُضُوعُ وَهُوَ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِمَا خُوفُ أَمْنِهِ مِنَ الْكُسُوفَيْنِ وَحُضْرُهُمْ عَلَى الْفَرْعِ وَالِاتِّجَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالنَّسْبِ وَالِدَعَاءِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ أَرَادَ أَنْ يَرْدِعَهُمْ عَنِ الْمَعَاصِي الَّتِي هِيَ مِنْ أَسْبَابِ خُدُوثِ الْإِلَاحِ وَخُصِّ مِنْهَا لِمَا لَمْ يَكُنْ أَكْبَرُهَا وَالْمَقْصُودُ إِلَيْهِ أَمِيلُ وَخُصِّ الْعِيدَ وَالْأَمَةَ بِأَلِذِّ كَرَامَتِهِ لِحُسْنِ الْأَدَبِ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى لِتَنْزِيهِهِ عَنِ الزَّوْجَةِ

مُرْوَانُ أَيْضًا فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْإِلَاحُ مَنْ أَيْ سَعِيدٌ وَقَعَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ ثُمَّ تَعَقَّبَهُ الْإِنْكَارُ مِنَ الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ بِالْفِظِ فَادْعُوا اللَّهَ يُرِيدُ أَنْ يَرْتَقِيَهُ بِعَنِ الْمَنْبَرِ قَبْلَ أَنْ يَصْلِيَ فُجِدَتْ بِشَرْبِهِ فُجِدَتْ فَارْتَقَعَ فَخُطِبَ فَقُلْتُ لَهُ غَيْرَ ثُمَّ فَقَالَ يَا أَسْعِيدُ قَدْ ذَهَبَ مَا تَعَلَّمَ فَقُلْتُ مَا أَعْلَمُ وَاللَّهِ خَيْرٌ مِمَّا لَا أَعْلَمُ وَفِي مَسْئَلِ فَادْعُوا اللَّهَ يَزِيدُ فِي يَدِهِ كَأَنَّهُ يَجْرِي فِي خُصْمِ الْمَنْبَرِ وَأَنَا أَجْرُهُ فَخُذُوا الصَّلَاةَ فَلَمَّا رَأَيْتَ ذَلِكَ مِنْهُ قُلْتُ أَيْنَ الْإِبْتِدَاءِ بِالصَّلَاةِ فَقَالَ لَا يَا أَسْعِيدُ قَدْ تَرَكْتُ مَا تَعَلَّمْتُ فَقُلْتُ كَلَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَأْتُونَ بِخَيْرٍ مِمَّا أَعْلَمُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ انْصَرَفَ وَالْحَدِيثُ فِيهِ مَشْرُوعِيَّةُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهْنِئَةِ عَنِ الْمُنْكَرِ بِالْيَسَدَانِ اسْتَطَاعَ ذَلِكَ وَالْأَفْبَالُ لِسَانًا وَالْأَفْبَالُ قَلْبًا وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ شَيْءٌ (وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْدًا بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا أَقَامَةٍ ثُمَّ قَامَ مَتَوَكِّعًا عَلَى بِلَالٍ فَأَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَوَحْدَتِ عَلَى الطَّاعَةِ وَوَعظَ النَّاسَ وَذَكَرَهُمْ ثُمَّ مَضَى حَتَّى أَتَى النِّسَاءَ فَوَعظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ فِي الْفِظِ لِمُسْلِمٍ فَلَمَّا فَرَغَ نَزَلَ فَأَتَى النِّسَاءَ فَذَكَرَهُنَّ) الْحَدِيثُ فِيهِ تَقْدِيمُ صَلَاةِ الْعِيدِ عَلَى الْخُطْبَةِ وَتَرْكُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لِصَلَاةِ الْعِيدِ وَقَدْ تَقَدَّمَ بِسَبْطِ ذَلِكَ وَفِيهِ اسْتِجْبَابُ الْوَعظِ وَالتَّذَكُّرِ فِي خُطْبَةِ الْعِيدِ وَاسْتِجْبَابُ وَعَظِ النِّسَاءِ وَتَذَكُّرُهُنَّ وَحُضْرُهُنَّ عَلَى الصَّدَقَةِ إِذَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى ذَلِكَ مَفْسَدَةٌ وَخُوفُ فِتْنَةٍ عَلَى الْوَاعِظِ أَوْ الْمَوْعُظِ أَوْ غَيْرِهِمَا وَفِيهِ أَيْضًا تَمْيِيزُ مَجْلِسِ النِّسَاءِ إِذَا حُضِرَ مِنْ مَجَامِعِ الرِّجَالِ لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ لَارِجًا كَانَ سَبَبًا لِلتَّمَنُّةِ النَّاشِئَةِ عَنِ النَّظَرِ أَوْ غَيْرِهِ قَوْلُهُ فَلَمَّا فَرَغَ نَزَلَ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ هَذَا النَّزُولُ كَانَ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ قَالَ النَّوَوِيُّ وَلَيْسَ بِكَالِ أَنْ يَنْزِلَ الْإِمَامُ بَعْدَ خُطْبَةِ الْعِيدِ وَبَعْدَ انْقِضَاءِ وَعَظِ الرِّجَالِ وَقَدْ ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ صَرِيحًا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ كَأَنَّ الْإِنْفَ الَّذِي أُرِيدَهُ الْمَصْنُوعُ وَهُوَ مَرْيُوحٌ أَنَّهُ أَتَاهُنَّ بَعْدَ فَرَاغِ خُطْبَةِ الرِّجَالِ قَالَ الْمَصْنُوعُ رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَقَوْلُهُ نَزَلَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ خُطْبَتَهُ كَانَتْ عَلَى شَيْءٍ عَمَلٍ أَنْتَهَى (وَعَنْ سَعْدِ الْمُؤَدِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَكْبُرُ بَيْنَ أَضْعَافِ الْخُطْبَةِ بِكَثَرَةِ التَّكْبِيرِ فِي خُطْبَةِ الْعِيدِ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَوَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ السُّنَّةُ أَنْ يَخْطُبَ الْإِمَامُ فِي الْعِيدِ بَيْنَ خُطْبَتَيْنِ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِمَجْلُوسٍ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ)

وَالْأَهْلُ عَنْ تَعَلُّقِهِمْ بِالْغَيْرَةِ غَالِبًا وَصَدْرُ كَلَامِهِ بِالْإِيمَانِ لِأَرَادَةِ التَّأَكُّدِ لِخَيْرِهِمْ وَأَنْ كَانَ لَا يَرِيبُ تَابَ فِي صَدَقِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ أَنْ لَا يَأْتِيَ بِكَلَامٍ فِيهِ تَغْيِيرُ نَفْسِهِ بِلِيبِ الْغِي فِي التَّوَضُّعِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى اتِّفَاعٍ مِنْ مَعْنَاهُ وَفِيهِ أَيْضًا مَعْنَى الْإِشْفَاقِ كَمَا يَخْطُبُ الْوَالِدُ وَلَدَهُ إِذَا أَشْفَقَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ يَا بَنِي كَذَا قَبْلَ وَلَمْ يَقُلْ يَا مَتَى لِمَا فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الْمُضْمَرِّ مِنَ الْأَشْعَارِ بِالتَّكْرِيمِ وَالْمَقَامِ مَقَامَ تَحْذِيرٍ وَتَخْوِيفٍ فَتَنَاسَبَ الْعُدُولُ إِلَى الْمَظْهَرِ ثُمَّ كَرَّرَ النَّدْبَةَ فَقَالَ (يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ وَاللَّهِ لَوْ تَعَاوَنَ مِنْ عَظَمَةِ اللَّهِ وَعَظِيمِ اتِّقَامِهِ مِنْ أَهْلِ الْجَبَرِ أَوْ شِدَّةِ تَعَقُّبِهِ وَأَهْوَالِ الْقِيَامَةِ وَمَا يَعْهَدُهَا وَقِيلَ مَعْنَاهُ لَوْ دَامَ عِلْمُكُمْ كَادَامَ

على لان علمه من اصل بخلاف غيره وقيل لو علم من سعة رحمة الله وحله وغير ذلك مما علم (اضحككم قليلا) معنى القلة هنا العدم كما في قولهم قليل التشكي أي عديمه والتقدير اتركتم الضحك أولم يقع منكم الانذار الغلبة الخوف واستيلاء الحزن (ولبيكم) على ما فاتكم من ذلك (كثيرا) ومنه قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا أي غير منقطع وحكي ابن بطال عن المهلب ان سبب ذلك ما كان عليه الانصار من محبة الله والفرح والغناء وأطال في تقرير ذلك بما لا طائل تحته ولا دليل عليه ومن أين له ان المخاطب بذلك الانصار دون غيرهم ١٩٢ والقصة كانت في أوخر زمنه صلى الله عليه وآله وسلم حيث امتلأت المدينة

الحديث الأول هو من رواية عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد القروظ المؤذن عن أبيه عن جده وعبد الرحمن ضعيف وقد أخرج نحوه البيهقي من حديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال السنة أن تفتح الخطبة بتسع تكبيرات تترى والثانية بتسع تكبيرات تترى وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عبيد الله وعبيد الله المذكوراً حد فقهاء التابعين وليس قول التابعي من السنة ظاهر في سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد قال باستحباب التكبير على الصفة المذكورة في الخطبة كثير من أهل العلم قال ابن القيم وأما قول كثير من الفقهاء انه تفتح خطبة الاستسقاء بالسنة فنادوا بخطبة العبيدين بالتكبير فليس معهم فيها سنة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم البتة والسنة تقتضي خلافه وهو افتتاح جميع الخطب بالحمد والحمد الحديث الثاني يرجح القياس على الجمعية وعبيد الله بن عبد الله تابعي كما عرفت فلا يكون قوله من السنة دليلا على أن سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت في الأصول وقد ورد في الجلولس بين خطبتي العيد حديث مرفوع رواه ابن ماجه عن جابر وفي اسناده اسهيل بن مسلم وهو ضعيف (وعن عطاء عن عبد الله بن السائب رضي الله عنه ما قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم

العيد فاما قضي الصلاة قال انما خطب فني أحب أن يجلس للخطبة فليجلس ومن أحب أن يذهب فليذهب رواه النسائي وابن ماجه وأبو داود الحديث قال أبو داود وهو مرسل وقال النسائي هذا خطأ والصواب أنه مرسل وفيه أن الجلولس لسماع خطبة العيد غير واجب قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه بيان أن الخطبة سنة أدل وجبت وجب الجلولس لها انتهى وفيه أن تحييرا لسماع لا يدل على عدم وجوب الخطبة بل على عدم وجوب سماعها الآن يقال انه يدل من باب الإشارة لانه اذا لم يجب سماعها لا يجب فعلها وذلك لان الخطبة خطاب ولا خطاب الانخاطب فاذا لم يجب السماع على المخاطب لم يجب الخطاب وقد اتفق الموجهون لصلاة العيد وغيرهم على عدم وجوب خطبته ولا أعرف قائلاً يقول بوجوبها

(باب استحباب الخطبة يوم النحر)

عن الهرماس بن زياد رضي الله عنه قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخطب

بأهل مكة ووفود العرب وقد بالغ ابن المنيع في الرد عليه والتشنيع بما يستغنى عن حكايته وفي الحديث ترجيح التخفيف في الخطبة على التوسيع في الترخيص لما في ذكر الرخص من ملاءمة النفوس لما جبت عليه من الشهوة والطبيب الخاذق يتقابل العله بما يضرها لا بما يزيدها واستدل به على ان لصلاة الكسوف هيئة تخصها من التطويل الزائد على العادة في القيام وغيره من زيادة ركوع في كل ركعة وقد وافق عائشة على رواية ذلك عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو متفق عليهما ومثله عن أسماء بنت أبي بكر وعن جابر عن عبد الله بن عمرو عن أبي هريرة عند النسائي وعن ابن عمر عند البزار وعن أم سفيان عند الطبراني وفي رواياتهم زيادة رواها الحفاظ الثقات فالأخذه الأولى من الغامض وبذلك قال جمهور أهل العلم من أهل الفتيا وقد وردت الزيادة في ذلك من طرق أخرى فعند مسلم

من وجه آخر عن عائشة وآخر عن جابر ان في كل ركعة ثلاث ركعات وعند من وجه آخر عن ابن عباس الناس ان في كل ركعة أربع ركعات ولا يداود من حديث أبي بن كعب والبخاري من حديث علي ان في كل ركعة خمس ركعات ولا يخلو اسنادهما عن علة وقد أوضح ذلك البيهقي وابن عبيد البر ونقل الحافظ ابن القيم رحمه الله عن الشافعي وأحمد والبخاري انهم كانوا على الزيادة على الركوعين في كل ركعة غاطما من بعض الروايات فان أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها الى بعض فيجمعها ان ذلك كان يوم مات ابراهيم واذا التحدث القصة تعين الاخذ بالراجح وجمع بعضهم بين هذه الاحاديث بعدد الواو اربعة

وان الكسوف وقع مرارا فيكون كل من هذه الاربعة جائزا والى ذلك نحا الحق لكن لم يثبت عنده الزيادة على أربع ركعات وقال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وغيرهم من الشافعية يجوز العمل بجميع ما ثبت من ذلك وهو من الاختلاف المباح وقواه النووي في شرح مسلم وفي حديث الباب من القوائد المباداة بالصلاة وسائر ما ذكره عند الكسوف والرجوع عن كثرة الضحك والحث على كثرة البكاء والتحقيق بما يصيب المرء اليه من الموت والفناء والاعتبار بآيات الله وفيه الرد على من زعم أن للكواكب تأثير في الارض لا تتفاه ذلك ١٩٢ عن الشمس والقمر فكيف جادونهم ما وفيه

تقديم الامام في الموقف وتهديل الصفوف والتكبير بعد الوقوف في موضع الصلاة ويبدأ ما يحثي اعتقاده على غير الصواب واحكام الحساب بنقل أفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليقتدى به فيها ومن حكمته وقوع الكسوف تبين النموذج ما يقع في القيامة وصورة عقاب من لم يذنب والتنبيه على سلوك طريق الخوف مع الرجاء لوقوع الكسوف بالكواكب ثم كشف عنه ذلك ليكون المؤمن من ربه على خوف ورجاء وفي الكسوف اشارة الى تفتيح رأى من يعبد الشمس والقمر وحمل بعضهم الامر في قوله تعالى لا تعبدوا الشمس ولا القمر واسجدوا لله الذي خلقهن على صلاة الكسوف لانه الوقت الذي يناسب الاعراض عن عبادتهم والمسايرة وفيهم ما من التغبر والنقص المنزه عن العبود جل وعلا سبحانه (عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما قال لما كسفت الشمس على عهد رسول

اللاس على فائتة العصابة يوم الاضحى في رواء أحمد وأبو داود * وعن أي امامة رضى الله عنه قال سمعت خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في يوم النحر رواء أبو داود * وعن عبد الرحمن بن معاذ التميمي رضى الله عنه قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن في ففكت أجمعنا حتى كأنه يقول ونحن في مناز لما نطفو يعالهم ما سلكهم حتى بلغ لجمار فوضع اصبعيه السبابتين ثم قال صصا الخدوف ثم أمر المهاجرين فترلوا في مقدم المسجد وأمر الانصار فترلوا من وراء المسجد ثم نزل الناس بعد ذلك رواء أبو داود والانسائي عنهما) الاحاديث الثلاثة سككت عنها أبو داود والمنذري ورجال اسناد الحديث الثالث وفي الباب عن رافع بن عمر والمزني عند أبي داود والانسائي وعن أبي سعيد عند انسائي وابن ماجه وابن حبان وأحمد وعن ابن عباس عند البخاري وله حديث آخر عند الطبراني وعن أبي كاهل الاحمسي عند انسائي وابن ماجه وعن أبي بكره وسفي وعن ابن عمر عند البخاري وعن ابن عمرو بن العاص عند البخاري أيضا وغيره وعن جابر عند أحمد وعن أبي حرة الرقاشي عن عمه عند أحمد أيضا وعن كعب بن عاهم عند الدارقطني وأحاديث الباب تدل على مشروعية الخطبة في يوم النحر وهي ترد على من زعم أن يوم النحر لا خطبة فيه للعاج وأن المذكر في أحاديث الباب انما هو من قبيل الوصايا العامة لأنه خطبة من شعار الحج ووجه الرذآن الرواة سموا خطبة كما سموا التي وقعت بعرفات خطبة وقد اتفق على مشروعية الخطبة بعرفات ولا دليل على ذلك الا ما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه خطب بعرفات والقاتلون بعدم مشروعية الخطبة يوم النحرهم المالكية والحنفية وقالوا خطب الحج ثلاث سابع ذي الحجة ويوم عرفة وثاني يوم النحر ووافقه الشافعي الا أنه قال يدل ثاني النحر ثالثه وزاد خطبة رابعة وهي يوم النحر قال وبالناس اليها حاجة ليعملوا أعمال ذلك اليوم من الرمي والذبح والحلق والطواف واستدل بأحاديث الباب وتعبه الطحاوي بأن الخطبة المذكورة ليست من متعلقات الحج لانه لم يذكرها شيئا من أعمال الحج وانما ذكرها العامة كما تقدم قال ولي ينقر أحد أهله في بيتها يا عمتي علق بالحج يوم النحر فعرفنا آخر الم تقصدا لجعل الحج وقال ابر

٢٥ نيل ت (الله صلى الله عليه وآله وسلم نودي ان الصلاة جامعة) وفي الصحيحين من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث مناديا فنادى بذلك قال ابن دقيق العيد هذا الحديث حجة لمن استحب ذلك وقد اتفق على انه لا يؤذن لها ولا يقام والتقدير ان الصلاة ذات جماعة حاضرة وظاهر الحديث ان ذلك كان قبل اجتماع الناس وليس فيه انه بعد اجتماعهم نودي بالصلاة جامعة حتى يكون ذلك بمنزلة الإقامة التي يعقبها الفرض ومن ثم لم يعول في الاستدلال على انه لا يؤذن لها وان يقال فيها الصلاة جامعة الاهلي ما أرسله الزهري قال في الام ولا أذان لكسوف

ولا بعد ولا الصلاة غير مكتوبة وان أمر الامام من يفتتح الصلاة بجماعة أحبت ذلك لفان الزهري يقول كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمر المؤذن في صلاة العبد أن يقول الصلاة جامعة وفي هذا الحديث رواية تأتي عن تابعي عن صحابي والتحديث بالجمع والافراد والاخبار بالافراد والافراد في الكسوف ومسلم في الصلاة وكذا النسائي (عن عائشة رضي الله عنها) امرأة (يهودية) قال في الفتح لم أقف على اسمها (جاءت نسائها) عطية (فقات لها أعاذك الله) أي أبارك (من عذاب القبر) عائشة (رضي الله عنها) (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) مستتمة منه

عن قول اليهودية دلالة لكونها لم تعلم قبل (أي عذب الناس في قبورهم) فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عائذا بالله (أي أعوذ حال كوني عائذا به سبحانه) (من ذلك) أي من عذاب القبر وفي رواية مسروق عنها عند البخاري في الجنائز فقال نعم عذاب القبر حق قالت فإمرأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد صلى صلاة اليهود من عذاب القبر قال ابن المنبر في الحاشية ومناسبة التعوذ عند الكسوف ان ظلمة النهار بالكسوف تشبه ظلمة القبر وان كانت نار والشئ بالشئ يذكر فيخاف من هذا كما يخاف من هذا فيحصل الاتعاظ بهذا التمسك بما ينبغي من غائلة الآخرة اه قال الطحاوي كما سكي عنه التوريشي انه صلى الله عليه وآله وسلم مع اليهودية بذلك فارتاع ثم أوحى اليه بعد ذلك بفتنة القبر وأنه لما رأى استغراب عائشة حين سمعت ذلك من اليهودية وسأله عنه

القصار وانما فعل ذلك من أجل تبليغ ما ذكره كثرة الجمع الذي اجتمع من أفاضل الدنيا فظن الذي رآه أنه خطب قال وأما ما ذكره الشافعي ان بالناس حاجة الى تعليمهم أسباب التحلل المد كورة فليس بمعين لان الامام يفتتحه أن يعلمهم اياها بمكة يوم عرفة انتهى وأجيب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم نبه في الخطبة المذكورة على تعظيم يوم النحر وعلى تعظيم عشر ذي الحجة وعلى تعظيم البلد الحرام وقد جزم العصابة المذكورة بتسميتها خطبة كما تقدم فلا يلتزم ان تأويل غيرهم وما ذكره من امكان تعليم ما ذكره يوم عرفة يعكس عليه كونه يرى مشروعية الخطبة ثاني يوم النحر وكان يمكن أن يعلموا يوم التروية جميع ما يأتي بعده من أعمال الحج لكن لما كان في كل يوم عمال ليست في غيره مشرع بتجديد التعليم بحسب تجديد الأسباب وقد بين الزهري وهو عالم أهل زمانه أن الخطبة ثاني يوم النحر نقلت من خطبة يوم النحر وان ذلك من عمل الامراء يعني بني أمية كما أخرج ذلك ابن أبي شيبة عنه وهذا وان كان مرسلاً لكنه معتضد بما سبق وبأنه ان السنة الخطبة يوم النحر لا ثانيه وأما قول الطحاوي انه لم يعلمهم شيئاً من أسباب التحلل فيرده ما عند البخاري من حديث ابن عمر وابن العاص انه شهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخطبة يوم النحر وذكره السؤال عن تقديم بعض المناك وتثبت أيضاً في بعض أحاديث لباب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خذوا عني مناسككم فكانه وعظهم وأحال في تعليمهم على تلقى ذلك من أفعاله قوله ونحر يعني أيام منى أربعة أيام يوم النحر وثلاثة أيام بعده وأحاديث الباب مصرحة بيوم النحر فيحمل المطلق على المقيد ويتعين يوم النحر قوله ثم قال بحصا الخذف فيه استهارة القول للقول وهو كثير في السنة والمراد انه وضع إحدى السبابتين على الأخرى ليعلم انه يريد حصا الخذف والخذف بالخاء والذال المجعنين ويروي بالخاء المهملة والاول أصوب قال الجوهر في فصل الخاء المهملة حذفته بالخاء أي رتبته بها وفي فصل الخاء المهملة الخذف بالخاء الرمي به بالا صابع وسياق ذكره مقدار حصا الخذف في باب استحباب الخطبة يوم النحر من كتاب الحج لان المصنف رحمه الله سيكر هذه الاحاديث المذكورة في هذا الباب جميعها هنا لا ونشرح هنا لا مالم تعرض لشرحها ههنا من ألفاظ هذه الاحاديث (وعن أبي بكر رضي الله عنه قال خطبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يوم النحر قال أمدرون أي يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم

فصحت

(نمذ كرت)

عائشة (حديث الكسوف ثم قالت في آخره ثم أمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر) وهذا موضع الترجمة في البخاري على ما لا يخفى وهو التعوذ من عذاب القبر في الكسوف وفي الحديث ان اليهودية كانت عارفة بعذاب القبر وله من كونه في التوراة أثر من كتبهم وان عذاب القبر حق بحسب الايمان به وقد دل القرآن في مواضع على انه حق فخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم في قوله فان لم يعشنة ضحكاً قال عذاب القبر وفي الترمذي عن علي قال ما رأيت شيئاً

من عذاب القبر حتى نزلت الها كم التكاثر حتى زرت المقابر وقال قتادة والريبع بن أنس في قوله تعالى سنعذبهم مرة
أحدهم في الدنيا والآخرة عذاب القبر وأخرجه أيضا البخاري في الجنائز وكذا مسلم والنسائي (عن ابن عباس رضي الله
عنهما ذكر حديث الكسوف بطوله ثم قال قالوا) أي العصابة وفي حديث جابر عن أبيه أن سادس بن قيس قال قال أبو
ابن كعب شيئا منعه في الصلاة لم تكن تصنع الحديث فذكر نحو حديث ابن عباس إلا أن في حديث جابر أن ذلك كان في
الظهر والعصر فإن كان محفوظا فهي في قصة أخرى وأما القصة التي ١٩٥ حكاه أنس وذكر أنها وقعت في صلاة الظهر

وقد تقدم سماعه في باب وقت
الظهر إذا زالت الشمس من
كتاب المواقيت لكن فيه عرفت
على الجنسة والنار في عرض هذا
المناظر حسب ما حديث جابر
فهو شبيه بسياق ابن عباس في
ذكر العنقود وذكر أنس كذا
في الفتح (يا رسول الله رأيتك
تتأول) كذا لا كثير بصيغة
الماضي وفي رواية تدار بصيغة
المضارع يضم الهمزة ويحذف
أحد التاني (شيئا في مقامك
ثم رأيتك كما كنت) وفي رواية
تكلمت أي تأخرت أو تفقهرا
وقال أبو عبيدة كذا كذا
تسكعك وهو يدل على أن كذا
متعد وتسكعك نزم وكذا
يقضي مفعولا أي رأيتك
كذلك نفسك واسلم رأيتك
كففت نفسك من السكف وهو
الانع (قال صلى الله عليه وآله
وس) (أنت رأيت الجنة) أي رؤى
عين كشف له عافرها على
حقيقته طوبى المسافة بينهم
كيت المقدس حيث وصف
لقريش وفي حديث سمعنا

فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه قال أليس يوم النحر قلنا بلى قال أي شهر هذا قلنا
الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه وقال أليس ذلك في شهر ذي الحجة قلنا بلى قال
أي بلد هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه وقال أليس
البلد قلنا بلى قال فان دماكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في
بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم الأهل بلغت قالوا نعم قال اللهم اسمع مني فليبلغ الشاهد
الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع فلا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض
رواه أحمد (دوالجاري) قوله أتدرون أي يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم في البخاري من
حديث ابن عباس أنهم قالوا يوم حرام وقالوا عند رسول الله عن الشهر شهر حرام وعند
سؤاله عن البلد بلد حرام وعند البخاري أيضا من حديث ابن عمر بنحو حديث أبي بكر
الأنصاري أنه قال في قوله فسكت في الثلاثة المواضع وقد جمع بين حديث ابن عباس وحديث
الباب ونحوه بعدد الواقعة قال في الفتح وليس بشئ لأن الخطبة يوم النحر إنما تشرح مرة
واحدة وقد قال في كل منهما أن ذلك كان يوم النحر وقيل في الجمع بينهما أن بعضهم يدر
بالجواب وبعضهم سكت وقيل في الجمع أنهم قوضوا الأمر أولا كلهم بقوله الله ورسوله
أعلم فلما سكت أجابه بعضهم دون بعض وقيل وقع السؤال في الوقت الواحد مرتين
بمخطين فلما كان في حديث أبي بكر فخره فخره لست في حديث ابن عباس أقوله فيه أتدرون
سكتوا عن الجواب بخلاف حديث ابن عباس فلو علم ذلك أشار إلى هذا الكرماني
وقيل في حديث ابن عباس اختصار بينته رواية أبي بكر فكانه أطلق قولهم قالوا يوم
حرام باعتباره أنهم قرروا ذلك حيث قالوا بلى قال الحافظ وهذا جمع حسن والحكمة في
سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم عن الثلاثة وسكوته بعد كل سؤال منها ما قاله القرطبي من
أن ذلك كان لاستحضار فهو مهم وليعجلوا عليه بكلية ثم يستشعروا عظمة ما يجبرهم عنه
ولذلك بعده هذا فان دماكم الخ مبالغة في بيان تحريم هذه الأشياء ومنها التشبيه في
قوله كحرمة يومكم هذا وما بعده ظهوره عند السامعين لأن تحريم البلد والشهر واليوم
كان ثابتا في نفوسهم فقرأوا عندهم بخلاف الانقراض والاعراض فكانوا
يستجيبونها في الجاهلية فطرا الشريعة عليهم بأن تحريمهم المسلم وماله وعرضه أعظم

دنت من الجنسة حتى لو اجترأت عليها بلية لكم بقطاف من قطاها أو مثلت في الحائط كأنظباغ الصور في المرأة فقرأ جميع
ما فيها في حديث أنس عند البخاري في التوحيد عرفت على الجنسة والنار أنفا في عرض هذا الحائط وأنا أصلي وفي رواية لقا
مثلت ولمسلم صورت ولا يقال الانظباغ إنما هو في الأجسام الصلبة لأن ذلك شرط عادي فيجوز أن تغرق العادة خصوصا ما صلى
الله عليه وآله وسلم (فتناولت) أي في حال قيامه الشافي من الركعة الثانية كما رواه سعيد بن منصور ومن رجه آخر عن زيد بن
أسلم (عنقودا) منها أي من الجنة أي وضعت يدي عليه بحيث كنت قادرا على تحويله لكن لم يقدر لي قطفه (ولو أصبته) أي

لَوْ كُنْتُ مِنْ قَطْفِهِ وَفِي حَدِيثٍ عَنْ عَبْدِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُرَيْمَةَ مَا يَشْهَدُ لِهَذَا النَّوِيلِ حَيْثُ قَالَ فِيهِ أَهْوَى يَدُهُ لِيَتَنَاوَلَ شَيْئًا (لَا كَلِمَةَ مِنْهُ) أَيُّ مِنَ الْعَنْقَةِ وَدَحَى ابْنِ الْعَرَبِيِّ فِي قَانُونِ النَّوِيلِ عَنْ بَعْضِ شَبَوَخِهِ أَنَّهُ قَالَ مَعْنَى قَوْلِهِ لَا كَلِمَةَ مِنْهُ إِلَى آخِرِ الدُّنْيَا إِنَّ يَخْلُقُ فِي نَفْسِ الْآلِ كُلِّ مِثْلَ الَّذِي أَكَلَ دَائِمًا بِحَيْثُ لَا يَغِيبُ عَنْ ذَوْقِهِ وَتَعَقُّبِهِ بَأَنَّهُ رَأَى فِلَسْفِي مَبْنًى عَلَى أَنَّ دَارَ الْآخِرَةِ لَا حَقَائِقَ لَهَا وَأَنَّهَا فِي أَمْنَالِ الْحَقِّ وَالْحَقِّ أَنَّ غَارَ الْجَنَّةِ لَا مَقْطُوعَةٌ وَلَا مَمْنُوعَةٌ وَإِذَا قُطِعَتْ خُلِقَتْ فِي الْحَالِ فَلَا مَانِعَ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الدُّنْيَا إِذَا شَاءَ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الدَّارَيْنِ ١٩٦ فِي وَجُوبِ الدَّوَامِ وَجَوَازِهِ (مَا بَقِيَ الدُّنْيَا) أَيُّ إِلَى آخِرِهَا وَجَبَ ذَلِكَ أَنَّهُ

يَخْلُقُ اللَّهُ تَعَالَى مَكَانَ كُلِّ حَبَّةٍ تَقَعُ طَرَفُ حَبَّةٍ أُخْرَى كَمَا هُوَ الْمَسْرُوعُ فِي خَوَاصِّ غَرَارِ الْجَنَّةِ وَالْخَطَابُ عَامٌ فِي كُلِّ جَمَاعَةٍ يَتَأْتِي مِنْهُمْ السَّمَاعُ وَالْأَكْلُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِقَوْلِهِ مَا بَقِيَ الدُّنْيَا وَسَبَبُ تَرْكِهِ تَنَاوُلِ الْعَنْقَةِ وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ لَأَنَّهُ مِنْ طَعَامِ الْجَنَّةِ وَهُوَ لَا يَفْنَى وَالدُّنْيَا قَانِيَةٌ لَا يَجُوزُ أَنْ يَوْكُلَ فِيهَا مَا لَا يَفْنَى وَقَالَ صَاحِبُ الْمَظْهَرِ لَأَنَّهُ لَوْ تَنَاوَلَهُ وَرَأَاهُ النَّاسُ لَكَانَ إِيمَانُهُمْ بِالشَّهَادَةِ بِالْغَيْبِ فَيُضَيُّ أَنْ يَقَعَ رَفَعُ التَّوْبَةِ قَالَ تَعَالَى يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ وَقَالَ غَيْرُهُ لَأَنَّ الْجَنَّةَ جَزَاءُ الْأَعْمَالِ وَالْجَزَاءُ لَا يَقَعُ إِلَّا فِي الْآخِرَةِ (وَأَرَيْتَ النَّارَ) مَبْنِيًّا لِلْمَعْمُولِ وَكَانَتْ رُؤْيَاهُ النَّارَ قَبْلَ رُؤْيَاهُ لِلْجَنَّةِ كَمَا يَدُلُّهُ رِوَايَةُ عَبْدِ الرَّزَاقِ حَيْثُ قَالَ فِيهِاءَ - عَرْضَتْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ النَّارُ فَتَأَخَّرَ عَنْ مَصْلَاهُ حَتَّى أَنْ النَّاسَ لِيَرْكَبَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَإِذَا رَجَعَ عَرْضَتْ عَلَيْهِ الْجَنَّةُ

مَنْ تَحْرِمُ الْبَلَدَ وَالشَّهْرَ وَالْيَوْمَ فَلَا يَرُدُّ كَوْنُ الْمَشْبَهَةِ بِهَ أَخْفَضَ رَتْبَهُ مِنَ الْمَشْبَهَةِ لِأَنَّ خُطَابَ الْأَمْوَاعِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا اعْتَمَدَ الْخُطَّابُونَ قَبْلَ تَقْرِيرِ الشَّرْعِ قَوْلًا: أَلَيْسَتْ الْبَلَدَةُ كَذَا وَقَعَ بَيِّنَاتُ الْبَلَدَةِ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ أَلَيْسَ بِالْبَلَدَةِ الْحَرَامِ وَفِي أُخْرَى لَهُ أَلَيْسَ بِالْبَلَدِ الْحَرَامِ قَالَ الْخُطَّابِيُّ يَقَالُ أَنَّ الْبَلَدَةَ اسْمٌ خَاصٌّ لِمَكَّةَ وَهِيَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَمَّا مَنْ أَنْ أَعْبَدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ وَقَالَ الطَّبْطَبِيُّ الْمَطْلُوعُ مَحْمُولٌ عَلَى الْكَامِلِ وَهِيَ الْجَمَاعَةُ لِأَنَّهَا الْمُسْتَحَقَّةُ لِلْكَامِلِ قَوْلُهُ فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ هَكَذَا سَأَلَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْحَجِّ وَذَكَرَهُ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ بِإِزْدَادٍ وَأَعْرَاضَكُمْ وَكَذَا ذَكَرَهُ فِي الزِّيَادَةِ فِي الْحَجِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَهُوَ عَلَى حَذْفٍ مضافٌ إِلَى سَقْلِكُمْ دِمَائَكُمْ وَأَخَذَ أَمْوَالَكُمْ وَثَلَبَ أَعْرَاضَكُمْ وَالْعَرَضُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ مَوْضِعُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ مِنَ الْإِنْسَانِ سِوَاهُ كَانَ سَأَلَهُ أَوْ نَفْسَهُ قَوْلُهُ اللَّهُمَّ اشْهَدْ أَنَّمَا هَذَا ذَلِكَ لَأَنَّهُ كَانَ فَرْضًا عَلَيْهِ أَنْ يَبْلُغَ فَاشْهَدَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَدَاءِ مَا أَوْجِبَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ قَرِيبٌ مَبْلُغٌ يَفْخُ الدِّمَاءُ أَيُّ رَبِّ شَخْصٍ بَلَّغَهُ كَلَامِي فَكَانَ أَحَقَّ ظَلَمَهُ وَأَفْهَمَ لِعَنَاءِهِ مِنَ الَّذِي نَقَلَهُ قَالَ الْمُهَلَّبُ فِيهِ أَنَّهُ يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ مَنْ يَكُونُ لَهُ مِنَ الْقَهْمِ وَالْعِلْمِ مَا لَيْسَ لَهُ مِنْ تَقَدُّمِهِ إِلَّا أَنْ ذَلِكَ يَكُونُ فِي الْأَوَّلِ لِأَنَّ رَبَّ مَوْضُوعَةً لِلتَّقَابِلِ قَالَ الْخَافِضُ هِيَ فِي الْأَصْلِ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ اسْتَعْمَلَتْ فِي التَّكْثِيرِ بِحَيْثُ غَلَبَ عَلَى الْاسْتِعْمَالِ الْأَوَّلُ قَالَ لَكِنْ يُؤَيِّدُ أَنْ التَّقْلِيلَ هُنَا مَرَادُهُ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ بِالْمَنْظَرِ عَمِّي أَنْ يَبْلُغَ مِنْ هُوَ أَوْ عَمِّي لَهُ مِنْهُ وَقَوْلُهُ أَوْ عَمِّي مِنْ سَامِعٍ نَعْتَ الْمَبْلُغِ وَالَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ رَبٌّ مَحْذُوفٌ وَتَقْدِيرُهُ يَوْجِدُ أَوْ يَكُونُ وَيَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ فِي أَنَّ رَبَّ اسْمٍ أَنْ تَكُونَ هِيَ مَبْنِيَّةٌ وَأَوْ عَمِّي الْخَبِيرُ فَلَا حَذْفَ وَلَا تَقْدِيرَ قَوْلُهُ فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَمَا تَرَى يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ قَالَ النُّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مَسَلَمٍ فِي مَعْنَاهُ سَبْعَةُ أَقْوَالٍ أَحَدُهَا أَنَّ ذَلِكَ كَفَرٌ فِي حَقِّ الْمُسْتَحْتَلِّ بِغَيْرِ حَقٍّ وَالثَّانِي الْمُرَادُ كَفَرُ النِّعْمَةِ وَحَقِّ الْإِسْلَامِ وَالثَّالِثُ أَنَّهُ يَقْرِبُ مِنَ الْكُفْرِ وَيُؤَدِّي إِلَيْهِ وَالرَّابِعُ أَنَّهُ فَعَلَ كَفْعُ الْكُفْرِ وَالْخَامِسُ الْمُرَادُ حَقِيقَةُ الْكُفْرِ وَمَعْنَاهُ لَا تَكْفُرُوا بِإِلَهِ دُومُوا مَسَامِينَ وَالسَّادِسُ حِكَاةُ الْخُطَّابِيِّ وَغَيْرُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكَفَرِ وَالْمُسْتَكْفِرِينَ بِالسَّلَاحِ يَقَالُ تَكْفُرُوا لِرَجُلٍ بِسَلَاحِهِ إِذَا لَبَسَهُ قَالَ لَا زَهْرِي فِي كِتَابِ تَهْذِيبِ اللُّغَةِ يَقَالُ لِلْإِسْ بِالسَّلَاحِ كَافِرٌ وَالسَّابِعُ مَعْنَاهُ لَا يَكْفُرُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَتَسْتَحِلُّوا قَاتَالَكُمْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا قَالَ الْخُطَّابِيُّ قَالَ النُّوَوِيُّ وَأُظْهِرَ الْأَقْوَالُ الرَّابِعُ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْقَاضِي عِيَّاضٍ قَالَ وَالرَّوَايَةُ

فَذَهَبَ يَمْشِي حَتَّى وَقَفَ فِي مَصْلَاهُ وَيُؤَيِّدُ حَدِيثَ مَسَلَمٍ حَيْثُ قَالَ فِيهِ وَلَقَدْ جِيءَ بِالنَّارِ وَذَلِكَ حِينَ

رَأَى يَقُونِي تَأَخَّرَ عَنْ مَخَافَةِ أَنْ يَصِيبَنِي مِنْ لُصْعَمَائِهِ فِيهِ نَمِيحٌ بِالْجَنَّةِ وَذَلِكَ حِينَ رَأَى يَقُونِي تَقَدَّمَ حَتَّى قَفَّتْ مَقَامِي الْحَدِيثُ وَالْإِلَامُ فِي النَّارِ لَعْنَهُ دَأَى رَأَيْتَ نَارَ جَهَنَّمَ (لَمْ أَرَأِ مَنْظَرًا كَالْيَوْمِ) الْمُرَادُ بِالْيَوْمِ الْوَقْتُ الَّذِي هُوَ فِيهِ (قَطَأُ قَطْعَ) أَيُّ أَقْبَحَ وَأَشْنَعُ وَأَسْوَأُ فَحَذَفَ الْمَرْقُوعُ إِلَى أَرْمَنْظَرًا مِثْلَ مَنْظَرِ رَأَيْتَهُ الْيَوْمَ وَأَدْخَلَ التَّشْبِيهَ عَلَى الْيَوْمِ بِإِسْأَاعَةٍ مَا رَأَى فِيهِ وَبَعْدَهُ عَنِ الْمَنْظَرِ الْمَأْلُوفِ وَقَبْلَ غَيْرِ ذَلِكَ كَمَا ذَكَرَهُ الْفُطُولَانِيُّ فِي الْبَسْطِ (وَرَأَيْتُ أَكْثَرًا أَهْلَهَا النَّسَاءَ) هَذَا يَفْصِرُ وَقْتُ الرُّؤْيَةِ قَوْلَهُ لَهَا فِي خُطَابَةِ الْعَبْدِ

تصدقن فالي رأيتكن أكثر أهل النار واستشكل مع حديث أبي هريرة أن أدنى أهل الجنة منزلة من له زوجتان من الدنيا ومقتضاه أن النساء ثلثا أهل الجنة واجب جعل حديث أبي هريرة على ما بعد نحو وجه من النار وأنه خرج مخرج التغلظ والتخويف وعورض باخباره صلى الله عليه وآله وسلم بالرؤية الخاصة وفي حديث جابر وأكثر من رأيت فم النساء إلا أني ان اتقن افسين وان سئلن بخلن وان سألن الخفن وان أعطين لم يشكرن فدل على ان المرئي في النار منهن من اتصف بصفات ذميمة (قالوا يا رسول الله قال يكفرن قبل يكفرن بالله قال) صلى ١٩٧ الله عليه وآله وسلم (يكفرن العشير) الزوج أي

احسانه لا ذانه وصدي الكبر بالله بالباء ولم يعد ككفر العشير لم لان كفر العشير لا يقتضي معنى الاعتراف ثم فسر ككفر العشير بقوله (ويكفرن الاحسان) وكفر الاحسان قطع بيته وعدم الاعتراف به أو جده وانكاره كما يدل عليه قوله (لو أحسنت الى أحد اذهن الدهر كله) عمر الرجل أو الزمان جميعه لقصد المبالغة (ثم رأيت منكم شيئا تبذلوا بوافق غرضي في أي شيء كان) قالت ما رأيت منكم قط خير) وليس المراد من قوله أفسين خطاب رجل بعينه بل كل من يتأق منه الرؤية فهو خطاب خاص لفظا عام معنى واستدل به هذا الحديث البخاري على مشروعية صلاة لكسوف جماعة قال في الفتح وان لم يحضر الامام الراتب فيقوم بهم بعضهم وبه قال للجه وروى عن الثوري ان لم يحضر الامام صلوا فرادى عن أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنها قالت لقد سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أمر

بضرب برفع الباء هاهو الصواب وهكذا رواه المتقدمون والمتأخرون وبه يصح المقصود هنا ونقل القاضي عياض ان بعض العلماء ضبطه باسكان الباء والصواب الضم وكذا قال أبو البقاء انه يجوز ضم الباء على أنه يدبر شرط مضمرة أي ان ترجعوا يضرب والمراد بقوله بعدى أي بعد فراقى من موقفي هذا كذا قال الطبري أو يكون صلى الله عليه وآله وسلم تحقق ان هذا الامر لا يكون في حياته فنهاهم عنه بعد مماته والحديث نفسه استحباب الخطبة يوم النحر وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه وجوب تبليغ العلم وتأكيده تحريم تلك الامور وتغليظها بأبلغ ما يمكن وفيه غير ذلك من القوائد

(باب حكم الهلال اذا غم ثم علم من آخر النهار) *

(عن عيسى بن أنس عن عموم له من الانصار رضى الله عنهم قالوا غم علينا هلال شوال فاصبحنا صياما فجاء ركب من آخر النهار فشهدوا وعذر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انهم رأوا الهلال بالامس فأمر الناس أن يفطروا من يومهم وان يخرجوا العبد منهم الغد رواه الخمسة الا الترمذي) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه وصححه ابن المنذر وابن السكن وابن حزم والخطابي وابن حجر في باوغ المرام وعلق الشافعي القول به على صحته وقال ابن عبد البر أبو عمر مجهول قال الحافظ كذا قال وقد عرفت من صححه اه وقول المصنف عن غيره اه من سقط القم وهو أبو عمر كما في سائر كتب هذا الفن والحديث دليل لمن قال ان صلاة العید تصلى في اليوم الثاني ان لم يتبين العید الا بعد نحو وج وقت صلته والى ذلك ذهب الاوزاعي والثوري وأحمد واسحق وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وهو قول للشافعي ومن أهل البيت الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب وقد بد ذلك أبو طالب بشرط أن يكون ترك الصلاة في اليوم الاول للبس كما في الحديث ورد بأن كون الترك للبس انما هو للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه لا للركب لانهم تركوا الصلاة في يوم العید عمدا بعد رؤيتهم للهلال بالامس فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم كما في رواية أبي داود يدل على عدم الفرق بين عذر اللبس وغيره كما ذهب الى ذلك الباقر فانهم لا يفرقون بين اللبس وغيره من الاعذار ما دلل ذلك واما قياسها عليه وظاهر الحديث ان الصلاة في اليوم الثاني اداء لا قضاء وروى الخطابي عن الشافعي انهم

ناب (بالعاقبة في كسوف الشمس) ليرفع الله بها البلاء عن عباده وهل يقتصر على العاقبة أو هي من باب التلبية بالا على الادنى الظاهر الثاني اقوله تعالى وامنزل بالآيات الاتخويفها اذا كانت من التخويف فهي داعية الى التوبة والمساورة الى جميع أفعال البر كل على قدر طاقته ولما كان أشد ما يتوقع من التخويف النار جاء الندب باعلى شيء يلقى به النار لانه قد جاء من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضومها عضوا منه من النار فمن لم يقدر على ذلك فليعمل بالحديث العام وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم اتقوا النار ولو بشق تمرة يأخذ من وجوه البر ما أمكنه قاله ابن أبي جرة (عن أبي موسى رضى الله عنه

قال حَسَنَتِ السَّعْيُ لِمَنْ صَلَّى عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ) وَالْه (وَسَلَّمَ فَرَعَا) بِدَسْرٍ أَرَادَ صَعْمَهُ مَسْبُوحًا وَبِحَسَنِهِ مَعْدُودًا بِحَسَنِهِ وَ
مَقْعُولًا بِمَقْدَرٍ (يَخْشَى) أَيْ يَخْافُ (أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ) فَدَحَضَتْ وَاسْتَشْكَلَ هَذَا بِكَوْنِ السَّاعَةِ إِهَامَ قَدَمَاتٍ كَثِيرَةٍ لَمْ تَكُنْ
وَقَعَتْ كَفَتْحِ الْبِلَادِ وَاسْتِخْلَافِ الْخُلَفَاءِ وَخُرُوجِ الْخُذُورِ حَتَّى الْأَشْرَاطُ كَطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا وَالذَّابِقُ وَالْجَالُ وَالْخَنَانُ
وغير ذلك وَيُجَابُ عَنْ هَذَا بِأَحْقَلِ أَنْ يَكُونَ هَذَا قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَسْئَلَةِ الْعِلْمِ وَأَمَّا لَمْ يَخْشَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بَعْضُ
الْمَقَدَمَاتِ أَوْ أَنَّ الرَّائِي ظَنَّ أَنَّ الْخَشْيَةَ ١٩٨ لَكَ وَكَانَتْ لَعْنِهِ كَعُقُوبَةِ تَحْدِثِ كَمَا كَانَ يَخْشَى عِنْدَ هُبُوبِ الرِّيحِ هَذَا

حَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ تَبَعًا
لِغَيْرِهِ وَزَادَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْمُرَادَ
لِسَاعَةِ عَصِيرِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَيْ
السَّاعَةِ الَّتِي جَعَلَتْ عِلْمَ مَعَالِي
أَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ وَكَوْنَهُ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ وَفِي
الْأَوَّلِ تَطَرُّفٌ لِأَنَّ قِصَّةَ الْخُسُوفِ
مُتَأَخِّرَةٌ جِدًّا فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مَوْتَ
إِبْرَاهِيمَ كَانَ فِي الْعَاشِرَةِ كَمَا تَأْتِي
عَلَيْهِ أَهْلُ الْأَخْبَارِ وَقَدْ أَخْبَرَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
بِكَيْسِيرِ مِنَ الْأَشْرَاطِ وَالْحَوَادِثِ
قَبْلَ ذَلِكَ وَأَمَّا النَّبَاتُ فَتَحْسِينُ
الظَّنِّ بِالْعِبَادِي يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَجُزُّ
بِذَلِكَ الْإِتِّبَاقُ وَأَمَّا الرَّابِعُ
فَلَا يَخْشَى بَعْدَهُ وَأَقْرَبُهَا الثَّانِي
فَلَعَلَّهُ خَشِيَ أَنْ يَكُونَ لِكُسُوفِ
مَقْدَمَةِ بَعْضِ الْأَشْرَاطِ كَطُلُوعِ
الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا وَاسْتِحْصَالِ
أَنْ يَتَخَالَ بِبَيْنِ الْكُسُوفِ
وَالطُّلُوعِ الْمَذْكُورِ أَشْيَاءَ مِمَّا
ذَكَرُوا تَقَعُ مَتَوَالِيَةً بَعْضُهَا بَعْدَ
بَعْضٍ مَعَ تَحْضُرِ قَوْلِهِ تَعَالَى
وَمَا أَمَرَ السَّاعَةَ إِلَّا كَلِمَةَ الْبَصَرِ
أَوْ هَوَا تَرَبَّيْتُ قَالَتِ الْفَتْحُ نَظَرُ
لِي أَيْ يَحْتَمِرُ أَوْ يَخْرُجُ عَلَى مَثَلَةِ

أَنْ عَلُوا بِالْعِيدِ قَبْلَ الزَّوَالِ صَلَواتُ الْأَلَمِ يَصَلُّونَ بِمَهْمٍ وَلَا مِنْ الْعَدْلَانِ عَمَلٌ فِي وَقْتٍ فَلَا
يَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ قَالَ وَكَذَا قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو ثَوْرٍ قَالَ الْخَطَّابِيُّ سَنَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
أَوَّلَى بِالِاتِّبَاعِ وَحَدِيثُ أَبِي عَمِيرٍ صَحِيحٌ فَلَمْ يَصِرْ إِلَيْهِ وَاجِبٌ أَمْ وَحْكِي فِي شَرْحِ الْقُدُورِيِّ
عَنِ الْخُفْيَةِ أَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَصَلُّوا فِي الْيَوْمِ الثَّانِي حَتَّى زَالَتِ الشَّمْسُ صَلَّوْهُ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ
فَلَمْ يَصَلُّوا فِيهِ حَتَّى زَالَتِ الشَّمْسُ سَقَطَتْ سِوَاهُ كَانَ عِذْرًا وَغَيْرُهُ عِذْرٌ أَمْ وَالْحَدِيثُ
وَأَرَدَ فِي عِيدِ الْفِطْرِ فِي قَالَ بِالْقِيَاسِ الْحَقُّ بِهِ عِيدُ الْأَضْحَى وَقَدْ اسْتَدِلَّ بِأَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِلرَّكْبِ أَنْ يَخْرُجُوا إِلَى الْمَصَلَّى صَلَاةَ الْعِيدِ الْهَادِي وَالْقَاسِمِ وَأَبُو حَنِيفَةَ
عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ مِنْ فَرَائِضِ الْأَعْيَانِ وَخَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ وَجْهًا وَرَأْيًا قَالَ
النَّوَوِيُّ وَجَاهِزُ الْعُلَمَاءِ فَقَالُوا أَنَّهُ سَأَلَهُ بِهِ قَالَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالنَّاصِرُ وَالْأَمَامُ يَحْيَى وَقَالَ
أَبُو سَعِيدٍ الْأَصْطَرِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَةِ أَنَّهُ افْتَرَضَ كَفَايَةَ وَحَكَاهُ الْمُهَذَّبُ فِي الْبَحْرِ عَنِ الذَّكَرِ خِي
وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَبُو طَالِبٍ وَأَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ وَاسْتَدِلَّ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ سَنَةَ يَحْدِثُ هَلْ
عَلَى غَيْرِهَا قَالَ لَا الْأَنْطُوعُ وَقَدْ قَدِمْنَا فِي بَابِ تَحْيِيَةِ الْمَسْجِدِ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا الِاسْتِدْلَالِ
مَبْسُوطًا فَرَجَعَهُ وَاسْتَدِلَّ الْقَائِلُونَ أَنَّهُ افْتَرَضَ كَفَايَةَ بِأَنَّ شَعَارَ كَالْغَسَلِ وَالِدَفْنِ
وَبِالْقِيَاسِ عَلَى صَلَاةِ الْخَمَازِ بِجَمَاعِ التَّكْبِيرَاتِ وَالظَّاهِرُ مَا قَالَهُ الْأَوَّلُونَ لِأَنَّهُ قَدْ انْضَمَّ
إِلَى مَلَازِمَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِصَلَاةِ الْعِيدِ عَلَى جِهَةِ الْاسْتِمْرَارِ وَعَدَمِ اخْتِلَالِهَا
الْأَمْرُ بِالْخُرُوجِ إِلَيْهَا لِيُثَبَّتَ كَمَا تَقَدَّمَ أَمْرُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِالظُّرِّ وَجَّعَ لِعَوَاقِقِ
وَالْحَبْضِ وَذَوَاتِ الْخُذُورِ وَبَالِغٍ فِي ذَلِكَ حَتَّى أَمَرَ مِنْ لَهَا جَلْبَابُ أَنْ تَلْبَسَ مِنْ لَاجِبِ الْجَلْبَابِ
لَهَا وَلَمْ يَأْمُرْ بِذَلِكَ فِي الْجُمُعَةِ وَلَا فِي غَيْرِهَا مِنَ الْقَرَائِضِ بَلْ ثَبَتَ الْأَمْرُ بِصَلَاةِ الْعِيدِ فِي
أَقْرَبِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ أُمَّةُ التَّفْسِيرِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرِقْ لَوْ أَنَّ الْمُرَادَ
صَلَاةَ الْعِيدِ وَفَحَرِّ الْأَضْحَى وَمِنْ مَقَوِّياتِ الْقَوْلِ بِأَنَّهَا افْتَرَضَ اسْتِطَاعَتُهَا صَلَاةَ الْجُمُعَةِ كَمَا
تَقَدَّمَ وَالتَّوَافُقُ لَا تَسْقُطُ افْتَرِاضُ فِي الْغَائِبِ (وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الْفِطْرُ يَوْمُ يَفْطُرُ النَّاسَ وَلَا ضَحْيَ يَوْمَ يَضْحَى النَّاسَ

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ

الصَّوْمُ يَوْمٌ يَصُومُونَ وَانْفِطَرَ يَوْمٌ يَفْطُرُونَ وَالْأَضْحَى يَوْمٌ يَضْحَوْنَ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا

وَهُوَ

دُخُولُ النَّاسِ فِي الْأَخْبَارِ فَإِنْ قَبِلَ بِجَوَازِ ذَلِكَ زَالَ الْأَشْكَالُ وَقِيلَ لَعَلَّهُ رُفُوعُ الْمَكْنَى لَوْلَا مَا عَالَهُ

اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ قَبْلَ الْأَشْرَاطِ تَعْظِيمًا لَهُ لَأَمْرِ الْكُسُوفِ لِيَمَيِّنَ لِمَنْ يَقَعُ لَهُمْ أَمْرُهُ ذَلِكَ كَيْفَ يَخْشَى وَيَفْزَعُ لَأَسْمَاءٍ أَدْوَقَ
لَهُمْ ذَلِكَ بَعْدَ احْتِصَالِ الْأَشْرَاطِ أَوْ أَكْثَرُهَا وَقِيلَ لَعَلَّ حَالِ اسْتِحْضَارِ مَكَانِ الْقَدَرِ غَلَبَتْ عَلَى اسْتِحْضَارِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الشَّرْطِ
لَا حَقَّاقُ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْأَشْرَاطُ كَانَتْ مَشْرُوطَةً بِشَرْطٍ لَمْ يَتَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فَيَدْعُ الْخَوْفُ بِغَيْرِ اشْتِرَاطِ لِقَدْ اشْتَرَطَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
اَلْمُنْهَى بِتَيْلٍ هُوَ مِنْ بَابِ التَّخْيِيلِ مِنَ الرَّائِي كَأَنَّهُ قَالَ فَرَعَا كَمَا نَاشَى أَنْ تَكُونَ الْقِيَامَةُ وَالْأَهْوُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَالِمٌ بِأَنَّ

ابن راشد عند الدارقطني وهذه طرق به ضد بعضها به ضايف مجموعها الجزم بذلك ولا معنى لتعليل من أعليه بتضعيف سفيان بن
 نجس بن وغيره فلو لم ترد في ذلك الرواية الاو زاحي لكات كانت كافية وقد ورد بالجهر وفيها عن علي بن مرفوعا وموقفا آخر به ابن
 خزيمة وغيره وقال به صاحب أبي حنيفة وأحمد واسحق وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهما من محدثي الشافعية وابن العربي
 من المالكية وقال الطبري بخير بين الجهر والاسرار وقال الاثمة الثلاثة يسرى في الشمس ويجهري في القمر واحتج الشافعي
 بقول ابن عباس قرأتموها من قراءة سورة ٢٠٠ البقرة لأنه لو جهر لم يحتج الى التقدير وعرض باحققال أن

يكون بعد صلاته وأجيب بأن
 الشافعي ذكر عليه صلوات ابن عباس
 انه صلى بحجب النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم في الكسوف ولم
 يسمع منه عرفا وصلاته اليه في
 من ثلاثة طرق أو ساندوا هامة
 وأجيب على تقدير جهتها بأن
 مثبت الجهر به قد رزأه
 فالأخذ به أولى وإن ثبت التعدد
 فيكون صلى الله عليه وآله وسلم
 فعل ذلك لبيان الجواز وهكذا
 الجواب عن حديث سمرة عند
 ابن خزيمة والترمذي لم نسمع له
 صوتا انه ان ثبت لا يدل على نفي
 الجهر قال ابن العربي والجهر
 عندي أولى لأنها صلاة جامعة
 ينادي لها ويخطب فأثبت
 العبد والاستسقاء وقال أبو
 يوسف ومحمد بن الحسن وأحمد
 ابن حنبل يجهري فيها وتسكوا بهذا
 الحديث (فأذا فرغ من قراءته
 كبر فركع وإذا رفع) رأسه (من
 الركعة قال سمع الله لمن حمده
 ربنا ولك الحمد) بالواو (ثم
 يعاود القراءة في صلاة الكسوف
 أربع ركعات في ركعتين

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من أيام أعظم عند الله سبحانه ولا أحب اليه
 العمل فيهن من هذه الايام العشرة أكثر وافيهن من التهنيل والتكبير والتحميد رواه
 أحمد وعن نبيسة الهذلي رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيام
 التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل رواه أحمد ومسلم والنسائي قال البخاري
 وقال ابن عباس واذا ذكروا الله في أيام معدودات أيام العشر والايام المعدودات أيام
 التشريق قال وكان ابن عمر وأبو هريرة يخرجان الى السوق في أيام العشر يكبران
 ويكبران باسم تكبيرهما قال وكان عمر يكبر في قيمته يعني فيسبغ به أهل المسجد فيكبرون
 ويكبر أهل الاسواق حتى يخرج معنى تكبيرا حديث ابن عمر أخرجه أيضا ابن أبي الدنيا
 والبيهقي في الشعب وأخرجه أيضا الطبراني في الكبير عن ابن عباس قوله ما من أيام
 العمل الصالح فيها في نظر البخاري ما العمل الصالح في أيام وفي رواية كريمة عن
 الكشميهني ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه قال في الفتح وهذا يقتضي
 نفي أفضلية العمل في أيام العشر على العمل في هذا الايام ان فسرت بأنها أيام التشريق
 وعلى ذلك جرى بعض شراح البخاري وزعم ان البخاري فسر الايام بالمهجمة في هذا
 الحديث بأنها أيام التشريق وفسر العمل بالتكبير لكونه أو ردا لما المذكور
 المتعلقة بالتكبير فقط وقال ابن أبي حمزة الحديث دال على ان العمل في أيام التشريق
 أفضل من العمل في غيرها قال ولا يعكر على ذلك كونها أيام عيد كما في حديث عائشة
 ولا ما صح من قوله انها أيام أكل وشرب كما في حديث الباب لان ذلك لا يمنع العمل فيها بل
 قد شرع فيها على العبادات وهو ذكر الله تعالى ولم يمنع فيها الا الصوم قال وسر كون
 العبادات فيها أفضل من غيرها ان العبادات في أوقات الغلة فاضلة على غيرها وأيام
 التشريق أيام غلة في الغالب فصار لا بد فيها من فضل على العباد في غيرها قال الحافظ
 وهو توجيه حسن الا ان المنقول يعارضه والسياق الذي وقع في رواية كريمة شاذ مخالف
 لما رواه أبو ذر وهو من الحفاظ عن الكشميهني وهو شيخ كريمة باقظ ما العمل في أيام
 أفضل منها في هذه العشر وكذا أخرجه أحمد وغيره عن غندر عن شعبة بالاسناد
 المذكور رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة فقال في أيام أفضل منه في عشر

ذی

وأربع سجدة) نصب أربع عطف على أربع السابق

(بسم الله الرحمن الرحيم أبواب سجود القرآن)
 الكريم والفسر فان العظم سقطت اليه له لابي
 ذر وغيره المستقلى باب ما جاء في سجود القرآن وسنها أي سجدة التلاوة وهي من السنن المؤكدة عند الشافعية لحديث ابن عمر
 عند أبي داود والحاكم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ علينا القرآن فاذا امر بالسجدة كبر وسجد وسجد ثمانية وقال
 المالكية هل هي سنة أو فضيلة قولان مشهوران وقال الحنفية واجبة لقوله تعالى واسجدوا لله واقربوا وطبق

الأمر للوجوب وعرض بان زيد بن ثابت قرأ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والنجم فلم يسجد زواه الشيطان وقول محمد
أمرنا بالسجود يعني للتلاوة فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلا إثم عليه واه البخاري ووردت في القرآن خمسة عشر
موضعاً لحديث عمرو بن العاص عند أبي داود والحاكم بإسناد حسن أقرأني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس عشرة
سجدة في القرآن منها ثلاث في المفضل وفي الحج سجدة واحدة وافقت الشافعية والحنفية على السجود في أربع عشرة منها إلا أن
الشافعية قالوا في الحج سجدة واحدة وليس سجدة من سجدة تلاوة والحنفية ٢٠١ عدوها الثانية الحج فيسجد في الاعراف

عقب آخرها والرعد عقب
والأصايل وفي النحل ويقعون
ما يؤمرون وفي الأسراء يؤيدهم
خشوعاً وفي مريم وبكيا وأولى
الحج ويقعون ما يشاء وثانيتها
الحج فلقطون وفي الفسرقان
وزادهم نقورا وفي النمل
العرش العظيم وعند الحنفية
وما يعاونون والم سجدة
لا يستكبرون وص وأتاب
ونصبت يسامون وعند المالكية
تعبدون وآخر النجم والانشقاق
لا يسجدون والعلق آخرها فلو
سجد قبل تمام الآية ولو بحرف
ليصح لأن وثانيتها إنما يدخل بتمامها
والمشهور عند المالكية وهو
القول القديم للشافعية أنها
أحدى عشرة فلم يعدوا ثانياً
الحج ولا ثلاثة المفضل لحديث
لم يسجد النبي صلى الله عليه وآله
وسلم في شيء من المفضل منه تحول
إلى المدينة وأجيب بأنه ضعيف
وناف وغير صحيح ومثبت وفي
حديث أبي هريرة عنه مسلم
سجدنا مع النبي صلى الله عليه
وآله وسلم إذا السماء انشقت

ذي الحجة وكذا رواه الدارمي عن سعد بن الربيع عن شعبة ووقع في رواية وكيع باللفظ
الذي ذكره المصنف وكذا رواه ابن ماجه عن طريق أبي معاوية عن الأعمش ورواه
الترمذي من رواية أبي معاوية وقال من هذه الأيام العشر وقد ظن بعض الناس أن
قوله في حديث الباب يعني أيام العشر تفسير من بعض الرواة لكن ما ذكرنا من رواية
الطحاوي وغيره ظاهر في أنه من نفس الخبر وكذا وقع في رواية القاسم بن أبي أيوب باللفظ
ما من عمل أركى عند الله ولا أعظم أجراً من خير يعمل في عشر الاضحية وفي حديث جابر
في صحيح أبي عوانة وابن خبان ما من أيام أفضل عند الله من عشر ذي الحجة ومن جملة
الروايات المصرحة بالعشر حديث ابن عمر المذكور في الباب فظهر أن المراد بالأيام في
حديث الباب عشر ذي الحجة قوله ولا الجهاد في سبيل الله يدل على تقرر فضيلة الجهاد
عندهم وكانهم استغادوه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم في جواب من سأله عن عمل
يعمل الجهاد فقال لا أجده كما في البخاري من حديث أبي هريرة قوله لا رجل هو على
حذف مضاف أي العمل لا رجل قوله ثم لم يرجع بشيء من ذلك أي فيكون أفضل من
العامل في أيام العشر أو مساوياً له قال ابن بطال هذا اللفظ يحتمل أمرين أن لا يرجع بشيء
من ماله وأن يرجع هو وان لا يرجع هو ولا ماله بأمر رزقه الله الشهادة وتعبه الزين ابن
المنير بأن قوله لم يرجع بشيء يستلزم أن يرجع بنفسه ولا بد أن انتهى قال الحافظ وهو تعقب
مردود فان قوله لم يرجع بشيء تنكر في سياق النفي فتم ما ذكره ووقع في رواية الطحاوي
وغندو وغيرهما عن شعبة وكذا في أكثر الروايات فلم يرجع من ذلك بشيء قال والحاصل
أن نفي الرجوع بالنفي لا يستلزم إثبات الرجوع بغير شيء بل هو على الاحتمال كما قال ابن
بطال انتهى ومعنى هذا الاختلاف على توجيه النفي المذكور إلى القيد فقط كما هو
الغالب فيكون هو المنتقى دون الرجوع الذي هو المقيد أو توجيهه إلى القيد والمقيد
فيتمتعيان معا ويدل على الثاني ما عند ابن أبي عوانة باللفظ الآمن عقر جواده وأهريق
دمه وفي رواية له الآمن لا يرجع بنفسه ولا ماله وفي حديث جابر الآمن عقر وجهه التراب
والحديث فيه تذييل أيام العشر على غيرها من السنة وتظهر فائدة ذلك فيمن تذر بصيام
أفضل الأيام وقد تقدم الجمع بين حديث أبي هريرة عنه مسلم خبر يوم طلعت فيه الشمس
يوم الجمعة وبين الأحاديث الدالة على أن غيره أفضل منه والحكمة في تخصيص عشر ذي

٢٦ نيل واقرأ باسم ربك وكان اسلام أبي هريرة سنة سبع من الهجرة وعبارة الفتح قد أجمع العلماء على أن
يسجد في عشرة مواضع وهي متوالية الثانية الحج وص وأضاف مالك ص فقط والشافعية في القديم ثمانية الحج فقط وفي الجديد
هي ومافي المفضل رهو قول عطاء وعن أحمد مثله في رواية وفي أخرى مشهورة زيادة ص وهو قول الليث واسحق وابن وهب
وابن حبيب من المالكية وابن المنذر وابن سريج من الشافعية وعن أبي حنيفة مثله يمكن ثمانية الحج وهو قول داود ورواه
ذلك أقوال أخرى منها عن عطاء بطريق إساق الجيع الثانية الحج والانشقاق وقيل بإسقاطها وإسقاط ص أيضاً وقيل بالجمع

مشروع ولكن العزائم الاعراف وسبحان وثلاث المفضل وروى عن ابن مسعود وابن عباس الم تنزل وحده تنزل والنجم
واقرا وعن سعيد بن جبيرة مشددا باسقاط اقرا وعن عبيد بن عمير مثله لكن باسقاط النجم واثبت الاعراف وسبحان وعن علي
ناور وفيه الامر بالسجود عزيمة وقيل يشرع السجود عند كل لفظ وقع فيه الامر بالسجود والتمت عليه أو الثناء على
فاعله أو سبق مساق المدح وهذا يبلغ عددا كبيرا وقد أشار اليه أبو محمد بن النشاب في قصيدته الاغاربة انتهى (عن
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قرأ ٢٠٢ النبي صلى الله عليه وآله وسلم النجم بحكمة فسجد فيها) أي في آخرها (ومسجد

من معه غير شيخ) هو امية بن خلف
مما البخاري في تفسير سورة
النجم أو الوليد بن المغيرة أو عتبة
ابن زبيدة كما في سيرة ابن ابي حنيفة أو
الوليد بن المغيرة أو عتبة بن زبيدة
بالشك كما في تفسير سعيد وفيه ما
نظر ذكره في الفتح أو أبو حنيفة
سعيد بن العاصي أو أبو لهب أو
المطلب بن أبي وداعة والاول
أصح (أخذ كفامن حصي أو
تراب ورفعه الى جبينه) وفي
سورة النجم فسجد عليه (وقال
يكفيني هذا) قال ابن مسعود
(فرايته) أي الشيخ المذكور
(بعد ذلك قتل كافرا) أي يندر
وبدا البخاري بالنجم لانها أول
سورة أنزلت فيها سجدة كما عنده
في رواية اسرئيل والسابق من
اقرا أو ثلها وأما بقيتها فبعد
ذلك بدليل قصة أبي جهل في نهيه
صلى الله عليه وآله وسلم عن
الصلاة ورواه هذا الحديث ما بين
بصري وواسطي وكوفي وفيه
رواية الرجل عن زوج أمه
لان غندرا ابن امرأة شعبة
والحديث والعنفسة والقول

الحجة بهذه المزينة اجتماع امهات العبادات فيها الحج والصدقة والصيام والصلاة ولا يتأتى
ذلك في غيرها وعلى هذا هل تخصيص الفضل بالخارج أو بعم المقيم فيه احتمال وقال ابن بطال
المراد بالعمل في أيام التشريق التكبير فقط لانه ثبت ان أيام أكل وشرب وبطلان
وثبت تحريم صومها وروى فيها اباحة الله وبالحجrab ونحو ذلك فدل على تفريقها لذلك
مع الحظ على الذكر والمشروع منه فيها التكبير فقط وتعبه الزين بان العمل انما
يفهم منه عند الاطلاق العبادة وهي لا تنافي استيفاء حفظ النفس من الاكل وسائر ما
ذكر فان ذلك لا يستغرق اليوم واليلة وقال الكرماني الحظ على العمل في أيام
التشريق لا يخصص في التكبير بل المتبادر الى الذهن منه انه المناسك من الرمي وغيره
الذي يجتمع مع الأكل والشرب انتهى والذي يجتمع مع الأكل والشرب لكل أحد
من العبادة الزائدة على مفروضات اليوم واليلة هو الذكر المأمور به وقد فسر بالتكبير
كما قال ابن بطال وأما المناسك فمختصة بالحج ويؤيد ذلك ما وقع في حديث ابن عمر
المذكور في الباب من الامر بالاكتفاء من التلليل والتكبير وفي البيهقي من حديث
ابن عباس فأكثر وافيه من التلليل والتكبير ووقع من الزيادة في حديث ابن عباس
وان صيام يوم منها يعدل صيام سنة والعمل بسبع مائة ضعف ولترمذي عن أبي هريرة
يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وتوقيام كل ليلة فيها بقيام ليلة القدر لكن استناده
ضعيف وكذا اسناد حديث ابن عباس قبيح قال ابن عباس هذا الاثر وصله عبد بن
حميد وفيه الايام المعدودات أيام التشريق والايام المعلومات أيام العشر وروى ابن
مردويه عن ابن عباس ان الايام المعلومات هي التي قبل يوم التروية ويوم التروية
ويوم عرفة والمعدودات أيام التشريق قال الحافظ واسناده صحيح وظاهره ادخال يوم
العيد في أيام التشريق وقد روى ابن أبي شيبعة عن ابن عباس أيضا ان المعلومات يوم
التحرر وثلاثة أيام بعده ورجح الطحاوي هذا القول تعالى اي ذكر واسم الله في أيام
معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام فانه يشعر بان المراد أيام النحر قال في الفتح وهذا
لا يمنع تسمية أيام العشر بمعلومات ولا أيام التشريق بمعدودات بل تسمية أيام التشريق
معدودات متفق عليه لقوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات الآية وهكذا قال
المهدي في البحران أيام التشريق هي الايام المعدودات اجماعا وقيل انها سميت

وأخرجه البخاري أيضا في هذا الباب وفي مبعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمغازي والتفسير معدودات

وأوداد والنسائي فيه أيضا (عن ابن عباس رضي الله عنهم ما قال) السجود في سورة (ص ليس من عزائم السجود) أي من
المأمور بها والعزم في الاصل عقد القلب على الشيء ثم استعمل في كل أمر محتوم وفي الاصطلاح ضد الرخصة وهي ما ثبتت على
خلاف الدليل لعذر وفي الفتح المراد بالعزائم ما وردت العزيمة على فعلها كصيغة الامر مثله انما على ان بعض المندوبات
أكد من بعض عذر من لا يقول بالوجوب وقد روى ابن المنذر وغيره عن علي بن ابي حمزة عن الحسن ان العزائم جيم والنجم واقرا

والم تنزيل وكذا ثبت عن ابن عباس في الثلاثة الاخر وقيل الاعراف وسبحان وحده الم أخرجه ابن أبي شيبة (وقد رأيت
الذي صلى الله عليه وآله وسلم يسجد فيها) موافقة لآخيه داود عليه السلام وشكر القبول بقبولته وللنسائي من حديث
ابن عباس قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد في ص وقال يسجد هاداد وقبوة ونسجد هاشكرا وفي حديث أبي سعيد
الخدري عند أبي داود باسناد صحيح على شرط البخاري خطبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوما فقرأ ص قلنا امر بالسجود
تسبنا أي تمينا ناله فلما رأنا قال انما هي قوبة تنبي ولكن قد استعدتم ٢٠٣ للسجود فنزل وسجد فيسجد السجود لصلنا

ذكر وعند البخاري في تفسير
سورة ص من طريق مجاهد قال
سألت ابن عباس من أين سجدت
فقال أوما نقرأ ومن ذريته داود
وسليمان أولئك الذين هدى الله
فهم ادهم اقتده في هذا انه
استتب مشروعية السجود

فيها من الآية وفي حديث ابي
انه أخذ عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم ولا تعارض بينهما
لاحتمال ان يكون استقاده من
الطريقين وزاد في احاديث
الانبياء من طريق مجاهد ايضا
فقال ابن عباس نبيكم من أمران
يقعدى بهم فاستتب منه وجه
سجود النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فيهما من الآية والمعنى اذا
كان نبيكم أمورا بالاقتداء بهم
فانت أولى وانما أمره بالاقتداء
بهم ليس بأكمل بجميع فضائلهم
الجليلة وخصائيلهم الخبيثة وهي
نعمه ليس وراءها نعمة فيجب
عليه الشكر لذلك قال في الفتح
وسبب ذلك كون السجدة التي
في ص انما وردت بلفظ الركوع
فلولا التوقيف ما ظهر ان فيها

عدودات لانها اذا زيد عليها شيء عد ذلك حصرا أي في حكم حصص العدد وقد وقع
الخلاص في أيام التشريق فقتضى كلام أهل اللغة والفقه ان أيام التشريق ما بعد يوم
النحر على اختلافهم هل هي ثلاثة أو يومان لكن ما ذكره من سبب تسميته بذلك يقتضى
دخول يوم العيد فيه او قد حكى أبو عبيد ان فيه قولين أحدهما لانهم كانوا يشرقون فيها
لحوم الاضاحي يقدمون ويبرزونها للشمس ثانيها لانها كلها أيام تشرىق لصلاة يوم
النحر فصارت تسمى اليوم النحر قال وهذا أعجب القولين الى ان قال الحافظ وأظنه أراد
ما حكاه غيره ان أيام التشريق سميت بذلك لان صلاة العيد انما تصلى بعد ان تشرق
الشمس وعن ابن الأعرابي قال سميت بذلك لان الهدايا والاضاحيا لا تشرىق حتى تشرق
الشمس وعن يعقوب بن السكيت قال هو من قول الجاهلية ان تشرق كبر كبر كبر أي
ندفع للنحر قال الحافظ وأظنهم اخرجوا يوم العيد منها شهرته بل عقب يخصه وهو العيد
والانتهى في الحقيقة تبعه في التسمية كما بين من كلامهم ومن ذلك حديث على عليه
السلام لاجعة ولا تشرىق الا في مصر جامع أخرجه أبو عبيد باسناد صحيح اليه موقوفا
ومعناه لاصلاة الجمعة ولا صلاة عيد قال وكان أبو حنيفة يذهب بالتشريق في هذا الى
التكبير في دبر الصلاة يقول لتكبير الا على أهل الامصار قال وهذا المجد أحد ايعرفه
ولا وافقه عليه صاحباه ولا غيرهما ومن ذلك حديث من ذبح قبل التشريق فليهدأ أي
قبل صلاة العيد رواه أبو عبيد من مرسل الشعبي ورجاله ثقات وهذا كما يدل على ان
يوم العيد من أيام التشريق قوله وكان ابن عمر وأبو هريرة الخ قال الحافظ لم أره موصولا
وقد ذكره البيهقي معلنا عنهم ما وكذا البغوي قوله وكان عمر الخ رسله سعيد بن منصور
وأبو عبيد وقوله ترجع بثقل الجيم أي تضطرب وتكرك وهي مبالغته في اجتماع رفع
الاصوات وقد ورد فعل تكبير التشريق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند البيهقي
والدارقطني انه صلى الله عليه وآله وسلم كبر بعد صلاة الصبح يوم عرفة الى العصر آخر
أيام التشريق وفي اسناده عمرو بن بشر وهو متروك عن جابر الجعفي وهو ضعيف عن
عبد الرحمن بن سابط قال البيهقي لا يحتج به عن جابر بن عبد الله وروى من طريق أخرى
مختلفة أخرجهما الدارقطني مدارها على عبد الرحمن المذکور واختلف فيها في شيخ
جابر الجعفي ورواه الحاكم من وجه آخر عن فطر بن خليفة عن أبي الفضل عن علي

سجدة وفي الحديث التحديت والنعنة والقول وأخرجه أيضا في احاديث الانبياء وأبو داود والترمذي في الصلاة والنسائي
في التفسير (وحديثه) أي حديث ابن عباس (رضي الله عنهم) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسجد بالتكبير تقدم قريبا من
رواية ابن مسعود وزاد في هذه الرواية وسجد معه المسلمون والمشركون أي الحاضر منهم لما سمعوا ذلك طواغيتهم اللات
والعزى ومناة الذممة الاخرى لا لما قيل مما لا يصح انه أتى على آلهتهم وكيف يتصور ذلك وقد أدخل ههنا الانكار على
الاستحباب بعد الفاء في قوله في السورة أقرأ يتم المستدعية لانكار فعل الشرك والمعنى أتجملون هؤلاء أي اللات والعزى ومناة

شركا فافخبروني بما سمعتموه من آلهة و ما هي الا أسماء تسميتموها بغير د الهوى لاعتجة أنزل الله بها قال القسطلاني
 [وفي كتابي المواهب اللدنية من ذلك ما يكتفي ويشفي (و) كذا مسجده صلى الله عليه وآله وسلم (الحن والانس) هو من باب
 الابدال بعد التفصيل كما في قوله تعالى تلك عشرة كاملة قاله السكرماني وزاد صاحب الامع الصبيح أو تفصيل بعد اجمال
 لان كلا من المسلمين والمشر كين شامل للانس والحن قال في الفتح وكان ابن عباس استند في ذلك الى اخبار النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم امام شافهة له واما بواسطة لانه لم يحضر القصة اصغره وايضا فهو من الامور التي لا يطلع عليها الانسان

وعمر قال وهو صحيح وصح من فعل عمرو على وابن عباس وابن مسعود وأخرج
 الدارقطني عن عثمان انه كان يكبر من ظهر يوم النحر الى صبح يوم الثالث من أيام
 التشريق وأخرج أيضا هو والبيهقي عن ابن عمر وزيد بن ثابت انهما كانا يذعلان ذلك
 وجاء عن ابن عمر خلاف ذلك رواه ابن أبي شيبة وأخرج الدارقطني عن جابر وابن عباس
 انهما كانا يكبران ثلاثا ثلاثا بسندين ضعيفين وقال ابن عبد البر في الاستذكار صرح عن
 عمرو على وابن مسعود انهما كانا يكبرون ثلاثا ثلاثا كبر الله أكبر الله أكبر وقد
 حكى في البحر الاجماع على منعه وعية نكبر التشريق الا عن الكشي قال ولا وجه له وقد
 اختلف في محله فحكى في البحر عن علي وابن عمر والعترة والثوري وأحمد بن حنبل
 وأبي يوسف ومحمد وأحد أقوال الشافعي ان محله عقيب كل صلاة من فجر عرفة الى آخر
 أيام التشريق وقال عثمان بن عفان وابن عباس وزيد بن علي ومالك والشافعي في أحد
 أقواله بل من ظهر النحر الى فجر الخامس وقال الشافعي في أحد أقواله بل من مغرب يوم
 النحر الى فجر الخامس وقال أبو حنيفة من فجر عرفة الى عصر النحر وقال داود والزهري
 وسعيد بن جبيرة من ظهر النحر الى عصر الخامس قال في الفتح وفيه اختلاف بين العلماء
 في مواضع فتنهم من خص التكبير على اعقاب الصلوات ومنهم من خص ذلك بالكتوبات
 دون الثوافل ومنهم من خصه بالرجال دون النساء وبالجماعة دون المنفرد وبالموذاة دون
 المقضية وبالمتقيد دون المسافر وساكن المصردون القرية قال وللعلماء أيضا اختلاف في
 ابتدائه وانتهائه فقبل من صبح يوم عرفة وقبل من ظهره وقبل من عصره وقبل من صبح
 يوم النحر وقبل من ظهره وقبل في الانتهاء الى ظهر يوم النحر وقبل الى عصره وقبل الى
 ظهره ثانيه وقبل الى صبح آخر أيام التشريق وقبل الى ظهره وقبل الى عصره قال
 حكى هذه الأقوال كلها النووي الا الثاني من الانتهاء وقد رواه البيهقي عن أصحاب
 ابن مسعود ولم يثبت في شيء من ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث وأصح
 ما ورد فيه عن الصحابة قول علي وابن مسعود انه من صبح يوم عرفة الى آخر أيام منى
 أخرجهما ابن المنذر وغيره وأما صفة التكبير فاصح ما ورد فيه ما أخرجه عبد الرزاق
 بسند صحيح عن سلمان قال كبروا الله أكبر الله أكبر الله أكبر كبيراً ونقل عن سعيد بن
 جبيرة ومجاهد وعبد الرحمن بن أبي ليلى أخرجه القرطبي في كتاب العيدين من طريق

الابتواقين وتجويزانه كثر له
 عن ذلك بعيد لانه لم يحضرها
 قطعاً انتهى (عن زيد بن ثابت
 رضي الله عنه أنه قرأ على النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم والنجم
 فلم يسجد فيها) لبيان الجواز لانه
 لو كان واجبا الامر بالسجود قال
 الحافظ وهذا أرجح الاحتمالات
 وبه جزم الشافعي وقد روى البزار
 والدارقطني بإسناد رجاله ثقات
 عن أبي هريرة ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم سجد في سورة
 النجم وسجد فنام معه وعند ابن
 مردويه في التفسير عن أبي سلمة
 ابن عبد الرحمن أنه رأى أبا هريرة
 يسجد في خاتمة النجم فسأله فقال
 انه رأى النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم يسجد فيها وأبو هريرة إنما
 أسلم بالدينة وأما قول ابن القصار
 ان الامر بالسجود في النجم
 ينصرف الى الصلاة فردود فعله
 ورواه هذا الحديث مديون
 الشيخ البخاري وفيه التحديث
 والاخبار والعنونة والسؤل
 وأخرجه الضاري في سجود
 القرآن ومسلم في الصلاة وكذا أبو

داود والترمذي وقال حسن صحيح والنسائي (عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قرأ اذا السماء انشقت فسجد
 به ما قبل له في ذلك) القائل أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (فقال لولم أر النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسجد لم أسجد) قال
 في الفتح وعلى التثنية فيمكن ان يتسلك به من لا يرى السجود في الصلاة أما تركه كما مطلقا فلا يدل على بطلان المدعى ان أبا
 سلمة وأبا رافع لم ينازعا بأهريرة بعد ان أعلمهما بالسنة في هذه المسئلة ولا احتج عليه بالعمل على خلاف ذلك قال ابن عبد البر
 وأي عمل يدعي مخالفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانطلاق الراشدين بعده (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان النبي

صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ علينا السورة فيها السجدة قبله وسجد معه (حتى ما يجد أحدا) أي بعضنا (موضع جبهته) أكثر الساجدين وضيق المكان وقد روى البيهقي بإسناد صحيح عن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه قال إذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم على ظهر أخيه أي ولو بغير أذنه مع أن الأمر فيه يسير حاله في المطلب ولا بد من إمكانه مع القدرة على رعاية هيئة الساجدين أن يكون على مرتفع والمسجد عليه في مخفض وفيه قال أجود المكوفون وقال مالك يسجد فإذا رجعوا سجدوا وإذا قلنا يجوز السجود في الفرض فهو أجوز في سجود القرآن لأنه ٢٠٥ سنة وذلك فرض (بسم الله الرحمن الرحيم)

• (أبواب تقصير الصلاة) • أي

تقصير الفرض الرباعي إلى ركعتين في كل سفر طويل مباح طاعة كان كسفر الحج أو غيرها ولو مكروها كسفر تجارة تخفيفا على المسافر لما يلحقه من تعب السفر والاصل فيه قوله تعالى وإذا ضربتم في الأرض قال يعلى بن أمية قالت لعمرانما قال الله تعالى ان خفيتم وقد آمن الناس

فقال عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته رواه مسلم فلا قصر في الصبح والمغرب وقيل ابن المنذر وغيره الاجماع عليه ولا في سفر معصية خلافا لابي حنيفة والثوري حيث أجازاه في كل سفر وفي شرح المسند لابن الاثير كان قصر الصلاة في السنة الرابعة من الهجرة وفي تفسير الشعلي قال ابن عباس أول صلاة قصرت صلاة العصر قصرها صلى الله عليه وآله وسلم بعسقلان في غزوة أنمار (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال

يزيد بن أبي لزناد عنهم وهو قول الشافعي وزاد الله الحمد وقيل يكبر ثلاثا ويزيد لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ وقيل يكبر ثنتين بعدهما لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد جاء ذلك عن عمرو بن مسعود وفيه قال أجودوا حتى وقد أحدث في هذا الزمان زيادة في ذلك لأصلها انتهى كلام الفتح وقد استحسن البعض زيادات في تكبير التثنية لم ترد عن السلف وقد استوفى ذلك الامام المهدي في البحر والظاهر ان تكبير التثنية لا يختص استحبابه بعقب الابلوت بل هو مستحب في كل وقت من تلك الايام كما يدل على ذلك الاثر المذكور

• (كتاب صلاة الخوف) •

• (باب الانواع المروية في صفتها) •

(عن صالح بن خوات عن علي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم ذات الرقاع الطائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فصلى بالنبي معه ركعة ثم ثبت قائما فأتوا لانفسهم ثم اصرفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاتهم فأتوا لانفسهم فلم يمسهم رواء الجماعة الا ابن ماجه وفي رواية للجماعة عن صالح بن خوات عن سهل بن أبي حنثة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمثل هذه الصفة) قوله عن علي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قيل هو سهل بن أبي حنثة كما وقع في الرواية الاخرى وقد أخرج البيهقي وابن منده في المعرفة الحديث عن صالح بن خوات عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيمكن أن يكون هو الميمم قوله يوم ذات الرقاع هي غزوة نجد التي بها التبي صلى الله عليه وآله وسلم جمعان غطفان فتوافقوا ولم يكن بينهم قتال وصلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأصحابه صلاة الخوف وسميت ذات الرقاع لانها نقتبأ قد أمهم فلم يفعوا على أرجلهم المخرق وقيل ان ذلك الحمل الذي غزوا به هجارة مختلفة الالوان كالرقاع المختلفة والحديث يدل على أن من صفت صلاة الخوف أن يصلى الامام في الثنائية بطائفة ركعة ثم ينتظر حتى يتموا لانفسهم ركعة ويذهبوا فيقوموا وجاء العدو ثم تأتي الطائفة الاخرى فيصلون معه الركعة الثانية ثم ينتظر حتى يتموا لانفسهم ركعة ويصلون بهم وقد حكى في البحر ان هذه الصفة صلاة الخوف

أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي في فتح مكة (تسعة عشر) أي يوما بآله زاد في اغازي عن عاصم وحده بمكة وكذا رواه ابن المنذر عن عكرمة وقد رواه أبو داود ومن هذا الوجه بلفظ سبعة عشر وآله أيضا من حديث عمران بن حصين غزوة مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح فقام بمكة ثمانين ليلة لا يصلى الا ركعتين قال في المجموع في سنده من لا يحتج به لكن رجحه الشافعي على حديث ابن عباس تسعة عشر ولا يداود أيضا عن ابن عباس أقام صلى الله عليه وآله وسلم بمكة عام الفتح خمس عشرة بقصر الصلاة وضعتها النوى في الخلاصة قال ابن حجر وليس بجيد لان رواياتها ثقات ولم ينقلها ابن ابي حنيفة

فقد أخرجهما الشافعي عن رواية غير الربيع مالك عن عتبة الله كذلك واذا ثبت أنها صحيحة فليجعل على أن الراوي ظن أن الأصل رواية سبع عشرة فبذلك من أيوى الدخول والخروج فذكر أنها خمسة عشر انتهى واقتضى ذلك أن رواية تسعة عشر أرجح الروايات وهذا أخذناه عن ابن راهويه وريحها أيضا أنها أكثر ما وردت به الروايات الصحيحة وقال البيهقي أصح الروايات فيه رواية ابن عباس وهي التي ذكرها البخاري ومن ثم اختارها ابن الصلاح والسبكي ويمكن الجمع كما قاله البيهقي بأن راوى تسعة عشر عن أيوى الدخول والخروج وراوى ٢٠٦ سبعة عشر لم يعدهما وراوى ثمانى عشرة عدأ أحدهما وهذا الجمع يشكل

قال بها على وابن عباس وابن مسعود وابن عمر وأبو هريرة وزيد بن ثابت وأبو موسى وسهل بن أبي حنيفة والهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو العباس قال النووي وبها أخذ مالك والشافعي وأبو ثور وغيرهم انتهى وقد أخذ بكل نوع من أنواع صلاة الخوف الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طائفة من أهل العلم كما سيأتى والحق الذى لا محيص عنه أنها جازية على كل نوع من الأنواع الثابتة وقد قال أحمد بن حنبل لأعلم في هذا الباب حديثنا الصحيح فلا وجه للاختلاف في بعض ما صح دون بعض إذا لم يشك أن الاختلاف بأحد هاتين نقطتيهما محض وقد اختلف في عدد الأنواع الواردة في صلاة الخوف فقال ابن القصار المالكي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاها في عشرة مواطن وقال النووي أنه يبلغ مجموع أنواع صلاة الخوف ستة عشر وجهها كلها جازية وقال الخطابي صلاة الخوف أنواع صلاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أيام مختلفة وأشكال متباينة يصرى في كلها ما هو أحوط للصلاة وأبلغ في الحرمة فهي على اختلاف صورها متفقة المعنى وسر دابن المنذر في صفتها ثمانية أوجه هو كذا ابن حبان وزادنا ما قال ابن حزم صح فيها أربعة عشر وجهها وبينها في جزء مفرق وقال ابن العربي جاء فيها روايات كثيرة أصحها ست عشرة رواية متفقة ولم يبينها وقديمتها العرا في شرح الترمذي وزاد وجهها آخر فصارت سبعة عشر وجهها وقال في الهدى أصولها ست صفات وباعها بعضهم أكثر هؤلاء كما رأوا واختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجهها فارت سبعة عشر لكن يمكن أن تتداخل أفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانما هو من اختلاف الرواة قال الحافظ وهذا هو المعتمد وقال ابن العربي أيضا صلاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أربعة عشر مرة مرة وقال أحمد ثبت في صلاة الخوف ستة أحاديث أو سبعة أي ما فعل المرمز وما إلى ترجيح حديث سهل بن أبي حنيفة وكذا رجحه الشافعي ولم يختر الحق شيئا على نفيه قال الطبري وغير واحد منهم ابن المنذر قال النووي ومذهب العلماء كافة أن صلاة الخوف مشروعة اليوم كما كانت الأبا يوسف والمزني فقال لا تشرع بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى وقال بقولهما الحسن بن زياد واللؤلؤى من أصحابه وإبراهيم بن عليه كافي الفتح واستدلوا بجملة قولهم فله تعالى وإذا كنت فيهم فآلت لهم الصلاة وأجاب الجمهور عن ذلك بأن شرط كونه صلى الله عليه وآله وسلم فيهم انما ورد لبيان الحكم لا لوجوده والتقدير

على قولهم بقصر ثمانية عشر غير أيوى الدخول والخروج انتهى وأخذ الثوري وأهل الكوفة برواية خمس عشرة لكونها أقل ما ورد فيجعل ما زاد على أنه وقع اتفاقا وأخذ الشافعي بحديث عمر بن حصين لكن محله عنده فيمن لم يزمع الإقامة فإنه إذا مضت عليه المدة المذكورة وجب عليه الاتمام فان أزمع الإقامة في أول الحلال على أربعة أيام أتم على خلاف بين أصحابه في دخول أيوى الدخول والخروج فيها أولا ووجه حديث أنس الذي يليه (يقصر) الصلاة الرباعية لأنه كان مترددا متى تمهاله فخرج حاجته وهو أن يجلس هو أو من ارتحل ويقصر بضم الماد وضبطها المنذرى بضم الميم وتشديد الصاد من التقصير فحين إذا سافرنا) فإقنا (تسعة عشر) يوما (قصرنا) الصلاة الرباعية وذلك عند توقع الحاجة يوما فيوما (وان زدنا) في الإقامة على تسعة عشر يوما (اتمنا) الصلاة

أربعة قال في الفتح ظاهره أن السفر إذا زاد على تسعة عشر لزمنا الاتمام وليس ذلك المراد وقد صرح أبو يعلى بين عن شيخان عن أبي عوانة في هذا الحديث بالمراد ولفظه إذا سافرنا فإقنا في موضع تسعة عشر ويؤيده صدر الحديث وهو قوله أقام وللترمذي من وجه آخر عن عاصم فإذا ألقنا أكثر من ذلك صلينا أربعة انتهى وفي الهدى أهمية وإذا أقام بلمد مترددا قصر إلى عشرين يوما انتهى أي ثم يتم لأن من حطره بدار إقامة فقد ذهب عنه حكم السفر وفارقه المشقة فلولا أن الشارع سمى من أقام كذلك مسافرا قال أنموأيا أهل مكة فإنا قوم سفر لما كان حكم السفر ثابتا به فالواجب الاقتصار في القصر على

المقدار الذي سوغه الشارع وما زاد عليه فلهما سفر حكم المقيم يجب عليه أن يتم صلاته لأنه مقيم لا مسافر وأخرج أحمد وأبو داود ومن حديث جابر قال أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة ثمانية عشر ليلة بقصر الصلاة وأخرجه أيضاً ابن حبان والبيهقي وصححه ابن حزم والنووي فوجب عليه أن أنقصر على هذا المقدار ونتم بعد ذلك قال الشوكاني في الدراري المضيئة ولله در الخطيب ابن عباس رضي الله عنهما ما أفقهه وما أفهمه للمقاصد الشرعية ثم ذكر حديث الباب وقال هذا هو الفقه الدقيق والنظر المبني على تحقيق ولو قال له جابر أقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثمانية عشر ليلة نقصر الصلاة

لقال بوجوب ذلك قال وفي المسئلة
مذهب هذا أربعمائة انتهى
ورواة هذا الحديث ما بين مصر
وواسطى وكوفي ومدني وفيه
ثلاثة من التابعين وفيه الحديث
والعنفة والقول وأخرجه أيضاً
في المغازي وأبو داود والترمذي
وابن ماجه في الصلاة (عن أنس
رضي الله عنه) قال (خرجنا مع
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
من المدينة) يوم السبت بين
الظهر والعصر نحو ليلتين
من ذي القعدة وعندهم مسلم إلى
الحج (إلى مكة فكان) صلى الله
عليه وآله وسلم (يصلي) الفرائض
(ركعتين ركعتين) أي إلى المغرب
رواه البيهقي (حتى رجعنا إلى
المدينة قبل له) أي لأنس والقائل

بين لهم بقوله لا يكون أو نزع من القول كما قال ابن العربي وغيره وقال ابن المنير الشرط
إذا خرج من حج التعليم لا يكون له مهوم كالخوف في قوله تعالى أن تقهر وأمن الصلاة
أن خففتم وقال الطحاوي كان أبو يوسف قد قال مرة لا تصلي صلاة الخوف بعد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وزعم أن الناس انما صلوا له معه صلى الله عليه وآله وسلم الفضل
الصلاة معه قال وهذا القول عندنا ليس بشئ انتهى وأيضاً الأصل تساوي الأمة
في الأحكام المشروعة فلا يقبل التخصيص بقوم دون قوم الإبداء واجتج عليهم الجمهور
باجتماع الصحابة على فعل هذه الصلاة بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبقول
النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وعموم منطوق هذا الحديث مقدم
على ذلك المفهوم وقد اختلف في صلاة الخوف في الحضر فرفع من ذلك ابن المباحثون
والهادوية وأجازوه الباؤون احتج الأولون بقوله تعالى إذا حضر بهم في الأرض فليس
عليكم جناح أن تصروا من الصلاة ورد بها تقدم في أبواب صلاة المسافرين واحتجوا
أيضاً بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعلها إلا في سفر ورد بان اعتبار السفر وصف
طردي ليس بشرط ولا سبب والألزام أن لا يصلي إلا عند الخوف من العدو والكانر وأما
الاحتجاج بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصلها يوم الخندق وفات عليه العصر
وقضاها بعد المغرب ولو كانت جائزة في الحضر لفعلها فيجيب عنه بأن ذلك كان قبل
نزول صلاة الخوف كما رواه النسائي وابن حبان والشافعي وقد تقدم الكلام على هذا
في باب التعريب في قضاء الفوائت * (نوع آخر) * (عن ابن عمر رضي الله عنه قال

صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف بأحدى الطائفتين ركعة
والطائفة الأخرى مواجهة للعدو ثم انصرفوا وقاموا في مقام أصحابهم مقبلين على
العدو وجاءوا ولئن ثم صلى بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركعة ثم سلم ثم قضى هؤلاء
ركعة وهؤلاء ركعة متتابعين عليه) الحديث فيه أن من صفة صلاة الخوف أن يصلي الإمام
بطائفة من الجيش ركعة والطائفة الأخرى تواجه تجاه العدو ثم تنصرف الطائفة
التي صلت معه الركعة وتقوم تجاه العدو وتأتي الطائفة الأخرى فتصلي معه ركعة
ثم تقضي كل طائفة لنفسها ركعة قال في الفتح وظاهر قوله ثم قضى هؤلاء ركعة وهؤلاء

وأصحابه لصح رابعة الحديث فلا شك أنه خرج من مكة صبح لرباع عشر فتكون مدة الإقامة بمكة يوماً واحداً عشرة أيام
كما قال أنس وتكون مدة إقامته بمكة أربعة أيام سواء أعلانه خرج منها في اليوم الثامن فصلى الظهر يعني ومن ثم قال الشافعي
أن المسافر إذا أقام ببلد قصر أربعة أيام وقال أحمد إحدى وعشرين ليلة واختلاف العلماء في ذلك على أقوال كثيرة ذكرها
في الفتح وقال أبو حنيفة يجوز القصر ما لم ينو الإقامة خمسة عشر يوماً والأولى ما ذكرناه وفيه أن الإقامة في أثناء السفر
تسمى إقامة وإطلاق اسم البلد على ما جاورها وقرب منها الآن منى وعرفة ليسا من مكة أما عرفة فلا يخرج الحرم فليست

عن مكة قطعاً وأما في فقهها واحتمال الظاهر أنها ليست من مكة إلا أن قلنا إن أهم مكة يشمل جميع الحرم قال أحمد
ابن حنبل ليس لحديث أنس وجه إلا أنه حسب أيام أقامته صلى الله عليه وآله وسلم في حجته منذ دخل مكة إلى أن خرج
منها لا وجه له إلا هذا وقال المحب الطبري أطلق على ذلك أقامته بمكة لأن هذه مواضع النسك وهي في حكم التابع لمكة لأنها
المقصودة بالاصالة لا يتجه سوى ذلك كما قال الامام أحمد وزعم الطحاوي أن الشافعي لم يسبق إلى أن المسافر يصير نية
أقامته أربعة أيام مقيماً وقد قال أحمد نحو ٢٠٨ ما قال الشافعي وهي رواية عن مالك ورواه هذا الحديث الأربعة

كالهم بصريون وفيه الحديث
والسمع والقول وأخرجه
البخاري أيضاً في المغازي ومسلم
في الصلاة وكذا أبو داود
والترمذي وابن ماجه وأخرجه
النسائي فيها وفي الحج (عن ابن
جرير رضي الله عنه ما قال صليت
مع النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) أي وغيره كما في مسلم
الرابعة (ركعتين) للسفر
(و) كذا مع (أي بكر وعمر
وعثمان) رضي الله عنهم (صدرا
من أمارته) أي من أول خلافته
وكانت مدتهم اثمان سنين أو ست
سنين (ثم أتتها) بعد ذلك وعند
مسلم ثم إن عثمان صلى أربعاً
وكان ابن عمر إذا صلى مع الامام
صلى أربعاً وإذا صلى وحده
صلى ركعتين قال القسطلاني
لأن الاتمام والقصر جائزان
ورأى ترجيح طرف الاتمام لما
فيه من المشقة انتهى واختار
السلف في المقيم يعني هل يقصر
أو يتم بناء على أن القصر بها
الاستغناء والنسك واختار المالكي
تماماً حتى أهل مكة وعرفة

ركعة أنهم أتوا في حالة واحدة ويحتمل أنهم أتوا إلى التعاقب قال وهو الراجح من
حيث المعنى والائتسار لم تضيع الحراسة المطلوبة بوقفة وإفراد الامام وحده وبرجحه
ما رواه أبو داود من حديث ابن مسعود ولقظه ثم سلم وقام هو لأى الطائفة الثانية
فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلوا ثم ذهبوا ورجع أولئك إلى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة
ثم سلوا قال وظاهره أن الطائفة الثانية والت بين ركعتيها ثم أتت الطائفة الأولى
بعدها قال النووي وبهذا الحديث أخذ الأوزاعي وأشهب المالكي وهو جائز عند
الشافعي وقال في الفتح وبهذه الكيفية أخذ الحنفية وحكي هذه الكيفية في البحر عن
محمد وأحمدى الروايتين عن أبي يوسف واستدل بقوله طائفة على أنه لا يشترط استواء
الفرقتين في العدد لكن لا بد أن تكون التي تحرس تحصل الثقة بهما في ذلك قال
في الفتح والطائفة تطلق على القليل والكثير حتى على الواحد فلو كانوا ثلاثة ووقع لهم
الخطوف جاز لأحدهم أن يصلي بواحد ويحرس واحد ثم يصلي الآخر وهو أقل ما يتصور
في صلاة الخطوف جماعة انتهى وقد رجح ابن عبد البر هذه الكيفية الواردة في حديث
ابن عمر على غيرها لقوة الاسناد ولما وافقه الأصول في أن المأموم لا يتم صلاته قبل سلام

إمامه * (نوع آخر) * (عن جابر رضي الله عنه قال شهدت مع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم صلاة الخطوف فصعدنا صفيين خلفه والعدو بيننا وبين القبلة فكبر النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فكبرنا جميعاً ثم ركع وركعنا جميعاً ثم رفع رأسه من الركوع
ورفعنا جميعاً ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه وقام الصف الآخر في شطر العدو
فلما قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم السجود والصف الذي يليه انحدر الصف
المؤخر بالسجود وقاموا ثم تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المقدم ثم ركع النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وركعنا جميعاً ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً ثم انحدر
بالسجود والصف الذي يليه الذي كان مؤخرًا في الركعة الأولى وقام الصف المؤخر
في شطر العدو فلما قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم السجود بالصف الذي يليه
انحدر الصف المؤخر بالسجود فسجدوا ثم سلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسلمنا
جميعاً رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والنسائي وروى أحمد وأبو داود والنسائي هذه

ومزدلفة السنة وتقمبه الطحاوي بأنه لو كان كذلك لكان أهل في يقصرون ولا فائز بذلك وقال الصفة

بعض المالكية لو لم يجز لأهل مكة القصر لقال لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتوا وليس بين مكة ومكة مسافة للقصر
فدل على أنهم قصروا للنسك وأجيب بأن الترمذي روى حديث عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي
بمكة ركعتين ويقول يا أهل مكة أتوا فاقوموا فمروا بركعة فتركوا علامهم بذلك يعني استغناء بمكة وأجيب بأن الحديث من
رواية علي بن زيد بن جعدان وهو ضعيف ولو صح فالقصة كانت في الفتح وقصة معنى في حجة الوداع فكان لا بد من بيان ذلك لبعده

العهد ولا يخفى ان أصل البحث مبني على تسليم أن المسافة التي بين مكة ومي لا تصير فيها وهو من مجال الخلاف ﴿عن حارثة بن وهب﴾ الخزاعي أخى عبيد الله بن عمر بن الخطاب لأمه (رضي الله عنه قال صلى بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) آمن ما كان بيننا ركعتين يعني صلى بنا والحال أنا أكثر كوائنا في سائر الاوقات أهدأ من غير خوف والامن ضد الخوف واسناده الى الاوقات مجاز ومنابكسر الميم يذكرون ثقتان قصد الموضع فذكر ويكتب بالالف وينصرف وان قصد البقعة فوثق ولا ينصرف ويكتب بالياء والختا تذكيره وسعى منها ما يعني فيه ٢٠٤ أي يراق من الدماء والحديث دال على

جواز القصر في السفر من غير خوف وان دل ظاهر قوله تعالى ان خفتم على الاختصاص لان ما في الحديث رخصة وما في الآية عزيمه يدل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم عند مسلم صدقة تصدق الله بها عليكم قال في الفتح وفيه رد على من زعم أن القصر مختص بالخوف والذي قال ذلك تمسك بقوله تعالى المذكور ولم يأخذ الجمهور بهذا المفهوم فقبل ان شرط مفهوم المخالفة ان لا يكون خرج مخرج الغالب رقيق هو من لاشبهه التي شرع الحكم فيها بسبب ثم زال ذلك السبب وبقي الحكم وقيل المراد بالقصر في الآية قصر الصلاة في الخوف الى ركعة وفيه نظر لما رواه مسلم من طريق يعلى بن أمية وله محبة انه سأل عمر عن قصر الصلاة في السفر قل انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فهذا ظاهر في العمارة فهم وان ذل قصر الصلاة في السفر مطلقا لا قصرها

الصدقة من حديث أبي عمار الزرقى وقال فصل اها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرتين مرة بعسفان ومرة بارض بنى سليم الحديث الثاني رجال اسناده عن أبي داود والنسائي رجال الصحيح وفي الحديثين ان صلاة الطائفتين مع الامام جميعا واشتركا هم في الحراسة ومنها بعتني في جميع أركان الصلاة لا السجود فتسجد معه طائفة وتنتظر الاخرى حتى تفرغ الطائفة الاولى ثم تسجدوا اذا فرغوا من الركعة الاولى تسجدت الطائفة المتأخرة مكان الطائفة الممتدة مدة وتأخرت المتقدمة قال النووي وبهذا الحديث قال الشافعي وابن أبي ليلى وأبو يوسف اذا كان العدو في جهة القبلة قال ويجوز عندنا شافعي تقدم الصف الثاني وتأخر الاول كما في رواية جابر ويحوز بقاؤهم اعلى حالهما كما هو ظاهر حديث ابن عباس انتهى قوله مرة بعد فان أشار البخاري الى ان صلاة جابر مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت بدأت الرقاع كاسيأتي ويجمع بتعداد الواقعة وضور جابر في الجميع * (نوع آخر) * (عن جابر رضي الله عنه قال تكلم مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذات الرقاع وأقيمت الصلاة فصلى بطائفة ركعتين ثم تأخر واوصل بالطائفة الاخرى ركعتين فمكأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أربع ولقوم ركعتان متفق عليه وللشافعي والنسائي عن الحسن عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بطائفة من أصحابه ركعتين ثم سلم ثم صلى بالآخرين ركعتين ثم سلم * وعن الحسن عن أبي بكر رضي الله عنه قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف فصلى ببعض أصحابه ركعتين ثم سلم ثم تأخروا وجاء الآخرون فكانوا في مقامهم فصلى بهم ركعتين ثم سلم فصلى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أربع ركعات ولقوم ركعتان ركعتان رواه أحمد والنسائي وأبو داود وقال وكذلك رواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك قال سليمان بن كيري عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواية الحسن عن جابر أخرجه أيضا ابن خزيمة ورواها عن أبي بكر أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والدارقطني وأما ابن القطان بان أب بكره أسلم بعد وقوع صلاة الخوف بعدة قال الحافظ وهذه ليست بعلة فانه يكون مسل

٢٧ نيل في الخوف خاصة ورواه هذا الحديث ما بين بصري واسطى وكوفي وفيه التحديث الانباء والسمع والقول وأخرجه أيضا البخاري في الحج ومسلم في الصلاة وأبو داود في الحج وكذا الترمذي والنسائي عن ابن مسعود رضي الله عنه لما قبل له صلى عثمان بن عفان رضي الله عنه (بما أربع ركعات استرجع) أي قال ان الله وانما له راجعون لما رأى من تقويت عثمان لنفسه القصر لا يكون الاتمام لا يجزى (ثم قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) المكتوبة (بما ركعتين وصليت مع أبي بكر) الحديث (رضي الله عنه بما ركعتين وصليت مع عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه

بمنار كعتين) زاد الثوري عن الاعشى ثم تفرقت بكم الطارق أخرجه المصنف في الحج من طريقه (قلت حطى) أي نصبي
(من أربع ركعات ركعتان متقبلتان) وفيه تعريض بعثمان أي ليهته صلى ركعتين بدل الأربع كما صلى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وصاحبه وهو اظهار لكرهه مخالفتهم لا يقال ان ابن مسعود كان يرى القصر واجبا كما قال الحنفية ووافقهم
القاضي اسمعيل من المالكية وهي رواية عن مالك وعن احمد والامام استرجع ولا انكر لانا نقول قوله لبت الخ يرد ذلك لان
مالا يجزئ لاحظه فيه لانه فاسد ولولا ٢١٠ جواز الاتمام لم يتابع هو والملاح من الصحابة عثمان عليه وبؤيده ماروي ابو

داود ان ابن مسعود صلى اربعا
فقبل له عبت على عثمان ثم
صليت اربعا فقال الخلاف شر
اذ لو كان بدعة لكان مخالفته
خيروا صلاحا وفي رواية البيهقي
ان لا كره الخلاف قال ابن
قدامة المشهور عن احمد انه
على الاختيار والقصر عنده
افضل وهو قول جمهور الصحابة
والتابعين واحتج الشافعي على
عدم الوجوب بان المسافر اذا
دخل في صلاة المقيم صلى اربعا
باتفاقهم ولو كان فرضه القصر لم
يأثم مسافر بيقم وقال المجاهدي
لما كان الفرض لا بد من هو عليه
ان يأتي به ولا يتخير في الاتيان
بعضه وكان التخيير مختصا
بالتطوع دل على ان المصلي
لا يتخير في الاثنين والاربع
وتعقبه ابن بطال بان اوجبه
واجبا يتخير بين الاثنين بجميعه
أربعه وهو الاقامة بمعنى انتهى
ونقل الداودي عن ابن مسعود
انه كان يرى القصر فرضا وفيه
نظر لما ذكرته ولو كان كذلك لما
نعمد بترك الفرض حيث صلى
اربعا وقال ان الخلاف شر

صحيحي وسديد جابر وأبي بكر يدلان على ان من صفات صلاة الخوف أن يصلي الامام
بكل طائفة ركعتين فيكون مقترضا في ركعتين ومتنفذا في ركعتين قال النووي وبهذا
قال الشافعي وحكوه عن الحسن البصري وادعى الطحاوي انه منسوخ ولا تقبل دعواه
اذ لا دليل لنسخه انتهى. وهكذا ادعى نسخ هذه الكيفية الامام المهدي في البحر فقال
قلنا من دوح أوفى الحضرة انتهى والحامل له وللطحاوي على ذلك انه مالا يقولان بصحة
صلاة المقترض خلاف المتنقل وقد قدمنا الاستدلال على صحة ذلك بما فيه كفاية قال أبو
داود في السنن وكذلك المغرب يكون للامام ست ركعات واقوم ثلاث انتهى وهو قياس
صحيح * (نوع آخر) * (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف عام غزوة فجدد قيام الى صلاة العصر فقامت معه طائفة
وطائفة أخرى مقابل العدو وظهورهم الى القبلة فكبر فكبروا جميعا الذين معه والذين
مقابل العدو ثم ركع ركعة واحدة وركعت الطائفة التي معه ثم سجد فسجدت الطائفة
التي عليه والآخرين قيام مقابل العدو ثم قام وقامت الطائفة التي معه فذهبوا الى
العدو فقام بهم واقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم كما هو ثم قاموا فركع ركعة أخرى وركعوا معه وسجدوا وسجدوا
معه ثم أقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قاعد ومن معه ثم كان السلام فلم يسلموا جميعا فكان لرسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ركعتان ولكل طائفة ركعتان رواه أحمد وأبو داود والنسائي الحديث
سكت عنه أبو داود والمذري رجال اسنده ثقات عنه أبي داود والنسائي وساقه أبو
داود أيضا من طريق أخرى عن أبي هريرة وفي اسنادها محمد بن اسحق وفيه مقال مشهور
اذ لم يصرح بالتكديت وقد عمن ههنا والحديث فيه أن من صفة صلاة الخوف أن
تدخل الطائفتان مع الامام في الصلاة جميعا ثم تقوم إحدى الطائفتين بازاء العدو
وتصلي معه إحدى الطائفتين ركعة ثم يذهبون فيقومون في وجه العدو ثم تأتي الطائفة
الآخرى فتصلي لنفسها ركعة والامام قائم ثم يصلي بهم الركعة التي بقيت معه ثم تأتي
الطائفة القائمة في وجه العدو فيصلون لانفسهم ركعة والامام قاعد ثم يسلم الامام

ويظهر أثر الخلاف فيما اذا قام الى الثالثة عند افضالته عند الجمهور صحيحة وعنده الحنفية فاسدة ما لم يكن ويسلمون
جلس للتشهد وقد قدمنا البحث في وجوب القصر وعدم جواز الاتمام بالدلالة الصحيحة في اول كتاب الصلاة فارجع اليه ان
أردنه ورواه هذا الحديث ما بين يحن وبصري وكوفي وفيه التكديت والعنونة والسماع والقول وأخرجه أيضا في الحج وم
في الصلاة وأبو داود في الحج وكذا النسائي (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يحمل
لامرأة قوم بالله واليوم الآخر) خرج مخرج الغالب وليس المراد اخراج سوى المؤمنة لان الحكم يعم كل امرأة مسلمة أو

كافرة كاذبة كانت اوسوية وقد قال بظاهر الحديث بعض اهل العلم وقد أجيب بأن الايمان هو الذي يستقر للمتصديقه خطاب الشارع فينتفع به وينقاد له فلذلك قيد به أو ان الوصف ذكرنا كيد التحريم ولم يقصد به اخراج ما سواه لانه تعريض أنها اذا سافرت بغير محرّم فانها مخالفة لشرط الايمان لان التعريض الى وصفها بذلك اشارة الى التزام الوقوف عند ما منيت عنه، وان الايمان بالله واليوم الآخر بقضى لها بذلك (أن تسافر) أى لا يحمل لاهلّة مسافرتها (مسيرة يوم وليلة) حال كونها (ليس معها حرمه) أى رجل ذو حرمه منها يغيب أو غير نسب ومسيرة مصدر ميمي ٢١١ بمعنى السير كما عيشة بمعنى العيش

ويسلمون جميعها وقد روى أبو داود في سننه عن عائشة في هذه القصة انها قالت كبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكبرت الطائفة الذين صفوا معه ثم ركع فركعوا ثم سجد فسجدوا ثم رفع فرفعوا ثم مكث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالساً ثم سجد ودوهم لانفسهم الثانية ثم قاموا فنكصوا على أعقابهم يشنون الفقه قري حتى قاموا من وراءهم وجاءت الطائفة الاخرى فقاموا فكبروا ثم ركعوا لانفسهم ثم سجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسجدوا معه ثم قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسجدوا لانفسهم الثانية ثم قامت الطائفتان جميعاً فصلىوا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فركع فركعوا ثم سجد فسجدوا جميعاً ثم عاد فسجد الثانية وسجدوا معه مرة ثالثة كاسرع الاسراع ثم سلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسلاوا فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد شاركه الناس في الصلاة كلها وفي اسنادها ايضا محمد بن اسحق واكنه صريح بالحدیث وهذه الصفة ينبغي أن تكون صفة ثانية من صفات صلاة الخوف غير الصفة التي في حديث أبي هريرة لخالفتم الهاقي هيأت كثيرة * (نوح آخر) *

(عن ابن عباس رضي الله عنهم ما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى بدي فرد

والاربعة يقيم من الإقامة (فصلها ثلاثا) أى فصل صلاة المغرب ثلاث ركعات اذ لا يدخل القصر فيها وقد نقل ابن المنذر وغيره في ذلك الاجماع كاهـ وأما جواب أبى الخطاب بن دحية للملك الكامل حين سأله عن حكمها بجواز قصرها الى ركعتين فباطل كالحديث الذى رواه فيه بل قيل انه واضعه والمختلق له وقد روى مع غزارة علمه وكثرة حفظه بالمجازفة في النقل وذكر أشياء لا حقيقة لها كذا في القسطلاني (ثم يسلم) صلى الله عليه وآله وسلم منها (ثم قل ما يلبث حتى يقيم العشاء فصيلها ركعتين ثم يسلم) منها (ولا يسبح) أى لا يتطوع بالصلاة (بعد العشاء حتى يقوم من جوف الليل) وانما يخص ابن عمر صلاة

المغرب والعشاء بائذ كز لو قوع الجمع له بينهما واسـ تدل البخارى به على عدم القصر في صلاة المغرب كالخضر لانها وتر النهار وانما لما كانت عقب آخر النهار ونذب الى تعجيلها عقب الغروب أطلق عليها وتر النهار لقربها منه (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي التطوع وهو راكب في غير القبلة) وهذا يتناول الدابة والراحلة والدابة أعم وفي المغازي ان ذلك كان في غزوة انمار وكانت أرضهم يسيل المشرق لمن يخرج من المدينة فتكون القبلة على يسار القاصد اليهم ٢١٢ (عن أنس رضي الله عنه انه صلى على جاور وجهه عن يسار القبلة) وفي الموطا

ورجال اسنادهم رجال الصحيح وحديث زيد بن ثابت ثابت أخرجه أيضا أبو داود وابن حبان يشهد الجميع حديث ابن عباس المذكور في الباب عن جابر عند الشافعي وعن ابن عمر عند البزار باسناد ضعيف قال قال صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الخوف ركعة على أى وجهه كان وأحاديث الباب تدل على أن من صفة صلاة الخوف الاقتصار على ركعة بكل طائفة قال في الفتح والاقتصار على ركعة واحدة في الخوف يقول الثوري واسحق ومن تبعهما وقال به أبو هريرة وأبو موسى الأشعري وغير واحد من التابعين ومنهم من قيد بشدة الخوف وقال الجمهور قصر الخوف قصر هيئة لا قصر عدد وتناولوا هذه الأحاديث بأن المراد بها ركعة مع الإمام وليس فيها نفي الثانية ويرد ذلك قوله في حديث ابن عباس ولم يقضوا ركعة وكذا قوله في حديث حذيفة ولم يقضوا وكذا قوله في حديث ابن عباس الثاني وفي الخوف ركعة وأما تأويلهم قوله لم يقضوا بأن المراد منه لم يعيدوا الصلاة بعد الأمن فبعد جدا * (فائدة) * وقع الإجماع على أن صلاة المغرب لا يدخلها قصر ووقع الخلاف هل الأولى أن يصلي الإمام بالطائفة الأولى ثمين والثانية واحدة أو العكس فذهب الى الأولى أبو حنيفة وأصحابه والشافعي في أحد قوله والثانية واحدة والثاني الناصر والشافعي في أحد قوله قال في الفتح يقع في شيء من الأحاديث الروية في صلاة الخوف تعرض لكيفية صلاة المغرب انتهى وقد أخرج البيهقي عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا عليه السلام صلى المغرب صلاة الخوف إليه الهرير انتهى وروى أنه صلى بالطائفة الأولى ركعة والثانية ركعتين قال الشافعي وحفظ عن علي عليه السلام أنه صلى صلاة الخوف إليه الهرير بكاروى صالح بن خوات عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد قدمت رواية صالح وروى في البحر من علي عليه السلام أنه صلى بالطائفة الأولى ركعتين قال وهو ثوبتف واحتج لاهل القول الثاني بقول علي وأجاب عنه بأن الرواية الأولى أرجح وحكى عن الشافعي التخيير قال وفي الأفضل وجهان أحدهما ركعتان بالأولى واستدل به بفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل في صلاة المغرب ولا قول كما عرفت

* (باب الصلاة في شدة الخوف بالإيماء وهل يجوز تأخيرها أم لا) *

(عن ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصف صلاة الخوف وقال

عن يحيى بن سعيد قال رأيت أنسا وهو يصلي على جاور وهو متوجه الى غير القبلة يركع ويسجد ايماء من غير أن يضع وجهه على شيء (فقال له تهلى لغير القبلة فقال لولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعله) أى ترك الاستقبال أو الصلاة على الدابة والاول أولى (لم أفعله) وهل يؤخذ منه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جاوره من احتمال وقد روى السراج من طريق يحيى بن سعيد عن أنس باسناد حسن أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على جاوره وذهب الى خيبر ولمسلم عن ابن عمر نحوه وهذا يرجح الاحتمال الذى أشار اليه البخارى في الترجمة بقوله صلاة التطوع على الجاور في الحديث ان من صلى على موضع فيه نجاسة لا يباشرها بشئ منه ان صلاته صحيحة لان الدابة لا تتلوث عن نجاسة ولو على مخدتها وفيه الرجوع الى أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم كالرجوع الى أقواله

من غير عرضة للاعتراض وفيه تلقى المسافر وسؤال التليد شيخه عن مستند فعله والجواب بالدليل وفيه التلطف بالسؤال راجع الى الإشارة بقوله في أصل الحديث من ذا الجانب (عن ابن عمر رضي الله عنهم قال صحبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم أره يسجد في السفر) أى يصلي الرواتب التي قبل الفرائض وبعدها (وقال الله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة) أى قدوة (حسنة) وسنة صالحة فاقتدوا به وذلك بسنة ما دس قوله في الرواية الثانية فكان لا يزيد في السفر على ركعتين قال ابن دقيق العيد هذا اللفظ يحتمل ان يريد به لا يزيد في عدد الركعات في الفرض فيكون كتابة عن نفي الاتمام

أو المراد به الاخبار عن المداومة على القصر ويحتمل ان يريد لا يزيد ولا ويحتمل ان يريد ما هو أعم من ذلك قال الحافظ ابن حجر ويدل على الثاني رواية مسلم من الوجه الثاني الذي أخرجه المصنف واقتضه صحبت ابن عمر في طريق مكة صلى الله عليه وآله وسلم في مكة ثم أقبل وأقبلنا معه حتى جاوز حله - المسألة - فحانت منه التذاتة فرأى ناسا قياما فقال ما يصنع هؤلاء قلت يسبحون قال لو كنت مسجدا لآمنت فذكر الرفوع كما ساقه المصنف وفيه صحبت أبي بكر وعمر وعثمان وكذلك وكانوا لا يزيدون في السفر على ركعتين أي لا تبالوا ولا غيره ففيه أنه فهم من القصر التخفيف فلذلك ٢١٣ كان لا يصلي الركعة ولا يتم ورواه هذا

الحديث ما بين كوفي ومصري ومدني وأخرجه الصاري أيضا في هذا الباب ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود وابن ماجه (عن) عامر بن ربيعة (العزري) رضي الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في السجدة الثالثة (بالليل في السفر على ظهر راحلته حيث توجهت به) يومئذ برأسه إلى الركوع والسجود وهو أخضع وهذا لا ينافي ما مر أنه لم يسبح أذمهناه لم أره - لي النافذة على الأرض في السفر لانه روى الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم جوف الليل في السفر ويتعبد فيه فغير ابن عمر رآه فيقدم الميث على الثاني ويحتمل أنه تركه صلى الله عليه وآله وسلم لبيان التخفيف في فعل السفر قال في الفتح وما جعلناه تبعا للبخاري أظهر فيما يظهر والذي جمع به تبعا للبخاري عند قول البخاري باب من تطوع في السفر عقب المكتوبة قال الحافظ هذا بشعر يأن في التطوع في السفر محمول على ما بعد الصلاة خاصة فلا يتناول

فان كان خوفا أشد من ذلك فرجلا وركبا رواه ابن ماجه وعن عبد الله بن أنيس رضي الله عنه قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى خالد بن سفيان الهذلي وكان نحو سبعة وعشرين فقا - اذهب فاقله قال فرأيت به وقد حضرت صلاة العصر فقات إلى الخاف أن يكون بيني وبينه ما ينزع الصلاة فانطلقت أمشي وأنا صلي أو مئى أجماع نحو فلما دنوت منه قال لي من أنت قلت وجعل من العرب بلغنى أنك تجمع لهذا الرجل فجئت في ذلك فقال لي لقي ذلك فثبت مع ساعة حتى إذا أمكنني علوته بسيفي حتى جرد رواه أحمد وأبو داود) حديث ابن عمر هو في البخاري في تفسير سورة البقرة بلقطان كان خوف أشد من ذلك صلوا رجلا قياما على أقدامهم أو ركبا ما مستقبلي القبلة وغير مستقبليها قال مالك قال نافع لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في - لم من قول ابن عمر بنحو ذلك ورواه ابن خزيمة من حديث مالك بلا شك ورواه البيهقي عن حديث موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر جزمنا قال النووي في شرح المذهب هو بيان حكم من أحكام صلاة الخوف لا تفصيل لا ية وحديث عبد الله بن أنيس سكت عنه أبو داود والمنذري وحسن استناد الحافظ في الفتح والحديثان أسند إليهم ما على جواز الصلاة عند شدة الخوف بالإجماع ولا يمكنه لا يتم الاستدلال على ذلك بحديث عبد الله بن أنيس إلا على فرض أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقره على ذلك والأهوا فعل صحابي لا حجة فيه قال ابن المنذر كل من أحفظ عنه العلم يقول أن المطلوب يصلي على دابته يومئذ إجماعا وإن كان طالبا نزل فصلي بالأرض قال الشافعي إلا أن ينقطع عن أصحابه فيضاف عودا لطلب عليه فيجزئ ذلك وعرف به إذا ان الطالب فيه التفصيل بخلاف المطلوب ووجه الفرق أن شدة الخوف في المطلوب ظاهرة لتحقيق السبب المقتضي لها وأما الطالب فلا يخاف استعلاء العدو عليه وانما يخاف أن يفوته العدو وقال في الفتح ومما نقله ابن المنذر منعقب بكلام الوزاعي فإنه قيده بشدة الخوف ولم يستثن طالباً من مطلوب وبه قال ابن حبيب من المالكية وذكر أبو اسحق الفزاري في كتاب السنن له عن الوزاعي أنه قال إذا خاف الطالبون أن ينزلوا الأرض فوف العدو وصلوا حيث وجهوا على كل حال والظاهر أن مرجع هذا الخلاف إلى الخوف المذكور في الآية فن قيده

ما قبلها ولا ما لا يتعلق بهما من النوافل المطلقة كالتهجد والوتر والضوء وغير ذلك والفرق بين ما قبلها وما بعده أن التطوع قبلها لا يظن أنه منها لأنه ينفصل عنها بالأقامة وانتظاره الامام غالباً ونحو ذلك بخلاف ما بعده فإنه في الغالب يتصل بها فقد يظن أنه منها (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجمع بين صلاة الظهر والعصر جمع تأخير إذا كان على ظهر سبر) أي حال كونه يسير وفيه جناس التحريف بين الظهر والظهر (ويجمع بين المغرب والعشاء) أو رد البخاري هنا لأنه أحاديث حديث ابن عمر وهو مقيد بما إذا جدد السير وحديث ابن عباس وهو مقيد بما إذا

كان سائر أرواح حديث أنس وهو مطلق واستعمل المصنف الترجمة مطلقا إشارة إلى العمل بالمطلق لأن المقيد فرد من أفراد
فكأنه رأى جواز الجمع بالفسر سواء كان سائرا أم لا وسواء كان سيرة مجدا أم لا وهذا مما وقع فيه الاختلاف بين أهل العلم فقال
بالإطلاق كثير من الصحابة والتابعين ومن الفقهاء الثوري والشافعي وأحمد وأصحابهم وأشباههم وقال قوم لا يجوز الجمع مطلقا
الأبعية ومن دقة وهو قول الحسن والنخعي وأبي حنيفة وصاحبيه ووقع عند الثوري أن الصحابين خالفوا شيخهم ما ورد
عليه السروجي في شرح الهداية وهو ٢١٤ أعرف بذهبهم وأجابوا على ما ورد من الأخبار في ذلك أن الذي وقع جمع

بأنخوف على النفس والمسائل من العدو وفتح بين الطالب والمطلوب ومن جعله أمم من ذلك
لم يفرق بينهم ما روجز الصلاة المذكورة للراجل والراكب عند حصول أي خوف
(وعن ابن عمر رضي الله عنه قال نادى فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم
انصرف عن الأحزاب أن لا يصلين أحد العصر الا في بني قريظة فتخوف ناس فوثق
الوقت فصلاوا دون بني قريظة وقال آخرون لا صلى الا حيث أمرنا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وان فاتنا الوقت قال فاعفوا واحدا من القريظين رواه مسلم وفي لفظ
ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما رجع من الأحزاب قال لا يصلين أحد العصر الا في بني
قريظة فادرك بعضهم العصر في الطريق فقال بعضهم لا نصلي حتى نأتيها وقال بعضهم
بل نصلي لم يرد ذلك منافذ كذا قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يعنف واحد منهم رواه
البخاري) قوله لا يصلين أحد العصر في رواية مسلم عن عبد الله بن محمد بن أسماء شيخ البخاري
في هذا الحديث الظهور وقدين في الفتح في كتاب المغازي ما هو الصواب قوله فاعفوا
واحد افيه دليل على أن كل مجتهد مصيب والحديث استدلل به البخاري وغيره على جواز
الصلاة بالايام وحال الركوب قال ابن بطال لو وجد في بعض طرق الحديث أن الذين
صلاوا في الطريق صلاوا ركبا بالكان ينافي الاستدلال وان لم يوجد ذلك فالاستدلال يكون
بالقياس يعني انه كما ساع لا ولأنه ان يؤخر الصلاة عن وقتها افترض كذا يسوغ
للتأخير ترك التمام الأركان والانتقال إلى الأعيان قال ابن المنير والابن عسدي ان وجه
الاستدلال من جهة أن الاستحجال المأمور به يقتضي ترك الصلاة أصلا كما جرى لبعضهم
أو الصلاة على الدواب كما وقع لا تخير لان النزول ينافي مقصود الحديث في الوصول
فالاولون بنوا على أن النزول معصية بمعارضته للأمر الخاص بالاسراع وكان تأخيرهم
لها لوجود المعارض والاخرون جمعوا بين دليل وجوب الاسراع وجوب الصلاة
في وقتها صلاوا ركبا فلو فرضنا أنهم نزولوا لكان ذلك مضادا للأمر بالاسراع وهو لا يظن
بهم لمافيه من المخالفة وهذا الذي حاوله ابن المنير قد أشار إليه ابن بطال بقوله لو وجد في
بعض طرق الحديث إلى آخره فلم يستحسن الجزم في النقل بالاحتمال وأما قوله لا يظن
بهم المخالفة فاعتراضه بأنه يقال لا يظن بهم المخالفة بتغيير هيئة الصلاة بتغيير وقوف

صوري وهو أنه آخر المغرب
مثلا إلى آخر وقتها وجعل العشاء
في أول وقتها وتعقبه الخطائي
وغيره بان الجمع رخصة فلو كان
على ما ذكره لكان أعظم
ضيقا من الاتمان بكل صلاة
في وقتها لان أوائل الاوقات
وأواخرها مما لا يدركه أكثر
الخاصة فضلا عن العامة ومن
الدليل على أن الجمع للرخصة
قول ابن عباس أراد أن لا يخرج
أمته أخرجه مسلم وأيضا فان
الأخبار جاءت صريحة بالجمع
في وقت إحدى الصلاتين وذلك
هو التبادر إلى الفهم من لفظ
الجمع ومما يرد الحمل على الجمع
الصوري جمع التقديم وقيل
يختص الجمع بين مجدي السير
قاله اللث وهو القول المشهور
عن مالك وقيل يختص بالسائر
دون النازل وهو قول ابن حبيب
وقيل يختص بمن له عذر وحكي
عن الاوزاعي وقيل يجوز جمع
التأخير دون التقديم وهو مروى
عن مالك وأحمد واختاره ابن
حزم وقال ابن بطال كل راو
يروى ما رآه وكل سنة (عن)

عمران بن حصين رضي الله عنه قال كانت بي بواسير) وهي في عرف الأطباء نقاط تحدث في نفس المقعدة ينزل منها قال
مادة قال في الفتح جمع بأسورة والذي بالموحدة ورم في باطن المقعدة والذي بالنون قرحة فاسدة لا تقبل البرم مادام فيها ذلك
الفساد (فسأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة) أي صلاة المريض كما رواه الترمذي ودل عليه قوله في أوله
وكانت بي بواسير وعند ابن ماجه وأحمد عنه قال كنت رجلا ذا اسقام كثيرة وهذا السؤال خرج مخرج الغالب ولا مفهوم له
بل الرجل والمرأة في ذلك سواء (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (صل) حال كونك (فأما فان لم تستطع) بأن وجهت مشقة

وهو أن يهزم المريض عن الذكر ويقدر على الفعل فالله الله أن اتخذ من يلقنه فكان يقول أحرم بالصلاة قل الله أكبر اقرأ
 الفاشحة قل الله أكبر الكوع إلى آخر الصلاة يلقنه ذلك تلقينا وهو يفعل جميع ما يقول له بالنطق والأيما رحمه الله تعالى
 (عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت صلى الله عليه وآله وسلم يصلي صلاة الليل) حال كونه (قاعدا قاط
 حتى اسن) أي دخل في السن وفي رواية أخرى من هذا الوجه حتى إذا كبر وعندهم سلم عنها أيضا لم يتحرك حتى كان أكثر
 صلاته جالسا وعنده أيضا من حديث حفصة ١٦؟ ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى في سجته قاعدا حتى

كان قبل وفاته بعام فكان يصلي
 في سجته قاعدا (فكان يقرأ
 قاعدا حتى إذا أراد أن يركع
 قام فقرأ نحو من ثلاثين آية
 أو أربعين آية) شك من الراوي
 أن عائشة قالت أحذاهما
 أوهما معا بحسب وقوع ذلك
 منه مرة كذا ومرة كذا أو
 بحسب طول الآيات وقصرها
 قائما (ثم ركع) وزا في الطريق
 الثانية - منه ما أنه كان يفعل
 ذلك في الركعة الثانية وفي الأولى
 منه ما قال ابن التين قسدت
 عائشة ذلك بالصلاة لليل للخرج
 الفريضة وبقولها حتى أسن
 لعلم أنه إنما فعل ذلك إبقاء على
 نفسه ليستديم الصلاة وأفادت
 أنه كان يديم القيام وأنه كان
 لا يجلس عما يطبقه من ذلك انتهى
 ودل حديث عائشة المذكور
 في البخاري بعد هذا الحديث
 على جواز العودة في أثناء الصلاة
 إذا قلنا أن افتتاحها قائما بما يباح
 له أن يفتكها قاعدا ثم يقوم إذا
 لا فرق بين الحالتين ولا سيما مع
 وقوع ذلك منه صلى الله عليه
 وآله وسلم في الركعة الثانية

طويلا وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ثم وابع
 فقام قيا طويلا وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول
 ثم سجد ثم انصرف وقد تجللت الشمس فقال إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله
 لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله متقون على هذه الأحاديث
 قوله لما كسفت الشمس الكسوف لغة التغيير إلى سواد ومنه كسفت في وجهه
 وكسفت الشمس اسودت وذهب شعاعها قال في الفتح والمشهور في استعمال الفقهاء
 أن الكسوف للشمس والخسوف للقمر واختاره ثعلب وذكر الجوهري أنه أفصح وقيل
 يتعين ذلك وحكي عياض عن بعضهم -م عكسه وغلطه لشبوهه بالخسوف في القمر في القرآن
 وقيل يقال بهما في كل منهما وبه جاءت الأحاديث قال الحافظ ولا شك أن مدلول
 الكسوف لغة غير مدلول الخسوف لأن الكسوف التغيير إلى سواد والخسوف النقصان
 أو النقص قال ولا يلزم من ذلك أنهم مترادفان وقيل بالكاف في الابتداء وبالخاء في الانتهاء
 وقيل بالكاف لذهاب جميع الضوء وبالخاء لبعضه وقيل بالخاء لذهاب كل اللون وبالكاف
 للتغير انتهى وقد روي عن عروة أنه قال لا تقولوا كسفت الشمس وليكن قولوا
 خسفت قال في الفتح وهذا موقوف صحيح رواه سعيد بن منصور عنه وأخرجه مسلم
 عن يحيى بن يحيى عنه لكن الأحاديث الصحيحة المذكورة في الباب وغيره تدل على قول
 ركعتين في سجدة المراد بالسجدة هنا الركعة بتمامها وبالركعتين الركوعان وهو موافق
 لرواي عائشة وابن عباس عليه السلام قالت عائشة الراوي لذلك عنها هو أبو سلمة ويحتمل أن
 يكون عبد الله بن عمرو فيكون من رواية صحابي عن صحابي قال في الفتح ورواهم من زعم أنه
 معلق فقد أخرجه مسلم وابن خزيمة وغيرهم -م من رواية أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو
 وفيه قول عائشة هذا قوله ما ركعت الخ ذكر الركوع لمسلم والبخاري اقتصر على ذكر
 السجود وقد ثبت طول الركوع والسجود في الكسوف في أحاديث كثيرة منها
 المذكورة في الباب ومنها عن عبد الله بن عمرو من وجه آخر عند النسائي وعن أبي هريرة
 عنده وعن أبي موسى عن عبد الشخير وعن سمرة عن أبي داود والنسائي وعن جابر وعن
 أسماء وسبايا بنين والي مشروعية التطويل في الركوع والسجود في صلاة الكسوف
 كما بطول القيام ذهب أحدواصق والشافعي في أحد قوليه وبه جزم أهل العلم بالحديث

خلافنا في ذلك واستدل به على أن من اقتنع صلاته مضطجعا ثم استطاع الجلوس أو القيام أعها على ما دلت البيه حاله من
 (وعنها) أي عن عائشة رضي الله عنها في رواية ثم يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك المذكور كذا في ما بقي قائما وغيره
 (فإذا قضى صلاته) وفرغ من ركعتي الفجر (نظر فإن كنت بقطي تحدث معي وإن كنت نائمة اضطجع) للراحة من تعب القيام
 (بسم الله الرحمن الرحيم) كذا في ثباتها في غير رواية أبي ذر (باب التهجد بالليل) أي الصلاة فيها وأصل ترك الهجود
 وهو النوم قال ابن فارس التهجد أصله لا وفي رواية من الليل وهو أوفق للفظ القرآن به (عن ابن عباس رضي الله عنهما

قال كان رسول الله صلى عليه وآله وسلم إذا قام من الليل يتعبد أي من جوف الليل كما في رواية مالك عن أبي الزبير عن عائشة وظاهر السياق أنه كان يقول أول ما يقوم إلى الصلاة وترجم عليه ابن خزيمة الدليل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول هذا التحمد بعد أن يكبر ثم ساقه من طريق قيس بن سعد عن طاوس عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام للتحمد قال بعد ما يكبر اللهم لك الحمد الخ (قال اللهم لك الحمد أنت قيم السموات والأرض ومن فيهن) أي القائم بأمر الخلق ومديرهم ومدير العالم في جميع أحواله وهو ٢١٧ القائم بنفسه مطلقاً لا بغيره ويقوم به كل موجود حتى لا يتصور

وجود شيء ولا دوام وجوده إلا به قال التور بشقي المعنى أنت الذي تقوم بمحفظها وحفظ من أحاطت به واشتملت عليه تؤتي كلامه قوامه وتقوم على كل شيء من خلقك بما ترامن تدبرك وعبر عن دون ما تغلبه العقل على غيرهم (ولك الحمد أنت نور السموات والأرض ومن فيهن) وإضافة النور إلى السموات والأرض للدلالة على سعة إشراقه وفشواضته يعني أن كل شيء استنار منه ما واستضاءه بقدرتك وجودك والأجرام المنيرة بدائع فطرتك والعقل والحواس خلقك وعطيتك قال في الفتح وقيل المعنى أنت المنزه عن كل عيب يقال فلان منور أي مبرأ من كل عيب ويقال هو اسم مدح يقال فلان نور البادية أي مزينه (ولك الحمد أنت ملك السموات والأرض ومن فيهن) ولك الحمد أنت الحق المتحقق وجوده وكل شيء ثبت وجوده وتحقق فهو حق وهذا الوصف

من أصحابه واختاره ابن سيرين قوله خمسة الشمس بالخاء المعجمة وقد تقدم بيان معنى الكسوف وقوله وصف الناس برفع الناس أي اصطفوا يقال صف القوم إذا صاروا صفوا ويجوز النصب والفاعل ضمير يعود إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقوله وانجبت الشمس قبل أن ينصرف فيه أن الانجلاء وقع قبل انصراف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة قوله ثم قام فخطب الناس فيه استحباب الخطبة بعد صلاة الكسوف وقال صاحب الهداية من الخنفسة ليس في الكسوف خطبة لأنه لم ينقل وتعب بأن الأحاديث وردت بذلك وهي ذات كثرة كما قال الحافظ والمشهور عند المالكية أنه لا خطبة في الكسوف مع أن مالكاً روى الحديث وفيه ذكر الخطبة وأجاب بعضهم بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقصد لها الخطبة بخصوصها وإنما أراد أن يبين لهم الرد على من يعتقد أن الكسوف موت بعض الناس وتعب بمافي الأحاديث الصحيحة من التصريح بها وحكاية شرائطها من الحمد والثناء وغير ذلك مما تضمنته الأحاديث فلم يقتصر على الإعلام بسبب الكسوف والأصل مشروعية الاتباع والخصائص لا تثبت الأدليل وقد ذهب إلى عدم استحباب الخطبة في الكسوف مع مالك أبو حنيفة والتمرة قوله لا يخسفان في رواية يخسفان بدون فون كما سيأتي في حديث ابن عباس قوله موت أحدنا قال صلى الله عليه وآله وسلم كذلك لأن ابنه إبراهيم مات فقال الناس انما كسفت الشمس لموت إبراهيم ولا جدد والنسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث النعمان بن بشير قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرج فزعا يجرون به حتى أتى المسجد فبزل بصل حتى انجبت فلما انجبت قال ان الناس يزعمون أن الشمس والقمر لا ينكسفان إلا بموت عظيم من العظماء وليس كذلك الحديث وفي هذا الحديث إبطال ما كان أهل الجاهلية يعتقدونه من تأثير الكواكب قال الخطابي كانوا في الجاهلية يعتقدون أن الكسوف يوجب حدوث تغيير الأرض من موت أو ضرر فأعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه اعتقاد باطل وإن الشمس والقمر خلقان مسخرا لله تعالى ليس لهما سلطان في غيرهما ولا قدرة على الدفع عن أنفسهما قوله ولا لحماة استشكلت هذه الزيادة لأن السياق انما ورد في حق من ظن أن ذلك لموت إبراهيم ولم يذكر الحياة قال في الفتح والجواب - فائدة ذكر الحياة دفع توهم من يقول لا يلزم من نفي كونه سبباً للفقْد أن لا يكون سبباً للإيجاد فعم الشارح النفي لدفع

٢٨ نيل ت للرب جل جلاله بالحقيقة والخصوصية لا ينبغي لغيره إذ وجوده بذاته لم يسبقه عدم ولا يلحقه عدم ومن عداه من يقال فيه ذلك فهو بخلافه (ووعده الحق) الثابت المتحقق فلا يدخله خلف ولا شك في وقوعه وتحققه (ولقاء الحق) أي رؤيته في الدار الآخرة حيث لا مانع أو لقائهم كذلك لاهل السعادة والشقاوة وهو داخل فيما قبله فهو من عطف الخاص على العام وقيل اللقاء الموت وأبطله النووي قال في الفتح فيه جواز الاقرار بالبعث بعد الموت وهو عبارة عن حال انظر في الدار الآخرة بالنسبة إلى الجزاء على الأعمال (وقولك حق) أي مدلوله ثابت ومنطوقه واقع ومفهومه

لازم (والجنة حق وال نار حق) أي كل منهم ما وجوده الآن (والنبيون حق ومحمد) صلى الله عليه وآله وسلم (حق) خصه بالذكور تعظيمه وعطفه على النبيين ايذاً بالتغابر بأنه فائق عليهم بأوصاف مختصة وجزءه من ذاته كأنه غيره ووجب عليه الإيمان به وقصد بقره مبالغة في إثبات نبوته كافي التشهد (والساعة) أي القيامة (حق) وأصل الساعة الجزء القليل من اليوم أو الليلة ثم استعمل للوقت الذي تقام فيه القيامة يريد أنها ساعة خفية يحدث فيها أمر عظيم وتكبر الجحود للاهتمام بشأنه وليبدأ به كل مرة معنى آخر وفي ٢١٨ تقديم الجوار والمجرور افادة التخصيص وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم لما خص

الحمد بالله قيل لم خصصني بالحمد قال لأنك أنت الذي تقوم بحفظ السمات إلى غير ذلك وعرف الحق في أنت الحق ووعده الحق ونكرني البوق قال الطيبي عرفها العصر لأن الله هو الحق الثابت الدائم الباقي وما سواه في معرض الزوال قال لبيد ع * الا كل شيء ما خلا الله باطل * وكذا وعده مختص بالانجياز درن وعده غيره وقال السهيلي التعريف للدلالة على أنه المستحق لهذا الاسم بالحقيقة اذ هو مقتضى هذه الاداة وكذا في وعده الحق لأن وعده كلامه وترك في البراق لأنها أمور محدثة والمحدث لا يجب له البقاء من جهة ذاته وبقاء ما يدوم منه علم بالخبر الصادق لأن جهة استحقاقه فناءه وتعبه في المصائب بانه يرد عليه قوله في هذا الحديث وقولك حق مع ان قوله كلامه القديم فينظر وجهه انتهى قال الطيبي وههنا سر دقيق وهو انه صلى الله عليه وآله وسلم لما نظر الى المقام الالهى

هذا التوهم قوله فاذا رأيتوهما كثر الروايات بصيغة ضمير المؤنث والمراد رأيتم كسوف كل واحد في وقته لا سيما اجتماعه ما في وقت واحد قوله فافزعوا بفتح الزاي أي التجؤا وتوجهوا وفيه إشارة الى المبادرة وأنه لا وقت لصلاة الكسوف معين لأن الصلاة علق برؤية الشمس أو القمر وهي ممكنة في كل وقت وبهذا قال الشافعي ومن تبعه واستندت الحنفية أوقات الكراهة وهو مشهور ومذهب أحمد وعن المالكية وقتها من وقت حل النافلة الى الزوال وفي رواية الى صلاة العصر ورجح الأول بأن المقصود ايقاع هذه العبادة قبل الانجلاء وقد اتفقوا على انها لا تقضى بعده فلو انحصرت في وقت لا يمكن الانجلاء قبله فيفتر المقصود قال في الفتح ولم أقف على شيء من الطرق مع كثرتها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاها الاضحية لكن ذلك وقع انشاقاً فلا يدل على منع ما عداه واتفقت الطرق على انه ياد رايها انتهى قوله نحو من سورة البقرة فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسرى بالقراءة قوله وهو دون القيام الأول فيه ان القيام الأول من الركعة الأولى أطول من القيام الثاني منها وكذا الركوع الأول والثاني منها قوله وهو دون الركوع الأول قال النووي اتفقوا على ان القيام الثاني وركوعه فيه ما أقصر من القيام الأول وركوعه فيه ما أقوله ثم مجدأى سجدتين قوله ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول فيه دليل لمن قال ان القيام الأول من الركعة الثانية يكون دون القيام الثاني من الركعة الأولى وقد قال ابن بطال انه لا خلاف ان ركعة الأولى بقيامها وركوعها تكون أطول من الركعة الثانية بقيامها وركوعها قوله ثم رفع فقام قياماً طويلاً الخ فيه أنه يشترط طول بل القيامين والركوعين في الركعة الأخيرة وقد وردت في القيام في الثانية بسورة آل عمران كافي سنن أبي داود وفيه أيضاً ان القيام الثاني دون الأول كافي في الركعة الأولى وكذلك الركوع وقد تقدمت حكاية النووي للاتفاق على ذلك والاحاديث المذكورة في الباب تدل على ان المشروع في صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان وقد اختلف العلماء في صفتها بعد الاتفاق على انها سنة غير واجبة كما حكاها النووي في شرح مسلم والمهدى في البحر وغيرهما فذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور الى انها ركعتان في كل ركعة ركوعان وهي الصفة التي وردت بها الاحاديث الصحيحة المذكورة في الباب وغيرها وحكي في البحر

ومقر في حضرة الربوية عظم شأنه ونظم نزلته حيث كثر النبيين وعرفها بلام الاستغراق ثم خص محمداً صلى الله عليه وآله وسلم من بينهم وعطفه عليهم ايذاً بالتغابر كما مر الخ ولما رجع الى مقام العبودية ونظر الى افتقار نفسه نادى بلسان الاضطراب في مطاوى الانكسار (الهم لك أسلمت) أي انقذت لأمرك ونعم بك وخضعت (وبك آمنت) أي صدقت بك وبما أنزلت (وعليك توكلت) أي فوضت أمري إليك (واليك أنبت) رجعت اليك مقبلاً بقلبي عليك (وبك أي بما أتيتني من البراهين والحجج) (خاصمت) من خاصني من الكفار أو بآيائهم وانصرتك فانتك (واليك حاكمت) كل من أبى

قبول ما أرسلني به وجعلتك الحكم بيننا الامن كانت الجاهلية تتحكم اليه من كاهن ونحوه وقدم جمع صلوات هذه الافعال عليها اشعارا بالخصيص وافادة للعصر (فاغفر لي ما قدمت) قبل هذا الوقت (وما أخرت) عنه (وما أمروني) أخفيت (وما أعلنت) أظهرت أي ما حدثت به نفسي وما تحركته لسانى قاله نواضعوا واجللا لله تعالى أو تعلما لامته وتعبق في الفتح الاخير بانه لو كان للتعليم فقط لكتفى فيه أمرهم بأن يقولوا قالوا لى الله للجمع موع (أنت المقدم) لى في البعث في الآخرة (وأنت المؤخر) لى في البعث في الدنيا وزاد ابن جريج في الدعوات أنت الهى ٢١٩ (لا اله أنت أولاه غيرك ولا حول ولا قوة الا بالله) قال الكرمانى

هـ - هذا الحديث من جوامع الكلام لان لفظ القيم اشارة الى أن وجود الجواهر وقوامها منه والنور الى أن الاعراض أيضا منه والمالك الى انه حاكم عليها بالعباد او اعدا ما ينهى ما يشاء وكل ذلك من نعم الله على عباده فلهذا اقر كل منها بالحد وخصص الحديث بقوله أنت الحق اشارة الى المبدأ والقول ونحوه الى المعاش والساعة ونحوه الى المعاد وفيه اشارة الى النبوة والى الجزاء ثوابا وعقابا ووجوب الاسلام والايمان والتوكل والافابة والتضرع الى الله والخضوع له انتهى وفيه زيادة معرفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعبادته وعظيم قدرته ومواظبته على الذكر والدعاء والثناء على ربه والاعتراف به بحقوقه والاقرار بصدق وعده ووعدده وفيه استعجاب تقديم الثناء على المستغلة عند كل مطلوب اقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم (عن ابن عمر رضى الله عنهم ما قال كان الرجل) الام للجنس ولا مفهوما له وانما ذكره للغالب (فى حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا رأى رؤيا) كقوله بالضم من غير تنوين أى فى النوم (قصها على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقنيت ان رأى رؤيا) زاد فى التفسير من وجه آخر فقلت فى نفسي لو كان فمك خيرا رأيت مثل ما يرى هؤلاء ويؤخذ منه ان الرؤيا الصالحة تدل على خير رائيها (فانصها) أى أخبر بها (على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وكانت علاما شابا وكنت أقام فى المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرأيت فى النوم كان ملكين اخذا نى فذهبا نى الى النار فاذا هى مطوية (أى مبنية الجوانب) كطى البئر

عن العترة جميعا انهم اركعتان فى كل ركعة خمسة ركوعات واستدلوا به حديث أنى بن كعب وسبأنى وقال أبو حنيفة والنورى والحنفى انهم اركعتان كسائر النوافل فى كل ركعة ركوع واحد وحكاه النووى عن الكوفيين واستدلوا به حديث النعمان وسمرة الا تميمين وقال حذيفة فى كل ركعة ثلاثة ركوعات واستدل به حديث جابر وابن عباس وعائشة وسبأنى قال النووى وقد قال بكل نوع جماعة من الصحابة وحكى النووى عن ابن عبد البر أنه قال أصح ما فى الباب ركوعان وما خالف ذلك فعلى أو ضيف وكذا قال البيهقى ونقل صاحب الهدى عن الشافعى وأحمد والبخارى انهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين فى كل ركعة غلطاً من بعض الرواة لان أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها الى بعض ويحتمل ان ذلك كان يوم موت ابراهيم واذا اتحدت القصة تعين الاخذ بالراجح ولا شك ان أحاديث الركوعين أصح قال فى الفتح وجمع بعضهم بين هـ هذه الاحاديث بتعدد الواقعة وان الكسوف وقع مرارا فيكون كل من هـ هذه الواجهة جائزا والى ذلك ذهب اصحى لكن لم يثبت عنده الزيادة على أربع ركوعات وقال ابن خزيمة وابن المنذر والخطاب وغيرهم من الشافعية يجوز العمل بجميع ما ثبت من ذلك وهو من الاختلاف المباح وقواه النووى فى شرح مسلم ومجمل ذلك قال الامام يحيى والحق ان صح تعديد الواقعة أن الاحاديث المستقلة على الزيادة الخارجة من مخرج صحيح بتعين الاخذ به عدم منافاتها لما يزيد وان كانت الواقعة ليست الامرة واحدة فالصحيح ان الترجيح امر لا يثبت منه وأحاديث الركوعين أربع (وعن أسامة رضى الله عنهما ان النبي

صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة الكسوف فأقام فأطال القيام ثم ركع فأطال الركوع ثم قام فأطال القيام ثم ركع فأطال الركوع ثم رفع ثم سجد فأطال السجود ثم قام فأطال القيام ثم ركع فأطال الركوع ثم رفع ثم سجد فأطال السجود ثم رفع ثم سجد فأطال السجود ثم انصرف رواء أحمد والبخارى وأبو داود وابن ماجه وعن جابر رضى الله عنه قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى بأصحابه فأطال القيام حتى جعلوا يخرون ثم ركع فأطال ثم رفع فأطال ثم ركع فأطال ثم سجد فصنع نحو ما من ذلك فكانت أربع ركعات

الرجل) الام للجنس ولا مفهوما له وانما ذكره للغالب (فى حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا رأى رؤيا) كقوله بالضم من غير تنوين أى فى النوم (قصها على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقنيت ان رأى رؤيا) زاد فى التفسير من وجه آخر فقلت فى نفسي لو كان فمك خيرا رأيت مثل ما يرى هؤلاء ويؤخذ منه ان الرؤيا الصالحة تدل على خير رائيها (فانصها) أى أخبر بها (على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وكانت علاما شابا وكنت أقام فى المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرأيت فى النوم كان ملكين اخذا نى فذهبا نى الى النار فاذا هى مطوية (أى مبنية الجوانب) كطى البئر

واذا لها قرنان) أي جانبان (واذا فيها أناس فمدعروهم فجعلت أقول أعوذ بالله من النار قال فلحقني ملك آخر فقال لي لم ترع
 أي لا تحف يعني لا خوف عليك بعد هذا (فقصصتها على حفصة فقصصتها على حفصة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
 فقال نعم الرجل عبد الله) وفي التعبير من رواية نافع عن ابن عمر أن عبد الله رجل صالح (لو كان يصلي من الليل) وللتقي لا للشرط
 ولذا لم يذكر الجواب قال سالم (فكان بعد لا ينام من الليل الا قليلا) وفي الحديث ان قيام الليل ينجي من النار وفيه معنى الخير
 والعلم وفيه كراهة النوم بالليل وفي مسلم ٢٢٠ من حديث أبي هريرة أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وهو يدل على

انه أفضل من ركعتي الفجر وقواه
 النووى في الروضة للكن
 الحديث اختلف في وصله
 وارساله وفي رفعه ووقفه ومن
 ثم لم يخرج به البخارى والمقدم
 تفضيل الوتر على الرواتب
 وغيرها كالضحي اذ قيل
 بوجوبه ثم ركعتي الفجر لحديث
 عائشة في الصحيحين لم يكن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم على شيء
 من النوافل أشد تعاهدا منه
 على ركعتي الفجر وحديث
 مسلم وركعتا الفجر خير من الدنيا
 وما فيها وهما أفضل من ركعتين
 في جوف الليل وحملوا حديث
 أبي هريرة السابق على ان النقل
 المطلق المفعول في الليل أفضل
 من المطلق المفعول في النهار
 وقدم مدح الله التمجدين في آيات
 كثيرة كقوله تعالى كانوا اقلاما
 من الليل ما يجرعون والذين
 يبيتون لربهم سجدا وقياما
 تتجافى جنوبهم عن المضاجع
 ويكفي فلا تعلم نفس ما أخفى لهم
 من قرة أعين وهى الغاية فن
 عرف فضيلة قيام الليل بسماع
 الآيات والاختبار والامار الواردة فيه واستحكم رجاءه وشوقه الى ثوابه ولادة مناجاة ربه وخلوته به

وأربع سجدة رواه أحمد ومسلم وأبو داود) ومن الاحاديث المصرحة بالركوعين

حديث علي عند أحمد وحديث أبي هريرة عند النسائي وحديث ابن عمر عند البزار

وحديث أم سفيان عند الطبراني قوله ثم رفع ثم سجدة لم يذكر فيه تطويل الرفع الذي

يتعقبه السجود ولا في غيره من الاحاديث المتقدمة ووقع عند مسلم من حديث جابر

بلفظ ثم رفع فأطال ثم سجدة قال النووى هي رواية شاذة ونعقب بما رواه النسائي وابن

خزيمة وغيرهما من حديث عبد الله بن عمر وفيه ثم ركع فأطال حتى قيل لا يرفع ثم رفع

فأطال حتى قيل لا يسجد ثم سجدة فأطال حتى قيل لا يرفع ثم رفع فجلس فأطال الجلوس حتى

قيل لا يسجد ثم سجدة وصحح الحديث الحافظ قال لم أقف في شيء من الطرق على تطويل

الجلوس بين السجدين الا في هذا وقد نقل الغزالي الاتفاق على تركها طالته فان أراد

الاتفاق المذهبي فلا كلام والافهوه مجروح بهذه الرواية والكلام على الفاظ الحديثين

يسبق وهما من هجج القائلين بان صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان

سابق وهما من هجج القائلين بان صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان

سابق وهما من هجج القائلين بان صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان

سابق وهما من هجج القائلين بان صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان

سابق وهما من هجج القائلين بان صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان

سابق وهما من هجج القائلين بان صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان

سابق وهما من هجج القائلين بان صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان

سابق وهما من هجج القائلين بان صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان

سابق وهما من هجج القائلين بان صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان

سابق وهما من هجج القائلين بان صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان

سابق وهما من هجج القائلين بان صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان

سابق وهما من هجج القائلين بان صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان

سابق وهما من هجج القائلين بان صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان

سابق وهما من هجج القائلين بان صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان

والضحى والليل الى قوله وما قل ورأته الاربعة كوفون وفيه التحديث والعنه: ثم السماع والقول وأخرجه في قيام الليل أيضا وفضائل القرآن والتفسير ومسلم في المغازي والترمذي والنسائي في التعبير (عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم طرقه وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة) من الليالي ذكرها نأ كيدا والافاطروق هو الاثنيان ليلا (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم لهما حائلا وتحريضا (الاصلبيان) قال ابن بطال فيه فضيلة صلاة الليل وايضا الطائفتين من الاهل والقربة لذلك ووقع في رواية حكيم ٢٢١ بن حكيم ودخل النبي صلى الله عليه وآله

ولفظه ان الشمس انكسفت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقام قياما شديدا يقوم قائما ثم يركع ثم يقوم ثم يركع ثم يركع في ثلاث ركعات وأربع سجادات وانصرف وقد تجلبت الشمس وكان اذار كع قال الله أكبر ثم يركع واذ ارفع رأسه قال سمع الله لمن حمده فقام فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ان الشمس والقمر والحديث وهذه الاحاديث الصحيحة ترد مائة فتم عن ابن عبد البر والبيهقي من ان ما خالف احاديث الركوعين معلى أو ضعيف ومائة فتم عن الشافعي وأحمد والبخاري من عدهم ما خالف احاديث الركوعين غلط او قد استدل باحاديث الباب على ان الم شروع في صلاة الكسوف في كل ركعة ثلاثة ركوعات وقد قدم الخلاف في ذلك قوله ست ركعات وأربع سجادات أى صلى ركعتين في كل ركعة ثلاثة ركوعات وسجدة ثان (وعن ابن

عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في كسوف قرأ ثم ركع ثم قرأ

ثم ركع ثم قرأ ثم ركع ثم قرأ ثم ركع والآخرى مثلها وفي لفظ صلي عثمان ركعات في أربع سجعات روى ذلك أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود الحديث مع كونه في صحيح مسلم ومع صحيح الترمذي له قد قال ابن حبان في صحيحه أنه ليس بصحيح قال لأنه من رواية حبيب بن أبي ثابت عن طاوس ولم يسمعه حبيب بن طاوس وحبيب معروف بالعدل ليس كما تقدم ولم يصرح بالسماع من طاوس وقد خالفه سليمان الاحول فوقفه وروى عن حذيفة نحوه قاله البيهقي قوله عثمان ركعات الخ أي ركع ثمان مرات كل أربع في ركعة وسجد في كل ركعة سجدة تين والحديث يدل على أن من جعله صفات صلاة الكسوف ركعتين في كل

ركعة أربعة ركوعات (وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال كسفت الشمس على عهد

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصل في بهم فقر أبسورة من الطول وركع خمس ركعات
ومسجدتين ثم قام الى الثانية فقر أبسورة من الطول وركع خمس ركعات ومسجدتين ثم جلس
كأه ومستقبل القبلة يدعوحق انجلى كسوفها رواه أبو داود وعبد الله بن أحمد في المسند

* وقد روى بإسناد حسن من حديث سمرة والنعمان بن بشير وعبد الله بن عمر وأبو عبد الله عليه وآله وسلم صلاة ركعتين كل ركعة بر كوع * وفي حديث قبيصة الهلالي عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا رأيتم ذلك فصلوها كأن حدث صلاة صليتها وهما من المكتوبة

من موضعه (فأصرف) صلى الله عليه وآله وسلم عنهما معرضاً مدبراً (حين قلنا ذلك ولم يرجع إلى شيء) أي لم يجيبني بشيء وفيه ان السكوت يكون جواباً والاعراض عن القول الذي لا يطابق المراد وان كان حقاً في نفسه (ثم سمعته وهو مول) معرض مدبر حال كونه (بضرب نخذه) متعجباً من سرعة جوابه وعدم موافقته له على الاعتذار بما اعتذره به قاله "النووي وفيه جواز ضرب النخذه عند التأسف وقال ابن التين كراهتها جاحه بالآية المذكورة وأراد منه أن ينسب التقصير إلى نفسه وفيه جواز الاتزاع من القرآن وترجيح قول من قال ان اللام في قوله وكان الانسان" عموم لان خصوص الكثرة وفيه منقبة لعلي

حيث نقل ما فيه عليه أدنى غضاضة فقد تم مصالحة نشر العلم وتبليغه إلى كتمه ونقل ابن بطل عن المهلب قال فيه أنه ليس للإمام أن يشدد في التوافل حيث قنع صلى الله عليه وآله وسلم بقول علي رضي الله عنه أنفسنا يد الله لأنه كلام صحيح في العذر عن التنفل ولو كان فرضا ما عذره قال وأما ضربه بنحوه وقرائه الآية الكريمة فإدال على أنه ظن أنه أخرجهما فندم على انباههما كذا قال وأقره ابن بطل وليس بواضح ومات قدم أولى كذا في الفتح (وهو يقول وكان الإنسان أكثر شئ جدلا) قيل فانه تسليما لعذره وانه لا يعتب عليه ورواه هذا ٢٢٢ الحديث الستة ما بين حصي ومدني واسناد زين العابدين من أصح الاسانيد

وأشرفها الواردة فيمن روي عن أبيه عن حمده وفيه التعديت والآخبار والعنعنة والقول وآخر جبه البخاري أيضا في الاعتصام والتوحيد ومسلم في الصلاة وكذا النسائي (عن عائشة رضي الله عنها قالت أن كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدع العمل) أي ليتركه (وهو يجب أن يعمل به خشية) أي لأجل خشية (أن يعمل به الناس فيفرض عليهم) ليس من ادعاه أنه كان يقول العمل أصلا وقد فرضه الله عليه أو نذبه بل المراد ترك أمرهم أن يعملوا معه بدليل ما في الحديث الثاني أنهم لما اجتمعوا إليه في الصلاة الثالثة أو الرابعة لبصلوا معه التهجد لم يخرج إليهم ولا ريب أنه صار حربه تلك الدلة (وما سمع) أي تنفل (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) سبعة الضحى قط واني لاسمها) أي لاصليها وفي رواية اني لاستحبها من الاستحباب وذكر هذه الرواية العيني ولم يعزها والبرماوى والدمايني

والاحاديث بذلك كله لا حسد والنسائي والاحاديث المتقدمة بشكر اراد الركوع أصح وأشهر) اما حديث أبي بن كعب فأخرجه أيضا الحسائي وقال هذا سند لم يحتج الشيخان بمثله وهذا توهم من الحديث بان سنده مما لا يصلح للاحتجاج به عند الشيخين لأنه تقوية للحديث وتعميم لثبته كما فهمه بعض المتأخرين وروى عن ابن السكن تصحيح هذا الحديث وقال الحسائي كرواه صادقون وفي اسناده أبو جعفر عيسى بن عبد الله ابن ماهان الرازي قال الفلاس سبي الخلف وقال ابن المديني يخطئ عن المغيرة وقال ابن معين ثقة وفي الباب عن علي عليه السلام عند الزوار وهو معلول كما قال في الفتح وقد احتج بهذا الحديث القائلون بان صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة خمسة ركوعات وقد تقدم ذكرهم وأما حديث النعمان بن بشير فأخرجه أيضا مسلم وفيه قرأ بسورتين وصلى ركعتين وأما حديث النعمان بن بشير فأخرجه أيضا مسلم وفيه قرأ بسورتين وصلى ركعتين وأما حديث النعمان بن بشير فأخرجه أيضا مسلم وفيه قرأ بسورتين وصلى ركعتين وأما حديث النعمان بن بشير فأخرجه أيضا مسلم وفيه قرأ بسورتين وصلى ركعتين

(باب الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف)*

(عن عائشة رضي الله عنها اب النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهر في صلاة الكسوف بقراءته فصل في أربع ركعات في ركعتين وأربع سجود أخرجاه وفي لفظ صلى صلاة الكسوف جهر بالقراءة فيها رواه الترمذي وصححه وفي لفظ قال خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأق المصلي فكبر فكبر الناس ثم قرأ جهر بالقراءة وأطال

عن الموطأ وهذا من عائشة أخبار جارات وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلاها يوم الفتح القيام وأوصى بها أبو بكر ذروها بركة بل عدوها العلماء من الواجبات الخاصة به وفيه أن كل شئ أحبه استأنم التعريض عليه لولا ما عارضه من خشية الافتراض (عن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه قال ان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقوم ليصلي حتى ترمقه مائة أو ساقاه) شك من الراوى وفي رواية تفتق قدماه وعند الترمذي حتى انتفتق قدماه وللبخاري في التفسير حتى تورمت والنسائي من حديث أبي هريرة حتى تزل قدماه بزاي وعين مهملة ولا اختلاف بين هذه الروايات فانه اذا حصل

الاتفاخ حصل الزلع والشفوق (فيقال له) لم يذكر المقول ولم يسم القائل وفي تفسير القح فقبل له قد غفر الله لك من ذنوبك ما تقدم وما تأخر وفي رواية أبي عوانة فقبل له اتسكف هذا وفي حديث عائشة نصالت عائشة يارسول الله لم تصنع هذا وقد غفر الله لك وفي حديث أبي هريرة عند البراء فقبل له تفعل هذا يارسول الله وقد جاء من الله ان الله قد غفر لك (فيقول أفلا) أي أتترك قساي وتجبدي لما غفر لي فلا (أكون عبدا شكورا) يعني غفران الله لي سبب لان أقوم وأتجدد شكره فكيف أتتركه كأن المعنى الأثمة وقد أنعم علي وخصني بخير الدارين فان ٢٢٣ الشكور ومن اقية المبالغة يستدعي

نعمة خطيرة وتخصيص العبد بالذكر مشعر بغاية الاكرام والقرب من الله تعالى ومن ثم وصفه في مقام الاسراء لان العبودية تقتضي صحة النسبة وليست الا بالعبادة والعبادة عين الشكر قال ابن بطال وفيه أخذ الانسان على نفسه بالشدة في العبادة وان أضر ذلك بيده انتهى قال الحافظ اسكن فيمنى تقي بذلك بما اذا لم يقض الى الملا لان حالة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت أكمل الاحوال فكان لا يمل من العبادة وان أضر ذلك بيده بل صح انه قال وجعلت قرة عيني في الصلاة كما رواه النسائي فاما غيره صلى الله عليه وآله وسلم فاذا خشى الملل فيمنى له ان لا يكدر نفسه حتى يمل وعليه يعمل قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا من الاعمال ما تطيقون قال الله لا يمل حتى تملا انتهى قال القسطلاني نعم الاخذ بالشدة أفضل لأنه اذا كان هذا العمل المغفور له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فكيف من جهل حاله

القيام وذكر الحديث رواه أحمد * وعن سمرة رضي الله عنه قال صلى يارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كسوف ركعتين لانهما صلاتا رواه الخمسة وصححه الترمذي وهذا محتمل انه لم يسمعه لبعده لان في رواية مبسوطه له اتينا المسجد قد اتمنا حديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم والرواية التي أخرجهما أحمد أخرجهما أيضا أبو داود والطحاوي في مسنده وأخرج نحوه ابن حبان وحديث سمرة صححه أيضا ابن حبان والحاكم وأعله ابن حزم بحجة الثعلبية بن عباد رواه عن سمرة وقد قال ابن المديني انه مجهول وذكره ابن حبان في الثقات مع انه لا راوى له الا الاسود بن قيس كذا قال الحافظ وفي الباب عن ابن عباس عن عبد الشافي وأبي يعلى والبيهقي قال كنت الى جنب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الكسوف فسمعت منه حرقا من القرآن وفي استاده ابن لهيعة ولا طبراني نحوه من وجه آخر وقد وصله البيهقي من ثلاث طرق أسانيد هامة ولابن عباس حديث آخر متفق عليه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام قياما طويلا فحوا من سورة البقرة وقد تقدم وهو يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم ان رواية سمرة بانهم اوافقه رواية ابن عباس المتقدمة ولروايته الاخرى والزهري قد انفرد بالجهر وهو وان كان حائضا فالعدد أولى بالحفظ من واحد قاله البيهقي قال الحافظ وفيه نظر لانه مثبت وروايته مقدمة وجمع بين حديث سمرة وعائشة بأن سمرة كان في آخر بات الناس فلهذا لم يجمع صورته ~~كان~~ قول ابن عباس كنت الى جنبه يدفع ذلك وجمع النووي بأن رواية الجهر في القمر ورواية الاسرار في كسوف الشمس وهو مردود بالرواية التي ذكرها المصنف في حديث عائشة منسوبة الى أحمد وبما أخرجه ابن حبان من حديثها بلطف كسفت الشمس والصواب أن يقال ان كانت صلاة الكسوف لم تقع منه صلى الله عليه وآله وسلم الامرة واحدة كائن على ذلك جماعة من الحفاظ فالمصير الى ترجيح متعين وحديث عائشة أرجح لكونه في الصحيحين وليكونه متضمنا للزيادة ولكونه مشابها لكونه معتصدا بما أخرجه ابن خزيمة وغيره عن علي مرفوعا عن اثبات الجهر وان صلاة الكسوف وقعت أكثر من مرة كما ذهب اليه البعض

واقامت ظهره الا وازاروا يا من عذاب النار انتهى ومحل ذلك ما اذا لم يضر الى اختيار عبادة لم يرد بها الشرع أو لم يأذن بها الله ولا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لم يخرج الى حد الرهبانية والرياسة الشاقة والهيئة الكريهة وترك ما هو أفضل منها من المندوبات وصحبات الاعمال والاصالحات الافعال ونفاس الاحوال وابتداع الحسنات وفي الحديث مشروعية الصلاة للشكر وفيه ان الشكر يكون بالعلم كما يكون باللسان كما قال تعالى اعملوا آل داود شكرا والشكر الاعتراف بالنعمة والقيام بالخدمة وفيها كما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاجتهاد في العبادة والاشيئة من ربه قال العلماء

انما ألزم الانبياء أنفسهم شدة الخوف لعظم نعمته عليهم وانه ابتداء هم بها قبل استحقاقها فبذلوا مجهودهم في عبادته ليؤدوا بعض شكرهم مع ان حقوق الله أعظم من أن تقوم بها العبادة ورواة هذا الحديث كوفيون وهو من الرباعيات وفيه التحديث والعنونة والسماع والقول وأخرجه البخاري أيضاً في الرقاق والتفسير ومسلم في آخر الكتاب والترمذي في الصلاة وكذا النسائي وابن ماجه (عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له أحب الصلاة أي أكثر ما يكون ٢٢٤ محبوباً إلى الله تعالى صلاة داود) وانما كان ذلك أحب إليه تعالى من أجل

الاخذ بالرفق للنفس التي تخشى منها المسامة التي هي سبب ترك العبادة والله تعالى يحب ان يديم احسانه ويوالي فضله قاله الزكرماني (وأحب الصيام أي أكثر ما يكون محبوباً إلى الله صيام داود) عليه السلام واستعمال أحب بمعنى محبوب قليل لان الأكثر في الفعل التفضيل ان يكون بمعنى القاعل ونسبة المحبة فيها إلى الله تعالى على معنى ارادة الخير افعالها (وكان) داود عليه السلام (ينام نصف الليل ويقوم ثلثه) في الوقت الذي ينادى فيه الرب تعالى هل من سائل هل من مستغفر (وينام سدسه) ليستريح من نصب القيام في بقية الليل وانما كان ذلك أرفق لان النوم بعد القيام يريح البدن ويذهب ضرر السهر وذيول الجسم بخلاف السهر إلى الصباح وفيه من المصلحة أيضاً استقبال صلاة الصبح واذكار النهار بنشاط واقبال ولانه أقرب إلى عدم الرياء لان من نام السدس الاخير أصبح ظاهر اللون سليم

فالمعين الجمع بين الاحاديث بتعدد الواقعة فلا مراضة بينها الا ان الجهرأولى من الاسرار لانه زيادة وقد ذهب إلى ذلك أحمد واسحق وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهم من محدثي الشافعية وبه قال صاحب أبي حنيفة وابن العربي من المالكية وحكي النووي عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة والليث بن سعد وجهور الفقهاء انه يسرف في كسوف الشمس ويجهز في خسوف القمر وإلى مثل ذلك ذهب الامام يحيى وقال الطبري بخير بين الجهر والاسرار وإلى مثل ذلك ذهب المهدي ورواه في البحر عن مالك وهو خلاف ما حكاه غيره عنه واعلم انه لم يرد تعين ما قرأ به صلى الله عليه وآله وسلم الا في حديث لعائشة أخرجه الدارقطني والبيهقي انه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في الاولى بالعنكبوت وفي الثانية بالروم واقمان وقد ثبت الفصل بالقراءة بين كل ركوعين كما تقدم من حديث عائشة المتفق عليه فيتحيز المصلي من القرآن ما شاء ولا بد من القراءة بالفاتحة في كل ركعة لما تقدم من الأدلة الدالة على أنها لا تصح ركعة بدون فاتحة قال النووي واتفق العلماء على انه يقرأ الفاتحة في القيام الاول من كل ركعة واختلفوا في القيام الثاني فذهبنا ومذهب مالك وجهور أصحابه انها لا تصح الصلاة الا بقراءتها فيه وقال محمد بن مسلمة من المالكية لا تتعين الفاتحة في القيام الثاني انتهى وينبغي الاستسكان من الدعاء لورود الامر به في الاحاديث الصحيحة كما في حديث ابن عباس المتقدم وغيره

* (باب الصلاة لخسوف القمر في جماعة مكررة الركوع) *

(عن محمود بن لبيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله وانهما لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيتنهما كذلك فافزعوا إلى المساجد ورواه أحمد وعنه الحسن البصري رضي الله عنه قال خسف القمر وابن عباس أمير على البصرة فخرج فصرى بنا ركعتين في كل ركعة ركعتين ثم ركب وقال انما صليت كما رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي رواه الشافعي في مسنده) حديث محمود بن لبيد أصح في الصحيحين بدون قوله فافزعوا إلى المساجد وقد أخرج هذه الزيادة أيضاً الحاتم وابن حبان وحدث ابن عباس أخرجه الشافعي كما ذكر المصنف عن شيخه ابراهيم بن محمد وهو ضعيف ولا يثبت عنه وقول الحسن صلى الله عليه وآله وسلم قال الحسن لم يكن

القوى فهو أقرب إلى أن يخفى عنه الماضي على من يراه أشار إليه ابن دقيق العيد (ويصوم يوماً ويفطر بالبصرة يوماً) قال ابن المنير كان داود يقسم ليله ونهاره لحق ربه وحق نفسه فاما الليل فاستقام لذلك في كل ليلة وأما النهار فلما اعتذر عليه ان يجزئه بالصيام لانه لا يتبعه جعل عوضاً من ذلك ان يصوم يوماً ويفطر يوماً فبطلت منزلة التجزئة في شخص اليوم ورواه هذا الحديث مكين الشيخ البخاري في حديثه وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي والتحديث والاخبار وأخرجه ابن سني في أحاديث الانبياء ومسلم في الصوم وكذا أبو داود وابن ماجه والنسائي وفيه وفي الصلاة أيضاً (عن عائشة رضي الله عنها

قالت كان أحب العمل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم الدائم) الذي يسقر عليه قامة له والمراد بالدوام العرفي لا بشعور
الازمنة لأنه منعذر (قيل لها) القائل مسروق بن الأجدع (متى كان يقوم) صلى الله عليه وآله وسلم (قالت يقوم إذا سمع
الصارخ) وهو الذي لأنه يكثر الصياح في الليل قال ابن ناصر وأقول ما يصح نصف الليل غالباً وهو موافق لقول ابن عباس
نصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل قال ابن بطال يصرخ عند ثلث الليل وروى أحمد وأبو داود وابن ماجه عن زيد بن خالد
الجهمي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تنسوا الذين فانه يوقظ للصلاة ٢٢٥ واسناده جيد وفي لفظ فانه يدعو

إلى الصلاة وليس المراد أن يقول
بصرأخيه حقيقة الصلاة بل
العبادة تجرت أنه يصرخ صرخات
متتابعة عند طلوع الفجر وعند
الزوال فطرة فطره الله عليها
فيذكر الناس بصراخه الصلاة
وفي معجم الطبراني عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الله
يذكر بأبيض جناحه موسىان
بالبرج ودوالياقوت والأول
جناح المشرق وجناح المغرب
رأسه تحت العرش وقوائم في
الهواء يؤذن في كل صبح فيسمع
ذلك الصيحة أهل السموات
والارضين الاثني عشر الجن
والانس فعند ذلك يجيبه ديوك
الارض فاذا نادى يوم القيامة قال
الله تعالى ضم جناحك وغض
صوتك فيعلم أهل السموات
والارض الاثني عشر أن الساعة
قد اقتربت وعند الطبراني
واسبق في الشعب عن محمد بن
المستدر عن جابر أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال إن الله يذكركم
بالإمام في الخوم وعنده تحت
العرش مطوية فاذا كان هبة

بالبصر قلما كان ابن عباس بها وقبل أن هذا من تدليساته وإن المراد من قوله صلى
أي صلى بأهل البصرة والحديثان يدلان على مشروعية التجميع في خسوف القمر
أما الأول فلهو فيه فاذا رأيت قمرهما كذلك الخ ولكنه لم يصرح بصلاة الجماعة وأما
الحديث الثاني فللقول ابن عباس بعد أن صلى بهم جماعة في خسوف القمر انما صليت
كما رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي ولكنه يحتمل أن يكون المشبه بصلاة النبي
صلى الله عليه وآله وسلم هو صفة تمام الاقتصار في كل ركعة على ركوعين ونحو ذلك لأنها
منعولة في خصوص ذلك الوقت الذي فعلها فيه لما تقدم من اتحاد القصة وأنه صلى الله
عليه وآله وسلم لم يصل الكسوف الا مرة واحدة عند موت ولده ابراهيم نعم أخرج
الدارقطني من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي في كسوف
الشمس والقمر أربع ركعات وأخرج أيضاً عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم صلى في كسوف القمر ثمان ركعات في أربع سجدة وذكر القمر في الأول
مستغرب كما قال الحافظ والثاني في استناده نظراً لأنه من طريق حبيب عن طاوس ولم
يسمع منه وقد أخرجه مسلم بدون ذكر القمر وانما اقتصر المصنف في التبريد على ذكر
القمر لأن التجميع في كسوف الشمس معلوم من فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم كما ثبت في الأحاديث الصحيحة المتقدمة وغيرها وقد ذهب مالك والشافعي وأحمد
وبجمهور العلماء إلى أن صلاة الكسوف والخسوف تسنن الجماعة فيها وقال أبو يوسف
ومحمد بن الجماعة شرط فيه ما وقال الامام يحيى انه اشترط في الكسوف فقط وقال
العراقيون ان صلاة الكسوف والخسوف فرادى وحكى في البحر عن أبي حنيفة ومالك
أن الانفراد شرط وحكى النووي في شرح مسلم عن مالك أنه يقول بأن الجماعة تسنن
في الكسوف والخسوف كما تقدم وحكى في البحر عن العترة أنه يصح الأمر أن احتج
الأولون بالأحاديث الصحيحة المتقدمة وليس لمن ذهب إلى أن الانفراد شرط أو أنه أولى
من التجميع دليل وأما من جوز الأمرين فقال لم يرد ما يقتضي اشتراط التجميع لأن
فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على الوجوب فضلاً عن الشرطية وهو صحيح ولكنه
لا ينبغي أولوية التجميع

(باب الحث على الصدقة والاستغفار والذكر في الكسوف وخروج وقت الصلاة بالتجلي)

٢٩ نيل من الليل صاح سبوح قدوس فصاحت الديكة وهو كامل ابن عدي في ترجمة علي بن علي الهبي
قال وهو يروي أحاديث منكرة عن جابر هكذا في القسط لا في وايد كرها في الفتح فليست نظري أسنا وفي هذا الحديث الحث على
المداومة على العمل وإن قل وفيه الاقتصاد في العبادة وترك التعقيد فيها لأن ذلك أنشط والقلب به أشد انشراحاً ورواه
ما بين مروزي وواسطي وكوفي وفيه رواية الابن عن الاب والناجي عن الصائبة والتحديث والاختبار والعنونة السماع
والقول وأخرجه أيضاً في هذا الباب وفي الرقاق ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود والترمذي (وفي رواية إذا سمع الصارخ)

يعني الدين في نصف الليل أو ثلثه الأخير لأنه إنما يكثر الصباح فيه (فام فصلي) لأنه وقت نزول الرحمة والسكون وهذا
 الاصوات وفي رواية الجوى ثم قام إلى الصلاة (وفي رواية عنها) أي عن عائشة رضي الله عنها (أ قالت ما أراه) أي وجدته صلى الله
 عليه وآله وسلم (الصبر عندى الأناثا) بعد القيام الذي مبدؤه عند سماع الصارخ جعاً بينه وبين رواية مسروق السابقة
 وهل المراد حقيقة النوم أو اضطجاعه على جنبه لقولها في الحديث الآخر فان كنت يقطي حديثي والاضطجاع أو كان نومه
 خاصاً بالليالي الطوال وفي غير رمضان ٢٢٦ دون القصار لكن يحتاج إخراجها إلى دليل (تعني) عائشة (النبي صلى الله

عليه وآله) (وسلم) وفي هذا
 الحديث رواية التميمي عن
 التميمي والتحديث والرواية
 بطريق المذكور العنعنة والقول
 ورواية الابن عن الاب وأخرجه
 مسلم في الصلاة وكذا أبو داود
 وابن ماجه (عن ابن مسعود
 رضي الله عنه قال صليت مع
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ليلة) من الليالي (فلم يزل قائماً
 حتى هممت) قصدت (بأمر
 سوء) بفتح السين وإضافة أمر
 إليه (قيل) القائل أبو وائل شقيق
 ابن مسعدة الأزدي (ما هممت
 قال هممت أن أقمد) من طول
 قيامه (وأذن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم) أي أتركه وانما جعله
 سواءً أن كان القعود في النفل
 جائزاً لأن فيه ترك الأدب معه
 صلى الله عليه وآله وسلم وصورة
 مخالفتهم وقد كان ابن مسعود قويا
 محافظاً على الاقتداء به صلى الله
 عليه وآله وسلم فلولا أنه طول
 كثير لم يهمل بالقعود وقد اختلف
 أهل الفضل في صلاة النفل
 كثرة الركوع والسجود أو طول

(عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها) قالت لقد أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بالعنافة في كسوف الشمس وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يمسحان لموت أحد ولا لحياة فاذا رأيت
 ذلك فادعوا الله وكبروا واتصدقوا وصلوا وعن أبي موسى رضي الله عنه قال خسفت
 الشمس فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصلي وقال إذا رأيتم شيئاً من ذلك فافزعوا
 إلى ذكر الله ودعاءه واستغفاركم وعن المغيرة قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يوم مات إبراهيم فقال الناس انكسفت لموت إبراهيم فقال
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله عز وجل لا ينكسفان
 لموت أحد ولا لحياة فاذا رأيتموهما فادعوا الله تعالى وصلوا حتى ينجلي متفق عليه
 قوله العنافة بفتح العين المهملة وفي لفظ البخاري في كتاب العتق من طريق غنام بن علي
 عن هشام كانوا من عند الكسوف بالعنافة وفيه مشروعية الاعتناق عند الكسوف
 ثم فادعوا الله الخ فيه المثل على الدعاء والتكبير والتصدق والصلاة قوله فافزعوا إلى
 ذكر الله الخ فيه أيضاً الذنب إلى الدعاء والذكر والاستغفار عند الكسوف لأنه مما يدفع
 الله تعالى به البلاء ومنهم من حمل الذكر والدعاء على الصلاة لكونه مأمراً بجرائم أو فيه
 نظر لأنه قد جمع بين الذكر والدعاء بين الصلاة في حديث عائشة المذكور وفي الباب وفي
 حديث أبي بكر عند البخاري وغيره واقظه فصولاً وأدعوا قوله يوم مات إبراهيم يعني ابن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ وقد ذكر جهراً أهل البصرة مات في السنة
 العاشرة من الهجرة قبل في ربيع الأول وقيل في رمضان وقيل في ذي الحجة والاكثر أنه
 في عاشر الشهر وقيل في رابعه وقيل في رابع عشره ولا يصح شيء من هذا على قول ذي الحجة
 لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أذن البعكة في الحج وقد ثبت أنه شهد وفاته وكانت
 بالمدينة بخلاف نعم قيل أنه مات سنة تسع فان ثبت صح وجرم الروي بأنها كانت
 سنة الحديبية وقد استدل بوقوع الكسوف عند موت إبراهيم على بطلان قول
 أهل الهيئة لأنهم كانوا يزعمون أنه لا يقع في الاوقات المذكورة وقد فرض الشافعي
 وقوع العيد والكسوف معا واعتز به بعض من اعقده على قول أهل الهيئة ورد عليه

القيام فقال بكل قوم فاما القائلون بالآثر فمسكوا بنحو حديث ثوبان عند مسلم أفضل الاعمال كثرة الركوع أصحاب
 والسجود ومسك القائلون بالثاني بحديث مسلم أيضاً أفضل الصلاة طول القنوت والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف
 الأشخاص والاحوال وفي الحديث دليل على اختيار النبي صلى الله عليه وآله وسلم تطويل صلاة الليل وإن مخالفة الامام في
 أنعماله معدودة في العمل السعي وفيه تنبيه على فائدة معرفة ما بينهم من الاحوال وغيرها لأن أصحاب ابن مسعود ما عرفوا
 مرادهم من قوله هممت بأمر سوء حتى استغفروا عنه ولم يشكروا عليهم استغفاهم عن ذلك ورزى مسلم من حديث حذيفة

انه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة فقرأ البقرة وآل عمران والفسات في ركعة وكان اذا امر باية تسبيح سمع أو سؤال سأل أو نعوذ نعوذ ثم ركع نحووا عما قام ثم قام نحووا ما ركع ثم سجد نحووا عما قام وهذا انما يتأتى في نحو ساعدتين فلعلمه صلى الله عليه وآله وسلم أحيا تلك الليلة كلها وأماما يقتضيه حاله في غير هذه الليلة فان في اخبار عائشة انه كان يقوم قدر ثلث الليل وفيها انه كان لا يزيد على إحدى عشرة ركعة فيقتضى ذلك تطويل الصلاة والله أعلم ورواه هذا الحديث ما بين بصري واسطى وكوفي وفيه التحديث والعنعنة والقول وأخرجه مسلم وابن ماجه في الصلاة ٣٢٧ والترمذي في الشرائع (عن ابن عباس رضي الله عنهما ما قال كان صلاة

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث عشرة ركعة يعني بالليل) يسلم من كل ركعتين كما صرح به في رواية أخرى وأخرجه مسلم والترمذي بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة (وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة منها) أي من ثلاث عشرة (لوتر وركعتا الفجر) وفي رواية مسلم من هذا الوجه كانت صلاته عشر ركعات ووتر بسجدة ويركع ركعتي الفجر فتلك ثلاث عشرة وهذا كان غالب عادته صلى الله عليه وآله وسلم قال القمي طيبت اشككت روايات عائشة على

كثير من أهل العلم حتى نسب بعضهم حديثها إلى الاضطراب وهذا انما ينبغي لو كان الراوي عنها واحدا أو اثنين عن وقت واحد والصواب ان كل شيء ذكرته من ذلك محمول على أوقات متعددة أو أحوال مختلفة

أصحاب الشافعي قوله حتى ينبغي فيه ان الصلاة والدعاء يشترعان إلى ان ينبغي الكسوف فلا يستحب ابتداء الصلاة بعده وأما اذا حصل الانجلاء وقد فعل بعض الصلاة قبل يتمها وقبل يقتصر على ما قد فعل وقبل تمها على هيئة النوافل واذا وقع الانجلاء بعد الفراغ من صلاة الكسوف وقبل الخطبة فظاهر حديث عائشة المتقدم بلفظ والنجبات الشمس قبل أن ينصرف ثم قام فخطب الناس انما تشرع الخطبة بعده الانجلاء وفي الحديث انما تستحب ملازمة الصلاة والذكر إلى الانجلاء وقال الطحاوي ان قوله فصلوا وادعوا يدل على ان من سلم من الصلاة قبل الانجلاء يتشاغل بالدعاء حتى ينبغي وقرره ابن دقيق العيد قال لانه جعل الغاية للجموع الامرين ولا يلزم من ذلك أن يكون غاية لكل واحد منهم ما على انفرادهم بخلاف أن يكون الدعاء ممتدا إلى غاية الانجلاء بعد الصلاة فيصير غاية للجموع ولا يلزم منه تطويل الصلاة ولا تكريرها وأماما وقع عند التساقط من حديث النعمان بن بشير قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى النجبات فقال في النسخ ان كان محفوفا احق أن يكون معنى قوله ركعتين أي ركوعين وقد وقع التعبير بالركوع عن الركعة في حديث الحسن المتقدم في الباب الذي قبل هذا ويحتمل أن يكون السؤال بالاشارة فلا يلزم التكرار وقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي قتادة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان كلما ركع ركعة أرسل رجلا ينظر هل النجبات تتعين الاحتمال المذكور وان ثبت تعدد القصة زال الاشكال

(كتاب الاستسقاء)

(عن ابن عمر رضي الله عنهما في حديث له ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لم يتقص قوم الميكال والميزان الا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان عليهم ولم يمنعوا زكاة أموالهم الا منعوا القطر من السماء ولولا البهايم لم يطرأ رواه ابن ماجه) الحديث هذا ذكره ابن ماجه في كتاب الزهد مطولا وفي اسناده خالد بن يزيد بن عبد الرحمن ابن أبي مالك وهو ضعيف وقد ذكره الحافظ في التلخيص ولم يتكلم عليه وفي الباب عن بريدة عند الحاكم والبيهقي ما نقض قوم العهد الا كان فيهم القتل ولا منع قوم الزكاة

بحسب النشاط وبيان الجواز قال في الفتح وظهر لي ان الحكمة في عدم الزيادة على إحدى عشرة ان التمسجد والوتر مختص بصلاة الليل وفرائض النهار الظهروهي أربع والعصروهي أربع والمغرب وهي ثلاث وتر النهار مناسب أن تكون صلاة الليل كصلاة النهار في العدد جله وتفصيلا وأما مناسبة ثلاث عشرة فبضم صلاة الصبح لكونها نهارية إلى ما بعدها (عن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ من الشهر حتى تظن أن لا يصوم منه) أي من الشهر ورواه الاصيلي شيا (وكان صلى الله عليه وآله وسلم يصوم) منه (حتى تظن أن لا يفطر) شيا (وكان صلى الله عليه وآله وسلم

(لا تشاء أن تراه من الليل مصليا إلا رأيته) مصليا (ولا تشاء أن تراه من الليل) (ناظرا إلا رأيته) ناظرا أي ما أردنا منه صلى الله عليه وآله وسلم أمر الأوجدها عليه وهو يدل على أنه ربما كان ينام كل الليل وهذا سبيل التطوع فلو استمر الوجوب في قوله قم الليل لما أدخل بالقيام وفيه أيضا ان صلاته ونومه كانا محتلفان بالليل وأنه لا يرب وقتا معينا بل بحسب ما يسر له من قيام الليل لا يقال يعارضه قول عائشة كان إذا سمع اصارخ قام فان كذا من عائشة وأنس أخبر بما اطلع عليه ورواه هذا الحديث ما بين مدني وبصري ٢٢٨ وفيه التحديث والعنعنة والسماع والقول وأخرجه البخاري أيضا في الصوم

الاحبس الله تعالى عنهم القطر واختلاف فيه على عبد الله بن بريدة فقيل عنه هكذا وقيل عن ابن عباس قوله كتاب الاستسقاء قال في الفتح الاستسقاء لغة طلب سقي الماء من الغير للنفس أو للغير وشربا طلبه من الله تعالى عند حصول الجذب على وجه مخصوص انتهى قال الرازي هو أنواع أدناها الدعاء المجرد وأوسطها الدعاء خلف الصلوات وأفضلها الاستسقاء بركة عتيق وخطبتين والخبار وردت بجميع ذلك انتهى وسياق ذكرها في هذا الكتاب قوله لم ينقص قوم المكيال والميزان الخ فيه ان نقص المكيال والميزان سبب الجذب وشدة المؤنة وجور السلاطين قوله ولم يمنعوا زكاة أموالهم الخ فيه ان منع الزكاة من الأسباب المرجوة لمنع قطر السماء قوله ولولا إليهم الخ فيه ان نزول الغيث عند وقوع المعاصي إنما هو راحة من الله تعالى إليهم وقد أخرج أبو يعلى والبخاري حديث أبي هريرة بلفظ مهلا عن الله مهلا فإنه لو لا سبب خضع وبها تم رقع وأطفال رضع لص عليكم العذاب صبا وفي اسناده ابراهيم بن خنيم بن عزالدين مالك وهو ضعيف وأخرجه أبو نعيم من طريق مالك بن عبيدة بن مسافع عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لو لا عباد الله رقع وصيبة رضع وبها تم رقع لص عليكم العذاب صبا وأخرجه أيضا البيهقي وابن عدي ومالك بن عبيدة قال أبو حاتم وابن معين مجهول وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن عدي ليس له غير هذا الحديث وله شاهد مرسل أخرجه أبو نعيم أيضا في معرفة الصحابة عن أبي الزهري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من يوم الا ينادى مناد مهلا أيها الناس مهلا فان الله سطوات ولولا رجال خضع وصبيان رضع ودواب رقع لص عليكم العذاب صبا ثم رضعتم به رضا وأخرج الدارقطني والحاكم من حديث أبي هريرة زعمه قال خرج نبي من الانبياء يستقي فاذا هو بئله رافعة بعض قوائمها الى السماء فقال ارجعوا فقهرا استجب من أجل شأن النملة وأخرج نحوه أحمد والطحاوي (وعن عائشة رضي الله عنها قالت شكوا الناس الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخطوا المطر فأمرهم بوضع له في المصلى وعد الناس يوما يخرجون فيه قالت عائشة فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم حين بدا حاجب الشمس فعد على المنبر فكبر وحده الله عز وجل ثم قال انكم شكوتهم جد بدياركم وانتم تخرجونهم على المنبر

بيده (كل عقدة منها ولا يذر على مكان كل عقدة ولا يصلي عند مكان كل عقدة تأكيدها احكاما لما يقع له قائلا بقوله عليه السلام طوبى لفلان إذا كان على مكان كل عقدة ولا يصلي عند مكان كل عقدة حقيقة فيكون من باب عقد السواحل النقائات في العقدة وذلك بان يأخذن خطافا يعقدن عليه منه عقدة توتيه كل من عليه بالهجر فيتأثر المسهور حينئذ عرض أرتحريك قلب أو نحوه وعلى هذا فالعقد شيء عند قافية الرأس لا قافية الرأس نفسه أو هل العقد في شعر الرأس أو غيره الا قرب أنه في غيره لا ليس لكل أحد شعر ويؤيد كونه على الحقيقة ما ورد في بعض طرقه ان على رأس كل آدمي خبلا وفي رواية ابن ماجه عن أبي هريرة مر فوجا

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال بعقد الشيطان) اي ابليس أو أحد أعوانه (على قافية) اي مؤخر عنقه وفي النهاية القافية القفا وقيل مؤخر الرأس وقيل أوسطه (رأس أحدكم) ظاهره التعميم في الخطاطين ومن في معناهم ويمكن أن يخص من من صلى العشاء في جماعة ومن ورد في حقه انه يحفظ من الشياطين كالانبياء ومن يتناله قوله ان عبادي ليس لك عليهم سلطان ولكن قرأ آية الكرسي عند نومه فقد ثبت انه يحفظ من الشيطان حتى يصبح وفيه بحث ذكره في الفتح (إذا هو نام) وفي رواية ناظم قال الحافظ ابن حجر والاول أصوب وهو الذي في الموطأ وتعبه العيني بان رواية الموطأ لا تدل على أن ذلك أصوب بل الظاهر أن رواية المسنن أصوب لانما جله اسمية والخبر فيه اسم (ثلاث عقد) جمع عقدة (يضرب) بيده (كل عقدة منها ولا يذر

على قافية رأس أحدكم جبل فيه ثلاث عقد ولا جد إذا نام أحدكم عقد على رأسه يجبر برؤوسه يفتح الجبل ولا ينزله
وابن حبان من حديث جابر عن قوام من ذكر ولا أتى الا على رأسه جبره قودس بن يرقد الحديث وقهم بعضهم من هذا ان
العقد لازم ويرد هذا التصريح بانها تحمل بالصلاة فيلزم إعادة عقدها فاجبهم فاعله في حديث جابر وفي غيره وقيل
العقد مجاز كأنه شبه فعل الشيطان بالنائم فعل الساحر بالمصور فلما كان الساحر يمنع به قدوة لك تصرف من يحاول عقده
كان هذا مثله من الشيطان للنائم وقيل معنى بضرب يجب الحس ٢٢٩ عن النائم حتى لا يتيقظ ومنه قوله تعالى

فضر بنا على آذانهم أي حجبنا
الحس أن يلمح في آذانهم فينبهوا
فأرادت عقده في النوم وأطلته
فكانه قد شد عليه شدا وعقد
عليه ثلاث عقد والنقيد
بالثلاث اما للتأكيده أو أن الذي
يفعل به عقده ثلاثة الذكور
والوضوء والصلاة كما أشار إليه
بقوله (فإن استيقظ) من نومه
(خذ كراثة) بكل ما صدق عليه
الذكر كصلاة القرآن وقراءة
الحديث والاشتغال بالعلم الشرعي
(المحلات عقدة) واحد دمن
الثلاث (فان توشأ انحل
عقدة) أخرى ثانية (فان صلى)
الغريضة أو النافلة (انحل
عقدة) الثلاث كلها وظاهره ان
العقد تحل كلها بالصلاة خاصة
وهو كذلك في حق من يحتاج الى
الطهارة بمن نام مقملا من لائم
انتهى فصل في من قبل أن يذكر
أوبى طهر لان الصلاة تستلزم
الطهارة وتقتضي الذكر (فأصبح
نسيطا) أي لسرويه بما وفقه
الله من الطاعة وما وعده من
الثواب وما زال عنه عن عقد

زمانه عنكم وقد أمركم الله عز وجل أن تدعوه وودكم أن يستحب لكم ثم قال الحمد لله
رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين لا اله الا الله يفعل الله ما يريد اللهم أنت الله لا اله الا انت أنت الغنى ونحن الفقراء أنزل علينا الغيث واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلاغاً الى
حين ثم رفع يديه فلم يزل في لرفع حتى بدا يباس ابطيه ثم حول الى الناس ظهره وقلب أو
حول رداءه وهو رافع يديه ثم أقبل على الناس ووزل فصلى ركعتين فأنسا الله تعالى صحابه
فرعدت وبرقت ثم أمطرت بأذن الله تعالى فلم يأت منه جوده حتى سالت السيول فلما رأى
سرعتهم الى الكن ضحك حتى بدت نواجذه فقال أشهد أن الله على كل شيء قدير وأنى
عبد الله ورسوله رواه أبو داود الحديث أخرجه أيضاً أبو عوف وابن حبان والحاكم
وصححه ابن السكن وقال أبو داود وهذا حديث غريب اسناد مجيد قوله فحطوا المطر وهو
مصدر فحط قوله فأمر بمنبر الخ فيه استحباب الصعود على المنبر للخطبة الاستسقاء قوله
ووعده الناس الخ فيه انه يستحب للامام أن يجمع الناس ويخرجهم الى خارج البلد
قوله حين بدا حاجب الشمس في القاموس حاجب الشمس ضوءها أو ناحيتها انتهت
والتسمية الضوء حاجباً لانه يجب حرمانها عن الادراك وفيه استحباب الخروج لصلاة
الاستسقاء عند طلوع الشمس وقد اخرج الحاكم وأصحاب السنن عن ابن عباس ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم صنع في الاستسقاء كما صنع في العيد وسأني فظاها انه صلاها
وقت صلاة العيد كما قال الحافظ وقد حكى ابن المذخر الاختلاف في وقتها قال في الفتح
والراجح انه لا وقت لها معين وان كان أكثر أحكامها كالعيد لكنها باه بالاختصاص
يوم معين ونقل ابن قدامة الإجماع على انه الانصلي في وقت الكراهة وأفاد ابن حبان
بأن خروجه صلى الله عليه وآله وسلم للاستسقاء كان في شهر رمضان سنة ست من الهجرة
قوله عن إبان زمانه بكسر الهمزة وبعد هاءه واحدة مشددة قال في القاموس إبان الشيء
بالكسر حينه أو أوله انتهى قوله وقد أمركم الله الخ يريد قول الله تعالى ارعوني أستجب
لكم قوله قوة فاعلى حين أى اجعل له سبباً قوتاً ومدة امامه أطول لا يقل ثم
رفع يديه الخ فيه استحباب المبالغة في رفع اليدين عند الاستسقاء وسبباً في حديث أسانه
صلى الله عليه وآله وسلم كل لا يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء قوله ثم حول

لشيطان (طيب النفس) تابارك الله له في نفسه من هذا التصرف الحس كذا قيل قال في الفتح والظاهر ان في صلاة الليل سرا
في طيب النفس وان لم يستحضر المعلى شأماً ذكره كذا عكسه وإلى ذلك لاشارة بقوله تعالى ان فاشئ الليل هي أشد وطأ وأقوم
فيلا وقد استنبط بعضهم منه ان من فعل ذلك مرة ثم عاد الى النوم لا يعود اليه الشيطان بالعقد المذكور فانيا واستثنى بعضهم
من يقوم ويترضا ويذكر ويصلي من لا يهتد ذلك عن الفحشاء بل يفعل ذلك من غير ان يقلع والذي يظهر فيه التفصيل بين من
يفعل ذلك مع التوبة والعزم على الاقلاع وبين المصير (والا) بان ترك الذكر والوضوء والصلاة (أصبح خبيث النفس)

بتركها كان اعتاده أو قصده من فعل الخير ووصف النفس بالخير وان كان وقع النهي عنه في قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقول أحدكم خبثت نفسي للشفير والتخدير أو النهي ان يقول ذلك وهذا لما أخبر عنه بأنه كذلك فلا تضاد (كسلان) لبقاء أثر تنبيط الشيطان وشؤم تفريطه وظفر الشيطان به بتغويته الحظ الاو فر من قيام الليل فلا يكاد تخف عليه صلاة ولا غيرهما من القربات وكسلان غير منصرف الوصف وزيادة الالف والنون ومقتضى قوله والا أصبح أنه ان لم يجمع الامور الاثلاثة دخل تحت من يصح خبثنا ٢٢٠ كسلان وان أفني بعضها ولكن يختلف ذلك بالقوة والخفة فنذكر الله مثلا

كان في ذلك أخف من لم يذكر أصلا قال ابن عبد البر وهذا الذي مختص بن لم يقيم الى الصلاة وضيمها أمان كانت له عادة فغلبته عنه فقد ثبت ان الله يكتب له أجر صلاته ونومه عليه صدقة ولا يمد أن يجي مثل ما ذكر في نوم النهار كالنوم حالة الابرار مثلا ولا سيما على تفسير البخاري من ان المراد بالحديث الصلاة المفروضة قاله في الفتح والمراد ان استدامة العقد انما تكون على من ترك الصلاة وجعل من صلى وانحلت عقده كن لم يبق عليه لزال أثره قاله المازري وظاهر الحديث ان العقد تكون عند النوم سواء صلى قبله أم لم يصل قاله في عمدة القاري راد على صاحب الفتح حيث قال ويجعل أن تكون الصلاة المنقبة في الترجمة صلاة المشاء فيكون التقدير اذا لم يصل العشاء فكانه يرى ان الشيطان اعيا يفعل ذلك بن نام قبل صلاة العشاء بخلاف من صلاها لاسما في الجماعة فانه كن قام الليل في

الى الناس ظهره فيه استحباب استقبال القبلة عند تحويل الرداء القبلة والحكمة في ذلك التفاؤل بتحوله عن الحالة التي كان عليها وهي المواجهة للناس الى الحالة الاخرى وهي استقبال القبلة واستمدبارهم ليتحول عنهم الحال الذي هم فيه وهو الجذب بحال آخر وهو الخصب قوله وتلب وأحول رداه سيأتي الكلام على تحويل الرداء في الباب الذي عقده المصنف لذلك قوله ونزل فصلي ركتين فيه استحباب الصلاة في الاستسقاء وسيأتي الكلام على ذلك قوله الى الكن بكسر الكاف وتشديد النون قال في القاموس الكن وقا كل شيء رسته كالكنة والكنان بكسر هـ ما والبيت الجمع أكنان وأكنة انتهى قوله حتى بدت نواجذ النواجذ على ما ذكره صاحب القاموس أقصى الاضراس وهي أربعة وهي الايناب أو التي تلي الايناب أو هي الاضراس كلها جمع ناجذ والنجذشة الغصص بها انتهى

(باب صفة صلاة الاستسقاء وجوازها قبل الخطبة وبعدها)

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال خرج نبي الله صلى الله عليه وآله ولم يركب حتى فاضل بنار كعتين بالأذان ولا إقامة ثم خطبنا ودعا الله عز وجل وحول وجهه نحو القبلة رافعا يديه ثم قلب رداءه فجعل الايمن على الايسر والايسر على الايمن ورواه أحمد وابن ماجه * وعن عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى المصلى فاستسقى وحول رداءه حين استقبال القبلة وبدأ بالهلاة قبل الخطبة ثم استقبل القبلة فدعا رداءه أحمد * وعنه أيضا قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم خرج يستسقى قال فحول الى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو ثم حول رداءه ثم صلى ركعتين جهرا فيهما بالقراءة رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي ورواه مسلم ولم يذكر الجهر بالقراءة الحديث الاول أخرجه أيضا أبو عروانة والبيهقي وقال تفرد به النعمان بن راشد وقال في الخلافيات رواه ثقات والرواية الاولى من حديث عبد الله بن زيد ذكرها الحافظ في التلخيص والفتح ولم يتكلم عليها مع معارضة الرواية الاخرى المذكورة في الصحاحين وقد أخرج نحوها ابن قتيبة في الغريب من حديث أنس وقد اخذت الحديث في تقديم الخطبة على الصلاة أو العكس ففي حديث أبي هريرة وحديث أنس وحديث عبد الله بن

حل عند الشيطان وما تعقب به العيني ليس بشيء ويظهره تفسير البخاري من ان المراد بالحديث الصلاة المكتوبة زيد لاسماع وروى من صلى العشاء في جماعة كان كن قام نصف الليل لان معنى القيام يحصل للمؤمن بقيام به فيه فثبت يصح على من صلى العشاء في جماعة أنه قام الليل والعقد المذكور ان تحلل بقيام الليل فصا من صلى العشاء كان كن قام الليل في حل عقد الشيطان فسقطا تعقب العيني على الحافظ بنص الحديث فتأمل ترشد قال ابن عبد البر شذبه بعض التابعين فأوجب قيام الليل ولو قد رسامة ثمان والذي عليه جماعة العلماء انه مندوب اليه وهذا الحديث أخرجه أبو داود (عن عبد الله)

ابن مسعود (رضي الله عنه) قال ذكر عند النبي صلى الله عليه وآله (وسلم رجل) قال في الفتح لم أفت على امره لكن أخرجه سعيد
ابن منصور عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي عن ابن مسعود ما يؤخذ منه أنه هو ولفظه بعد ساق الحديث بنحوه وإيم الله لقد بال
في أذن صاحبكم ليله يعني نفسه (فقبل) أي قال رجل من الحاضرين (ما زال) الرجل المذكور (فأما حتى أصبح ما قام إلى
الصلاة) اللام للجنس أو المراد المكتوبة فتسكرون للعهد ويدل عليه قول سفيان فيما أخرجه ابن حبان في صحيحه هذا عبد نام عن
القرينة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (بال الشيطان في أذنه) ولا استحالة ٢٣١ أن يكون بوله حقيقة لأنه ثبت أنه يأكل

و يشرب وينسج فلا مانع من
بوله قاله القرطبي وغيره أو هو
كناية عن صرفه عن الصارخ بما
يقره في أذنه حتى لا يتبعه فكانه
ألقى في أذنه بوله فاعتل سمعه
بسبب ذلك وقال التوربشتي
يحتمل أن يقال إن الشيطان ملائمة
سمعه بالأباطيل فحدث في أذنه
وقرأ عن استماع دعوة الحق
وقال في شرح المشكاة خص
الأذن بالذكر والعين أنسب بالنوم
إشارة إلى ثقل النوم فإن المسمع
هي موارد الانتباه بالأصوات
ونداحي على الصلاة قال الله
نعمان فضر بنا على آذانهم في
الكهف أي أغمناهم نامة ثقيلة
لا تنبههم فيها الأصوات وخص
البول من بين الأختبيل لأنه مع
خبائثه أسهل مدخلا في تجاوب
الخرق والعروق ونفوذ فيها
فيورث الكسل في جميع الأعضاء
قال في الفتح قبل هو كناية عن
سد الشيطان أذن الذي يتم عن
الصلاة حتى لا يسمع الذكر وقبل
هو كناية عن ازدياد الشيطان به
وقبل معناه إن الشيطان اتولى

زيد عند أحمد أنه بدأ بالصلاة قبل الخطبة وفي حديث عبد الله بن زيد في الصحيحين وغيرهما
وكذا في حديث ابن عباس عند أبي داود وحديث عائشة المقتدم أنه بدأ بالخطبة قبل
الصلاة ولكن لم يصرح في حديث عبد الله بن زيد الذي في الصحيحين أنه خطب وإنما ذكر
تحويل الظاهر لمشابهة للعبد وكذا قال القرطبي يعتضد القول بتقديم الصلاة على
الخطبة بمشابهة للعبد وكذا ما تقرر من تقديم الصلاة أمام الحاجة قال في الفتح ويمكن
الجمع بين ما اختلفت فيه الروايات في ذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم بدأ بالدعاء ثم صلى
وكتبتين ثم خطب فاقصر بعض الرواة على شيء وعبر بعضهم بالدعاء عن الخطبة ولذلك
وقع الاختلاف والمرجح عند الشافعية والمالكية الشروع بالصلاة وعن أحمد رواية
كذلك قال النووي وبه قال الجماهير وقال الليث بعد الخطبة وكان مالك يقول به ثم
رجع إلى قول الجماهير قال أصحابنا ولو قدم الخطبة على الصلاة صحنا ولكن الأفضل
تقديم الصلاة كصلاة العبد وخطبته أو جاء في الأحاديث ما يقتضي جواز التقديم
والأخير واختلفت الرواية في ذلك عن الصحابة انتهى وجواز التقديم والتأخير بلا
أولوية هو الحق وحكي المهدى في الجرح عن الهادي والمؤيد بالله أنه لا خطبة في الاستسقاء
واستدل لذلك بقول ابن عباس لا شيء لم يخطب كخطبتكم وهو غلطة عن أحاديث الباب
وابن عباس إنما في وقوع خطبة منه صلى الله عليه وآله وسلم مشابهة لخطبة المخاطبين
ولم ينف وقوع مطلق الخطبة منه صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ما وقع في الرواية التي
سنأني من حديثه أنه صلى الله عليه وآله وسلم رقي المنبر وقد دلت الأحاديث الكثيرة على
مشروعية صلاة الاستسقاء وبذلك قال جمهور العلماء من السلف والخلف ولم يخالف في
ذلك إلا أبو حنيفة مستدلا بأحاديث الاستسقاء التي ليس فيها صلاة واحتج الجمهور
بالأحاديث النابتة في الصحيحين وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى
الاستسقاء ركعتين وهي مشبهة على الزيادة التي لم تقع منافية فلا معذرة عن قبولها وقد
وقع الإجماع من المتقدمين للصلاة على أنها ركعتان كما حكى ذلك النووي في شرح مسلم
والحافظ في الفتح لا يصرح بذلك في أحاديث الساب وغيرها وقال الهادي أنه أربع
بتسليمتين واستدل به بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استسقى في الجمعة وهي بالخطبة أربع
ونصب مثل هذا الكلام الذي هو عن الدلالة على مطلوب المستدل به محل في مقابلة

عليه واستخف به حتى اتخذ كالكنيف المعد للبول إذ من عادة المستخف بالشئ أن يبول عليه وعند أحمد عن أبي هريرة أن بوله
والله لثقب وعن ابن مسعود حسب رجل من الخبيبة والشر أن ينام حتى يصبح وقد بال الشيطان في أذنه وهو موقوف صحيح
الاسناد ورواه هذا الحديث كوفيون الأشيخ البخاري فبهى وفيه التحديث والأخبار والعنعنة والقول وأخرجه البخاري
في صفة بليس ومسلم والنسائي وابن ماجه في الصلاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم
قال ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا) قال في الفتح استدلال به من أثبت الجهة وقوله هو في جهة العلو وأنكر ذلك

الجمهور لان القول بذلك يقضى الى التميز تعالى الله عن ذلك انتهى قلت المستدل به على ذلك هو شيخ الاسلام ابن تيمية الخرافة
وجه الله ومن تبعه لكنه لا يقول بالتحيز بل يقول ان الله تعالى مستوعب على عرشه باثن من خلقه كما نطق به القرآن الكريم وهو
ظاهر حديث الباب وغيره من الاحاديث الصحيحة الكثيرة وله وجه الله كتاب النزول بسط فيه القول على معنى ذلك طردا
وعكسا ووردوا تعارضا وترجيحا وتحقيقا فراجع به يتضح لك الحق قال في الفتح وقد اختلف في معنى النزول على أقوال ففهم من
جمله على ظاهره وحقيقته وهم المذهبة ٢٣٢ تعالى الله عن قولهم ومنهم من أنكروا صحة الاحاديث الواردة في ذلك جله وهم

الخوارج والمعتزلة وهو مكابرة
والجواب انهم أقولوا ما في القرآن
من ذلك وأنكروا ما في الحديث
اما جهلا واما عنادا ومنهم من
اجروا على ما ورد مؤنابه على
طريق الاجمال منزها الله تعالى
عن الكيفية والتشبيه وهم
جهور السلف وقلة البيهقي وغيره
عن الائمة الاربعة والسفهاء
والجنادين والاوزاعي والليث
 وغيرهم ومنهم من أوله على وجه
يلقى مستعمل في كلام العرب
ومنهم من أنزله في التاويل حتى
كاد أن يخرج الى نوع من
التحريف ومنهم من فصل بين
ما يكون تأويله قريبا مما يستعمل في
كلام العرب وبين ما يكون بعيدا
مما يجوز اقاويل في بعض وفوض
في بعض وهو متقول عن مالك
وجزم به من المتأخرين ابن قتيبة
العيد قال البيهقي وأسلمه الايمان
بلا كيف والسكون عن المراد
الأن يرد ذلك عن الصادق فيصار
اليه ومن الدليل على ذلك
انتفاءهم على أن التأويل المعين
ليس واجبا فحينئذ لا تنفرد بعض

لادلة الصحة الصريحة من الغرائب التي يتعجب منها ووقع الاتفاق أيضا بين القائلين
بصلالة الاستسقاء على انما سنة غير واجبة كما حكى ذلك النووي وغيره واختلف في صحة
صلالة الاستسقاء فقال الشافعي وابن جرير وروى عن ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز انه
يكبر فيها كتكبير العيد به قال زيد بن علي ومكحول وهو مروى عن أبي يوسف ومحمد
وقال الجمهور انه لا تكبير فيها واختلفت الرواية عن أحمد في ذلك وقال داود انه مخير بين
التكبير وتركه السنة للاقول بحديث ابن عباس الآتي باللفظ فصل في ركعتين كما يصلي
في العيد وتأوله الجمهور على ان المراد كصلاة العيد في العدد والجمهور بالقراءة وكونها قبل
الخطبة وقد أخرج الدارقطني من حديث ابن عباس انه يكبر فيها سبعة ما وخدا كالعيد
ونه يقرأ فيها بسبح وهل أنك وفي اسناده محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهري وهو متروك
وأحاديث الباب تدل على انه يستحب للامام ان يدعى قبل التيلة ويحول ظهره الى الناس
ويحول رداءه وسما في الكلام على ذات قوله جهرفه مما للقراءة قال النووي في شرح
مسلم اجمعوا على استحبابه وكذلك نقل الاجماع على استحباب الجمهور ان يبالغ (وعن ابن
عباس رضي الله عنهما وسئل عن الصلاة في الاستسقاء فقال خرج رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم متواضعا متبذلا متخضعا متضرعا صلى ركعتين كما يصلي في العيد لم يخطب
خطبة لكم هذه واه أحد والنسائي وابن ماجه وفي روايه خرج متبذلا متواضعا متضرعا
حتى أتى المصلى فرقى المنبر ولم يخطب خطبة لكم هذه لكن لم يزل في الدعاء والتضرع
والكبير ثم صلى ركعتين رواه أبو داود وكذلك النسائي والترمذي وصححه لكن قالوا صلى
ركعتين ولم يذكر الترمذي رقى المنبر الحديث أخرجه أيضا أبو عوانة وابن حبان والحاكم
والدارقطني والبيهقي وصححه أيضا أبو عوانة وابن حبان قوله متبذلا لا يلبس الثياب
البذلة تارك الثياب الزينة تواضع الله تعالى قوله متخضعا أي مظهر الخشوع ليكون ذلك
وسيلة الى نيل ما عند الله عز وجل وزاد في رواية مترسل أي غير مستعجل في مشيه قوله
متضرعا أي مظهر الضراعة وهي التذلل عند طلب الحاجة قوله فصل في ركعتين فيه دليل
على استحباب الصلاة وانها قبل الخطبة وقد تقدم الكلام في ذلك قال كما يصلي في العيد
تمسك به الشافعي ومن معه في مشروعية التكبير في صلاة الاستسقاء وقد تقدم الجواب

اسلم رسيما في مزبسط في لث في كتاب التوحيد وقال ابن ابي حنبل عن المبدع رده له الاحاديث عليه
ومن السلف امرارها وعن قوم تأويلها وبه أقول وأما قوله ينزل فهو راجع الى أفعله الى ذاته بل ذلك عبارة عن ملكه
الذي ينزل بامر ونهييه والنزول كما يكون في الاجسام يكون في المعاني فان جملته في الحديث على الحسي فذلك صفة الملك
المبعوث بذلك وان جملته على المعنوي بمعنى انه لم يفعل ثم فعل وسعى ذلك نزول عن مرتبة الى مرتبة فهي قرينة صحيحة انتهى
والخلاصة انه تأويله بوجهين اما بان المعنى ينزل امره أو الملك بامرهم واما بانه استعارة بمعنى التلطف بالداين والجابة لهم بنحوه

وقد حكى أبو بكر بن فروك أن بعض المشايخ ضبط بضم أوله أي ينزل ملكا ويقيه ما رواه الزباني من طريق الأغر عن أبي هريرة وأبي سعيد بلفظ أن الله تعالى يهل حتى يضي شطر الليل ثم يامر مناديا بقول هل من داع فيستجاب له الحديث وفي حديث عثمان بن أبي العباس ينادى مناد هل من داع يستجاب له الحديث قال القرطبي وكذا قيده بعضهم فيكون معدي إلى مفهول محذوف وبهذا يرتفع الاشكال ولا يعكر عليه ما في رواية رفاعة الجهمي ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا فيقول لا يسأل عبادي غيري لأنه ليس في ذلك ما يدفع التأويل المذكور قال الزركشي لكن روى ٢٣٣ ابن حبان في صحيحه ثم ذكر حديث رفاعة

وأجاب عنه في المصابيح بأنه لا يلزم من انزاله الملك أن يسأله عما صنع العباد ويجوز أن يكون الملك مأمورا بالمناداة ولا يسأل البتة عما كان بعد ما فهو سبحانه وقه إلى أعلم بما كان وبما يكون لا يخفى عليه خافية وقال البيضاوي لما ثبت بالقواطع أنه تعالى منزّه عن الجسمية والخيّر امتنع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع إلى موضع أخفض منه فالمراد نور رحمته أي يتقل من مقتضى صفة الجلال التي تقتضي الغضب والانتقام إلى مقتضى صفة الاكرام التي تقتضي الرأفة والرحمة انتهى وعبارة لسطاني نزول رحمة وحرز اطف واجابة دعوة وقبول معذرة كما هو ديدن الملوك الكرماء والسادة الرحماء اذ انزلوا بقرب قوم محتاجين ملهوفين فقراء مستضعفين لانزول حركة وانتقال لاستحالة ذلك على الله فهو نزول معنوي انتهى وهذه التأويلات كلها ليست بشيء وبأبناها ظاهرها هذا

عليه قوله ولم يخطب خطبتكم هذه النبي متوجه إلى القيد لا إلى المتيقن كما يدل على ذلك الأحاديث المصرحة بالخطبة ويدل عليه أيضا قوله في هذا الحديث فرقى المنبر ولم يخطب خطبتكم هذه فلا يصح التسك به لعدم مشروعية الخطبة كما تقدم

(باب الاستسقاء بذوي الصلاح واكثر الاستغفار ورفع الايدي بالدعا وذكر أدعية مأثورة في ذلك)

(عن أنس رضي الله عنه أن عمر بن الخطاب كان إذا خطبوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال اللهم انا كنا نوسل اليك فينبينا صلى الله عليه وآله وسلم فتسقبنا واننا نوسل اليك بعم نبيك فاسقنا فبستقذروا اله الجاهلي قوله كان إذا خطبوا قال في الفتح خطبوا بضم الفاق وكسر المهملة أي أصابهم القحط قال زبدي بن الزبير بن بكار في الانساب صفة ما دعا به العباس في هذه الواقعة والوقت الذي وقع فيه ذلك فأخرج بإسناده أن العباس لما استسقى به عمر قال اللهم انه لا ينزل بلاء الا بذنب ولم يكشف الا بتوبة وقد توجه بي القوم اليك لما كان من نبيك وهذه أيدينا اليك بالذنوب ونواصينا اليك بالتوبة فاسقنا الغيث فارخت السماء مثل الجبال حتى أخضبت الارض وعاش الناس وأخرج أيضا من طريق داردين عطاء عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال استسقى عمر بن الخطاب عام الرمادة بالعباس بن عبد المطلب وذكر الحديث وفيه فخطب الناس عمر فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرى للعباس ما يرى الولد للوالد والفقهاء أيها الناس برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عمه العباس واتخذوه وسيله إلى الله وفيه فمبارحوا حتى أسقاهم الله وأخرج البلاذري من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم فقال عن أبيه بدل ابن عمر فيحصل أن يكون زيد بن أسلم قد سمع من زيد بن أسلم فقال عن أبيه سنة ثمان عشرة وكان ابتداءه مصدرا للحاج منها ودام تسعة أشهر والرمادة بفتح الراء وتخفيف الميم سمي العام بها حصل من شدة الجذب فاجبرت الارض جدما من عدم المطر قال ويستفاد من قصة العباس استحباب الاستسقاء بأهل الخير والصلاح وأهل بيت النبوة وفيه فضل العباس وفضل عمر لتواضعه للعباس ومعرفته بحجته انتهى كلام الفتح وظاهر قوله كان إذا خطبوا استسقى بالعباس انه فعل ذلك مرارا كثيرة كما يدل

٣٠ نيل ث الحديث والاحاديث الاخرى الواردة في ذلك وفيما يقاربه من الصفات العليا والحق الحقيق بالاتباع الحري بالاعتقاد الثاني عن الابتداع امرار النزول وغيره من الصفات على ظاهرها من غير تأويل ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تكليف بل تقويض ذلك إلى قاطبة جل جلاله وعم نواله ولم يأت عن أحد من سلف الامة وأئمتها تأويل تلك الاخبار بل آمنوا بها وأجرها على ظاهرها وسكتوا عن بيان كيفيةياتها وفوضوها إلى الله سبحانه وقالوا ليس كمله شيء والرحمن على العرش استوى وهو فوق السموات بل فوق كل شيء بائن عن خلقه بعلوه (حين يبقى ثلث الليل الآخر) منه بالرفع صفة

الثالث وتخصه بالليل وبالثلث الاخير منه لانه وقت التهجدة وغفلة الناس عن يتعرض للنجاة رحمة الله وعند ذلك تكون
النية خالصة والرغبة الى الله وافرة صادقة وذلك مظنة القبول والاجابة ولم تختلف الروايات عن الزهري في تعيين الوقت
واختلفت عن أبي هريرة وغيره فقال الترمذي رواية أبي هريرة أصح الروايات في ذلك ويقوى ذلك ان الروايات المخالفة له
اختلف فيما على رواياتهم وسلك بعضهم طريق الجمع وذلك ان الروايات انحصرت في ستة أشياء هذه أحدها ثانیها اذا مضى
الثلث الاول ثانیها الثلث الاول والنصف ٢٣٤ رابعها النصف خامسها النصف أو الثلث الاخير سادسها الاطلاق فاما

الروايات المطلقة فهي محمولة على
المقدمة وأما التي باو فان كانت
أولاً لثلاث فالحزب مبدئاً على
المشكوك فيه وان كانت للتردد
بين حالين فيجمع بذلك بين الروايات
بان ذلك يقع بحسب اختلاف
الاحوال لكون أوقات الليل
تختلف في زمان وفي الاوقات
باختلاف تقدم دخول الليل
عند قوم وتأخره عند قوم وقال
بعضهم يحتمل أن يكون النزول
يقع في الثلث الاول والقول
يقع في النصف وفي الثلث الثاني
وقبل يحمل على أن ذلك يقع
في جميع الاوقات التي وردت
بها الاخبار ويحمل على أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أعلم باحد
الامور في وقت فاخبر به ثم أعلم
به في وقت آخر فاخبر به فتنقل
الصلاة ذلك عنه والله أعلم كذا
في الفتح (يقول من يدعوني
فاستجب له) وليد السنين
للطاب بل استجب بمعنى أجيب
(من يسألني فاعطيه من يستغفرني
فاغفر له) وزاد جاج بن أبي
منيع عن جده عن الزهري عند

عليه لفظ كان فان صح انه لم يقع منه ذلك الامر واحدة كانت كان مجردة عن معناها
الذي هو الدلالة على الاستقرار (وعن الشعبي رضي الله عنه قال خرج عمر يستسقي فلم ير
على الاستغفار فقالوا اماراً ينال الاستسقاء فقلت فقال لقد طلبت الغيث بمجاديع السماء الذي
يستنزل به المطر ثم قرأ استغفر واربعكم انه كان غماراً يرسل السماء عليكم مدراراً
واستغفر واربعكم ثم يقول اليه لا يقرؤا سعيدي سنة) قوله فلم ير على الاستغفار فيه
استحباب الاستسقاء من الاستغفار لان منع القطر مقبب عن المعاصي والاستغفار
يحوها فيزول بزوالها المانع من القطر قوله بمجاديع يعني ثم دال مهمله ثم جاء مهمله
أيضاً جمع مجده كسبر قال في القاموس بمجاديع السماء أنوارها انتهى والمراد بالانوار
النجوم التي يحصل عندها المطر عادة فشبها الاستغفار بها واستدل عمر بالآيتين على ان
الاستغفار الذي ظن ان الاقتصار عليه لا يكون استسقاء من اعظام الاسباب التي يحصل
عندها المطر والنصب لان الله جل جلاله قد وعد عباده بذلك وهو لا يخلف الوعد ولكن
اذا كان الاستغفار واقعا من صميم القلب ونطابق عليه الظاهر والباطن وذلك مما قبل
وقوعه (وعن أنس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يرفع يديه في شيء
من دعائه الا في الاستسقاء فانه كان يرفع يديه حتى يرى بياض ابطينه متفق عليه * وسلم ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم استسقى فأنشأ بظهر كفة الى السماء) قوله الا في الاستسقاء
ظاهره في الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء وهو معارض للاحاديث الثابتة في الرفع في غير
الاستسقاء وهي كثيرة وقد أفرد هذا البخاري بترجمة في كتاب الدعوات وساق فيها عدة
أحاديث وصنف المنذري في ذلك جزءاً وقال النووي في شرح مسلم أي أكثر من ان تحصر
قال وقد جعت منها نحو من ثلاثين حديثاً من الصحيحين أو أحدهما قال وذكرته في آخر
باب صلاة الصلاة في شرح المذهب انتهى فذهب بعض أهل العلم الى ان العمل بها أولى
وحل حديث أنس على نفي رؤيته وذلك لا يستلزم نفي رؤيته غيره وذهب آخرون الى تأويل
حديث أنس المذكور لاجل الجمع بان يحمل النفي على جهة مخصوصة ماعلى الرفع
البلغي ويدل عليه قوله حتى يرى بياض ابطينه ويؤيده ان غالب الاحاديث التي وردت
في رفع اليدين في الدعاء انما المراد بها المدايدين وبسطهما عند الدعاء وكانه عند

الدار فطفي في آخر الحديث حتى الفجر والثلاثة الدعاء والسؤال والاستغفار اما بمعنى واحد فذكرها الاستسقاء

للتوكيد واما لان المطلوب لدفع المضار واجاب المسلم وهذا ما دنيوى أودى في في الاستغفار اشارة الى الاول وفي السؤال
اشارة الى الثاني وفي الدعاء اشارة الى الثالث وانما خص الله تعالى هذا الوقت بالتزلزلاله والفضل على عباده باستجابة
دعائهم واعطاهم سؤلهم لانه وقت غفلة واستغراق في النوم واستلذاذ به ومغارقة للذة والدعة صعب لاسيما أهل الرفاهية
وفي زمن البرد وكذا أهل التعب ولا سيما في قصر الليل في آخر القيام لما جاق به والتضرع اليه مع ذلك دل على خلوص فيه

وصحة رغبته فيما عند ربه تعالى قال السكراني يحفل أن يقال الدعاء ما لا يطلب فيه شئ من الله والسؤال الطلب وأن يقال المقصود واحد وان اختلف اللفظ انتهى وزاد سعيد عن أبي هريرة هل نائب قاتوب عليه وزاد أبو جعفر عنه من ذا الذي يستترزني فأرزه من ذا الذي يستكشف الضرفا كشف عنه وزاد عطاء مولى أم حبيبة عنه الاستسقى يستسقى فيشقي ومعانيها داخله فيما تقدم وزاد سعيد بن مر جانة عنه من يقرض غير عديم ولا ظلم وفيه تحريض على عمل الطاعة وإشارة إلى جزيل الثواب عليها وفي الحديث تفصيل صلاة آخر الليل على أوله وتفصيل ٢٣٥ تأخير الوتر اكن ذلك في حق من طمع أن يفتبه

وان آخر الليل أفضل للدعاء والاستغفار ويشهد له قوله تعالى والمستغفرين بالاسحار وان الدعاء في ذلك الوقت يجاب ولا يعترض على ذلك بخلافه عن بعض الداعين لان سبب التخلف وفوق الخلق في شرط من شروط الدعاء كالاتزان في المطعم والمشر والمبس أو الاستحجال الداعي أو بان يكون الدعاء باسم أو قطعة رحم أو تحصل الاجابة وية أخرى وجود المألوب لمصلحة العبد أو لا يريد الله تعالى ورواة هذا الحديث حديث مدينون الا أن ابن مسابة سكن البصرة وفيه التحديث والعنة وأخرجه أيضا في التوحيد والدعوات ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها أنها سألت عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم بالليل) والسائل عنها الاسود بن يزيد (فأنت كان ينسأه) وأوله ويقوم آخره فيصلي ثم يرجع إلى فراشه فان كانت به حاجة إلى الجماع

الاستسقاء زاد على ذلك فرفعهما إلى جهة وجهه حتى حاذاه وحينئذ يرى بياض أبيطيه واما على صفة رفع اليدين في ذلك كما في رواية مسلم المذكور في الباب ولا يداود من حديث أنس كان يستسقى هكذا ومديديه وجعل بطونهم مائلا إلى الارض حتى رأيت بياض أبيطيه والظاهر انه يفتي في البقاء على النقي المذكور عن أنس فلا ترفع اليدين في شئ من الادعية الا في المواضع التي ورد فيها الرفع ويعمل فيما سواها بما يقتضي النقي وتكون الاحاديث الواردة في الرفع في غير الاستسقاء أخرج من النقي المذكور في حديث أنس اما لانها خاصة فينبغي العام على الخاص أو لانها مثبتة وهي أولى من النقي وغاية ما في حديث أنس أنه نقي الرفع فيما يعلم ومن علم حجة على من لم يعلم قوله فأشار بظهر كفه إلى السماء قال في الفتح قال العلماء السنة في كل دعاء لرفع يدايه جاعلا ظهره وكفيه إلى السماء واذا دعا بمحصل شئ أو تحصي له ان يجعل بطن كفيه إلى السماء وكذا قال النووي في شرح مسلم حاك ذلك عن جماعة من العلماء وقيل الحكمة في الإشارة بظهر الكفين في الاستسقاء دون غيره التقاؤل بتقاب الحال كما قيل في تحويل الرداء وقد أخرج أحمد من حديث السائب بن خالد عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا سأل جعل باطن كفيه إليه واذا استعاذ جعل ظاهرهما إليه وفي اسناده ابن لهيعة وفيه مقال مشهور (وعن أنس رضي الله عنه قال جاء اعرابي يوم الجمعة فقال يا رسول الله هلكت الماشية وهلك العيال وهلك الناس فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يديه وورفع الناس أيديهم معه يدعون قال فما خرجنا من المسجد حتى مطرنا بمحضر من البخاري) قوله جاء اعرابي لفظ البخاري أي رجل اعرابي من أهل البادية وفي لفظ له جاء رجل وفي لفظ دخل رجل المسجد يوم جمعة وسيأتي في الفتح لم أقف على تسمية هذا الرجل قوله هلكت الماشية في الرواية الآتية في باب ما يقول وما يصنع هلكت الاموال وهي أعم من الماشية ولكن المراد هنا الماشية كما سيأتي وفي رواية للبخاري هلكت الكراع بضم الكاف وهي تطلق على الخيل وغيرها قوله وهلك العيال وهلك الناس هو من عطف العام على الخاص قوله فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زاده سلم في رواية شريك هذا وجهه ولا بن خزيمة حتى رأيت بياض أبيطيه وزاد البخاري في رواية

جامع ثم ينام (فاذا أذن المؤذن وثب) أي نهض (فان كان به حاجة) للجماع قضى حاجته و(اغتسل والا) بان لم يكن جامع (توضأ وخرج) إلى المسجد للصلاة ولمسلم قالت كان ينام أول الليل ويحيي آخره ثم ان كانت له حاجة إلى أهله قضى حاجته ثم ينام فاذا كان عند النداء الأول قالت وثب ولا والله ما قالت قام فافاض عليه الماء ولا والله ما قالت اغتسل وأنا أعلم ما تريد وان لم يكن جنبا توضأ وضوء الرجل للصلاة ثم صلى ركعتين فصرح بجواب ان الشريطة وفي التعبير يتم في حديث الباب فائدة وهي انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقضي حاجته من نساءه بعد احبائه الليل بالمسجد فان الحديث صلى الله عليه وآله وسلم أداء

العبادة قبل قضاء الشهوة قال في شرح المشكاة ويمكن أن يقال إن ثم هنالك راخى الاخبار أخيراً أولاً إن عادته صلى الله عليه وآله وسلم كانت مسفرة بنوم أول الليل وقيام آخره ثم إن اتفق أحياناً أن يقضى حاجته من نسيائه يقضى حاجته ثم ينام في كلتا الحالتين فإذا انتبه عند النداء الأول أن كان جنباً اغتسل والآخر وأيضاً ورواة الحديث ما بين بصري وواسطي وكوفي وفيه حديثنا أبو الوليد وفي الرواية الأخرى قال إنه بصورة التعليق وقد وصله الاسماعيلي وفيه التحديث والسؤال والقول والنعنة وأخرجه مسلم والنسائي (وعنها) أي عن ٢٣٦ عائشة (رضي الله عنها) أنها سألت عن صلته صلى الله عليه وآله وسلم في)

ذكرها في الأدب فنظر إلى السماء والحديث سيأتي بطوله وأما ذكره المصنف ههنا للاستدلال به على مشروعية رفع اليدين عند الاستسقاء (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال جاء عرابي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله لقد جئتكم من عند قوم ما يتزود لهم راع ولا يخطر لهم فحل فصعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم المنبر حمد الله ثم قال اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً مرياً مريضاً مطبقاً قاعاً عاجلاً غير راث ثم نزل فما يأتيه أحد من وجه من الوجوه إلا قالوا قد أحسينا رواه ابن ماجه) الحديث اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد بن أبي القاسم أبو الأحوص حدثنا الحسن بن الربيع حدثنا الربيع حدثنا عبد الله بن إدريس حدثنا حصين عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس فذكره ورجاله ثقات أخرجه أيضاً أبو عوانة وسكت عنه الحافظ في التلخيص وقد رويت بعض هذه اللفاظ وبعض معانيها عن جماعة من الصحابة مرفوعة منها عن أنس وسياق وعن جابر عند أبي داود والحاكم وعن كعب بن مرة عند الحاكم المستدرک وعن عبد الله بن جراد عند البيهقي واسناده ضعيف جداً وعن عمرو بن شعيب وسياق وعن المطالب بن حنطب وسياق أيضاً وعن ابن عمر عند الشافعي وعن عائشة بنت الحكم عن أبيها عند أبي عوانة بسند دواء وعن عامر بن خارجة بن سعد بن جده عند أبي عوانة أيضاً وعن سمرة عند أبي عوانة أيضاً واسناده ضعيف وعن عمرو بن حرب عن أبيه عند أبي عوانة أيضاً وعن أبي امامة عند الطبراني وسنده ضعيف قوله ولا يخطر لهم فحل بالخاء المعجمة ثم الطاء المهملة بعد هاء قال في القاموس خطر الفحل بذي به يخطر خطر أو خطر أنا وخطير اضرب به يمينا وشمالاً انتهى وأراد بقوله لا يخطر لهم فحل أن مواشيهم قد بلغت أقاليم المرمى إلى حد من الضعف لا تقوى معه على تحريك أذنابها قوله غيثاً الغيث المطر ويطلق على النبات تشبيهاً له باسم سببه قوله مغيثاً بضم الميم وكسر الغين المعجمة وسكون الباء التحية بعد هاء ثالثة وهو المنقذ من الشدة قوله مرياً بالخاء المعجمة وهو المحمود العاقبة المنجي للعيوان قوله مرياً بضم الميم وقصها وكسر الراء وسكون الباء التحية بعد هاء عين مهملة هو الذي يأتي بالربيع وهو الزيادة عما خوذ من المراجعة وهي الخصب ومن فتح الميم جعله اسم مفعول أصله مريو ع كهيوب ومعناه مخصب

لبالي (رمضان) والسائل أبو سلمة بن عبد الرحمن (فقات) ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينفذ في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة) أي غير ركعتي الفجر وأما رواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر فأسناده ضعيف وقد عارضه حديث عائشة هذا وهو في الصحيحين مع كوننا أعلم بحاله صلى الله عليه وآله وسلم لئلا من غيرها (يصلي أربعاً) أي أربع ركعات وأما ما سبق من أنه كان يصلي مثني مثني ثم واحدة فمعمول على وقت آخر فلا مهران جائز أن (فلا تسأل عن حسنهن وطوهرهن) لأنهن في نهاية من كمال الحسن والطول مستغنيات لظهور حسنهن وطوهرهن عن السؤال عنه والوصف (ثم يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطوهرهن ثم يصلي ثلاثاً قالت) عائشة رضي الله عنها (فقلت) يا رسول الله أنتام قبل أن توتر

فقال يا عائشة إن عيني تتأمان ولا ينام قلبي ولا يعارض نومه صلى الله عليه وآله وسلم بالوادى لأن طلوع الفجر متعلق بالعين لا بالقلب وفيه دلالة على كراهة النوم قبل الوتر لاسيما ما عاتشة عن ذلك لأنه تقر وعندها منع ذلك فأجاب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم ليس هو في ذلك كغيره وفيه دلالة على أن صلته كانت متساوية في جميع السنة وهذا الحديث أخرجه في آخر الصوم وفي صفه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود والترمذي والنسائي (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسجد) فإذا حبلى محمد بن الساري (الاسطوطين)

الماء وتبين (نقال - اهذ الحبل قالوا) أي الحاضرون من الصلابة (هذ الحبل لزيب) بنت جحش أم المؤمنين رضي الله عنها (فاذا فترت) أي كسبت عن القيام (تعلقت) به (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا) يكون هذا الحبل أولاً ولا بعداً ولا تفعلوه (حلوله) ليصل أحدكم نشاطه أي وقت نشاطه أو الصلاة التي نشط لها وقال بعضهم يعني ليصل الرجل عن كمال الإرادة والذوق في مناجاته فلا يجوز له المناجاة عند الملل انتهى (فاذا فتر) في أثناء القيام (فليقعد) ويتم صلاته فاعدا فيستدل به على جواز افتتاح الصلاة قائماً والقعود في أثناءها أو إذا فتر بعد فراغ بعض ٢٣٧ التسليمات فليقعد لا يقاع مابق من نوافله فاعدا

أو إذا فتر بعد أداء قضاء البعض فليترك بقية النوافل بجملة إلى أن يحدث له نشاط أو إذا فتر بعد الدخول فيها فليقطعها خلافاً لما السكينة حيث منعوا من قطع النافلة بعد التلبس بها وفي الحديث عن عائشة إذا نعت أحدكم وهو يصلي فليرقه حتى يذهب عنه النوم وفيه الخث على الاقتصاد في العبادة والنهي عن التعمق فيها والامر بالاقبال عليه ابتشاط وفيه إزالة المنكر باليد واللسان وجواز تنقل النساء في المسجد واستدله على كراهة التعلق بالحبل في الصلاة كذا في الفتح واستدل به البخاري على كراهة التمسك في العبادة أي خشية الملل المفضي إلى تركها قال ابن بطال فيكون كأنه رجع فيما بذله من نفسه وتطوع به (عن عبد الله بن عمرو بن العاصي رضي الله عنهما قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا عبد الله لا تكن مثل فلان) لم أقف على اسمه في شيء من الطرق قاله الحفاظ وكان

ويروى بضم الميم وسكون الراء بعدها موحدة مكسورة من قولهم أربع أربع إذا أكل الربيع ويروى بضم الميم ومدة فوقية مكسورة من قولهم أربع المطر إذا أثبت ما ترع فيه الماشية قوله طبعا هو المطر العام كافي القاموس قوله غداً غداً هو الماء الكثير وأغدق المطر وأغدق كبر قطره وغيدق كثر براقه قوله غير أن الريث الابطامو الرات المبطي قوله قد أحينا أي مطرنا لما كان المطر سبب الحياة عبر عن نزوله بالاحياء (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا استسقى قال اللهم اسق عبادك وبهائمك وانشر رحمتك وأحي بلدك الميت رواه أبو داود) وعن المطلب بن حنطب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول عند المطر اللهم سقيا رحمة ولا سقيا عذاب ولا بلا ولا هدم ولا غرق اللهم على الظراب ومنابت الشجر اللهم حوالينا ولا علينا رواه الشافعي في مسنده وهو مرسل) الحديث الأول أخرجه أبو داود متصلًا ورأوا ما لا ترواه روى عنه أبو حاتم والحديث الثاني هو مرسل كما قال المصنف وأكثرنا فله في الصحيحين وقد تقدم ما في الباب من الأحاديث قوله على الظراب بكسر المجهة وآخره موحدة جمع ظرب بكسر الراء وقد تسكن قبل هو الحبل المنبسط الذي ليس بالعالي وقال الجوهرى الرابية الصغيرة قوله اللهم حوالينا يفتح اللام وفيه حذف تقديره اجعل أو أمطر والمراد به صرف المطر عن الرابية والدور قوله ولا علينا فيه بيان للمراد بقوله حوالينا لأنه يشمل الطرق التي حولهم فأراد إخراجها بقوله ولا علينا قال الطيبي في ادخال الواو هنا معنى لطيف وذلك لأنه لو أسقطها لكان مستقياً إلا كما وماء معها فقط ودخول الواو يقتضي أن طلب المطر على المذكورات ليس مقصود العينه ولكن ليكون وقاية من أذى المطر فليست الواو محصة لللطيف ولكنم للتعليل كقولهم تجوع الحره ولا تأكل كل بشم إذا كان الجوع ليس مقصود العينه ولكن ليكون مانعاً من الرضاع بآخرة إذ كانوا يكرهون ذلك أنفاً انتهى والحديث الأول يدل على استحباب الدعاء بما اشغل عليه عند الاستسقاء والحديث الثاني يدل على استحباب الدعاء بما فيه عند نزول المطر

(باب تحويل الامام والناس اريدتهم في الدعاء وصفته ووقته) *

اجام مثل هذا القصـد السـريع عليه كالذي تقدم قرياً في الذي نام حتى أصبح ويحتمر أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقصد شخصاً معيناً وإنما أراد تنفير عبد الله بن عمرو ومن الصنع المذكور (كان يقوم الليل) أي بعضه ولا يذم من الليل أي فيه (فترك قيام الليل) قال ابن العربي في هذا الحديث دليل على أن قيام الليل ليس بواجب إذ لو كان واجباً لم يكن تركه تركاً فيه القدر بل كان يذمه أبلغ الذم وقال ابن حبان فيه جواز ذكر الشخص بما فيه من عيب إذا قصد بذلك التحذير من صنعه وفيه استحباب الدوام على ما اعتاده المرء من الخير من غير تفریط واستنبط منه كراهة قطع العبادة وإن لم تكن واجبة قال في الفتح

وما أحسن ما عقب به المصنف هذه الترجمة بالذي قبلها لأن الحاصل منها الترغيب في ملازمة العبادات والطريق الموصل إلى ذلك الاقتصاد فيها لأن التشديد فيها قد يؤدي إلى تركها وهو مذموم انتهى (عن عبادة) بن الصامت (رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من تعازى من الليل) أي تيقظ (فقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك له الحمد زاد أبو نعيم في الحلية من وجهين عن علي بن المديني يحيى ويعيت) وهو على كل شيء قدير الحمد لله وسبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله) زاد النسائي وابن ماجه ٢٣٨ وابن السني العلي العظيم (ثم قال اللهم اغفر لي أودعنا استجيب) وعند

الاسماعيلي ثم قال رب اغفر لي غفر له أو قال فدعا استجيب له شك الوليد واقتصر النسائي على الشق الاول (فان قوضا وصلى قبلت) صلاته وترك ذلك ذكر الثواب ليدل على ما لا يدخل تحت الوصف كما في قوله تعالى تتجافى جنوبهم عن المضاجع إلى قوله فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين وهذا إنما يتفق لمن تعود الذكروا ستائس به وغلب عليه حتى صار الذكركه حديث نفسه في نفسه ويقظته فأكرم من اتصف بذلك باجابة دعوته وقبول صلاته وقد صرح صلى الله عليه وآله وسلم باللفظ وعرض بالمعنى بجوامع كلمة التي أوتيا حيث قال من تعازى بالليل إلى آخره قال في الفتح والذي يظهر أن المراد بالقبول هنا قدر زائد على العصة ومن ثم قال الداودي ما محصاه من قبل الله حسنة لم يعذب لانه يعلم عواقب الامور فلا يقبل شيئا ثم يحبطه وإذا أمن الاحباط أمن التعذيب ولهذا قال الحسن

(عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين استسقى لنا أطال الدعاء وأكثر المسألة قال ثم تحول إلى القبلة وحول رداءه فقلبه ظهر لبطن وتحول الناس معه رواه أحمد وفي رواية تخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوما يستسقى تحول رداءه وجعل عطاقه اليمين على عاتقه الأيسر وجعل عطاقه الأيسر على عاتقه اليمين ثم دعا الله عز وجل رواه أبو داود وفي رواية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استسقى وعليه خبيصة سوداء فاراد أن يأخذ أسفلها فيجعلها أعلاه فالتفت عليه فقلبها اليمين على الأيسر والأيسر على اليمين رواه أحمد وأبو داود) حديث عبد الله بن زيد أصله في الصحيح وله ألفاظ منها هذه الروايات التي أوردها المصنف ومنها ألفاظ أخر وقد سبق بعضها في باب صفة صلاة الاستسقاء ورجال أبي داود رجال الصحيح قوله ثم تحول إلى القبلة في لفظ البخاري ثم تحول إلى الناس ظهره فيه استجاب استقبال القبلة حال تحويل الرداء وقد سبق بيان الحكمة في ذلك ومحل هذا التحويل بعد الفراغ من الخطبة وأراد الدعاء كما في الفتح قوله وحول رداءه ذكره أودى أن طول رداءه صلى الله عليه وآله وسلم كان ستة أذرع في عرض ثلاثة أذرع وطول أزاره أربعة أذرع وشبر في ذراعين وشبر انتهى وقد اختلفت الروايات في بعضها أنه صلى الله عليه وآله وسلم تحول رداءه وفي بعضها أنه قلبه وفسر التحويل في هذه الرواية بالقلب فدل ذلك على أنهم ما عني واحد كما قال الزين بن المنير واختلف في حكمة التحويل فجزم المهلب أنه للتناول بتحويل الحال عما هي عليه وتعبه ابن العربي بأن من شرط القائل أن لا يقصد إليه قال وإنما التحويل أماره بينه وبين ربه قيل له تحول رداءه التحول حاله قال الحفاظ وتعب بان الذي جزم به يحتاج إلى نقل والذي رده ورفعه حديث رجاله ثقات أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر ورجح الدارقطني إرساله وعلى كل حال فهو أولى من القول بالظن وقال به ضمهم إنما تحول رداءه ليكون أثبت على عاتقه عند رفع يديه في الدعاء فلا يكون سنة في كل حال وأجيب بان التحويل من جهة إلى جهة لا يقتضي الثبوت على العائق فالجمل على المعنى الأول أولى فان الاتباع أولى من تركه لجراد احتمال الخصوص انتهى وقد اختلف في صفة

وددت أن الله تعالى قبل لي سجدة واحدة قال القزويني أجريت هذا الدكر على لساني عند انتباهي التحويل ثم عنت فأتاني اتفقروا وهذا إلى الطبيب من القول الآية وقال ابن بطال وعد الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن من استيقظ من نومه لهجا لسانه بتوحيد به والاذعان له بالملك والاعتراف بنعمه بحمد عليه وينزهه عما لا يليق به بتسبيحه والخضوع له بالتكبير والتسليم له بالعجز عن المقدرة لابعونه أنه إذا دعاه أحابه وإذا صلى قبل صلاته فينبغي لمن بلغه هذا الحديث أن يغتنم العمل به ويخلص نيته بوجهه سبحانه وتعالى (عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال وهو يقص في قصصه)

بفتح القاف أى سواعظه (وهو) أى والحال أنه (يذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أخاكم) هو من قول أبي هريرة أو من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم (لا يقول الرفث) يعنى الباطل من القول والقصص قال ابن بطال فيه أن حسن الشعر محمود لكن الكلام انتهى قال فى الفتح وليس فى سياق الحديث ما يفصح بأن ذلك من قوله صلى الله عليه وآله وسلم بل هو ظاهره من كلام أبي هريرة (يعنى بذلك عبد الله بن رواحة) الأنصارى الخزرجى حيث قال يمدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وفينا رسول الله يتلو كتابه) * أى القرآن العزيز ٢٣٩ (إذا فشق معروف من الفجر ساطع) أى أنه

يتلو كتاب الله وقت انشقاق الوقت الساطع من الفجر (أرأما الهادى بعد العمى فقلوبنا * به موقنات أن ما قال واقع) بيت يحافى جنبه عن قرأه * كناية عن صلاته بالليل (إذا استنقلت بالمشر كين المضاجع) وفى هذا البيت الأخير معنى الترجمة لأن التعار هو السهر والنقلب على القرائن وكان ذلك أمال الصلاة وألذ كرا وأقراءة وكان الشاعر أشار إلى قوله تعالى فى صفة المؤمنين تجافى جنوبهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفا وطعاً الآية وهذه الايات من الطويل وأجواؤه ثمانية فعولن مفاعيلن إلى آخره وفى البيت الاول الإشارة إلى علمه صلى الله عليه وآله وسلم وفى الثالث إلى عمله وفى لثانى إلى تكميله الغير فهو صلى الله عليه وآله وسلم كامل مكمّل قال فى الفتح وقعت لعبد الله بن رواحة فى هذه الايات قصة أخرجهما الدارقطى من طريق

التحويل فقال الشافعى ومالك هو جعل الاسفل أعلى مع التحويل وروى القرطبي عن الشافعى أنه اختار فى الحديث تشكيس الرداء لا تحويله والذى فى الام هو الاول وذهب الجمهور إلى استحباب التحويل فقط واستدل الشافعى ومالك بهم صلى الله عليه وآله وسلم بقاب النجاسة لأنه لم يدع ذلك الاثقلها كفى الرواية المذكورة فى الباب قال فى الفتح ولا ريب أن الذى استحبه الشافعى أحوط انتهى وذلك لأنه اختار الجمع بين التحويل والتشكيس كما تقدم وإذا كان مذهبه مارواه عنه القرطبي فليس بأحوط واستدل الجمهور بقوله فى رواية حديث البياض فجعل عطفه الايمن الخ وبقوله فقلها الايمن على اليسر الخ قال الغزالي فى صفة التحويل أو يجعل الساطن ظاهرا وهو ظاهر قوله فقلها ظهر البطن أى جعل ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا وقال أبو حنيفة وبعض المالكية أنه لا يستحب شئ من ذلك وخالفهم الجمهور قولا وتحويل الناس معه هكذا رواه المصنف رحمه الله تعالى ورواه غيره بافظ وحول وفيه دليل لما ذهب اليه الجمهور من استحباب تحويل الناس تحويل التحويل الامام وقال الليث أبو يوسف يحول الامام وحده وظاهر قوله ويحول الناس أنه يستحب ذلك للنساء وقال ابن الماجشون لا يستحب فى حتهن قوله وعليه نجاسة قال فى القاموس النجاسة كساء أسود مربع له علان انتهى

* (باب ما يقول وما يصنع إذا رأى المطر وما يقول إذا كثر جدًا) *

(عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رأى المطر قال اللهم صيبا نافعا رواه أحمد والبخارى والنسائى * وعن انس قال أصابنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مطر قال ففسر قوبه حتى أصابه من المطر فقلنا لم صنعت هذا قال لأنه حديث عهد بربه رواه أحمد ومسلم وأبو داود) قوله صيبا بالنصب بفعل مقدرا أى اجعله صيبا ونافعاصفة للصيب ليخرج الضر منه والصيب المطر قاله ابن عباس واليه ذهب الجمهور وقال بعضهم الصيب السحاب ولعله أطلق ذلك مجازا وهو من صاب المطر يصوب إذا نزل فاصاب الارض والحديث فيه استحباب الدعاء عند نزول المطر وقد أخرج مسلم من حديث عائشة قالت كان إذا كان يوم ربيع عرف ذلك فى وجهه فيقول

سلة بن وهرام عن عكرمة قال كان ابن رواحة مضطجعا إلى جنب امرأته فقام إلى جاريته فذكر القصص فى رؤيتها أياه على الجارية وبخده ذلك والقامها منه القراءة لأن الجنب لا يقرأ فقال هذه الايات فقالت آمنت بالله وكذبت بصرى فاعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فضحك صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت نواجذه (عن ابن عمر رضى الله عنهما قال رأيت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم كأن يمدى قطعة استبرق) ديباج غليظ فارسي معرب (فكأنى لأريد مكانا من الجنة الاطراف اليه) فى التعبير الاطراف بى اليه (ورأيت كأن اثنين) وفى رواية آتئين من الاثنيان (أتيناني)

أراد أن يذهب إلى النار فتلقاها ملائكة فقال لم ترع أي لا يكون بك خوف خليا عنه فقصصنا على حفصة فقصة حفصة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وذكر باقي الحديث وقد تقدم) وفيه فكان ابن عمر يصلي من الليل ﴿﴾ (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا الاستخارة أي صلاتها ودعائها وهو طاب الخيرة بوزن العنبة (في الأمور كلها) جليلها وحقيقتها كثيرها وقليلها يسأل أحدكم حتى شمس نعله (كما يعلمنا السورة من القرآن) اهتماما بشأن ذلك (يقول إذا هم أحدكم بالأمر) ٢٤٠ أي قصد أمرهم لا يعلم وجه الصواب فيه إماما هو معروف خيره

إذا رأى المطر رجعة وأخرجه أبو دارود والنسائي عنها بلفظ كان إذا رأى ناشئا من أفق السماء ترك العمل فان كشف حمد الله فان مطر قال اللهم صيبنا فاعف عني حشر أي كشف بعض ثوبه قوله لأنه حديث عهد بربه قال العلماء أي به تكوين ربه إياه قال النووي ومعناه أن المطر رجعة وهو قريب العهد بخلق الله تعالى لها فيتركهم أوفى الحديث دليل أنه يستحب عند أول المطر أن يكشف بدنه ليناله المطر لذلك (وعن شريك بن أبي نمر عن أنس أن رجلا دخل المسجد يوم الجمعة من باب كان نحو دار القضاء ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم يخطب فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائما ثم قال يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله يغثنا قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه ثم قال اللهم أغثنا اللهم أغثنا قال أنس ولا والله ما نرى في السماء من سحب ولا قرعة وما يئنا وبين سلع من بيت ولا دار قال فطلعت من وراءه صحابة مثل الترس فلما توسطت السماء انشرفت ثم أمطرت قال فلا والله ما رأينا الشمس سبعا قال ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم يخطب فاستقبله قائما فقال يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله يسكنها عنا قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه ثم قال اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام والظراب وبطون الأودية ومنابت الشجر قال فأنزلت وخر جنا غشي في الشمس قال شريك فسالت أنسا أهو الرجل قال لا أدري متفق عليه) قوله أن رجلا في مسند أحمد ما يدل على أن هذا المذهب كعب بن مرة وفي البيهقي من طريق مرسله ما يدل على أنه خارجة بن حصن بن حذيفة بن بدر القرظي وزعم بعضهم أنه أبو سفيان بن حرب قال في الفتح وفيه نظر لأنه جاء في واقعة أخرى وقال الحافظ لم أوفق على تسميته كما تقدم قوله يوم الجمعة فيه دليل على أنه ذات من وقع الاستسقاء يوم الجمعة اندرجت خطبة الاستسقاء وصلاتها في الجمعة وقد يوجب لذلك البخاري وذكر حديث الباب قوله من باب كان نحو دار القضاء فسر بعضهم دار القضاء بأنها دار الإمامة قال في الفتح وليس كذلك وإنما هي دار عمر بن الخطاب وسميت دار القضاء لأنها بيعت

كالعبادات وصنائع المعروف فلا نعم قديمة بل ذلك لأجل وقتها المخصوص كالخروج في هذه السنة لاحتمال عدو أو فتنة ونحوهما (فليركع) فليصل ندبا في غير وقت كراهة (ركعتين) من باب ذكر الجزاء وإرادة الكل واحترز بهما عن الواحدة فانها لا تجزى وهل إذا صلى أربعين تسليمة يجزى وذلك الحديث أي أيوب الأنصاري في صحيح ابن حبان وغيره ثم صلى ما كتب الله لك فهو دال على أن الزيادة على الركعتين لا تضر (من غير الفريضة) بالتعريف فلا تحصل سنته بأوقوع دعائهم بعد فرض (ثم ليقل) ندبا بكسر لام الأمر المعلق بالشرط وهو إذا هم أحدكم بالأمر (اللهم اني أستخيرك) أي أطلب منك بيان ما هو خير لي (بعلك واستقدرك بقدرتك) أي أطلب منك أن تجعل لي قدرة علمه والياء فيهم للتعليل أي بأنك أعلم وأقدر وألأستعانة أوللاستعطف كما في رب عما أنه سمع علي أي بحق علمك

وقد ترك الشاملين (وأسألك من فضلك العظيم) إذ كل عطاء لك فضل ليس لاحد عليك حق في نعمته في فانك تدر ولا قدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب) استأثرت به لا يعلمها غيرك وفيه أذعان بالافتقار إلى الله في كل الأمور والتزام لذة العبودية (اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر) وهو كذا وكذا ويسميه (خير لي في ديني ومعاشي) حيا في (وعاقبة أمرى أو قال عاجل أمرى وآجله) الشك من الراوى (فاقدره لي) بضم الدال وحكى عباس كسرها قال القرافي في آخر كتاب أنوار البروق من الدعاء المحرم الدعاء المرتب على استئناف المشيئة كن يقول أقدر لي الخير لأن الدعاء بوجه اللغوى

انما يتناول المستعمل دون الماضي لانه طلب وطلب الماضي محال فيكون مقتضى هذا الادعاء ان يقع تقدير الله في المستقبل من الزمان والله تعالى يستعمل عليه استئناف المشيئة والتقدير بل وقع جميعه في الازل فيكون هذا الادعاء مقتضى مذهب من يرى ان لاقضاء وان الامر انف كما خرجهم مسلم عن الخوارج وهو فسق بالاجماع وحديثه فيصباح عن قوله هنا فاقدره لي بان يتعين ان يعتقد ان المراد بالتقدير هنا التيسير على سبيل الجواز والداعي انما أراد هذا الجواز وانما يحرم الاطلاق عند عدم النية (ويسرى ثم ياولي فيه) آدمه وضاعفه (وان كنت تعلم ان هذا الامر) ٢٤١ وهو كذا وكذا ويسميه (شركي في ديني ودهاشي) أي حياي (وعاقبة

أمري أو قال) شك من الراوي (في عاجل أمري وأجله فاصرفه عني واصرفني عنه) فلا تعلق بالي بطلبه وفي دعاء بعض العارفين اللهم لا تتعب بدني في طاب مالم تقدره لي ولم يكتف بقوله واصرفه عني لانه قد يصرف الله تعالى عن المستخير ذلك الامر ولا يصرف قلبه عنه بل يبقى منه لما تشوق الى حصوله فلا يطيب له خاطر فاذا صرفه الله واصرفه عنه كان ذلك أكمل ولذا قال (واقدر لي الخير حيث كان ثم ارضني به) أي اجعلني راضيا به لانه اذا قدر له الخير ولم يرض به كاه منسكد العيش آتيا بعد ادم رضاه بما قدره الله له مع كونه خيرا له (قال ويسمى حاجته) أي في أثناء دعائه عند ذكرها بالكناية عنهما في قوله ان هذا الامر كما مرو شيخ البخاري بلخي وعبد الرحمن ومحمد مدينان وتقر د ابن أبي الموالى بروايته وفيه التحديث والعنعنة والقول وأخرجه أيضا في التوحيد وأبو

في قضاء دينه فكان يقال لهادار قضاء دين عمر ثم طال ذلك فقتل لهادار القضاء ذكره الزبير بن بكار بسنده الى ابن عمر وقد قيل في تفسيره اغتر ذلك قوله ثم قال يا رسول الله هذا يدل على أن السائل كان مسلما وبه يرد على من قال أنه أبو سفيان أنه حين سؤاله لذلك يمكن قد أسلم قوله هلكت الاموال المراد بالاموال هنا الماشية لا المصامت قوله وانقطعت السبل المراد بذلك ان الابل ضعفت اقله الذوت عن السفر لكونها لا تجد في طريقه ما يقيم أو دها وقيل المراد بقضاء ما عند الناس من الطعام أو قلته فلا يجردون ما يجلبونه ويحملونه الى الاسواق قوله فادع الله يغثنا هكذا في رواية البخاري بالجزم وفي رواية لا يغثنا بالرفع وفي رواية أنه لا يغثنا فالجزم ظاهر ولرفع على الاستئناف أي فهو يغثنا قال في الفتح وجائز ان يكون من الغوث أو من لغيت والمعروف في كلام العرب غثنا لانه من الغوث وقال ابن القطاع غاث الله عباده غيثا وغيا ناسقا لهم المطر وأغاثهم أجاب عاههم ويقال غاث وأغاث يعني قال ابن دريد الاصل غاثه الله بغوثه غوثا واستعمل أغاثه ومن فتح أوله فن الغيث ويحمل أن يكون معني أغثنا أعطنا غوثا وغيثا ثلثة لرفع بديه فيه استحباب رفع اليد عند دعاء الاستسقاء وقد تقدم الكلام عليه قوله من يجاب أي يجمع قوله ولاقرة بفتح القاف والزاي بعدها مهملة أي صحاب متفرق وقال ابن سيده القرع قطع من السحاب رفاق قال أبو عبيدة وأكرمنا يحيى في الخريف قوله وما ينشأ بين سلع بفتح الهاء وسكون اللام جبل معروف بالمدينة وقد حكى أنه بفتح اللام قولنا من بيت ولاد أراي يحجبنا من رؤيته وأشار بذلك الى أن السحاب كان مفقودا لاستتار بيت ولا غيره قوله فطاعت أي ظهور من وراء سلع قوله مثل الترس أي مستديرة ولم يرد أنها له في القدر وفي رواية فنشأت صحابة مثل رجل الطائر قوله فلما توسطت السماء انقشرت هذا يشعر بانها استمرت مستديرة حتى انتهت الى الافق وبسطت حينئذ وكأن فائدة تعميم الارض بالمطر قوله ما رأينا شمس سبنا هذا كناية عن استمرار الغيم الماطر وهو كذلك في الغالب والافقد يستمر المطر والشمس بادية وقد تحجب الشمس بغير مطر وأصرح من ذلك ما وقع في رواية أخرى للبخاري بلفظ غدا نراي مصادك ومن اغدوم بعد العدو والذي يليه حتى الجمعة الأخرى والمراد بقوله سبنا أي من السبت الى السبت قاله ابن المنير

٣١ نيل ت داود في الصلاة وكذا الترمذي وابن ماجه وفيما والفسا في الكاح والبعوث واليوم والليل

عن عائشة رضي الله عنها قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على شيء من النوافل أشد منه تعاهدا أي تفقدا وتحفظا على ركعتي الفجر وعنها أي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخفض الر كعنين للتين قبل صلاة الصبح قراءة ووافعالا (حتى اني لا قول) بلام التاني كمد (هل قرأكم الكتاب) أم لا وفي رواية بام القرآن وحتى لا يتدأ وليس المعنى انهم اشكت في قراءته بالافتحة بل المراد انه كان في غيرهما من النوافل يطل وفي هذه يخفف

أفعاله وقراءتها حتى إذا نسبت إلى قراءته في غيرها كانت كأنهم لم يقرأ فيها ورأته ما بين بصري وواسطي وعندي وكوفي وفيه التحديث والعنقة والقول وفي رواية عنهما كان يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلي إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين رواه البخاري في هذا الباب أيضا زاد مسلم يقرأ فيها بقل يأيم الكافرون وقل هو الله أحد ولا يداود قل آمنا بالله وما أنزل علينا في الركعة الأولى وفي الثانية ربنا آمنا بما أنزلنا وتابعنا الرسول (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أوصاني خليلي صلى الله عليه وآله وسلم الذي تحللت ٢٤٢ محبته قلبي فصار في خلالي أي باطنه وقوله هذا لا يعارضه قوله صلى الله

عليه وآله وسلم لو كنت متخذًا خليلًا لأعبد ربي لا اتخذت أبا بكر خليلًا لأن الممنوع أن يتخذ هو صلى الله عليه وآله وسلم غيره تعالى عليه إلا أن غيره يتخذ هو (بثلاث لأدعهن) بضم العين أي لا أتركهن (حق) أي إلى أن (أموت) يحتمل أن يكون قوله لأدعهن الخ من جملة الوصية أو يكون من اخبار الصحابي بذلك عن نفسه (صوم ثلاثة أيام) البيض (من كل شهر) لقوم النفس على جنس الصيام ليدخل في واجبه بالشرع وينتاب نواب صوم الدهر بانضمام ذلك الصوم رمضان إذا حسنة بعشر أمثالها قال في الفقه الذي يظهر أن المراد بها أبيض (وصلاة الغصبي) في كل يوم كما زاده أحمد بلفظ ركعتين وهما إن شاء الله ويجزئان عن الصدقة التي تصبح على مفصل الإنسان في كل يوم وهي ثلثمائة وستون مفصلا كما في حديث مسلم عن أبي ذر وقال فيه ويجزئ عن ذلك ركعتا الضحى قال ابن دقيق العيد له

والطبري قال وفيه تجوز لأن السبب لم يكن مبتدأ أو الثاني منتهى وانما عبر أنس بذلك لأنه كان من الأنصار وقد كانوا أجاروا إليهم وذا فاختروا بكثير من اصطلاحهم وانما سموا الأسبوع سببًا لأنه أعظم الأيام عند اليهود كما أن الجمعة عند المسلمين كذلك وفي تفسيره عن الأسبوع بالسبب مجاز مرسل والعلاقة الجزئية والكلية وقال صاحب النهاية أراد قطعة من الزمان وكذا قال النووي ووقع في رواية ست أي ستة أيام ووقع في رواية فطرنا من جملة إلى جملة قوله ثم دخل رجل من ذلك الباب ظاهره أنه غير الأول لأن النكرة إذا تكررت دلت على التعدد وقد قال شريك في آخر هذا الحديث سألت أنسا أهو الرجل الأول فقال لا أدري وهذا يقتضي أنه لم يجزم بالغاير وفي رواية للبخاري عن أنس فقام ذلك الرجل أو غيره وفي رواية له عنه فأتى الرجل فقال يا رسول الله ومثلهما لا يفي عوانة وهذا يقتضي الجزم بكونه واحدًا فعل أنسا ذكره بعد أن نسيه ويؤيد ذلك ما أخرجه البيهقي عنه بلفظ فقال الرجل يعني الذي سأله يستسقي قوله هل كنت الأم والواقطعت السبل أي بسبب غير السبب الأول والمراد أن كثرة الماء انقطع المرى بسببها فهلكت المواشي من عدم المرى أو لعدم ما يكنهم من المطر وبذل على ذلك ما عند الناس بلفظ من كثرة الماء وأما انقطاع السبل فلتعذر سلوك الطريق من كثرة الماء وفي رواية عند ابن خزيمة واحتسب الركن وفي رواية للبخاري تهدمت البيوت وفي رواية له هدم البناء وغرق المال قوله عسكها يجوز ضم السكاف وسكونها والضمير يعود إلى الأمطار وإلى السحاب أو إلى السماء قوله اللهم حوالينا ولا علينا نقتسم الكلام عليه قوله على الأكام بكسر الهمزة وفتح ج جمع أكمة مفتوحة الحروف بجمع عا قبل هي التراب المجتمع رقبيل هي الحجر الواحد به قال الخليل وقال الخطابي هي الهضبة الضخمة وقبل الجبل الصغير قبل ما ارتفع من الأرض قوله والطراب تهتم تفسيره وضبطه قوله وبطون الأودية المراد بها ما يحصل فيه الماء لينة تقع به قوله فانتفعت أي السماء أو السحابة المطيرة والمعنى أنها أمكت عن المطر على المدينة وفي الحديث فوائدهم أجواز المكالمه من الخطيب حال الخطبة وتكرار الدعاء وادخال الاستسقاء في خطبة الجمعة والدعاء به على المنبر وترك تحويل الرداء والاستقبال والالتزام بصلاة الجمعة عن صلاة الاستسقاء كما تقدم وفيه علم من أعلام النبوة في إجابة الله تعالى دعاء

ذكر الأقل الذي يوجد لنا كيد منه له وفي هذا دلالة على استحباب صلاة الضحى وإن أقام ركعتاه وعدم وظيفته نبيه صلى الله عليه وآله وسلم على فعلها إلا نسي في استحبابها لأنه حاصل بدلالة القول وليس من شرط الحكم أن تنظر في علمه أدلة القول والفعل لكن ما واطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم على فعله مرجح على ما لم يواظب عليه (ونوم على وتر) ليتمرن على جنس الصلاة في الضحى كالوتر قبل النوم في المواظبة إذ الليل وقت العفلة والكسل فتطلب النفس فيه الراحة وقد روى أن أبا هريرة كان يجتهد في الحديث بالليل على التهجد فأمره بالضحى بدلا عن قيام الليل ولهذا أمره صلى الله عليه وآله وسلم

أنه لا ينال الاعلى وثو ولم يأمر بذلك أبابكر ولا عمر ولا غيره مما من الصحابة لكن قد وردت وصيته صلى الله عليه وآله وسلم
بالثلاث أيضا لا بد من ذلك عند مسلم ولا بد من ذلك عند النسائي فمما يثبت لكونهم فقرا لا مال لهم فوصاهم بما يليق
بهم وهو الصوم والصلاة وهم ممن أشرف العبادة البدنية ووجه المطابقة بين الحديث والترجمة أنه يتناول حالي الحاضر
والسفر كما يدل عليه قوله لا أدعهم حتى أموت فحصل التطابق من أحد الجانبين وهو الحاضر وذلك كاف في المطابقة
وفي الحديث استحباب تقديم الوتر على النوم لكنه في حق من لم يثق بالاستقامة ٢٤٣ أما من وثق به فالأخير أفضل لحديث

مسلم من خاف أن لا يقوم من
آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع
أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل
فإن أوتر ثم تهجد لم يعد له حديث
أبي داود وقال الترمذي حسن
لا وزن في ليلة ورواه حديث
الجباب بصريون الأشعبة فإنه
وأعطى وفيه الحديث والمنة
والقول وأخرجه البخاري أيضا
في الصوم ومسلم والنسائي في
الصلاة (عن عائشة رضي الله
عنها أن النبي صلى الله عليه وآله
(و- لم كان لا يدع أربع قبل
الظهر ور كعتين قبل العداة)
ولا تعارض بينه وبين حديث
ابن عمر لأنه يحتمل أنه كان إذا صلى
في بيته صلى أو بعاد إذا صلى في
المسجد فركعتين أو أنه كان يفعل
هذا وهذا الخ في كل من ابن عمر
وعائشة ما رأى أو كان الأربع
وراسته قبل بعد الزوال لحديث
نوبان عند البراء أنه صلى الله
عليه وآله وسلم قال يستحب أن
يصل بعد نصف النهار وقال فيه
إنما ساعة تفتح فيها أبواب السماء
وينظر الله إلى خلقه بالرحمة

فيه وامتنال أصحاب أمره كما وقع في كثير من الروايات وغير ذلك من الفوائد

*(كتاب الجنائز) *

هي جمع جنازة بكسر الجيم وفتحها قال ابن قتيبة وجماعة والكسر أفصح وحكى صاحب
المطالع أنه يقال بالفتح لا ميت وبالكسر للميت عليه الميت ويقال بكسر ذلك انتهى
والجنازة مشتقة من جنز إذ استقر قاله ابن فارس وغيره والمضارع يجنزه بكسر الزون قاله
النووي والجنائز يفتح الجيم لا غير قاله النووي والحافظ وغيرهما

*(باب عيادة المريض) *

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال حق المسلم على المسلم خمس رد
السلام وعبادة المريض واتباع الجنائز واجابة الدعوة وتشميت العطاس متفق عليه
وعن نوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن المسلم إذا عاد أخاه المسلم لم يزل
في محرفة الجننة حتى يرجع رواه أحمد ومسلم والترمذي) قوله خمس في رواية مسلم حق
المسلم على المسلم ست وزادوا إذا استجحك فأنصح له وفي رواية للبخاري من حديث البراء
أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يسبع وذكر الخمس المذكورة في حديث
الباب وزاد نصر المظالم وبراء القسم والمراد بقوله حق المسلم أنه لا ينبغي تركه ويكون
فعله واجبا أو مندوبا وبما مؤكدا شيئا بالواجب الذي لا ينبغي تركه ويكون استعماله
في المعنيين من باب استعمال المشترك في معنييه فإن الحق يستعمل في معنى الواجب كذا
ذكره ابن لا عرابي وكذا يستعمل في معنى الثابت ومعنى اللازم ومعنى الصدق وغير ذلك
وقال ابن بطال المراد بالحق هنا الحرمة والحبية وقال الحافظ الظاهر أن المراد بهما
وجوب الكفاية قوله رد السلام فيه دليل على مشروعية رد السلام ونقل ابن عبد البر
الاجماع على أن إهداء السلام سنة وإن رده فرض وصلة الردنية قول وعليكم السلام
ورحمة الله وبركاته وهذه اصفة أكمل وأفضل فلو حذف الواو جازو كما تارك الألف
وكذا لو اقتصر على وعليكم السلام بالواو أو بدونها أجزأه فلو اقتصر على عليكم لم يجزه
بالإخلاف ولو قال وعليكم بالواو في أجزاء وجهان لأصحاب الشافعي وظاهر قوله حق
المسلم أنه لا يرد على الكافر وأخرج البخاري في صحيحه عن أبي هريرة قال قال رسول الله

وأما سنة الظهر فالركعتان التي قال ابن عمر نعم قيل في وجهه عند الشافعي أن الأربع قبلها راتية عملا بحدِيثهما قال في الفتح
والأولى أن يجعل على حالي فكأن تارة يصلي ثنتين وتارة يصلي أربعة وقال أبو جعفر الطبري الأربع كانت في كثير من أحواله
والركعتان في قائمها (عن عبد الله المزني) ابن الغفل (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال صلى الله عليه وآله وسلم (في المرة الثالثة لمن شاء)
المغرب) أي ركعتين عند أبي داود قال ذلك ثلاثا كما يدل عليه قوله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (في المرة الثالثة لمن شاء)
صلاتهما (كرهية أن يتخذها الناس سنة) لازمة بواظنون عليها ولم يردني استحبابها لأنه لا يأمر بما لا يستحب وكان المراد

المخطاط رتبهم من ذوات القرائن ومن ثم لم يذكرها أكثر الشافعية في الروائب ويدل له أيضا حديث ابن عمر عند أبي داود
 بإسناد حسن قال ما رأيت أحدا يصلي ركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكنه معارض بحديث
 عقبة بن عامر التالى لهذا الحديث في البخارى أنهم كانوا يهونون في العهد النبوى قال أنس وكان يرافنا نصليها فلم يهنا
 وقد عدها بعضهم من الروائب وتعب بأنه لم يقبض الله صلى الله عليه وآله وسلم وأظلم عليه ما والذي صححه المنوى أنها سنة
 للأمر به في حديث الباب وقال مالك ٢٤٤ بعدم السنية وعن أحمد الجواز قال في المجموع واستحبها قبل الشروع

في الإقامة فان شرع فيها كره
 الشروع في غير المكتوبة لحديث
 مسلم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة
 الا المكتوبة اه وقال النخعي
 انها بدعة لانه يؤدى الى تأخير
 المغرب عن أول وقتها وأجيب
 بأنه مما يندلس السنة وبأن زمنه ما يسير
 لا تأخير به الصلاة عن أول وقتها
 وحكمة استحباب ما رجاها جابة
 الدعاء لانه بين الاذنين لا يرد
 وكلما كان الوقت أشرف كان
 ثواب العبادة فيه أكثر ومجموع
 الاحاديث يدل على استحباب
 مخففة ههما كركعتي الفجر قال
 في الفتح لم يذكر المصنف يعنى
 البخارى الصلاة قبل العصر
 وقد ورد فيها حديث لابي هريرة
 مرفوع لعنه رحمه الله امرأ
 صلى قبل العصر أربعاً أخرجه
 أحمد وأبو داود والترمذى
 وحسنه وابن حبان وورد من
 فعله صلى الله عليه وآله وسلم
 أيضا حديث علي بن أبي طالب
 أخرجه الترمذى والنسائى وفيه
 انه كان يصلي قبل العصر أربعاً
 وليس على شرط البخارى اه

صلى الله عليه وآله وسلم اذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم وفي الصحيحين عن
 أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم
 وأخرج البخارى نحوه من حديث ابن عمر وقد قطع الاكثر بأنه لا يجوز ابتداءهم
 بالسلام وفي الصحيحين عن اسامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر على مجلس
 فيه اخلاط من المشركين فسلم عليهم وفي الصحيحين أيضا أن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم كتب الى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى قوله وعبادة
 المريض فيه دلالة على شرعية عبادة المريض وهى مشروعة بالاجماع وجزم البخارى
 بوجوبها فقال باب وجوب عبادة المريض قال ابن بطال يحتمل أن يكون الوجوب
 للكفاية كاطعام الجائع وفك الاسير ويحتمل أن يكون الوارد فيه اجماعا على التسبب
 وجزم الداودى بالاقول وقال الجوهري بالندب وقد اتصل الى الوجوب في حق بعض دون
 بعض وعن الطبري تنأ كد في حق من ترجى بركنه وتسق فيمن يراعى حاله وتباح فيما عدا
 ذلك وفي الكافر خلاف ونقل النووى الاجماع على عدم الوجوب قال الحافظ يعنى
 على الاعيان وعامة في كل مرض قوله واتباع الجنائز فيه ان اتباعها مشروع وهو سنة
 بالاجماع واختلاف في وجوبه وسيأتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى قوله واجابة الدعوة
 فيه مشروعية اجابة الدعوة وهى اعم من الوليمة وسيأتى الى الكلام على ذلك في كتاب الوليمة
 ان شاء الله تعالى قوله وتسميت العاطس التسميت بالسبين المسملة والمججمة لغتان
 مشهورتان قال الازهرى قال الليث التسميت ذكر الله تعالى على كل شئ ومنه قولك
 للعاطس يرحمك الله وقال ثعلب الاصل فيه المسملة فقالت مججمة وقال صاحب
 المحكم تسميت العاطس معناه الدعاء له بالهداية الى السمت الحسن وفيه دليل على
 مشروعية تسميت العاطس وهو ان يقول له يرحمك الله وأخرج أبو داود بإسناد
 صحيح عن أبي هريرة عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال اذا عطس أحدكم فليقل
 الحمد لله على كل حال وليقل أخوه أو صاحبه يرحمك الله ويقول هو يهديكم الله ويصلح
 بالكم وأخرج البخارى عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا
 عطس أحدكم فليقل الحمد لله وليقل أخوه أو صاحبه يرحمك الله فإذا قال يرحمك الله
 فليقل له يهديكم الله ويصلح بالكم وأخرج مالك في الموطأ عن ابن عمر قال اذا عطس

ورواة حديث الباب بصريون الا ابن بريدة فاه مروى وفيه لحديث بالجمع والافراد والعممة والقول أحدكم
 وأخرجه البخارى أيضا في الاعتصام وأبو داود في الصلاة (بسم الله الرحمن الرحيم) كذا ثبتت البسملة في نسخة الصفة فى
 قبل الباب وهى لابي ذر عما صحح عليه (باب فضل الصلاة) مطلقا أو المكتوبة فقط (في مسجد مكة أو مسجد المدينة) *
 قال ابن رشيد لم يقل في الترجمة ويأت المقدس وان كان مجموعا اليه في الحديث لكونه أفرد بعد ذلك بترجمة قال وترجم
 بفضل الصلاة وليس في الحديث ذكر الصلاة ليعين أن المراد بالرحلة الى المساجد قصد الصلاة فيها لان الغرض المساجد

مشعر بالصلاة اه وظاهر ايراد المصنف لهذه الترجمة في أبواب التطوع يشعر بان المراد بالصلاة في الترجمة صلاة النافلة ويحتمل أن يريد بها ما هو أهم من ذلك فتدخل النافلة وهذا الوجه وبه قال الجمهور في حديث الباب وذهب الطحاوي الى أن التفضيل مختص بصلاة القريضة كذا في الفتح (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تشد الرحال) بضم الفوقية وفتح المجهمة والرحال جمع رحل للبعير كك السرج للفرس وهو أصغر من القتب وشده كتابة عن السفر لانه لازم له والتعب يوشدها خرج مخرج الغالب في ركوبه الا مسافر ٢٤٥ فلا فرق بين ركوب الرواحل وغيرها

من التمسك والبيعان والحمد لله والمشى في هذا المعنى ويدل لذلك قوله في بعض طرقه انما يسافر أخرجه مسلم والنسائي هنا بمعنى النهي عن السفر الى غيرها أي لا تشد الرحال الى مسجد لانه فيه الطيب هو أبلغ من صريح النهي كانه قال لا يستقيم أن يقصد بالزيارة الا هذه البقاع لاختصاصها بما اختصت به اه (الا الى ثلاثة مساجد) الاستثناء مفرغ والنقـدير لا تشد الرحال الى موضع ولا منعه منع السفر الى كل موضع غيرها لان المستثنى منه في المفرغ بقدر باعم العام لكن يمكن أن يكون المراد بالعموم هذا الموضع الخصوص وهو المسجد كاسناني (المسجد الحرام) أي الحرم بمكة وهو كقولهم الكتاب بمعنى المكتوب والمسجد بالخفض على البدلية وبالرفع على الاستئناف والمراد به جميع الحرم ولفظ القسطلاني والمراد بالمسجد الحرام أرض الحرم كلها اه وقيل يخص

أحدكم فقيل له يرحمك الله يقول يرحمنا الله وياكم ويغفر لنا وياكم والتسميت سنة على الكفاية ولو قال بعض الحاضرين أجزأ عن الباقيين ولكن الأفضل أن يقول كل واحد لما في البخاري عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا عطس أحدكم وحمد الله كان حقا على كل مسلم معه أن يقول يرحمك الله تعالى وقال أهل الظاهر انه يلزم كل واحد وبه قال ابن أبي حريم واختاره ابن العربي والتسميت انما يكون مشروعا للعاطس اذا حمد الله كما في حديث أبي هريرة المذكور وفي الصحيحين عن أنس قال عطس رجلان عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم سميت أحدهما ولم يسمت الاخر فقال الذي لم يسمه فلان عطس فسمته وعطست فلم يسمتني فقال هذا حمد الله وأنت لم تحمد الله وفي صحيح مسلم عن أبي موسى الأشعري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا عطس أحدكم فحمد الله فسمته فان لم يحمد الله فلا تسمته واذ تكرر العطاس فهل يشرع تكرير التسميت أولا فيه خلاف وقد أخرج ابن السني بإسناد فيه من لم يحقق حاله عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا عطس أحدكم فليسمه جليسه وان زاد على ثلاث فهو من كرم ولا يسمت بعد ثلاث وفي مسلم عن سلمة بن لاكوع أنه قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الثانية انك من كرم وأخرج أبو داود والترمذي من حديث سلمة أنه قال له في الثالثة يرحمك الله هذا رجل من كرم وأخرج أبو داود والترمذي أيضا عن عبيد بن رفاع قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تسميت العطاس ثلاثا فان زاد فان شئت سمته وان ثمت فلا ولكنه حديث ضعيف قال الترمذي اسنده مجهول قال ابن العربي ومعنى قوله انه من كرم أي انك است بمن يسمت بعد هذا الارها الذي يذكركم مرض لاحقة العطاس ولكنه يدعى له دعاء المسلم للمسلم بالعافية والسلامة ولا يكون من باب التسميت والسنة للعاطس أن يضع ثوبه أو يده على فيه عند العطاس لما أخرجه أبو داود والترمذي عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا عطس وضع ثوبه أو يده على فيه وخفض أو غصصه صوته وحسنه الترمذي ويكره رنغ الصوت بالعطاس لما أخرجه ابن السني عن عبد الله بن الزبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله عز وجل يكره رفع الصوت بالتثاؤب والعطاس وأخرج أيضا عن أم سلمة قالت

بالموضع الذي يصلي فيه سه دون البيوت وغيرها من أجزاء الحرم قال الطبري ويتايد بقوله مسجدي هذا لان الإشارة فيه الى مسجد الجماعة فيمنعني ان يكون المستثنى كذلك وقيل المراد به الكعبة حكاية المحب الطبري وذكر انه يتايد بما رواه النسائي بلفظ الا الكعبة وفيه نظر لان الذي عند النسائي الا مسجد الكعبة حتى ولو سقت لفظة مسجد لكانت مرادة ويؤيد الاول ما رواه الطيالسي من طريق عطاء انه قيل له هذا الفضل في المسجد وحده أو في الحرم قال بلى في الحرم لانه كله مسجد (ومسجد الرسول) محمد صلى الله عليه وآله وسلم بطيبة عبره دون مسجدي للتعظيم أو هو من نصير الرواة ويروي أيضا

بإسناد رواه واه الصحيح من حديث أنس رفعه عن صلى في مسجد أبي سعيد أربعين صلاة لا تقوته صلاة كثبت له برائة من الثاود
وبرائة من العذاب وبرائة من النفاق ويؤيده أيضا قوله في حديث أبي سعيد ومجدي (ومسجد الأقصى) بيت المقدس
وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة عند الكوفيين واستشهدوا به بقوله تعالى وما كنت بجانب الغربي والبصريون
يؤولونه بإضمار المكان أي ومسجد المكان الأقصى وبجانب المكان الغربي ونحو ذلك وهي الأقصى لبعده عن المسجد
الحرام في المسافة وقيل في الزمان ٢٤٦ وفيه نظر لانه ثبت في الصحيح ان بينهما أربعين سنة وقال الزمخشري هي

سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول التثاوب الرفيع والعطسة الشديدة من
الشيطان قوله لم يرزل في خرفة الجنة بالخاء المعجمة على رنة مرحلة وهي البستان ويطلق
على الطريق الملاحب أي الواضح ولفظ الترمذي لم يرزل في خرفة الجنة والخرف بالخضم
المخترق والمخترق أفاده صاحب القاموس (وعن علي رضي عنه قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا عاد المسلم أخاه مشى في خرفة الجنة حتى يجاس فإذا
جلس غمرته الرحمة فان كان غدوة صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يعسى وان كان مساء

صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يصبح رواه أحمد وابن ماجه وللترمذي وأبي داود نحوه
وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يعود مريضاً إلا بعد ثلاث رواه ابن

ماجه # وعن زيد بن أرقم قال عادني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجع كان بعيني
رواه أحمد وأبو داود) حديث علي قال أبو داود انه اسند عن علي من غيرة وجه صحيح
وقال الترمذي انه حسن غريب وقال أبو بكر البزار هذا الحديث رواه أبو معاوية عن
الاعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ورواه شعبة عن الحكم عن عبد الله عن
نافع وهذا اللفظ لا يعلم رواه الأعمش وقد روى عن علي من غير وجه وحديث أنس في اسناده
مسلم بن علي وهو متروك وحديث زيد بن أرقم سكت عنه أبو داود والمنذري وأخبره
أيضا البخاري في الأدب المفرد وصححه الحاكم وفي الباب عن أبي موسى عند البخاري
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عودوا المريض وأطعموا الجائع وفكوا
العاني وعن جابر عند البخاري وأبي داود قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعودني
ليس براكب بغل ولا برذون وعن أنس غير حديث الباب عند أبي داود قال قال رسول
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من نوحاً فاحسن الوضوء وعاد أخاه المسلم محسباً يوعده
من جهنم مسير سبعين خريفاً وفي اسناده الفضل بن دهم قال يحيى بن معين ضعيف
الحديث وقال أحمد لا يحتج به وقال مرة ليس به بأس وقال ابن حبان كان ممن يخطئ فلا
يفحص خطؤه حتى يطل الاحتجاج به ولا اقتني أثر العدول فيسلك به سنتهم فهو غير محتج
به إذا انفرد وعن عائشة عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي قال لما أصيب سعد بن
معاذ يوم الخندق ضرب عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيمة في المسجد ليعوده

الأقصى لانه لم يكن وراءه مسجد
يخيمه وقيل لبعده عن الاقدار
والثبوت وقيل هو أقصى بالنسبة
إلى مسجد المدينة لانه بعيد من
مكة وإيت المقدس ابعده
وليت المقدس عدة اسماء تقرب
من العشر من منها ايلياء
والمقدس بسكون الناف
وبفتحها مع التشديد والقديس
وسلم بالمعجمة وتشديد اللام
وبالمهملة وشلام بمعجمة وسلم بفتح
المهملة وكسر اللام الخفيفة
وأورى سلم بسكون الواو بكسر
الراء بعدها تخميناً سائلة
وكورة وبيت أيل وصيون
ومصروث وكورشلا وبابوش
قال في الفتح وقد تتبع أكثر
هذه الاسماء الحسين بن خالويه
المقوي في كتاب ليس وفي هذا
الحديث فضيلة هذه المساجد
ومزيتها على غيرها لكونها
مساجد الانبياء ولان الاقل
قبله الناس واليه حجهم والثاني
كان قبله الامم السابقة والثالث
أسس على التقوى واختلاف في
شد الرحال إلى غيرها كالأذهب

إلى زيارة الصالحين أحياء وأمواتاً وإلى المواضع الفضيلة قصد التبرك بها والصلاة فيها فقال الشيخ أبو محمد
الجويني يحرم شد الرحال إلى غيرها عما يظاها هذا الحديث وأشار القاضي حسين إلى اختياره وبه قال عياض وطائفة
ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن من انكار بصرة الغفاري على أبي هريرة خروجه إلى الطور وقال لو أدركت قبل
أن تخرج ما خرجت واستدل بهذا الحديث فدل على أنه يرى حمل الحديث على عمومه ووافقه أبو هريرة والصحيح عند امام
الحرمين وغيره من الشافعية أنه لا يحرم واجابوا عن الحديث باجوبة منها ان المراد أن الفضيلة التامة انما هي في شد الرحال

الى هذه المساجد بخلاف غيرها فانه جائز وقد وقع في رواية لاحد بل يفتى للمطى ان تعمل وهو لفظ ظاهر في عدم
التصرم ومنها ان النبي صلى الله عليه وسلم يذرع على نفسه الصلاة في مسجد من سائر المساجد غير الثلاثة فانه لا يجب الوفاة به
لوان بطل وقال الخطابي للفظ الخبر ومعناه لا يجب فيما يندرجه الانسان من الصلاة في البقاع التي يتبرك بها أي
لا يلزم الوفاة بشئ من ذلك غير هذه المساجد الثلاثة ومنها أن المراد بكم المساجد فقط وانه لا تشدد الرجال الى مسجد من
المساجد للصلاة فيه غير هذه الثلاثة وأما قصد غير المساجد لزيارة صالح ٢٤٧ أو قريب أو صاحب أو طلب علم أو تجارة

أو زينة فلا يدخل في النبي
وبؤيده ما روى أحمد عن شهر
ابن حوشب قال سمعت أبا سعيد
وذكرت عنده الصلاة في الطور
فقال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لا ينبغي للمطى
ان تشدد حاله الى مسجد يتبعي
فيه الصلاة غير المسجد الحرام
والمسجد الأقصى ومسجد
وشهر حسن الحديث وان كان
فيه بعض الضعف ومنها ان
المراد قصد بالاعتكاف فيها
حكاية الخطابي عن بعض السلف
أنه قال لا يعتكف في غيرها وهو
أخص من الذي قبله ولم أر عليه
دليلا واستدل به على أن من
نذر ان يسان أحدهم هذه المساجد
لزمه ذلك وبه قال مالك وأحمد
والشافعي في البويطي واختاره
أبو إسحق المروزي وقال أبو
حنيفة لا يجب مطلقا وقال
الشافعي في الام يجب في المسجد
الحرام لتعلق النسك به بخلاف
المسجدين الآخرين وهذا هو
المصو ولا صاحب الشافعي وقال
ابن المنذر يجب الى الحرمين

من قريب وعن عائشة بنت
والله وسلم يوردني ووضع يده على جبهتي ثم مسح صدري وبطني ثم قال اللهم اشف سعدا
وأتم له هجرته أخرجه البخاري وأبو داود وعن البراء أشار الى الترمذي وعن أبي هريرة
عند الترمذي وابن ماجه بلفظ من عادي يضادى منادى من السماء طيب وطاب لك
وتبوات من الجنة منزلا قول في خرافة بزنة ككاسة التحترق والمجتنى كذا قال في القاموس
قال في الفتح خرفة بضم الميم وسكون الراء بعدها فاء هي القرعة وقيل المراد بها هنا
الطريق والمعنى أن العائد يشي في طريق يؤديه الى الجنة والتعسير الأول أولى فقد
أخرجه البخاري في الادب من هذا الوجه وفيه قلت لا يفي قلابه ما خرفة الجنة قال جدها
وهو عند مسلم من جملة المرفوع قوله لا بعد ثلاث يدل على أن زيارة المريض انما تشرع
بعد مضي ثلاثة أيام من ابتداء مرضه فتمت به مطلقات الاحاديث الواردة في الزيارة
ولكنه غير صحيح ولا حن كما عرفت فلا يصلح لذلك قوله من وجع كان بعيني فيه أن وجع
العين من الامراض التي تشرع لها الزيارة في حديث علي من لم يقل باستحباب زيارة
من كان مرضه الرمد ونحوه من الامراض الخفيفة واحاديث الباب تدل على تأكيد
مشروعية زيارة المريض وقد تقدم الخلاف في حكمها ويستحب الدعاء للمريض وقد
ورد في صفته احاديث منها حديث عائشة بنت سعد الملقب ومنها حديث ابن عباس
عند أبي داود والنسائي والترمذي وحسنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال
من عاد مريضا لم يحضر أجله فقال عنده سبع مرات أسأل الله العظيم رب العرش العظيم
أن يشفيك الا عافاه الله من ذلك المرض وفي اسناده يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد المعروف
بالدالاني وقد وثقه أبو حاتم وتكلم فيه غير واحد ومنها حديث عن عبد الله بن عمرو بن
لعاص عند أبي داود قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاء الرجل يعود مريضا
فليقل اللهم اشف عبدك يشكالك عدوا أو يمشي لك الى جنازة

*(باب من كان آخر قوله لا اله الا الله وثلقين المختصر وتوجيه)

وتعريض الميت والقراءة عنده *

(عن معاذ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من كان آخر قوله لا اله الا الله
دخل الجنة رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا الحافظ في اسناده صالح

وأما ما قصي فلا واسناده صحيح حديث جابر ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اني نذرت ان فسخ الله عليك مكة
أن أصلي في بيت المقدس قال صل ههنا وقال ابن التين الحجة على الشافعي ان أعمال المطى الى مسجد المدينة والمسجد
الأقصى والصلاة فيها فريضة فوجب أن يلزم بالذكر كالسجود الحرام انتهى وفيما يلزم من نذر ان يسان مسجد من هذه المساجد
تفصيل وخلاف يطول ذكره محله كتب الفروع واستدل به على أن من نذر ان يسان هذه المساجد الثلاثة للصلاة
أو غيرها لم يلزمه ذلك لانها لا افضل لبعضها على بعض فيمكن صلته في أي مسجد كان قال النووي لا خلاف في ذلك الا ما روى

عن الليث أنه قال لا يجب الوقاع به ومن الحساب له رواية يلزمه كفارة يمين ولا يمه قد نذره ومن المالكية رواية ان تغلقت به عبادة تختص به كباطلزم والافلاوذ كره عن محمد بن مسلمة المالكي انه يلزم في مسجد قبلان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأتيه كل سبت قال الكرماني وقع في هذه المسئلة في عصرنا في البلاد الشامية مناظرات كثيرة وصنف في مسائل من الطريقين قلت بشير الى ما روي عن الشيخ في الدين السبكي وغيره على الشيخ في الدين بن تيمية وما انتصر له الحفاظ من الدين بن عبد الهادي وغيره لابن تيمية ٢٤٨ رحمه الله وهي مشهورة في بلادها والحاصل انهم ائروا ابن تيمية بتحريم

شد الرحل الى زيارة قبر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانكرنا صوره ذلك وفي شرح ذلك من الطرفين طول وهي من اشنع المسائل المنقولة عن ابن تيمية ومن بجله ما استدل به على دفع ما دعاه غيره من الاجماع على مشروعية زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فانقل عن مالك انه كره ان يقول زرت قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد اجاب عنه المحققون من اصحابه بانه كره اللفظ ادبا لأصل الزيارة فانها من أفضل الاعمال وأجل القرب الموصلة الى ذي الجلال وان مشروعية تحمل اجماع بلا نزاع والله الهادي الى الصواب اه ما في الفتح وقال القسطلاني وقد بطل بما مر من التقدير بالا تشديد الحال الى مسجد الصلاة فيه المقتضد بحديث أبي سعيد المروى في مسند أحمد باسناد حسن مرفوعا لا ينبغي للمطى أن تشدد رحاله الى مسجد تيمتي فيه الصلاة غير المسجد الحرام

ابن أبي غريب قال ابن القطان لا يعرف وأعل الحديث به وتعقب بأنه روى عنه جماعة وذكره ابن حبان في الثقات وقد عز هذا الحديث ابن معين الى الصحيحين فغلط فانه ليس فيه ما والذي فيه المية بدالموت ولا كره روى مسلم من حديث عثمان من مات وهو يعلم أن لا اله الا الله دخل الجنة وفي الباب عن أبي سعيد وأبي هريرة عند الطبراني بلفظ من قال عند موته لا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله لا قطعها النار أبدا وفي اسناده جابر بن يحيى الحضرمي وأخرج النسائي نحوه عن أبي هريرة وحده وأخرج مسلم من حديث أبي ذر قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما من عبد قال لا اله الا الله ثم مات على ذلك الا دخل الجنة وأخرج الحاكم عن عمر مرفوعا الى لا أعلم كلمة لا يقولها عبد حقا من قلبه فيموت على ذلك الا حرم على النار لا اله الا الله وفي الباب أيضا عن طلحة وعبد الله بن عمر عن أبي نعيم في الحلية وعن ابن مسعود عند الخطيب مثل حديث الباب وعن حذيفة عنده أيضا نحوه وعن جابر وابن عمر عند الدارقطني في العلل نحوه أيضا والحديث فيه دليل على نجاته من كان آخر قوله لا اله الا الله من النار واستحقاقه لدخول الجنة وقد وردت أحاديث صحيحة في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة أن مجرد قوله لا اله الا الله من موجبات دخول الجنة من غير تقييد بحال الموت فبالاولى أن توجب ذلك اذا قالها في وقت لا تقع فيه معصية (وعن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لمن مات على لا اله الا الله رواه الجماعة الا البخاري) وفي الباب عن أبي هريرة

عند مسلم مثل حديث أبي سعيد ورواه ابن حبان عنه وزاد فانه من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة يوم من الدهر وان أصابه ما أصابه قل ذلك وعنه أيضا حديث آخر بلفظ اذا نكثت مرضا كم فلا قولهم قول لا اله الا الله ولكن لقنوه فانه لم يختم به لمناقض وفي اسناده محمد بن الفضل بن عطية وهو متروك وعن عائشة عند النسائي بنحو حديث الباب وعن عبد الله بن جعفر عند ابن ماجه وزاد الحليم الكريم سبحانه الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين وعن جابر عند الطبراني في الدعاء والعقيلي في الضعفاء وفيه عبد الله بن مجاهد وهو متروك وعن عروة بن مسعود في عند العقيلي باسناد ضعيف وعن حذيفة عند ابن أبي الدنيا وزاد فاهم ما قبله من الخطايا وعن ابن عباس عند الطبراني وعن ابن مسعود عند أيضا عن خطيب السائب عن أبيه عن

والاقصى مسجدى هذا قول ابن تيمية حيث منع من زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي جده من اشنع المسائل المنقولة عنه وقد اجاب عنه المحققون من اصحابه بانه كره اللفظ ادبا لأصل الزيارة فانها من أفضل الاعمال وأجل القرب الموصلة الى ذي الجلال وان مشروعية تحمل اجماع بلا نزاع اه فشدد الرحل لزيارة أو نحوها كطلب علم ليس الى المكان بل لمن فيه الخ وكذا طعن الشيخ ابن حجر المكي الشافعي في الجوهر المنظم على شيخ الاسلام ابن تيمية في هذه المسئلة وطائفة من المتأخرين المقلدة لآراءه ومن نظر في كلام ابن تيمية وما استدلل به على منع السفر لزيارة القبور ونظروا

انصاف وفهم كلام ابن الهادي الناصر لرحمه الله علم أن الحق في هذا الباب مع ابن تيمية ومن تبعه لامع من رده وخدله نعم بما
لا عدلا والشيخ ابن تيمية رحمه الله لا ينكر أصل زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل هي عنده تشرع ونسب ابن عمر على
المدينة المكرمة وانما يمنع عن شد الرحل اليه لذلك الغرض بناء على أنه لم يرد به نص من سنة ولا أثر صحيح عن صحابي ولا تابعي
ولهذا اتراه قد ذكر في منسكه آداب زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل في شيء من فتاواه ومواقفه ان زيارة النبي صلى الله
عليه وآله وسلم غير مشروعة لكن مفاسد التعصب كثيرة لا تحصى ٢٤٩ ولرحمه الله في هذه المسئلة سلف صالح كالك

والجواب في وعياض والقاضي
حسين وطائفة كما أشار اليه
في الفتح بل هو في ذلك تابع
لبصرة الغفاري وأبي هريرة
الصحابين فكيف يجوز
التجامل عليه دون هؤلاء مع
أنه وانهم سوا في ذلك ولا ريب
أن الذين طعنوا فيه ونالوا منه
وردوا عليه لم يبلغوا معشار
ما آناه الله من العلم والعلم
والفضل والتقوى ولم تؤثر
منه بدعة ولا فسق قط والكلام
عليه وله بطول جدا ولا حاجة
الي بسط القول في ذلك
فقد صنف في هذه المسئلة
كتب ورسائل جليلة ووقعت
زلازل وقلاقل كثيرة لا تحصى الى
المطلع المحصل قال في الفتح قال
بعض الحققين قوله الا الى ثلاثة
مصادف المستغنى منه محذوف
فاما ان يقدر عا مافيه لا تشد
الرجال الى مكان في أي أمر كان
الا الى الثلاثة أو أخص من
ذلك لاسم الى الاول لانفائه
الى دباب السفر لتجارة وصلة
الرحم وطاب العلم وغيرها

جده عنده أيضا قال العقيلي روى في الباب أحاديث صحاح عن غير واحد من الصحابة
وروى فيه أيضا عن عمرو عثمان وابن مسعود وأنس وغيرهم هكذا في التلخيص قوله
لقد آمنونا كما قال النووي أن من حضره الموت والمراد ذكره لا الله الا الله لتسكون
آخر كلامه كما في الحديث من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة والامر بهذا التلقين
أمر ندب وأجمع العلماء على هذا التلقين وكرهوا الاكثر عليه والموا لا تملأ بضمه ضيق
حاله وشدة كربه فيكره ذلك قلبه أو يتكلم بكلام لا يليق قالوا واذا قاله مرة لا يكره عليه
الآن يتكلم بعده بكلام آخر فيعاد التعريض له به ليكون آخر كلامه ويتضمن الحديث
الحضور عند المحتضر لتذكيره وتأييده وانما ضعيه والقيام بحقوقه وهذا مجمع عليه
٥١ كلام النووي ولكنه ينبغي أن ينظر ما القرينة الصارفة للامر عن الوجوب (وعن
عبيد بن عمير عن أبيه وكانت له حبة أن رجلا قال يا رسول الله البكاء قال هي سبع فذكر
منها واستحل البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا رواه أبو داود) الحديث أخرجه
أيضا النسائي والحاكم وافظه عنه أبي داود والنسائي أن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قال وقد سأله رجل عن البكاء فقال هن تسع الشرائع والسحر وقتل النفس وأكل
الربا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات وعقوق الوالدين واستحلال
البيت الحديث وفي الباب عن ابن عمر عند البغوي في الجعديات بنحو حديث الباب
ومداره على أيوب بن عتبة وهو ضعيف وقد اختلف عليه فيه قوله قال هي سبع بتقديم
السبع هكذا وقع في نسخ الكتاب الصحيحة التي وقتنا عليها والصواب تسع بتقديم التاء
الفوقية والحديث استدل به على مشروعية توجيه المحتضر الى القبلة لقوله واستحل
البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا وفي الاستدلال به على ذلك نظر لان المراد بقوله
أحياء عند الصلاة وأمواتا في البدن والمحتضر حي غير متصل فلا يتناول الحديث والالزم
وجوب التوجه الى القبلة على كل حي وعدم اختصاصه بحال الصلاة وهو خلاف الاجماع
والاولى الاستدلال بمشروعية التوجيه بما رواه الحاكم والبيهقي عن أبي قتادة ان البراء
ابن معمر وأوصى أن يوجه للقبلة اذا احتضر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أصاب الفطرة وقد ذكر هذا الحديث في التلخيص وسكت عنه وقد اختلف في صفة

٣٢ نيل في تعيين الثاني والاولى ان يقدم هو أكثر مناسبة رهو تشد الرجال الى مسجد الصلاة فيه
الا الى الثلاثة فيبطل بذلك قول من منع شد الرجال الى زيارة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين والله أعلم وقال السبكي
الكبير ليس في الارض بقعة لها فضل لذات حق تشد الرجال اليه الا ذلك الفضل غير الباد الثلاثة ومراد بالفضل ما شهد
الشروع باعتبار دورته عليه حكما شريفا وما غيرهما من الباد فلا تشد اليه الا تشد اليه لزيارة وجهه وأعماله ونحو ذلك
من المندوبات أو المباهات قال وقد التبس ذلك على بعضهم فنزعم ان شد الرجال الى الزيارة لمن في غير الثلاثة داخل في المنع

وهو خطأ لأن الاستثناء إنما يكون من جنس المستثنى منه فعني الحديث لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد أو إلى مكان من الأماكن لأجل ذلك المكان إلا إلى الثلاثة المذكورة وشد الرحل إلى زيارة أو طلب علم ليس إلى المكان بل إلى من في ذلك المكان انتهى وقد بسطنا القول على هذه المسئلة في كتاب رحلة الصديق إلى البيت العتيق ومسك الختام في شرح بلوغ المرام وفي تخريج رد الأشراك فن شاء لإطلاع عليه فليرجع إليها وفي هذا الحديث التحديث والعنونة والقول ورواية تابعي عن تابعي عن صحابي وأخرج حديثه ٢٥٠ هذا مسلم وأبو داود في الحج والنسائي في الصلاة (وعنه) أي عن أبي

التوجيه إلى القبلة فقال الهادي والناصر والشافعي في أحد قوايه أنه يوجه مستقبلاً لبسة قبلها بكل وجهه وقال المزيدي بالله وأبو حنيفة والامام يحيى والشافعي في أحد قوايه أنه يوجه على جنبه الأيمن وروى عن الامام يحيى أنه قال الأمران جائزان والاولى أن يوجه على جنبه الأيمن لما أخرجه ابن عدي في الكامل ولم يضعفه من حديث إبراهيم بن علقمة إذا أخذ أحدكم مضجعه فليمتوسد يمينه الحديث وأخرجه البيهقي في الدعوات بإسناد قال الحافظ حسن وأصل الحديث في الصحيحين بلفظ إذا أويت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن وقل اللهم اني أسأت نفسي اليك وفي آخره فأنمت من ليلتي فأتت على الفطرة وفي الباب عن عبد الله بن زيد عند النسائي والترمذي وأحمد بلفظ = فإن إذا نام وضع يده اليمنى تحت خده وعن ابن مسعود عند النسائي والترمذي وابن ماجه وعن حفصة عند أبي داود وعن سفيان بن عيينة عن أبي رافع عند أحمد في المسند بلفظ أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند موتها استقبلت القبلة ثم توسدت يمينها وعن حذيفة عند الترمذي وعن أبي قتادة عند الحاكم والبيهقي بلفظ كان إذا عرس وعليه ليل توسد يمينه وأصله في مسلم ووجه الاستدلال بالحديث توسد اليمين عند النوم على استحباب أن يكون المختضر عند الموت = ذلك أن النوم مظنة للموت وللإشارة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم فإن مت من ليلتك فأتت على الفطرة بعد فواته ثم اضطجع على شقك الأيمن فإنه يظهر منه أنه ينبغي أن يكرن المختضر على تلك الهيئة (وعن شد ادب) أوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ذا حصرتم

موتناكم فأغمضوا الأبصار فأتبع الروح وتولوا خير فإنه يؤمن من ما قال أهل الميت رواه أحمد وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضاً الحاكم والطبراني في الاوسط والبراد وفي اسناده قزعة بن سويد قال في التقريب قزعة بفتح القاف والزاي والعين قال في الخلاصة قال أبو حاتم محله الصدق ليس بذلك القوي في الباب عن أبي سلمة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أبي سلمة وقد شق بصره فأغمضه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه البصر أخرجه مسلم قوله ان البصر يتبع الروح قال النووي معناه اذا خرج الروح من الجسد تبعه البصر ناظراً أين يذهب قال وفي الروح لغتان التذكير والتأنيث قال ومعه دليل لمذهب أصحابنا متكامل ومن وافقهم أن الروح اجسام

حسن والطبراني من حديث أبي الدرداء مرفوعة إليه
في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة أو صلاة في مسجدى بالقرى صلاة واحدة والصلاة في بيت المقدس بمائة صلاة أو صلاة في موضع ذلك ان المراد بالاستثناء تفضيل المسجد الحرام وأوله المالكية ومن وافقهم أن الصلاة في مسجدته تدخله بدون ألف قال ابن عبد البر لفظ دون يشمل لواحد فيلزم أن تكون الصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في مسجد مكة بمائة صلاة وتوسع وتسعين صلاة وأوله بعضهم على التساوي ووجه ابن بطال مع الإبانة لو كان مسجد مكة فاضلاً مفضولاً لم يعلم من ادرك ذلك

ملققة

حسب والطبراني من حديث أبي الدرداء مرفوعة إليه

في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة أو صلاة في مسجدى بالقرى صلاة واحدة والصلاة في بيت المقدس بمائة صلاة أو صلاة في موضع ذلك ان المراد بالاستثناء تفضيل المسجد الحرام وأوله المالكية ومن وافقهم أن الصلاة في مسجدته تدخله بدون ألف قال ابن عبد البر لفظ دون يشمل لواحد فيلزم أن تكون الصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في مسجد مكة بمائة صلاة وتوسع وتسعين صلاة وأوله بعضهم على التساوي ووجه ابن بطال مع الإبانة لو كان مسجد مكة فاضلاً مفضولاً لم يعلم من ادرك ذلك

الابدليل بخلاف المساواة وأجيب بأن دليله قوله في حديث أحمد وابن حبان السابق وصلاته في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا وكان لم يقف عليه وهذا التضعيف يرجع الى الثواب كما هو ولا يتعدى الى الاجزاء بالاتفاق كما نقله النووي وغيره وعليه يحمل قول أبي بكر النقاش المفسر في تفسيره حسب الصلاة في المسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة بالمسجد الحرام عمر خمس وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة وهذا مع قطع النظر عن التضعيف بالجماعة فانها تزيد سبعة وعشرين درجة قال المدرس صاحب الآثار ان كل صلاة بالمسجد الحرام فرادى ٢٥١ بمائة ألف صلاة وكل صلاة فيه جماعة بالنسبة

ألف صلاة وسبع مائة ألف صلاة والصلوات الخمس فيه بمائة عشرة ألف ألف وخمسمائة ألف صلاة وصلاة الرجل منفردا في وطنه غير المسجدين المعظمين كل مائة سنة تسعة مائة ألف سنة اثنين ألف صلاة وكل ألف سنة بألف ألف صلاة وبمائة مائة

ألف صلاة فتخلص من هذا ان صلاة واحدة في المسجد الحرام جماعة يفضل ثوابها على ثواب من صلى في بلد فرادى حتى يبلغ عمر فوج نحو الضعف انتهى لكن هل يجمع التضعيفان اولاً محل بحث واستدل بهذا الحديث على تفضيل مكة على المدينة لان الامكنة تشرف بفضل العبادة فيها على غيرها ما تكون العبادة فيه من جوعة وهو قول الجمهور وحكي عن مالك وبه قال ابن وهب ومطرف وابن جبيب من أصحابه لكن المشهور عن مالك وأكثر

الطيفة متخللة في المسجد وتذهب الحياة عن المسجد بها وليس عرضا كما قاله آخرون ولادما كما قاله آخرون وفيها كلام متشعب للمتكلمين اه قوله وقوله واخيرا الخ هذا في صحيح مسلم من حديث أم سلمة بالفظ لا تدعوا على أنفسكم الا تحيرون الملائكة بوقوعهم على ما تقولون والحديث فيه الغريب الى قول الطبري حيث ذكر من الدعاء والاستغفار له وطلب اللطف به والتضعيف عنه ونحوه وحضور الملائكة حينئذ وتأمنهم وفيه أن تغمض الميت عند موته مشرووع قال النووي واجمع المسلمون على ذلك قالوا والحكمة فيه أن لا يقيح منظره لو ترك انغماضه (وعن معقل بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقرأوا يس على موتاكم رواه أبو داود وابن ماجه وأحمد ولقظه يس قلب القرآن لا يقرؤها رجل يريد الله والدار الآخرة لا يقرؤها ولا يقرؤها على موتاكم) الحديث أخرجه

ايضا النسائي وابن حبان وصححه واعلم ابن القطان بالاضطراب وبالوقف وبجهالة حال أبي عثمان وأبيه المذكورين في السند وقال الدارقطني هذا حديث ضعيف الاسناد مجهول المقول ولا يصح في الباب حديث قال أحمد في مسنده حديث ثاب أبو المغيرة حديثنا صفوان قال كانت المشيخة يقولون اذا قرئت يعني يس لميت خفف عنه بها وأسندته صاحب مسند الفردوس من طريق مروان بن سالم عن صفوان بن عمرو عن شريح عن أبي الدرداء وابي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من ميت يموت فيقرأ عنه من القرآن الا هو من الله عليه وفي الباب عن أبي ذر وحده أخرجه أبو الشيخ في فضل القرآن هكذا في التلخيص قال ابن حبان في صحيحه قوله اقرأوا على موتاكم يس أراد به من حضرته المنية لأن الميت يقرأ عليه وكذلك لقنوا موتاكم لا اله الا الله وردته المحب الطبري في القراءة وسلم له في التلخيص اه واللفظ نص في الاموات وتناوله للشيء المحتضر مجاز فلا يصار اليه الا لقرينة

* (باب المبادرة الى تجهيز الميت وقضاء دينه) *

(عن الحسن بن محبوب عن أن طلحة بن البراء مرض فأتاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعوده فقال اني لأرى طلحة الا قد حدث فيه الموت فاذوني به وعلما فانه لا ينبغي بليغة مسلم أن تحبس بين ظهري أهل رومة أبو داود) الحديث سكت عنه أبو داود وقال المنذرى

الذي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخف الا اتفاقا على انها افضل بقاء الارض بل قال ابن عقيل الحنبلي انها افضل من العرش وتعبق بان هذا لا يتعلق بالبحث المذكور لان محله ما يقترب عليه الفضل للعباد واجاب القراني بان سبب التفضيل لا ينحصر في كثرة الثواب على العبد بل قد يكون لغيرها كتفضيل جلد المصحف على سائر الجلود قال النووي في شرح المهذب لم ار لأصحابنا نقلا في ذلك وقال ابن عبد البر انما يصح بقبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على من أنكر فضلها ما من اقربه وأنه ليس بعد مكة أفضل منها فقد أنزلها منزلتها وقال غيره سبب تفضيل البقعة التي ضمت أعضاء الشريفة انه روى ان المرء يدفن

في البقعة التي أخذ منها ترابه عند ما يخلق رواده ابن عبد البر في أخر قهقهه من طريق عطاء انظر اساني موقفا وعلى هذا فقد روى الزبير بن بكارة جبريل أخذ التراب الذي خلق منه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من تراب الكعبة فعلى هذا فالبقعة التي ضمت أعضاها من تراب الكعبة فرجع الفضل المذكور الى مكة ان صح ذلك ورواه هذا الحديث الستة مديون الاشبح البخاري فأصله من دمشق وهو من أفراد وفيه التعديت والاختبار والغنة والقول وأخرجه مسلم في المناسك والترمذي وابن ماجه في الصلاة والنسائي في الحج ١٥٢ (عن ابن عمر رضي الله عنهم انه كان لا يصلي من الضحى) اي في الضحى

قال أبو القاسم البغوي ولا أعلم روى هذا الحديث غير سعيد بن عثمان البليوي وهو غريب
 اه وقد وثق سعيد المذكور ابن حبان ولكن في اسناد هذا الحديث هروث بن سعيد الانصاري ويقال عزير بن أيوب وهو وأبوه مجهولان وفي الباب عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاث يا علي لا يؤخرن الصلاة اذا آنت والحناة اذا حضرت والايم اذا وجدت كفوا أخرجه أحمد وهذا اللفظ والترمذي بهذا اللفظ ولكنه قال لا تؤخرها مكان قوله لا يؤخرن وقال هذا حديث غريب وما أرى اسناده بمقتل وأخرجه أيضا ابن ماجه والحاكم وابن حبان وغيرهم واعلال الترمذي له بعد عدم الاتصال لانه من طريق عمر بن علي عن أبيه عن علي بن أبي طالب قيل ولم يسمع منه وقد قال أبو حاتم انه سماع منه فاتصل اسناده وقد أعلمه الترمذي أيضا بجهالة سعيد بن عبد الله الجعفي ولكنه عده ابن حبان في الثقات قوله عن الحصين بن وحوح هو أنصاري وله هبة وروحوح يفتح الواو وسكون الحاء المهملة وبعد هاو او مفتوحة وحاصمه هاء أيضا وطلحة بن البراء أنصاري له هبة والحديث يدل على مشروعية التمجيد بالبيت والاسراع في تجهيزه وتشهده له أحاديث الاسراع بالحناة وسأقي (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نفس المؤمن معاقله يدنيه حتى يقضى عنه رواده أحمد وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن) الحديث رجال اسناده ثقات الا عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن وهو صدوق يخطئ فيه الحديث للورثة على قضاء دين الميت والاختبار لهم بأن نفسه معقولة بدنيه حتى يقضى عنه وهذا قيد بمن له مال يقضى منه دينه وأما من لا مال له ومات عازما على القضاء فقد ورد في الأحاديث ما يدل على أن الله تعالى يقضى عنه بل ثبت ان مجرد محبة المديون عند موته للقضاء موجبة لتولي الله سبحانه قضاء دينه وان كان له مال ولم يقض منه الورثة أخرج الطبراني عن أبي امامة مرفوعا من دان بدينا في نفسه وفأوه ومات تجاوز الله عنه وأرضى غريمه بما شاء من دان بدينا وليس في نفسه وفأوه ومات اقتصر الله لغريمه منه يوم القيامة وأخرج أيضا من حديث ابن عمر الدينان من مات وهو ينوي قضاءه فانا أوليه ومن مات ولا ينوي قضاءه فذلك الذي يؤخذ من حسنة انه ليس يومئذ دينار ولا درهم وأخرج أيضا من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر يوفى بصاحب الدين يوم القيامة فيقول الله فيم أنفقت أموالك فيس فيقول يا رب انك تعلم انه أتى

او من جهة الضحى (الاي يومين يوم يقدم مكة فانه) اي ابن عمر (كان يقدمها) اي مكة (ضحى) اي في ضحوة النهار (فيطوف بالبيت) الحرام (ثم يصلي ركعتين) سنة الطواف (خلف المقام) اي مقام ابراهيم عليه السلام (ويوم يأتي مسجد قبا) هو على ثلاثة اصيل من المدينة يذكرو ويؤثت وقال ياقوت على ميلين على يسار فاصدمكة وهو من عوالي المدينة وسمى باسمه ثم هنالك والمسجد المذكور هو مسجد بني عمرو بن عوف وهو اول مسجد أسسه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فانه كان يأتيه كل سبت) يزوره (فاذا دخل المسجد كره أن يخرج منه حتى يصلي فيه) ابتغاء النواب روى النسائي حديث سهل بن حنيف مرفوعا من خرج حتى يأتي مسجد قبا فيصلي فيه كان له عدل عمرة وعند الترمذي من حديث اسيد بن حضير رفعه الصلاة في مسجد قبا كعمرة وعند ابن أبي شيبة في اخبار

المدينة باسناد صحيح عن سعيد بن أبي وقاص قال لا أصلي في مسجد باركتمين أحب الى من أن آتي بيت المقدس مرتين لو يعلمون ما في قبضتي من اليه الكاد الابل وفي الحديث فصل مسجد قبا والصلاة فيه لكن لم يثبت فيه تضعيف كالمساجد الثلاثة (وكان) ابن عمر (يحدث ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يزوره) اي مسجد قبا اي يوم السبت (واكبوا ماشيا) اي بحسب ما يتيسر واستدل به ابن حبيب من المالكية كانه له العيني على ان المذني اذا نذر الصلاة في مسجد قبالزمه ذلك وحكاه عن ابن عباس (وكان) اي ابن عمر (يقول انما منع كبار بيتهم ان يصنعوا

ولا يمنع أحد ان صلى) اى الصلاة (فى اى ساعة شاء من ليل او نهار غير ان لا تحروا) اى لا تمتدوا بطول الشمس ولا غروبها) فتصلوا فى وقتها وفى هذا الحديث دلالة على جواز تخصيص بعض الايام ببعض الاعمال الصالحة والمداومة على ذلك وفيه ان النهى عن شد الرحل لغير المساجد الثلاثة ليس على التحريم ليكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأتى مسجد قبارا بكا وتعقب بأن مجيئه صلى الله عليه وآله وسلم الى قبارا كان لمواصلته الاصل ورواية قد حال من تأخر منهم عن حضور الجمعة معه وهذا هو السرى فى تخصيص ذلك بالسبت وأيضا المراد بشد الرحل ٢٥٣ اختيار السفر ولم يكن مجيئه الى قبار من هذا

اقتبل بل هو من جنس التمتع ونقل الاقدام الى مساجد المدينة وتفرج البساتين فلا يقاس هذا على ذلك والله أعلم ورواية هذا الحديث النجسة ما بين بصرى ومدينة وكوفى وفيه التعديت والاخبار والنعنعة والقول واخرجه البخارى ايضا فى الصلاة ومسلم فى الحج وأبو داود (عن ابي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما بين بصرى ومدينة روضة من رياض الجنة) او رد بلفظ البيت لان القبر صار فى البيت وقد ورد فى بعض طرقه بلفظ القبر قال القرطبي الرواية الصحيحة بقرى ويروى قبرى وكان به بالمعنى لانه دفن فى بيت سكناه والمعنى منقولة منها كالحجر الاسود ونقل بعينها اليها كالجذع الذى حن اليه صلى الله عليه وآله وسلم او توصل اليه بالارزاق والطاعات فيها اليها فهو مجاز باعتبار المآكل كقوله الجنة تحت ظلال السيوف اى الجهاد مآله الجنة فهذا بقعه المقدسة

على امارق واما عرق فيقول فاني ساقضى عندك اليوم فيقضى عنه ما خرج أحمد وأبو نعيم فى الحلية واليزار والطبرانى بلفظ يدعى بمساجد الدين يوم القيامة حتى يوقب بين يدي الله عز وجل فيقول يا ابن ادم فيم اخذت هذا الدين وفيه ضيعة حقوق الناس فيقول يا رب انك تعلم اني اخذته فلم آكل ولم اشرب ولم اضيع ولكن انى على يدي امارق واما سرق واما وضعة فيقول الله صدق عبدى وانا احق من قضى عندك فيدعو الله بشئ فيضعه فى كفة ميزانه فيخرج حسنة فانه على سبيل انه قد دخل الجنة بفضل رحمة واخرج البخارى عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اخذ اموال الناس يريد اداها الله عنه ومن اخذها يريد ان لا يراها الله واخرج ابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث ميمونة ما من مسلم يذنب ذنبا يعلم الله انه يريد اداها الا ادى الله عنه فى الدنيا والآخرة واخرج الحاكم بلفظ من ثلثين دينار فى نفسه وفاؤه ثم مات فجاءه الله عنه وأرضى غريمه بما شاءه وقد ورد ايضا ما يدل على أن من مات من المسلمين مديونا فدينه على من الية ولاية امور المسلمين يقضيه عنه من بيت مالهم وان كان له مال كان لورثته اخرج البخارى من حديث ابي هريرة ما من مؤمن الا وانا أولى به فى الدنيا والآخرة اقرؤا ان شئتم النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم فاعلموا من مات وترك مالا فليقرضه من كانوا من ترك ديننا او ضياعا فليأخى فانما ولاءه واخرج نحوه أحمد وداود ودون الساقى واخرج أحمد وابو يعلى من حديث انس من ترك مالا فلاهه ومن ترك ديننا فعلى الله وعلى رسوله واخرج ابن ماجه من حديث عائشة من حل من أمى ديننا فجهدنى قضائهم قبل أن يرضيه فاناوليه واخرج ابن سعد من حديث جابر برفعه أحمد بن الهدي هدى محمد وشرا الامور محمد فاتهم وكل بدعة ضلالة من مات فترك مالا فلاهه ومن ترك ديننا او ضياعا فالى رعى واخرج أحمد ومسلم والنسائى وابن ماجه فى حديث آخر من ترك مالا فلاهه ومن ترك ديننا او ضياعا فالى وعلى وأنا أولى بالمؤمنين وفى معنى ذلك عدة احاديث ثبتت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قالها بعد ان كان يمتنع من الصلاة على المديون فلما فتح الله عليه البلاد وكثرت الاموال صلى على من مات مديونا وقضى عنه وذلك مشعر بأن من مات مديونا استحق أن يقضى عنه دينه من بيت مال المسلمين وهو أحد المصارف الثمانية لا يسقط حقه بالموت ودعوى من ادعى

روضة من رياض الجنة لأن وتعود اليها ويكبر للعامل فيها روضة بالجنة لم يثبت خبر عن بقعة أنهار من الجنة بخصوصها لا هذه البقعة المقدسة والاولى القول بظاهر الحديث وحمله على الحقيقة دون المجاز وقد استدلل بهذا الحديث المالكية مع قوله موضع سوط فى الجنة خير من الدنيا وما فيها على تفضيل المدينة على مكة المكرمة قال ابن عبد البر هذا الاستدلال بالخبر غير ما ورد فيه ولا يقاوم النص الوارد فى فضل مكة ثم ساق حديث عبد الله بن عبدى قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم واقفا على الحزورة فقال والله انك خير ارض الله واحب ارض الله ولولا أنى اخرجت منك ما خرجت وهو حديث صحيح أخرجه

أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم ولابن عبد البر هذا نص في مثل الخلاف فلا يقبى العدول عنه انتهى قلت الاشتغال ببيان الفاضل من هذين الموضوعين الكريهين كالاشتغال ببيان الافضل من الكتاب العزيز وصاحب السنة المطهرة صلى الله عليه وآله وسلم وكل ذلك من فضول العمل الذي لا يتعلق به فائدة غير الجدول والخصومة والتعسف والتكلف التي ورد النبي عنها وقد أفضى النزاع والتشاجر في هذه المسئلة واشباهها الى فتن كثيرة قوية وتلقيق ادلة واضحة ضعيفة ذكرها بعض منها الشوكاني ٢٥٤ رحمه الله في شرح المفتي راد عليه ثم قال وقد خرج من المدينة

بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم معاذ وأبو عبيدة وابن مسعود وطائفة ثم على وطلحة والزبير وعمار وآخرون وهم من اطيب الخلق قد لعل أن المراد بالحديث تخصيص ناس دون ناس ووقت دون وقت وهو انما يدل على انها فاضلة انتهى والله يقول الحق وهو يهدي السبيل (ومنبى) هذا بعينه (على حوض) خير الكوثر الكائن داخل الجنة لا حوضه الذي خارجها بجانبها المستمد من الكوثر يعيد الله فيه حوضه عليه أو أن له هناك منبراً على حوضه يدعو الناس عليه اليه وعند النسائي ومنبرى على ترعة من ترع الجنة ورواه هذا الحديث مديون الاشبح البخاري فبصري من أفراد وفيه التحديث بالجمع والافراد والعنونة واخرجه البخاري أيضاً في اواخر الحج وفي الحوض والاعتصام ومسلم في الحج * (بسم الله الرحمن الرحيم)

* (باب الاستعاذة في الصلاة)

(عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال كان صلى الله عليه وآله وسلم على النبي

اختصاصه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ساقطة وقياس الدلالة ينفي هذه الدعوى في مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا والله من لا وارث له أعقل عنه وأرثه أخرجه أحمد وابن ماجه وسعيد بن منصور والبيهقي وهم لا يقولون ان ميراث من لا وارث له محتص برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخرج الطبراني من حديث سلمان ما يدل على اتفاه هذه الخصومة المدعاة واقطعه من ترك ما لا فلورثته ومن ترك ديناً فعلى وعلى الولاق من بعدى من بيت المال

* (باب تسجئة الميت والرخصة في تقييله)

(عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي مصبى ببرد حجرة متفق عليه وعن عائشة أن أبابكر دخل فبصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو مصبى ببرد فكشف عن وجهه وأكب عليه فقبله رواه أحمد والبخاري والنسائي * وعن عائشة وابن عباس ان أبابكر قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته رواه البخاري والنسائي وابن ماجه * وعن عائشة قالت قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عثمان بن مظعون وهو ميت حتى رأيت الدموع تسيل على وجهه رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه حديث عائشة الرابع في اسناده عاصم بن عبيد الله بن عمر بن الخطاب وهو ضعيف قوله مصبى بضم السين وبه لا حاجيم مشددة مكسورة أى غطى قوله حبرة بكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة بعد هاء الممهلة وهى فوب فيه أعلام وهى ضرب من برود اليمن وفيه استعجاب تسجئة الميت قال النووي وهو مجمع عليه وحكمته صياتته من الانكشاف واستعورته المتغيرة عن الاعين قال أصحاب الشافعي وبأن طرف الثوب المصبى به تحت رأسه وطرفه الآخر تحت وجليه لا ينكشف منه قال وتكون التسجئة بعد نزح ثيابه التي توفى فيها الثلاث بغير بدنه بسببها قوله فقبله فيه جواز تقييل الميت تعظيماً وتبركاً لا نل ينقل انه أنكر أحد من الصحابة على أبى بكر فكان اجماعاً قوله قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عثمان فيه دلالة على جواز تقييل الميت كما تقدم قيل حتى رأيت الدموع الخ فيه جواز البكاء على الميت وسأق تحقيقه

* (أبواب غسل الميت)

* (باب

ضلي الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة) وزاد في رواية أبي وائل كان صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة وأمر بحاجته وفى رواية أبي الاحوص خرجت في حاجة فمحن بسلام بعضنا على بعض في الصلاة (فبرد علمينا) السلام (فلما رجعنا من عند النجاشي) بفتح النون وقيل بكسر هاء ملك الجنة الى مكة من الهجرة الاولى او الى المدينة من الهجرة الثانية وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حينئذ يجهز لفرقة بدر (سلمنا عليه فلم يرد علمينا) أى باللفظ فقد روى ابن ابي شيبة عن مرسل ابن سيرين ان ابي صلى الله عليه وآله وسلم ردى على ابن مسعود في هذه القصة السلام بالاشارة وزاد مسلم في رواية ابن فضيل فلما يارسول الله

كان سلم عليك في الصلاة فقد روي لنا الحديث (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم لما فرغ من الصلاة (ان في الصلاة شغلا) عظيما لانهم امانا جاء مع الله تعالى تستدعي الاستغراق في خدمته فلا يصح فيها الاشتغال بغيره من رد سلام وشعوه أو التنوين للتنوين اي كقراءة القرآن والذكر والدعاء وزاد في رواية أبي وائل أيضا ان الله يحدث من أمره ما يشاء وان الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة وزاد في رواية كثرهم الخواشي الا بدكر الله وفي رواية أبي ذر وعزاه في الفتح لاحد عن أبي فضيل اشغلا بزيادة لام التأكيد (وفي رواية عن زيد بن أرقم رضي الله عنه) ٢٥٥ وليس للشيطان عن زيد غير هذا الحديث (قال

كان أحدنا يكلم صاحبه في الصلاة) والذي في البخاري ان كالتسليم في الصلاة على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكلم أحدنا صاحبه بما حجه وهذا حكمه الرفع وكذا قوله فأمرنا بالسكوت لقوله فيه على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى ولو لم يثبت ذلك لكان ذكر نزول الآية كافيا في كونه مرفوعا وهي لفظ ويسلم بعضها على بعض في الصلاة قال في الفتح والذي يظهر انهم كانوا لا يتكلمون فيها بكل شيء وانما يقتصرون على الحاجة من رد السلام ونحوه (حتى) الى أن (نزات) ظاهره أن نسخ الكلام وقع بهذه الآية والآية مدنية فقتضى أن النسخ وقع في المدينة فثبت كل ذلك على قول ابن مسعود أن ذلك وقع لما رجعوا من عند النجاشي وكما رجوعهم من عند أبي مكة فثبت ان المراد بقوله فلما رجعنا من عند النجاشي في الهجرة الثانية ولم يكونوا يجتمعون بمكة الا نادرا

(باب من يليه ورفقه به وستره عليه)

(عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غسل ميتا فادى فيه الامانة ولم يقش عليه ما يكون منه عند ذلك خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وقال ليله أقرب بكم ان كان يعلم فان لم يكن يعلم فن تزون عنده حظا من ورع وأمانة وإما أحد وعن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان كسر عظم الميت مثل كسر عظمه حيا رواه احمد وأبو داود وابن ماجه * وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ستر مسلما ستره الله يوم القيامة متفق عليه * وعن أبي بن كعب ان آدم عليه السلام قبضته الملائكة وغسلوه وكفنوه وحنطوه وحفروا له وألحدوا وصلوا عليه ثم دخلوا قبره فوضعوه في قبره ووضعوا عليه اللبن ثم خرجوا من القبر ثم حنطوا عليه التراب ثم قالوا يا بني آدم هذه سنتكم رواه عبد الله بن أحمد في المسند حديث عائشة الاول أخرجه أيضا الطبراني في الاوسط وفي اسناده جابر الجعفي وفيه كلام كثير وحديث عائشة الثاني رجاله رجال الصحيح على كلام في سعد بن سعيد الانصاري وحديث أبي بن كعب أخرجه الحاكم في المسند وكذا صحيح الاسناد ولم يخرجاه قوله فادى فيه الامانة ولم يقش عليه ما يكون منه عند ذلك المراد بتأدية الامانة اما كتب ما يرى منه ما يكرهه الناس ويكون قوله ولم يقش عطفاته سرييا أو يكون المراد بتأدية الامانة أن يغسله الغسل الذي وردت به الشريعة لان العلم عند حامله امانة واستعماله في مواضعه من تأديتها لا يليه أقرب بكم فيه أن الاحق بغسل الميت من الناس الاقرب الى الميت بشرط أن يكون عالما بما يحتاج اليه من العلم وقوله قال بتقديم التبريد على غيره لا ما يحكي قوله فن تزون عنده حظا من ورع وأمانة فيه دليل لما ذهب اليه الهادوية من اشتراط العدالة في القاسن وخالفهم الجمهور فان صح هذا الحديث نذركم والافاظا ههنا عدم اختصاص هذه القرية بمن ليس فاسقا لانه مكلف بالتكاليف الشرعية وغسل الميت من جملتها والزم عدم صحة كل تكليف شرعي منه وهو خلاف الاجماع ودعوى صحة بعضها دون بعض بغير دليل تصحكم وقد حكى الهدي في البحر الاجماع على أن غسل الميت واجب على الكفاية وكذلك حكى اجماع النووي وناقش دعوى الاجماع

وقد جمع بينهما مجموعتان ذكرهما في الفتح (حافظوا) يد وموا (على السلوات) ولا يورى زوال الرقعة (والصلاة أو سطى) أي العصور وعليه الاكثرون (وقوموا الله فأتين) أي ساكتين لان لفظ الراوي يشعر به فجعله عليه أولى وأرجح لان المشاهد للوحي والتنزيل يعلم سبب النزول وقال أهل التفسير خاشعين وذليلين بين يديه وحديثه قال كلام مناف للشعور الا ما كان من أمر الصلاة (فأمرنا بالسكوت) أي عما كان فيه من ذلك وزاد مسلم ونسبنا عن الكلام لم يقع في البخاري وذكره صاحب العمدة ولم ينفه أحد من شراحه عليه وليس المراد مطاقه فان الصلاة ليس فيها حالة سكوت حقيقة قال

ابن دقيق العبد و يترج ذلك بما دل عليه لفظ حتى التي لا غاية والفاء التي تشعر بتعليل ما سبق عليها ما يأتي بعدها انتهى
 واستدل بهذه الزيادة على ان الامر بالشئ ليس نهيا عن ضده اذ لو كان كذلك لم يحتج الى قوله ونهين عن الكلام وأجيب بان
 دلالة على ضده دلالة التزام ومن ثم وقع الخلاف فلهذا ذكر لكونه أصرح وقال ابن دقيق العبد هذا اللفظ أحد ما يستدل به
 على الفسخ وهو تقدم أحد الحكمين على الآخر وليس كقول الراوي هذا منسوخ لانه بطرقه احتمال أن يكون قاله عن
 اجتماع وقيل ليس في هذه القضية نسخ ٢٥٦ لان اباحة الكلام في الصلاة كان بالراءة الاصلية والحكم المنزلة لها

صاحب ضوء النهار مناقشة واهية حاصلها انه لا مستغله الأحاديث الفعل وهي لا تقيد
 الوجوب وأحاديث الامر بغسل الذي وقصته ناقته والامر بغسل اليه صلى الله عليه
 وآله وسلم والامر مختلف في كونه للوجوب وللندب ورد كلامه بأنه ان ثبت الاجماع
 على الوجوب فلا يضر جهل المستند ويرد أيضا بان الاختلاف في كون الامر للوجوب
 لا يستلزم الاختلاف في كل أمور به لانه ربما شهدت لبعض الاوامر قرآن يستفاد
 منها وجوبه وهذا مما لا يخالف فيه القائل بأن الامر ليس للوجوب لان محل الخلاف
 الامر المجرد كما تروى في الاصول ثم قال في الفتح وقد نقل النورى الاجماع على أن غسل
 الميت فرض كفاية وهو ذهل شديد فان الخلاف مشهور جدا عند المالكية على أن
 القرطبي يرجح في شرح مسلم انه سنة ولكن الجمهور على وجوبه وقد رد ابن العربي على
 من لم يقل بذلك وقال قد نوارده القول والعمل انتهى وهكذا فليكن التعقب لدعوى
 الاجماع قوله ان كسر عظم الميت الخ فيه دليل على وجوب الرق بالميت في غسله
 وتكفينه وحله وغير ذلك لان تشبيهه بكسر عظمه بكسر عظم الحي ان كان في الاثم فلا شك
 في التحريم وان كان في التالم فمكايحرم تأليم الحي يحرم تأليم الميت وقد زاد ابن ماجه من
 حديث أم سلمة لفظ في الاثم فيتعين الاحتمال الاول قوله من ستر مسلما ستره الله يوم
 القيامة فيه الترغيب في ستر عورات المسلم وظاهره عدم الفرق بين الحي والميت فيدخل
 في عموم ستر ما يراه الغاسل ونحوه من الميت وكراهة افشائه والتحدث به وأيضا قد صح
 ان الغيبة هي ذكر كذا لخيرك بما يكره ولا فرق بين الأخت والخت والميت ولا شك أن الميت
 يكره أن يذكر بشئ من عيوبه التي تظهر حال موته فيكون على هذا ذكرها محرما وسأني
 بقية الكلام على هذا في باب الكف عن ذكر مساوي الاموات قوله وعن أبي بن كعب
 ان آدم الخ - يأتي الكلام في تفاصيل ما شمل عليه حديث أبي بن كعب هذا في أبوابه
 من هذا الكتاب

ليس نسخا وأجيب بان الذي
 يقع في الصلاة ونحوها مما يمنع
 أو يباح اذا قرره الشارع كان
 حكما شرعيا فاذا ورد ما يخالفه
 كان نسخا وهو كذلك هنا قال
 ابن دقيق العبد وقوله ونهيننا
 عن الكلام يقتضي ان كل شئ
 يسمى كلاما فهو منهي عنه جلا
 للفظ على عمومه ويحتمل أن
 تكون الادم للعهد الراجع الى
 قوله يكلم الرجل مناصحه
 بواجبه وقوله فأمر نانا لسكوت
 أي عما كانوا يفعلونه من ذلك
 قال في الفتح أجمعوا على ان
 الكلام في الصلاة من عالم بالتحريم
 عام لا غير مصطلها أو انقاد مسلم
 مبطل لها واختلفو في السامى
 والجاهل فلا يبطها القليل منه
 سند الجمهور واختلفو في أشياء
 أيضا كمن جرى على اسائه بغير
 قصد أو تعمد اصلاح الصلاة
 اسهوا دخل على امامه أو لا نهى
 مسلم لئلا يقع في مهلكة أو فتح
 على امامه أو سجد لمن مر به أو رد
 السلام أو أجاب دعوة أحد
 والديه أو تقرب بقرية كاعتقت

(باب ما جاء في غسل أحد الزوجين للآخر)

(عن عائشة قالت رجع الى رسول الله صلى الله عليه وآله من جنازة بالبيع وأنا
 أجزعه دعا على رأسي وأقول وأراءه فقال بل أنا وأراءه ما ضره لو لم قبلي فغسلته

وكفنته

عبدى الله في جميع ذلك خلاصته بل بسطه كتب الفقه قال ابن المنير في الحاشية الفرق بين

قليل السجل للعامة فلا يبط ويقليل الكلام ان الفعل لا يخلو منه الصلاة غالب المصطلحات يخلو من الكلام الاجنبى
 غالبا فطر د ورزاة هذا الحديث لسنة كوفيون الاشخ البخارى فروزى وفيه التحديث والاخبار والعنونة والقول
 وأخرجه البخارى أيضا في التفسير وأخرجه مسلم في الصلاة وكذا أبو داود والترمذى فيهما وفي التفسير (عن معية قيب) بن
 أبي نائمة الدوسي المدني (رضي الله عنه) الذي صلى الله عليه وآله (وسلم قال في شأن الرجل) وذكره للغالب الا قال الحكم

جاء في جميع المكافئين حال كونه (يسوي التراب حيث) أي في المكان الذي (يسجد) فيه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان كنت فاعلا) أي مسويا للتراب (فواحدة) أي فامسح أو افعل أو فليكن واحدة أو فواحدة تكفيك أو المشرع فعله واحدة وأبج له المرة ثلاثا أي في سجوده وفي حديث أبي ذر عند أصحاب السنين مرفوعا إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الرحمة تواجهه فلا يصح الحصى وقوله إذا قام أراد به الدخول في الصلاة ليرافق حديث الباب فلا يكون منهيا عن المسح قبل الدخول فيها بل الأولى أن يفعل ذلك حتى لا يشتغل باله وهو في الصلاة وسكاية ٢٥٧ النووي الاتفاق على كراهة مسح الحصى

وغيره في الصلاة معارضة بما في المعالم للخطابي عن مالك أنه لم يره بأسا وكان يفعله ولعله لم يعلمه الخبير وافرط بعض أهل الظاهر فقال أنه حرام إذا زاد على واحدة بظاهر النهي ولم يفرق بين ما إذا نواه أو لامع أنه لم يقبل بوجوب الخشوع والذي يظهر أن علته كراهته المحافظة على الخشوع أو لأنه لا يكثر العمل في الصلاة لكن حديث أبي ذر المأثور يدل على أن العلة فيه أن لا يجعل بينه وبين الرحمة التي تواجهه حائلا وروى ابن أبي شيبة عن أبي صالح السمان قال إذا سجدت فترسم الحصى فان كل حصاة تحب أن يسجد عليها فهذا لعلة آخر ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين كوفي وبصري ومدا في وفيه العديد بالافراد والجمع والعقبة وليس لمعقيب في هذا الكتاب غير هذا الحديث وأخرجه مسلم في الصلاة وكذا أبو داود والترمذي والسنائي وابن ماجه عن أبي برزة الاسلمي رضي الله عنه صلى يوما العصر كما بين مهادي بن

وكفتك ثم صليت عليك ودفنتك رواه أحمد وابن ماجه وعن عائشة أنها كانت تقول لو استقبلت من الأمر ما استديرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا سائره رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وقرئ أن الصديق أوصى أسماء زوجته أن تغسله فغسلته حديث عائشة الأولى أخرجه أيضا الدارمي وابن حبان والدارقطني والبيهقي وفي اسناد محمد بن اسحق وبه أهل البيهقي قال الحافظ ولم يفرقه بل تابعه عليه صالح بن كيسان عند أحمد والسنائي وأما ابن الجوزي فقال لم يقل غسلك إلا ابن اسحق وأصل الحديث عند البخاري بلفظ ذلك لو كان وأناحي فاستغفر لك وأدعوك وأثرها الثاني سكت عنه أبو داود والمذري ورجاله ثقات إلا ابن اسحق وقد عنعن وغسل أسماء لابي بكر الذي أشار إليه المصنف قد تقدم في باب الغسل من غسل الميت من أبواب الغسل وليس فيه أن ذلك كان بوضعية من أبي بكر قوله فغسلت فيه دليل على أن المرأة يغسلها زوجها إذا ماتت وهي تغسله قيسا وبغسل أسماء لابي بكر كما تقدم وعلى لفظة كما أخرجه الشافعي والدارقطني وأبو نعيم والبيهقي باسناد حسن ولم يقع من سائر الصحابة إنكار على علي وأسماء فكانا اجماعا وقد ذهب إلى ذلك العترة والشافعية والأوزاعي وامحق والجمهور وقال أحمد لا تغسله بل طلائع النكاح ويجوز العكس عنده كالجمهور وقال أبو حنيفة وأصحابه والشعبي والثوري لا يجوز أن يغسلها مثل ما ذكر أحمد ويجوز العكس عنده كالجمهور قالوا لأنه لا عدة عليه بخلافها وجب عن المذممين الآخر بانه إذا سلم ارتفاع حل الاستمتاع بالموت وأنه العلة في جواز نظر الفرج فغايتة تحريم نظر الفرج فيجب ستره عند غسل أحدهما الآخر وقد قيل إن النظر إلى الفرج وغيره لازم من لوازم العقد فلا يرتفع بارتفاع جواز الاستمتاع المرتفع بالموت والاصل بقا حل النظر على ما كان عليه قبل الموت قوله لو استقبلت من الأمر الخ قيل فيه أيضا تمتك المذهب الجمهور ولكنه لا يدل على عدم جواز غسل الجنين بنفسه مع وجود الزوجة ولا على أنه أولى من الرجال لأنه قول صحابي ولا جهة فيه وقد تولى غسله صلى الله عليه وآله وسلم علي والفضل بن بن العباس واسامة بن زيد يناول الماء والعباس واقف قال ابن دحية لم يختلف في أن الدين غسلوه صلى الله عليه وآله وسلم علي والفضل واختلف

٢٢ نيل ث ميمون في روايته (في غزوة وخطام دابته) أي فرسه أو جاره قولان (ييده فجعلت

الداية تنازعه وجعل يتبعها) قد اجمعوا أن المشي الكثير المتوالي في الصلاة المكتوبة يبطئها فيجعل حديث أبي برزة على القليل وفي رواية عمر بن مرفوع ما يؤيد ذلك فانه قال غصت الدابة في قبلته فأنطقت فأخذها ثم رجعت القهقري فان في هذا الرجوع ما يشعر بأن مشيه إلى قهدها ما كان كثيرا فهو على يسير ومشى قليل ليس فيه استدبار القبلة فلا يضر قاله القسطلاني وفي الفتح ظاهر سياق هذه القصة أن أبا برزة لم يقطع صلاته والحديث الثاني يدل على أنه تأخر في صلاته وتقدم ولم يقطعها

(فقد سئل في ذلك) قال: نعمة فجعل رجل أي مجهول من الخوارج يقول اللهم افعل بهذا الشيخ أي يدعو عليه ويسبوه وفي رواية جاد انظروا إلى هذا الشيخ ترك صلاته من أجل فرس وزاد عمرو بن مرزوق في آخره قال فقلت للرجل ما أرى الله الا تخزيك شتمت رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ لم أقف في شيء من الطرق على تسمية هذا الرجل وفي رواية مهدي بن ميمون فقلت اسكت فعل الله بك هـ ل تدرى من هذا هذا أبو برزة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية الطيالسي فاذا شيخ يصلي ٢٥٨ قد عدتني عذبان دابته فجعل في يده فنسكت الدابة فنسكص معها ومعهنا

في العباس واسامة وقثم وشقران انتهى وقد استوفى صاحب التلخيص الطرق في ذلك ولم ينقل البناء أن أحدا من الصحابة أنكر ذلك فكان إجماعهم وروى البزار من طريق يزيد بن بلال قال قال علي أوصي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان لا يغسله أحد غري وروى ابن المنذر عن أبي بكر أنه أمرهم أن يغسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينوأييه وخرج من عندهم

(باب ترك غسل الشهيد وما جاء فيه إذا كان جنبا)

(عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في النوب الواحد ثم يقول أيهم أكثر أخذ القرأ فاذا أشبه به إلى أحدهما قدمه في اللحد وأمر بدفنهم في دماهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم رواه البخاري والشافعي وابن ماجه والترمذي ومعهما ولا أحد من النبو صلى الله عليه وآله وسلم قال في قتلى أحد لانه لوهم فان كل جرح أو كل دم يفرح مسكايوم القيامة ولم يصل عليهم) قوله يجمع بين الرجلين الخ فيه جواز جمع الرجلين في كفن واحد عند الحاجة إلى ذلك والظاهر أنه كان يجمعهما في نوب واحد وقبل كان يقطع الثوب بينهما نصفين وقبل الماردا الثوب القبر مجازا ويرده ما وقع في رواية عن جابر فكنف أبي وعمر في غرة واحدة وقد ترجم البخاري على هذا الحديث باب دفن الرجلين والثلاثة في قبر واحد وأورده مختصرا بلفظ كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد وليس فيه تصريح بالدفن قال ابن رشيد انه جرى على عادته من الإشارة إلى ما ليس على شرطه أو أكتفى بالقصاص يعني على جمعهم في نوب واحد انتهى ولا يخفى ان قوله في هذا الحديث قدمه في اللحد يدل على الجمع بين الرجلين فصعدا في الدفن وقد أورد الحديث البخاري باللفظ الذي ذكره المصنف في باب الصلاة على الشهيد فلفعل البخاري أشار بما أورده مختصرا إلى هذا إلى ما ليس على شرطه ولا سيما مع اتصال باب دفن الرجلين والثلاثة في باب الصلاة على الشهيد بالأفصل وقد ثبت عند عبد الرزاق بلفظ وكان يدفن الرجلين والثلاثة في القبر الواحد وورد ذكر الثلاثة أيضا في هذه القصة عند الترمذي وغيره وروى أصحاب السنن من حديث هشام بن عمار الانصاري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الانصار أن يجهلوا الرجلين والثلاثة في القبر وصححه الترمذي

رجل من الخوارج فجعل يسبوه فلما انصرف الشيخ أي أبو برزة من صلاته (فقال اني سمعت قولكم) أي الذي قلتموه آنفا (واني غزود مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ست غزوات أو سبع غزوات أو ثمان) وفي رواية ع. روين مرزوق الجزم بسبع غزوات من غير شك (وشهدت تبديره) أي تسميته على أمته في الصلاة وغيرها وأشار به إلى الرد على من شدد عليه في ان يترك دابته تذهب ولاية طاع صلاته ولا يجوز ان يفعله أبو برزة من رأيه دون أن يشاهده من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه حجة للفقهاء في قولهم ان كل شيء يخشى خلافه من متاع وغيره يجوز قطع الصلاة لاجله (واني ان كنت أن اراجع) وفي رواية ارجع (مع دابتي أحب إلى من ان أدعها) أي أتتركها (ترجع إلى ما لفها) أي الذي ألفتته واعتادته والمعنى واني وان فعلت ما رأيتموه من اتباع الفرس لاجل كون رجوعها أحب

إلى من تركها (فيشق على) لان منزله كان بعيدا فلوتر كهوا صلى لم يأت أهله إلى المليل بعد المسافة وفي قال

الحديث جواز حكاية الرجل مناقبه اذا احتاج إلى ذلك ولم يكن في سباني لفخر (عن عائشة رضي الله عنها ذكرت حديث الحسن (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (في هذه الرواية بعد قوله ولقد رأيت النار يحطم بعضها بعضا) حين رأيتهم في تأخرت (ورأيت فيها) أي في جهنم (عمر بن لحي) بضم اللام وفتح الحاء وتشديد الهمزة مصغرا (وهو الذي سب) أي سمي النوق التي تسمى (السوابج) جمع ساذبة وهي ناقة لا تركيب ولا تحبس عن كلالها لتدرك صاحبها فان صل ما أراد من شئنا المريض أو غيره

انها سائبة وفي هذا الحديث ان المشي القليل لا يطل الصلاة وكذا العمل اليسير وان النار والجنة مخلوقان موجودتان
الا ن وغیر ذلك من فوائد التي تقدمت مستقصاة في المسالك وفي وجه تعلق الحديث بالترجمة ظاهر من جهة جواز
التقديم والتأخير اليسير لان الذي تنقلت دابته يحتاج في حال امساكها الى التقديم والتأخير كما وقع لابي برزة وأغرب
الكرمان فيقال وجه تعلقه بها أن فيه مذمة تسيب الدواب مطلقا سواء كان في الصلاة أم لا (عن جابر بن عبد الله رضي الله
عنه ما قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في حاجته) ٢٥٩ في غزوة بني المصطلق) فانطلقت ثم رجعت وقد

قضيتها فأتيت النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم فسأته عليه
فلم يرد علي) السلام باللفظ وفي
رواية مسلم فقال لي بيده هكذا
وفي رواية أخرى له فأنشأ لي
وكان جابر لم يعرف أولا ان المراد
بالإشارة الرد عليه فلذلك قال
(فوقع في قلبي) من الحزن (ما الله
أعلم) مما لا أقدر قد رده ولا يدخل
تحت العبارة (فقات في نفسي
أهل رسول الله صلى الله عليه
وآله (وسلم وجد) أي غضب (على
اني أبطأت عليه ثم سلمت عليه فلم
يرد علي) السلام باللفظ (فوقع في قلبي) من الحزن (أشد
من) الذي وقع في (المرأة الأولى
ثم سلمت عليه فرد علي) السلام
بعد ان فرغ من صلاته باللفظ
(نقل انعامه عن أن أرد عليك)
السلام الا أني كنت أصلي
وكان) صلى الله عليه وآله وسلم
يصل في غلظ وهو راكب (على
راحته) حال كونه متوجها
الى غير القبلة (مستقبلا صوب
سفره ولمسلم فرجعت وهو يصلي
على راحته ووجهه على غير

قال في الفتح ويؤخذ من هذا جواز دفن المرأة مع الرجل مع المرأة
فروى عبد الرزاق بإسناد حسن عن واثله بن الأسقع انه كان يدفن الرجل والمرأة في القبر
الواحد فيقدم الرجل ويجعل المرأة وراءه وكأنه كان يجعل بينهما حجابا لا سيما اذا كانا
اجنبيين قوله ايهم اكثر اخذا للقرآن فيه استحباب تقديم من كان اكثر قرآنا ومثله
سائر أنواع الفضائل قياسا قوله ولم يغسلوا فيه دليل على ان الشهيد لا يغسل وبه قال
الاكثر وسياق الكلام في بيان ماهية الشهيد الذي وقع الخلاف في غسله في الصلاة على
الشهيد وقال سعيد بن المسيب والحسن البصري حكاهما ابن المذروني ابى شيعة انه
يغسل وبه قال ابن سريج من الشافعية والحق ما قاله الاولون والاعتذار عن حديث
الباب بان الترك انما كان لكثرة القتلى وضيق الحال مردود بعله الترك المنصوصة كافي
رواية احمد المتقدمة وهي رواية لا مطعن فيها وفي الباب احاديث منها عن انس عند
احمد والحاكم وابي داود والترمذي وقال غريب وغلط بعض المتأخرين فقال وحسنه
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل على قتلى احد ولم يغسلهم وعن جابر حديث آخر
غير حديث الباب عند ابى داود قال رمى رجل بسهم في صدره أو في حلقه فمات فأدرج
في ثيابه كما هو ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واسناده على شرط مسلم وعن
ابن عباس عند ابى داود وابن ماجه قال امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقتلى اعدان
ينزع عنهم الحديد والجلود وأن يدفنوا بدمائهم وثيابهم وفي اسناده على بن حاصم الواسطي
وقد تكلم فيه جماعة وعطاء بن السائب وفيه مقال وفي الباب ايضا عن رجل من الصحابة
وسياق وقد اختلف في الشهيد اذا كان جنبا او حائضا وسياق الكلام على ذلك واما
سائر من يطابق عليه اسم الشهيد كالمطعون والمبطون والنفساء ونحوهم فيغسلون اجماعا
كافي البصر قوله ولم يصل عليهم قال في التلخيص هو بفتح اللام وعليه المعنى قال النووي
ويجوز ان يكون بكسر ها ولا يفسد لكنه لا يبيح فيه دليل على ترك الصلاة عليهم مطلقا
لانه لا يلزم من قوله لم يصل عليهم ان لا يأمر غيره بالصلاة عليهم انتهى وسياق الكلام
في الصلاة على الشهيد (وروى محمد بن اسحق في المغازي باسناده عن عاصم بن عمر بن
قنادة عن محمود بن لبيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان صاحبكم اغتسل الملائكة
به في حنظله فقالوا أهله ما شأنه فسمت صاحبه فقالت خرج وهو جنب حين سمع

القبلة وفي الحديث كراهة ابتداء المصلي لكونه رعا شغل بذلك فذكره واستدعي منه الرد وهو ممنوع منه وبذلك قال جابر راوى
الحديث وكرهه عطاء الشعبي ومالك في رواية ابن وهب وقال في المدونة لا يكرهه وبه قال أحمد والجمهور وقالوا لا يفرغ من
صلاته أو وهو فيها بالإشارة ورواه هذا الحديث الخمسة بصريون وفيه التحدث والعنونة والقول وأخرجه مسلم في الصلاة
(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم ان يصلي الرجل مختصرا) ولو لفظ أبي داود عن
الخصير في الصلاة وفي رواية مختصرا لا تشديد ولا ناسا في مختصرا قال ابن سيرين هو ان يضع الرجل يده على خاصرته وهو يصلي

و بذلك جزم أبو داود ونقله الترمذى عن بعض أهل العلم وهذا هو المشهور في تفسيره وحكى الهروي في الغريبين ان المراد بالاختصار قراءة آية أو آيتين من آخر السورة وقيل ان تحذف الطمانينة وهذا القولان وان كان أحدهما من الاختصار ضد التطويل مما يمكن رواية التخصر والتخصر تأنيها وقيل الاختصار ان تحذف الآية التي فيها السجدة اذا حرم بها في قراءته حتى لا يسجد في الصلاة لتلاوتهم احكام الغزالي وحكى الخطابي ان معناه ان يسلك يديه مضمرة أى عصايتوكا عليها في الصلاة وأما هذا ابن العربي في شرح الترمذى ٢٦٠ فابنغ ويؤيد الاول ما روى أبو داود والنسائي من طريق سعيد بن

زيد قال صليت الى جنب ابن عمر فوضعت يدي على خصره فقام صلى قال هذا الصلبي الصلاة وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عنه واختاف في حكمة النهي عن ذلك فقبل ان ابليس أهبط مختصرا أخرجه ابن أبي شيبة من طريق جريد بن هلال موقوفا وقيل لان اليهود تكثروا من فعله فنهى عنه كراهة للتشبه بهم ثم أخرجه البخاري في ذكر بني اسرائيل عن عائشة وزاد ابن أبي شيبة فيه في الصلاة وفي رواية له لا تشبهوا باليهود وقيل لانه راحة أهل النار أخرجه ابن أبي شيبة أيضا عن مجاهد قال وضع اليد على الختو استراحة أهل النار وقيل لانهم اصفوا الراحزين فيشدد رواه سعيد بن منصور من طريق قيس بن عباد باسناد حسن وقيل لانه فعل المشكبرين حكاية للمهلب وقيل لانه فعل أهل المصائب حكاية الخطابي وقول عائشة أعلى ما ورد في ذلك ولا منافاة بين الجميع

الهاثة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لذلك غسلته الملائكة الحديث قال في الفتح قصته مشهورة رواها ابن اسحق وغيره انتهى وأخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه والحاكم والبيهقي من حديث ابن الزبير والحاكم في الاكامل من حديث ابن عباس باسناد ضعيف والسرقي في غريبه من طريق الزهري مرسل والحاكم أيضا في المستدرک والطبراني والميهقي عن ابن عباس أيضا وفي اسناد الحسن بن سعيد بن الحسن وهو متروك وفي اسناد الطبراني في حجاج وهو مدلس وفي اسناد البيهقي أبو شيبة الواسطي وهو ضعيف جدا وفي الباب أيضا عن ابن عباس عند الطبراني باسناد قال الحافظ لابن عباس به عنه قال أصيب حمزة بن عبد المطلب وحظله من الراهب وهما جنب فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأيت الملائكة تغسلهما وهو غريب في ذكر حمزة كما قال في الفتح قوله الهاثة هي الصوت الشديد وقد استدل بالحديث من قال انه يغسل الشهيد اذا كان جنبا وبه قال أبو حنيفة والمنصور بالله وقال الشافعي ومالك وأبو يوسف ومحمد واليسه ذهب الهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو طالب انه لا يغسل لعموم الدليل وهو الحق لانه لو كان واجبا علينا ما اكتفى فيه بغسل الملائكة وفعلهم ليس من تكليفنا ولا أمرنا بالاقتداء بهم (وعن أبي سلام عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أغرنا على حي من جهينة فطلب رجل من المسلمين رجلا منهم فضر به فاخطأه وأصاب نفسه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخوك يوم عشر المسلمين فابتدعه الناس فوجدوه قد مات فلحقه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلياليه ودماؤه وصلى عليه ودفنه فقالوا يا رسول الله أشهد هو قال نعم وأنا له شهيد رواه أبو داود) الحديث سمكت عنه أبو داود والمنذرى وفي اسناده سلام بن أبي سلام وهو مجهول وقال أبو داود بعد أخرجه عن سلام المذکور انما هو عن زيد بن سلام عن جده أبي سلام انتهى وزيد ثقة فلوله فلقه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلياليه ودماؤه ظاهر انه لم يغسله ولا أمر بغسله فيكون من أدلة القائلين بأن الشهيد لا يغسل كما تقدم وهو يدل على ان من قتل نفسه في المعركة خطأ حكمه حكم من قتل غيره في ترك الغسل وأما من قتل نفسه عمدا فانه لا يغسل عند العترة والاوزاعي لقسه لا يكون شهيدا

زيد قال صليت الى جنب ابن عمر فوضعت يدي على خصره فقام صلى قال هذا الصلبي الصلاة وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عنه واختاف في حكمة النهي عن ذلك فقبل ان ابليس أهبط مختصرا أخرجه ابن أبي شيبة من طريق جريد بن هلال موقوفا وقيل لان اليهود تكثروا من فعله فنهى عنه كراهة للتشبه بهم ثم أخرجه البخاري في ذكر بني اسرائيل عن عائشة وزاد ابن أبي شيبة فيه في الصلاة وفي رواية له لا تشبهوا باليهود وقيل لانه راحة أهل النار أخرجه ابن أبي شيبة أيضا عن مجاهد قال وضع اليد على الختو استراحة أهل النار وقيل لانهم اصفوا الراحزين فيشدد رواه سعيد بن منصور من طريق قيس بن عباد باسناد حسن وقيل لانه فعل المشكبرين حكاية للمهلب وقيل لانه فعل أهل المصائب حكاية الخطابي وقول عائشة أعلى ما ورد في ذلك ولا منافاة بين الجميع

• (بسم الله الرحمن الرحيم) • (أبواب السهو) قوله
والسهو الغفلة عن الشيء وذهاب القلب الى غيره وافرغ بعضهم بين السهو والنسيان قال في الفتح وليس بشئ (عن عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر خمسا فقبل له صلى الله عليه وآله وسلم لما سلم (ازيد في الصلاة فقال وماذا له) أى ما سؤل الحكم عن الزيادة في الصلاة قال صليت خمسا فجدد صلى الله عليه وآله وسلم بعد ان تكلم (سجدتين) السهو (بعد ما سلم) أى بعد سلام الصلاة ثم عذر السجود قبله لعدم علمه بالسهو وظاهر ما في المصنف يقتضى

ترغيباً للشيطان فقط عنوع بل
هوج. برايضالموقع من الخلل
قانه وان كان زياده فهو نقص في
المعنى وانما هي النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لم يحجود السهو
ترغيباً للشيطان في حالة الشك
كافي حديث أبي سعيد عند مسلم
وقال الخطابي لم يرجع من فرق
بين الزيادة والنقصان الى فرق
صحيح وايضا فقصه ذى اليدين
وقع السجود فيها بعد السلام
وهي عن نقصان قال في الفتح
وأما قول النووي أقوى المذاهب
فيها قول مالك ثم أحمد فقد قال
غيره بل طريق أحمد أقوى لانه
قال في العمل كل حديث فيما
يرد فيه وما لم يرد فيه شيء يسجد
فيه قبل السلام قال ولولا ما روى
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في ذلك لرأيت كله قبل السلام
لانه من شأن الصلاة فيه فعله قبل
التسليم وقال أبو إسحق مثله
الا انه قال ما لم يرد فيه شيء يفرق
فيه بين الزيادة والنقصان فقرر
مذهبه من قول أحمد ومالك وهو
اعدل المذاهب فيما نظهر واما

• (باب صفۃ الغسل) •

(عن أم عطية قالت دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين توفيت ابنته فقال اغسلنها ثلاثا أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن جماعاً وسدروا وجعلن في الأخيرة كافوراً أو شيئاً من كافور فاذا فرغتن فاذنني فلما فرغنا آذناه فأعطانا حقه فقال أشعرنه ألباباً يعني أزاده وأمالجاعة وفي رواية لهم ابدان بماء من أوضاع الوضوء منها وفي لفظ اغسلنها وتر ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن وفيه قالت فضفرن شعرها ثلاثه قرون فألقيناهما خلفاً هامة نطق عليهما لكن ليس لمسن فيه فألقيناهما خلفاً) قوله حين توفيت ابنته في رواية متفق عليها ونحن نغسل ابنته قال في الفتح ويجمع بينهما بأن المراد أنه دخل حين شرع النسوة الغسل وإبنته المذكورة هي زينب زوج أبي العاص بن الربيع كافي مسلم وقال الداودي أنها أم كلثوم زوج عثمان ويدل عليه ما أخرجه ابن ماجه بإسناد على شرط الشيخين كما قال الحافظ وأقطه دخل علينا ونحن نغسل ابنته أم كلثوم وكذا وقع لابن بشكو والفي المبهمات عن أم عطية والدولابي في الذرية الطاهرة قال في الفتح فيمكن ترجيح أنها أم كلثوم بمجيئه من طرف متعددة ويمكن الجمع بأن تكون أم عطية حضرتم ماجية فاقد جزم ابن عبد البر في ترجمتها بأنها كانت غاسلة الميتات انتهى قوله اغسلنها قال ابن بريدة استدله على وجوب غسل الميت قال ابن دقيق العيد لكن قوله ثلاثاً لا يخالف ليس للوجوب على المشهور ومن مذاهب العلماء فيتموقف الاستدلال به على تجويز إرادة المعنيين المختلفين باللفظ واحداً لأن قوله ثلاثاً غير مستعمل بنفسه فلا بد أن يكون داخل تحت صيغة الأمر فيراد باللفظ الأمر الوجوب

داود جفرى على ظهريته فقال لا يشترع سجود السهو والافى المواضع التى سجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها فقط وعند الشافعى سجود السهو كله قبل السلام وعند الحنفية كله بعد السلام واعقد الحنفية على حديث الباب وذهب بانه لم يعلم بزيادة الركعة الا بعد السلام حين سألوه هل زيد فى الصلاة وقد اتفق العلماء فى هذه الصورة على ان سجود السهو بعد السلام لم تعذر قبله لعدم علمه بالسهو وانما تابعه الصحابة بخبرهم الزيادة فى الصلاة لانه كان زمان توقع النسخ واجاب بعضهم بما وقع فى حديث ابن مسعود من الزيادة وهى اذا سأل أحدكم فى صلاة فليحذر الصواب فليتم عليه ثم ليسلم ثم يسجد سجدة فاقبل واجيب

بأنه معارض بمحدث أبي سعيد عنده سلم واقظنه اذا شك احدكم في صلاته فليذكركم صلى فليطرح الشك وليبين على ما استيقن ثم يسجد سجدة قبل ان يسلم وبه تمسك الشافعية وجع بعضهم بينهم ما يحمل الصورتين على حالتين ورجح البيهقي طريقة التخيير في سجود السهو قبل السلام او بعده ونقل الماوردي وغيره الاجماع على جوازهما والخلاف في الافضل وكذا أطلق النووي وتوقف بان امام الحرمين نقل في النهاية الخلاف في الاجراء عن المذهب واستبعد القول بالجواز وكذا نقل القرطبي الخلاف في مذهبهم وهو محققا قال ابن ٢٦٢ عبد البر انه لا خلاف عن مالك انه لو سجد السهو كله قبل السلام

او بعده ان لا شيء عليه فيجمع بان الخلاف بين اصحابه والخلاف عند الحنفية قال القدوري لو سجد السهو قبل السلام روى عن بعض اصحابنا لا يجوز لانه اذا قبل وقته وصرح صاحب الهداية بان الخلاف عندهم في الاولوية وقال ابن قدامة في المقنع من ترك سجود السهو الذي قبل السلام بطلت صلاته ان تعمده والافتي تاركة ما لم يطل الفصل ويمكن ان يقال الاجماع الذي نقله الماوردي وغيره قبل هذه الآراء في المذاهب المذكورة قال ابن خزيمة لا حاجة للعراقيين في حديث ابن مسعود لانهم خالفوه فقالوا ان جالس المصلي في الرابعة بمقدار التشهد اضاف الى الخامسة سادسة ثم سلم وسجد بالسهو وان لم يجلس في الرابعة لم تصح صلاته ولم ينقل في حديث ابن مسعود اضافة سادسة ولا عادة ولا بد من أسد هما عندهم قال ويحرم على العالم ان يخالف السنة بعد علمه بها (عن ام سلمة رضي الله عنها قالت سمعت

بالنسبة الى اصل الغسل والنسب بالنسبة الى الابدان انتهى فن جواز ذلك جواز الاستدلال بهذا الامر على الوجوب ومن لم يجوزه حمل الامر على النسب لهذه القرينة واستدل على الوجوب بدليل آخر وقد ذهب الكوفيون وأهل الظاهر والمزني الى ايجاب الثلاث وروى ذلك عن الحسن وهو يرد ما ذكره في الجسر من الاجماع على ان الواجب مرة فقط قوله من ذلك بكسر الكاف لانه خطاب للمؤث قال في الفتح ولم أرفق شيئا من الروايات بعد قوله سبعة التبعير بما كثرت من ذلك الا في رواية لابي داود وأما سواه فاما أو سبعة واما أو كثر من ذلك انتهى وهو ذهل منه عما أخرجه البخاري في باب يجعل الكافر رفاة روى حديث أم عطية هذا بالكاف بالفتح اغم لمثلنا ثلاثا أو خمساً أو سبعة أو أكثر من ذلك وقد صرح المصنف رحمه الله تعالى بان الجمع بين التعبير بسبع وأكثر متفق عليه كما وقع في حديث الباب لكن قال ابن عبد البر لا أعلم أحدا قال بجواز السبع وصرح بأنهم مكروهة أحمد والماوردي وابن المنذر قوله ان رأيت ذلك فيه دليل على التفويض الى اجتهاد الفاضل ويكون ذلك بحسب الحاجة لا التشبه كما قال في الفتح قال ابن المنذر انما فوض الرأي اليهم بالشرط المذكور وهو الايتار قوله بما وسد قال الزين بن المنير ظاهرا ان السدر يخلط في كل مرة من مرات الغسل لان قوله بما وسد يترتب على بقوله اغسلها قال وهو مشعر بان غسل الميت للتطهير لا للتطهير لان الماء المضاف لا يتطهر به وتعقبه الحافظ بمنع لزوم مصير الماء مضافا بذلك لاحتمال ان لا يغسل السدر ووصف الماء بان يملك بالسدر ثم يغسل بالماء في كل مرة فان لفظ الخبر لا يأتى ذلك قوله واجعلن في الاخرة كافورا أو شيا من كافور هو ذلك من الروايات قال في الفتح والاول محمول على الثاني لانه نكرة في سياق الانبات فيصدق به كل شيء منه وقد جزم البخاري في رواية باللفظ الاول وظاهره انه يجعل الكافر في الماء به قال الجمهور وقال النخعي والكوفيون انما يجعل الكافر في الخنوط والحكمة في الكافر كونه طيب الرائحة وذلك وقت يحضر فيه الملائكة وفيه أيضا تعبير بقوة نفوذ وخاصة في تصليب بدن الميت وطرده الهوام عنه وردع ما يتخلل من الفضلات ومنع اسراع الفساد اليه واذا عدم قام غيره مقامه مما فيه هذه الخواص او بعضها قوله فاذا نفي اعلمني قوله فاعطانا حقوه قال في النسخ بفتح الهاء مله ويجوز

سرها

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن الركعتين بعد العصر ثم رأيت به يصليهما أي

الركعتين حين صلى العصر ثم دخل على فصلاهما حمنة بعد الدخول (وعنه دي نسوة من الانصار) من بني حرام (فأرسلت اليه الجارية) قال في الفتح لم أقف على اسمها ويحتمل أن تكون بنتا زينا بن لحن في رواية البخاري في المغازي فأرسلت اليه الخادم (فقات قومي بجنبه قولي له تقول لك أم سلمة يا رسول الله سمعتك تنهى عن ركعتين اللتين بعد العصر) وأراد تصليهما فان أشار بيده فاستأخرى عنه ففعلت الجارية) ما أمرت به من القيام والقول (فأشار بيده فاستأخرت عنه فلما انصرف

قال يا بنت أبي أمية) هو والد أم سلمة واسمها سهيل أو حذيفة بن المغيرة الخزرجي (سالت عن الركعتين) اللتين صليتهما الآن (بعد العصر) وأنه أتاني أناس من عبد القيس) زاد في المغازي بالاسلام من قومهم (فشقوا في عن الركعتين اللتين بعد الظهر) وعندنا الطحاوي من وجه آخر قدم على قلائص من الصدقة فنسبتهما ثم ذكر ما فكرت أن أصلهما في المسجد والناس يرون فصليةهما عندك وله من وجه آخر بقاء في مال فشغلني وله أيضا قدم على وفد من بني تميم وجاءتني صدقة وقوله من بني تميم وهم وانما هو من عبد القيس وكانهم حضروا معهم مال المصالحمة من أهل البحرين ٢٦٣ (فهما هاتان) الركعتان اللتان كنت أصليهما

بعد الظهر فشغلت عنهما فصليةهما الآن وقد كان من عادته صلى الله عليه وآله وسلم انه اذا فعل شيئا من الطاعات لم يقطعه أبدا وفي رواية عن عروة عنها ما ترك ركعتين بعد العصر عندى قط قال في الفتح ومن ثم اختلف نظر العلماء في قيل تقضى الفوات في أوقات الكراهة لهذا الحديث وقيل هو خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وقيل خاص بمن وقع له تطهير ما وقع له وفي الحديث جواز سماع المصلي الى كلام غيره وفهمه له ولاية مدح ذلك في صلاته وان الادب في ذلك ان يقوم المتكلم الى جنبه لا خلفه ولا أمامه لئلا يشوش عليه بان لا يمكنه الإشارة اليه الا بشقة وجواز الإشارة في الصلاة وفيه البحث عن علم الحكم وعن دأبه والترغيب في علو الاسناد والاحتصاص عن الجمع بين المتعارضين وان المحكي اذا عمل بخلاف ما رو لا يكون كافيا في الحكم بنسخ مرويه وان الحكم اذا ثبت دينه لا

كسرها وهي لغة هذيل بعدها قاف سا كنسة والمراد هنا الازار مكان وقوع مقسرا في آخر هذه الرواية والحقوق في الاصل معقد الازار واطلق على الازار مجازا وفي رواية للجاري فنزع عن حقوه ازاره والحقه على هذا حقيقة قوله فقال أخرهما اياه أي الفقهانيه لان الشعار ما يلي الجسد من الثياب والمراد اجعلته شعا ما راها قال في الفتح قبل الحكمة في تأخير الازار معه الى ان يفرغ من الغسل ولم يتناولهن اياه ولا يكون قريب العهد من جسده حتى لا يكون بين انتقاله من جسده الى جسدها فاصل وهو اصل في التبرك بالآثار الصالحين وفيه جواز تركتئين المرأة في ثوب الرجل وقد نقل ابن بطال الاتفاق على ذلك قوله ابدأ بيمينها وموضع الوضوء منها ليس بيمين الامرين تناف لا مكان البداهة بموضع الوضوء وبالميامين معا قال الزين بن المنسير قوله ابدأ بيمينها أي في الغسلة التي لا وضوء فيه او موضع الوضوء منها أي في الغسلة المتصلة بالوضوء وفي هذا رد على من لم يقل باستحباب البداهة بالميامين وهم الحنفية واستدل به على استحباب المضمضة والاستنشاق في غسل الميت خلافا للحنفية قوله اغسلها وترائلا نالغ استدل به على ان أقل الترتيلات قال الحافظ ولا دلالة فيه لانه سبق مساق البيان للمراد اذ لو اطلقنا تناول الواحدة فافوقها قوله فصغرنا شعرها ثلاثة قرون هو بضاد وقاف خفيفة وفيه استحباب صغر شعر المرأة وجعله ثلاثة قرون وهي ناصيتها وقرناها أي جابرا رأسها كما وقع في رواية وكيسع عن سفيان عند البخاري تعليقا ووصل ذلك الاسماعيل ونسبة الناصية قرنا تغليب وقال الاوزاعي والحنفية انه يرسل شعر المرأة خلفها وعلى وجهها مقر قال القرطبي وكان سبب الخلاف ان الذي فعلته أم عطية هل استندت فيه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكون مرفوعا أو هو شيء رأته ففعلته استحبابا كالأمرين محتمل لكن الأصل ان لا يفعل في الميت شيء من جنس القرب الا باذن الشرع ولم يرد ذلك مرفوعا كذا قال وقال النووي الظاهر عدم اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقريره له ونفع بذلك الحافظ بان سعيد بن منصور روى عن أم عطية انها قالت قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغسلنها وترا واجعلن شعرا ضعا فما روي ابن حبان في صحيحه عن أم عطية مرفوعا بل انظر واجعلن لها ثلاثة قرون قوله فالتقيناها خلفها فيه استحباب جعل ضعا للمرأة

شيء مقصود به وان اصل اتباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أفعاله وان الجليل من الصحابة قد يخفى عليه ما يعلمه غيره وأنه لا يعدل الى الفتوى بارأى مع وجود النص وان العلم لا ينقص عليه اذا سئل عما يدري فوكل الامر الى غيره وفيه قبول اخبار الاحاد والاعتماد عليه في الاحكام ولو كان شخصا واحدا رجلا أو امرأة لا كنفاء ام سلمة باخبار الجارية وفيه دلالة على فطنة ام سلمة وحسن تأنيها بلا طعنة سواء اقامها بها بالدين وكانهم لم يباشروا سوال الحال النسوة اللاتي كن عندها فيؤخذ منها كرام الضيف واحترامه وفيه زيارة النساء المرأة ولو كان زوجها عندها او تنقل في البيت ولو كان فيه من ليس

لهمم وكراهة القرب من المصلي لغیر ضرورة وترك تنويع طلب العلم وان طرأ ما يشغل عنه وجوازا لاستنابة في ذلك وان
الوكيل لا يشترط ان يكون مشبها في الفضل وتعليم الوكيل التصرف اذا كان ممن يجهل ذلك وفيه الاستفهام بعد
التحقق لقولها واولئك تصلحوا والمبادرة الى معرفة الحديث المشكل فوارا من الوسوسة وان التيسار جائز على النبي لان فائدة
استفهام ام سلمة عن ذلك تجوزها اما التسيب ان واما النسخ واما التخصيص به فظهر وقوع الثالث والله أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم) ٢٦٤ *(باب في الجنائز)* بفتح الجيم جمع جنازة بالفتح

والكسرا سمع للميت في النعش
أو بفتح اسم لذلك وبالكسرا سمع
للعش وعليه الميت وقيل عكسه
وقيل هما الغتان فيه ما فان
لم يكن عليه الميت فهو سرير
ونعش وهي من جنس يجزئه اذا
ستره ذكره ابن فارس وغيره وقال
الازهرى لا يسمى جنازة حتى يشد
عليه الميت مكفنا وذكروا هذا
الباب هـ ابن الصلاح قال
لتعاقبها ولان الذي يفعل
بالميت من غسل وتكفين وغير
ذلك المقصود من ذلك الصلاة
عليه لما فيها من فائدة الدعاء له
بالجنة من العذاب ولا سيما من
عذاب القبر الذي سيدفن فيه
﴿عن أبي ذر رضى الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أنا أنى أت
من ربي﴾ سماه في التوحيد
جبريل أى أنى فى المنام (فاخبرني
او قال بشرني) جزم به فى التوحيد
(أنه من مات من امي) أى من
امة الاجابة أى امة الدعوة قال
فى الفتح وهو أى العموم متجه
(لا يشرك بالله شيئا) اورده

خلفها وقد زعم ابن دقيق العيد ان الوارد في ذلك حديث غريب قال فى الفتح وهو ما
يتوجب منه مع كون الزيادة فى صحيح البخارى وقد توابع رواها عليها وقد اسوف تلك
المتابعات وذكر الحديث فوائد غير ما تقدم (وعن عائشة قالت لما أرادوا غسل رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم اختلفوا فيه فقالوا والله ما ندرى كيف نضعه انما نرى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم كما نرى نأثم أنفسنا له وعليه ثيابه قالت فلما اختلفوا
أرسل الله عليهم السنة حتى والله ما من القوم من رجل الا ذقنه فى صدره فاقامت ثم
كلهم مكانهم من ناحية البيت لا يدرون من هو فقال اغسلوا النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وعليه ثيابه قالت فثاروا اليه فغسلوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو فى
قبضه يفاض عليه الماء والسدر ويدلك الرجال بالقميص رواه أحمد وأبو داود
الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وفى رواية لابن حبان فكان الذى أجلسه فى
حجبه روى عن أبي طالب وروى الحاكم عن عبد الله بن الحرث قال غسل النبي صلى الله
عليه وآله وسلم على وعلى يده خرقه فغسله فأدخل يده تحت القميص فغسله والقميص
عليه وفى الباب عن بريدة عن عبد الله بن ماجه واحكام والبيهقي قال لما أخذوا فى غسل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ناداهم مناد من الداخل لا تنزعوا عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قميصه وعن ابن عباس عن ابي عبد الله عليه السلام قال غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وأله وسلم الى صدره وعليه قميصه وفى اسناده حسين بن عبد الله وهو ضعيف وعن
جعفر بن محمد عن أبيه عن عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي والشافعي قال غسل النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثا بالسدر وغسل وعليه قميص وغسل من يثرى قال لها الغرس
بقبا كانت لسعد بن خيثمة وكان يشرب منها ولى سفلة على والفضل محضه
والعباس يصب الماء فجعل الفضل يقول ارحنى قطعت وتبني انى لا جد شيئا يترط على
قال الحافظ وهو مرسل جيد قوله السنة بسين مهملة مكسورة بعد هانوت وهى ما تقدم
النوم من القنور الذى يسمى النعاس قال عدى بن الرقاع العاملى
وسنان اقصده النعاس فرنقت * فى عينه سنة وليس بناثم

(ابواب)

البخارى فى اللباس بلقب ما من عبد قال لا اله الا الله

ثم مات على ذلك الحديث وانما لم يورد هنا جوبا على عادته فى اشارة الخفى على الخفى وذلك ان نبي الشريك يستلزم اثبات التوحيد
ويشمله لاستنباط ابن مسعود فى ثاني حديث الباب من مفهوم قوله من مات يشرك بالله شيئا دخل النار قال القرطبي معنى
نبي الشريك ان لا يتخذ مع الله شريكا كفى الالهية ~~لكن~~ هذا القول صار يحكم العرف عبارة عن الايمان الشرعى (دخل
الجنة) قال أبو ذر (قات) ولا بد من ذلك ايدخل الجنة (وان زنى وان سرق) وللمزنى قال أبو ذر يارسول الله (قال) صلى الله

عليه وآله وسلم (وان زنى وان سرق) يدخل الجنة لا يقال مفهوم الشرط انه اذا لم يزن ولم يسرق لا يدخل اذا انتفاه الشرط يستلزم انتفاه المشروط لانه على حدنهم العبد صيب لولم يحلف الله له صعبه فمن لم يزن ولم يسرق اولى بالدخول ممن زنى وسرق واقتصر من الكبار على نوعين لان الحق اما الله وللعباد فاشا ربنا الى حق الله وبالسرقه الى حق العباد قال الزين بن المنير حديث ابي ذر من احاديث الرجا التي افضى الاتكال عليها بعض الجاهل الى الاقدام على الموبقات وليس هو على ظاهره لان الذي استقرت عليه قواعد الشرع ان حقوق الادميين لا تسقط بمجرد الموت ٢٦٥ على الايمان نعم لا يلزم من هدم سقوطها ان

لا يتكفل الله بها عن يريد ان يدخله الجنة ومن ثم رده الى الله عليه وآله وسلم على أى ذر استمهاده والمراد بقوله دخل اى صار اليها اما ابتداء من اول الحال واما بعد ان يقع ما يقع من العذاب نسال الله العزة والعافية في الدنيا والآخرة انه يحجب قريب وورد في هذا حديث من قال لا اله الا الله تهتمه يوم ما من الدهر اصابه قبل ذلك ما اصابه وفي الحديث ان اصعب الكفار لا يدخلون في النار وان الكفار لا تسلب اسم الايمان وان غير الموحدين لا يدخلون الجنة وفاقا وانها لا تحب الطاعات وكان اذا راسخه قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يزنى الزانى وهو مؤمن لان ظاهره معارض لظاهر هذا الخبر لكن الجمع بينهما على قواعد أهل السنة بمحمل هذا على الايمان الكامل وبمحمل حديث الباب على عدم التخليد في النار (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) كلمة وهي (من مات بشرك بالله لم يدخل

• (أبواب الكفن وتوابعه) •

• (باب التكفين من رأس المال) •

(عن خباب بن الارت ان مصعب بن عمير قتل يوم احد ولم يترك الاثره فسكا اذا غطينا به اراسه بدت وجهه لاه واذا غطينا رجا به بدا راسه فامر نارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نغطي به اراسه ونجعل على رجليه شيئا من الاذخر رواه الجماعة الا ابن ماجه وعن خباب ايضا ان جزة لم يوجد له كفن الا بردة مله اذا جعت على قدميه قامت عن راسه حتى مدت على رأسه وجعل على قدميه الاذخر رواه أحمد في الحديث الثالث أخرجه أيضا الحاكم عن أنس قوله ان مصعب بن عمير قتل في راية الجحاري ان عبد الرحمن بن عوف قال قتل مصعب بن عمير وكان خيرا مني فلم يوجد له ما يكفن فيه الا بردة وقتل حمزة أو رجل آخر فلم يوجد له ما يكفن فيه الا بردة قال في الفتح قوله أو رجل آخر لم أقف على اسمه ولم يقع في أكثر الروايات الا بالنظر حمزة ومصعب فقط قوله الاثره هي شمله فيها خطوط يضر وسودا وبردة من صوف يابسها الاعراب كذا في القاموس قوله فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نغطي به اراسه فيه دليل على انه اذا ضاق الكفن عن ستر جميع البدن ولم يوجد غيره جعل على الرأس وجعل النقص مما يلي الرجلين قال النووي فان ضاق عن ذلك سترت العورة فان نقص لشيء جعل فوقها وان ضاق عن العورة سترت السوا نان لانها أهم وهما الاصل في العورة قال وقد استدلل بهذا الحديث على ان الواجب في الكفن ستر العورة فقط ولا يجب استيعاب البدن عند التمكن فان قيل لم يكونوا متمكنين من جميع البدن لقوله لم يوجد غيره اجوابه ان معناه لم يجد مما يكفها الميت الاثره ولو كان ستر جميع البدن واجبا لوجب على المسكين الحاضر من تكميله ان لم يكن له قريب يلزمه نفقته فان كان وجبت عليه فان قيل كانوا عاجزين عن ذلك لان القضية جرت يوم احد وقد كثرت القتلى من المساكين واشتغلوا بهم وبالخوف من العدو وعن ذلك وجوابه انه بعد من حال الحاضر من المتولين دفنه أن لا يكون مع واحد منهم قطعة من ثوب ونحوها انتمى وقد استدلل بالمدنيين على أن الكفن يكون من رأس المال لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالكفين في الثرة ولا مال غيره

٣٤ نيل ث النار) وفي روايه عن الاعمش من مات وهو يده ومن دون الله (وقات أنا) كلمة أخرى وهي (من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة) لان انتفاء السبب بوجوب انتفاء المسبب فاذا انتفى الشرك انتفى دخول النار واذا انتفى دخول النار لم يدخل الجنة الا دارين الجنة والنار وأصحاب الاعراف قد عرف استثنائهم من العموم ولم تختلف الروايات في الصحيحين في ان المرفوع الوعيه والموقوف الوعدنم قال النووي يوجد في بعض الاصول المعتمدة من صحيح مسلم عكس هذا وهكذا ذكره الحميدي في الجمع بين الصحيحين وكذا رواه أبو عوانه في كتابه المخرج على مسهلم قال في الفتح انه وهم وان الاسماعيلي

يؤثره المخطوط عن وكيع كما في البزار وبذلك جزم ابن خزيمة في صحيفته والصواب رواية الجماعة قال في القح أيضاً وهذا هو الذي
 وبتنبيه النظر لأن باب الوعيد ثابت بالقرآن وجاءت السنة على وفقه فلا يحتاج إلى استنباط بخلاف جانب الوعد فإنه من
 مقام البحث إذ لا يصح حمله على ظاهره كما تقدم وكان ابن مسعود لم يبلغه حديث جابر الذي أخرجه مسلم بالمعنى فقبله رسول الله
 لما الموجبة أن قال من مات لا يشرك الله شيئاً دخل الجنة ومن مات يشرك بالله شياً دخل النار اه وقال النووي والجيد أن
 يقول إن ابن مسعود نسي مرة وهي الرواية ٢٦٦ الأولى وحفظ مرة وهي الأخرى فرواهما مرة فوعين كأرواهما جابر عند

مسلم اه قال في القح وهذا
 الذي قاله محفل بلا شك لكن فيه
 بعد مع اتحاد مخرج الحديث فلو
 قد مدح جبره إلى ابن مسعود
 اه كان أحتملاً قريباً مع أنه
 مستغرب من انفرد راوون الرواة
 بذلك دون رفقته وشيخهم ومن
 قوة نسبة السهو إلى شخص ليس
 به مصوم أولى من هذا التعسف
 اه وتعقبه العيني وقال كيف
 يكون وهذا ما وقع عنده مسلم
 كذا قال فليتامل قال في المصابيح
 وكان البخاري أراد أن يفسر معنى
 قوله من كان آخر كلامه بالموت
 على الإيمان - كما أولفظ أولاً
 بشرط أن يلفظ بذلك عند الموت
 إذا كان حكم الإيمان بالاستصحاب
 وذكر قول وهب أيضاً تفسيراً
 يكون مجرد النطق لا يكفي ولو
 كان عند الخاتمة حتى يكون هناك
 عمل خلافاً للرجلة وكأنه يقول
 لا تمتد إلا كتمام بالمهادرة أن
 قارنت الخاتمة ولا تمتد الاحتياج
 إليها قطعا إذ تقدمت حكم ورواة
 حديث الباب كاهم كوفيون
 وفيه رواية تآبى عن تآبى عن

قال ابن المنذر قال بذلك جميع أهل العلم إلا رواية شاذة عن خالد بن عمر وفار
 الكفن من الثلث وعن طاوس قال من الثلث أن كان قتيلاً وحكي في البصر عن الزهري
 وطاوس أنه من الثلث أن كان معه ما وقد أخرج الطبراني في الأوسط من حديث علي
 أن الكفن من جميع المال وإن ماله ضعيف وأخرجه ابن أبي حاتم في العلم من حديث
 جابر وحكي عن أبيه أنه منكر وقد أخرجه مع عبد الرزاق قوله وشبهه على رجائه
 شيئاً من الأخر فيه أنه يستحب إذا لم يجد ساتر البنية بعض البدن أو ليكفه أن يغطي
 بالأذخر فإن لم يوجد فليس من نبات الأرض وقد كان الأذخر مستعملاً لذلك عند
 العرب كما يدل عليه قول العباس الأذخر فإنه ليسوا وقبورنا

(باب استحباب إحسان الكفن من غير معالة)

(عن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا ولي أحدكم أخاه فليحسن
 كفته رواه ابن ماجه والترمذي وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب يوماً
 فذكر رجلاً من أصحابه قبض فكفن في كفن غير طائل وقبره لا في قبر النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم إن يقبر الرحل إلا لاحقاً يصلي عليه إلا أن يضطر إنسان إلى ذلك وقال
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفته رواه أحمد ومسلم وأبو
 داود) حديث أبي قتادة حسنه الترمذي ورجال أسنده وثقات وفي الباب عن أم سلمة عند
 الديلمي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال احسنوا الكفن ولا تؤذوا موتاكم بعويل
 ولا بتركية ولا بتأخير وصية ولا بقطعة ويجهلوا بقضاء دينه واعدلوا عن جيران السوء
 وإذا حفرتم فامقوا ورواه عن جابر غير حديث الباب عند الديلمي أيضاً قال قال
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم احسنوا كفن موتاكم فانهم يتباهون ويتزاورون به في
 قبورهم قوله فليحسن كفته ضبطه فتح الحاشية وسكانهم قال النووي وكلاهما صحيح والمراد
 بإحسان الكفن نظافته ونقاؤه وكذا فقهه وستره وتوسطه وكونه من جنس لباسه في الحياة
 لا أنخرمته ولا أحقر قال العلماء وليس المراد بإحسانه السرف فيه والمغالاة ونفاسته وإنما
 المراد ما تقدم قوله غير طائل أي حقير غير كامل قوله حتى يصلي عليه هو بفتح اللام كما
 قال النووي وإنما نسي عن القبر طائل حتى يصلي عليه لأن الدفن نسياراً يحضره كثيرون

صحابي وفيه الحديث والعنفه والقول وأخرجه أيضاً في التفسير والإيمان والذم ومسلم في الإيمان والنسائي من
 في التفسير (عن البراء بن عازب) رضي الله عنه قال أمرنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم بسبع ونهانا عن سبع أمرنا باتباع
 الجنائز وهو فرض كفاية وظاهر قوله اتباع أنه بالمشي خلفها وهو أفضل عند الحنفية والأفضل عند الشافعية المشي أمامها
 لحديث أبي داود وغيره بإسناد صحيح عن ابن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنائز
 ولأنه شبيح وحق الشقيع أن يقدم وأما حديث أمشوا خلف الجنائز فضعيف وأجابوا عن حديث الباب بأن إلتزام محمول

على الاخذ في طريقها والسعي لاجلها كما يقال الجيش يتبع السلطان أي يتوحي موافقته وان تقدم كثير منهم في المشي والركوب وعند السالكين ثلاثة أقوال التقدم والتأخر وتقدم المائى وتأخر الركاب واما التقدم متأخرين بالاختلاف قلت ولراجع التقدم عليها والتأخر عنها سواء فانه الشوكاني وقال في الحجة البالغة والختار ان الكل واسع وانه قد صح في الكل حديث أوثر اه (وعيادة المريض) أي زيارة مسلم وأذى قريب للعائنة وجار له وقاصلة الرحم وحق الجوار وهي فضيلة اما ثواب الآن يكون للمريض متعهده فتهمله لازم وفي مسلم عن ثوبان ٢٦٧ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان المسلم اذا عاد أئامه المسلم لم

من الناس ويصلون عليه ولا يحضره في الليل الا افراد وقيل لانهم كانوا يقيمون ذلك بالليل لرعاة الكفن فلا يبين في الليل ويؤيد أول الحديث وآخوه قال القاضي اللغتان صحيحتان قال والظاهر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قصده ما معا قال وقد قيل غير هذا قوله الا ان يضطر انسان الى ذلك يدل على انه لا بأس به في وقت الضرورة وقد اختلف العلماء في الدفن بالليل فذكره الحسن البصري لاضرورة وقال جماعة العلماء من السلف والخلف لا يكره واستدلوا بأن أبا بكر الصديق وجماعة من السلف دفنوا باليل من غير انكار وبحديث المرأة السوداء والرجل الذي كان يقوم المسجد فتوفي بالليل فدفنوا به لا وسألهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنه فقالوا توفي فدفنه في الليل فقال لا تأذ تنوني قالوا كانت ظلمة ولم يشكر عليهم ثم أخرجه البخاري وسألتني في باب الدفن ليلة وأجابوا عن حديث الباب بأن النبي كان ترك الصلوة لاجل الدفن بالليل أو عن إساءة الكفن أو عن الجموع وتأتى بقيمة الكلام ان شاء الله

في باب الدفن ليلة (وعن عائشة أن أبا بكر نظر الى نوب عليه كان يمرض فيه به ردة من زعفران فقال اغسلوا ثوبي هذا وزيدوا عليه ثوبين فكنفوني فيها قلت ان هذا

خلق قال ان الحى أحق بالجديد من الميت انما هو للمهلة مختصر من البخاري قوله به ردة يكون المهلة بعد ما عين مهلة أي لم يبعه كله قوله وزيدوا عليه ثوبين في رواية جديدين قوله فكنفوني فيها رواية أبي ذر في ما وفسر الحافظ ضمير المثنى بالمزيد والمزيد عليه وفي رواية غير أبي ذر فيها كما وقع عند المصنف قوله خاق بفتح المجمة واللام أي غير جديدين وفي رواية عند ابن سعد الانجها جديدا كلها قال لا يظا هره ان أبا بكر كان يرى عدم المغالاة في الاكفان ويؤيده قوله انما هو للمهلة وروى أبو داود عن حديث علي عليه السلام من فوعلات قالوا في الكفن فانه يلبس به ولا يعارضه حديث جابر في الامر بتحصين الكفن كما تقدم فانه يجمع بينهما بحمل التحسين على الصلة وحمل المغالاة على الثمن وقيل التحسين حق للميت ناذا اوصى بتركه انبج كما فعل الصديق ويحتمل أن يكون اختار ذلك الثوب بعينه لانه في فيه من التبرك لكونه صار اليه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم او لكونه قد كان جاهدا فيه او تعبد فيه ويؤيده ما رواه ابن سعد

أوتبرك به أو بشق عليه عدم رؤيته كل يوم اما هو لا يفوا صلوا امامهم أو يعاروا كراهته لذلك وقول الغزالي انما يعاد بعد ثلاث خبر ورد فيه مردبانه موضوع وبدعوله وينصرف ويستحب أن يقول في دعائه أسأل الله العظيم رب العرش العظيم ان يشفيك سبع مرات رواه الترمذي وحسنه ويختلف المكث عنه بل تكره طالما انه ما فيه من اضمار وضعه من بعض نصر فاة (واجابة الداعي) الى راحة النكاح وهي لازمة اذا لم يكن ثمة ما يضر به في الدين من المالا هي ومقارشر الحرير ونحوهما (ونصر المظالم) مسلما كان أو ذميا بالقول أو بالفعل (وابرا راقسم) بفتح الهمزة ابراقه من البرخلاف الخفت

يزل في مخرفة الجنة حتى يرجع واراد بالمخرفة البستان يعني يستوجب الجنة ومخارفها وفي البخاري عن أنس قال كان غلام ليهودي يخدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرض فاتاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوده فقعد عند رأسه فقال له اسمك فغفر الى ابيه وهو عنده فقال له اطع أبا القاسم فاسلم فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقول الحمد لله الذي أنقذه من النار قال في الجموع وسواء الرمد وغيره وسواء الصديق والعهد ومن يعرفه ومن لا يعرفه لهوم الاخبار قال والظاهر ان المهلة والمستأن من كذا الذي قال وفي استحباب عيادة أهل البسدة المنكرة وأهل الثغور والمكوس اذا لم تكن قرابة ولا جوار ولا رجاء نوبة ظرفا ماما وروى بها جرحهم ولتسكن العبادة غبا فلا يواصلها كل يوم الا أن يكون مغلوبا ومحل ذلك في غير القريب والصديق ونحوهما ممن يستأنس به المريض

ويروي المقسم بضم الميم وسكون القاف وكسر السين أى تصديق من أقسم عليك وهو ان يفعل ما سأله الملقن وانهم عليه ان يفعلوه يقال بربوا بر القسم اذا صدقه وقيل المراد من المقسم الحالف ويكون المعنى انه لو حلف أحد على أمره مستقبل وأنت تفتر على تصديق يمينه كالأقسام ان لا يفارقك حتى تفعل كذا وكذا وأنت مستطيع فعله كى لا تخنث يمينه وهو خاص فيما يجعل من مكارم الاخلاق فان ترتب على تركه مصلحة فلا وقال صلى الله عليه وآله وسلم لا يبي بكر في قصة نعيم الرؤيا لا تقسم حين قال اقسمت عليك يا رسول الله تخبرنى ٢٦٨ بالذى أصبت (ورد السلام) وهو فرض كفاية عند مالك والشافعى فان

انفرد المسلم عليه تعين عليه (وتشعبت العاطس) اذا حسد الله فيقول يرحمك الله وهو سنة على الكفاية والتشعبت بالشين المججمة وآله مهلة والاول اعلاهما مشتق من الشوات وهى القوائم كانه دعا الثبات على طاعة الله (ونها ناعن آية الفضة) وهى حرام على العموم للسرف والخلاء (و) عن (خاتم الذهب) وهو حرام أيضا (و) عن (الحرير) وهو حرام على الرجال دون النساء كسابقة فاطمات التى سمى مع كونه رباحا لمن بهضم ادخله الخصم يصيدليل آخر كحديث هذان أى الذهب والحرير حرام على ذكور امقى حل لانها (و) عن (الديباج) الثياب المتخذة من الابر يسم (و) عن (القسي) بقاف مفتوحة فسر مة حلة مشددة مكسورة وفسر ن فى كتاب اللباس بانها ثياب يوتى بهامن الشام أو مصر مضطعة فيها حرير امثال الاترج أو كذا ملحوظ بغير رقيقيل من اقز وهو ردى الحرير (و) عن (الاستبرق) بكسر الهمزة غليظ

من طريق القاسم بن محمد بن ابي بكر قال قال ابو بكر كفتونى فى ثوبى الذى كنت احدى فيه ما قوله انما هو اى الكفن للمهلة قال القاضى عياض روى بضم الميم وفصحها وكسر ها وبذلك جزم الخليل وقال ابن حبيب هو بالكسر الصديد وبالفتح التمهيل وبالضم عكر الزيت والمراد هنا الصديد ويحتمل ان يكون المراد بقوله وانما هو اى الجديدان يكون المراد المهلة على هذا التمهيل اى الجديدان يريد البقاء قال الحافظ والاول اظهر وفى هذا الاثر استحباب الكفن فى ثلاثة أركان وجواز التسكين فى الثياب المغسولة وايشاء الحى بالجديد ويدل على استحباب أن يكون الكفن جديدا ما أخرجه أبو داود وابن حبان والحاكم من حديث ابي سعيد انه لما حضره الموت دعا بلباس جديد فلبسها ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقول ان الميت يبعث فى ثيابه التى مات فيها ورواه ابن حبان بدون القصة وقال اراد بذلك اعماله لقوله تعالى وثيابك فطهر يريد وعملك فأصلحه قال والاخبار الصحيحة صريحة ان الناس يحشرون حفاة عراة وحكى الخطاطبى فى الجمع بينهما انه يبعث فى ثيابه ثم يحشر عراة

• (باب صفة الكفن للرجل والمرأة) •

(عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفن فى ثلاثة ثواب قميصه الذى مات فيه وحلة فخرانية الخلة ثوبان رواه احمد وابوداود * وعن عائشة قالت كفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى ثمة ثواب بيصر مصولية جديدة عمانية ليس فيها قميص ولا عمامة ادرج فيها ادرج ادرج ادرج عمة * ولهم الاحد والبضارى واظفاه مسلم واما الخلة فانما شبه على الناس فيها انما شترت ليكن فيها فقرت الخلة وكفن فى ثلاثة ثواب بيصر مصولية * مسلم قالت ادرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى حلة عمانية كانت عهد الله بن ابي بكر ثم زعت عنه وكفن فى ثلاثة ثواب بيصر مصولية عمانية ليس فيها عمامة ولا قميص) حديث ابن عباس فى اسناد يزيد بن ابي زياد وقد تغير وهذا من اضعف حديثه وقال النووى انه يجمع الى ضعف يزيد المذكور وقد بين مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن فى الخلة وانما شبه على الناس كاذكر المصنف وفى لباب عن جابر بن سمرة عند البزار رواه عن ادى فى الكمال انه كفن صلى الله عليه وآله وسلم فى ثلاثة ثواب

الديباج وسقط من هذا الحديث المصلحة لسابعه وهى ركوب المياثر وقد ذكرها فى الاشرية واللباس ومضى اوطاه قميص يكون على السرج من حرير أو صوف أو غيره لك الحرمة متعلقة بالحرير أو كذا الثلاثة بعد الحرير من لبذ كرا الخ. من هذا العام اختلفا ما يحكمها أو دفعا لتوهم ان اختصاصها بالحرير يخرجها عن حكم العمام أو العرف فرق اسمها باختلاف مسماها فترى ما توهم متوهم انها غير الحرير فان قلت قد فعل من غير الحرير مما يحل فمأوجه انتهى بان انتهى قد يكون للمكرهة كان المأمورات بعضها الواجب وبعضها لا يسبب واطلاق انتهى فيها لا يستعمل اللفظ فى حقيقة وشبهه

وهو جائز عند الشافعي فمن يمنع ذلك يجعله افتد ومشتريه ما يجازا ويشي بعموم الجواز فان قيل كيف يقول الشافعي ذلك مع ان شرط الجواز ان يكون معه قرينة تصرفه عن الحقيقة قيل المراد قرينة تقتضي ارادة الجواز وان يصرف عن الحقيقة أولا وقد جوزوا في السكاية نحو كثير الرماذ ارادة المعنى الاصلي مع ارادة لازمه فكذلك الجواز ورواة الحديث ما بين بصري وواسطي وكوفي وفيه التحديث والسمع والقول واخرجه أيضا البخاري في المظالم واللباس والطب والتذوق والنسكاح والاستئذان والاشربة ومسلم في الاطعمة والترمذي في الاستئذان واللباس ٢٦٩ والنسائي في الجنائز والايان والتذوق والزينة وابن ماجه في الكفارات

واللباس وهذا يدل على ان الحديث من جوامع الكلام تستنبط منه في كل باب من تلك الابواب مسائل واحكام كثيرة (عن أم العلاء) بنت الحرث ابن ثابت (امرأة من الانصار) عطف بيان أو رفع بـتـدريهي امرأة (رضي الله عنها) وهي عن بايع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالت انه اقتسم المهاجرون قرعة (أي اقتسم الانصار المهاجرين بالقرعة في نزولهم عليهم وسكناهم في منازلهم لما دخلوا عليهم - م المدينة (قطارنا) أي وقع في سبب مناوذة كره بعض المغاربة بالصادق - يره قصارنا وهو صحيح من حيث المعنى ان ثبتت الرواية (عثمان بن مظعون) الجمعي القرشي (فانزلناه في آياتنا) فوجع وجهه الذي توفي فيه قلنا توفي وغسل وكنن في آتوبه دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عليه وفيه الدخول على الميت بعد الموت اذا درج ولفا في آكفانه (فقلت رحمة الله عليك)

قبص وازار ولغافة وفي اسناده ناصح وهو ضعيف وعن ابن عباس غير حديث الباب عند ابن عدى قال كفن صلى الله عليه وآله وسلم في قطيفة حمراء وفي اسناده قيس بن الربيع وهو ضعيف قال الحافظ وكاتبه اشتبه عليه بحديث جعل في قبره قطيفة حمراء فانه يروى بالاسناد المذكور بهينه وعن علي عند ابن أبي شيبة وأحمد والبخاري قال كفن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سبعة أثواب وفي اسناده عبد الله بن محمد بن عقيل وهو يروي الحفظ لا يصلح الاحتجاج بحديثه اذا خالف الثقات كما هنا وقد خالفه نرواية نفسه فانه روى عن جابر انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثوب غمر قال الحافظ وروى الحاكم من حديث أيوب عن نافع عن ابن عمر ما يعضد رواية ابن عقيل عن ابن الحنفية عن علي بمعنى انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في سبعة وعن جابر عند أبي داود انه صلى الله عليه وآله وسلم كفن في ثوبين ويرد حبرة نقالت قد أتى بالبردول كنهم رده وأخرج مسلم والترمذي عنهما قالت انهم نزعوا عنه وروى عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم أت في برد حبرة جفف فيه ثم نزع عنه قال الترمذي تكفنه في ثلاثة أثواب أصح ما ورد في كفنه قوله قبصه الذي مات فيه دليل لمن قال باستحباب القميص في الكفن وهم الحنفية ومالك وزيد بن علي والمؤيد بالله وذهب الجمهور الى انه غير مستحب واستدلوا بقول عائشة ايس فيما قبص ولا عمامة وأجابوا عن حديث ابن عباس انه ضعيف الاسناد كما تقدم وأجاب القائلون بالاستحباب ان قول عائشة ليس فيها قبص ولا عمامة يحتمل نفي وجودهما ويحتمل أن يكون المراد في المعدود أي الثلاثة خارجة عن القبص والعمامة وهما زائدان وأن يكون معناه ايس فيما قبص حديثاً وأيس فيما القميص الذي غسل فيه أو ايس فيما قبص مكفوف الاطراف ويجب بان الاحق بالاول هو الظاهر وما عداه متعسف فلا يصار اليه قوله جدد هكذا وقع عند المصنف وكذلك رواه البيهقي وليس في الصحيحين لفظ جدد ووقع في رواية له ما يدل جدد من كرسف وهو القطن قوله يبص فيه دليل على استحباب التكفين في الابيض قال النووي وهو مجمع عليه قوله مصحوبة بضم المهملة وبـيـض يفتح وله نسبة الى سحرول قرية باليمن قال النووي والفتح أشهر وهو رواية الاكثرين قال ابن الاعراب وغيره هي ثياب يبص نقبة لا تكون الا من

يا (أبا السائب) وهي كنية عثمان (فشم أدنى عليك) أي لث (لقد أكرمك الله) ومثل هذا التركيب يستعمل عرفاً ويراد به معنى القسم كأنها قالت اقسم بالله لقد أكرمك الله (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما يدريك) أي من أين علمت (ان الله أكرمك) أي عثمان (فقلت بآبي أنت) مقدي أو أفديك به (يا رسول الله فني) كرمه الله أي اذا لم يكن هو من المكرمين مع ايمانه وطاعته الخالصة (فقال عليه السلام اما هو) أي عثمان (فقد جاءه اليقين) أي الموت (والله اني لارجوه ان يبر) وأما غيرة نفاة أمره معلومة أهو عمر بن حنيفة بن عبد الله بن قيس (والله ما أدري وانا رسول الله ما ينفع لي) ولا بكم هو

موافق لما في سورة الاحقاف اكل ما كنت بدعا من الرسل وما ادرى ما يفعل بي ولا بكم وكان ذلك قبل نزول آية الفتح ليغفر لك
الله ما تقدم من ذنبك وما تاخر لان الاحقاف مكة والفتح مدينة بلا خلاف فيها وكأول لا يدرى لان الله لم يعلم ثم يدرى بان
اعلم الله بعد ذلك او المراد ما يدرى ما يفعل بي أي في الدين كما في التفسير وضربوا الفاليعين القحطى بانه خبر البرية يوم القيامة
وأكرم الخلق قاله القرطبي والبرماوى وقال البيضاوى أي في الدارين على التفصيل اذ لا علم بالغيب ولاننا كيد النفي المشتل
على ما فعل بي وما اما موصولة منصوبة ٢٧٠ واستفهامية هي فوعة ١١ فاصل الاكرام معلوم قال البرماوى وكثير

من التفاصيل أي معلوم أيضا
فالخفي بعض التفاصيل واما
قول البرماوى والكرومانى
والزركشى انهما منسوخة باول
سورة الفتح فتعقبه في المصانيع
بانه خبر ولا يدخله النسخ فلا
يقال فيه منسوخ وناسخ ١١
ولا يدرى ما يفعل به اي بهتان
قال في الفتح وهو غلط منه فان
الحفوظ في رواية الباقى هذا
ولذا عقبه المصنف برواية فافع
ابن يزيد عن عقيل التي اقطها
ما يفعل به قال وقد ثبت انه صلى
الله عليه وآله وسلم قال أنا اول
من يدخل الجنة وغير ذلك من
الاخبار الصحيحة الصريحة في
معناه فيحتمل ان يحمل الاثبات
في ذات على العلم الجلى والتقى على
الاحاطة من حيث التفصيل
(قالت فوالله لا تركى أحد بعده
أبدا) وفي الحديث انه لا يجزم
في أحاديثه من أهل الجنة الا ان
نص الشارع عليه كالعبرة
المستمرة لاسيما بالاخلاص أمر
قلبي لا يطلع عليه وفيه نفي العلم
بالغيب عن الانبياء ورواه هذا

القطن وقال ابن قتيبة ثياب بيض ولم يخصها بالقطن وفي رواية البخارى يحول بدون
نسبة وهو جمع محل والسجل الثوب الابيض النقي ولا يكون الامن قطن كما تقدم
وقال الازهرى بالفتح المدينة وبالضم الثياب وقيل النسبة الى القرية بالضم وأما بالفتح
فنسبة الى القصار لانه يسجل الثياب أي يثقبها كذا في الفتح قوله عانة بخفيف الياء على
اللغة الفصيحة المنهم ورقة وحكى سيبويه والجوهري وغيرهما لغة في تشديد هاء وجه الاول
ان الالف بدل من ياء النسبة فلا يجوعان فيقال عينية بالتشديد وعانة بالتخفيف وكلاهما
نسبة الى اليمن قوله فاعاشية على التماس بضم الشين المجعولة وكسر الباء المشددة ومعناه
اشتبه عليهم واعلم انه قد اختلف في أصل الكفن بعد الاتفاق على انه لا يجب أكثر من
ثوب واحد يترجمع البدن فذهب الجمهور الى ان أفضل ثلاثة أثواب بيض واستدلوا
بحديث عائشة المذکور قال في الفتح وتقرر الاستدلال به ان الله عز وجل لم يكن يضار
لنبيه الا الافضل وعن الحنفية ان المسجوب أن يكون في أحدها ثوب حبرة وتشمكوا
بحديث جابر المتقدم واسناده كما قال الحافظ حسن ولا يمكنه معارض بالمتفق عليه من
حديث عائشة على ان اقل قدمنا عن عائشة انهم نزعوا عنه ثوب الحبرة وبذلك يجمع بين
الروايات وقال الهادى ان المشروع الى سبعة ثياب واستدل بحديث على المتقدم
واجب عنه بانه لا يمتنع لمعارضه حديث عائشة الثابت في الصحيحين وغيرهما وقد قال
الحاكم انهما تواترت الاخبار عن علي وابن عباس وابن عمر وعبد الله بن مسعود وعائشة في
تسكين النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب بيض ايسر فيهم اقص ولا عمامة
ولكنه لا يخفى ان اثبات ثلاثة ثياب لا ينفي الزيادة عليه او قد تقرر ان اقل الزيادة أولى
بالقبول على انه لو تعرض رواية الثلاثة لنفي ما زاد عليها السكان المثبت أولى من النافي نعم
حديث على فيه المقال المتقدم فان صلح الاحتجاج معه فالمصير الى الجمع بما ذكرنا متعين
وان لم يصلح فلا فائدة في الاشغال به لاسيما وقد اقتصر على رواية الثلاثة جماعة من
الصحابية ويعد أن يخفى على جميعهم الزيادة عليه او قد قال الامام يحيى ان سبعة غير
مستحبة اجماعا (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البسوا من ثيابكم
البياض فانهم من خير نبياءكم وكفوا فماتوا كما روى النجاشية والنسائي وصححه
الترمذى) الحديث أخرجه أيضا الشافعي وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه ابن

الحديث ما بين مصرى وابلى ومدنى وفيه التحديث والخبار والغنة وتناهى عن تابعي عن صحابي وأخرجه القطان
أي في الجنائز والشهادات والتفسير والهجرة والتعبير والنسائي في الروايات (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال لما
قُتل أبي) عبد الله بن عمر يوم أُحد في شوال سنة ثلاث من الهجرة رُكبان المشركون ملأوا به جده والله وأُذنيه (جعلت
أ كشف الثوب عن وجهه) حال كوني (أبكي) عليه (وينهوني عنه) أي عن البكاء وفي رواية ينهوني قل في الفتح وهو أوجه
(والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ينهاني) عنه (لجعات عني) شدة أي عبد الله بن عمر (فاطمة تبكي فقال النبي صلى الله

عليه) وآله (وسلم) معزى بالهاو مخبر الهاجنا آل اليه من الخير (تبيكين أو لا تبكين ما زالت الملائكة تظله بأجنحتها) مجمعة من عليه متراجين على المبادرة لصعودهم بروحه وتبشيرهم بما أعد الله لهم من الكرامة أو الظواهر من الحرلة لا يتغير أولانه من السبعة الذين يظلمهم الله تعالى في ظله يوم لا ظل الا ظله وأوليت للشك بل من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم للتسوية بين البكا وعدمه أى قواله ان الملائكة تظله سواء تبكين أم لا لكن قال فى الفتح يحتمل أن يكون شكاً من الراوى ١٥ والاول أولى (حقى رفعه) من مقوله وهذا قاله صلى الله عليه وآله وسلم بطريق الوصى فلا ٢٧١ يعارضه ما فى حديث أم العلاء السابق لانه

أنكر عليه ما قطعها اذ لم تعلم هى من أمره شيئاً وقد أخرج هذا الحديث البخارى أيضاً فى الفضائل والنسائى فى الجنائز والمناقب ومطابقته للترجمة فى قوله جعلت أ كشف الثوب عن وجهه لان الثوب أهم من أن يكون الذى يجهوه ومن الكفن (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى النجاشى) أى أخبر أصحابه بموت أحممة وقد كانوا أهل أو بمشابة أهلهم ويستحقون أخذ عزائمه ومن ثم أدخله فى الترجمة وقال الرجل ينهى إلى أهل الميت بنفسه أى لا يستتيب فيه أحد ولو كان رفيعاً وفائدة ذلك دفع توهم ان هذا من ائمة أهل الميت وادخال المسألة عليهم والاشارة إلى انه مباح بل صرح النووى فى المجموع باستحبابه لحديث الباب ولنعيمه جعفر بن أبى طالب وزيد بن حارثة وعبد الله ابن رواحة ولما يترب عليه من المبادرة لهم ودجنائزه وتهيئة

القطان وأخرجه أيضاً الترمذى وصححه وابن ماجه والنسائى والحاكم من حديث سمرة واختلف فى وصله وارساله وقد تقدم فى اللباس وفى الباب عن عمران بن الحصين عند الطبرانى وعن أنس عند أبى حاتم فى العلل واليزارى مسنده وعن ابن عمر عند ابن عدى فى الكامل وعن أبى الدرداء عند ابن ماجه رفعه أحسن ما زودتم الله به فى قبوركم ومساجدكم البياض والحديث يدل على مشروعية لبس البياض وقد تقدم الكلام على ذلك فى أبواب اللباس وعلى مشروعية تدفين الموصى فى الثياب البيض وهو أجمع كاتقدم فى شرح الحديث الذى قبله وقد تقدم أيضاً عن الحنفية انهم يستحبون أن يكون فى الاكفان ثوب حبرة واستدلوا بما سلف ومن أدلتهم حديث جابر عند أبى داود بإسناد حسن كما قال الحافظ بالفظاذا وفى أحدكم فوجد شيئاً فليكن فى ثوب حبرة والامر باللبس والتسكين فى الثياب البيض محمول على الندب لما قدمنا فى أبواب اللباس (وعن أبى بخت قاتف الثقفية قالت كنت فبين غسل أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند وفاتها وكان أول ما أعطانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحقا ثم الدرع ثم الخمار ثم الحففة ثم أدبرت بعد ذلك فى الثوب الا تخر قالت ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

عند الباب معه كفتها بناولنا ثوباً ثوباً رواه أحد وأبو داود قال البخارى قال الحسن الطرقة الخامة يشدها الفخذان والوركان تحت الدرع) الحديث فى اسناده ابن اسحق واكنه صرح بالتصديق وفى اسناده أيضاً نوح بن حكيم قال ابن القطان مجهول ووثقه ابن حبان وقال ابن اسحق كان قارئ القرآن وفى اسناده أيضاً داود رجل من بنى عروة بن مسعود فان كان داود بن عاصم بن عروة بن مسعود فهو ثقة وقد جزم بذلك ابن حبان وان كان غيره فبمنظر فيه قوله أبى بخت قاتف بالقاف بعد الالف نون ثم فاقوله الحقا بكسر المهملة وتخفيف القاف مقصور قبل هو لغة فى الحق وهو الازار والحديث يدل على ان المشروع فى كف المرأة أن يكون ازاراً ودرعاً وخماراً ملطفاً ودرجاً ولم يقع تسمية أم عطية فى هذا الحديث فبين حضر وقد وقع عند ابن ماجه ان أم عطية قالت دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نغسل ابنته أم كلثوم الحديث ورواه مسلم فقال زينب ورواها آتقن وأثبت وقد تقدم الكلام على هذا الاختلاف فى باب صفة الغسل

أمر الصلاة عليه والدعاء والاستغفار له وتنقيذ وصاياه وغير ذلك ثم يكره نهي الجاهلية للنهى عنه رواء الترمذى وحسنه وصححه وهو النسيان بموت الشخص وذو كرامته ومفاخره وكأوا برسائون من يعلن بموت الميت على أبواب الدون والاسواق قال ابن المرباط مراده ان النهى الذى هو اعلام الناس بموت قريبهم مباح وان كان فيه ادخال الكربة والمصائب على أهل لكن فى تلك المقسدة مصالح جهة قال المتولى وغيره ويكره مرثية الميت وهى عند محاسن للنهى عن المرائى ١٥ والوجه جل تفسيره بذلك على غير صيغة الندب والافراز انما ادغامه وقد أطلقها الجوهري على عدا محاسن مع البكا وعلى نظم الشعر

فبسة فبكره كل منهم المعلوم النهي عن ذلك والواجبة جل النهي عن ذلك على ما يظهر فبسة تبرم أو على فعله مع الاجتماع له
أو على الاكثار منه أو على ما يجدد الحزن دون ما عد ذلك فما زال كثير من الصحابة وغيرهم من العلماء يبقونه وقد قالت
فاطمة بنت أبي علي الله عليه وآله وسلم فيه . ماذا على من شتم تربة أحمد * أن لا يشتم مدى الزمان خواليا

صبت على مصائب لوانها * صبت على الأيام عدن لياليا قال ابن عون كانوا إذا نزلوا في الرجل ركب رجلا دابة
ثم صاح في الناس اني فلانا قال ابن سيرين ٢٧٢ لا علم بأسان يؤذن الرجل صديقه وصحبه قال في الفتح وحاصله ان بعض

قوله قال البخاري قال الحسن الخ واصله ابن أبي شعبة قال في الفتح وهذا يدل على أن أول
الكلام ان المرأة تكفن في خمسة أقواب وروى النوارزي من طريق ابراهيم بن حبيب
ابن الشهيد عن هشام بن حسان عن حفصة عن أم عطية انها قالت وكفنناها في خمسة
أقواب وخبرناها كما نفخه المني قال الحافظ وهذه الزيادة صحيحة الاسناد وقول الحسن ان
الخرقة الخامسة يشدها القنذان والوركان قال به زفر وقالت طائفة تشدها على صدرها
ليضم أكفانها ولا يكره القميص للمرأة على الرابع عند الشافعية والحنابلة

*) (باب وجوب تكفين الشهيد في ثيابه التي قتل فيها) *

(عن ابن عباس قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد بالشهداء أن تنزع
عنهم الحديد والجلود وقال ادفنوهم بدمائهم وثيابهم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه
* وعن عبد الله بن ثعلبة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم أحد زلواهم في
ثيابهم وجعل يدفن في القبر الرطو ويقول قدموا أكثرهم قرأ ناره أحمده الحديث
الأول في اسناده عطاف بن المسائب وهو مما حدث به بعد الاختلاط وحديث عبد الله بن
ثعلبة أخرجه أيضا أبو داود اسناد رجاله رجال الصحيح وفي الباب أحاديث قد تقدم ذكرها في
باب ترك غسل الشهيد والحديثان المذكوران في الباب وما في معناه ما فيها مشروعية
دفن الشهيد بما قتل فيه من الثياب ونزع الحديد والجلود عنه وكل ما هو آلت الحرب وقد
روى زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي انه قال ينزع من الشهيد القرو والخف
والقنسوة والعمامة والمنطقة والسر اويل الا أن يكون أصاب السر اويل دم وفي
اسناده أبو خالد الواسطي والكلام فيه معروف وقد روي ذلك أحمد بن عيسى في اماليه من
طريق الحسين بن علوان عن أبي خالد المذكور عن زيد بن علي والحسين بن علوان متكلم
فيه أيضا والظاهر ان الأهر بدين الشهيد بما قتل فيه من الثياب للوجوب قوله وجعل
يدفن في القبر الخ قد تقدم الكلام على هذا في باب ترك غسل الشهيد

*) (باب تطيب بدن الميت وكفنه الا الحرمة) *

(عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جرت الميت فاجروه ثلاثا رواه
أحمد * وعن ابن عباس قال ينما رجل واقف مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعرفة

الاعلام بذلك لا يكره فان زاد
على ذلك فلا وقد كان بعض
السلف يشدد في ذلك حتى كان
حديثه اذا مات له الميت يقول
لا تؤذوا به أحدا اني أخاف أن
يكون نعياني سمعت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يذني
هاتين يني عن النبي أخرجه
الترمذي وابن ماجه باسناد
حسن قال ابن العربي يؤخذ
من مجموع الأحاديث ثلاث
حالات الأولى اعلام الأهل
والإصحاب وأهل الصلاح فهذا
سنة والثانية دعوة الجفلي
للمفارقة فهذا يكره الثالثة
الاعلام بنوع آخر كالنيساحة
وتحذو ذلك فهذا يحرم (في اليوم
الذي مات فيه) في رجب في
السنة التاسعة (خروجهم) الى
المصلى وذكر السهيلي من
حديث سالم بن الأكوع صلى
عليه بالبيعة (فصف بهم) صلى
الله عليه وآله وسلم صف هنا لازم
والبايع معنى مع أي صف معهم
أو متعبدوا بالباء فائدة للتوكيد
أي صفهم لان الظاهر ان الامام

متقدم فلا يوصف بأنه صاف معهم الاعلى المعنى الآخر وليس في هذا الحديث ذكر كم صفهم صفا لكنه يفهم من الرواية اذ
الآخرى فكنت في الصف الثاني أو الثالث (وكبر أربعاً) منها تكبيرة الاحرام وفيه جواز الصلاة على الغائب عن البلد ولو
كان دون مسافة القصر وفي غير جهة القبلة والمصلى مستقبلاً قال ابن القطن لكم الانسقط القرص قال الزركشي ووجهه
أن فيه ازراء وتم اونا بالميت لكن الاقرب السقوط لحصول القرص قال الأذرجي وفيه انما لا تجوز على الغائب حتى يعلم أو
يظن انه قد غسل الآن يقال تقديم الغسل شرط عند الامكان فقط ولا تجوز على الغائب في البلد وان كبرت تبسيرا الحضور

وقول من يمنع الصلاة على الغائب محتجاً بأنه كشف له عنه فليس غائباً لولم يصبه منه فهو غائب عن الصلاة وهذا الحديث أخرجه أيضاً الجنائز وكذا أبو داود والنسائي والترمذي مختصراً (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم أخذ الراية زيد) هو ابن حارثة وقصته هذه في غزوة موتة وهو موضع في أرض الملقاء من أطراف الشام وذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم أرسل اليها سرية في جمادى الأولى سنة ثمان وامة جعل عليهم فريداً وقال إن أصيب زيد فجعفر ابن أبي طالب علي الناس فإن أصيب جعفر فعبدة الله بن رواحة فخرجوا وهم ٢٧٣ ثلاثة آلاف فتلاقوا مع الكفار

فاقتتلوا (فاصيب) زيد أي قتل (ثم أخذها) أي الراية (جعفر) فأصيب ثم أخذها عبدة الله بن رواحة الانصاري أحد النقباء ليلة العقبة (فاصيب وان عبي) رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم اتذر فان) أي لتسبيلان بالدموع واللام للتأكيد (ثم) أخذها خالد بن الوليد من غير امره) بكسر الهمزة وسكون الميم وفتح الراء أي تأمير من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لكنه رأى المصلحة في ذلك لكثرة العدو وشدة بأسهم وخوف هلاك المسلمين ورضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما فعل فصار ذلك أصلاً في الضرورات إذا عظم الأمر واشتد الخوف سقطت الشروط (فتفتح له) ضم لقاء الثانية وقد أخرجه البخاري أيضاً في الجهاد وعلامات النبوة وفضل خالد والمغازي والنسائي في الجنائز (وعنه) أي عن أنس رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما من الناس من مسلم

أذ وقع عن راحلته فوقصته فذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبيه ولا تخنطوه ولا تحمروا رأسه فإن الله تعالى يبعثه يوم القيامة مائياً رواه الجماعة والنسائي عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغسلوه المحرم في ثوبيه اللذين أحرم فيهما ما واغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبيه ولا تغسلوه بطيب ولا تحمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة مائياً حديث جابر أخرجه أيضاً البيهقي والبخاري قبل ورجاله رجال الصحيح وأخرج نحوه أحمد بن حنبل أيضاً عن جابر مرفوعاً باللفظ إذا أجزتم الميت فاوتروا قوله إذا أجزتم الميت أي بخرقه وفيه استعجاب بتغيير الميت ثلاثاً قوله بينما رجل قال في الفتح لم أقف في شيء من الطرق على تسمية المحرم المذكور وهم بعض المتأخرين فزعم أن اسمه واقد بن عبد الله وعزاه إلى ابن قتيبة في ترجمة عمر بن كثر الغاري وسبب الوهم أن ابن قتيبة لما ذكر ترجمة عمر ذكر أولاده ومنهم عبد الله بن عمر ذكر أولاد عبد الله فذكر فيهم واقد بن عبد الله بن عمر فقال وقع عن بعير وهو محرم فهلك فظن هذا المتأخر أن واقد بن عبد الله صحبة وأنه صاحب القصة التي وقعت في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس كما ظن فإن واقد المدكور لا صحبة له فإن أمه صفية بنت أبي عبد الله وأمه تزوجها أبوها في خلافة عمر وفي الصحابة أيضاً واقد بن عبد الله آخر ولكنه ما في خلافة عمر كما ذكر ابن سعد قوله فوقصته بفتح الواو بعد هاء قال ثم صادمه له وفي رواية للبخاري فاقصته وفي أخرى له اقصته وفي أخرى له أيضاً رقصته والوقص الكسر كما في القاموس والقصع الهشم وقيل هو خاص بكسر العظم قال الحافظ ولوسلم فلا مانع أن يستعار لكسر الرقة والقص القتل في الحال ومنه قعاص اغتم وهو موتها كذا في الفتح قوله اغسلوه بماء وسدر فيه دليل على وجوب الغسل بالماء والسدر وقد تقدم الكلام على ذلك قوله وكفنوه في ثوبيه فيه أنه يكف المحرم في ثيابه التي مات فيها وقيل إنما قصر على تكفينه في ثوبيه لكونه مات فيها وهو متلبس بذلك العبادة الفاضلة ويحتمل أنه لم يجد غيره ما قفله ولا تخنطوه هو من الخنوط بالماء حلة وهو الطيب الذي يوضع للميت قفله ولا تخمروا رأسه أي لا تغطوه وفيه دليل على بقاء حكم الأحرار وكذلك قوله ولا تخنطوه وأصرح من ذلك التعليل بقوله فإن الله يوم القيامة يبعثه

٢٥ نيل ث قبيده به ليخرج الكافر فهو مخصوص بالمسلم لكن هل يحصل ذلك لمن مات له ولد أو أكثر في الكفر ثم أسلم فيه نظروا ويدل على عدم ذلك حديث أبي ذر في غزوة بدر قال قلت يا رسول الله مات لي ولدان في الإسلام أدخله الله الجنة أخرجه أحمد والبخاري في المعجم الكبير وعن عمرو بن عبسة مرفوعاً من مات له ثلاثة أولاد في الإسلام فما نوا قبل أن يبلغوا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم أخرجه أحمد أيضاً وأخرج أيضاً عن رجاء الأسدي قال جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت ادع الله لي في أبي بالبركة فإنه قد توفي لي ثلاثة فقال آمنه إذ أسأت قالت نعم فذكر

الحديث قال القسطلاني قدبيل للاول حديث أسأت على ما أسلفت من خبر لكن جاءت أحاديث فيها تنقيده ذلك بكونه في الاسلام فالرجوع اليها أولى ثم ذكر الاحاديث المذكورة ثم قال وهل يدخل أولاد الاولاد سواء كانوا أولاد البنين أو أولاد البنات اصدق الاسم عليهم أو لا يدخلون لان اطلاق الاولاد عليهم ليس حقيقة وقد وردت تنقيده الاولاد بكونهم من صلبه وهو مخرج أولاد الاولاد فان صح فهو قاطع للنزاع في حديث عثمان بن أبي العاص في مسند أبي يعلى والمهجم الكبير للطبراني مرفوعا باسناد فيه عبد الرحمن بن اسحق ٢٧٤ أبو شيبة القرشي وهو ضعيف لقد استحسن بجته حصينة من النار رجل سلف

بين يديه ثلاثة من صلبه في الاسلام (يتوفى له) بضم أوله مبغيا للمفعول وعند ابن ماجه ما من مسلمين يتوفى لهما (ثلاثة) كذا لا كثرين كراهه وهو الموجود في غير البخاري ووقع في رواية الاصمعي وكريمة ثلاث يهذف الهاء وهو جائز لكون المميز محذوفا قاله الحافظ في الفتح وقد اختلف في مفهوم العدد هل هو حجة أم لا فعلى قول من لا يجعله حجة لا يعتنع حصول الثواب المذكور بأقل من ثلاثة بل ولو جعلناه حجة فليس نصا قاطعا بل دلالة ضعيفة يقدم عليها غيرها عند معارضتها بل قد وقع في بعض طرق الحديث التصريح بالواحد نأخر الطبراني في الاوسط من حديث جابر بن سمرة مرفوعا من دفن ثلاثة فصبر عليهم واحتسب وجبت له الجنة فقالت أم أيمن أو اثنين فقال واثنين فقالت فواحد فسكت ثم قال وواحد وعند الترمذي وقال غريب من حديث ابن مسعود مرفوعا من قدم ثلاثة

ملبسا وقوله في الرواية الاخرى فانه يبعث يوم القيامة محرما وخاف في ذلك المالكية والحنفية وقالوا ان قصة هذا الرجل واقعة عين لا عموم لها فخص به واجيب بان الحديث ظاهر في ان العلة هي كونه في النسك وهي عامة في كل محرم والاصل ان كل ما ثبت لواحد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثبت لتفسيره حتى يثبت التخصيص وما أحسن ما عذبه الداودي عن مالك فقال انه لم يبلغه الحديث قوله ولا نسوه بضم أوله وكسر الميم من أمس قال ابن المنذوري الحديث اباحة غسل المحرم المحلى بالسدر خلافا لمن كرهه وان الوتر في السكف ليس بشرط وان السكف من رأس المال لأمير صلى الله عليه وآله وسلم بتسكف فيه في ثوبيه ولم يستعمل هل عليه دين مسند غرق أم لا وفيه استنباط تسكف المحرم في ثياب احرامه وان اسرامه باق وأنه لا يكتف في الحنط كما تقدم وأنه يجوز التسكف في الثياب الملبوسة وان الاحرام يتعلق بالرأس

(أبواب الصلاة على الميت)

(باب من يصلي عليه ومن لا يصلي عليه)

(الصلاة على الانبياء)

(عن ابن عباس قال دخل الناس على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ارسالا يصطلون عليه حتى اذا فرغوا ادخلوا نسوا حتى اذا فرغوا ادخلوا الصبيان ولم يؤم الناس على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحد روى ابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا البيهقي قال الحافظ واسناده ضعيف لانه من حديث حسين بن عبد الله بن خزيمة وفي الباب عن أبي عبيد عند أحمد انه شهد الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال كيف أصلي عليك قال ادخلوا ارسالا كذا في التلخيص وعن جابر وابن عباس أيضا عند الطبراني وفي اسناده عبد المنعم بن ادريس وهو كذاب وقد قال البزار انه موضوع وعن ابن مسعود عند الحاكم بسنده واه عن زبيد بن شريط عند البيهقي وذكره مالك بلاغا وفي الحديث ان الصلاة كانت عليه صلى الله عليه وآله وسلم فرادى لرجال ثم النساء ثم الصبيان قال ابن عبد البر وصلاة لناس عليه افراد اجمع عليه عند أهل السير وجاءه أهل النقل لا يختلفون فيه ونعنه ابن دحية بان ابن القصار حكى الخلاف فيه هل صلوا عليه

من الولد لم يلغوا الحنث كانوا له حصنا حصينا من النار قال أبو ذر قدمت اثنين قال واثنين قال أبي بن

الصلاة كعب قدمت واحدا قال واحد السكك قال في الفتح ليس في ذلك ما يصلح للاحتجاج بل وقع في رواية شريك التي علق المصنف اسنادها ولم ينسأه عن الواحد منهم روى المؤلف يعني البخاري كما سيأتي في الرافق من حديث أبي هريرة مرفوعا يقول الله تعالى ما عبدى المؤمن عذرى جزاء اذا قبضت صفية من أهل الدنيا ثم احتسبه الاجلنة وهذا يدخل فيه الواحد وما فوقه وهذا اصح ما ورد في ذلك (لم يلغوا الحنث) بكسر الحاء من التكليف الذي يكتب فيه الاثم وخمس الاثم بالذكر لانه الذي

يحيى بالبواغ لان الصبي قد شاب قال أبو العباس القرطبي وانما خضعهم بهذا الخذلان الصغير به أشدوا الشفقة عليه
 أعظم اه ومقتضاه ان من بلغ الخنث لا يحصل له فقد ما ذكر من الثواب وان كان في فقد الولد ثواب في الجملة وبذلك صرح
 كثير من العلماء وفرقوا بين البالغ وغيره لكن قال الزين بن المنير والعراقي في شرح تقريب الاسانيد اذا قلنا ان مفهوم الصفة
 ليس بمحبة فتمليق الحكم بالذين لم يبلغوا الحلم لا يقتضي ان البالغين ليسوا كذلك بل يدخلون في ذلك بطريق القهوى لانه اذا
 ثبت ذلك في الطفل الذي هو كل على أبويه فكيف لا يثبت في الكبير الذي لمغ ٢٧٥ معه السعي ولا ريب ان التفتيح على
 فقد الكبير أشد والمصيبة به
 أعظم لاسيما اذا كان نجيبا
 يقوم عن أبيه بأمره ويساعده
 في معيشته وهذا ما يوم مشاهد
 والمعنى الذي ينبغي أن يعمل به
 ذلك قوله (الأدخله الله الجنة)
 في حديث عتبة بن عبد السامى
 عند ابن ماجه بإسناد حسن نحو
 حديث الباب لكن فيه الا
 تلقوه من أبواب الجنة الثمانية
 من أيها شاء دخل وهذا زاد على
 مطلق دخول الجنة ويشهد له
 ما رواه الترمذى بإسناد صحيح من
 حديث معاوية بن قرة عن أبيه
 مرثد عن عائشة حديث ما يدرى
 أن لا تأتي بابا من أبواب الجنة
 الا وجهه عنده يفتح لك
 (بفضل رحمة اياهم) قال
 الكرماني وتبعه البرماوى
 الظاهر ان تضمير يرجع للمسلم
 الذى توفى اولاده الى الاولاد
 وانما جمع باعتبار انه نكح في
 سبيل النفي فيفيد العموم اه
 وعلمه بعضهم بأنه لما كان يرجعهم
 في الدنيا جوزى بالرحمة في
 الآخرة وقد تعقب الحافظ ابن

الصلاة المعهودة ودعوا فقط وهل صلا فرادى أو جماعة واختلفوا فيمن أمهم فم قيل
 أبو بكر روى بإسناد قال الحافظ لا يصح وفيه حرام وهو ضعیف جدا قال ابن دحية هو
 باطل يقيضه رواه وانقطعه قال والصحيح ان المسلمين صلا عليه ان اراد الا يؤمهم
 أحدهم بجزء الشافعى قال وذلك اعظم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يابى هو اوى
 وتنافسهم في ان لا يتولى الامامة عليه في الصلاة واحد قال ابن دحية كان المسلمون عليه
 ثلاثين ألفا قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق الحديث وتبعه من قدم النساء على
 الصبيان في الصلاة على جنازتهم وحال دفنهم في القبر الواحد اه

(ترك الصلاة على الشهيد)

(عن أنس ان شهداء أحد لم يغسلوا ودفنوا بدمائهم ولم يصل عليهم رواه أحمد وأبو داود
 والترمذى وقد اسلفنا هذا المعنى من رواية جابر وقد رويت الصلاة عليهم بإسناد لا تثبت)
 أما حديث أنس فانخرجه أيضا الحاكم وقال الترمذى انه حديث غريب لا نعرفه من
 حديث أنس الا من هذا الوجه وأخرجه أبو داود في المراسيل والحاكم من حديثه قال مر
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم على حمزة وقد مثل به ولم يصل على أحد من الشهداء غيره وعاله
 البضارى والترمذى والدارقطنى بأنه غلط فيه اسامة بن زيد فرواه عن الزهرى عن أنس
 ورجوه ورواية الليث عن الزهرى عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر وأما حديث
 جابر فقد تقدم في باب ترك غسل الشهيد وأما الأحاديث الواردة في الصلاة على شهداء
 أحد التي أشار اليها المصنف وقل انهم بإسناد لا تثبت فستعرف الكلام عليهم وفي الصلاة
 على الشهداء أحاديث منها ما أخرجه الحاكم من حديث جابر قال فقد رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم حمزة حين جاء الناس من القتال فقال رجل رايته عند تلك الشجيرات
 فلما رآه ورأى ما مثل به شق وبكى فقام رجل من الانصار فرمى عليه بثوب ثم جثا
 بجمزة فصلى عليه الحديث وفي اسناده أبو حمزة الحنفى وهو متروك وعن قتاد بن الهاد
 عند النسائى بلفظ ان رجلا من الاعراب جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قائما
 به واتبعه وفي الحديث انه استشهد فصلى عليه صلى الله عليه وآله وسلم فحفظ من دعائه
 صلى الله عليه وآله وسلم اللهم ارحم هذا عبدا لك خرج مهاجرا في سبيلك فقتل في سبيلك
 وحمل اليه في هذا على انه لم يمت في المعركة وعن أنس عند أبي داود في المراسيل والحاكم

بحر رحمة الله وقبه العيني المكره في ان ما قاله غير ظاهر وان لظاهر رجوعه للاولاد دليل قوله في حديث عمرو بن عبسة
 عند الطبرانى الأدخله الله برحمته هو وياهم الجنة وحديث أبي ثعلبة الاشجعي أدخله الله الجنة بفضل رحمة اياهما قاله بعد
 قوله من مات له ولدان فوضعهما انان، تضمير في قوله اياهم الاولاد لا لا با أى بفضل رحمة الله للاولاد وعند ابن ماجه من هذا
 الوجه بفضل رحمة الله اياهم وللنسائى من حديث أبي ذر الاعقر الله اهما بفضل رحمة وفي مجمع الطبرانى من حديث حبيبة
 بنت سهل وأم مبشر ومن لم يكتب عليه اثم فرحمته أعظم وشفاعته أبلغ وفي معرفة الصحابة لابن منده عن شهر احميل المنقرى

ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم قال من توفي له اولاد في سيدل الله دخل بفضل حسبهم الجنة وهذا انما هو في الباقين الذين يقتلون في سيدل الله والعلم عند الله تعالى ورواه حديث الباب الاربعة بصريون وفيه الحديث والعنة والقول وأخرجه النسائي وابن ماجه في الجنائز وكذا النسائي (عن أم عطية الانصارية) نسبية بنت كعب وكانت تغسل الميتات (رضي الله عنهم) قالت دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم حين توفيت ابنته) زينب زوج أبي العاص بن الربيع والدة امامة كان في مسلم أو أم كلثوم كان في أبي داود ٢٧٦ قال الحافظ عبد العظيم المنذري والصحيح الاول لان أم كلثوم توفيت

والنبي صلى الله عليه وآله وسلم غائب بيدرو تعقب بأن التي توفيت وهو صلى الله عليه وآله وسلم يندر رقية لا أم كلثوم وفي الفتح كلام طويل في ذلك (فقال اعلمنا) وجوابا مرة واحدة عامة لبدنها (ثلاثا) ندباها الامر للوجوب بالنسبة الى أصل الغسل وللندب بالنسبة الى الايتار كما قرره ابن دقيق العيد وقال المنذري قيل الغسل سنة وقيل واجب وسبب الخلاف قوله الا في ان رأيت هل يرجع الى الغسل أو الى الزيادة في العدد وفي هذا الأصل خلاف في الأصول وهو ان الاستثناء أو الشرط المعقب به لا هل يرجع الى الجميع أو الى ما أخرجه الدليل أو الى الاخير لكن قال الابن ان القول بالسنة لابن أبي زيد والاكثر والقول بالوجوب أي على الكفاية للبغداديين اه (أو حسنا) وفي رواية هشام بن حسان عن حفصة اعلمنا وترانا لا فاهو حسنا (أو أكثر من ذلك) وفي رواية أيوب عن حفصة ثلاثا و

وقد تقدم لفظه وعن عتبة بن عامر في البخاري وغيره انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد بعد ثمان سنين صلاته على ميت كما ودع للاحياء والاموات وفي رواية لابن حبان ثم دخل بيته ولم يخرج حتى قبضه الله وعن ابن عباس عند ابن اسحق قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بجمزة فسبحي بعوده ثم صلى عليه وكبر سبع تكبيرات ثم أتى بالقتلى فموضعه الى حمزة فمضى عليهم وعليه معهم حتى صلى عليه ثنتين وسبعين صلاة وفي اسناد مدرجه رجل منهم لان ابن اسحق قال حدثني من لا أتهم عن مقسم مولى ابن عباس عن ابن عباس قال السهم بلى ان كان الذي أجبه ابن اسحق هو الحسن بن عماره فهو ضعيف والافيه ومجهول لاجته فيه قال الحافظ الحامل للسهم بلى على ذلك ما وقع في قدمه مسلم عن شعبة ان الحسن بن عماره حدثه عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد فسلأت الحكم فقال لم يصل عليهم اهل لكن حديث ابن عباس روى من طرق أخرى منها ما أخرجه الحاكم وابن ماجه والطبراني والبيهقي من طريق يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس مثله وأتم منه ويزيد في نفسه ضعف يسير وفي الباب أيضا عن أبي مالك الغفاري عند أبي داود في المراسيل من طريقه وهو تابعي اسمه غزوان ولفظه انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد عشرة عشرة في كل عشرة حمزة حتى صلى عليه سبعين صلاة قال الحافظ ورجاله ثقات وقد أعله الشافعي بانه متدافع لان الشهداء كانوا سبعين فاذا أتى بهم عشرة عشرة يكون قد صلى سبعين صلوات فكيف يكون سبعين قال وان أراد التكبير فيكون ثمانية وعشرين تكبيرة وأجيب بأن المراد صلى على سبعين نفسا وحمزة معهم هم كلهم فكان صلى عليه سبعين صلاة وعن ابن مسعود عند أحمد بن حنبل بنع الانصاري وترك حمزة فصلى عليه ثم حجه برجل من الانصار ووضعوه الى جنبه فصلى عليه فرفع الانصاري وترك حمزة حتى صلى عليه يومئذ سبعين صلاة وفي الباب أيضا حديث أبي سلام عن رجل من الصحابة عند أبي داود وقد تقدم في باب ترك غسل الشهيد هذا جله ما وقفنا عليه في هذا الباب من الاحاديث المعارضة وقد اختلف أهل العلم في ذلك قال الترمذي قال بعضهم يصل على الشهيد وهو قول الكوفيين والصحيح وقال بعضهم لا يصل عليه وهو قول المدنيين والشافعي وأحمد اه وبالأول قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والمزني والحسن

خسأ أو سبعاً قال في الفتح ولم أرى شي من الروايات بعد قوله سبعاً السبعين با أكثر من ذلك لا في رواية لا في اورد البصري وأما ما رواه فاما أو سبعاً واما أكثر من ذلك فيحتمل تفسير قوله أو أكثر من ذلك بالسبع وبه قال أحمد وكره الزيادة على السبع وقال الماوردى الزيادة على السبع سرف اه وقال أبو حنيفة لا يزداد على الثلاث (ان رأيت ذلك) بكسر الكاف لانه خطاب مؤنثة أي ان اذا كنت اجن ادكن الى ذلك بحسب الحاجة الى الاقتداء لا التشبه فان حصل الاقتداء لثلاث لا يشرع ماؤها ولا يزدادوا حتى يحصل الاقتداء وهذا بخلاف طهارة الحى فانه لا يزداد على الثلاث والفرق طهارة الحى محض تعبد وهنا

المقصود النظافة وقول الحافظ ابن حجر كالطبيعي فيما حكا عن المظهرى في شرح المصابيح واوهنا الترتيب لا للتخير ثقبه العين
بانه لم ينقل عن أحد ان أوجب الترتيب والباء في قوله (بما وسدر) متعلق بقوله اغسلها ويقوم نحو الصدر كالخطمي مقامه
بل هو بالغ في التنظيف نعم الصدر أولى للنص عليه ولانه أمسك للبدن وظاهره تنكير الغسلات به الى أن يحصل الانقاء فاذا
حصل وجب الغسل بالماء الخالص عن السدر ويسن ثانية وثالثة كفسل الحى (واجعلان في) الغسل (الآخره كافر أو شيئا
من كافر) أى في غير المحرم للتطيب وقوته للبدن والشك من الراوى ٢٧٧ أى اللقبين قال والاول محمول على الثانى لانه

ذكره في سياق الاثبات فيصدق

بكل شئ منه وظاهره جعل

الكافر في الماء وبه قال الجمهور

وقال التخي والكوفيون انما

يجعل الكافر في المنوط

أى بعد انتهاء الغسل والتخفيف

(فاذا فرغت) من غسلها (فأذني)

أى اعلمنى (فما فرغت) بصيغة

الماضى لجماعة المتكلمين

والاصلي فرغن بصيغة الماضى

الجمع المؤنث (أذناه) أى

أعلمه (فاعطاه حقه) بفتح

الحاء له حقه وقد تكسروها

لغة هذيل بعدها فاف أى أزاره

والحق في الاصل معقد الازار

فسمى به ما يشد على الحق

توسعا (فقال أشعره اياه)

أى اجعله شعرا هو به الذى

بلى جسداه والضمير الاول

للفاسلات والثانى للميت

والثالث للحق (تغنى) أم عطية

(أزاره) وانما فعل ذلك لينالها

بركة نوبه وأخره ولم يتاوله اياه

أولا ليكون قريب العهد من

جسده المكرم حتى لا يكون بين

انتقاله من جسده الى جسدها

البصرى وابن المسيب واليه ذهب العترة واستدلوا بالاحاديث التى ذكرناها وأجاب عنها
الافان بأنه لا يصل على الشبه بدفعوا اما حديث جابر ففيه مترسك تقدم وأما حديث
شداد بن الهاد فهو مرسل لان شداد تابعي وقد أجيب عنه بما تقدم عن البيهقي وبان
المراد بالصلوات الدعاء وأما حديث أنس فقد تقدم ان البخارى والترمذى والدارقطنى
قالوا بأنه غلط فيه أما ما قد قال البيهقي عن الدارقطنى ان قوله فيه ولم يصل على أحد من
الشهداء غيره ليست بعد وظيفة على انه يقال الحديث حجة عليهم لانه لو كانت واجبة
لما خص بها واحدا من سبعين وأما حديث عتبة فليبدأ بقتل الأسماء دلالة ثم يذكر
جوابه وقدر ما قاله الطحاوى ان معنى صلواته صلى الله عليه وآله وسلم عليهم لا يخلو
من دلالة معان اما أن يكون ناسخا لما تقدم من ترك الصلاة عليهم أو يكون من سننهم ان
لا يصل عليهم الا بعد هذه المدة وتكون الصلاة عليهم جائز بخلاف غيرهم فانها واجبة
وأما كان فقد ثبت بصلواته عليهم الصلاة على الشهداء من الكلام بين المختلفين في عصره
انما هو في الصلاة عليهم قبل دفنهم واذا ثبتت الصلاة عليهم بعد الدفن كانت قبل الدفن
أولى اه وأجيب بان صلواته عليهم تحتل امورا آخر منها أن تكون من خصائصه ومنها
أن تكون بمعنى الدعاء على واقعة عين لا عموم لها فكيف ينفذ الاحتجاج به الدفع
حكم قد ثبت وأيضاً لم يقل أحد من العلماء بالاحتمال الثانى الذى ذكره الطحاوى كذا
قال الحافظ وأنت خير بان دعوى الاختصاص خلاف الاصل ودعوى ان الصلاة بمعنى
الدعاء يردها قوله في الحديث صلواته على الميت وأيضاً قد تقررى اوصول ان الحقائق
الشريعة مقدمة على اللغوية فلو فرض عدم ورود هذه الزيادة لكان المتعين المصير الى
جلى الصلاة على حقيقة الشريعة وهى ذات الازكار والاركان ودعوى انها واقعة
عين لا عموم لها يردها ان الاصل فيما ثبت لواحد أو جماعة في عصره صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم ثبوته للغير على انه يمكن معارضة هذه الدعوى بما لها فيقال ترك الصلاة على الشهداء
في يوم أحد واقعة عين لا عموم لها فلا تصلح للاستدلال بها على مطلق الترك بعد ثبوت
مطلق الصلاة على الميت ووقوع الصلاة منه على خصوص الشهيد في غير ما حكى في حديث
شداد بن الهاد وأبى سلام وأما حديث ابن عباس وما ورد في معناه من الصلاة على قتلى
أحد قبل دفنهم فاجاب عن ذلك الشافعى بان الاخبار جمة كأنها بيان من وجوه متواترة

فأصل لاسيما مع قرب هذه بعرقه الكريم قال في فتح وهو أصل في القبر لما توار الصالحين وفيه جواز تكفين المرأة في
قوب الرجل اه ورواه هذا الحديث ما بين مدني وبصرى وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابة والتحديث والعنينة
والقول وأخره لم في الجنائز وكذا أبو داود والترمذى والنسائي (وفي رواية أخرى أنه قال ابدان هيامتها) جمع هيئة
لا صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يجب التماس في شأنه كله (و) ابدان أيضا (بما وضع الوضوء منها) واستدل به على استحباب
المغضبة والاستبشارة في غسل الميت خلافا للعنينة بل قالوا لا يستحب وضوءه أصلا واذا قتلها باستحبابه فهل يكون وضوءاً

حقيقه يا حيث يعاد غسل تلك الاعضاء في الغسل أو جزأ من الغسل بدئت به هذه الاعضاء ثم تشرط الثاني أظهر من سياق الحديث والبداية باليمن وجواضع الوضوء مما زادته حصة في روايته عن أم عطية على أخيها محمد وكذلك المشط والضفر (وكان فيه) أيضا أن أم عطية (قالت ومشطناها) أي سرحناها (ثلاثة قرون) أي ثلاثة صفائر بعد أن خللناها بالمشط وفي رواية فضررنا أصابعها وقربنا ثلاث قرون وألقيناها خلفها وهذا مذهب الشافعية وأحمد وقال الحنفية يجعل ضفيرتان على صدرها (عن عائشة رضي الله عنها ٢٧٨) أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) كفن في ثلاثة أثواب بيمانية) بتخفيف

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل على قتي أحد قال وما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى عليهم وكبر على حزة سبعين تكبيرة لا يصح وقد كان ينبغي لمن عارض بذلك هذه الأحاديث أن يستحي على نفسه اهـ وأجيب أيضا بأن تلك الحالة الضيقة لا تتسع لسبعين صلاة وبأنها مضطربة وبأن الأصل عدم الصلاة ولا ينبغي عليك أنما رويت من طرق بدت بعضها ببعض وضيق تلك الحالة لا يمنع من إيقاع الصلاة فأنم الوضوءات عن الصلاة لكان ضيقة لها عن الدفن أدنى ودعوى الاضطراب غير قاضية لأن جميع الطرق قد أثبتت الصلاة وهي محل النزاع ودعوى أن الأصل عدم الصلاة مسلمة قبل ورود الشرع وأما بعد دور روده فالأصل الصلاة على مطلق الميت والتخصيص ممنوع وأيضا أحاديث الصلاة قد شذمت عن بعضها كونها مثبتة والاثبات مقدم على النفي وهذا مرجح معتبر والقدرح في اعتبارها في المقام بعد غفلة الصحابة عن إيقاع الصلاة على أولئك الشهداء معارض بمثله وهو بعد غفلة الصحابة عن الترك الواقع على خلاف ما كان ثابتا عنه صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة على الأموات فكيف يرجح ناقله وهو أقل عددا من قتله الإثبات الذي هو مظنة الغفول عنه لكونه واقعا على مقتضى عادته صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة على مطلق الميت ومن هرجات الإثبات الخاصة بهذه المقام أنه لم يرو النفي إلا أنس وجابر وأنس عند تلك الواقعة من هغار الصبيان وجابر قد روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على حزة وكذلك أنس كما تقدم فقد وافقنا غيره في وقوع مطلق الصلاة على الشهيد في تلك الواقعة ويهد كل البعد أن يخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة حزة نزية القرابة ويدع بقية الشهداء مع هذا فلو سلمنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل عليهم حال الواقعة وتر كما جميع هذه المبرجات لكانت صلواته عليهم بعد ذلك مفيدة لاهل الحب لأنهم لا يستدرأون لما فات مع اشتغالها على فائدة أخرى وهي أن الصلاة على الشهيد لا ينبغي أن تترك جهال وإن طال المدة وترأخت إلى غاية بعيدة وأما حديث أبي سلام فلم أقف لمانعين من الصلاة على جواب عليه وهو من أدلة المثبتين لأنه قتل في المعركة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهما شهيدان وصلى عليه نعم لو كان النبي عاملا غير مقيد بوقعة أحد ولم يرد في الإثبات غيره هذا الحديث لكان مختصا بمن قتل على مثل صفته واعلم أنه قد اختلف في الشهيد الذي وقع

الباء نسبة إلى اليمن (بيض محمولة) بفتح السين وتشديد المنة نسبة إلى السحول وهو القصار لأنه يسجلها أي يغسلها أو إلى محول قرية باليمن وقيل بالضم اسم لقرية أيضا (من كرسف) أي قطن ومصح الترمذي والحاكم من حديث ابن عباس مرفوعا البسوا ثياب البيض فأنمها طيب وأطهر وكفنوا فيها موتاكم وفي مسلم إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفته قال النووي المراد بإحسان الكفن بياضه ونظافته قال البغوي وقوب القطن أولى وقال الترمذي وتكفنه صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب يبيض أصم ما ورد في كنفه الشريف (ليس فيهن) أي في الثلاثة الأثواب (يقصر ولا عمامة) أي ليس موجودا أصلا بل هي الثلاثة فقط قال النووي وهو ما فسره به الشافعي والجمهور وهو الصواب الذي يقتضيه ظاهر الأحاديث وهو أكمل الكفن لذلك ويحتمل أن تكون

الثلاثة الأثواب خارجة عن القميص والعمامة فيكون ذلك خمسة وهو تسمية ما لا يمتنع قوله تعالى الخلف رفع السموات بغير عمد ترينها يحتمل بالإعماد أصلا أو بعدد غير هامة ومذهب الشافعي جواز زيادة القميص والعمامة على الثلاثة من غير استحباب وقال الحنابلة أنه مكرره ورواها الحديث ما بين مروزي ومدني وفيه التصديق والاختلاف والعنف والقبول وأخرجه أيضا في باب الكفن بغير قميص وفي باب الكفن بالإمامة ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال بينما رجل لم يعرف الحافظ ابن حجر رحمه الله اسمه) واقف مع رسول الله صلى الله عليه وآله

وآله وسلم بعرفة) للجمع عند الصغرات وليس المراد خصوص الوقوف المقابل للعمود لانه كان راكبا فاقته فقيه اطلاق الوقوف على الركب (اذ وقع عن راحلته) فاقته التي صلت للرحل (فوقصته أو قال فارقصته) شك من الراوى والمعروف عند أهل اللغة بدون الهمزة فالشأن شاذ أى كسرت عنه وكفه في قنوبه غير الذى عليه فيستدل به على ابدال ثياب الحرم قال في الفتح صلى الله عليه وآله وسلم اغسلوه بما وسدروكفوه في قنوبه (غير الذى عليه فيستدل به على ابدال ثياب الحرم) قال في الفتح وليس بشئ لانه صلى الله عليه وآله وسلم في الحج بلانظ في قنوبه وللشأن من طريق يونس ٢٧٩ بن نافع عن عمرو بن دينار في قنوبه الا الذين

أحرم قنوبه ما وانما لم يرد ذلك لانه
ذكرمة له كافي الشميد حيث
قال زملوه بم دماهم قال
النوى في الجمع لانه لم يكن
له مال غيرهما (ولا تخطوه)
بتشديد النون أى لا تجعلوا في
شئ من غسلاته أو في كفنه
حنوطا (ولا تخمروا) أى
لا تغطوا (رأسه) بل ابقوا له أثر
احرامه من منع ستر رأسه ان
كان رجلا ووجهه وكفيه
ان كان امرأة ومن منع الخيط
وأخذ ظفروه وشعره (فانه يبعث
يوم القيامة ملبيا) أى بصفة
المؤمن بذلك الذى مات فيه من
حج أو عمرة أوهما قاتلا ايمن
الله ملبيا قال ابن دقيق
العبد فيه دليل على ان الحرم
اذا مات يبق في حقه حكم
الاحرام وهو مذهب الشافعي
رحمه الله وخالف في ذلك مالك
وأبو حنيفة وقالوا يفعل به ما
يفعل بالحلال الحديث اذا مات
ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث
وليس هذا منها فعبادة الاحرام
انقطعت عنه قال ابن دقيق

الخلاف في غسله والصلاة عليه هل هو مختص بمن قتل في المعركة أو أعم من ذلك فعنه
الشافعي ان المراد بالنهي تدفيل المعركة في حرب الكفار وخرج بقوله في المعركة من
جرح في المعركة وعاش بعد ذلك حياة مستقرة وخرج بحرب الكفار من مات في قتال
المسلمين كاهل البغي وخرج بجميع ذلك من يسمى شهيدا بسبب نير السبب المذكور
ولا خلاف ان من جمع هذه القيم وشهد وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ان من
جرح في المعركة ان مات قبل الارتثان فشهيد والارتثان ان يحمل ويأكل أو يشرب
أو يوصى أو يبي في المعركة يوم ما وليه حيا وذهبت الهادوية الى ان من جرح في المعركة
بقال له شهيدا وان مات بعد الارتثان وأما من قتل مدافعا عن نفس أو مال أو في المصير
ظلمة قال أبو حنيفة وأبو يوسف والهادوية انه شهيد وقال الامام يحيى والشافعي انه
وان قيل له شهيد فليس من الشهداء الذين لا يغفلون وذهبت العترة والخنفية والشافعي
في قول له ان قيل البغاة شهيد قالوا اذ لم يغفل على أصحابه وهو يوقف * (قائدة) لم
يرد في شئ من الاحاديث انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على شهيد ابدروا لانه لم يصل
عليهم وكذلك في شهداء سائر المشاهد النبوية الا ما ذكرنا في هذا البحث فليعلم ذلك

(الصلاة على السقط والطفل)

(عن المغيرة بن شعبه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال الركب خلف الجنائز
والماشي امامها قريها من عيبتها أو عن يسارها والسقط يصل عليه ويدعى لوالديه
بالمغفرة والرحمة رواه أحمد وأبو داود وقال فيه والماشي يمشي خلفها وامامها وعن عيبتها
ويسارها قريها من عيبتها وفي رواية الركب خلف الجنائز والماشي حيث شاء منها والطفل
يصل عليه رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه) الحديث أخرجه أيضا ابن خن
وصححه والحاكم وقال على شرط البخارى بلانظ السقط يصل عليه ويدعى لوالديه بالعافية
والرحمة وأخرجه بهذا اللفظ الترمذي وصححه ولا يمكن رواه الطبراني موقوفا على
المغيرة وروح الدارقطني في العلال الموقوف وفي الباب عن علي بن عبد الله بن عدي وفي
استاد عمرو بن خالد وهو متروك وعن ابن عباس عنده أيضا من رواية شريك عن أبي
اسحق عن عطاء عنه وقواه ابن طاهر في الذخيرة وقد ذكره البخارى من قول الرهري

العبد وهو مقتضى القياس لانقطاع لعبادة بزوال محل التكليف وهو الحيا لكان اقبح الشافعي الحديث وهو مقدم على
القياس ونجاة ما عتذر به عن الحديث ما قيل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم هذا الحكم في هذا الاحرام بعلة لا يعلم
وجوده في غيره وهو انه يبعث يوم القيامة ملبيا وهذا الامر لا يعلم وجوده في غيره هذا الحرم غير النبي صلى الله عليه وآله
وسلم والحكم انما يعم في غير محل النص بعموم علمه أو غيرها ولا يرى ان هذه العلة انما ثبتت لاجل الاحرام فتعم كل محرم
اي وقال بعض المالكية حديث المحرم هذا خاص به وحيد فلا يتعدى حكمه الى غيره الا بدليل والجواب ما قاله ابن

دقيق العبد وقد مر ﴿عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عبد الله بن أبي مضر﴾ ابن ساول رأس المنافقين (لساقوف) في ذي القعدة سنة تسع منصرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من تبوك وكانت مدته مرضه عشرة من ليلة ابتداءها من ليال بقيت من شوال (جاء ابنه) عبد الله وكان من فضلاء الصحابة وخيارهم (إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فقال نارسول الله اعطني قصصك (كفنه فيه) بالجزم جواب الأمر والضمير لعبد الله بن أبي (وصل عليه واستغفر له) وكأنه كان يحمل أمر أبيه على ظاهر الاسلام فلذلك ٢٨٠ التمس من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يحضر عنده ويصلي عليه لاسيما

وقد ورد ما يدل على أنه فعل به من أبيه كما عند عبد الرزاق والطبري وكأنه أراد بذلك رفع العار عن ولده وعشيرته بعدمونه فظهر الرغبة في صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عايب وقد وقعت اجابته إلى سؤاله على حسب ما أظهر من حاله إلى أن كشف الله الغطاء عن ذلك وهذا من أحسن الاجوبة فيما يتعلق بهذه القصة (فأعطاها النبي صلى الله عليه وآله وسلم قصته) أكراما للولد أو مكافأة لابيه لأنه لما أمر العباس ببذره ولم يجدا له قيصا يصلح له وكان رجلا طويلا فالله قصه فكافأه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك كي لا تكون لمتأفك عليه ولم يكافئه عايبا لانه ما مثل شيئا قط فقال لا وان ذلك كان قبل نزول الآية واما قول المهاب رجاء أن يكون معتقد البعض ما كان يظهر من الاسلام فيمنعه الله بذلك فتمت عليه ابن المنير فقال هذه هي ظاهرة ذلك ان الاسلام لا يتبع

أعطاها وصله ابن أبي بية وعن أبي هريرة عند ابن تاجه يرفعه بانظ صلوا على أطقالكم فانهم من أفراطكم واسناده ضعيف قوله الراكب خلف البانزة أي عشي وساقى الكلام على المشي مع الجنائز قوله والسقط يصلي عليه فيه دليل على مشروعية الصلاة على السقط واليه ذهبت المعتزلة والنقهاء والكم انما تشرع الصلاة عليه اذا كان قد استهل والاستمالة الصياح أو العطاس أو حركة يعلم بها حياة الطفل وقد أخرج البزار عن ابن عمر مرفوعا استلال الصبي العطاس قال الحافظ واسناده ضعيف ويدل على اعتبار الاستمالة حديث جابر عند الترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي بلانظ اذا استلم السقط صلى الله عليه وسلم وفي اسناده اسعيل بن مسلم المسكي عن أبي الزبير عنه وهو ضعيف قال الترمذي رواه أشعث بن سوار وغير واحد عن أبي الزبير عن جابر ورواه النسائي أيضا وابن حبان في صحيحه والحاكم من طريق اصحق الأزرق عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر وصححه الحاكم على شرط الشيخين قال الحافظ ورواه لان أبا الزبير ليس من شرط البخاري وقد عمنه فهو له هذا الخبر كان محفوظا عن سفيان قال ورأه الحاكم أيضا من طريق المغيرة بن مسلم عن أبي الزبير مرفوعا وقال لا أعلم أحدا رفته عن أبي الزبير غير المغيرة وقد وقع ابن جريج وغيره وروى أيضا من طريق بريمة عن الاوزاعي عن أبي الزبير مرفوعا وقال الشافعي انما يغسل لاربعة أشهر اذ يكتب في الاربعين الرابعة رزقه وأجله وانما اذ لك للحي وقد رجع المصنف رحمه الله تعالى هذا واستدل له فقال قلت وانما يصلي عليه اذا انفخ فيه الروح وهو ان يستكمل أربعة أشهر فاما ان سقط لم ينفخ فيه فلا لانه ليس بميت اذ لم ينفخ فيه روح وأصل ذلك حديث ابن مسعود قال حدثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو الصادق المصدوق ان خلق آدم كجم جمع في بطن أمه أربعين يوما ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مائة ثم مثل ذلك ثم يميت الله اليه ماسكا بأربع كلمات يكتب رزقه وأجله وعمله وفي أو سعيه ثم ينفخ فيه الروح متفق عليه اهـ وبحال الخلاف فيمن سقط بعد أربعة أشهر ولم يستهل وظاهر حديث الاستمالة انه لا يصلي عليه وهو الحق لان الاستمالة يدل على وجود الحياة قبل خروج السقط كما يدل على وجودها بعده فاعية الاستمالة من الشارع دليل على الحياة بعده لخروج من البطن معتبرة في مشروعية الصلاة على الطفل وانه

والعقيدة شيء واحد لان بعض معلوماتها شرط في البعض والاخلال ببعضها اخلال بجماعتها وقد أنكر الله تعالى على من آمن ببعض وكفر بالبعث كما أنكر على من كفر بالكل انتمى (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (آدني) بالمد وكسر الذال المعجمة أي اعلمني (أصلي عليه) بعدم الجزم على الاستئذان وبه جواب للامر (فأذنه) اعلمه (فلما اراد ان يصلي عليه جذبته عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه) بنوبه (فقال ليس الله ثم الذي انصلي) أي عن الصلاة (إلى المنافقين) وفيهم ذاك عمر من قوله تعالى ما كان للنبي والذين آمنوا ان يستغفروا للأشيرين لانه لم يتقدم نهي عن الصلاة على المنافقين بدليل أنه قال

وهو عن يوم في حق الكافر وانما
لم ينه عن التكفير في قبضه
ونهي عن الصلاة عليه لان
الضمة بالقيمس كان محلا
للكرم ولانه كان مكافاة لالبانة
لعباس قديمه كما مر وزاد أبو
ذر في روايته ولا تقم على قبره
لا لاتفاء عليه للدفن أو الزيارة
استشكل تخيير بين الاستغفار
لهم وعدمه مع قوله تعالى
ما كان للنبي والذين آمنوا أن
يستغفروا للمشركين الآية فان
هذه الآية نزلت بعدموت أبي
المالب حين قال والله لاستغفرن
لما لم أنه عنك وهو متقدم على
الآية التي فهم منها التخصير
أجيب بان المنهى عنه في هذه
الآية استغفار صرح بالاجابة
في لا يكون مقصوده تحصيل
عفو لهم كما في أبي طالب
خلاف استغفاره للمنافقين
نه استغفار لسان قصده
يطلب قلوبهم انتهى وفي
حديث أنه تحرم الصلاة على
كافر الذي وغیره نعم يجب

• (ترك الامام الصلاة على الغال وقاتل نفسه) •

• (الصلاة على من قتل في حرد) •

٣٦ نيل ث دفن الذمي وتكفينه وفاء بذمته كما يجب اطعامه وكسوته - بار في معناه المعاهد والمؤمن بخلاف الحر في المرتد والزندق فلا يجب تكفينهم ولا دفنهم بل يجوز اغراء الكلاب عليهم اذ لا حرمة لهم وقد ثبت امره صلى الله عليه وآله لم يباله اذ قتل بدر في القليب بريئتهم ولا يجب غسل الكافر لانه ليس من اهل التطهير ولكنه يجوز وقربه الكافر اذ حق به وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في اللباس والتفسيرو - لم في اللباس وفي التوبة واترمذي في التفسيرو وكذا النسائي فيه وفي الخناز و ابن ماجه فيه (عن جابر رضي الله عنه قال ألقى النبي صلى الله عليه وآله)

والله (وسلم عبد الله بن أبي بعد ما دفن) أي دلى في حفرة وكان أهله خشوا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم المشقة في حضرة قبادروا التي تجهز قبل وصوله صلى الله عليه وآله وسلم فلما وصل وجدهم قد دلوه في حفرة فأمرهم بإخراجه (فأخرجوه) منها (فنهت فيه) أي في جلده (من ريقه وألبسه قميصه) انجاز الوعدة في تمكينه في قميصه كما في حديث ابن عمر لكن استشكل هذا مع قول ابنه اعطى قميصا كنهه فيه فأعطاه قميصه وأجيب بأن معنى قوله فأعطاه أي أقم له بذلك فاطلق على اعدة اسم العطية مجازا لتحق وقوعها وقبل ٢٨٢ أعطاه أحده قميصه أولا ثم لما حضر أعطاه الثاني بسؤال ولده

وفي الاكابر للحاكم ما يؤيد ذلك واستنبط منه الامام علي جواز طلب آثار أهل الخير منهم للتبرك بهم وان كان السائل غنيا (عن خباب) بتشديد الباء ابن الأرت (رضي الله عنه قال هاجر نافع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (نلقس وجهه الله) أي ذاته لا الدنيا والمراد باللمعة الاشتراك في حكم الهجرة اذ لم يكن معه صلى الله عليه وآله وسلم الا أبو بكر وعامر ابن فهيرة (فوقع أجرة على الله) وفي رواية وجب أي وجوباً شرعياً أي بما وجب بوعده الصدق لا عقلاً اذ لا يجب على الله شيء (فنام من مات لم يأكل من أجره) من الغنائم التي قتلواها من أدرك من الفروع (شياً) بل قصر نفسه عن شهوراتها لينالها موفرة في الآخرة (منهم مصعب بن عمير) بن هاشم بن عبد مناف بن عبد الدار بن قصي يجتمع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قصي (ومنا من أئمت) أي أدركت ونصبت

(عن جابر بن رجاء) من أسلم جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعترف بالزنا فاعرض عنه حتى شهد على نفسه أربع مرات وقال أياك جنون قال لا قال أحضت قال نعم فأمر به فراح بالصلى فلما أذلقته الحية زفر فادرك فراح حتى مات وقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم خيرا وصلى عليه رواه البخاري في صحيحه ورواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه وقالوا لا يصل عليه ورواية الإثبات أولى وقد صرح عنه عليه السلام أنه صلى على الغامدية وقال الامام أحمد ما يعلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ترك الصلاة على أحد الاعلى الغال وقائل نفسه) حديث جابر أخرجه البخاري باللفظ الذي ذكره المصنف عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عنه وقال لم يقل بونس وابن جريج عن الزهري وصلى عليه وعلى بعضهم هذه الزيادة أعني قوله فصلى عليه بأن محمد بن يحيى لم يذكرها وهو أضبط من محمود بن غيلان قال وتابع محمد بن يحيى نوح بن حبيب وقال غيره كذا روى عن عبد الرزاق والسنن بن علي ومحمد بن المتوكل ولم يذكر الزيادة وقال ما أرى مسلماً ترك حديث محمود بن غيلان الا لحاقه أنه هو لا وقد خالف محمود أيضاً اسحق بن ابراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه رجيد بن زنجويه وأحمد بن منصور الرمادي واسحق بن ابراهيم الديري فهؤلاء ثمانية من أصحاب عبد الرزاق خالفوا محموداً وفيهم هؤلاء الحفاظ اسحق بن راهويه ومحمد بن يحيى الذهلي وجريد بن زنجويه وقد أخرجه مسلم في صحيحه عن اسحق عن عبد الرزاق ولم يذكر كذا فله غير أنه قال نحو رواية عقيل وحديث عقيل الذي أشار إليه ليس فيه ذكر الصلاة وقال البيهقي ورواه البخاري عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق الا أنه قال فصلى عليه وهو خطأ لأجاء أصحاب عبد الرزاق على خلافه ثم أجاء أصحاب الزهري على خلافه انتهى وعلى هذا ان يكون زيادة قوله صلى الله عليه وآله وسلم ما ذكره في الاصول ان زيادة ما ذكره اذ وقعت غير منافية كانت مقبولة وهي هنا كذلك باعتبار رواية الجماعة المذكورين لأصل الحديث وأما باعتبار ما وقع عند أحمد وأهل السنن من انه لم يصل عليه فرواية الاله الأريج من جهات الاولى كونها في الصحيح الثانية كونها مثبتة الثالثة كونها معتقدة بما أخرجه مسلم في صحيحه وأبو داود والترمذي والذائي وابن ماجه من

(له غمرة فهو يمدحها) أي يحبها وعبر بالمصارع ليفيد استمرار الحال الماسية والائمة استحضار له حديث في مثل هذه السامع (قتل) أي مصعب (يوم أحد) قتله عبد الله بن قيسه والجله استغرافية (فلم نجد له ما نكفنه) زاد أبو ذر به (الابرة اذا غطينا به رأسه خرجت رجلاه واذ غطينا بها) رجلاه خرج رأسه (فأمرنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان نعطي رأسه) بطرف البردة (وان نجعل على رجليه من الاذخر) نبت يجازي طيب رائحة وفي الحديث من الفوائد ان الواجب من الكفن ما يستمر العورة قال في المجموع واجتنب أن لا يكون له غير النمرة مدفوع بأنه بعد من خرج لقتال وبأنه لو سلم

لأنه لو جيب تيممه من بيت المال ثم من المسلمين انتهى وقد يقال امرهم بثتمه بالأذن وهو سائر ويجاب بان التكلفة فيه لا يكتفى الا عند تعدد التكلفة بالشوب لما فيه من الازراء بالميت على انه ورد في أن تطرق الحديث انه قتل يوم أحد ولم يحدث الاثرة وبالج لا فقد وقع الاتفاق على أن الواجب في الذكر ثوب واحد يترجى جميع البدن وان ذلك مقدم على ما يخرج من التركة من دين وغيره فان ألحاح الضرورة الى أن يكفر في ثوب لا يستر جميع بدنه فلما ضرورة حكمها كما وقع في الصحابين وغيرهما ان مصعب بن عمير قتل يوم أحد ولم يترك الاثرة اذا غلبوا عليه اراسه ٢٨٣ بدت رجلاه واذ غطوا به ارجليه يداراسه

فامرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يغسلوا راسه ويغسلوا رجليه شيئا من الاذن واذا كان للميت تركه كان على المتولي لسكنته أن يحسن كفته كما أمر بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال اذا ولى أحدكم أخاه فليحسن كفته أخرجه الترمذي وابن ماجه من حديث أبي قتادة وقال الترمذي اسناده حسن وأبصار رجال اسناده ثقات وهو أيضا في صحيح مسلم من حديث جابر بلانظ اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفته وفي الحديث بيان فضيلة مصعب

ابن عمه وانه من لم ينقص له من ثوب الاخرة نى (عن سهل)

ابن سعد الساعدي (رضي الله عنه قال جاءت امرأة) قال في الفتح لم أقف على اسمها (الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ببرة منسوجة فيها حاشيتها) قال الداودي يعنى انها لم تقطع من ثوب فيه حاشية وقال غيره انها جديفة

لم يقطع راسها ولم تلبس بعد وقال القزاز حاشيتها الثوب فاحتماه الثمن في طرفيها ما الهدب قال هل (أندرون ما البردة قالوا الشملة قال) سهل (نعم) هي وفي تفسيرها يأتى بوزان البردة كساءوا الشملة ما يشتمل به فهي أهم لكن لما كان أكثر استعمالهم بها أطلقوا عليها اسمها (قالت) أى المرأة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (نسجتها) أى البردة (بيدي) حقيقة أو مجاز (بغت لا كسوكها) فاختارها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (حال كونه) محتاجا اليها (وعرف ذلك بقريظة حال أو تقدم قول صبريخ (نفرج البنا وانما ازاره) وعند ابن ماجه نفرج البنا فيها وعند الطبراني فارتز بها ثم خرج (خسها) أى نسجها

حديث عمران بن حصين ان امرأة من جهينة أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت انما قد زنت وهي حبلى فلعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولها فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احسن اليها فاذا وضعت فحى بها فلما وضعت جاء بها فامر بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فشكت عليها ثيابها ثم أمر بها فبرجت ثم أمرهم فموا عليها الحديث وبما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من حديث بريدة ان امرأة من غامد أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر نحو حديث عمران وقال فامر بها ففصل عليها الحديث وبما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجم امرأة وفيه فلما طفت أخرجهما فصلى عليهما وفي اسناده مجهول ومن المرجحات أيضا الاجماع على الصلاة على المرحوم قال النووي قال القاضي مذهب العلماء كافة الصلاة على كل مسلم ومهدود ومرجوم وقاتل نفسه وولد الزنا اه ويتعقب بان الزهري يقول لا يصلى على المرحوم وقتادة يقول لا يصلى على ولد الزنا وما قاتل نفسه فقد تقدم الخلاف فيه ومن جملة المرجحات ما ذكرناه المصنف عن أحمد أنه قال ما يعلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ترك الصلاة على أحد الا الغال وقاتل نفسه وأما ما أخرجه أبو داود من حديث أبي بركة الاسدي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل على ما عزولم عنه عن الصلاة عليه ففي اسناده مجاهد وبقيّة الكلام على حديث ما عزول الغامدية يأتي ان شاء الله في الحدود وهذا المقدار هو الذي تدعو اليه الحاجة في المقام

(الصلاة على الغائب بالنسبة وعلى القبر الى شهر)

(عن جابر ان ابي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على أميمة النجاشي وكبر عليه اربعة) وفي لفظ قال توفي اليوم رجل صالح من الحبش فهاؤوا عليه مصفقا حله فوصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه ونحن صفوف متفق عليه ما وعى أبي هريرة ان ابي صلى الله عليه وآله وسلم نعى النجاشي في اليوم الذى مات فيه وخرج بهم الى المصلى وصف بهم وكبر عليه أربع تكبيرات رواه الجماعة وفي لفظ نعى النجاشي لاصحابه ثم قال استغفروا له ثم خرج بأصحابه الى المصلى ثم قام فصلى بهم كما يصلى على الجنازة رواه أحمد وعن عمران بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان أحاكم لنجاشي

لم يقطع راسها ولم تلبس بعد وقال القزاز حاشيتها الثوب فاحتماه الثمن في طرفيها ما الهدب قال هل (أندرون ما البردة قالوا الشملة قال) سهل (نعم) هي وفي تفسيرها يأتى بوزان البردة كساءوا الشملة ما يشتمل به فهي أهم لكن لما كان أكثر استعمالهم بها أطلقوا عليها اسمها (قالت) أى المرأة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (نسجتها) أى البردة (بيدي) حقيقة أو مجاز (بغت لا كسوكها) فاختارها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (حال كونه) محتاجا اليها (وعرف ذلك بقريظة حال أو تقدم قول صبريخ (نفرج البنا وانما ازاره) وعند ابن ماجه نفرج البنا فيها وعند الطبراني فارتز بها ثم خرج (خسها) أى نسجها

الحسن والبخاري في الباقين بطبها بالجليل من غير نون (فلان) هو عبد الرحمن بن عوف كافي الطبراني فيما ذكره المحب الطبراني في الاحكام له لكن قال صاحب الفتح انه لم يره في المعجم الكبير لا في مسند سهل ولا عبد الرحمن او هو سعد بن أبي وقاص او هو اعرابي كافي الطبراني من طريق زعمه بن صالح عن أبي حازم لكن زعمه فيه ضعف او يقال تعددت القصص على ما فيه من بعد والله اعلم (فقال اكسنيها ما احسنها) بالنصب على التعجب (قال القوم ما احسن) نفى الاحسان (لبسها النبي صلى الله عليه وآله وسلم محتاجا اليها ثم سألته) ايها ٢٨٤ (وعلمت انه لا يرد) ساد لا بل يعطيه ما يطلبه وفي رواية لا يستل شيئا فيمنعه

(قال اني والله ما سألته) صلى الله عليه وآله وسلم (لا لبسها) أي لا جيل ان لبسها (فما سألته) ايها (لتكون كذا) وفي طريق هشام بن سعد قال سهل فقلت لرحل لم سألته وقد رأيت حاجته اليها فقال رأيت ما رأيته ولكني أودت أن أخبرها - هي ا كفن فيها أخرجه الطبراني وفي رواية أبي غسان فقال رجوت بركتها حين لبسها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه التبرك بالشارع الصالحين قال ابن بطال وفيه جواز اعداد الشيء قبل وقت الحاجة اليه قال وقد حقه رجاءه من الصالحين قبورهم قبل الموت وتعبه ابن المنبر بان ذلك لم يقع من أحد من الصحابة قال نلو كان مستحيا للكثير منهم (قال سهل فكانت كفته) وقال الشافعية لا يندب أن يعد لنفسه كفنا فلا يحاسب على اقتاده أي على اكتسابه لان ذلك ليس محتجا بالكفن بل سائر أمور كذلك ولان تكفينه من ماله واجب وهو يحاسب عليه بكل حال الا

وإذا مات فقروموا فصلوا عليه قال فقمة ناقصة فمنا عليه كما يصف على الميت وصلينا عليه كما يصلى على الميت رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه (قوله على أحممة قال في الفتح وقع في جميع الروايات التي اتصلت بذا من طريق البخاري أحممة بمهملتين بوزن أفعلة مفتوح العين ووقع في مصنف ابن أبي شيبة حممة بفتح الصاد وسكون الحاء وحكى الاسماعيلي ان في رواية عبد الصمد أحممة بضم المعجمة وثابت الالف قال وهو غلط وحكى الكرماني ان في بعض النسخ حممة بالوحدة بدل الميم انتهى وهو اسم النجاشي قال ابن قتيبة وغيره ومعناه بالعرية عطية والنجاشي بفتح النون وتخفيف الجيم وبعد الالف شين معجمة ثم ياء كياء النسب وقيل بالتخفيف ورجحه الصفاني لقب لمن ملك الحبشة وحكى المطرزي تشديد الجيم عن بعضهم وخطأه قال المطرزي وابن خالويه وآخرون ان كل من ملك المسلمين يقال له أمير المؤمنين ومن ملك الحبشة النجاشي ومن ملك الروم قيسر ومن ملك القرم كسرى ومن ملك الترك خاقان ومن ملك القبط فرعون ومن ملك مصر العزيز ومن ملك اليمن تبع ومن ملك حير القبل بفتح القاف أقل درجة من الملك قوله فكبر عليه أربعا فيه دليل على أن المشروع في تكبير الجنازة أربع وسبأ الكلام في ذلك قوله وخروجهم الى المصلى غلبه من قال بكراهة صلاة الجنازة في المسجد وسبأ البحث في ذلك وقد استدلل به هذه القصة القائلون بشروط الصلاة على الغائب عن البلاد قال في الفتح وبذلك قال الشافعي وأحمد وجهه والشافعي حتى قال ابن حزم لم يأت عن أحد من الصحابة منه قال الشافعي الصلاة على الميت دعاء له فكيف لا يدعى له وهو غائب أو في القبر وذبح الخفية والمالكية وحكام في البصر من العترة أنها لا تشرع الصلاة على الغائب مطلقا قال الحافظ وعن بعض أهل العلم انما يجوز ذلك في اليوم الذي يموت فيه أو ما قرب منه لا إذا طالت المدة حكاه ابن عبد البر وقال ابن حبان انما يجوز ذلك لمن كان في جهة القبلة قال المحب الطبري لم أر ذلك غيره واعتذر من لم يقل بالصلاة على الغائب عن هذه القصة باعتذاره انه كان بأرض لم يصل عليه بها أحد ومن ثم قال الخطابي لا يصلى على الغائب الا إذا وقع موته بأرض ليس فيها من يصلى عليه واستحسنه الروائي وترجمه بذلك أبو داود في السنن فقال باب الصلاة على المسلم يليه أهل الشرك في بلاد آخر قال الحافظ وهذا محمول الا انني لم أقف في شيء من الاخبار انه لم يصل عليه في بلدة أحد

أن يكون من جهة حل وأثر ذي صلاح فليس اهدا كما هنا لكن لا يجب تكفينه فيه كما قضاه انتهى كلام القاضي أبي الطيب وغيره بل لوارث ابداله لانه ينتقل للوارث ولا يجب عليه ذلك ولو أعد له قبرا يدفن فيه فينبغي أن لا يكره لاه لا عتبار به للاف كفن قاله الزركشي قال في الفتح وفي الحديث حسن خلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسعة جوده وقبوله الهدية واستنبط منه المذهب جواز ترك مكافأة الفقير على هديته وليس ذلك بظاهر منه فان المكافأة كانت عادة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مستقرة فلا يلزم من السكوت عنها انه لا يكون فيها بل ليس في سياق الحديث الجزم

يكون ذلك كان هدية فيحتمل أن تكون عرضة عليه ليشترى بها ما حال وفيه جواز الاعتماد على القرائن ولو تجردت لقولهم
 فآخذها محتاجا إليها وفيه نظر لاحتمال أن يكون سبق لهم منه قول يدل على ذلك كما تقدم وقال فيه الترمذي في المصنوع بالنسبة
 إلى صناعته إذا كان ماهرا ويحتمل أن تكون أرادت بنسبتها إليها إزالة ما يخشى من التدليس وفيه جواز استحسان ما يراه
 الإنسان على غيره من الملابس ونحوها مما يعرفه قدرها وأما ما تعرض له بطلمية منه حيث يسوغ لذلك وفيه مشروعية
 الإنكار عند مخالفة الأدب ظاهر وإن لم يبلغ المنكر درجة التحريم انتهى ٣٨٥ ورواه هذا الحديث الأربعة مديون

الأعبد لله بن مسلة سكن
 البصرة وفيه الحديث والعنينة
 والقول وأخرجه ابن ماجه في
 اللباس (عن أم عطية) أمها
 نسيبة (رضي الله عنها) قالت
 نهينا) وفي رواية ابن شاهين بإسناد
 صحيح أنها رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم (عن اتباع
 الجنان) نهى تزييه لا تحريم بدليل
 قولها (ولم يعمد) زم علينا) بمنية
 للمفعول أي نهينا غير متعمد ولم
 يؤكدها في المنع كما أكد علينا
 في غيره من المنهيات فكأنها قالت
 كرهنا تباع الجنائن من غير تحريم
 وهذا قول الجمهور ورخص فيه
 مالك وهو قول أهل المدينة وكرهه
 للشابة وقال أبو حنيفة لا ينبغي
 واستدل للجواز بما رواه ابن
 أبي شيبة عن أبي هريرة رضي الله
 عنه أن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم كان في جنازة فرأى
 عمر امرأة فصاح بها فقال دعها
 يا عمر الحديث وأخرجه ابن ماجه
 من هذا الوجه ومن طريق أخرى
 برجال ثقات وأما ما رواه ابن
 ماجه أيضا وغيره مما يدل على

اتمسى ومن اختار هذا التفصيل شيخ الإسلام ابن تيمية حفيد المصنف والمحقق المقلبي
 واستدل له بما أخرجه الطيالسي وأحمد وابن ماجه وابن قانع والطبراني والضياع
 المقدمي وعن أبي الطيب عن حذيفة بن أسيدان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 إن أحاكم مات بغير أرضكم فقوموا فاصلوا عليه ومن الأعذار قولهم أنه كشف له صلى
 الله عليه وآله وسلم حتى رآه فيكون حكمه حكم الحاكم المأمور الذي لا يراه
 المؤمنون ولا خلاف في جواز الصلاة على من كان كذلك قال ابن دقيق العيد هذا يحتاج
 إلى نقل ولا يثبت بالاحتمال وتعمقه بعض الحنفية بأن الاحتمال كاف في مثل هذا من
 جهة المانع قال الحافظ وكان مستندا القائل بذلك ما ذكره الواحد في أسباب النزول
 بغير إسناد عن ابن عباس قال كشف للنبي صلى الله عليه وآله وسلم عن سرير النجاشي حتى
 رآه وصلى عليه ولا بن حبان من حديث عمران بن حصين فقاموا وصلى عليه وخلفه وهم
 لا يظنون إلا أن جنازته بين يديه ولا يرون عوانة من طريق أبان وغيره عن يحيى فضالنا خلفه
 ونحن لا نرى إلا أن الجنازة قد أمنا ومن الأعذار أن ذلك خاص بالنجاشي لأنه لم يثبت
 أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على ميت غائب غيره وتعمق بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
 صلى على معاوية بن معاوية الليثي وهو مات بالمدينة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
 إذ ذلك بقبول ذلك في الاستيعاب وروى أيضا عن أبي أمامة الباهلي مثل هذه القصة
 في حق معاوية بن مقرن وأخرج مثلها أيضا عن أنس في ترجمة معاوية بن معاوية المزني
 ثم قال بعد ذلك أسانيد هذه الأحاديث ليست بالقوية ولو أنها في الأحكام لم يكن شيء منها
 حجة وقال الحافظ في الفتح متعقب المان قال أنه لم يصل على غير النجاشي قال وكأنه لم يثبت
 عنده قصة معاوية بن معاوية الليثي وقد ذكر في ترجمته في الصحابة أن خبره قوي بالنظر
 إلى مجموع طرقه انتهى وقال الذهبي لا نعلم في الصحابة معاوية بن معاوية وكذلك تكلم
 فيه البخاري وقال ابن القيم لا يصح حديث صلواته صلى الله عليه وآله وسلم على معاوية بن
 معاوية لأن في أسناده العلامة بن يزيد قال ابن المديني كان يضع الحديث وقال النووي
 مجيبا على من قال بأن ذلك خاص بالنجاشي أنه لو فتح باب هذا الخصوص لافسد كثير من
 ظواهر الشرع مع أنه لو كان شيء مما ذكره لتوفرت الدواعي إلى نقله وقال ابن العربي
 قال المالكية ليس ذلك اللهم قلنا وما عمل به محمد تعمل به أمته يعني لأن الأصل عدم

التحريم فضعف ولو صح حمل على ما يتضح حراما قال المهلب فيه أي في حديث الباب دلالة على أن النهي من الشارع على
 درجات وروى الطبري عن أم عطية قالت لما دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة جمع النساء في بيت ثم بعث
 المناعمة فقال في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمكن بعثي لا يبعثن على أن لا تسرقن وفي آخره وأمرنا أن نخرج
 في العداوات ونمنا أن نخرج في جنازة قال في الفتح وهذا يدل على أن رواية أم عطية الأولى من مرسل الصحابة
 (عن أم حبيبة) ليلة أم المؤمنين (زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قالت سمعت رسول الله صلى الله

نحوه) وآله (وسلم يقول لا يصلح لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) نفي بمعنى النهي على سبيل التأكيد وهو من خطاب التثنية لأن المؤمن هو الذي ينتفع بخطاب الشارع وينقاد له فهذا الوصف لنا كيد التحريم لما يقتضيه سياقه ومفهوماً أن خلافه منافي للإيمان أن (تحد) بضم أوله وكسر ثانيه (على ميت فوق ثلاث) أي ثلاث ليال كجاء مصرحاً به في رواية والوصف بالإيمان فيه إشعار بالتعليل فإن من آمن بالله ولقائه لا يجترئ على مثله من العقاب قال ابن بطال الأحاديث امتناع المرأة لموتها عنها زوجها من الزينة كلها من لباس وطيب ٢٨٦ وغيرهما كل ما كان من دواحي الجماع وأباح الشارع للمرأة أن تحد

على غير الزوج ثلاثة أيام لما يغلب عليها من لوعة الحزن ويهجم من ألم الوجد من غير وجوب لاتفاقهم على أن الزوج لو طأها بالجماع لم يصل لها منه في تلك الحال (ألا على زوج) فإنها تحد عليه وجوباً بالاجماع على إرادته (أربعة أشهر وعشر) من الأيام بليالها سواء في ذلك الصغيرة والكبيرة والمندخول بها وذات الأقراء وغيرهما كذا الذميمة وتقييد المرأة في الحديث بالإيمان بالله واليوم الآخر جرى على الغالب فإن الذميمة كذلك ومثلها فيما يظهر المعاهدة والمستأمنة وهذا مذهب الشافعية والجمهور وقال أبو حنيفة وغيره من الكوفيين وأبو ثور وبه من المالكية لا يجب على الزوجة الكتابة بل يختص بالمسئلة لقوله تؤمن إلى آخره وقد خاف أبو حنيفة قاعدته في إنكاره المفاهيم وكذا التقييد بأربعة أشهر وعشر خرج على غالب المعتزلات والأفاخامل بالوضع وعليها الأحاديث سواء

الخصوص قالوا طويت له الأرض واحضرت الجنازة بين يديه فلما ان رثا عليه لفاد وان نبينا لأهل لذلك ولكن لا تقولوا إلا ما روينا ولا تختاروا أحداً من عند أنفسكم ولا تحددوا إلا بالثبوتات ودعوا الضعاف فانه سبيل اتلاف إلى ما ليس له تلاف وقال الكرماني قولهم دفع الجباب عنه ممنوع ولئن سلما فكان غائباً عن الصحابة الذين صلوا عليه مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم والحاصل أنه لم يأت المانعون من الصلاة على الغائب بشيء يعتد به سوى الاعتذار بأن ذلك مختص بمن كان في أرض لا يصلي عليه فيها وهو أيضاً جود على قصة التباشير بدفعه الأثر والنظر وعن ابن عباس قال انتهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى قبر رطب فصلى عليه وصفاً خلقه وكبراً ربهما وعن أبي هريرة أن امرأة سوداء كانت تقيم المسجد أو شاباً فقد هارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأل عنها وأعلمه فقالوا مات قال أفلا أدنوني قال فكانت مغمورة وأمرها وأمره فقال دلوني على قبره فدلوه فصلى عليها ثم قال إن هذه القبور مملوكة ظلمة على أهلها وإن الله ينورها لهم بصلاتي عليهم متفق عليهم ما وليس للبخاري أن هذه القبور مملوكة ظلمة إلى آخر الخبر وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر بعد شهر وعنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على ميت بعد ثلاث رواه الدارقطني وعن سعيد بن المسيب أن أم سعد ماتت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم غائب فلما قدم صلى عليها وقد مضى لذلك شهر رواه الترمذي حديث ابن عباس الآخر أخرجه الدارقطني في الرواية الأولى منه من طريق بشر بن آدم عن أبي عاصم عن سفيان الثوري عن الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس وآخرجه أيضاً البيهقي وأخرج الثانية من طريق سفيان عن الشيباني به ووقع في الأوسط للطبراني من طريق محمد بن الصباح الدوابي عن اسمعيل بن زكريا عن الشيباني به أنه صلى بعد دفنه بلياليتين وحديث سعيد بن المسيب أخرجه البيهقي قال الحفاظ وأسنداه مرسل صحيح وقد رواه البيهقي عن ابن عباس وفي أسنده سويد بن سعيد وفي الباب عن أبي هريرة عند الشافيين بخبر حديث الباب وعن أنس عند البزار نحوه وعن أبي أمامة بن سهل عند مالك في الموطأ نحوه أيضاً وعن زيد بن ثابت عند أحمد

قصر المدة أو طالت وهـ هذا الحديث هو العمدة في وجوب الأحاديث على الزوج الميت ولا خلاف والتسائي فيه في الجملة وإن اختلف في بعض فروعه والاجماع على الوجوب يكتفي به ورواه الثلاثة الأول مكيدون والرابع مدني وفيه الحديث والأخبار والمنع والاقول (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال مر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأمرأة تبكي عند قبر) قال في الفتح لم أقف على اسمها ولا اسم صاحب القبر وفي رواية لمسلم ما يشـ عرباً له ولدها وولدها تبيكي على صاحبها وصرح به في مرسل يحيى بن أبي كثير عند عبد الرزاق ولغزه قد أصيب بولدها وفي كتاب الأحكام من طريق آخر عن شعبة وعني

ثابت ان انسا قال لامرأته من اهلته تعرفين فلانة قالت نعم كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بها فذكر الحديث (فقال) لها يا امة الله هكذا في مستخرج أبي نعيم (انني الله) تعالى قال القرطبي انه كان في بكائهم ما قدر انهم من نوح او غيره ولهذا امرها بالتقوى قالت يؤيدها في مرسل يحيى بن ابي كثير المذكور فسمع منها ما يكره فوقف عليها وقال الطبري قوله انني الله توطئة لقوله (واصبري) كانه قيل لها خافي غضب الله ان لم تصبري ولا تجزعي ليحصل لك الثواب (قالت البك عني) هي من اسماء الافعال اي تخروا بعد (فانك لم تصب بمصيبتي) ومن وجه آخر عن شعبة بافظ ٢٨٧ فانك خلوت من مصيبتك كذا عند البخاري

في الاحكام ولا يبي يعلى من حديث ابي هريرة انها قالت يا عبد الله اني انا الحرثي الشكلي ولو كنت مصابا عذرتني خاطبته بذلك (و) الحال انما (لم تعرفه) اذ لو عرفته لم تقاطبه بذلك الخطاب (فقبل لها) وفي رواية عند البخاري في الاحكام فمر بها رجل فقال لها انه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت ما عرفته وفي رواية ابي يعلى من حديث ابي هريرة قال فهل تعرفينه قالت لا والله براني في الاوسط من طريق عطية عن ائس ان الذي سألها هو الفضل ابن العباس (انه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وزاد مسلم في روايته فاخذها مثل الموت اى من شدة الكرب الذي اصابها لما عرفت انه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخجلا منه ومهابة وانما انتبه عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه من نواضعه لم يكن يستمتع الناس ورائه اذا مشى كعادة الملوك والكبراء مع ما كانت

والنسائي يخبره ايضا عن أبي سعيد عند ابن ماجه وفي اسناده ابن لهيعة وعن عقبه بن عامر عند البخاري وعن عمران بن حصين عند الطبراني في الاوسط وعن ابن عمر عنده ايضا وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة عند النسائي وعن أبي قتادة عند البيهقي انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر البراء في رواية بعد شهر قال حرب الكرماني وفي الباب ايضا عن عامر بن ربيعة وعمادة وبريدة بن الحصيب قوله الى قبر طرب أي لم يمس ترابه لقرب وقت الدفن فيه قوله وكبر اربعين مرة ان المشروع في تكبير صلاة الجنائز اربع وسباني قوله ان امرأة سوداء سمهاها البيهقي أم محجن وذكر ابن مندة في الصحابة خرافا اسم امرأة سوداء كانت تقم المسجد فيمكن أن يكون اسمها خرافا كنيتم أم محجن قوله أو شابا هكذا وقع الشك في ألفاظ الحديث وفي حديث أبي هريرة قوله كانت تقم بضم القاف أي تجمع الغمامة وهي الكساء قوله ثم قال ان هذه القبور معلومة ظلمة الخ احتج بهذه الرواية من قال بعدم مشروعية الصلاة على القبر وهو الفخري ومالك وأبو حنيفة ولها دوية قالوا ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم وان الله ينور لها صلاتي عليهم يدل على أن ذلك من خصائصه وتعب ذلك ابن حبان فقال في ترك انكاره صلى الله عليه وآله وسلم على من صلى معه على القبر بيان جواز ذلك لغيره وانما ليس من خصائصه وتعب هذا التعقب بأن الذي يقع بالتعب لا ينتمض دليلا لاصالة ومن جملة ما أجاب به الجمهور عن هذه الزيادة انها مدرجة في هذا الاسناد وهي من مراسيل ثابت بين ذلك غير واحد من أصحاب حماد بن زيد قال الحافظ وقد اوضحت ذلك لا بد لانه في كتابه ان المدرج قال البيهقي يغلب على الظن ان هذه الزيادة من مراسيل بل ثابت كما قال أحمد انتهى وقد عرفت غير مرة أن الاختصاص لا يثبت الابدال ويجوز كون الله ينور القبر وبصلاته صلى الله عليه وآله وسلم على أهلها لا ينفي مشروعية الصلاة على القبر لغيره لاسيما بعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم ما رواه كبار أئمة في أصلي وهذا باعتبار من كان قد صلى عليه قبل الدفن وأما من لم يصل عليه ففرض الصلاة عليه الثابت بالدلالة واجتماع الامة باق وجعل الدفن مسقطا لهذا الفرض محتاج الى دليل وقد قال بشرعية الصلاة على القبر الجمهور كما قال ابن المنذرية قال الناصر من أهل البيت وقد استدلل بحديث الباب على رد قول من

فيه من شاعل الوجد والبكا (قالت ياب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال في الفتح في رواية في الاحكام بوابا بالافراد قال الطبري فائدة هذه الجملة انه لما قيل لها انه النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعشرت خوفا وهيبة في نفسها فتصورت انه مثل الملوك له حاجب وبواب يمنع الناس من الوصول اليه فوجدت الامر بخلاف ما تصورته (فقلت) معذرة مما سبق منها حيث قالت البك عني (لم أعرفك) فاعذرتني من تلك الردة وخشوتني (فقال) لها صلى الله عليه وآله وسلم (انما الصبر) اليكامل (عند الصدمة الاولى) الواردة على التلب في رواية الاحكام عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نافع عن عمار بن ياسر قال الطبري

هذا على ما يوجب الحجة كقوله قال إلهادي الاعتدال ذرافان من سميت أن لا أغضب الله وانظرى الى تقويةك من نفسك
 الجزيل من الثواب بالجزع وعدم الصبر أول خفاة المصيبة فافتقر لها صلى الله عليه وآله وسلم تلك الحقوة لصدورها منها
 في حال مصيبتها وعدم معرفتها وبين لها أن حق هذا الصبر أن يكون في أول الحال فهو الذي يقرب عليه الثواب بخلاف
 ما بعد ذلك فإنه على طول الأيام يسلك ما يقع الكثير من أهل لمصائب بخلاف أول وقوع المصيبة فإنه يصدم القلب بفتنة وقد قيل
 إن المرء لا يقرب على المصيبة لأنها ليست من صنعته وإنما يؤثر على حسن نيته ويجعل صبره قال ابن بطال أراد

أن لا يتسمع عليه مصيبة الهلاك
 وقد لا يبر وفي مرسل يحيى
 ابن أبي كثير فقال اذهب
 إليه أن فاعلم الصبر عند السدنة
 الأولى وزاد عهد الرزاق فيه من
 هرسل الحسن والعبرة لا يملكها
 ابن آدم في رواية أبي هريرة
 فقالت أنا صبر أنا صبر بمطابقة
 الحديث للترجمة نزلت من
 حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 لم يمه الرأى المذكورة عن زيارة قبر
 بهما وإنما أمرها بالصبر والتقوى
 لما رأى من جوعها فدل على
 الجواز واستدل به على زيارة
 القبور سواء كان الزائر رجلا
 أو امرأة وسواء كان المزمور مسلما
 أو كافرا لعدم الاستئصال في ذلك
 قال النووي وبالجملة وأما قطع
 الجهور وقال صاحب الحاروى
 أى الماورى لا يجوز زيارة قبر
 الكافر وهو غلط انتهى وجبة
 الماورى قوله تعالى ولا تقم على
 قبره وفى الاستدلال بذلك نظر
 لا يحنى وبالجملة فيستحب زيارة
 قبره بالأساليب للرجال الحديث
 من كنت نعمة بكم عن زيارة

فصل فقال صلى على قبر من لم يكن قد صلى عليه قبل الدفن لامن كان قد صلى عليه لان
 القصة وادت فيمن قد صلى عليه والمفصل هو بعض المانعين الذين تقدم ذكرهم
 واختلفوا في أمدة ذلك فقيده بعضهم الى شهر وقيل ما لم يبل الجسد وقيل يجوز أبدا وقيل
 الى اليوم الثالث وقيل الى أن يترب ومن جملة ما اعتد به المانعون من الصلاة على القبر
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما نزل ذلك حيث صلى من ليس بأولى بالصلاة مع
 إمكان صلاة الأولى وهذا فعل لا ترد عنه هذه السنة لاسيما مع ما تقدم من صلته صلى الله
 عليه وآله وسلم على البراء بن معرور مع أنه مات والنبي صلى الله عليه وآله وسلم غائب في مكة
 قبل الهجرة وكان ذلك بعد موته بشهر وعلى أم سعد وكار أيضا عند موتها غائبا وعلى
 غيرهما

(باب فضل الصلاة على الميت وما يرجى له بكثرته بالجمع)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد الجنائز حتى يصلى
 عليها فله قبر اطو ومن شهد حتى تدفن فله قبر اطو من قبل وما القبر اطو من قبل الجليل
 العظيم منه في عليه ولا جوده سلم حتى توضع في اللحد يدل تدفن وفيه دليل فضيلة اللحد
 على التلق) وفى الباب عن عائشة عند البخارى وعن قوبان عند مسلم وعن عبد الله بن
 مغفل عند النسائى وعن أبي سعيد عند أحمد وعن ابن مسعود عند أبي عوانة قال الحافظ
 وأسانيد هذه صحاح وعن أبي بن كعب عند ابن ماجه وعن ابن مسعود عند البيهقى فى
 الشعب وأبي عوانة وعن أنس عند الطبرانى فى الأوسط وعن واثله بن الاسقع عند ابن
 عدى وعن حفصة عند حميد بن زنجويه فى فضائل الاعمال قال الحافظ وفى كل من أسانيد
 هؤلاء الخمسة ضعف قوله من شهد فى رواية للبخارى من شيع وفى أخرى له من تسبع وفى
 رواية لمسلم مخرج مع جنازة من يدعى ثم تبعها حتى تدفن فيمنعنى أن تكون هذه الرواية
 مقبولة بقية الروايات فالتشيع والشهادة والاتباع يعتبر فى كونها محمولة لا لاجر
 المذكور فى الحديث أن يكون ابتداء الحضور من بيت الميت وبدل على ذلك ما وقع فى
 رواية لابي هريرة عند البخارى باللفظ من أهلها وما عند أحمد من حديث أبي سعيد الخدرى
 باللفظ فشى معهما من أهلها ومقتضاه ان القبر اطمح من بن حضر من أول الامر الى

القبور غزروها فانها تذكر الاخرة وسئل مالك عن زيارة القبور فقال قد كان ثمى عنه ثم اذن انقضاء

فيه فلو فعل ذلك انسان ولم يقل الاخير الم اربذلك بأسا وعن طاوس كانوا يستحبون ان لا يقرعوا عن الميت سبعه أيام
 لانهم يفتنون ويحاسبون في قلوبهم سبعه أيام وتذكر للنساء بالجزعهن وأما حديث أبي هريرة المروى عند الترمذى وقال
 حسن صحيح لعن الله زوارات القبر ومعمول على ما اذا كانت زيارتهن للتعديد والبكاء والنوح على ما جرت به عادتهن
 وقال الزرطى حمل بعضهم حديث الترمذى فى المنع على من تسكن الزياره لان زيارات الامم بالغة انتهى ولو قيل بالحرمه

في حقهم في هذا الزمان لاسيما نساء مصر لما بعد لما في خروجهم من القسار ولا يكره لهم زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل تندب ويغني كما قال ابن الرقعة والقسمولى ان تكون قبور سائر الانبياء والاولياء كذلك قاله القسطلاني وقال في الفتح وفي هذا الحديث ما كان فيه صلى الله عليه وآله وسلم من التواضع والرفق بالجاهل ومسامحة المصاب وقبول اعتذاره وملازمة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفيه ان القاضي لا يغني له ان يتخذ من يحجبه عن حوائج الناس وان من امر معروف يغني له ان يقبل ولو لم يعرف الامر وفيه ان ٢٨٩ الجزع من المنهيات لامرء لها بالثقة وى

مقرونا بالصبر وفيه الترغيب في احتمال الاذى عند بذل النصيحة ونشر الموعدة وان المواجهة بالخطاب اذا لم تصادف المنوى لأثرها انتهى وفي الحديث التهديد والعنة والقول وأخرجه أيضا في الجنائز والاحكام ومسلم في الجنائز وكذلك أبو داود والترمذي والنسائي (عن اسامة بن زيد رضى الله عنهما قال أرسلت ابنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليه) هي زينب كما عند ابن أبي شعبة وابن بشكوال (ان ابنا لى قبض) أى فى حال القبض ومعالجة الروح فاطلق القبض مجازا باعتبارانه فى حالة كماله التزع قبل الابن هو على بن أبي العاص بن الربيع كذا كتب الديماطى بخطه فى الحاشية وفيه نظر لانه لم يقع مسمى فى شئ من طرق هذا الحديث وذكر الزبير بن بكار وغيره من أهل العلم ان عليا عاش حتى ناهز الحلم وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أرفده على راحلته يوم الفتح

انقضاء الصلاة وبذلك جزم الطبري قال الحافظ والذي يظهر لي ان القبر لا يحصل لمن صلى فقط لان كل ما قبل الصلاة وسيلة اليها لكن يكون قبره من صلى فقط دون قبره من صلى وسلي واستدل بمسألة مسلم بلفظ من صلى على جنازة ولم يتبعها فله قبره وما عند أحمد عن أبي هريرة ومن صلى ولم يتبع فله قبره فدل على أن الصلاة تحصل القبر وان لم يقع اتباع قال ويمكن أن يجعل الاتباع هنا على ما بعد الصلاة انتهى وهكذا الخلاف في قبره الدفن هل يحصل بمجرد الدفن من دون اتباع أو لابد منه قوله حتى يصلى عليها قال في الفتح اللام لا كثر مقتوحة وفي بعض الروايات بكسر هاء رواية الفتح محمولة عليها فان حصول القبر لا متوقف على وجود الصلاة من الذي يحصل له انتهى قال ابن المنبر ان القبر لا يحصل الا لمن اتبع وصلى أو اتبع وشيع وحضر الدفن لان من اتبع مثله لا وشيع ثم انصرف بغير صلاة وذلك لان الاتباع انما هو وسيلة لاحد مقصودين اما الصلاة واما الدفن فاذا تجردت الوسيلة عن المقصد لم يحصل المترتب على المقصود وان كان يتبرجى أن يحصل لذلك فضل ما يحتسب وقد روى عبد بن منصور عن مجاهد أنه قال اتباع الجنائز افضل النوافل وفي رواية عبد الرزاق عنه اتباع الجنائز افضل من صلاة التطوع قوله فله قبره بكسر القاف قال فى الفتح قال الجوهري القبر ايط نصف دانق قال والدانق سدس الدرهم فهو على هذا نصف سدس الدرهم كما قال ابن عقيل وذكر القبر ايط تقريرا لاقههم لما كان الانسان يعرف القبر ايط ويعمل العمل فى مقابله فضر به المثل بما يعلم ثم لما كان مقدار القبر ايط المتعارف خفيرا تبه على عظم القبر ايط الحاصل لمن فعل ذلك فقال مثل أحد كما فى بعض الروايات وفى أخرى أصغرهما مثل أحد وفى حديث الباب مثل الجبلين العظيمين قوله ومن شهدا حتى تدفن ظاهره أن حصول القبر ايط متوقف على فراغ الدفن وهو أصح الواجهه عند الشافعية وغيرهم وقيل يحصل بمجرد الوضع فى اللحد وقيل عند انتهاء الدفن قبل اهالة التراب وقد وردت الاخبار بكل ذلك فعند مسلم حتى يفرغ منها وعند غيره فى أخرى حتى يوضع فى اللحد وعند غيره أيضا حتى يوضع فى القبر وعند أحمد حتى يقضى قضاؤها وعند الترمذى حتى يقضى دفنها وعند أبي عوانة حتى يسوى عليها أى التراب وقيل يحصل القبر ايط بكل من ذلك ولكن يتفاوت الظاهر أنها تحمل الروايات المطلقة

فلا يقال فيه صبي عرفا وان جاز من حيث اللغة أو هو عبد الله بن عثمان من رقية بنته صلى الله عليه وآله وسلم لما رواه البلاذرى فى الانساب املما توفي وضعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى حجره وقال انما يرحم الله من عباده الرءاء أو هو محسن لما روى البزار فى مسنده عن أبي هريرة قال نقل ابن لفاطمة رضى الله عنها فبعثت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر نحو حديث الباب قال فى الفتح وفيه من اربعة سعد بن عباد فى البكاء فعلى هذا فالابن المذكور محسن بن على وقد اتفق أهل العلم بالاخبار انه مات صغيرا فى حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهذا أولى بأن يفسر به الابن

ان ثبت ان القصة كانت لصبي ولم يثبت ان المرسله زينب اتمت أوهى امانه بنت زينب لابي العاص لما عند احمد بن أبي معاوية بسند البخاري وصوبه الحافظ ابن حجر وأجاب عما استشكل من قوله قبض مع كون امامه عاشت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى تزوجها علي بن أبي طالب وقتل عنها بان الظاهر ان الله أكرم نبيه صلى الله عليه وآله وسلم لما سلم لأمير ربه وصبر الله ولم يهلك مع ذلك عينيه من أرحمة والشفقة بان عاقبته ائنته خلصت من تلك الشدة وعاشت تلك المدة وقال العيني الصواب قول من قال ان أبي أي بالتذكير ٢٩٠ لا يبق بالتأنيث كما نص عليه في حديث الباب وجع البرماوى بين

ذلك باحتمال تعدد الواقعة في بنت واحدة أو بنتين أرسلت زينب في علي أو امامه أو ورقية في عبد الله بن عثمان أو فاطمة في ابنها محسن بن علي (فأثمتنا فارسل) صلى الله عليه وآله وسلم (يقري) عليها (السلام) ويقول ان الله ما أخذوا ما أعطى) أى الذى أراد ان يأخذه هو الذى كان أعطاه فان أخذه أخذ ما هو له فلا ينبغي الجزع لان مستودع الامانة لا ينبغي له ان يجزع اذا استعبدت منه أو المراد بالاعطاء الحباة لمن بقي بعد الموت أو نوابهم على المصيبة أو ما هو أعم من ذلك وقدم الأخذ على الاعطاء وان كان متأخرا في الواقع لان المقام يقتضيه ولفظ مافى الموضعين مصدرية أى ان الله الأخذ والاعطاء أو موصولة والعائد محذوف للدلالة على العموم فيدخل فيه أخذ الولد واعطائه وغيرهما (وكل عنده) أى وكل من الأخذ والاعطاء أو من الانفس أو ما هو أعم من ذلك عند الله أى فى عله فهو من

عن القراع من الدفن وتسوية التراب بالمقيدة بهم ما قوله مثل الجليلين في رواية مثل أحد وفي رواية للنسائي كل واحد منهما أعظم من أحد وعند مسلم أصغرهما مثل أحد وعند ابن عدى أثقل من أحد فافادت هذه الرواية بيان وجه التمثيل بجبل أحد وان المراد به زنة الثواب المترتب على ذلك قوله حتى توضع في الجحش استدلال به المصنف على أن اللحد أفضل من الشق وسبق الكلام على ذلك (وعن مالك بن هبيرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من مؤمن يموت فيصل عليه أمة من المسلمين يبلغون أن يكونوا ثلاثة صفوف الا غفر له فكان مالك بن هبيرة يصرى اذا قل أهل الجساسة أن يجعلهم ثلاثة صفوف رواه النسائي * وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما من ميت يصل عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون له الا شفعوا فيه رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه * وعن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من رجل يموت فيقوم على جنازته أربعة رجال لا يشركون بالله شيئا الا شفعهم الله فيه رواه أحمد ومسلم وابوداود * وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مسلم يموت فيشهد له أربعة ابيات من بيرانه الاذن الا قال الله تعالى قد قبلت عليهم فيه وغفرت له ما لا يعلمون رواه أحمد حديث مالك بن هبيرة في اسناده محمد بن اسحق رواه عن يزيد بن ابي حبيب عن مرثد عن مالك وفيه مقال معروف اذا عنن وقد حسن الحديث الترمذي وقال رواه غير واحد عن محمد بن اسحق وروى ابراهيم بن سعد عن محمد بن اسحق هذا الحديث وأدخل بين مرثد ومالك بن هبيرة رجلا ورواية هؤلاء أصح عندنا قال وفي الباب عن عائشة وام حبيبة وابي هريرة ثم ذكر حديث عائشة بنحو اللفظ الذى ذكره المصنف من طريق ابن ابي عمر عن عبد الوهاب الثقفي عن ايوب وعن احمد بن محمد بن منيع وعلى بن حجر عن اسمعيل بن ابراهيم عن ايوب عن ابي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة ثم قال حسن صحيح وقد وثقه بعضهم برفعه قال النووى من رفته ثقة وزيادة الثقة مقبولة وحديث ابن عباس أخرجه ايضا ابن ماجه وحديث أنس أخرجه ايضا ابن حبان والحاكم من طريق جاد بن سلمة عن ثابت عن أنس من فوعا ولا احمد من حديث ابي هريرة نحوه وقال ثلاثة بدل أربعة وفي اسناده رجل

مجازا الملازمة (باجل) والاجل يطلق على الجزء الاخير وعلى مجموع العمر (مسمى) أى معلوم مقدرمو أجل لم (فلتصبر ولتحتسب) أى تنوى بصبرها طالب الثواب من ربه ليحسب لها ذلك من عملها الصالح (فارسلت اليه) صلى الله عليه وآله وسلم حال كونه (تقسم عليه اما تبنيها) وفي رواية انها راجعته مرتين (فقام) وانما قام في ثالث مرة وكانها الت عليه في ذلك دفعا لما ينظمه بعض أهل الجهل انها قصة المكاة عندها والهمها الله تعالى ان حضور نبيه عندها يدفع عنها ما هي فيه من الالم ببركة دعائه وحضوره فحقق الله ظنها والظاهر انه امتنع أو لا مبالغة في اظهار التسليم لربه أو يبين الجواز في ان من

دعى لمثل ذلك ليجب عليه الاجابة بخلاف الوجهة مثلا (ومعه) وفي رواية فقام وقام معه رجال (سعد بن عباد ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وزيد بن ثابت ورجال) آخرون ذكر منهم في غير هذه الرواية عباد بن الصامت وأسامة راوى الحديث ثم شوا الى أن دخلوا بيتها (فرفع الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصبي) أو الصبية وفي رواية جاد دفع بالمال وبين شعبة في روايته أنه وضع في حجره صلى الله عليه وآله وسلم (ونفسه تتقفع) بتأمين أي تضطرب وتضرب أي كلما صار الى حاله لم يلبث أن ينقل الى أخرى اقرب منه من الموت (قال حسبه انه قال كأنه اشن) بفتح المجهمة ٢٩١ وتشديد النون قرية خلقة يابسة وجرم

به في رواية جاد ولفظه ونفسه تتقفع كأنه اشن والقعقة حكاية صوت الشيء اليابس اذا حرك فعلى الرواية الثانية شبه البعد بالخلد اليابس الخلق ومركبة الروح فيه بما يطرح في الخلد من حصاة ونحوها وأما الرواية الاولى فكأنه شبه النفس بنفس الخلد وهو أبلغ في الإشارة الى شدة الضعف وذلك أظهر في التشبيه (ففاضت عيناه) صلى الله عليه وآله وسلم بالبكاء وهذا موضع الترجمة لان البكاء العارى عن النوح لا يؤخذ به الباكى ولا الميت (فقال سعد) هو ابن عباد (يارسول الله ما هذا) وفي رواية عبد الواحد قال سعد تبكى وزاد أبو نعيم في مستخرجه وتهي عن البكاء (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هذه) أى الدمعة التى تراها من حزن القلب بغير تعد ولا استدعاء لامواخذة عليها وانما المنهى عنه الجزع وعدم الصبر (رجعة جعلها الله تعالى) فى قلوب عباده

لم يسم له شاهد من مرسل بشير بن كعب أخرجه أبو مسلم الكجى قوله يبلغون ان يكونوا ثلاثة صفوف فيه دابل على ان من صلى عليه ثلاثة صفوف من المسابن غفر له وأقل ما يسمى صفارجلان ولا حدلا كثره قوله يبلغون مائة فيه استحباب تكثير جماعة الجنائز ويطلب بلوغهم الى هذا العدد الذى يكون من موجبات الفوز وقد قيد ذلك بأمرين الاول ان يكونوا شافعين فيه أى مخلصين له الدهاء سائلين له المغفرة الثانى ان يكونوا مسلمين ليس فيهم من يشرك بالله شيئا كما فى حديث ابن عباس قال القاضى قيل هذه الاحاديث خرجت اجوبة لسائلين سألوها عن ذلك فاجاب كل واحد عن سؤاله قال النووى ويحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بقبول شفاعته مائة فأخبر به ثم بقبول شفاعته أربعين فأخبر به ثم ثلاثة صفوف وان قل عدد هم فأخبر به قال ويحتمل أيضا ان يقال هذا مفهوم عدد ولا يمتنع به جماهير الاصوليين فلا يلزم من الاخبار عن قبول شفاعته مائة منع قبول ما دون ذلك وكذا فى الاربعين مع ثلاثة صفوف وحينئذ كل الاحاديث معمولة بها وتحصل الشفاعه باقى الامر من ثلاثة صفوف وأربعين قوله أربعين أربعين ليس عند ابن حبان والحاكم لفظا بيات وفيه ان شهادة أربعين من جيران الميت من موجبات مغفرة الله تعالى له ويؤيد ذلك ما أخرجه البخارى وغيره عن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اعلموا مسلم شهد له أربعين بخبر أدخله الله الجنة فقلنا وثلاثة قال وثلاثة فقلنا واثنان قال واثنان ثم نسأله عن الواحد قال الزين بن المنير انما يسأله عمر عن الواحد استبعادا منه ان يكتبنى فى مثل هذا المقام العظيم باقى من النصاب قال الداودى المعتبر فى ذلك شهادة أهل الفضل والصدق لا الفسقة لانهم قد يفتنون على من يكون مثلهم ولا من يمينه وبين الميت عداوة لان شهادة العدو لا تقبل وقد أخرج الشيخان وغيرهم من حديث أنس قال مر بجنازة فأتوا عليها خيرا فقال وجبت ثم مر بأخرى فأتوا عليها شرا فقال وجبت فقال عمر ما وجبت قال هذا أثبتتم عليه خيرا فوجب له الجنة وهذا أثبتتم عليه شرا فوجب له النار أثبت شهداء الله فى الارض هذا لفظ البخارى وفى مسلم وجبت وجبت ثلاثا فى الموضوعين قال النووى قال بعضهم معنى الحديث ان الشمام بالخير لمن أتى عليه أهل الفضل وكان ذلك مطابقا لواقع فهو من أهل الجنة فان كان غير مطابق فلا وكذا

وانما يرحم الله من عباده الرءاء جمع رحيم من صيغ المبالغة ومقتضاه ان رحمة تعالى تخص من انصف بالرحمة وتحقق بها بخلاف من فيه أدنى رحمة لكن ثبت فى حديث عبد الله بن عمرو عن داود وغيره الراحمون يرحمهم الرحمن والراحمون جمع راحم فيه دخل فيه كل من فيه أدنى رحمة وقد ذكرنا لوطى فى حكمة أسناد فعل الرحمة فى حديث الباب الى الله واسناده فى الحديث الثانى الى الرحمن بما حصله ان لفظ الجلالة دل على العظمة وقد عرف بالاستقراء انه حيث ورد يكون بالكلام مسوقا للتعظيم فلما ذكرها ناسب ذكر من كثرت رحمة وعظمت ليكون الكلام جاريا على نسق التعظيم بخلاف الحديث

الليلة انتهى وبقية ان في رواية ثابت عن أنس بن عبيد الجار وعنه في التاريخ ان رسول الله صلى الله عليه وآله دخل اليه فاحداه فابى الله فقتل
 عثمان ويحتمل ان يكون من ضمن المواتع والاحتجاج عثمان الى الوفاة ولم يكن يظن انها قوت تلك الليلة وليس في الحديث
 ما يقتضي انه واقع بعد موته بل ولا حين احتضارها والعلم عند الله تعالى (فقال أبو طهية) زيد بن سهل الانصاري (ابا) لم
 أقارص الليلة قبل والسري في ايثار أبي طهية على عثمان ان عثمان قد جامع بعض جواريه تلك الليلة فقتل النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم في منعه من النزول في قبر زوجته حيث لم يحبه انه اشتغل عنها ٢٩٣ تلك الليلة بذلك لكن يحتمل ما مر أيضا

(قال) صلى الله عليه وآله وسلم
 لا يطله (فانزل) قال (فقتل
 في قبرها) وفي الحديث جواز
 البكاء كما ترجم له البخاري
 وادخال الرجل المرأة قبرها
 لكون الرجل أقوى على ذلك
 من النساء واثار البعيد العهد
 عن الملائكة في مواراة الميت ولو
 كان امرأة على الاب والزوج
 وقيل انما أثره بذلك لانها
 كانت مسنعة وفيه نظر فان
 ظاهر السياق انه صلى الله عليه
 وآله وسلم اختاره لذلك لكونه
 لم يقع منه في تلك الليلة جماع
 وعلل بعضهم ذلك بأنه حينئذ
 لا يأمن ان يذكر الشيطان بما
 كان منه تلك الليلة وحكى عن
 ابن حبيب ان السري في ايثار أبي
 طهية على عثمان ان عثمان كان
 قد جامع بعض جواريه في تلك
 الليلة فمطأ في منعه من النزول
 في قبر زوجته بغير تصريح
 ووقع في رواية حماد المذكورة
 فلم يدخل عثمان القبر وفيه
 جواز الجلوس على شفير القبر
 عند الدفن واستدل به على

يتوجه النبي لوجوب حمل كلام الشارع على مقتضى اللغة العربية عند عدم وجود
 اصطلاح له يخالفه وقال في الفتح انما انتهى عما كان أهل الجاهلية يصنعونه وكانوا
 يرسلون من يعان بغيره موت الميت على أبواب الدور والاسواق وقال ابن المرباطان
 النبي الذي هو اعلام الناس بموت قريبهم مباح وان كان فيه ادخال الكبر
 والاصحاب على أهل البيت في تلك المفسدة مصلح لما يترتب على معرفته ذلك من المبادرة
 انهم ود جنازة وتبوية أجهم والصلاة عليه والدعاء له والاستغفار وتنفيذ وصاياه وما
 يترتب على ذلك من الاحكام انتهى ويستدل لجواز مجرد الاعلام بجديت أنس المذكور
 في الباب فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخير بقتل الثلاثة الامراء المقتولين هونة
 وقصتهم مشهورة وهم زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب وعبد الله بن رواحة ومجديت
 أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نعى للناس النجاشي في اليوم الذي مات فيه كما
 تقدم وقد بوب عليه البخاري باب الرجل ينهى الى أهل الميت بنفسه ومجديت أبي هريرة
 وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عند أن أخبر بموت السوداء أو لشاب الذي
 كان يقيم المسجد الاذ نتوني وقد تقدم وفي حديث ابن عباس ما منعكم ان تعلموني وقد
 بوب عليه البخاري باب الاذن بالجنازة ومجديت الحصين بن حووح وقد تقدم في باب
 المبادرة الى تجهيز الميت فهذه الاحاديث تدل على ان مجرد الاعلام بالموت لا يكون نعيًا
 محرما وان كان باعتبار اللغة مما يصدق عليه اسم النعي كما تقدم ويؤيد ذلك ما رواه
 سعيد بن منصور عن ابراهيم الغضبي وابن سيرين كما سلف وقال ابن العربي يؤخذ من
 مجموع الاحاديث ثلاث حالات الاولى اعلام الاهل والاصحاب وأهل الصلاح فهذه اسنة
 الثانية الدعوة لهم فاخرة بالكثرة فهذه امكروه الثالثة الاعلام بنوع آخر كالنباحة
 ونحو ذلك فهذا يحرم انتهى فالخاصل ان الاعلام للغسل والتكفين والصلاة والحمل
 والدفن مخصوص من عموم النبي لان اعلام من لا تتم هذه الامور الابه مما وقع الاجماع
 على فعله في زمس النبوة وما بعده وما جاز هذا المقدار فهو داخل تحت عموم النبي

(باب عدد تكبير صلاة الجنازة)*

(قد ثبت الاربع في رواية أبي هريرة وابن عباس وجابر* وعن عبد الرحمن بن أبي ابي قال
 كان زيد بن أرقم يكبر على جنازة ابا ربيعة او انه كبر خمساً على جنازة فسأله فقال كان

جواز البكاء بعد الموت وحكى ابن قدامة في المغني عن الشافعي انه يكره لحديث جابر بن عتيك في الموطأ ان فيه فاذا وجب
 فلا تسكين با كسبة يعنى اذا مات وهو محمول على الاولوية والمراد لا ترفع صوتهم بالبكاء يمكن ان يفارق بين الرجال والنساء في
 ذلك ان النساء قد يقضى بين البكاء الى ما يحسن من النوح لقله صبرهن واستدل به بعضهم على جواز الجلوس عليه مطلقا
 وفيه نظر وفيه فضيلة لعثمان لا يثارة الصدق وان كان فيه عليه غضاضة وفي الحديث التحديق والعنونة والقول
 وأخرجه البخاري أيضا في الجنازة (عن محمد بن جعفر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم ان الميت يعذب

يُحِبُّ بَكَاءَ أَهْلِهِ عَلَيْهِ) قَبْدَهُ يَعْصُ الْبِكَاءُ لِحُجْلِ عَلَى مَا فِيهِ نِاحَةٌ جَمَاعِينَ الْإِحَادِيثُ (فَبُلُغَ ذَلِكَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بَعْدَ مَوْتِ
عُمَرَ) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَلَمَّا مَاتَ عُمَرُ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ (فَقَالَتْ رَحِمَ اللَّهُ عُمَرَ) قَالَ الطَّبِيُّ هَذَا مِنْ آدَابِ الْحَسَنَةِ عَلَى مَنْوَالِ
قَوْلِهِ تَعَالَى عَقَّبَا اللَّهَ عَنْكَ لَمْ أَذَنْ لَهُمْ فَاسْتَغْرَبْتَ مِنْ عُمَرَ ذَلِكَ الْقَوْلُ لَجَعَلَتْ قَوْلَهَا هَذَا تَهْمِيدًا وَدَفْعًا لِلْمَا يُوحِشُ مِنْ نَسَبَتِهِ إِلَى
الْخَطَا (وَاللَّهُ مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) (وَسَلَّمَ) إِنَّ اللَّهَ لَيُعَذِّبُ الْمُؤْمِنَ بِبِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ) يَحْتَقِلُ جُزْمُهَا بِذَلِكَ لِكُونِهَا
سَمِعَتْ صَرِيحًا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ٢٩٤ اخْتِصَاصُ الْعَذَابِ بِالْكَافِرِ أَوْ فَهَمَتْ ذَلِكَ مِنَ الْقِرَاطِ (لَكِنْ رَسُولُ

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَكْبُرُ هَارِوَاهُ الْجَمَاعَةُ الْإِلْبَخَارِيُّ) حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ
وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ تَقْدِيمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْغَائِبِ وَمِمَّا رَوَى الْأَرْبَعُ كَمَا قَالَ الْبَيْهَقِيُّ عَقِبَهُ بْنُ
عَامِرٍ وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ وَزَيْدُ بْنُ نَابَتٍ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَرَوَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْأَسْتِذْكَارِ
مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ عَنْ أَبِيهِ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
يَكْبُرُ عَلَى الْجَنَازَةِ أَرْبَعًا وَخَمْسًا وَسَبْعًا وَغَمًّا يَنَاقِصُ جَامِعُ مَوْتِ النَّبِائِيِّ فَخَرَجَ فَكَبَّرَ أَرْبَعًا ثُمَّ
نَبَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَرْبَعٍ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى وَكَذَا قَالَ الْقَاضِي
عِيَّاضٌ وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا صَلَواتُ عَلَى مَوْتَاكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ
وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالذِّي وَالْأَمِيرِ أَرْبَعًا فِي إِسْنَادِهِ عُمَرُ بْنُ هِشَامٍ الْبَيْهَقِيُّ وَتَقَرَّبَهُ عَنْ
ابْنِ لَهْيَعَةَ وَآلِي مَشْرِوعِيَّةِ الْأَرْبَعِ التَّكْبِيرَاتِ فِي الْجَنَازَةِ ذَهَبَ الْجَمُورُ قَالَ التِّرْمِذِيُّ
الْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ يَرُونَ
التَّكْبِيرَ عَلَى الْجَنَازَةِ أَرْبَعًا تَكْبِيرَاتٍ وَهُوَ قَوْلُ سَفِيَّانِ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَابْنِ
الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَاسْتَحَقَّ أَنْتَهَى وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ ذَهَبَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ
التَّكْبِيرَ أَرْبَعٌ أَنْتَهَى وَقَدْ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي ذَلِكَ فَرَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ أَوْقَمٍ أَنَّهُ كَانَ يَكْبُرُ
خَمْسًا كَمَا فِي حَدِيثِ الْبَابِ وَرَوَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى جَنَازَةِ رَجُلٍ مِنْ
بَنِي أَسَدٍ فَكَبَّرَ خَمْسًا وَرَوَى أَيْضًا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ كَانَ يَكْبُرُ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ سِتًّا
وَعَلَى الْعَجَابَةِ خَمْسًا وَعَلَى سَائِرِ النَّاسِ أَرْبَعًا وَرَوَى ذَلِكَ أَيْضًا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالطَّحَاوِيُّ
وَالدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ عَنْهُ وَرَوَى ابْنُ الْمُنْذِرِ أَيْضًا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَبَّرَ
عَلَى جَنَازَةِ ثَلَاثًا قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ اخْتَلَفَتْ الْعَجَابَةُ فِي ذَلِكَ مِنْ ثَلَاثِ تَكْبِيرَاتٍ إِلَى
تِسْعٍ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَانْفِصَادُ الْأَجَاعِ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى أَرْبَعٍ وَأَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ وَأَهْلُ الْفَتَاوَى
بِالْأَمْصَارِ عَلَى أَرْبَعٍ عَلَى مَا جَاءَ فِي الْإِحَادِيثِ الْعَصَاةِ وَمَا سَوَى ذَلِكَ عَنْهُمْ شَذُوذٌ لَا يَلْتَمِزُ
إِلَيْهِ وَقَالَ لَأَنْعَلِمَ أَحَدًا مِنْ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ يَخْمَسُ الْإِبْنَ أَبِي لَيْلَى وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْخَلْدِ
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عُمَرَ بْنِ هُرَيْرَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ يَقُولُ أَنَّ عُمَرَ قَالَ كُلُّ ذَلِكَ قَدْ كَانَ
أَرْبَعًا وَخَمْسًا فَاجْتَمَعْنَا عَلَى أَرْبَعٍ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَرَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ شُعْبَةَ
وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ كَانُوا يَكْبُرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعًا وَخَمْسًا وَسِتًّا وَسَبْعًا فَاجْتَمَعَ عُمَرُ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) قَالَ ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الْكَافِرُ عَذَابًا
يَكْبُرُ أَهْلَهُ عَلَيْهِ (وَقَالَتْ) فِي
تَأْيِيدِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ رَدِّ الْخَبَرِ
(حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ) أَيْ كَافِيكُمْ
أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى مِنْ
الْكِتَابِ الْعَزِيزِ (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ
وِزْرَ أُخْرَى) أَيْ لَا تَوَاضَعُ نَفْسٌ
بِذَنْبٍ غَيْرِهَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عِنْدَ
ذَلِكَ وَاللَّهُ هُوَ أَصْحَنُ وَأَبْكِي تَقْرِيرًا
لِنَفْيِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ عَنْ مَنْ أَنْ
الْمَيْتَ يَعْذِّبُ بِبِكَاءِ أَهْلِهِ وَذَلِكَ
أَنَّ بَكَاءَ الْإِنْسَانِ وَضَحْكُهُ وَحَزَنُهُ
وَسُرُورُهُ مِنَ اللَّهِ يَظْهَرُ فِيهِ
فَلَا أَثَرَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَعِنْدَ ذَلِكَ
سَكَتَ ابْنُ عَرَفٍ قَالَ ابْنُ أَبِي مَلِيكَةَ
وَاللَّهُ مَا قَالَ ابْنُ عَرِشٍ بَعْدَ ذَلِكَ
قَالَ الطَّبِيُّ وَغَيْرُهُ ظَهَرَتْ لِابْنِ
عُمَرَ الْحُجَّةُ فَسَكَتَ مَدْعُوكًا لَكِنْ
قَالَ الزُّبَيْرِيُّ بْنُ الْمُنْكَرِمِ سَكُونُهُ لَا يَدُلُّ
عَلَى الْأَذْعَانِ فَلَعَلَّهُ كَرِهَ الْجُمُودَ
وَقَالَ الْفَرُطِيُّ لَيْسَ سَكُونُهُ لَشَكِّ
طَرَأَ بَعْدَ مَا صَرَحَ بِرَفْعِ الْحَدِيثِ
وَلَكِنْ احْتَقِلَ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ
الْحَدِيثُ قَابِلًا لِلتَّأْوِيلِ وَلَمْ يَتَّعِنِ
لِحُجْلِ بِحَمْدِهِ عَلَيْهِ أَذْذَالًا وَكَانَ

الْمُحَاسَنُ لَا يَقْبَلُ الْمَعَارِفَ وَلَمْ تَتَّعِنِ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ حِينَئِذٍ وَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ فَهِمَ مِنْ اسْتِشْهَادِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَخَابِرُ
بِالْآيَةِ قَبُولُ رَوَايَتِهِ لِأَنَّهُ يَكُونُ بَكَاءُ الْحَيِّ عِلَامَةً لِذَلِكَ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الْكِرْمَانِيُّ
وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ الرِّوَايَةُ إِذَا ثَبَتَتْ لَمْ يَكُنْ فِي دَفْعِهَا سَبِيلٌ بِالظَّنِّ وَقَدْ رَوَاهُ عُمَرُ وَابْنُهِ وَلَيْسَ فِيهَا حَكْمٌ عَائِشَةُ مَا يَرْفَعُ رَوَايَتَهُ مَا
بَلَوَّازَانِ يَكُونُ الْخَبْرَانِ صَحِيحَيْنِ مَعَاوِلًا مَنَاقِفَةً بَيْنَهُمَا فَالْمَيْتُ لَمْ يَكُنْ مُتَقَدِّمًا مِنْ وَصِيَّتِهِ إِلَيْهِمْ بِوَقْتِ حَيَاتِهِ
يَكُنْ كَانَ ذَلِكَ مَشْهُورًا مِنْ مَذَاهِبِهِمْ وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي أَشْعَارِهِمْ كَقَوْلِ طَرَفَةَ بْنِ الْعَبْدِ

اذامت فانه ينفى عما أنا أهله * وشق على الجيب يا ابنة معبد وعلى ذلك حال الجهور قوله ان الميت لم يعذب ببيكاه أهله عليه
وبه قال الزنى و ابراهيم الحربي وآخرون من الشافعية وغيرهم فاذا لم يوص به الميت لم يعذب قال الرافعي والثاني تقول ذنب
الميت الامر بذلك فلا يختلف عذابه بامتنالههم وعدمه وأجيب بان الذنب على السبب يعظم بوجود المسبب وشاهد حديث
من سن سنة وسنة وقيل التعذيب نوبج الملائكة له بما يذبه أهله به كآروى أحمد من حديث أبي موسى مرفوعا الميت
يعذب ببيكاه الحى اذا قالت النساجة واعضاده وانصرهوا كاسياه جند الميت ٢٩٥ وقيل له أنت عضدها أنت ناصرها

أنت كاسيا وقال الشيخ أبو
حامد الاصم انه محمول على
الكافر وغيره من أصحاب
الذنب (عن عائشة رضى
الله عنهما) قالت مر النبي صلى
الله عليه وآله (وسلم على
يهودية يكي عليها أهلها فقال
انهم سيكون عليهم وانهم التعذب
في قبرها) بكفرها في حال بكاه
أهلها لا بسبب البكاه (عن
المغيرة) بن شعبة (رضى الله عنه
قال سمعت النبي صلى الله عليه
وآله (وسلم يقول ان كذبا على
ليس ككذب على أحد) غيرى
قال في الفتح معناه ان الكذب
على الغير قد ألف واستعمل
خطبه وليس الكذب عليه بالغا
مبلغ ذلك في السهولة واذا كان
دونه في السهولة فهو أشد منه
في الاثم وبهذا التقدير يندفع
اعتراض من أورد ان الذى
يدخل عليه الكاف أعلى
وكذلك لا يلزم من إثبات الوعيد
المذكور على الكذب عليه
ان يكون الكذب على غيره
مباحا بل يستدل على تحريم

فان خبر كل رجل منهم بما رأى في نفسه هم عمر على أربع تكبيرات وروى أيضا من
طريق ابراهيم النخعي انه قال اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيت أبي
مسعود فاجتمعوا على ان التكبير على الجنائز أربع وروى أيضا بسنده الى الشعبي قال
صلى ابن عمر على زيد بن عمر وأمه أم كلثوم بنت علي فكبر أربعاً وخلفه ابن عباس
والحسين بن علي وابن الحنفية قوله كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبرها استدلال
به من قال ان تكبير الجنائز خمس وقد حكاه في البحر عن العترة جميعا وأبو ذر وزيد بن
أرقم وحذيفة وابن عباس ومحمد بن الحنفية وابن أبي ليلى وحكاه في المبسوط عن أبي
يوسف وفي دعوى اجماع العترة نظر لان صاحب الكافي حكى عن زيد بن علي القول
بالأربع واستدلوا أيضا بحديث حذيفة الآتى وبما تقدم عن جماعة من الصحابة قالوا
والخمس زيادة يهتم قبولها لعدم منافاتها وأورد عليهم انه كان يلزمكم الاخذ بأكثر من
خمس لانهم زيادة وقد وردت كما أخرجه البيهقي عن أبي وائل وقد تقدم ورجح الجمهور ما
ذهبوا اليه من مشروعية الأربع عن رجحان أربعة الاول انها ثبتت من طريق جماعة من
الصحابة أكثر عددا ممن روى منهم الخمس الثاني انها في الصحيحين الثالث انه أجمع
على العمل بها الصحابة كما تقدم الرابع انها آخر ما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم كما
أخرج الحاكم من حديث ابن عباس بلفظ آخر ما كبر رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم على الجنائز أربع وفي اسناده القران بن سلمان وقال الحاكم بعد ذكر الحديث
ليس من شرط الكتاب ورواه أيضا البيهقي باسناد فيه النضر بن عبد الرحمن وهو
ضعيف وقد تردد به كما قال البيهقي قال الحافظ وروى هذا اللفظ من وجوه آخر
كاهل ضعيفة وقال الاثرم رواه محمد بن معاوية النيسابورى عن أبي الملقح عن ميمون
ابن مهران عن ابن عباس وقد سألت أحمد عنه فقال محمداً هذا روى أحاديث موضوعه
منها هذا واستعظمه وقال كان أبو الملقح أنقى لله وأصح حديثاً من ان يروى مثل
هذا وقال حرب عن أحمد هذا الحديث أصح ما رواه محمد بن زياد الطحمان وكان يضع
الحديث وقال ابن القيم قال أحمد هذا كذب ليس له أصل اه ورواه ابن الجوزى
في الناسخ والمنسوخ من طريق ابن شاهين عن ابن عمر وفي اسناده زافر بن الحرث عن أبي

الكذب على غيره بدليل آخر والفرق بينهما ما ان الكذب عليه نوع فاعله يجهل النار عليه مسكناً بخلاف الكذب على غيره
والله أعلم فانه (من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده) مسكنه (من النار) فهو أشد في الاثم من الكذب على غيره
لكونه مقتضياً شرعاً ما نابا الى يوم القيامة (سمعت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم يقول من نبح عليه يعذب بما نبح عليه)
أى بالنباحة قال العيني ما في هذه الرواية للمدة أى يعذب مدة النوح عليه ولا يقال ما ظرفية وفي تقديم المغيرة قبل محديثه
بغيره النوح ان الكذب عليه صلى الله عليه وآله وسلم أشد من الكذب على غيره اشارة الى ان الوعيد على ذلك ينعنه ان

يخبرنا بذلك في قوله في رواية الأربعة كوفيون وثمة التخصيص والقول والسماع في التوسيع في قوله كذا
 الترمذي (عن عبد الله بن مسعود) رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم ليس من أهل
 ستة وأطرى يقتنوا ولا من المهديين بهدينا وليس المراد آخر اسمه من الدين لأن المعاصي لا يكثر بها بعد أهل السنة فكيف يكفر
 بأصفا دخلها ولكن فائدة إرادته بهذا اللفظ المذابة في الردع عن الوقوع في حثل ذلك كما يقول الراسخون في الدين لا يفترون عليه
 لست منكم ولست مني أي ما أتت على ٢٩٦ طريقته فيمن سفيان الله كره الخوض في تأويله وقال ينبغي أن يثبت عنه

ليكون أوقع في النفوس وأبلغ
 في الزجر وقال ابن كثير النأويل
 الأولى يستلزم أن يكون التعبير
 التماسا ورد عن أمر وجودي
 وهذا أيضا في كلام الشارع
 عن الحلي عليه والاولى أن يقال
 المراد ان الواقع في ذلك يكون
 قد تعرض لان يجر ويعرض
 عنه فلا يختلط بجماعة السنة
 تأديا له على استصحابه حالة
 الجاهلية التي قصها الاسلام
 فهذا أولى من الحمل على
 ما يستفاد منه قد رزأ على القول
 الموجود وقيل المعنى ليس
 على ديننا الكامل أي انه خرج
 من فرع من فروع الدين وان
 كان معه أصله حكماء ابن العربي
 قال الحافظ ويظهر لي ان هذا
 التقى يقصره التبري الوارد في
 حديث أبي موسى قال برئ منه
 صلى الله عليه وآله وسلم وأصل
 البراءة الانفصال من الشيء فكأنه
 نوهه بان لا يدخله في شفاعته
 مثلا وقال المهلب قوله أنابري
 أي من فاعل ما ذكر وقت ذلك

الغلاء عن يونس بن مهران عن عثمان قال ابن بطونزي وحاشا لله غيره ولا بد فيه شيء في قوله
 الحارث بن أبي اسامة عن جعفر بن حمزة عن فريات بن العاقب عن ميمون بن مهران عن
 ابن عمر بنحوه ويحجب عن الأول من هذه المرحلات والتمسك منها بانه انما يجمع بينهما
 عند التعارض ولا تعارض بين الأربع والخمس لأن الخمس مستقلة على زيادة غير معارضة
 وعن الرابع بانه لم يثبت ولو ثبت لسكان غير ارفع للترافع لان اقتضاه على الرابع لا ينفى
 مشروعية الخمس بعد ثبوتها عنه وغاية ما فيه جواز الاصر بن نعم المريح الثالث أعني
 اجماع الصحابة على الرابع هو الذي يعول عليه في مثل هذا المقام ان صح والا كان الاخذ
 بالزيادة المواجهة من مخرج صحيح هو الرابع وفي المسئلة أقوال اخر منها ما روى عن أحمد
 ابن حنبل انه لا ينقص عن أربع ولا يزداد على سبع ومنها ما روى عن بكر بن عبد الله المزني
 انه لا ينقص عن ثلاث ولا يزداد على سبع ومنها ما روى عن ابن مسعود انه قال التكبير
 تسع وسبع وخمس وأربع وكبر ما كبر الامام روى ذلك جماعة ابن المنذر ومنها ما روى
 عن انس ان تكبيرا الجنائزة ثلاث كما روى عنه ابن المنذر انه قبله لان فلانا كبر ثلاثا فقال
 وهل التكبير الا ثلاث وروى عنه ابن أبي شبة انه كبر ثلاثا لم يزد عليها وروى عنه عبد
 الرزاق انه كبر على جنازة ثلاثا ثم انصرف فاسبغ فقالوا له يا أبا حمزة انك كبرت ثلاثا قال
 فصفو اصفه وافكبر الرابعة وروى عنه البخاري تعليقه فحذف ذلك وجمع بين الروايات عنه
 الحافظ بانه اما كان يرى الثلاث محزنة والاربع أكمل منها واما بان من أطلق عنه الثلاث
 لم يذكر الاولى لانها افتتاحت الصلاة (وعن حذيفة انه صلى على جازة فكبّر خمسا ثم التفت
 فقال ما نسب ولا وهت ولكن كبرت كما كبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جنازة
 فكبر بخسار واه أحمد وعن علي انه كبر على سهل بن حنيف ستا وقال انه ثم بددوا
 البخاري وعن الحكم بن عتيبة انه قال كانوا يكبرون على أهل بدر خمسا وستا وسبعا رواه
 سعيد في سننه) حديث حذيفة ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وفي اسناده يحيى
 ابن عبد الله البخاري وهو مشكك عليه والاثرا المذكور عن علي هو في البخاري باقظ انه
 كبر على سهل بن حنيف زاد البرقاني في مسخره - تاو كذا ذكر البخاري في تاريخه
 وسعيد بن منصور ورواه ابن أبي خيثمة من وجه آخر عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن

القول ولم يرد فيه عن الاسلام قات بينهما واسطة تعرف مما تقدم أول الكلام وهذا يدل على
 تحريم ما يأتي من شق الجيب وغيره وكان السبب في ذلك ما تضمنه ذلك من عدم الرضا بالقضاء فان وقع التصريح بالاستحلال
 مع العلم بالتصريح أو التمسك مثلا بما وقع فلا مانع من حمل النفي على الاخراج من الدين (من اطم الخلدود) تجميع خذ قال في
 العمدة وانما يجمع وان كان ليس للانسان الاخذ ان فقط باعتبار ارادة الجمع فيكون من مقابلة الجمع بالجمع واما على حد
 قوله تعالى وأطراف النوازل وقول العرب ثابت مقاربه وليس الامه فرق واحد قال في الفتح خص الخلد بذلك لكونه الغالب

والأفضر بنية الوجه داخل في ذلك (وشق الجيوب) جمع جيب من جابه أى قطعه قال تعالى وعمود الذين جابوا الصخر بالواد وهو ما يفتح من الثوب ليدخل فيه الرأس للبسه والمراد الكمال فتحه الى آخره وهى من علامات التسخط (ودها دعوى) أهل (الجاهلية) أى من الفحاحة ونحوها وكذا الندية والجاهلية هى زمان الفترة قبل الاسلام بان قال فى بكائه ما يقولون لا لا يجوز شرعا كواجبلاء وأعضاءه وكذا الدعاء بالويل والشبور وخص الجيب بالذ كفى الترجمة دون أخويه تنبيه على ان النقي الذى حاصله التبرى يقع بكل واحد من الثلاثة ولا يشترط فيه ٢٩٧ وقوعه معها ويؤيده رواية اسم بالفظ

مغفل يقال خسا وروى البيهقي عنه انه كبر على أبي قتادة سبعة احوال انه غلط لان ابا قتادة عاش بعد ذلك قال الحافظ وهذه له خبر قاذحة لانه قد قيل ان ابا قتادة مات في خلافة علي وهذا هو الراجح اهـ وقول الحكم بن عتيبة او رده الحافظ في التخصيص ولم يتكلم عليه وقد تقدم الخلاف في عدد التكبير وما هو الراجح وفي فـسـل على دليل على استحباب تخصيص من له فضيلة بالكثارة التكبير عليه وكذلك في رواية الحكم بن عتيبة عن السلف وقد تقدم من فعله صلى الله عليه وآله ولم يصلاته على حجرة ما يدل على ذلك

• (باب القراءة والصلاة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيها) •

(عن ابن عباس أنه صلى على جنازة فقرا بقائحة الكتاب وقال لتعاولا أنه من السنة ورواه

البحارى وأبو داود والترمذى وصححه والنسائى وقال فيبه فقه، أضافه الكتاب وورد

ووجهه فلما فرغ قال سنة وحق * وعن أبي امامة بن سهل انه اخبره رجل من اصحاب النبي

على الله عليه وآله وسلم ان السنة في الصلاة على الجنّة أن يكبر الامام ثم يقرأ بفاتحة

١. كتاب بهاء التكبيرية الاولى سر افى نفسه ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويخلص

لادعاء الجنازة في التكبيرات ولا يقرأ في شيء ممن ثم يـ - لم سرا في نفسه - واه الشايعي في

مسندہ وعن فضالہ بن ابی امیہ قال قرأ الذی صلی علی ابی بکر وعمر بفاتحة الکتاب رواہ

بخاری فی تاریخہ) حدیث ابن عباس أخرجه أيضا ابن حبان والعلامة كم وحدیث أبي

مما به من في اسـ نادى طرفي ولله قد قواه ليبي في عماره في المعركه من طريق

أما النساقي وعبد الرزاق قال في الفتح واستناده صحيح وإسناده فيه قول بعد التكملة ولا

فوله ثم بسم الله وأبى عنه أخرجه إمامكم فهو هارون في الباب عن ابن عباس حديث

آخر عند الترمذي وابن ماجه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقرأ على الجنازة بقافية

الكتاب وفي أسناده إبراهيم بن عثمان أبو شيبة الواسطي وهو ضعيف جدا وقال الترمذي

فألت أمر نارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أن نقر أعلى الحنازة ففألتحة الكتاب وفي

1000

١٨ قيل : الصدق (بأسطر) أي بالنصف (فقال لا) كفيك الثلث أو المشهور الثالث أو الثالث كل واحد والنصف على الإغراء أو بقوا مضى أي أعم

(أو) قال (كثير) بالثناء (انك أن تذر) أي تترك (ورثتك أغنياء) خبر من أن تذرهم عالة (ف)

اصدقة من أكف الناس أو يسألونهم بأكفهم ثم عطف على قوله أن تذر ما هو عليه لأنهم

وَأَمَّا أَنْ تَمْلِكَ لِنَفْسِكَ أَنْ تَقُولَ (إِلَّا أَمْرًا) مِنْبِئًا لِمَقْعَدِ جَدِّكَ

أوشق الجليوب أودع الخ ولان
شق الجليب أشدها فجمع ما فيه
من خسارة المال في غيره ووجهه
ورواؤه هذا الحديث كونيون
وفيه رواية تآبى عن تآبى عن
صحابي والتحديث والنعنة
واقول وأخرجه أيضا في مناقب
قريش والجنائز ومسلم في الإيمان
والترمذي في الجنائز وكذا
النسائي وابن ماجه (عن سعد
ابن أبي وقاص رضي الله عنه
قال كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يودني عام حجة
الوداع) سنة عشر من الهجرة
(من ووجه) اسم لكل مرض
(اشدني) أى قوى على (فقلت
الى قد بلغني من الوجع) العاية
(وأنا ذومال ولا يرثني) من لولد
(الابنت) باتاء الجبرورة لابلها
قبل هي عائشة وقيل انما أم
الحكم الكبرى قيل ما كانت له
عصبة وقيل معناه لا يرثني من
صحاب القروض سواها وقيل من
انده اموه هذا قاله قيل أن يولده
الذكور (أنا تصدق بشئى مالى
قال لا تصدق بالثلثين) نقلت

٣٨ نيل ث أنصدق (بأنظر) أي بالنصف (فقال لا) تصدق بالشطر (ثم قال الثالث) أي
كفيل الثالث أو الم شروع الثالث أو الثالث كافي والنصب على الإغراء أو بفعل مضمر أي أعطى الثالث (والثالث كبير) بالباء
(أو) قال (كثير) بالثاء (أنك أن تذر) أي تترك (وورثتك أغنياء) خبر من أن تذرهم عالة (فقرا) ية كفقرون الناس (يطالبون
لصدقة من) أكف الناس أو يسألونهم بالكههم ثم عطف على قوله أن تذر ما هو علة للشيء عن الوصية بالكثرة من الثالث فقال
وأنك إن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله) أي ذاته الشريفة (الآن جرت) مبنيًا للامعقول (بها) أي بتلك النفقة (حتى ما تجعل)

اي الذي يجهله (في امرئك) وفيه ان المباح اذا قصد به وجه الله صار طاعة ويناب عليه وقد يه عليه باحسن الحفظ
الديني التي تكون في العادة عند الملاعبة وهو وضع الائمة في فهم الزوجة فاذا قصد بابتداء الاثمة عن الطاعة وجه الله ويحصل
به الاجرة فيه بالطريق الاول قال سعد (فقلت يا رسول الله) مبنيا للامعة قول يعني بكعة بعد اصحاب المنصرفين معك (بعد
اصحابي قال) صلى الله عليه وآله وسلم (انك لن تتخلف) بعد اصحابك (فتعمل عملا صالحا الا زدت به) أي بالعمل الصالح (درجة
ورفعة ثم لمالك أن يخاف) أي بان يطول ٢٩٨ عمرك أي انك ان تموت بكعة وهذا من اخباره صلى الله عليه وآله وسلم بالمغيبات

فانه عاش حتى فتح العراق واصل
للتبرجي الا اذا وردت عن الله
ورسوله فان معناها التعميق قال
الداميني وفيه دخول أن على
خبر بل وهو قليل فيحتاج الى
التأويل (حتى ينتفع بك أقوام)
من المسلمين بما يقصده الله على
يديك من بلاد الشرك وبأخذه
المسلمون من الغنائم (ويضربك
آخرون) من المشركين الهالكين
على يديك وجندك (اللهم أض)
من الامضاء وهو الانفاذ أي أقم
(لاصحابي هجرتم) أي التي
هاجر وهامس مكة الى المدينة (ولا
تردهم على أعقابهم) بترك هجرتهم
ورجوعهم عن مسـتقيم حالهم
فيصيب قصدهم قال الزهري فيما
رواه أبو داود الطيالسي عن
ابراهيم بن سعيد عنه (ان كان
البائس) الذي عليه أثر البؤس
أي شدة الفقر والحاجة (سعد بن
خولة يترى له رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أن يفتح الهمزة
(مات بكعة) أي لاجل موته بالارض
التي هاجر منها ولا يجوز الكسر على
ارادة الشرط لانه كان انقضى وتم

اسناده ضعيف يدبر كما قال الحافظ وعن ابن عباس حديث آخر أيضا عند الحاكم انه صلى
على جنازة ابوا فكري ثم قرأ الفاتحة رافعا صوته ثم صلى على النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ثم قال اللهم هذا عبدك وابن عبدك أصبح فقيرا الى رحمتك فانت غني عن عذابه ان
كان زاكيا فزكوه وان كان خطيئا فاغفر له اللهم لا تحزننا أجره ولا تفلنا بعده ثم كبر ثلاث
تكريات ثم انصرف فقال أيها الناس اني لم أقرأ عليها أي جهر الالة لمعلموا انه سنة وفي
اسناده شرحبيل بن سعد وهو مختلف في توثيقه وعن جابر عند النسائي في المجتبى والحاكم
والشافعي وأبي يعلى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ فيها بالم القرآن وفي اسناد
الشافعي والحاكم ابراهيم بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن مسلمة عن
ابن أبي حاتم في العلل انه قال السنة على الجائز أن يكبر الامام ثم يقرأ أم القرآن في
نفسه ثم يدعو ويخاص الالة لمعلمت ثم يكبر ثلاثا ثم يسلم ويصرف ويقول من وراء ذلك
وقال سألت أبي عنه فقال هذا خطأ انما هو حبيب بن مسلمة قال الحافظ حديث حبيب في
المسند تدرك من طريق الزهري عن أبي امامة بن سهل باللفظ السابق قوله لتعلموا انه من
السنة فيه وفي بقية حديث الباب دليل على مشروعية قراءة فاتحة الكتاب في صلاة
الجنائز وقد سكت ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير والمسور بن مخرمة
وبه قال الشافعي وأحمد واصلق وبه قال الهادي والقاسم والمؤيد بالله ونقل ابن المنذر
أيضا عن أبي هريرة وابن عمر انه ليس فيها قراءة وهو قول مالك وأبي حنيفة واصحابه وسائر
الكوفيين واليه ذهب زيد بن علي والناصر وأحاديث الباب ترد عليهم واختلف الاولون
هل قراءة الفاتحة واجبة أم لا فذهب الى الاول الشافعي وأحمد وغيرهما واستدلوا
بحديث أم شريك المة تقدمه وبالحديث المتقدم في كتاب الصلاة كحديث لاصلاة
الا بقراءة الكتاب ونحوه وصلاة الجنائز صلاة وهو الحق قوله وسورة فيه مشروعية
قراءة سورة مع الفاتحة في صلاة الجنائز ولا يحصر عن المير الى ذلك لانه لا زيادة خارجة
من مخرج صحيح وبؤيد وجوب قراءة السورة في صلاة الجنائز احاديث المتقدمه في باب
وجوب قراءة الفاتحة من كتاب الصلاة فانهم اظهروا في كل صلاة قوله وجهر فيه دليل على
الجهر في قراءة صلاة الجنائز وقال بعض أصحاب الشافعي انه يجوز بالليل كالبالية وذهب
الجمهور الى انه لا يستحب الجهر في صلاة الجنائز وتسكوا بقول ابن عباس المتقدم لم أقرأ

وهذا موضع الترجمة لكن نازع الامعاء على البخاري بان هذا ليس من مراني الموقر وانما هو من اشفاق النبي صلى
الله عليه وآله وسلم من موته بكعة بهجرته منها وكان يهوى أرموت بغيرها وكره ما حدث عليه من ذلك كقوله نأرئيك
مما يرى عليك كانه يحزن عليه قال الزركشي ثم هو تقدير تسليمه ليس برفوع وانما هو مدرج من قول الزهري قال في الفتح
ويمكن أن يكون مراد البخاري هذا بعينه أو التحزن كأنه يقول ما وقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو من التحزن
والتوجع وهو مباح وليس معارض الهية عن المرائي التي هي ذكر اوصاف الميت الياسية على تجميع الحزن وتجديد الوعة وهذا

هو المراد بما أخرجه أحد رواين ماجه وصححه الخاء كم من حديث ابن أبي أوفى قال سئى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المرائى وهو عند ابن أبي شيبة بالنظر فانا ان ترائى ولا شأن ان الجامع بين الامرين التوسيع والحرز ويؤخذ من هذا التقرير مناسبة ادخال هذه الترجمة في تضعيف التراجم المتعلقة بحال من يحضر الميت ٥٦ وعبارة القسطلانى المراد هنا توجهه صلى الله عليه وآله وسلم وتجنزه على سعد لكونه مات بمكة بعد الهجرة منها لا مدح الميت وذكر محاسنه الباعث على تميم الحزن اذ الاول مباح بخلاف الثاني فانه منهى عنه وقد أطلق الجوهرى الرنا على عد ٢٩٩ بحسن الميت مع البكاء وعلى نظام الشعر

فيه والوجه حمل النهى على ما فيه تميم الحزن كما مر وأعلى ما يظهر فيه تبهم أو على فعله مع الاجتماع له أو على الاكثار منه دون ما عد اذ لا يزال كثير من الصحابة وغيرهم من العلماء يفعلونه وقد قالت فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه ما تقدم في هذا الكتاب وهذا الحديث أخرجه البخارى ايضا فى المغازى والدعوات والهجرة والطب والفرائض والوصايا والفقاعات ومسلم فى الوصايا وكذا أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه (عن أبي موسى) الأشعري (رضى الله عنه انه وجع) أى مرض (وجعا) شديدا (فغنى عليه ورأسه فى حجر امرأة من أهله) بتثنية حى حرك كافى القاموس أى ضمنه اذ سلم فصاحت وله من وجه آخر انعى على أبي موسى فاقبلت امرأته ام عبد الله تصيح برنة وفى النسائى هى أم عبد الله بنت أبي دومة وفى تاريخ البصرة لعمر بن شبة ان اسمها صفية بنت دمون وان

أى جهر الالتماع والله سنة وبقوله فى حديث أبي امامة سرافى نفسه قوله بعد لتكبيره الاولى فيه بيان محل قراءة الفاتحة وقد أخرج الشافعى والحاكم عن جابر مرفوعا باللفظ وقرأ بأبام القرآن بعد التكبير الاولى وفى اسناده ابراهيم بن محمد وهو ضعيف جدا وقد صرح العراقى فى شرح الترمذى بان اسناد حديث جابر ضعيف قوله ثم يصلى على النبي فيه مشروعية الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى صلاة الجنائز ويؤيد ذلك الاحاديث المتقدمة فى الصلاة كحديث لاصلاة ان لم يصلى على ونحوه وروى اسمعيل القمانى فى كتاب الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أبي امامة انه قال ان السنة فى الصلاة على الجنائز ان يقرأ بفاتحة الكتاب ويصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يخلص الدعاء للميت حتى يفرغ ولا يقرأ الا مرة ثم يسلم واخرجه ابن الجارود فى المنتقى قال حافظ ووجهه مخرج لهم فى الصحيحين قوله ثم يسلم سرافى نفسه فيه دليل على مشروعية السلام فى صلاة الجنائز والاسرار به وهو صحيح عليه حكى ذلك فى البحر وأخرج البيهقى عن ابن مسعود قال ثلاث كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعلهن تركهن الناس احداهن التسليم على الجنائز ثم سلم الله تسليم فى الصلاة وله ايضا نحوه عن عبد الله بن أبى أوفى فحصل من الاحاديث المذكورة فى الباب ان المشروع فى صلاة الجنائز قراءة الفاتحة بعد التكبير الاولى وقراءة سورة وتكون ايضا بعد التكبير الاولى مع الفاتحة لقوله فى حديث أبي امامة بن سهل ويخلص الدعاء للميت فى التكبيرات ولا يقرأ فى شئ منهن ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يرد ما يدل على تعيين موضعها والظاهر انها تفعل بعد القراءة ثم يكبر قيمة التكبيرات ويستكثر من الدعاء يمين للميت مخلصه ولا يشغل بشئ من الاستسحانات التى وقعت فى كتب الفقه فانه لا مستند لها الا التخيلات ثم بعد فراغه من التكبير والدعاء المأثور يسلم وقد اختلف فى مشروعية الرفع عند كل تكبير فذهب الشافعى الى انه يشترع مع كل تكبير وحكاها ابن المنذر عن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز وعطاء وسالم بن عبد الله ونيس بن أبى حازم والزهري والاوزاعى وأحمد والحق واختاره ابن المنذر وقال الثورى وأبو حنيفة وأصحاب الراى انه لا يرفع عند سائر التكبيرات بل عند الاولى فقط وعن مالك ثلاث روايات الرفع فى الجميع وفى الاولى فقط وعدمه فى كلها وقالت المعتزلة بغيره فى كلها احتج الاولون بما أخرجه البيهقى عن ابن عمر قال

ذلك وقع حيث كان أبو موسى امير على البصرة من قبل عمر بن الخطاب رضى الله عنه (لم يستطع) أبو موسى (ان يرد عليهم اشيا قالوا أفان قال أنا) ولعمري والمستقلى انى (برى) من برى منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله تعالى سلقواكم بالسنة حداد وعن ابن الاعرابى الصلى ضرب الوجه حكاها صاحب المحكم والاول أشهر (والخالقة) التى تخلق شعرا عند المصيبة (والشاقة) التى تشق ثوبها وافظأبى مضرة عند مسلم أنا برى ممن خلق وسلق وخرق أى خلق شعرا وسلق

صوته أي رفعه وخرق ثوبه وقد تقدم الكلام على المراد بهذه البراءة قبل ذلك وموضع الترجمة قوله والخالفه وخصها بالذكر دون غيرها لكونها أشبع في حق النصارى وبرئ بكسر الراء المعجمة بالفتح قال القاضي برئ من فعله من أو عايسة وجب من العقوبة أو من عهدة ما لم يمت من يسانه وأصل البراءة الانفصال وليس المراد التبرئ من الدين والخروج منه قال النووي ويحتمل أن يرا به ظاهراً وهو البراءة من فاعل هذه الأمور وعند ابن ماجه وصححه ابن حبان عن أبي امامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمن الخداسة وجهه والشاقة جيبها ٣٠٠ والداعية بالويل والثبور ﴿١﴾ (عن عائشة رضي الله عنها قالت لما جاء النبي

الحافظ بسند صحيح وعلقه البخاري وروى له في جر وفتح البدين أنه كان يرفع يديه في جميع تكبيرات الجنائز ورواه الطبراني في الأوسط في ترجمة موسى بن عيسى حر فوعار قال لم يروه عن نافع إلا عبد الله بن محرز فقد ربه عباد بن صهيب قال في التلخيص وهو مضعفان ورواه الدارقطني من طريق يزيد بن هرون عن يحيى بن سعيد عن نافع عن حر فوعار الكنى قال في العلل فقد ربه عنه عمر بن شبة عن يزيد بن هرون ورواه الجماعة عن يزيد موقراً وهو الصواب وروى الشافعي عن سمع سبعة بن وردان يذكر عن أنس أنه كان يرفع يديه كلما كبر على الجنائز وروى أيضاً الشافعي عن عروة بن المسيب مثله ذلك قال وعلى ذلك أدركنا أهل العلم لم يلدنا واحتج القائلون بأنه لا يرفع يديه إلا عند تكبيرة الافتتاح بما رواه الدارقطني من حديث ابن عباس وأبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان إذا صلى على الجنائز رفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود قال الحافظ ولا يصح فيه شيء وقد صح عن ابن عباس أنه كان يرفع يديه في تكبيرات الجنائز رواه سعيد بن منصور وأه واحتملوا أيضاً ما أخرجه الترمذي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر على جنازة فرفع يديه في أول تكبيرة ووضع اليمنى على اليسرى وقال غريب وفي إسناد يزيد بن سنان الرهاوي وهو ضعيف عند أهل الحديث والحاصل أنه لم يثبت في غير التكبيرة الأولى شيء يصلح للاحتجاج به عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأفعال الصحابة وأقوالهم لا حاجة فيها فينبغي أن يقتصر على الرفع عند تكبيرة الاحرام لأنه لم يشرع في غيرها إلا عند الانتقال من ركن إلى ركن كافي سائر الصلوات ولا اتقاه في صلاة الجنائز

باب الدعاء للميت وما ورد فيه

(عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا صليتم على الميت فأخبروا الله الدعاء رواه أبو داود وابن ماجه ومن أبي هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى على جنازة قال اللهم اغفر لحينا وميتنا وناهارنا وأربابنا وجميعنا وكبيرنا وذكربنا وأشأنا اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان رواه أحمد والترمذي ورواه أبو داود وابن ماجه وزاد اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده) الحديث الأول أخرجه أيضاً ابن حبان وصححه والبيهقي وفي إسناده ابن

صلى الله عليه وآله وسلم قتل زيد (بن حارثة) قتل (جعفر) ابن أبي طالب (و) قتل عبد الله (ابن رواحة) في غزوة موتة (جلس) أي في المسجد كافي رواية أبي داود (يعرف فيه الحزن) قال الطبراني أي جلس حزينا وعدل إلى قوله يعرف أبل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كظم الحزن كظم ما وكان ذلك القدر الذي ظهر فيه من جبهة البشر به وهذا موضع الترجمة وهو يدل على الإباحة لأن إظهاره يدل عليها نعم إذا كان معه شيء من النساء أو المذموم قالت عائشة (وإنما أنظر من صائر الباب) كلابن وتناصر كذا في الرواية قال المازري والصواب صير الباب وهو المحفوظ كافي الجميل والصباح والقاموس وقال ابن الجوزي صائر وصير جمعني واحد وفي كلام الخطابي نحوه وفسرته عائشة أو من بعدهما بقوله (شق الباب) بالفتح أي الموضع الذي ينظر منه وفي تجوز الكرماني كسر الشين

نظر لأنه يصير معناه الناحية وليست مجردة هنا كناية عليه ابن التبر (فتاه) صلى الله عليه وآله وسلم (رجل) قال الحافظ أصح لم أقف على اسمه وكانه أبهم عند المواقف في حق من غمض عائشة منه (فقال إن شاء جعفر) أمره أنه أحياه بنت عيسى الخنعمية ومن حضر عندهما من النساء من أقارب جعفر وأقاربهم أو من في مناهن وليس بجعفر أمره غير أمه كذا كره العلماء بالأخبار (وذكر بكاهن) أي يبكين عليه برفع الصوت والنباح أو يحن ولو كان مجرد بكاء لم ينه عنه لانه رجة وفي لفظ قد أكثرن بكاهن (فاصره إن بناه) عن فعلين (فذهب) فنهان فلم يطعمه لكونه لم يسند النبي للرسول صلى الله عليه وآله وسلم

(ثم آناه) أي أتى الرجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المرة (الثانية) فقال انهن (لم يطعنه) حكاية قول الرجل أي نهيتهن فلم يطعنني (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (انض) فانهن فذهب فنهاهن فلم يطعنه لجهن ذلك على أنه من قبل نفس الرجل (فأناه) أي الرجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المرة (الثالثة) قال والله غلبتنا يا رسول الله فرعمت (عائشة) صلى الله عليه وآله وسلم (قال) للرجل لما لم يمتحن (فاحت) أمر من حدثا يحشوا بضم الشاء وبكسر هاء ابضامن حتى يحش (في أفواههن التراب) ليسد عمل النوح فلا يتمكن منه أو المراد به المبالغة في الزجر قالت عائشة ٣٠١ (فقلت ٢) للرجل (أرغم الله نفسك) أي ألصقه بالرغام وهو التراب اهانة وذلا

ودعت عليه من جنس ما أمر ان يفعله بالنسوة فلهما من قرائن الحال انه أخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكثرة تردده اليه في ذلك (لم تفعل) ما أمر الله به (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي من تبيين وان كان نهاهن لأنه لم يقرب علي فعله الامتنال فكانه لم يفعله ولم يفعل الحشوب التراب (ولم تترك) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من العناء) أي المشقة والتعب قال النووي معناه انك قاصر عما أمرت به ولم تخبره صلى الله عليه وآله وسلم بانك قاصر حتى يرسل غيرك ويستريح من العناء قال الحافظ وفي الحديث جواز الجسوس للعزاء بسكينة وقار وجواز نظر النساء المحتجبات الى الرجال الاجانب وزاد في باب أحكام المساجد قال وأجاب من منع بان عائشة كانت اذ ذلك صغيرة وفيه نظر لان ذلك كان بعد نزول الخطاب وادعى بعضهم التسخ

اصح وقد دعاهن ولكن أخرجه ابن حبان من طريق أخرى عنه مضمرا بالسمع والحديث الثاني أخرجه أيضا النسائي وابن حبان والحاكم وقال وله شاهد صحيح من حديث عائشة نحوه وأخرج هذا الشاهد الترمذي وأعله بكرمة بن عمار وفي اسناد حديث الباب يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال أبو حاتم الحناط لا يذكرون أباه ريرة انه يقولون أبو سلمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل ولا يوصله بذلك أبي هريرة الا غير متقن والصحيح انه مرسل وقال الترمذي روى هذا الحديث هشام الدستوائي وعلي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل اه وقد رواه يحيى بن أبي كثير من حديث أبي ابراهيم الاشعري عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل حديث أبي هريرة أخرجه من هذا الوجه أحمد والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح وأصح الروايات في هذا يحيى بن أبي كثير عن أبي ابراهيم الاشعري عن أبيه وسأله عن اسم أبي ابراهيم فلم يعرفه وقال أبو حاتم أبو ابراهيم مجهول اه ولكن جهة العاصي غير فادحة وقد أخرجه الترمذي والحاكم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة واكن في اسناد هذه الطريق ع ومرة بن عمار كان قد قدم وأخرجه أيضا الترمذي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد توهم بعض الناس ان ابا ابراهيم الاشعري هو عبد الله بن أبي قتادة قال الحافظ وهو غلط لان ابا ابراهيم من بني عبد الاشهل وأبو قتادة من بني سلمة وفي الباب عن أبي هريرة حديث آخر عند أبي داود والنسائي انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاته على الجنائز يقول اللهم أنت ربها وأنت خلقتها وأنت هديتها وأنت قبضت روحها وأنت أعلم بسرها وعلايتها جثثا شفعاء غفرلها وعن عوف بن مالك ووالله وسيا نيمان قوله فأخلصوا له الدعاء فيه دليل على انه لا يتعين دعاء مخصوص من هذه الادعية الواردة وأنه يغني للمصلي على الميت أن يخاض الدعاء سواء كان محسنا أو مسيئا فان ملابس المعاصي أحوج الناس الى دعاء اخوانه المسلمين وأقربهم الى شفاعتهم ولذلك قدموه بين أيديهم وجاؤا به اليهم لا كما قال بعضهم ان المصلي يلعن الفاسق ويقتصر في الملبس على قوله اللهم ان كان محسنا فزده احسانا وان كان مسيئا فذات أولى بالرفع عنه فان الاول من اخلاص السب لامن اخلاص الدعاء والثاني من باب

حديث مختلف في صحته اه وتاديب من نسي عمالا ينفى له فله اذ لم يذمه وجواز ائمن لنا كذا الخبر وهذا الحديث أخرجه ايضا في الجنائز والمغازي ومسلم في الجنائز وكذا أبو داود والنسائي (عن أنس رضي الله عنه قال مات ابن لابي طلحة) زيد بن سهل الانصاري وأبوه هو أبو عمر صاحب النخعي كما قاله ابن حبان في روايته وغيره وكان غلاما صغيرا وكان أبو طلحة يحبه حبا شديدا فلما مرض حزن عليه حزنا شديدا حتى تضعضع (وأبو طلحة خارج فلما رأت أمه) أم سليم وهي أم أنس بن مالك (انه قد مات حيات شيا) أعدت طعاما وأصلحته أو هبات شيئا من حاله اذ رزقته لزوجها تهرضا للجماع أو هبات أمر الصبي بان غسله من ههنا الى آخر الرواية زاده الأمام الشارح حفظه الله تعالى على ما في الزيادة انما الفائدة اه

وكشفته وحطته ونجته عليه فبأى طرق الحديث فهو أولى (وشتمه) أي جعلته (في جانب البيت فلما جاء أبو طلحة قال) لها (كيف الغلام قالت قد هدأت) أي سكنت (نفسه) يسكون الفاعل النفس تعني أن نفسه كانت قلقة متزعجة لعارض المرض فسكنت بالموت وظن أبو طلحة أن مرادها سكنت بالنوم لوجود العافية ولا يذره ذلك نفسه باسقاط اللثام أي سكن لأن المريض يكون نفسه عالما فاذا زال مرضه سكن وكذا إذا مات وفي رواية معه عن ثابت أمسي هادئا (وأرجو أن يكون قد استراح) تعني أم سليم من نكد ٣٠٢ الدنيا رقبتهما ولم تجزم بكونه استراح أدبا ولم تسكن عالما أن الطفل لا عذاب عليه فغضت الأمر إلى الله تعالى مع وجود رجاها بأنه استراح من نكد الدنيا قال أنس (وطن أبو طلحة أنس صادقة) بالنسبة إلى ما فهمه من كلامها والا فهي صادقة بالنسبة إلى ما أرادت بجماعها في نفس الأمر ولذا ورد أن في المعارض لنفسه وحسن الكذب والمعارض ما أحفل معنيين وهذا من أحسن ما ألفنا أخبرت بكلام لم تنكذب فيه لكنها ورثته عن المعنى الذي كان يحسنها ألا ترى أن نفسه قد هدأت بكما قالت بالموت وانقطاع النفس وأوهمته أنه استراح من قلقه وإنما هو من هم الدنيا وفيه مشروعية المعارض المرومة إذا دعت بالضرورة إليها وشرط جوازها بأن لا تبطل حق مسلم (قال) أنس (فبات) معها أي جامعها فلما أصبح اغتسل) وفي رواية أنس ابن سيرين فقربت إليه فتشبهت بجماعها في رواية حماد بن ثابت ثم تطيبت وزاد جعفر عن ثابت فقهرت له حتى وقع بها وفي رواية سليمان عن ثابت ثم

التفويض باعتبار المسمى لامن باب الشفاعة والسؤال وهو يخصم على المعاصل والميت غنى عن ذلك قوله فأحياه على الإسلام وهذا اللفظ هو الثابت عند الأكثر وفي سنن أبي داود فأحياه على الإيمان ونوفه على الإسلام واعلم أنه قد وقع في كتب الفقه ذكر أدعية غير المأثورة عنه صلى الله عليه وآله وسلم والنسك بالثابت عنه أولى واختلاف الأحاديث في ذلك محمول على أنه كان يدعو لميت بدعاء ولا آخر بالآخر والذي أمر به صلى الله عليه وآله وسلم إخلاص الدعاء (قائدة) إذا كان المصلي عليه طافلا استحب أن يقول المصلي اللهم اجعله لنا ساقا وفرطا وأجر أروى ذلك البيهقي من حديث أبي هريرة وروى مثله سليمان في جامع الحسن (وعن عوف بن مالك قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جنازة يقول اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزله ووسع مدخله وأعمله بما هو نيل وبرد ونفسه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته وقه فتنة القبر وعذاب النار قال عوف فقنيت أن لو كنت أنا الميت لدعاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلذلك الميت رواده مسلم والنسائي وعن واثله بن الأسقع قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على رجل من المساكين فسمعته يقول اللهم ان فلان بن فلان في ذمتك وحبل جوارلك فقه فتنة القبر وعذاب النار وأنت أهل الوفا والحمد اللهم فاغفر له وارحمه أنك أنت الغفور الرحيم رواء أبو داود) الحديث الأول أخرجه أيضا الترمذي مختصرا والحديث الثاني أخرجه أيضا ابن ماجه وسكت عنه أبو داود والمنذري وفي إسناده مروان بن جناح وفيه مقال قوله سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك قوله فسمعته وفي رواية مسلم من حديث عوف فحفظت من دعائه جميع ذلك يدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهر بالدعاء وهو خلاف ما صرح به جماعة من استحباب الأسرار بالدعاء وقد قيل إن جهره صلى الله عليه وآله وسلم بالدعاء لقصد تعليمهم وأخرج أحمد عن جابر قال ما أباح لنا في دعاء الجنائز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا أبو بكر ولا عمر وفسر أباح بمعنى قدر قال الحافظ والذي وقف عليه أباح بمعنى جهر والظاهر أن الجهر والامر بالدعاء مجازان

تصنعت له أحسن ما كانت تمنع قبل ذلك فوقع بها وليس ما صنعت من التلطع وانما فعلته لوجهها على الرضا قوله والتسليم ولو أعلمته بالأمر في أول الحال لتسكده عليه وقته ولم يبلغ الغرض الذي أرادته منه وأعلمها عند موت الطفل نعت حقه بمن البكاء اليسير (فلما أراد) أبو طلحة (أن يخرج أعلته أنه قد مات) قال في الفتح زاد سليمان بن المغيرة عن ثابت كما عند مسلم فقالت يا أبا طلحة أرايت لو أن قومنا أعاروا أهل بيت عارية فطلبوا عار يتعمهم ألهم إن يمنهم وهم قال لا قالت فاحتسب ابنك قال فغضب وقال تركتني حتى تلطيت ثم أخبرني باني وفي رواية عبد الله فقالت يا أبا طلحة أرايت قوما أعاروا امتاعا ثم يبدلهم فيه

فأخذوه فبكتهم ووجدوا في أنفسهم زاد حاد في رواية عن ثابت فابوا ان يردوها فقال ابو طلحة ليس اهتم ذلك ان العارية مؤداة الى اهلها ثم اتفقتا فقالت ان الله اعازنا غلاما ثم اخذه منا زاد حاد فاسترجع (فصل في مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم اخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما كان منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلى الله ان يبارك لك في الملتصكا) لعلى الله اعازني عسى وفي رواية ليلى ما في رواية انس اللهم بارك لهما وفيه تنبيه على ان المراد بقوله ان يبارك وان كان لفظه لفظ الخبر الدعاء وزاد في رواية انس بن سيرين فولدت غلاما وفي رواية عبد الله بن عبد الله ٣٠٣ فجاءت بعبد الله بن ابي طلحة فقال سفيان

(فقال رجل من الانصار) هوا عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج كما عند البيهقي وسعيد بن منصور (فرايت لهما تسعة اولاد كلهم قد قرأ القرآن) وفي رواية لهما اى من ولدهما عبد الله الذي سميت به تلك الليلة من ابي طلحة كما في رواية عباية عند سعيد بن منصور ومسدد والبيهقي باللفظ فولدت له غلاما قال عباية فلقد رأيت لذلك الغلام سبعة بنين قال في الفتح في رواية سفيان تجوز في قوله لهما اى على رواية ثبوتهم الان ظاهر انه من ولدهما بغير واسطة وانما المراد من اولاد ولدهما المدعو له بالبركة وهو عبد الله بن ابي طلحة وتعبقه العبي بن عبد الله ذكر عبارته باللفظ لهما فقال لانسلم التجوز في رواية سفيان لانه ما صرح في قوله قال رجل فرايت تسعة اولاد لم يقل يقل رايت منهما اولهما تسعة اه فانظروا نوجب من هذا التعقب وفي رواية سفيان تسعة بالثناء وفي رواية عباية سبعة بنين بتقديم السين على الموحدة كلهم قد ختم

قوله واغسله بماء ونلج الخ هذه الالفاظ قد تقدم شرحها في الصلاة واعلم انه لم يرد تعيين موضع هذه الادعية فان شاء المصلي جاء بما يختاره ثم سادعة اما بعد فراغه من التكبير او بعد التكبيرة الاولى والثانية او الثالثة او بقية بين كل تكبيرة بين ايدعو بين كل تكبيرة بين واحد من هذه الادعية ليكون مؤديا لجميع ما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم وأما حديث عبد الله بن أبي أوفى الا في فليس فيه أنه لم يدع الا بعد التكبيرة الرابعة انما فيه انه دعا بعد ما وذلك لا يدل على ان الدعاء مختص بذلك الموضع قوله ان فلان بن فلان فيه دليل على استحباب تسمية الميت باسمه واسم أبيه وهذا ان كان معروفا والا جعل مكان ذلك اللهم ان عبدك هذا أو نحو هو لظاهرا نه يدعو به هذه الالفاظ الواردة في هذه الاحاديث سواء كان الميت ذكرا أو أنثى ولا يحول الضمائر المذكورة الى صيغة التانيث اذا كان الميت أنثى لان مرجعها الميت وهو يقال على الذكر والأنثى (وعن عبد الله

ابن أبي أوفى انه ماتت ابنة له فكبر عليها أربعاً ثم قام بعد الرابعة فذكر ما بين التكبيرتين يدعو ثم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع في الجنائز هكذا رواه أحمد وابن ماجه بمعناه الحديث أخرجه أيضا البيهقي في السنن الكبرى وفي رواية كبر أربعاً حتى ظننت انه يكبر خمساً ثم سلم عن يمينه وعن شماله فلما انصرف قلنا له ما هذا فقال انى لا أزيد على ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصنع وهكذا كان يصنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الخاتم هذا حديث صحيح وفيه دليل على استحباب الدعاء بعد التكبيرة الآخرة قبل التسليم وفيه خلاف والراجح الاستحباب لهذا الحديث وقال الشافعي في كتاب البويطى انه يقول بعدها اللهم لا تحرمنا اجره ولا تفقنا بعده وقال أبو علي بن أبي هريرة كان المتقدمون يقولون في الرابعة اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وقال الهادي والقاسم انه يقول بعد الرابعة سبحان من سمحت له السموات والارضون سبحان ربنا الاعلى سبحانه وتعالى اللهم هذا عبدك وابن عبدك وقد صار إليك وقد أتيناك مستشفعين لسانك له المغفرة فاغفر له ذنوبه وتجاوز عن سيئاته وألحقه بنبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم اللهم وسع عليه قبره وافسح له أمره وادقه عقوقه ورحمتك يا أكرم الاكرمين اللهم ارزقنا حسن الاستعداد للمثل يومه ولا تنسنا بعده واجعل خير أعمالنا خواتمها وخيرايماننا يوم نلقاك ثم يكبر اثم المائة ثم يسلم

القرآن فقل لعلى احداهما تصحقا وان المراد بالسبعة من ختم القرآن كله وبالسبعة من قرأ معظمه وذكر ابن المديني من اسماء اولاد عبد الله بن ابي طلحة وكذا ابن سعد وغيره من اهل العلم بالانساب من قرأ القرآن وحمل العلم الحق واسمعيلى ويعقوب وعمر ومحمد وعبد الله وزيد والقاسم وزاد في الفتح عمارة وابراهيم وقال اربع من البنات وهذا الحديث أخرجه مسلم قال في الفتح وفي قصة ام سليم هذه من الفوائد ايضا جواز الاخذ بالشد وتزك الرخصة مع القدرة عليها والتسليم عن المصائب ونز بين الميراث زوجها وتعرضها للطلب الجامع منه واجتهادها في عمل صالحه ومشيروعة المعارض

الموتة اذا دعت الضرورة اليها وكان الحامل لام سليم على ذلك المبالغة في الصبر والتسليم لاهل الله ورجاء اخلافه عليها ماتت
 منها فلما علم الله صدق نبيها بلغها ما نالها واصبح لها ذريتها وفيه اجابة دعوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبين حال ام سليم من
 الجلد وجود الرأى وقوة العزم وفي المغازي انها كانت تشهد القتال وتقوم بخدمة المجاهدين الى غير ذلك مما أفردت به عن
 معظم النسوة وان من ترك شيا لله عوضه الله خيرا منه وكان لها من ثروة القاب وثبات الجنان الغاية القصوى فكانت تشهد
 الحرب وتداوى الجرحى وفي كتاب الادب ٣٠٤ بيان ما كان يسمى به غير الكنية التي اشتهر بها (وعنده) اي عن انس

(رضي الله عنه قال دخلنا مع
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 على أبي سيف) قال عياض هو
 البراء بن أوس الانصاري وام
 سيف زوجته هي ام بردة واسمها
 خولة بنت المذزر (القين) وهو
 الحدادو ويطلق على كل صانع
 يقال فان الشئ اذا اصله (وكان
 ظئرا) اي زوج المرضعة
 (لأبراهيم) ابن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم بابنه وأصل الظئر
 من ظارت الناقة اذا عطفت على
 غير ولدها واطلق ذلك على
 زوجها لانه شاركها في تربته
 غالبا (فأخذ رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم إبراهيم فقبله
 وشبهه) فيه مشروعية تقبيل
 الولد وشبهه وليس فيه دليل على
 فعل ذلك بالميت لان هذه انما
 وقعت قبل موت إبراهيم عليه
 السلام نعم روى أبو داود وغيره
 انه صلى الله عليه وآله وسلم قال
 عثمان بن مظعون بعد موته
 وصححه الترمذي وروى البخاري
 ان أبا بكر رضي الله عنه قبل
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد

*** (باب موقف الامام من الرجل والمرأة وكيف يصنع اذا اجفت انواع) ***

(عن سمرة قال صليت وراء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على امرأة ماتت في نفاسها
 فقام عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة وسطها ورواه الجماعة * وعن أبي
 غالب الحنط قال شهدت أنس بن مالك صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة رجل فقام عند رأسه فارتفعت
 آتي بجنازة امرأة فصلى عليها فقام وسطها وفيما العلاء بن زياد الهلوي فلما رأى اختلاف
 قيامه على الرجل والمرأة قال يا أبا حمزة هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقوم
 من الرجل حيث قف ومن المرأة حيث قف قال نعم رواه أحمد وابن ماجه والترمذي
 وأبو داود وفي لفظه فقال العلاء بن زياد كذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي
 على الجنائز كسالاتك بكبر عليها أربعة ويقوم عند رأس الرجل ويجزيه المرأة قال نعم)
 الحديث الثاني حسنه الترمذي وسكت عنه أبو داود والمذري والحافظ في التلخيص
 ورجال اسناده ثقات قوله وسطها يسكون السنين وفيه دليل على ان المعلى على المرأة
 الميتة يستقبل وسطها ولا منافاة بين هذا الحديث وبين قوله في حديث أنس ويجزيه
 المرأة لان العجزة يقال لها وسط وأما الرجل فالمنزوع أب يقف الامام حذاء رأسه لحديث
 أنس المذكور ولم يصب من استدلل بحديث سمرة على انه يقام حذاء وسط الرجل والمرأة
 وقال انه نص في المرأة ويقاس عليها لرجل لان هذا قياس مصادم للنص وهو فاشد
 الاعتبار ولا سيما مع تصريح من سال أنسابا لفرق بين الرجل والمرأة وجوابه عليه بقوله
 نعم والى ما يقتضيه هذان الحديثان من القيام عند رأس الرجل ووسط المرأة ذهب
 الشافعي وهو الحق وقال أبو حنيفة حذاء صدرهما وفي رواية حذاء وسطهما وقال مالك
 حذاء الرأس منهم ما قال الهادي حذاء رأس الرجل وندي المرأة واستدل بفعل على
 عليه السلام قال أبو طالب وهو رأى أهل البيت لا يجتهدون فيه وحكى في البحر عن
 القاسم انه يستقبل صدر المرأة وينه وبين السرة من الرجل قال في البحر بعد حكاية
 الخلاف مؤيد المذهب اليه الهادي لنا اجماع العشرة أولى من استحسانهم انتهى وقد
 عرفت ان الأدلة دلت على مذهب الشافعي وانما عدا لامستقله من المرفوع
 الاجرد الخطافي الاستدلال أو التعويل على محض الرأي أو ترجيح ما فعله الصحابي على

موته فلا صدقائه وأقاربه تقبيله (ثم دخلنا عليه) أي على أبي سيف (بعد ذلك) إبراهيم يجود بنفسه يخرجها ويدفعها ما
 يكاد يدفع الانسان ماله يجود به (فجعلت عينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تذر فان) أي يجري دمه معها (فقال له) أي للنبي
 صلى الله عليه وآله وسلم (عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وأنت) أي الناس لا يصبرون عند المصائب ويتعجبون وأنت
 (يا رسول الله) تفعل كفعليهم مع هذا على الصبر ونميك عن الجزع فاجابه صلى الله عليه وآله وسلم (فقال يا ابن عوف انما أي
 الحالة التي شاهدتها مني) (رحمة) ورقة وشفقة على الأولاد تنبعث عن التأمل فيما هو عليه وليس تجزع وقلة صبر كما توهمت

(ثم أتبعها بأخرى) أي أتبع الدعوة الأولى بدعوة أخرى أو أتبع الكلمة الأولى الجملة وهو قوله ثم أرحمة بكلمة أخرى متصلة (فقال صلى الله عليه وآله وسلم) إن العيز تدمع والقلب يحزن) لرقته من غير سخط لقضاء الله وقدره جواز الأخبار عن الحزن وإن كان كنهه أولى وجواز البكاء على الميت قبل موته ثم يجوز بعده لأنه صلى الله عليه وآله وسلم بكى على قبر بنت له رواه البخاري وزار قبر أمه فبكى وأبكى من حوله رواه مسلم ولكنه قبل الموت أولى بالجواز لأنه بعد الموت يكون أسفا على ما فات وبعد الموت خلاف الأولى كذا نقله في المجموع عن الجمهور ولكنه نقل ٣٠٥ في الأذكار عن الشافعي والأصحاب أنه مكروه

الحديث فاذا رجبت فلا تبكين
بأكية قالوا وما الوجوب بارول
الله قال الموت رواه الشافعي
وغيره بأسانيد صحيحة قال السبكي
وينبغي أن يقال إن كان البكاء
لرقة على الميت وما يخشى عليه
من عذاب الله وأهوال يوم
القيامة فلا يكره ولا يكون
خلاف الأولى وإن كان للجزع
وعدم التسليم للقضاء فكره أو
يحرم وهذا كما في البكاء بصوت
أما مجرد دمع العين العاري عن
القول والفعل الممنوعين فلا
منع منه كما قال صلى الله عليه
وآله وسلم (ولا تقول إلا ما يرضى
ربنا) وفي رواية لا تقول ما يخطئ
الرب أضف الفعل إلى الجارحة
تنبيهها على أن مثل هذا لا يدخل
تحت قدرة العبد ولا يكفل
الانكفاف عنه وكان الجارحة
امتعت نصارت هي أفعاله لا هو
ولهذا قال (وإنما بقراقت يا إبراهيم
لحزرون) فعبر بصيغة المذعول
لأصيغة الفاعل أي ليس الحزن
من فعلنا وإلا لكان واقع بنا من غيرنا
ولا يكلف الإنسان بفعله غيره

ما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإذا جاءته رقة بطل نهر معقل ثم لا يفتن من مجرد
الفعل دليله الوجوب. لكن النزاع فيما هو الأولى والأحسن ولا أولى ولا أحسن من
الكيفية التي فعلها المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم قوله العلامة ابن زياد العلوي الذي في
غيره هذا الكتاب بجامع الأصول والكشاف وغيرهما الممدود وهو المواب (وعن
عمار مولى الحزن بن نوفل قال حضرت جنازة صبي راحة فقدم الصبي على القوم
ووضعت المرأة وراءه فصلى عليهم ما في القوم أبو سعيد الخدري وابن عباس وأبو قتادة
وأبو هريرة فسألهم عن ذلك وما رواه السنة رواه النسائي وأبو داود * وعن عمر ربه إن
أم كلثوم بنت علي وإنها زيد بن عمر آخرت جنازتهما وصلى عليهما أمير المدينة جعل
المرأة بين يدي الرجل وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ كثير وسمعت
الحسن والحسين * وعن الشعبي إن أم كلثوم بنت علي وإنها زيد بن عمر فباجبعا
فآخرت جنازتهما فصلى عليهما أمير المدينة فوي بين رؤسهما وأرجلهما حين صلى
عليهما رماه سعيدي في سننه) الحديث سكنت عنه أبو داود والمثدري ورجال أسنده ثقات
وأخرجه أيضا البيهقي وقال في القوم الحسن والحسين وزيد بن عمر وأبو هريرة ونحوهم
ثمانين نفسا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية البيهقي إن الإمام في هذه
القصة ابن عمر وفي أخرى له ولد راقطن والنسائي في المجتبي من رواية نافع عن ابن عمر
أنه صلى على سبع جناز رجال ونساء فجعل الرجال مما يلي الإمام وجعل النساء مما يلي
القبلة وصفهم صفوا واحدا ووضعت جنازة أم كلثوم بنت علي امرأة عمر وابن أبي نجيح
زيد والإمام يومئذ سعيد بن العاص وفي أناس يومئذ ابن عباس وأبو هريرة وأبو سعيد
وأبو قتادة فوضع الغلام مما يلي الإمام فقلت ما هذا قالوا السنة وكذا رواه ابن الجارود
في المنتقى قال الحافظ واسناده صحيح قوله أمير المدينة هو سعيد بن العاص كما وقع مبينا
في سائر الروايات ويجمع بينه وبين ما وقع فيه أن الإمام كان ابن عمر بأن ابن عمر مات بهم بأذنه
قال الحافظ ويحمل قوله أن الإمام يومئذ سعيد بن العاص يعني الأمير لأنه كان أمام في
الصلاة ويرده قوله في حديث الباب فصلى عليهما أمير المدينة قال الحافظ أو يحمل على أن
نسبة ذلك إلى ابن عمر لكونه أشار بترتيب وضع تلك الجنازة الحديث يدل على أن السنة

٣٩ نيل والفرق بين دمع العين ونطق اللسان أن النطق يقع بخلاف الدمع فهو العين كالنظر لا ترى العين
إذا كانت مفتوحة نظرت شامسا حيا أو أوى فالفعل لها ولا كذلك نطق اللسان فإنه صاحب اللسان قاله ابن المتير وزاد في
حديث عبد الرحمن في آخره لولا أنه أمر حق ووعد صدق وسبيل مائة وإن آخر ناسي لخلق أولنا من ناعليك حرفا هو أشد من هذا
ونحوه في حديث أمه بنت يزيد وهو رسل مكحول زاد في آخره وفصل رضاعه في الجنة وفي آخر حديث محمود بن لبيد قال إن
له مرضعا في الجنة ومات وهو ابن ثمانية عشر شهرا وعنده لم قال عمر لما توفي إبراهيم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ان ابراهيم اخي وانه مات في الندي وار له فامر بن بكه لا يزساعه في الجنة وجرم الواقدي بانه مات يوم الثلاثاء لعشر ليال
 خاؤون من شهر ربيع الاول سنة عشر وقال ابن حزم مات قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بثلاثة أشهر ورواه في ذلك
 في ذي الحجة سنة ثمان قال ابن بطال وغيره هذا الحديث يفسر البكاء المباح والحزن الجائز وهو ما كان يدمع العين ورقة القلب
 من غير سخط لاهر الله وهو أبين شيء وقع في هذا المعنى وفيه مشهور وعية الرضاع وعبادة الصغير والحضور عند المنعزة ورجعة
 العيال وجواز الاعتراض على من خالف ٣٠٦ فعلة ظاهر قوله ليطهر الفرق وفيه وقوع الخطاب للصغير واردة غير ذلك

وكل منهم ما أخذ من مخاطبة
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ولده مع انه في تلك الحالة لم يكن
 ممن يهيم الخطاب لوجهين
 أحدهما صغرهما والثاني نزاعه
 وانما أراد بالخطاب غيره من
 الخائرين إشارة الى أن ذلك لم
 يدخل في نهييه السابق وفيه
 التصديت والعنفنة والقول
 (عن عبد الله بن عمرو رضي الله
 عنهم ما قال اشكى سعد بن عبادة
 شكوى له) أي مرض (فاتاه
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 به ودمع عبد الرحمن بن عوف
 وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن
 مسعود رضي الله عنهم فلما دخل
 عليه النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم ومن معه زادهم فاستأخر
 قومه من حوله حتى دنا رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وأصحابه الذين معه (فوجد في
 غاشية أهله) أي الذين يغشونه
 للخدمة والزينة لكن قال في الفتح
 وسقط لفظ أهله من أكثر
 الروايات وعليه شرح الخطابي
 فيجوز أن يكون المراد بها

إذا اجتمع جنائز أن يصلي عليهم الصلاة واحدة وقد تقدم في كيفية صلاته صلى الله عليه
 وآله وسلم على قتلى أحد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على كل واحد منهم صلاة
 وحيدة مع كل واحد وأنه كان يصلي على كل عشرة صلاة وأخرج ابن شاهين أن عبد الله بن
 معقل بن مقرن أتى بجنازة رجل وامرأة فصلى على الرجل ثم صلى على المرأة وفيه انقطاع
 وفي الحديث أيضا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى مع امرأة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يلي القبلة وكذلك إذا اجتمع رجل وامرأة أو أكثر من ذلك كما تقدم عن ابن عمر وقد ذهب
 إلى ذلك الهادي والقاسم والمؤيد بالله وبوطالب والشافعية والحنفية وقال القاسم بن
 محمد بن أبي بكر والحنبل بن البصري وسالم بن عبد الله بل الأولى العكس لميل القبلة الأفضل
 وفيه أيضا دليل على أن الأولى بالتقدم للصلاة على الجنازة ذوالولاية ونائبه ويؤيده قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم لا يؤم الرجل في سلطانه وقد تقدم في الصلاة وقد وقع الخلاف
 إذا اجتمع الامام والولي ايم ما أروى فعند أكثر العترة وأبي حنيفة وأصحابه أن الامام
 واليه أروى وعند الشافعي والمؤيد بالله والناصري رواية عنه أن الولي أولى

* (باب الصلاة على الجنازة في المسجد) *

(عن عائشة أنها قالت لما أتوني سعد بن أبي وقاص ادخلوا به المسجد حتى أصلى عليه
 فأنكروا ذلك عليه فقالت لقد صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أبي بيه ماضي
 المسجد سمعوا وأخبروه مسلم وفي رواية ما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على
 سميل بن البيضاء إلا في جوف المسجد رواه الجماعة إلا البخاري * وعن عروة قال صلى
 على أبي بكر في المسجد * وعن ابن عمر قال صلى على عمر في المسجد رواه ما سمعوا وروى
 الثاني مالك) وأخرج الصلاة على أبي بكر وعمر أيضا في المسجد ابن أبي شيبة بلفظ ان عمر
 صلى على أبي بكر في المسجد وانهم يصابون على عمر في المسجد قوله على أبي بيه ما قال
 النووي قال العلماء بنو بيضاء ثلاثة أخوة سهل وسهيل وصفوان وأمههم البيضاء اسمها
 دعدو البيضاء وصفوا بهم وبهم بن ربيعة لقرشي الفهري والحديث يدل على جواز
 ادخال الميت إلى المسجد والصلاة عليه فيه وبه قال الشافعي وأحمد وأبو حنيفة والجمهور قال
 ابن عبد البر ورواه المديون في رواية عن مالك وبه قال ابن حبيب المالكي وكرهه ابن

الغشبية من الكرب وفيه رواية مسلم بلفظ في غشبيته وقال التوربشتي في شرح المصابيح المراد ما يغشاها من كرب أبي
 الوبح الذي فيه لا الموت لأنه برئ من هذا المرض وعاش بعده زمانا (فقال قد قضى) أي قد خرج من الدنيا بان مات (قالوا لا
 يارسول الله فيكي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما رأى اقروم) الحاضرون (بكاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكوا) وفي
 هذا اشعار بان هذه القصة كانت بعد قصة ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأن عبد الرحمن بن عوف كان معه في هذه
 ولم يعترض بنبل ما يعترض به هذا لفضل على انه تقرر عنده العلم بان مجرد البكاء يدمع العين من غير زيادة على ذلك لا يضر (فقال)

صاحب الهجرة بن (رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قال إذا رأى أحدكم جنازة فأن لم يكن ماشيا معها فليقم حتى يخلفها ويخلفه) شك من البخاري أروى عن قتيبة بن سعيد عن حدثه به وقد رواه النسائي عن قتيبة ومسلم عن قتيبة ومحمد بن ربح كلاهما عن الليث فقالا حتى يخلفه من غير شك (أو توضع) أي الجنازة على الأرض من أعناق الرجال وفيه أنه ينبغي لمن رأى الجنازة أن يلقن من أجلها ويضطرب ولا يظهر منه عدم الاحتفال (من قبل أن يخلفه) وقد اختلف في القيام للجنازة فذهب الشافعي إلى أنه غير واجب فقال كانقله البيهقي ٣٠٨ في سننه هذا إما أن يكون مفسوخا أو يكون قام الله وإيم ما كان فقد ثبت أنه

تركه بعد دفعه والجهة في الآخر من أمره أن كان الأول واجبا قال لا تخرم امرء فاصح وإن كان مستحبا قال لا تخروا المسحب وإن كان مباهلا فلا بأس بقيام والعود والقعود أحب إلى الله وذهب إلى التسليم عمرو بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلقة والاسود وابو حنيفة ومالك وأبو يوسف ومحمد وهو الصواب (عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه أخذ يدي مروان وهما في جنازة فحسا قبل أن توضع) الجنازة في الأرض (لجاء أبو سعيد) سعد بن مالك الخدري (رضي الله عنه) فآخذ يدي مروان فقال قم فوالله لقد علم هذا) أي أبو هريرة (أن النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) إنما عن ذلك) أي باب لموس قبل وضع الجنازة (فقال أبو هريرة) رضي الله عنه (صدق) أي أبو سعيد وفي رواية عن أبي سعيد مرفوعا عند البخاري في هذا الباب إذا رأى الجنازة فقوموا فتنبها فلا يقدح حتى توضع أي على الأرض

الأربع كقر الله عنه أربعين كيرة وعن بعض الصحابة عند الشافعي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حمل جنازة سعد بن معاذ بن العمودين ورواه أيضا ابن سعد عن الواقدي عن ابن أبي حبيبة عن شيوخ من بني عبد الأشهل وروى حمل الجنازة عن جماعة من الصحابة والزابعين فأخرج الشافعي عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن جده قال رأيت سعد بن أبي وقاص في جنازة عبد الرحمن بن عوف فالتابن العمودين وأمه السمرير على كاهله ورواه الشافعي أيضا بإسناد من فعل عثمان بن أبي هريرة وابن الزبير وابن عمر أخرجهما كاهما البيهقي وروى ذلك البيهقي أيضا من فعل المطلب بن عبد الله بن حنطب وغيره وفي البخاري أن ابن عمر حمل ابنا لسعيد بن زيد وروى ابن سعد ذلك عن عثمان بن أبي هريرة ومروان وروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريق علي الأزدي قال رأيت ابن عمر في جنازة يحمل جوانب السمرير الأربع وروى عبد الرزاق عن أبي هريرة أنه قال من حمل الجنازة فليجوانب الأربع فقد قضى الذي عليه وأخرج الترمذي عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من تبع الجنازة وحملها ثلاث مرار فقد فدى ما عليه من حقها قال الترمذي هذا حديث غريب ورواه بعضهم بهذا الاسناد ولم يرفعه والحديث يدل على مشروعية الحمل للميت وأن السنة أن يكون بجحجج جوانب السمرير

* (باب الأمر عيها من غير رمل) *

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أسمعوا بالجنازة فأن كانت صالحة فقوموا إلى الخبر وإن كانت غير ذلك فمشروها عنه عن رقا بكم رواه الجماعة * وعن أبي موسى قال مررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جنازة فمخض مخض الرز فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليكم القصد رواه أحمد * وعن أبي بكر قال أقدر أيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا لنكأ نرمل بالجنازة رملا رواه أحمد والنسائي * وعن محمود بن لبيد عن رافع قال أسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى تقطعت أقدامنا يوم مات سعد بن معاذ أخرجه البخاري في تاريخه) حديث أبي موسى أخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي وقاسم بن أصمغ وفي إسناده ضعف كما قال الحافظ وأخرج

وأما من مرتبه فليس عليه من القيام إلا بقدر ما تم عليه أو توضع عنده كأن يكون بالمصلى مثلا وفي الباب أحاديث البيهقي كثيرة قال في الفتح قد اختلف الفقهاء في ذلك فقال أكثر الصحابة والتابعين باستحبها كما نقله ابن المنذروه ووقول الأوزاعي وأحمد وأصحق ومحمد بن الحسن وروى البيهقي عن أبي هريرة وابن عمر أن القائم مثل الحامل يعني في الإجماع وقال الشعبي والنخعي بكراهة القعود قبل أن توضع وقال بعض السلف يجب القيام واحتج به رواية سعيد بن أبي هريرة وأبي سعيد قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهد جنازة قط فجلس حتى توضع أخرجه النسائي وأفظ الترجمة في البخاري من تبع جنازة فلا يقدح حتى

توضع عن مناقب الرجال فان قدما امر بالقيام (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه - ما قال مر بنا جنازة) بفتح الميم وضبطه الخافط ابن حجر بضم الميم صفيلا لامة عول وللكنه في مرت بفتحها (فقام لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقفا) اى لاجل قيامه (فقلنا يا رسول الله انما اجنازة يهودى قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اذا رأيتم الجنازة) اى سواها كانت مسلم او ذى (فقوموا) زاد البيهقى من طريق أبي قلابة الرقاشى عن معاذ بن فضالة شيخ البخارى فيه فقال ان الموت فترع وكذا المسلم من وجه آخر عن هشام وعند ابن ماجه من حديث ابى هريرة ان للموت ٣٠٩ فزعما قال فى المجموع وهو المختار فقه دعت

الاحاديث بالا صر بالقيام ولم يثبت فى القعود شي الاحديث على وليس مري يحصى التسخ لاحتمال ان القعود فيه لبيان الجواز وذكر مثله فى شرح مسلم وفي رواية البيهقى ان عليا رأى ناسا قايما ينتظرون الجنازة ان توضع فاشار اليهم يدرة معه أو سوط أن اجلسوا فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد جلس بعدهما كان يقوم قال انه ذرعى وفيما اختاره النووي من استحباب القيام نظر لان الذى فهمه على رضى الله عنه التزم مطلقا وهو الظاهر ولهذا امر بالقعود من رآه فاشما واجتج بالحديث ١٥ (عن ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا وضعت الجنازة) اى الميت على النعش (واحتملها الرجال على أعناقهم) هذا موضع الترجمة فى البخارى والفظن باب جعل الرجال الجنازة دون النساء اكبه استك - كل اسكونه اخيه را فكيف يكون محقق منع النساء

البيهقى عن ابى موسى من قوله اذا انطلقت بجنازتي فاسرعوا فى المنى قال وهذا يدل على ان المراد كراهة شدة الاسراع وحديث أبى بكره أخرجه أيضا أبو داود والحاكم وفى الباب عن ابن مسعود عنه لما التزمذى وأبى داود قال سألت ارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المشى خلف الجنازة فقال ما دون الخلب فان كان خيرا همته وهوان كان شرا فلا يعد الاهل النار وقد ضعف هذا الحديث البخارى والترمذى وابن عدى والنسائى والبيهقى وغيرهم لان فى اسناده ابا ماجدة قال الدارقطى مجهول وقال يحيى الرازى وابن عدى من كثر الحديث والراوى عنه يحيى الجابر بالخير والياء الموحدة قال البيهقى وغيره انه ضعيف قوله أسرعوا قال ابن قدامة هذا الامر للاستحباب لا لخلاف بين العلماء وشذا بن حزم فقال بوجوبه والمراد بالاسراع شدة المنى وعلى ذلك حملة بعض السلف وهو قول الحنفية قال صاحب الهداية ويعشون بها مسرعين دون الخلب وفى المتوسط ليس فيه شيء مؤقت غير ان الجملة أحب الى أبى حنيفة وعن الجمهور المراد بالاسراع ما فوق جمعية المشى المعتاد قال فى الفتح والحاصل انه يستحب الاسراع بها لكن بحيث لا ينتهى الى شدة يخاف معها حدوث مفسدة الميت أو مشقة على الحامل أو المشيع لئلا يتنافى المقصود من النظافة وادخال المشقة على المسلم قال القرطبي مقصود الحديث أن لا يتباطأ بالميت عن الدفن لان التبساطى ربما أدى الى التبعاهى والاختيال ١٥ وحديث أبى بكره وحديث محمود بن لبيد لان على ان المراد بالسرعة المأمور بها فى حديث ابى هريرة هى السرعة الشديدة المقاربة للرمل وحديث ابن مسعود يدل على أن المراد بالسرعة ما دون الخلب والخلب على ما فى القاموس هو ضرب من العدو أو كالرمل أو السرعة فيكون المراد بالخلب فى الحديث ما هو كالرمل بقرينة الاحاديث المتقدمة لا مجرد السرعة وحديث أبى موسى يدل على أن المنى المشروع بالجنازة هو القصد والقصد ضد الافراط كفى القاموس فلا منافاة بينه وبين الاسراع ما لم يبلغ الى حد الافراط ويدل على ذلك ما رواه البيهقى من قول أبى موسى كأنه - دم قوله بالجنازة أى جملة الى قبرها وقبل المعنى الاسراع تجهيزها فهو اعلم من الاول قال القرطابى والاول أظهر وقال النووي الثانى باطل مردود بقوله فى الحديث تضعونه عن رقابكم وقد قوى الحافظ الثانى - أخرجه الطبرانى باب ما دحسن عن ابن عمر قال

وأجيب بان كلام الشارع مهم ما يمكن يحمل على التفسير لا مجرد الاخبار عن الواقع وحديث أنس عند أبى يعلى قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى جنازة فقرأى نذوة فقال انتم انتم قلن لا قال انتم قلن لا قال فارجع من ما زورات غير ما جورات لمعل البخارى أشار اليه بالترجمة ولم يخرج له اسكونه على غير شرطه وحينئذ لم يخل خاص بالرجال وان كان الميت امرأة اضعف النساء فالباقى قد يكشف منهن شيء لو كان فيكره ان العمل لذل ان لم يوجد غيرهن تعين علمين (فان كانت) أى الجنازة (صالحه قالت) قولنا لا حقيقة (قد موني) ثواب العمل الصالح الذى علمته (وان كانت غير صالحة قالت يا بلاء) أى

يا حزنني احضر هذا وانك وكان الله ان يقول يا وليي لكنني اضيف الى الغائب لعل على المعنى كانه لما ابصر نفسه غير
 صالحة ففرغتم واجعلها كأنهم غيره أو كره أن يضيف الولي الى نفسه قاله في شرح المشكاة (ابن تذهبون بها) قاله لاننا نعلم انها
 لم تقدم خبرا وانما تقدم على ما بسوء هافتكم كره القدوم عليه (يسمع صوتها) المنكر بذلك الولي (كل شيء) فيه دلالة على أن ذلك
 بلسان القال لا بلسان الحال (الا الانسان ولو سمعه صق) أي مات قال ابن بطال وانما يتكلم روح الجنان لان الجسد لا يتكلم
 بعد خروج الروح منه الآن يردها الله اليه ٣١٠ وهذا بناء منه على أن الكلام شرط الحياة وليس كذلك اذا كان الكلام

الحروف والاصوات فيجوز أن
 يخلق في الميت ويكون الكلام
 النفس قائما بالروح وانما تسمع
 الاصوات وهو المراد بالحديث
 وروى ابن منده هذا الحديث
 في كتاب الاحوال بلفظ لو سمعه
 الانسان اصق من الحسن
 والمسيء واستدل به على ان
 كلام الميت يسمعه كل حيوان
 ناطق وغير ناطق لكن قال ابن
 بطال هو عام أريد به الخصوص
 وانما المعنى يسمعه من له عقل
 كاللائكة والجن لان المتكلم
 روح وانما يسمع الروح من هو
 مثله وتعقب بمنع الملازمة اذ
 لا ضرورة الى التخصيص بل
 لا يستثنى الا الانسان كما هو
 ظاهر الخبر وانما اخضع الانسان
 بذلك ابقاء عليه وبانه لا مانع من
 انطاق الله الجسد بغير روح وهذا
 الحديث أخرجه النسائي أيضا
 (عن أبي هريرة رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال اسرعوا بالجنائز)
 اسرعا خيفة ما بين المشي المعتاد
 والخبط لان ما فوق ذلك يؤدي

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا مات أحدكم فلا تحبوه وأسرعوا به
 الى قبره وبما أخرجه أيضا أبو داود من حديث الحسين بن روح مرفوعا لا ينبغي لجيفة
 مسلم أن تبقى بين ظهراني أهل الحديث تقدم قوله فان كانت صالحة أي الجيفة المحمولة
 قوله تضعونه استدله على أن حمل الجنائز يختص بالرجال لانه في بعضهم الذكور ولا
 يخفى ما فيه قال الحافظ والحديث فيه استحباب المبادرة الى دفن الميت لكن بعده أن
 يتحقق أنه مات اما مثل المطعون والمفلوج والمسبوت فينبغي ان لا يسرع في تجهيزهم
 حتى يمضي يوم وليلة ليتحقق موتهم منه على ذلك ابن بزيرة ويؤخذ من الحديث ترك تجهية
 أهل البطالة وغير الصالحين اهـ

باب المشي أمام الجنائز وما جاء في الركوب معها

(قد سبق في ذلك حديث المغيرة وعن ابن عمر انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا
 بكر وعمر يمشون أمام الجنائز ورواه الخمسة واحتج به أحمد) حديث المغيرة تقدم في الصلاة
 على السقط وحديث ابن عمر أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان وصححه والبيهقي من
 حديث ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه قال أجمدا نكاه عن الزهري مرسل
 وحديث سالم فعمل ابن عمر وحديث ابن عيينة وهم قال الترمذي أهل الحديث يرون
 المرسل اصح قاله ابن المبارك قال وروى معمر بن يونس ومالك عن الزهري ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم كان يمشي أمام الجنائز قال الزهري وأخبرني سالم أن اياه كان يمشي أمام
 الجنائز قال الترمذي ورواه ابن جرير عن الزهري مثل ابن عيينة ثم روى عن ابن المبارك
 انه قال أرى ابن جرير يأخذ من ابن عيينة وقال النسائي وصله خطأ والاصواب مرسل
 وقال أحمد حديثنا هاج قرأت علي ابن جرير حديثنا ياد بن سعد أن ابن شهاب أخبره
 حديثي سالم عن ابن عمر انه كان يمشي بين يدي الجنائز وقد كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وأبو بكر وعمر يمشون أمامها وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه من فعل ابن عمر وأبي
 بكر وعمر وعثمان قال الزهري وكذلك السبعة قال الحافظ في التلخيص فهذا اصح من
 حديث ابن عيينة وصحح الدارقطني بعد ذكر الاختلاف أنه فعل ابن عمر وروح البيهقي
 الموصول لان ابن عيينة ثقة حافظ وقد اتى بزيادة على من أرسل والزيادة مقبولة وقد قال
 لما قال له ابن المديني انه قد خالفه الناس في هذا الحديث ان الزهري حدثه به مرارا

الى انقطاع الضمعة او مشقة الحمل فيكره وهذا ان لم يضره الاسراع فان ضره قاله أي أفضل فان خيف عليه تغير سالم
 أو انزعاج أو انتفاخ زيد في الاسراع نقل ابن قدامة ان الامر فيه الاستحباب بلا خلاف بين العلماء وشذ ابن حزم فقال بوجوبه
 والمراد بالاسراع شدة المشي وعلى ذلك جملة بعض السلف وهو قول أبي حنيفة وقال القرطبي مقصود الحديث أن لا يتباطأ
 بالميت عن الدفن لان التباطؤ ربما أدى الى التباهي والانتباه (فان تك) أي الجنائز (صالحه خير) أي فهو خير (تقدمونهم)
 زاد العيني كالحافظ ابن حجر اليه أي الى الطريق باعتبار الثواب والاكرام الحاصل له في قبره فيسرعه به ليلقاه قريبا (وان تك)

الجنائز (سوى ذلك) أي غير صالحة (قشر) أي فهو شر (تضعونه عن رقابكم) فلا مصلحة لكم في مصاحبته إلا نهي أبعده من الرحمة واستدل به على أن جل الجنائز يختص بالرجال للاتيان فيه بضمير المذكر ولا يخفى ما فيه وفيه استحباب المبادرة إلى دفن الميت ليكن بعد أن يتحقق أنه مات أمام مثل المطعون والمنالوج والمسبوت فينبغي أن لا يسرع تجهيزهم حتى يعضى يوم والملة ليحقق موتهم به على ذلك ابن بزيرة ويؤخذ من الحديث ثلثة صحبة أهل البطلة وغير الصالحين (عن ابن عمر رضي الله عنهما) أنه قيل له إن أباهم يقول من تبع جنازة وصلى عليها (فله قيراط) زاد مسلم ٣١١ من الأجر المعلق بالميت من تجهيزه

وغسله ودفنه والتعزية به وحل الطعام إلى أهله وجب ما يتعلق به فله مصل عليه قيراط من ذلك ولم يشهد الدين قيراط وليس المراد جنس الأجر لأنه يدخل فيه قواب الأيمان والأعمال كالصلاة والحج وغيره وليس في صلاة الجنائز ما يبلغ ذلك وحديثه مذموم بين الآن يرجع إلى الملهود وهو الأجر العائد على الميت قاله أبو الوفاء بن عقيل وذكر القيراط تقريباً لأنه مما كان الإنسان يعرف القيراط ويعمل العمل في مقابلة وعدم جنس ما يعرف وضرب له المثل بما يعلم اه قال في الفتح وليس الذي قال يعبد ويؤيد حديث أبي هريرة من أن جنازة في أهلها فله قيراط فان تبعها فله قيراط فان صلى عليها فله قيراط فان انتظرها حتى تدفن فله قيراط رواه البزار به تدقيق فلهذا يدل على أن كل عمل من أعمال الجنائز قيراط وان اختلفت مقادير القيراط ولا سيما بالنسبة إلى مشقة ذلك العمل ومهولته وأما مقدار القيراط

سالم عن أبيه قال الحافظ وهذا لا ينفي الوهم لأنه ضبط الله سمعه منه عن سالم عن أبيه وهو كذلك الآن فيه ادراجاً وقد جزم بمسألة الحديث ابن المنذر وابن حزم وفي الباب عن أنس عند الترمذي مثله وقال سألت عنه البخاري فقال هذا خطأ خطأ فله محمد بن بكر وقد اختلف أهل العلم هل الأنفل المتبع الجنائز أن يعضى خلفها أو أمامها فقال الزهري ومالك والشافعي وأحمد والجمهور جماعة من الصحابة منهم أبو بكر وعمر وعثمان وابن عمر وأبو هريرة أن المشي أمام الجنائز أفضل واستدلوا بحديث ابن عمر المذكور في الباب وقال أبو حنيفة وأصحابه وحكام الترمذي عن سفيان الثوري وأما في البحر عن العترة أن المشي خلفها أفضل واستدلوا بما تقدم من حديث ابن مسعود عند الترمذي وأبي داود قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المشي خلف الجنائز فقال ما دون الخلب فترد قولهم خلف الجنائز ولم ينكره واستدلوا أيضاً بما روى عن طاوس أنه قال ما مشى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى مات الا خلف الجنائز وهذا مع كونه مرسله أدق عليه في شيء من كتب الحديث وروى في البحر عن علي عليه السلام أنه قال المشي خلف الجنائز أفضل وحكي في البحر عن الثوري أنه قال الراكب يمشي خلفها والماشي أمامها ويدل لما قاله حديث المغيرة المتقدمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الراكب خلف الجنائز والماشي أمامها فرياً من أعمى وعن يسارها أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم وهذا مذهب قوى لولا ما سياتي من الأدلة الدالة على كراهة الركوب لم تتبع الجنائز وقال أنس بن مالك أنه يمشي برديهم وخلفها وعن عيينة عن ربيعة بن الحارث بن عبد الوهاب بن عطاء في كتاب الجنائز ووصله أيضاً ابن أبي شيبة وعبد الرزاق (وعن جابر بن سمرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتبع جنازة ابن الدحداح ماشياً ورجع على فرس رواه الترمذي وفي رواية أخرى بفرس معروف فركبه حين انصرف فنام جنازة ابن الدحداح ونحن نعلم في حوله رواه أحمد ومسلم والنسائي * وعن ثوبان قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة فمرأى فاسار بكنا فقام الاتبسحيمون أن ملائكة الله على أقدامهم وانهم على ظهور الدواب رواه ابن ماجه والترمذي * وعن ثوبان أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى بدابة وهو مع

فقال الجوهري القيراط بكسر القاف نصف دانق والدانق سدس درهم قال في الفتح فعلى هذا يكون القيراط جزءاً من ثلثي عشر جزءاً من الدرهم وقال أبو الوفاء بن عقيل نصف سدس درهم أو نصف عشر دينار وقال ابن الأثير صاحب النهاية القيراط جزء من أجزاء الدينار وهو نصف عشر الدينار في أكثر البلاد وفي الشام جزء من أربعة وعشرين جزءاً وقد ورد لفظ القيراط في عدة أحاديث منها ما يحمل على القيراط المتعارف ومنها ما يحمل على الجزء في الجلالة وإن لم تعرف النسبة فن الأول حديث كعب ابن مالك مرفوعاً أنهم سفتقون بلداً يذكرون فيها القيراط وحديث أبي هريرة مرفوعاً كنت أرى الغنم لأهل مكة بالقرار يبط

ومن الهتمل حديث ابن عمر في الذين أتوا التوراة أعماوا قيراطا قيراطا وحديث الباب وحديث أبي هريرة فيمن اقتفى كباقتص من عمله كل يوم قيراط وقد جاء تعيين مقدار الزيراط في الحديث لنا في بانه مثل احد وفي رواية عندنا جدها جبراني في الاوسط من حديث ابن عمر قالوا يا رسول الله مثل قرار يطنها هذه قال لا بل مثل احد قال النووي وغيره لا يلزم من ذكر الزيراط في الحديثين تساويهما لان عادة الشارع تعظيم الحسنات وتحقيرها مقابلها وقال ابو بكر بن العربي القاضي المالكي الذرعي جزء من ألف واربعة وعشرين جزءا من حبة ٣١٢ والحبة ثلث القيراط والذرة يخرج من النار فكيف بالقيراط قال وهذا قدر

قيراط الحسنات فاما قيراط السيئات فلا وقال غيره القيراط في اقتناء الكلب جرم من اجزاء عمل المقتضى له في ذلك اليوم وذهب الاصل الى ان المراد بالقيراط في حديث الباب جزء من اجزاء معلومة عند الله تعالى وقد فهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله القيراط باحد قال الطيبي قوله مثل احد تفسير للمقصود من الكلام لا للفظ القيراط والمراد منه انه يرجع بتصيب كبير من الاجر وذلك لان لفظ القيراط مبهم من وجهين فبين الموزون بقوله من الاجر وبين المعداد المراد منه بقوله مثل احد وقال ابن المنير اراد تعظيم الثواب قتله للعيان باعظم الجبال خلقا واصغرها الى النفوس المؤمنة حبا لانه الذي قال في حقه انه جبل يحبنا ونحبه اه ولانه ايضا قريب من الخطابين يشترك احدهم في معرفته وخص القيراط بالذكر لانه كان اقل ما تقع به الاجارة في ذلك الوقت او جرى ذلك مجرى العادة من

جمازة فاني ان يركبها لما انصرف في بداية فركب فقيل له فقال ان الملائكة كانت غشى ولم اكن لا ركب وهم يشعرون فلما ذهبوا ركبوا ابوداود) حديث جابر بن عمر قال اتهمذى حسن صحيح وفي انظر له رهو على فرس له يسمى ونحن حوله وهو يتوقص به وحديث ثوبان الاول قال الترمذي قد روى عنه من فوعا ولم يتكلم عليه بحسن ولا ضعف وفي اسناده ابو بكر بن ابي مريم وهو ضعيف وحديث ثوبان الثاني سكت عنه ابوداود والذري ورجال اسناده رجال الصحيح قوله ابن الدحداح بدالين مهملةتين وحسين مهملةتين ويقال ابو الدحداح ويقال ابو الدحداح قال ابن عبد البر لا يعرف اسمه قوله ورجع على فرس فيه انه لا بأس بالركوب عند الرجوع من دفن الميت قوله معور وبضم الميم وفتح الراء قال اهل اللغة اعروروا بالفرس اذ اركبته عربا فانهم معور وقال النووي ولم يأت انفعول معدي الا قولهم اعروروا بالفرس واحدا لوليت الشيء اه قوله ونحن غشى حوله فيه جواز مشي الجماعة مع كبيرهم الركب وانه لا كراهة فيه في حقه ولا في حقهم اذ لم يكن فيه مفسدة وانما يكره ذلك اذا حصل فيه انتفاء للتابعين او خفي المحاب او نحو ذلك من المفاسد قوله لا تستحبون نفسه كراهة الركوب لمن كان متبعا للجنائز ويعارضه حديث المغيرة المة تقدم من اذنه للركب ان يمشي خلف الجنائز ويمكن الجمع بان قوله صلى الله عليه وآله وسلم الركب خلفها لا يدل على عدم الكراهة وانما يدل على الجوار فيكون الركوب جائزا مع الكراهة او بان انكاره صلى الله عليه وآله وسلم على من ركب وتركه للركوب انما كان لاجل مشي الملائكة ومشيم مع الجنائز التي مشي معها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يستلزم مشيم مع كل جنازة لا مكان ان يكون ذلك منهم تبركا به صلى الله عليه وآله وسلم فيكون الركوب على هذا جائزا غير مكروه والله تعالى اعلم

(باب ما يكره مع الجماعة من نياحة أو نار)

(عن ابن عمر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تقع جنازة معه وانما رواه احمد وان ماجه * وعن ابي بردة قال اوصى ابو موسى حين حضره الموت فقال لا تتبعه وني بجمرا قالوا او سمعت به شيئا قال نعم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه ابن ماجه) الحديث الاول اسناده عند ابن ماجه هكذا احمد ثنا احمد بن يوسف حدثنا عبيد الله اخبرنا

تقليل العمل ويجوز ان يكون على حقيقة بان يجعل الله تعالى عمله يوم القيامة جسا قدر احوال ووزن وفي اسرا تيل حديث واثة عند ابن عمر كنب له قيراطان اخفهما في ميزانه يوم القيامة انقل من جبل احد فافادت هذه الرواية بيان وجه التمثيل باحد وان المراد به زنة الثواب المرتب على ذلك لعمل واحد بقوله من تبع على ان المتبى خلف الجنائز افضل من المتبى امامها لان ذلك هو حقيقة الاتباع كما قال ابن دقيق العيد الذي رجحوا امامها وحلوا الاتباع هنا على الاتباع المعنوي أي المصاحبة وهو أي من أن يكون اجتمع أو خلفها أو غير ذلك وهذا يحتاج الى أن يكون الدليل الدل على

استصحاب التقدم راجحاً انتهى (فقال) ابن عمر رضي الله عنهما ما أكثر أبو هريرة علينا لم يثمه ابن عمر أنه روى ما لم يسمع بل جوز عليه السهو والاشتباه الكثرة روايته أو قال ذلك لأنه لم يرفعه فظن ابن عمر أنه قاله برأيه اجتمعا فادفعا فإرسال ابن عمر إلى عائشة يسألها عن ذلك (فصدقت يعني عائشة بأبو هريرة وقالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول فقال ابن عمر لقد نرطنا في قراريط كثيرة) أي في عدم المواظبة على حضور الدفن كما وقع مينا في حديث مسلم ولقطة كان ابن عمر يصلي على الجنائز ثم ينصرف فلما بلغه حديث أبي هريرة قال فذكره وهذا الحديث ٣١٣ أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه وأبو داود

أيضا وفي الباب عن أبي هريرة بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد الجنائز عليه وآله وسلم من شهد الجنائز حتى يصلي فيه قبراً طوعاً ومن شهدها حتى تدفن كان له قبراً طوعاً قبل له وما القبر طوعاً قال مثل الجبلين العظيمين أخرجه البخاري وأخص من ذلك غنم له لقبراً طوعاً كما في مسلم وهذا غنم لئلا واستمرة قال القسطلاني فلو زعمت الجنائز واتحدت الصلاة عليها دفعة واحدة لم تعدد القرائن بطبعتها أو لا تعدد نظراً لاتحاد الصلاة قال الأذري الطاهر التعداد دونه أجاب قاضي حجة البازي ومقتضى التقييد بقوله في رواية أحمد وغيره أن من شهدها أن القبر طوعاً يختص من حضر من أول الأمر إلى انقضاء الصلاة لكن ظاهر حديث البزار السابق نحوه أيضاً أن من صلى فقط يمكن أن يكون قبراً طوعاً دون قبراً طوعاً من شيعته لا من صلى ويؤيد ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة حيث قال أصغرهما مثل

اسرائيل عن أبي يحيى عن مجاهد عن ابن عمر وأبو يحيى هذا القنات وفيه مقال وبقيته رجاله ثقات والحديث الثاني في إسناده أبو هريرة يروى معاوية قال في التقريب شاعى مجهول وقال في الخلاصة مجهول قوله معماره هي بالراء المعجمة وتبعه دال الفنون مشددة أي مصونة قال في القاموس رن زينا صاح وفيه دليل على تحريم اتباع الجنائز التي معها البائسة وعلى تحريم النوح وسبها في الكلام عليه قوله بحجر المحرم كسب الذي يوضع فيه الحجر وفيه دليل على أنه لا يجوز اتباع الجنائز بالجواهر وما يشابهها لأن ذلك من فعل الجاهلية وقد هدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك وزجر عنه

(باب من اتبع الجنائز فلا يجلس حتى توضع)

(عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رأيتم الجنائز تقوموا لها فن اتبعوها فلا يجلس حتى توضع رواه الجماعة إلا ابن ماجه لكن إنما لابن داود منه إذا اتبعتم الجنائز فلا تجلسوا حتى توضع وقال روى هذا الحديث لنوري عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال فيه حتى توضع في الأرض ورواه أبو معاوية عن سهيل حتى توضع في اللحد وسفيان أحفظ من أبي معاوية وعن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه ذكر القيام في الجنائز حتى توضع فقال علي عليه السلام قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قعد رواه النسائي والترمذي وصححه ومسلم معناه) ولفظ مسلم من حديث علي عليه السلام قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعني في الجنائز ثم قعد قوله إذا رأيتم الجنائز تقوموا لها أي من مشروعية القيام في الجنائز إذا حضرت أن كان طاعة أو سبها في الكلام عليه في الباب الذي بعده هذا قوله فمن اتبعها فلا يجلس فيه انتهى عن جده أوس الماشي مع الجنائز قبل أن توضع على الأرض فقال الأوزاعي وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن أنه مستحب حكى ذلك عنهم النووي والمناظري الفتح ونقله ابن المنذر عن أكثر الصحابة والتابعين قالوا والنسخ إنما هو في قيام من حدث به لا في قيام من شيعه أو حكى في الفتح عن الشعبي والنخعي أنه يكره القعود قبل أن توضع قال وقال بعض السلف يجب القيام واحتج له برواية النسائي عن أبي سعيد وأبي هريرة أنه ما قالاً ما رأينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهد جنازة قط يجلس حتى توضع انتهى ولا يخفى أن مجرد الفعل

٤٠ نيل ث أحد فقيه دلالته على أن القرائن متفاوت وفي مسلم أيضاً من صلى على جنازة ولم يتبعها فله قبراً طوعاً حصول القسرات وأما لم يقع اتباع لكن يمكن حمل الاتباع هنا على ما بعد الصلاة لاسيما وحديث البزار ضعيف ومن شهدا حتى تدفن أي يفرغ من دفنها بأن يسأل عليه التراب وعلى ذلك تحمل رواية مسلم حتى توضع في اللحد كان لمن الأجر المذكور وقبراً طوعاً وهل ذلك بقبراً طوعاً الصلاة أو بدونه فيكون ثلاثة قرائن فيه احتمال لكن سبق في كتاب الإيمان التبرع بالاول وحديثه يكون رواية الباب معناها كان له قبراً طوعاً أي بالاول وبشيء دللنا ما رواه الطبراني في معجمه عن تبع

جنازة حتى يقضى دفنها كتب له الأثارة قراربط وهل يحصل قيراط الدفن وان لم يقع اتباع فيه بحث لكن مقتضى قوله في كتاب
الايمان وكان معها حتى يصل على علمه او يفرغ من دفنها ان القيراطين التماسي يحصلان بجموع الصلاة والاتباع في جميع الطريق
وحضور الدفن فان صلى مثلاً وذهب الى القبر وحده فحضر الدفن لم يحصل له القيراط واحداً صرح به النووي في المجموع وغيره
لكن له أجر في الجنة قال في فتح الباري ومأقوله النووي ليس في الحديث ما يقتضيه الا بطريق المفهوم فان ورد منطوق
بمصول القيراط بشهود الدفن وحده كان ٣١٤ مقدماً ويجمع حينئذ بفتاوى القيراط والذين أبو ذلك جعلوا من باب

المطلق والمقيّد لكن مقتضى
جميع الاحاديث ان من اقتصر
على التشييع ولم يصل ولم يشهد
الدفن فلا قيراط له على طريقة
ابن عقيل السابقة وفي حديث
الباب دلالة على تميز أبي هريرة
في الحفظ وان انكار العلماء
بعضهم على بعض قديم وفيه
استغراب العالم ما لم يصل الى علمه
وعدم مبالاة الحفاظ بآثار من لم
يحفظ وفيه ما كان الصحابة
عليه من التفتت في الحديث
النبوي والتعريف به والتعقيب
عليه وفيه دلالة على فضيلة ابن
عمر من حرصه على العلم وتأمله
على ما فات من العمل الصالح وقد
وقع لصاحب الفتح حديث الباب
من رواية عشرة من الصحابة غير
أبي هريرة وعائشة منها ما هو
ضعيف ومنها ما هو قوي فترجمه
(عن عائشة رضي الله عنها عن
البي صلى الله عليه وآله وسلم)
قال في مرضه الذي مات فيه
عن الله اليه ودوا النصارى أى
أبهدهم عن رحمة (التخذي وقبور
أنبيائهم مساجد) قال الكرماني

لا يفتن دليلاً للوجوب فالاولى الاستدلال به بحديث الباب فان فيه النهي عن القعود
قبل وضعها وهو حقيقة لتعظيم رتبة الحرام واجب ومثل ذلك حديث أبي هريرة عند
أحمد من نوعان صلى على جنازة ولم يمش معها فليقم حتى تغيب عنه فان مشى معها فلا
يقعد حتى توضع وروى الحفاظ عن الشعبي والنخعي أن القعود مكره وقبل ان توضع ومما
يدل على الاستحباب ما رواه البيهقي عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما أن القائم مثل الحامل
يعنى في الاجر قوله حتى توضع في الارض قد ذكر المصنف كلام أبي داود في ترجيح هذه
الرواية على الرواية الاخرى اعنى قوله حتى توضع في اللحد وكذلك اشار البخاري
الى ترجيحها بقوله باب من شهد جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناكب الرجال وأخرج
أبو نعيم عن سهل قال رأيت أبا صالح لا يجلس حتى توضع عن مناكب الرجال وهذا
يدل على أن الرواية الاولى أرجح لان أبا صالح راوى الحديث وهو اعرف بالمراد منه
وقد تمسك بالرواية الثانية صاحب المخطط من الحنفية فقال الافضل أن لا يقعد حتى
يحال عليه التراب انتهى واذا قعد الماشي مع الجنة اذ قبل أن توضع فهل يسقط القيام
أو يقوم الظاهر الثاني لان أصل مشروعية القيام تعظيم أمر الموت وهو لا ينفك بذلك
وقد روى البخاري في صحيحه ان أبا هريرة ومروان كانا مع جنازة فتعدا قبل ان توضع
فأبوسعيد فأخذ بيد مروان فأقامه وذكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن
ذلك فقال أبو هريرة صدق ورواه الحاكم بنحو ذلك وزاد ان مروان لما قال لأبوسعيد
قم قام ثم قال له لم أقضى فذكر له الحديث فقال لابي هريرة فقامنك أن تخبرني فقال كنت
أما ما جلست فجلست وقد استدل المهلب بقعود أبي هريرة ومروان على ان القبر ليس
بواجب وانه ليس عليه العمل قال الحفاظ ان أراد انه ليس بواجب عندهما فظاهر وان
أراد في نفس الامر فلا دلالة فيه على ذلك قوله وعن علي عليه السلام الخ ذكر المصنف
هذا الحديث للاستدلال به على نسخ مشروعية القيام لمن تبع الجنازة حتى توضع
لقوله فيه حتى توضع فانه يدل على ان المراد به قيام التابع للجنازة لا قيام من مرّت به لانه
لا يشرع حتى توضع بل حتى تخلفه كما سيأتى ولا يكره سبأني في باب القيام للجنازة من
حديث عامر بن زبيدة عند الجماعة بالخط حتى تخلفكم أو توضع فذكر الوضع في حديث
علي عليه السلام لا يـكون نصاً على ان المراد قيام التابع وقد استدل به الترمذي على

مقاد الحديث منع اتخاذ القبر مسجداً ومدلول الترجمة منع اتخاذ المسجد على القبر ومفهوماً
متغيراً وبجواب بأنهم امتلازمان وان تغاير المفهوم انتهى واستدل بهذا الحديث وما رواه في معناه شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه
الله تعالى على منع السفر لازمة الى القبور وقال بل الصلاة في المساجد التي ليس فيها قبر أحد من الانبياء والصلوات وغيرهم
أفضل من الصلاة في المساجد التي فيها ذلك باتفاق أئمة المسابن بل الصلاة في المساجد التي على القبور ما محرمة وامام كرويه
وكان جلة العلماء الذين يعدهم يعدون السفر لغير قبور الايدي والصلوات من جلة البلع المشكورة وهذا في أصح القولين غير

مشروع ولم يثبت السفر للزيارة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يحصل الاجماع على جواز مجده الله تعالى الى الآن بل نهى عنه أهل العلم قديما وحديثا وبعض الاسفار لها بل غالبها لا يخلو عن أحوال الشرك والعمال الكفوة ورد حديث لاتشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد وهو في الصحيح وحديث لاتخذوا قبوري عيدا وهو عند عبد الرزق وقال صلى الله عليه وآله وسلم لاتجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها رواه مسلم وقال اللهم لاتجعل قبوري وشيعة بدو قال لاتجعلوا قبوري عيدا الى غير ذلك من الاحاديث والسفر لحد الزيارة نفسه نزاع ومن سافر لحد ٣١٥ قبر لم يزور زيارة شرعية بل بدعة ولم

يتازوا في استحباب السفر الى مسجد به و استحباب الصلاة والسلام فيه عليه صلى الله عليه وآله وسلم ونحو ذلك مما شرعه الله تعالى في مسجده صلى الله عليه وآله وسلم ولم يتنازع لائنة الاربعة راجه في ان السفر الى غير الثلاثة ليس مستحب لا لقبور الانبياء والصلحاء ولا لغير ذلك فان قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاتشد الرحال حديث متفق على صحته انتهى ونهت الجويني الى حرمة ذلك واختاره عياض ومالك امام دار الهجرة وبه قال بصرة الغفاري وأبو هريرة نوطاة من أهل العلم قديما وحديثا وجميع الاحاديث التي استدل بها السبكي في شفاء الاسقام وابن حجر المكي الشافعي في الجوهر المنتظم كلها ضعيفة منكوبة واهية لا أصل لها قال الحافظ ابن حجر أكثر مترن هذه الاحاديث موضوعة انتهى فظهر بهذا ان ما ذهب اليه شيخ الاسلام ابن تيمية هو الصواب وله في ذلك سلف صالح لم يتفرد

نسخ قيام من رأى الجنائز فقال بعد اخر ارجعه له وهذا ما نسخ الاول اذا رأيتم الجنائز فقوموا انتهى ولو سلم ان المراد بقيام المذكور في حديث علي هو قيام السابغ للجنائز فلا يكون تركه صلى الله عليه وآله وسلم ناسخا مع عدم ما يشعر بالتأني في هذا الفعل بخصه وصحة لما تقر في الاصول من أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لم لا يمارس القول لخاص بالامة ولا يفسخه

(باب ما جاء في القيام للجنائز اذا هرت)

(عن ابن عمر عن عامر بن ربيعة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا رأيتم الجنائز فقوموا لها حتى تخافكم او توضع رءاه الجماعة ولا جد وكال ابن عمر اذا رأى جنائز قام حتى تجاوزوه وله أيضا عنه انه ربما تقدم الجنائز فقه حتى اذا راها قد أشرفت قام حتى توضع وعن جابر قال مر بنا جنائز فقم لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقمنا معه فقلنا يا رسول الله انما جنائزهم ودي فقال اذا رأيتم الجنائز فقوموا لها وعن سهل بن حنيف وقيس بن سعد انها كانوا فاعدين بالقادسية فرأوا عليها جنازة فقاموا فقبل لها ما هم من أهل الارض أي من أهل الدمة فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرت به جنازة فقام فقبل لها انما جنائزهم ودي فقال ألبست نفسيامة في عليهما * وللبخاري عن ابن أبي ليلى قال كان أبو مسعود وقيس يقومان للجنائز قوله حتى تخافكم بضم أوله وقع المججمة وشديد اللام المكسورة أي ترككم رواها قوله مر بنا في رواية الكشي يني مرت بفتح الميم قوله فقال اذا رأيتم الجنائز فقوموا لها زاد البيهقي ان الموت فزع وكذا مسلم من وجه آخر قال القرطبي معناه ان الموت فزع قال البضاوي وهو صذر جرى مجرى الوصف للمبالغة وفيه تقدير أي الموت فزع ويؤيد ذلك ما رواه ابن ماجه عن أبي هريرة بلفظ ان للموت فزعوا عن ابن عباس مثله عند البراق قوله ليست نفسها هذا لا يمارض التعليل المتقدم حيث قال ان للموت فزعوا وكذا ما أخرج الحاكم عن أنس مرفوعا عن عائشة لأم لائكة ونحوه لاجد من حديث أبي موسى ولا جد وابن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن عمر ومرفوعا عن عائشة فزعوا عن اعظاما الذي يقبض النفوس ولفظ ابن حبان اعظاما لله تعالى الذي يقبض الارواح فان ذلك لا ينافي التعليل السابق

هو بهذا القول وليس النزاع في نفس زيارة القبور فانهم مشروعة سنة بل في السفر اليها وشدة الرحال لها وهو مسئلة غير هذه المسئلة قال في الفتح وأصح ما ورد في ذلك ما رواه أحمد وأبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا من أحد حديثي سلم على الاراد الله على ربي حتى أرد عليه السلام وبهذا الحديث صدر البيهقي الباب ولكن ليس فيه ما يدل على اعتبار كون المسلم عليه على قبره بل ظاهره أعم من ذلك انتهى وبسط القول على ذلك في كتابنا رحلة الصديق الى البيت العتيق (قالت) عائشة رضي الله عنها (ولو لذلك) أي خشية اتخاذ قبره مسجدا (لا يزوا قبره) صلى الله عليه وآله وسلم بل فقط الجمع لكن لم يبرزوه

أى لم يكشفه بل بنوا عليه حائلا لوجود خشية الاتحاد فامتنع البراز لان لولا امتناع لوجود (غير انى أخشى أن يخذ مسجد) وهذا حاله فائنة قبل ان يوسع المسجد ولذا لما وسع جهات الحجرة الشريفة ورزقنا الله العود اليها مثلثة الشكل محددة حتى لا يتأتى لاحد أن يصل الى جهة القبر المقدس مع استقبال القبلة كذا فى الارشاد والفتح لكن اتخذ جهال الناس فى هذا الزمان بل من يسهون أنفسهم العلماء قبرة الشريف عيدا بالا جفعا فى كل عام عليه والاحتفال به ركعا وسجدا ومعاذ الله منه وهذا من أعلام التوبة حيث منع ٢١٦ من أن يخذوا قبرة المسكرم عيدا ووثنا وقد وقع ما منع منه وظهر ما خشيت

عائنة عنه مع عدم بروزه ولو كان بارزا لافعل به الناس ما فعلوه بقبور المشايخ من السجدة على ترابه والطواف به وهم مع ذلك لا يتركون شأما يمنع عنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يباله أين يذهب بهؤلاء عقولهم الكاسدة وعقدهم الفاسدة ويطرحهم فى مهاوى الهلكة من حيث يشعرون أو لا يشعرون واقصد صدق الله تعالى وما يؤمن أكثرهم بالله اذ وهم مشركون ومن أسعد بحضور مسجد المدينة لا يفتنى عليه هذا الخال ولا يترتاب فى الاثر الثواب يدع الواقعة من هؤلاء الجهال ومن لم يجعل الله نورا لماله من نوروفى هذا الحديث التهديد والعنة وفيه ان شيخ البخارى بصرى سكن الكوفة وشيخان وهلال كوفيان وعروة مدنى واخرجه فى الجنازة أيضا والمغازى وسلم فى الصلاة قال فى الفتح المنع من ذلك اى بنوا المساجد على القبر انما هو حال خشية ان يصنع بالقبر كما صنع أولئك الذين لعنوا واما

لان القيام لا يفرغ من الموت فيه تعظيم لاهل الله تعالى وتعظيم للقائمين بأمره فى ذلك وهم الملائكة فاما ما أخرجه أحمد من حديث الحسن بن علي قال انما قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تأذيان برح اليه ويزاد الطبراني فاذا رجع يحضروها والطبراني والبيهقى من وجه آخر عنده ~~مكرهية~~ أن يعلاوا على رأسه فان ذلك لا يعارض الاخبار الاولى العصبة أما أولاد فلان أساسه هذه لا تقاوم ثلاث فى العصبة وأما نانيا فلان التعديل بذلك راجع الى ما فهمه الراوى والتعليل الماضى صريح من لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان الراوى لم يسمع التصريح بالتعليل منه صلى الله عليه وآله وسلم ففعل باجتهاده ومقتضى التعليل بقوله أيسر نفسا ان ذلك يستحب لكل جنازة واختلف العلماء فى هذه المسئلة فذهب احمد واحق وابن حبيب وابن الماجشون ان القيام للجنازة لم ينسخ والقعود منه صلى الله عليه وآله وسلم كافى حديث على الاثني عشر وليبيان الجواز فمن جلس فهو فى سعة ومن قام فله اجر وكذا قال ابن حزم ان قعوده صلى الله عليه وآله وسلم بعد أمره بالقيام يدل على ان الامر للندب ولا يجوز أن يكون نسبا قال النووى والختار انه مستحب وبه قال المتوفى وصاحب المذهب من الشافعية ومن ذهب الى استحباب القيام ابن عمر وابن مسعود وقيس بن سعد وسهل بن حنيف كما يدل على ذلك الروايات المذكورة فى الباب وقال مالك وابو حنيفة والشافعية ان القيام منسوخ بهديث على الاثني قال الشافعية اما أن يكون القيام مفسوخا أو يكون لهلة وأيمهما كان فقد ثبت أنه تركه بعد فعله والطبعة فى الاسترخاء من أمره والقعود احب الى انتهى وسياق بيانه ما هو الحق وظاهر أحاديث الباب انه يشرع القيام للجنازة المسلم والكافر كما تقدم (وعن على بن ابي طالب عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأما ما أخرجه ابن سيرين ان جنازة مرت بالحسن وابن عباس فقام الحسن ولم يقوم ابن عباس فقال الحسن لابن عباس أما قام لهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال قام وقعد رواه أحمد والنسائي الحديث الاول رجال اسناده ثقات عند أبي داود وابن ماجه وقد أخرجه ابن حبان بهذا اللفظ والبيهقى بلفظ ثم قعد بعد ذلك وأمرهم

اذا آمن ذلك فلا امتناع وقد يقول بالمنع مطلقا من يرى سدا للريعه وهو هنا متجه قوى انتهى (عن) بالقعود مرة بن جندب رضى الله عنه قال صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم اى خلفه وان كان قد جاءه فى قدام كفى قوله تعالى وكان وراءهم ملك اى امامهم وهو ظرف مكان ملازم للاضافة ونصبه على الظرفية (على امرأة) هى ام كعب الانصارية كفى مسلم وفى بعض طرق الحديث انها ماتت حاملا والمقعد وان النفساء وان كانت مع دودة من جلاشه الشهدا فان الصلاة عليها مشروعة بخلاف شهيد المعركة (ماتت فى نفاسها) فى هذا لتعليل كفى قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان امرأه دخلت النار

في هرة (فقام عليها وسطها) بفتح السين أي محاذيا لوسطها وفي رواية بسكون السين فن سكن جعله طرفا من فتح جعله إيمنا والمراد على الوجهين بجيئتها وكون هذه المرأة في نفاسها وصف غير معتبر اتفاقا وانما هو حكاية امر وقع وأما كونها امرأة فيحتمل أن يكون معتبرا فان القيام عليها عند وسطها السترها وذلك مطلوب في حقها وأما الرجل فعند رأسه لا يكون فاطر إلى فوجه بخلاف المرأة فانها في القبة كما هو الغالب ووقوفه عند وسطها ليسترها عن أعين الناس وفي حديث أبي داود والترمذي وابن ماجه عن انس المصلي على رجل فقام عند رأسه وعلى ٣١٧ امرأة وعليه ناعش اخضر فقام عند جبهتها

فقال له العلاء بن زياد يا باهجرة

أحكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الجنائز قال نعم وبذلك قال أحمد وأبو يوسف والمشهور عند الخنفسة أن يقوم من الرجل والمرأة حذاء الصدر وقال مالك يقوم من الرجل عند وسطه ومن المرأة عند منكبيه والحديث يرد عليهم (عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب) وهي من أركان العموم حديث لاصلا لم يقرأ بفاتحة الكتاب وبه قال الشافعي وأحمد وقال مالك والشافعي والليث ليس فيها قراءة قال البدر الدمايني من المالكية وانا قول في المذهب باستحباب الفاتحة فيها واختاره بعض الشيوخ وقال الحسن البصري يقرأ على الطفل الميت بفاتحة الكتاب قال في الفقه هي من المسائل المختلف فيها ونقل ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن ابن علي وابن الزبير والمسور بن مخزومة مشروعيها وروى عبد الرزاق والشافعي عن أبي

بالقعود وقد خرج حديث علي مسلم باللفظ الذي تقدم في الباب الاول والحديث الثاني رجال اسنده ثقات وقد اشار اليه الترمذي أيضا وفي الباب من عبادة بن الصامت عند أبي داود والترمذي وابن ماجه والبرازان يهوديا قال لما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقوم للجنازة هكذا يفعل فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجلسوا وخالفوهم وفي اسناده بشر بن رافع وليس بالقوي كما قال الترمذي وقال البرازي تفرديه بشر وهو ابن قال الترمذي حديث عبادة غريب وقال أبو بكر الهمداني لو صح لكان صحيحا في النسخ غير أن حديث أبي سعيد أصح وأثبت فلا يقاوم هذا الاسناد وقد تمسك بهذه الأحاديث من قال ان القيام للجنازة منسوخ وقد تقدم ذكرهم قال القاضي عياض ذهب جمع من السلف إلى أن الأمر بالقيام منسوخ بحديث علي وهذا وتعبه النووي بأن النسخ لا يصار إليه الا اذا تعذر الجمع وهو هنا ممكن واعلم ان حديث علي باللفظ الذي سبق في الباب الاول لا يدل على النسخ لما عرفت فالممن أن فعله لا ينسخ القول الخاص بالامة وأما حديثه باللفظ الذي ذكره هنا فان صح صلح النسخ لقوله فيه وأمرنا بالجلوس ولكنه لم يخرج هذه الزيادة مسلم ولا الترمذي ولا أبو داود بل اقتصر على قوله ثم قعدوا ما حديث ابن عباس فكذلك أيضا لا يدل على النسخ لما عرفت وأما حديث عبادة بن الصامت فهو صحيح في النسخ لولا ضعف اسناده فلا ينبغي أن يستند في نسخ تلك السنة الثابتة بالأحاديث الصحيحة من طريق جماعة من الصحابة إلى مثله بل المختصم الاخذ بها واعتقاد مشروعيها حتى يصح نسخ صحيح ولا يكون الأمر بالجلوس أو نهى عن القيام أو اخبار من الشارع بأن تلك السنة منسوخة بكذا أو اقتصار جهود المخربين لحديث علي عليه السلام وحفاظهم على مجرد القعود بدون ذكر زيادة الأمر بالجلوس مما يوجب عدم الاطع ثمان اليها والقسك بها في النسخ لما هو من الصحة في الغاية لا سيما بعد ان شدم من عضدها على جماعة من الصحابة بما يعد كل البعد أن يخفى على مثاهم النامخ ووقوع ذلك منهم بعد عصر النبوة ويكن أن يقال ان الأمر بالجلوس لا يعارض بفعل بعض الصحابة بعد ايام النبوة لان من علم جهة علي من لم يعلم وحديث عبادة وان كان ضعيقا فهو لا يقصر عن كونه شاهدا للحديث الأمر بالجلوس

(أبواب الدفن من أحكام القبور)

امامة سهل بن حنيف قال السنة في الصلاة على الجنائز ان يكبر ثم يقرأ بأم القرآن ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يخلص الدعاء للميت ولا يقرأ الا في الاولى واسناده صحيح (قال السمعاني) اي قراءة الفاتحة في الجنازة (سنة) اي طريقة للشارع فلا ينافي كونها واجبة وفي رواية عند ابن خزيمة عن محمد بن بشار شيخ البخاري بلفظ فاخذت بيده فسألتهم عن ذلك فقال نعم يا ابن أخي انه حق وسنة وقد علم أن قول الصحابي من السنة كذا حديث هريرة عند الاكرو ليس في الحديث بيان محل القراءة وقد وقع التصريح به في حديث جابر هذا البيهقي في سننه عن الشافعي بلفظ وقرأ بأم القرآن

بقية التكبير الأولى وفي النسائي بإسناد على شرط الشيخين عن أبي أمامة الانصاري قال السنة في صلاة الجنائز ان يقرأ في التكبير الأولى بأم القرآن مخافتة وروى الحاكم عن ابن عباس انه صلى على جنازة بالابواب فكبر ثم قرأ الفاتحة رافعاً صوته ثم صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال اللهم عبدك وابن عبدك اصبح فقيراً الى رحمتك وأنت غني عن عذابه ان كان زاكياً فزكه وان كان خطيئاً فاغفر له اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده ثم كبر ثلاث تكبيرات ثم انصرف فقال يا أيها الناس اني لم أقرأ علناً اي جهر الا لتعلموا انهم سنة وفيه شريحيل ٣١٨ قال الحاكم لم يصح به الشيخان انما اخرجته لانه مفسر للطارق انتهى

(باب تعميق القبر واختيار اللحد على الشق)

(عن رجل من الانصار قال خرجنا في جنازة فجلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على حفرة القبر فجعل يوصي الحافرو ويقول أوسع من قبل الرأس وأوسع من قبل الرجلين رب عذق له في الجنة رواء أجود وأبوداود * وعن هشام بن عامر قال شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد فقلنا يا رسول الله احفر علينا السكك انسان شديد فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احفروا وأعمقوا وأحسنوا وادفنوا الاثنين والثلاثة في قبر فقالوا افنق - نعم يا رسول الله قال قدموا أكثرهم قرأنا وكان أبي ثالث ثلاثة في قبر واحد رواه النسائي والترمذي نحوه وصححه) الحديث الاول أخرجه أيضاً البيهقي قال الحافظ اسناده صحيح والحديث الثاني أخرجه أيضاً أبو داود وابن ماجه واختلف فيه على حميد بن هلال راويه عن هشام فنهض من أذخل بينه وبين سعد بن هشام ابنه ومنهم من أدخل بينهما أبا الداهية ومنهم من لم يذكرا بينهما أحد أقول يوصي بالواو والصاد من التوصية وذكر ابن المواقف أن الصواب يرمي بالراء والميم وأطال في ذلك وفيه مشروعية التوسعة من الحاضر للدفن بتوسيع القبر وتعميقه ما يحتاج الى التعميق قوله رب عذق العذق يفتح العين التخلع والجمع اعذق واعذاق ويكسر العين القنومنها والعنقود من العنب والجمع اعذاق وعذوق قوله وأعمقوا وأحسنوا فيه دليل على مشروعية اعماق القبر واحسانه وقد اختلف في حد الاعماق فقال الشافعي قائمة وقال عمر بن عبد العزيز الى السيرة وقال الامام يحيى الى الشدي واقله ما يورى الميت ويمنع السبع وقال مالك لاحد لا عماقه وأخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر عن عمر بن الخطاب انه قال أعمقوا القبر الى قدر قامه ونسطة قوله وادفنوا الاثنين الخ فيه جواز الجمع بين جماعة في قبر واحد ولكن اذا دعت الى ذلك حاجة كافي مثل هذه الواقعة والا كان مكروهاً كما ذهب اليه الهادي والقاسم وأبو حنيفة والشافعي قال المهدي في البحر أوتبركا كقبر فاطمة فيه خمسة يعني فاطمة والحسن بن علي وعلي بن الحسين زين العابدين ومحمد بن علي الباقر وولده جعفر بن محمد الصادق وهذا من الجواهر لامن الجمع بين جماعة في قبر واحد الذي هو المسمى وقد قدمنا في باب ترك غسل الشهيد طر فامن الكلام على دفن الجماعة في

قال في الفتح شرح جليل مختلف في توثيقه انتهى قال الشوكاني في السبيل قد ورد بالجهر فأخرج البضاري وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما انه صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وقال لتعلموا انها سنة ومعلوم ان قراءته هذه لا تكون الاجهر احق - مع ذلك من صلى معه وزاد النسائي بعد فاتحة الكتاب سورة وذكر انه جهر ولفظه هكذا فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر ويؤيد ذلك ما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث عوف بن مالك قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جنازة فلفظنا من دعائه الحديث فان هذا يدل على انه جهر بالدهاء فلا وجه لاجل المخافة من سدوبة وان وردت في حديث أبي أمامة بن سهل انه اخبره رجلاً من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان السنة في الصلاة على الجنائز ان يكبر الامام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبير الأولى مرة في نفسه ثم صلى على النبي صلى

الله عليه وآله وسلم ويخلص الدعاء للجنازة في التكبيرات ولا يقرأ في شيء منها ثم يسلم سراي نفسه اخرج به الشافعي في مسنده وفي اسناده اضطراب وعزاه البيهقي في المعرفة وأخرج عن الزهري معناه واخرج نحوه الحاكم من وجه آخر وأخرجه أيضاً النسائي وعبد الرزاق قال ابن جبر في الفتح واسناده صحيح وليس فيه قوله بعد التكبير الأولى ولا قوله عبراني نفسه وفي هذا الحديث الحديث والاختيار والعنعنة والقول ورواه ما بين بصري وواسطي ومدني وكوفي وأخرجه أبو داود والترمذي بمعناه وقال حسن صحيح والنسائي كلهم في الجنائز (عن أنيس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله

(وسلم قال العبد) المؤمن المخلص المتبع الموحد (إذا وضع في قبره وتولى) أي أدبر (وذهب أصحابه) ليس فيه تكبير اللفظ والمعنى لأن التولي هو الاعراض ولا يلزم منه الذهاب (حتى أنه) أي الميت (ليسمع قرع نعالهم) وهذا موضع الترجمة لأن الخلق والقرع بمعنى واحد وإنما ترجم بلفظ الخلق إشارة إلى ورود بلفظه عند أجد وأبي داود من حديث البراء في حديث طويل فيه وأنه يسمع خفق نعالهم زاد ابن حبان في صحيحه عن أبي هريرة قال لو لم يدبرين واستدل به على جواز المشي بين القبور بالنعال ولادلالة فيه قال ابن الجوزي ليس في الحديث سوى الحكاية عن يدرخل ٣١٩ المقابر بذلك لا يقتضي إباحة ولا تحريم

انتهى وإنما استدل به على

الإباحة أخذ من كونه صلى

الله عليه وآله وسلم طاه وأقره ناول

كان مكروهاً لينه لكن يعكر

عليه احتمال أن يكون المراد

بسماعه إياها بعد أن يجاوز القبرة

ويدل على الكراهة حديث بشير

ابن الخصاصة أن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم رأى رجلاً يمشي

بين القبور عليه إعلان سبتيان

فقال يا صاحب السبتيين ألق

نعليك أخرجه أبو داود وأتساق

وصحبه الحاكم وأغرب ابن الحزم

فقال يحرم المشي بين القبور

بالنعال السبكية دون غيرها وهو

جود شديد وأما قول الخطابي

يشبه أن يكون النهي عنهم لما

فيه من الخبلاء فإنه متعقب بأن

ابن عمر كان يلبس النعال السبكية

ويقول إن أبي صلى الله عليه

وآله وسلم كان يلبسها وخو حديث

صحيح وقال الطحاوي يحمل نهي

الرجل المذكور على أنه كان

في نعليه قد رقت كان النبي صلى

الله عليه وآله وسلم يصلي في نعليه

مالم ير فيه ما أذى (إنه ما كان)

ببر قوله قدموا أكثرهم قرأناه دليل على أنه يقدم في اللحد من كان أكثرهم أخذوا
للقرآن ويطلق بذلك سائر المزايا الدينية لعدم الفارق (وعن عامر بن سعد قال قال سعد
الحذوا إلى لحدوا وأنصبوا على اللبن نصبا كما صنع برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه * وعن أنس قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وآله عليه
وآله وسلم كان رجل يلحد وآخر يضرخ فقالوا أنت خير ربنا ونبعث اليها فإياهم ما سبق تركاه
فأرسل إليهم ما فسبح صاحب اللحد فلدوا له رواء أحمد وابن ماجه * ولابن ماجه هذا
المعنى من حديث ابن عباس وفيه أن أبا عبيد بن الجراح كان يضرخ وإن أبا طه كان
يلحد * وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللحد لنا والشق أغبرنا
رواه الخمسة قال الترمذي غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه) حديث أنس قال الحافظ
إسناده حسن وحديث ابن عباس الأول قال الحافظ أيضاً إسناده ضعف وحديثه
الثاني أخرجه من ذكره المصنف عن سعيد بن جبيرة عنه قال قال النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وصحبه ابن السكن وحسنه الترمذي كما وجدنا ذلك في بعض النسخ الصحيحة
من جامعهم وفي إسناده عبد الأعلى بن عامر وهو ضعيف وفي الباب عن جرير بن عبد الله
عند أحمد واليزار وابن ماجه بخو حديث ابن عباس الثاني وفيه عثمان بن عفيم وهو
ضعيف وزاد أحمد بعد قوله أغبرنا أهل الكتاب وعن ابن عمر عند أحمد وفيه عبد الله
الهمري بلفظ أنهم لحدوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحدوا وأخرجه ابن أبي شيبة
عنه بلفظ لحدوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولابي بكر وعمر وعن جابر عند ابن شاهين
بخو حديث سعد بن أبي وقاص وعن بريدة عند ابن عدي في الكامل وعن عائشة عند
ابن ماجه بخو حديث أنس وإسناده ضعيف وله طريق أخرى عند ابن أبي حاتم في العال
وقال أنه خطأ والصواب المحفوظ مرسل وكذا راجح الدارقطني المرسل قوله لحدوا
قال النووي في شرح مسلم هو بصل الهمزة وفتح الحاء ويجوز بقطع الهمزة وكسر الحاء
يقال لحد لحد كذهب يذهب وألحد يلحد إذا حفر القبر واللحد بفتح اللام وضعهما معروف
وهو الشق تحت الجانب القبلي من القبر انتهى قال الفراء الرباعي أجود وقال غيره
الثلاثي أكثر ويؤيده حديث عائشة في قصة دفن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأسلوا

بفتح اللام وهما المنكر والنكير وسبب ذلك لأنهم سألوا يشبه خلقه ما خلق الأكرمين ولا الملائكة ولا غيرهم بل لهم خلق منفرد
بديع لأنس فيه ما لناظر إليه ما أسودان ازرقان جعلهما الله تعالى تكريماً للمؤمن يشبهه ويصبره وهتكا استر المذاق في البرزخ
من قبل أن يبعث حتى يحل عليه العذاب لا ليم أعاذنا الله الرحيم من ذلك بوجه الكريم ونبيه الرؤف الرحيم (فأنعماء) أي
اجلساه غير نزاع (فيقولان لما كنت تقول في هذا الرجل محمد صلى الله عليه وآله وسلم) ولم بقولاً مائة قول في هذا النبي أو غيره من
ألفاظ التعظيم لقصد الامتحان للمسؤول إذ ربما تلقن تعظيمه من ذلك ولكن يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت (فيقول أشهد

انه غيبة الله ورسوله فيقال) اى فيقول له الملكان المذكوران او غيرهما (انظر الى مقعدك من النار اياك الله به مقعد امن الجنة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيهما جميعا) اى المقعدين اللذين احدهما من الجنة والاخر من النار اعادنا الله منها (واما الكافر او المنافق) شك من الراوى لكن الكافر لا يقول المقالة المذكورة فتعين المناق (فيه قول لا ادري كنت اقول ثمانية قول الناس فيقال) اى فيقول المنكر والنكير او غيرهما (لا دريت) بفتح الراء (ولا تليت) اى لا كنت داريا ولا تاليا وقال في الفائق اى لا علمت بنفسك بالاستدلال ٣٢٠ ولا اتبع العلماء بالتقليد فيما يقولون ولا تلوت القرآن اى لم تدروا ولم

تم اى لم تنتفع بدراية ذلك ولا تلاوتك وفي رواية لا يذروا ائتليت بهم زمرة متوحدة وسكون التاء قال ابن الانبارى وهو الصواب دعاه عليه بان لا تتلى ايله اى لا يكون لها اولاد تتلوها اى تتبعها وتعتقبها ابن السراج بانه بعيد في دعاء المسلمين قل وى مال الاميت واجاب عياض باحتماله ان ابن الانبارى رأى ان هذا اصل الدعاء استعمل في غيره كما استعمل غيره من ادعية العرب وقال الخطابي وابن السكيت الصواب ائتليت بوزن ائتعتت من قولك ما آتوته ما استطيعته ولا آلو كذا بمعنى لا استطيعه قال صاحب اللامع الصريح لكن بقاء التاء مع ما قرره اى الخطابي آلو بمعنى استطيع مشكل وقال ابن جرير من روى تليت فاصله ائتليت بجهة بعد همزة الوصل فحذفت تخفة فاذهبت همزة الوصل وسهل ذلك لازوجة دريت (ثم يضرب الميت بطريقة) بكسر الميم (من حديد) والضارب المنكر أو النكير أو غيرهما وفي

الى الشقاق واللاحدوسمى اللحد لانه شق يعمل في جانب القبر فيميل عن وسطه والاحاد في اصل اللغة الميل والعدول ومنه قيل للمائل عن الدين ملحد وقوله وانصبوا على القبر نصبا فيه استحباب نصب اللبن لانه الذى صنع برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باقتفاء العصاة قال النووي وقد نقلوا ان عددا من العلماء على جواز اللحد والشق انتهى قوله كان يشرح أى يشق في وسط القبر قال الجوهرى اشرح الشق والاحاديت المذكورة في الباب تدل على استحباب اللحد وأنه أولى من الضريح والى ذلك ذهب الاكثر كما قال النووي وحكى في شرح مسلم اجماع العلماء على جواز اللحد والشق انتهى ووجه ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قرر من كان يشرح ولم ينه عنه ولا يقدح في صحة حديث ابن عباس الثانى وما فى معناه تحجير الصحابة عند موته صلى الله عليه وآله وسلم هل يلحدون له أو يضرحون بأن يقال لو كان عندهم علم بذلك لم يحجروا لانه يمكن أن يكون من سمع منه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لم يحضر عند موته

(باب من أين يدخل الميت قبره وما يقال عند ذلك والى في القبر)

(عن ابي اسحق قال أوسى الحرث أن يصلى عليه عبد الله بن يزيد صلى الله عليه ثم ادخله القبر من قبل رجل القبر وقال هذا من السنة رواه أبو داود وسعيد في سننه وزاد ثم قال انشطوا الثوب فانما يصنع هذا بالنساء* وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كان اذا وضع الميت في القبر قال بسم الله وعلى ملة رسول الله وفى لفظ وعلى سنة رسول القبر رواه الخمسة الا النسائي* وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جنازة ثم أتى قبر الميت فحنى عليه من قبل رأسه فلا نارواه ابن ماجه) الحديث الاول سكت عنه أبو داود والمنذرى والمحاظ في التلخيص ورجال اسناده رجال الصحيح وفى الباب عن ابن عباس عند الشافعى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سل من قبل رأسه سلا وعن ابن عمر عند أبي بكر الجهاد مثله وعن أبي رافع عند ابن ماجه قال سل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سعد بن معاذ سلا ورش على قبره الماء وأما الزيادة التى زادها سعيد فسميأتى الكلام فيها والحديث الثانى أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وفى الباب عن ابن عمر عند النسائي والحاكم وغيرهما وفيه الاصل وقد اخذت فى رفعه ووقفه ورجح

حديث البراء بن عازب عند أبي داود وبأنه الملكان يجلسانه الحديث وفيه ثم يقبض له أهمل أبكم الدارقطنى أصم يدهم ربة من حديد لوضرب به اجبل لصادرا بابل فى ضربة به اضربة الحديث وفى حديث أنس بن مالك عند أبي داود انه صلى الله عليه وآله وسلم دخل فخلا بيني الجار فسمع صوتا فزع الحديث وفيه فيقول له ما كنت تعبد فيقول لا ادري فيقول لا دريت ولا تليت فيضربه بطرق من حديد بين أذنيه يصيح فالحديث الاول صريح أن الضارب غير منكر ونكير والثانى انه الملائكة السائل له وهو اما المنكر أو النكير (ضربة بين أذنيه) أى أدنى الميت (يصيح صيحة يسمعها من يديه) أى يلى

الميت (الاثقلين) ايلين والانس جميعا ثقل ثقلها على الارض والحكمة في عدم جميعها الا ابتلاء فلو سمع السكالا ليعلم
 هم ماضون ويرا ولا عروضا عن القديرو الصنائع ونحوهما بما توق عليه بقاؤهما ويدخل في قوله من عليه الملائكة فقط لان
 من لا حائل وقيل يدخل فيهم ايضا طفليا وهو اظهر واعلمت الجن جميعا هذه الصيغ دون صالح كلام الميت اذا جلي
 وقال قد نوتى قدسوني لانه كما كن كلام الميت اذ كان في حكم الدنيا وهو اعتبار لسماعه وعظما اسمع الله الجن لما فيهم من
 قوة يشبهون بها كلامه ولا يصحون بخلاف الانسان الذي يصعق ٢٢١٠ لومعه وصيغة الميت في القبر عقوبة وجزاء
 قد خلت في حكم الآخرة ورواة

هذا الحديث كله بصريون وفيه
 الله دينه والمنعنة وأخرجه
 مسلم والنسائي والترمذي وأبو
 داود وجهم الله تعالى (عن أبي
 هريرة رضي الله عنه قال أرسل
 ملاك الموت الى موسى عليه
 السلام في صورة آدمي اختبأ
 وابتلاء كائنا ساء الظالم بالامر
 بنبيج ولده فلما جاءه طنه آدميا
 حقيقته ورع عليه منزله بغير اذنه
 ليوقع به مكروها فلما انصورت ذلك
 (صكه) أي لطمه على عينه التي
 ركبت في الصورة البشرية التي
 جاء فيها دون الصورة الملكية
 ففقاها كما صرح به مسلم في روايته
 ويدل عليه قوله الآخر في هذا
 الله عز وجل عليه عينه ويحتمل
 ان موسى علم أنه ملاك الموت وأنه
 دافع عن نفسه الموت بالاطمة
 المذكورة وفيه بعد شديد ووهن
 قوى والأول أولى ويؤيده انه جاء
 الى قبضه ولم يضره وقد كان
 موسى علم أنه لا يقبض حتى يجير
 ولهذا ما خيره في الثانية قال
 الآن (فرجع ملاك الموت الى

الدار قاطن والنسائي الوقت ويرجح غيرهما الرفع وقد رواه ابن حبان من طريق سعيد
 عن قتادة عن قورق عوروي البراد والطبراني عن ابن عمر بنحو ما جاء عنه مرفوعا وفي
 اسناده حماد بن عبد الرحمن الكوفي وهو مجهول وعن عبد الرحمن بن العلاء بن الجراح
 عن أبيه عند الطبراني قال قال لي الجراح يا بني اذا نامت فالجدي فاذا وضعت في الجدي
 فقل بسم الله وعلى ملاك رسول الله ثم شن على التراب شناتم اقر أعند رأسي بضامة البقرة
 وخاتمها فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك والجراح يجمع بين وضع
 اللام الاولى وعن أبي حازم مولى العقاري حدثني البيهقي وهو صحابي كافي الكائنات
 وغيره عند الحاكم يرفعه بلفظ الميت اذا وضع في قبره فليقل الذين يضعونه حين يوضع
 في القبر بسم الله وبالله وعلى ملاك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن أبي امامة عند
 الحاكم والبيهقي بلفظ لما وضعت أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القبر
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة
 أخرى بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملاك رسول الله الحديث وسنده ضعيف كما قال الحافظ
 والحديث الثالث قال أبو حاتم في العلل هذا حديث باطل وقال الحافظ اسناده ظاهر
 الصحة قال ابن ماجه حدثنا العباس بن الوليد حدثنا يحيى بن صالح حدثنا سلمة بن كهيل
 حدثنا الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال
 رواء ابن أبي داود ومن هذا الوجه وصححه قال الحافظ لكن أبو حاتم امام لم يحكم عليه
 بالبطلان الا بعد أن تبين له وأظن العلل فيه عنعنات الاوزاعي وعن عننة شيخه وهذا كانه ان
 كان يحيى بن صالح هو الواحظي شيخ البخاري وفي الباب عن عامر بن ربيعة عند البزار
 والدارقطني قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين دفن عثمان بن مظعون حلي
 عليه وكبر عليه أربعا وحفي علي قبره بيده ثلاث حشيات من التراب وهو قائم عند رأسه
 وزاد البزار فأمر فرش عليه الماء قال البيهقي وله شاهد من حديث جعفر بن محمد عن
 أبيه مر سلا رواء الشافعي عن ابراهيم بن محمد عن جعفر عن أبي المنذر عن أبي داود في
 المراسيل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حثي في قبر ثلاثا قال أبو حاتم في العلل أبو المنذر
 مجهول وعن أبي امامة عند البيهقي قال توفي رجل فلم تصب له حسنة الا ثلاث حشيات
 حثاها على قبر فغفرت له ذنوبه وعن أبي هريرة غير حديث السباب عند أبي الشيخ مرفوعا

٤١ نيل ث ربه فقال) رب (أرسلني الى عبد لا يريد الموت فرد الله عز وجل عليه عينه) اعلم
 موسى اذا رأى صحة عينه أنه من عند الله (وقال) له (ارجع) الى موسى (فقل) يضع يده على متن فور) أي ظهره (فله بكل
 ما غطت يده بكل شعرة سنة قال) موسى (أي رب ثم ماذا) أي ماذا يكون بعد هذه السنين (قال) الله تعالى (ثم) يكون
 بعدها (الموت قال) موسى (فالآن) يكون الموت والآن اسم لزمان الحال وهو الزمان الفاصل بين الماضي والمستقبل
 واختار موسى الموت لما خيره شيطان الله ربه فعلى كيبنا صلى الله عليه وآله وسلم لما قال الرفيق الأعلى (فسأل الله)

موسى (أن يدينه) أى بقربه (من الارض المقدسة) أى المطهرة أى سأل الله الدنوت من بيت المقدس ليفن فيه وهذا موضع الترجمة فى البخارى حيث قال من أحب الدفن فى الارض المقدسة أى طلبا للقرب من الانبياء الذين دفنوا به يتنجسوا بهم وتعرض للرجة النازلة عليهم اقتداء بموسى عليه السلام وألقرب عليه المنى الى المحشر وتسقط عنه المشقة الحاصلة لمن بعده عنه أو نحوها من بقية ما تشد اليه الرحال من الحرمين الشريفين وزقما الله الدفن بأحدهما مع الرضا عنه انه الجواد الكريم والرؤف الرحيم قال فى الفتح ٣٤٢ وكذلك ما يمكن من مدافن الانبياء وقبور الشهداء والاولياء تيمنا بالجواري

من حتى على مسلم احتسابا كتب له بكل ثرا حسنة قال الحافظ اسناده ضعيف قوله وقال هذا من السنة فيه وفيما قد منادى لعل على انه يستحب ان يدخل الميت من قبل رجل الى القبر أى موضع رجل الميت منه عند وضعه فيه والى ذلك ذهب الشافعى وأحمد والهادى والناصر والمزى بالله وقال أبو حنيفة انه يدخل القبر من جهة القبلة معترضا اذ هو أيسر واتباع السنة أولى من رأى وقد استدل لابي حنيفة بما رواه البيهقى من حديث ابن عباس وابن مسعود وبريدة أنهم أدخلوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جهة القبلة ويجاب بان البيهقى ضعفها وقد روى عن الترمذى تحسين حديث ابن عباس منها وانكر ذلك عليه لأن مداره على الجراح بن ارطاة قال فى ضوء التمار على انه لا حاجة الى التضعيف بذلك لأن قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان عن يمين الداخل الى البيت لاصفة بالجدار والجدار الذى أجلس تحتها هو القبلة فهو مانع من ادخال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جهة القبلة ضرورة انتهى قال فى البدر المنير بعد ان ذكر انه أدخل صلى الله عليه وآله وسلم من جهة القبلة وهو غير ممكن كاذ كرم الشافعى فى الام وأطنب فى الشناعة على من يقول ذلك ونسبه الى الجهالة ومكابرة الحس انتهى قوله ثم قال انشطوا الثوب بمزقة فنون فشين مجبة فطاه مهمله أى اختاروه ذكر معناه فى القاموس وقد أخرج نحو هذه الزيادة يوسف القاضى باسناده عن رجل عن على أنه أتاهم وهم يدفنون قيسا وقد بسط الثوب على قبره فغذبه وقال انما يمنع هذا بالنساء والطبرانى عن أبى اسحق أيضا ان عبدا لله بن يزيد صلى على الحارث الأعمور وفيه ثم لم يدعهم يدون ثوبا على القبر وقال هكذا السنة وقد رواه ابن أبى شيبه من طريق الثورى عن أبى اسحق بلفظ شهدت جنازة الحارث فذوا على قبره ثوبا فغذبه عبد الله بن يزيد وقال نعماء ورجل ورواه البيهقى باسناد صحيح الى أبى اسحق السيبى انه حضر جنازة الحارث الاعور فأمر عبد الله بن يزيد أن يسطوا عليه ثوبا قال الحافظ لعل الحديث كان فيه فأمر ان لا يسطوا فسقطت لأو كان فيه فأبى بدل وأمر وروى البيهقى من حديث ابن عباس قال جال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبر سعد بنو به قال البيهقى لا أحفظه الامن حديث يحيى بن عقبة بن أبى العيزار وهو ضعيف وروى عبد الرزاق عن الشعبي عن رجل أن سعد بن لك قال قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فستر على القبر حتى

قاله ابن المنير (رمية بجحر) أى دنوا لورى رام جحر من ذلك الموضع الذى هو موضع قبره لوصل الى بيت المقدس وكان موسى اذ ذل فى التسه ومعه بنو اسرائيل وكان أمرهم بالدخول الى الارض المقدسة فامتنعوا فخزم الله عليهم دخولها أبدا غير يوشع وكاب وتيههم فى القفار أربعين سنة فى ستة فراسخ وهم ستمائة ألف مقاتل وكانوا يسبرون كل يوم جاذين فاذا أمسوا كانوا فى الموضع الذى ارتحلوا عنه الى ان أفنأهم الموت ولم يدخل منهم الارض المقدسة أحدا ممن امتنع أولا أن يدخلها الا أولادهم مع يوشع ولما لم يتبأ موسى عليه السلام دخول الارض المقدسة لقابة الجبارين عليهم ولا يمكن نبش به بعد ذلك ان ينقل اليها طلب القرب منها لان ما قارب الشئ يعطى حكمه وقيل انما طلب موسى الدنولان النبى يدفن حيث يموت وعورض بان موسى قد نقل يوسف عليه السلام لما خرج

من مصر وأجيب بأنه انما نقله ليوحي بمكانه خصوصية له وانما لم يسأل نفس بيت المقدس ليعمى قبره دفن خوفا من أن يعبد به جهال ملته قال ابن عباس لو علمت اليهود قبر موسى وهرون لالتخذوهما الهين من دون الله وقد اختلف فى جواز نقل الميت ومذهب الشافعية بحرم نقله من بلد الى بلد آخر ليدفن فيه وان لم يتغير لمافيه من تأخير دفنه المأمور بتجليله وتعرضه له تلك حرمة الا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس فيختار أن ينقل اليه لفضل الدفن فيها والمعتبر فى القرب مسافة لا يتغير فيها الميت قبل وصوله قاله الزركشى ولا ينبغى التخصيص بالثلاثة بل لو كان بقرب مقابر أهل

الصالح والخير فالسليم كذلك لان الشخص يقصد الجوار الحسن وكان عمر موسى مائة وعشرين سنة وقال وهب خرج موسى بعض حاجته فمربط من الملائكة يحفرون قبره لم ير شيئا قط أحسن منه فقال لهم لن تحفرون هذا القبر قالوا أنجب أن يكون لك قال وددت قالوا فانزل واضطجع فيه وتوجه الى ربك ففعل ثم تنفس أسهل نفس فقبض الله روحه ثم سوت عليه الملائكة التراب وقيل ان ملك الموت أتاه بمساحة من الجنة فتسحقها قبض روحه (قال) أبو هريرة (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلو كنت ثم) أي هناك (لا ريتكم قبره الى جانب ٣٢٣ الطريق عند الكتيب الاحمر) أي الرمل المجتمع عليه) وهذا ليس صريحا في الاعلام

وهذا ليس صريحا في الاعلام بقبره الشريف ومن ثم حصل الاختلاف فيه فقبيل بالتميه وقبيل بباب الدييت المقدس أو بدمشق أو بواد بين بصرى والبلقاء أو بحدين بين المدينة وبيت المقدس أو بريحاء وهي من الارض المقدسة وفي هذا الحديث الحديث والاخبار والعنونة وشيخ البخاري مروزي ومعمربصري وأخرجه مسلم في أحاديث الانبياء كالبخاري مرفوعا والنسائي في الجنائز (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم ما قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجمع بين الرجلين من قتلى غزوة (أحد في نوب واحد) اما بان يجمعهما فيه واما بان يقطعه بينهما وقال المظهر في نوب واحد أي في قبر واحد اذ لا يجوز تجزئتهما في نوب واحد بحيث تفتل في نوب واحد بل ينبغي أن يكون على كل واحد منهما ثيابه المملوغة بالدم وغيره ولو كان يجمع أحدهما بجانب الآخر في قبر

دفن سعد بن معاذ فيه فسكت عن أمسك الثوب وفي اسناده هذا الميم وقد آوله القائلون باختصاص ذلك بالمرأة على انه إنما فعل صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بقبر سعد لانه كان مجروحا وكان جرحه قد تغير قوله قال بسم الله الخ فيه استحباب هذا الذكر عند وضع الميت في قبره قوله من قبل رأسه فيه دليل على ان المذروع ان يحنى على الميت من جهة رأسه ويستحب أن يقول عند ذلك منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى ذكره أصحاب الشافعي وقال الهادي بالغنا عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه انه كان اذا حنى على ميت قال اللهم ايمانك وتصديق قبرك وابقا نايعةك هذا ما وعد الله ورسوله وصدق الله ورسوله ثم قال من فعل ذلك كان له بكل ذرة حسنة

*** (باب تسنيم القبر ورشه بالماء وتعليقه ليعرف وكره امة البناء والكتابة عليه) ***

(عن سفيان الثوري انه رأى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسفورا واه البخاري في صحيحه * وعن القاسم قال دخلت على عائشة فقالت يا أمه بالله اكشفي لي عن قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة مطوحة ببطحاء العرصة الحمراء رواء أبو داود) الرواية الأولى أخرجه أيضا ابن أبي شبة من طريق سفيان المذكور وزاد وقبرا أبي بكر وقبر عمر كذلك وكذلك أخرجه أبو نعيم وذكر هذه الزيادة التي ذكرها ابن أبي شبة والرواية الثانية أخرجه أيضا الساجي من هذا الوجه وزاد ورأيت قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقذما وأبو بكر رأسه بين كنف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعمر رأسه عند رجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي الباب عن صالح بن أبي صالح عند أبي داود في المراسيل قال رأيت قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم شبرا وأخوشبر وعن عثيمين بن سبطام الندي عن أبي بكر الأجرى في كتاب صفة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال رأيت قبره صلى الله عليه وآله وسلم في اماره عمر بن عبد العزيز فزأته مرتفعان نحو من أربع أصابع ورأيت قبر أبي بكر ورأيت قبره ورأيت قبر عمر ورأيت قبر أبي بكر أسفل منه قوله مسما أي مرتعا قال في القاموس التسنيم ضرت التسطيع وقال سطحه كمنعه بسطه قوله ولا لاطئة أي ولا لازقة بالارض وقد اختلف أهل العلم في الأفضل من التسنيم والتسطيع بعد الاتفاق على

واحد انتهى وروى أصحاب السنن عن هشام بن عامر الانصاري دل جات الانصار الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد ففعلوا أصنافا فرح وجهه قال احذروا وأوسعوا واجعلوا الرجلين والثلاثة في القبر صححه الترمذي قال في الفتح ويؤخذ من هذا جواز دفن المراتين في قبر واحد مع المرأة فروي عبد الرزاق باسناد حسن عن واثله بن الاسقع انه كان يدفن الرجل والمرأة في القبر الواحد فيقدم الرجل ويجعل المرأة وراءه وكاهه كما يجعل بينهما حائل من تراب ولا سيما ان كانا أجنبيين والله أعلم انتهى (ثم يقول) صلى الله عليه وآله وسلم (أيهم) أي أي القتلى وللمسقى أي أي الرجلين

(١) كثر أخذ القرآن فآذا أشبهه صلى الله عليه وآله وسلم (الى أحدهما أقدمه في الصدوق قال أنشبهته على هذا اليوم للقيامة)
قال المظهرى أى أنا شفع لهم ولأولادهم وأشهد لهم بأنهم بذلوا أرواحهم وتركوها حياتهم لله تعالى انهمى وتعبه الطيبى بان
هذا الذى قلناه لا يساعده عليه تعدية الشهيد على لانه لو اريد ما قاله باقى اناشبهه بهم فمدل عن ذلك لتضيق شهادته على رقيب
وحفظ أى أنا حفظ عليهم أرواحهم وأصونهم من الحكاية وشفيع لهم ومنه قوله تعالى والله على كل شئ شهيد
كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شئ شهيد ٢٢٤ (وأمر) صلى الله عليه وآله وسلم (بدفنهم في دماهم ولم يغسلوا

ولم يصل عليهم) أى لم يفعل ذلك
بنفسه ولا بأمره وعندهما أنه
صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا تغسلوهم فإن كل جرح أو كظم
أودم يفوح مسكا يوم القيامة
ولم يصل عليهم بالحكمة في ذلك
إبقاء أثر الشهادة عليهم والتعظيم
لهم باستغنائهم عن دعاة القوم
وقد اختلف في الصلاة على
الشهيد المقتول في المعركة
فذهب الشافعية انها حرام وبه
قال مالك وأحمد وهو الحق وقال
بعض الشافعية معناه لا تجب
عليهم لكن تجوز وفيه نظر وفي
هذا الحديث الحديث والعنفنة
والقول وشيخ البخارى تنبى
والديث مصرى وابن شهاب
وشيخه مدينان وفيه رواية تابعى
عن تابعى عن صحابي وأخرجه
أيضا فى الجنائز وكذا الترمذى
وقال صحيح والنسائى وابن ماجه
(عن عقبه بن عامر رضى الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم خرج يوما فصلى على أهل
أحد الذين استشهدوا فى وقعة
فى شوال سنة ثلاث (صلاة على

عليه وآله وسلم لا تدع ثنالا الاطمسته ولا قبرا مشرفا الا سويته رواه الجماعة الا البخارى
وان ماجه) قوله عن أبى الهياج هو يفتح الهاء وتشديد الباء واعمه حيان بن حصين
قوله لا تدع ثنالا الاطمسته فيه الا مر بغير صور ذوات الارواح قوله ولا قبرا مشرفا
الاسويته فيه ان السنة ان القبر لا يرفع رفعا كثيرا من غير فرق بين من كان فاضلا ومن
كان غير فاضل والظاهر ان رفع القبور زيادة على القدر المأذون فيه محرم وقد صرح
بذلك أصحاب أحمد وجماعة من أصحاب الشافعى ومالك والقول بانه غير محظور لوقوعه
من السلف والخلف بالإنكير كما قال الامام يحيى والمهدى فى الغيث لا يصح لان غاية
ما فيه انهم سكنوا عن ذلك والسكوت لا يكون دليلا اذا كان فى الأمور الظنية
وتحريم رفع القبور ظنى ومن رفع القبور الداخر تحت الحديد دخول أوليا لقب
والمشاهد المعمورة على القبور وأبضا هو من اتخذ القبور مساجد وقد لعن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فاعل ذلك كما سيأتى وكما قد سرى عن تشييد ابناء القبور وتحسينها
من مفاسد يكرهاها الاسلام منها اعتقاد الجهلة لها كاعتقاد الكفار لآلهمنا وعظم
ذلك فظنوا انها قادرة على حاب النفع ودفع الضرر فجاءواها مقصدا لطلب قضاء
الحوارج ومطلب النجاة المطالب وسألوا منها ما يسألها العباد من ربهم وشذوا اليها الرحال

الميت) أى مثل صلاته عليه زاد البخارى فى غزوة أحد من طريق حيوة بن شريح عن يزيد بعد ثمان وثمنا
سنتين كالمودع للاحياء والاموات لكن فى قوله بعد ثمان سنة يتجوز لان وقعة أحد كانت فى شوال السنة ثلاث كما مر وفاته
صلى الله عليه وآله وسلم فى ربيع الاول سنة احدى عشرة رحيند فيكون بعد سبع سنين ودون النصف فهو من باب جبر
الكسر والمراد انه صلى الله عليه وآله وسلم دعا لهم بدعاء صلاة الميت وليس المراد صلاة الميت المعهودة كقوله تعالى وصل
عليهم والاباء عديل لانه لا يصل عليه عندنا وعند أبى حنيفة المخالف لا يصل على القبر بعد ثلاثة أيام فان قلت حديث جابر

لا يفتخر به لأنه منى وغواية النبي من يرد مع فطرهم إلى غير الألبان أجيب بالنسبة إلى النبي أن خير رذائلهم يجمع بها علم الشاهد
ولم يكن محصورة ولا تقبل بالاعتقاد وهذا من جهة عينه لا بالعلم بها جابر وغيره علماء أو ما حديث الألبان فتقدم الجواب عنه
وأجاب الخليفة بأنه يجوز الصلاة على القبر فلم يتفسخ والشهادة لا يتفسخون ولا يحصل لهم تعذر الصلاة عليهم لا تمتنع أى
وقت كان وأقول بأبو حنيفة رحمه الله تعالى إلى الجواب يثبت ترك الصلاة عليهم يوم أحد على معنى اشتغالهم عنهم وقلة فزاعه لذلك
وكان يوم ما صلب على المسلمين فمذروا بترك الصلاة عليهم يومئذ وقال ابن حزم ٣٢٥ الظاهر رحمه الله تعالى إن صلى على

الشهيد ففسد وإن لم يصل عليه
فحسن واستعمل بجدي جابر
وعقبه وقال ليس يجوز أن يترك
أحد الأثرين المذكورين
لأنه يترك كلاهما حق مباح
وليس هذا مكان نسخ لأن
استعمالهما معاً ممكن في
أحوال مختلفة ثم انصرف إلى
المنه (وليس كالجاري في
المغازي ثم صعد المنبر كالودع
للأحياء والأموات (فقال انى
فرط لكم) وهو الذى يتقدم
الواردة ليصلح لهم الحياض
والدلاء ونحوهما أى أنا سابقكم
إلى الجوض كلمه لا لاجلهم
وقبه إشارة إلى قرب وفاته صلى
الله عليه وآله وسلم وقدمه
على أصحابه ولذا حال كالودع
للأحياء والأموات (وأما ما يد
عليكم) بأعمالكم فكانه باق
معهم لم يتقدمهم بل سبق بعدهم
حتى يشهد بأعمال آخرهم فهو
صلى الله عليه وآله وسلم قائم
بأمرهم في الدارين في حال
حياته وموته وفي حديث ابن
مسعود عند الزار باسناد جيد

وتصوهم أو استغاثوا بالعلم أنهم لم يدعوا شيئاً كانت الجاهلية تفعله بالأصنام
الافعلوه فان الله وانما إليه راجعون ومع هذا المنكر للثنيح والكفر بالظنيج لا نجد
من يغضب الله ويغتار حية للدين الخفيف لأعماله ولا امتعاً ولا أميراً ولا وزيراً ولا ملكاً
وقد توارد اليقلن الا خبر لا يشك معه أن كثيراً من هؤلاء القبوريين أو أكثرهم
إذا توجهت عليه عين من جهة خصمه حلف بالله فأجر إذا قيل له بعد ذلك احلف
بشيئك ومعقذك الولي القلاني تعلم وتلكاً وأي واعترف بالحق وهذا من آيين الإدلة
الدالة على أن شركهم قد بلغ فوق شرك من قال أنه فعل على ثمانين أو ثمانين ثلاثة
فيما علمه الدين وبما لو لمسلمين أى رز لا سلام أئمة من الكفر وأى بلاء لهذا الدين
أضر عليه من عبادة غير الله وأى مصيبة يصاب بها المسلمون تعدل هذه المصيبة وأى
منكر يجب أن يكلمه إن لم يكن أنكار هذا الشرك البين واجباً

لقد أجمعنا لو فاديت حيا * ولكن لأحياء لمن تادى
ولو نارا فتحت بها أضواء * ولكن أنت تنفخ في رماد

(وعن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رث على قبر ابنه

إبراهيم ووضع عليه حصاة رواء الشافعي * وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
علم قبر عثمان بن مظعون بصخرة رواء ابن ماجه) الحديث الاول مرسل وآخرجه أيضا
سعيد بن منصور والبيهقي من هذا الوجه مرسل بهذا اللفظ وزاد ورفع قبره قد رتب
وفي الباب عن جابر عند البيهقي قال رث على قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالماء وشا
فكان الذى رث على قبره بلال بن رباح بدأ من قبل رأسه من شقه الايمن حتى انتهى إلى
رجليه وفي اسناده الواقدي والكلام فيه معروف وفي الباب عن جابر بن ربيعة تقدم
في الباب الاول وروى سعيد بن منصور أن الرث على القبر كان على عهد رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وإلى مشروعية الرث على القبر ذهب الشافعي وأبو حنيفة والقاسمية
والحديث الثانى أخرجه أيضا ابن عسلى قال أبو زرعة هذا خطأ والصواب رواية من
روى عن المطلب بن حنطب وسألت وقد رواء الطبراني في الاوسط من حديث أنس
باسناد آخر فيه ضعف ورواه الحاكم في المستدرک في ترجمة عثمان بن مظعون باسناد آخر

رفعه حديثاً خيراً لكم ووفاتى خير لكم تعرض على أعمالكم فادأيت من خير حمدت الله عليه وما رأيت من شر استغفرت
الله لكم (وانى والله لا تنظر إلى حوضي الآن) نظراً حقيقياً بطريق الكشف (وانى أعطيت مقاقب خزائن الأرض أومقايح
الأرض) شك الراوى وفيه إشارة إلى ما فتح على أمته من الملائكة والخزائن من بعده (وانى والله ما أخاف عليكم أن تشركوا
بعملى) أى ما أخاف على جميعكم الاشرار بل على مجرمكم لأن ذلك قد وقع من بعض أعادنا الله تعالى (ولكن أخاف عليكم
أن تنافسوا فيها) أى فى خزائن الأرض المذكورة والدنيا المصرح بها فى مسلم كالجاري فى المغازي ولكنى أخشى عليكم

الميثاقان تنافسا فيهما والمنافسة في الشيء الرغبة فيه والافتقار إليه وهذا الحديث من أعلام النبوة وفيه الأخبار بالغيبات وفيه معجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولذلك أورده المؤلف في سلامات النبوة ورواته كلهم بصريون وهو من أصح الأسانيد وفيه رواية التابعي عن التابعي عن الصحابي والتحديث والعنعنة وأخرجه البخاري أيضا في المغازي وذكرنا ما في مسلم في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو داود في الجنائز وكذلك النسائي (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال انطلق عمر بن الخطاب مع النبي صلى الله عليه) ٣٢٦ وآله (وسلم في رهنط) قال في الصحاح رهنط الرجل قومه

رقبيلته والرهنط مادون العشرة من الرجال ولا يكون فيهم امرأة (قبل) أي جهة (ابن صباد) اسمه صافي كقاضي وقيل عبد الله وكان من اليهود وكانوا حلفاء بني النجار وكان سبب انطلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم إليه ما رواه أحمد من طريق جابر قال ولدت امرأة من اليهود غلاما مسح وجهه عنه والآخرى طالعة فأنثته فاشفق النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يكون هو النجار (حتى وجدوه) أي الرسول ومن معه من الرهنط والضهير لابن صباد حال كونه (يلعب مع الصبيان عند اطم) بضم الأول والثاني بناء من حجر كلقصر وقيل هو الحصن ويجمع على أطام (بني مغالة) بفتح الميم والمجعة قبيلة من الانصار (وقد قارب ابن صباد اطم) بضم الحاء واللام أي البلوغ (فلبسعر) أي ابن صباد (حتى ضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يده ثم قال لابن صباد تشهداني رسول

فيه الواقدي من حديث أبي رافع فذكر معناه وروى أبو داود من حديث المطلب بن عبد الله بن حنطب قال لما مات عثمان بن مظعون خرج بجنازة فدفن فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلا أن يأتي بحجر فم يستطع حمله فقام إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحسرن ذراعيه قال المطلب قال الذي أخبرني كافي أنظر إلى بياض ذراعي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين حسرن عنهما ثم جعلهما فوضعهما عند رأسه وقال أعلم بهما قبري وأدفن إليهما من مات من أهلي قال الحافظ واسناده حسن ليس فيه إلا كثير بن زيد روي عن المطلب وهو صدوق انتهى والمطلب ليس صحابيا ولكنه بين أن مخبرا أخبره ولم يسمه وإمام الصحابي لا يضر وفيه دليل على جواز جعل علامة على قبر الميت كمنصب حجر أو نحوها قال الإمام يحيى فاما نصب حجرين على المرأة وواحدة على الرجل فبدعة قال في البحر قلت لأبأس به لقصد التمييز لنصبه على قبر ابن مظعون (وعن جابر

قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يحصص القبر وإن بقعد عليه وإن يبنى عليه رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود والترمذي وصححه ولفظه نهى أن تحصص القبور وأن يكتب عليها وإن يبنى عليها وأن توطأ وفي لفظ النسائي نهى أن يبنى على القبر أو يزا عليه أو يحصص أو يكتب عليه) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال الحاكم السكتة وإن لم يذكرها مسلم فهي على شرطه وهي صحيحة غريبة وقال أهل العلم من أئمة المسايين من المشرق إلى المغرب على خلاف ذلك وفي الباب عن ابن مسعود ذكره صاحب مسند الفردوس عن الحاكم مرفوعا لا يزال الميت يسمع الاذان ما لم يطين عليه قال الحافظ واسناده باطل فانه من رواية محمد بن القاسم الطائي كان وقد رموه بالوضع قوله ان يحصص القبر في رواية لمسلم عن تقصص القبور والتقصيص بالقاف وماد بن مهملتين هو التخصيص والقصة بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة هي الحص وفيه تحريم تخصيص القبور وأما التطمين فقال الترمذي وقد رخص قوم من أهل العلم في تطمين القبور منهم الحسن البصري والشافعي وقد روى أبو بكر النجاد من طريق جعفر بن محمد عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع قبره من الارض شيئا وطين بطين أحر من العرصة وحكى في البحر عن الهادي والقاسم انه لأبأس بالتطمين أملا

الله) يحدف حرف الاستعظام فيه عرض الاسلام على الصبي الذي لم يبلغ ومنه فهم انه لو لم يصح ينظم من اسلامه لمعارض صلى الله عليه وآله وسلم الاسلام على ابن صباد وهو غير بالغ وفيه مطابقة الحديث لحزأي الترجمة كليهما (فتنظر اليه) صلى الله عليه وآله وسلم (ابن صباد فقال اشهد انك رسول الاميين) مشركي العرب وكانوا لا يكتبون أو نسبة إلى أم القرى وفيه اشعار بان اليهود الذين كان منهم ابن صباد كانوا عترتين يعظمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولكن يدعون انها مخصوصة بالعرب وفساد حججهم واضح لانهم اذا قرأوا برسالته استحال كذبه فوجب تصديقه في دعواه الرسالة

الى كافة الناس (فقال ابن صياد النبي صلى الله عليه وآله وسلم اتشهد اني رسول الله فرفضه) النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي ترك سؤاله أن يسلم لياسه منه وروى غيره فيه بالصاد قال المازري له رفسه بالسين أي ضربه برجله لكن قال عباس لم أجدها بالصاد في جواهر اللغة وقال الخطابي فرضه بضم الفاء بعد الراء أي ضغطه حتى ضم بعضه الى بعض ومنه بيان مرصوف وروى فرقصه بالقاف بدل الفاء وروى فوقصه والاول أوضح (وقال آمنت بالله وبرسوله) قال البرماوي كالكفر ماني مناسبة هذا الجواب لقول ابن صياد النبي صلى الله عليه وآله وسلم اتشهد اني رسول الله ٣٢٧ انه لما أراد أن يظهر للنوم كذبه في دعواه

الرسالة أخرج الكلام مخرج الانصاف أي آمنت برسول الله فان كنت رسولا صادقا غير ملبس عليه لك الامر آمنت بك وان كنت كاذبا وخط عليك الامر فلا اسكتك خط عليك الامر فاخسأ ثم شرع يسأله عما يرى (فقال له ماذا ترى) وأراد باستنطاقه اظهار كذبه المنافي لدعواه الرسالة (قال ابن صياد يأتيك صادق وكاذب) أي أرى الرؤيا ربما تصدق وربما تكذب قال القرطبي كان ابن صياد على طريق السكينة يخبر بالخبر فيصح تارة ويفسد أخرى وفي حديث جابر عند الترمذي فقال أرى

حقا وباطلا وأرى عرشا على الماء (فقال له) النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطط عليك الامر أي خطط عليك شيطانك ما يلقي اليك (ثم قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم) اتاني قد ضللتك أي أضمرت لك في صدرى (خبيثا) بوزن فععل ولا يذربا بفتح اللام وسكون الموحدة واسقاط التخمينة

ينظم من وقال الامام يحيى وأبو حنيفة يكره قوله وان يقعد عليه فيسه دليل على تحريم القعود على القبر واليه ذهب الجمهور وقال مالك في الموطأ المراد بالقعود الخسأ قال النووي وهذا تأويل ضعيف وأبطل والصواب ان المراد بالقعود الجلوس ومما يوضحه الرواية الواردة بلفظ لا تجلسوا على القبر وكما سيأتي قوله وأن يني عليه فيه دليل على تحريم البناء على القبر وفصل الشافعي وأصحابه فقالوا ان كان البناء في ملك الباني فكرهه وان كان في مقبرة مسجلة فحرام ولا دليل على هذا التفصيل وقد قال الشافعي رأيت الأئمة بمكة يأمر وينهى ما يني ويدل على الهدم حديث على المتقدم قوله وأن يكتب عليها فيه تحريم الكتابة على القبر وظاهره عدم الفرق بين كتابة اسم الميت على القبر وغيره او قد استندت الهادوية رسم الاسم فجوزوه لآعلى وجه الزخرفة قياسا على وضعه صلى الله عليه وآله وسلم الحجر على قبر عثمان كاتمة قدم وهو من التخصيص بالقياس وقد قال به الجمهور لانه قياس في مقابلة النص كما قال في ضوء المهارو لكن الشأن في صحة هذا القياس قوله وأن توطأ فيه دليل على تحريم وطء القبر والكلام فيه كالكلام في القعود عليه واعلم مالك لا يخاف هنا قوله أو يزاد عليه بوب على هذه الزيادة البيهقي باب لا يزاد على القبر أكثر من ترابه لانه لا يرتفع وظاهره ان المراد بالزيادة عليه الزيادة على ترابه وقيل المراد بالزيادة عليه أن يقبر ميت على قبر ميت آخر

(باب من يستحب أن يدفن المرأة)

(عن أنس قال شهدت بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تدفن وهو جالس على القبر فرأيت عينيه تدمعان فقال هل فيكم من أحدم يقارف الليلة فقال أبو طلحة أنا قال فانزل في قبرها فنزل في قبرها ورواه أحمد والبخاري * ولاحمد عن أنس ارقية لما ماتت قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل القبر رجل قارف الليلة أهله فلم يدخل عثمان ابن عفان القبر) قوله بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هي أم كلثوم زوج عثمان رواه الواقدي عن طلحة بن سليمان وبهذا الالناد أخرجه ابن سعد في الطبقات في ترجمة أم كلثوم وكذا الدوالي في الذرية الطاهرة والطبري والطحاوي من هذا الوجه ورواه حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس فصار حادثة كذا كره المصنف عن أحمد وكذا أخرجه

أبو شيبة وأبو حنيفة عند البزار والطبراني في الاوسط كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خبأ له سورة الدخان وكأه أطلق السورة وأراد بعضها فعند أحمد في حديث الباب وخبأ له يوم تأتي السماء بدخان مبين (فقال ابن صياد هو الدخ) وفي حديث أبي ذر عند البزار وأحمد وأراد أن يقول الدخان فلم يستطع فقال لدخ انتهى أي لم يستطع أن يتم الكلمة ولم يتم من الآية السكرة الالهذين الحرفين على عادة الكهان من اختطاف بعض الكلمات من أولياتهم من الحق أو من هواجس النفس (فقال له صلى الله عليه وآله وسلم) اخسأ انظر بحر به اسكب ويطر دأى اسكت صاغرا مطرودا

(فلن تعدو قدرك) أي لا يبلغ قدرك أن تطالع بالغيب من قبل الوحي المخصوص بالإنجيل عليهم السلام ولا من قبل الإلهام الذي بدوره الصالحون وانما قال ابن صياد ذلك من شئ ألقاه الشيطان اليه اما لكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم بذلك ينهون عن نفسه فسمعه الشيطان أو أحدث صلى الله عليه وآله وسلم بعض أصحابه بما أنطمره ويبدل له لما يقول محمد بن عيسى عنه وخبا له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم تلقى الخطباء بخان معين (وقال عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه) في ما رسول الله أضرب عنقه) بجزم أضرب جواب ٣٢٨ الطلبي ويجوز الزنم (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لن

يكنه) بوصل الضمير وفي رواية ان يكن هو بانفسه صلى الله عليه وآله وسلم والصحيح لان المختار في خبر كان الاتصال تقول كان اياه وهو الذي اختاره ابن مالك في التسهيل وشرحه تعالى سيديه واختاره في ألفيته الاتصال وعلى رواية الفصل فلفظ هو تو كمد للضمير المستتر وكان نامة أو وضع هو موضع اياه أي ان يكن اياه وفي مرسل عروة عند الحرث بن أبي اسامة ان يكن هو الدجال (فلن تسلط عليه) وفي حديث جابر قالت بصاحبه اغصا حبه عيسى بن مريم (وان لم يكنه فلا خير لك في قتله) وانما يأذن صلى الله عليه وآله وسلم في قتله مع ادعائه النبوة الكاذبة بحضرته لانه كان غيبا بالغ أو من جلة أهل العهد وأنه لم يصرح بدعوى النبوة وانما وهم انه يدعى الرسالة ولا يلزم من ذلك دعوى النبوة قال تعالى انا ارسلنا الشياطين على الكافرين الآية وقد اختلف في أن المسيح الدجال هو ابن صياد أو غيره

البحاري في التاريخ مع الاوسط والحاكم في المستدرک قال البخاري ما أدري ما هذا قال برقة مانت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدعها قال الحافظ وهم حماد في تسميتها فقط ويؤيدونها أم كلثوم ما رواه ابن سعد أيضا في ترجمة أم كلثوم من طريق عمرة بنت عبد الرحمن قالت نزل في حفرتها أبو طلحة وأغرب الخطباء فقال هذه البنت كانت لبعض بنات النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسميت اليه قوله لم يقارف بقاء وفاته زاد ابن المبارك عن فليح أراه يعني الأئمة ذكره البخاري في باب من يدخل قبر المرأة فعليه ما وصله الاسماعيل وكذا قال شريح بن النعمان عن فليح أخرجه أحمد عنه وقيل معناه لم يجامع تلك الليلة ثم به جزم ابن جرير قال معاذ الله ان يتجسس أبو طلحة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بانه لم يذب تلك الليلة انهمى ويقويه ان في روايته ثابت المذكور بلفظ لا يدخل القبر أحد فارق أهل البادية فتجسس عثمان وقد استبعد أن يكون عثمان جامع في تلك الليلة التي حدث فيها موت زوجته لمصره على مرعاة انما طر الشرف وأجيب عنه باحتمال أن يكون مرض المرأة طال واحتاج عثمان الى الوقاع ولم يكن يظن موتها تلك الليلة وليس في الخبر ما يقتضي انه واقع بعد موتها بل ولادين احتضارها والحديث يدل على انه يجوز أن يدخل المرأة في قبرها الرجال دون النساء لكونهم أقوى على ذلك وانه يقدّم الرجال الاجانب الذين يسهل عليهم بالملاذ في الموااة على الاقارب الذين قرب عهدهم بذلك كالأب والزوج وعمل بعضهم تقدّم من لم يقارف بانه حينئذ يأمن من أن يذكره الشيطان بما كان منه تلك الليلة وحكى عن ابن حبيب ان السري في اشارة أبي طلحة على عثمان أن عثمان كان قد جامع بعض جواريه في تلك الليلة فتلطف صلى الله عليه وآله وسلم في منعه من النزول قبر زوجته بغير تصريح ووقع في رواية حماد المذكورة فلم يدخل عثمان القبر وفي الحديث أيضا جواز الجلوس على شفير القبر وجواز البكاء بعد الموت وحكى ابن قدامة عن الشافعي انه يكره نكير فاذا وجب فلا تسكين با كيسة يعني اذا مات وهو محمول على الاولوية والمراد لا ترفع صوتها بالبكاء ويمكن الفرق بين النساء والرجال في ذلك لان بكاء النساء قد يفضي الى ما لا يحل من النوح لقلة صبرهن

* (باب آداب الجلوس في المقبرة والنهي فيها) *

والثاني لكونه هو محتج بان ابن صياد أسلم وولده ودخل مكة والمدينة ومات بالمدينة وانهم لما أرادوا الصلاة عليه كشفوا عن وجهه حتى رآه الناس ورواه هذا الحديث ما بين مروزي وابي ومدني وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي والحديث والاخبار والعنونة والقول وأخرجه البخاري أيضا في بدء الخلق وأحاديث الانبياء ومسلم في السنن (قال ابن عمر رضي الله عنه) ثم انطلق بعد ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بن كعب (معهم) الى النخل التي فيها ابن صياد وهو محتل أي يستغفل (أن يسمع من ابن صياد شيئا) من كلامه الذي يقوله في خلوة لي علم هو وأصحابه أهو كاهن

اوساحر (قبل ان يراه ابن صياد فرآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مضطجع بعنى في قطيعة) كسالة دخل (له فيها) أى في القطيعة (رمزة) براءتهم له مفتوحة فمساكنة فزأى مجمة (أو زمرة) بزأى ثم راعى على الشك في تقديم أحدهما على الآخر ولبعضهم زمرة أو زمرة على الشك ومعناها كلها متقاربة فالأولى من الرمز. هر الإشارة والثابتة من المزمار والى بالمهملتين والميمين فاصله من الحركة وهى هنا بعنى الصوت الخفى وكذا التى بالمجتمتين وفى القاصوس أنه تراطن العلوج على أكلهم وهم صموت لا يستعملون لسانا ولا شفة لكنه صوت ٣٢٩ تديره فى خياشيمها ولوحها فبقههم بعضهما

عن بعض (فراأت أم ابن صياد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو) أى والحال أنه يتقى أى يخفى نفسه (بجذوع النخل) حتى لا تراه أم ابن صياد (نقات لابن صياد) أمه (يا صاف وهو اسم ابن صياد هذا محمد) صلى الله عليه وآله وسلم (نثار ابن صياد) أى نهض من مضجعه بسرعة وفى رواية فثاب أى رجس عن الحالة التى كان فيها (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وتركه) أمه ولم تعلم بجيئها (بين) أى أظهر لها من حاله ما نطاعه على حقيقة أمره (عن أنس) ابن مالك (رضى الله عنه) قال كان غلام يهودى قيل اسمه عبد القدوس فهدى كرا ابن بشكول عن حكاية صاحب اعتمية (يخدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فرض فأنابا النبي صلى الله عليه وآله وسلم (لم يعود فقعده عند رأسه فقال له) صلى الله عليه وآله وسلم (أسلم) فعل أمر من الأسلم (فنظر) الغلام (الى أبيه وهو عنده) وفى رواية أبى داود عن رأسه (فقال

عن البراء بن عازب قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم فى جنازة رجل من الانصار فأنتم بنا الى القبر ولم يجلس بعد فجلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مستقبل القبلة وجلسنا معه ورواه أبو داود * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجلس أحدكم على جرة فتحرق ثيابه فتخلص الى جلد خيره من أن يجلس على قبر رواه الجماعة البخارى والترمذى * وعن عمرو بن حزم قال رأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متكئا على قبر فقال لا تؤذ صاحب هذا القبر ولا تؤذ رواه أحمد * وعن بشير بن الخصاصية أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يمشى فى نعلين بين القبور فقال يا صاحب السبتين القهار رواه الخمسة إلا الترمذى حديث البراء سكنت عنه أبو داود والمنذرى ورجال اسنادهم رجال الصحيح على كلام فى المنهال بن عمرو وشيخه زاذان وقد أخرجه من هذه الطريق النسائى وابن ماجه وحديث عمرو بن حزم قال الحفاظ فى الفتح اسناده صحيح وحديث بشير سكنت عنه أبو داود والمنذرى ورجال اسناده ثقات الا خالد بن غير فأنهم وأخرجه أيضا الحاكم وصححه قوله مستقبل القبلة فيه دليل على استحباب الاستقبال فى الجلوس لمن كان منتظرا فى الجنازة قوله لان يجلس أحدكم الخ فيه دليل على أنه لا يجوز الجلوس على القبر وقد تقدم النهى عن ذلك وذهب الجهور الى التحريم والمراد بالجلوس القعود وروى الطحاوى من حديث محمد بن كعب قال انما قال أبو هريرة من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط فكنما جلس على جرة قال فى الفتح لكن اسناده ضعيف وقال نافع كان ابن عمر يجلس على القبور وخالفه الصحابي الماروى لا تعارض الماروى قوله لا تؤذ صاحب النبر هذا دليل المذهب اليه الجهور ومن أن المراد بالجلوس القعود فيه بيان أنه المنع من الجلوس على التأذى قوله السبتين قد تقدم نفسه بذلك فى باب تعبير الشيب والمراد به اجلود البقر وكل جلد مدبوغ وانما قيل لها السبتية أخذ من السبت وهو الحلق لان شعرها قد حلق عنها وفى ذلك دليل على أنه لا يجوز المشى بين القبور بالنعلين ولا يختص بهم الجوارى يكون النعلين سبتيين لعدم الفارق بينهما وبين غيرها

٤٢ نيل ث (له) أبوه (اطع ابانا سم صلى الله عليه وآله وسلم فأسلم) الغلام والنسائى فقال انهم يدان لاله الا الله وأشهد ان محمدا رسول الله (نخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من عنده (وهو يقول الحمد لله الذى انقذه) أى خلصه ونجاني (من النار) ولله در القائل ومريض أنت عائده قد آناه الله بالقريح وفيه دليل على ان الصبي اذا عقل الكفر ومات عليه بهذب وفيه ما ترجم له وهو عرض الاسلام على الصغير ولو لا محنته منه ما عرض عليه وفى الحديث جواز

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مولود (يولد من بني آدم) (الاولاد على الفطرة) الاسلامية ومن زائد طاهره تعميم الوصف المذكور في جميع المولودين لكن حكى ابن عبد البر عن قوم انه لا يقتضى العموم واحتجوا بحديث أبي بن كعب قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغلام الذي قتله الخضر طبعه الله يوم طبعه كافر أو يمجيا كافر أو يموت كافر أو منهم من يولد مؤمنا ويمجيا مؤمنا أو يموت مؤمنا ومنهم من يولد كافر أو يمجيا كافر أو يموت كافر أو منهم من يولد مؤمنا ويمجيا مؤمنا أو يموت مؤمنا قالوا فاني هذا وفي غلام

وقال ابن حزم يجوز وطء القبور بالنعال التي ليست سبعية لحديث ان الميت يسمع خفق نعالهم وخص المنع بالسبعية وجعل هذا جمعا بين الحديثين وهو وهم لان سماع الميت لخفق النعال لا يستلزم أن يكون المشي على قبر أو بين القبور فلا معارضة وقال الخطابي ان النهي عن السبعية لما فيها من الخيلاء ورد بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلعبها كما تقدم في باب تغيير الشيب

(باب الدفن ايللا)

(عن ابن عباس قال مات انسان كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعود فمات بالليل فدفنوه ايللا فلما أصبح أخبروه فقال ما منعكم ان تعلموا قالوا كان الليل ففكرنا وكانت ظلمة ان نشق عليه فكفنا في قبره فصلى عليه رواه البخاري وابن ماجه قال البخاري ودفن أبو بكر ايللا وعن عائشة قالت ما علمنا بدفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى سمعنا صوت المساحي من آخر الليل ايللا الاربعاء قال محمد بن اسحق والمساحي المرور رواه أحمد * وعن جابر قال رأى ناس نارا في المقبرة فأقواها فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القبر يقول ناولوني صاحبكم واذا هو الذي كان يرفع صوته بالذكر رواه أبو داود) حديث ابن عباس أخرجه أيضا مسلم وقد روى نحوه عن جماعة من الصحابة قدمنا ذكرهم في باب الصلاة على الغائب وقد مرنا شرح هذا الحديث والاختلاف في اسم هذا الانسان ايهم هنالك ودفن أبي بكر بالليل ذكره البخاري تعليقا في باب الدفن بالليل ووصله في آخر كتاب الجنائز في باب موت يوم الاثنين من حديث عائشة ولا بن أبي شيبة عن حديث القاسم بن محمد قال دفن أبو بكر ليلا ومن حديث عبيد بن السباق ان عمر دفن أبا بكر بعد العشاء الاخيرة قال الحافظ في الفتح وصح ان عليا دفن فاطمة ليلا وحديث جابر سكت عنه أبو داود والمؤذني ورجال اسناده ثقات الا محمد بن مسلم الطائفي فقهه مقال وأخرج الترمذي عن حديث ابن عباس فحواه واظنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل قبر ايللا فأسرج له سراج فأخذ من قبل القبلة وقال رحلك الله ان كنت لا واهات لا القرآن قال الترمذي حديث ابن عباس حديث حسن قوله

الخضر ما يدل على ان الحديث ليس على عومه واجيب بان حديث سعيد بن منصور فيه ابن جددان وهو ضعيف ويكفي في الرد عليهم حديث أبي صالح عن أبي هريرة عنده مسلم ليس مولود يولد الا على الفطرة حتى يعبر عنه اسنانه وصرح منه رواية جعفر بن ربيعة بالفظ كل بني آدم يولد على الفطرة (قباوه) أي اذا تقرر ذلك فم تغير كان سبب تغيره ان ابيه (يهدونه او نصرانه او يمجانه) اما بتعليمه اياه وترغيمه ما فيه او كونه تبعا لهم في الدين بكون حكمه حكمهم ما في الدنيا فان سبقت له السعادة اسلم والامات كافرا فان مات قبل بلوغه الحلم فالصحيح انه من اهل الجنة وقيل لاعبرة بالايمان الفطري في الدنيا بل الايمان الشرعي المكتسب بالارادة والعقل فطفل اليهوديين مع وجود الايمان الفطري محكوم بكفره في الدنيا تبعا لآبويه (كما تلج البهيمة) أي تلد (جمجمة) جمعا لم يذهب من بدنم شيء سميت بذلك لاجتماع اعضائها (هل

فحسون) أي تبصرون (فيهم من جدعاء) أي مقطوعة الاذن أو الانف أو الاطراف أي بهيمة مقولاقها صوت هذا القول أي كل من نظر اليها قال هذا القول لظهور سلامتها (ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه) مما أدرجه في الحديث كما بينه مسلم في رواية حيث قال ثم يقول أبو هريرة أقرأوا ان شئتم فطرة الله أي خلقته نصب على الاغراء أو المصد والمادل عليه ما بعد ما قال الزمخشري أي الزموا فطرة الله أو علمكم فطرة الله أي خلقهم فابلين للتوحيد ودن الاسلام لكونه على مقتضى العقل والنظر الصحيح حتى انهم لو تركوا وطباعهم لما اختاروا عليه ديناً آخر انتهى قال البرماوى ولا يخفى ما فيه من نزعة

اعتزاله وقال أبو حيان في الجرح قوله أو عليكم فطرة الله لا يمجوز أن فيه حذف كلمة الاغرام ولا يجوز حذفها لانه قد حذف الفعل وعوض عليكم منه فلو جاز حذفه لكان الجحافا اذ فيه حذف العوض والمعوض منه انتهى (التي فطر الناس عليها) اي خلقهم عليها وهي قبول الحق وتكثرت من ادراك آياته والاسلام فانهم لو خلوا وما خلقوا عليه اداهم اليه لان حسن هذا الدين ثابت في النفوس وانما يعدل عنه لآفة من الآفات البشرية كالتقليد قاله القسطلاني وقيل العهد المأخوذ من آدم وذريته يوم السبت بربكم وقد جزم البخاري في تفسير سورة الروم ٣٣١ بان النظره الاسلام قال ابن عبد البر وهو المعروف عند عامة لسلف وهذا

الحديث منقطع لان ابن شهاب لم يسمع من أبي هريرة قبل لم يذكره ولم يذكره المصنف للاختصاص بل لاستنباطه منه ما سبق من الحكم (لا تبديل نخلق الله) استشكل هذا مع كون الابوين يهودا نه والجواب انه مؤول فالمراد ما بقي ان تبديل تلك الفطرة أو من شأنها ان لا تبديل أو لا تغير يعني انهم (ذلك) اشارة الى الدين المأمور باقامته الوجهه في قوله فاقم وجهك للدين اأوانظره ان فسرت بالملة (الدين القيم) المستوى الذي لا عوجاج فيه (عن المسيب ابن حزن) بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي بعد هاتون (رضي الله عنه - ما) هو وأبوه هاجران هاجر الى المدينة (قال لما حضرت أبا طالب الوفاة) اي علاماتها قبل النزول والاما كان ينفعه الايمان لو آمن ولهذا كان ما وقع بينهم وبينه من المراجعة قاله البرماوى كالكرماني وقال في الفتح ويحتمل ان يكون انتهى الى النزول لكن رجال النبي صلى

صوت المساحي هي جمع مسحة والمسحة آلة من حديد يجر فيها الطين مشتقة من السحو وهو كشف وجه الارض والميم فيها زائدة قوله السرور جمع مرفخ الميم بعدها راء مهملة وهو المسحاة على ما في القاموس وقيل صوت المسحاة على الارض والاحاديث المذكورة في الباب تدل على جواز الدفن بالليل وبه قال الجمهور وكرهه الحسن البصري واستدل بحديث أبي قتادة المتقدم في باب استحباب احسان الكفن وفيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم زجر ان يقبر الرجل ليل حتى يصلي عليه وأجيب عنه ان الزجر منه صلى الله عليه وآله وسلم انما كان لتترك الصلاة لا الدفن بالليل أو لاجل انهم كانوا يدفنون بالليل لرعاة الكفن فالزجر انما هو لما كان الدفن بالليل مظنة اساءة الكفن كما تقدم فاذا لم يقع تقصير في الصلاة على الميت وتنكفيه فلا بأس بالدفن ليلًا وقد قيل في تعليل كراهة الدفن بالليل ان ملائكة النهار أراهم من ملائكة الليل ولم يصح ما يدل على ذلك

باب الدعاء للميت بعد دفنه *

(عن عثمان قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال استغفر والاخيكم وسأله النقيب فانه لا يستأجر واه أبو داود وعن راشد ابن سعد وضمرة بن حبيب وحكيم بن عمير قالوا اذا سوي على الميت قبره وانصرف الناس عنه كانوا يستحبون ان يقال للميت عند قبره يا فلان قل لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله ثلاث مرات يا فلان قل ربى الله ودينى الاسلام ونبيى محمد صلى الله عليه وآله وسلم لم ينصرف رواه سعيد في سننه) الحديث الاول أخرجه أيضا الحاكم وصححه والبيهقي وقال لا يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا من هذا الوجه والاثار المروى عن راشد وضمرة وحكيم ذكرها الحافظ في التلخيص وسكت عنه وراشد المذكور شهد صفيين مع معاوية رضي الله عنه ابن حزم وقال الدارقطني بعبته بربه والاشارة كلهم من قدماء التابعين جصيون وقد روى نحوه مرفوعا من حديث أبي امامة عند الطبراني وعبد العزيز الحنبلي في الشافى انه قال اذا مات فاصنعوا بي كما أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نصنع بموتانا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اذا مات أحد من اخوانكم

الله عليه وآله وسلم انه اذا أقر بالتوحيد ولو في تلك الحالة ان ذلك ينفعه بخصوصه ويؤيد الخصوصية انه بعد ان امتنع شفع له حتى خفف عنه العذاب بالنسبة لغيره (جاهد رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم فوجد عنده أبا جهل بن هشام) مات على كفره (وعبد الله بن ابي امية بن المغيرة) أخى أم سلمة وكان شديد العداوة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم أسلم عام الفتح ويحتمل ان يكون المسيب حضر هذه القصة حال كفره ولا يلزم من تأخر اسلامه ان لا يكون شهيدًا ذلك كما شهد له عبد الله بن ابي امية (قال رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم لا يبي طالب يا عم قل لا اله الا الله كلمة) نصب على البدل أو الاختصاص (اشهد لك بها عند الله

فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية يا أبا طالب أترغب أي أتعرض (عن مله عبد المطلب فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعرضها عليه ويعودان تلك المقالة) أي أترغب عن مله عبد المطلب (حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم) أي آخر أئمة تسليمة أيهم (هو علي مله عبد المطلب) أراد به قوله هو نفسه أو قال أنا فقهره الراوي أنفة أن يحكي كلامه استقباحا للفظ المذكور وهو من التصرفات الحسنة (وأي أن يقول لا اله الا الله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أما) حرف تنبيه أو بمعنى حق (والله لا استغفرون لك) ٢٢٢ أي كما استغفر إبراهيم لبيه (ما لم انه عملك) وفي رواية عنه أي عن

الاستغفار والدال عليه قوله لا استغفرون لك (فأنزل الله تعالى فيه) أي في أبي طالب (ما كان للبي الآية) خبر بمعنى النسي ورواه هذا الحديث ما بين مروزي ومدي وفيه رواية الابن عن الاب والتحديث والاخبار والعنينة وأخرجه البخاري أيضا في سورة القصص (عن علي رضي الله عنه) ابن أبي طالب (قال كافي جنازة في بقيق الغرقد) العرقد ما عظم من شجر العودج كان ينبت فيه فذهب الشجر وبقي الاسم لازما للمكان وهو مدفن أهل المدينة (فأنا بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم فتعد وقعد فاحوله) هذا موضع الترجمة مع ما بعده (ومعه خضرة) بالاساد الملهة قال في القاموس ما يتوكأ عليه كالعصا ونحوه وما يأخذه الملك بشيعة اذا خاطب والخطيب اذا خاطب وسميت بذلك لانها تحمل تحت الخضر غالب الانكاء عليم (ففسكس) أي خفض رأسه وطأ طأ به الى الارض على هيئة المهوم المفكر كما هي عادة من

فرويه التراب على قبره فليقيم أحدكم على رأس قبره ثم ليقل يا فلان بن فلانة فانه يسمعه ولا يجب ثم يقول يا فلان بن فلانة فانه يستوي قاعدا ثم يقول يا فلان بن فلانة فانه يقول أريد نأير جمل الله ولا يمكن لا تشعرون فليقل اذ كر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله وانك رضيت بالله ربنا بالاسلام ديننا وبمحمد نبينا وبالقرآن اما ما فان منكرا ونكيرا ياخذ كل واحد بيد صاحبه ويقول انطلق بنا ما بعد فاعند من لقن بحجة فقال رجل يا رسول الله فاني لم يعرف أمه قال في نفسه الى أمه حواء يا فلان بن حواء قال الحافظ في التلخيص واسناده صالح وقد قواه الضياء في أحكامه وفي اسناده سعيد الأزدي بيض له أبو حاتم وقال الهيثمي بعد ان ساقه في اسناده جماعة لم أعرفهم انتهى وفي اسناده أيضا عاصم بن عبد الله وهو ضعيف قال الاثرم قلت لأحمد هذا الذي يصنعونه اذا دفن الميت يقف الرجل ويقول يا فلان بن فلانة قال ما رأيت أحد يفعل الا أهل الشام حين مات أبو المغيرة يروى في نفسه عن أبي بكر بن أبي مرزوم عن اشياخهم انهم كانوا يفعلونه وكان اسمعيل بن عياش يرويه يشير الى حديث أبي امامة انتهى وقد استشهد في التلخيص لحديث أبي امامة بالآثر الذي رواه سعيد بن منصور وذكره شواهدا أخرجا عن البحث لا حاجة الى ذكرها قوله اذا فرغ من دفن الميت الخ فيه مشروعية الاستغفار الميت عند الفراغ من دفنه وسؤال التثبيت له لانه يستل في تلك الحال وفيه دليل على ثبوت حياة القبر وقد وردت بذلك أحاديث كثيرة بلغت حد التواتر وفيه أيضا دليل على ان الميت يستل في قبره وقد وردت به أيضا أحاديث صحيحة في الصحيحين وغيرهما وورد أيضا ما يدل على ان السؤال في القبر يختص بهذه الامة كافي حديث زيد بن ثابت عندهم لم اذه الامة يعني في قبورها وبذلك جزم الحكيم الترمذي وقال ابن القيم السؤال عام للامة وغيرها وليس في الاحاديث ما يدل على الاختصاص قوله وعن راشد وضمرة هما تابعيان قديمان وكذلك حكيم بن عمير وكل الثلاثة من حصص قوله كانوا يستحبون ظاهرها ان المستحب لذلك الصحابة الذين ادركوهم وقد ذهب الى استحباب ذلك أصحاب لساني

(باب النهي عن تحنن المساجد والمرج في المقبرة) *

(عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قاتل الله اليهود اتخذوا قبور

يتصكفون في شيء حتى يستحضر معانيه فيحتمل أن يكون ذلك تشكرا منه صلى الله عليه وآله وسلم في أمر انبيائهم الاخرة لقربة حضور الجنازة أو فساد بعد ذلك لاصحابه أو نكس الخضرة (فجعل ينكت) أي يضرب في الارض (بمخضرة ثم قال ما منكم من أحد) أي (ما من نفس منفوسة) مصنوعة مخلوقة (الا كتب مكانها) أي كتب الله مكان تلك النفس المخلوقة (من الجنة والنار) وفي رواية سفان الا وقد كتب مقعد من الجنة ومقعد من النار وانه يشير الى حديث ابن عمر عند البخاري الدال على ان لكل أحد مقعدين لكن لفظه في القدر الا وقد كتب مقعد من النار ومن الجنة فالقانون

أوهى بمعنى الواو (والاقد كتبت شقية أو سعيدة فقال رجل) هو على بن أبي طالب ذكره البخاري في التفسير لكن بلفظ قلنا
 أو هو سراق بن مالك بن جعشم كما في مسلم أو هو عمر بن الخطاب كما في الترمذي أو من حديث أبي بكر الصديق كما عند أحمد والبخاري
 والطبراني أو هو رجل من الأنصار وجمع بتعدد السائلين عن ذلك في حديث ابن عمر فقال أصحابه (يا رسول الله أفلا تتكلم)
 نعمت (على كتابنا) أي ما كتب علينا وقد (ودع العمل) أي تركه (في كتاب من أهل السعادة فسيب) أي فسيح
 القضاء (إلى عمل أهل السعادة) قهرا أو يكون مآل حاله ذلك بدون ٢٢٣ اختباره (وأما من كان من أهل الشقاوة

فسيب) أي فسيح
 (إلى عمل أهل الشقاوة) قهرا
 (قال) صلى الله عليه وآله وسلم
 (أما أهل السعادة فييسرون
 لعمل) أهل (السعادة) وأما أهل
 الشقاوة فييسرون لعمل
 أهل (الشقاوة) قال في شرح
 المشكاة الجواب من الأدلج
 الحكيم منهم من
 وترك العمل وأمرهم بالانزاع
 ما يجب على العبد من العبودية
 يعني أنهم عبيد ولا ينكحون
 العبودية فعليهم بما أمرتكم
 وأياكم والمصرف في أمور
 الربوبية لقوله تعالى وما خلقت
 الجن والإنس إلا ليعبدون ولا
 يجمعوا العبادة وتركها سببا
 مستقلا لدخول الجنة ولأنه

أنبيائهم مساجد متفق عليه * وعن ابن عباس قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج روه الخمسة (الابن ماجه)
 الحديث الثاني حسنه الترمذي وفي اسناده أبو صالح بإذام وبقيل بإذان مولى أم هانئ
 بنت أبي طالب وهو صاحب الكلى وقد قيل أنه لم يسمع من ابن عباس وقد تكلم فيه
 جماعة من الأئمة قال ابن عدي ولا أعلم أحدا من المتقدمين رضي به وقد روى عن يحيى بن
 سعيد أنه كان يحسن أمره قوله قاتل الله اليهود زاد مسلم والنصارى ومعنى قاتل قتل
 وقيل لعن فإنه قد ورد بلفظ لعن قوله اتخذوا حلة مستأنفة على سبيل البيان لموجب
 المقاتلة كأنه قيل ما سبب مقاتلتهم فاجيب بقوله اتخذوا قوله مساجد ظاهره أنهم
 كانوا يجمعونهم مساجد يصلون فيها وقيل هو أعم من الصلاة عليها وفيها وقد أخرج مسلم
 لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها وأروى مسلم أيضا أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال ذلك في مرضه الذي مات منه قبل موته بخمسة زوا فيه فلا اتخذوا القبور
 مساجد فاني إنما كم عن ذلك وفيه دليل على تحريم اتخاذ القبور مساجد وقد زعم
 بعضهم أن ذلك إنما كان في ذلك الزمان لقرب العهد بعبادة الأوثان ورده ابن دقيق
 العيد قوله لعن الله زائرات القبور فيه تحريم زيارة القبور للنساء وساقى الكلام
 على ذلك قوله والسرج فيه دليل على تحريم اتخاذ السرج على المقابر ما يفضي إليه
 ذلك من الاعتقادات الفاسدة كما عرفت مما تقدم

* (باب وصول نواب القرب المهداة إلى الموتي) *

(عن عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل يذري الجاهلية أن يخر مائة بدنة وإن هشام بن
 العاص يخر حصته خمسين وإن عمر أسال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال أما
 أبوك فلو أقربا بالوحيد فصمت وتصدقت عنه ففعله ذات رواه أحمد * وعن أبي هريرة أن
 رجلا قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم إن أبي مات ولم يوص أفبئعه أن أنصدق عنه
 قال نعم روه أحمد ومسلم والشافعي وابن ماجه * وعن عائشة أن رجلا قال للنبي صلى الله
 عليه وآله وسلم إن أختي افتلتت نفسها وأرأها لو تكلمت تصدقت فهاجر لها أجزان تصدقت

كدخول الجنة وأما من يحمل بما أمر به واستغنى بشهوات الدنيا عن نعيم العقبى فسيب للخلة الموجبة إلى العسر والشدة
 كدخول النار وهذا الحديث أصل لأهل السنة في أن السعادة والشقاوة بتقدير الله القديم واستدل به على إمكان معرفة
 الشقي من السعيد في الدنيا كمن اشتهر له إسان صدق وعكسه لأن العمل إماره على الجزاء على ظاهر هذا الخبر والحق أن العمل
 علامة وامارة فيكم بظواهر الأمور وأمر الباطن إلى الله تعالى وقال بعضهم إن الله أمرنا بالعمل فوجب علينا امتثال
 وغيب عنا المبادير لقيام الحجة ونصب الأعمال علامة على ما سبق في مشيئته فنعدل عنه ضل لأن القدر من أسراره لا يدلع

عليه الا هو فاذا دخلوا الجنة كشف لهم واستدل به البخاري على موعظة المحدث عند القبر وقوله كأنه يشير الى التفصيل بين احوال القوم فان كان لمصلحة تتعلق بالحي أو الميت لم يكره ويحسد النسي الوارد عن ذلك على ما يخالف ذلك ورواه هذا الحديث كوفيون الاجري افراسي وأصله كوفي وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي وفيه التحديث والعنونة والقول وآخرجه البخاري أيضا في التفسير والقدر والادب ومسلم في القدر وأبو داود في السنة والترمذي في القدر والتفسير وابن ماجه في السنة (عن ثابت بن الضحاك) ٣٢٤ الانصاري الاشعري (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله

عنها قال نعم متفق عليه وعن ابن عباس ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أي قوفيت أبتفعها ان تصدقت عنها قال نعم قال فان لي مخرقا فانا أنتم ذلك اني قد تصدقت به عنهما رواه البخاري والترمذي وأبو داود والنسائي وعن الحسن عن سعد بن عباد ان أمه ماتت فقال يا رسول الله ان أي مائت فأتصدق عنها قال نعم قالت فأي الصدقة أفضل قال سقي الماء قال الحسن فذلك سقاية آل سعد بالمدينة رواه أحمد والنسائي حديث سعد بن جبال اسماه عند النسائي ثقات ولكن الحسن لم يدرك سعدا وقد أخرجه أيضا أبو داود وابن ماجه بقوله فخر حصته خسين انما كانت حصته خسين لان العاص بن رائل خلف ابن هشام وعمرافا راد هشام أن يني بنذرا بيه فخر حصته من المائة التي نذرها وحصته خسون وأراد عمرافان يفعل كفعل أخيه فسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره ان هوى أيبه على الكفر مانع من وصول نفع ذلك اليه وانه لو أقر بالتوحيد لأجر ذلك عنه ولحقه ثوابه وفيه دليل على ان نذرا للكافر عما هو قرية لا يلزم اذا مات على كفره وأما اذا أسلم وقد وقع منه نذري الجاهلية ففيه خلاف والظاهر انه يلزمه الوفاء بنذره لما أخرجه الشيخان من حديث ابن عمر أن عمر قال يا رسول الله اني نذرت في الجاهلية ان أعتك ليلته في المسجد الحرام فقال له صلى الله عليه وآله وسلم أوف بنذرك وفي ذلك أحاديث يأتي ذكرها في باب من نذروا وهو مشرك من كتاب النذور قوله نعمه ذلك فيه دليل على ان ما فعله الولد لا ييه المسلم من الصوم والصدقة يلحقه ثوابه قوله افتلتت بضم المشاة بعد الفاء الساكنة وبعد هالام مكسورة على صيغة المجهول مائة خفاة كذا في القاموس وقوله نفسها بالضم على الاشهر نائب مناب الفاعل قوله وأراها بضم الهمزة بمعنى أظنها قوله فان لي مخرقا في رواية بخرافا وخرافا وخراف الحديث من النخل أو الغناب وغيرهما قوله قال سقي الماء فمسه دليل على ان سقي الماء أفضل الصدقة ولفظ أي داود فأي الصدقة أفضل قال الماء فخر بئر أو قال هذه لام سعد وأخرج هذا الحديث الدارقطني في غرائب مالك وقد أخرج الموطأ من حديث سعد بن سعد بن عباد انه خرج سعد مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض مغازيه وحضرت امه الوفا بالمدينة فقيل لها أوصي فقالت فيم أوصي والمال مال سعد فتوفيت قبل ان

(وسلم قال من حلف ببله غير مله الاسلام) كاليهودية والنصرانية حال كونه (كاذبا) في تعظيم تلك الملة التي حلف بها أو كاذبا في المحلوف عليه لكن عورض بكون المحلوف عليه يستوى فيه كونه صادقا أو كاذبا اذا حلف ببله غير مله الاسلام فالزم انما هو من جهة كونه حلف ببله الملة الباطلة معظمها حال كونه (متعمدا) فيه دلالة لقول الجمهور ان الكذب الخبر غير المطابق للواقع سواء كان عمدا أو غيره اذ لو كان شرطه التعمد لمساقيه به هنا (فهو كما قال) أي فيحكم عليه بالذي نسبته لنفسه وظاهره الحكم عليه بالكفر اذا قال هذا القول ويحتمل ان يعلق ذلك بالحديث لما روى بريدة مرفوعا من قال أنا بري من الاسلام فان كان كاذبا فهو كما قال وان كان صادقا يرجع الى الاسلام سالما والتحقيق في التفصيل فان اعتقد تعظيم عاذر كفر وعليه يحمل قوله من حلف بغير الله فقد كفر

يقدم

رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين وان قصد حقيقة التلميح

فينظر فان كان أراد ان يكون متصفا بذلك كفر لان ارادة الكفر كفر وان أراد البعد عن ذلك لم يكفر لكن هل يحرم عليه ذلك أو يكره تنزيها الثاني هو المشهور وليقل ندبالا لا اله الا الله محمد رسول الله ويستغفر الله ويحتمل ان يكون المراد به التهديد والمبالغة في الوعيد لا الحكم بانه صار يهوديا وكأنه قال فهو مستحق مثل عذاب ما قال ومثله قوله صلى الله عليه وآله وسلم من ترك الصلاة فقد كفر أي استوجب عقوبة من كفر (ومن قتل نفسه بمجديدة) بالآلة فاطمة كالسيف والسكين

وفيهما وفي الايمان ومن قتل نفسه بشئ وهو اعم (عذب به) أي بالمد كور (في نار جهنم) وهذا من باب مجانسة العقوبات
 الاخر ونية الجنائيات الدينية ويؤخذ منه ان جنائة الانسان على نفسه بكنائيه على غيره في الاثم لان نفسه ليست ملكا له
 مطلقا بل هي لله فلا يتصرف فيها الا بما أذن له فيه ولا يخرج بذلك من الاسلام ويصلي عليه عند الجهور وخلافا لابي يوسف
 حيث قال لا يصلي على قاتل نفسه وهو الصواب وقد نقل عن مالك ان قاتل النفس لا تقبل توبته ومقتضاه ان لا يصلي عليه
 وروى اهل السنن من حديث جابر بن سمرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى برجل
 قتل نفسه بمشاقص فلم يصل

٢٣٥

عليه وفي رواية للتسائي أما أنا

يقدم سعد فذكر الحديث وقد قيل ان الرجل المبهم في حديث عائشة وفي حديث ابن
 عباس هو سعد بن عباد وقد يدل على ذلك ان البخاري أو رده حديث عائشة حديث ابن
 عباس بلفظ ان سعد بن عباد قال ان أمي ماتت وعليها نذر وكاثره رخص الى ان المبهم في
 حديث عائشة هو سعد وأحاديث الباب تدل على ان الصدقة من الولد تلحق الوالد من بعد
 موته ما بدون وصية منهم ما يصل اليهما ثوابها فيخص به هذه الاحاديث عموم قوله تعالى
 وان ليس للانسان الا ما سعى ولكن ليس في أحاديث الباب الا لحقوق الصدقة من الولد
 وقد ثبت ان ولد الانسان من سعيه فلا حاجة الى دعوى التخصيص وأما من غير الولد
 فالظاهر من العمومات القرآنية انه لا يصل ثوابه الى الميت فيوقف عليه حتى يأتي دليل
 يقتضي تخصيصها وقد اختلف في غير الصدقة من اعمال البر هل يصل الى الميت فذهبت
 المعتزلة الى انه لا يصل اليه بشئ واستدلوا بعموم الآية وقال في شرح الكنز ان الانسان
 ان يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كان او صوما أو حجاً او صدقة او قرآنة قرآن او غير ذلك من
 جميع أنواع البر ويصل ذلك الى الميت وينفعه عند اهل السنة انتهى والمشهور من
 مذهب الشافعي وجعالة من أصحابه انه لا يصل الى الميت ثواب قراءة القرآن وذهب
 احمد بن حنبل وجماعة من العلماء وجماعة من أصحاب الشافعي الى انه يصل كذا
 ذكره النووي في الاذكار وفي شرح المنهاج لابن النخعي لا يصل الى الميت عند ثواب
 القراءة على المشهور واختار الوصول اذا سأل الله ايصال ثواب قراءته وفيه الجزم به
 لانه دعاء فاذا جاز الدعاء للميت بما ليس للداعي فلا يجوز بما هو له أولى ويبقى الامر
 فيه موقوفا على استحباب الدعاء وهذا المعنى لا يختص بالقراءة بل يجري في سائر الاعمال
 والظاهر ان الدعاء متفق عليه انه ينفع الميت والحي القريب والبعيد بوصية وغيرها
 وعلى ذلك أحاديث كثيرة بل كان أفضل الدعاء أن يدعو لاختيه بظهر الغيب انتهى
 وقد حكى النووي في شرح مسلم الاجماع على وصول الدعاء الى الميت وكذا حكى
 الاجماع على ان الصدقة تقع عن الميت ويصله ثوابها ولم يقيدهم بذلك بالولد وحكي أيضا
 الاجماع على لحوق قضاء الدين والحق انه يخص عموم الآية بالصدقة من الولد كافي
 أحاديث الباب وبالجملة من الولد كافي خبر الخثعمية ومن غير الولد أيضا كافي حديث
 المحرم عن أخيه شبرمة ولم يستصله صلى الله عليه وآله وسلم هل أوصى شبرمة أم لا

فسه الموحدون في النار ثم يخرجون او حرمت عليه جنة معينة كجنة عدن مثلا او ورد على سبيل التغليظ والتخويف
 فظاهره غير مراد قال النووي أو يكون شرع من مضى ان اصحاب الكبار يكفرون بها وهذا الحديث اورده البخاري هنا
 مختصرا وذكره في ذكر بني اسرائيل مبسوطا (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
 الذي يخون نفسه يخون في النار) بضم النون فيها (والذي يطعنها) بضم العين المهملة كذا ضبط في الاصول قاله الحافظ في
 الفتح (يطعنها في النار) لان الجزاء من جنس العمل واسيئته له على ان القصاص من القاتل يكون بما قتل به اقتداء

بِعَقَابِ اللَّهِ تَعَالَى لِقَاتِهِ نَفْسَهُ قَالَ فِي الْفَتْحِ وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ ضَعِيفٌ وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَفْرَادِ الْبُخَارِيِّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَآخِرُ جِهَةِ
 فِي الطَّبِ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَطْوُولًا مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ آخِرُ جِهَةٍ - سَلَّمَ وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الْخَلْقِ وَفِيهِ
 مِنَ الزِّيَادَةِ ذِكْرُ السَّمِ وَغَيْرِهِ وَنَقْلُهُ فِيهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا مِثْلَ مَا أُبْدِيَ أَوْ قَدْ تَقَسَّسَ بِهِ الْمَعْتَرِزَةُ وَغَيْرُهُمْ عَنْ قَالَ بِخَلْدٍ
 أَصْحَابُ الْمَعَاصِي فِي النَّارِ وَأَجَابَ أَهْلَ السَّنَةِ عَنْ ذَلِكَ بِأَجْوَبَةٍ مِنْهَا تَوْهِيمُ هَذِهِ الزِّيَادَةُ قَالَ التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ أَنْ أَخْرَجَهُ رَوَاهُ مُحَمَّدُ
 ابْنُ عَجَلَانَ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ ٣٣٦ أَبِي هُرَيْرَةَ فَلَمْ يَذْكُرْ خَالِدًا مِثْلَ مَا ذَكَرَ وَاهُ أَبُو الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ

وَبِالْعَتَقِ مِنَ الْوَلَدِ كَمَا وَقَعَ فِي الْبُخَارِيِّ فِي حَدِيثٍ سَعْدُ خَلْفًا قَالَهُمَا الْكَلْبِيُّ عَلَى الْمَشْهُورِ
 عَنْهُمْ وَبِالْصَّلَاةِ مِنَ الْوَلَدِ أَيْضًا الْمَارُوي الدَّارِقُطِيُّ أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ كَانَ
 لِي أَبُوَانْ أَبْرَهُمَا فِي حَالِ حَيَاتِهِمَا مَا فَكَيْفَ لِي بِرِهِمَا بَعْدَ مَوْتِهِمَا أَفَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
 وَسَلَّمَ إِنْ مِنَ الْبَرِّ بَعْدَ الْبِرِّ أَنْ تَصَلِيَ لَهُمَا مَعَ صَلَاتِكَ وَإِنْ تَصُومُ لَهُمَا مَعَ صِيَامِكَ وَبِالْصِّيَامِ
 مِنَ الْوَلَدِ لِهَذَا الْحَدِيثِ وَلِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَالْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ وَلِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ
 عَنِ ابْنِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ نَذَرْتُ فَقَالَ
 أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دِينَ فَقَضَيْتَهُ كَانَ يَزِيدُ ذَلِكَ عَنْهَا قَالَتْ نَعَمْ قَالَ فَصُومِي عَنْ
 أُمِّكَ وَأَخْرِجِ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ بَرِيدَةَ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ إِنْ كَانَ عَلَى
 أُمِّي صَوْمٌ شَهْرًا أَنْصُومَ عَنْهَا قَالَ صُومِي عَنْهَا وَمِنْ غَيْرِ الْوَلَدِ أَيْضًا الْحَدِيثُ مِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ
 صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلَيْسَ مَتَّقٍ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَبِقِرَاءَةِ بَيْسٍ مِنَ الْوَلَدِ وَغَيْرِهِ لِحَدِيثِ
 أَقْرِ - رَوَاهُ عَلَى مَوْنَا كَمْ يَسْ وَقَدْ تَقَدَّمَ وَبِالدَّعَاءِ مِنَ الْوَلَدِ لِحَدِيثِ أَوْ لِدَ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ وَمِنْ
 غَيْرِهِ لِحَدِيثِ اسْتِغْفَرَ وَالاخِيكُمْ وَسُأَلَهُ التَّنْبِيْهُ فَانْهَ الْأَنْ يَسْتَلَّ وَقَدْ تَقَدَّمَ وَلِحَدِيثِ
 فَضْلِ الدَّعَاءِ لِلَاخِ نَظَرَ الْغَيْبِ وَأَقُولُهُ تَعَالَى وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا
 وَلِأَخَوَاتِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلِلسَّائِبِ مِنَ الدَّعَاءِ لِمَتِ عِنْدَ الزِّيَارَةِ كَحَدِيثِ بَرِيدَةَ
 عِنْدَ مُسْلِمٍ وَأَحْمَدَ وَابْنِ مَاجَةَ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَعْلَمُهُمْ إِذَا
 خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ أَنْ يَقُولَ قَائِلُهُمُ السَّلَامَ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ وَأَنَا
 أَنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَا حَقَّورَ نَسَأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَاقِبَةَ وَبِجَمِيعِ مَا يَفْعَلُهُ الْوَلَدُ لِلْوَالِدِيْنِ مِنْ
 أَعْمَالِ الْبِرِّ لِحَدِيثِ وَلَدَ الْإِنْسَانِ مِنْ سَعْيِهِ وَكَأَنَّ خُصَّصَ هَذَا الْحَدِيثُ الْأَتِيَّةَ الْمُتَقَدِّمَةَ
 كَذَلِكَ يَخُصُّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَأَهْلِ السُّنَنِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ أَوْ عِلْمٌ نَفَعُ بِهِ أَوْ وَلَدٌ
 صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ فَانْظُرُوا هَلْ يَنْقُطِعُ عَنْكُمْ مَا هَذِهِ الثَّلَاثَةُ كَأَنَّمَا كَانَ وَقَدْ قِيلَ أَنَّهُ
 يَقَاسُ عَلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي وَرَدَتْ فِيهَا الْأَدَلَّةُ غَيْرُهَا فَيُلْحَقُ الْمَيِّتُ كُلُّ شَيْءٍ فَعَلَهُ غَيْرُهُ وَقَالَ فِي
 مَرْحِ الْكَتَرَانِ الْأَتِيَّةَ مِنْهُ رَحْمَةً لِي وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ وَقِيلَ
 لَأَنَّهُمْ أَرَادَ بِهِ الْكَافِرُونَ مَا الْمُؤْمِنِينَ فَهُوَ مَا سَعَى إِخْوَانُهُ وَقِيلَ لَيْسَ لَهُ مِنْ طَرِيقِ الْعَدْلِ وَهُوَ
 لَهُمْ طَرِيقُ النَّصْلِ وَقِيلَ الْإِلَامُ يَعْنِي عَلَى كَفَى قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَهُمْ الْعَذَابُ أَلْوَنُ وَعَلَيْهِمْ أَنْتَهَى

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَسِيرُ إِلَى رِوَايَةِ
 الْبَابِ قَالَ وَهُوَ أَصَحُّ لَانِ الرِّوَايَاتِ
 قَدْ صَحَّتْ أَنَّ أَهْلَ التَّوْحِيدِ
 يَعْبُدُونَ ثُمَّ يَخْرُجُونَ مِنْهَا وَلَا
 يَخْلُدُونَ وَأَجَابَ غَيْرُهُ بِجَمَلِ ذَلِكَ
 عَلَى مَنْ اسْتَحْلَلَهُ قَالَهُ يَصْبِرُ
 بِاسْتِحْلَالِهِ كَافِرًا وَالْكَافِرُ يَخْلُدُ
 بِالْأَرِيبِ وَقِيلَ وَرَدَّ مَوْرِدَ الزَّجَرِ
 وَالتَّغْلِيظُ وَحَقِيقَتُهُ غَيْرُ مَرَادَةٍ
 وَقِيلَ الْمَعْنَى هَذَا جَزَآؤُهُ لَكِنْ
 قَدْ تَكْرَّمُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى
 الْمُؤْمِنِينَ فَأَخْرَجَهُمْ مِنَ النَّارِ
 بِتَوْحِيدِهِمْ وَقِيلَ التَّقْدِيرُ يَخْلُدُ
 فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَقِيلَ
 الْمُرَادُ بِالْخُلْدِ لَوْ دَوَّلَ الْمُدَّةُ
 لِاحْقِيقَةِ الدَّوَامِ كَأَنَّهُ يَقُولُ
 يَخْلُدُ مُدَّةً مُعَيَّنَةً وَهَذَا أَبْعَدُهَا
 عَنْهُ (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ) قَالَ حُرِّمُوا جِنَازَةَ قَاتِلِهَا
 عَلَيْهَا خَيْرًا) فِي رِوَايَةِ الْضَرْبِ
 أَنَسٍ عِنْدَ الْحَافِظِ قَالُوا
 كَانَ يَحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْمَعُ
 بِطَاعَةِ اللَّهِ وَيَسْمَعُ فِيهَا (فَقَالَ
 النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَآلُهُ
 وَسَلَّمَ وَجِبَتْ ثُمَّ مَرُّوا بِأَخْرَجَ
 فَاشْتَوَاعِلَهُمْ بِأَشْرَاقًا) وَقَالَ فِي رِوَايَةِ

الْحَاكِمِ الْمَدَنِيَّ كَوْرَةً فَقَالُوا كَانَ يَحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْمَعُ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ (وَجِبَتْ) وَاسْتَعْمَالَ الثَّنَاءِ فِي الشَّرَافَةِ شَاذٌ لَكِنَّهُ اسْتَعْمَلَ هُنَا لِشَاكِلَةِ
 بِأَشْرَاقًا فَاشْتَوَاعِلَهُمْ بِأَشْرَاقًا كَيْفَ نَوَامٍ الثَّنَاءُ بِالشَّرِّ مَعَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِي الْبُخَارِيِّ فِي النَّهْيِ عَنْ سَبِّ الْأَمْوَاتِ لِأَنَّهُ فِي حَقِّ
 غَيْرِ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ وَغَيْرِ الْمُنَافِقِينَ فِي النَّسَقِ وَالْبِدْعَةِ وَأَمَّا هُوَ لَا يَحْرَمُ سَبِّهِمْ لِلتَّحْذِيرِ مِنْ طَرِيقَتِهِمْ وَمِنْ الْأَقْتِدَاءِ
 فَاتَّبَعَهُمْ وَالتَّخَافُ بِأَخْلَاقِهِمْ قَالَهُ النَّوَوِيُّ وَفِيهِ مَشْرُوعٌ ثَنَاءُ النَّاسِ عَلَى الْمَيِّتِ وَجَوَازُهُ مُطْلَقٌ بِخِلَافِ الْحَيِّ فَانْهَ

(بَابُ)

بِعَصَبَةِ اللَّهِ

منه صلى الله عليه وآله وسلم إذا أفضى إلى الأطراء خشية عليه من الزهراء أشار إلى ذلك ابن المنير (فقال عمر بن الخطاب) رضي الله عنه
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مستقهما عن قوله (ما وجبت قال هذا أتيتكم عليه خيرا فوجبت له الجنة وهذا أتيتكم عليه
 شرا فوجبت له النار) والمراد بالوجوب الثبوت أو هو في صحة الوقوع كالشيء الواجب والاصل أنه لا يجب على الله شيء بل
 الثواب فضله والعقاب عدله لا يستل عناية بل وهم يستلون وفيه رد على ٣٢٧ من رعم أن ذلك خاص بالميتين للمذكورين

اغيب أطلع الله به عليه وإنما
 هو خير عن حكم الله عليه قاله
 في الفتح (أنتم شهداء الله في
 الأرض) الخطابون بذلك
 العصاة ومن كان على صفتهم من
 الأيمان وحكي ابن التين أن ذلك
 مخصوص بالعصاة لأنهم كانوا
 ينطقون بالحكمة بخلاف من
 بعدهم قال الصواب أن ذلك
 يختص بالثقات والمتقين انتهى
 وفي الشهادات بلفظ المؤمنون
 شهداء الله في الأرض ولا يداود
 من حديث أبي هريرة في نحو
 هذه القصة أن بعضكم على بعض
 شهيد فالمعتبر شهادة أهل
 الفضل والصدق لا النسبة
 لأنهم قد ينتهون على من كان
 مثلهم ولا من بينهم وبين الميت
 عداوة لأن شهادة العدو لا تقبل
 قاله الداودي وقال المظهرى
 ليس معناه أن ما تقولونه في حق
 شخص يكون كذلك حتى يصير
 من يستحق الجنة من أهل النار
 بقولهم ولا العكس بل معناه
 أن الذي أشنوا عليه خير أراوه
 منه كان ذلك علامة كونه من
 أهل الجنة وبالعكس وتعبه
 الطيبي في شرح المشكاة بأن

(باب نغرية المصاب وثواب صبره وأمر به وما يقول لذلك)

(عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مؤمن يعزى أخاه بمصيبة إلا كساه الله عز وجل من حلل الكرامة يوم القيامة روى ابن ماجه * وعن الأسود عن عبد الله بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من عزى مصابا فله مثل أجره روى ابن ماجه والترمذى * وعن الحسين بن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مسلم ولا مساة يصاب بمصيبة فيذكرها وإن قدم عهدا فيحدث لذلك استرجاعا إلا جدد الله تبارك وتعالى له عند ذلك فأعطاه مثل أجرها يوم أصيب روى احمد وابن ماجه) حديث عمرو بن حزم روى ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة حديثا خالد بن محمد حديثي نيس أبو عماره مولى الأنصار قال سمعت عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فسأله وهو لا يسميهم ثقات لا يسميهم أبا عماره فقيه ابن وقد ذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وحديث ابن مسعود أخرجه أيضا الحاكم وقال الترمذى غريب لا يعرفه إلا من حديث علي بن عاصم ورواه بعضهم عن محمد بن سوقة بهذا الاسناد من موقوفه لم يروعه ويقال أكثر ما يئى به علي بن عاصم هذا الحديث فقصوه عليه انتهى قال البيهقي تفرد به علي بن عاصم وقال ابن عدي قد رواه مع علي بن عاصم محمد بن الفضل بن عطية وعبد الرحمن بن مالك بن مغول وروى عن اسحاق بن عيسى بن الربيع والثوري وغيرهم وروى ابن الجوزى في الموضوعات من طريق نصر بن حسان عن شعبه نحوه وقال الخطيب روى عبد الحكيم بن منصور والحارث بن عمران الجعفرى وجاعة مع علي بن عاصم وليس ثبوتها ثابتا ويحكى عن أبي دارد قال غائب يحيى بن سعيد القطان علي بن عاصم في وصل هذا الحديث وإنما هو عندهم منقطع وقال أن أصحابك الذين سمعوه معك لا يسمونه فإني أن يرجع قال الحافظ ورواية الثوري مداه على حاد بن الواسع وهو ضعيف جدا وكل التابعين لعلى بن عاصم أضعف منه بكثير وليس فيها رواية يمكن التعلق بها الا طريق اسحاق بن عاصم ذكرها صاحب الكمال من طريق وكيع عنه ولم أقف على اسنادها بعد قال في التلخيص وله شاهد أضعف منه من طريق محمد بن عبد الله العريزي عن أبي الزبير عن جابر ساقه ابن الجوزى في الموضوعات وله أيضا شاهد آخر من حديث أبي برزة مرذوعا من عزى شكلى كسى بردا في الجنة قال الترمذى غريب ومن شواهد حديث عمرو بن

قوله وجبت بعد ثناء العصاة حكم عقب وصفنا مناسبا فاشعر بالعالية وكذا الوصف بقوله أنتم شهداء الله في الأرض لأن الإضافة فيه للتشريف فانهم بمنزلة عالية عند الله فهو كالتزكية من الرسول لامتة وإظهار عدالتهم بعد شهادتهم لصاحب الجنائز فينبغي أن يكون لها أثر ورفعة في حقه قال وإلى معنى هذا يومى قوله تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطا انتهى وقال النووي قال بعضهم معنى الحديث أن الشاء بالخير بل أنى عليه أهل الفضل وكان ذلك

مطابقا للواقع فهو من أهل الجنة وإن كان غير مطابق فلا وكذا عكسه قال والعصم انه على عرومة وإن مات قالهم الله الناس
 الشفاء عليه بخير كان دليلا على انه من أهل الجنة سواء كانت أفعاله تقتضي ذلك أم لا فان الاحمال داخله تحت المثبتة وهذا
 الايهام يستدل به على تعيينه اوبهنا تظهر فائدة الشفاء انتهى وهذا في جانب النسخ ويؤيده ما رواه أحمد وابن حبان
 والحاكم من طريق جابر بن سلمة عن ثابت عن أنس ٢٣٨ مرفوعا من مسلم يموت فيشهد له أربعة من جيرانه الا الذين أنهم

لا يعلمون منه لا خيرا الا قال الله تعالى قد قبلت قولكم وغفرت
 له ما لا تعلمون ولا جدم من حديث
 أبي هريرة نحوه وقال ثلاثة بدل
 أربعة وفي اسناده من لم يسم له
 شاهد من مرسلين بشر بن كعب
 أخرجه أبو مسلم الكجي وأما
 جانب الشرف فظاهر الاحاديث انه
 كذلك لكن انما يقع ذلك في حق
 من غلب شره على خيره وقد وقع
 في رواية المشاور اليها أولا في آخر
 حديث أنس ان الله ملائكة
 تنطق على السنة بنى آدم بما
 في المر من الخير والشر واستدل
 بهذا الحديث على جواز كونه
 بما فيه من خير أو شر للعاجلة ولا
 يكون ذلك من الغيبة وهو أصل
 في قبول الشهادة بالاستفاضة
 وإن أقل أصلها اثنان وقال ابن
 العربي فيه جواز الشهادة قبل
 الاستنهاد وقبولها قبل
 الاستفصال وفيه استعمال
 الشفاء لشر للمواخاة والمشاكلة
 وحقيقة انه انما هي في الخير الله
 أعلم (عن عمرو) بن الخطاب
 رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 أياما سلم شهده أربعة من

حرم الذي قبله قال السيوطي في التعقبات وأخرج البيهقي في الشعب عن محمد بن هرون
 القافاء وكان ثقة مسدوقا قال وأيت في المسام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت
 يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديث علي بن عاصم الذي يرويه عن ابن سوقة
 من عزي مصابا هو عنك قال نعم فكان محمد بن هرون كلما حدث بهذا الحديث بكى وقال
 الذهبي أبلغ ما نفع به علي بن عاصم هذا الحديث وهو مع ضعفه صدوق في نفسه
 ولا صورة كبيرة في زمانه وقد وثقه جماعة قال يعقوب بن شيبة كان من أهل الدين
 والصلاح والخير والتاريخ وكان شديد التوق أنكر عليه كثرة الغلط مع تهاديه على
 ذلك وقال وكيع مازلتا نعرفه بالخير فذوالاصحاب من حديثه ودعوا الغلط وقال
 أحمد أما أنا فحدث عنه كان فيه لحاج ولم يكن متهمًا وقال القلاس صدوق وحديث
 الحسين في اسناده هشام بن زياد وفيه ضعف عن أمه وهي لا تعرف قوله من عزي
 مصابا فيه دليل على أن تعزية المصاب من موجبات الكسوة من الله تعالى لمن فعل ذلك
 من حلال كرامته قوله فله مثل أجره فيه دليل على أنه يحصل له عزي بمجرد التعزية
 مثل أجر المصاب وقد يستش كل ذلك باعتباره أن المشقة مختلفة ويجاب عنه بجوابات
 ليس هذا محل بسطها وغمرة التعزية لخص على الرجوع الى الله تعالى ليحصل الاجر
 قال في الجرو المشروع مرة واحدة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم التعزية مرة انتهى
 قال الهادي والناظم والشافعي وهي بعد الدفن أفضل اعظم المصاب بالمقارفة وقال
 أبو حنيفة والثوري انما هي قبله لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فاذا وجب فلا تبكين
 بأكية أخرجه مالك والشافعي وأحمد وأبو داود والبيهقي وابن حبان والحاكم والمراد
 بالوجوب دخول القبر كما وقع في رواية لاحد ولان وقت الموت حال الصدمة الاولى
 كما سيأتي والتعزية تسليمة فيمنعني أن يكون وقت الصدمة التي بشرع الصبر عندها
 قول فاعطاه مثل أجرها يوم أصيب فيه دليل على أن استرجاع المصاب عند ذكر المصيبة
 يكون سببا للاستحقاقه لمثل الاجر الذي كتبه الله له في الوقت الذي أصيب فيه بتلك
 المصيبة وإن تقدم عهدا ومضت عليه أيام طويلة والاسترجاع هو قول القائل يا الله

وانا اليه راجعون (وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما الصبر عند

الصدمة الاولى رواه الجماعة * وعن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال لما توفي

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجأت التعزية معه واذا لا يقول ان في الله عزاء

المسلمين (بخير أدخله الله الجنة فقلنا) أي عمرو وغيره (وذكره قال) صلى الله عليه وآله وسلم (وثلاثة) من
 فيه اعتبر بمفهوم الموافقة لانه سأل عن الثلاثة ولم يسأل عما فوق الاربعة كأنه سأل مثلا وفيه ان مفهوم العدد ليس دليلا
 قطعيا بل هو في مقام الاحتمال (فقلنا واثنان قال) صلى الله عليه وآله وسلم (واثنان ثم لم نسأله عن الواحد) استبعد ما إذا أن يكتفي
 في مثل هذا المقام العظيم بأقل من النصاب واقتصر على الشق الاول اختصارا أولا لحالة السامع على القياس قاله ابن المنبر وقال

أخوه في الحاشية فيه إيماء إلى الاكتفاء في التزكية بواحد كذا قال وفيه نحو من وقد استدلل به البخاري في الشهادات على أن أقل ما يكتب في الشهادة اثنان وفي حديث أنس عند أحمد وابن حبان والحاكم مر فوعا ما من مسلم يموت فيشهد له أربعة من جيرانه الا الذين انهم لا يعلمون منه الا خيرا الا قال الله تعالى قد قبلت قولكم وغفرت له ما لا تعلمون وهذا يؤيد قول النووي السابق ان من مات قالهم الله الناس الثناء عليه بخير كان دليلا ٢٢٩ على أنه من أهل الجنة سواء كانت أفعاله

تقتضي ذلك أم لا وهذا في جانب الخير واضح وأما جانب الشر فظاهر الأحاديث أنه كذلك لكن انما يقع ذلك في حق من غلب شره على خيره ووقع في رواية النضر عند الحارث أن الله تعالى ملائكة تنطق على السنة بن آدم بما في المؤمن من الخير أو الشر وهل يختص الثناء الذي ينفع الميت بالرجال أو يشمل النساء أيضا وإذا قلنا انهم يدخلون قيل يكتبني بامرأتين أولاد من رجل وامرأتين محل فطر وقد يقال لا يدخلن لقصة أم العلاء الانصارية لما أثبت على عثمان ابن مظعون بقرائها فشها في عليك لقد أكرمك الله تعالى فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما يدريك ان الله أكرمك فلم يكتبك بشهادتهم لكن يجاب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم انما أنكر عليها القطع بان الله أكرمك وذلك مغيب عنها بخلاف الشهادة للميت بأفعاله الحسنة التي تلبس بها في الحياة الدنيا ورواة هذا الحديث كلهم بصريون لكن داود مروى نحو قول إلى البصرة وهو من افراد

من كل مصيبة وخلفاء كل هالك ودر كاس كل فاقته فوالله فشقوا واياهم فارجوا فان المصاب من حرم الثواب رواء الشافعي وعن أم سلمة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من عبد يصيبه مصيبة فيقول انا لله وانا اليه راجعون اللهم أجرني في مصيبتى وأخلف لي خيرا منها الا أجره الله في مصيبته وأخلف له خيرا منها قالت فلما توفي أبو سلمة قالت من خير من أبي لملة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت ثم عزم الله في فقاتها اللهم أجرني في مصيبتى وأخلف لي خيرا منها قالت وتزوجت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواء أحمد ومسلم وابن ماجه حديث جعفر بن محمد في اسناده القاسم بن عبد الله بن عمرو وهو متروك وقد كذبه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وقال أحمد أيضا كان يضع الحديث ورواه الحارث عن أنس في سنة دونه وصححه وفي اسناده عباد بن عبد الله وهو ضعيف جدا وزاد فقال أبو بكر وعمر هذا الخضر قوله انما الصبر عند الصدمة الاولى في رواية للبخاري عند أول صدمة ونحوها لمسلم والمعنى اذا وقع الشيات أول شيء يهجم على القلب من مقتضيات الجزع فذلك هو الصبر الكامل الذي يترتب عليه الاجر وأصل الصدم ضرب بالشئ الصلب بمنزلة فاستعبر له مصيبة الوردية على القلب وقال الخطابي المعنى ان الصبر الذي يحمد عليه صاحبها ما كان عنده مفاجأة المصيبة بخلاف ما بعد ذلك وقال غيره ان المراد لا يؤجر على المصيبة لانها ليست من صنعه وانما يؤجر على حسن تقبته وبجمل صبره وأول الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بامرأة تبكي عند قبر فقال انى الله وامرئى فقالت اليك عنى فانك لم تصب بمصيبتى ولم تزدني فمقل لها انه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتت باب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم تجد عنده بوابين فقالت لم أعرفك يا رسول الله فقال انما الصبر عند الصدمة الاولى قوله ان في الله عزاء من كل مصيبة الخ فيه دليل على أنه تستحب التعزية لأهل الميت بتعزية الخضر عليه السلام وأصل العزاء في اللغة الصبر الحسن والتعزية التصبر وعزاء صبره فكل ما يجلب للمصاب صبرا يقال له تعزية بأى لفظ كان ويحصل به للمعزى الاجر المذكور في الأحاديث السابقة وأحسن ما يعزى به ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث اسامة بن زيد قال كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فارسلت اليه احدي بناته تدعوه ونحبه أنه من صياله أو ابنا لها في الموت فقال للرسول ارجع اليها وأخبرها ان الله ما أخذ ولله ما أعطى وكل شئ عندنا بكل مسمى فرفها فلتصبر

البخاري وفيه رواية تاجي عن تاجي عن صحابي والحديث والعنونة والقول وأخرجه أيضا في الشهادات والترمذي في الجنائز وكذا النسائي رحمه الله تعالى عن البراء بن عازب رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أقرع المؤمن في قبره ألقى أى حال كونه ما أتيا اليه والا في المكان منكر تكبير (تم شهد) بلاط الماضي وفي رواية يشهد بلفظ المضارع (أن لا اله الا الله وأرسل الله) وفي رواية لمسلم اذا استبيل في القبر يشهد أن لا اله الا الله الخ (فذلك قوله) ته الى

(ثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت) الذي ثبت بالحجة عندهم وهي كلمة التوحيد وثبوتهم بالحكم في القلب واعتقادهم في
 واطمئنان القلب بما زاد في رواية في الحياة الدنيا وفي الآخرة وتثبيتهم في الدنيا أنهم إذا قنعوا في دينهم لم يزلوا عنها وإن لقوا
 في النار ولم يرتابوا بالشبهات وتثبيتهم في الآخرة أنهم إذا سلموا في القبر لم يتوقفوا في الجواب وإذا سئلوا في الحشر وعند
 موقف الشهادة عن معتقدتهم ودينهم لم تعد عنهم ٣٤٠ أهوال القيامة وبالجملة فالمرء على قدر شبابه في الدنيا يكون شبابه

في القبر وما بعده وكلما كان
 أسرع اجابة كان أسرع تخلصا
 من الأهوال والمسئول عنه
 في قوله إذا سئلوا الثابت في
 رواية أبي الوليد محمد ذوف أي
 عن ربه ونبيه ودينه قال
 القسطلاني قد تظاهرت الدلائل
 من الكتاب والسنة على ثبوت
 عذاب القبر وأجمع عليه أهل
 السنة ولا مانع في العقل أن
 يعبد الله الحياة في جز من
 الجسد أو في جميعه على الخلاف
 المعروف فيثبته ويعذبه وإذا لم
 يمنعه العقل ووروده الشريع
 وجب قبوله واعتقاده ولا ينسح
 من ذلك كون الميت قد تفرقت
 أجزأه كما يشاهد في العادة
 أو أكلته السباع والطيور
 وحيث أن البحر كما أن الله تعالى
 يعبد له البحر وهو سبحانه وتعالى
 قادر على ذلك فلا يبعد تعلق
 روح الشخص الواحد في آن
 واحد بكل واحد من أجزائه
 المتفرقة في المشارق والمغارب
 فان تعلقه ليس على سبيل الحلول
 حتى يمنعه الحلول في جزء من
 الحلول في غيره قال في مصابيح
 الجامع وقد كثرت الأحاديث في

والعقوبة الحديث وسياق وهذا لا يختص بالصغير باعتبار السبب لأن كل شخص يصلح
 أن يقال له وفيه ذلك ولوسلم أن أول الحديث يختص بمن مات له صغير كان الأهر بالصبر
 والاحتساب المذكور آخر الحديث غير مختص به قوله اللهم أجرني قال القاضي يقال
 أجرني بالقصر والمدح كما صاحب الأفعال قال الأصمعي وأكثراهل اللغة قالوا هو
 مقصور لا يدوم معنى أجره الله أعطاه أجره وجره صبره وهمه في مصيبته قوله وأخلفني
 قال النووي هو بقطع الهزمة وكسر اللام قال أهل اللغة يقال إن ذهب له مال أو ولد
 أو قريب أو شيء يتوقع حصول مثله أخلف الله عليك أي رد عليك مثله فان ذهب مالا
 يتوقع مثله بان ذهب والد أو عم قيل له خلف الله عليك بغير ألف أي كان الله خليفة منه
 عليك قوله الأجره الله قال النووي هو بقصر الهزمة ومدها والقصر أفصح وأشهر كما
 سبق قوله ثم عزم الله لي نقلها أي خلق في عزما

(باب صنع الطعام لأهل الميت وكرهته منهم للناس)

(عن عبد الله بن جعفر قال لما جاءني جعفر حين قتل قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد أتاهم ما يشغلهم رواه الترمذي في المعجم * وعن جرير
 ابن عبد الله الجبلي قال كنا عند الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من
 الأباة رواه أحمد * وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا عقر في الإسلام
 رواه أحمد وأبو داود وقال قال عبد الرزاق كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة في
 الجاهلية) حديث عبد الله بن جعفر أخرجه أيضا الشافعي وصححه ابن السكن وحسنه
 الترمذي وأخرجه أيضا أحمد والطبراني وابن ماجه من حديث أمية بنت عيسى وهي
 والددة عبد الله بن جعفر وحديث جرير أخرجه أيضا ابن ماجه واسناده صحيح وحديث
 أنس سكت عنه أبو داود والمنذري رجال اسناده رجال الصحيح قوله اصنعوا لآل جعفر
 فيه مشروعية القيام بمؤنة أهل الميت مما يحتاجون إليه من الطعام لاشغالههم عن
 أنفسهم بمآدهم من المصيبة قال الترمذي وقد كان بعض أهل العلم يستحب أن يوجه
 إلى أهل الميت بشئ لشغلهم بالمصيبة وهو قول الشافعي انتهى قوله كنا عند الاجتماع إلى
 أهل الميت الخ يعني أنهم كانوا يدعون الاجتماع عند أهل الميت بعد دفنه وأكل الطعام
 عندهم فوعا من النياحة لما في ذلك من التثقل عليهم وشغلهم مع ما هم فيه من شغله
 الحاضر بموت الميت وما فيه من مخالفة السنة لأنهم مأمورون بأن يصنعوا لأهل الميت

طعاما عذاب القبر حتى قال غير واحد منهم امتوازة لا يصح عليها النواطي وإن يصح مثلها لم يصح شيء من
 أمر الدين انتهى وقد ادعى قوم عدم ذكر عذاب القبر في القرآن وزعموا أنه لم يرد ذكره إلا أخبار الآحاد فذكر البخاري
 آيات تدل لذلك رد عليهم نعم لم يتعرض لكون عذاب القبر يقع على الروح فقط أو على الجسد وفيه خلاف فشرع عند
 المتكلمين وكانه تركه لأن الأدلة التي برضاها ليست قاطعة في أحد الأمرين فلم يقلدوا الحكم في ذلك اكتفاء بما ثبت وجوده

خلافاً لنقاه من الخواارج وبعض المعتزلة كضرار بن عمرو وبشر المريسي ومن وافقهم وأخالفهم في ذلك أكثر المعتزلة
وجميع أهل السنة وغيرهم أكثرهم من الاحتجاج له وذهب بعض المعتزلة كالجبائي إلى أنه يقع على الكفار ودون المؤمنين
وبعض الأحاديث ترد عليهم أيضاً وفي هذا الحديث التحديث والعقمنة ورواه ما بين بصري وكوفي وأخرجه البخاري أيضاً في
الجبائز وفي التفسير ومسلم في صفة النار وأبو داود في السنة والترمذي ٣٤١ في التفسير والنسائي في الجبائز وفي التفسير

وابن ماجه في الزهد (عن
ابن عمر رضي الله عنهما قال
اطاع النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم على أهل القلب) قلب
بدروهم أبو جهل بن هشام وأمية
ابن خلف وعتبة بن ربيعة وشيبة
ابن ربيعة وهم يعذبون (فقال)
لهم (وجدتم ما وعد ربكم حقاً
فقبل له) صلى الله عليه وآله
وسلم والقائل عمر بن الخطاب كما
في مسلم (أندعوا موتاً فقال)
صلى الله عليه وآله وسلم (ما أنتم
باسمع منهم) لما قول (ولكن
لا يجيبون) لا يقدرون على
الجواب وهذا يدل على وجود
حياة في القبر يعلم معها
التعذيب لأنه لما ثبت سماع
أهل القلب كلامه صلى الله
عليه وآله وسلم وتوبيخه لهم دل
على إدراكهم الكلام بحاسة
السمع وعلى جواز إدراكهم
ألم العذاب بيقية الحواس بل
بالذات أو رد البخاري هذا
الحديث هنا مختصراً وفي
المغازي مطولاً ورواه هذا
الحديث مديون وفيه رواية
تابعي عن تابعي عن صحابي وفيه
التحديث والاختبار والعقمنة

طعاماً في القوا ذلك وكفهوم صنعة الطعام لغيرهم قوله لا عقرب الإسلام فيه دليل على
عدم جواز العقرب الإسلام كما كان في الجاهلية قال الخطابي كان أهل الجاهلية
يعقرون الأبل على قبر الرجل الجوايقولون ليجازيه على فعله لأنه كان يعقره في حياته
فقطعها الأضياف فخن نعقرها عند قبره حتى تأكلها السباع والطير فيكون مطعماً
بعد حياته كما كان مطعماً في حياته قال ومنهم من كان يذهب في ذلك إلى أنه إذا عقرت
راحلة عند قبره حشراً في القيامة كما يكون لم يعقر عنه حشراً جلاً انتهى وهذا إنما
يتم على فرض أنهم كانوا يعقرون الأبل فقط لا على ما نقله أبو داود عن عبد الرزاق أنهم
كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة

(باب ما جاء في البكاء على الميت وبيان المكروه منه)

(عن جابر قال أصيب أبي يوم أحد فجعلت أبكي فجاءوا ينهوني ورسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم لا ينهاني فجعلت عمى فاطمة تبكي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تبكين
أولاً تبكين ما زالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رفعوه متفق عليه * وعن ابن عباس
قال ماتت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبكت النساء فجعل عمر يضرب
بسوطه فاخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده وقال مهلاً يا عمر ثم قال يا كن
وتعيق الشيطان ثم قال انه مهما كان من العين والقلب فن الله عز وجل ومن الرحمة
وما كان من اليد واللسان فن الشيطان رواه أحمد) حديث ابن عباس فيه على بن زيد
وفيه كلام وهو ثقة وقد أشار إلى الحديث المافظ في التلخيص وسكت عنه قوله فجعلت
أبكي في لفظ البخاري فجعلت أ كشف الثوب عن وجهه أبكي وفي لفظ آخر له فذهبت
أريد أن أ كشف عنه فماني قومي ثم ذهبت أ كشف عنه فماني قومي قوله ينهوني
في رواية للبخاري وينهوني قوله ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينهاني فيه دليل على
جواز البكاء الذي لا صوت معه وسبق في تحقيق ذلك قوله فجعلت عمى فاطمة تبكي قال في
الفتح هي شقيقة أبيه عبد الله بن عمرو وفي لفظ للبخاري فسمع صوت مائحة فقال من
هذه فقالوا بنت عمرو وأخت عمرو والشك من سفيان والصواب بنت عمرو ووقع في
الأكليل لما تم تسميته أهـ بنت عمرو فعمل لها اسمين أو أحدهما اسمها والآخرة
أو كتبا جميعاً حاضرتين قوله تبكين أولاً تبكين قيل هذا شك من الراوي هل استنقهم
أو نهى والظاهر أنه ليس بشك وإنما المراد به التخيير والمعنى أنه مكروه بصنيع الملائكة

وأخرجه أيضاً في المغازي ومسلم في الجبائز وكذا النسائي (عن عائشة رضي الله عنها قالت) ترد رواية ابن عمر ما نتم باسمع منهم
(إنما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنهم ليعلمون الآن ما كنت أقول حق) ثم استدلت لما نقله بقولها (وقد قال
الله تعالى إنك لاتسمع الموتى) قالوا ولادلالة فيها على ما نقله بل لا منافاة بين قوله صلى الله عليه وآله وسلم أنهم الآن يسمعون
وبين الآية لأن السماع هو إبلاغ الصوت من المسمع في أذن السامع فأنه تعالى هو الذي أممهم بأن إبلاغ صوت نبيه صلى

الله عليه وآله وسلم بذلك وقد قال المفسرون ان الآية مثل ضرب به الله الكفار أي فكما أنك لا تسمع الموتى فكذلك لا تنطقهم كفارهم لانهم كل موتى في عدم الاتباع بما يسمعون وقد خالف الجمهور وعائشة في ذلك وقيلوا حديث ابن عمر لو افق من رواه غيره عليه ولا مانع انه صلى الله عليه وآله وسلم قال اللقطين معاً ولم تحفظ عائشة الا أحدهما وروى غيرهما سمعهم بعد أحياهم وإذا جاز أن يكونوا عالين جاز أن يكونوا ٣٤٢ سامعين أما باذان رؤسهم كما هو قول الجمهور وأما باذان الروح فقط

وقد قال قتادة كما عند البخاري في غزوة بدر أحياهم الله تعالى حتى أسمعهم توبيحاً ونقمة وقال ابن التين لا معارضة بين حديث ابن عمر والآية لان الموتى لا يسمعون بلاشك لكن اذا اراد الله اسماع ما ليس من شأنه السماع لم يمنع كقوله تعالى انا عرضنا الامانة وقوله فقال لها ولا ارض اثتيا طوعاً وكرها وقد أخذ ابن جرير وجماعة من الكرامة من هذه القصة ان السؤال في القبر يقع على البدن فقط وأن الله يخلق فيه ادراكاً بحيث يسمع ويعلم ويلذو يالم وذهب ابن حزم وابن ميسرة الى ان السؤال يقع على الروح فقط من غير عود الى الجسم وخالفهم الجمهور فقالوا تعاد الروح الى الجسد أو بعضه كما ثبت في الحديث ولو كان على الروح فقط لم يكن القبر بذلك اختصاص وقد ثبتت الاحاديث بما ذهب اليه الجمهور كقوله انه يسمع خفق نعالهم وقوله تحتاف اضلاعهم عند دخلة القبر وقوله يسمع صوته اذا ضرب بالمطرقة وقوله يضرب بين اذنيه وقوله

وتزاجهم عليه لصعودهم بروحه ومن كان به هذه المثابة تظله الملائكة باجنحة الياقوتى أن يبكي عليه بل يفرح له بما صار اليه وفيه اذن بالبكاء المجرى مع الارشاد الى أولوية لقولنا من كان به هذه المثابة قوله ايا سكن ونعيق الشيطان هو النوح والصراخ المنهى عنه بالاحاديث الآتية قوله انه معهما كان من العين والقلب الخ فيه دليل على جواز البكاء المجرى عما لا يجوز من فعل اليد كشق الحبيب والاطم ومن فعل اللسان كالصراخ ودعوى الويل والنبور ونحو ذلك (وعن ابن عمر قال اشكى سعد بن عباد شكوى له فانه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعود مع عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود فلما دخل عليه وجده في غشيه فقال قد قضى فقالوا لا يا رسول الله فبكى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما رأى القوم بكاء بكوا فقال ألا تسمعون ان الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب ولكن يعذب به ذا أو أشار الى لسانه أو يرحم وعن اسامة ابن زيد قال كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فارسات اليه احدى بناته تدعوه وتخبره أن صديها لها في الموت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ارجع اليها فاخبرها ان الله ما أخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى فرفها فمعه صبر وانتهت ففاد الرسول فقال انها أقسمت لئلا ينهاها قال فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقام معه سعد بن عباد ومعاد بن جبل قال فانطلقت معهم فرفع اليه الصبي ونفسه تقعقع كماها في شنة ففاضت عيناه فقال سعد ما هذا يا رسول الله قال هذه رحمة جعلها الله في قلوب عباده وانما يرحم الله من عباده الرحمة متفق عليهم) قوله اشكى أى ضعف وشكوى بغير تنوين قوله فلما دخل عليه زاد مسلم فاستأخر قومه من حوله حتى دنار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأهله وسواهم وأصحابه الذين معه قوله وجده في غشيه قال النووي يفتح الغين وكسر الشين المعجزة وتنشيد الباء قال القاضي هكذا رواية الاكثرين قال وضبطه بعضهم باسكان الشين وتخفيف الباء وفي رواية البخاري في غاشية وكاه صحيح وفيه قولان أحدهما من يغشاه من أهله والثاني ما يغشاه من كرب الموت قوله فلما رأى القوم بكاء بكوا هذا فيه اشعار بان هذه القصة كانت بعد قصة ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لان عبد الرحمن بن عوف كان معهم في هذه ولم يعترض مثل ما اعترض به هناك فدل على أنه تقر وعنده العلم بان مجرد البكاء بدمع العين من غير زيادة على ذلك لا يضر قوله الا

فيقعدانه وكل ذلك من صفات الاجساد (عن أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنهما ما قالت قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطيباً فذكر فتمت فيها المراءى ما ذكر ذلك ضج المسلمون ضجعة) عظيمة وزاد النسائي من الوجه الذى أخرجه منه البخاري حالت بيني وبين أن أسمع كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما سكنت ضجعتهم قلت لرجل قريب مني أى بارك الله فيه ما ذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في آخر كلامه قال قال قل

أوحى إلى أنكم تفتنون في القبور قريبا من فتنة المسيح الدجال يريد فتنة عظيمة أذليس فتنة أعظم من فتنة الدجال (عن أبي أيوب رضي الله عنه قال خرج النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) من المدينة إلى خارجها (وقد وجبت الشمس) أي سقطت يريد غربت (فسمع صوتا) أما صوت ملائكة العذاب أو صوت وقع العذاب أو صوت المعذبين وفي الطبراني عن عون بن هذا السند أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال اسمع صوت اليهودية تدبون في قبورهم ٣٤٣ (فقال يهود تعذب في قبورها) يهود مبتدأ وتعذب خبره وقال في دفع

الباري يهود خبر مبتدأ محذوف أي هذه يهود وتعقبه العيني فقال ظن أن يهود نكرة وليس كذلك بل هو علم للقبيلة وقد تدخله الألف واللام قال الجوهرى الأصل اليهوديون فحذف ياء الإضافة مشل زنج وزنجي ثم عرف على هذا الحد فجمع على قبائل شعير وشعيرة ثم عرف الجمع بالألف واللام ولولا ذلك لم يجوز دخولها عليه لانه معرفة مؤنث فجرى مجرى القسلة وهو غير منصرف العلمنة والتأنيث انتهى وهذا نقله في فتح الباري عن الجوهرى أيضا وزاد في أعراب يهودانه مبتدأ خبره محذوف فكيف يقول العيني انه ظن انه نكرة بعد قوله ذلك فليست أملا وإذا ثبت ان اليهود تعذب ثبت تعذيب غيرهم من المشركين لان كفرهم بالشركة أشد من كفر اليهود ومناسبة الحديث للترجمة من حيث ان كل من سمع مثل ذلك الصوت يتعوذ من مثله (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله

تسمعون لا يحتاج إلى مفعول لانه جعل كالفعل اللازم أي لا توجدون السماع وفيه إشارة إلى انه فهم من بعضهم الانكار فيبين لهم الفرق بين الخالتين قوله ان الله بكسر الهمزة لانه ابتداء كلام وفيه دليل على جواز البكاء والحزن للدين لا قدرة للمصاب على دفعهما قوله ولكن يعذب بهذا أي ان قال سوا أو يرحم ان قال خيرا ويحتمل أن يكون معنى قوله أو يرحم أي ان لم يتخذ الوعيد قوله احدى بناته هي زينب كما وقع عند ابن أبي شيبه قوله ان صبيها قيل هو على بن العاص بن الربيع وهو من زينب ونيمه نظر لان الزبير بن بكار وغيره من أهل العلم بالأخبار ذكروا ان عليا المذكور عاش حتى ناهز الحلم وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوقفه على راحلته يوم فتح مكة وهذا لا يقال في حقه صبيعا عرفا وان جاز من حيث اللغة وفي الانساب للبلاذري ان عبد الله بن عثمان بن عفان من رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما مات وضعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجره وقال انما يرحم الله من عباده الرجا وفي مسند البزار من حديث أبي هريرة قال نقل ابن القاطمة فبعثت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر نحو حديث الباب وفيه من اجماع سعد بن عباد في البكاء فعلى هذا الابن المذكور محسن بن علي وقد اتفق أهل العلم بالأخبار انه مات صغيرا في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهذا أولى ان ثبت ان القصة كانت أصح ولم يثبت ان المرسله زينب لكن الصواب في حديث الباب ان المرسله زينب كما قال الحافظ وان الولد صبية كما في مسند احمد وكذا أخرجه أبو سعيد ابن الاعرابي في صحيحه ويدل على ذلك ما عند أبي داود بلفظ ان ابنتي أو ابني وفي رواية ان ابنتي قد حضرت قوله ان الله ما أخذ قدما ذكرا الا أخذ على الاعطاء وان كان متاخرا في الواقع لما يفتضيه المقام والمعنى ان الذي أراد الله أن يأخذ هو الذي كان أعطاء فان أخذه أخذ ما هو له فلا ينبغي الجزع لان مستودع الامانة لا ينبغي له أن يجزع اذا استعبدت منه ويحتمل أن يكون المراد بالاعطاء اعطاء الحماية التي بقي بعد الموت أو ثوابهم على المصيبة أو ما هو أعم من ذلك وما في الموضعين مصدورية ويجوز أن تكون موصولة والعائد محذوف قوله وكل شيء عنده باجل مسمى أي كل من الاخذ والاعطاء أو من الانفس أو ما هو أعم من ذلك وهي جملة الأشياء معطوفة على الجمل المذكورة ويجوز في كل النصب عطف على اسم ان فيفسح التأكيد عليه ومعنى العندية العلم فهو من مجاز الملازمة والاجل يطلق على الحد الأخير وعلى مطلق العمر قوله مسمى أي معلوم أو مقدر أو نحو ذلك قوله ولتكتب أي توبصيرها طالب الثواب من ربها قوله ونفسه

(وسلم يدعو اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار) تعميم بعد تخصيص كما ان تاليه تخصيص بعد تعميم وهو قوله (ومن فتنة الحميا) الابتلاء مع عدم الصبر والرضا والوقوع في الآفات والاصرار على الفساد وترك متابعة طريق الهدى (و) من فتنة (الممات) سؤال من ذكر ونكبه مع الحيرة والخوف وعذاب القبر وما فيه من الأهوال والشدة اذ قاله الشيخ أبو الحبيب السهروردي والحميا والممات مصدران مميان مفعول من الحياة والموت (ومن فتنة المسيح الدجال) فاعيل بمعنى مفعول

لان احدي عيني مسوحة اولانه يسمع الارض اى يقطعها في ايام معدودة فيكون معنى قاعل وصدر هذا الله عليه وسلم على سبيل العبادة والتعليم وفي الحديث اثبات عذاب القبر والتموذة منه وقد قدم الكلام عليه (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان أحدكم اذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي أي فيهما ويحتمل أن يحيا منه جزئيا يدرك ذلك ٢٤٤ وتصح مخاطبته والعرض عليه أو العرض على الروح فقط لكن ظاهر

الحديث الاول وهل العرض مرة واحدة بالغداة ومرة أخرى بالعشي فقط أو كل خمسة وكل عشي والاول موافق للحديث الواردة في سياق المسئلة وعرض المقعدين على كل واحد ان كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة ظاهره اتحاد الشرط والجزاء لكم مما تنعمون في التقدير ويحتمل أن يكون تقديره فمن مقام أهل الجنة أي فالمعروض عليه من مقام أهل الجنة ولمسلم بلفظ ان كان من أهل الجنة فالجنة وان كان من أهل النار فالنار تقديره فالمعروض الجنة أو المعروض النار فاقصر فيها على حذف المبتدأ فهي أقل حذفاً أو المعنى فان كان من أهل الجنة فسيسر بما لا يدرك كتمه ويفوز بما لا يقدر قدره (وان كان من أهل النار) زاد أبو ذر فمن أهل النار أي مقعده من مقام أهلها يعرض عليه أو يهمل بالعكس مما يسره أهل الجنة لأن هذه المنزلة طليعة تبشير السعادة الكبرى ومقدمة تسريح الشقاوة العظمى لان الشرط والجزاء اذا اتحد ادل الجزاء على القناعة

تقعقع بفتح التاء والقافين والقعة حكاية صوت الشن اليابس اذا حرك قوله كانها في شفة بفتح الشين وتشديد النون القربة المخلقة اليابسة شبه البدن بالجلد اليابس وحركة الروح فيه بما يطرح في الجلد من حصة وشحوها قوله ففاضت عيناه أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد صرح به في رواية شعبة قوله هذه راحة أي الدفعة أو راحة وفيه دليل على جواز ذلك وانما المنهى عنه الجزع وعدم الصبر قوله وانما يرحم الله من عباده الرحماء جمع رحيم وهو من صبغ المبالغة ومقتضاه ان رحمة الله تعالى تختص لمن اتصف بالرحمة وتحقق بها بخلاف من فيه أدنى رحمة لكن ثبت عند أبي داود وغيره من حديث عبد الله بن عمر والراجحون يرحمهم الرحمن والراجحون جمع راحم فيدخل فيه من فيه أدنى رحمة ومن في قوله من عباده بيانية وهي حال من المقول قدمت ليكون أوقع (وعن عائشة أن سعد بن معاذ لما مات حضره رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم وأبو بكر وعمر قالت فوالذي نفسي بيده اني لاعرف بكاء أي بكراً من بكاء عمرو وأنا في حجرتي رواه احمد وعن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم من أحد سمع نساء من عبد الاشمل يبكين على هلكاكن فقال لكن حزة لابواكني له فحنن نساء الانصار فبكين على حزة عنده فاستيقظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ويحهن

أبتن ههنا يبكين حتى الآن مروهن فليرحعن ولا يبكين على هالك بعد اليوم رواه احمد وابن ماجه وعن جابر بن عتيك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء يعوده عبد الله بن ثابت فوجده قد غاب فصاح به فلم يجبه فاسترجع وقال غلبنا عليك يا أبا الربيع فصاح النسوة وبكين فجعل ابن عتيك يسكنهن فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمعهن

فاذا وجب فلا تبكين باكية قالوا وما الوجوب يا رسول الله قال الموت رواه أبو داود ولساني حديث عائشة وابن عمر أشار إليهما الحافظ في التلخيص وسكت عنهما ورجال اسناد حديث ابن عمر ثقات الاسامة بن زيد البني ففهمه ما لوقد أخرج له مسلم وحديث جابر بن عتيك أخرجه أيضاً احمد وابن حبان والحاكم قوله وأبو بكر وعمر الخ يحتمل الجنة من هذا الحديث تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم ما على المكاء وعدم انكاره عليهم ما مع أنه قد حصل منهم ما زاد على مجرد مدح العيين ولهذا افرقت عائشة وهي في حجرتهما ابن بكاء أبو بكر وعمر ولعل الواقع منهما مما لا يمكن دفعه ولا يقدر

وفي ذلك تنعيم لمن هو من أهل الجنة وتعذيب لمن هو من أهل النار بما يشه ما عدله وانتظار ذلك الى اليوم الموعود وفي الحديث اثبات عذاب القبر وان الروح لا تفي فناء الجسد لان المعروض لا يقع الاعلى حى وقال ابن عبد البر استدل به على أن الارواح على أفتية القبور وقال والمعنى عندى انما اقد تكون على أفتية قبورها لانهم الاتفارق الا فتية بل هي كما قال مالك انه بلعه ان الارواح تسرح حيث شامت (فيقال) له (هذه مقعده حتى يعيدك الله الى القيامة) واسلم حتى

يعتقد الله اليه يوم القيامة بزيادة افضلة اليه لكن حكى ابن عبد البر ان اكثر من اصاب ما لا يرووه كالبخاري وابن القاسم كرواية مسلم لم يروى النسائي رواية ابن القاسم كلفظ البخاري واختلف في الظاهر هل يعود على المقعد أي هذا مقعدك تستقر فيه حتى تبعث الى مثله من الجنة او النار وسلم من طريق الزهري عن سالم عن أبيه ثم يقال هذا مقعدك الذي تبعث اليه يوم القيامة أو الضمير يرجع الى الله تعالى أي الى لقاءه سبحانه ٣٤٥ او الى المشرى هذا الآن مقعدك الى

يوم المحشر فيرى عند ذلك كرامة او هو انافسى عنده هذا المقعد كقوله تعالى وان عليكم لعنتي الى يوم الدين أي فاذا جاء ذلك اليوم عذبت بما تنسى الاعين معه قال في الفتح والاول اظهر وهذا الحديث أخرجه مسلم في صفة النار والنسائي في الجنائز (عن البراء) بن عازب (رضي الله عنه قال لما توفي ابراهيم) ابن رسول الله (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه مرضعاً في الجنة) أي من يتم رضاعه وعند الاسماعيلي مرضعاً ترضعه في الجنة وفي مسند القرياني ان خديجة رضي الله عنها دخل عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد موت القاسم وهي تبكي فقالت يا رسول الله درت ابنة القاسم فلو كان عاش حتى يستكمل الرضاعة لهن على فقال ان له مرضعاً في الجنة يستكمل رضاعته فقالت لو أعلم ذلك لهن على فقال ان شئت أسمعك صوته في الجنة فقالت بل صدق الله ورسوله قال السهيلي وهذا من فقهها رضي الله عنها

على كفه ولم يبلغ الى الحد المنهي عنه قوله ولكن حرة لا يواكى له هذه المقالة منه صلى الله عليه وآله وسلم مع عدم انكاره للبكاء الواقع من نساء عبد الأشهل على هاتكاهن تدل على جواز مجرد البكاء وقوله ولا يبيكين على هالك بعد اليوم ظاهر المنع من مطلق البكاء وكذلك قوله في حديث جابر بن عتيك فاذا وجب فلا يبيكين باكية وذلك يعارض ما في الاحاديث المذكورة في الباب من الاذن بمطلق البكاء بعد الموت ويعارض أيضاً سائر الاحاديث الواردة في الاذن بمطلق البكاء مما يذكروه المصنف كحديث عائشة في قصة عثمان ابن مظعون عند أبي داود والترمذي وحديث أبي هريرة عند النسائي وابن ماجه وابن حبان بلفظ مر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بجنازة فأنهرهن عمر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعهن يا ابن الخطاب فان النفس مصابة والعين دامعة والعهد قريب وحديث بريدة عند مسلم في زيارته صلى الله عليه وآله وسلم قبر أمه وسياً في وحديث انس عند الشيخين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذرفت عيناه لما جعل ابنه ابراهيم في حجره وهو يجود بنفسه فقبل له في ذلك فقال انهم ارجسة ثم قال العين تدمع والقلب يحزن ولا تقول الا ما يرضى ربنا وهو عند الترمذي من حديث جابر واقتضى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ بيد عبد الرحمن بن عوف فانطلق به الى ابنه ابراهيم فوجدته يجود بنفسه فاخذه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوضعه في حجره فبكى فقال له عبد الرحمن اتبكي اولم تكن نهيت عن البكاء فقال لا ولكن نهيت عن صوتين احقين فاجر بن صوت عند مصيبة خش وجوه وشق جيوب ورنة شيطان الحديث قال الترمذي حسن فيجمع بين الاحاديث بحمل النهي عن البكاء مطلقاً ومقيداً بعد الموت على البكاء المقتضى الى ما لا يجوز من النوح والصراخ وغير ذلك والاذن به على مجرد البكاء الذي هو دمع العين وما لا يمكن دفعه من الصوت وقد أرشد الى هذا الجمع قوله ولكن نهيت عن صوتين الخ وقوله في حديث ابن عباس المتقدم انه مهما كان من العين والقلب فمن الله عز وجل ومن الرحمة وقوله في حديث ابن عمر السابق ان الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب فيكون معنى قوله لا يبيكين على هالك بعد اليوم وقوله فاذا وجب فلا يبيكين باكية النهي عن البكاء الذي يعصبه شئ مما حرمه الشارع وقبل انه يجمع بأن الاذن بالبكاء قبل الموت والنهي عنه بعده ويرد بحديث أبي هريرة المذكور في باب حديث عائشة الذي ذكروه المصنف وبحديث بريدة في قصة زيارته صلى الله عليه وآله وسلم لأمه وبحديث جابر وابن عباس المذكورين في أول الباب وقيل انه يجمع بحمل أحاديث النهي عن

٤٤ نيل ت كرهت ان تؤمن بهذا الامر معاية فلا يكون اهاجر الايمان بالغيب نقله في المصابيح والحديث استدل به على ان اولاد المسلمين في الجنة وبه قطع الجمهور وحكى النووي الاجماع عليه عن معتد به من علماء الاسلام وشذت الجهرية بغيره لوهم بحث المشيئة والسنة ترد عليهم وروى عبد الله ابن الامام أحمد في زيادات المسند عن علي مرفوعاً ان المسلمين وأولادهم في الجنة وان المشركين وأولادهم في النار ثم قرأ والذين آمنوا واتبعتهم ذرياتهم الآية وهذا

الجميع في هذه الآية وبهجوم ابن عباس ويستحيل أن يكون الله تعالى يغفر لأبائهم بغير رخصة أبائهم وهم غير
 طهر ومين وأما حديث عائشة في صبي من الأنصار طوي له عصفور من عصافير الجنة الحديث فالحجواب عنهم وبجهن
 أحدهما أنه لعنه الله ما عمن المسارعة إلى القطع من غير أن يكون عندنا دليل قاطع على ذلك كما أنكر على سعد بن أبي وقاص
 في قوله إلى لارامو من أن قال أو مثلاً ٣٤٦ الوجه الثاني أنه صلى الله عليه وآله وسلم لعنه لم يكن حينئذ لم يطلع على أنهم

في الجنة ثم أعلم بعد ذلك ومحل
 الخلاف في غير أولاد الأنبياء أما
 أولادهم فقال المازني الأجاع
 منتهق على أنهم في الجنة (عن
 ابن عباس رضي الله عنهما قال
 سئل النبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم عن أولاد المشركين) لم يعلم
 الحافظ ابن حجر اسم السائل
 لكن يحتمل أن يكون عائشة
 الحديث أحمد وأبي داود عنهما
 قالت قلت يا رسول الله ذراري
 المشركين الحديث وعنه عبد
 الرزاق بسند ضعيف عنها أيضا
 سألت خديجة النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم عن أولاد المشركين
 فقال هم مع آبائهم ثم سأله بعد
 ذلك الحديث (فقال الله أذ
 خلقهم) أي حين خلقهم (أعلم
 بما كانوا عاملين) أي أنه علم أنهم
 لا يعملون ما يقتضي تعذيبهم
 ضرورة أنهم غير مكلفين كذا
 في القسطلاني وقال ابن قتيبة
 لو أباهم فلا تحكموا عليهم بشئ
 وقال غيره ذلك قبل أن يعلم أنهم
 من أهل الجنة وهذا يشعر
 بالتوقف وقد روى أحمد هذا
 الحديث بطريق عارضة وفيه
 قال كنت أقول في أولاد المشركين

البكاء بعد الموت على الكراهة وقد عسى أن يكون ذلك الشافعي فحكي عنه كراهة البكاء بعد
 الموت والجمع الذي ذكرناه وألا هو الراجح قوله قالوا وما الوجوب الخ في رواية لأحمد أن
 بعض رواة الحديث قالوا الوجوب إذا دخل قبره والتفسير المرفوع أصبح وأرج
 * (باب انتهى عن النياحة والتب وخش الوجه ونشر الشعر وعوه
 والرخصة في سير الكلام من صفة الميت) *
 (عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس من من ضرب الخدود وشق
 الجيوب ودعا بدعوة الجاهلية * وعن أبي بردة قال وجع أبو موسى وجعا فغنى عليه
 ورأسه في حجر امرأة من أهل فصح امرأة من أهل فلم يستطع أن يرد عليها شيئا فلما
 أفاق قال أنا بريء من بريء من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم برئ من الصائقة والحائقة والشاقة * وعن المغيرة بن شعبه قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أنه من نبح عليه بهذب بما نبح عليه * وعن عمر أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الميت بهذب بيكاه الحي وفي رواية يعض بكاه أهل
 عليه * وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الميت بهذب بيكاه أهل عليه
 * وعن عائشة قالت إنما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله ليزيد الكافر
 عذابا بيكاه أهل عليه متفق على هذه الأحاديث ولا أحمد ومسلم عن ابن عمر عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال الميت بهذب في قبره بما نبح عليه) قوله ليس من أي من أهل
 ستننا وطريقتنا وليس المراد به أخرجه من الدين وفائدة إيراد هذا اللفظ المبالغ في
 الردع عن الوقوع في مثل ذلك كما يقول الرجل لولده عندما نبتته است منك ولست مني
 أي ما أنت على طريقي وحكي عن سفيان أنه كان يكره الخوض في تأويل هذه اللفظة
 ويقول ينبغي أن نعتك عن ذلك ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر وقيل المعنى ليس
 على دفنا السكامل أي أنه خرج من فرع من فروع الدين وإن كان معه أصله حكاه ابن
 العربي قال الحافظ وبظهر لي أن هذا النبي يقسمه التبرؤ الذي في حديث أبي موسى
 وأصل البراة الانفصال من الشيء وكأنه نوعه بأن لا يدخله في شفاعته مثلا قوله من
 ضرب الخدود وخس الخد بذلك لكونه الغالب والأضرب بقية الوجه مثله قوله وشق
 الجيوب جمع جيب بالجيم وهو ما يفتح من الثوب ليدخل فيه الرأس والمراد بشقه الكمال
 فتحه إلى آخره وهو من علامات السخط وقوله وعابدة الجاهلية أي من النياحة

هم منهم حتى حدثني رجل عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلقينته فحدثني عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ربهم أعلم بهم هو خلقهم وهو أعلم بما كانوا عاملين فامسكت عن قولي قال في القحفين أن ابن
 عباس لم يسمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد احتج بقوله الله أعلم بما كانوا عاملين بعض من قال أنهم
 في مشيئة الله وهو منقول عن الجاهدين وابن المبارك وأصحى ونقله البيهقي في الاعتقاد عن الشافعي في حق أولاد الكفار خاصة

قال ابن عبد البر وهو مقتضى من تبع مالك وليس عنه في هذه المسئلة شيء مخصوص إلا أن أصحابه صرحوا بأن أطفال المسلمين في الجنة وأطفال الكفار خاصة في المشيمة قالوا الجنة فيه حديث الله أعلم بما كانوا عاملين وقيل إنهم تبع لا يأتهم في الجنة وفي النار حكاه ابن حزم عن الأزارقة من الخوارج واحتجوا بقوله تعالى رب لا تدع على الأرض من الكافرين ديارا وتعقبه بأن المراد قوم نوح خاصة وإنما عدا بذلك لما أوحى الله إليه أنه لن يؤمن ٣٤٧ من قومك إلا من قد آمن وأما حديثهم

من آياتهم أو منهم فذلك ورد في حكم الحرب وزوى أحمد من حديث عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ولدان المسلمين قال في الجنة وعن أولاد المشركين قال في النار قلت يا رسول الله يذكروا الأعمال قال ربك أعلم بما كانوا عاملين لو شئت أسمعك تضاعيم في النار وهو حديث ضعيف جدا لأن في إسناده أبا عقيل مولى جبهة وهو متروك وقيل إنهم يكونون في برزخ بين الجنة والنار لأنهم لم يعملوا حسنات يذكرون بها الجنة ولا سيئات يدخلون بها النار وقيل هم خدم أهل الجنة وفيه حديث أنس ضعيف أخرجه أبو داود الطيالسي وأبو يعلى والطبري والبزار من حديث سمرة عن نوحا أولاد المشركين خدم أهل الجنة وإسناده ضعيف وقيل يصيرون نارا ويرى عن ثمانية بن أشرس وقيل هم في النار حكاه عياض عن أحمد وغلظه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بأنه قول لبعض أصحابه ولا يحفظ عن الإمام أصلا وقيل إنهم يخرجون في الآخرة فإن ترفع لهم

ونحوها وكذا التذية كقولهم واجبلاد وكذا الدعاء بالويل والتبور كما ساقى قوله وجمع بكسر الجيم قوله في حجر امرأتهم أهل الخ في رواية مسلم أغنى على أبي موسى فأقبلت امرأته أم عبد الله تصبح برنة ولا ينعيم في المستخرج على مسلم أغنى على أبي موسى فصاحت امرأته بنت أبي دومة وذات السيل على أن الصائحة أم عبد الله بنت أبي دومة واسمها صفية قاله عمر بن شبة في تاريخ البصرة قوله أنابري قال المهلب أي ممن فعل ذلك الفعل ولم يرد نفسه عن الإسلام والبراءة الاتصال كما تقدم قوله الصائحة بالصاد المهملة والقاف أي التي ترفع صوتها بالبكاء يقال فيه بالسبيل بدل الصاد ومنه قوله تعالى ساقوكم بالسنة حداد وعن ابن الأعرابي الصلح ضرب الوجه والاول أشهر قوله والخائفة هي التي تحلق شعرها عند المصيبة قوله والشائقة هي التي تشق ثوبها ولقطة مسلم أنابري ممن حلق وصلح وخرق أي حلق شعره وصلح صوته أي رفعه وخرق ثوبه والحديثان يدلان على تحريم هذه الأفعال لأنها مشعرة بعدم الرضا بالقضاء قوله من نزع عليه يعذب بما نزع عليه ظاهره وظاهر حديث عمر وابنه المذكورين بعده أن الميت يعذب ببكاء أهله عليه وقد ذهب إلى الأخذ بظاهر هذه الأحاديث جماعة من السلف منهم عمر وابنه وروى عن أبي هريرة أنه رد هذه الأحاديث وعادها بقوله ولا تزروا زورا وخوفا وروى عنه أبو يعلى أنه قال تالله لئن انطلق رجل مجاهدا في سبيل الله فاستشهد فدمعت امرأته سفها وجهها فبكت عليه لم يعذب بهذا الشهيد بدين هذه السقيمة وإلى هذا جئنا جماعة من السلف منهم الشيخ أبو حامد وغيره وذهب جمهور العلماء إلى تأويل هذه الأحاديث تخالفا للعمومات القرآنية وإثبات التعذيب من لاذنبله واختلقوا في التأويل فذهب جمهورهم كما قال النووي إلى تأويلها بمن أوصى بأن يبكي عليه لأنه بسببه ومنسوب إليه قالوا وقد كان ذلك من عادة العرب كما قال طرفة بن العبد

إذا مت فابكيني بما أنا أهله * وشقي على الجيب بأم عبد

قال في الفتح واعترض بأن التعذيب بسبب الوصية يستحق بمجرد صدور الوصية والحديث دال على أنه إنما يقع عند الامتناع والجواب أنه ليس في السياق حصر فلا يلزم من وقوعه عند الامتناع أن لا يقع إذا امتنع أو امتلا انتهى ومن التأويلات ما حكاه الخطابي أن المراد أن مبدأ عذاب الميت يقع عند بكاء أهله عليه وذلك أن شدة بكائهم غالباً عما تقع عنده دفنه وفي تلك الحال يسئل ويتدأ به عذاب القبر فيكون معنى الحديث على هذا أن الميت يعذب حال بكاء أهله عليه ولا يلزم من ذلك أن يكون بكاءهم سببا للتعذيب قال

نار في دخلها كانت عليه بردا وسلاما ومن أبي عذاب أخرجه البزار من حديث أنس وأبي سعيد وأخرجه الطبراني من حديث معاذ بن جبل وقد صحت مسئلة الامتحان في حق الجنون ومن مات في الفترة من طرق صحيحة وحكي في كتاب الاعتقادات أنه المذهب الصحيح وتعقب بأن الآخرة ليست دار تكليف فلا عمل فيها ولا ابتلاء وأجيب بأن ذلك بعد أن يقع الاستقرار في الجنة أو النار وأما في عرصات القيامة فلا مانع من ذلك وقد قال تعالى يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا

يستطيعون وفي النعمتين ان الناس يؤمرون بالسجود فيصير ظهرا المتأفق طبقا فلا يستطيع ان يسجد وقيل انهم في الجنة قال
التوروي وهذا المذهب الصحيح المختار الذي صار اليه المحققون لقوله تعالى وما لكم عذابين حتى تبعث رسولا واذا كان لا يعذب
العاقل لكونه لم تبلغه الدعوة فلان لا يعذب غير العاقل من باب الاولى ولحديث سمرة وحديث عمة خنساء وحديث عائشة
في هذا الباب وقيل بالوقف وقيل بالامسالة ٣٤٨ وفي الفرق بين مادقة وهذه مذاهب عشرة ذكرها الحافظ في الفتح

وبالجملة في حديث الباب اشعار بان اولاد المشركين في الجنة وفي سنده التحديث والاشعار والعنفشة وفيه مروزيان واسطيان وكوفي وآخرجه أيضا في القدر وكذا مسلم وأبو داود والنسائي (عن سمرة بن جندب رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى صلاة الصبح أقبل علينا بوجهه الكريم) (فقال من رأى منكم الليلة رؤيا فان رأى أحدها فليقول ما شاء الله فسانا يوما فقال هل رأى أحد منكم رؤيا قلنا لا قال ليكني رأيت الليلة رجلين) قال الطبري وجه الاستدلال أنه كان يجب أن يعبر إليهم الرؤيا فلما قالوا ما رأينا كانه قال أنتم ما رأيتم شيئا لكني رأيت رجلين وفي حديث علي عند أبي حاتم رأيت ملكين (أتاني فأخذا بيدي فأنجاني الى الارض المقدسة) وعند أحمد الى أرض فضاء أو أرض مستوية وفي حديث علي فانطلقا الى السماء (فأذا رجل جالس ورجل قائم بيده) شئ فسر البخاري بقوله

الحافظ ولا يخفى ما فيه من التكاف ولعل قائله أخذه من قول عائشة انما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه لم يبعث بعدي نبي أو يذنبه وان أهله ليسكون عليه الا أن أخرجه مسلم ومنهم ما جزم به القاضي أبو بكر بن الباقلاني وغيره ان الراوي سمع بعض الحديث ولم يسمع بعضه وان اللام في الميت المعهود معين واحتجوا بما أخرجه مسلم من حديث عائشة انما قالت يغفر الله لابي عبد الرحمن اما انه لم يكذب ولكن نسي أو أخطأ انما امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على يهودية فذكر الحديث وأخرج البخاري نحوه عنها ومنها ان ذلك يختص بالكافر دون المؤمن واستدل لذلك بحديث عائشة المذكور في الباب قال في الفتح وهذه التأويلات عن عائشة متخالفة وفيها اشعار بانها لم ترد الحديث بحديث آخر بل بما استشعرت من معارضة القرآن وقال القرطبي انكار عائشة ذلك وحكمه ما على الراوي بالتخطئة والنسيان أو على أنه سمع بعضا أو لم يسمع بعضا بعيدلان الرواية لهذا المعنى من الصحابة كثيرون وهم جازمون فلا وجه للنفي مع إمكان حمله على محمل صحيح ومنها أن ذلك يقع لمن أهمل النسي عن ذلك وهو قول داود وطائفة قال ابن المرباط اذا علم المرء ما جاء في النسي عن النوح وعرف ان أهله من شأنهم ان يفعلوا ذلك ولم يعلمهم بغيره ولا جزمهم عن تعاطيه فاذا عذب على ذلك عذب بفعل نفسه لا بفعل غيره بمجرد ومنها انه يعذب بسبب الامور التي يسكيها أهله بها ويندبونه لها فهم يدحونه بها وهو يعذب بضيعته وذلك كالشجاعة فيما لا يحل والرياسة المحرمة وهذا اختيار ابن حزم وطائفة واستدل بحديث ابن عمر المتقدم بلفظ ولكن يعذب بهذا وأشار الى لسانه وقد رجح هذا الاسماء على وقال قد كثرة كلام العلماء في هذه المسئلة وقال كل فيها باجتهاده على حسب ما قدر له ومن أحسن ما حضرني وجه لم أرهم ذكره وهو انهم كانوا في الجاهلية يغزون ويسبون ويقتلون وكان أحدهم اذا مات يكتبه باكيته بتلك الافعال المحرمة فعني انهم ان الميت يعذب بذلك الذي يسكي عليه أهله به لان الميت يندب بأحسن أفعاله وكانت محاسن أفعاله ما ذكروه هي زيادة ذنب في ذنوبه يستحق عليها العقاب ومنها أن معنى التعذيب هو بيخ الملائكة له بما يندبه أهله ويدل على ذلك حديث أبي موسى وحديث النعمان بن بشير الايمان ومنها ان معنى التعذيب تألم الميت بما يقع من أهله من النياحة وغيرها وهذا اختيار أبي جعفر الطبري ووجه ابن المرباط وعباس ومن تبعه ونصره ابن تيمية وجماعة من المتأخرين واستدلوا بذلك بما أخرجه ابن أبي خزيمة وابن أبي شيبة والطبري وغيرهم من حديث قيله بفتح القاف

(كلوب) بفتح الكاف وتشديد اللام (من حديث) لشعب يعاقبهم اللعوم ومن البيان (يدخله في شدقه) وسكون يكسبر المجمة وسكون الدال أي يدخل الرجل القائم الكلوب في جانب فم الرجل الخالس وهذا سباق رواية أبي ذر قال الحافظ ابن حجر وهو سباق مستقيم ولغيره ورجل قائم يده كلوب من حديثه يدخل ذلك الكلوب في شدقه (حتى يبلغ فقاؤه) وفي التعبير بغير شير شير شدقه الى فقاؤه وعينه الى فقاؤه أي يقطع شقاؤه في حديث علي فاذا أبا لك وأمامه آدمي يده

كلوب من حديد فيضعه في شدقه الاين فيشقه (ثم يفعل بشدقه الآخر) فيقع الماء المحببة (مثل ذلك) أي مثل ما فعل بشدقه الاول (ويثبت شدقه هذا فيعود) وفي التعبير فيأبفرغ من ذلك الجانب حتى يصبح ذلك الجانب كما كان فيعود ذلك الرجل (فيصنع مثله قلت) للملكين (ما هذا) أي ما حال هذا الرجل (قالا انطلق) مرة واحدة (فانطلقنا حتى أقمنا على رجل مضطجع على ققامور رجل قائم على رأسه بقهر) بكسر القاء وسكون الهاء ٣٤٩ جرمم الكف (أو صخرة) على الشك وفي التعبير

واذا آخر قائم عليه بصخرة من غير شك (فيشدخ به) من الشدخ وهو كسر الشيء الاجوف والضمير للهو (رأسه) وفي التعبير واذا هو يهوى بالصخرة لرأسه فيشدخ رأسه (فاذا ضربه تدهده الحجر) أي تدحرج وفي حديث علي غررت على ملأ وامامه آدمي ويده الملك صخرة يضرب بها هامة الآدمي فيقع رأسه جانباً وتقع الصخرة جانباً (فانطلق اليه) أي الى الحجر (ليأخذه) فيصنع به كما صنع (فلا يرجع الى هذا) الذي شدخ رأسه (حتى يثبت رأسه) وفي التعبير حتى يصير رأسه (وعاد رأسه كما هو فعماد اليه فضربه قلت) لهما (من هذا قال انطلق) مرة واحدة (فانطلقنا الى ثقب) وفي رواية بالنون (مثل التنور) أي ما ينجز فيه (اعلام ضيق واسقه واسع يتوقد تحته) أي تحت التنور (نارا) بالنصب على التمييز واسند يتوقد الى ضمير عائد الى الثقب فكاهه قال يتوقد نار تحته قال البدر الدماميني وهو صريح في ان تحته منصوب لامر نوح وقال انه راها في نسخة بضم التاء الثانية

وسكون الباء التحسية وفيه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فوالذي نفس محمد بيده ان أحدكم لم يبكي فبستعير اليه صويحبه فيما عباد الله لا تعذبوا موتاكم قال الحافظ وهو حسن الاسناد وأخرج أبو داود والترمذي اطرأ فامنه قال الطبري ويؤيده ما قال ابو هريرة ان اعمال العباد تعرض على أقربائهم من موتاهم ثم ساقه باسناد صحيح وقد وهم المغري في شرح بلوغ المرام بفعل قول أبي هريرة هذا حديثاً وصحف الطبري بالطبراني ومن أدلة هذا التأويل حديث النعمان بن بشير الآتي وكذلك حديث أبي موسى لما فيه سمان أن ذلك يبلغ الميت قال ابن المرباط حديث قبلة نص في المسئلة فلا يعدل عنه واعتز به ابن رشيد فقال ليس نصاً وإنما هو محتمل فان قوله يستعير اليه صويحبه ليس نصاً في أن المراد به الميت بل محتمل أن يراد به صاحبه الحي وان الميت حينئذ يعذب بكياء الجماعة عليه قال في الفتح ويحتمل أن يجتمع بين هذه التأويلات فينزل على اختلاف الأشخاص بان يقال مثلاً من كانت طريقته النوح فثبى أهله على طريقته أو بالغ قواصدهم بذلك عذب بصنيعه ومن كان ظالمًا فندب بأفعاله الجائرة عذب بمآذبه ومن كان يعرف من أهله النباحة وأهمل نهيهم عنها فان كان راضياً بذلك التحق بالاول وان كان غير راض عذب بالتوبيخ كيف أهمل النهي ومن سلم من ذلك كله واحتمل فنهى أهله عن المعصية ثم خالفوه وفعلوا ذلك كان تعذيبه تألمه بما يرام منهم من مخالفة أمره واقدامهم على معصيته ثم عز وجل قال وحكي الكرماني تفصيلاً آخر وحسنه وهو التفرقة بين حال البرزخ وحال يوم القيامة فيجعل قوله ولا تزوروا زورا أخرى على يوم القيامة وهذا الحديث وما أشبهه على البرزخ انتهى وأنت خير بان الآية عامة لان الوزر المذكور فيها واقع في سياق النفي والاحاديث المذكورة في الباب مشتملة على وزر خاص وتخصيص العمومات القرآنية بالاحاديث الأحادية هو المذهب المشهور الذي عليه الجمهور فلا وجه لما وقع من رد الاحاديث بهذا العموم ولا ملجئ الى مجثم المضائق اطلب التأويلات المستبعدة باعتبار الآية وأما ما روت عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ذلك في الكافر وفي يهودية معينة فهو غير مناف لرواية غيره ما من الصحابة لان روايتهم مشتملة على زيادة والتنصيب على بعض افراد العام لا يوجب نفي الحكم عن بقية الافراد لما تقر في الاصول من عدم صحة التخصيص عموماً في العام والاحاديث التي ذكر فيها تعذيب مختص بالبرزخ أو بالتألم أو بالاستعبار كما في حديث قبلة لا تدل على اختصاص التعذيب المطلق في الاحاديث بنوع منها لان التنصيب على ثبوت الحكم

وصحح عليها قال وكان هذا بناء على ان تحته فاعل يتوقد ونصوص أهل العربية تأباه فقد صرحوا بان فوق ونحت من الظرف المكائية العادمة التصرف انتهى وقال ابن مالك ويجوز ان يكون فاعل يتوقد موصولاً بـ تحته فحذف وبقيت صلته دالة عليه لوضوح المعنى والتقدير يتوقد الذي تحته او ما تحته نارا وهو مذهب الكوفيين والاعفسي واستصوبه ابن مالك ولا يؤيد ذرو الوقت يتوقد تحته نار بالرفع على انه فاعل يتوقد (فاذا اقرب) من القرب أي الوقود والحر الدال عليه قوله يتوقد

وفي لفظ أقرت بهتمزة قطع ففاف ثمانين فوقيتين بينهما من الفترة أي للثبوت والرفع نارهما لأن اللفظ للبخار وقد وفيه
 فترت بقاء ومثناة فوقية مفتوحة وتامسا كثة بينهما من الفترة وهو الانكسار والضعف واستشكل لأن بعده قالوا
 نجدت رجعو او معنى القتر وانجودوا احد وعند الجمدى فاذا ارتقت من الارتقاء وهو الصعود قال الطيبي وهو الصحيح
 ذراية ورواية كذا قال وعند أحمد فاذا اوقدت ٣٥٠ (ارتفعوا) الضمير فيه يرجع الى الناس لانه تسمية السكلام عليه

لشيء بدون مشعر بالاختصار من به لا يشافي ثبوته لغيره فلا اشكال من هذه الحيلولة وانما
 الاشكال في التعذيب بالاذنب وهو مخالف العدل لله وحكمته على من عدم حصول
 سبب من الاسباب التي يحسن عند هل في مقتضى الحكمة كالوصية من الميت بالنوح
 واهمال نهيم عنه والرضاء وهذا يؤيد الى مسئلة التحسين والتقيع والخلاف فيها بين
 طوائف المتكلمين معروف ونقول ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الميت
 يعذب بمكاه أهله عليه فسمعنا وأطعنا ولا نزيد على هذا واعلم ان النووي حكى اجماع
 العلماء على اختلاف مذاهم ان المراد بالبكاء الذي يعذب الميت عليه هو البكاء بصوت
 وبياحة لا بمجرد العين * (وعن أبي مالك الاشعري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال أربع في أمي من أمر الجاهلية لا يتركهن الفخر بالاحساب والطعن في الانساب
 والاستسقاء بالصوم والنياحة وقال النائية اذا لم تقبل موتها اقام يوم القيامة وعليها
 سر بال من قطران ودرع من حرب رواه أحمد ومسلم * وعن أبي موسى ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال الميت يعذب بمكاه الحي اذا قالت النائية واعضدها وانصرها
 واكسبها جبد الميت وقيل له أنها عضدها أنت ناصرها أنت كاسمها رواه أحمد وفي
 لفظ ما من ميت يموت فيقوم باكية فيقول واجب لاه واسنداه وأخوذ ذلك الاوكل به
 ملكان يلهزانه أهكذا كنت رواه الترمذي * وعن النعمان بن بشير قال أغنى علي
 عبد الله بن ربيعة فجعلت أخته عمرة تبهكي واجبلاه وكذا كذا أحمد عليه فقال حين
 أفاق ما قلت شيئا الا قبل في أنت كذلك فلما مات لم تبك عليه رواه البخاري) حديث أبي
 موسى رواه أيضا الحاكم وصححه وحسنه الترمذي وحديث النعمان أخرجه البخاري في
 المغازي من صحيحه وأخرجه أيضا مسلم قوله والطعن في الانساب هو من المعاصي التي
 يتساهل فيها العصاة وقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم اثنتان في الناس هما بهم كفر الطعن في النسب والنياحة على الميت وقد
 اختلف في توجيه اطلاق الكفر على من فعل هاتين الخطأتين قال النووي فيه أقوال
 أهمها ان معناه هما من أعمال الكفار وأخلاق الجاهلية والثاني انه يؤدي الى الكفر
 والثالث كفر النعمة والاحسان والرابع ان ذلك في المستحل انتهى قوله والاستسقاء
 بالصوم هو قول القائل مطرنا نوء كذا أو سوال المطر من الأنواء فان كان ذلك على
 جهمة اعتقاد انها المؤثرة في نزول المطر فهو كفر وقد ثبت في الصحيح من حديث ابن

(حتى كاد ان يخرجوا) اي كاد
 خروجهم فيحقق ولا يورى ذر
 والوقت كادوا يخرجون (فاذا
 نجدت) بفتح الناء والميم أي
 سكن لهما ولم يطفأ حرها (رجعوا
 فيها وفيها رجال ونساء عراة فقلت)
 لهما (من هذا) قالوا انطلق
 فانطلقنا حتى أتينا على نهر من
 دم) وفي التعبير فأتينا على نهر
 حسب انه كاد يقول أحر مثل
 الدم (فيه رجل قائم على وسط
 النهر) بفتح السين وسكونها وفي
 صحيح أبي عوانة وعلى شط النهر
 (رجل بين يديه جارة فأقبل
 الرجل الذي في النهر فاذا أراد ان
 يخرج) من النهر (رى الرجل)
 الذي بين يديه الجارة (بجهر في
 فيه) أي في فيه (فردته حيث كان)
 من النهر (فجعل كلاما ليخرج)
 من النهر (رى في فيه بجهر فيرجع
 كما كان) فيه (فقلت ما هذا) قال
 انطلق فانطلقنا حتى انتهينا الى
 روضة خضراء فيها شجرة عظيمة
 زادت في التعبير فيها من كل لون
 الربيع (وفي أصلها شجر وصبيان)
 وفي التعبير فاذا بين ظهراني
 الروضة رجل طويل لا كاد
 أرى رأسه طولا في السماء وإذا

حوله من أكر ولدان رأيتهم قط (وإذا رجل قريب من الشجرة بين يديه نار وقد هما) وفي التعبير عباس
 فانطلقنا فأتينا على رجل كره المرأة كآ كره ما أنت راو جلا مرأوا إذا عند نار يحشها ويسبح حولها (فصعد ابني) بلصاد
 المهمل المقتوحة وكسر العين (في الشجرة) التي هي في الروضة الخضراء (وأدخلاني دارا لم أر قط أحسن منها) فيها رجال
 شيوخ وشباب (وفي لفظ وشبان ونساء وصبيان ثم أخرجني منها) أي من الدار (فصعد ابني الشجرة) أيضا (فأدخلاني دارا هي

أحسن وأفضل) من الأولى (فيها شيوخ وشباب ففقت) لهم (طوقنا في الليلة فأنخروا في عمارات قالوا) ففقتك (أما الذي رأيته يشق شديده فكذاب يحدث بالكذبة) يفتح الكاف ويجوز كسر هاء قال في القاموس كذب يكذب كذبا وكذبا وكذبة وكذبة (فحصل عنه حتى تبلغ) لا فاق فيصنع به ما رأيته (من شق شديده) (اليوم القيامة) لما في شام من تلك الكذبة من المفاسد (و) أما (الذي رأيته يشق رأسه فرجل علمه الله القرآن تمام ٣٥١ عنه باليسل) أي أعرض عن تلاوته (ولم يعمل

فيه بالنهار) ظاهره أنه يعذب على ترك تلاوة القرآن باليسل لكن يحتمل أن يكون التعذيب على مجموع الأمرين ترك القراءة وترك العمل (يقول به) ما رأيته من الشدخ (اليوم القيامة) لأن الاعراض عن القرآن بعد حفظه جناية عظيمة لأنه يؤهم أنه رأى فيه ما يوجب الاعراض عنه فلما أعرض عن أفضل الأشياء عوقب في أشرف الأعضاء وهو الرأس (و) أما الفريق (الذي رأيته في النقب) أوفى النقب كما في رواية لابي الوقت (فهو الزناوة) الفريق (الذي رأيته في النهر) آكلوا الربا والشخ (الكائن) في أصل الشجرة ابراهيم الخليل (عليه السلام) (و) أما (الصبيان) الكائنون (حواله) أي ابراهيم (فأولاد الناس) وهذا موضع الترجمة فإن الناس عام يشمل المؤمنين وغيرهم وفي التفسير وأما الولدان حوله فكل مولود مات على الفطرة قال فقال بعض المسلمين يا رسول الله فأولاد المشركين قال وأولاد المشركين وهذا ظاهره صلى الله عليه وآله وسلم لم أحقه بمولاد

عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يقول الله أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر فاما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب واما من قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب واخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن هذه الأربع لا تتركها أمته من علامات نبوته فانهم باقية فيهم على تعاقب العصور وكرور الدهور لا يتركها من الناس الا النادر القليل قوله الميت يعذب بكاء الحى قد تقدم الكلام عليه قوله واعضداه الخ أي انه كان لها كالعصود وكان لها ناصر أو كسباو كان لها كالجبل تاوى اليه عند طروق الحوادث فتمتعهم به ومستند استند اليه في أمورها قوله يلها زانه أي يلكرانه وهذه الاحاديث تبدل على تحريم النياحة وهو مذهب العلماء كافة كما قال النووي الامبروي عن بعض المالكية فانه قال النياحة ليست بهرام واستدل بها أخرجه مسلم عن أم عطية قالت لما نزلت هذه الآية يباعدنك على أن لا يشركن بالله شيئا ولا يعصينك في معروف قالت كان منه النياحة قالت ففقت يا رسول الله آل فلان فانهم كانوا اسعدوني في الجاهلية فلا بد لي من أن أسعدهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آل فلان وغاية ما فيه الترخيص لام عطية في آل فلان خاصة فما الدليل على حل ذلك لغيره في غير آل فلان وللشارع أن يخص من العموم ما شاء وقد استشكل القاضي عياض هذا الحديث ولا مقتضى لذلك فان للشارع أن يخص من شاء ما شاء وقد ورد لعن النائحة والمستعمدة من حديث أبي سعيد عند أحمد ومن حديث ابن عمر عند الطبراني والميهقي ومن حديث أبي هريرة عند ابن عدي قال الحافظ في التلخيص وكهاضعة وأخرج مسلم من حديث أم عطية ايضا قالت اخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع البيعة ان لا توح فوافقت منا امرأة الا خمس فذكرت منهن ام سليم وام العلاء وابنة أبي سبرة وامرأة معاذ وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه امر رجلاه ان ينهي نساء جعفر عن البكاء كما في البخاري ومسلم والمراد بالبكاء ههنا النوح كما تقدم * (وعن انس قال لما نقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل يتغشاها الكرب فقالت فاطمة واكرب أبتاه فقال ليس على ابيك كرب بعد اليوم فلما مات قالت يا ابتاه اجاب رب ادعاه يا ابتاه الجنة الفردوس ماواه يا ابتاه الى جبريل تنعاه فلما دفن قالت فاطمة أطابت أنفسكم ان تحنوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتراب رواه البخاري * وعن انس ان ابا بكر دخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد

المسلمين في حكم الاخرة ولا يعارضه قوله هم مع آباؤهم لان ذلك في حكم الدنيا (والذي يوقد النار ما لا تخزن النار والدار الأولى التي دخلت) فيها (دار عامة المؤمنين واما هذه الدار فردار الشهداء) وهذا يدل على ان منازل الشهداء ارفع المنازل لكن لا يلزم ان يكونوا ارفع درجة من الخليل عليه السلام لاحتمال ان تكون اقامته هناك بسبب كفايته الولدان ومنزلته في الجنة اعلى من منازل الشهداء بالارباب كما ان آدم عليه السلام في السماء الدنيا لكونه يرى نسم فيه من اهل الخيرة ومن اهل الشير

فيمضيه فيسكن مع ان منزله فوق عشرين فاذا كان يوم القيامة استقر كل منهم في منزله واكتفى في ذلك بالمشهد اريد كرام الشيوخ
والشباب لان الغالب ان الشهيد لا يكون امرأة ولا صبيا (وانا جبريل وهذا ميكائيل فارفع رأسك فرفعت رأسي فاذا فوق
مثل السحاب) وفي التعبير مثل الراية البيضاء (قالا ذلك منزلت دعائي) اي اتر كافي (ادخل منزلي قال انه بقي لك عمر
لم تستكمله فلو استكملت) عمرك (آيت منزلت) ٣٥٢ صدر البخاري الباب بالحديث الدال على التوقف حيث قال فيه

وفاته فوضع نفسه بين عينيه ووضع يديه على صدره ثم قال والانباء والخلياء واصفياء
رواه احمد) قوله في حديث انس الاول واكره ابتاه قال في الفتح في هذا النظر وقد رواه
مبارك بن فضالة عن ثابت بن بلق وكرهه قوله اطابت أنفسكم قال في الفتح ولسان
حال انس لم تطب أنفسنا لكن قهرناها امتنا لا امره وقد قال ابو سعيد ما نقصنا أيدينا
من دفنه حتى أنكرنا قلوبنا ومثله عن أنس يريد ان تغيرت عما عهدت من الألفة والصفاة
والرقة لفقدان ما كان يمد بهم من التعليم ويؤخذ من قول فاطمة الخ جواز ذكر الميت
بما هو متصف به ان كان معلوما قال الكرماني وليس هذا من نوح الجاهلية من الكذب
ورفع الصوت وغيره انما هو بدية مباهة انتهى وعلى فرض صدق اسم النوح في لسان
الشارع على مثل هذا فليس في فعل فاطمة وأبي بكر دليل على جواز ذلك لان فعل
الصحابي لا يصلح العجبة كما تقرر في الأصول ويحمل ما وقع منه على انهم لم يبلغوها
أحاديث النهي عن ذلك الفعل ولم يتقبل ان ذلك وقع منهم عما يحضر جميع الصحابة حتى
يكون كالاجماع منهم على الجواز لسكوته عن الانكار والاصل أيضا عدم ذلك
(باب الكف عن ذكر مساوي الاموات)

*(عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسبوا الاموات فانهم قد
أفضوا الى ما قدموا رواه احمد والبخاري والنسائي)* وعن ابن عباس ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لا تسبوا أمواتنا فتؤذوا أحياءنا رواه احمد والنسائي) حديث ابن
عباس أخرجه عنه جماعة الطبراني في الأوسط بأسناد فيه صالح بن نهان وهو ضعيف
وأخرج نحوه الطبراني في الكبير والأوسط من حديث سهل بن سعد والمغيرة قوله
لا تسبوا الاموات ظاهره النهي عن سب الاموات على العموم وقد خصص هذا
العموم بما تقدم في حديث أنس وغيره انه قال صلى الله عليه وآله وسلم عند ثنائهم بالخير
والشروجهت أنتم شهداء الله في أرضه ولم يشكر عليهم وقيل ان اللام في الاموات عهدية
والمراد بهم المسلمون لان الكفار عما يتقرب الى الله عز وجل بسبهم ويدل على ذلك قوله
في حديث ابن عباس المذكور لا تسبوا أمواتنا وقال القرطبي في الكلام على حديث
وجبت انه يحتمل أجوبة الاول ان الذي كان يحدث عنه بالشر كان مستظهرا به فيكون
من باب لا غيبة لفاسق أو كان منافقا أو يحمل النهي على ما بعد الدفن والجواز على
ما قبله ليعتظ به من يسمعه أو يكون هذا النهي العام متأخرا فيكون نامخا قال الحافظ

الله أعلم بما كانوا عاملين ثم نفي
بحديث أبي هريرة كل مولود
يولد على الفطرة الخ المرح لكونهم
في الجنة ثم نفي هذا الحديث
المصرح بذلك حيث قال واما
الصبيان حوله فأولاد الناس
وهو عام يشمل أولاد المسلمين
وغيرهم كما أشرنا اليه وبقية
مباحث الحديث بسطها صاحب
الفتح والقسطلاني في التعبير
وفيه التحديث والعنونة وأبو
رجاء مخضرم أدركه زمن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم بعد فتح
مكة لكنه لا رؤية له وأخرجه
البخاري هنا تاما وكذا في التعبير
وأخرج في الصلاة قبل الجمعة
في التهجيد واليسوع وبدء الخلق
والجهاد وفي أحاديث الانبياء
والنفسير والادب اطراف منه
ومسلم قطعة منه وقد أطل
الحافظ ابن حجر الكلام على
حديث أبي هريرة في الفطرة في
هذا الباب ولا يخلو عن فوائد
نقيسة وعوائد طييفة (عن
عائشة رضي الله عنها ان رجلا
هو سعد بن عباد) قال للنبي صلى
الله عليه وآله وسلم ان أمي
عمرة (انفلتت) أي ماتت فلتمة

يعني فجأة (نفسها) وكانت وفاتها سنة خمس من الهجرة فيما ذكره ابن عبد البر (وأظنها التوكلت وهذا
تصدقت فهل لها اجر ان تصدقت عنها) بكسر الهمزة على انها شرطية قال الزركشي وهي الرواية الصحيحة ولا يصح قول من فتحها
لانه انما سأل عما يفعل ويصح قصها على مذهب الكوفيين على معنى ان المفتوحة شرطية كان المكسورة ووجه ابن هشام
والمعنى حينئذ صحيح بلا شك (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم) لها اجر ان تصدقت عنها وأشار البخاري بهذا الى أن موت

القبالة ليس بمكر ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يظهر منه كراهة لما أخبره بالجل بأن أمه افتلتت نفسها وبذلك على أن معاني الأحاديث التي وردت في الاستعاذة من موت القبالة كحديث أبي داود بإسناد جالته ثقة لكن راويه دفعه مرة ووقفه مرة أخرى موت القبالة أخذت أسف وأنه لا يباس من صاحبها ولا يخرج به عن حكم الإسلام ورجاء الثواب وإن كان مستعاذا منها لما يقوت بها من خير الوصية والاستعداد لله ما دلت به التوبة وغيرها من ٢٥٣ الأعمال لله الحقة وفي مصنف ابن أبي شيبة

عن عائشة وابن مسعود وموت القبالة راحة للمؤمن وأسف على القابض وقتل النوى عن بعض القدماء أن جماعة من الأبياء والصالحين ماتوا كذلك قال النوى وهو محبوب للمراقبين قال في الفقه وبذلك يجتمع القولان ورواه هذا الحديث مديون الشيخ البخاري بصري وفيه التحديث والاختيار والغفنة والقول (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت إن كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يستعذري هريرة بالعين المسحلة والذال المحجمة أي يطلب العذر فيما يحاوله من الاتكال إلى ميتة عائشة الصديقة وعند القابسي يتقدر بالقاف والذال المهمله أي يسأل عن قدر ما بقي إلى يومها ليهون عليه بعض ما يجحد لأن المريض يجد عند بعض أهلها ما لا يجد عند بعض من الناس والسكون والراحة والدعة (أين أنا اليوم) أي لمن النوبة (أين أنا غدا) أي لمن التوبة غدا أي أي امرأة أكون غدا عندها (استبطأ ليوم عائشة) اشتد ظمأها واليها والي يومها قالت

وهذا ضعيف وقال ابن رشد ما حصله أن السب يكون في حق الكافر وفي حق المسلم أما في حق الكافر فيمتنع إذا نادى به إلى المسلم وأما المسلم فيمتنع لدعوى الضرورة إلى ذلك كأن يصير من قبيل الشهادة عليه وقد يجب في بعض المواضع وقد تكون مصلحة الميت كمن علم أنه أخذ ما لا يشهد به زور ومات الشاهد فان ذلك يقع الميت أن علم أن من يئده المال يرد إلى صاحبه والثناء على الميت بالخير والشر من باب الشهادة لأن باب السب انتهى والوجه ببقية الحديث على عمومها إلا ما خصه دليل كالثناء على الميت بالشر وجرح الجرح وحسين من الرواة أحياء وأموات لا لاجتماع العلماء على جواز ذلك وذكر مساوي الكفار والفساق للتحذير منهم والتمنيير عنهم قال ابن بطال سب الأموات يجزى مجزى الغيبة فإن كان أغلب أحوال المرء الخير وقد تكون منه القلة فلا اعتبار له ممنوع وإن كان فاسقا معلنا فلا غيبة له وكذلك الميت انتهى وبه عتب بأن ذكر الرجل بما فيه حال حياته قد يكون اقصد زجره وردعه عن المعصية أو لقصد تحذير الناس منه وتنفيرهم وبعدهم عنه قد أفضى إلى ما قدم فلا سواء وقد علمت عائشة راوية هذا الحديث بذلك في حق من استحق عندها اللعن فكانت تلغمه وهو حي فلما مات تركت ذلك ونهت عن لعنه كما روى ذلك عنها عمر بن شبة في كتاب أخبار البصرة ورواه ابن حبان من وجه آخر وصححه والمحرى لدينه في اشتغاله بعبود نفسه ما يشغله عن نشر مثالب الأموات وسب من لا يدري كيف حاله عند يارئ البريات ولا ريب أن تزريق عرض من قدم على ما قدم وجثا بين يدي من هو بما تكنه الضمائر أعلم مع عدم ما يحمل على ذلك من جرح أو نحوه أو حوقلة لا تقع لتبطل ولا يصاب بثلمة امتد بن يذهب ونسأل الله السلامة بالحسنات ٣ ويتضاعف عند ويل عقاب المسرات اللهم اغفر لنا ثقلات اللسان والقلم في هذه الشباب والهضاب وجنبنا عن سلوك هذه المسالك التي هي في الحقيقة مهالك ذرى الألباب قولها فانهم قد أفضوا إلى ما قدموا أي وصلوا إلى ما جملوا من خير وشر والربط بهذه العلة من مقتضيات الحل على العموم قولها فتمؤذوا الأحياء أي فينسب عن سبهم أذية الأحياء من قرأتهم ولا يدل هذا على جواز سب الأموات عند عدم تآذي الأحياء كن لا قرابة له أو كانوا ولكن لا يبلغهم ذلك لأن سب الأموات منهي عنه للعلة المتقدمة ولكونه من الغيبة التي وردت الأحاديث بتحريمها فإن كان سبب الأذية الأحياء فيكون محرما من جهتين والأول كان محرما من جهة وقد أخرج أبو داود والترمذي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذكروا محاسن

عائشة (فلما كان يوم قبضه الله بين صخرى وصخرى) بفتح أولهما وسكون ثانيهما ترديد بين جنبتي صدرى والبحر الرقة فاطلقت على الجانب مجازا من باب تسمية الحل باسم الحال فيه واليهر الصدر (ودفن في بيتي) وهذا هو المقصود من الحديث وقولها فلما كان يوم قبضه الله تعالى لوروى الحساب كانت وفاته واقعة في نوبتي المعهود قبل الأذن قال البخاري وعن سفيان بن دينار القمائي أنه رأى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستميا أي مرتفعًا إذا أبو نعيم

في مشعر جنة وقبر أبي بكر وغير ذلك واستدل به على ان المستحب تسنيم القبور وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعية
وكثير من الشافعية وقال أكثر الشافعية ونصر عليه الشافعي التسطيح افضل من التسنيم لانه صلى الله عليه وآله وسلم
سطح قبر ابراهيم وفعله حجة لان فعل غيره وقول سفيان الثوري لا حجة فيه كما قال البيهقي لاحتمال ان قبره صلى الله عليه وآله وسلم وقبر
صاحبه لم تكن في الازمنة الماضية مسخرة ٣٥٤ وقد روى أبو داود وباسناد صحيح ان القاسم بن محمد بن أبي بكر قال دخلت

على عائشة فقلت لها كسني
لي عن قبر النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وصاحبه فكشفت
عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا
لاطئة مبطوحة ببطحاء العرصة
الجرعاء أي لا مرتفعة كثيرا ولا
لاصة بالارض كما بينه في آخر
الحديث يقال لطى بكسر الطاء
واطأ بفتحها أي لصق ولا يؤثر
في افضلية التسطيح كونه صار
شعرا روافض لان السنة لا تترك
بموافقة أهل البدع فيها ولا
بخالف ذلك قول علي رضي الله
عنه أمرني رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ان لا أدع قبرا
مشرفا لا سوية لانه لم يردسوية
بالارض وانما أراد تسطيحها
بين الاخبار ونقله في المجموع عن
الاصحاب قال في الفتح وزاد
الحاكم يعني في حديث القاسم
السابق فقرأت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم مقدما وأبا
بكر رأسه بين كسني النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وعمر رأسه
عند رجلي النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وهذا كان في خلافة
معاوية فكانها كانت في الاول
مسطحة ثم لما بنى جدار القبر

أمواسكم وكفوا عن مساوهم وفي اسناده عمران بن أنس المكي وهو منكر الحديث كما
قال البخاري وقال العقيلي لا يتابع على حديثه وقال الرازي حديثه ليس
بالمعروف وأخرج أبو داود عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
إذا مات صاحبكم فدعوه لاتقوا فيه وقد سكت أبو داود والمنذري عن الكلام على
هذا الحديث

(باب استحباب زيارة القبور وللرجال دون النساء ما يقال عند دخولها)

(عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد كنت نيتكم عن زيارة القبور
فقد أذن لعمري في زيارة قبره فزوروها فانها تذكركم الآخرة رواه الترمذي وصححه وعن
أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبره فبكى وأبكى من حوله فقال
استأذنت ربي ان استغفر لها فلم يؤذن لي واستأذنته في ان ازور قبرها فاذن لي فزوروا

القبور فانها تذكركم الموت رواه الجماعة) الحديث الاول أخرجه أيضا مسلم وأبو داود
وابن حبان والحاكم والحديث الثاني عزاه المصنف الى الجماعة بدون استثناء ولم أجده
في البخاري ولا عزاه غيره اليه في نظر وقد أخرجه أيضا الحاكم وفي الباب عن ابن مسعود
عند ابن ماجه والحاكم وفي اسناده أيوب بن هاني محتلف فيه وعن أبي سعيد الخدري
عند الشافعي وأحمد والحاكم وعن أبي ذر عند الحاكم وسنده ضعيف وعن علي بن أبي
طالب عليه السلام عند أحمد وعن عائشة عند ابن ماجه وهذه الاحاديث فيها مشروعية
زيارة القبور ونسخ النبي عن الزيارة وقد حكى الحازمي والعبدري والنووي اتفاق
أهل العلم على ان زيارة القبور للرجال جائزة قال الحافظ كذا اطلقوه وفيه نظر لان
ابن ابي شيبة وغيره رووا عن ابن سيرين وابراهيم النخعي والشعبي انهم كرهوا ذلك مطلقا
حتى قال الشعبي لولا نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم لزرت قبر ابنتي فلعل من أطلق
أراد بالاتفاق ما استقر عليه الامر بعد هؤلاء وكان هؤلاء لم يبلغهم النسخ والله أعلم
وذهب ابن حزم الى ان زيارة القبور واجبة ولو مرة واحدة في العمر لو رود الامر به وهذا
يستلزم على الخلاف في الامر بعد النهي هل يفيد الوجوب أو مجرد الاباحة فقط والكلام
في ذلك مستوفى في الاصول فقل له فقد أذن لعمري فيه دليل على جواز زيارة قبر القريب
الذي لم يدرك الاسلام قال القاضي عياض سبب زيارته صلى الله عليه وآله وسلم قبرها
انه قصدة قوة الموعظة والذكرى بمشاهدة قبرها ويريد قوله صلى الله عليه وآله وسلم في

امارة عمر بن عبد العزيز على المدينة من قبل الوليد بن عبد الملك صبروها مرة دفعة وقد روى أبو بكر

الاتبجي في كتابه صفة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طريق اسحق بن عيسى ابن بخت داود بن أبي هند عن نعيم بن بسطام
المديني قال رأيت قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في امارة عمر بن عبد العزيز فرأيت به مرة ثمانية من أربع أصابع
ورأيت قبر أبي بكر وعمر وعمر بن عبد العزيز في ذلك اليوم ما فضل لاني أصـ ل الجوزا

وريج المزي التسنيم من حيث المعنى بان المسطح يشبه ما يصنع الجالوس بخلاف المسنم ورجها ابن قدامة بأنه يشبه اجنية أهل الدنيا وهو من شعار أهل البدع فكان التسنيم أولى ويريج التسطيح ما رواه مسلم من حديث فضالة بن عبيد أنه أمر بقبر فوسى ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بتسويته انتهى (عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال) في حديث طويل اني لأعلم - ذا حق بهذا الامر اى الخلقة من هؤلاء ٣٥٥ النفر الذين (توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو راض عن هؤلاء

النفر الستة) فمن استخلفوا اى من استخلفه هؤلاء النفر بعدى فهو الخلقة اى المستحق لها فاحموا له وأطيعوا (فسمى الستة عثمان وعلياً وطحمة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم) ولم يذكراً عبيدة لأنه كان قد مات ولا سعد بن زيد لأنه كان غائباً وقال في الفتح لأنه كان ابن عم عمر فلم يذكراً بمبالغة في التبري من الامر نعم في رواية المدائني ان عمر عده فبين توفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو عنهم راض الا انه استثناء من أهل الشورى لقرباته منه انتهى وفي الحديث صفة قبر عمر وأنه دفن مع صاحبيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر الصديق بعد ما استأذن عائشة رضي الله عنها في ذلك فلما علت عائشة فضل عمر أثرته على نفسها وقالت كنت اريد له نفسى فلا وثرته اليوم على نفسي قال ابن المنير المحفوظ المستحقة بالسوابق ينبغي فيها اشارة أهل الفضل كما ينبغي لصاحب المنزل

آخر الحديث فزوروا القبور فانها تذكركم الموت قوله فلم يؤذن لي فيه دليل على عدم جواز الاستغفار لمن مات على غير هذه الاسلام (وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن زوارات القبور رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وعن عبد الله بن أبي مليكة ان عائشة أقبلت ذات يوم من المقابر فقلت لها يا أم المؤمنين من أين أقبلت قالت من قبر أخي عبد الرحمن فقلت لها أليس كان نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن زيارة القبور قالت نعم كان نهي عن زيارة القبور ثم أمر بن يارهم رواه الاثرم في سننه الحديث الاول أخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه والحديث الثاني أخرجه أيضاً الحاكم وأخرجه ابن ماجه عن عائشة مختصراً ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص في زيارة القبور وفي الباب عن حسان عند أحمد وابن ماجه والحاكم وعن ابن عباس عند أحمد وأصحاب السنن والبراز وابن حبان والحاكم وفي اسناده أبو صالح مولى أم هانئ وهو ضعيف وفي الباب أيضاً أحاديث تدل على تحريم اتباع الجنائز للنساء فحريم زيارة القبور تؤخذ منها بفحوى الخطاب منها عن ابن عمر وعند أبي داود والحاكم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى فاطمة ابنته فقال ما أخرجك من بيتك فقالت أتيت أهل هذا البيت فرجحت على ميتهم فقال لها فاعلالت بلغت معهم الكدى قالت معاذ الله وقد سمعتن تذكروها ما تذكرك فقال لوليت معهم الكدى فذكرت يد في ذلك فسألت ربيعة ما الكدى فقال القبور رفيعاً حسب وفي رواية لوليت معهم الكدى ما رأيت الجنة حتى يراها جديك قال الحاكم صحيح الاسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه قال ابن دقيق العيد وفيما قاله الحاكم عندى نظر فان رواه ربيعة بن سيف لم يخرج له الشيخان في الصحيح شيئاً فيما أعلم وعن أم عطية عند الشيخين قالت نهيمن عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا وعنه أيضاً عند الطبراني وفيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهاهن أن يخرجن في جنازة وقد ذهب الى كراهة الزيارة للنساء جماعة من أهل العلم وقد سلكوا بأحاديث الباب واختلفوا في كراهة هل هي كراهة تحريم أو تنزيه وذهب الاكثر الى الجواز اذا أمنت الفتنة واستدلوا بأدلة منها دخولهن تحت الاذن العام بالزيارة ويجاب عنه بان الاذن العام مخصص بهذا النهي الخاص المستفاد من اللعن أما على مذهب الجهورى غير فرق بين تقدم العام وتأخره ومقارنته وهو الحق وأما على مذهب البعض القائلين بان العام المتأخر فامح فلا يتم الاستدلال به الا بعد معرفة تأخره ومنها

اذا كان مفضولاً ان يؤثر بفضل الامامة من هو افضل منه اذا حضر منزله وان كان الحق لصاحب المنزل انتهى ومطابقة الحديث للباب واضحة والله أعلم (عن عائشة رضي الله عنها قالت قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تسبوا الاموات) بحمل ان اللام في الاموات عهدية والمراد بهم المسلمون لان الكفار عما يتقرب الى الله بسبهم ويدل عليه حديث ابن عباس الا في قال ابن المنير لفظ الترجمة تشعر بانقسام السب الى منهي وغير منهي ولفظ التبرير مضمونه النهي عن السب مطلقاً

والجواب ان عمومته مخصوص بحديث أنس السابق حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم عند ثلثتهم بالخبر وبالشر وجهت وأنتم شهداء الله في الأرض ولم ينكر عليهم وقال القرطبي في الكلام على حديث وجبت انه يحتمل اجوبة الأول ان الذي كان يحدث عنه بالشر كان مستظهما به فيكون من باب لا غيبة لقاسق وان كان منافقا ثانيا يحتمل النهي على ما بعد الدفن والجواز على ما قبله ليعظ به من يسمعه ثالثا يكون النهي ٣٥٦ العام متأخرا فيكون ناسخا قال الحافظ وهذا ضعيف وقال ابن رشيد

ما يحصل له ان السب ينقسم في حق الكافر وفي حق المسلمين أما الكافر فيمنع اذا نادى به الحي المسلم وأما المسلم فيمنع ندوة الضرورة الى ذلك كأن يصير من قبيل الشهادة عليه وقد يجب في بعض المواضع وقد يكون مصلحة الميت بمن علم انه أخذ ما لا شهادة زور ومات الشاهد فان ذكر ذلك ينفع الميت ان علم ان ذلك المال يرد الى صاحبه قال ولا جمل الفقه لا عن هذا التفصيل فلن بعضهم ان البخاري سها عن حديث الثناء بالخبر والشر وانما قصد البخاري ان يبين ان ذلك الجائر كان على معنى الشهادة وهذا الممنوع هو على معنى السب ولما كان المتن قد يشعر بالعموم أتبعه بالترجمة التي بعده وتأول بعضهم الترجمة الاولى على المسلمين خاصة والوجه عندى جمل على العموم الا ما خصصه الدليل بل لقاتل ان يمنع ان ما كان على جهة الشهادة وقصد التحذير يسمى سبافي اللغة وقال ابن بطال سب الاموات يحري بحري الغيبة فان كان أغلب أحوال المجرى الخير وقد

مارواه مسلم عن عائشة قالت كيف أقول يا رسول الله اذا زرت القبور قال قولي السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ومن أمائرهم بالخبر وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بأمرأة تبكي عند قبر فقال أيتها الله واصبري قالت اليك عن الحديث ولم ينكر عليها الزيارة ومنهما مارواه الحافظ ابن أبي شيبة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت تزور قبر زوجها فكل جمعة فبكت وتبكي عنده قال القرطبي اللعن المذكور في الحديث انما هو للمكبرات من الزيارة لئلا تنسى الصيغة من المبالغة ولعل السب ما يقضى اليه ذلك من تضيق حق الزوج والتبرج وما ينشأ من الصباح ونحو ذلك وقد يقال اذا أمن جميع ذلك فلا مانع من الاذن له ان تذكر الموت يحتاج اليه الرجال والنساء انتهى وهذا الكلام هو الذي ينبغي اعتماد في الجمع بين أحاديث الباب المتعارضة في الظاهر (وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى المقبرة فقال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأنا ان شاء الله بكم لاحقون رواه أحمد ومسلم والنسائي ولا جد من حديث عائشة مثله وزاد اللهم لا تقربنا اجرهم ولا تفتننا بعدهم وعن بريدة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمهم اذا خرجوا الى المقابر ان يقول قائلهم السلام عليكم **عليكم** أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وأنا ان شاء الله بكم لاحقون نسأل الله لنا ولكم العاقبة رواه أحمد ومسلم وابن ماجه) حديث عائشة أخرجه أيضا مسلم بلفظ قولي السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين وأنا ان شاء الله بكم لاحقون وأخرج أيضا عنها أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلما كان ليلى من ليلى يخرج الى البقيع من آخر الليل فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأنا ان شاء الله بكم لاحقون غدا مؤجلون وأنا ان شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لأهل البقيع الغرقى قوله السلام عليكم دار قوم مؤمنين دار قوم منصوب على النداء أي يا أهل فخذي المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وقيل منصوب على الاختصاص قال صاحب المطالع ويجوز جرحه على البديل من الضمير في عليكم قال الخطابي ان اسم الدار يقع على المقابر قال وهو صحيح فان الدار في اللغة تقع على الربع المسكون وعلى الخراب غير المأهول قوله وأنا ان شاء الله بكم لاحقون التقيد بالمشيئة على سبيل التبرك وامتنال قول الله تعالى ولا تقولن شيئا اني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله وقيل المشيئة عائدة الى الكون معهم في تلك التربة وقيل غير ذلك

والاحاديث

تكون منه الغلظة فالاحتياط له ممنوع وان كان فاسقا معلنا فلا غيبة له فكذلك الميت

ويعقب بان ذكر الرجل بما فيه حال حياته قد يكون لقصد زجره وردعه عن المعصية أو لقصد تحذير الناس منه وتنفيعهم وبعد موته قد أفضى الى ما قدم فلا سواء وقد علمت عائشة رضي الله عنها راوية هذا الحديث بذلك في حق من استحق عندها اللعن فكانت تلغنه وهو حي فلما مات تركت ذلك ونهت عن لغمه كما روى ذلك عنها ابن شبة في كتاب أخبار البصرة ورواه

ابن حبان من وجه آخر وهو المصنف الذي لا ينفك في اشتغاله بعبودية نفسه ما يشغله عن نشر مثالب الاموات وسب من لا يدري كيف حاله وقد ادى البرهان ولا ريب ان تغريق عرض من قدم على ما قدم وجناين يدي من هو بجائسته الضمان را علم مع عدم ما يعمل على ذلك من جرح أو نحوه أو حوقلة لا تقع لتيقظ ولا يصاب بظلمة امتدين بذهب نسأل الله السلامة بالحسنات اللهم اغفر لنا قتلنا للسان والقلم في هذه الشعاب والهضاب وجنبنا عن سلوك ٣٥٧ هذه المسالك التي هي في الحقيقة مهالك

والاحاديث فيها دليل على استعجاب التسليم على أهل القبور والدعاء لهم بالعافية قال الخطابي وغيره ان السلام على الاموات والاحياء سوا في تقديم السلام على عليكم بخلاف ما كانت الجاهلية عليه كقولهم

* (باب ماجاء في الميت ينقل أو ينشئ لغرض صحيح) *

الاحياء أى فيستبب عن سبهم آذية الاحياء من قراياتهم ولا يدل هذا على جواز سب الاموات عند عدم نأذى الاحياء، لكن لافترابه أو كانوا لا يبالغهم ذلك لان سب الاموات منهي عنه للعلة المتقدمة ولكونه من الغيبة التي وردت الاحاديث بصريحها فان كان سبب الاذية الاحياء فيكون محرما من جهتين والا كان محرما من جهة وقد أخرج أبو داود والترمذي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذكروا محاسن أمواتكم وكفوا عن مساوئهم وفي أسناده عمران بن أنس

•

